

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

التحضر فى الوطن العربى

الجزء الثانى

١٩٨٠

التحضر فى الوطن العربى

(الأقطار الأفريقية)

الجزء الثانى



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

التحضر في الوطن العربي

الجزء الثاني

١٩٨٠

اشراف :

الأستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم

الأساتذة المشاركون فى البحث :

- د ٠ اسحق القطب
- المرحوم ا ٠ د ٠ جمال الدين الدناصورى
- أ ٠ د ٠ حافظ ستهم
- أ ٠ د ٠ حسن الخياط
- السيد / حسنى أبو سعده
- د ٠ صارى الجيلالى
- أ ٠ د ٠ صفوح خير
- د ٠ عبد الله على حامد العبادى
- د ٠ عمر الفاروق سيد رجب
- د ٠ فايزه محمد سالم
- د ٠ محمد غانم الرميحى
- أ ٠ د ٠ محمد متولى موسى
- السيد / محمد محمد زهرة
- ا ٠ د ٠ محمد محمد سطيحة
- د ٠ محمد المعتصم أحمد
- د ٠ محمود فهمى الكردى
- د ٠ يحيى الحداد

الفصل التاسع

التحضر فى جمهورية مصر العربية*

التعريفات والمصادر الاحصائية :

على الرغم من طول عهد مصر بعملية التعداد ، فلم يوضع أى تعريف للمركز الحضرى قبل تعداد ١٩٦٠ ، كما لايوجد جدول واحد للمراكز الحضرية ضمن التعدادات السابقة لنفس التاريخ (١٩٦٠) . والتعريف الحضرى المستخدم سنة ١٩٦٠ هو تعريف إدارى ، فطبقا له ، فإن المراكز الحضرية فى مصر هى المحافظات الحضرية : القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس — والاسماعيليه حتى ١٩٦٠ — وعواصم المحافظات والمراكز بالاضافة إلى شبرا الخيمة والمطرية والحرامدية ويجب التنويه هنا إلى الظروف الاقتصادية فى هذه المراكز الحضرية . حتى أصغرها حجما . متمثلة فى القوى العاملة تختلف عن مثيلتها السائدة فى المناطق الريفية [١] وهذا يعنى أنه على الرغم من أن التعريف الحضرى هو تعريف إدارى ، إلا أن هذا الوضع الإدارى له انعكاساته الاقتصادية ، وهى من العوامل الهامة فى إضفاء صفة الحضرية على المركز العمرانى وتعتمد معظم الدراسات العلمية للسكان فى مصر ، على التعدادات إبتداء من تعداد ١٩٢٧ ، لأنه ببداية ذلك التعداد أخذ الوضع الادارى الذى تنشر على أساسه البيانات الأساسية — المحافظات — فى الثبات النسبى ، وعدم الاختلاف كثيرا عن الوضع الحالى ، كما أنه ببداية هذا التعداد بدأ فى نشر سلسلة من خصائص السكان التى يمكن

---

* أعد هذه الدراسة الاستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم عميد كلية الآداب جامعة القاهرة ، والدكتور محمود فهمى الكردى بقسم الاجتماع كلية الآداب — جامعة القاهرة ، والدكتورة فايزه محمد سالم بقسم الجغرافيا كلية الآداب — جامعة عين شمس ، والسيد محمد محمد زهرة المدرس المساعد بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة القاهرة ..

(١) Nassef, A. and Tolba, M., « Dimensions and Structure of Labour Force by type of localities », in Jeniman on Demographic factors in Manpower Planning in the Arab World, Cairo, Cairo Demographic Centre, 1972, p. 6.

تتبع الكثير منها بانتظام، بالأضافة إلى جعل كل محافظة (مديرية)أو محافظتين متقاربتين فى مجلد واحد ، بعد أن جاء تعداد ١٩١٧ فى مجلدين فقط لكل مصر .

ومع ماسبق عن التعدادات إبتداء من تعداد ١٩٢٧ ، فإن جمع بيانات عن التحضر يتطلب مجهوداً شاقاً لإعداد الجداول المقارنة ، وذلك لأن البيانات عن التحضر ليست واحدة بالضرورة فى كل التعدادات ، إذ يتطلب الأمر جمعها وجعلها قابله للمقارنة ، وقد تضمن تعداد سنة ١٩٦٠ ، جداول مقارنة للوحدات الحضرية ، ومن هذه الجداول جدول يوضح سكان الريف وسكان الحضر حسب النوع على مستوى المحافظات لتعدادات ١٩٢٧ ، ٣٧، ٤٧ ، ١٩٦٠ ، وهذا الجدول معدل حسب الحدود الإدارية ، ومفهوم التحضر المستخدم فى تعداد ١٩٦٠ ، ولكن لايوجد شرح كيفية تصحيح أرقام التعدادات السابقة لتتسق مع أرقام ١٩٦٠ حسب تعريف الحضر المستخدم فيه بالاضافة إلى عدم وجود وثائق رسمية حول تغير الحدود الأدارية للوحدات الأدارية فى معظم التعدادات إلا فى تعداد ١٩٦٠ ، ويتطلب ملائمة تغير الحدود الأدارية لهذه الوحدات جهداً كبيرا باستخدام القرارات التى أصدرتها وزارة المالية ووزارة الداخلية وهذا لن يتحقق دون جهد كبير كان ينبغى الإشارة إليه فى مقدمة تعداد ١٩٦٠ أو تعليقاً على الجدول المذكور ، ولهذا فلابد من تتبع التغير الإدارى ١٢١(١) مركزا حضريا على مدى التعدادات المختلفة ابتداء من تعداد ١٩٢٧ وحتى تعداد ١٩٦٠ وذلك بناء على تعريف الجدول المذكور فى التعداد الأخير، ويصبح عدد المراكز الحضرية ١٢٧ مركزا حضريا فى تعداد ١٩٦٦ .

اتجاهات التحضر :

يوضح الجدول التالى الاتجاهات الأساسية ومعدلها والتغيرات السكانية فى مصر للفترة ٢٧ / ١٩٦٦

السكان	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
إجمالى السكان	١٤٠٨٣٢٦٧	١٥٨١١٠٨٤	١٨٨٠٥٨٢٦	٢٥٧٧١٤٩٥	٢٩٧٢٠٤٢٣
سكان الريف	١٠٣٦٣٦٧٨	١١٤٢٩٠٠١	١٢٦٠٣٥١٠	١٦١١٤٦٩٩	١٧٩١٩٣٦٥
سكان الحضر	٣٧١٩٥٩٨	٤٣٨٢٠٨٣	٦٢٠٢٣١٦	٩٦٥٦٧٩٦	١١٨٠١٠٥٨
نسبة سكان الحضر إلى إجمالى السكان٪	٢٦,٤	٢٧,٧	٣٣	٣٧,٥	٣٩,٧

( ) لا يشمل هذا العدد المراكز الحضرية فى محافظات الحدود والتى سيأتى ذكرها تفصيلا عند دراسة الهيراركية الحضرية .

النسبة المئوية للسكان	٢٧ / ١٩٣٧	٣٧ / ١٩٤٧	٤٧ / ١٩٦٠	٦٠/ ٦٦
إجمالى السكان	١٢,٣	١٧,٩	٣٨,٠	١٥,٣
سكان الريف	١٠,٣	١٠,٣	٢٩,٧	١١,٢
سكان المدن	١٧,٨	٤١,٥	٥٥,٧	٢٢,٢
نسبة زيادة سكان المدن إلى زيادة سكان الريف	٣,٧	٤,٠	٢,٠	١,٩
نسبة التغير فى سكان المدن	٤,٩	١٩,١	١٣,٦	٥,٩
معدل التحضر .	١,٨	٧,٣	٦,٧	٣,٥

ويتضح من دراسة الجدول مايأتى :

١ ــ تزايد إجمالى السكان بنسبة ٢١١ ٪ خلال الفترة ٢٧ / ١٩٦٦ ، أى من ١٤,١ مليون نسمة فى تعداد ١٩٢٧ إلى ٢٩,٧ مليون نسمة عام ١٩٦٦ . أى سكان المدن فقد تزايدوا بنسبة ٣١٧,٣٪ أى من ٣,٧ مليون نسمة سنة ١٩٢٧ إلى ١١,٨ مليون نسمة عام ١٩٦٦ وارتفع هذا الرقم إلى ١٦,١ مليون نسمة فى تعداد ١٩٧٦ .

٢ ــ وإذا أخذنا فى الاعتبار اختلاف طول الفترات التعدادية فان معدلات نمو السكان ارتفع على طول الفترات وقد أظهر معدل نمو السكان الحضر إرتفاعا واضحا خلال الفترة ٣٧ / ١٩٤٧ فى حين شهد انخفاضاً خلال الفترة التالية ، ومع هذا فإن نسبة نمو سكان المدن أكثر ارتفاعا عن مثيلتها فى الريف .

٣ ــ كنتيجة للتطورات فى نمو السكان إرتفعت نسبة سكان الحضر من ٢٤٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٤٠٪ من اجمالى السكان سنة ١٩٦٦ .

التباين الاقليمى للنمو الحضرى :

يوضح الجدول التالى التباين الاقليمى للنمو الحضرى فى مصر ومنه يتضح مايأتى : ــ

١ ــ نجد أن هناك تباينا جغرافيا فى نمو الحضرية ، إذ ترتفع نسبته فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى بمعدل الضعف تقريبا لأن الوجه البحرى يضم القاهرة والاسكندرية ومحافظات منطقة قناة السويس ــ ولكن إذا استبعدنا المحافظات الحضرية من الوجه البحرى

المحافظة	النسبة المئوية لسكان الحضر					نسبة التغير فى سكان الحضر فى الفترات التعدادية				معدل التحضر			
	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	٣٧/٢٧	٤٧/٣٧	٦٠/٤٧	٦٦/٦٠	٣٧/٢٧	٤٧/٣٧	٦٠/٤٧	٦٦/٦٠
القاهرة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠								
الاسكندرية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠								
بورسعيد	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠								
الاسماعيلية	١٠٠	١٠٠	١٠٠										
السويس	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠								
دمياط	٢٦٫٨	٢٥٫٨	٢٦٫٨	٢٤٫٩	٢٦٫٨	٣٫٧٠	٣٫٩٠	٧٫١٠	٧٫٦٠	١٫٤	١٫٣٠	٢٫٦	٢٫٥٠
الدقهلية	١٥٫٨	١٥٫٥	١٧٫٠	١٨٫١	١٨٫٢	١٫٩٠	٩٫٧٠	٦٫٥٠	٠٫٦	٠٫٤	١٫٨٠	١٫٣	٠٫١
الشرقية	١٢٫١	١٢٫٨	١٤٫٨	١٦٫٢	١٨٫٥	٥٫٨	١٥٫٦	٩٫٥	١٤٫٢	٠٫٨	٢٫٣	١٫٦٠	٢٫٧
القليوبية	١٦٫٠	١٦٫٥	١٩٫٨	٢٥٫٤	٢٩٫٨	٣٫١	٢٠٫٠	٢٨٫٣	١٧٫٣	٠٫٦	٠٫٤	٧٫	٥٫٩
كفر الشيخ	١٧٫٢	١٦٫٥	٢٦٫٨	١٧٫٠	١٧٫٧	٤٫١٠	١٫٨٠	١٫٢	٤٫١	٠٫٨	٠٫٤	٠٫٢	٠٫٨
الغربية	١٨٫٩	٢٠٫٣	٢٥٫٦	٢٨٫٦	٢٨٫٩	٧٫٤	٢٦٫١	١١٫٧	١٫—	١٫١	٦٫٦	٠٫٤٠	٠٫٤
المنوفية	١٠٫٥	١٠٫٩	١٢٫٥	١٣٫٦	١٤٫٥	٣٫٨	١٤٫٧	٨٫٨	٦٫٦	٠٫٤	١٫٨	١٫٣	١٫٠
البحيرة	١٣٫٧	١٥٫٠	١٦٫٦	١٨٫٢	١٧٫٦	٩٫٥	١٠٫٧	٩٫٦	٣٫٣	١٫٦	١٫٩	١٫٩	٫٧
الجيزة	١٣٫٥	١٦٫٣	٢٢٫٠	٣٢٫٤	٣٥٫٣	٢٠٫٧	٣٥٫٠	٤٧٫٣	٠٫٩	٣٫٢	٦٫٨	١٣٫٣	٤٫٣
بنى سويف	١٨٫١	١٧٫٦	١٩٫٣	٢١٫٤	٢٢٫٠	٢٫٨٠	٩٫١	١١٫٥	٢٫٨	٠٫٦٠	١٫٩	٢٫٧	٠٫٨
الفيوم	١٦٫٢	١٧٫٢	١٧٫٨	١٩٫٣	٢٠٫١	٦٫٢	٣٫٥	٨٫٤	٤٫١	١٫٢	٠٫٧	١٫٨	١٫٠
المنيا	١٣٫٠	١٣٫٥	١٥٫٥	١٧٫٨	١٧٫٧	٣٫٨	١٤٫٨	١٤٫٨	٠٫٦	٠٫٦٠	٢٫٣	٢٫٧	٠٫١
أسيوط	١٨٫٢	١٧٫٦	٢٠٫١	٢١٫٨	٢٣٫٢	٣٫٣٠	١٤٫٢	٥٫٨	٤٫٦	٠٫٧٠	٣٫٠	٢٫١	١٫٨
سوهاج	١٦٫٨	١٦٫٤	١٧٫٠	١٨٫٦	١٨٫٥	٢٫٤٠	٣٫٧	٦٫٥	٢٫٢	٠٫٥٠	٠٫٧	١٫٣	٠٫٥
قنا	١٢٫٢	١٢٫٢	١٣٫٦	١٣٫٧	١٤٫٣	صفر	١١٫٥٠	٠٫٧	٤٫٤	صفر	١٫٦	٠٫١	٠٫٧
أسوان	١٥٫٢	١٦٫٨	٢٠٫٩	٢٥٫٤	٣٤٫٩	٩٫٨	٢٤٫٤	٢١٫٥	٣٧٫٤	١٫٨	٤٫٩	٥٫٧	١٢٫٧
جملة	٢٦٫٤	٢٧٫٧	٣٣٫٠	٣٧٫٥	٣٩٫٩	٤٫٩	١٩٫١	١٣٫٦	٥٫٩	١٫٨	٧٫٣	٦٫٧	٣٫٥

فإن النسبة تصبح فى صالح الوجه القبلى ، فعلى سبيل المثال كانت نسبة سكان الحضر فى الوجه القبلى سنة ١٩٢٧ – ١٥,٣٪ بينما كانت نسبة الوجه البحرى متضمنا المحافظات الحضرية ٣٤٪ تنخفض إلى ١٤,٧٪ إذا حذفت منها المحافظات الحضرية ، وفى تعداد ١٩٦٦ تبلغ نسبة سكان الحضر فى الوجه البحرى ٤٨,٩٪ بالمحافظات الحضرية التى إذا حذفت تصبح النسبة ٢٠,٧٪ فى حين أنها ٢٢,٤٪ للوجه القبلى .

٢ – لم تحقق أى من المحافظات غير الحضرية فى كلا الوجهين البحرى والقبلى المعدل القومى للتحضر ، وعلى الرغم من ذلك فهناك تباينات واضحة فى معدل التحضر بينها فمحافظتا المنوفية وقنا هى أقل المحافظات حضرية وأكثرها دفعا للسكان لخارجها ، ويبلغ نسبة التحضر فيها ٢٤,٥٪ ، ٢٤,٣٪ فقط على التوالى فى تعداد ١٩٦٦ وتبلغ نسبة سكان الحضر فى الجيزة فى نفس العام أعلى من ٣٥٪ ، وهى تعتبر من أكثر المحافظات جذبا للمهاجرين كما ترتفع نسبة سكان الحضر فى محافظة القليوبية ويرجع ذلك إلى أن كلا من محافظتى الجيزة والقليوبية يضمان أجزاء من القاهرة الكبرى داخل حدودها الادارية ، فيوجد من داخل حدود القاهرة الكبرى مدينتا الجيزة وإمبابة وبعض قرى مركزيها ، كما توجد مدينة شبرا الخيمة داخل حدود القاهرة الكبرى وهى من محافظة القليوبية .

وترتفع نسبة سكان الحضر فى محافظتى الغربية وأسوان لتمركز بعض الصناعات والمشروعات الهامة داخل هذه المحافظات ، ففى المحله الكبرى وطنطا (محافظة الغربية) توجد الغزل والنسج والصناعات الغذائية والكيماوية ، بالإضافة إلى كبر حجمها النسبى أيضا – وفى حالة أسوان ساعد إنشاء السد العالى وماتبعه من آثار اقتصادية مباشرة فى أسوان على ارتفاع نسبة الحضرية بين سكان هذه المحافظة .

٣ – كانت نسبة سكان الحضر فى تزايد مستمر فى معظم المحافظات غير الحضرية وإن كانت قد تذبذبت فى بعض المحافظات .

٤ – يتضح من الجدول أيضا أن نسبة الزيادة المئوية لسكان المدن كانت أعلى منها بالنسبة لسكان الريف فى المحافظات فى معظم الفترات التعدادية نستثنى من ذلك ست محافظات فى الفترة التعدادية الأولى أو محافظة واحدة فى كلا من الفترتين التعداديتين الثالثة والرابعة ، وهذا يدل على ارتفاع النسبة المئوية لزيادة سكان الريف على المدن فى هذه المحافظات فى تلك الفترات التعدادية ويلاحظ ان إتجاه هذه النسبة فى معظم المحافظات ليتفق مع المعدل العام مع بعض الاختلافات البسيطة ، فقد كانت هذه المعدلات مرتفعة بالنسبة للفترتين التعداديتين

الأولتين ، ثم أخذت فى الانخفاض بعد ذلك وهناك بعض الإستثناءات لهذه القاعدة متماثله فى أسوان والقليوبية وأسيوط والمنوفية وقد أوضحنا سابقا سبب ارتفاع النسبة فى أسوان والقليوبية أما ارتفاع النسبة فى المنوفية فى الفترتين التعدادين فيرجع إلى توسع مدنها الرئيسية وافتتاح مصانع النسيج فيها ، وارتفاع نسبة المتعلمين الذين يفضلون سكنى الحضر . أما ارتفاع النسبة فى أسيوط فيرجع إلى إفتتاح جامعتها بكلياتها المختلفة وعلى الرغم من نمو عدد سكان الريف بصفة عامة فى جميع المحافظات إبتداء من تعداد ١٩٢٧ إلا أن الأرقام الكلية قد تناقصت فى محافظتين هما المنوفية وأسوان وذلك خلال الفترة ٣٧ — ١٩٤٧ ذلك لهجرتها إلى المحافظتين وإلى الخارج فالمنوفية تدفع بسكانها دوما و كانت أسوان فى تلك الفترة كحالة المنوفية .

العوامل التى تؤثر فى التحضر فى جمهورية مصر العربية :

هناك مجموعة من العوامل التى تؤثر فى التحضر فى جمهورية مصر العربية ، وهذه العوامل تختلف من مكان لآخر ، كما يختلف تأثير العامل ودرجته وفعاليته من فترة لأخرى داخل الدولة .

ونستطيع القول بأن العوامل التى تؤثر فى الحضر فى جمهورية مصر العربية إجمالا هى

١ — العامل التاريخى

٢ — العوامل الجغرافية :

٣ — العوامل الاقتصادية :

٤ — العامل الادارى :

٥ — العامل الديموغرافى .

وتتناول الآن بالتحليل أثر كل عامل من هذه العوامل فى عملية التحضر .

اولا : العامل التاريخى :

لعب العامل التاريخى دوراً هاماً فى نشأة بعض المدن وساعد بعضها على الاستمرار فى النمو ، بينما أدى إلى انهيار البعض الآخر ، وليس هذا العامل وحده هو المسئول عن نشأة أيه مدنية أو تطورها ، فهو يتضافر مع العامل الجغرافى أو العامل الاقتصادى أو الإدارى أو العامل الديموغرافى .

وارتبط بالعامل التاريخى نشأة العاصمة الاسلامية منذ أيام الفتح العربى ، حيث أنشئت فى موقع يمكن منه الاتصال الأرضى المباشر مع عاصمة الخلافة الراشدة الاسلامية فى الحجاز .

كما ارتبط بالعامل التاريخى – أيضا – ازدياد أهمية دمياط ورشيد فترة من الزمن – وانتكاس الاسكندرية فى تلك الفترة ، فقد سجل تقدير سكان الحملة الفرنسية الذى أجراه جومار عام ١٨٠٠ هذه الحقيقة ، فبينما بلغ عدد سكان دمياط طبقا لهذا التقدير ٢٠ ألف نسمة والمحلة الكبرى ١٧ ألف نسمة ، نجد أن عدد سكان كلا من رشيد والاسكندرية بلغ ١٥ ألف نسمة (١) ، إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، فقد تغير نتيجة لتغير العلاقات المكانية والتركيب الاقتصادى والحضارى فى مصر ، فاحتلت الاسكندرية مركزا متقدما وصارت ثانية المدن المصرية بعد القاهرة ، بينما تدهورت دمياط ورشيد إلى مرتبة أقل.

ثانيا : العوامل الجغرافية :

يؤثر التوزيع الجغرافى للمراكز الحضرية فى شكل التحضر ونمطه لأن ارتباط الموضع بموارد طبيعية معينة تؤثر فى درجة ونمط التحضر ، كما أن شكل المركز الحضرى يتأثر أيضا بالموضع ، والموارد التى يتيحها الموضع الجغرافى تحدد عدد السكان اللازمين لاستغلالها الأمر الذى يؤدى إلى انتقال السكان ونزوحهم من المركز الحضرى أو إليه ، وتتوقف – أيضا – إمكانيات النمو الحضرى مستقبلا واتجاهاته على هذه الموارد وازدياد قيمة المكان .(٢) .

ولقد كان العامل الجغرافى ذا تأثير مباشر فى توقيع المدن المصرية ، وأهم مظاهر هذا العامل هو توافر المياه للمراكز المختلفة من النيل حيث أدى وصول المياه العذبة إلى منطقة قناة السويس بعد حفر ترعة الإسماعيلية عام ١٨٦٠ وفرعيها الشمالى والجنوبى إلى كل من بورسعيد والسويس على التوالى إلى النمو السريع والمتزايد لهذه المراكز ، ولولا وصول هذه المياه إلى المنطقة لكان حجمها السكانى مختلفاً عما هو عليه الآن وفى الفترات المختلفة التى مرت

(١) Farid, I.A., The Population of Egypt; Some Aspects of Growth and Distribution, Cairo, 1948, pp. 6-9.

(٢) – راجع : محمود فهمى الكردى – التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضرى : دراسة تحليلية – تطبيقية على بعض مراكز النمو الحضرى فى جمهورية مصر العربية . رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمه لقسم الاجتماع، بجامعة القاهرة ١٩٧٤ . ص ١٣٥ .

عليها منذ نشأتها ، ويزيد عدد سكان هذه المنطقة الآن على مليون نسمة ، ويسكن الحضر فيها حوالى مليون نسمة ، وموقع هذه المدن على الضفة الغربية للقناة ، يرتبط — بالإضافة إلى الترعة الحلوة — بالظهير الزراعى فى الدلتا ، وعلى هذا فقد كان لقناة السويس والنيل الأثر فى نشأة وتطور هذه المدن .

كما كانت الاسكندرية الحديثة من خلق ترعة المحمودية بالإضافة إلى البحر المتوسط [1] ، وسبق أن أوضحنا عند دراسة العامل التاريخى أن عدد سكان الاسكندرية كان أقل من مثيله فى دمياط أو المحلة الكبرى ، وكان يبلغ قدر مثيله فى رشيد وذلك قبل وصول مياه النيل عن طريق ترعة المحمودية عام ١٨٢٠ ،

ولقد أتاح هذا الموضع والظروف الجغرافية لكلا من مدن القناة — بور سعيد والإسماعيلية والسويس والقنطرة غرب وفايد — والاسكندرية أن تنمى مواردها الطبيعية وتستغلها أحسن استغلال ، وإذا كانت ترعة المحمودية أحد الوسائل التى أتاحت للاسكندرية الاتصال بالظهير المتمثل فى مصر كلها ، وكذلك الاتصال بالعالم الخارجى الأمر الذى جعل منها ميناء مصر الأولى ، ونفس الكلام يقال بالنسبة لمنطقة قناة السويس وترعة الإسماعيلية ، فقد تحولت هذه المناطق إلى مناطق جذب سكانى ، كما جعل فيها أكثر مناطق مصر حضرية بالإضافة إلى القاهرة ، فهذه المحافظات الخمسة كانت هى المحافظات الحضرية الأساسية فى مصر حتى تعداد ١٩٦٠ ، وإن كانت الإسماعيلية قد خرجت من نطاق المحافظات الحضرية طبقاً لتعداد ١٩٦٦ .

وعلى هذا فالعامل الجغرافى المتمثل فى الموضع وتوفير المياه العذبة اللازمة لإقامة حياة كاملة ، كان ضرورياً منذ البداية لنشأة وتطور المركز الحضرى سكانياً وعمرانياً ، حيث أن الموضع — الرقعة الأرضية هذه المرة — قد حدد من إمكانيات التوسع العمرانى واستيعاب سكان ببعض المراكز الحضرية للسكان أحياناً كما حدث فى بور سعيد — قبل تجفيف أجزاء من بحيرة المنزلة جنوباً وغرباً ، وكذلك بالنسبة للاسكندرية قبل التوسع نحو الشرق والغرب ، أما القاهرة والسويس والإسماعيلية فهناك إمكانيات التوسع شمالا وغرباً ، نحو الجيزة فى الأولى ، وشمالا وغرباً فى السويس والإسماعيلية أيضاً .

وكان التوسع فى شبكة الرى — الترع — يعنى إزدياد قيمة بعض المواضع ، الأمر الذى كان يهيىء لإنشاء مراكز حضرية أو ريفية ، فقد إزدادت أهمية مدن شمال الدلتا نتيجة

---

(١) جمال حمدان . شخصية مصر : دراسة فى عبقرية المكان . القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧١ . ص٤٢ .

لعمليات استصلاح الأراضى على مياه النيل ، كما ظهرت كوم أمبو فى الصعيد ، حيث لم تذكرها جداول تعداد ١٩٠٧ ، ولكنها ظهرت فى جداول التعداد التالى والذى أجرى فى عام ١٩١٧ بعدد سكان قدره ٢٠١٨ نسمة ، وقد بلغ عدد سكانها فى تعداد ١٩٦٦ ، أكثر من ٢٧ ألف نسمة ، وقد جاء ظهورها معاصراً لعملية استصلاح الأراضى التى قامت بها شركة كوم أمبو وتحويلها إلى مزرعة لقصب السكر ، وقد نمت كوم أمبو أساساً كمدينة للشركة (١) ، وهذا يعنى ازدياد قيمة الموضع الجغرافى بدخول العامل الاقتصادى وكلاهما متفاعل مع الآخر .

ولا يقتصر أهمية العامل الجغرافى على نمو ووجه التحضر أو إبراز أهمية الموارد الاقتصادية للمواضع الجغرافية فقط ، بل أثر أيضاً فى شكل المركز الحضرى ، فاذا ما تتبعنا الخرائط التفصيلية للمدن المصرية ، وجدنا أن أغلبها يجنح للاستطالة ، لكى تفيد إلى أقصى حد من الجبهة المائية على النيل ، ويكون محور هذه الاستطالة بوجه عام فى معظم الأحيان بحسب اتجاه النهر فى موضع المدينة المعنية ، فأغلب مدن الصعيد مستطيلة على محور شمالى جنوبى ، لأن هذا فيما عدا الانحناءات الموضعية هو اتجاه النهر السائد ، كما أن الزقازيق على بحر مويس تأخذ المحور الشمالى الشرقى الجنوبى الغربى ، وفى الوسط الدلتا فالمحور السائد – بعيداً من التعرجات الموضعية – شمالى جنوبى – فينعكس على مدنه ، فمثلا شبين الكوم على بحر شبين ، وطنطا على ترعة القاصد (٢) ، وفى غرب الدلتا ، يكون المحور هو شمالى غربى ، وتتبع المدن هذا المحور أيضاً ، فدمنهور التى تتطاول على ترعة الخندق الغربى من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى .

وقد قسم البعض مواقع المدن المصرية إلى ثلاثة أنواع وهى : مواقع ساحلية – ومواقع هامشية ومواقع داخلية (٣)

١– أما المدن الساحلية فتتميز بوجود مراكز عمرانية على السواحل الشمالية والشرقية ، وتصل مصر بالعالم الخارجى إلا أنها فى الواقع تعتبر منفصلة عن العمران الداخلى الصالح للزراعة فى بعض الأحيان ، وقد أدى هذا الانفصال إلى تحديد عدد سكانها وإمكانيات

---

(١) Hamdan, G., Studies in Egyptian Urbanism, Cairo, 1959, p. 28.

(٢) Hamdan, G., « Egypt, Land and People », in Guide book to Geology and Archeology of Egypt. Amsterdam, 1969, p. 25.

(٣) Hamdan, G., op. cit., pp. 47-56.

نموها ، ويصدق هذا الكلام على البرلس التى تنفصل عن العمران الزراعى بنطاقات من البرارى المهجورة ، كما تنفصل المراكز العمرانية الحضرية على البحر الأحمر عن وادى النيل بنطاقات صحراوية ونفس الموضع يتكرر مع مرسى مطروح على ساحل البحر المتوسط.

٢- أما المواقع الهامشية فتنقسم إلى قسمين وهى :

(أ) مواقع تمتد على طول الأطراف الشرقية والغربية للدلتا ، وتقوم بدور الوسيط بين المناطق الرملية والمناطق الرسوبية المتباينة فى إنتاجها .

(ب) مواقع جهة البرارى فى الشمال والتى تمثل المنطقة الرائدة فى الإصلاح الزراعى[1].

٣- أما المواقع الداخلية فهى تمثل أساس الشبكة المدنية إذ تمثل القواعد الزراعية داخل المنطقة السكنية « العمران » ، ويهمنا فى هذا التقسيم قيمة الموقع الجغرافى فى ظاهرة التحضر، من حيث الدرجة والنمو والاتجاه فى المستقبل ، فقد سبق تحليل عوامل نمو التحضر فى المواقع الساحلية والمتمثل فى إمكانية ربط الظهير بالموانى، أما المواقع الهامشية فيرتبط حجم المراكز الحضرية فيها بعمليات الاستصلاح ، وقد وصل بعض هذه المراكز بالفعل إلى حجم كبير، فحوش عيسى مثلا أحد المراكز الحضرية الجديدة فى منطقة استصلاح الأراضى فى غرب الدلتا ، وصل عدد سكانها فى عام ١٩٦٠ إلى ٢٥٢٧٦ نسمة ، وفى عام ١٩٦٦ إلى ٣٠٠٠٠ نسمة ، فى حين أن هناك بعض المراكز الحضرية تقع فى الداخل ، وليست بنفس الحجم الحضرى، إذ أن أبو حمص سجلت ٩٦٦٦ ، ١٥٣٧٧ نسمة فى تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالى ، وقد كانت حوش عيسى ثالثة مدن محافظة البحيرة، ورابعة المدن غرب الدلتا بعد الاسكندرية ودمنهور وكفر الدوار . كما يزيد عدد سكان بلبيس فى شرق الدلتا ، على الكثير من المراكز الحضرية فى محافظة الشرقية بل وفى شرق الدلتا . وهناك عدة عوامل متشابكة أدت إلى هذا النمو ، ولكن بصفة عامة تزداد أهمية بعض المواقع الهامشية مع ازدياد عمليات استصلاح الأراضى وتوفير المياه . أما المواقع الداخلية فتزداد أهميتها بازدياد الهجرة إليها من الريف المجاور المكتظ بسكانه .

ويلاحظ مما سبق أن العامل الجغرافى يحدد نشأة ونمو المدنية مشتركاً فى ذلك مع الموازن الاقتصادية أو العامل الديموغرافى أو الإدارى ، ويبقى له دور هام فى إبراز أهمية هذه العوامل الثلاثة .

---

(1) Ibid., p. 50.

ثالثا : العوامل الاقتصادية :

يؤثر العامل الاقتصادى بشكل واضح فى نشأة وتطور المراكز الحضرية ، وبالتالى فى عملية التحضر فى مصر ، ويتمثل العامل الاقتصادى فى الصناعة والمواصلات والتعدين ، واستصلاح الأراضى . وقد أثرت هذه الأنشطة الاقتصادية فى المراكز الحضرية فى مصر الأمر الذى ساعد على استمرار عملية التحضر .

ويتمثل دوره فى تطور مدينة المحلة الكبرى ، فقد ساعد إنشاء صناعة الغزل والنسيج على تطور المدينة سكانياً وعمرانياً منذ عام ١٩٢٧ إذ بلغ عدد سكانه طبقاً لهذا التعداد أقل من ٥٠ ألف نسمة ، وكانت تحتل بذلك المركز الثامن بين المدن المصرية فارتفع عدد سكانها إلى أكثر من ٢٥٠ نسمة عام ١٩٦٦ ، واحتلت بذلك المركز الخامس بين المدن المصرية ، وقد أثر التوسع فى إنشاء صناعات الغزل والنسيج ومجموعة الصناعات المرتبطة بها على هذا النمو الهائل والذى بلغ للفترة ١٩٠٧ – ١٩٦٠، ٤٣٤٪ ، واحتلت المحلة الكبرى بذلك المركز الثالث من حيث النمو فى تلك الفترة إذ يسبقها كلا من السويس والإسماعيلية فقط (١) .

وقد أثرت الصناعة فى نشأة وتطور مدينة مصرية أخرى – غير المحلة الكبرى – وهى مدينة كفر الدوار بمحافظة البحيرة ، فقد بلغ عدد سكان هذه المدينة ٨٥٠ نسمة فقط فى تعداد ١٨٨٢ ، ارتفع إلى ١٩٨٠ نسمة فى تعداد ١٨٩٧ ، ثم صارت مدينة لصناعة النسيج خلال الحرب العالمية الثانية فارتفع عدد سكانها إلى حوالى ١١ الف نسمة فى تعداد ١٩٤٧ ، ثم سجل ٤٣٢١٧ نسمة فى تعداد ١٩٦٠ ، ويعمل ٥٠٪ من ذوى النشاط الاقتصادى فيها بالصناعة .

وبالإضافة إلى مدينتى المحلة الكبرى وكفر الدوار فقد كان للتوسع الكبير فى الصناعات فى بعض المدن المصرية دور فى زيادة عملية التحضر ، ومن هذه المدن القاهرة حيث ارتبط بها أكثر من ضاحية صناعية كحلوان وشبرا الخيمة .

وكذلك فى الاسكندرية حيث قامت بها بعض الصناعات الهامة ، كالغزل والنسيج

---

(١) راجع : محمد السيد غلاب ، يسرى الجوهرى . جغرافية الحضر . الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ٤٨٣ .

والصناعات الكيماوية والغذائية ، ومن المدن التى كانت الصناعة أبعد عوامل تطورها ونموها طنطا ودمياط والسويس والجيزة .

وقد أدى تركز الصناعات فى هذه المدن المصرية إلى ازدياد عملية التحضر كما وكيفا ، فمن الناحية الكمية تسببت فى هجرة عدد كبير من العمال من الريف المجاور للعمل فى هذه الصناعات ، ومن الناحية الكيفية فقد أدت إلى تركز مجموعة من الخدمات والحرف المواكبة للصناعة وهذه الحرف هى أساساً من خصائص الحضر .

ولقد ساعدت المواصلات على نشأة وتطور الكثير من المراكز الحضرية المصرية ، فمنذ نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى ، حلت السكك الحديدية والسيارات محل وسائل النقل النهرى التقليدى .

ولما كانت الأماكن والمواقع التى ترتبط بهذه الوسائل الحديدة تختلف عن مثيلتها التى تحتاجها النقل النهرى ، هذا بالإضافة إلى أماكن أخرى بعيدة عن النهر الملك تطلب الأمر مراكز مدينية فى غير مواضع حضرية من قبل ، ومن ثم نشأت بعض المدن ، وتعتبر كفر الزيات إحدى هذه المراكز المبكرة ، فمع أنها مدينة خططها محمد على ، إلا أن أهميتها ازدادت بعد مد الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية ، ولقد تأكدت أهمية كفر الزيات حينما اعترض فرع رشيد امتداد الخط الحديدى(1) ، وقد بلغ عدد سكان كفر الزيات ١٠٦٣١ نسمة فى تعداد ١٨٩٧ ، ارتفع إلى أكثر من ٣٤ ألف نسمة فى تعداد ١٩٦٦ ، وفى حالة كفر الزيات بالذات فقد تضافر موقعها ليزيد أهميتها فى طريق القاهرة — الاسكندرية وكذلك أدى الموقع وسهولة المواصلات إلى قيام صناعة الزيوت والصابون والكيماويات الناجمة فى تلك المدينة ، مما ساعد على اجتذاب الأيدى العاملة لتلك المدينة .

والزقازيق من المدن التى نمت نمواً سريعاً وازدادت أهميتها نتيجة لافتتاح قناة السويس ، حيث أصبحت مركز الثقل لشبكة السكك الحديدية المتجهة إلى شرق الدلتا ، وقد ظهرت الزقازيق كثامنة للمدن المصرية فى تعداد ١٨٨٢ ، وصارت تحتل المركز السادس بينها لفترة ثلاثين عاماً بين تعدادى ١٨٩٧ ، ١٩٢٧ وهى وإن تقهقر مركزها بعد ذلك بالنسبة للمدن المصرية إلا أن عدد سكانها كان يطرد بوضوح ، فقد بلغ عدد سكانها حوالى ١٢٤ ألف نسمة فى تعداد ١٩٦٠ ، ارتفع إلى أكثر من ١٥١ ألف نسمة فى تعداد ١٩٦٦ .

---

(1) Hamdan, G., Ibid.,

وتمثل طنطا نموذجاً ثالث للتطور الذى صاحب مد السكك الحديدية، فقد كانت سادسة المدن المصرية سكاناً على أيام الحملة الفرنسية (سنة ١٨٠٠) ، وصارت رابعة المدن المصرية في تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، بعدد سكان يزيد على ربع مليون نسمة فى التعداد الأخير ، ومن العوامل التى أدت نموها هو كونها عقدة المواصلات فى الدلتا لموقعها الجغرافى المتوسط وتشترك دمنهور مع طنطا فى كونها تمثل عقدة للمواصلات فى غرب الدلتا ، كما كان لسهولة المواصلات أثر واضح فى نمو مدن منطقة قناة السويس .

وتأتى أهمية المواصلات فى أنها تتيح اتصال المركز الحضرى بغيره مما يساعد على قيام أنشطة اقتصادية أخرى تساعد بدورها فى اطراد عملية التحضر .

أما المدن المصرية التى تطورت نتيجة للتوسع فى التعدين فهى مجموعة مدن ساحل البحر الأحمر كسفاجة والقصير حيث يتم تعدين الفوسفات بالقرب منهما ، ولولا وجود المعادن كان حجمهما أقل شأناً ، إذ لم يذكر تعداد ١٨٨٢ القصير بينما بلغ عدد سكانها ١٨٠٢ نسمة فى تعداد ١٨٩٧ ، ولكن بعد التوسع فى تعدين الفوسفات ارتفع عدد سكانها إلى ٥٣٣٦ نسمة فى تعداد ١٩٤٧ ، وارتفع العدد إلى ٩٤٤٥ فى تعداد ١٩٦٠ ثم إلى ١٣٦٩٥ فى تعداد ١٩٦٦ ، أما الغردقة فقد ظهرت مع استخراج البترول وقد وصل عدد سكانها إلى ٤٣٠٠ نسمة فى تعداد ١٩٤٧ ثم إلى ٦٣٨٢ فى تعداد ١٩٦٠ وتسجل ٦١٦٠ فى تعداد ١٩٦٦. بينما ارتفع عدد سكان رأس غارب - إحدى المدن التى نشأت نتيجة لاستخراج البترول - فقد كان ٣٢٤٢ و ٦١٤٦ و ٩٦٣٨ فى تعدادات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالى ، كما كان لاكتشاف الحديد فى الواحات البحرية إلى إنشاء مدينة تعدينية كاملة بالقرب من الباويطى عاصمة الواحات البحرية ، وقد زودت هذه المدينة بكافة الخدمات التى يجب توافرها لمدينة .

ووجود المدن التعدينية رهن باستمرار المعادن ، ومثال ذلك مدينة جمسة على ساحل البحر الأحمر ، والتى تناقص سكانها وانخفض معدل نموهم نتيجة لنضوب البترول ، حتى أصبح ذكرها لا يرد ضمن التعدادات المصرية ابتداء من تعداد ١٩٤٧ وحتى ١٩٦٦ وتقف جمسة كمثال على الطابع المؤقت لمراكز العمران التعدينية[1] ، وعلى العكس من جمسة فينتظر أن تزدهر بعض الحالات العمرانية التى تقوم حيث مواقع الاكتشافات البترولية الحديثة بالقرب منها العلمين وغرب الفيوم وفى شمال الدلتا .

---

(١) محمد السيد غلاب ومحمد صبحى عبد الحكيم : السكان : ديموغرافيا وجغرافيا . ط٣ . القاهرة ، ١٩٧٤ . ص ٢٣٩ .

أما المدن التي تطورت نتيجة لعمليات استصلاح الأراضي فهي كوم أمبو وسبق أن أوضحنا هذا عن دراسة أثر العوامل الجغرافية في تطور المدن المصرية ، وكذلك تطورت بعض المدن التي تقع على أطراف وهوامش الدلتا والتي كان وجودها ضرورياً للقيام بخدمات للحالات الزراعية التي تنشأ نتيجة لعمليات استصلاح الأراضي ، ومن أمثلة هذه المدن ، الحسينية في محافظة الشرقية في الأطراف الشرقية للدلتا ، وكذلك حوش عيسى والدلنجات بمحافظة البحيرة على الأطراف الغربية للدلتا بالإضافة إلى بدر المركز الإداري ومركز الخدمات بمديرية التحرير .

رابعاً : العامل الاداري :

يحدد العامل الإداري عدد المراكز الحضرية في مصر ، وبالتالي حجم الحضر وعملية التحضر ، فالمركز الحضري في مصر يخضع للتعريف الإداري أساساً ، حيث يعرف الحضر طبقاً لتعداد ١٩٦٠ بأنه يشمل « المحافظات الحضرية وهي القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس والإسماعيلية (١٩٦٠) بالإضافة إلى عواصم المحافظات والمراكز » ولم يكن هناك تعريف محدد للحضر أو جداول خاصة به في التعدادات السابقة لتعداد ١٩٦٠ .

وتضم جمهورية مصر العربية ٢٥ محافظة منها ٤ محافظات صحراوية هي سيناء والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد ، كما تضم ،طبقاً لتعداد ١٩٦٦ — أربع محافظات حضرية هي القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس ، بالإضافة إلى ١٧ محافظة ريفية منها تسع محافظات بالوجه البحري وهي دمياط والدقهلية والشرقية والقليوبية والإسماعيلية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والبحيرة أما في الوجه القبلي فتوجد ثمان محافظات هي الجيزة والفيوم ، وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ، وتنقسم كل محافظة من المحافظات الريفية إلى عدد من المراكز ، لكل منها عاصمة إدارية تمثل حضر هذا المركز .

وكما سبق فإنه على الرغم من تفشي الحياة الريفية في هذه المراكز الحضرية فان الأحوال الاقتصادية في أقلها مرتبة أحسن حالا في من حيث تركيب قوتها العاملة عما هو سائد في المناطق الريفية .

وزيادة عدد المراكز الحضرية عملية مستمرة ، وهي مرتبطة بزيادة عدد السكان بالحالة التي تحول إلى مركز حضري وكذلك بزيادة عدد السكان في المناطق الريفية المجاورة أيضاً .

وارتفع مجموع السكان الذين أضيفوا إلى سكان الحضر نتيجة التغير فى الصفة الإدارية وتحويل بعض الحالات إلى مراكز حضرية ، فنى الفترة التعدادية بين ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ بلغ مجموع من أضيفوا إلى سكان الحضر ٤٤٤٥٨ نسمة ، وبعد ذلك كانت الإضافات ١١٠٢٥٤ ، ٢٥٨٩٩٧ ، ١٣١٩٤٣ نسمة ، للفترات التعدادية ٣٧ /١٩٤٧ ، ٤٧ /١٩٦٠ ، ٦٠ /١٩٦٦ على التوالى .

وقد كان عدد الوحدات الحضرية فى مصر فى تعداد ١٩٢٧ ، ٨٢ مركزاً حضرياً ارتفعت إلى ٨٧ مركزاً فى تعداد ١٩٣٧ ، ثم إلى ٩٩ مركزاً حضرياً فى تعداد ١٩٤٧ ، وصارت ١٢١ مركزاً فى تعداد ١٩٦٠ وأخيراً ارتفعت إلى ١٢٧ مركزاً حضرياً فى تعداد ١٩٦٦ . ومن هذا العرض يتبين التغير الكبير الذى يحدث فى الصفة الإدارية من تعداد الآخر الأمر الذى يؤثر فى حجم سكان الحضر وكذلك فى عملية التحضر .

خامساً : العامل الديموغرافى :

يرتبط نمو سكان الحضر فى فترات زمنية محددة بالعامل الديموغرافى ويتم ذلك طبقاً لتقسيم إدارى معين ، ويتكون هذا النمو من الزيادة الطبيعية وصافى الهجرة، ويختلف معدل النمو بين الريف والحضر ، فهو يرتفع فى الحضر نتيجة للهجرة المستمرة من الريف ، كما يختلف معدل نمو الحضر من محافظة لأخرى وذلك لعدة عوامل اهمها ، توافر فرص العمل ووجود مراكز الجذب الرئيسية المرتبطة بالعوامل الاقتصادية والثقافية والديموغرافية والإدارية وغيرها :

ويوضح الجدول التالى معدلات نمو الريف والحضر فى مصر ، ومنه يتبين[٦] ارتفاع معدل نمو الحضر فى مصر ، ويزيد معدل نمو الحضر فى الجيزة باعتبار مدينة الجيزة الامتداد العمرانى والسكانى لمدينة القاهرة ، كما يرتفع فى اسوان والقليوبية للنهضة الصناعية التى تشهدها بعض المراكز الحضرية فى المحافظتين .

النسبة المئوية للزيادة السنوية لسكان الريف والحضر بين تعدادى ٣٧ / ١٩٦٦

المحافظة	النسبة المئوية للزيادة السنوية					
	سكان الحضر			سكان الريف		
	٣٧ – ١٩٤٧	٤٧ – ١٩٦٠	٦٠ – ١٩٦٦	٣٧ – ١٩٤٧	٤٧ – ١٩٦٠	٦٠ – ١٩٦٦
دمياط	٣,١	٢,٩	٣,٣	٢,٤	٤,—	١,٦
الدقلهية	٣,٩	٣,٤	١,٥	١,٦	٢,٧	١,٧
الشرقية	٣,٥	٤,٥	٥,—	١,٣	٢,٤	٢,٤
القليوبية	٣,٥	٥,٧	٤,٣	,٨	٢,١	٣,٩
كفر الشيخ	٢,٦	٣,٣	٥,—	٢,٣	٣,١	٢,٢
الغربية	٤,١	٣,٤	٤,٢	,٥	٥,—	,٩
المنوفية	١,٥	٢,٣	٥,٢	,١	١,٣	١,—
البحيرة	٣,—	٣,٩	٢,٦	١,٥	٢,٧	٣,١
الجيزة	٦,٤	٩,٩	٨,٦	١,٣	٢,٧	١,٩
بنى سويف	٢,—	٢,٣	٢,—	,٧	١,١	١,٤
الفيوم	١,٥	٢,٦	٥,—	,١	١,٧	١,٢
المنيا	٢,٩	٢,٧	٤,٦	,٩	١,٧	١,—
أسيوط	٣,٢	٢,٩	٢,٨	١,٢	١,٩	,٧
سوهاج	١,٩	٢,٣	٣,١	١,٤	١,٦	,٧
قنا	٢,١	١,٧	٨,٩	,٧	١,٦	,٤
أسوان	١,٩	٤,٧	١٥,٢	١,—	١,٩	٣,٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . زياده السكان فى ج.م.ع وتحدياتها للتنمية . ص ١٢٠ .

ويوضح الجدول التالى مكونات النمو الحضرى ونصيب كل منها فى النمو ، وهذه المكونات هى ، الإضافة الإدارية وصافى الهجرة والزيادة الطبيعية ، وهذه المكونات على مستوى مصر . للفترات التعدادية ابتداء من ٢٧ /١٩٣٧ وحتى الفترة ١٩٦٠ /١٩٦٦ :
والجدول التالى يوضح الأعداد الكلية الأرقام المطلقة بينما يوضح الجدول الذى يليه النسب التى أسهمت بها المكونات الثلاثة فى النمو .

نصيب مكونات النمو الحضرى فى مصر فى الفترات التعدادية بين ١٩٢٧_١٩٣٧/ إلى ١٩٦٠_١٩٦٦/

الفترة / مكونات النمو	١٩٣٧–١٩٢٧	١٩٤٧–١٩٣٧	١٩٦٠–١٩٤٧	١٩٦٦–١٩٦٠
الإضافة الإدارية	٤٤٤٥٨	١١٠٢٥٤	٢٥٨٩٩٧	١٣١٩٤٣
الزيادة الطبيعية	٤٢١٤٨٩	٧٩٧٦١٢	٢٢٩٤٧٣٣	١٥٤١٤٣٣
صافى الهجرة	٢٠٨٣٦٥	٩٧٦٩٣٠	١١٥٩٧٤٧	٦١١٨٦٤
الجملة	٦٧٤٣١٢	١٨٨٤٧٩٦	٣٧١٣٤٧٧	٢٢٨٥٢٤٠

أما النسب التى أسهمت بها المكونات الثلاثة المذكورة فيوضحها الجدول التالى

النسبة التى يسهم بها كل من مكونات النمو الحضرى فى مصر للفترة من ٢٧ /١٩٣٧ إلى ٦٠ /١٩٦٦

الفترة / مكونات النمو	١٩٣٧–١٩٢٧	١٩٤٧–١٩٣٧	٩١١٦٠–١٩٤٧	١٩٦٦–١٩٦٠
بالضم الإدارى	٦,٥	٥,٨	٧,٠	٥,٨
الزيادة الطبيعية	٦٢,٥	٤٢,٣	٦١,٨	٦٧,٤
صافى الهجرة	٣١,٠	٥١,٩	٣١,٢	٢٦,٨
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى :

١ - لم يسهم الضم الإدارى بأكثر من ٧٪ من جملة زيادة سكان الحضر سوى فى الفترة التعدادية ١٩٤٧ / ١٩٦٠ ، وهى الفترة التى شهدت إضافة أكبر عدد من المدن كعواصم للمراكز واتضح ذلك عند دراسة العامل الإدارى.

٢ - تذبذب النسبة التى أسهمت بها صافى الهجرة مابين ٢٦٫٨٪ فى الفترة التعدادية ١٩٦٠ / ١٩٦٦ و ٥١٫٩٪ من جملة الزيادة فى الفترة ١٩٣٧ / ١٩٤٧ وهى الفترة التى شهدت ارتفاع نسبة صافى الهجرة إلى جملة الزيادة الكلية فى محافظات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والسويس[1] ، وقد اقتربت النسبة التى أسهمت بها صافى الهجرة فى الفترة ٢٧ / ١٩٣٧ من مثيلتها فى الفترة ٤٧ / ١٩٦٠ .

٣ - أسهمت الزيادة الطبيعية بأكثر من ٦٠٪ من جملة الزيادة الكلية للحضر فى جميع الفترات التعدادية المذكورة باستثناء الفترة ٣٧ / ١٩٤٧ حيث أسهمت صافى الهجرة بأكثر من نصف الزيادة الكلية .

مشكلات التحضر والتنمية الاجتماعية فى مصر

رغم ظهور عديد من الدراسات الحضرية بعامة وتزايدها يوماً بعد يوم، ورغم محاولة كثير منها التعرض إلى الجوانب التطبيقية لعملية التحضر.. ، إلا أن هناك ندوة - لا تزال - فى تلك الدراسات التى تحاول التعرف على الصلة أو العلاقة بين جوانب التحضر (من حيث عوامله ، وأنماطه ، ومشكلاته ... إلخ) وما يجرى فى المجتمع . وسواء كان أفراد ذلك المجتمع على إدراك، ووعى كاملين بأبعاد تلك العلاقة - فيخططون لها ويضعون السياسات - أو يكون ذلك قد تم دون قصد منهم - سوى إحساسهم بوطأة المشكلات التى يعانون منها بالنمط الحضرى - فإن دراسة طرفى هذه العلاقة أمر حيوى يساعدنا على تفهم عملية التحضر ذاتها ، كما أنه يعد مدخلاً ضرورياً للتعرف على مشكلات التحضر .

---

(١) راجع : -

أ - محمد صبحى عبد الحكيم : « الهجرة إلى مدينة القاهرة » المجلة الجغرافية العربية . العدد الأول ١٩٦٨ ص ١٠٨ - ١١١ .

ب - فتحى أبو عيانة : سكان الاسكندرية دراسة ديموغرافية جغرافية . رسالة دكتوراه مقدمه لجامعة الاسكندرية عام ١٩٧٠ . ص ٣٥٨ .

ج - محمد محمد زهرة : سكان منطقة قناة السويس ١٨٩٧ / ١٩٦٦ : دراسة ديموجغرافية رسالة ماجستير مقدمة لقسم الجغرافيا - جامعة القاهرة ١٩٧٦ - ص ٧٥ - ٨٥ .

من هنا كان إهتمامنا بتخصيص ذلك القسم - من أقسام الدراسة - لتناول جوانب العلاقة بين مشكلات التحضر، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية فى مصر. وحتى لا تتحول هذه الدراسة الجزئية، وتنتهى إلى مجرد تدارس مشكلات التحضر من جانب والتنمية الاجتماعية الاقتصادية من جانب آخر دون صلة بينهما أو علاقة، كان من الضرورى البحث عن عناصر مشتركة، أو متغيرات رئيسية تربط بين هذين الجانبين. ذلك أننا لا نستهدف من تحليل ومعالجة مشكلات التحضر سوى تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع.

ويمكن تحديد هذه المتغيرات الرئيسة فى أربعة هى :

- السكان.
- الموارد.
- الحيز المتاح.
- أسلوب الحياة.

فكل متغير من هذه المتغيرات يدخل فى علاقة مع كل من: عملية التحضر ومشكلاته، وفى ذات الوقت مع التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع. ولذا فقد حرصنا على أن نستوضح علاقة كل متغير بعملية التحضر فى مصر، غير غافلين أهمية إبراز إنعكاس ذلك على مجالات الحياة فى المجتمع.

ومن ثم، فقد أفردنا لكل متغير جزءا خاصاً فى هذا القسم وذلك كما يلى :

. التحضر، والسكان :

وتدارس هذه العلاقة فى ضوء نقاط ثلاث هى : النمو السكانى الحضرى فى مصر، والهجرة الحضرية فى مصر، فضلا عن توضيح جوانب الصلة بين التحضر والمشكلة السكانية فى مصر.

. التحضر، والموارد :

ونتناول هذا الجانب من خلال دعائم رئيسية ثلاث : نحلل فى الأولى التركيب الاقتصادى للنمط الحضرى، ونستوضح فى الثانية العلاقة بين الموارد ودرجة التحضر فى مصر، ونتعرض فى الثالثة لجوانب التحليل الكيفى لاستخدامات المورد فى النمط الحضرى فى مصر.

- **التحضر ، والحيز المتاح :**

ونعالج هذا البعد من حيث عناصر عدة مثل : حجم المركز الحضرى وحدوده ، واتساع المركز الحضرى وامتداده ، والهيراركية الحضرية ، فضلا عن تحليل التباين فى درجة النمو فى « مواقع » الحيز المتاح .

- **التحضر ، وأسلوب الحياة :**

ونتعرض لهذا المتغير مستندين إلى جوانب أساسية أهمها : الدوافع الرئيسية لتغير أسلوب الحياة ، وملامح أسلوب الحياة المغاير فى النمط الحضرى ، كما نتناول التأثيرات التى تنجم عن تغير أسلوب الحياة بالنسبة للسكان ، أو للمكان على حد سواء .

وفيما يلى سوف نحاول التعرف على هذه الجوانب الأربعة بشىء من التفصيل.

التحضر والسكان

احتلت دراسة السكان فى الآونة الأخيرة ، موقعاً متميزاً بالنسبة لكافة العلوم الأخرى ، وبخاصة الاجتماعية منها .

وتتفاوت أهمية الدراسات السكانية بالنسبة للعلوم الاجتماعية تبعاً لقرب - هذه الأخيرة - أو بعدها من العنصر البشرى ، من حيث اهتمامها به ، واعتمادها عليه ومحاولتها لحل مشكلاته ، وتنبؤاتها لأحواله المستقبلة

ولا نستهدف فى محاولتنا هذه ، إجراء دراسة تفصيلية للسكان فى حد ذاتهم وإنما نسعى إلى تفسير العلاقة القائمة بين السكان ، وعملية التحضر . فلا أحد ينكر أهمية السكان كمتغير حيوى يسهم فى تشكيل تحضر منطقة ما ، إلى الحد الذى يذهب معه البعض إلى القول بأن السكان هم المسئولون عن عملية التحضر ، وأنهم - أيضاً - مشتركون فى صياغة نمط التحضر السائد ، بل أنهم مساهمون - إلى حد كبير - فى صنع مشكلاتهم الحضرية التى يعانون منها .

من هنا تحددت الزاوية التى ننطلق منها فى تناول هذا الموضوع : فهى تتبلور فى تحديد الدرجة التى يسهم بها عنصر السكان فى تشكيل عملية التحضر فى مصر بعامة ، وفى بعض المراكز الحضرية بخاصة (وهى التى تتوافر عنها بيانات ومؤشرات إحصائية) .

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال النقاط الثلاث الرئيسية التالية :

ـ النمو السكانى الحضرى فى مصر :

ونعالجه من حيث الاتجاهات السكانية العامة ، ودراسة خصائص سكان الحضر ، وتناول تركيب السكان : النوعى ، والعمرى ، وتوزيع السكان وكثافتهم .

ـ الهجرة الحضرية فى مصر :

ونتناولها فى ضوء اتجاهات الهجرة الداخلية وتياراتها ، وتقدير معدل صافى الهجرة الداخلية ، والعوامل الدافعة إلى الهجرة الحضرية ، والتعرف على أنماطها . وأخيراً الإشارة إلى الآثار المترتبة عليها .

ـ التحضر ، والمشكلة السكانية فى مصر

ونتعرض لهذه العلاقة من خلال النمو السكانى وارتباطه : بأعداد المراكز الحضرية وأحجامها ، وتوزيع سكان الحضر ، والأنشطة الحضرية ، فضلاعن ضرورة الإشارة إلى آثار التضخم السكانى الحضرى .

وفيما يلى نستوضح هذه النقاط بشىء من التفصيل .:

اولا : النمو السكانى الحضرى فى مصر

ترتبط مسألة النمو السكانى فى مجتمع ما ، بهيكل السكان فيه من حيث عناصر عدة : تبدأ بالتعرف على الاتجاهات السكانية العامة ، ثم تحديد خصائص سكان الحضر من النواحى المختلفة ، كما يحتاج ذلك دراسة تركيب السكان ــ نوعياً ، وعمرياً ــ فضلا عن ضرورة البحث فى توزيعهم وكثافتهم . وجدير بالذكر أننا سوف نركز فى تناولنا لهذه النقاط على النمط الحضرى ــ حيث يستهدف البحث ، وإن كنا سوف نشير إلى النطين الحضرى والريفى فى النقطة الأولى .

وفيما يلى سوف نعرف ــ بإيجاز ــ على تلك العناصر الأربعة :

١ ـ الاتجاهات السكانية العامة :

توافينا الأرقام ، والمؤشرات الاحصائية المرتبطة بموضوع السكان فى مصر بأن هناك اتجاهاً عاماً يأخذ طريق الزيادة المطردة سواء كان ذلك فى النمط الحضرى ، أو النمط الريفى .

وقبل تحليل هذا الاتجاه العام يمكن الإشارة إلى الجدول التالى الذى يوضح التوزيع العددى والنسبى لسكان الحضر ، والريف فى مصر من سنة ١٩٠٧ حتى عام ١٩٧٣ :(١)

السنوات	سكان الحضر (بالآلاف)	٪	سكان الريف (بالآلاف)	٪
١٩٠٧	٢١٢٥	١٩	٩٠٥٨	٨١
١٩١٧	٢٦٤٠	٢١	١٠٠٣٠	٧٩
١٩٢٧	٣٧١٦	٢٦	١٠٣٦٧	٧٤
١٩٣٧	٤٣٨٢	٢٨	١١٤٣٠	٧٢
١٩٤٧	٦٢٠٢	٣٣	١٢٦٠٤	٦٧
١٩٦٠	٩٦٥١	٣٧	١٦١٢٠	٦٣
١٩٦٦	١٢٠٤٢	٤٠	١٧٦٩٠	٦٠
١٩٧٣ (تقدير)	١٥٢٤٦	٤٣	١٩٩٨٦	٥٧

يتضح من الجدول السابق حجم الزيادة التى طرأت على أعداد السكان بصفة عامة خلال سبعين سنة تقريباً ، ويعكس ذلك معدل نمو إجمالى بلغ حوالى ٢٠٠٪ فى هذه الفترة :

فضلا عن ذلك التحول الذى أصاب المجتمع الحضرى بشكل اتضح فى ارتفاع نسبة قاطنى الحضر من ٢٠٪ تقريباً فى بداية هذا القرن ، إلى أكثر من ٤٠٪ فى سنة ١٩٧٣ (وفقدان النمط الريفى هذه النسبة « ٢٠ ٪ »)

وإذا كان الجدول السابق يتعرض للإطار لمسألة النمو السكانى فى مصر ، فإن البيانات تفصيلية عن هذه المسألة تفيد فى دراستها ، والتعرف عليها . ومثل هذه البيانات يتعلق بمعدل المواليد ، ومعدل الوفيات ، ومعدل الزيادة الطبيعية ، ومعدل وفيات الأطفال الرضع ... إلخ .

(١) محمد صبحى عبد الحكيم « الهجرة الداخلية فى مصر » فى دراسات سكانية – نشرة شهرية – يصدرها جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، العدد السابع عشر ، فبراير ١٩٧٥ ، ص ١١ .

وإن أمكن لنا توفير سلسلة زمنية من الأرقام التى تتعلق بهذه العناصر من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٧٣[1] (عشرون سنة تقريباً) ، فإنه يتعين علينا ملاحظة معدلات النمو فيما يتعلق بكل عنصر .

ويشير لنا معدل الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدل المواليد ، ومعدل الوفيات) ان هناك انخفاضاً عاماً (يتخلله بعض الارتفاعات فى بعض السنوات) . فإذا تناولنا السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ لوجدنا أن معدلات الزيادة الطبيعية فى تلك السنوات ــ على التوالى ــ كما يلى : ٢٧,٤ ، ٢١,٢ ، ٢٣,٦ ، ٢٥,٠ ، ١٩,٩ ، ٢٢,٦ فى الألف ويكشف ذلك عن مدى التذبذب (بالرغم من الاتجاه العام نحو الانخفاض) فى كلا المعدلين : لمواليد ، والوفيات خلال هذه السنوات[2] .

٢ ــ خصائص سكان الحضر :

تحدد خصائص السكان فى أية منطقة من العالم طبقاً للظروف الموجودة فى المنطقة التى يعيشون فيها .

ولاريب أن تلك الظروف تخلق معها مجموعة من السمات التى تميز سكان منطقة ما ، وتجعلهم مختلفين عن غيرهم بما يحملون من صفات مشتركة .

ونصل فى النهاية إلى مجموعة من الخصائص التى تصف سكان المنطقة ، وتعبر عن طبيعتهم ، بقدر ما تسهم فى التعرف على مشكلاتهم .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧٣ ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٤ ، ص ١٨ .

(٢) فى دراسة أجراها نادر فرجانى حول التقديرات المتصلة بمعدلات المواليد والوفيات فى حضر وريف مصر لعامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، لاحظ أن معدل المواليد فى سنة ١٩٧٣ بلغ ٣٥,٠ فى الألف (مقابل ٣٤,٤ فى الألف سنة ١٩٧٢) وبخاصة أن ذلك يعد أول ارتفاع فى معدل المواليد منذ سنة ١٩٦٣ حيث بدأ الانخفاض مطرداً من ٤٣,٠ فى الألف فى ذات السنة ، ثم وصل إلى ٣٤,٤ فى الألف سنة ١٩٧٢ ، إلى أن ارتفع فى السنة المذكورة (١٩٧٣) وتحدد الهدف الأساسى من هذه الدراسة فى الحصول على تقديرات لمعدلات المواليد والوفيات السنوى لعامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ بحضر وريف مصر .

« أنظر : جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، تقديرات لمعدلات المواليد والوفيات فى حضر وريف مصر لعامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، (نادر فرجانى) ، دراسات سكانية (نشرة شهرية) ، العدد التاسع والعشرون ، فبراير ١٩٧٦ ، ص ٢٥ »

وفى بحثنا عن هذه الخصائص التى تميز السكان بعامة — وسكان الحضر بخاصة — يمكننا تحديد أربع مجموعات كما يلى :

(أ) خصائص ديموجرافية :

وأهمها : السن ، والنوع ، والحالة الزواجية . فضلا عن الخصائص الديموجرافية الأخرى الناتجة من تفاعل هذه العناصر معاً من ناحية ، وعلاقتها بمتغيرات خارجية من ناحية أخرى . فالسن مثلا يعتبر دالة لمتغيرات أخرى كثيرة تتصل بحجم السكان :

(ب) خصائص اجتماعية :

منها الحالة التعليمية ، والحالة الصحية ، فضلا عن التركيب الطبقى ودلالاته من الناحية الاجتماعية وعلاقة الطبقات بعضها ببعض بما تشمله من تدرج اجتماعى . . . إلخ .

(ج) خصائص اقتصادية :

وتتصل بتحليل القوى العاملة ، وتوزيع السكان حسب النشاط الاقتصادى ، وطبقاً للحالة العملية ، ووفقاً للمهنة ، واعتماداً على الدخل . . . إلخ .

(د) خصائص أخرى :

وترتبط باتجاهات معينة كتنظيم الأسرة مثلا وهى فى الواقع خصائص نابعة من التفاعل بين الخصائص السابقة .

وقبل التعرض إلى بعض هذه الخصائص وتطبيقها على سكان الحضر فى مصر ، يصح أن نلمح إلى الاتجاه نحو سكنى الحضر — وهو موضوع اهتمامنا حيث أن ذلك معنى مرادفاً للتحضر — وما يتصف به من طردية واضحة . ويمكننا أن نلمس ذلك من الجدول التالى الذى يوضح معدل الزيادة السنوية لسكان الحضر منسوباً ذلك إلى مثيله على مستوى الجمهورية[1] (بين التعدادات التى أجريت بين سنتى ١٨٩٧ ، ١٩٦٦) :

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى ج.م.ع وتحدياتها للتنمية .

فترات التعداد	معدل النمو فى الحضر ٪	معدل النمو على مستوى الجمهورية
١٨٩٧ – ١٩٠٧	١,١	١,٦
١٩٠٧ – ١٩١٧	٢,٤	١,٣
١٩١٧ – ١٩٢٧	٤,٠	١,١
١٩٢٧ – ١٩٣٧	١,٨	١,٢
١٩٣٧ – ١٩٤٧	٤,٤	١,٩
١٩٤٧ – ١٩٦٠	٤,٣	٢,٧
١٩٦٠ – ١٩٦٦	٤,١	٢,٧

ويتبين من ذلك أن معدل النمو الحضرى يفوق بكثير معدلات النمو على مستوى الجمهورية ككل وترجع تلك الزيادة التراكمية فى سكان الحضر ، إلى زيادة عدد السكان بصفة عامة ، فضلا عن الزيادة الملحوظة فى عدد المراكز الحضرية ، وإلى تكوين مراكز للجذب نجحت فى دفع سكان المناطق الريفية إليها (١) .

ويساعد العرض السابق على تفهم بعض خصائص سكان الحضر ، حيث نذكر منها اثنتين(٢) كما يلى :

١ – الحالة الصحية (ضمن الخصائص الاجتماعية) :

ونتناولها من خلال مقارنة الوضع النسبى لمحافظة القاهرة بغيرها من المحافظات (حضرية كانت أو حضرية ريفية) فى ضوء عناصر هذه الخدمة مثل عدد كل من : الأطباء ، والأسرة ، والصيدليات ، وعدد الأشخاص المستفيدين من كل عنصر فكان نصيب محافظة القاهرة من هذه العناصر – على التوالى – كما يلى (فى سنة ١٩٦٦) : ٣٣,٧٪ ، ٢٦,٩٪ ، ٣٥,٩٪ . ولا يعكس ذلك فقط سوء التوزيع المكانى لعناصر الخدمة الصحية على مستوى الجمهورية ، بقدر مايوضح التكدس السكانى فى المناطق الحضرية .

(١) سوف نولى هذه النقطة اهتماما أكبر فى موضع تال من هذه الدراسة .

(٢) استبعدت – مؤقتا – الخصائص الديموجرافية حيث ستتناول تفصيلا فى النقطة التالية وبصفة عامة لم نستطيع التمثيل إلا بالخصائص التى يتوافر عنها بيانات .

- **توزيع الانتاج الصناعي وعناصره (ضمن الخصائص الاقتصادية)**

ترتبط هذه الخاصية بعدد المنشآت الصناعية ، وبالمشتغلين بها ، وبأجورهم وبانتاجهم . وكان نصيب محافظة القاهرة من هذه العناصر الأربعة – على التوالي – كما يلي (في سنه ١٩٦٦) :
٣٤،٠٪ ، ٢٤،٣٪ ، ٢٤،٧٪ ، ٢٠،٢٪ .

ويوضح ذلك البيان مدى تركز مقومات الإنتاج الصناعي بشكل واضح في القاهرة الأمر الذي ينعكس مباشرة على سكان هذه المنطقة الحضرية .

- **تركيب السكان : النوعي ، والعمري :**

تفيد دراسة التركيب النوعي ، والعمري للسكان في التعرف على الخصائص التفصيلية لمجموعة من السكان بحيث يستخدم ذلك في تكوين إطار واقعي عن حالتهم التعليمية ، وقوة العمل ، ومجالاتها ومدى ارتباطها بتعليمهم . . . إلخ ، فضلا عن إمكانية استخدام ذلك في التنبؤ بأحوال السكان في المستقبل . وبغير مثل هذه الدراسة تستحيل البيانات السكانية إلى مجرد أرقام صماء لامعنى لها ولا دلالة ، ويكون من الصعب آنذاك الإفادة منها .

وقد أمدنا التعداد العام الذي أجرى في مصر عام ١٩٦٠ بتحليل للتوزيع العمري والنوعي للسكان وتمكننا عرضه في الجدول التالي (١) :

فئات العمر	عدد السكان (بالألف)		جملة
	ذكور	إناث	
صفر – ٤	٢١١١	٢٠٢١	٤١٣٢
٥ – ٩	١٩٧٢	١٨٢٧	٣٧٩٩
١٠ – ١٤	١٦٥١	١٥٢٧	٣١٧٨
١٥ – ١٩	١١١٤	١٠٤٠	٢١٥٤
٢٠ – ٢٤	٩٢١	٨٧٤	١٧٩٥
٢٥ – ٢٩	٨٦٠	١٠٥٤	١٩١٤
٣٠ – ٣٤	٨٠٧	٨٤٤	١٦٥١
٣٥ – ٣٩	٨٤٧	٨٧٩	١٧٢٦
٤٠ – ٤٤	٦٦١	٦١٤	١٢٧٥
٤٥ – ٤٩	٥٦٧	٥٧٧	١١٤٤
٥٠ – ٥٩	٧١٧	٨١٩	١٥٣٦
٦٠ – ٦٩	٤٨٥	٥٢٤	١٠٠٩
٧٠ فأكثر	٢٢٥	٣١٦	٥٧١
الجملة	١٣٠٦٨	١٢٩١٦	٢٥٩٨٤

(١) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠ .

تكشف بيانات الجدول السابق عن مؤشرات أساسية تستخدم فى التحليل الديموجرافى لمجتمع والتى بدونها لانتمكن من تحليل أية ظاهرة تتعلق بالنمو السكانى فيه .

وهناك عديد من الاستخدامات لبيانات تركيب السكان : النوعى ، والعمرى نذكر منها مايلى :(١)

(أ) تحديد أى الفئات النوعية (ذكور ، وإناث) والعمرية ينبغى الاهتمام بها والتركيز عليها فى المشروعات والبرامج التى تقيمها الدولة .

(ب) اقتراح الخدمات الملائمة — وبخاصة التعليمية ، والصحية — للفئات العمرية المختلفة بحيث يسهم ذلك فى تقديمها بقدر من الكفاية والكفاءة لمن يحتاجها ، وفى الوقت الأمثل الذى يحتاجونها فيه .

(جـ) اختيار أى الفئات أكثر مساهمة فى الإنتاج — من خلال الفئات العمرية والنوعيه — بحيث يوجه إليها اهتمام أكبر لزيادة فعاليتها فى العملية الإنتاجية .

وبإجراء عملية مقارنة بين بعض الاحصاءات السكانية(٢) فى مصر يتضح أن تصنيف السكان بين ذكور ، وإناث ، فى السنوات التالية ، يتخذ الصورة الآتية :

السنة	ذكور (بالألف)	إناث (بالألف)	جملة (بالألف)
١٩٦٠	١٢,٩٨٨	١٢,٨٤٤	٢٥,٨٣٢
١٩٦٦	١٤,١٤٠	١٤,٨٦٧	٣٠,٠٠٧
١٩٧١	١٧,١١٥	١٦,٦٦٢	٣٣,٧٧٧

من خلال هذه الصورة يمكننا إجراء تصنيف فرعى يوزع السكان بين ريف ، وحضر مصر كما يبدو فى ضوء البيان التالى :

(١) هناك أعمار معينة لها دلالات خاصة فالسكان أقل من ١٥ سنة لا يدخلوا سوق العمل والسكان أكثر من ٦٠ سنة (أو ٦٥ سنة) لا ينضموا أيضا لسوق العمل . وبذلك يمكن تحديد حجم الداخلين لسوق العمل فى الفئات العمرية (١٥ — ٦٠ سنة) فهى تمثل قوة العمل .

(٢) جمعت بيانات هذا الجدول من التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠ ، والتعداد بالعينة لسنة ١٩٦٦ ، وتقدير السكان لسنة ١٩٧١ .

- سنة ١٩٦٦ ← ريف ١٧,٩٦٠,٠٠٠ نسمة ، حضر ١٢,١٧٩,٠٠٠ نسمة
- سنة ١٩٧٠ ← ريف ١٩,٣١٤,٠٠٠ نسمة ، حضر ١٤,٠١٥,٠٠٠ نسمة

ويفيد ذلك التصنيف فى التعرف على حجم السكان فى كل من النمطين حتى يمكن توجيه الاهتمام الكافى لسكان كل نمط .

٤ - توزيع السكان ، وكثافتهم :

لاتكفى معرفة خصائص سكان مجتمع ما ، وتركيبهم ، فى إعطاء تصور عام لهم يساعد على تحليل مشكلاتهم ، واقتراح حلول لها . من الضرورى أن نضيف إلى ذلك المعرفة المستفيضة عن توزيع هؤلاء، والشكل الذى يتخذه هذا التوزيع بالنسبة للحيز المتاح .

وهناك عديد من العوامل التى تؤثر فى عملية توزيع السكان، وبالتالى فى تحديد كثافتهم فى المنطقة التى يقطنون . وبالرغم من أن عملية الهجرة تلعب دوراً أساسياً فى ذلك إلا أنها تتكون ، وتتشكل من خلال العوامل الجغرافية ، والديموجرافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية[1] :

وبصفة عامة يمكن أن يعبر الجدول التالى عن توزيع السكان فى التعدادات المختلفة حسب النوع[2] :

السنوات	جملة السكان (بالألف) ذكور	إناث	الجملة
١٨٨٢	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢
١٨٩٧	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩
١٩٠٧	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠
١٩١٧	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨
١٩٢٧	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧
١٩٦٠	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥
١٩٦٦	١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٣٠٠٧٦

(١) سوف نتناول مسألة الهجرة الحضرية فى مصر بتفصيل أكثر فى النقطة الرئيسية التالية .

(٢) الكتاب الاحصائى السنوى ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

إذا كان ذلك هو التوزيع العام حسب النوع ، فإن توزيع السكان حسب المكان هو الذي يتعلق مباشرة بهذه النقطة حيث أن ذلك هو الذي يحدد كثافة السكان فى المناطق المختلفة .

وحسب تعداد سنة ١٩٦٦ ، فإنه يمكن أن نخرج بمجموعة من المؤشرات الاحصائية التى تعبر عن حالة التوزيع السكانى فى مصر ، وتمثل فى ذات الوقت عناصر المشكلة السكانية التى يعانى منها مجتمعنا .

ومن هذه المؤشرات نذكر ما يلى[١] :

— عدد المدن الكبرى (بالمحافظات الحضرية) ٤
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان ٢١,٨
— عدد المدن بالوجه البحرى (عواصم المحافظات والمراكز) ٦٨
— « « « القبلى (« « «) ٥٦
نسبة سكان مدن الوجهين المئوية من جملة السكان ١٨,٠
— عدد القرى بالوجه البحرى ٢٣٦٩
— « « « القبلى ١٦٦٤
نسبة سكان قرى الوجهين المئوية من جملة السكان ٥٩,٠
— عدد الأقسام والمراكز بمحافظات الحدود ٢٦
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان ١,٢

تكشف هذه المؤشرات (عدداً ، ونسبة) عن مجموعة من الحقائق نذكر منها الآتى :

(أ) أن نسبة قاطنى الحضر (سواء فى المحافظات الحضرية الأربع أو مدن ومراكز الوجهين البحرى والقبلى) تبلغ ٣٩,٨٪ من جملة السكان فى حين تصل نسبة قاطنى الريف — فى الوجهين — ٥٩,٠٪ من جملة السكان ؛

(ب) أن عدد المدن والمراكز الحضرية — فى تعداد ١٩٦٦ — لم يزد إلا زيادة طفيفة خلال عشرين سنة تقريباً (من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٦٦) فقد ارتفع عددها من (١٠١) سنة ١٩٤٧ إلى (١٢٢) سنة ١٩٦٠ إلى (١٢٨) سنة ١٩٦٦ ، فى حين أن نسبة قاطنيها — إلى عدد السكان العام — فى كل من هذه السنوات قد ارتفع من ٣٠,١٪ ، إلى ٣٦,٦٪ ، إلى ٣٩,٨٪ على التوالى .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(جـ) أن كثيراً من المراكز التي يطلق عليها حضراً لاتتسم بأي من الخصائص الحضرية، سوى انتسابها إدارياً إلى النمط الحضري ويتضح ذلك من العدد الذي وصلت إليه المراكز الحضرية سنة ١٩٦٦ فقد بلغ ١٢٨ مركزاً.

وقد كان نتيجة لذلك أن ارتفعت الكثافة السكانية بشكل ملحوظ في بعض المحافظات والمدن مثل: القاهرة، والاسكندرية، وبورسعيد، والإسماعيلية، والسويس، ومدينة المحلة الكبرى، وعواصم المحافظات (وبخاصة في الوجه البحري) بينما تنخفض هذه الكثافة في القطاع الشمالي للدلتا، والنوبة الجديدة، والصحراء الغربية، والصحراء الشرقية.

ثانيا: الهجرة الحضرية في مصر

تعد الهجرة عنصراً أساسياً من عناصر النمو السكاني. فإذا كانت الزيادة الطبيعية للسكان تحسب بدلالة المواليد، والوفيات، فإن الزيادة غير الطبيعية تقاس بمعدلات صافي الهجرة (من المنطقة أو إليها).

وتؤثر الهجرة تأثيراً مباشراً على معدلات النمو السكاني فأحياناً تكون الزيادة الطبيعية مرتفعة فتعمل الهجرة — من المنطقة — حينذاك على خفض معدلات النمو السكاني، بينما تؤثر الهجرة — إلى المنطقة — حينما تكون الزيادة الطبيعية معتدلة (على الأقل) في رفع معدلات النمو السكاني.

والمقصود بالهجرة الحضرية هنا Urban Migration الهجرة الداخلية من المناطق الريفية — أو غيرها — إلى الأخرى الحضرية.

ومقصدنا بالهجرة الداخلية لايخرج عن انتقال الأفراد من منطقة جغرافية إلى أخرى، داخل حدود الدولة الواحدة، بهدف الإقامة الدائمة والعمل في الموقع الجديد، وذلك لدوافع اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية (أو كل ذلك مجتمعاً).

وإذا كانت الهجرة الداخلية تتصل أساساً بنمط توزيع السكان وكثافتهم وإعادة توزيعهم فإن ذلك المعنى يرتبط مباشرة بنمط التحضر في المنطقة، الأمر الذي تستهدفه دراستنا. ولذا فستكون هذه الفقرة محددة في النقاط التالية:

— اتجاهات الهجرة الداخلية، وتياراتها.
— تقدير معدل صافي الهجرة الداخلية.

- العوامل الدافعة إلى الهجرة الحضرية .

- أنماط الهجرة الحضرية :

- الآثار المترتبة على الهجرة الحضرية .

وفيما يلى سوف نفصل القول فى كل نقطة على حدة .

- اتجاهات الهجرة الداخلية ، وتياراتها

يعبر انتقال السكان للإقامة والعمل فى المناطق الحضرية عن مضمون الهجرة ، فإذ تناولنا وضع محافظة القاهرة كحالة نتعرف من خلالها على اتجاهات الهجرة الداخلية وتياراتها ، فإن ذلك يوضح مسارات هذا النمط من الهجرة ، ومعدلاته ، فضلا عما يكشفه من وضع سكانى خاص يتميز به مجتمعنا .

فيوضح الجدول التالى حركة الهجرة إلى القاهرة - من بقية المناطق - ومعدلاتها فى الفترة من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٦٦(1) :

التعداد	المهاجرون اليها	المهاجرون منها	الهجرة الصافية	معدل الهجرة الصافية ٪
١٩١٧	٢٢٩٣١٣	٧١٧٥٦	١٥٧٥٥٧	٢٠,٠
١٩٢٧	٣٦٢٥٥٢	٦٥٧٠١	٢٩٦٨٥١	٢٨,٤
١٩٣٧	٢٣٣١٦٠	٧٤٤٨٧	٣٥٨٦٧٢	٢٦,٢
١٩٤٧	٧٠١٤٩٣	٩٤٩٣٢	٦٠٦٥٦١	١٨,٣
١٩٦٠	١١٩٤٢٩٦	٢٤١٦٢٣	٩٥٢٦٦٣	٢٨,٤
١٩٦٦	١١٩١٢٢٨	٢٤٤٦٣٥	٩٣٦٥٩٣	٢٢,٢

ويكشف ذلك البيان عن تذبذب فى معدل الهجرة الصافية بالنسبة لمحافظة القاهرة خلال نصف قرن (تقريباً) ذلك بالرغم من الزيادة المستمرة فى إعداد المهاجرين إليها ، وأيضاً المهاجرين منها (على الأقل ابتداء من سنة ١٩٢٧) .

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تقديرات سكانية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

ويرجع السبب فى ذلك إلى اختلاف النسب بين عدد المهاجرين إلى القاهرة وبين عدد المهاجرين منها فى كل سنة من سنوات التعداد .

وبجرنا ذلك إلى التعرف على تيارات الهجرة الداخلية بصفة عامة[1] والتى يمكن على أساسها تصنيف المحافظات المصرية – على أساس تعداد ١٩٦٦ – إلى :

– محافظات جاذبة للسكان : وتشمل القاهرة ، والاسكندرية ، وبور سعيد ، والإسماعيلية والسويس ، والجيزة ، وكفر الشيخ .

– محافظات طاردة للسكان : وتتمثل فى سائر المحافظات المصرية .

وقد كشفت نتائج تعداد سنة ١٩٦٦ ان الوضع السكانى فيما يتعلق بمحافظات الطرد والجذب لم يتغير ، باستثناء محافظة كفر الشيخ التى توازنت فيها – تقريباً – الهجرة الداخلة إليها مع الهجرة الخارجة منها ، ومحافظة اسوان التى تحولت بعد سنة ١٩٦٠ إلى محافظة جاذبة نظراً للمشروعات الصناعية التى أقيمت بها وبخاصة السد العالى .

– تقدير معدل صافى الهجرة الداخلية :

اعتماداً على تحديد اتجاهات الهجرة الداخلية وتحليل تياراتها ، يمكن تقدير معدل صافيها خلال فترة زمنية نستوضح من خلالها وضع كل محافظة فى مصر من حيث معدل صافى الهجرة الداخلية بها .

ويستخدم هذا المؤشر فى الدراسات السكانية بعامة ، وفى بحوث الهجرة بخاصة للتعرف على أمور عدة نذكر فيها ما يلى :

(ا) حركة السكان فى مجتمع معين ، وانتقالهم من منطقة إلى أخرى – داخل نفس المجتمع بقصد الإقامة فيها ، والعمل .

---

(١) فى محاولة قام بها محمد صبحى عبد الحكيم ، حدد عشرة تيارات للهجرة الداخلية فى مصر يخرج بعضها من الصعيد ، والبعض الآخر من الدلتا .

(أنظر : محمد صبحى عبد الحكيم ، الهجرة الداخلية فى مصر ، المرجع السابق ص ٤ – ٥).

(ب) الظروف التى تدفع الأفراد للانتقال من المكان « الطارد » لهم .

(ج) الإمكانات التى يتمتع بها المكان « الجاذب » من النواحى الجغرافية ، والاقتصادية والاجتماعية . . . . الخ .

(د) قدرة المجتمع « المستقبل » للمهاجرين على توفير السلع والخدمات المناسبة لهم من حيث الكم ، والنوعية ، و الكفاءة .

(هـ) حجم التدفقات بين المحافظات (أو الأقاليم) واتجاهاتها ويكشف ذلك عن درجة العلاقات التبادلية بين مناطق الدولة .

ومن اللافت للنظر أن الدراسات التى أجريت عن الهجرة بصفة عامة فى مصر ، وبصفة خاصة بين الأقاليم الحضرية بها ، قليلة ، ومتناثرة(١) ولعل هناك عديداً من الأسباب التى كانت وراء ذلك لعل فى مقدمتها الحاجة الماسة لهذا اللون من الدراسات إلى حجم من البيانات على درجة عالية من الدقة ، والشمول . فضلا عن ضرورة حداثتها ، وامتدادها لأكبر من منطقة فى ذات الوقت .

---

(١) نذكر على سبيل المثال البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الهجرة إلى مدينة القاهرة : دوافعها ، وأنماطها ، وآثارها (الذى بدأ العمل فيه سنة ١٩٥٩ ، ونشر ملخص لتقريره عام ١٩٧٤) .

وقد كانت الاهداف الاساسية لهذا البحث محددة فى : تتبع عملية اتخاذ قرار الهجرة (من المناطق المختلفة فى مصر إلى مدينة القاهرة) ، ثم التعرف على الدوافع التى أسهمت فى هذا القرار ، وتتبع المراحل التى مر بها المهاجرون حتى استقروا فى موطنهم الجديد ، وأخيرا التعرف على الاثار الاجتماعية والاقتصادية التى نجمت عن هذه الهجرة .

(أنظر : محمود عوده : الهجرة إلى مدينة القاهرة : دوافعها ، وأنماطها ، وآثارها . فى المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد الأول ، المجلد الثانى عشر ، يناير ١٩٦٤) .

ويوضح الجدول التالى تقديراً لصافى الهجرة الداخلة فى المحافظات المصرية بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠(١) (بطريقة معدلات البقاء) :

المحافظة	جملة الهجرة الصافية (بالالاف)	المعدل السنوى للهجرة الصافية ٪
القاهرة	+ ٤٢٨,٣	− ٢,١
الاسكندرية	+ ٣٨,٠	− ٠,٥
بور سعيد	− ١٧٢,٧	− ١٢,٥
الاسماعيلية	− ٢٠٥,١	− ١٢,٢
السويس	− ٢٥٢,١	− ١٩,٨
دمياط	+ ٢٦,١	+ ١,٢
الدقهلية	+ ٧٩,٢	+ ٠,٧
الشرقية	+ ١١٩,٠	+ ١,١
القليوبية	+ ١٢١,٣	+ ٢,١
كفر الشيخ	+ ٣,٩	+ ٠,١
الغربية	+ ٤٠,٩	+ ٠,٤
المنوفية	− ٤٥,٢	− ٠,٦
البحيرة	+ ٧٥,٣	+ ٠,٨
الجيزة	+ ١٦٩,٧	+ ٢,١
بنى سويف	− ٥٥,٨	− ١,٢
الفيوم	− ٩,٦	− ٠,٥
المنيا	− ٦٣,١	− ٠,٧
اسيوط	− ٦٠,٦	− ٠,٩
سوهاج	− ٩٥,١	− ١,١
قنا	− ٥٦,٦	− ٠,٨
اسوان	+ ٩٧,١	+ ٣,٩

ويوضح الجدول السابق صافى الهجرة للمحافظات (سلباً أو إيجاباً) ومعدلها السنوى ، والجدير بالتسجيل هنا ما يلى :

(أ) أن جميع محافظات الوجه البحرى — فى هذه الفترة — تعد جاذبة للسكان باستثناء محافظة المنوفية التى ظلت طاردة لهم .

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المصدر السابق .

(ب) أن جميع محافظات الوجه القبلى تعتبر دافعة للسكان باستثناء محافظتى الجيزة ، واسوان :

ــ العوامل الدافعة الى الهجره الحضرية

ترتبط الهجرة الداخلية فى أى مجتمع من المجتمعات بمجموعة من الدوافع التى تحفز الأفراد على الانتقال من منطقة إلى أخرى (داخل نفس المجتمع) ولاتتصل هذه الدوافع بالمنطقة الطاردة لهؤلاء الأفراد فقط ، بل وتتعلق أيضاً بالمنطقة الجاذبة لهم .

ففى كلتا المنطقتين نلحظ ظروفاً ــ اقتصادية بالدرجة الأولى ــ تدفع بالأفراد إلى ترك المجتمع الأصلى والانتقال إلى منطقة أخرى .

وإذا كان الجانب الاقتصادى هو الإطار المجرد الذى يضم تلك الدوافع ، فإنه يتخذ اشكالا وصور عديدة نذكر أهمها فيما يلى :

(أ) أن مهنة الزراعة ــ وهى الغالبة فى النمط الريفى ــ تتميز بعائدها غير المستقر ، والضئيل بالنسبة للأجراء الزراعيين :

(ب) أن الظروف المعيشية فى الريف المصرى ــ وبخاصة جانب الخدمات فيه ــ تعد غير ملائمة ــ نسبياً ــ بمقارنتها بأحوال المعيشة فى الحضر .

(جـ) أن هناك تنوعاً فى مجالات العمل (وبالتالى فى مصادر الدخل) التى يستطيع الفرد فى المجتمع الحضرى أن ينتمى إليها . ومن ثم يتمكن المهاجر من زيادة دخله وبخاصة إذا ارتبط عمله بالمجال الصناعى(١) .

(د) أن جوانب التقدم المادى ــ بما يشمله من تطورات تكنولوجية ــ تعد خاصية تميز الحياة فى المدينة ، الأمر الذى يدفع بالأفراد ويغريهم بترك محل إقامتهم الأصلى ومحاولة الاستفادة بهذا التقدم المادى .

إذا كان ذلك الجانب يوضح لنا الدافع الرئيسى الذى يحفز الأفراد على الهجرة إلى الحضر فإن هناك جانباً آخر لايقل أهمية عن الجانب الاقتصادى ذلك هو النطاق المكانى أو ما يعبر عنه أحياناً « بعامل المسافة » بين منطقتى الدفع ، والجذب .

---

(١) سوف نولى هذه النقطة عناية أكبر فى الفقرة الاخيرة من هذا الموضوع .

وهناك افتراض يذهب إلى أن هناك علاقة عكسية بين طول المسافة ، وحجم الهجرة إلى المكان(١) .

ولا يفيدنا كثيراً ، ونحن نناقش قضية واحدة ، أن نفصلها فنحددها فى عوامل طرد من منطقة ، وعوامل جذب إلى منطقة أخرى . بل أنه من الأسلم – فى نظرنا – أن نحدد العوامل الدافعة إلى الهجرة للحضر بعامة دون تحديد مسبق فعامل الطرد يتحدد أحياناً اعتماداً على عامل الجذب .

فمثلا نلاحظ أن احوال النشاط الزراعى فى الريف المصرى تجعل المشتغلين فيه فى بطالة مقنعة مدة طويلة من العام ، الأمر الذى يخفض من دخولهم ، فى ذات الوقت الذى يلحظون فيه نشاطاً صناعياً فى المدينة لا يتوقف العمل فيه يوماً واحداً بما يدره ذلك من عائد ودخل اكبر .

ومن هنا نلحظ أن عامل الطرد (فى الريف) لم يتحدد ، ويصبح له معنى ، ويمكن وصمه « بالطرد » إن لم يكن هناك عامل جذب (فى المدن) .

وهناك مجموعة أخرى من الدوافع التى تشجع على الهجرة ، وإن كانت غير أساسية وحيوية إلا أنها تحفز على اتخاذ قرار الهجرة .

ومن هذه الدوافع الوضع الاجتماعى لأسرة الفرد المهاجر ، وانتماؤه الطبقى ومستوى طموحه ، ودرجة تعليمه ، فضلا عن بعض الظروف الشخصية التى تدفع بفرد ما إلى ترك أسرته وهجرته بمفرده للعمل والإقامة فى منطقة أخرى حيث فرصة العمل أرحب ، وما يستتبع ذلك من ارتفاع فى الدخل .

– أنماط الهجرة الحضرية :

اختلف كثير من الباحثين حول أهمية تحديد أنماط المهاجرين ، فبعضهم يؤكد أن هناك ضرورة لإجراء دراسة ميدانية نتعرف من خلالها على أنماطهم فى أماكن تجمعهم بالنمط الحضرى . فى حين ان البعض الآخر لا يجد أهمية لذلك ويكتفى فقط بتوفير قدر من البيانات

---

(١) مازال هذا الافتراض يحتاج إلى مزيد من الدراسات ، والبحوث حتى نتمكن من اختباره والتحقق من صحته . ذلك أن بعض الاحصاءات عن ظاهرة الهجرة فى مصر تؤكد لنا أن نسبة كبيرة من المهاجرين إلى مدينة الاسكندرية مثلا هم من أبناء محافظة سوهاج – رغم بعد المسافة بينهما – كما أن هناك نسبة كبيرة ممن تستقبلهم مدن القناة – كمهاجرين – هم من أبناء الوجه القبلى .

التى « تصف » أحوال المهاجرين من حيث اعدادهم ، وتصنيفهم حسب النوع ، والعمر ، والتعليم ، والدخل[1] . . . إلخ .

وهناك مجموعة من الأسس نعتمد عليها فى دراسة أنماط الهجرة الحضرية بصفة عامه ويمكن حصرها فى ستة هى :

(أ) التعرف على أحوال « المكان » الذى وفد منه المهاجرون من حيث ظروفه الاقتصادية والاجتماعية التى دفعت بهؤلاء إلى تركه .

(ب) دراسة « ظروف » المهاجرين أنفسهم سواء التى تتعلق باحوالهم الشخصية أو التى تتصل بكيفية استغلالهم للمكان الذى يقطنون .

(جـ) تحليل الدوافع التى تقف وراء هجرة أبناء منطقة ما ، إلى اخرى ، ويتم ذلك التحليل استناداً إلى أحوال المكان ، وظروف المهاجرين .

(د) تتبع حركة الهجرة وتحديدها من حيث كونها هجرة متعددة المراحل ، أو انها هجرة مباشرة تتم بين الموطن الأصلى والمكان الذى يستقر فيه المهاجر . ويرتبط نمط الهجرة — وفقاً لذلك — بالآثار والنتائج التى تترتب عليها .

(هـ) تحديد أماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضرى الذى يهاجرون إليه ، ودراسة العلاقة بين طبيعة هذه الأماكن وأحوال قاطنيها من ناحية ، وبين استمرارهم فيها وتكيفهم معها من ناحية أخرى .

(و) دراسة طبيعة الأعمال التى يلتحق بها المهاجرون فى النمط الحضرى ، وتحليل علاقتها بظروفهم وبأعمالهم السابقة . وما يكشف عنه ذلك من تحديد لمستوى طموحهم وتطلعاتهم ، ومدى تحقيقهم لاهدافهم من الهجرة . . . ووفقاً لهذا الإطار المقترح والمحدد فى العناصر الستة السابقة ، يمكننا التعرف على أنماط الهجرة الحضرية ومن ثم نحاول تتبع مساراتها .

---

(١) يميل الباحث إلى وجهة النظر الأولى فى دراسة هذا الموضوع إذ أن أسلوب « المؤشرات . Indicators » فى التعرف على أنماط المهاجرين لا يفيد الا لمجرد اعطاء تصور عام عن أحوال المهاجرين شأن أى بيانات أولية تصف موضوعا ما . أما وجهة النظر الأخرى فتتيح إمكانية أجراء تحليل كمى وكيفى عن أنماط المهاجرين ، وبخاصة عندما تجرى الدراسة فى الأماكن التى يتجمعون فيها فى النمط الحضرى .

(أنظر فى هذا الشأن : عزت حجازى ، القاهرة : دراسة فى ظاهرة التحضر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١) .

٥ ـ الآثار المترتبة على الهجرة الحضرية :

ينجم عن الهجرة إلى النمط الحضرى مجموعة من الآثار والنتائج سواء كانت تتصل بالجانب الديموجرافى ، أو الاقتصادى ، أو الاجتماعى . وقد تتسق هذه الآثار أو النتائج مع ما كان يتوقعه المهاجر قبل هجرته ، وقد ينأى الواقع كثيراً عما كان متوقعاً [١] .

وتختلف — من غير شك — طبيعة الآثار الناجمة عن الهجرة حسب النمط الذى تنتمى إليه ، وتبعاً لظروف المهاجرين ، وطبقاً لأماكن تجمعهم بهذا النمط ، واعتماداً على درجة التكيف التى يحققها المهاجر فى موقعه الجديد . . . إلخ .

وبصفة عامة يمكننا أن نستوضح أهم الآثار المترتبة على الهجرة الحضرية [٢] ــ أيا كان نمطها — فيما يلى من نقاط :

(أ) إذا كانت « فرصة العمل » هى الدافع الرئيسى للهجرة إلى النمط الحضرى ، فإنها تمثل بالتالى — من زاوية أخرى — نتيجة أساسية يحققها المهاجر فى مجتمعه الجديد ويستشعر ها فور تغييره لعمله — الذى هو فى الغالب زراعى — وانتقاله إلى عمل ذى طبيعة جديدة (صناعية أو تجارية ، أو خدمية) .

(ب) يستتبع ذلك ، نتيجة أخرى ترتبط بها ، وتؤكدها ، وتؤشر لها وهى تغير كمية الدخل الذى يحصل عليه المهاجر .

وتعتمد هذه النتيجة على تعدد مصادر الدخل ، وتنوع أوجه انفاقه واختلاف انماط استهلاكه . ويؤثر ذلك بالتالى على نوعية تصرفه الاقتصادى ، ومسلكه الاجتماعى . . . إلخ .

(جـ) من النتيجة السابقة يظهر أثر آخر للهجرة يتمثل فى تغير الإطار الاجتماعى الذى يتعامل معه المهاجر فنجده مرتبطاً بعلاقات اجتماعية جديدة ومتعددة ومعظمها ثانوية ، تكونت نتيجة المصالح المشتركة الجديدة التى تولدت من احتكاكه بغيره من أبناء المجتمع الحضرى .

---

(١) لتحديد هذه العناصر يحتاج الأمر إلى اجراء دراسة تفصيلية تبدأ بافتراض مبدئى ، يذهب إلى أن هناك علاقة تبادلية بين نمط الهجرة الحضرية ، ونوعية الآثار المترتبة عليها .

(٢) مثلما ترتبط هذه الآثار بالنمط الحضرى الذى وفد إليه المهاجر ، فهى تتصل أيضا بالنمط الريفى الذى نزح منه .

(د) يتعرض المهاجر – دون شك – للإطار الثقافى الذى يجده فى المدينة ويتأثر به بقصد أو دون وعى منه – وبخاصة ما تفرزه وسائل الاتصال العامة من تأثيرات تترك بصماتها على اتجاهات الأفراد وتصرفاتهم تجاه موضوع ما ، وتلعب أجهزة الاتصال المختلفة دوراً فعالا بالنسبة لأبناء المهاجر الذين هم فى سن يسمح بالتشكيل والتغيير .

(هـ) تسهم الآثار والنتائج السابقة فى تحديد المؤشر أو المعيار الذى تحكم فى ضوئه على مدى نجاح هجرة فرد ، أو أسرة ، أو جماعة . ذلك هو "درجة التكيف الذى يحققه المهاجرون فى النمط الحضرى، ومدى توفيقهم فى التعامل مع هذه « البيئة الجديدة » بشكل يحقق مصالحهم التى تكفل معيشتهم فى هذا المجتمع الحضرى[1].

من ذلك يتضح أن نتائج الهجرة وآثارها لا تتكون فى فراغ وإنما هى محصلة للاتجاه العام للهجرة فى مجتمع ما ، وللدوافع التى تحفز على الهجرة ، وللنمط العام الذى تتخذه .

ثالثا : التحضر ، والمشكلة السكانية فى مصر

لا يمكننا فصل عملية التحضر فى أى مجتمع من المجتمعات عن أحوال السكان فيه ذلك أنه – كما اتضح فيما سبق – أن عملية التحضر تتكون وتتشكل ثم تتراكم ، وأساسها الحيوى فى ذلك يتمثل فى العنصر البشرى سواء اتخذ صورة زيادة طبيعية ، أو غير طبيعية .

والذا فإذا كان هدفنا يتحدد فى تصوير العلاقة بين التحضر ومشكلة السكان فى مصر ، فإنه ينبغى أن تحلل الصلة أو الرابطة بين النمو السكانى فى مصر وعناصر اخرى عديدة مثل : إعداد المراكز الحضرية واحجامها ، وتوزيع سكان الحضر ، والأنشطة الحضرية الأخرى.

كما ينبغى الإشارة إلى آثار التضخم السكانى الحضرى ونتائجه . . وفيما يلى سوف نستوضح ذلك بشىء من التفصيل .

---

(1) للاستزادة من هذا الموضوع أنظر :

Abu-Lughod, Janet, « Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case », S.R.C., A.U.C., Reprint Series, No. 4, July, 1961.

١ ـ النمو السكانى ، واعداد المراكز الحضرية ، وحجومها :

يوضح الجدول التالى تطور عدد سكان المدن الرئيسية (١٠٠ ألف نسمة فأكثر) فى مصر فى تعدادى عام ١٩٦٠ ، ١٩٦٦[١] .

(بالألف)

المدينة	تعداد عام ١٩٦٠	تعداد عام ١٩٦٦
القاهرة	٣٣٥٣	٤٢٢٠
الاسكندرية	١٥١٦	١٨٠١
الجيزة	٤١٩	٥٧١
بور سعيد	٢٤٥	٢٨٣
السويس	٢٠٦	٢٦٤
طنطا	٢٠٠	٢٣٠
المحله الكبرى	١٨٨	٢٢٥
المنصورة	١٦٧	١٩١
شبرا الخيمة	١٠١	١٧٣
اسيوط	١٢٧	١٥٤
الزقازيق	١٢٥	١٥١
دمنهور	١٢٧	١٤٦
الاسماعيلية	١١٦	١٤٤
الفيوم	١١٢	١٣٤
اسوان	٦٣	١٢٨
المنيا	١٠٠	١١٣

يكشف لنا البيان السابق عن حقائق عدة ، نذكر أهمها فيما يلى :

(أ) الزيادة الواضحة فى أعداد سكان المدن (الست عشرة) المشار إليها بالجدول خلال فترة ما بين التعدادين .

(ب) أنه بالرغم من أن هذه الزيادة تنطبق على كل المدن دون استثناء ، إلا أن نسبة الزيادة تتفاوت من مدينة إلى أخرى . ففى الوقت الذى بلغت فيه نسبة زيادة سكان

(١) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

مدينة أسوان حوالى ١٠٠٪ ، نلحظ أن نسبة هذه الزيادة لم تزد على ١٣٪ فى مدينة المنيا (خلال نفس الفترة).

(ج) أن معدل النمو فى عدد المدن التى تقع فى الوجه البحرى يفوق بكثير معدله فى الوجه القبلى ويرجع ذلك إلى أن معظم المراكز الصناعية تتركز فى الدلتا حيث يتمركز بها السكان ، وتتميز بدرجة عالية من التحضر . ويتضح ذلك بصفة خاصة فى محافظة القاهرة .

٢ ـ النمو السكانى ، وتوزيع سكان الحضر :

حتى نتبين علاقة النمو السكانى العام بسكان الحضر فى مصر ، يمكننا أن نورد البيان التالى الذى يوضح الزيادة السكانية فى المناطق الحضرية من خلال مؤشر متوسط الزيادة السنوية للسكان وذلك فى سنوات التعداد ابتداء من سنة ١٨٩٧ حتى سنة ١٩٦٦[١] .

الفترة	القاهرة	الاسكندرية	منطقة القنال	الوجه البحرى	الوجه القبلى	الجمهورية
١٨٩٧ — ١٩٠٧	١٫٥	١٫٢	٢٫٢	١٫٦	١٫٦	١٫٦
١٩٠٧ — ١٩١٧	١٫٦	٢٫٣	٣٫٥	١٫٢	١٫٣	١٫٣
١٩١٧ — ١٩٢٧	٣٫٠	٢٫٦	٣٫٠	٠٫٦	١٫٠	١٫١
١٩٢٧ — ١٩٣٧	٢٫٢	١٫٨	٢٫٥	٠٫٩	١٫٢	١٫٢
١٩٣٧ — ١٩٤٧	٥٫٩	٣٫٤	٤٫٩	١٫٤	١٫٢	١٫٩
١٩٤٧ — ١٩٦٠	٤٫٥	٤٫٤	٤٫٧	٢٫٦	٢٫١	٢٫٧
١٩٦٠ — ١٩٦٦	٤٫٥	٣٫٣	٣٫٨	٢٫٦	٢٫١	٢٫٧

يعكس ذلك البيان ارتفاع متوسط الزيادة السنوية لسكان الحضر فى كل التعدادات (باستثناء تعداد ٢٧ ـ ١٩٣٧) فقد استمرت هذه الزيادة بشكل طردى من ٥٪ سنة ١٩٠٠ تقريباً حتى وصلت إلى ٤٠٪ فى سنة ١٩٦٦ الأمر الذى يدل على مبلغ تدفق السكان إلى المدن بعامه ، والمدن الكبرى بخاصة .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى ج . م . ع وتحدياتها للتنمية ، المصدر السابق .

٣ ـ النمو السكانى ، والأنشطة الحضرية :

إذا كان تركز السكان يمثل عنصراً حيوياً من عناصر عملية التحضر ، فإنه وحده لايكفى لكى نصف منطقة ما بالتحضر ، وإنما هناك عنصر آخر لايقل عنه أهمية . ذلك هو النشاط الحضرى Urban Activity حيث ينتقل السكان إلى النمط الحضرى أملا فى الإندماج فى أحد قطاعاته . ويتجه السكان مباشرة إلى النشاط الذى يجدون فيه مأربهم بحيث يحقق لهم فرصة عمل مناسبة تدر عليهم دخلا أكبر .

وينظر البعض إلى بعض الأنشطة الحضرية (إنتاجية كانت أو خدمية) على اعتبار أن وجودها يرتبط بالهياكل الأساسية للمشروعات Infrastructures مثل إمداد المنطقة الحضرية بالمياه الصالحة للشرب ، والمجارى ، والطرق ، والشوارع ، والبنوك ، والأسواق . . . إلخ .

ومثلما تتصف المنطقة الحضرية بتركز فى السكان ، تتميز أيضاً بتكدس فى الأنشطة ويحدث هذا التكدس نتيجة توافر مجموعة من العوامل لعل أهمها وجود المادة الخام ، وحاجة المناطق المحيطة ـ بالمركز الحضرى ـ إلى الاستفادة بإنتاج الأنشطة ، ووجود سوق قريب من هذا المركز ، فضلا عن تمتعها بموقع ذى أهمية نسبية[1] . . . إلخ .

٤ ـ آثار التضخم السكانى الحضرى :

تعكس المؤشرات الاحصائية السابقة ـ عن السكان بعامة ، وسكان الحضر بخاصة فى مصر ـ حالة المجتمع الحضرى من حيث خصائصه ، ومشكلاته التى يتعرض لها متمثلا ذلك فى سكانه .

وهناك آثار أساسية تنبثق عن التضخم السكانى الحضرى فى مصر ، ويمكن إيجازها فى النقاط الثلاث التالية :

(أ) الزيادة المطردة فى تركز السكان فى بعض مناطق المركز الحضرى حيث يجد المهاجرون أنها مناطق أكثر قرباً ـ فى ثقافتها وعلاقات أفرادها الاجتماعية ـ من المناطق التى نزحوا منها .

(ب) امتصاص القطاع الصناعى لنسبة كبيرة من المهاجرين إلى النمط الحضرى حيث أعدادهم الكبيرة ، وأجورهم الزهيدة .

---

(١) سوف نزيد هذه النقطة ايضاحا عند تناولها بالتفصيل فى الموضوع التالى .

(ج) انخفاض متوسط نصيب الفرد بعامة – ساكن الحضر – من السلع والخدمات ، وذلك نتيجة ارتفاع عدد السكان ، فى منطقة محدودة ، فى ذات الوقت الذى لايرتفع فيه الإنتاج ، ومعدل تأدية الخدمات بنفس النسبة .

التحضر والموارد :

رغم وفرة الدراسات التى تتناول مسألة الاقتصاد الحضرى بعامة ، إلا أن هناك ندرة فى تلك التى تعالج نقطة أساسية من هذه المسألة . نقصد بها « الموارد » – بشرية كانت ، أو غير بشرية – فى علاقتها بعملية التحضر . فالموارد تمثل بعداً رئيسياً يرتبط بموضوعات الاقتصاد ، كما يتصل فى ذلك الوقت بقضية التحضر .

فالعلاقة واضحة ، وتبادلية بين الموارد : حجمها ، ونوعيتها ، وتوزيعها من ناحية ، وعملية التحضر : إطاره ، ودرجته من ناحية أخرى .

ونسعى فى تناولنا لهذا الموضوع ، إلى تفسير العلاقة القائمة بين الموارد بعناصرها المختلفة ، وعملية التحضر بأبعاده المتعددة .

ونعتمد فى هذا التناول على الواقع الفعلى لحال مواردنا فى مصر – قدرما يتاح لنا من بيانات ، وإحصاءات – وسوف يكون تركيزنا هنا على الموارد المادية (غير البشرية) على أساس أننا اقتربنا من دراسة الموارد البشرية فى الموضوع السابق (الذى تناولنا فيه مسألة السكان) .

وغنى عن البيان أن هذه الدراسة ترتبط بشكل مباشر بموضوع الاقتصاد بعامة ، وبمبحث الاقتصاد الحضرى بخاصة ، ولذا فإننا حرصنا على معالجة هذا الموضوع اعتماداً على أصوله وركائزه .

وقد حاولنا أن نحقق مسعى الدراسة ، من خلال التعرض للنقاط التالية :

– التركيب الاقتصادى الحضرى : (اطار نظرى)

ونعالجه فى ضوء الاتجاه الاقتصادى المستخدم فى تحليل النمو الحضرى ، وتناول هيكل الاقتصاد الحضرى ، والتعرف على الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية ، ثم أخيراً التعرض لمسألة التدفقات بين الأقاليم الحضرية .

ـ الموارد ، ودرجة التحضر في مصر :

ونتناولها من خلال تصور وجود علاقة بين درجة التحضر ، وكل من : حجم المورد ، ونوعيته ، وتوزيعه . ثم نشير إلى مسألة تكامل الموارد ومستوى التحضر .

ـ التحليل الكيفي لاستخدامات المورد بالنمط الحضري في مصر :

ويتحدد إطاره من خلال مستوى إتاحة المورد ، وقدرة تيسيره ، ودرجة استخدامه ، وأسلوب استخدامه الرشيد .

ونتعرض فيما يلي لهذه النقاط الرئيسية بالتفصيل ..

أولا : التركيب الاقتصادي للنمط الحضري

يمثل الجانب الاقتصادي محورا أساسيا من المحاور التي يرتكز عليها فهم ما يدور بالنمط الحضري . فذلك الجانب يسهم في تكوين النمط الحضري وبنائه ، كما يشترك في ممارسته لوظائفه ، وتحديد أدواره .

فالتركيب الاقتصادي يعد مسئولا بصفة رئيسية عن حركة السكان بين أقاليم الدولة ، فحيث فرصة العمل الأرحب ، وكمية الأجر الأزيد يتحرك السكان . ويعتبر ذلك أوضح تفسير للانتقال المستمر ، ولتدفقات الهجرة التي لا تتوقف من النمط الزراعي إلى النمط الصناعي .

فحجم العمالة ـ مثلا ـ يرتبط أساساً بنوعية النشاط القائم ، الذي يتصل مباشرة بالنمط الاقتصادي السائد .

وحتى نتبين التركيب الاقتصادي للنمط الحضري ، يتعين علينا عرض الاتجاه الاقتصادي في تحليل النمو الحضري ، ودراسة هيكل الاقتصاد الحضري ، وتبيان الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية ، كما يستدعي ذلك الإشارة إلى التدفقات المتبادلة بين الأقاليم الحضرية (وذلك كمدخل نظري للموضوع) .

وفيما يلي سوف نستوضح هذه النقاط :

١ ـ الاتجاه الاقتصادي في تحليل النمو الحضري :

رغم ظهور الاتجاه « متعدد الأنساق Multidisciplinary Approach » في دراسة الأنماط المكانية بصفة عامة (وضمنها النمط الحضري) ، ورغم حاجة هذا الميدان بالذات

إلى ذلك الاتجاه فى الدراسة ... إلا أننا لانستطيع أن نغفل أهمية تناول هذا الموضوع من الزوايا المتعددة له ، فقد تعرض له بالدراسة الجغرافيون ، والسيولوجيون ، وعلماء الأيكولوجيا الحضرية ، ودارسو الأقاليم الحضرية ... كما تفحصه علماء « التحضر » ذاته[1] ...

ويدعونا ذلك — ونحن فى معرض تناولنا لدراسة العلاقة بين التحضر والموارد — إلى التركيز على الاتجاه الاقتصادى فى فهم عملية التحضر بعامة ويساعدنا فى ذلك ما تمدنا به الكتابات المختلفة والعديدة فى هذا المجال والتى اعتمدت بصفة رئيسية على أساليب التحليل الاقتصادى .

وتستهدف نماذج التحليل الاقتصادى فى هذا المجال ، دراسة الهيكل المكانى الحضرى Urban Spatial Structure أملا فى الوصول إلى الاستخدام الأمثل Optimal Use للمكان بالنسبة لموارده المادية ، والبشرية .

ويرتبط التحليل الاقتصادى أيضاً بفكرتى « تسعير » و « تسويق » السلع والخدمات بالنمط الحضرى ، وتحديد معدل استفادة أبناء المجتمع الحضرى منها . فضلا عما يتصل بهذا الجانب من تطبيق لنظرية المكان المركزى Central Place وكيف يمكن تطويع هذه النظرية لخدمة أغراض النمو الحضرى . ولا يتوقف التحليل عند ذلك الحد ، وإنما يتعداه إلى إمكانية النظر إلى المجتمع الحضرى باعتباره سوقاً يتضمن عناصر عديدة مثل : الأرض ، والعمل ، والسلع ، والخدمات ، والسكن ... إلخ .

وحينئذ بدأ يتساءل الاقتصاديون — الذين يتدارسون النمط الحضرى — عن الحلول المثلى للمشكلات الاقتصادية التى تظهر نتيجة تطبيق نماذج اقتصادية جاهزة (هم الذين قاموا ببنائها) وما تجره معها من مشكلات أخرى : اجتماعية ، وإدارية ، ومالية وتركز بحثهم بالذات حول التكلفة الاجتماعية بالنمط الحضرى[2] .

---

(١) Vernon R., and Hoover E., « Economic Aspects of Urban Research », Through, Hauser P., and Schnore L., The Study of Urbanization, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1967, p. 191.

(٢) يناقش كثير من الكتاب مسألة التكلفة الاجتماعية كتأثير ناجم عن تدبير الشئون الاقتصادية للمنطقة الحضرية ، دون النظر إلى المشكلات الاجتماعية التى تظهر نتيجة الاهتمام بجانب واحد . (انظر هذه الفكرة فى المرجع السابق ، ص ١٩٣) .

٢ ـ هيكل الاقتصاد الحضرى :

لا يختلف الاقتصاد الحضرى كثيراً عن الهيكل العام للاقتصاد القومى ، فالفارق بينهما يبدو ـ فقط ـ فى حجم الحيز المتاح Available Space فى كل . ولا ننظر لفكرة « الحيز » هنا على أنه جزء محدود جغرافياً فحسب ، وإنما فيما يستتبع ذلك من علاقات بين الإقليم الحضرى وغيره من الأقاليم (حضرية كانت ، أو ريفية ، أو الاثنتين) أو داخل نفس الإقليم (بين مناطقه المختلفة) أو كانت هذه العلاقات قائمة بين الأفراد (سواء بين الأقاليم ، أو داخل الإقليم الواحد) وتؤثر هذه العلاقات ـ وهى جوهر الاقتصاد الحضرى ـ على أسلوب استغلال الإقليم الحضرى لموارده ، وبالتالى فى مبلغ استفادة أبناء المجتمع من هذه الموارد ، وحجم عوائدهم منها .

ويسهم التحليل الاقتصادى هنا أيضاً فى تقديم الأساليب التى تساعد على دراسة هيكل الاقتصاد الحضرى وذلك عن طريق الآتى :

(أ) اكتشاف العوامل المسببة لقيام علاقات داخل نفس الإقليم الحضرى أو خارجه ، وما يتميز به ـ الإقليم ـ من خصائص وسمات .

(ب) دراسة البدائل المختلفة لاستخدامات الموارد بالمجتمع الحضرى . ويحتاج ذلك إلى إجراء تقييم يستند إلى دراسة « التكلفة ـ والفائدة » Cost-Benefit المرتبطة بكل مورد ، وكيفية استخدامه .

(ج) اقتراح الوسائل المختلفة التى تكفل السير التلقائى ـ أو شبه التلقائى ـ لميكانزم السوق Market Mechanism فى النمط الحضرى . ولا يحدث ذلك دون إجراء دراسة لعملية تخصيص الموارد المناسبة للإقليم بشكل يحقق له ذلك السير التلقائى .

٣ ـ الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية :

تتفاوت أقاليم الدولة الواحدة فيما بينها من حيث حجم مواردها المتاحة ، ودرجة استغلالها ، وبالتالى عائدها الناتج من ذلك .

ورغم أن هذه الفروق الاقتصادية بين الأقاليم ظاهرة طبيعية ، وعامة بين كافة الأقاليم فى كل الدول ـ بدرجات متفاوتة ـ ، إلا أنها تلعب دوراً رئيسياً فى زيادة تخلف بعض الأقاليم بالنسبة لغيرها ، وتؤثر فى اتساع الهوة بين الأقاليم المتخلفة ، والأخرى المتقدمة .

من هنا كانت دراسة الفروق الاقتصادية ، واجبة وضرورية فهى تكشف - بالإضافة إلى ذلك - عن الأساليب التى يمكن بها التقليل من هذه التفاوتات ما أمكن ذلك ، إذ ان المساواة الكاملة بين ظروف كل الأقاليم عملية خيالية ، وبعيدة عن الواقع .

وتقاس مثل هذه الفروق الاقتصادية بين الأقاليم الحضرية عن طريق مقارنة متوسط الأقاليم - التى تبغى قياس الفروق بينها - بالمتوسط العام أو القومى . ويستلزم ذلك تحديد مجموعة من المؤشرات التى نقيس فى ضوئها ، وذلك مثل : متوسط الدخل الفردى ، وعوائد عوامل الإنتاج والأجور ، والعمالة ، والانفاق ، والاستهلاك ، والإدخار ، والاستثمار وكذلك نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية ، والعامة[1] .

وقد يتصور البعض أن المنطقة طالما وقعت فى نطاق النمط الحضرى وأصبحت - من الناحية الإدارية - حضرية الصفة ، فإنه لا فرق - حينئذ - بين المناطق الحضرية بعضها البعض[2] . ومما يؤكد خطأ هذا التصور أنه إذا اعتمدنا على أسلوب المتوسطات السابق ذكره فى قياس حجم هذه الفروق ، فإننا واجدون مدى متسعاً بين الأقاليم الحضرية ذاتها فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية ، والاجتماعية على حد سواء .

ولتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية من الدولة يحتاج الأمر إلى إقرار سياسة تخطيطية فى المجال الإقليمى - الحضرى ، تسعى إلى وضع خطة ، تضع فى اعتبارها تحقيق هذا الهدف ، فى ظل الموارد المتاحة والمحتملة ، وفى أقصر زمن مستطاع[3] .

٤ - التدفقات بين الأقاليم الحضرية :

رغم وجود الفروق الاقتصادية ، والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة - وهو ما ألمعنا إليه فى الفقرة السابقة - إلا أن ذلك لاينفى وجود اتصال ، وارتباط فيما بين هذه الأقاليم ويأخذ هذا الاتصال شكل علاقة تبادلية وهو مايسمى فى مجال الدراسات « الإقليمية - الحضرية » بالتدفقات Flows سواء كانت تدفقات سلعية أو نقدية .

---

(١) أبو بكر متولى ، الاطار العام للتخطيط الاقليمى ، مذكرة داخلية رقم (٢١١) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٢ ، ص ٣٨ .

(٢) رغم أننا نتناول فى هذه النقطة مسألة الفروق « الاقتصادية » إلا أنه ينبغى التأكيد على أن النمط الحضرى هو محصلة العوامل : الجغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والادارية معاً .

(٣) سوف نولى هذه النقطة عناية أكبر فى موضع آخر من هذه الموضوع .

ولعل المحرك الأساسى وراء هذه التدفقات – بنوعيها – يتمثل فى انتقال فرد (أو عدد من الأفراد) من إقليم إلى آخر بحثاً عن العمل ، أو الإقامة (أو الاثنين) ومع هذه الهجرة – المؤقتة أو الدائمة . تحدث مجموعة من التدفقات بين الأقاليم تأخذ صورة زيادة فى واحد منها فى مجال السلع ، أو الخدمات ، أو النقد ، يقابله نقص فى إقليم آخر فى نفس المجالات[1] .

وتلعب الصناعة دوراً هاماً فى زيادة حجم التدفقات إلى الأقاليم القائمة فيه . فهى تمثل عامل جذب له ، فيأتى الوافدون إلى ذلك الإقليم للعمل فيه والإقامة ، فيزيد بذلك متوسط دخولهم ، وبالتالى يرتفع حجم مصروفاتهم ومشترواتهم من السلع ، والخدمات (ذات المقابل المادى ، وليست المجانية) وذلك نتيجة طبيعية لزيادة استهلاكهم .

وإذا كانت الهجرة من المناطق الريفية إلى الأخرى الحضرية ، تمثل عاملا حاسما فى تحديد حجم هذه التدفقات ، واتجاهاتها ، ومعدلات سرعتها ، فإن هذه الهجرة – فى حد ذاتها – تمثل تدفقاً بشرياً بين الأقاليم يؤثر فى بقية التدفقات الأخرى بل هو يعتبر محدداً لها . ويكون من الضرورى – حينذاك – أن نتعرف على الأساليب المناسبة لضبط هذه التدفقات وقياس معدلاتها[2] .

ثانيا : الموارد ، ودرجة التحضر فى مصر

أن أحداً لاينكر العلاقة القائمة بين موارد مجتمع ما ، ومعدلات التنمية فيه ، فهناك ارتباط تبادلى بينهما . بمعنى أن حجم الموارد – على اختلاف نوعيتها – يسهم بدرجة كبيرة فى زيادة رفاهية أبناء المجتمع قتصادياً واجتماعياً (فالرفاهية نتاج للتنمية) ، فى ذات الوقت الذى تنعكس درجة الرفاهية – التى يحققها المجتمع – على صورة استغلال موارده وكفاءة ذلك ، وكفايته ، وبالتالى فى العوائد – الاقتصادية الاجتماعية – الناجمة عن ذلك .

وإذا كنا هنا نتناول العلاقة بين هذه الموارد ، ودرجة التحضر فى منطقة ما ، فإن ذلك يعنى أننا نفترض مبدئياً وجود علاقة ضمنية بين التنمية ، والتحضر (وهى أيضاً تتسم بذات الصفة التبادلية) .

---

(١) محمد حسن فج النور ، مجالات التخطيط الاقليمى واساليبة التحليلية ، مذكرة رقم (١٠٤٠) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٥ .

(٢) Gibbs, Jack, «On the estimation of Rural-Urban migration», Through, Gibbs, Jack, Urban Research Methods, Van Nostradd Company, Inc., New Pork, 1961, p. 562.

ولذا فإننا سوف نخصص هذه الفقرة لتفسير هذه العلاقة بحيث نستوضح درجة التحضر[1] وعلاقتها بكل من : حجم الموارد ، ونوعيتها ، وتوزيعها ، ويتطلب ذلك أن نشير إلى عملية تكامل الموارد ، وكيف يؤدى ذلك إلى مستوى مستهدف من التحضر .

ونتبين ذلك فيما يلى من نقاط . .

١ ـ حجم المورد ، ودرجة التحضر :

يدلنا التطور الذى يحدث فى القطاعات الإنتاجية ، والخدمية فى أى مجتمع من المجتمعات من نمو وتقدم على درجة استغلال هذا المجتمع لموارده المتاحة وبالتالى ينعكس ذلك على مبلغ ما يصل إليه من نمو وتقدم .

ورغم أن حجم المورد يرتبط ـ فى علاقة ـ بدرجة التحضر فى المجتمع ، إلا أن هذه العلاقة أو ذلك الارتباط ، لا يأخذ اتجاهاً طردياً بالضرورة ، بمعنى أنه كلما ازداد حجم (المورد) ، ارتفعت درجة (التحضر) والعكس صحيح .

فتلك فرضية لا يؤيدها الواقع على الدوام ، إذ أن العبرة ليست دائماً بحجم ذلك المورد قدر ما تتصل بكيفية استخدام هذا المورد ، والصورة التى عليها نستغله ، والعائد الذى نتحصل عليه نتيجة لذلك .

وحيث أنه قد يكون من الصعوبة بمكان أن تتوافر لدينا بيانات وأرقام عن حجوم الموارد ذاتها صناعية كانت ، أو زراعية ، أو مالية (فى مصر) ، فإننا نلجأ حينذاك إلى المؤشرات الأخرى ـ غير المباشرة ـ التى نستشف منها ونستنتج الحجم التقريبى للمورد ، وبالتالى نستطيع تقدير تأثيره على درجة التحضر فى المجتمع .

---

(١) تقاس درجة التحضر فى مجتمع ما عن طريق نسبة حجم سكانه ، إلى سكان المنطقة الكلية التى يقع فيها (للاستزادة من هذه النقطة أنظر : فايزة محمد سالم « مدن الدلتا دراسة فى عملية التحضر فى الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٦٠ ، رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية الاداب ـ جامعة عين شمس ، ١٩٧٥) .

ويوضح الجدول التالى توزيع المنشآت الاقتصادية ، والمشتغلين بها بين أقاليم مصر (مع التركيز على الأقاليم الحضرية) فى عام ١٩٦٤[١] :

اقاليم الجمهورية	الاهمية النسبية للسكان	المنشآت الاقتصادية		المشتغلون (بها)	
	٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪
القاهرة	١٤,٠	١١٣٦١٧	٢٣,٠	٤٩٥٤٨٥	٣١,٢
الاسكندرية	٦,٠	٤٨٨١٨	٩,٨	٢٤٠٠٠٧	١٥,١
القنال	٣,٠	١٨٣١	٣,٧	٦٥٧٦٥	٤,٢
الوجه البحرى	٤١,٥	١٧٥١٦٥	٣٥,٥	٤٧٥٣٩٢	٣٠,٠
الوجه القبلى	٣٤,٣	١٣٧٨٩٨	٢٨,٠	٣٠٩٢٦٨	٩ ٥
الحدود	١,٢	—	—	—	—
الاجمالى	١٠٠,٠	٤٩٣٨٠٨	١٠٠,٠	١٥٨٥٩١٨	١٠٠,٠

يتضح من الجدول السابق عدة حقائق — تتصل بحجم الموارد فى النمط الحضرى والذى يعبر عنه بالمنشآت الاقتصادية — يمكن تلخيصها فيما يلى :

(أ) يلفت — هذا الجدول — النظر إلى ذلك التوزيع غير المتعادل للمنشآت الاقتصادية ، وعدد المشتغلين بها بالنسبة إلى عدد السكان فى أقاليم الدولة المختلفة [٢] .

(ب) أن نسبة المنشآت الاقتصادية وهو مؤشر غير مباشر للمورد بلغت فى القاهرة وحدها ٢٣٪ من إجمالى عدد المنشآت فى الجمهورية ، بينما وصلت نسبة المشتغلين بها حوالى ٣١٪ من إجمالى عدد المشتغلين فى الجمهورية . أى أكبر من نسبتها فى كلا الوجهين البحرى ، أو القبلى .

ويعنى ذلك تركزاً واضحاً فى المورد البشرى الذى يعمل فى تشغيل وإدارة هذه المنشآت ، الأمر الذى يعكس درجة عالية من التحضر .

(ج) أن هناك وضعاً معكوساً بالنسبة لعدد المنشآت الاقتصادية من جهة ، وعدد المشتغلين بها من جهة أخرى ، وذلك بالنسبة للمحافظات الحضرية من جانب ومحافظات الوجهين البحرى والقبلى من جانب آخر .

(١) عزت حجازى ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(٢) سوف نزيد هذه النقطة ايضاحا فى موضع لاحق من هذا الموضوع .

فبينما ترتفع نسبة المشتغلين بالمنشآت بالنسبة للمشتغلين بعامة) بمقارنتها بنسبة المنشآت ذاتها على مستوى الجمهورية) فى المحافظات الحضرية ، نجد أن العكس صحيح فى محافظات الوجهين . ويعكس ذلك مدى التركز السكانى والزيادة - الواضحة فى معدل النمو السكانى الحضرى فى هذه المحافظات .

٢ - نوعية المورد ، ودرجة التحضر :

تتسم نظرتنا إلى « المورد » بالثنائية ، فهو إما : مورد بشرى ، أو مورد مادى (غير بشرى) . وتتفاوت الأقاليم - مثلما تتباين المجتمعات - فى نصيبها من هذه الموارد ، بشرية كانت أو غير بشرية .

ومن اللافت ، أن الدولة الواحدة - أو الإقليم الواحد - لاتتوافر لديه موارد بشرية تتسق - دائماً - مع الأخرى غير البشرية . بمعنى أن هذه الأخيرة تتطلب لتشغيلها والإفادة منها عناصر بشرية ذات خصائص وشروط معينة من التعليم ، والتدريب ، والخبرة قد لاتتوافر كلها بين أبناء نفس المجتمع - المحلى أو القومى - الأمر الذى قد يضطر الدولة أحياناً إلى استقدام هذا المورد البشرى من مجتمعات أخرى تكون قد توافرت لديها[١] .

وفى داخل هذه النوعية التى تفرعت إليها الموارد يمكننا أن نميز حجماً لها ، فمثل هذا الحجم هو الذى يجعل لنوعية المورد دلالة ، ومعنى . وليس بلازم والحالة هذه أن يزداد حجم المورد كلما ازدادت طاقة المجتمع البشرية أو غير البشرية أو كليهما ، فالمورد هو الجزء المستغل من الطاقة [٢] .

يميز لامبارد Eric Lampart بين أربعة أشكال للتحضر هى [٣] :

(أ) التحضر البدائى Primordial Urbanization . ويبدأ الفرد فيه محاولات التكيف مع البيئتين الفيزيقية ، والاجتماعية .

---

(١) تعانى عديد من الدول العربية - وبخاصة المصدرة للبترول - من هذه الحالة وتسعى إلى استقدام الخبرات البشرية من الدول المجاورة لها وبخاصة مصر .

(٢) عندما تصل الطاقة Capacity إلى أقصى استخدام ممكن لها ، تسمى موردا Resource راجع هذه الفكرة فى : وفيق أشرف حسونة ، معوقات التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى . الحلقة الدراسية فى علم الاجتماع الريفى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧١ .

(٣) Lampard, E., « Historical Aspects of Urbanization », Through Hauser and Schnore, Ibid., p. 523.

(ب) التحضر المميز Definitive Urbanization

ويبدأ فى هذا الشكل ظهور وظائف محددة – بدرجة ما – للمدن .

(جـ) التحضر الكلاسيكى : Classic Urbanization

وتظهر فيه قيود عديدة حول عملية نمو السكان ، ونشأة المدن :

(د)التحضر الصناعى : Industrial Urbanization

وهو الشكل الحالى للتحضر ويتميز بالتقدم التكنولوجى ، وتركز السكان فى المدن ، واتساع المراكز الحضرية .

وينبنى هذا التصنيف أساساً على محورين : أحدهما تاريخى يستقرأ حالة التحضر وخصائصه المميزة له من خلال التاريخ الذى يرصده لتطور المدن والمراكز الحضرية فى العالم بصفة عامة . أما المحور الثانى فهو اقتصادى يتصل بكيفية استغلال الموارد ومدى نجاح الإنسان فى استخدامها لتحقيق أغراضه ، ودرجة تقدمه فى زيادة حجم المستغل منها يوماً بعد يوم .

وإذا حاولنا دراسة الوضع الحالى لنوعية الموارد فى مصر فإننا – مثلما فعلنا فى تناول حجم الموارد فى النقطة السابقة – سوف نستقى بياناتنا من مؤشرات غير مباشرة للموارد بحيث تعتبر إنعكاساً لها .

وسوف نركز هنا على الموارد المادية[1] (غير البشرية) ، ونستدل عليها من خلال مؤشر تطور الاستثمارات ، وتطور الإنتاج فى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك فى الفترة من ٦٥ /٦٦ إلى ٦٩ / ١٩٧٠[2] وذلك كما يتضح من الجدول التالى :

---

(١) آثرنا أن يكون تركيزنا فى هذه الفقرة على الموارد المادية ، على أساس أننا استوفينا بحث الموارد البشرية فى الموضوع السابق الخاص بالسكان .

(٢) ركب هذا الجدول من الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، على الجريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر . مطبعة مصر ، ١٩٦٢ .

(بالمليون جنيه وبالاسعار الجارية)

القطاع	٦٥ — ٦٦		٦٦ — ٦٧		٦٧ — ٦٨		٦٨ — ٦٩		٦٩ — ٧٠	
	استثمار	انتاج	استثمار	انتاج	استثمار	انتاج	استثمار	انتاج	استثمار	انتاج
اجمالى القطاعات السلعية (١)	٢٥٠,٨	٢٨٩٢,٩	٢٥٣,٨	٢٩٩٦,٤	٢٠٢,٢	٣١٠٧,٣	٢٠٣,٢	٣٣٣٠,٩	٢١٥,١	٣٦٥٣,٥
اجمالى قطاعات الخدمات (٢)	١٣٣,٠	١٣١٣,٤	١١٢,٠	١٣٧٨,٥	٩٥,٨	١٤١٠,٨	١٤٠,٣	١٥٢٠,٧	١٤٠,٤	١٦٥٣,١
الاجمالى العام	٣٨٣,٨	٤٢٠٦,٣	٣٦٥,٨	٤٣٧٩,٩	٢٩٨,٠	٤٥١٨,١	٣٤٣,٥	٤٨٥٦,٦	٣٥٥,٥	٥٣٠٦,٦

يكشف لنا هذا البيان عن الارتباط الواضح بين حجم الاستثمارات المرصودة للقطاعين الرئيسيين (السلع ، والخدمات) وبين الإنتاج (أو العائد) فى كل منهما . ذلك بالرغم مما نلحظه من انخفاض فى حجم الاستثمارات (فى بعض السنوات) يقابله أيضاً انخفاض فى الحجم الكلى للإنتاج فيها ، فهناك علاقة طردية الاتجاه بينهما سواء كانت موجبة أو سالبة .

وإذا بحثنا عن علاقة هذا المؤشر (الاستثمار ، والإنتاج) بدرجة التحضر فى المجتمع لاتضح أن النسبة الغالبة منه تتركز فى النمط الحضرى وذلك (كما ورد فى الجدول قبل السابق).

٢ — توزيع المورد ، ودرجة التحضر :

يذهب عديد من العلماء والباحثين الذين درسوا ظاهرة التحضر ، إلى القول بأن التفاوت القائم فى درجة نمو — أو تخلف — الأقاليم داخل الدولة الواحدة ، إنما يرجع إلى الشكل العام الذى يتخذه توزيع الموارد بين هذه الأقاليم ، ونصيب كل منها ، ودرجة استخدامه لها ، والأسلوب الذى يستعين به فى ترشيدها والإفادة منها .

---

(١) تضم هذه القطاعات السلعية : الزراعة ، والصناعة ، والكهرباء ، والتشيد .

(٢) تضم هذه القطاعات الخدمية : النقل ، والموصلات ، والتجارة والمال ، والاسكان والمرافق العامة، والخدمات الاخرى .

ويؤكد هيجينز[1] Higgins ذلك الاتجاه حين يتداوس أحوال « بعض » الأقاليم التى حبتها الظروف الجغرافية مزايا تتصل بالموقع ، والمناخ ، والتضاريس والتربة . . . إلخ ، فضلا عما يكون قد أتيح لها من إمكانات اقتصادية ، فى ذات الوقت الذى تتسم فيه بخصائص اجتماعية ، وثقافية تزيد من درجة التفاعل بين أبناء المجتمع الإقليمى الواحد .

ورغم التفاوتات الواضحة فى توزيع السكان والأنشطة بين الأقاليم الحضرية فى مصر ، إلا أن هناك اتجاهات عامة تميزه ، نذكر أهمها فيما يلى :

(أ) أن الهجرة تمثل عاملا رئيسياً فى عملية التوزيع السكانى فى مصر . ومصداق ذلك أن تركز السكان فى المحافظات الحضرية — وبخاصة القاهرة — يعزى أساساً إلى معدل عال للهجرة إليها . فإذا كان السكان يمثلون — فى هذه الحالة — طاقة بشرية ، فإن المهاجرين منهم يمثلون مورداً بشرياً ، ذلك أنهم يمثلون عنصراً فعالا ومؤثراً فى الطاقات الأخرى غير البشرية .

(ب) أن تكدس الأنشطة (الإنتاجية ، والخدمية) فى ذات المراكز الحضرية التى تتسم بالتركز فى السكان ، إنما يتم على حساب بقية المحافظات الأخرى التى تفقد قواها البشرية بالهجرة ، وتحرم من توافر الأنشطة الرئيسية فيها ويعكس ذلك سوء توزيع فى تلك الأنشطة على مستوى الدولة .

(جـ) أنه بالرغم من زيادة المشروعات التى تتصل بالأنشطة فى محافظات مصر بعامة ، وفى المحافظات الحضرية بخاصة ، إلا أن هذه الزيادة لم تسر وفق معايير واضحة مثل : الموقع ، والحجم ، والحيز ، ونوعية النشاط المستهدف [2] .

وتوضح هذه الاتجاهات العامة صورة التفاوت القائمة بين الأقاليم فى مصر ، كما نتبين منها مشكلة الموارد الاقتصادية فى مصر ، وتوزيعها .

ويعد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى مؤشراً صادقاً — بدرجة ما [3] — فى

---

(١) Higgins, B., « Regional Integration of National Development », Memo. No. 346, I.N.P., Cairo, 1963, p. 10.

(٢) يمكن مراجعة هذه النقطة فى : Hamdan, G., « Studies in Egyptian Urbanism »,

(٣) من الخطأ استخدام هذا المؤشر — على اطلاقه — للدلالة على مدى التقدم أو التخلف النسبين ، ولكنه يعد مؤشرا نستأنس به للتوصل إلى متغير آخر يكون من الصعب قياسة مباشرا .

الحكم على حجم الموارد المتاحة فى المجتمع الإقليمى ، وأيضاً يعكس ــ بصورة ما ــ الشكل القائم لتوزيع هذه الموارد .

ويوضح الجدول التالى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى خلال فترة زمنية تبدأ من سنة ٦٤ / ٦٥ ، وتنتهى سنة ٦٩ / ١٩٧٠ [١] :

(بالجنيه)

المحافظات	٦٤ ــ ٦٥	٦٥ ــ ٦٦	٦٦ ــ ٦٧	٦٧ ــ ٦٨	٦٨ ــ ٦٩	٦٩ ــ ٧٠
القاهرة	٩٣,٨	١٠١,٤	١٠٢,٤	١٠٥,٧	١٠٤,٩	١١٣,٢
الاسكندرية	٨٧,١	٩٥,٥	٩٧,٤	١٠٢,٠	٩٩,٣	١٠٧,٣
بورسعيد	٧٧,٥	٨٢,٠	٨٤,٥	٨٦,٢	٨٥,٦	٩٠,٠
السويس	٨٤,٥	٩٠,٢	٩٤,٨	٩٥,٨	٩٤,٤	٩٨,٥
مجموعة المحافظات الحضرية	٩٠,٨	٩٧,٩	١٠٠,٠	١٠٣,٥	١٠٢,٢	١١٠,١
مجموعة محافظات الوجه البحرى(٢)	٤٦,٧	٤٩,٥	٥١,٤	٥٢,٥	٥٢,٢	٥٥,٣
مجموعة محافظات الوجه القبلى	٤٦,٥	٤٩,٢	٥١,١	٥٢,٢	٥١,٩	٥٤,٨
مجموعة محافظات الحدود	٣٥,١	٣٧,٥	٣٩,٧	٤٢,٣	٤٢,٥	٤٦,٢
المجموع الكلى	٥٦,٠	٥٩,٨	٦١,٨	٦٣,٧	٦٣,٣	٦٧,٦

يتضح من البيان السابق مدى التفاوت بين المحافظات فى متوسط نصيب الفرد فى كل مجموعة منها . وبخاصة ذلك التباين الواضح بين مجموعة المحافظات الحضرية (ككل) وبين مجموعة محافظات كل من : الوجه البحرى ، والوجه القبلى ، والحدود (ككل أيضاً) فمثلا بلغ هذا المتوسط فى كل من السنوات الست الموضحة أكثر من الضعف إذا ما قارنا بين المحافظات الحضرية ، والمجموعات الثلاث الأخرى .

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال توزيع الموارد ، ونصيب كل محافظة منها ، الأمر الذى ينعكس ــ ارتفاعاً أو انخفاضاً ــ على متوسط دخل الفرد فيها .

---

(١) وزارة التخطيط ، المعالم الاساسية للنمو فى المحافظات فى الفترة (٦٤ / ٦٥ – ٦٩ / ١٩٧٠) التقرير الثالث ، أبريل ١٩٧٢ .

(٢) لم تذكر تفصيلات المجموعات الثلاث الاخيرة من المحافظات ، حيث كان الهدف محددا فى اجراء مقارنة بين المحافظات الحضرية – موضحة تفصيلا بغيرها من المحافظات .

٣ ـ تكامل الموارد ، ومستوى التحضر :

إذا لم تكن نظرتنا جزئية محدودة ، وتجاوزنا ذلك إلى المنظور الكلى الشامل ، لاتضح لنا أن موارد الدولة (ككل) ، لابد وأن يكون بينها تناسق وتوازن ، وتعادل . فليس بصحيح أنه كلما كان الإقليم (أو المجتمع بأكمله) غنياً بمورد معين (مادى ، أو بشرى) لدل ذلك على قدرته على إنماء قطاعاته المختلفة ، وتحقيق مستوى من الرفاهية يستهدفه .

فالنمو الذى نلحظه فى قطاع بذاته ، قد يحدث على حساب القطاعات الأخرى التى ينتهى بها الأمر إلى أنها تفقد طاقاتها (ومواردها) ، ولا تحقق فائدة كلية حتى بالنسبة للقطاعات التى تستغلها .

ومن هنا تتضح أهمية توافر عنصر التكامل Integration فى شأن الموارد ، فى أى مجتمع من المجتمعات ، الأمر الذى حدا ببعض الباحثين فى هذا المجال إلى دراسة أهم العناصر التى ينبغى توافرها لتحقيق هذا التكامل ، نذكر أهمها فيما يلى [1] :

(أ) توافر المقومات الفيزيقية فى المنطقة ، فهى تمثل ركناً أساسياً تبدأ منه أولى مستويات التكامل بين الموارد .

(ب) تزويد المنطقة بالهياكل الأساسية للمشروعات Infrastructures فذلك يؤدى إلى إيجاد علاقة مبدئية ، وضرورية بين الموارد على اختلافها . فمن العبث مثلا ، أن نحاول إنشاء مصنع دون تجهيز موقعه وإمداده بالمياه الصالحة للشرب والمجارى ، والكهرباء ، والشوارع ، والمساكن . . . إلخ ، بل أن هناك اتجاهاً يذهب إلى أن تواجد هذه الهياكل هو الأمر الذى يشجع على الاستفادة من موارد المنطقة ، وتنميتها .

(ج) احداث تناسق بين الإمكانات الإنتاجية (وبخاصة فى مجال الصناعة) ، والأدوات المستخدمة فى الإنتاج بحيث يؤدى ذلك إلى تحقيق أقصى استغلال ممكن للموارد المتاحة .

(د) الاعتماد بصفة رئيسية على المورد البشرى ، إيماناً منا بأننا لن نصل إلى تحقيق أدنى مستويات هذا التكامل دون الاهتمام بهذا المورد ورعايته . فبدونه تستحيل الإمكانات المادية إلى مجرد مواد خام تبحث عمن يستغلها ، ويرشدها ، ويفيد

---

(١) Viot, Pierre, Principles of Regional Analysis, African Institute for Economic Development and Planning, Dakar, 1969.

منها . بل يصل الأمر بالبعض إلى القول بأن العنصرين الرئيسين لتحقيق التكامل يتمثلان فى : مورد متوافر ، وإنسان قادر على استغلاله [١] .

ويحتل مطلب « تكامل الموارد » عنصراً مشتركاً ، بل وشرطاً ضرورياً فى كل الكتابات النظرية ، والدراسات التطبيقية التى تتصل بعملية التحضر .

فغنى عن البيان أن هناك علاقة تبادلية بين هذا « التكامل » المستهدف ، ومستوى التحضر الذى يسعى المجتمع إلى التوصل إليه .

وليس هناك مستوى عام ومتفق عليه للتحضر – رغم المؤشرات العديدة التى وضعت لذلك [٢] – وإنما يتسم ذلك المستوى بالنسبية ، وبالتغير من مجتمع لآخر حسب ظروف كل ، وإمكاناته ، وقدراته على استغلال موارده . فهو مستوى مستهدف يتصوره كل مجتمع ويحاول الوصول إلى أولى درجاته ، بحيث إذا وصل إلى مرحلته الأخيرة (التى يتصورها فى فترة من الفترات) بدأ يطمح فى مستوى أعلى منه – بمراحله المتدرجة كذلك – ، التى يبدأ صعود أولاها . . . وهكذا . . وحتى لايتوه كل مجتمع فى تصور مستواه المستهدف من التحضر ينبغى أن تكون لديه فكرة واضحة عن ظروف نمطه الحضرى ، وبخاصة حجوم مراكزه الحضرية [٣] .

أما عن مسألة تكامل الموارد فى مصر وما يمكن أن تؤدى إليه من تحقيق مستوى من التحضر ، فيمكن القول بأنه بالرجوع إلى الجدول الخاص بتوزيع المنشآت الاقتصادية ، والمشتغلين بها بين أقاليم مصر ، وفى إطار ما نبغى تحديده من تفسير للعلاقة بين تكامل الموارد ، ومستوى التحضر .. نستطيع أن نصل إلى النتيجتين التاليتين :

أولاهما – أن أرقام ذلك البيان لاتكشف فقط عن صآلة أعداد المنشآت الاقتصادية بالنسبة لعدد السكان فى الأقاليم (وبخاصة غير الحضرية منها) ، ولايعكس فحسب سوء توزيعها (فقد تركزت بصفة رئيسية « ٥٠,٥ منها » فى محافظات : القاهرة ، والاسكندرية ، والقنال « المحافظات الحضرية ») ، وإنما فوق

---

(١) سوف نزيد هذه النقطة ايضاحا ، فى موضع لاحق من هذا الموضوع .

(٢) بذلا محاولات عديدة لوضع هذه مثل المؤشرات . وكانت تدور حول الجوانب الديموجرافية (وبخاصة حجم السكان) ، والاوضاع الاقتصادية (متوسط دخل الفرد) والنشاط السائد (الصناعة بصفة خاصة) ، والموقع الجغرافى (ميناء ، ملتقى طرق) . . الخ

(٣) Thompson, W., « Urban Economic Growth and Development in a National System of Cities », Through Hauser and Schnore, Ibid., p. 442.

هذا وذاك ، فهو يوضح عدم التكامل — فى صورته الحلية — بين عدد المنشآت الاقتصادية ، وعدد المشتغلين بها :

ثانيهما : إننا لانستطيع أن نتعرف على مستوى مستهدف للتحضر فى مصر ، فذلك شروطه عديدة ، لعل أولاها تتحدد فى حصر الموارد ومحاولة تحقيق أولى مستويات التكامل بينها .

وحيث أن الشرط الأساسى غير متوافر ، فإن النتيجة بالتأكيد غير واردة .

ثالثا : التحليل الكيفى لاستخدامات المورد بالنمط الحضرى ، فى مصر

وافتنا الفقرة السابقة بتحليل كمى لعناصر المورد ، مادياً كان أو بشرياً — ، فتعرفنا على حجمه ، ونوعيته ، وتوزيعه ، فضلا عن افتراض التكامل فيه .

ولكن ذلك لم يوضح لنا حال استخدام هذا المورد واقعياً ، ولم نستدل من خلال العرض السابق على التناول الفعلى لهذا المورد فى النمط الحضرى .

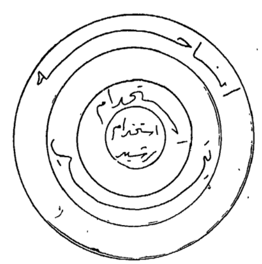
ولذا فسوف نجرى فى هذه الفقرة تحليلا كيفياً لاستخدامات المورد بالنمط الحضرى فى مصر ، من حيث : مستوى إتاحته ، وقدرة تيسيره ، ودرجة استخدامه ، ثم أسلوب استخدامه الرشيد(١) .

---

(١) تحتاج هذه المصطلحات إلى تحديد مبدئى ، نتصوره كما يلى :

— نقصد بالاتاحة Availability هنا مجرد توافر ، أو تواجد المورد فى منطقة بذاتها ، فى وقت معين .

— يرتبط مفهوم التيسير Accessability هنا بالقدرة الاقتصادية (للفرد أو للدولة) على الاستفادة من المورد ، دون أن يمتد ذلك إلى الاستخدام الفعلى له (التيسير مرحلة لاحقة على الاتاحة .



— نعنى بمفهوم الاستخدام . . . Utilization هنا التناول الفعلى لعناصر المورد والاستفادة الحقيقية منه « الاستخدام مرحلة لاحقة على التيسير ، والاتاحة) .

— يتصل معنى الاستخدام الرشيد Rational Utilization للمورد هنا بضرورة تحقيق أقصى منفعة (أو فائدة) من استخدامه بالنسبة لتكلفته (أو نفقته) الاستخدام الرشيد مرحلة نهائية بالنسبة للمراحل الثلاث التى سبقتها) .

(يمكن مراجعة أصل هذه الفكرة فى وفيق أشرف جسونة محاضرات فى التخطيط الاجتماعى « غير منشورة » معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧١ .

وفيما يلى سوف نستوضح هذه النقاط الأربع :

١ - مستوى الاتاحة للمورد فى النمط الحضرى :

للاتاحة هنا معنى فضفاض يحتاج إلى تحديد ، وبخاصة أنه يرتبط بمورد ، فى نمط حضرى . ذلك أن المورد قد يكون متاحاً (أى موجوداً) على المستوى العالمى ، وقد يكون كذلك على مستوى الدولة ، وقد تكون إتاحته محدودة بالمجتمع المصغر (إقليمياً كان - أو محلياً) .

وإذا كان مستوى الإتاحة الأخير هو مقصدنا ، فإنه من الأهمية بمكان أن نتدارس العناصر الأساسية الخاصة به والمكونة له ، وذلك حتى نتمكن من تحليلها كيفياً ، وتحديد استخدامات تلك الموارد المتاحة . فمن المستحيل أن نحاول تتبعها ، وإجراء تحليل لها دون الاطمئنان إلى أنها متاحة أصلا .

أما بالنسبة للعوامل الأساسية التى ينبغى توافرها حتى يكون المورد متاحاً على المستوى المحلى ، فتتحدد فيما يلى :

(أ) أن يتوافر مورد طبيعى - أيا كانت صورته - فى موقع بذاته ، داخل المجتمع المحلى المحدود ، وأن يكون هذا المورد قد اكتشف - أو على الأقل - قد أمكن تحديد موقعه ، ونوعيته ، وحجمه بصورة مبدئية .

(ب) أن تكون عناصر الإنتاج - أو معظمها - متواجدة فى المجتمع الإقليمى ، أو المحلى وأهمها : الأرض ، ورأس المال ، والعمل ، والتنظيم . فهذه العناصر - وغيرها - قادرة على تشغيل ذلك المورد والإفادة منه .

(جـ) أن يتوافر العنصر البشرى القادر على جعل هذا المورد متاحاً ، فهو ليس متاحاً طالما لم يعالج عن طريق الإنسان ولتحقيق مصلحته . ولا نعنى بذلك أن نتناول الإنسان المورد فى هذه المرحلة ، وإنما ينبغى فقط الاطمئنان على توافر العنصر البشرى .

وبالنظر إلى مستويات الإتاحة ، وبالرغم من التحديد السابق لها ، إلا أنها تتميز بالتداخل فيما بينها بحيث يكون الفصل تعسفياً ، ويتم بغرض التناول العلمى ليس إلا ، فمثلا لا يمكننا أن نتصور مورداً متاحاً على المستوى الإقليمى أو المحلى دون أن يكون كذلك على مستوى

الدولة، وبغير أن تكون قد تمت إتاحته على المستوى العالمى أصلا . فكل المجتمعات تستهدف أن تجعل مواردها متاحة على المستوى المحلى .

ولكن هناك بعض المجتمعات — وبخاصة الآخذة فى النمو والتى تمتلك مصدراً وحيداً للثروة — تعتمد على مستوى الإتاحة العالمى ، وبخاصة فى مجال السلع ، وبعض الخدمات وأحياناً فى مجال الموارد البشرية أيضاً . وهى فى ذلك لاتفعل أكثر من « شراء » أحدث أنماط السلع — وبخاصة المعمرة — من الدول التى تصنعها معتمدة فى ذلك على رصيدها المالى الهائل ، النابع من ذلك المصدر الوحيد للثروة[1] .

وإذا ما حاولنا التعرف على موقف مصر من حيث مستوى إتاحة مواردها فى نمطها الحضرى ، فإننا نلحظ أن هناك « بعض » الموارد متاحة بالفعل ، ولكنها ليست « كل » الموارد التى تحتاجها المعيشة بالنمط الحضرى ، الأمر الذى جعل هناك ضرورة للبحث عن الموارد المتاحة على مستوى الدولة ، ثم — إن لم تتوافر — تسعى إلى مستوى الإتاحة العالمية .

وإذا كانت الحاجة إلى الموارد البشرية نادرة فى النمط الحضرى بمصر فهى متاحة فى غالبية مجالاتها ، فإنها ماسة ، وملحة بالنسبة للموارد المادية سواء اتصلت بالقطاع الزراعى أو الصناعى حيث نلجأ مباشرة إلى مستوى الإتاحة العالمى لهذه الموارد حيث لايكفى مستوى إتاحة الدولة لها.

٣ — قدرة التيسير للمورد فى النمط الحضرى

إذا كان مستوى الإتاحة يتحدد من خلال مجرد توافر المورد فى منطقة بذاتها ، فإن مرحلة التيسير يمكن لها أن تبدأ حينئذ ، فهى ترتبط بقدرة الفرد (أو الدولة) الاقتصادية على التعامل مع المورد واستخدامه (حتى وإن لم يتم الاستخدام الفعلى له) .

وطالما كانت « القدرة الاقتصادية » هى المحك الرئيسى فى جعل المورد ميسراً فإنه ينبغى التعرف عليها ، وتحليلها ، ومحاولة ربطها بما يحدث فى المجتمع — وبخاصة فى نمطه الحضرى — حتى يمكن ترشيد هذه القدرة والاستعانة بها فى التناول الفعلى لعناصر المورد .

وحيث أن هذه « القدرة » لفظ مجرد ، فإنه يحتاج للتعبير عنه ، إلى مؤشرات كمية محددة ، فمقدرة الدولة الاقتصادية تنعكس من خلال تطور الدخل القومى موزعاً على قطاعات السلع ، والخدمات ، فى حين أن القدرة الاقتصادية للفرد تظهر فى ضوء متوسط دخله الفردى وتطوره خلال سلسلة زمنية .

---

(١) تلحظ هذه الحالة بوضوح فى معظم الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول .

ويوضح الجدول التالى تطور الدخل القومى موزعاً بين القطاعين الرئيسين (السلع ، والخدمات) من سنة ٦٧ / ٦٨ إلى سنة ٧١ / ١٩٧٢ : (١)

(بالأسعار الجارية والوحدة بالمليون جنيه)

القطاع	٦٧–٦٨	٦٨–٦٩	٦٩–٧٠	٧٠–٧١	٧١–٧٢
الزراعة	٦٤٤,٤	٦٨٨,٣	٧٧١,٩	٧٧٤,١	٨٥٤,٦
الصناعة	٤٦٠,٣	٥٠٣,٩	٥٤٢,٠	٦١١,٢	٦٣٦,٥
الكهرباء	٣٥,١	٣٥,٧	٤١,٨	٤٠,٠	٤٧,٨
التشييد	٨١,٧	١١٠,٣	١٢٣,٧	١٢١,٤	١١٧,٣
اجمالى القطاعات السلعية	١٢٢١,٥	١٣٣٨,٢	١٤٧٩,٤	١٥٤٦,٧	١٦٥٦,٢
النقل والمواصلات	١١٥,٦	١١٦,٣	١٣٠,٩	١٤٣,٦	١٤٧,٨
التجارة والمال	٢٠٥,٠	٢١٥,٩	٢٢٩,٠	٢٣٩,٥	٢٦٣,١
الاسكان	١١٣,١	١١٥,٦	١١٨,٢	١٢٠,٢	١٢١,١
المرافق العامة	٩,٩	١٠,٨	١١,٧	١٢,٣	١٣,٨
الخدمات الاخرى	٥٢٢,٧	٥٤٢,٦	٥٨٣,٦	٦٣٧,٢	٦٨٢,٠
اجمالى قطاعات الخدمات	٩٦٦,٣	١٠٠١,٢	١٠٧٣,٤	١١٥٣,٨	١٢٢٧,٨
تصحيح السعر	—	—	—	—	—
الاجمالى العام	٢١٨٧,٨	٢٣٣٩,٤	٣٥٥٢,٨	٢٧٠٠,٥	٢٨٨٤,٠

يوضح الجدول السابق الارتفاع التدريجى فى الدخل القومى فى القطاعات السلعية باستثناء قطاع التشييد منها ، الذى أصابه التذبذب (ابتداء من سنة ٦٩ / ١٩٧٠) وكذلك الحال فى قطاعات الخدمات بدون استثناء . ويكشف ذلك عن زيادة القدرة الاقتصادية للدولة فى حد ذاتها(٢) ، وذلك فيما يتعلق بقطاعى الدخل القومى .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى (٥٢ – ١٩٧٣) ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٠٥ .

(٢) لا ينبغي النظر إلى هذه القدرة في حد ذاتها ، وانما – لانها نسبية – ينبغى ربطها بعدد السكان .

أما الجدول التالى فيوضح نصيب الفرد من الدخل القومى (الدخل الفردى[1] وذلك خلال فترة تبدأ من سنة ٥٩ / ٦٠ وتنتهى سنة ٦٩ /١٩٧٠[2] :

السنة المالية	عدد السكان (بالالف)	الدخل القومى (بالالف جنيه)	متوسط الدخل الفردى (بالجنيه)
٥٩ – ١٩٦٠	٢٥٨٣٢	١٢٨٥٢٠٠	٥٠,٢
٦٠ – ١٩٦١	٢٦٤٧٤	١٣٦٣٥٠٠	٥١,٧
٦١ – ١٩٦٢	٢٧١٤٧	١٤١١١٠٠	٥٢,٠
٦٢ – ١٩٦٣	٢٧٨٣٤	١٥٦٢٨٠٠	٥٥,١
٦٣ – ١٩٦٤	٢٨٥٣٨	١٧٣٩٦٠٠	٥٨,٣
٦٤ – ١٩٦٥	٢٩٣٦٣	١٩٧٥٠٠٠	٥٩,٨
٦٥ – ١٩٦٦	٣٠٠٠٧	٢١٢٤١٠٠	٧٠,٧
٦٦ – ١٩٦٧	٣٠٩٦٢	٢١٩٤٨٠٠	٧١,٠
٦٧ – ١٩٦٨	٣١٦٣٦	٢١٨٧٨٠٠	٦٩,١
٦٨ – ١٩٦٩	٣٢٤٦٤	٢٣٣٩٤٠٠	٧٢,٢
٦٩ – ١٩٧٠	٣٣٢٩٣	٢٥٥٢٨٠٠	٧٦,٤

لوحظ من بيانات هذا الجدول أن هناك زيادة طردية فى متوسط الدخل الفردى وإن كانت قد تعرضت لزيادة ملحوظة فى سنة ٦٥ /١٩٦٦ ، أعقبها (انخفاض مفاجىء سنة ٦٧ /١٩٦٨ بسبب ظروف النكسة فى ذلك العام) ويعكس الجدول زيادة فى القدرة الاقتصادية للفرد خلال أحد عشر عاماً (بلغت ٥٢٪) الأمر الذى ييسر له التعامل مع موارد أكثر ، وبفعالية أكبر .

وقد تحققت هذه الزيادة السنوية الطفيفة ، نتيجة تزايد الدخل القومى بنسبة أكبر من زيادة السكان الأمر الذى يرفع من متوسط الدخل الفردى .

ومصداق ذلك أنه فى سنة ٦٥ /١٩٦٦ – وقد ارتفع هذا المتوسط بشكل ملحوظ من ٥٩ جنيهاً إلى ٧١ جنيهاً فى السنة التى تليها – لوحظ أن الدخل القومى قد ارتفع بنسبة أكبر من زيادة السكان :

(١) متوسط الدخل الفردى = الدخل (الناتج) السنوى للدولة / عدد السكان بها

(٢) المصدر : أشرف حتاتة ، أبعاد المشكلة السكانيه فى جمهورية مصر العربية (ملاحق الدراسة (د ت) .

٣ - درجة الاستخدام للمورد فى النمط الحضرى :

إذا ما افترضنا أن هناك مورداً متاحاً لدى المجتمع المحلى ، وأصبح فى مقدور هذا المجتمع - ومقدرات أفراده - التعامل معه ، أى أصبح ميسراً بالنسبة لهم ، فإن المرحلة التالية على ذلك تتمثل فى وصول المجتمع - وأفراده - إلى الاستخدام الفعلى لذلك المورد مستهدفين من ذلك الاستفادة منه .

ويرتبط استخدام الأفراد للموارد (فى معيشتهم بالمجتمع الحضرى) بأنماط الاستهلاك المحددة من خلال بنود نفقات معيشتهم .

ويكشف الجدول التالى المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى حضر الجمهورية للسنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ : (١)
(وذلك على أساس أن سنة ٦٦ /١٩٦٧ = ١٠٠) .

السنوات	الطعام والشراب	المسكن ومستلزماته	الملابس والأقمشة	الرقم العام لنفقة المعيشة
٦٧ - ٦٨	٩٩,١	١٠٥,٧	١٠٠,٩	١٠٢,٠
٦٨ - ٦٩	١٠٣,٦	١٠٨,٥	١٠١,٩	١٠٦,١
٦٩ - ٧٠	١٠٩,١	١٠٩,١	١٠٢,٣	١٠٩,٢
٧٠ - ٧١	١١٧,٠	١٠٨,٧	١٠١,٥	١١٣,٦
١٩٧٢	١٢٢,٥	١٠٧,١	١٠٦,٥	١١٧,٤
١٩٧٣	١٣٠,٨	١٠٥,٨	١١٣,٣	١٢٢,٤

يتضح من بيانات هذا الجدول مبلغ الاستفادة الفعلية من الموارد والتى تنعكس من خلال بنود الانفاق (منسوبة إلى الرقم القياسى لسنة معينة) ويمكن ترتيب هذه البنود كما يلى :

(أ) أن بند الطعام والشراب قد تزايدت أسعاره بشكل واضح وبخاصة ابتداء من سنة ٦٩ / ٧٠ فقد بلغ معدل الزيادة فيه حتى سنة ١٩٧٣ حوالى ١٩٪ .

(ب) يلى ذلك الملابس والأقمشة وتحددت الزيادة الواضحة فيها ابتداء من سنة ٧٠ / ١٩٧١ ،

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(جـ) نلحظ أخيراً أن بند المسكن ومستلزماته، تتذبذب أرقامه بين ارتفاع وانخفاض ويعكس ذلك عدم ثبات نسبة المنصرف من الدخل على بند المسكن.

وعموماً فإن بيانات ذلك الجدول تعطى مؤشراً بأن درجة استخدام الموارد ضعيفة بالنمط الحضرى، على الأقل، فيما يتعلق ببعض بنود الاستهلاك فيه.

٤ ـ أسلوب الاستخدام الرشيد للمورد فى النمط الحضرى :

لايعنى وصولنا بالمورد إلى درجة الاستخدام الفعلى، إننا نكون قد حققنا لذلك المورد استخدامه الأمثل الذى ينبغى أن يصل إليه.

وترتبط مسألة الاستخدام الأمثل هذه، بفكرة تحليل التكلفة ـ والفائدة (العائد) Cost-benefit Analysis، وهى أسلوب يقع فى دائرة التحليل الاقتصادى، ويعنى بدراسة المشروعات الاقتصادية التى تقع فى مجال الإنتاج (وأحياناً يستخدم فى مجال بعض المشروعات الاجتماعية).

ويعنى بمصطلح التكلفة Cost فى هذا المجال، جملة النفقات التى تصرف على مشروع ما ـ للاستفادة من مورد معين ـ بشكل يمكن معه حسابها فى فترة زمنية محددة. أما فكرة الفائدة (أو العائد)[١] Benefit فتحدد من خلال ما يؤديه النشاط (أو المشروع) من منفعة يمكن تقديرها بعد إتمام القيام بذلك المشروع.

ويحتاج استخدام هذا الأسلوب إلى كفاءة خاصة فى التحليل الاقتصادى Economic Analysis الذى يعتمد أساساً على تحديد أشكال العلاقات القائمة بين جزئيات النشاط (أيا كانت صورته)، وهو فى ذلك يستعين بدقة المنطق اللفظى المستخدم، كما يحتاج إلى بعض الأدوات والأساليب الرياضية التى تعين على التحليل [٢].

ولما كان استخدام هذا الأسلوب (تحليل التكلفة ـ والفائدة) يرتبط مباشرة بمجال التحليل الاقتصادى، والظواهر التى تقع فى نطاقه[٣]، فإن القانون العام الذى يحكم

---

(١) أوردنا هنا مصطلح العائد Return ـ تجاوزا ـ كمرادف لمعنى الفائدة، وذلك رغم الاختلاف فيما بينهما والذى يتحدد فى ارتباط مفهوم العائد بفكرة الغلة، التى تعود على صاحب المشروع بربح معين.

(٢) محمد محمود الامام، محاضرات فى الاقتصاد القياسى (الجزء الاول) مذكرة رقم (١٦٦) معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١١، ١٢.

(٣) يحتاج هذا الاسلوب لدراسة مستفيضة، لتحديد مدى صلاحية تطبيقه على المجال الاجتماعى.

الأسلوب يتحدد فى أننا نصف ذلك التصرف الاقتصادى ، او ذاك ، بأنه تصرف رشيد Rational Behaviour عندما تزيد الفائدة (أو العائد) عن التكلفة بالنسبة لأى سلعة تقدم ، أو خدمة تؤدى .

أى أن | المنفعة (أو الفائدة) <<< التكلفة |

و ذلك معناه أن تزيد المنفعة إلى أقصى حد ممكن بالنسبة للتكلفة . ولكن إذا افترض وتساوت المنفعة مع التكلفة فهل نصف التصرف فى هذه الحالة بأنه رشيد ؟ فى الواقع أنه لايعد تصرفاً رشيداً ، وذلك لأن الوقت الذى نكون قد أنفقناه فى ذلك المشروع يعد وقتاً ضائعاً Waste Time كان من الممكن استغلاله ، واستثماره في عمل آخر تزيد فيه المنفعة عن التكلفة ، ويكون حينذاك تصرفاً أمثل .

وإذا حاولنا تطبيق ذلك الاتجاه فى التحليل ، على أسلوب الاستخدام الرشيد للمورد ، لاتضح بداهة أنه لابد أولا أن يكون المورد ذا طبيعة تقبل التحليل من حيث التكلفة المنفقة عليه ، والمنفعة المتحصلة منه ، أى ينبغى — بصفة عامة — إجراء التحليل الكمى على عناصر المورد . ويحتاج ذلك ثانياً إلى دراسة البدائل المختلفة لاستخدامات المورد ، وحساب التكلفة والمنفعة الخاصة بكل بديل . ثم ، أخيراً ، اختيار البديل الأمثل ، لاستخدام المورد ، وتتحدد أمثليته هنا فى تحقيقه لأقصى منفعة متوقعة ، بأقل تكلفة ممكنة ، وفى أقصر وقت مستطاع .

وهذه الاشتراطات الثلاثة يمكن تطبيقها على موارد الدولة بصفة عامة ، وعلى موارد النمط الحضرى بصفة خاصة . وذلك لأن موارد هذا النمط محددة أساساً فى القطاع الصناعى حيث يصلح استخدام أسلوب تحليل التكلفة — والفائدة وحيث تتوافر إمكانية التحليل الكمى لموارد هذا القطاع .

وعلى ذلك فإن عملية اكتشاف مدى رشادة استخدام المورد ، وأمثليته تحتاج بالضرورة إلى إجراء دراسات « كمية — كيفية » تستخدم البيانات المتاحة عن الاستخدام الفعلى ، ثم تضيف إليها إطاراً تحليلياً عن أفضل درجات الاستخدام القائمة ، وأخيراً نتصور ما ينبغى أن يكون عليه الاستخدام الرشيد للمورد حتى يحقق أقصى فائدة ممكنة .

انتهى بنا التحليل الكيفى لاستخدامات المورد بالنمط الحضرى ، إلى مرحلته الأخيرة وهى الاستخدام الرشيد (أو الأمثل) للمورد . وإذا كانت تلك هى المرحلة الرابعة — فى الترتيب — فإن كل منها معتمد على الأخرى ، ومترتب فى حدوثه على التى تسبقه . فإذا افترضنا أن مورداً ما ، مستخدماً استخداماً رشيداً فمعنى ذلك بداهة أنه مستخدم ، وميسر ،

ومتاح ، ولكن العكس ليس صحيحاً دائماً ، فقد يكون المورد متاحاً (أى متوافراً) ولكن الدولة أو الأفراد قد لاتكون لديهم القدرة الاقتصادية على التعامل معه (أى لايكون ميسراً) وحتى إذا افترضنا أن المورد قد أصبح ميسراً ، فلا يشترط بالضرورة أن يكون مستخدماً [1] . وإذا وصل المورد إلى مرحلة الاستخدام ، فلا يعنى ذلك أننا نفترض أن نكون قد وصلنا به إلى درجة الاستخدام الرشيد .

التحضر واسلوب الحياة

قليل من الأبحاث ، والدراسات ، تلك التى اهتمت بتناول موضوع التحضر ، اعتماداً على فكرة « أسلوب الحياة » Way of Life ذلك أن هناك منطلقات عديدة يبدأ منها الباحث معالجته لهذا الموضوع فقد يستند إلى نموذج اقتصادى ، وقد يرتبط ببناء اجتماعى ، وقد يعتمد على إطار ديموجرافى : وترجع ندرة الدراسات التى تتبنى تلك الفكرة ، إلى حاجتها إلى المعالجة الشاملة فضلا عن ضرورة التعمق فيها .

ونقصد بأسلوب الحياة هنا النمط المعيشى الذى يعيش فى ظاله مجموعةمن الأفراد ، تربط بينهم علاقات معينة ، ويسعون لتحقيق هدف بذاته ، وتضمهم بيئة بعينها ،تكون ذات هيكل اقتصادى ، وبناء اجتماعى ، ونطاق جغرافى :

ونستهدف من تناولنا لهذا الموضوع أن نستوضح الإطار العام الذى يمكن تفسير عملية التحضر فى ضوئه ، عندما يكون المتغير الرئيسى فى ذلك محدداً فى أسلوب الحياة. بحيث نكون حينئذ غير متحيزين لسطوة عامل بذاته فى تشكيل هذه العملية .

وإذا كان ذلك الموضوع يدخل فى إطار علم الاجتماع بعامة ، فإنه يرتبطمباشرة بالفرع الذى يدرس الاجتماع الحضرى حيث يهتم بأنماط المعيشة الحضرية ، وميكانزماتها ، ومشكلاتها ويمكن تحقيق ذلك الهدف فى ضوء النقاط الثلاث التالية :

— الدوافع الرئيسية لتغير أسلوب الحياة :

وتتحدد من خلال تناول هذا الأسلوب كمعيار من معايير التحضر ، ودراسة عملية الهجرة إلى نمط ذى أسلوب للحياة مغاير ، والتعامل مع النمطين : الفيزيقى والأيكولوجى فضلا عن التعرف على درجة التكيف بالنمط الحضرى .

---

[1] (١) مثل ذلك ، حال الثروة الحيوانية فى الهند فهى متاحة ، وميسرة ، ولكنها ليست مستخدمة ، وذلك لأسباب دينية ، وعقائدية .

– ملامح أسلوب الحياة المغاير فى النمط الحضرى :

ونستكشفها فى ضوء دراسة أماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضرى ، والتعرف على العلاقات الاجتماعية ، وتحليل نسق القيم المغاير ، وتناول الإطار الثقافى ودراسة محدداته .

– تأثيرات تغير أسلوب الحياة (بالنسبة /للسكان ، والمكان) :

وتضم جوانب التغير فى المهنة، والدخل والمسكن وكذلك التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى . كما ترتبط تلك التأثيرات بالعلاقات داخل البيئة الحضرية ، وبالصلة بين المهاجر وموطنه الأصلى .

و فيما يلى سوف نناقش هذه النقاط تفصيلا ..

أولا : الدوافع الرئيسية لتغير أساوب الحياة :

لايسعى الفرد إلى تغيير نمط معيشته ، أو أسلوب حياته طالما هو آمن ومستقر فى موطنه، ويشغل مهنة يرضاها ، ويعمل فى وظيفة تدر عليه دخلا يكفيه، ويتمتع بالخدمات المتاحة بذلك الموطن ويرتبط بعلاقات اجتماعية واقتصادية مع الأفراد أو الجماعات المحيطين به بحيث يؤدى كل ذلك إلى تحقيق مصالحه . أما إذا افتقد الفرد عنصرا – أو أكثر – من هذه العناصر (وبخاصة إذا كان حيويا فإنه يشعر على الفور بضرورة تغيير مكان اقامته والانتقال إلى مكان آخر يتيح له تحقق هذا العنصر أو العناصر المفتقدة . وذلك برغم ما يكتنف عملية الانتقال هذه من افتقاد عناصر أخرى جديدة .

ذلك معناه أن هناك دوافع أساسية تحفز الفرد – أو الجماعة – على ترك مكان ما ، والانتقال إلى غيره ، الأمر الذى يغير من أسلوب الحياة القديم أى أن تغير أسلوب الحياة مرتبط – فى مقصدنا – بالانتقال إلى مجتمع آخر للعمل فيه ، والاقامة . وليس المقصود تغيير أسلوب الحياة داخل نفس المجتمع .

وفى ضوء هذه الدوافع نناقش أسلوب الحياة كمعيار من معايير التحضر . والهجرة إلى نمط ذى أسلوب للحياة مغاير . وطريقة التعامل مع التمطين الفزيقى . و الأيكولوجى بالمجتمع الحضرى ونشير كذلك إلى درجة التكيف – أو سوء التكيف – بالنمط الحضرى .

وفى النقاط التالية سوف نناقش هذه القضايا بشئ من التفصيل .

١ ـ أسلوب الحياة كمعيار من معايير التحضر :

يتناول كثير من الباحثين « ظاهرة الحضرية » Urbanism ويولى كل منهم اتجاها ، فى دراستها رفق منظور خاص ، واعتمادا على مؤشر معين يركز عليه ويجعله محورا رئيسيا لهذه الظاهرة .

وعلى نفس المنوال يحاول البعض تناول « عملية التحضر Urbanization » انطلاقا من معيار معين ــ أو مجموعة من المعايير ــ التى تعطى لذلك المفهوم معنى خاطىء [1] فهناك مجموعة من المتغيرات تسهم فى تكوين عملية التحضر. تتضافر معا ، وتشترك بحيث تؤدى إلى اعطاء منظور شامل لهذه العملية ، تتفاعل فيها العوامل المكونة لها ، قدر ما تتوحد المؤشرات الدالة عليها ، وتتكامل التأثيرات الناجمة عنها . ويمكن تلخيص هذه المتغيرات فيما يلى :

(أ البعد التاريخى	(ب الوضع الجغرافى .
(جـ التقسيم الإدارى .	(د الهيكل الديموجرافى .
(هـ النمط الاقتصادى .	(و البناء الاجتماعى .
(ز الاطار الثقافى .	

وقد سبق مناقشة هذه المتغيرات كل على حدة . وسوف نفصل القول فى اتجاه ، يعتبر ــ بشكل أو بآخر ــ محصلة لهذه المتغيرات مجتمعة . ذلك هو أسلوب الحياة » .

وقد برزت أهمية هذا الاتجاه ــ فى دراسة ظاهرة الحضرية ، وعملية التحضر على حد سواء ــ ، عندما اتضح قصور المنحى الذى يعتمد على البعد الواحد فى الدراسة . فلا نستطيع أن ندعى أن البعد التاريخى هو المتغير الحيوى الوحيد فى تشكيل عملية التحضر كما أن الوضع الجغرافى للمكان لايعد معياراً وحيداً فى تحديد هذه العملية وكذلك الحال فيما يتعلق بالهيكل الديموجرافى ، والنمط الاقتصادى ، والبناء الاجتماعى والإطار الثقافى . فلا يمكن اعتبار كل متغير معياراً وحيداً لتحديد النمط الحضرى .

ولكن أسلوب الحياة هو اتجاه يتدارس هذه العناصر كلها مجتمعة ، بحيث تمثل فى جملتها نمطاً من المعيشة قد يكون ريفياً ، أو حضرياً .

---

(١) انظر فى هذا الشأن : Boskoff, Alvin, « The Sociology of Urban Regions », Second Edition, Appleton-Crofts, New York, 1970, p. 41.

وحيث أن اهتمامنا يتركز فى النمط الحضرى ، وكيفية الحكم عليه من خلال الاتجاه ، فإن هناك مؤشرات عديدة ترتبط بأسلوب الحياة ، ويمكن عن طريق دراستها التعرف على جوانب ذلك الاتجاه .. وهذه المؤشرات هى :

(أ) النشاط الاقتصادى السائد :

فهو المحدد الأساسى الذى يشكل المجتمع الحضرى من حيث اعتماده على الصناعة ، أو التجارة والمال .

(ب) كمية الدخل ، ومصادره :

فذلك يرتبط بنوعية المهنة ، والوظيفة التى يشغلها ساكن الحضر ، وعائده من وراء ذلك :

(جـ) بنود الانفاق ، وأنماط الاستهلاك :

وتتحدد هذه البنود اعتماداً على متغير الدخل ، ويرتبط ذلك بأنماط الاستهلاك المتعددة :

(د) حجم الخدمات المتاحة :

فتمثل هذه الخدمات إضافة للدخل ، أو خفضاً منه ويتوقف على ذلك تحديد مستوى معيشة الفرد (أو المجتمع فى جملته) .

(هـ) نوعية العلاقات الاجتماعية القائمة :

ويتجلى ذلك عندما نقارن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فى النمط الريفى بمثيلتها فى النمط الحضرى . فذلك بعد أساسى يسهم فى تشكيل عملية التحضر ، وبخاصة من الناحية الاجتماعية .

٢ ــ الهجرة الى نمط ذى أسلوب للحياة مغاير :

لايسهم أسلوب الحياة ــ فى حد ذاته ــ فى تشكيل عملية التحضر ، بل أن ذلك مرتبط بانتقال مجموعة من الأفراد من نمط له أسلوبه الخاص فى المعيشة ، إلى آخر مختلف عنه ومتباين .

أى أن عملية الهجرة تمثل مدخلا Input أساسياً لفهم أسلوب الحياة المغاير الذى يتجاوز من نمط ريفى إلى نمط حضرى .

ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى مركبات النمط الحضرى بصفة عامة فى ضوء ثلاثة عناصر أساسية هى[1] :

(أ) معدل الزيادة الطبيعية للسكان (الفرق بين معدل المواليد ، ومعدل الوفيات بالمنطقة) .

(ب) صافى الهجرة إلى المنطقة (الفرق بين معدل الهجرة إلى المنطقة، ومعدل الهجرة منها) .

(جـ) معدل الالحاق ، (أو الضم) Annexation

فكثيراً ما يحدث أن تسعى مجموعة من الأفراد إلى المركز الحضرى ، ليس هجرة إليه ، وإنما لتحقيق غرض معين يعودون بعده إلى منطقتهم الأصلية ، أو ينتقلون إلى مركز حضرى آخر . ويقيم هؤلاء إما فى نفس المركز الحضرى أو فى المناطق المحيطة به ، ولذا فهم « يلحقون » بالمركب السكانى للمنطقة ، وإن كانوا لاينتمون إليها أصلا .

ويتعرض الموقع الحضرى الذى ينتقل إليه الأفراد — سواء فى شكل هجرة دائمة ، أو أخرى مؤقتة — إلى تغيرات مكانية [2] Spatial Changes تتمثل فى التطورات ، والتعديلات التى تصيب أساساً النمط الفيزيقى : كبناء المساكن ، وتمهيد الطريق والشوارع ، والإمداد بالمياه ، والمجارى ، والتيار الكهربى . . . إلخ ويؤثر كل ذلك على أنماط الاتصال Communication Patterns بين المركز الحضرى وما يحيط به من مناطق .

من ذلك يمكننا تحديد مظاهر التغير فى أسلوب الحياة التى تتحقق من خلال الهجرة إلى النمط الحضرى) .. فيما يطرأ على الجوانب الثلاثة التالية :

— التغير فى نوعية المهنة .

— الزيادة فى كمية الدخل .

— الاختلاف فى نمط العلاقات الاجتماعية .

---

(١) Antoine, J., « La croissance démographique urbaine : La définition de l'urbain du rural », (Les villes II, L'urbanisation), Plan et prospectives Commissariat du Plan, Paris, 1972, p. 120.

(٢) U.N., « An Introduction to Regional Development Planning », U.N. Correspondence Course in Social Planning », BSA/SD/SSCP. 111/15, New York, 1972, p. 30.

٣ ــ التعامل مع النمطين : الفيزيقى ، والأيكولوجى بالمجتمع الحضرى :

رغم أن الهجرة من مكان إلى آخر تمثل المتغير الحيوى الذى بدونه لا يبدأ الفرد فى تغيير أسلوب حياته ونمط معيشته ، إلا أنها وحدها ــ أى الهجرة ــ لاتفسر طبيعة العلاقة القائمة بين الفرد ، والمكان . فالأمر يحتاج إلى دراسة كيفية التعامل مع عناصر البيئة المادية فى المجتمع الجديد (النمط الحضرى) ، فضلا عن ضرورة التعرف على جوانب الثقافة غير المادية المتاحة فى ذلك المجتمع .

وقبل أن يبدأ الفرد فى التعامل مع عناصر المجتمع الذى ينتقل إليه ، فهو بداهة يختاره أولا ، ويتم هذا الاختيار اعتماداً على معايير كثيرة نذكر منها :

(أ) الميزة التوطنية للمكان : [1] كان يقع على ضفاف نهر ، أو على ساحل بحر أو أن يكون فى ملتقى طرق سهلة ، أو أن يصل بينه وبين بقية المناطق المحيطة به شبكة مواصلات رئيسية . وعموماً فإن هذه الميزة النسبية ــ أيا كانت ــ تتيح للفرد فرصة الانتقال إليه ، والإقامة فيه ، والعمل .

(ب) القرب من مراكز الدفع السكانى : فذلك يعطى الفرصة لمنطقة الجذب السكانى لكى تمارس نشاطها فى التأثير على ما يجاورها من مناطق بما فيها ساكنيها .

(جـ) حجم السوق ، وموقعه : فالعلاقات التبادلية ــ الاقتصادية بصفة خاصة ــ بين منطقة السوق ، والمناطق الأخرى المحيطة بها ، تؤثر تأثيراً مباشراً على ارتباط سكان هذه المناطق بموقع السوق .

(د) النقل وطرق المواصلات : فالنقل عنصر فعال وأساسى فى خلق المركز الحضرى ، وامتداده . ولا ينظر إليه فقط من حيث توافر وسائله ، بل وأيضاً من جانب حساب تكلفته [2] . كما تؤثر طرق المواصلات على ربط مناطق المركز الحضرى بعضها ببعض .

وتعد هذه المتغيرات الأربعة عناصر رئيسية يضعها الفرد فى اعتباره عند اختياره للمكان الذى يقيم فيه ، ويعمل .

---

(١) سوف نولى هذا العنصر تفصيلا أكثر فى موضع لاحق من هذه الدراسة .

(٢) كانت هذه النقطة مجال دراسات مستفيضة قام بها علماء كثيرون لعل أبرزهم والتر ايسارد Walter Isard وسوف نشير الى أحد مؤلفاته فيما بعد .

أما وقد تم اختيار المكان ، وتمت الهجرة إليه ، فإن الفرد يشرع فى التعامل مع جوانبه المختلفة ، بادئاً بالعناصر الفيزيقية فيه من حيث المسكن ، والطرق ، والمياه ، والكهرباء... إلخ الهياكل الرئيسية للمشروعات ، واضعاً فى اعتباره أن التعامل مع هذه العناصر يحقق له مصلحة ، وفائدة ويحتاج ذلك إلى فترة زمنية — تتفاوت من فرد إلى آخر — يتعود خلالها على التعامل.

ثم يبدأ فى التعامل مع البيئة الاجتماعية المحيطة به ، فيتعرض لأنماط متعددة من العلاقات الاجتماعية — ومعظمها ثانوية — يجد نفسه مضطراً فى كثير من الأحيان) إلى الانصياع لها حتى ولو كانت غير متسقة مع نسق قيمه الأصلى .

٤ — درجة التكيف — أو سوء التكيف — بالنمط الحضرى :

يواجه الفرد المهاجر إلى النمط الحضرى عديداً من الصعوبات فى سبيل اتساقه مع أسلوب معيشته الجديد ، أى تكيفه مع أنماط الحياة فى المجتمع الحضرى الذى انتقل إليه وقد ينجح الفرد فى سبيل ذلك ، وقد يخفق ، وسواء حدث هذا ، أو ذاك فإن الفرد يشعر « بالتغير » لنقلته هذه من نمط معيشة إلى آخر ، مختلف عنه فى عديد من الأنماط .

وتعد درجة التكيف مع النمط الحضرى متغيراً يتحدد من خلال الأوضاع الاقتصادية والظروف الاجتماعية التى يجدها المهاجر فى النمط الحضرى . كما أن درجة التكيف هذه تتحدد فى ضوء تكوينه الطبيعى ، واستعداده الشخصى للتخلى عن بعض أنماط القيم التى يعتنقها ، واستبدالها — أو تعديلها — بغيرها التى تتسق والمجتمع الحضرى الجديد .

ويمكن قياس درجة التكيف مع عناصر البناء الاجتماعى — الاقتصادى الحضرى ، عن طريق الاستعانة ببعض المؤشرات مثل[1] :

---

(١) فى دراسة أجراها الباحث عن التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضرى فى ستة مراكز للنمو الحضرى فى مصر ، كانت درجة التكيف تمثل جانبا أساسيا من فرض علمى تم اختياره عن طريق اجراء دراسة ميدانية على عينة من سكان كل من : القاهرة ، والاسكندرية ، والمحلة الكبرى ، والمنصورة ، وأسيوط ، وأسوان.

وقد كانت المؤشرات الثلاثة السابقة هى المحك لقياس درجة التكيف فى المراكز الحضرية الستة . ونستوضح فيما يلى بعض النتائج التى توصل اليها الباحث فى ضوء المؤشر الاول : فقد وصل اجمالى الذين يشعرون بالتغير — من بين أفراد العينة إلى ٨٧٫٤ ٪ ، والذين لايشعرون بذلك ١٢٫٦ ٪ . أما بالنسبة لمظاهر هذا التغير فقد اتضح أن اختلاف النمط السكنى يمثل الجانب الاكبر فقد وصلت نسبة الاستجابات فى هذا المظهر إلى (٧٥٫٣ ٪ من جملتها ، يليها التغير فى شكل الملبس (٤١٫٢ ٪) ثم التغير فى أنماط الغذاء (٢٠٫٦ ٪) وتتلخص النتيجة العامة فى ان هناك صعوبة فى تكيف الأفراد مع أنماط الحياة الحضرية الجديدة ، ويبرز ذلك من خلال الشعور =

(أ) شعور الفرد المهاجر بالتغير فى نمط معيشته عن ذى قبل ، ومظاهر هذا التغير المادية ، وغير المادية).

(ب) الفترة التى استغرقها المهاجر حتى شعر بالاندماج مع أنماط الحياة الحضرية الجديدة ، ومؤشرات هذا الاندماج .

(ج) الشعور بالانتماء لجماعة العمل ، وجماعة السكن .

ثانيا : ملامح اسلوب الحياة المغاير فى النمط الحضرى

يتميز كل أسلوب للحياة – ريفياً كان أو حضرياً – بخصائص معينة ، ومظاهر خاصة تجعله محدد الملامح ، متوحد الأهداف ، يعانى من ذات المشكلات تقريباً ، أو يتخذ نفس المسار فى تطوره بصفة عامة .

فإذا تناولنا أسلوب الحياة المحدد لفكرة النمط ذاته(1) ، فإننا نلحظ أنها تتبلور فى ثلاثة جوانب رئيسية هى :

– الجانب الاقتصادى : فمجال النشاط السائد فى الريف محدد فى قطاع الزراعة بصفة عامة ، كما أن قطاع الصناعة هو القطاع الاقتصادى الغالب فى النمط الحضرى ، ذلك مع ما يترتب على كل قطاع من دخول ، وعوائد ، وبنود أنفاق ، وأنماط – إستهلاك . . . الخ .

– الجانب الاجتماعى : فالطبقات التى ينقسم إليها المجتمع ، وما ينشأ بينها من حراك تسهم فى تحديد الشكل الاجتماعى للنمط الحضرى .

= السائد لدى المهاجرين ، ومظاهر هذا فى الشعور ، كما أن ذلك يتضح فى ضوء الفترة التى يستغرقها المبحوث للاندماج مع هذه الأنماط والتى تصل إلى السنتين فى المتوسط .

– لمراجعة نتائج هذه الدراسة أنظر : محمود فهمى الكردى ، التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضرى دراسة تحليلية تطبيقية على بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية الآداب – جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

(1) يمكن مراجعة فكرة « النمط » وأسلوب « التنميط » بشكل مفصل فى :
هدى مجاهد و نهى فهمى ، التنميط فى المتجمعات القروية ، بحيث مقدم إلى الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى مصر ، وحده بحوث الريف ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

- الجانب الثقافى : فوسائل الاتصال الجمعية تشكل جانباً من الإطار الثقافى للنمط الحضرى، كما أنها مسئولة عن تحديد نوعية العلاقات الاجتماعية المنبثقة عن نسق القيم الحضرى الجديد الذى يجد الفرد نفسه منصاعاً له .

ونتناول أهم هذه الملامح ، التى تميز أسلوب الحياة المغاير ، من خلال عناصر عديدة أهمها : أماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضرى ، ودلالاتها ، والعلاقات الاجتماعية كمحدد لأسلوب الحياة ، ونسق القيم المغاير وتأثيراته ،فضلا عن الإطار الثقافى ، ومحدداته.

ونستعرض فيما يلى تفصيلا لهذه النقاط الأربع :

١ - أماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضرى ، ودلالاتها :

إذا افترضنا أن مركزاً حضرياً (أ) قد وفدت إليه مجموعات من المهاجرين من مراكز أخرى (حضرية ، أو ريفية ، أو حضرية - ريفية) ولتكن (ب) ، (جـ) ، (د)، ... ، فإن هذه المراكز الأخيرة تتفاوت فيما بينها من حيث نمطها الاقتصادى ، وبنائها الاجتماعى ، وإطارها الثقافى ذلك من ناحية ، فضلا عن اختلافها (ككل) إذا ما قارناها بالمركز الحضرى موضوع الدراسة - من حيث الجوانب السابقة من ناحية أخرى ، فضلا عن نقطة أساسية تتعلق بالمسافة بين المناطق التى ينزح منها المهاجرون إلى المركز الحضرى (الذى يفدون إليه) فهى مسافات متفاوتة ، وترتبط بالتالى بالهدف الذى يسعون إلى تحقيقه من وراء عملية الهجرة

وكما كانوا وافدين من أماكن متفاوتة ومتباينة ، وحيث أن أهدافهم ومساعيهم من الهجرة ليست واحدة ، فإنهم أيضاً لايقطنون منطقة واحدة داخل المركز الحضرى وإنما يتوزعون بين مناطقه المختلفة .

واعتماداً على الدراسة الميدانية التى أجريت فى هذا الشأن (التى سبق الإشارة إليها) يمكننا ترتيب هذه المناطق طبقاً لأهميتها بالنسبة لعدد استجابات عينة الدراسة كما يلى :

(أ) بجوار مكان العمل : (١٨٢ استجابة) ويعكس ذلك بوضوح مدى اهتمام المهاجر بالعمل ، والإقامة فى مكان واحد تلافياً لمشكلات عديدة (فى مقدمتها المواصلات)، وتوفيراً للوقت ، والجهد ، والمال .

(ب) بالأحياء المتخلفة من المركز الحضرى : (١٧١ استجابة) والتى تتشابه فى كثير من أنماط معيشتها ، وفى العلاقات القائمة بين أفرادها مع المناطق الدافعة لهم الأمر الذى يسهل عليهم عملية التكيف فى وقت قصير .

(جـ) فى ضواحى المدينة: (١٢٨ استجابة) وقد اختيرت للسكن ليس لكونها ضاحية فى حد ذاتها، بل لأنها تمثل فى ذات الوقت موقعاً بجوار العمل. (كما هو الحال فى حلوان بالنسبة للقاهرة، والسيوف بالنسبة للاسكندرية).

(د) فى وسط المدينة (١٢٠ استجابة) وغالبية المبحوثين الذين اختاروا هذه المنطقة للسكن بها ينتقلون إلى أماكن عملهم عن طريق وسائل المواصلات التى يتيحها لهم مجال العمل.

وتتفاوت الأسباب والدوافع التى تشجع المهاجرين على اختيار هذه المناطق بالذات، والتنقل فيما بينها. ويمكن ترتيب هذه الدوافع حسب أهميتها كما يلى: مشكلة المواصلات، عدم ملاءمة السكن، القرب (أو البعد) عن السوق، ثم نجد فى النهاية الرغبة فى الزواج والانتقال لمسكن جديد.

٢ ـ العلاقات الاجتماعية كمحدد لأسلوب الحياة :

لا يستطيع الفرد المهاجر التكيف مع أنماط الحياة فى المجتمع الحضرى، دون أن يكون له نسيجاً من العلاقات الاجتماعية يربطه بغيره من الأفراد والجماعات. ويتميز البناء الاجتماعى الحضرى Urban Social Structure بخصائص وسمات معينة، تسهم فى تشكيل العلاقات بينه وبين مثيله بالنمط الريفى.

ويمكن تلخيص هذه السمات فيما يلى :

(أ) يتميز البناء الاجتماعى الحضرى [1] بالعلاقات غير الشخصية Impersonal التى تظهر فى التفاعلات والعلاقات المستمرة بين الأفراد.

وتتمثل هذه العلاقات فى مجموعة من الرموز : كعنوان السكن، وطريقة الملبس، ونوعية المأكل، وأسلوب الانفاق، ونمط الاستهلاك.. إلخ.

(ب) تؤثر درجة التجانس الثقافى بالمركز الحضرى على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم، وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية بين ساكنى النمط الحضرى، والوافدين إليه من المناطق الريفية.

---

(١) يمكن مراجعة هذا الموضوع بالتفصيل فى : Beshers, James M., « Urban Social Structure », The Free Press, New York, 1962.

(جـ) ترتبط ظاهرة تركز السكان فى النمط الحضرى ، وتخلخلهم « نسبياً » فى النمط الريفى بطبيعة التدرج الاجتماعى فى كل ، بحيث يؤثر ذلك على تكوين الطبقة ، وتحديد علاقاتها بغيرها من الطبقات ، ونصل فى النهاية إلى شكل محدد للحراك الاجتماعى Social Mobility داخل كل نمط من ناحية ، وبين النمطين من ناحية اخرى .

ويؤثر شكل البناء الاجتماعى الحضرى القائم — من حيث مكوناته، وعناصره — على تحديد الإطار الاجتماعى للعلاقات الريفية — الحضرية فى مصر وذلك من زاويتين[1] :

أولاهما : أن طبيعة البناء الاجتماعى فى الريف المصرى ، وما تعرض له خلال تاريخه من تكوين طبقات اجتماعية ، تجعلنا نرى هذه الطبقات — فى وقت من الأوقات — متمثلة فى اثنين هما : طبقة الملاك ، وطبقة المعدمين .

وقد لعب الاقطاع الدور الأساسى فى هذا التركيب الطبقى للمجتمع الريفى المصرى الذى يمكن أن نراه من خلال متغيرات رئيسية هى :

(أ) الملكية : حجمها ، ونوعيتها .

(ب) الدخل : كميته ، ومصادره ، وأوجه أنفاقه .

(جـ) المهنة : نوعيتها ، ودلالاتها .

(د) التعليم : نوعيته ، وإنعكاساته .

ويحمل الفرد الريفى المهاجر إلى المدينة سمات هذا البناء — الذى يتأثر بالطبقة التى ينتمى إليها — ويتعامل فى المجتمع الحضرى وفق هذا الإطار .

ثانيهما : أن شكل البناء الاجتماعى فى النمط الحضرى بمصر ، يتأثر بشكل مباشر بمثيله فى النمط الريفى بحيث يمكن القول أن التغيرات التى تطرأ على أحدهما تؤثر على الآخر وتنعكس عليه .

وعموماً فإنه ينبغى النظر إلى العلاقات الاجتماعية على أنها مسألة تبادلية بين النمطين الريفى ، والحضرى ، وليست داخل كل نمط فحسب .

---

(١) محمود فهمى الكردى « العلاقات التبادلية بين الانماط الريفية ، والحضرية : تحليل سسيو اقتصادى مذكرة رقم (١٢١٤) » معهد التخطيط القومى ، يونية ١٩٧٥ ، ص ٢٢ .

٣ ـ نسق القيم المغاير ، وتأثيراته :

يختلف العلماء كثيراً فى تحديد المقصود من مصطلح « القيمة » Value وبالرغم من هذا الاختلاف ، فإن هناك معنى مشتركاً يكاد يتفق عليه غالبية الباحثين ومعظم الكتابات التى ظهرت فى هذا الشأن .

ويذهب هذا المعنى إلى أن القيم هى « مجموعة أحكام يصدرها الفرد على بيئته الإنسانية والاجتماعية ، والمادية ، وهذه الأحكام هى فى بعض جوانبها نتيجة تقويم الفرد أو تقديره ، إلا أنها فى جوهرها نتاج اجتماعى استوعبه الفرد وتقبله بحيث يستخدمها كمحكات ، أو مستويات أو معايير . ويمكن أن تتحدد إجرائياً فى صورة مجموعة استجابات القبول والرفض إزاء موضوعات ، أو أشخاص ، أو أشياء ، أو أفكار »(١) .

وإذا كان ذلك يوضح المعنى العام للقيم ، فإنه دون شك يعبر فى ذات الوقت عن تقبل الفرد لموضوع ــ أو أكثر ــ كما يعكس كذلك تفضيله لهذا الموضوع ، والتزامه به .

وإذا تناولنا مسألة نسق القيم Value System ، فإنه يمكن النظر إليه على أنه « مجموعة القيم المتساندة بنائياً ، والمتباينة وظيفياً ، فى داخل إطار ينظمها ، ويشملها ، ويرسم لها تدرجاً خاصاً » (٢) .

وإذا ما افترضنا أن المجموعات المهاجرة إلى النمط الحضرى ، قد أصابها سوء تكيف مع عناصر هذا النمط فإن ذلك يرجع أساساً إلى « نسق القيم » الحضرى المختلف عما ألفوه فى الحياة الريفية .

فالمجتمع الريفى ــ وضرورى هنا أن نعرج عليه لتوضيح تأثير نسق القيم المغاير ــ يعتمد نسقه القيمى على محاور ثلاثة رئيسية هى : (٣)

(أ) الأرض : فقداسة الأرض ترجع إلى كونها مصدراً للرزق ، وتصبح المهارة إذن فى العمل أساساً لتقدير النجاح . أما الإنتاج فأمره موكول إلى الله فالقروى

---

(١) فؤاد أبو حطب ، « العلاقة بين أسلوب المعلم ودرجة التوافق بين قيمه ، وقيم تلاميذه » المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول ، يناير ١٩٧٤ .

(٢) عبد الباسط محمد ، « بعض مظاهر صراع القيم فى أسر قروية » ، المجلة الاجتماعية القومية ، يناير ١٩٧١ .

(٣) محمد عاطف غيث ، « القرية المتغيرة : دراسة فى علم الاجتماع القروى » (الطبعة الثانية) دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ص ٨١ ــ ٩٦ .

المؤمن بالقضاء والقدر والذى لايستطيع التحكم فى تصرفات الطبيعة وتقلباتها ، يدرك تماماً أن كل ما عليه أن يعمل وليس إدراك النجاح وكلما إزداد القروى صلاحاً كلما شمل الله محصوله بالبركات ، فيزيد إنتاجه(١) .

(ب) الأولاد : ويقصد هنا الذكور منهم فهم يمثلون القدرة الإنتاجية ، والقوة — الاجتماعية معاً .

(جـ) العائلة : وهى لاتتكون من أفرادها من البشر ، « المنتمين إليها » فقط ، بل تمتد لتشمل أيضاً الحيوانات الأليفة التى تستخدم فى الإنتاج الزراعى ، أو المنزلى ، وكذلك الآلات الزراعية .

فإذا ما انتقل الفرد الريفى إلى النمط الحضرى بما يحمله من قيم أساسية كهذه ، فضلا عن القيم الأخرى المتصلة بالزمن ، والمكان ، والدين ، وبناء القوة PoWer فى المجتمع ، والمكانة الاجتماعية Social Status . . . إلخ ووجد — ذلك الفرد — إطاراً مختلفاً كليه لنسق من القيم مغاير ، فإنه إما أن يحاول التكيف مع عناصر هذا البناء الجديد (وهو يحتاج فى هذا إلى فترة زمنية طويلة نسبياً ، وتدريب على ذلك فضلا عن وعيه وإدراكه الكامل بما يفعل) وإما أن يفشل فى ذلك ويعيش كفرد هامشى Marginal Man بالنسبة للمجتمع ، أو أن يعود من حيث أتى .

٤ — الإطار الثقافى ، ومحدداته :

غنى عن البيان أن الأفراد يتحركون — فى أى مجتمع — داخل إطار ثقافى محدود يحكمه نسق من القيم (تناولنا دعائمه فى الفقرة السابقة) ويرتبط بغيره من المجتمعات بعلاقات ، وصلات لاتخرج عن هذا الإطار .

فطبيعى إذن أن يختلف الهيكل الثقافى للمجتمع الريفى عن مثيله فى المجتمع الحضرى ومن هنا تتحدد درجة التجانس الثقافى بين نمطى المجتمع من ناحية ، وتتفاوت درجة انسجام الشخص الوافد للمركز الحضرى مع الإطار الثقافى الجديد (بالنسبة له) من ناحية أخرى .

ويعد أوسكار لويس (٢) Oscar Lewis من الرواد الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير

---

(١) يتضح بصورة جلية الارتباط المباشر بين « الدين كقيمة » ، والأرض : كقيمة أخرى .

(٢) Lewis, Oscar, « Further Observations on the Folk-Urban Continuum and Urbanization», Through, Hauser and Schnore, op. cit., pp. 491-499.

الثقافى الذى يتعرض له « الوافد الجديد » New Comer إلى المركز الحضرى وتدارس بعمق عملية التكيف الاجتماعى التى يحاولها هذا الوافد ، مع إطار ثقافى مغاير.

وتناول « لويس » – عن طريق الدراسات التجريبية ، وليست النظرية فقط – أسلوب الحياة الذى يختاره فى بعض الأحيان ، ويضطره فى غالبيتها ، للمعيشة فى النمط الحضرى وفى سبيل ذلك عرض « لويس » فكرته التى انبنت عن تفرع ثنائى يميز فيه بين نمطين للمعيشة فى المجتمع الحضرى وهما(١) :

– النمط الشعبى – الحضرى Folk-Urban

– النمط الريفى – الحضرى Rural-Urban.

وقد ازدادت هذه الدراسات ثراء ، وخصوبة عندما دعمها « لويس » بأبحاثه التطبيقية ، والميدانية على الأحياء المتخلفة بالمدن الفقيرة ، فى المجتمعات التى مازالت فى طور التخلف .

ولم يكن يدرس الأحياء المتخلفة فيمسحها مسحاً شاملا ليتعرف على أحوال قاطنيها الاجتماعية ، والاقتصادية (كما تجرى معظم الدراسات التى من ذلك النوع) ، وإنما كان يختار أفقر الأسر ، من الطبقات الدنيا ، فى هذه الأحياء المتخلفة والتى تكون قد هاجرت أصلا من منطقة ريفية ونزحت للإقامة والعمل فى تلك المدن .

ثم يتدارس أحوال هذه الأسر بأسلوب « دراسة الحالة » Case Study فيتناول ظروفها المعيشية تفصيلا ، وبالعمق ، ويتعرض لأحوالهم الاقتصادية (مستوى دخولهم ، وأسلوبهم فى الانفاق ، ونمط استهلاكهم) كما يتناول بالدراسة انتماءاتهم الطبقية ، وارتباطاتهم الاجتماعية ، ونسق القيم الذى يتحركون داخله ، حتى أنه يبحث معهم عن مواصفات القرين الذى يختارونه فى زواج أبنائهم وبناتهم .

ويتعرض « لويس » – من خلال دراسته لمثل هذه المجموعات – لأحوالهم الدينية ومدى تأثير المذهب الذى يدينون ، على نزعتهم الدنيوية Secularization وانتهى أوسكار لويس إلى التوصل إلى ما يشبه نظرية تدور حول ما أسماه « بثقافة الفقر » Culture of Poverty وترتكز على أنه إذا كان لكل مجتمع ثقافة معينة لها جذور راسخة تمتد لمئات – بل آلاف السنين – فى بعض المجتمعات ، فإن للفقر أيضاً ثقافة معينة « مادية ، وغير مادية » يمكن أن نميز سماتها إذا ما تدارسنا عديداً من المجتمعات المشتركة فى سمة الفقر – دراسة أشبه ما تكون بالدراسة الأنثروبولوجية المتعمقة(٢) .

(١) Ibid., p. 500.
(٢) Ibid., p. 502.

ثالثا – تأثيرات تغير أسلوب الحياة (بالنسبة : للسكان ، المكان)

لايحدث تغير فى أسلوب حياة الفرد من النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، طالما هو يعيش – تقريباً – داخل نفس النطاق المكانى الذى ألفه ، واستقر فيه . وإنما نلحظ التغير بوضوح إذا ما انتقل – ذلك الفرد – إلى مجتمع ذى نمط مغاير ، سواء كان ذلك المجتمع قريباً أو بعيداً من المنطقة التى نزح منها .

ويكون ذلك التغير واضحاً ، وملموساً ، ومحدد المعالم إذا كان هذا الانتقال قد تم بين مجتمعين مختلفين إلى حد كبير اقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً ، وتتجسد هذه الصورة أكثر إذا ما تصورنا مجتمعين : أحدهما ريفى ، والآخر حضرى . فالتأثيرات الناجمة عن انتقال فرد – أو جماعة – بين هذين المجتمعين تتشكل فى جوانب عديدة وتتجمع فى النهاية ، وتتبلور فى التغير الذى يصيب أسلوب حياة ذلك الفرد أو تلك الجماعة(1) .

وهناك مجالان رئيسيان تتضح فيهما هذه التأثيرات ويتحددان فى : السكان وهم العنصر البشرى الذى يتحرك بين المجتمعين – وسنتناول هنا حركتهم من النمط الريفى إلى النمط الحضرى وما ينجم عن ذلك من تأثيرات – ويتحدد المجال الآخر فى المكان حيث التأثير متبادل بين أولئك البشر ، والبيئة التى ينتقلون إليها .

ونناقش فى هذه الفقرة بعض الجوانب من هذه التأثيرات فى هذين المجالين وذلك مثل : التغير فى المهنة ، والدخل ، والمسكن ، والتغير فى التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى ، وكذلك العلاقات القائمة داخل المجتمع الحضرى ، فضلا عن دراسة الصلة بين المهاجر ، وموطنه الأصلى .

ونتناول فيما يلى هذه النقاط فى شىء من التفصيل :

1 – التغير فى المهنة ، والدخل ، المسكن :

آثرنا أن نجمع هذه المتغيرات الثلاثة فى موضوع واحد ، وذلك نظراً للعلاقة المنطقية التى تربط بينها ، والتسلسل الطبيعى الذى يحكمها ، فضلا عن اتصالها بمجالى السكان ، والمكان فى آن واحد . . .

---

(1) سوف نعتمد فى تحليل التأثيرات الناجمة عن تغير أسلوب الحياة فى النمط الحضرى بمصر ، على الدراسات التطبيقية الميدانية التى أجريت فى هذا الشأن ، التى ألمحنا إليها فيما سبق .

ويمكن قياس التغير الذى يحدث فى هذه المتغيرات — وغيرها — بطرق عديدة لعل أكثرها استخداماً وشيوعاً — فى ذلك المجال — يتحدد فى مقارنة الأوضاع السابقة للمهاجر ، بأوضاعه اللاحقة بعد الهجرة . ومن ذلك يتحدد حجم التغير الذى يصيب هذه المتغيرات .

وسوف نستعين بهذه الطريقة وبخاصة أن البيانات المتاحة لدينا قد عولجت استناداً إليها .

— ففيما يتعلق بالمهنة (مجال العمل الذى يشغله الفرد) يمكن أن نلحظ التغير الذى أصابها من خلال دراستنا « لأوجه الشبه » ، « ومظاهر الاختلاف » بين العمل الحالى للمهاجر ، وعمله السابق في بعض المتغيرات[1] .

وإذا أردنا ترتيباً لهذه المتغيرات من حيث نسبة استجابات المبحوثين لها فإنه يمكننا أن نوردها كما يلى :

(أ) أن نوعية العمل — تطابقاً ، أو اختلافاً — تمثل النسبة الكبرى من بين استجابات المبحوثين (٣٥٪) . ومرد ذلك أن المهاجرين من النمط الريفى قد ترك معظمهم مجال العمل الزراعى وانتقل إلى مجال العمل الصناعى فى النمط الحضرى .

(ب) يلى ذلك نسبة الاستجابات فيما يتعلق بالجزاء المادى (٢٧٪) فطبيعى أن يختلف هذا الجزاء فيزداد نتيجة للالتحاق بالعمل الصناعى .

(جـ) أن طبيعة العمل ترتبط ارتباطاً مباشرا بنوعيته ، وجزائه المادى . وتمثل نسبة الاستجابات فى هذا العنصر حوالى (٢١٪) .

(د) تمثل العلاقات الاجتماعية والمهنية بين الأقران فى العمل مظهراً من مظاهر الشبه (أو الاختلاف) بين العاملين (قبل الهجرة ، وبعدها) ويتضح ذلك من نسبة استجابات تصل إلى (٧٪) من جملتها .

(هـ) تقع التسهيلات ، والخدمات الأخرى[2] (الصحة ، والمواصلات ، والترفيه . . . إلخ) فى نهاية ترتيب هذه العناصر من حيث نسبة استجابة المبحوثين لها فهى تصل إلى (٣,٥٪) تقريباً .

— وفيما يتصل بالدخل فإن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بينه كمتغير رئيسى ، وبين متغيرات أخرى فرعية مثل الصورة العامة للانفاق (الفائض ، والعجز ، والتعادل « الأفقة أضى »

---

(١) انظر الدراسة التى قام بها الكاتب . والتى اشرنا إليها فيما سبق .

(٢) سوف تعالج هذه المسألة فى النقطة التالية بشىء من التفصيل .

بين الدخل والنفقات) ، وأنماط الاستهلاك (بنوده) ، والادخار وتتخذ العلاقة بين الدخل (متوسطه الشهرى) وكل من هذه المتغيرات اتجاهاً مختلفاً فقد يكون طردياً أو عكسياً ، كما تتفاوت درجة قوته . ويتضح ذلك مما يلى :

(أ) بالنسبة لعلاقة الدخل بالصورة العامة للانفاق نلاحظ أن هناك ارتباطاً عكسياً قوياً بين متوسط الدخل الشهرى لأسرة المبحوث ، وحدوث عجز فى الانفاق (ويعبر عن ذلك بمعامل ارتباط يصل إلى — ٠,٧) ، بينما تتخذ هذه العلاقة اتجاهاً طردياً من حيث وجود فائض ، وحالة التعادل (بين الدخل ، والنفقات) ويعبر عن ذلك بمعامل ارتباط طردى يصل إلى (٠,٧) ، (٠,٥) على التوالى .

(ب) هناك علاقة واضحة بين الدخل ، والأنماط الرئيسية فى الاستهلاك (السلع الغذائية الرئيسية ، والملابس الضرورية ، والسكن) ويتمثل ذلك بصفة عامة من خلال ارتباط عكسى قوى يعبر عنه بمعامل ارتباط يصل إلى (— ٠,٨) .

(جـ) نلاحظ أن هناك علاقة بين الدخل ، ونسبة الادخار (كمجال لتوجيه فائض الدخل) تتمثل فى صورة ارتباط طردى يصل إلى (٠,٧) .

ومن حيث الارتباط بين التغير المهنى ، وما يترتب عليه عادة من تغير فى متوسط دخل الأسرة المهاجرة إلى النمط الحضرى ، فإن الدراسة التى أجريت على مسألة الهجرة إلى مدينة القاهرة(١) ، تكشف أن ٤٥,٤٪ من أفراد عينة الدراسة — المهاجرين كانوا يرون أن دخلهم غير كاف وغير مناسب قبل الهجرة فى ذات الوقت الذى انخفضت فيه هذه النسبة إلى ٣٢,٩٪ بعد الهجرة . وتفسير ذلك أن الفرد المهاجر تزداد مطالبه واحتياجاته بعد الهجرة وذلك لارتفاع مستوى طموحه عن ذى قبل .

وبالنسبة للمسكن (وهو انعكاس لنوعية المهنة ، وأحوال الدخل معاً) يمكن ملاحظة أن الحالة المسكن فى النمط الريفى مواصفات محددة لعل أهمها : شيوع النمط الخاص له ، والاتساع النسبى فى حجمه وعدد حجراته ، وعدم وجود المياه الجارية والإضاءة
أن الحالة المسكن فى النمط الريفى مواصفات محددة لعل أهمها : شيوع النمط الخاص له ، والاتساع النسبى فى حجمه وعدد حجراته ، وعدم وجود المياه الجارية والإضاءة
الكهربية فيه ، فضلا عن عدم وجود التسهيلات المنزلية الحديثة (وقد كشفت الدراسة

---

(١) محمود عودة . الهجرة إلى مدينة القاهرة . المرجع السابق ، ص ٤٣ .

التي أجريت بالنسبة للهجرة إلى القاهرة عن هذه الخصائص) وقد أصاب هذه الخصائص بعض التغير ، عندما انتقل الأفراد للهجرة إلى النمط الحضرى .

(أ) فقد لوحظ أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة (التي شملت ستة مراكز حضرية) وتبلغ نسبتهم ٧٦,٥٪ ، يقطنون فى مسكن يتراوح عدد حجراته بين حجرة وثلاث حجرات .

(ب) تتسق عدد حجرات النوم بالمسكن مع عدد حجراته كلها من حيث النسبة فى كليهما تقريباً فقد بلغت فى هذا العنصر الجديد حوالى ٨٥٪ . ويعكس ذلك بجلاء مدى التكدس فى حجرات المسكن بعامة ، والحجرات المخصصة للنوم بخاصة .

(ج) ترتيباً على ذلك ، ونظراً لكبر حجم الأسرة (فهى تصل فى متوسطها إلى خمسة أفراد) فإن متوسط عدد الأفراد فى الحجرة الواحدة يرتفع ليصل فى غالبيته (٧١٪ من جملة أفراد البحث) إلى مابين (٤ ، ٥) أفراد فى الحجرة الواحدة .

٢ - التعليم ، والخدمات الاجتماعية الأخرى :

قد يمثل « التعليم » دافعاً رئيسياً - ضمن الدوافع العديدة - التى تحفز الفرد للانتقال إلى النمط الحضرى ، وذلك من حيث رغبته فى الاستفادة من مجالات التعليم المختلفة ، أو من حيث حاجته إلى استكمال بعض مراحله .

وترتبط الخدمة التعليمية بما سبق عرضه فى المتغيرات الرئيسية ، فالمهنة والدخل ، والمسكن يعد كل منها « مدخلا » للخدمة التعليمية يؤثر فيها ، كما يتأثر بها . فضلا عن أن تلك الخدمة ذاتها مرتبطة بالخدمات الاجتماعية الأخرى كالصحة ، والنقل والمواصلات ، والترفيه ، والتثقيف (١) ... إلخ :

ويجدر بنا أن نتعرف على مستوى أداء الخدمة التعليمية من زاوية استفادة الفرد منها : فقد دلت الدراسة (المشار إليها سلفا) على أن نسبة كبيرة من أفراد العينة (٤٨,٦٪) ترى أن مستوى أداء الخدمة التعليمية بالمركز الحضرى « سيء » يليهم الذين يجدون مستوى أدائها - من وجهة نظرهم - « متوسطاً » (٣٥,٨٪) ثم يتوزع الباقون بين مستويى الأداء « الجيد » ، « والممتاز » (١٣,٤٪) .

---

(١) محمود فهمى الكردى . المرجع السابق .

وتتفاوت المراكز الحضرية الستة فيما بينها من حيث درجة استفادة أبنائها من هذه الخدمة. فبينما نجد أن ٥٠٪ من عينة القاهرة يرون أن مستوى أداء هذه الخدمة متوسط نلحظ أن حوالى ٨٠٪ من بين أفراد عينة المنصورة يرون هذا المستوى سيئاً .

ولاشك أن تقييم الفرد لمستوى أداء هذه الخدمة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحالة التعليمية التى نجده عليها من ناحية ، وباستفادته من الخدمة (أى من حيث عدد أبنائه الذين يتلقون تعليمهم فى المعاهد الدراسية) من ناحية أخرى . ومصداقاً لذلك نجد أن هناك ارتباطاً بين الحالة التعليمية للمبحوث ، وتقييمه لتأدية هذه الخدمة ينعكس من خلال معامل ارتباط طردى (متوسط القوة) يبلغ (٠,٤). كما أن العلاقة بين هذا المتغير ، وعدد أبناء المبحوث الذين يلتحقون بالمراحل الدراسية تنعكس من خلال معامل ارتباط طردى (متوسط القوة) يصل إلى (٠,٥) .

وإذا أردنا تحليلا للخدمة الصحية فى المركز الحضرى ، فإننا نجد أن توافر هذه الخدمة فى جهة العمل من الميزات التى تدفع الأفراد إلى الانتقال إلى هذه الجهة والعمل بها ، فذلك يعتبر إضافة غير مباشرة للدخل تتمثل فى الرعاية الصحية والعلاجية التى يتلقاها المبحوث.

وطبيعى أن مجرد إتاحة هذه الخدمة فى مجال العمل لايعنى تيسيرها للمبحوث، واستخدامه إياها[1] . والدليل على ذلك أنه من بين تلك الغالبية العظمى التى تتاح لهم هذه الخدمة ، نجد ٣١,٦٪ منهم ه أن مستوى أداء هذه الخدمة بالنسبة لهم سيئاً ، ٢٣,٧٪ يجدون هذا المستوى متوسطاً ، ٤,٥٪ يجدونه جيداً ، بينما نجد ٣٩,٦٪ من أفراد عينة الدراسة هذا المستوى ممتازاً ويتركز معظم هؤلاء فى عينة القاهرة (٥٧٪ من إجمالى عينة القاهرة ذاتها، ٢٧٪ من إجمالى عينة الدراسة ككل) .

وعلى النقيض مماكانت عليه الخدمة الصحية — من حيث إسهام مجال العمل فى توفيرها وإتاحتها للعاملين المهاجرين إلى النمط الحضرى — نجد خدمة النقل والمواصلات حيث تمثل الغالبية العظمى من إجمالى العينة (٧٣,٢٪) اتجاهاً عاماً نحو عدم مساهمة جهة العمل فى توفير هذه الخدمة .

وتتفق كل المراكز الحضرية من حيث هذا الاتجاه باستثناء أسيوط ، وأسوان حيث تمثل نسبة الأفراد الذين يجدون أن جهات عملهم تسهم فى توفير هذه الخدمة حوالى ٥٠٪ ، ٩٠٪ على التوالى .

---

(١) عالجنا هذه النقطة بالتفصيل فى الموضوع السابق المتعلق بالتحضر والموارد .

ولوحظ فى العينة الإجمالية للدراسة أن الغالبية العظمى من الأفراد تفضل السكنى بجوار العمل ، بل وتسعى إلى ذلك ، حتى لاتتعرض لمشكلة النقل والمواصلات .

وبالنسبة لخدمة الترفيه ، والتثقيف لوحظ أن نسبة « غير المبين » – فيما يتعلق باستجابات المبحوثين نحو استفادتهم منها – كبيرة (فقد وصلت حوالى ٦٠٪) ويمكن تفسير ذلك بأن عدم معظم المبحوثين لعناصر هذه الخدمة أساساً ، يجعلهم لايستطيعون لها تقييماً .

وترتكز هذه النتيجة على ما أمدتنا به الدراسة من بيانات تحدد المكان الذى يمضى فيه المبحوث وقت فراغه ، والمجال الذى يجد فيه أوجها للتثقيف .

وبصفة عامة يمكن القول بأن المنزل هو المكان الذى اتفق حوالى (٨٦٪) من إجمالى عينة الدراسة على أنه محل تمضية وقت فراغهم ، يليه المقهى (٤٣٪) ، ثم النادى (إن كانت توفره جهة العمل) فتبلغ نسبته ١٥٪ .

ويرتبط مستوى أداء الخدمة الترفيهية ، والتثقيفية بصفة عامة ، بمتوسط الدخل الشهرى للمبحوث حيث نلحظ ارتباطاً طردياً موجباً بينهما يصل إلى ٠,٦

٣ – العلاقات داخل البيئة الحضرية :

لاتقتصر التأثيرات التى يتركها تغير أسلوب الحياة ، على الجوانب المادية فقط (مثلما اتضح من خلال تحليل التغيرات التى ترتبط بعناصر كثيرة كالمهنة ، والدخل والمسكن والتعليم والخدمات الأخرى) وإنما تتصل هذه التغيرات أيضاً بالعلاقات التى نجدها داخل المجتمع الحضرى سواء ارتبطت بالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد (وقد سبق التعرض لها فى موضع سابق) أو كانت هذه العلاقات قائمة بين الأفراد ، والبيئة الحضرية التى انتقلوا إليها للإقامة فيها والعمل . وسوف نتناول فى هذا الموضع ذلك الجانب من العلاقات أو ما يسمى بمجال لأيكولوجيا البشرية Human Ecology ويعنى به دراسة أنماط تحركات واستيطان السكان فى منطقة ما ، وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية ، والاجتماعية والثقافية(١) ..

وتعد المدينة (أو المركز الحضرى) – وفق هذا المعنى – فى نظر علماء الأيكولوجيا البشرية ، بيئة طبيعية تكتمل مقوماتها عن طريق قوى المنافسة الاقتصادية ، فقد استحث

---

(١) Richardson H., «Regional Economics; Location Theory, Urban Structure and Regional Change», Weidenfeld and Nicolson, London, 1969, p. 170.

الصراع – من أجل البقاء – السكان لكى يتجمعوا فى أشكال محلية ذات أحجام وسمات متباينة لتصبح فيما بعد أكثر تعقيداً حتى تصل إلى شكل المدينة بخصائصها المتعددة .

وتصل إلى جوهر هذا الاتجاه إذا ما تدارسنا حركة هؤلاء السكان ، وعلاقتهم ببيئتهم من النواحى الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفيزيقية . ويمكن اعتبار تلك الحركة وهذه العلاقة ضمن العوامل الرئيسية المساعدة على اتساع البيئة وامتدادها ، وعلى النمو الحضرى للمنطقة بصفة عامة .

وقد برز أقطاب دراسة اتجاه الأيكولوجيا البشرية من بين زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية أو من بين المحدثين فى هذا الاتجاه أمثال : « Duncan and Schnore and Gibbs and Martin » وسواء كان هؤلاء ، أو أولئك فإنه يمكن القول بأنهم جميعاً قد تأثروا بالاقتصاديين الذين كتبوا وتخصصوا فى هذا المجال وبخاصة فون نيونن Von Thunen ولوش Loscy .

وقد خرج كل من « دنكان » ، « وشنور » بمفهوم جديد فى هذا المجال أطلقا عليه معاً مصطلح « المركب الأيكولوجى (١) Ecological Complex ويتشكل هذا المركب من أربعة مكونات رئيسية هى : البيئة ، والسكان ، والتنظيم الاجتماعى ، والمستوى التكنولوجى ويمكن تصور هذه المكونات أو المتغيرات وهى فى علاقات تبادلية بحيث يؤدى التغير فى إحداها إلى التعديل فى الأخريات . ومن خلال هذا المركب يمكن تصور علاقة أفراد المجتمع الحضرى داخل بيئتهم ويتحدد بناء على ذلك درجة تفاعلهم معها واستغلالهم لها .

وهناك عديد من المؤشرات التى يمكن الاستناد إليها فى تحديد اتجاهات العلاقة داخل البيئة الحضرية ، وهى – المؤشرات – ذات طبيعة متغيرة ، ترتبط بالزاوية التى تتناول فى ظلها هذه العلاقة ، وباتجاه الدراسة فى هذا الشأن

٤ – الصلة بين المهاجر وموطنه الأصلى :

برغم النجاح – المفترض – الذى يحققه الفرد بهجرته إلى النمط الحضرى ، وبرغم إقامته الدائمة – تقريبا – وعمله المستمر فى ذلك النمط ، إلا أنه لا يمكننا تصور فقدان

---

(١) Sjoberg, G., « Theory and Research in Urban Sociology », Through, Hauser and Schnore, op. cit., p. 165.

الصلة أو العلاقة بين ذلك الفرد المهاجر ، وموطنه الأصلى . وترتبط هذه الصلة بمتغيرات عدة يؤثر بعضها فى العودة مرة أخرى إلى البلد الأصلى ، ويدفع بعضها إلى البقاء فى المجتمع الحضرى ، بينما هنالك مجموعة من المتغيرات تجعل الفرد متردد بين النمطين ، وتظل صلته قائمة بينهما .

فبينما تمثل الروابط العائلية الوطيدة ، والظروف الأسرية الطارئة جانبا من العوامل التى تدفع الفرد إلى العودة من ناحية ، لوحظ أن الارتباط بعلاقات نسب أو مصاهرة بين أفراد المجتمع الحضرى الجديد ، والظروف العائلية السيئة لا تشجع الفرد على العودة للبلد الأصلى من ناحية أخرى .

وهناك عديد من الأسباب التى تدفع بالفرد — أو الأسرة المهاجرة — إلى العودة للبلد الأصلى . ويمكن ترتيب عدد الاستجابات بالنسبة لهذا العنصر حسب أهميتها (من واقع الدراسة التى أجريت على المراكز الحضرية الستة) كما يلى :

(أ) عدم تحقيق الزيادة المتوقعة فى الدخل : والتى كانت تمثل الهدف الرئيسى الذى يسعى المهاجر إلى تحقيقه .

(ب) الارتفاع النسبى فى أسعار بعض السلع : وبخاصة بين الذين قد انتقلوا من النمط الريفى حيث التفاوت فى الأسعار ملموس بالنسبة لهم .

(ج) عدم وجود مسكن ملائم بالنمط الحضرى ويرتبط ذلك بوضوح بالمشكلة الاسكانية التى تميز النمط الحضرى .

(د) صعوبة التكيف مع انماط المجتمع الحضرى : ويتصل ذلك بنوعية العمل ، وكمية الدخل ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية .

(هـ) الروابط العائلية الوطيدة بالبلد الأصلى : التى تجعل المهاجر مقيما فقط من الناحية المكانية بالنمط الحضرى ، بينما تمتد كل انتماءاته الاجتماعية ، وانماطه الثقافية إلى البلد الأصلى ، وبخاصة إذا كانت تقع فى نطاق ريفى ذى خصائص نوعية متميزة .(٩٤)

(و) الظروف الاسرية الطارئة كوفاة رب العائلة ، وحاجة الاسرة إلى عائل مقيم معها .

وهناك أرتباط بين كل من هذه العوامل، ومتوسط الدخل الشهرى ، وكلها أدون استثناء تأخذ اتجاها عكسيا يتضح من خلال معامل ارتباط سلبى فى المتوسط بالنسبة لهذه العوامل الستة إلى (ـ ٥,) .

الهيراركية الحضرية

تعنى دراسة هيراركية المراكز الحضرية بتصنيف المدن إلى فئات أو مراتب مختلفة معايير محدده . وهناك معياران لتصنيف المراكز الحضرية إلى فئات هيراركية (Northam, 1975, p. 17) وهما :

(أ) المعيار الأول هو حجم سكان المدن . وعلى أساس هذا المعيار يمكن تقسيم المراكز الحضرية إلى فئات متباينة الحجم مكونة ما يعرف باسم هيراركية الحجم .

(ب) المعيار الثانى هو الوظائف والخدمات التى تؤديها المدن سواء لسكانها المحليين أو لسكان أقاليمها المجاورة لها . وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم المدن إلى فئات وظيفية متباينة فيما تؤدية من وظائف وخدمات مكونة ما يعرف باسم الهيراركة الوظيفية .

ويهدف هذا الجزء من دراسة التحضر فى جمهورية مصر العربية إلى دراسة الهيراركية الحضرية سواء هيراركية الحجم أو الهيراركية الوظيفية .

١ ـ الدراسات السابقة :

يمكن تقسيم الدراسات السابقة عن الهيراركية الحضرية فى مصر إلى ثلاث فئات على الوجة الآتى :

(أ) دراسات شاملة للوطن العربى : تطرق فيها المؤلفون لبعض جوانب هيراركية الحضر فى مصر . من هذه الدراسات دراسات (Ibrahim, 1971, 1974) عن التحضر فى الوطن العربى .

(ب) دراسات عن التحضر فى مصر عامة وقد عالجت ضمن ما عالجت من جوانب التحضر فى مصر موضوع هيراركية الحجم . وهذه الدراسات تشمل دراسة Hamdan (1959) ودراسة Abu-Lughod (1965) ودراسة Nassef) (1972)

(جـ) دراسات خاصة عن التحضر أو المدن فى بعض أقاليم مصر: وتم فيها دراسة هيرأركية الحجم لمدن الاقاليم. مثال ذلك الدراسة الخاصة بالتحضر فى الدلتا فى الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٦٠ (فايزة محمد سالم ، ١٩٧٥) ، ودراسة فتحى فياض عن تطور وتوزيع من الوجه القبلى فى الفترة ١٩٢٧ – ١٩٦٦ (١٩٧٦)

وتتميز هذه الدراسات السابقة بالآتى :

(ا) أنها قليلة جدا ، خصوصا تلك التى عالجت التحضر فى مصر ، وهذا يوضح أن الهيراركية الحضرية لم تنل حظها بعد من الدراسة التفصيلية .

(ب) عالجت جميعها جانبا واحدا من الهيراركية الحضرية وهو هيراركية الحجم؛ وقد حاولت Abu-Lughod أن تربط بين حجم المدن والخدمات التى تؤديها هذه المدن ولكنها لم تعالج موضوع الهيراركية الوظيفية كموضوع مستقل .

(جـ) توقفت هذه الدراسات عند تعداد السكان لعام ١٩٤٧ فى دراسة Hamdan أو تعداد السكان لعام ١٩٦٠ مثل دراسة Abu-Loghod وفايزة سالم . وهذا يعنى أنها تحتاج إلى دراسات حديثة لتصل إلى أحدث بيانات تعداد متوافرة؛

مما سبق يتضح أن الدراسات السابقة عن الهيراركية الحضرية فى مصر ينقصها جانب أساسى ألا وهو الهيراركية الوظيفية كما ينقصها الكثير من جوانب هيراركية الحجم وهذا ما سوف تهتم به الدارسة الحالية .

٢ – مصادر الدراسة :

أعتمدت الباحثة فى جمع المادة الاحصائية اللازمة للدراسة على المصادر الآتية :

(ا) تعدادات السكان المصرية وهى التعداد العام للسكان عام ١٩٤٧ ، والتعداد العام للسكان عام ١٩٦٠ ، وتعداد السكان بالعينة عام ١٩٦٦ . وقد جمع منها حجم سكان المراكز الحضرية فى التعدادات الثلاثة وذلك من المجلدات الآتية :

– كراسات المحافظات وذلك لتعدادى ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ .

– المجلد الثانى والثالث والرابع والخامس لتعداد ١٩٦٦ والتى تشمل النتائج النهائية للمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى ، ومحافظات الوجة القبلى ، ومحافظات الحدود ؛

(ب) تعداد المنشآت عام ١٩٦٧ : وقد جمع منه البيانات الخاصة بمنشآت وأبواب وفصول أنشطة الخدمات فى المراكز الحضرية ، وذلك من المجلدات الآتية :

- المجلد الأول : اجمالى الجمهورية .
- المجلد الثانى : كراسات المحافظات .

هيراركية الحجم

الهدف من هذا الجزء هو الكشف عن عدد وأحجام المدن فى مصر وإظهار التباين بينها وتتبع تغيرات هذا التباين فى الفترة ١٩٤٧– ١٩٦٦ ، وقياس التوازن الحضرى وذلك من أجل التوصل إلى هيراركية الحجم . ولذلك سوف ينقسم هذا الجزء إلى ثلاث أقسام وهى :

١ – حجم الوحدات الحضرية ،

٢ – التوازن الحضرى ،

٣ – التنظيم الهرمى للمدن .

١ – حجم الوحدات الحضرية :

من الملاحق ١ ، ٢ ، ٣ يمكن استخلاص الحقائق التالية :

(ا) ارتفع عدد المراكز الحضرية المصرية من ١٠٠ مدينة عام ١٩٤٧ إلى ١٢١ مدينة عام ١٩٦٠ إلى ١٤٢ مدينة عام ١٩٦٦ . وترجع هذه الزيادة فى عدد الوحدات الحضرية إلى المدن الجديدة التى اضيفت بقرارات إدارية خلال الفترات التعدادية . ولكن تجدر الاشارة هنا إلى أن المدن الجديدة التى أضيفت فى الفترة التعدادية الأولى (١٩٤٧ – ١٩٦٠) كانت كلها فى وادى النيل والدلتا ، أما فى الفترة التعدادية الثانية (١٩٦٠ – ١٩٦٦ فقد تضمنت المدن الجديدة مراكز تقع خارج الوادى والدلتا لأول مرة على الساحل الشمالى ، وفى واحات الصحراء الغربية وفى شبة جزيرة سيناء وفى منطقة القناة وعلى ساحل البحر الاحمر . وقد كان هذا نتيجة الاتجاه نحو الاهتمام بالمجتمعات البشرية المحلية فى هذه المناطق فى محاولة لتطويرها اقتصاديا وبشريا . كما يلاحظ من الملحق (٣) ، أنه لأول مرة تختفى مدينة من على خريطة مصر ألا وهى مدينة عنيبة عاصمة النوبة المصرية القديمة

وذلك بعد إنشاء السد العالى وإغراق بحيرة ناصر لمنطقة النوبة التى تم تهجير سكانها إلى منطقة النوبة الجديدة فى سهل كوم أمبو .

(ب) كانت أحجام المدن الجديدة التى أضيفت إلى المراكز الحضرية المصرية خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٦٦ تقل عن ٢٠,٠٠٠ نسمة فيما عدا مدينة العريش . وقد كانت كل هذه المدن الجديدة مراكز سكنية ريفية قبل تحويلها إلى مدن وفيما عدا مدينة نصر فى سهل كوم أمبو والتى أنشئت كمركز إدارى لمنطقة النوبة الجديدة ، وهى بذلك تعتبر فريدة فى نوعها بين سائر المدن المصرية .

(ج) تراوحت أحجام الوحدات الحضرية على النحو التالى :

عام ١٩٤٧ : من ٢,٠٩٠,٦٥٤ إلى ٢,٤٦١ نسمة

عام ١٩٦٠ : من ٣,٣٤٨,٧٧٩ إلى ٢,٦٢١ نسمة

عام ١٩٦١ : من ٤,٢١٩,٨٥٣ إلى ٤٥٩ نسمة

ويتضح من هذه الأرقام أنه كان هناك مدى كبيرا بين حجم المدينة الأولى وحجم المدينة الأخيرة فى مصر ، واستمر هذا المدى فى الارتفاع من عام ١٩٤٧ ، إلى عام ١٩٦٦ . فبينما كان المدى عام ١٩٤٧ هو ٢,٠٨٨,١٩٣ ، ارتفع إلى ٣,٣٤٦,١٥٨ عام ١٩٦٠ ، ثم إلى ٤,٢١٩,٣٩٤ عام ١٩٦٦ ، ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى أن المدن الكبيرة كانت تحقق زيادة فى أحجامها أكبر من المدن الصغيرة .

(د) سجلت كل الواحدات الحضرية تقريبا زيادة مطردة فى أحجامها من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ . وقد تأكد ذلك عندما تم حساب المتوسط الحسابى واستخراج وسيط أحجام المدن من الملاحق ١ ، ٢ ، ٣ فى الجدول التالى .

متوسط ووسيط حجم الوحدات الحضرية فى مصر فى الفترة

١٩٤٧ — ١٩٦٦

السنة	المتوسط	الوسيط
١٩٤٧	٦٢,٠٢٣	٢٣,٦٧٨
١٩٦٠	٧٩,٧٦١	٢٩,٤٢٣
١٩٦٦	٨٥,٤٢١	٣٠,٦٤٣

(هـ) إذا كان المدى بين أكبر وأصغر مدينتين في مصر قد أزداد من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ ، إلا أن هذا لا يكفي لابراز التباين بين أحجام مدن مصر ، أو أعطاء صورة سليمة عن التغيرات التي طرأت عليه في هذه الفترة ولمعرفة ذلك ، تم حساب الانحراف المعياري لاحجام المدن في التعدادات الثلاثة ، ووجد أنه يساوي :

عام ١٩٤٧ = ١٩٣,٧٧٣

عام ١٩٦٠ = ٣١٢,٤٧٤

عام ١٩٦٦ = ٣٩٠,٥٥٨

وارتفاع قيم الانحراف المعياري من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ دليل قاطع على زيادة التباين بين أحجام مدن مصر من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٦ . وهذا يعني أن المراكز الحضرية المصرية مع زيادة أحجامها خلال هذه الفترة لم تتجه إلى التقارب بل أزدادت تشتتا وتباينا ويرجع ذلك إلى تباين معدلات نموها وتحقيق المدن الكبيرة زيادة فعلية أكبر من المدن الصغيرة.

(و) كانت القاهرة هي المدينة المليونية الوحيدة بين مدن مصر حتى عام ١٩٤٧ ، ثم انضمت إليها مدينة الاسكندرية عام ١٩٦٠ ، وظل هذان المراكزان الحضريان هما المدنيتان المليونيتان الوحيدتان منذ ذلك الوقت . وهذا يدل على مدى سيطرة وهيمنة هاتين المدينتين على حضر مصر . وتظهر هذه السيطرة بوضوح أكبر من الجدول التالي .

حجم السكان	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
(١) حجم سكان القاهرة والأسكندرية	٣,٠٠٩,٦٧٨	٤,٨٦٥,٠١٣	٦,٠٢٠,٩٠٩
(٢) حجم سكان الجيزة وشبرا الخيمة	١٠٧,٥٤٦	٤٩٩,٢٥٧	٧٤٤,١٥١
(٣) حجم سكان حضر مصر	٦,٢٠٢,٣٠٦	٩,٦٥١,٠٩٧	١٢,١٢٩,٨٩٢
(٤) $\frac{(١)}{(٣)} \times ١٠٠$	٪ ٤٨,٥	٪ ٥٠,٤	٪ ٤٩,٦
(٥) $\frac{(١)+(٢)}{(٣)} \times ١٠٠$	٪ ٥٠,٢	٪ ٥٥,٦	٪ ٥٥,٨

ويلاحظ من الجدول السابق أن القاهرة والاسكندرية ظلت تضم حوالى نصف سكان مصر فى الفترة ١٩٤٧ — ١٩٦٦ مما يدل على أهمية وسيطرة هاتين المدينتين على بقية الوحدات الحضرية المصرية. وتزداد أهمية وسيطرة القاهرة والاسكندرية إذا خرجنا من الحدود الادارية لمحافظة القاهرة إلى المجمع الحضرى الكبير المعروف باسم القاهرة الكبرى والذى يضم بالاضافة إلى القاهرة شبرا الخيمة والجيزة حيث أنه لا يمكن فصلها عن العاصمة . ولا يقتصر ذلك على زيادة نصيبها من جملة سكان الحضر والذى ارتفع من ٥٠,٢٪ عام ١٩٤٧ إلى ٥٥,٨٪ عام ١٩٦٦ فحسب بل تمتد أيضا إلى زيادة الحيز الذى تشغله القاهرة الكبرى على خريطة مصر فى إتجاه الشمال وفى إتجاه الجنوب .

وتدل هذه الظاهرة على التركز الزائد لسكان حضر مصر فى هاتين المدينتين المليونيتين كما تشير إلى وجود عدم توازن فى توزيع أحجام المراكز الحضرية المصرية . ومما يؤكد هذا الاستنتاج أن الملاحق ١ ، ٢ ، ٣ توضح أنه لا توجد مدنا كبيرة تحتل مكانه متوسطة بين هاتين المدينتين المليونيتين والمدن الاصغر المتوسطة الحجم والتى تتراوح أحجامها بين ١٠٠,٠٠٠ ، ٢٠,٠٠٠ نسمة .

ولقياس التوازن الحضرى Urban Balance فى أيه دولة ، حاول الجغرافيون من دارسي المدن ربط أحجام المدن بمراتبها فى مجموعة المراكز الحضرية. وهذا ما سوف يتم دراسته فى الجزء التالى .

٢ — التوازن الحضرى :

لقياس التوازن الحضرى فى مصر فى الفترة ١٩٤٧ — ١٩٦٦، تم تبنى الطريقة التى اتبعها Browning and Gibbs (1961, p. 443) لدراسة العلاقة بين المرتبة والحجم للمراكز الحضرية . وتطلبت هذه الطريقة تنفيذ الخطوات التالية :

(أ) ترتيب مدن مصر فى التعدادات الثلاثة ترتيبا تنازليا حسب الحجم ووضع رتبة لكل مدينة حسب حجمها فى كل تعداد .

(ب) حساب مقلوب رقم كل رتبة فى كل تعداد .

(ج) جمع مقلوب أرقام الرتب فى كل تعداد .

(د) حساب مجموع سكان كل المدن فى كل تعداد .

(هـ) قسمة مجموع سكان المدن على مجموع مقلوب أرقام الرتب فى كل تعداد، والناتج يمثل الحجم المتوقع لأول وأكبر مدينة فى كل تعداد .

(و) قسمة الحجم المتوقع لأول وأكبر مدينة فى كل تعداد على اثنين للحصول على الحجم المتوقع للمدينة الثانية ، ثم على ثلاثة للحصول على حجم المدينة الثالثة وهكذا حتى تم الحصول على الأحجام المتوقعة لكل المدن فى التعدادات الثلاثة .

(ز) للتأكد من صحة الخطوة السابقة (و) تم جمع حجم السكان المتوقع لكل المدن فى كل تعداد والذى يجب أن يماثل — إلى حد كبير — المجموع الحقيقى لحجم سكان حضر مصر .

وقد تم تدوين هذه الخطوات السابقة فى الملاحق ١ ، ٢ ، ٣ ، هذا بالإضافة إلى أنه تم رسم الاشكال ٩—١ ، ٩—٢ ، ٩—٣ ، التى توضح العلاقة بين الحجم والمرتبة لمدن مصر فى السنوات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالى . وعلى هذه الاشكال تم توقيع الحجم المتوقع للمراكز الحضرية فى التعدادات الثلاثة والذى تم حسابه فى الخطوتين (هـ) ، (و) فى الطريقة السابقة . وأهم ما أشارت اليه هذه الاشكال هو أن احجام المدن المتوقعة فى كل تعداد يربطها خط مستقيم ينحدر فى جميع السنوات انحدارا واحدا . وهذه الخطوط المنحدرة هى فى الواقع خطوط الانحدار التى تمثل العلاقة النظرية المثلى بين الحجم والرتبة .

ويتضح من الاشكال والملاحق المذكورة ، أن العلاقة بين حجم المراكز الحضرية ورتبها تتميز بعدة ظاهرات . الظاهرة الاولى هى أن أحجام المدن ومراتبها تتبع نمطا توزيعيا خطيا قريبا من النمط التوزيعى والأساس العام لقاعدة المرتبة / الحجم . وتشترك مصر فى هذه الخاصية مع كثير من دول العالم مثل العراق وليبيا (حسن الخياط ، ١٩٧١) والولايات المتحدة (Lloyd and Dicken, 1972, Firgs. 3-4) والسويد والدنمارك وبلجيكا والبرازيل والصين وفنلندة وانطاليا وسويسرا وألمانيا الغربية (Berry, 1961, Figs. 1-2) . ولا يختلف نمط مدن مصر عن نمط هذه الدول الا فى مستوى أحجام المراكز الحضرية وفى درجة انحدار خط التوزيع .

أما الظاهرة الثانية فهى أن نمط توزيع أحجام ومراتب المدن لم يتغير منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٦ وذلك على الرغم من زيادة عدد المدن من مائة مدينة عام ١٩٤٧ إلى ١٤٢ مدينة عام ١٩٦٦ . و يؤكد عدم التغير هذا ثبات خط التوزيع النظرى للمدن فى السنوات الثلاث . وتفسير هذه الظاهرة هو أن المدن الكبيرة كانت تحقق زيادة فعلية فى

١٠^٧ نسمة

١٠^٦

١٠^٥

١٠^٤

١٠^٣

حجم السكان (س م) ١٩٤٧

لو س م = ٦٫٧٩ − لو م

١ ١٠ ١٠٠

المرتبة (م) ١٩٤٧

شكل (١) العلاقة بين أحجام المدن ومراتبها عام ١٩٤٧

أحجامها من المدن الصغيرة بوجه عام . يضاف إلى ذلك أن المدن التى أضيفت فى الفترات التعدادية كانت كلها ذات أحجام صغيرة ، ومن ثم لم تحدث تغييرا جوهريا فى مراتب المدن السابقة وبالتالى فى نمط التوزيع .

والظاهرة الثالثة هى أن بعض المدن قد غيرت من رتبها من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٦٦. وقد نتج هذا التغير من ثلاثة أسباب. السبب الاول هو تباين معدلات النمو المدن حيث حققت بعض المدن الصغيرة نسبيا معدلات نمو أسرع من المدن الكبيرة وبالتالى ففزت إلى مراتب أعلى ومثال ذلك مدينة شبرا الخيمة التى انتقلت من المركز العشرين عام ١٩٤٧ إلى المركز الرابع عشر عام ١٩٦٠ ثم الى المركز التاسع عام ١٩٦٦ ، ومدينة الاقصر التى قفزت مرتبها من الحادية والثلاثين عام ١٩٤٧ إلى التاسعة عشر عام ١٩٦٦ . والسبب الثانى هو الاضافات المستمرة من المدن خلال كل فترة تعدادية والتى كان يتبعها اعادة ترتيب تسلسل الوحدات الحضرية خصوصا فى فئة المدن الصغيرة (أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة). والسبب الثالث هو نقص أحجام بعض المدن مما أدى إلى تقهقرها فى سلم الاحجام . مثال ذلك مدينة كفر الدوار التى هبطت من الرابعة والعشرين عام ١٩٦٠ الى الرابعة والثلاثين عام ١٩٦٦ ، ومدينة أسنا التى تقهقرت مرتبها من السابعة والثلاثين عام ١٩٤٧ الى الرابعة والخمسين عام ١٩٦٠ .

والظاهرة الرابعة التى يمكن أن نستخلص من الاشكال ٩-١ ، ٩-٢ ، ٩ -٣ هى أن القاهرة والاسكندرية هما المدينتان الوحيدتان اللتان يزيد حجمهما الحقيقى عن حجمهما النظرى ، بينما يقل الحجم الحقيقى لبقية المدن عن حجمها المتوقع من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٦. وهذه الظاهرة هى السمة الاولى التى تشير الى وجود عدم توازن فى أحجام المراكز الحضرية فى مصر . وتؤكد هذه السمة ماسبق استنتاجه من أن تضخم حجم القاهرة والاسكندرية بالنسبة لبقية أحجام المدن من العوامل التى أدت إلى عدم التوازن الحضرى فى مصر . واستمرار هذه الظاهرة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ يدل على أنها ليست ظاهرة حديثة .

والسمة الثانية لعدم التوازن الحضرى هى تباين النقص بين الاحجام الحقيقية الاحجام النظرية لبقية مدن مصر حيث يتضح من الاشكال المذكورة أن النقص كان أكثر وضوحا فى فئة المدن الصغيرة الحجم من أية فئة أخرى ، وأن النقص فى هذه الفئة يزداد مع زيادة مراتبها ، وهى الفئة الوحيدة التى يصل فيها النقص إلى أكثر من ١٠٠ ٪ من الحجم الحقيقى للمدينة . كما يظهر النقص بدرجة واضحة أيضا فى المدن التى تحتل مركزا وسطا (عواصم المحافظات أساسا) بين المدينتين وبقية مدن مصر مما يشير إلى غياب المدن الوسيطة فى الهيراركية الحضرية فى الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦.

المرتبة (م) ١٩٦٠

شكل (٢) العلاقة بين أحجام المدن ومراتبها عام ١٩٦٠

ويعنى وجود عدم توازن فى أحجام المراكز الحضرية أن سكان حضر مصر فى حاجة إلى إعادة توزيع حتى يتحقق التوازن الحضرى . ولمعرفة نسبة السكان التى يجب اعادة توزيعها من سكان حضر مصر ، تم حساب الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع لسكان كل مدينة فى التعدادات الثلاثة (ملاحق ١ ، ٢ ، ٣)، كما تم جمع هذه الفروق فى كل تعداد وبقسمة مجموع الفروق على أثنين أمكن الحصول على الحجم الذى يجب اعادة توزيعه من سكان حضر مصر حتى يتحقق التوزيع النظرى المتوازن لسكان المراكز الحضرية وبقسمة مجموع الفروق على عدد المدن فى كل تعداد تم الحصول على المتوسط العام للمدينة الواحدة من هذه الفروق .

بعض المعايير الخاصة باعاده توزيع سكان مصر فى الفترة ١٩٤٧ — ١٩٦٦

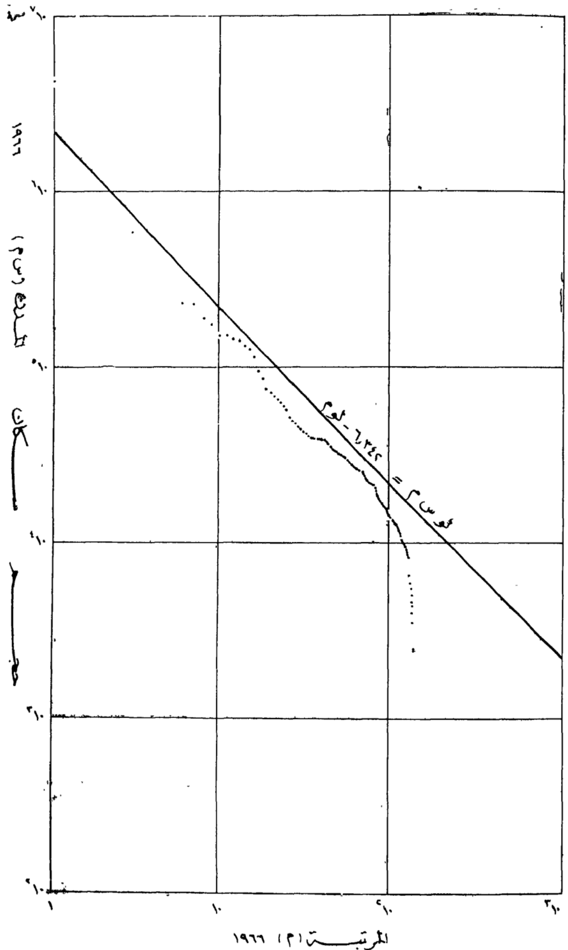
السنة	متوسط الفروق	حجم السكان الذى يجب اعادة توزيعه	٪ مايجب اعادة توزيعه إلى جملة سكان الحضر
١٩٤٧	٢٤,٣٢٢	١,٢١٦,١٨٤	٪ ١٩,٦
١٩٦٠	٣٥,٩١٢	٢,١٧٢,٧٢٩	٪ ٢٢,٥
١٩٦٦	٣٨,٥١٥	٢,٧٣٤,٥٦٧	٪ ٢٢,٥

ويكشف هذا الجدول عن الحقائق التالية :

(أ) زيادة متوسط الفروق بين الحجم الحقيقى والحجم النظرى للمراكز الحضرية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٠ .

(ب) تضاعف حجم سكان الحضر الذى يجب أعادة توزيعه حتى يتحقق التوازن الحضرى من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٠ .

وتشير هاتان الحقيقتان إلى أن مدن مصر — مع نموها وزيادة عددها من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ — لم تقترب من توزيعها النظرى بل تباعدت عنه . بمعنى آخر، أزدادت حدة عدم التوازن الحضرى فى مصر خلال هذه الفترة . ويرجع ذلك إلى أن مدينتى القاهرة والأسكندرية قد أستحوذتا على ما يقرب من نصف الزيادة الفعلية فى حجم السكان حضر



شكل (٣) العلاقة بين أحجام المدن ومراتبها عام ١٩٦٦

مصر فى الفترة من ١٩٤٧ — ١٩٦٦ ، حيث حققت هاتان المدينتان زيادة فعلية فى حجمهما ٣ مليون نسمة تقريبا بينما ارتفع حجم سكان حضر مصر إلى حوالى ٦ مليون نسمة فى هذه الفترة .

(ج) كان حجم السكان الذى يجب إعادة توزيعه يمثل حوالى ½ سكان حضر مصر عام ١٩٤٧ ، ثم ارتفعت هذه النسبة ارتفاعا طفيفا عام ١٩٦٠ وظلت ثابتة حتى عام ١٩٦٦ . ولما كانت القاهرة والأسكندرية هما المدينتان الوحيدتان اللتان يزيد حجمها الحقيقى عن حجمها النظرى ، فإن الفرق بين حجمها الحقيقى والنظرى يمثل حجم السكان الذى يجب إعادة توزيعه والذى يشكل ما يزيد على ½ حجم سكان الحضر . معنى هذا ، أن إعادة توزيع سكان الحضر فى مصر سوف تعتمد كلية على تحريك عدد السكان الزائد فى كل من مدينتى القاهرة والأسكندرية فقط .

نخلص مما سبق أنه على الرغم من أن احجام المراكز الحضرية المصرية ومراتبها تخضع بوجه عام لقاعدة المرتبة / الحجم ، أتضح وجود عدم توازن بين أحجام المدن المصرية وقد نتج عدم التوازن الحضرى هذا من تضخم حجم المدينتين الأولى والثانية (القاهرة والأسكندرية) بالنسبة لبقية أحجام المدن الأخرى ، كما تجلى فى أنهما المدينتان الوحيدتان اللتان يزيد حجمها الحقيقى على حجمها النظرى . كما أتضح أن أشد المدن نقصا فى أحجامها هى تلك المدن التى تذيل مجموعة المراكز الحضرية ويليها فى ذلك معظم عواصم المحافظات وقد أوضحت دراسة سابقة عن التحضر والهجرة الداخلية فى مصر فى الفترة ٤٧ — ١٩٦٦ (فايزة محمد سالم ، ١٩٧٥ ، ص ١٦) أن القاهرة والأسكندرية قد أستوعبتا أكثر من نصف المهاجرين داخل مصر ، وأن حوالى ثلثى المهاجرين إلى مدن مصر كانوا سكان مراكز حضرية . معنى هذا أن التضخم السكانى الذى تعانيه القاهرة والإسكندرية والذى أدى إلى عدم التوازن الحضرى فى مصر — كان على حساب المدن التى تعانى نقصا واضحا فى أحجمها خصوصا المدن الصغيرة الحجم والتى يهاجر سكانها إلى القاهرة والأسكندرية ولتحقيق التوازن الحضرى فى مصر ، يجب أزاحة ما يقرب من ½ سكان الحضر من مدينتى القاهرة والأسكندرية فقط إلى بقية مدن مصر .

٣- التنظيم الهرمى للمدن :

على الرغم من عدم التوازن الحضرى بين أحجام المراكز الحضرية المصرية ، أتضح من دراسة الأشكال ٩ — ١ و ٩ — ٢ و ٩— ٣ ، والملاحق ١ ، ٢ ، ٣ ، أنه يمكن

تقسيم المراكز الحضرية إلى ست فئات أحجام تتسلسل من الفئة الأكبر إلى الأصغر متخذة الشكل الهرمي الذي يظهر من الجدول التالى والشكل (٩ – ٤).

فئات أحجام المراكز الحضرية فى مصر فى الفترة ١٩٤٧ – ١٩٦٦

فئات الحجم	١٩٤٧		١٩٦٠		١٩٦٦	
	عدد المدن	٪	عدد المدن	٪	عدد المدن	٪
(١) مليون فأكثر	١	١,٠	٢	١,٦	٢	١,٥
(٢) ٢٠٠,٠٠٠ – ٩٩٩,٩٩٩	١	١,٠	٣	٢,٤	٥	٣,٥
(٣) ١٠٠,٠٠٠ – ١٩٩,٩٩٩	٥	٥,٠	٩	٧,٥	٩	٦,٣
(٤) ٤٠,٠٠٠ – ٩٩,٩٩٩	١٣	١٣,٠	١٥	١٢,٤	٢٣	١٦,٢
(٥) ٢٠,٠٠٠ – ٣٩,٩٩٩	٢٨	٢٨,٠	٣٩	٣٢,٢	٤٥	٣١,٧
(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠	٥٢	٥٢,٠	٥٣	٤٣,٨	٥٨	٤٠,٨
المجموع	١٠٠	٪١٠٠	١٢١	٪١٠٠	١٤٢	٪١٠٠

ومن الجدول السابق والشكل (٩ – ٤) يمكن أستنتاج الحقائق التالية :

(أ) كان التنظيم الهرمى للمراكز الحضرية فى مصر خلال الفترة ١٩٤٧ – ١٩٦٦ يتكون من ست درجات . بمعنى آخر، كانت جميع فئات الأحجام ممثلة فى هذه الأهرامات.

(ب) يلاحظ من الشكل المذكور أن التنظيم الهرمى أتجه إلى الأنتظام أكثر من ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ . وللتأكد من صحة هذه الملاحظة، تم حساب معامل التفرع بين عدد المدن فئة حجم وعدد المدن فى الفئة الأكبر منها فى كل هرم من أهرامات المراكز الحضرية الثلاثة ، وتم تدوينه فى الجدول التالى :

معامل التفرع (١) لفئات أحجام المراكز الحضرية فى الفترة ١٩٤٧ – ١٩٦٦

فئات الحجم	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
(١) مليون فأكثر			
(٢) ٢٠٠,٠٠٠ – ٩٩٩,٩٩٩	١,٠٠	١,٥٠	٢,٥٠
(٣) ١٠٠,٠٠٠ – ١٩٩,٩٩٩	٥,٠٠	٣,٠٠	١,٨٠
(٤) ٤٠,٠٠٠ – ٩٩,٩٩٩	٢,٦٠	١,٦٧	٢,٥٥
(٥) ٢٠,٠٠٠ – ٣٩,٩٩٩	٢,١٥	٢,٦٠	١,٩٥
(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠	١,٨٥	١,٣	١,٢٨

ويظهر من الجدول السابق أن معاملات التفرع فى أى سنة من السنوات الثلاث ليست متماثلة بل كانت متباينة . ولمعرفة ما اذا كان التباين بين معاملات التفرع قد أزداد أو نقص من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ ، تم حساب الأنحراف المعيارى لمعاملات التفرع الكل تنظيم هرمى ووجد أنه يساوى :

(١) ١٩٤٧ = ١,٣٩

(٢) ١٩٦٠ = ٠,٥٤

(٣) ١٩٦٦ = ٠.٥١

وتدل قيم الأنحراف المعيارى هذه على نقص التباين بين معاملات التفرع لفئات المدن المصرية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ . ولكنها توضح أيضا أن النقص فى هذا التباين كان كبيرا من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٠ بينما كا ن طفيفا من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٦ . ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى أن الفترة التعدادية الأولى كانت ضعف الفترة التعدادية الثانية تقريبا . وانخفاض التباين بين معاملات التفرع من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ يؤكد ما سبق أستنتاجه من الشكل (٩ – ٤) وهو أن التنظيم الهرمى للمدن أتجه إلى الانتظام أكثر خلال فترة الدراسة . وقد حدث ذلك بفضل عاملين أساسين وهما :

---

(١) معامل التفرع = عدد المدن فى أية فئة حجم / عدد المدن فى الفئة الأعلى

الفئة	العدد	نسبة التفرع
مليون فأكثر	٢	
٥٠٠,٠٠٠ – ٩٩٩,٩٩٩	٥.	٢,٥٠
١٠٠,٠٠٠ – ١٩٩,٩٩٩	٩	١,٨٠
٥٠,٠٠٠ – ٩٩,٩٩٩	٢٣	٢,٥٥
٢٠,٠٠٠ – ٤٩,٩٩٩	٤٥	١,٩٥
أقل من ٢٠,٠٠٠	٥٨	١,٢٨

١٩٦٠

الفئة	العدد	نسبة التفرع
مليون فأكثر	٢	
٥٠٠,٠٠٠ – ٩٩٩,٩٩٩	٣٠	١,٥٠
١٠٠,٠٠٠ – ١٩٩,٩٩٩	٩	٣,٠٠
٥٠,٠٠٠ – ٩٩,٩٩٩	١٥	١,٦٧
٢٠,٠٠٠ – ٤٩,٩٩٩	٢٩	٢,٦٠
أقل من ٢٠,٠٠٠	٥٣	١,٣٦

١٩٤٧

الفئة	العدد	نسبة التفرع
مليون فأكثر		
٥٠٠,٠٠٠ – ٩٩٩,٩٩٩		١,٠٠
١٠٠,٠٠٠ – ١٩٩,٩٩٩	٥	٥,٠٠
٥٠,٠٠٠ – ٩٩,٩٩٩	١٣	٢,٦٠
٢٠,٠٠٠ – ٤٩,٩٩٩	٢٨	٢,١٥
أقل من ٢٠,٠٠٠	٥٢	١,٨٥

الأرقام تشير إلى عدد المدن في كل فئة حجم

شكل (٤) التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية في مصر في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦.

شكل ٩ – ٤ : التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية في مصر في الفترة ١٩٤٧ – ١٩٦٦

العامل الأول وهو إضافة مدن جديدة خلال الفترات التعدادية وقد كانت كل هذه المدن فيما عدا مدينة العريش) من النوع الصغير الحجم (أقل من ٢٠,٠٠٠) .
والعامل الثانى وهو الأهم هو التغيرات التى تطرأ على عدد المدن فى كل فئة حجم وانتقال بعضا منها من فئة حجم دنيا إلى فئة حجم عليا. وقد تم مناقشة العامل الأول فى جزء سابق (حجم الوحدات الحضرية) ، وسوف يناقش فى الجزء التالى العامل الثانى وهو التغيرات التى تطرأ على عدد المدن فى فئات الأحجام .

(جـ) كانت معظم المراكز الحضرية المصرية منذ عام ١٩٤٧ تقع فى الفئتين الأخرتين ٥ ، ٦) أى أقل من ٤٠,٠٠٠ نسمة سواء من حيث عددها الفعلى (٨٠ ، ١٠٣،٩٢ فى أعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠، ١٩٦٦على التوالى) أومن حيث نسبتها المئوية من جملة المدن (٨٠ ٪ ، ٧٥٪ ، ٧٢,٥٪ فى أعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالى) . وانخفاض نسبة مدن هاتين الفئتين من ٨٠٪ عام ١٩٤٧ إلى ٧٢,٥٪ عام ١٩٦٦يشير إلى زيادة أهمية المدن الأكبر حجما فى هيراركية الحجم للمراكز الحضرية المصرية . فقد ارتفع عدد المدن التى تضمها الفئات الأربعة الأولى – أى التى تزيد أحجامها على ٤٠,٠٠٠نسمة من ٢٠ مدينة عام ١٩٤٧ إلى٢٩ مدينة عام١٩٦٠ ثم إلى٣٩ مدينة عام١٩٦٦ ، وارتفعت نسبتها من ٢٠٪ عام ١٩٤٧ إلى ٢٧,٥٪ عام ١٩٦٦ .

(د) على الرغم من زيادة المجموع الكلى للمراكز المصرية من ١٠٠مدينة عام ١٩٤٧ إلى ١٤٢ مدينة عام ١٩٦٦ ،وعلى الرغم من أن كل المدن الجديدة (فيما عدا العريش التى أضيفت خلال هذه الفترة كانت أحجامها أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة ، لم يتغير العدد الفعلى لفئة المدن الصغيرة (أقل من٢٠,٠٠٠ نسمة) تغييراً جوهريا (٥٢ ، ٥٣ ، ٥٨ مدينة فى أعوام١٩٤٧، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالى) وبالتالى انخفضت نسبتها من جملة المدن من ٥٢٪ عام ١٩٤٧ إلى ٤١,٨٪ عام ١٩٦٦ . وهذا يشير إلى نمو معظمها وزيادة حجمه خلال الفترات التعدادية وانتقاله إلى فئات أحجام أكبر .

(هـ) تضاعف عدد المدن تقريبا فى الفئتين ٣ ، ٤ ٤٠,٠٠٠ – ١٩٩,٩٩٩ نسمة) حيث ارتفع من ١٨ مدينة عام ١٩٤٧ إلى ٣٢ مدينة عام ١٩٦٦ وهذه تشمل كل عواصم المحافظات فى الدلتا (فيما عداطنطا) والوجه القبلى وعواصم

المراكز الرئيسية فى مصر . وهذا يدل على زيادةأهمية هذه المراكز الحضرية فى الهيراركية الحضرية :

(و) ارتفع عدد المدن فى فئة الحجم الثانية (٢٠٠,٠٠٠ - ٩٩٩,٩٩٩ نسمة) من مدينة واحدة (وهى مدينة الاسكندرية) عام ١٩٤٧ إلى ثلاث مدن عام ١٩٦٠ وخمس مدن عام ١٩٦٦ . وهذا يشير إلى تعاظم أهمية المدن هذه الفئة الوسيطة التى تربط بين المدينتين المليونيتين وبقية فئات المدن . ولكن إذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافى لمدن هذه الفئة . لوجدنا أن أثنتين منها تقعان فى منطقة القناة وهما السويس وبورسعيد وهما يعتمدان على النشاط الاقتصادى المحلى أكثر من النشاط الاقتصادى القومى وقد تجلى ذلك بوضوح عندماأغلقت قناة السويس بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وتم تهجير سكان مدن القناة إلى بقية أنحاء مصر، ثم عودة سكان هذه المدن مرة أخرى بعد افتتاح قناة السويس فى يونيو ١٩٧٥ . والمدينة الثالثة هى مدينة الجيزة التى تعتبر امتدادا عمرانيا للقاهرة فى اتجاه الجنوب ، أما المدينة الرابعة فى هذه الفئة من المدن فهى مدينة طنطا عاصمة محافظة الغربية وعاصمة الدلتا وهى بذلك تمثل العاصمة الإقليمية الوحيدةالتى وصلت إلى هذا الحجم والتى تجب تنميتها وتنمية مثيلاتها لتخفيف الضغط السكانى عن القاهرة والاسكندرية . وأخيرا نجد مدينة المحلة الكبرى العاصمة الصناعية لمصر .

(ز) كان يتوج التنظيم الهرمى مدينة مليونية واحده وهى القاهرة عام ١٩٤٧ ، ثم انضمت الاسكندرية إلى هذه الفئة منذ عام ١٩٦٠ ، وبذلك أصبح فى مصر مدينتان مليونيتان منذ ذلك الوقت على قمة الهيراركية الحضرية .

إذا كانت هذه هى الصورة العامة لهيراركية الحجم فى مصر ، فمن المستحسن أن يتعرف أيضا على الصورة التفصيلية للتوزيع الجغرافى لفئات المدن فى أقاليم مصر الرئيسية. ولتحقيق هذا الهدف ، تم تقسيم المراكز الحضرية المصرية إلى أربع مجموعات جغرافية - حضرية وهى كالآتى :

(أ) القاهرة والاسكندرية ومدن القناة، على أساس أن القاهرة والاسكندرية تقومان بخدمة الاقتصاد القومى أكثر من خدمة الاقتصاد المحلى لأيه أقليم . أما مدن القناة . فهى كما سبق أن ذكرنا ذات وضع حضرى خاص يرتبط فى المقام الأول بقناة السويس وأوجه النشاط الاقتصادى المتعلقة بها .

(ب) مدن الدلتا .

(ج) مدن الوجه القبلى (وادى النيل والفيوم) .

(د) مدن المحافظات الصحراوية وهى محافظات سيناء والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد .

وقد تم توزيع مدن كل مجموعة حسب الحجم فى التنظيم الهرمى السابق ذكره ، وتدوينها فى الجدول التالى .

فئات الأحجام	القاهرة والأسكندرية ومدن القناة			مدن الدلتا			مدن الوجه القبلى			مدن المحافظات الصحراوية		
	٤٧	٦٠	٦٦	٤٧	٦٠	٦٦	٤٧	٦٠	٦٦	٤٧	٦٠	٦٦
(١) مليون فأكثر	١	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
(٢) ٢٠٠,٠٠٠ – ٩٩٩,٩٩٩	١	٢	٢	—	—	٢	—	١	١	—	—	—
(٣) ١٠٠,٠٠٠ – ١٩٩,٩٩٩	٢	١	١	٣	٦	٤	—	٢	٤	—	—	—
(٤) ٤٠,٠٠٠ – ٩٩,٩٩٩	١	—	—	٥	٧	١٥	٧	٨	٧	—	—	١
(٥) ٢٠,٠٠٠ – ٣٩,٩٩٩	—	—	—	١٣	١٩	١٩	١٥	٢٠	٢٦	—	—	—
(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠	—	—	٢	٣١	٢٩	٢٦	٢١	٢٤	١٩	—	—	١١
المجموع	٥	٥	٧	٥٢	٦١	٦٦	٥٣	٥٥	٥٧	—	—	١٢

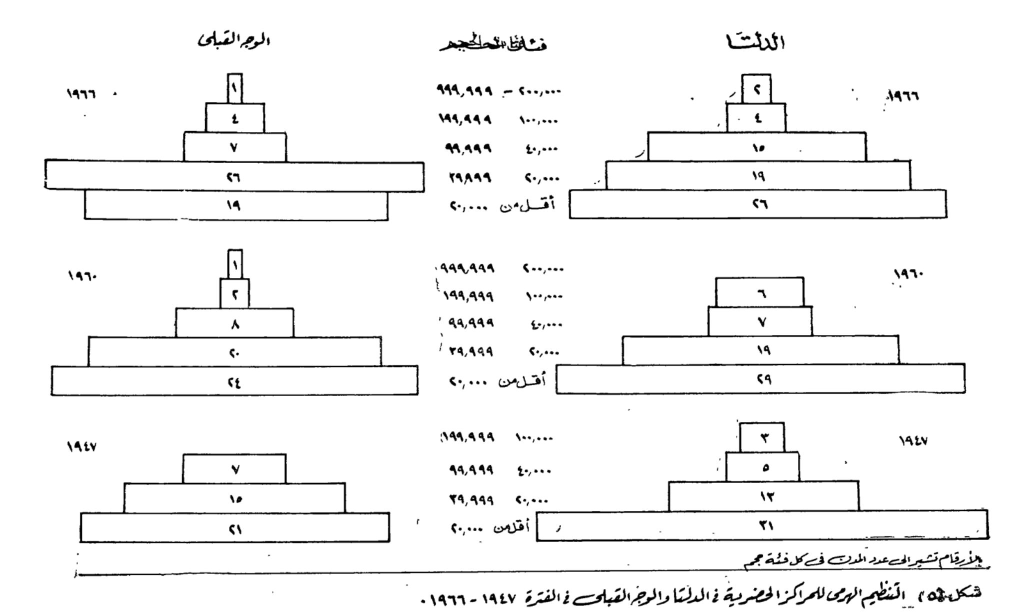
ويلاحظ من هذا الجدول أن القاهرة والاسكندرية ومدن القناه كانت تقع كلها فى الفئات الثلاث الأولى من التنظيم الهرمى للمدن المصرية حتى عام ١٩٦٠ ، ولكنها فى عام ١٩٦٦ شملت إلى جانب ذلك مدينتين أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة وهما مدينتى فايد والقنطرة غرب ، على العكس من ذلك تماما ، تقع كل مدن المحافظات الصحراوية فى فئة المدن الصغيرة (أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة) فيما عدا مدينة واحدة تقع فى الفئة الرابعة ٤٠,٠٠٠ – ٩٩,٩٩٩ نسمة) وهى مدينة العريش عاصمة محافظة سيناء . وهذه الحقيقة الأخيرة ، أمر لابد من توقعه ، حيث أن هذه المراكز الحضرية مجتمعات محلية قليلة السكان متناثرة على سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر أو فى واحات

الصحراء الغربية . ولذلك لا نتوقع أن يكون لهذه المراكز الحضرية الصحراوية تنظيم هرمى الشكل .

أما الدلتا والوجه القبلى ، فيلاحظ من الجدول السابق أن كل منهما كان يمتلك عددا إجماليا متماثلا من المدن (٥٢ ، ٥٣ مدينة) عام ١٩٤٧ ، ولكن فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ تفوقت الدلتا فى المجموع العام للمدن ، فكان بها ٦١ مدينة عام ١٩٦٠ مقابل ٥٥ مدينة فى الوجه القبلى . وفى عام ١٩٦٦ كان فى الدلتا ٦٦ مدينة مقابل ٥٧ مدينة فى الوجه القبلى . وعلى الرغم من هذا الاختلاف الذى يدل على تفوق الدلتا فى أحد جوانب التحضر على الوجه القبلى نلاحظ من الجدول السابق أيضا أن مدن كل منهما تنتظم فى شكل هرمى عام يظهر بوضوح من شكل (٩ ـ ٥) . كما يظهر من الشكل أيضا بالإضافة إلى هذه الصفة العامة أن التنظيم الهرمى لمدن الدلتا كان يتجه إلى الانتظام أكثر من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ ؛ بينما اتجه التنظيم الهرمى لمدن الوجه القبلى إلى عدم الانتظام فى نفس الفترة . ويظهر عدم الانتظام جليا فى التنظيم الهرمى للوجه القبلى عام ١٩٦٦ حيث يقل اتساع قاعدة الهرم بسبب قلة عدد المراكز الحضرية فى فئة القاعدة عن عدد المدن فى الفئة التى تعلوها . وهذا أن دل على شىء إنما يدل على أن هيراركية الحجم فى دلتا النيل أكثر انتظاما منها فى الوجه القبلى. ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى التباين المعروف فى شكل مساحة كل من الدلتا والوادى وتتفوق الدلتا أيضا على الوجه القبلى فى أنها كانت أسبق (عام ١٩٤٧) فى ظهور المدن التى تزيد أحجامها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة بها والتى لم تظهر فى الوجه القبلى إلا منذ عام ١٩٦٠ ، كما تفوقت عليه فى عدد مدن هذه الفئة عام ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ـ يظهر أيضا تفوق الدلتا على الوجه القبلى عدد المدن التى تقع فى الفئة الرابعة (٤٠,٠٠٠ ـ ٩٩,٩٩٩ نسمة) عام ١٩٦٦ والذى وصل إلى الضعف تقريبا .

مما سبق نخلص إلى أن الدلتا لا تتفوق على الوجه القبلى فى مجموع ما تحتويه من مدن فقط بل تتفوق عليه أيضا فى انتظام هيراركية أحجام مدنها وفى احتوائها على عدد أكبر من المدن التى تزيد أحجامها على ٤٠,٠٠٠ نسمة .

بعد هذا العرض لخصائص التنظيم الهرمى للمراكز الحضرية المصرية وتطوره من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ ، يجدر بنا أن نحاول ربط هيراركية الحجم بتركز سكان المدن لمعرفة ما إذا كان تركز سكان الحضر يرتبط بفئة أو عدة فئات من فئات التنظيم الهرمى . و لتحقيق هذا الهدف ، تم عمل الجدول التالى الذى يوضح نسبة عدد المدن فى كل فئة حجم من مجموع المدن ، ونسبة السكان الذين يقيمون فى كل من هذه الفئات من مجموع سكان الحضر .



شكل ٩ – ٥ التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية في الدلتا والوجه القبلي في الفترة ١٩٤٧ – ١٩٦٦

فئات الحجم	١٩٤٧		١٩٦٠		١٩٦٦	
	نسبة المدن	نسبة السكان	نسبة المدن	نسبة السكان	نسبة المدن	نسبة السكان
(١) مليون فأكثر	١ ٪	٣٣٫٧ ٪	١٫٦ ٪	٥٠٫٤ ٪	١٫٥ ٪	٤٩٫٦ ٪
(٢) ٢٠٠٫٠٠٠ – ٩٩٩٫٩٩٩	١ ٪	١٤٫٨ ٪	٢٫٤ ٪	٨٫٨ ٪	٣٫٥ ٪	١٣٫٠ ٪
(٣) ١٠٠٫٠٠٠ – ١٩٩٫٩٩٩	٥ ٪	٧٫٥ ٪	٧٫٥ ٪	١٢٫٦ ٪	١٢٫٦ ٪	١١٫٠ ٪
(٤) ٤٠٫٠٠٠ – ٩٩٫٩٩٩	١٣ ٪	١٣٫٠ ٪	١٢٫٤ ٪	٨٫٥ ٪	١٦٫٢ ٪	١٠٫٤ ٪
(٥) ٢٠٫٠٠٠ – ٣٩٫٩٩٩	٢٨ ٪	١٢٫٤ ٪	٣٢٫٤ ٪	١١٫٥ ٪	٣١٫٧ ٪	١٠٫٦ ٪
(٦) أقل من ٢٠٫٠٠٠	٥٢ ٪	١٨٫٦ ٪	٤٣٫٨ ٪	٨٫٢ ٪	٤٠٫٨ ٪	٥٫٤ ٪
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

ويتضح من هذا الجدول أنه بالاضافة إلى الحقيقة الرئيسية التى سبق ذكرها وهى أن القاهرة والاسكندرية كانت تضم ما يقرب من نصف سكان حضر مصر من عام ١٩٤٧ - عام ١٩٦٦ ، أتجهت المدن الكبيرة القليلة العدد والتى تشكل نسبة ضئيلة من مجموع المدن المصرية الى احتكار سكان حضر مصر. بمعنى آخر ، شاهدت الفترة التى انقضت من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ تركزا أكبر من سكان الحضر فى المدن الكبيرة الحجم . ففى عام ١٩٤٧ كان ٥٦٪ من جملة سكان الحضر يقيمون فى مدن تزيد أحجامها على ١٠٠٫٠٠٠ نسمة ، وكانت هذه المدن تشكل ٧٪ فقط من مجموع المراكز الحضرية . وفى عام ١٩٦٠ أرتفعت نسبة السكان الذين يقيمون فى هذه المدن إلى ٧١٫٨٪ وفى عام ١٩٦٦ إلى ٧٣٫٦٪ على الرغم من أن نسبة هذه المدن كانت ١١٫٥٪ فى كلا التعدادين .

وبطبيعة الحال ، كانت الصورة متغايرة بالنسبة لبقية فئات المدن (أقل من ١٠٠٫٠٠٠ نسمة) التى كانت تشكل غالبية المدن المصرية . فقد انخفضت نسبة من يقيمون بها من سكان من ٤٤٪ إلى ٢٨٫٢٪ ثم إلى ٢٦٫٤٪ فى الأعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالى . ويظهر الانخفاض بوضوح فى نسبة السكان أدنى فئة (أقل من ٢٠٫٠٠٠ نسمة) أكثر من الفئتين ٤ ، ٥ (٢٠٫٠٠٠ – ٩٩٫٩٩٩ نسمة) ، فقد هبطت هذه النسبة من ١٨٫٦٪

عام ١٩٤٧ إلى ٥,٤٪ عام ١٩٦٦ على الرغم من ثبات عدد مدن هذه الفئة كما ذكرنا فى جزء سابق .

وظاهرة اتجاه سكان الحضر إلى التركز فى فئات المدن الكبيرة الحجم تشترك فيها مصر مع كثير من دول العالم .

ويتضح من التحليل السابق لهيراركية الحجم فى الفترة ١٩٤٧ – ١٩٦٦، أن المراكز الحضرية المصرية كانت فى نمو مستمر سواء من حيث الحجم أو العدد ، وأنه على الرغم من وجود عدم توازن بين أحجامها تجلى فى تركز حوالى نصف سكان حضر مصر فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وفى أنهما المدينتان الوحيدتان اللتان يزيد حجمها الحقيقى على حجمها النظرى وفى عدم وجود مدن وسيطة بينها وبين بقية المدن ؛ لوحظ أن المراكز الحضرية المصرية تخضع القاعدة المرتبة / الحجم وأنه يمكن تقسيمها إلى فئات أحجام تنتظم فى شكل هرمى وأن هذا الشكل الهرمى اتجه إلى الانتظام أكثر من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٦٦ . وفى نفس الوقت تميزت مجموعة مدن كل من الدلتا والوجه القبلى دون سائر مدن مصر بهيراركية محلية بينما احتكرت مدن القاهرة والاسكندرية والقناة الاحجام الكبيرة، وعلى العكس من ذلك كانت مدن المحافظات الصحراوية تقع كلها تقريبا فى أدنى فئة حجم (أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة).

الهيراركية الوظيفية

أوضحت الدراسات السابقة أن هناك علاقة وظيفية بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية المحيطة بها . وتقوم هذه العلاقة على أساس أن كل مدينة تقوم بتوفير وتوزيع مجموعة من السلع والخدمات لسكان هذه المناطق الريفية المجاورة ولسكانها المقيمين بها (Stafford, 1963, p. 165 and Northam, 1975, p. 120 and Abiodun, 1967, p. 347 وبالضرورة سوف يعتمد عدد ونوع السلع والخدمات التى توفرها أيه مدينه على حجم سكانها وسكان المنطقة المحيطة بها التى تخدمها كما تعتمد على الظروف الجغرافية المؤثرة . وهذا يعنى أن بعض المدن الكبيرة الحجم تؤدى وظائف أكثر تعددا كما تضم عددا أكبر من المنشآت التى توفر الخدمات والوظائف المختلفة من بعض المراكز الأخرى (الصغيرة الحجم) . ونتيجة لذلك يمكن تقسيم المراكز الحضرية إلى فئات وظيفية تتدرج هيراركيا فى شكل هرمى . وتتميز كل فئة فى هذه الهيراركية بوظائف معينة وحجم سكان معين .

والسؤال الذى يتبادر إلى الأذهان الآن هو إلى أى حد ينطبق ذلك على المراكز الحضرية

المصرية . وهذا ما سوف نحاول التعرف عليه فى هذا الجزء . ولتحقيق ذلك ، يجب الحصول على البيانات التالية :

(ا) أنواع وعدد الوظائف التى توفرها كل مدينة مثل ، الخدمات المالية فى البنوك أو بيع المواد الغذائية فى محلات البقالة أو الخدمات التعليمية فى المدارس . . . الخ .

(ب) عدد المؤسسات أو المنشآت التى تزاول فيها هذه الوظائف والخدمات .

والمصدر الاحصائى الوحيد فى مصر الذى تتوافر فيه مثل هذه البيانات اللازمة للدراسة الحالية هو تعدادات المنشآت التى أجريت فى مصر مرة كل ثلاث سنوات والتى بدأت فى عام ١٩٤٢ وكان آخرها هو تعداد عام ١٩٦٧ . وسوف تعتمد الدراسة الحالية على البيانات المتوافرة فى آخر هذه التعدادات وهو تعداد عام ١٩٦٧ لأنه هو التعداد الوحيد الذى يتضمن بيانات تفصيليه عن توزيع الخدمات على مستوى القسم أو المركز للحضر والريف . ولكن على الرغم من ذلك ، لم تتوافر جميع البيانات الضرورية للدراسة الحالية فى هذا التعداد بسبب أوجه القصور الاتيه :

(ا) يوضح الجدول الثانى فى كراسات المحافظات وهو الجدول الوحيد فى التعداد الذى تتوافر فية بيانات على مستوى المراكز الحضرية فى مصر — توزيع المنشآت حسب أبواب النشاط الاقتصادى وليس حسب فصول أبواب النشاط والتى يمكن عن طريقها التعرف على الوظائف الاساسية التى تزاولها المنشآت . ومن هذا الجدول ، تم استخراج وحساب عدد ومجموع منشآت الخدمات حسب أبواب هذه الأنشطة (ملحق ٤) .

(ب) لا يتوافر فى الجدول الثانى فى كراسات المحافظات أية بيانات عن توزيع المنشآت الحكومية فى المراكز الحضرية ، والجدول الوحيد فى التعداد الذى يتوافر فيه بيانات عن توزيع المنشآت الحكومية هو الجدول الأول فى المجلد الخاص باجمالى الجمهورية ولكنه على مستوى كل حضر مصر . وعلى الرغم أنه قد أتضح من هذا الجدول أن المنشآت الحكومية تمثل ٤,١٪ من جملة منشآت حضر مصر ، إلا أنه قد اتضح أيضا أن المنشآت الحكومية فى حضر مصر تمثل نسبة تتراوح بين ١٠٠٪ للخدمات الحكومية ، ١٥,٣٪ للخدمات الطبية والصحية ، كما تحتكر (٨٠٪ فأكثر) توفير الكهرباء والغاز ، والمياه والمجارى ، والمواصلات مما يدل على أهمية المنشآت الحكومية فى العديد من أبواب أنشطة الخدمات . وعدم توافر بيانات عن توزيع المنشآت الحكومية على مستوى المراكز الحضرية سوف يجعل النتائج التى يتم التوصل إليها غير دقيقة فى الأبواب التى تحتكرها هذه المنشآت الحكومية . ولذلك تم استبعاد المنشآت والوظائف المرتبطة بأبواب انتاج الكهرباء والغاز ، والمياه والمجارى ، والمواصلات .

وللتغلب على مشكلة عدم توافر بيانات تفصيلية عن عدد الوظائف التى تتوافر فى كل مدينة من المدن المصرية ، تم فحص الجدول الأول فى المجلد الأول من التعداد والخاص باجمالى الجمهورية والذى يوضح توزيع المنشآت حسب فصول أبواب النشاط الاقتصادى فى كل حضر مصر . وقد أمكن التعرف على عدد الوظائف الأساسية التى يتضمنها كل باب من أبواب أنشطة الخدمات (فيما عدا الأبواب التى تم استبعادها بسبب احتكار المنشآت الحكومية كما سبق أن ذكرنا) ، وتم تدوينها فى الجدول التالى :

تقدير عدد الوظائف التى يتضمنها كل باب من أبواب أنشطة الخدمات عام ١٩٦٧

أبواب الخدمات	عدد الوظائف
(١) المقاولات العامة للمبانى	١
(٢) المقاولات العامة لغير المبانى	٢
(٣) المقاولات الجزئية	١٥
(٤) العقارات	١
(٥) التأمين	١
(٦) خدمات الأعمال	٥
(٧) البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢
(٨) النقل	١٠
(٩) التخزين	١
(١٠) الخدمات الترفيهية	٧
(١١) الخدمات الاجتماعية	١٤
(١٢) الخدمات الشخصية	١٦
(١٣) تجارة الجملة	٥٣
(١٤) تجارة التجزئة	٤٩
المجموع الكلى	١٧٩

وبمقارنة عدد الوظائف التى يتضمنها كل باب من أبواب الخدمات فى الجدول بعدد المؤسسات ، فى نفس الباب فى كل مدينة (ملحق ٤) ، أمكن تقدير عدد الوظائف الاساسية التى توفرها أية مدينة وذلك على أساس أن كل مؤسسة فى أى باب من أبواب أنشطة الخدمات تقوم بوظيفة واحدة (تزاول نوعا واحدا من النشاط) من وظائف هذا

الباب . ومن ثم إذا كان عدد المؤسسات في أى باب فى أى مدينة يساوى أو يفوق عدد الوظائف التى تم تقديرها فى هذا الباب ، فان هذا مؤداه أن هذه المدينة تقوم بجميع وظائف هذا الباب . أما إذا كان عدد المؤسسات يقل عن عدد الوظائف ، فان هذا يعنى أن عدد الوظائف يقل بمقدار الفرق بين المتغيرين فى المدينة . وبناء على ذلك ، تم تقدير المجموع الكلى لعدد الوظائف فى جميع المراكز الحضرية المصرية وتم تدوينه فى الملحق (٤).

وفى ضوء ما تقدم سوف تنقسم دراسة الهيراركية الوظيفية إلى الأقسام الآتية :

٢ ـ ابواب وظائف الخدمات التى تتوافر فى المراكز الحضرية :

يتضح من الملحق (٤) أن هناك أربعة عشر بابا من وظائف الخدمات تتوافر فى المدن المصرية (فيما عدا تلك التى تم استبعادها) لكن يلاحظ أنه لا تتوافر بها جميع وظائف هذه الأبواب جميعها فى كل المراكز الحضرية ، بل يلاحظ أن بعض المدن يتوافر بها جميع وظائف الخدمات مثل القاهرة والاسكندرية ، ويتوافر عدد أقل من هذه الأبواب فى بعض المدن الأخرى مثل المحلة الكبرى وبنها وقنا ، بينما يتوافر عدد محدود بين هذه الوظائف فى البعض الآخر من المدن مثل سيوة وسيدى برانى وكفر شكر . ولمعرفة مدى تكرار كل باب من أبواب وظائف الخدمات فى المراكز الحضرية المصرية ، تم حصر عدد المدن التى يتوافر فيها كل باب من الملحق (٤) وتدوينها فى الجدول التالى :

تكرار أبواب وظائف الخدمات فى المراكز الحضرية المصرية ، ١٩٦٧

أبواب وظائف الخدمات	عدد المدن	أبواب وظائف الخدمات	عدد المدن
(١) تجارة التجزئة	١٣٨	(٨) النقل	١١١
(٢) الخدمات الشخصية	١٣٨	(٩) التخزين	١١١
(٣) الخدمات الاجتماعية	١٣٤	(١٠) المقاولات الجزئية	٨٤
(٤) تجارة الجملة	١٢٨	(١١) المقاولات العامة للمبانى	٦٦
(٥) خدمات الأعمال	١٢٦	(١٢) التأمين	٥٠
(٦) البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٢٦	(١٣) العقارات	٤١
(٧) الخدمات الترفيهية	١٢٤	(١٤) المقاولات العامة لغير المبانى	٣٤

وكما هو متوقع يلاحظ من الجدول السابق أن تجارة التجزئة ، والخدمات الشخصية (مثل المطاعم والمقاهى والفنادق ومحال الغسيل والكى والحلاقة والتصوير الفوتوغرافى . والخدمات الاجتماعية ، (مثل المدارس والمستشفيات والمكتبات والهيئات الدينية والمساجد والكنائس هى أكثر الوظائف تكرارا فى المراكز الحضرية المصرية ، حيث أنه لا تخلو مدينة من هذه الأبواب الثلاثة فيما عدا الخدمات الاجتماعية التى تبدو وكأنها غير متوافرة فى أربع مدن منها (سيدى برانى والسلوم والحمام على الساحل الشمالى ومدينة سيوة) . وهناك احتمال كبير أن تكون الخدمات الاجتماعية متوافرة فى كل هذه المدن الأربع ولكنها لا تظهر فى بيانات التعداد لأنها تزاول فى منشآت حكومية . هذه الوظائف والخدمات هى تلك التى تتطلبها الحياة الاقتصادية اليومية لسكان أيه مدينة كبيرة كانت أم صغيرة ؛ ولذلك فهى تمثل الوظائف الأولية التى يجب أن تتوافر فى جميع المدن .

يأتى بعد ذلك أبواب أنشطة تجارة الجملة وخدمات الأعمال والبنوك والخدمات الترفيهية ، وهى فى مجملها من الوظائف المركزية التى لا تخدم فقط السكان المحليين للمدن أيضا سكان المناطق الريفية المجاورة ، وهى تتكرر فى المدن المصرية بمعدل أقل من الأبواب الثلاثة الأولى ، ولكنها تتوافر فى معظم المدن . وعند فحص الملحق (٤) ، وجد أن المدن التى لا تتوافر فيها هذه الوظائف أما أنها قد استحدثت فى الفترة التعدادية ١٩٦٠ — ١٩٦٦ أى أنها كانت قرى حتى وقت قريب وبالتالى لم يكن متوافر لها إلا الخدمات التى يحتاجها عادة سكان المناطق الريفية ، أو مدن ذات موقع جغرافى نائى لا يساعد على نشأة هذه الوظائف المركزية . وتتوزع هذه المدن فى الدلتا (كفر سعد — كفر شكر — التل الكبير — قطور — سيدى سالم) ووادى النيل (أولاد طوق شرق — جهينة الغربية — نصر — اهناسيا — العدوة — أبو تشت) والساحل الشمالى (الحمام — سيدى برانى — السلوم) والواحات (سيوة — موط — الخارجة) .

ونلاحظ أن مواقع هذه المراكز الحضرية لا تساعد كثيرا على نشأة هذه الوظائف المركزية خلال الفترة الزمنية القصيرة التى تحولت فيها من قرى إلى مدن لا تخدم فقط سكانها المحليين بل يجب أن تخدم أيضا سكان المناطق المجاورة .

أما أبواب وظائف النقل والتخزين ، فيلاحظ أنها أقل تكرارا من الأبواب السابقة ، فهى لا تتوافر إلا فى ١١١ مدينة فقط . وعند فحص الملحق (٤) ، لوحظ أن المدن التى لا تتوافر فيها خدمات النقل ذات أحجام أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة معظمها . على العكس

من ذلك ، لوحظ أن كثيرا من المراكز الحضرية التى لايتوافر بها التخزين ذات أحجام تتراوح بين ٢٠,٠٠٠ ، ٤٠,٠٠٠ نسمة وبعضا منها ذات أحجام أكبر من ٤٠,٠٠٠ نسمة مثل الإسماعيلية وأسوان وقليوب . وربما يكون تفسير ذلك هو أن مواقعها الجغرافية النسبية سواء بالنسبة للمنطقة المحيطية أو بالنسبة للمدن الأخرى لا تساعد على توفير مثل هذا النوع من الوظائف بها أولا يتوافر بها الخدمات التى تتطلب هذا النوع من الوظائف وهو التخزين .

وتتركز المقاولات الجزئية (مثل الأعمال الصحية – النقش والزخرفة – الأعمال المعدنية اللازمة للبناء والتشييد – أعمال الخرسانة) فى عدد أقل من المدن من أبواب الوظائف السابقة . وهى تتركز على وجه الخصوص فى المدن الكبيرة الحجم (أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة) والمتوسطة الحجم (٤٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠ نسمة) وبعض المدن الصغيرة الحجم (أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة) . وهذا يدل على تركزها فى فئات المدن الكبيرة ذات المواقع المركزية التى يزيد فيها الطلب على هذه الوظائف .
وأخيرا ، تأتى أبواب وظائف التأمين ، والعقارات ، والمقاولات العامة لغير المبانى (مثل إنشاء الطرق والإنشاءات الثقيلة) والتى تتوافر فى حوالى ⅓ المراكز الحضرية المصرية . ويلاحظ من الملحق (٤) ، أنها تتوافر على وجه الخصوص فى المدن الكبيرة الحجم مثل القاهرة والاسكندرية ومدن القناة الرئيسية وعواصم المحافظات والمدن المتوسطة الحجم ، وقليل من المدن الصغيرة الحجم التى تحتم مواقعها الجغرافية توافر بعضا منها خصوصا المقاولات العامة لغير المبانى مثل فايد وحوش عيسى وأبو المطامير وسيدى برانى وسيوة . وعدم إنتشار هذه الوظائف إنتشارا كبيراً فى المراكز الحضرية المصرية يدل على أنها تتطلب إما توافر عددا كبيراً من السكان أى مدن ذات أحجام كبيرة ومواقع مركزية أو ظروف خاصة فى مواقع معينة لأدائها .

مما سبق يتضح أن بعض أبواب الوظائف تتوافر فى كل المدن ، بينما تتكرز بعض الأبواب الأخرى فى عدد أقل من المراكز الحضرية ، وتتواجد وظائف أخرى فى عدد محدود من المدن . كما يتضح أن هناك علاقة بين أبواب الوظائف وحجم المدن ، حيث تتركز أبواب الوظائف المركزية فى المدن ذات الأحجام الكبيرة والمتوسطة ، بينما تنتشر الوظائف التى تتطلبها الحياة اليومية فى جميع المراكز الحضرية . ونستنتج من ذلك أن هناك علاقة طردية بين عدد أبواب الوظائف التى تتوافر فى المدن وبين

أحجامها . وللتحقق من هذا الاستنتاج ، تم حساب متوسط أبواب الوظائف فى كل فئة من فئات الأحجام التى تكون هيراركية الحجم ، وتم تدوينها فى الجدول التالى :

العلاقة بين فئات أحجام المدن وعدد أبواب وظائف الخدمات ١٩٦٧

فئات الحجم	متوسط عدد أبواب الوظائف
(١) مليون فأكثر	١٤
(٢) ٢٠٠,٠٠٠ – ٩٩٩,٠٩٩٩	١٣,٨
(٣) ١٠٠,٠٠٠ – ١٩٩,٩٩٩	١٣,٤
(٤) ٤٠,٠٠٠ – ٩٩,٩٩٩	١٢,٤
(٥) ٢٠,٠٠٠ – ٣٩,٩٩٩	١٠,٤
(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠	٨,٣

ويؤكد هذا الجدول ما سبق استنتاجه من وجود علاقة مباشرة بين حجم المدن وعدد أبواب وظائف الخدمات التى تتوافر فى المدينة . ولمعرفة قوة هذه العلاقة ، تم حساب معامل الارتباط بين أحجام المدن عام ١٩٦٦ (ملحق ٣) وعدد أبواب الوظائف فى المدن عام ١٩٦٧ (ملحق ٤) ، ووجد أنه يساوى = ٠,٨٣ مما يدل على وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين .

وإذا كان التحليل السابق لأبواب الوظائف الأربعة عشر فى المدن المصرية قد ألقى بعض الضوء على الوظائف التى تتوافر فيها وعلى العلاقة بين نوعية وعدد أبواب الوظائف وحجم المدن إلا أن دراسة عدد الوظائف التى تضمنها هذه الأبواب هى وعدد المنشآت التى تزاول فيها هذه الوظائف سوف يلقى مزيدا من الضوء على خصائص الهيراركية الوظيفية للمراكز الحضرية فى مصر .

٣ – عدد المنشآت :

يتراوح المجموع الكلى للمنشآت فى أبواب الوظائف الأربعة عشر بين ٨٣٣١٨ منشأة فى القاهرة ، ٢٨ منشأة فى مدينة نصر ، بمتوسط قدره ٢٠٢٦ منشأة للمدينة الواحدة فى مصر من هذا المجموع الكلى للمنشآت ، تحتكر منشآت تجارة التجزئة والخدمات الشخصية مايقرب

من ٨٠ ٪ فى أية مدينة ،. وتفسير ذلك هو أن هذا النوع من الوظائف يمارس عادة فى منشات صغيرة مما يؤدى الى زيادة عددها الفعلى ونسبتها من المجموع الكلى للمنشآت وهذا الاحتكار لمنشآت تجارة التجزئة والخدمات الشخصية يتوافق مع ماسبق ذكره من أنه لاتخلو مدينة من هذين البابين من أبواب وظائف الخدمات، كما أنه يؤكد أن هذه الوظائف من النوع الذى تعتمد عليه الحياة اليومية التى تتطلب سهولة الحصول على هذه الخدمات. يلى ذلك ، عدد منشآت الخدمات الاجتماعية وتجارة الجملة وخدمات الأعمال ومجموع منشآت هذه الخدمات يمثل حوالى ١٥ ٪ من المجموع الكلى للمنشآت . وهذا يدل على أنها منشآت كبيرة نوعاما وأنها لاتنتشر بنفس معدل انتشار منشآت تجارة التجزئة والخدمات الشخصية. على العكس من ذلك نجد منشآت المقاولات العامة لغير المبانى والتأمين والبنوك أقلها عددا ونسبة وذلك يرجع لانها عادة من نوع المنشآت الكبيرة الحجم وذات طبيعة مركزية .

وللتعرف على نوع وقوة العلاقة بين عدد المنشآت فى أبواب الوظائف الاربعة عشر بعضها مع البعض الآخر وكذلك بينها وبين المجموع الكلى للمنشآت وحجم المدن عام ١٩٦٦ ، تم حساب مصفوفة الارتباط المدونة فى الجدول التالى . ومن هذه المصفوفة يتضح الاتى :

(أ) أن جميع العلاقات بين المتغيرات الستة عشر موجبة ، بمعنى أن هناك علاقة طردية بينهم جميعا .. وهذا يدل على أنه إذا اخذنا أى زوجين من هذه المتغيرات ، هناك أحتمال زيادة أحدهما فى أيه مدينة إذا تزايد الآخر .

(ب) أن معظم العلاقات قوية وقوية جدا ، حيث أنه من بين ١٢٠ معامل أرتباط هناك ١٠٩ معاملا تزيد قيمهم عن ٠,٧

(حـ) أن جميع معاملات الأرتباط الضعيفة (أقل من ٠,٧) تنحصر فى علاقة متغير واحد وهو منشآت التخزين مع المتغيرات التالية : حجم السكان (٠و٦) والمجموع الكلى للمنشآت (٠,٦) والمقاولات العامة للمبانى (٠,٦٤) والمقاولات الجزئية (٠,٥٩) وتجارة التجزئه (٠,٦٢) والبنوك والمؤسسات المالية الاخرى (٠,٦٨) والتأمين (٠,٥٢) والعقارات (٠,٦٨) والخدمات الاجتماعية (٠,٥٩) وخدمات الاعمال (٠,٥٨) والخدمات الشخصية (٠,٦١) . وهذا يعنى أن توافر هذه الخدمة (التخزين) لايعتمد على حجم سكان المدينة أو توافر الوظائف

مصفوفة الارتباط لسكان ومنشآت أبواب وظائف الخدمات فى المراكز الحضرية المصرية

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
١	١,٠٠															
٢	٠,٩٦	١,٠٠														
٣	٠,٩٧	٠,٩٩	١,٠٠													
٤	٠,٩٤	٠,٩١	٠,٩٤	١,٠٠												
٥	٠,٩٩	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٩٣	١,٠٠											
٦	٠,٩٦	٠,٩٣	٠,٩٥	٠,٩٨	٠,٩٥	١,٠٠										
٧	٠,٩٩	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩٥	٠,٩٩	٠,٩٦	١,٠٠									
٨	٠,٩٧	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩٦	٠,٩٧	١,٠٠								
٩	٠,٩٨	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٩٠	٠,٩٨	٠,٩١	٠,٩٧	٠,٩٦	١,٠٠							
١٠	٠,٩٥	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٩٢	٠,٩٥	٠,٩٤	٠,٩٦	٠,٩٢	٠,٩٠	١,٠٠						
١١	٠,٩١	٠,٨٩	٠,٩٢	٠,٩٨	٠,٩١	٠,٩٨	٠,٩٢	٠,٩٥	٠,٨٦	٠,٩١	١,٠٠					
١٢	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٤	٠,٧٨	٠,٥٩	٠,٧٨	٠,٦٢	٠,٦٨	٠,٥٢	٠,٦٨	٠,٨٥	١,٠٠				
١٣	٠,٩٩	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٩٤	٠,٩٩	٠,٩٥	٠,٩٩	٠,٩٧	٠,٩٨	٠,٩٤	٠,٩١	٠,٥٩	١,٠٠			
١٤	٠,٩٩	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٩٣	٠,٩٩	٠,٩٥	٠,٩٧	٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٩٣	٠,٩٠	٠,٥٨	٠,٩٩	١,٠٠		
١٥	٠,٩٥	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٩٧	٠,٩٥	٠,٩٧	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩٢	٠,٩٤	٠,٩٧	٠,٧٦	٠,٩٥	٠,٩٤	١,٠٠	
١٦	٠,٩٩	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩٤	٠,٩٩	٠,٩٦	٠,٩٩	٠,٩٧	٠,٩٨	٠,٩٦	٠,٩٢	٠,٦١	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٦	١,٠٠

(١) حجم سكان المدن ١٩٦٦ . (٢) المجموع الكلى للمنشآت . (٣) منشآت المقاولات العامة للمبانى (٤) منشآت المقاولات العامة لغير المبانى .
(٥) منشآت المقاولات الجزئية . (٦) منشآت تجارة الجملة (٧) منشآت تجارة التجزئة . (٨) البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .
(٩) منشآت التأمين . (١٠) منشآت العقارات . (١١) منشآت النقل . (١٢) منشآت التخزين .
(١٣) منشآت الخدمات الاجتماعية . (١٤) منشآت خدمات الأعمال . (١٥) منشآت الخدمات الترفيهية (١٦) منشآت الخدمات الشخصية .

والخدمات السالفة الذكر . أما المتغيرات التى ترتبط ارتباطا قويا مع التخزين فهى المقاولات العامة لغير المبانى (٠,٧٨) وتجارة الجملة (٠,٧٨) والنقل (٠,٨٥) والخدمات الترفيهية (٠,٧٦) وهى مجموعة من الخدمات والوظائف التى تحتاج الى توافر منشآت تخزين فى المدن التى تتوافر فيها . وهذا يدل على أن توافر منشآت التخزين يرتبط بأنواع معينة من أنشطة الخدمات أكثر من غيرها .

(د) أن العلاقة قوية جدا (أكثر من ٠,٩) ليس فقط بين حجم سكان المدن عام ١٩٦٦ والمجموع الكلى للمنشآت ولكن أيضا مع منشآت كل باب من أبواب الوظائف الاربعة عشر فيما عدا منشآت التخزين كما سبق ذكره . وهذا يدل على أنه كلما زاد حجم السكان ، كانت هناك حاجة ماسة الى عدد أكبر من منشآت أية مجموعة من الخدمات والوظائف لتيسير وصولها الى السكان . وهذه النتيجة تتوافق مع النتائج التى توصلت اليه الدراسات السابقة التى عالجت نفس الموضوع فى أجزاء مختلفة من العالم .
(Haggett, 1968, p. 115 and Stafford, 1963, p. 169 and Toyne and Newby, 1971, p. 139).

ولمعرفة شكل العلاقة بين حجم السكان والمجموع الكلى للمنشآت ، تم رسم الشكل ٩ — ٦ الذى يتضح منه أن العلاقة خطية بين هذين المتغيرين ، أى أن معدل الزيادة متماثل فى كل من حجم السكان والمجموع الكلى للمنشآت ، وهذا أيضا ماتم التوصل اليه فى الدراسات السابقة فى أنحاء مختلفة من العالم . والمعادلة التى تحدد العلاقة النظرية بين هذين المتغير فى مصر هى :

لو م ش = لو س م ٠,٩٥ — ١,٤٢ ،

حيث أن م ش تمثل المجموع الكلى للمنشآت ، س م تمثل سكان المدن .

٤ — عدد الوظائف :

يتراوح العدد الكلى للوظائف بين ١٧٩ للقاهرة وبعض عواصم المحافظات وبين ٢٨ لمدينة نصر . وعند مقارنة العدد الكلى للوظائف بالمجموع الكلى للمنشآت ، يلاحظ أن قيمة المتغير الاول تقل عن الثانى فى جميع المدن المصرية فيما عدا مدينتى سيوة ونصر التى يتساوى فيها قيمة المتغيرين . وسبب ذلك هو أن بعض المؤسسات تزاول نفس الوظيفة فى كثير من المدن خصوصا الكبيرة والمتوسطة الحجم ، ومن ثم يكون عدد المنشآت فيها أكبر من عدد الوظائف . فى نفس الوقت ، يتساوى عادة العدد الكلى للوظائف ومجموع المنشآت أو

شكل (٦١) العلاقة بين حجم السكان وعدد المنشآت في المراكز الحضرية المصرية

شكل ٩ – ٦ : العلاقة بين حجم السكان وعدد المنشآت فى المراكز الحضرية المصرية

يقترب منه فى المدن الصغيرة الحجم بسبب عدم قدرة هذه المدن على أستيعاب أكثر من منشأة تقوم بنفس الوظيفة .

ومن المجموع الكلى للوظائف ، تحتكر الوظائف المرتبطة بالتجارة سواء تجارة الجملة أو تجارة التجزئة أكثر من النصف، وهذا يدل على أهمية مجموعة الوظائف التجارية فى المراكز الحضرية المصرية سواء لخدمة السكان المحليين (تجارة التجزئة) أو لخدمة سكان المناطق الريفية المجاورة أيضا (تجارة الجملة) . ولذلك لا تخلو مدينة واحدة من هذه الوظائف التجارية فيما عدا المدن القليلة التى لا يتوافر فيها وظائف تجارة الجملة ، وقد سبق أن ذكرنا أنها كانت قرى وتحولت حديثا إلى مدن وبالتالى تعتمد على غيرها فى توفير هذه الخدمات .

ويلاحظ من الملحق (٤) أن المدن الكبيرة الحجم يتوافر فيها عدد أكبر من الوظائف من المدن الصغيرة بمعنى آخر يزداد المجموع الكلى للوظائف مع زيادة حجم المدينة. وللتأكد من هذه الملاحظة تم حساب متوسط عدد الوظائف للمدينة الواحدة فى فئات أحجام التنظيم الهرمى الست للمراكز الحضرية ودونت هذه المتوسطات فى الجدول التالى :

متوسط عدد الوظائف فى فئات أحجام المدن المصرية
عام ١٩٦٧

فئات الأحجام	متوسط عدد الوظائف
(١) أكثر من مليون	١٧٩
(٢) ٢٠٠,٠٠٠ — ٩٩٩,٩٩٩	١٧٨,٤
(٣) ١٠٠,٠٠٠ — ١٩٩,٩٩٩	١٦٧,٩
(٤) ٤٠,٠٠٠ — ٩٩,٩٩٩	١٤١,٣
(٥) ٢٠,٠٠٠ — ٣٩,٩٩٩	١٣٢,٥
(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠	٩٤,٣

ويؤكد الجدول ما سبق استنتاجه من الملحق (٤) وهو وجود علاقة طردية بين حجم المدن وعدد الوظائف فى المراكز الحضرية المصرية، ولمعرفة شكل وقوة العلاقة بين

هذين المتغيرين، تم حساب معامل الأرتباط بينهما وجد أنه يساوى ٠,٨٩ مما يدل على وجود علاقة قوية، كما تم رسم الشكل ٩ ــ ٧ الذى يلاحظ منه أن العلاقة منحنية وهذه العلاقة تحددها المعادلة الآتيه:

لو ع ظ = لو س م ٠,١٧٦ + ١,٢٦٦ ،

حيث أن ع ظ تمثل عدد الوظائف، س م تمثل سكان المدن.

وهذا يعنى أن معدل الزيادة فى عدد الوظائف يقل مع زيادة حجم سكان المدن. والتفسير الذى تم التوصل إليه فى الدراسات السابقة (Northam, 1975, p. 127 and Stafford, 1963, p. 170). لهذه العلاقة المنحنية بين عدد الوظائف وحجم سكان المدن والذى يمكن أن ينطبق على المراكز الحضرية المصرية هو أن هناك حدا معينا للتركيب الوظيفى للمدن حيث أنه مع زيادة حجم السكان يزداد عدد المنشآت وعدد الوظائف التى تزاول فى المدن. ولكن بمجرد الوصول إلى مستوى معين، يزداد عدد المنشأت بمعدل أسرع من عدد الوظائف. ونستنتج من ذلك، أن السكان فى المدن الكبيرة الحجم لا يرغبون فى أنواع جديدة من الوظائف بقدر مايرغبون فى سهولة الحصول على مايتوافر منها فعلا.

ويلاحظ من الشكل ٩ ــ ٧ أن بعض المدن تبعد كثيرا عن خط الأنحدار الذى يمثل العلاقة النظرية بين حجم السكان وعدد الوظائف. من أهم هذه المدن مدينة شبرا الخيمة ومدينة أسوان. وهاتان المدينتان يقل فيها المجموع الكلى لعدد الوظائف عن مثيلاتها من المدن المائة ألفية. وربما يرجع السبب فى ذلك بالنسبة لشبرا الخيمة إلى قربها من مدينة القاهرة ومن ثم لا يزال سكانها يعتمدون على العاصمة فى سد أحتياجاتهم من بعض الوظائف الرئيسية مثل المقاولات العامة لغير المبانى وبعض تجارة الجملة. أما مدينة أسوان، فيرجع السبب فى نقص عدد الوظائف فيها إلى حداثة نموها كمدينة مائة ألفية، وبالتالى لم ينشأ فيها بعد كل أبواب الوظائف (لا يتوافر فيها التخزين) كما ينقصها بعض فروع الوظائف المركزية مثل تجارة الجملة.

٥ ــ فئات الهيراركية الوظيفية:

اتضح من معالجة أبواب وظائف الخدمات وعدد المنشآت وعدد الوظائف فى المراكز الحضرية أن هناك علاقة طردية قوية بين هذه المتغيرات وحجم السكان ولكنها ليست علاقة مثالية حيث تبعد بعض المدن الكبيرة أو الصغيرة الحجم كثيرا عن خط الأنحدار الذى يمثل

لو ع ظ = لو س م ٠,١٧٦ + ١,٢٦٦

عدد الوظائف (ع ظ) ١٩٦٧

حجم سكان المدن (س م) ١٩٦٦

شكل (٧) العلاقة بين حجم السكان وعدد الوظائف في المراكز الحضرية المصرية

شكل ٩ ـ ٧ : العلاقة بين حجم السكان وعدد الوظائف في المراكز الحضرية المصرية

العلاقة النظرية النموذجية بين أى متغير منها وحجم السكان . وهذا يعنى أن بعض المدن الكبيرة الحجم لا يتوافر فيها عدد وأنواع الوظائف التى تتوافر فى المدن التى تقع فى نفس فئة الحجم ، وبالتالى نتوقع ألا توفر لسكانها المحليين أو لسكان المنطقة المحاورة عدد أنواع الوظائف الموجودة منها . على العكس من ذلك ، يتوافر فى بعض المدن الصغيرة الحجم نسبيا عددا من الوظائف المراكزية التى تتوافر فى المدن الكبيرة الحجم مما يدل على أهميتها الوظيفية — ونخلص من ذلك إلى أن الأهمية النسبية لأية مدينة فى الهيراركية الوظيفية لاتعتمد على حجمها بقدر ما تعتمد على ما توفر من وظائف وخدمات وهذا معناه أنه يمكن أن نعتمد على عدد الوظائف التى تتوافر فى المراكز الحضرية كأساس لتصنيفها إلى فئات وظيفية : ويتفق ذلك مع ما خلصت إليه الدراسات السابقة فى أجزاء مختلفة من العالم من أن نوع وعدد الوظائف هو الذى يحدد الأهمية النسبية لأية مدينة فى الهيراركية الوظيفية فى منطقة ما ، وفى اعتماد هذه الدراسات على الوظائف التى تؤديها المدن كأساس لتقسيمها إلى فئات وظيفية)
(Northam, 1975, p. 124 and Abiodun, 1967, p. 351)

والسؤال الذى يتبادر إلى الأذهان الآن هو ماهى الطريقة الكمية الموضوعية التى يمكن أتباعها لتصنيف المراكز الحضرية المصرية إلى فئات وظيفية ؟ وقد اتبعت بعض الدراسات السابقة طريقة التحليل العاملى Factor Analysis (Northam, 1975, p. 124) أو طريقة Component Analysis (Abiodun, 1967, p. 358)

ولكن نظرا لعدم توافر بيانات تفصيلية عن عدد وأنواع الوظائف التى تتوافر فى كل من مدينة فى مصر ، وكان البديل هو تقدير عدد الوظائف حسب فصول أبواب أنشطة الخدمات كما سبق أن ذكرنا مقدمة هذا الجزء ، لم يكن من السهل اتباع أى من الطريقتين السابقتين للقيام بعملية التصنيف . ولذلك تم أتباع طريقة كمية أبسط أحصائيا تعتمد على الآتى :

(أ) المتوسط الحسابى لعدد الوظائف فى المراكز الحضرية المصرية ، ووجد أنه يساوى ١٢٠

(ب) الانحراف المعيارى لعدد الوظائف فى المراكز الحضرية المصرية ، ووجد أنه يساوى ٣٢

وبناء على ذلك ، تم تقسيم المراكز الحضرية المصرية إلى الفئات الأربع الآتية :

(أ) تكون المدن التى يقل فيها عدد الوظائف عن قيمة المتوسط الحسابى (أقل من ١٢٠) أدنى فئة فى الهيراركية الوظيفية (الفئة الرابعة) .

(ب) تكون المدن التى يتراوح فيها عدد الوظائف بين قيمة المتوسط الحسابى (١٢٠) وبين قيمة المتوسط الحسابى مضافاً إليه قيمة انحراف معيارى واحد (١٢٠ — ٣٢ = ١٥٢) فئة أعلى (الفئة الثالثة) .

(ج) تكون المدن التى يتراوح فيها عدد الوظائف عن قيمة المتوسط الحسابى مضافاً إليه قيمة انحراف معيارى واحد (١٥٢) وأقل من المجموع الكلى للوظائف (أقل من ١٧٩) الفئة الثانية فى الهيراركية الوظيفية .

(د) تكون المدن التى تتوافر فيها كل الوظائف (١٧٩) أعلى فئة فى الهيراركية الوظيفية وهى الفئة الأولى .

وقد تم حصر عدد المراكز الحضرية التى تقع فى كل فئة من فئات الهيراركية الوظيفية وحساب نسبة التفرع بين عدد المدن فى كل فئة والفئة الأعلى ، ودون ذلك كله فى الجدول التالى :

الفئات	عدد الوظائف	عدد المدن	نسبة التفرع
الفئة الأولى	١٧٩	١٠	١,٩٠
الفئة الثانية	١٧٨ — ١٥٣	١٩	
الفئة الثالثة	١٥٢ — ١٢٠	٣٥	١,٨٥
الفئة الرابعة	أقل من ١٢٠	٧٤	٢,١٠

ويلاحظ من الجدول أن فئات الهيراركية الوظيفية تكون تنظيماً هرمياً منتظماً إلى حد كبير ، ويؤكد ذلك أن نسبة التفرع بين عدد المدن فى كل فئة والفئة الأعلى متقاربة بين الفئات الأربع . ولمعرفة العلاقة بين هذه الفئات الوظيفية وفئات الأحجام التى تم التعرف عليها فى الجزء الأول من دراسة الهيراركية الحضرية ، تم عقد مقارنة بين الملحق (١) الذى يوضح حجم سكان المراكز الحضرية عام ١٩٦٦ والملحق (٤) الذى يوضح المجموع الكلى لعدد الوظائف فى المدن المصرية . وقد أسفرت هذه الدراسة المقارنة عن أن جميع مدن الفئة الوظيفية الأولى تزيد أحجامها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وتقع معظم (٦٨٪) مدن الفئة الوظيفية الثانية فى فئات الأحجام التى تزيد عن ٤٠,٠٠٠ نسمة ، بينما وجد أن ٧٧٪ من مدن الفئة الثالثة تزيد أحجامها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة ، ٦٦٪ من مدن الفئة الوظيفية الرابعة أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة . وهذا يدل على مدى ارتباط فئات الأحجام بفئات الهيراركية الوظيفية .

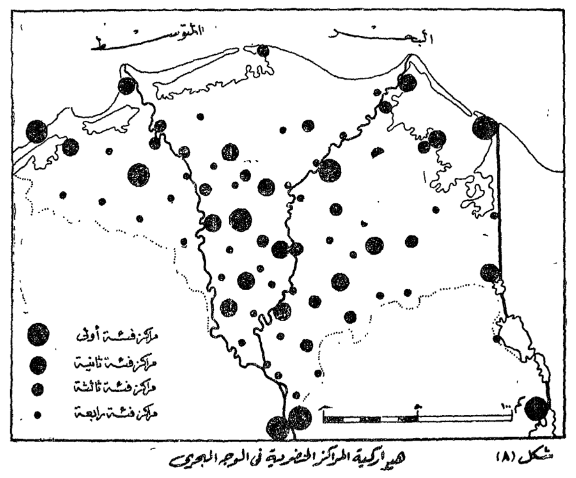
وإذا كانت هذه هى الصورة العامة لفئات الهيراركية الوظيفية فى مصر فمن المفيد التعرف على صورة التوزيع الجغرافى لفئات الهيراركية فى أقاليم مصر الرئيسية . ولذلك تم حصر عدد المدن فى كل فئة وظيفية فى هذه الأقاليم وتدوينها فى الجدول التالى :

التوزيع الجغرافى للمراكز الحضرية المصرية حسب فئات الهيراركية الوظيفية

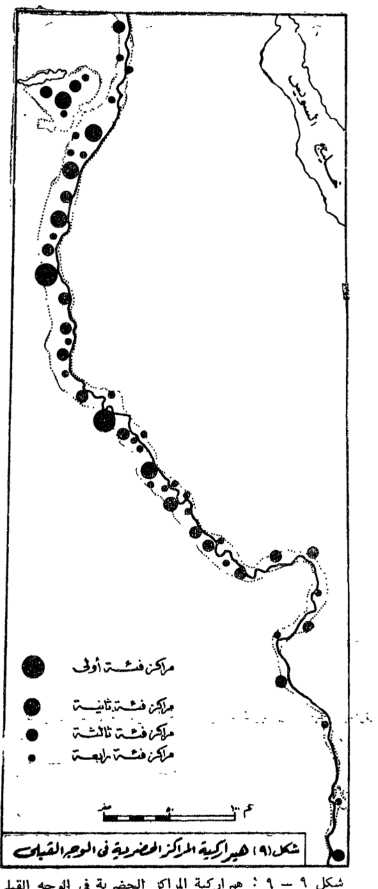
الفئات	القاهرة والاسكندرية	منطقة القناة	الدلتا	الوجه القبلى	المحافظات الصحراوية
(١)	٢	٢	٣	٣	—
(٢)	—	١	١٣	٥	—
(٣)	—	—	١٦	١٩	—
(٤)	—	٢	٣٤	٣٠	٨
المجموع	٢	٥	٦٦	٥٧	٨

ويلاحظ من الجدول أن مدينتى القاهرة والاسكندرية تقعان فى الفئة الوظيفية الأولى ، وعلى العكس من ذلك تقع مدن المحافظات الصحراوية فى الفئة الرابعة . وهذا إن دل على شىء إنما يدل على الأهمية القومية للقاهرة والاسكندرية والأهمية المحلية لمدن المحافظات الصحراوية . وفى منطقة القناة ، تتوزع المدن الكبيرة الحجم على الفئة الأولى (بور سعيد والسويس ، والفئة الثانية (الاسماعيلية) ، أما المدن الصغيرة الحجم (فايد والقنطرة غرب) فهى تقع فى الفئة الرابعة .

وتتشابه فئات الهيراركية الوظيفية فى كل من الدلتا والوجه القبلى فى أن كل منهما يكون تنظيماً هيراركياً مستقلا ، كما تتشابه فى تقارب عدد المدن فى جميع الفئات فيما عدا الفئة الوظيفية الثانية حيث تبدو هذه الفئة متضخمة (١٣ مدينة) فى الدلتا ورفيعة (٥ مدن) فى الوجه القبلى ، مما أدى إلى عدم انتظام التنظيم الهيراركى الوظيفى فى كلا الإقليمين . ولا يقتصر الاختلاف بين الدلتا والوادى على ذلك ، بل يتعداه إلى التوزيع المكانى لمدن



شكل ٩ ـــ ٨ : هيراركية المراكز الحضرية فى الوجه البحرى



شكل ٩ — ٩ : هيراركية المراكز الحضرية فى الوجه القبلى

الفئتين الأولى والثانية حيث يظهر من الشكلين (٩-٨ ، ٩-٩) أن مدن الدلتا التى تقع فى الفئة الوظيفية الأولى وهى طنطا والمنصورة ودمنهور تتوزع مكانياً توزيعاً منتظماً إلى حد كبير ، بينما تقتصر مدن الوادى الثلاث التى تقع فى نفس الفئة الأولى وهى الجيزة والمنيا وأسيوط على الجزء الشمالى فقط . نفس الشيء ينطبق على مدن الفئه الوظيفية الثانية فى كلاهما وقد نتج عن ذلك أن خلا الجزء الجنوبى من الوادى من مدن الفئتين الأولى والثانية المركزية واقتصرت مدنه على الفئتين الثالثة والرابعة . معنى ذلك ، أن الجزء الجنوبى من الوادى يعتمد على مدن الفئتين الأولى والثانية التى تقع فى الجزء الشمالى منه لسد احتياجات سكانها من الوظائف والخدمات التى لاتتوافر فيها . وتفسير عدم انتظام التوزيع المكانى لفئات الهيراركية الوظيفية فى الوادى مرجعه هو الامتداد الطولى للسهل الفيضى الذى يضيق بوجه عام فى الاتجاه الجنوبى وصعوبة الاتصال بين نصفيه الشمالى والجنوبى وتأخر تنمية الجزء الجنوبى اقتصادياً وزراعياً وصناعياً حتى عهد قريب . وبالضرورة كان اكتمال إنشاء السد العالى وتوليد الكهرباء منه عام ١٩٧٠ من العوامل الاقتصادية التى ساعدت على تطوير الخدمات فى مدن النصف الجنوبى من الوادى ولكن لم يظهر أثر ذلك فى تعداد المنشآت لعام ١٩٦٧ .

وفى النهاية فقد أثبتت الدراسة الحالية وجود هيراركية بين المراكز الحضرية المصرية ، وأن هذه الهيراركية تخضع للقواعد العامة التى استخلصت من الدراسات السابقة التى أجريت على أجزاء أخرى من العالم . كما أوضحت الدراسة الحالية بعض النتائج التى يمكن مناقشتها مرة أخرى فى إطار التخطيط الإقليمى لمصر :

أهم هذه النتائج هى وجود عدم توازن حضرى فى هيراركية المراكز الحضرية نشأ أساساً عن تضخم حجم سكان مدينتى القاهرة والاسكندرية بالنسبة لبقية أحجام المدن المصرية . ونتج عن ذلك أن هاتين المدينتين المليونيتين هما المدينتان الوحيدتان اللتان يزيد حجمهما الحقيقى على حجمهما النظرى ، وأن بقية المدن تعانى نقصاً واضحاً فى أحجامها . ولتحقيق التوازن الحضرى تتطلب عملية أعادة توزيع سكان الحضر تحريك ما يقرب من ½ سكان القاهرة والاسكندرية فقط إلى بقية المراكز الحضرية المصرية . وهذه العملية يمكن أن تحقق بنجاح إذا روعى فيها التوزيع الجغرافى وتوافر الخدمات والوظائف والأساس الاقتصادى السليم لبقية المدن حتى تكون قادرة على جذب حجم السكان الزائد فى كل من القاهرة والاسكندرية

وفى نفس الوقت مراعاة التقليل من قدرة المدينتين المليونيتين على الحفاظ بالعدد الزائد من السكان أو على جذب مهاجرين جدد :

وفى هذا الصدد ، يمكن تقسيم المراكز الحضرية المصرية إلى خمس مجموعات :

١ – المجموعة الأولى ، وتضم القاهرة والاسكندرية حيث يجب التقليل من قدرتهما على الحفاظ بالعدد الزائد عن سكانهما وعلى جذب سكان جدد ، وذلك عن طريق ليس فقط عدم إقامة أية مشروعات صناعية أو أى نوع من الخدمات والوظائف ، بل نقل ما يمكن نقله من منشآت مقامة حالياً إلى المدن الأخرى ، وإصدار قرار بجعلهما مدينتين مقفلتين فى وجه أى مهاجرين جدد .

٢ – المجموعة الثانية وتضم مدينتى الجيزة وشبرا الخيمة ، وهذه لايفضل زيادة أحجامها عما هو عليه فى الوقت الحاضر حيث أنهما يمثلان امتداداً عمرانياً للعاصمة فى اتجاه الشمال والجنوب وأصبحتا يشكلان عبئاً على القاهرة . ولتحقيق ذلك يجب ألا تقام مشروعات صناعية جديدة فى شبرا الخيمة ، واختيار مدينة أخرى فى محافظة الجيزة لتكون عاصمة لها ولتكن مدينة البدرشين لوقوعها على مسافة لا بأس بها من القاهرة . أما مدينة الجيزة الحالية ، يفضل ضمها إلى القاهرة حيث أنه لايمكن فصلهما من الناحية الوظيفية ، ومن ثم ينطبق عليها ما سبق اقتراحه بالنسبة للقاهرة .

٣ – المجموعة الثالثة وتضم مدن عواصم محافظات وادى النيل والدلتا ، وهذه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين فرعيتين : مجموعة تضم طنطا وأسيوط لتكونا عاصمتين محليتين لكل من الدلتا والوجه القبلى على التوالى وذلك بحكم موقعهما المتوسط فى هذين الإقليمين. ويمكن زيادة حجم كل منهما ليصل إلى نصف مليون نسمة وتوفير ما يلزم ذلك من خدمات مركزية لخدمة أقاليمها . والمجموعة الثانوية الأخرى تضم بقية عواصم المحافظات فى هذين الإقليمين وهذه يمكن زيادة أحجامها لتصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ – ٣٠٠,٠٠٠ نسمة وتوفير الخدمات ، والوظائف الضرورية لها ، ويجب الاهتمام بعواصم محافظات النصف الجنوبى من وادى النيل حيث اتضح من الدراسة الحالية أنها تعانى نقصاً فى الوظائف والخدمات التى يجب أن تتوافر فى مدن ذات أحجام كبيرة .

٤ – المجموعة الرابعة وتضم المدن ذات الأحجام الأقل من ٤٠,٠٠٠ نسمة ، وهذه المجموعة يعانى معظمها من نقص فى أحجامها وفى الوظائف والخدمات . وهذه أيضاً يمكن تقسيمها إلى مجموعتين فرعيتين : مجموعة مدن المحافظات الصحراوية وهذه يمكن أن تستوعب

أعداداً أكبر من السكان ولكن فى إطار تنمية أقاليمها الصحراوية وما تقوم به الدولة فى الوقت الحاضر من تنمية اقتصادية فى هذه الأقاليم يشير إلى احتمال تحقيق ذلك . وفى هذا الصدد يمكن مراعاة نشأة هيراركية محلية فى المحافظات الصحراوية الأربع : واحدة على الساحل الشمالى وتضم معها سيوه وتكون مرسى مطروح المدينة المركزية ، وأخرى فى الوادى الجديد وتضم الخارجة والداخلة والفرافرة وتكون موط مدينتها المركزية ، وثالثة على ساحل البحر الأحمر وتكون الغردقة المدينة المركزية، و رابعة فى سيناء حيث تكون العريش مدينتها المركزية . أما المجموعة الثانوية الأخرى فهى تضم المدن التى تقع فى وادى النيل والدلتا والفيوم، وهذه يمكن أن تستوعب عدداً أكبر من السكان اتصل إلى أحجام أكبر عن طريق الاهتمام بتنميتها اقتصادياً ووظيفياً لأن كثيراً من سكانها يهاجرون إلى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبيرة الأخرى بسبب عدم توافر بعض الخدمات والوظائف الأساسية فى كثير منها .

٥ ـ المجموعة الخامسة وتضم مدن منطقة القناة، وهذه المجموعة يمكن تنميتها اقتصاديا ووظيفياً فى إطار تخطيط شامل لمنطقة القناة بحيث يمكن أن تستوعب مليون نسمة بالإضافة إلى سكانها الحاليين . وفى هذا الصدد : يمكن التفكير فى إنشاء عدد من المدن الجديدة الصغيرة على ضفتى القناة حول المدن الكبيرة الثلاث لتخفيف الضغط السكانى على عواصم المحافظات .

البدائل المختلفة لاتجاهات النمو الحضرى

لا نستطيع أن نحصر اتجاهات محددة يسير من خلالها النمو الحضرى فى أى مجتمع من المجتمعات ، بحيث يمكننا أن نتوقع — فى ضوء هذه الاتجاهات — الصورة المثلى لما ينبغى أن يكون عليه النمو الحضرى فى ذلك المجتمع .

وإنما لا تخرج المسألة عن ضرورة البحث فى البدائل المختلفة التى ترى أن النمو الحضرى يتحرك من خلالها ، حتى يسهم ذلك فى اقتراح استراتيجية للتحضر فى مجتمع ما تعتمد على الشكل الواقعى لنمطه الحضرى ، وعلى الاتجاهات الحقيقية التى يتخذها النمو الحضرى فيه .

ويمكننا اقتراح بدائل ثلاثة لاتجاهات النمو الحضرى وذلك على النحو التالى :

- البديل الأول : استراتيجة الانتشار .
- « الثانى : « التركيز :
- « الثالث : « الانتشار بطريقة مركزة .

وغنى عن البيان أننا سنحاول — بعد عرض موجز لكل بديل — أن نقوم بتحليله ضوء ظروف النمو الحضرى فى مصر ، موضحين إلى أى مدى ينطبق مع اتجاهات النمو الحضرى فى مجتمعنا ، مختارين فى النهاية البديل المناسب .

البديل الأول : استراتيجية الانتشار : Strategy of Diffusion

ترتكز هذه الاستراتيجية على فكرة مؤداها أن انتشار السكان (وبخاصة الجزء الفعال من القوى العاملة منهم) وكذا الأنشطة (متمثلة فى رءوس الأموال وغيرها من العناصر المكونة للنشاطات وبخاصة الصناعية منها) فى منطقة ما يؤدى إلى احداث درجة من النمو فى المنطقة سواء تم هذا الانتشار بشكل متعادل أو غير متعادل .

وينجم عن ذلك « الانتشار » تأثيرات بعضها مفيد ، والآخر ضار ويتوقف ذلك على ما يتسبب عنه هذا الانتشار من اطراد رفاهية السكان ، وازدياد كفاءة الأنشطة .

ويحدث هذا الانتشار — وبالتالى ترسم هذه الاستراتيجية — اعتماداً على العناصر الرئيسية لعملية التنمية الحضرية ويمكن تحديدها فى ثلاثة هى :

(أ) توزيع العنصر البشرى : ويحتاج ذلك إلى التعرف على الهيكل السكانى تفصيلا (عدداً ، وكثافة ، وتوزيعاً) ويرتبط هذا العنصر إذا ما وجه بما يسمى تخطيط الهجرة Migration Planning

(ب) توزيع المشروعات : ويتطلب ذلك وجود بيانات كافية ، وصادقة عن الهيكل الاقتصادى (صناعة ، وزراعة ، وتجارة ، وخدمات) ويحتاج ذلك إلى ما يسمى بتخطيط المشروعات Project Planning

(جـ) تحسين البيئة : ويعنى هذا العنصر بكل مايتعلق بفيزيقية البيئة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالمشروعات العمرانية ، وما يصيب المنطقة من تجديد حضرى ويتصل هذا العنصر بما يسمى التخطيط الفيزيقى Physical Planning

ويتأخذ معظم الدول الآخذة فى النمو بهذه الاستراتيجية ، وتتبع عديداً من السياسات المنبثقة عنها ، وتحاول تطبيقها فى مجال التنمية بعامة ، وفى نطاق التنمية الحضرية بخاصة .

وترتبط الدوافع التى تجعل تلك الدول تتبع هذه الاستراتيجية ، بظروف هذه الدول من ناحية ، وبطبيعة هذه الاستراتيجية من ناحية أخرى .

ويتضح ذلك مما يلى من نقاط :

— أن الإمكانات السسيو اقتصادية فى الدول الآخذة فى النمو — إن كانت متاحة — فهى ليست مستغلة أو مستخدمة أفضل استخدام[1] .

— أن الخطط التنموية التى ترسم فى هذه الدول ، وبخاصة فى مجال التنمية الحضرية ، لاتأخذ فى اعتبارها — غالباً — الاتجاه الشامل الذى يحقق تنمية القطاع — والمجال — كإنعكاس لتنمية القطاعات أو المجالات الأخرى . وعلى سبيل المثال فإن مجال التنمية الحضرية ، يرتبط أساساً بالتنمية فى المجال الريفى (وبخاصة مسألة الهجرة المستمرة والمدفقة من الريف إلى الحضر) .

---

(١) راجع الجزء الخاص بالتحضر والموارد .

– أن طبيعة استراتيجية الانتشار تمكن الدولة من تحقيق درجة ما من عدالة التوزيع (الشكلية فى معظم الأحيان) من حيث استفادة سكان الحضر من المشروعات التنموية التى تخصص لهم فى حدود منطقتهم الحضرية .

ووفقاً لهذه النقاط الثلاث يتضح أن استراتيجية الانتشار تحتاج إلى مزيد من الإدراك والوعى بإمكانيات المجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فضلا عن ضرورة الاهتمام بدراسة التأثيرات التى تنجم عن هذه الاستراتيجية ، وردود أفعالها على المجالات والقطاعات الأخرى المرتبطة بها .

ويمكن القول بأن مصر قد اتبعت – ومازالت – هذه الاستراتيجية ليس فى نطاق التنمية الحضرية فحسب ، بل وفى مجال التنمية عموماً . فالواقع يؤكد أن السكان والأنشطة ينتشرون على المساحة المأهولة من مصر دون تخطيط مسبق لذلك فى معظم الأحيان ، وبتخطيط محدود ومؤقت – ومتصل بمشروعات محددة – فى بعض الأحيان .

وإذا تناولنا ذلك الجانب فإننا نلحظ ذلك التوزيع الذى أقرته الدولة فى خطتها الخمسية الأولى (٥٩ / ١٩٦٠ – ٦٤ / ١٩٦٥) للمشروعات ، والمخصصات الاستثمارية لمحافظات مصر . وكيف أن ذلك التوزيع (بما تضمنه من مشروعات ومخصصات) لم يكن يتناسب إطلاقاً مع الإطار العام للتخطيط ، أو الفلسفة الشاملة للتنمية .

فنتيجة لاتباع سياسات هذه الاستراتيجية – بالأسلوب الذى تمت به – زادت المناطق النامية نمواً ، وانحدرت المناطق المتخلفة فى تخلفها . بل أن المشكلات التى كانت قائمة أصلا بالنمط الحضرى ، قد تفاقمت وذلك بسبب التوزيع غير المتعادل للمشروعات والخدمات على محافظات مصر[1] .

البديل الثانى : استراتيجية التركيز Strategy of Concentration

نظراً للعيوب ، والمثالب التى انطوت عليها استراتيجية الانتشار من حيث تطبيقها فى مجال النمو الحضرى (والتى سبق ذكر بعضها) ، فقد بات من الضرورى البحث عن استراتيجيات أخرى بديلة يمكن استخدامها فى هذا المجال ، وبخاصة فى الدول التى تعانى من مشكلات النمو الحضرى .

---

(١) يكفى للدليل على ذلك أن حجم المخصصات الذى وجه لمحافظات التقدم النسبى اصلا (ضمنها المحافظات الحضرية) فى الخطة الخمسية الأولى اكبر من ذلك الذى وجه للاخرى المتخلفة نسبيا .

وتقع استراتيجية التركيز (بالنسبة للسكان ، والأنشطة أيضاً) فى مقدمة هذه الاستراتيجيات ، إذ تلجأ بعض الدول ــ محدودة الموارد ــ إليها فى المراحل الأولى للتنمية ؛ حيث تسعى إلى تحقيق أهداف خططها للتنمية عن طريق إقامة برامج مركزة فى قطاعات معينة ، وفى مناطق محدودة من الدولة .

وتعتمد استراتيجية التركيز بصفة عامة على وجود (أنشطة سائدة ومنتشرة)Prevailing Activities ، وطاقات للتنمية فى مراكز النمو من ناحية ، وقطاعات الطلب النهائى وما تحدده من أهداف قومية ، من ناحية أخرى .

وهى وفقاً لهذا المعنى تتحدد من خلال اتجاهات ثلاثة هى :

١ ــ تحديد أهداف الإنتاج اعتماداً على الأنشطة الأساسية القائمة بالفعل .

٢ ــ خلق أنشطة جديدة تشكل ما يمكن تسميته « بالحزم » Bundles فى ذات الوقت الذى نهتم فيه بامتداد بعض الأنشطة الأخرى .

٣ ــ خلق « حزم » جديدة من الأنشطة ذات الميزة النسبية ، وذلك بتوطينها فيما لايزيد تقريباً على واحد أو اثنين من مراكز النمو المقترحة .

ويمكننا أن نستوضح دعائم هذه الاستراتيجية من خلال مثال مبسط فى إقليمين فرعين من منطقة وسط الدلتا حيث تتمثل الأنشطة فى هذه المنطقة فى الزراعة (وبخاصة : القمح ، والأرز ، والقطن ، والشعير ، والبطاطس) وكذلك فى الصناعة (مثل : الأغذية ، والأثاث والأحذية ، والغزل والنسيج والأدوات المعدنية ، وغير المعدنية ، وغير الكهربية) .

ومن الطبيعى أن أية زيادة فى الناتج الزراعى سوف تقود إلى زيادة فى الأنشطة المتصلة بالفرز ، ونزع قشور الأرز ، وحلج القطن . . . إلخ وسوف يخلق ذلك بالتالى أنشطة جديدة ترتبط بعمليات التصنيف ، والتغليف ، والتخزين . وباعتبار ان هذا الإقليم ككل (بما يشمله من ريف وحضر) يدخل بصفة عامة فى نطاق الأقاليم الزراعية ، فإن هناك بعض الصناعات ذات الطبيعة الزراعية (مثل صناعة الأدوات الزراعية ، ورشاشات المبيدات الحشرية) . يمكن لها أن تنمو :

وتشجع الأجزاء الشمالية من هذه المنطقة على تربية الماشية ، ويمكن أن يؤدى ذلك إلى إقامة صناعات تتصل بالألبان ، وتعليب اللحوم ، وفى ذات الوقت تحتاج جلود الماشية المتوافرة إلى توجيهها والاستفادة منها من خلال مصنع لدباغتها . . . إلخ .

وعلى نفس المنوال يمكن لكثير من القطاعات أن تنمو وبخاصة أن الإمكانات الزراعية بالمنطقة متوافرة ، وتكون على ذلك دعامة لكثير من الصناعات المتصلة بها ، والمركزة فى هذه المنطقة .

وكثير من الأمثلة الأخرى يمكن أن تتضح ، إذا ما ارتأينا إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية وضرورتها بالنسبة لأقاليم مصر . فقد يحتاج الأمر إلى إجراء دراسات موسعة حول العلاقات السببية والتبادلية بين المشروعات المقترح ضمها إلى « حزمة » الأنشطة المقترحة .

أما كيف نتخير هذه « الحزم » من الأنشطة فإن ذلك يحتاج إلى معايير نستخدمها ونعتمد عليها ، ويمكن توضيحها فى ثلاثة رئيسية هى :

١ — معدل الربحية : Rate of Profitability

ويمكن تحديد هذا المعدل عن طريق حساب الفرق بين التكاليف ، والعوائد .

٢ — العوامل (المقومات) النادرة : Scare Factors

وذلك مثل رءوس الأموال ، وأساليب الإنتاج ، والقوى العاملة المدربة . . . إلخ .

٣ — الأهداف القومية : National Aims

وهى ترتبط بدرجة التنمية فى المجتمع وفى الدول الآخذة فى النمو . ويمكن حصر تصنيعها محلياً ، ثم تحقيق أكبر نسبة من العمالة بين القوى البشرية فى الدولة .

وإذا كانت تلك هى العناصر الرئيسية فى هذه الاستراتيجية ، فإن إمكانية تطبيقها بشكل عام — وليس محدوداً ببرامج تنموية تجرى فى مناطق معينة — مرهون بالسياسة العامة للدولة وفلسفة التخطيط والتنمية بها . ففى مصر العديد من الأقاليم (الحضرية — الريفية ، والحضرية) تحتاج إلى تركيز بعض الأنشطة بها ، وبخاصة فى الأقاليم الحضرية حيث تنعكس تنميتها — باستخدام استراتيجية التركيز — على الأجزاء الأخرى من الإقليم من ناحية ، وعلى الأقاليم الأخرى الحضرية — الريفية من ناحية أخرى .

البديل الثالث : استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

تتحدد ركائز هذه الاستراتيجية من خلال الدعائم السابقة لكل من استراتيجيتى الانتشار والتركيز . فقد بات واضحاً أن لكل منهما مزاياها وعيوبها من ناحية ، وظروف تطبيقها

والاستفادة منها من ناحية أخرى . ولذلك كان الدمج بين الاستراتيجيتين مكوناً ومشكلا لاستراتيجية ثالثة تتمثل فى الانتشار بطريقة مركزة .

وتعتمد هذه الاستراتيجية ، وتستند إلى فكرة أقطاب النمو (أو التنمية) Growth (or Development Poles) فاختيار نقط ، أو مواقع للنمو (ونستعير هنا تعبير هيرشمان عن أقطاب النمو) يتم اعتماداً على وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بميزات معينة ، تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً .

وتتميز هذه النقط (أو المواقع ، أو الأقطاب) بظهور قوى لها تأثير خاص تعتمد على عنصرين هما :

(أ) التركيز المكانى للمنطقة :

فالأنشطة المتاحة فى هذه المنطقة مركزة ، ولذلك تزيد درجة تأثيراتها .

(ب) النمو المباشر للمنطقة ، وغير المباشر بالنسبة للمناطق المجاورة : ويحدث هذا النمو نتيجة لوجود الموارد بالمنطقة وحسن استغلالها ، ووضوح العلاقات بينها ، وبين المناطق المجاورة .

ويتضح من هذا أن تلك الاستراتيجية تعتمد على اختيار أقطاب للنمو داخل نطاق الدولة، تكون بحيث تؤثر على نموها الذاتى من ناحية ، وفى تنمية المنطقة المحيطة بها من ناحية أخرى ، وفى الوقت ذاته تتجمع أنشطة هذه الأقطاب فى مكان محدود .

فهى استراتيجية انتشار فى أساسها ، ولكنه انتشار محدود يتم بطريقة مركزة . وتتخذ هذه الاستراتيجية صوراً أخرى عديدة – غير أقطاب النمو (أو التنمية) – فمثلا نجد بعض الباحثين يطلقون عليها تعبير دهاليز (أو مسالك) النمو المكثف(١) Corridors of Intensive Growth

وكان اختيار هذا التعبير منبثقاً من خلال الاستراتيجية التى اقترحها الباحث (الذى

---

(١) ارتبط هذا المصطلح بدراسة أجريت حول مشكلات التنمية الاقتصادية فى أقليم البحيرات العظمى الشمالية بالولايات المتحدة (ويضم أجزاء من ثلاث ولايات هى : ميشجان ، وويسكونسن ، ومينسوتا) .

قام بالدراسة (١)) لمشكلة بحثه . ويمكن تحديد محاورها فى النقاط الرئيسية التالية :

١ ــ أن الهيكل الاقتصادى الإقليمى فى هذا الإقليم يعتمد بصفة رئيسية على الزراعة وفى بعض الصناعات المتصلة بالموارد الطبيعية .

٢ ــ أن تلك الصناعات ليست هى المناسبة ، أو الموائمة تماماً لتوجيه الإقليم نحو تنمية اقتصادية .

٣ ــ أن التكيف الإقليمى اللازم لمواجهة التنافس مع بقية الأجزاء المحيطة بهذه المنطقة بطىء للغاية باستثناء المتغيرات المتعلقة بالهجرة الخارجية .

٤ ــ أن هناك عديداً من الصناعات قد نمت فى هذا الإقليم وحددت ، ولكنها تحتاج مع ذلك إلى تشجيعها ، ودعمها حتى تتوطن فى الإقليم .

٥ ــ أن عمية التحضر ذات أهمية قصوى بالنسبة للتنمية الإقليمية ، فهى بمثابة الحافز الذى يدفع المهاجرين إلى الإقليم (وغالبيتهم من أكثر الفئات تعليماً ، وأحدثهم سناً) للإقامة فيه والعمل ، والاستفادة من الخدمات المتاحة ، والأسواق المرتبطة بالصناعات .

٦ ــ ترتيباً على ذلك فإن اقتراح وجود دهاليز ، أو ممرات تتفق مع النسق الفيزيقى للإقليم ، وتتسق مع وضعه الجغرافى ، وتتكامل مع نمطه الاقتصادى ، وتتسم فى الوقت ذاته بالنمو المكثف .. لهو اقتراح ينبغى أن يؤخذ فى الحسبان عند وضع استراتيجية للتنمية الإقليمية الحضرية لذلك الإقليم .

فعن طريق ذلك النمو المكثف ، والمنتشر ــ إلى حد ما ــ يمكن تخصيص جزء من الاستثمارات العامة لإدخال التحسينات على المنطقة من ناحية ، ولزيادة كفاءة الإنتاجية من ناحية أخرى . الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية فى مثل هذه المنطقة .

أما وكيف يمكننا الاستفادة فى مصر من استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة ، فذلك أمر مرتبط أساساً بعملية اختيار ، أو تحديد نقط النمو التى يمكننا أن نوليها اهتماماً أكبر حتى يؤدى ذلك إلى امتداد ، واتساع ، وانتشار للتنمية بعد ذلك . . فهذه نقطة أساسية وأولية . فضلا عن أن اختيار مثل هذه الاستراتيجية يرتبط بشكل مباشر بالفلسفة العامة للدولة وبسياستها تجاه فكرة التخطيط الإقليمى / الحضرى .

---

(١) يمكن الرجوع إلى تفصيلات هذه الدراسة فى :

Fag El-Nour, M.H., « Problems of Economic Development in the Upper Great Lakes Region: A Regional Planning Approach », A Thesis for the Degree of Doctor, Univ. of Wisconsin, 1969.

وإذا أردنا اختباراً لهذه الاستراتيجية من حيث مدى صلاحيتها للتطبيق فى الأقاليم بمصر فإن هناك أسساً ينبغى أن نضعها فى الاعتبار وهى تعد فى الوقت ذاته، تساؤلات نطرحها فى، هذا المجال وتتحدد على النحو التالى :

١ – تحديد الأهداف العامة ، والأغراض التفصيلية لتلك الاستراتيجية :

فذلك التحديد أساسى فى تصور الإطار العام – بعمومياته ، وتفصيلاته – حتى يتسنى لنا تحقيق تلك الأهداف بالشكل المطلوب .

٢ – حصر للموارد القومية والأقليمية المتاحة :

ويفيد ذلك الحصر فى التعرف على أمكانات الحيز المتاح – قوميا أو أقليميا – حتى يسهم ذلك فى أن تكون تصورنا للأهداف واقعيا ، وليس ضرباً من الخيال .

٣ – وضع قائمة بالأولويات اللازمة لكل قطاع :

ويرجع ذلك إلى أننا لانستطيع تحقيق كل الأهداف دفعة واحدة وذلك بسبب محدودية الموارد فى مقابل لا محدودية الأهداف . وينبغى أن توضع قائمة الأولويات تلك اعتماداً على مجموعة من المعايير التى لاتخرج عن الأهداف الموضوعة سلفاً .

٤ – قياس مدى التأثيرات – الناجمة عن تنمية منطقة – على بقية المناطق :

فهذه نقطة أساسية فى تلك الاستراتيجية بمعنى أن تنمية المنطقة لايقف عند حد محدود وإنما يمتد ويتسع ليشمل مناطق أخرى – مجاورة أو غير مجاورة – ومن ثم كانت هناك ضرورة لقياس هذه التأثيرات المتبادلة والمتشابكة .

٥ – الاستفادة بعائد نمو المنطقة ، فى نشر مجالات التنمية فى المناطق الأخرى :

وذلك ينبثق من قاعدة أساسية مؤداها أن النمو الملموس الذى يتحقق فى مجالات معينة يستشعرها أفراد المجتمع يشجع – بطبيعة الحال – على الاستفادة بعائد ذلك النمو فى تحقيق تنمية متزايدة فى مناطق أخرى .

لم تكن الاستراتيجيات – السابق عرضها – سوى اتجاهات نظرية عامة . وبالرغم من أنها – أو بعضاً منها على الأقل – قد لاقى بعض التطبيق بشكل ما فى مجتمع ، أو أكثر ، من المجتمعات ، إلا أن ذلك لايعنى أنها سياسات ثابتة – دائمة ، وصالحة للتطبيق فى كل المجتمعات الإنسانية وفى كل مراحل تطورها .

ولذا كان من الضرورى البحث عن نموذج أو إطار واقعى ينبع من ظروف المجتمع ذاته ، وينبثق من واقعه الاجتماعى ، والاقتصادى ، والسياسى ، والثقافى .

ويفيد ذلك النموذج – وبخاصة عندما يتعرض لتحليل عملية النمو الحضرى بطبيعة الحال – فى التعرف على جوانب هذه العملية وتحليلها محاولا تفسيرها ، وصولا إلى ضبط مساراتها وتحديد إمكانية مشاركتها فى تنمية المجتمع بأكمله .

وفى محاولتنا لتصور ذلك النموذج نستند إلى بعض العناصر الرئيسية التى تعيننا على ذلك وتتشكل على النحو التالى :

– المعايير اللازمة لتصور عملية النمو الحضرى فى مصر .

– تحديد الأوزان القيمية لعوامل التحضر .

– التقدير الكمى لمؤشرات التحضر .

– الإطار التصورى العام لعملية التحضر فى مصر .

ونفصل القول فى هذه النقاط الأربع كما يلى :

أولا : المعايير اللازمة لتصور عملية النمو الحضرى فى مصر :

لم تزل مسألة النمو الحضرى تسير بشكل تلقائى ، وعفوى فى مصر وذلك من حيث اتجاهات هذا النمو وتوزيعاته على حد سواء .

ويحتاج هذا الأمر إلى تدخل إدارى مخطط يستهدف ضبط هذا النمو والتحكم فيه . وإذا كنا نسعى إلى تصور وضع أمثل للنمو الحضرى فى مصر ، فإن ذلك لن يتأتى دون تخطيط للتنمية الحضرية فيها .

كما أن التخطيط لهذه التنمية ينبغى أن يتم فى ضوء معايير واضحة للمستهدف بالنسبة لمسألة النمو الحضرى فى مصر .

نموذج تصورى لتحليل عملية النمو الحضرى ، وتفسيرها :

ويمكننا أن نعرض أهم هذه المعايير فى النقاط الأربع التالية :

١ - التنبؤ بمعدل السكان (عدداً ، وكثافة) وتوزيعهم :

يؤثر هذا المعيار تأثيراً مباشراً على عملية النمو الحضرى من خلال العناصر الرئيسية التالية :

(أ) تركز السكان فى منطقة محدودة المساحة :

فيؤدى ذلك إلى درجة عالية من الكثافة السكانية فى منطقة محدودة ، وما يستتبع ذلك من مشكلات .

(ب) تحديد نوعية العمالة ومجالها (داخل المركز الحضرى ، وخارجه) :

وهو أمر يتصل بغرض العمالة المتاحة بالمركز الحضرى من ناحية ، وبمهارات الفرد وإمكاناته من ناحية أخرى .

(جـ) الانتقال ، والحركة (داخل المركز الحضرى ، وخارجه) :

ويرتبط ذلك بموقع العمل ، ومحل السكن من جهة ، وبارتباطات الفرد خارج المركز الحضرى من جهة أخرى .

(د) الهجرة إلى مركز حضرى آخر :

وينتج ذلك من عدم تحقيق الهدف الذى سعى إليه المهاجر ، أو ظهور مشكلات طارئة تستلزم تغيير المكان .

(هـ) العودة إلى البلد الأصلى :

ويحدث ذلك فى الغالب حينما لايتحقق تكيف سسيو اقتصادى بالنسبة للمهاجر مع بيئته الحضرية الجديدة .

ولذلك فإن التنبؤ بمعدل النمو السكانى فى منطقة ما، وتصور التوزيع الأمثل للسكان فيها ، يؤدى إلى تحديدالصورة المتوقعة لهذه المنطقة بعد فترة زمنية معينة . ومن خلال ذلك يمكن التعرف على المورد البشرى فى النمط الحضرى .

٢ ـ التوقعات المستقبلية للمواد المادية : (نوعيتها ـ حجمها ـ مصادرها)

إذا كان التنبؤ السكانى ــ من حيث عناصره المختلفة ــ يمكن أن يمدنا بتصور مبدئى للمورد البشرى (من حيث حجمه ، ونوعيته، وتوزيعه) ، فإن الإمكانات المادية المتاحة تعكس الموارد الحالية والمستقبلة للمجتمع الحضرى . ويمكن تناول هذه الموارد فى ضوء عناصر عديدة تتعلق بالتوقعات المستقبلية لها ، وأهمها ما يلى :

(أ) نوعية الموارد :

ويحتاج التعرف على هذه النوعية إلى دراسات الإمكانات الاقتصادية للمنطقة ، وحاجات السكان منها .

(ب) حجم الموارد :

وتمتد دراسة حجم الموارد إلى ضرورة التعرف على الطاقات الكامنة وغير المستغلة منها .

(ج) مصادر الموارد :

ويقصد بها ما يمكن أن يستغل فى مجتمع ما من موارد ، ومنابعها ، والزمن المتوقع لنفاذها .

٣ ـ تحديد نوعية الأنشطة المستهدفة ، ومواقعها :

ينعكس المورد البشرى (السكان) ، والمورد المادى (الطاقات) من خلال نشاط قائم فى المجتمع . وقد أجرى عديد من البحوث لتحليل العلاقة بين النمط الحضرى ، والنشاط المطلوب تواجده فيه ، وانتهت معظم هذه الدراسات إلى أنه لتحقيق انسجام أو ترابط بين الشكل الحضرى والنشاط ــ أيا كانت نوعيته ــ فإنه ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار ما يلى :

(أ) إمكانية قياس مدخلات النشاط ، ومخرجاته .

(ب) ضرورة التعرف على التأثيرات الناجمة عنه (وبخاصة إذا كانت مقيسة) .

(ج) أهمية تقييم النشاط من خلال أهدافه ، وإنجازاته .

وفضلا عن أهمية التعرف على نوعية ذلك النشاط ، فإن تحديد موقعه يمثل معياراً رئيسياً فى تصور الوضع الأمثل للنمو الحضرى .

ويعتمد ذلك على عناصر أهمها : الأنشطة الأخرى المساعدة ، والطرق والشوارع ووسائل النقل والمواصلات ، ووحدات المساكن ، وسلوك المستهلك . . . إلخ .

ثانيا : تحديد الأوزان القيمية لعوامل التحضر :

رغم الكتابات العديدة ، والمستفيضة التى تناولت مسألة « عوامل التحضر » وشرحت أبعادها ، وحللت عناصرها ، وحاولت قياس درجة تأثيرها فى الظاهرة ككل ، إلا أن هناك ندرة فى تلك الدراسات التى تتناول – بالتمحيص – كل عامل على حدة وتأثيره فى احداث الظاهرة وتكوينها . ذلك انطلاقا من فرضية مؤداها أن هناك تفاوتا واضحا بين عوامل التحضر بعضها البعض – فى منطقة ما – ويؤدى ذلك بالتالى إلى اختلاف الأوزان القيمية ، والأنصبة النسبية لكل عامل بشكل تجزيئى مفتت يدرس كل عامل ، ومؤشر ، ومقياس على حدة ، وإنما يتحدد ولا يعنى ذلك مطلقا أننا تتناول هذه الظاهرة – التحضر – منطلقنا الأساسى فى أهمية الدراسة التكاملية الموحدة لظاهرة التحضر ليس فقط على أساس أن ذلك هو الاتجاه العلمى الحديث فى تناول الظواهر بعامة ، وإنما أيضاً أن هذه الظاهرة بصفة خاصة تحتاج إلى هذا المنظور فى التحليل .

وقد سبق أن عرضنا فى جزء سابق من هذه الدراسة ، للعوامل الأساسية التى تؤثر فى التحضر فى جمهورية مصر العربية[1] . ولكننا نخصص هذه الفقرة – فى إطار تصورنا

(١) سبق أن أشير إلى هذه العوامل فى بداية هذا الفصل .

لنموذج يصلح لتحليل عملية النمو الحضرى وتفسيرها فى مصر – للتعرف على الأهمية النسبية لهذه العوامل عن طريق محاولة تصنيفها إلى مجموعات أربع على النحو التالى :

(أ) عوامل تتعلق بالموقع الفيزيقى ، والميزة التوطنية للمكان :

تمثل هذه المجموعة من العوامل الأساس الركين الذى تعتمد عليه ظاهرة التحضر فالمنطقة الحضرية لاتتكون دون أن تتمتع ببعض المزايا ، أو تتوافر بها مجموعة من الخصائص التى تميزها عن غيرها . ويمكننا الإشارة إلى هذه العوامل فيما يلى :

١ – الميزة التوطنية للمكان : كأن يقع على ضفاف نهر ، أو على ساحل بحر ، أو على ممرات مائية . أو أن يكون فى ملتقى طرق سهلة ، وأحيانا كثيرة تكون هذه الميزة التوطنية ممثلة فى نشاط صناعى أو زراعى قائم فى هذا الموقع .

٢ – وجود المنطقة فى شكل متروبوليتانى : ويتمثل ذلك فى المدينة الرئيسية التى تتميز أساسا بموقع استراتيجى وصل إلى درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل بشكل يمكنه من امداد المناطق المجاورة وتزويدها بما تحتاجه من عناصر العيش المختلفة .

٣ – القرب من مناطق الطرد السكانى : ويرجع ذلك أصلا إلى أن عدد السكان ، وكثافتهم ، وتوزيعهم غير متعادل أو متساو .

٤ – حجم السوق ، وموقعه : ويؤثر ذلك على شكل العلاقات التبادلية الاقتصادية بين منطقة السوق ، والمناطق الأخرى المحيطة بها .

٥ – النقل وطرق المواصلات : ولاينظر إلى هذا العنصر من حيث توافر وسائله فقط وإنما أيضا من جانب حساب تكلفته .

(ب) عوامل ترتبط بالأنشطة المادية :

وهى تلى فى الترتيب (والأهمية النسبية) مجموعة العوامل السابقة . ونقصد بالأنشطة المادية هنا القطاعات الإنتاجية ، والخدمية على حد سواء .

ويمكن تفصيل هذه العوامل فى :

١ – وجود قاعدة صناعية ، فبديهى أن تتأثر الظواهر الحضرية مباشرة بالتصنيع من حيث نوعيته ، ودرجته ، ومجاله . وتتمثل هذه القاعدة فى نسق System من الصناعات .

٢ ــ توافر أنشطة رئيسية تصديرية : ونقصد بها جملة مصادر الإنتاج التى تتسم بالأهمية النسبية سواء لأقاليم الدولة ككل أو بالنسبة لنطاق تأثير الإقليم وحده .

٣ ــ زيادة درجة التنويع Diversification فى الأنشطة القائمة : فكثير من المناطق تتسم بتنوع فى أنشطتها ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة حركة السكان إليها .

٤ ــ تمتع المنطقة بوفرة فى الخدمات ، والهياكل الأساسية للمشروعات : فإذا كنا ننظر إلى الخدمات من خلال كفاءتها ، وقدرة الأفراد على الاستفادة منها، فإنه ينظر إلى الهياكل الأساسية للمشروعات من خلال حجمها ، ووظيفتها ، وكفاءتها فى التشغيل .

(حـ) عوامل تتصل بالعنصر البشرى :

وهى مجموعة تتواجد فى الموقع المميز (المجموعة الأولى) وتحاول أستغلال الأنشطة المادية المتاحة (المجموعة الثانية) ولذا فهى التى تصل بينهما ، وتؤلف ويمكن تفصيلها فى ثلاثة عوامل فرعية :

١ ــ هجرة السكان إلى المركز الحضرى :

فهناك تغيرات مكانية Spatial Changes تحدث فى هذا المركز وتتمثل فى التعديلات التى يمكن أن تصيب النمط الفيزيقى كبناء المساكن، وتمهيد الطرق ، والأمداد بالمياه . . . إلخ ويؤثر كل ذلك على أنماط الأتصال بين المركز الحضرى، وما يحيط به من مناطق .

٢ ــ تركز السكان (وتجمعهم) فى المركز الحضرى .

فالهجرة بما تتضمنه من تركز السكان تؤثر بشكل واضح على التركيب السكانى للمنطقة، كما أنها ترتبط أرتباطا مباشراً بالنشاط الإقتصادى القائم فتعدله، أو تضيف إليه، أو تنقص منه . فضلا عما ينعكس عن الهجرة من تأثيرات فى التركيب الإجتماعى للمجتمع ، والهيكل الثقافى لأفراده .

٣ ــ العمالة :

وهى متغير تابع للهجرة ، إذ أن العامل الرئيسى ــ فى الغالب ــ الذى يدفع بالأفراد إلى الهجرة والأنتقال من مكان لآخر ، هو البحث عن عمل مناسب لزيادة الدخل .

(د) عوامل خاصة بالهيكل الثقافى ، والبناء الإجتماعى الحضرى :

من الواضح أن درجة التجانس الثقافى فى المجتمع ــ وأنتشارها فى شكل قنوات للإتصال ــ تلعب دوراً هاما فى البناء الإجتماعى الحضرى .

- وتؤثر هذه الدرجة على نسق التدرج الإجتماعى الشامل للمجتمع الحضرى ، ويأتى ذلك نتيجة وجود الثقافات الفرعية Slb - Cerltures التى تتبع – أولا تتبع الثقافة الكلية للمجتمع.

وهناك نوع من « التثاقف » Accultural يتم بين المجموعة المهاجرة إلى المركز الحضرى ، والسكان الأصليين لهذا المركز . فهو عملية لإكساب الثقافة .

ثالثا: التقدير الكمى لمؤشرات التحضر :

وإذا كانت لعوامل التحضر أوزان قيمية تتفاوت بين بعضها البعض ، فهناك أيضاً اختلافات بين مؤشرات التحضر ، الأمر الذى يستوجب معه محاولة تقديرها كمياً ، وذلك بهدف التوصل إلى رسم الصورة العامة لتلك الظاهرة . ويمكننا أن نعطى لمحة سريعة لمؤشرين رئيسيين للتحضر وهما :

١ – تركز السكان :

وهى ظاهرة لافتة للنظر فى أى « مركز للنمو » ، فهناك تيار من الهجرة يتدفق من المناطق المحيطة بذلك المركز إلى بؤرته ، بحثاً عن فرص عمل جديدة (أو أفضل) . وقد كان من الممكن أن يستمر هذا التدفق – الذى يسير فى اتجاه واحد تقريباً – دون أن تحدث ظاهرة التركز (فهى ظاهرة مرتبطة أساساً بالمكان أو الحيز) ، ولكن ما يحدث هو أن أعداداً هائلة من الأفراد يتجهون ناحية موقع ما ، ولا يتوزعون بالتناسب مع مناطقه سواء فى العمل ، أو الإقامة ، لا تكون هناك ترتيبات مسبقة لعملهم ، أو لإقامتهم ، بل قد يكون هذا الموقع يعانى أصلا من ظاهرة التركز بين سكانه الأصليين .

٢ – تكدس الأنشطة :

ويحدث هذا التكدس فى الأنشطة (سواء كانت إنتاجية ، أو خدمية) نتيجة توافر مجموعة من العوامل تتلخص فى : وجود المادة الخام فى ذات المراكز الحضرى (أو قريبة منه) بشكل يسهل قيام النشاط ، وحاجة المناطق المحيطة بالمركز الحضرى إلى الاستفادة بإنتاج الأنشطة وتأدية الخدمات ، فضلا عن هجرة أعداد هائلة – من المناطق المحيطة – إلى المركز الحضرى ، وحاجتها إلى عائد تلك الأنشطة وكذا وجود سوق داخل المركز الحضرى (أو قريباً منه) لتصريف منتجات هذه الانشطة .

رابعا : الاطار التصورى العام لعملية التحضر ، فى مصر :

من اللافت للنظر ، أن العناصر الثلاثة الرئيسية السالفة لم تكن سوى مقدمة ضرورية ولازمة لرسم النموذج التصورى لعملية التحضر فى مصر . فيمكننا أن نفيد من المعايير اللازمة لتصور

النمو الحضرى ، ونعتمد على الأوزان القيمية لعوامل التحضر ، وتستند إلى التقدير الكمى لمؤشرات التحضر .. كل ذلك يؤدى بنا إلى رسم إطار تصورى يقترب كثيراً من واقع الظاهرة فى مصر .

ويمكننا تفصيل عناصر ذلك الإطار المقترح فى النقاط الأربع التالية :

١ – سكان الحضر :

يضم هؤلاء سكان الحضر الأصليين ، بالإضافة إلى المهاجرين من الريف إلى الحضر بهدف الإقامة الدائمة والاستقرار . (ويمثل هذا العنصر المورد البشرى فى الإطار) .

٢ – الموارد المادية المتاحة :

وهو العنصر الفعال فى النمو الحضرى ، إذ لا جدوى فى عنصر بشرى لا يجد ما يستغله من موارد مادية ، كما أن تلك الموارد تصبح عديمة النفع بدون أن تجد ما يفيد منها .

٣ – تهيئة البيئة الحضرية :

ويتوقف ذلك على حجم الخدمات المتاحة ومدى كفاءتها فضلا عن توافر الهياكل الأساسية للمشروعات اللازمة لتسهيل الحياة الحضرية .

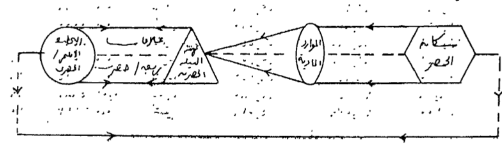
٤ – العلاقات الحضرية – الريفية :

فالنظرة إلى المجتمع الحضرى على أنه مجتمع منعزل ومغلق نظرة يجانبها الصواب فتكون المجتمع الحضرى أصلا نابع من علاقاته التبادلية بما يجاوره من مناطق بخاصة الريفية منها

٥ – التخطيط الإقليمى / الحضرى :

فقد بات هذا الأسلوب ضرورة ملحة ينبغى أن يتبناها المجتمع الحضرى . ويتعدى مجاله حدود المجتمع الحضرى الى النطاق الإقليمى الذى يضم المنطقة الحضرية وغيرها من المناطق ولذا سمى تخطيطاً إقليمياً / حضرياً .

وفيما يلى نموذجا تصوريا يوضح هذه العناصر فى تفاعلها وتشابكها .



ملحق (١)

حجم سكان مدن مصر ، ١٩٦٦

المرتبة (١)	مقلوب المرتبة (٢)	المدينة (٣)	الحجم الحقيقى للسكان (٤)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع (٦)
١	١,٠٠٠٠٠٠	القاهرة	٤,٢١٩,٨٥٣	٢,١٩٠,٨٩٥	٢,٠٢٨,٩٥٨
٢	٠,٥٠٠٠٠٠	الإسكندرية	١,٨٠١,٠٥٦	١,٠٩٥,٤٤٧	٧٠٥,٦٠٩
٣	٠,٣٣٣٣٣٣	الجيزة	٥٧١,٢٤٩	٧٣٠,٢٩٨	١٥٩,٠٤٩
٤	٠,٢٥٠٠٠٠	بور سعيد	٢٨٢,٩٧٧	٥٤٧,٧٢٣	٢٦٤,٧٤٦
٥	٠,٢٠٠٠٠٠	السويس	٢٦٤,٠٩٨	٤٣٨,١٧٩	١٧٤,٠٨١
٦	٠,١٦٦٦٦٦	طنطا	٢٢٩,٩٧٨	٣٦٥,١٤٩	١٣٥,١٧١
٧	٠,١٤٢٨٥٧	المحلة الكبرى	٢٢٥,٣٢٣	٣١٢,٩٨٥	٨٧,٦٦٢
٨	٠,١٢٥٠٠٠	المنصورة	١٩١,٤٥٩	٢٧٣,٨٦١	٨٢,٤٠٢
٩	٠,١١١١١١	شبرا الخيمة	١٧٢,٩٠٢	٢٤٣,٤٣٢	٧٠,٥٣٠
١٠	٠,١٠٠٠٠٠	أسيوط	١٥٣,٩٥٦	٢١٩,٠٨٩	٦٥,١٣٣
١١	٠,٠٩٠٩٠٩	الزقازيق	١٥١,١٨٦	١٩٩,١٧٢	٤٧,٩٨٦
١٢	٠,٠٨٣٣٣٣	دمنهور	١٤٦,٠٧٩	١٨٢,٥٧٤	٣٦,٤٩٥
١٣	٠,٠٧٦٩٢٣	الإسماعيلية	١٤٤,١٦٣	١٦٨,٥٣٠	٢٤,٣٦٧
١٤	٠,٠٧١٤٢٨	الفيوم	١٣٣,٦١٦	١٥٦,٤٩٢	٢٢,٨٧٦
١٥	٠,٠٦٦٦٦٦	أسوان	١٢٧,٥٩٤	١٤٦,٠٥٩	١٨,٤٦٥
١٦	٠,٠٦٢٥٠٠	المنيا	١١٢,٥٨٠	١٣٦,٩٣٠	٢٤,٣٥٠
١٧	٠,٠٥٨٨٢٣	بنى سويف	٩٠,٤٢٠	١٢٨,٨٧٦	٣٨,٤٥٦
١٨	٠,٠٥٥٥٥٥	دمياط	٨٦,٣٢٨	١٢١,٧١٦	٣٥,٣٨٨
١٩	٠,٠٥٢٦٣١	الأقصر	٧٧,٥٧٨	١١٥,٣١٠	٣٧,٧٣٢
٢٠	٠,٠٥٠٠٠٠	سوهاج	٧٤,٧٥٣	١٠٩,٥٤٤	٣٤,٧٩١
٢١	٠,٠٤٧٦١٩	قنا	٦٨,٥٣٦	١٠٤,٣٢٨	٣٥,٧٩٢
٢٢	٠,٠٤٥٤٥٤	شبين الكوم	٦٦,٢٩٠	٩٩,٥٨٦	٣٣,٢٩٦
٢٣	٠,٠٤٤٣٧٨	بنها	٦٣,٨٤٩	٩٥,٢٥٦	٣١,٤٠٧
٢٤	٠,٠٤١٦٦٦	ملوى	٥٩,٩٣٨	٩١,٢٨٦	٣١,٣٤٧
٢٥	٠,٠٤٠٠٠٠	بلبيس	٥٨,٠٧٠	٨٧,٦٣٥	٢٩,٥٦٥
٢٦	٠,٠٣٨٤٦١	كفر الشيخ	٥١,٥٤٤	٨٤,٢٦٥	٣٢,٧٢١
٢٧	٠,٠٣٧٠٣٧	قليوب	٤٩,٣٠٣	٨١,١٤٤	٣١,٨٤١
٢٨	٠,٠٣٥٧١٤	منوف	٤٨,٢٥٦	٧٨,٦٤٦	٢٩,٩٩٠
٢٩	٠,٠٣٤٤٨٨٢	دسوق	٤٥,٥٨٠	٧٥,٥٤٨	٢٩,٦٨
٣٠	٠,٠٣٣٣٣٣	أخميم	٤٤,٠٢٩	٧٣,٠٢٩	٢٨,٢٠٠

المرتبة (١)	مقلوب المرتبة (٢)	المدينه (٣)	الحجم الحقيقى للسكان (٤)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع (٦)
٣١	٠,٠٣٢٢٥٨	جرجا	٤٤,١٥٠	٧٠,٦٧٤	٢٦,٥٢٤
٣٢	٠,٠٣١٢٥٠	ميت غمر	٤٣,٦٦٥	٦٨,٤٦٥	٢٤,٨٠٠
٣٣	٠,٠٣٠٣٠٣	أبو كبير	٤١,٧٨٩	٦٦,٣٩٠	٢٤,٦٠١
٣٤	٠,٠٢٩٤١١	كفر الدوار	٤١,٥٦٠	٦٤,٤٣٨	٢٢,٨٧٨
٣٥	٠,٠٢٨٥٧١	المطرية	٤١,١٠٥	٦٢,٥٩٧	٢١,٤٩٢
٣٦	٠,٠٢٧٧٧٧	بلقاس	٤١,٠٦٧	٦٠,٨٥٨	١٩,٧٩١
٣٧	٠,٠٢٧٠٢٧	السنبلاوين	٤٠٦,٨٦	٥٩,٢١٣	١٨,٥٢٧
٣٨	٠,٠٢٦٣١٥	فاقوس	٤٠,٦٦١	٥٧,٦٥٥	١٧,٩٠٤
٣٩	٠,٠٢٥٦٤١	العريش	٤٠,٣٣٨	٥٦,١٧٦	١٥,٨٣٨
٤٠	٠,٠٢٥٠٠٠	طهطا	٣٨,٩١٥	٥٤,٧٧٢	١٤,٨٥٧
٤١	٠,٠٢٤٣٩٠	أرمنت	٣٨,٣٠٨	٥٣,٤٣٦	١٥,١٢٨
٤٢	٠,٠٢٣٨٠٩	زفتى	٣٧,٨٨٣	٥٢,١٦٤	١٤,٢٨١
٤٣	٠,٠٢٣٢٥٥	سمالوط	٣٧,٨٦١	٥٠,٩٥١	١٣,٠٩٠
٤٤	٠,٠٢٢٧٢٧	رشيد	٣٦,٧١١	٤٩,٧٩٣	١٣,٠٨٢
٤٥	٠,٠٢٢٢٢٢	الحوامدية	٣٦,٢٢٧	٤٨,٦٨٦	١٢,٤٥٩
٤٦	٠,٠٢١٧٣٩	سنورس	٣٤,٨٥٥	٤٧,٦٢٨	١٢,٧٧٣
٤٧	٠,٠٢١٢٧٦	منفلوط	٣٤,١٤٢	٤٦,٦١٤	١٢,٤٧٢
٤٨	٠,٠٢٠٨٣٣	كفر الزيات	٣٤,٠٨٤	٤٥,٦٤٣	١١,٥٥٩
٤٩	٠,٠٢٠٤٠٨	بنى مزار	٣٤,٠٥٣	٤٤,٧١٢	١٠,٦٥٩
٥٠	٠,٠٢٠٠٠٠	المنزلة	٣٣,٢٩٨	٤٣,٨١٧	١٠,٥١٩
٥١	٠,٠١٩٦٠٧	مغاغة	٣٣,٢١١	٤٢,٩٥٨	٩,٧٤٧
٥٢	٠,٠١٩٢٣٠	بيلا	٣٣,٠٠٨	٤٢,١٣٢	٩,١٢٤
٥٣	٠,٠١٨٨٦٧	أشمون	٣٢,١٦٧	٤١,٣٣٧	٩,١٦٩
٥٤	٠,٠١٨٥١٨	منيا القمح	٣١,٥٣٣	٤٠,٥٧٢	٩,٠٣٩
٥٥	٠,٠١٨١٨١	أبنوب	٣١,١٩٥	٣٩,٨٣٤	٨,٦٣٩
٥٦	٠,٠١٧٨٥٧	فوة	٣٠,٦٥٤	٣٩,١٢٣	٨,٤٦٩
٥٧	٠,٠١٧٥٤٣	حوش عيسى	٣٠,٠٠٦	٣٨,٤٣٦	٨,٤٣٠
٥٨	٠,٠١٧٢٤١	سمنود	٢٩,٧٤٩	٣٧,٧٧٤	٨,٠٢٥
٥٩	٠,٠١٦٩٤٩	طما	٢٩,٢٩٣	٣٧,١٣٣	٧,٨٤٠
٦٠	٠,٠١٦٦٦٦	أبو تيج	٢٨,١٦١	٣٦,٥١٤	٨,٣٥٣
٦١	٠,٠١٦٣٩٣	الخانكة	٢٨,٠٨٤	٣٥,٩١٦	٧,٨٣٢
٦٢	٠,٠١٦١٢٩	القشن	٢٧,٧٤٧	٣٥,٣٣٧	٧,٥٩٠

المرتبة (١)	مقلوب المرتبة (٢)	المدينه (٣)	الحجم الحقيقى للسكان (٤)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع (٦)
٦٣	٠,٠١٥٨٧٣	ديروط	٢٧,٦٤٦	٣٤,٧٧٦	٧,١٣٠
٦٤	٠,٠١٥٦٢٥	اسنا	٢٧,٣٨٣	٣٤,٢٣٢	٦,٨٤٩
٦٥	٠,٠١٥٣٨٤	قوص	٢٧,٣٦٢	٣٣,٧٠٦	٦,٣٤٤
٦٦	٠,٠١٥١٥١	ادفو	٢٧,٣٢٦	٣٣,١٩٥	٦,٨٦٩
٦٧	٠,٠١٤٩٢٥	كوم أمبو	٢٧,٢٢٧	٣٢,٦٩٩	٥,٤٧٢
٦٨	٠,٠١٤٧٠٥	البدارى	٢٦,٥٣١	٣٢,٢١٩	٥,٦٨٨
٦٩	٠,٠١٤٤٩٢	القوصية	٢٥,٩٩١	٣١٧٥٢	٥,٧٦١
٧٠	٠,٠١٤٢٨٥	تلا	٢٥,٩٤٧	٣١,٢٩٨	٥,٣٥١
٧١	٠,٠١٤٠٨٤	شربين	٢٥,٠٨٩	٣٠,٨٥٧	٥,٧٦٨
٧٢	٠,٠١٣٨٨٨	المنشأة	٢٥,٠٠٨	٣٠,٤٢٩	٥,٣٧١
٧٣	٠,٠١٣٦٩٨	جهينة الغربية	٢٤,٢٠٣	٣٠,٠١٢	٥,٨٠٩
٧٤	٠,٠١٣٥١٣	طلخا	٢٣,٧٤٢	٢٩,٦٠٦	٥,٩٦٤
٧٥	٠,٠١٣٣٣٣	ببا	٢٢,٨٧١	٢٩,٢١١	٦,٣٤٠
٧٦	٠,٠١٣١٥٧	القناطر الخيرية	٢٢,٤٧٧	٢٨,٨٢٧	٦,٣٥٠
٧٧	٠,٠١٢٩٨٧	البلينا	٢٢,٠٥٨	٢٨,٤٥٣	٦,٣٩٥
٧٨	٠,٠١٢٨٢٠	الشهداء	٢١,٩٤٧	٢٨,٠٨٨	٦,١٤١
٧٩	٠,٠١٢٦٥٨	دشنا	٢١,٨٥٧	٢٧,٧٣٢	٥,٨٧٥
٨٠	٠,٠١٢٥٠٠	بسيون	٢١,٨٤١	٢٧,٣٨٦	٥,٥٤٥
٨١	٠,٠١٢٣٤٥	أبو قرقاص	٢١,٥٠٤	٢٧,٠٤٨	٥,٥٤٤
٨٢	٠,٠١٢١٩٥	بوش	٢١,١٧٤	٢٦,٧١٨	٥,٦٤٤
٨٣	٠,٠١٢٠٤٨	سيدى سالم	٢١,٠٩٦	٢٦,٣٩٦	٥,٣٠٠
٨٤	٠,٠١١٩٠٤	شبين القناطر	٢٠,٦١٨	٢٦,٠٨٢	٥,٤٧٤
٨٥	٠,٠١١٧٦٤	دكرنس	١٨,٨٣١	٢٥,٧٧٥	٦,٩٤٤
٨٦	٠,٠١١٦٢٧	البدرشين	١٨,٥٢٨	٢٥,٤٧٥	٦,٩٥٧
٨٧	٠,٠١١٤٩٤	فارسكور	١٨,١٢٨	٢٥,١٨٢	٧,٠٥٤
٨٨	٠,٠١١٣٦٣	ههيا	١٧,٦٩٦	٢٤,٨٩٦	٧,٢٠٠
٨٩	٠,٠١١٢٣٥	المحمودية	١٧,٢٤١	٢٤,٦١٦	٧,٣٧٥
٩٠	٠,٠١١١١١	مطاى	١٧,٠١٤	٢٤,٣٤٣	٧,٣٢٩
٩١	٠,٠١٠٩٨٩	الدلنجات	١٧,٠١١	٢٤,٠٧٥	٧,٠٦٤
٩٢	٠,٠١٠٨٦٩	دير مواس	١٦,٩٤٧	٢٣,٨١٤	٦,٨٦٧
٩٣	٠,٠١٠٧٥٢	بلطيم	١٦,٠٩١	٢٣,٥٥٨	٧,٤٦٧
٩٤	٠,٠١٠٦٣٨	الخارجة	١٥,٧١٩	٢٣,٣٠٧	٧,٥٨٨

المرتبة (١)	مقلوب المرتبه (٢)	المدينه (٣)	الحجم الحقيقى للسكان (٤)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الفرق بين الحجم الحقيق والحجم المتوقع (٦)
٩٥	٠,٠١٠٥٢٦	طوخ	١٥,٦١٠	٢٣,٠٦٢	٧,٤٥٢
٩٦	٠,٠١٠٤١٦	أبو حمص	١٥,٣٧٧	٢٢,٨٢١	٧,٤٤٤
٩٧	٠,٠١٠٣٠٩	الباجور	١٥,٠٥٢	٢٢,٥٨٦	٧,٥٣٤
٩٨	٠,٠١٠٢٠٤	طامية	١٥,٠١١	٢٢,٣٥٦	٧,٣٤٥
٩٩	٠,٠١٠١٠١	سمسطا	١٤,٨٣٢	٢٢,١٣٠	٧,٢٩٨
١٠٠	٠,٠١٠٠٠٠	قويسنا	١٤,٧٠٠	٢١,٩٠٨	٧,٢٠٨
١٠١	٠,٠٠٩٩٠٠	ديرب نجم	١٤,٣٧٢	٢١,٦٩٢	٧,٣٢٠
١٠٢	٠,٠٠٩٨٠٣	قلين	١٤,٣١٢	٢١,٤٧٩	٧,١٦٧
١٠٣	٠,٠٠٩٧٠٨	اهناسية	١٤,١٧٤	٢١,٢٧٠	٧,٠٩٦
١٠٤	٠,٠٠٩٦١٥	بركة السبع	١٤,٠١١	٢١,٠٦٦	٧,٠٥٥
١٠٥	٠,٠٠٩٥٢٣	المراغة	١٣,٨٥٥	٢٠,٨٦٥	٧,٠١٠
١٠٦	٠,٠٠٩٤٣٣	أبو حماد	١٣,٥٩١	٢٠,٦٦٨	٧,٠٧٧
١٠٧	٠,٠٠٩٣٤٥	التل الكبير	١٣,٣٦١	٢٠,٤٧٥	٧,١١٤
١٠٨	٠,٠٠٩٢٥٩	ايتاى البارود	١٣,١٠٥	٢٠,٢٨٦	٧,١٨١
١٠٩	٠,٠٠٩١٧٤	الواسطى	١٢,٩٩٩	٢٠,٠٩٩	٧,١٠٠
١١٠	٠,٠٠٩٠٩٠	القنطرة غرب	١٢,٩١٣	١٩,٩١٧	٧,٠٠٤
١١١	٠,٠٠٩٠٠٩	نجع حمادى	١٢,٦٤٧	١٩,٧٣٧	٧,٠٩٠
١١٢	٠,٠٠٨٩٢٨	شبراخيت	١٢,٦٠٧	١٩,٥٦١	٦,٩٥٤
١١٣	٠,٠٠٨٨٤٩	السنطة	١٢,١٤٤	١٩,٣٨٨	٧,٢٤٤
١١٤	٠,٠٠٨٧٧١	فايد	١١,٩٨٢	١٩,٢١٨	٧,٢٣٦
١١٥	٠,٠٠٨٦٩٥	كوم حمادة	١١,٨٨١	١٩,٠٥١	٧,١٧٠
١١٦	٠,٠٠٨٦٢٠	الصف	١١,٨٥٧	١٨,٨٨٧	٧,٠٣٠
١١٧	٠,٠٠٨٥٤٧	أبو المطامير	١١,٨١٥	١٨,٧٢٥	٦,٩١٠
١١٨	٠,٠٠٨٤٧٤	مرسى مطروح	١١,٠٣٩	١٨,٥٦٦	٧,٥٢٧
١١٩	٠,٠٠٨٤٠٣	أجا	١٠,٧٥٩	١٨,٤١٠	٧,٦٥١
١٢٠	٠,٠٠٨٣٣٣	أبشواى	١٠,٤٣٠	١٨,٢٥٧	٧,٨٢٧
١٢١	٠,٠٠٨٢٦٤	أولاد طوق شرق	١٠,٢٢٨	١٨,١٠٦	٧,٨٧٨
١٢٢	٠,٠٠٨١٩٦	كفر سعد	١٠,٠٥٨	١٧,٩٥٨	٧,٩٠٠
١٢٣	٠,٠٠٨١٣٠	الحسينية	١٠,٠٢٤	١٧,٨١٢	٧,٧٨٨
١٢٤	٠,٠٠٨٠٦٤	كفر صقر	٩,٨٦٥	١٧,٦٦٨	٧,٨١٢
١٢٥	٠,٠٠٨٠٠٠	رأس غارب	٩,٦٣٨	١٧,٥٢٧	٧,٨٨٩
١٢٦	٠,٠٠٧٩٣٦	العياط	٩,٣١١	١٧,٣٨٨	٨,٠٧٧

المرتبه	مقلوب المرتبة	المدينه	الحجم الحقيقى للسكان	الحجم المتوقع للسكان	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١٢٧	٠,٠٠٧٨٧٤	ساقلته	٩,٠٢٤	١٧,٢٥١	٨,٢٢٧
١٢٨	٠,٠٠٧٨١٢	قطور	٨,٩٩٤	١٧,١١٦	٨,١٢٢
١٢٩	٠,٠٠٧٧٥١	كفر شكر	٨,٦٩٩	١٦,٩٨٣	٨,٢٨٤
١٣٠	٠,٠٠٧٦٩٢	صدفا	٨,٣١٠	١٦,٨٥٣	٨,٥٤٣
١٣١	٠,٠٠٧٦٣٣	اطسا	٦,٤٣٦	١٦,٧٢٤	١٠,٢٨٨
١٣٢	٠,٠٠٧٥٧٥	العدوة	٥,٨٩٠	١٦,٥٩٧	١٠,٧٠٧
١٣٣	٠,٠٠٧٥١٨	القصير	٥,٥٢٥	١٦,٤٧٢	١٠,٩٤٧
١٣٤	٠,٠٠٧٤٦٢	أبو طشت	٥,٠٩٨	١٦,٣٤٩	١١,٢٥١
١٣٥	٠,٠٠٧٤٠٧	موط	٤,٧٩٢	١٦,٢٢٨	١١,٤٣٦
١٣٦	٠,٠٠٧٣٥٢	العامرية	٤,٤٩١	١٦,١٠٩	١١,٦١٨
١٣٧	٠,٠٠٧٢٩٩	الغردقة	٤,٠٨٧	١٥,٩٩١	١١,٩٠٤
١٣٨	٠,٠٠٧٢٤٦	الحمام	٤,٠١٨	١٥,٨٧٦	١١,٨٥٨
١٣٩	٠,٠٠٧١٩٤	سيوة	٣,٥٦٩	١٥,٧٦١	١٢,١٩٢
١٤٠	٠,٠٠٧١٤٢	السلوم	٢,٤٧٣	١٥,٦٤٩	١٣,١٦٦
١٤١	٠,٠٠٧٠٩٢	سيدى برانى	١,٣٣٢	١٥,٥٣٨	١٤,٢٠٦
١٤٢	٠,٠٠٧٠٤٢	نصر	٤٥٩	١٥,٤٣٨	١٤,٩٦٩
المجموع	٥,٥٣٦٥٠٠	—	١٢,١٢٩,٨٩٢	١٢,١٢٩,٨٥٣	٥,٤٦٩,١٣٤
المتوسط	—	—	٨٥,٤٢١	٨٥,٤٢١	٣٨,٥١٥

المصدر : تعداد السكان بالعينة ١٩٦٦ .

ملحق (٢)

حجم سكان مدن مصر، ١٩٦٠

المرتبة (١)	مقلوب المرتبة (٢)	المدينة (٣)	الحجم الحقيقى للسكان (٤)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع (٦)
١	١,٠٠٠٠٠٠	القاهرة	٣,٣٤٨,٧٧٩	١,٧٩٤,٨٥٦	١,٥٥٣,٩٢٣
٢	٠,٥٠٠٠٠٠	الاسكندرية	١,٥١٦,٢٣٤	٨٩٧,٤٢٨	٦١٨,٨٠٦
٣	٠,٣٣٣٣٣٣	الجيزة	٣٩٨,٦٥٠	٥٩٨,٢٨٥	١٩٩,٦٣٥
٤	٠,٢٥٠٠٠٠	بور سعيد	٢٣٥,٣١٨	٤٤٨,٧١٤	٢٠٣,٣٩٦
٥	٠,٢٠٠٠٠٠	السويس	٢٠٣,٦١٠	٣٥٨,٩٧١	١٥٥,٣٦١
٦	٠,١٦٦٦٦٦	طنطا	١٨٤,٢٩٩	٢٩٩,١٤٢	١١٤,٨٤٣
٧	٠,١٤٢٨٥٧	المحلة الكبرى	١٧٨,٢٨٨	٢٥٦,٤٠٨	٧٨,١٢٠
٨	٠,١٢٥٠٠٠	المنصورة	١٥١,١٩٢	٢٢٤,٣٥٧	٧٣,١٦٥
١	٠,١١١١١١	أسيوط	١٢٧,٤٨٥	١٩٩,٤٢٨	٧١,٩٤٣
١٠	٠,١٠٠٠٠٠	دمنهور	١٢٦,٦٠٠	١٧٩,٤٨٥	٥٢,٨٨٥
١١	٠,٠٩٠٩٠٩	الزقازيق	١٢٤,٤١٧	١٦٣,١٦٨	٣٨,٧٥١
١٢	٠,٠٨٣٣٣٣	الاسماعيلية	١١٦,٣٠٢	١٤٩,٥٧١	٣٣,٢٦٩
١٣	٠,٠٧٦٩٢٣	الفيوم	١٠٢,٠٦٤	١٣٨,٠٦٥	٣٦,٠٠١
١٤	٠,٠٧١٤٢٨	شبرا الخيمة	١٠٠,٦٠٧	١٢٨,٢٠٤	٢٧,٥٩٧
١٥	٠,٠٦٦٦٦٦	المنيا	٩٤,٥٠٧	١١٩,٦٥٧	٢٥,١٥٠
١٦	٠,٠٦٢٥٠٠	بنى سويف	٧٨,٨٢٩	١١٢,١٧٨	٣٣,٣٤٩
١٧	٠,٠٥٨٨٢٣	دمياط	٧١,٧٨٠	١٠٥,٥٧٩	٣٣,٧٩٩
١٨	٠,٠٥٥٥٥٥	سوهاج	٦١,٩٤٤	٩٩,٧١٤	٣٧,٧٧٠
١٩	٠,٠٥٢٦٤١	قنا	٥٧,٤١٧	٩٤,٤٦٦	٣٧,٠٤٩
٢٠	٠,٠٥٠٠٠٠	شبين الكوم	٥٤,٩١٠	٨٩,٧٤٢	٣٤,٨٣٢
٢١	٠,٠٤٧٦١٩	بنها	٥٢,٦٨٦	٨٥,٤٦٩	٣٢,٧٨٣
٢٢	٠,٠٤٥٤٥٤	ملوى	٥٢,٦١٤	٨١,٥٨٤	٢٨,٩٧٠
٢٣	٠,٠٤٣٤٧٨	أسوان	٤٨,٣٩٣	٧٨,٠٣٧	٢٩,٦٤٤
٢٤	٠,٠٤١٦٦٦	كفر الدوار	٤٣,٢١٧	٧٤,٧٨٥	٣١,٥٦٨
٢٥	٠,٠٤٠٠٠٠	قليوب	٤٣,٢٠٢	٧١,٧٩٤	٢٨,٥٩٢
٢٦	٠,٠٣٨٤٦١	جرجا	٤٢,٠١٧	٦٩,٠٣٢	٢٧,٠١٥
٢٧	٠,٠٣٧,٠٣٧	منوف	٤١,٩١٤	٦٦,٤٧٦	٢٤,٥٦٢
٢٨	٠,٠٣٥٧١٤	أخميم	٤١,٥٨٠	٦٤,١٠٢	٢٢,٥٢٢
٢٩	٠,٠٣٤٤٨٢	ميت غمر	٤٠,٠١٦	٦١,٨٩١	٢١,٨٧٥
٣٠	٠,٠٣٣٣٣٣	دسوق	٣٩,٤٧٣	٥٧,٨٢٨	١٩,٣٠٦
٣١	٠,٠٣٢٢٥٨	كفر الشيخ	٣٨,٥٩٢	٥٧,٨٩٨	١٩,٣٠٦
٣٢	٠,٠٣١٢٥٠	بلقاس	٣٨,٣٧٦	٥٦,٠٨٩	١٧,٧١٣

المرتبه	مقلوب المرتبه	المدينه	الحجم الحقيق للسكان	الحجم المتوقع للسكان	الفرق بين الحجم الحقيق والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٣٣	٠,٠٣٠٣٠٣	بلبيس	٣٧,٩٤١	٥٤,٣٨٩	١٦,٤٤٨
٣٤	٠,٠٢٩٤١١	أبو كبير	٣٦,٨٠٠	٥٢,٧٨٩	١٥,٩٨٩
٣٥	٠,٠٢٨٥٧١	السنبلاوين	٣٦,٥٠١	٥١,٢٨١	١٤,٧٨٠
٣٦	٠,٠٢٧٧٧٧	طهطا	٣٦,١٦٥	٤٩,٨٥٩	١٣,٦٩٤
٣٧	٠,٠٢٧٠٢٧	الاقصر	٣٥,٠٧٤	٤٨,٥٠٩	١٣,٤٣٥
٣٨	٠,٠٢٦٣١٥	رشيد	٣٢,٣٦٨	٤٧,٢٣٣	١٤,٨٦٥
٣٩	٠,٠٢٥٦٤١	سنورس	٣١,٨٣١	٤٦,٠٢١	١٤١,٩٠
٤٠	٠,٠٢٥٠٠٠	زفتى	٣١,٤٢١	٤٤,٨٧١	١٣,٤٥٠
٤١	٠,٠٢٤٣٩٠	بنى مزار	٣٠,٥٧٣	٤٣,٧٧٦	١٣,١٩٣
٤٢	٠,٠٢٣٨٠٩	كفر الزيات	٣٠,٣٠٤	٤٢,٧٣٤	١٢,٤٣٠
٤٣	٠,٠٢٣٢٥٥	المنزلة	٢٩,٤١٥	٤١,٧٤٠	١٢,٣٢٥
٤٤	٠,٠٢٢٧٢٧	أشمون	٢٩,٠٩٥	٤٠,٧٩٢	١١,٦٩٧
٤٥	٠,٠٢٢٢٢٢	بيلا	٢٨,٨٦٥	٣٩,٨٨٥	١١,٠٢٠
٤٦	٠,٠٢١٧٣٩	مغاغة	٢٨,٦٥٠	٣٩,٠١٨	١٠,٣٦٨
٤٧	٠,٠٢١٢٧٦	منفلوط	٢٨,٥٤٠	٣٨,١٨٨	٩,٦٤٨
٤٨	٠,٠٢٠٨٣٣	طما	٢٧,٨١٠	٣٧,٣٩٢	٩,٥٨٢
٤٩	٠,٠٢٠٤٠٨	أبنوب	٢٧,٧٥١	٣٦,٦٢٩	٨,٨٧٨
٥٠	٠,٠٢٠٠٠٠	سمنود	٢٧,٣١٧	٣٥,٨٩٧	٨,٥٨٠
٥١	٠,٠١٩٦٠٧	فوة	٢٧,٠٢٦	٣٥,١٩٣	٨,١٦٧
٥٢	٠,٠١٩٢٣٠	أبو تيج	٢٦,٥٣٨	٤٣,٦١٥	٧,٩٧٨
٥٣	٠,٠١٨٨٦٧	الفشن	٢٥,٩٦١	٣٣,٨٦٥	٧,٩٠٤
٥٤	٠,٠١٨٥١٨	أسنا	٢٥,٣٤٢	٣٣,٢٣٨	٧,٩٨٦
٥٥	٠,٠١٨١٨١	حوش عيسى	٢٥,٢٧٦	٣٢,٦٣٣	٧,٣٥٧
٥٦	٠,٠١٧٨٥٧	أدفو	٢٥,١٠٥	٣٢,٠٥١	٦,٩٤٦
٥٧	٠,٠١٧٥٤٣	قوص	٢٤,٦٣١	٣١,٤٨٨	٦,٨٥٧
٥٨	٠,٠١٧٢٤١	ديروط	٢٤,٣٦٤	٣٠,٩٤٥	٦,٥٨١
٥٩	٠,٠١٦٩٤٩	البدارى	٢٣,٩٣٧	٣٠,٤٢١	٦,٤٨٤
٦٠	٠,٠١٦٦٦٦	المنشاة	٢٣,٦١٧	٢٩,٩١٤	٦,٢٩٧
٦١	٠,٠١٦٣٩٣	شربين	٢٣,٤٤٤	٢٩,٤٢٣	٥,٩٧٩
٦٢	٠,٠١٦,١٢٩	تلا	٢٣,٢٩٣	٢٨,٩٤٩	٥,٦٥٦
٦٣	٠,٠١٥٨٧٣	القوصية	٢٣,٠٨٩	٢٨,٤٨٩	٥,٤٠٠
٦٤	٠,٠١٥٦٢٥	فاقوس	٢٢,٧٧٣	٢٨,٠٤٤	٥,٢٧١

المرتبه (١)	مقلوب المرتبه (٢)	المدينه (٣)	الحجم الحقيق للسكان (٤)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الفرق بين الحجم الحقيق والحجم المتوقع (٦)
٦٥	٠٠,١٥٣٨٤	كوم أمبو	٢١,٧٨٣	٢٧,٦١٣	٥,٨٣٠
٦٦	٠,٠١٥١٥١	الخانكة	٢١,٦٣٧	٢٧١,٩٤	٥,٥٥٧
٦٧	٠٠,١٤٩٢٥	البلينا	٢١,٠٩٨	٢٦,٧٨٨	٥,٦٩٠
٦٨	٠,٠٤١٧٠٥	ببا	٢٠,٧٧٣	٢٦,٣٩٤	٥,٦٢١
٦٩	٠,٠١٤,٤٩٢	طلخا	١٩,٥٨٨	٢٦,٠١٢	٦,٤٢٤
٧٠	٠,٠١٤٢٨٥	بسيون	١٩,٤٥٠	٢٥,٦٤٠	٦,١٩٠
٧١	٠,٠١٤٠٨٤	أبوقرقاص	١٩,٣١٨	٢٥,٢٧٩	٥,٩٦١
٧٢	٠,٠١٣٨٨٨	بوش	١٩,٢١٤	٢٣,٩٢٨	٥,٧١٤
٧٣	٠,٠١٣٦٩٨	شبين القناطر	١٨,٥٧٩	٢٤,٥٨٧	٦,٠٠٨
٧٤	٠,٠١٣٥١٣	منيا القمح	١٨,٤٦٤	٢٤,٢٥٤	٥,٨٩٠
٧٥	٠,٠١٣٣٣٣	فارسكور	١٧,٨٤٩	٢٣,٩٣١	٦,٠٨٢
٧٦	٠,٠١٣١٥٧	سمالوط	١٧,٢٦٨	٢٣,٦١٦	٦,٤٣٨
٧٧	٠,٠١٢٩٨٧	دكرنس	١٦,٤٤٠	٢٣,٣٠٩	٦,٨٦٩
٧٨	٠,٠١٢٨٢٠	البدرشين	١٦,١٦٤	٢٣,٠١٣	٦,٨٤٩
٧٩	٠,٠١٢٦٥٨	ههيا	١٥,٥١٩	٢٢,٧١٩	٧,٢٠٠
٨٠	٠,٠١٢٥٠٠	المحمودية	١٥,٣٤٠	٢٢,٤٣٥	٧,٠٩٥
٨١	٠,٠١٢٣٤٥	الباجور	١٥,٢٥٨	٢٢,١٥٨	٦,٩٠٠
٨٢	٠٠,١٢١٩٥	دير مواس	١٥,١٤٥	٢١,٨٨٨	٦,٤٧٣
٨٣	٠,٠١٢٠٤٨	أرمنت	١٤,٧٠٦	٢١,٢٦٤	٦,٩١٨
٨٤	٠,٠١١٩٠٤	سمسطا	١٤,٦٧٣	٢١,٣٦٧	٦,٦٩٤
٨٥	٠,٠١١٧٦٤	الدلنجات	١٤,٥٢٨	٢١,١١٥	٦,٥٨٧
٨٦	٠,٠١١٦٢٧	طوخ	١٣,٧٩٩	٢٠,٨٧٠	٧,٠٧١
٨٧	٠,٠١١٤٩٤	بلطيم	١٣,٧٦٤	٢٠,٦٣٠	٦,٨٦٦
٨٨	٠,٠١١٣٦٣	طامية	١٢,٩٢٦	٢٠,٣٩٦	٧,٤٧٠
٨٩	٠,٠١١٢٣٥	اهناسية	١٢,٨٥٤	٢٠,١٦٦	٧,٣١٢
٩٠	٠,٠١١١١١	قويسنا	١٢,٦٦٦	١٩,٤٩٢	٧,٢٧٦
٩٠	٠,٠١١١١١	قويسنا	١٢,٦٦٦	١٩,٤٩٢	٧,٢٧٦
٩١	٠,٠١٠٩٨٩	المراغة	١٢,٦٥٤	١٩,٧٢٣	٧,٠٦٩
٩٢	٠,٠١٠٨٦٩	دشنا	١٢,٥٨١	١٩,٥٠٩	٦,٩٢٨
٩٣	٠,٠١٠٧٥٢	قلين	١٢,٤٩٣	١٩,٢٩٩	٦,٨٠٦
٩٤	,٠١٠٦٣٨	ديرب نجم	١٢,٤٥٦	١٩,٠٩٤	٦,٦٣٨
٩٥	٠,٠١٠٥٢٦	أبو حماد	١١,٥٠٩	١٨,٨٩٣	٧,٣٨٤

المرتبة (١)	مقلوب المرتبه (٢)	المدينه (٣)	الحجم الحقيقى للسكان (٤)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع (٦)
٩٦	,٠١٠٤١٦	الواسطى	١٢,١٨٣	١٨,٦٩٦	٧,٤١٣
٩٧	,٠١٠٣٠٩	شبراخيت	١١,٢٧٨	١٨,٥٠٣	٧,٢٢٥
٩٨	٠,٠١٠٢٠٤	أولاد طوق شرق	١٠,٧١٥	١٨,٣١٤	٧,٥٩٩
٩٩	٠,٠١٠١٠١	نجع حمادى	١٠,٥١٦	١٨,٢٢٩	٧,٦١٣
١٠٠	,٠١٠٠٠٠	ايتاى البارود	١٠,٣٤٨	١٧,٩٤٨	٧,٦٠٠
١٠١	٠,٠٠٩٩٠٠	الصف	١٠,٢٧٩	١٧,٧٧٠	٧,٤٩١
١٠٢	٠,٠٠٩٨٠٣	أبو حمص	٩,٦٦٦	١٧,٥٩٦	٧,٩٣٠
١٠٣	٠,٠٠٩٧٠٨	كوم حمادة	٩,٥٧٥	١٧,٤٢٥	٧,٨٥٠
١٠٤	٠,٠٠٩٦١٥	أبو المطامير	٩,٣٢٠	١٧,٢٥٩	٧,٩٣٩
١٠٥	٠,٠٠٩٥٢٣	أبشواى	٩,٢٩٨	١٧,٠٩٣	٧,٧٩٥
١٠٦	٠,٠٠٩٤٣٣	أجا	٩,٢٥١	١٦,٩٣٢	٧,٦٨١
١٠٧	٠,٠٠٩٣٤٥	العياط	٨,٥٣٥	١٦,٧٧٤	٨,٢٣٩
١٠٨	٠,٠٠٩٢٥٩	ساقلته	٨,١٤٣	١٦,٦١٩	٨,٤٥٦
١٠٩	٠,٠٠٩١٧٤	قطور	٧,٨٧٣	١٦,٤٦٦	٨,٦٩٣
١١٠	٠,٠٠٩٠٩٠	صدفا	٧,٨٦٥	١٦,٣١٦	٨,٤٥١
١١١	٠,٠٠٩٠٠٩	كفر صقر	٧,٧٩٠	١٦,١٦٩	٨,٣٧٩
١١٢	٠,٠٠٨٩٢٨	الحسينية	٧,٦٩٦	١٦,٠٢٥	٨,٣٢٩
١١٣	٠,٠٠٨٨٤٩	كفر سعد	٧,٠٨٥	١٥,٨٨٣	٨,٧٩٨
١١٤	٠,٠٠٨٧٧١	الشهداء	٦,٤٢٤	١٥,٧٤٤	٩,٣٢٠
١١٥	٠,٠٠٨٦٩٥	اطسا	٥,٧٢٤	١٥,٦٠٧	٩,٨٨٣
١١٦	٠,٠٠٨٦٢٠	السنطة	٥,٥٢٩	١٥,٤٧٢	٩,٩٤٣
١١٧	٠,٠٠٨٥٤٧	العدوة	٥,٤٨١	١٥,٣٤٠	٩,٨٥٩
١١٨	٠,٠٠٨٤٧٤	سيدى سالم	٥,٤٣٤	١٥,٢١٠	٩,٧٧٦
١١٩	٠,٠٠٨٤٠٣	أبوطشت	٤,٥١٨	١٥,٠٨٢	١٠,٥٦٤
١٢٠	٠,٠٠٨٣٣٣	إمطاى	٤,٤٩٩	١٤,٩٥٧	١٠,٤٥٨
١٢١	٠,٠٠٨٢٦٤	هثيبة	٢,٦٢١	١٤,٨٣٣	١٢,٢١٢
المجموع	٥,٣٧٧٠٨٦		٩,٦٥١,٠٩٧	٩,٦٦١,٠٩٦	٤,٣٤٥,٤٥٨
المتوسط			٧٩,٧٦١	٧٩,٨٤٣	٣٥,٩١٢

المصدر : التعداد العام للسكان عام ١٩٦٠ .

ملحق (٣)

حجم سكان مدن مصر ، ١٩٤٧

المرتبة	مقلوب المرتبة	المدينة	حجم السكان الحقيقى	حجم السكان المتوقع	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١	١,٠٠٠٠٠٠	القاهرة	٢,٠٩٠,٦٥٤	١,١٩٥,٦٦٣	٨٩٤,٩٩١
٢	٠,٥٠٠٠٠٠	الإسكندرية	٩١٩,٠٢٥	٥٩٧,٨٣١	٣٢١,١٩٣
٣	٠,٣٣٣٣٣٣	بور سعيد	١٧٧,٧٠٣	٣٩٨,٥٥٤	٢١٨,٨٥١
٤	٠,٢٥٠٠٠٠	طنطا	١٣٩,٩٢٦	٢٩٨,٩١٥	١٥٨,٩٨٩
٥	٠,٢٠٠٠٠٠	المحلة الكبرى	١١٥,٧٥٨	٢٣٩,١٣٢	١٢٣,٣٧٤
٦	٠,١٦٦٦٦٦	السويس	١٠٧,٢٤٤	١٩٩,٢٧٧	٩٢,٠٣٣
٧	٠,١٤٢٨٥٧	المنصورة	١٠١,٩٦٥	١٨٠,٨٠٩	٦٨,٨٤٤
٨	٠,١٢٥٠٠٠	أسيوط	٩٠,١٠٣	١٤٩,٤٥٧	٥٩,٣٥٤
٩	٠,١١١١١١	دمنهور	٨٤,٣٥٢	١٣٢,٨٥١	٤٨,٤٩٩
١٠	٠,١٠٠٠٠٠	الزقازيق	٨١,٨١٣	١١٩,٥٦٦	٣٧,٧٥٣
١١	٠,٠٩٠٩٠٩	الفيوم	٧٣,٦٤٢	١٠٨,٦٩٦	٣٥,٠٥٤
١٢	٠,٠٨٣٣٣٣	المنيا	٧٠,٢٩٨	٩٩,٦٣٨	٢٩,٣٤٠
١٣	٠,٠٧٦٩٢٣	الإسماعيلية	٦٨,٢٢٩	٩١,٩٧٤	٢٣,٧٤٥
١٤	٠,٠٧١٤٢٨	الجيزة	٦٦,١٥٦	٧٥,٤٠٤	١٩,٢٤٨
١٥	٠,٠٦٦٦٦٦	بنى سويف	٥٧,١٠٦	٧٩,٧١٠	٢٢,٦٠٤
١٦	٠,٠٦٢٥٠٠	دمياط	٥٣,٦٣١	٧٤,٧٢٨	٢١,٠٩٧
١٧	٠,٠٥٨٨٢٣	سوهاج	٤٣,١٦٨	٧٠,٣٣٣	٢٧,١٦٥
١٨	٠,٠٥٥٥٥٥	قنا	٤٢,٩٢٩	٦٦,٤٢٥	٢٣,٤٩٦
١٩	٠,٠٥٢٦٣١	شبين الكوم	٤١,٦٣٦	٦٢,٩٢٩	٢١,٢٩٣
٢٠	٠,٠٥٠٠٠٠	شبرا الخيمة	٤١,٣٩٠	٥٩,٧٨٣	١٨,٣٩٣
٢١	٠,٠٤٧٦١٩	بنها	٣٥,٨٨٠	٥٦,٩٣٦	٢١,٠٥٦
٢٢	٠,٠٤٥٤٥٤	طهطا	٣٥,٧٩٨	٥٤,٣٤٨	١٨,٥٥٠
٢٣	٠,٠٤٣٤٧٨	ملوى	٣٥,٦٢٤	٥١,٩٨٥	١٦,٣٦١
٢٤	٠,٠٤١٦٦٦	أخميم	٣٤,٧٨٨	٤٩١٨,٩	١٥,٠٣١
٢٥	٠,٠٤٠٠٠٠	بلقاس	٣٤,٧٧١	٤٧,٨٢٦	١٣,٠٥٥
٢٦	٠,٠٣٨٤٦١	جرجا	٣٣,٦٣١	٤٥,٩٨٧	١٢,٣٥٦
٢٧	٠,٠٣٧٠٣٧	منوف	٣١,٤٧٥	٤٤,٢٨٣	١٢,٨٠٨
٢٨	٠,٠٣٥٧١٤	دسوق	٣١,٣٣٤	٤٢,٧٠٢	١١,٣٦٨
٢٩	٠,٠٣٤٤٨٢	قليوب	٣٠,٠٢١	٤١,٢٢٩	١١,٢٠٨
٣٠	٠,٠٣٣٣٣٣	ميت غمر	٢٩,٠٣٠	٣٩,٨٥٥	١٠,٨٢٥

المرتبة (١)	مقلوب المرتبة (٢)	المدينة (٣)	الحجم الحقيقى للسكان (٤)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع (٦)
٣١	٠,٠٣٢٢٥٨	الأقصر	٢٧,٤٥٧	٣٨,٥٦٩	١١,١١٢
٣٢	٠,٠٣١٢٥٠	سنورس	٢٧,٤٥٦	٣٧,٣٦٤	٩,٩٠٨
٣٣	٠,٠٣٠٣٠٣	زفتى	٢٧,٢٤٩	٣٦,٢٣٢	٨,٩٨٣
٣٤	٠,٠٢٩٤١١	أسوان	٢٦,٣٤٣	٣٥,١٦٦	٨,٨٢٣
٣٥	٠,٠٢٨٥٧١	ادفو	٢٦,١٩٢	٣٤,١٦١	٧,٩٦٩
٣٦	٠,٠٢٧٧٧٧	أبوتيج	٢٥,٩٥٢	٣٣,٢١٢	٧,٢٦٠
٣٧	٠,٠٢٧٠٢٧	أسنا	٢٥,٨١١	٣٢,٣١٥	٦,٥٠٤
٣٨	٠,٠٢٦٣١٥	منفلوط	٢٤,٥٦٥	٣١,٤٦٤	٦,٨٩٩
٣٩	٠,٠٢٥٦٤١	رشيد	٢٣,٩٩٦	٣٠,٦٥٨	٦,٦٦٢
٤٠	٠,٠٢٥٠٠٠	السنبلاوين	٢٣,٨٣٩	٢٩,٨٩١	٦,٠٥٢
٤١	٠,٠٢٤٣٩٠	طما	٢٣,٧٦٥	٢٩,١٦٢	٥,٣٩٧
٤٢	٠,٠٢٣٨٠٩	بلبيس	٢٣,٦٩٢	٢٨,٤٦٨	٤,٧٧٦
٤٣	٠,٠٢٣٢٥٥	أشمون	٢٣,٠٤٧	٢٧,٨٠٦	٤,٧٥٩
٤٤	٠,٠٢٢٧٢٧	بنى مزار	٢٢,٤٢٠	٢٧,١٧٤	٤,٧٥٤
٤٥	٠,٠٢٢٢٢٢	كفر الزيات	٢١,٧٥٢	٢٦,٥٧٠	٥١٨,٨
٤٦	٠,٠٢١٧٣٩	قوص	٢١,٢٢٩	٢٥,٩٩٢	٤,٧٦٣
٤٧	٠,٠٢١٢٧٦	الفشن	٢١,٠٠٩	٢٥,٤٣٩	٤,٤٣٠
٤٨	٠,٠٢٠٨٣٣	المنزلة	٢٠,٦٣٤	٢٤,٩٠٩	٤,٢٧٥
٤٩	٠,٠٢٠٤٠٨	سمنود	١٩,٨٢٤	٢٤,٤٠١	٤,٥٧٧
٥٠	٠,٠٢٠٠٠٠	البدارى	١٩,٤٥٠	٢٣,٩١٣	٤,٤٦٣
٥١	٠,٠١٩٦٠٧	مغاغة	١٩,٣٧٦	٢٣,٤٤٤	٤,٠٦٨
٥٢	٠,٠١٩٢٣٠	فوة	١٨,٨٦٩	٢٢,٩٩٣	٤,١٢٤
٥٣	٠,٠١٨٨٦٧	المنشاة	١٨,٧٩٣	٢٢,٥٥٩	٣,٨٦٦
٥٤	٠,٠١٨٥١٨	تلا	١٨,٦٦٥	٢١,٤٧٥	٢,٨١٠
٥٥	٠,٠١٨١٨١	شربين	١٨,٣٤٠	٢١,٠٨٤	٢,٧٤٤
٥٦	٠,٠١٧٨٥٧	فاقوس	١٨,١٣٠	٢٠,٧٠٨	٢,٥٧٨
٥٧	٠,٠١٧٥٤٣	بيلا	١٧,٦١٦	٢٠,٣٤٤	٢,٧٢٨
٥٨	٠,٠١٧٢٤١	ديروط	١٧,٤٣٤	١٩,٩٩٤	٢,٥٦٠
٥٩	٠,٠١٦٩٤٩	دشنا	١٦,٣٢١	١٩,٦٥٥	٣,٣٣٤
٦٠	٠,٠١٦٦٦٦	البلينا	١٦,٢٠٢	١٩,٣٢٧	٣,١٢٥
٦١	٠,٠١٦٣٩٣	أبو قرقاص	١٦,١٣٢	١٩,٦٠١	٣,٤٦٩
٦٢	٠,٠١٦١٢٩	كفر الشيخ	١٥,٧٢٤	١٩,٢٨٤	٣,٥٦٠

المرتبة (١)	مقلوب المرتبة (٢)	المدينة (٣)	الحجم الحقيقى للسكان (٤)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع (٦)
٦٣	٠,٠١٥٨٧٣	المحمودية	١٣,٦٣١	١٨,٤٠٧	٤,٧٧٦
٦٤	٠,٠١٥٦٢٥	دير مواس	١٣,٤١٣	١٨,١١٩	٤,٧٠٦
٦٥	٠,٠١٥٣٨٤	طلخا	١٣,٢٥٢	١٧,٨٤٠	٤,٥٨٨
٦٦	٠,٠١٥١٥١	بيا	١٣,١٧٤	١٧,٥٧٠	٤,٣٩٦
٦٧	٠,٠١٤٩٢٥	منيا القمح	١٢,٨١٠	١٧,٣٠٨	٤,٤٩٨
٦٨	٠,٠١٤٧٠٥	سمالوط	١٢,٢٥٤	١٧,٠٥٣	٤,٧٩٩
٦٩	٠,٠١٤٤٩٢	فارسكور	١١,٩١١	١٦,٨٠٦	٤,٩٨٥
٧٠	٠,٠١٤٢٨٥	شبين القناطر	١١,٦٠٨	١٦,٥٦٦	٤,٩٥٨
٧١	٠,٠١٤٠٨٤	ههيا	١١,١١١	١٦,٣٣٣	٥,٢٢٢
٧٢	٠,٠١٣٨٨٨	كفر الدوار	١١,٠٥٣	١٦,١٠٦	٥,٠٥٣
٧٣	٠,٠١٣٦٩٨	اهناسيا	١٠,٨٢٩	١٥,٨٨٥	٥,٠٥٦
٧٤	٠,٠١٣٥١٣	دكرنس	١٠,٦٦٩	١٥,٦٧١	٥,٠٠٢
٧٥	٠,٠١٣٣٣٣	الدلنجات	١٠,٦٠٦	١٥,٤٦٢	٤,٨٥٦
٧٦	٠,٠١٣١٥٧	طوخ	٩,٧٤٥	١٥,٢٥٨	٥,٥١٣
٧٧	٠,٠١٢٩٨٧	أبنوب	٨,٨٤٥	١٥,٠٦٠	٦,٢١٥
٧٨	٠,٠١٢٨٢٠	أبو المطامير	٨,٤٩٠	١٤,٨٦٧	٦,٣٧٧
٧٩	٠,٠١٢٦٥٨	ديرب نجم	٨,٣٨٥	١٤,٦٧٩	٦,٢٩٤
٨٠	٠,٠١٢٥٠٠	نجع حمادى	٧,٩٩٩	١٤,٤٩٥	٦,٤٩٦
٨١	٠,٠١٢٣٤٥	أبو حماد	٧,٧٢٨	١٤,٣١٦	٦,٥٧٧
٨٢	٠,٠١٢١٩٥	أبشواى	٧,٣٧٠	١٤,١٤٢	٦,٧٧٢
٨٣	٠,٠١٢٠٤٨	الواسطى	٧,٣٢٢	١٣,٩٧١	٦,٦٤٩
٨٤	٠,٠١١٩٠٤	أجا	٦,٨٨٩	١٣,٨٠٥	٦,٩١٦
٨٥	٠,٠١١٧٦٤	الصف	٦,٨١٠	١٣,٦٤٣	٦,٨٣٣
٨٦	٠,٠١١٦٢٧	ايتاى البارود	٦,٧٢٨	١٣,٤٨٤	٦,٧٥٦
٨٧	٠,٠١١٤٩٤	قلين	٦,٦١٩	١٣,٣٢٩	٦,٧١٠
٨٨	٠,٠١١٣٦٣	أبو حمص	٦,٤٢٩	١٣,١٧٧	٦,٧٤٨
٨٩	٠,٠١١٢٣٥	صدفا	٥,٩٢٩	١٣,٠٢٩	٧,١٠٠
٩٠	٠,٠١١١١١	شبراخيت	٥,٥٩٠	١٢,٨٨٥	٧,٢٩٥
٩١	٠,٠١٠٨٩٩	العياط	٥,١٣٥	١٢,٧٤٣	٧,٦٠٨
٩٢	٠,٠١٠٨٦٩	الشهداء	٥,٠٣٣	١٢,٦٠٥	٧,٥٧٢
٩٣	٠,٠١٠٧٥٢	قويسنا	٤,٩٧٠	١٢,٤٦٩	٧,٤٩٩

المرتبة	مقلوب المرتبة	المدينة	الحجم الحقيقى للسكان	الحجم المتوقع للسكان	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٩٤	٠,٠١٠٦٣٨	اطسا	٤,٩٦٥	١٢,٣٣٦	٨,٣٧١
٩٥	٠,٠١٠٥٢٦	الحسينية	٤,٢٨٢	١٢,٢٠٦	٧,٩٢٤
٩٦	٠,٠١٠٤١٦	كفر صقر	٤,٢٢٩	١٢,٠٧٩	٧,٨٥٠
٩٧	٠,٠١٠٣٠٩	السنطة	٤,٠٢٢	١١,٩٥٥	٧,٩٣٣
٩٨	٠,٠١٠٢٠٤	كوم حمادة	٣,٦٦٠	١١,٨٣٣	٨,١٧٣
٩٩	٠,٠١٠١٠١	أبو طشت	٣,٣٠١	١١,٧١٣	٨,٤١٢
١٠٠	٠,٠١٠٠٠٠	عنيبة	٢,٤٦١	١١,٥٩٦	٩,١٣٥
المجموع	٥,١٨٧٣٤٣		٦,٢٠٢,٣١٦	٦,١٧١,٧٨٠	٢,٤٣٢,٣٦٨
المتوسط	—	—	٦٢,٠٢٣	٦١,٧١٧	٢٤,٣٢٢

المصدر : التعداد العام للسكان ، ١٩٤٧ .

ملحق (٤)

عدد الوظائف وعدد منشآت الخدمات فى المراكز الحضرية المصرية ١٩٦٧

المدينة	١	٢	٣	أبواب أنشطة الخدمات ٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
القاهرة	١٧٩	١٤	٨٣,٨١٣	٣٧٠	٥٨	١,٠١٥	٢,٤٩٦	٥١,٥٦٧	١١٥	٧٠	١٩٧	٦٠٠	٣١	٤,٥٩٥	٢,٣٧٢	٦٠٠	١٩,٦٨٨
الاسكندرية	١٧٩	١٤	٣٩,٧٩٨	٢٠٠	٤٥	٤٢٠	١,٩٩٢	٢٤,٠٥١	٣	٦٢	١٣٢	٥٨٧	١٠٢	١,٨٧٣	٩٥٣	٤٢٨	٨,٧٨٧
الجيزة	١٧٩	١٤	١١,٥٣٨	٣١	٣	١٢٥	١٦٦	٧,٣٧٤	٨	٦	٧٧	١٢	١	٥٠٨	١٢٢	٩٧	٣,٠٠٢
بور سعيد	١٧٩	١٤	٦,٠١٧	١٧	١٥	٦٥	٢٦٤	٣,٣٩٠	٢٧	٥	٩	١٧٥	٢٦	٣٥٣	٩٧	١٣٧	١,١٣٢
السويس	١٧٩	١٤	٥,١٦٥	٢٣	٥	٥٤	١٠٩	٣,٣٧١	١٢	٥	١٢	٩٤	١٩	٢٩٣	٦٠	٩١	١,٠١٧
طنطا	١٧٨	١٤	٦,٠٦٣	١٩	١	٧٣	١٢٩	٣,٨٥٠	١٢	٦	٢	٤٢	٦	٢٦٨	١٣٩	٤٥	١,٤٧٠
المحلة الكبرى	١٧٧	١٣	٤,٩٧٤	١	صفر	٧٧	١٤٠	٢,٩٦٤	٨	٣	١٢	٢٨	٥	١٦٤	٦٠	٦١	١,٤٥٠
المنصورة	١٧٩	١٤	٥,٣٠٠	٢١	٤	٦١	٢٠٨	٣,١١٠	١٠	٩	٦	٤٨	٩	٢٢١	١٢٧	١٠٩	١,٣٥٧
شبرا الخيمة	١١٩	١٣	١,٦٨٥	٤	صفر	٦	١٣	١,٢٠٩	١	١	٥	٢	٢	٥٧	٧	٢٥	٣٥٢
اسيوط	١٧٩	١٤	٣,٤٤٧	١٤	٨	١٧	٩٥	٢,٠٣٦	٦	٣	٣	١٦	٥	٢١٠	٧٦	٨٧	٨٦٨
الزقازيق	١٧٧	١٣	٣,٣٦٥	٦	صفر	٤٩	٨٤	١,٩١٧	١٠	٧	٩	٢٨	٣	٢٢٥	٩٦	١٨	٩٠١
دمنهور	١٧٩	١٤	٣,٣٧٥	٨	٣	١٥	١٢٤	٢,١٨٩	٦	٢	١	٣٨	١٥	١٤٣	٧٣	٢٣	٧٣٤
الاسماعيلية	١٧٨	١٣	٢,٦٥٠	٢٨	٤	١٦	٨٩	١,٦١٤	٨	٢	١	٢٦	صفر	١٦٢	٤٤	٤١	٦١٢
الفيوم	١٧٧	١٣	٢,٦٥٠	٦	١	٣٣	٧٥	١,٧٤٢	٧	٣	صفر	٣٦	٦	١٤٩	٤٣	٥٦	٥٦٦
أسوان	١٤٤	١٣	٢,١٤٢	١٣	٢	١١	٢٣	١,٤٩٠	٩	٣	١	١٠	صفر	٨٢	٢٨	٩	٤٦٥
المنيا	١٧٩	١٤	٢,٤١٧	٥	٣	٢٢	٦٩	١,٥١٣	٧	٥	٣	١٥	٨	١٦٨	٦٦	٢٢	٥٠٥
بنى سويف	١٧٢	١٤	٢,٠٣٤	٧	٢	١٢	٤٩	١,٣١٨	٧	٣	٢	١٧	٤	١٢١	٤٨	٢٥	٤١٩
دمياط	١٧٣	١٣	٢,٧١١	١	صفر	١١	٨٥	١,٨١٣	٣	١	٦	٢٠	٢	٧٠	٤٦	٤١	٧١٢
الأقصر	١٢٩	١٣	١,٢٠٣	٥	١	٦	١٤	٨٢٢	٥	٢	صفر	١٢	١	٩٢	١٣	١٧	٢١٣
سوهاج	١٤١	١٣	١,٦٧٤	٥	صفر	٣	٣٤	١,٠٤٠	٧	٥	١	٥	٩	١٠٦	٥٢	١٢	٣٩٤
قنا	١٥٠	١٣	١,٤٦٤	١٢	١	٤	٤٠	١,٠٤٤	٥	٢	صفر	١١	١	٧٢	٢١	١٧	٢٣٢
شبين الكوم	١٦٣	١٣	١,٤٣٤	٧	صفر	٦	٤٨	٨٤٤	٥	٣	١	١٢	٥	١٠٢	٣٩	٤١	٣١٩
بنها	١٦٣	١٣	١,٥٣٠	٤	صفر	١	٧٥	٧٩٢	٦	٣	٦	١٠	٦	١٠٧	٤٢	١٦	٤٦١

تابع جدول (٤)

المدينة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
											أبواب أنشطة الخدمات						
ملوى	١٥٢	١٣	١,٢٨٣	٤	صفر	١	٤٢	٨٠٠	١٠	١	١	١٤	٢	٦٢	٣٣	١٠	٣٠٢
بلبيس	١٤٦	١٢	١,٠٩١	٢	صفر	٨	٣٠	٦٢٤	٢	صفر	٢	١٤	٢	٥٦	٢٢	١٣	٣١٦
كفر الشيخ	١٦٣	١٤	١,٢٦٠	٣	٢	٤	٤٩	٨٣٥	٢	١	٤	١٥	٣	٥٦	٣٩	٦	٢٤١
قليوب	١١٢	١٠	٨١١	١	صفر	صفر	١٩	٥٢٦	٣	١	صفر	٢	صفر	٣٦	٢	٦	٢١٥
منوف	١٥٣	١١	١,٠٠٩	١	صفر	٤	٤٣	٦٤٢	٤	صفر	صفر	٩	٢	٦٦	٢٠	١٣	٢٠٥
دسوق	١٣٩	١٣	١,٢٧٩	١	صفر	٥	٢٧	٨٥٨	٥	١	٢٢	٢٠	٦	٦١	٢١	٥	٢٤٧
اخميم	١١٣	١١	١,٠٠٩	١	صفر	صفر	١١	٦٦٢	١	١	صفر	١٠	٢	٣٦	٢١	٢	٢٦٢
جرجا	١٣٥	١٢	١,٤٠٦	٧	صفر	٢	٢٩	٩٥٤	٥	صفر	١	٦	٤	٦٠	٣٩	١٤	٢٨٣
ميت غمر	١٤٩	١٤	١,٠٣٢	٢	١	٩	٣٠	٨٨٩	٤	٢	٦	١٥	٣	٩٩	٣٠	٢٢	٤٢٠
أبو كبير	١٦٩	١٢	٩٤٧	٢	١	٤	٦٢	٥٥٦	٣	صفر	صفر	٢١	٣	٨٩	١٢	١٠	١٨٣
كفر الدوار	١٦٤	١٣	١,٠٥٦	٣	١	٤	٥٧	٦٦٣	٣	٢	١	٧	٧	٧٣	١٥	١٥	٢٠٤
المطرية	١٥٥	١١	٨٥٨	١	صفر	٥	٩٤	٥١١	١	صفر	٣	١	صفر	٣١	٧	٩	١٩٢
بلقاس	١٣١	١١	٨٩٤	١	صفر	٦	١٩	٥٧٨	٤	٢	صفر	١١	صفر	٣٤	١٨	٦	٢١٣
السنبلاوين	١٣٩	١٢	٩٥٦	١	صفر	١٥	١٦	٥٥٨	٢	صفر	٤	١٣	٧	٥٠	١٦	٩	٢٦١
فاقوس	١٤٤	١٢	٨٨٤	صفر	١	٢	٤٠	٥٣٧	٣	صفر	١	١٦	٣	٤٩	٢٩	٢	٢٠١
طهطا	١٥٦	١٢	١,١٣٨	٢	صفر	١	٥٦	٧٥٦	٤	١	صفر	٤	١	٥٢	٢٣	٨	٢٢٨
أرمنت	١٠٤	١٠	٦٥٣	٢	صفر	١	٨	٣٧٩	٣	صفر	صفر	صفر	٢	٦١	٥	٨	٦٩
زفتى	١٦٨	١٢	٨٥٢	١	صفر	٧	٥٥	٣٩١	٣	صفر	٢٢	١٥	١	٣٥	٢٠	١٢	٢٨٤
سمالوط	١٢٤	١١	٧١٠	٤	صفر	٣	١٥	٤٩٨	٥	صفر	صفر	٩	١	٣٣	١٢	١١	١١٩
رشيد	١٥٧	١١	١,٠٨٨	٢	صفر	٦	٦٢	٧٦٤	١	صفر	صفر	٣	٥	٢٣	٢٣	٦	١٩٣
سنورس	١٢٩	١٠	٧٣٦	١	صفر	صفر	٢٨	٢٩٤	٤	صفر	صفر	٤	١	٦٠	١٨	١٢	١١٤
منفلوط	١٢٠	١٠	٦٥١	صفر	صفر	صفر	٢٥	٤١٥	٧	١	صفر	٤	١	٤٣	٨	١	١٤٤
كفر الزيات	١٧٣	١١	٩٩٦	صفر	صفر	١٣	٥٥	٥٨٢	٦	٢	صفر	٢٢	٥	٤١	١٤	١٥	٢٤١
بنى مزار	١٦٠	١٣	٩٠٠	٤	صفر	٩	٤٣	٥٧٠	٥	٢	٤	٩	٣	٤٩	١٧	١٠	١٧٤
المنزلة	١٣١	١٠	٨٦٣	صفر	صفر	صفر	٢٤	٥٤٢	٢	صفر	١	١٨	١	٢٠	١٣	٨	٢٣٤
مغاغة	١٢٨	١٢	٨٢٦	١	صفر	صفر	١٩	٥٢٠	٤	صفر	١	١٢	١	٤٠	١٤	١٤	١٩٨

المدينة	١	٢	٣	أبواب أنشطة الخدمات ٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
بيلا	١٠٦	١٠	٤٦٣	صفر	صفر	صفر	١٠	٢٨٨	٢	١	صفر	٢	٣	٢٣	١٠	٤	١٢٠
أشمون	١١٩	١١	٥٥٢	صفر	صفر	٤	٢٠	٣٢٩	٢	١	صفر	٢	٣	٣٥	١٩	٣	١٣٤
منيا القمح	١٢٢	١٠	٥٧١	صفر	صفر	١	١٦	٣٥٣	٢	صفر	صفر	١٥	٣	٥٤	٢١	٦	٢٠٠
أبنوب	٩٥	٧	٣٨١	صفر	صفر	صفر	٦	٢٥٤	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٣	١٢	١	٧٣
قوة	١٢١	١١	٧٠٥	٣	صفر	٦	١٠	٤٨٤	٤	١	صفر	١٥	صفر	٢٩	١١	٥	١٣٧
حوش عيسى	١٠٠	١٠	٤٦٥	صفر	١	صفر	١٤	٣٠٩	١	صفر	صفر	١	٦	٧٨	١	١	٥٣
سمنود	١٠٧	١٢	٧٧٧	١	صفر	١	١٠	٥٩٠	٢	صفر	٣	٤	١	٢٢	٥	٣	١٣٥
طما	١١٩	١١	٧٠٤	١	صفر	صفر	١٩	٤٩٥	٢	٢	صفر	٥	٣	٣٥	٩	٤	١٢٨
أبو تيج	١٢٤	٩	٦٢٦	صفر	صفر	صفر	٣٢	٤٢٨	٤	صفر	صفر	٢	٢	٣٣	٨	١	١١٤
الخانكة	٩٧	١١	٣٧٤	٤	صفر	١	٥	٢٠٩	١	صفر	صفر	٣	١	٢٩	٤	٢	١١٥
الفشن	١٥٤	١٢	٦١٨	صفر	صفر	٢	٥٠	٣٦٦	٥	١	١	١١	٤	٢٤	١٩	١	١٣٤
ديروط	١٤٩	١١	٧٦٤	١	صفر	٦	٤٣	٤٦١	٣	صفر	صفر	٥	٥	٣٩	٢٠	٥	١٧٤
أسنا	١٢٥	١٣	٧٤٧	٢	١	٢	١٧	٥٥١	٣	١	صفر	٧	٤	٤٠	١١	٧	١٠١
قوص	١٠١	٩	٥٤٢	١	صفر	٢	٩	٤٢٨	٤	صفر	صفر	١	٣	٣١	٤	٢	٥٦
أدفو	١١٤	١١	٥١٢	١	صفر	صفر	١٦	٣٨٦	٢	١	صفر	١	٥	٣٤	٩	٦	٦١
كوم أمبو	١٠٥	١١	٦٨٦	٦	٦	١	١٠	٥٥١	صفر	صفر	صفر	صفر	١	٢٨	٤	٧	٦٩
البدارى	١٠٦	١١	٤٦٥	صفر	صفر	٢	٥	٣١٠	١	١	صفر	٩	٦	٤٤	٨	١	٧٨
القوصية	٩٥	١٠	٤٥٤	١	صفر	١	٦	٣٩٠	صفر	صفر	صفر	١	٢	٤١	٤	٢	١٠٩
تلا	١١٠	٩	٥٢٧	صفر	صفر	صفر	١٢	٣٣٠	٢	صفر	صفر	٤	٣	٣٤	١٥	٥	١٢٠
شربين	١١٤	١١	٦٤٤	صفر	صفر	١	٦	٤٢٣	٢	١	صفر	١١	٣	٣٦	١١	١٣	١٣٧
المنشاة	٩٧	٨	٢٣٢	صفر	صفر	صفر	٦	١٤٥	٢	صفر	صفر	صفر	٢	١٦	٢٤	٢	٢٥
جهينة الغربية	٨٠	٤	٣٠٦	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٠	صفر	١	٧٥
طلخا	١٠٧	١١	٣٨٦	٣	صفر	١٠	٣	٢١٢	١	صفر	صفر	١	١	١٦	٤	١٤	١٢١
بيا	١١١	١١	٥٤٠	١	صفر	١	٩	٣٦٤	٣	صفر	صفر	٤	٦	٣٠	١٣	٧	١٠٢

المدينة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
				أبواب أنشطة الخدمات													
القناطر الخيرية	١٠٤	٩	٤٠٥	صفر	صفر	١	١٢	٢٧٨	٢	صفر	صفر	صفر	١	٣٠	٢	٨	٨١
البلينا	١٤٠	١١	٧٣٤	صفر	صفر	٢	٣٤	٤٨٠	٢	صفر	١	٨	٥	٢٩	٢٥	٧	١٤١
الشهداء	١٠٧	٩	٤٠٨	صفر	صفر	صفر	١٠	٢٧٥	١	صفر	صفر	٦	٦	١٩	٤	٦	٨١
دشنا	١٢٠	٩	٥٥٦	صفر	٣	صفر	٢٧	٤٤٥	٢	صفر	صفر	١	صفر	٢٤	٨	٣	٤٣
بسيون	١٣٥	١٣	٤٨٧	٢	صفر	١	٢١	٢٩٢	٢	—	١	٤	٣	٢٩	٨	٥	١١٩
أبو قرقاص	١٤٣	١١	٥٧٥	صفر	صفر	٢	٣٩	٣٣٨	٣	١	١	٥	صفر	٣٨	١١	١١	١٢٥
سيدى سالم	٨٨	٩	٢٦٠	صفر	صفر	صفر	٤	١٧١	١	صفر	١	١	٤	٤١	٢	صفر	٣٥
شبين القناطر	١٢٢	١٠	٤٨٧	صفر	١	٣	٢١	٢٦٦	٣	صفر	صفر	٨	صفر	٢٨	١٣	١	١٤٣
دكرنس	١٢٤	١٠	٦٣٥	صفر	صفر	١	١٧	٣٦٠	٣	صفر	صفر	١٦	١	٣٢	٢١	٩	١٧٢
البدرشين	١٢٩	١١	١٫٠٣٨	١	صفر	١	٢٨	٧٧٣	٢	١٠	صفر	٣	صفر	٦٩	١٢	٦	١٤٠
فارسكور	١٢٠	١٠	٤٥٨	صفر	صفر	٣	٢٠	٢٧٩	٢	صفر	صفر	٣	٢	١٩	٥	٧	١١٩
ههيا	١٠٢	٩	٣٣٠	١	صفر	صفر	٦	١٧٢	صفر	صفر	صفر	٤	٣	٢٣	١٤	٤	١١٤
المحمودية	١٢٣	١٠	٥٢٨	صفر	صفر	١٠	١٨	٣٥٣	٢	صفر	صفر	٣	٢	٢٥	٧	٣	١٠٤
مطاى	٩٦	٩	٢٦٨	صفر	صفر	صفر	٥	١٧٦	٣	صفر	١	صفر	١	٢٢	٤	٤	٥٢
الدلنجات	١١٣	١٠	٤٥٨	صفر	١	١	٢٢	٣١٦	٣	١	صفر	١	صفر	٣٥	٦	صفر	٧٢
دير مواس	١٠٠	٩	٢٨٤	صفر	صفر	١	١٠	١٦٠	٣	صفر	صفر	صفر	١	١٩	٦	١	٨٢
بلطيم	١٢٦	٩	٣٥٨	صفر	صفر	٢	٣٤	٢٢٣	٢	صفر	صفر	٤	صفر	١٦	٣	٣	٧١
الخارجة	٨٩	١٠	٢٢٥	١	—	٢	صفر	١١٤	٢	١	صفر	٢	١	١٩	١	صفر	٨٠
طوخ	١٠٣	١٠	٣٩٢	صفر	صفر	١	٨	٢٠٢	٩	صفر	صفر	٤	٣	٢٤	١١	١	١٢٨
أبو حمص	١١٣	٩	٢٥٤	صفر	صفر	٢	٨	١٦٢	٤	صفر	صفر	١٠	صفر	١٤	٦	٦	٤١
الباجور	١٠٥	٩	٢٧١	صفر	صفر	صفر	٥	١٦٨	٢	صفر	صفر	٥	١	٢٨	٦	١٠	٤٦
طامية	٩١	٩	٢٠٤	صفر	صفر	صفر	٣	١٤٧	١	صفر	صفر	٢	٥	٢٥	١	٤	١٦
سمسطا	٧٨	٩	١٧٧	صفر	صفر	صفر	٢	١٤٧	٢	١	صفر	صفر	١	١٠	١	٢	١١
قويسنا	٩٧	٩	٣٤٢	صفر	صفر	صفر	٤	٢١٦	١	صفر	صفر	٢	٢	٢١	١٣	٣	٨٠
ديرب نجم	٩٧	١٠	٢٧٥	صفر	صفر	١	٤	١٦٢	١	صفر	صفر	٢	١	٢٧	١٣	٢	٦٢

المدينة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
				أبواب أنشطة الخدمات													
قلين	٩٤	٨	١٦٥	صفر	صفر	صفر	٧	٨٩	٣	صفر	صفر	صفر	٤	١٢	٢	٣	٤٥
اهناسية	٨٨	٧	١٦٠	صفر	صفر	صفر	٤	١٢٠	١	صفر	صفر	صفر	١	١٤	صفر	٢	١٨
بركة السبع	١٠٣	٨	٢٣٩	صفر	صفر	صفر	١٤	١٣٧	١	صفر	صفر	صفر	١	٢٠	١١	١	٥٤
المراغة	١٠١	٩	٣١٠	صفر	صفر	صفر	١٠	١٦٤	١	صفر	صفر	٢	١	١٩	١٠	١	١١٢
أبوحماد	١٠٧	١٠	٤٠٣	صفر	صفر	١	١٩	٢٢٤	٢	صفر	صفر	٧	٢	٥٩	١٠	٢	٧٧
التل الكبير	٩١	٩	١٨٠	١	صفر	صفر	٢	١٠٦	صفر	صفر	صفر	٤	١	١٧	١	٣	١١٤
ايتاى البارود	١٠٤	٩	٢٤٩	صفر	صفر	صفر	٩	١٦٠	٢	صفر	صفر	٥	٢	٢٠	٧	١	٤٣
الواسطى	١٠٤	٩	٣٥٤	صفر	صفر	صفر	٩	٢٤٢	١	صفر	صفر	٣	١	١٦	٩	٤	٦٩
القنطرة غرب	٩٦	٩	٢١٧	صفر	صفر	١	٧	١٤٩	٢	صفر	صفر	٤	صفر	١٠	٢	٥	٣٧
نجع حمادى	١٢٥	١٣	٤٨٢	٢	١	٧	١٥	٣٠٩	٣	٣	صفر	٩	١	٣٧	٢٢	٢	٨٠
شبراخيت	١٠٦	٩	٣١٠	صفر	صفر	صفر	١٠	١٩٨	١	صفر	صفر	٤	٢	١٨	٨	٤	٦٥
السنطة	١٢٦	١٠	٣٢٨	صفر	صفر	٢	١٧	١٧١	٣	صفر	صفر	٢٢	١	١٧	١٢	٦	٧٤
فايد	٩٨	٨	٣٠٩	صفر	١	صفر	٣	١٥٩	صفر	صفر	صفر	٢	١	٢٦	صفر	٣	١١٤
كوم حمادة	١١٣	١٠	٣١٣	صفر	صفر	١	١٧	١٨١	٣	صفر	صفر	٢	١	٢٠	١٢	٤	٦٥
الصف	١٠٠	٩	٢٤٩	صفر	صفر	صفر	٥	١٦٠	٢	صفر	صفر	٤	١	٢٣	٩	٢	٤٣
أبو المطامير	١٠٤	٩	٣٨٧	صفر	١	صفر	١٤	٢٨٠	٢	صفر	صفر	صفر	٢	٢٠	٦	١	٦١
مرسى مطروح	١٠٢	١٠	٣٥٥	صفر	١	٤	٣	٢٥٣	١	صفر	صفر	٥	صفر	١٩	٥	٤	٦٠
أجا	٩٢	٧	٢٣٧	صفر	صفر	صفر	٢	١٢٩	١	صفر	صفر	٣	صفر	١٦	١٥	صفر	٧١
ايشواى	١٢٠	٩	٤٧٥	صفر	صفر	صفر	١٨	٣٣٩	٣	صفر	صفر	٦	٢	٣٩	١٠	٩	٤٩
أولاد طوق شرق	٨٤	٦	١٤٣	صفر	صفر	صفر	صفر	٩١	صفر	صفر	١	صفر	٣	١٢	٥	—	٢٠
كفر سعد	٦٩	٦	٧٤	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٠	٢	صفر	صفر	١	صفر	٩	١	صفر	٢٠
الحسينية	٩١	٩	١٢٦	صفر	صفر	صفر	٢	٧٢	٢	صفر	صفر	٢	١	١٨	٥	١	٢٣
كفر صقر	٩٩	١٠	٢٨٦	صفر	صفر	١	٥	١٧٤	٢	صفر	صفر	١	٣	١٨	١٠	٣	٦٩
رأس غارب	٩١	٨	١٦٤	١	صفر	صفر	٣	٩٨	١	صفر	صفر	٣	صفر	١٥	١	٣	٣٨
العياط	١٠٢	٩	٢٣٢	صفر	صفر	صفر	١٠	١٤٩	٢	صفر	صفر	٢	١	١٦	٨	١	٤٣

المدينة	١	٢	٣	أبواب أنشطة الخدمات ٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
ساقلته	٨٥	٧	١٦٨	صفر	صفر	صفر	٠١	١٢١	٢	صفر	صفر	صفر	١	١٨	٢	صفر	٢٤
قطور	٩١	٧	١٣٦	٢	صفر	صفر	٨	٧٣	٢	صفر	صفر	صفر	٢	١٧	صفر	صفر	٣٢
كفر شكر	٦٩	٧	١٨٤	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢٤	٢	صفر	صفر	صفر	١	٦	١	٤	٤٦
صدفا	٩٣	٨	٢١٩	١	صفر	صفر	٠٦	١٤٣	١	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٠	٥	١	٤٢
اطسا	٨١	٧	٩٣	صفر	صفر	صفر	٤	٤٠	٢	صفر	صفر	صفر	١	١٣	٥	صفر	٢٨
العدوة	٧٢	٦	١٣٧	صفر	صفر	صفر	٠٢	١١٤	١	صفر	صفر	صفر	صفر	٧	صفر	١	١١
القصير	٨٦	٩	١٢٤	صفر	صفر	صفر	١	٨٣	١	صفر	صفر	١	١	١٧	١	٢	١٧
أبوطشت	٨٤	٧	١١٥	صفر	صفر	١	٢	٧٤	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	٨	١٠	صفر	١٦
موط	٥٤	٦	٦٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٢	١	صفر	صفر	صفر	١	٣	صفر	١	٢٢
الغردقة	٨٨	١٠	١٨٣	٣	١	صفر	١	١٠٨	١	صفر	صفر	٤	١	١١	صفر	٣	٥٠
الحمام	٦٦	٣	١٥٤	صفر	١	صفر	صفر	١٣٤	صفر	صفر	صذر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٩
سيوه	٥٤	٤	٥٤	صفر	١	صفر	١	٤٨	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
السلوم	٦٦	٤	١٢٥	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٨	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صذر	١	١٥
سيدى براني	٥٢	٣	١٠٢	صفر	٢	صفر	صفر	٩٩	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١
نصر	٢٨	٤	٢٨	صفر	صفر	١	صفر	١٩	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر	صفر	٧

(١) عدد الوظائف (٢) عدد أبواب أنشطة الخدمات (٣) مجموع منشآت الخدمات (٤) المقاولات العامة للمبانى (٥) المقاولات العامة لغير المبانى (٦) المقاولات الجزئية (٧) تجارة الجملة (٨) تجارة التجزئة (٩) البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (١٠) التأمين (١١) العقارات (١٢) النقل (١٣) التخزين (١٤) الخدمات الاجتماعية (١٥) خدمات الأعمال (١٦) الخدمات الترفيهية (١٧) الخدمات الشخصية.

المصدر : الجدول الثالث ، المجلد الأول (مرجع رقم ٠٣ — ٨٢٦) والمجلد الثانى (مرجع ٠٤ — ٨٢٦) ؛ تعداد المنشآت لعام ١٩٦٧ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

الفصل العاشر

التحضر فى السودان *

مقدمة :

تعالج هذه الدراسة ظاهرة التحضر فى السودان التى أصبحت تمثل تطورا حديثا فى نمط الحياة العمرانية والاستقرار البشرى على أرض السودان ، وارتبطت الى حد بعيد بالثورة الانمائية الاقتصادية ، وبالاتجاه الحديث نحو التصنيع واستثمار الموارد والامكانات الطبيعية والبشرية الذى فرض بدوره إسلوبا جديدا للحياة كان من نتائجه تركز مجموعات كبيرة من السكان فى المراكز الحضرية بديلا عن الحياة القروية فى المناطق الريفية المختلفة .

ومن هنا فقد شهد السودان خلال العشرين عاما السابقة (١٩٥٦ - ١٩٧٦) ومنذ بداية حصوله على الاستقلال السياسى فى عام ١٩٥٦ نمو وتطور المراكز الحضرية التى اتخذت فى السنوات الخمس الاخيرة اتجاها خطيرا ساهم فى خلق العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه المراكز الحضرية، وعمل على ظهور بعض المشكلات المرتبطة بهجرة السكان المتزايدة من المناطق الريفية خاصة من الاقاليم المتخلفة اقتصاديا نحو المدن الكبرى وعلى رأسها العاصمة القومية - الخرطوم - التى شهدت نموا سكانيا وعمرانيا سريعا على حساب تدهور الحياه الريفية فى معظم أقاليم الدولة .

ولعل من الملاحظ أن السنوات القادمة ستكون حاسمة فى معالجة ظاهرة التحضر ومشكلاتها خاصة فى مرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى وقيه مشروعات التنمية المحلية والاقليمية التى تشهدها البلاد فى مرحلة التحول الاقتصادى من استثمار الموارد الزراعية المتنوعة واستغلال الثروة الحيوانية ، والاخذ بمبدأ التصنيع الاقليمى الزراعى الذى سوف يحدث تغييرا اجتماعيا كبيرا يتجه الى زيادة نمو المراكز الحضرية .

* أعد هذه الدراسة الدكتور - عبد الله على حامد العبادى .

وإنطلاقا من تلك الحقائق المذكورة فان الحاجة أصبحت ضرورية لدراسة ظاهرة التحضر وسماتها العامة فى السودان وعوامل وأسباب نشأتها ، ومعالجة المشكلات والصعوبات الناتجة ووضع الاسس العلمية والمبادىء السليمة الهادفة إلى وضع التخطيط الحضرى مواكبا ومصاحبا التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل .

وأعتقد أن الوقت قد حان للبدء فى تحديد التصور العلمى الشامل لأنماط التخطيط الحضرى فى السودان حتى تقوم المراكز الحضرية الحالية والمتوقعة فى المستقبل على ضوء الأساليب الحديثة ، ووفق المفهوم الواقعى القائم على الظروف البيئية المحلية ، والمراعى للامكانات الاقتصادية والأحوال الاجتماعية خاصة فى مرحلة تشييد الهياكل الاقتصادية وتقوية البنيان الاجتماعى التى يشهدها السودان فى الوقت الحاضر .

ويجب أن توضح منذ البداية أن المراكز الحضرية فى السودان تتميز بطابع خاص من حيث التركيب والتخطيط الداخلى تنفرد به عن الدول الاخرى ، والذى فرضته الظروف التاريخية ، وسيادة الاقتصاد الزراعى والواقع الاقتصادى الاجتماعى المحلى ولكنها تكاد تشترك مع جميع الدول النامية فى العوامل والمسببات الخالقة لظاهرة التحضر والمشكلات المرتبطة بالنمو الحضرى ، والنتائج الايجابية والسلبية لقيام المدن الكبرى وأثارها الاقتصادية والاجتماعية فى القطر .

لذا فان دراسة ظاهرة التحضر السودانية فى الاطار القومى العربى يمكن أن تحقق نتائج مفيدة نظرا للارتباط التاريخى والطبيعى والبشرى والاقتصادى للسودان مع مجموعة الدول العربية ، حيث تتشابه العوامل المسببة للتحضر والمشكلات المرتبطة به والحلول الموضوعة لتقويمه وتطويره . ومن هنا فان دراسة ظاهرة التحضر فى الوطن العربى كمشكلة وقضية عامة كبرى على هذا المستوى الكبير سوف تلقى الضوء على جميع جوانب المشكلات فى عملية التحضر ، وتعمل على استخلاص النتائج العامة وتعكس الملامح والسمات الأساسية بهدف وضع الحلول الناتجة والوصول إلى فهم عربى مشترك لقضية التحضر يقوم على أساس من التخطيط والبحث العلمى وعلى قاعدة متينة من التنسيق والتعاون العربى فى معالجة مشكلات وقضايا الوطن العربى المعاصرة إبرازا للنواحى التكاملية العامة .

لذا فان البحث الذى يتبناه ويشرف عليه معهد البحوث والدراسات العربية تحت عنوان : « دراسة ظاهرة التحضر فى الوطن العربى » والذى يشترك فيه الأساتذة والمتخصصين فى مجالات الدراسات المدنية والحضرية فى الاقطار العربية يجد من جميع

الجادين والمهتمين بمشكلات الوطن العربى كل الترحيب والاهتمام من أجل الوصول إلى الحلول العاجلة لقضية التحضر على أيدى العلماء العرب.

ولعل هذا فى نظرى يعتبر إسلوبا علميا منهجيا يمكن أن يتبع فى معالجة المشكلات الاقتصادية والإجتماعية على مستوى الاقطار العربية .

ويسرنى أن أستجيب لرغبة معهد البحوث والدراسات العربية للمساهمة فى البرنامج عن ظاهرة التحضر فى الوطن العربى، وذلك باعداد هذه الدراسة العلمية المتواضعة عن الملامح العامة لظاهرة التحضرة فى السودان شاملة لكل الموضوعات المطروحة فى المخطط النمطى الذى أعدته تلك اللجنة المتخصصة من الاساتذة فى هذا الموضوع مع مراعاة إبراز بعض الجوانب المميزة لظاهرة التحضر فى السودان .

ويمثل النقص فى المعلومات العلمية والبيانات الاحصائية عن الجوانب المختلفة للمراكز الحضرية إحدى الصعوبات التى واجهت الباحث فى دراسة المظاهر الشاملة لعملية التحضر فى السودان إذ أن الاعتماد سيكون على بعض نتائج التعداد والاحصاء السكانى الذى حدث فى فترة العشرين عاما (١٩٥٦ – ١٩٧٦) وهى التى شهدت صدور إحصاء السكان الأول فى عام ١٩٥٦ ومسح السكان والسكن فى عام ١٩٦٦ ، والتعداد الثانى للسكان فى عام ١٩٧٣ التى ظهرت بعض نتائجه المطبوعة – وإن كانت فى مجموعها باستثناء المسح الاحصائى الذى تم فى عامى ١٩٦٤ / ١٩٦٦ – لم تعط التفصيلات الدقيقة والشاملة عن خصائص المراكز الحضرية بالدرجة التى تسمح بعقد المقارنات ومتابعة التطورات ، واستخلاص النتائج من واقع المعلومات والبيانات العلمية الاحصائية الرسمية .

وقد تغلب الباحث على بعض تلك الصعوبات بالاعتماد الكامل فى بعض أجزاء هذا البحث على تلك الدراسات العلمية المتخصصة والقائمة على العمل الميدانى عن تخطيط المدن ونماذج وأنماط المدن الكبرى فى السودان ، والتى كانت محورا لدراساته العلمية خلال الخمس سنوات (١٩٧٠ – ١٩٧٥) – بالاضافة إلى بعض البحوث والمعلومات العلمية التى يمكن من الحصول عليها بحكم إشرافه المباشر على شئونه التخطيط المحلى والاقليمى لمديريات السودان ، وبصلاته الاكاديمية مع الاساتذة والمتخصصين فى شئون التخطيط الحضرى بالجامعات ومراكز البحوث العلمية ، ونتيجة لاهتماماته الشخصية ومساهمته فى مجالات تطوير المدن وقضايا الاسكان والتخطيط العمرانى فى السودان .

وقد كان من حصيلة كل هذا إعداد هذا البحث العلمى عن الملامح والسمات العامة التى تعكس الجوانب المختلفة لظاهرة التحضر فى السودان ، شاملا لمختلف موضوعاتها ، حيث تعرض فى خلال سبعة فصول مختصرة تناول فى كل منها موضوعا رئيسيا لقضية التحضر بحيث تصبح فى مجموعها متضمنة لمعظم الجوانب الحضرية فى السودان .

فقد تناول فى القسم الأول التعريف بالمراكز الحضرية وتطورها ومفهوم ظاهرة التحضر وتعرض فى القسم الثانى إلى العوامل المؤثرة على نمو وتطور المراكز الحضرية ، ثم خصص القسم الثالث لدراسة التطورات الحديثة فى المراكز الحضرية — وقد شمل القسم الرابع التركيب الداخلى للمناطق الحضرية ، ومنها انتقل إلى القسم الخامس لدراسة مشكلات التحضر من كافة جوانبها فى السودان . وتناول فى الفصل السادس دور مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تطوير المراكز الحضرية حيث تعرض بالدراسة إلى أهداف الحكم المحلى والاقليمى وللتقسيمات الادارية السابقة والحالية ، وإلى مشروعات التنمية الاقتصادية وتأثيرها على قيام المدن — والتعرف على الموارد والامكانات الاقتصادية فى القطر ، وعن الخطوات التى إتخذتها الدولة فى مجال الأخذ بمبدأ التنمية الاقليمية فى السودان .

وفى القسم السابع والأخير تعرض إلى دراسة استراتيجية التحضر واتجاهات النمو الحضرى فى السودان — واضعا استراتيجية جديدة مقترحة لفلسفة التخطيط الحضرى ، ووضع الحلول لتنمية المراكز الحضرية ، وتركز على مبدأ التنمية الاقليمية — وقيام برامج وخطط للاسكان الحضرى — وتقترح تصورا لتركيب المراكز الحضرية ، وتحديث قوانين الحكم المحلى والاقليمى وتناول هذا القسم الأخير أيضا التنبؤ بالاتجاهات الحديثة لنمو المراكز الحضرية ومستقبل أسلوب التحضر فى الحياه العمرانية فى سودان المستقبل .

وكانت نهاية هذا البحث خاتمة مختصرة تمثل فى مجملها ملخصا شاملا لاهم الملامح العامة لظاهرة التحضر ومستقبلها فى السودان .

ويتمنى الباحث أن يكون قد تمكن من تغطية جوانب هذه الدراسة العلمية عن ظاهرة التحضر فى السودان ، حتى يحقق النتائج المرجوة وصولا إلى المشاركة الفعلية مع أقرانه وزملائه من الاساتذة والمتخصصين العرب فى تحليل وعرض خصائص ومشكلات التحضر العربية والخروج بنتائج علمية عن ظاهرة التحضر فى الوطن العربى ، على ضوء هذا الاسلوب والمنهج الواقعى المتكامل فى دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية العربية .

راضيا من الله التوفيق فى خدمة الوطن العربى الكبير ، وفى تحقيق التعاون العربى العلمى المشترك من أجل خير الشعب العربى .

وكل الشكر والتقدير إلى إدارة معهد البحوث والدراسات العربية التى أتاحت للمجمع فرصة المشاركة والمساهمة فى انجاز هذا العمل العلمى القومى الكبير .

التعريف بالمراكز الحضرية فى السودان

تسجل الوثائق التاريخية أن نمو المراكز العمرانية فى السودان قد لوحظ قبل مئات السنوات قبل العصر المسيحى — فى هذا الوقت كانت هناك مدن نبته ومروى وفرص فى الإقليم الشمالى — والتى عرفت بأهميتها كمراكز دينية وسياسية وفى خلال العهد المسيحى (٤٥٠ — ١٥٠٠ ميلادية) ظهرت مجموعة من المراكز العمرانية حيث كان أهمها مدن (دنقله) عاصمة النوبة الشمالية و (سوبا) عاصمة علوه أو النوبة الجنوبية .

واستمرت سوبا كمركز عمرانى هام حتى تم تدميرها تماما بواسطة مسلمى الفونج فى عام ١٥٠٤ . وظهرت الممالك الإسلامية منذ القرن الخامس عشر مثل مملكة الفونج وأقامت مركز حكمها فى سنار — إلى جانب مملكة الفور وعاصمتها الفاشر — وظهرت بعد ذلك مدن سواكن وبربر وشندى والأبيض وأم درمان والخرطوم التى توالت حتى فجر القرن التاسع عشر .

وكانت كل هذه المدن مراكز تجارية هامة لتجميع المنتجات ، وأماكن لالتقاء طرق القوافل منذ عهد مملكة الفونج — فقد كانت بربر عاصمة مديرية بربر ومركزا تجاريا هاما وكانت كسلا من أهم المراكز الحربية وأشهر المدن . وسواكن افتتحت كميناء رسمى فى أوائل القرن السادس عشر ، وكانت الأبيض أكبر المدن التجارية وأقدمها — ثم هناك أم درمان التى كانت عاصمة لحكم المهدية . ولكن كل هذه المدن القديمة تعرضت للتخريب والدمار فى عهد الثورة المهدية (١٨٨٢ — ١٨٩٨) [1] .

ثم أعيد تعمير بعض هذه المدن القديمة مع بداية فترة الحكم الثنائى فى عام ١٨٩٨ ونمت بعض المدن الصغيرة التى كانت مراكز للعبادة أو التجارة ، ونشأت مراكز جديدة فى أماكن معينة وذلك لأغراض الإدارة والحكم [2] . فأعيدت العاصمة إلى الخرطوم بعد

(١) نعوم شقير (١٦٩٧) ، جغرافية وتاريخ السودان ، دار الثقافة ، بيروت ، ص ١١٣

(٢) صلاح مازرى (١٩٦٨)، المدينة السودانية الحديثة ، مجلة الدراسات السودانيه جامعه الخرطوم ، العدد الأول ، ص ٤٦ .

أن كانت أم درمان عاصمة المهدية – وأختيرت ودمدنى والدامر وكسلا والأبيض عواصم أ إقليمية – وبعد ذلك بدأ قيام مراكز إدارية فى كل الأجزاء – ونشأت الحاميات العسكرية فى كل من كسلا والقضارف وسواكن فى الشرق – والأبيض والفاشر فى الغرب وفاشودة وكندكرو فى الجنوب .

ومن الواضح أن كل هذه المدن القديمة نشأت فى الإقليم الشمالى ، وهو فى الواقع السودان الأصلى الذى عرفه التاريخ منذ قرون طويلة – أما الإقليم الجنوبى فلم يظهر على مسرح الحوادث إلا بعد أن كشف رجال الإدارة المصرية أعالى النيل – فظهر السودان للمرة الأولى فى التاريخ قطرا موحدا (١) .

وكانت معظم هذه المدن يقع على ضفاف النيل وروافده – ماعدا كسلا والأبيض والفاشر وسواكن التى توفرت لها مصادر مائية أخرى . وهذا كله يدل على أن نهر النيل لم يكن موردا مائيا فحسب بل أصبح عاملا هاما للمواصلات والتجارة – كما أنه مصدر الحياة فى المنطقة القاحلة فى الشمال :

وفى فترة الحكم الأجنبى شيدت الخطوط الحديدية لربط مراكز الإنتاج والتجميع بمنافذ الاستيراد والتصدير – وكان من نتائج هذا الحكم ظهور المدن الحديثة فى أوائل هذا القرن – وقد كانت زيادة الإنتاج الزراعى وأزدهار التجارة والتوسع فى امتداد الخطوط الحديدية جميعها عوامل أدت إلى قلب معايير المراكز العمرانية فى السودان – فقد خلقت عطبرة خلقا لكى تكون مركزا لرئاسة السكك الحديدية ، وأختيرت بورت سودان كميناء جديدة فى عام ١٩٠٥ بدلا من سواكن التى لم تعد ملائمة للظروف الجديدة وزيادة التوسع التجارى – وظهرت الخرطوم بحرى كنهاية للخط الحديدى فى الشمال حتى عام ١٩٠٧ (٢) – وتطورت الخرطوم ونمت ودمدنى – وخلقت سنار ثم كوستى – وأزدهرت الأبيض وعادت إليها وظائفها كعاصمة للغرب كمركز تجارى هام عندما أصبحت فى عام ١٩١٢ نهاية للخط الحديدى فى الغرب .

ويتضح مما سبق أن عوامل النقل الحديثة قد أدت إلى إضمحلال وتدهور بعض المدن القديمة مثل سواكن وبربر والدويم ودنقله ، بينما خلقت فى الوقت نفسه مدنا جديدة أخذت تتطور وتزدهر وأهمها بورت سودان وعطبرة والخرطوم وودمدنى وكوستى

---

(١) محمد عوض محمد (١٩٥١) : السودان الشمالى – سكانه وقبائله ، القاهرة ، ص د

(٢) Hill, R. (1955), Sudan Transport, Oxford, London, p. 79.

والأبيض ، وقد كان معظمها مجرد حلل صغيرة من قبل – وهكذا ظهرت منذ أوئل القرن العشرين المدن الحديدة .

ويلاحظ أنه خلال الفترة التى بدأت بإعادة الفتح عام ١٨٩٨ ، وحتى قبل الحرب العالمية الثانية ، أن التجارة كانت العامل الأساسى فى أزدهار المدن ، ولكن فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها سد النقص فى بعض السلع المستوردة [1] – وأخذ معدل زيادة السكان فى الارتفاع بعد الاستقلال نتيجة لحركات التصنيع وقيام المشروعات الزراعية والخطوط الحديدية مما ضاعف من أعداد سكان المدن .

وقد أدى التطور فى التكنيك الزراعى واستخدام الآلات إلى توفير أيد عاملة كثيرة إضطرت للنزوح إلى المدن .

ويلاحظ تطور المدن كامثلة فى بورت سودان التى بدأت حياتها قبل ٧٠ عاما بعدد سكان يقدر بحوالى ٤,٠٠٠ نسمة ، فارتفع عدد سكانها إلى ٤٨٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٥٥ ، وازداد إلى ٨٠,٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٦٥ ، وهذا يوضح التطور السريع لنمو المدينة وزيادة النشاط التجارى وقيام بعض الصناعات الهامة حتى وصل عدد سكانها إلى ١٣٣,٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٧٣ . كما بدأت عطبرة كمخزن وإدارة للسكك الحديدية فى عام ١٨٩٨ ، فقفز عدد سكانها إلى ٣٦٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٥٥ ثم ارتفع إلى ٤٨,٠٠ نسمة فى عام ١٩٦٥ وإلى ٦٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٣ . وكذلك كان عدد سكان القضارف ١٧٠٠٠ نسمة مدينة فى عام ١٩٥٥ وصل بعد عشر سنوات إلى ٤٥,٠٠٠ نسمة وإلى ٦٧٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٧٣ ، لأن مدينة القضارف تقع فى مركز الزراعة المطرية الآليه ، التى عملت على أزدياد النشاط التجارى ، كما أن أستخدام الآلات الزراعية جعلها مركزا لصيانتها . وتضاعف عدد سكان الخرطوم بحرى فى خلال عشر سنوات من ٣٩٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٥ إلى ٨٠٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٦٥ وقفز بعد ثمان سنوات إلى ١٥٠,٠٠ نسمة حيث احتلت المدينة المركز الصناعى الأول .

أما نيالا فقد أصبحت نهاية الخط الحديدى فى الغرب ، وأخذت كثيرا من أهمية الأبيض ، وارتفع عدد سكانها من ١٢٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٥٥ إلى أكثر من الضعف ٢٦٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٥ وتضاعف مرة أخرى ووصل إلى ٦٠٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٧٣ .

---

(١) صلاح ماوري (١٩٦٨) ، ص ٤٦ .

ومن نتائج هذه الزيادة فى أحجام المدن يلاحظ أن المتوسط العام لنسبة سكان المدن فى السودان ، قد ارتفع خلال هذه الفترات من ٨٪ عام ١٩٥٥ إلى ١١٪ فى عام ١٩٦٥ حتى وصل إلى ١٨٪ فى عام ١٩٧٣ .

ويتضح من هذا العرض السريع أن المدن فى السودان كانت معدودة و محدودة بفضل سيادة الاقتصاد الزراعى البدائى حتى نهاية القرن التاسع عشرة، ثم أخذت هذه المدن تنمو عددا وحجما عندما زادت أهمية التجارة منذ بداية القرن العشرين حتى قبيل الحرب العالمية الثانية — ولكن المدن السودانية شهدت أسرع تطور لها خلال الفترة من الحرب الثانية من إلى عام ١٩٦٥ — وتميزت بالنمو السكانى المتزايد فى العشر سنوات الأخيرة حيث بدأ الأهتمام بالتصنيع وبازدهار النشاط التجارى .

هذه هى طبيعة المدن التى لم يظهر تعريف محدد لها ؛ إلا عندما قامت سلطات الأحصاء فى السودان فى عام ١٩٥٥ باختيار المراكز المدنية بعرض القيام بأحصاء السكان .

وفى قطر كالسودان تصل مساحته إلى أكثر من ٢,٥ مليون كيلو متر مربع ويعد مساحيا أكبر دولة مستقلة فى إفريقيا يعتمد إقتصاديا على الزراعة والرى، فإن القرى تصل إلى أحجام المدن ، وليس هناك أختلاف وظيفى بينها ، بل إن معظم المدن تعتمد فى بقائها على الزراعة والتجارة ويسيطر عليها الطابع الريفى أكثر من المظاهر المدينة .

لذلك فقد اختارت « سلطات مصلحة الاحصاء » المدن على أساسين :

١ — اختيرت بعض المدن بواسطة الإداريين ، لأنها تقوم بوظيفة الإدارة حيث مقر المصالح والوحدات الحكومية ومراكز خدمات التعليم والصحة والنقل وغيرها .

٢ — اختيرت المدن الأخرى بواسطة سلطات الاحصاء ، وهى المراكز العمرانية التى يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة .

وباستخدام هذين الأساسين حددت سلطات الاحصاء ٦٨ مدينة ، منها ٥٥ مدينة فى شمال السودان و ١٣ مدينة فى الجنوب — وقد ركزت سلطات الاحصاء على الجانب الإدارى الذى أصبح يلعب دوراً مسيطراً فى اختيار المدن أكثر من أى عامل آخر . لذلك فقد استبعدت بعض المراكز العمرانية الكبيرة مثل المناقل ومايرنو فى النيل الأزرق — وأبو حمد فى الشمالية ، وجبيت فى كسلا ، فلم تدخل فى عداد المدن لأنها قليلة الأهمية بالنسبة للإدارة مع أن معظمها مراكز تجارية وتعليمية أساسية بالنسبة لأقاليمها .

أما المدن الثمان الكبيرة التى ظهرت فى مقدمة أحجام المدن فى السودان عام ١٩٥٦ فلم تختار لحجم سكانها أو لمركزها الإدارى فحسب ، ولكنها اختيرت لوظائفها وخدماتها وأهميتها الاقتصادية والقومية ليس فى إقليمها فقط بل لجميع أنحاء القطر [١] . فبورت سودان ميناء السودان الوحيد على العالم الخارجى – وعطبره المركز الرئيسى للسكك الحديدية – وأم درمان العاصمة الوطنية – والخرطوم العاصمة السياسية – والخرطوم بحرى المدينة الصناعية الأولى ، وكسلا مدينة للحدود من الدرجة الأولى ، والأبيض أكبر سوق تجارى وعالمى للصمغ العربى والعاصمة الإدارية لغرب السودان – ودمدنى عاصمة مشروع الجزيرة والعاصمة الإدارية لمديرية الجزيرة – والواقع أن هذه الخصائص والمزايا هى التى جعلتها تحتل المواقع القيادية فى مدن السودان .

ويظهر من التعداد الأول لسكان السودان عام ١٩٥٥ /٥٦ أن ٨٪ من سكان القطر يقطنون فى ٦٨ مدينة التى عرفها التعداد – وأكثر من نصف هؤلاء يقطن فى الثمان مدن الكبرى – أما النصف الأخرى فيتوزع على المدن الستين الأخرى (ملحق ١) .

ويذكر بعض الباحثين فى الجغرافية الحضرية بالسودان أن تعريف المدينة على أساس الحجم أو الوضع الإدارى أساس غير مناسب ، لأن المراكز الإدارية تختار عادة تحت قوانين الاستراتيجية بدون الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية ، وبمعنى أوضح فإن أهمية المركز العمرانى وتأثيره هو المقياس الحقيقى لتعريف المركز كمدينة أو قرية[٢] .

ومن الصعب رسم خطاً واضحاً بين المدينة والقرية فى السودان باستخدام مقياس واحد ، ولاشك أن استخدام عدة مقاييس فى هذا الخصوص يمكن أن يعطى نتائج أكثر أهمية .

وقد أوضح تعداد السكان الأول لعام ١٩٥٥ /٥٦ أن نسبة سكان المدن فى المديريات المختلفة تتفاوت من مديرية إلى أخرى ، بل تتفاوت بدرجة كبيرة فى بعض المديريات . إذ يسكن المدن نحو ٥١٪ من سكان مديرية الخرطوم ، بينما لاتتعدى هذه النسبة ١٪ من سكان مديرية أعالى النيل . ويبين التعداد أن عدد سكان المدن فى السودان يمثل ٨٪ من مجموع السكان ويتركز نصفهم فى الثمان مدن الكبرى .

وتقع معظم المدن فى مديريات كسلا والنيل الأزرق وكردفان (٣٧ مدينة) أى أكثر من نصف مدن السودان يوجد فى هذه المديريات الثلاث . ولا غرابة فى ذلك خاصة وأن

(١) El Bushra, S. (1965), The Urban Geography of North and Central Sudan, Unpublished Thesis, London School of Economics and Political Science, London, p. 88.

(٢) El Bushra, S. (1965), p. 99.

هذه المديريات مضافاً إليها مديرية الخرطوم تقع فى نطاق السفانا أكثر الأجزاء إزدهاراً بمراكز العمران والسكان — ففى مديرية كسلا ترتفع نسبة سكان المدن إلى ١٦٪ ، ويرجع هذا إلى وجود مدن كبرى مثل بورت سودان وكسلا والقضارف تتركز فيها نسبة كبيرة من السكان . أما فى المديرية الشمالية فتصل نسبة سكان المدن إلى ١٠,٥٪ — وطابع العمران هو الحياة الريفية المعتمدة على الإنتاج الزراعى المحدود ، وهى من المديريات التى ضنت الطبيعة بمواردها مما أدى إلى إنكباب المواطنين على ضفاف النيل الضيقة يقومون بالزراعة ، كما أنها من المناطق الطاردة للسكان . لذا فإن أكبر نسبة من سكان المدن فى القطر هم فى الأصل من سكان هذه المديرية . شكل (١٠ — ١) .

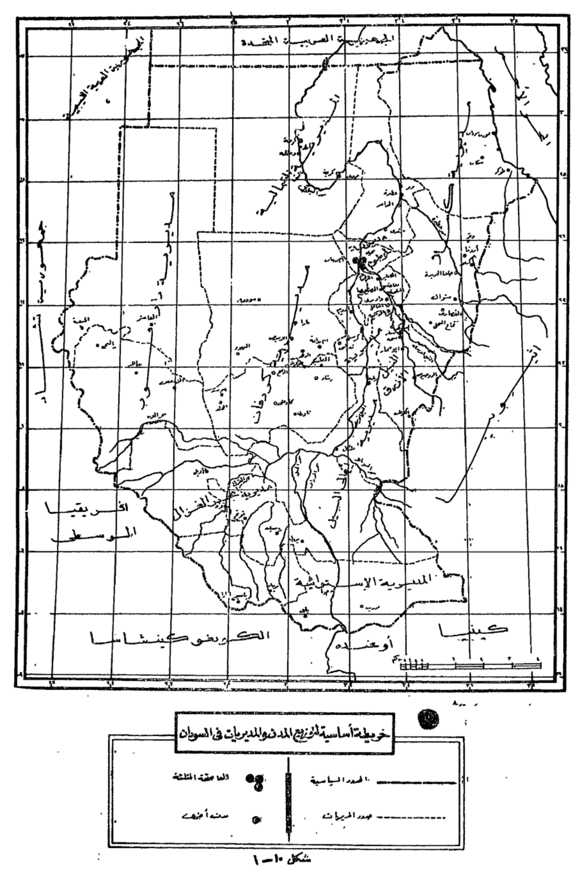
وتنخفض نسبة سكان المدن فى مديريتى الغرب إلى ٦,٥٪ فى كردفان و ٤٪ فى دار فور ، لأن المدن عبارة عن مراكز تجارية صغيرة تعول مواردها المائية عدداً محدوداً من السكان ، إلى جانب ارتفاع نسبة السكان الرحل وعدم قيام نهضة صناعية فى هذا الإقليم الغربى . أما فى مديرية النيل الأزرق فإن نسبة سكان المدن تصل إلى ٧٪ رغم وجود ١٣ مدينة ، لأن شكل الاستقرار هنا عبارة عن قرى كبيرة .

أما المديريات الجنوبية الثلاث — الاستوائية وبحر الغزال وأعالى النيل — فإن نسبة سكان المدن تمثل ١,٦٪ ، ١,٧٪ ، ١٪ من نسبة السكان على التوالى ، وهى من أكثر المديريات تخلفاً ولايزال معظمها يعيش فى مرحلة الاقتصاد البدائى .

وبعد عشر سنوات من التعداد الأول قامت سلطات الاحصاء بدراسة أحوال السكان والسكن فى المناطق الحضرية فى السودان لعام ١٩٦٤ /٦٦ (١) ، وشملت هذه الدراسة ٩٤ مركزاً عمرانياً ، منها ٨٢ اعتبرت ضمن المناطق الحضرية فى المديريات الشمالية فقط . وبهذا أضيفت ٢٧ مدينة أخرى إلى عدد المدن فى السودان الشمالى ، والذى كان ٥٥ مدينة فى الاحصاء السابق . ودخلت معظم المناطق الحضرية التى أهملت فى عام ١٩٥٦ وأصبحت من المدن .

ويظهر من (ملحق ٢) أن هناك مدينة واحدة يقرب عدد سكانها من نصف مليون نسمة وهى الخرطوم الكبرى ، وأربع مدن يتراوح عدد سكان كل منها بين ٥٠,٠٠٠ — ٨٠,٠٠٠ نسمة ، ثم سبع مدن يتراوح سكان كل منها بين ٢٠,٠٠٠ — ٥٠,٠٠٠ نسمة ، هذا بالإضافة إلى ١٧ مدينة صغيرة يتراوح عدد سكان كل منها بين ١٠,٠٠٠ — ٢٠,٠٠٠ نسمة

(١) الغرض من هذا المسح الاحصائى الذى تم فى مديريات شمال السودان هو توفير المعلومات الحديثة لأغراض التخطيط المختلفة [illegible] البيانات الاحصائية لعام ١٩٥٥ — ٥٦ لا تفيد فى هذا المجال .



شكل ١٠ —١ خريطة أساسيه لتوزيع المدن و المديريات فى السودان

ويتضح من ذلك أن المدن فى السودان ذات أحجام صغيرة ، ومن الصعب فى الواقع اعتبار جميع المناطق الحضرية التى حددتها سلطات الاحصاء على أنها من مدن حقيقية فى عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦٦ (شكل ١٠ – ٢) .

وقد كان من الضرورى تحديد عدد المدن الرئيسية الكبرى ، حتى يمكن عن طريقها معرفة الأوضاع العامة فى المناطق الحضرية الحقيقية فى السودان .

وإذا تم استعراض جميع المقاييس السابقة فى تعريف المدن ، نجد أن أنسبها جميعا هو الذى وضعته الأمم المتحدة والهيئات الدولية [١] . وقياساً على هذا الأساس يتضح أن هناك ١٢ مدينة رئيسية فقط فى السودان وذلك فى عام ١٩٦٦ [٢] .

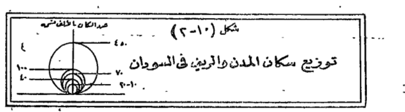
جدول (١) : عدد سكان المدن الأكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٦٦

الرقم	اسم المدينة	عدد السكان	الرقم	اسم المدينة	عدد السكان
١	الخرطوم الكبرى	٤٣٨,٨٩٠ نسمة	٧	القضارف	٤٥,٠٩٠ نسمة
٢	بورت سودان	٧٨,٩٤٠	٨	الفاشر	٤٠,٥٤٠
٣	كسلا	٦٨,١٣٠	٩	كوستى	٣٧,٨٦٠
٤	ودمدنى	٦٣,٦٦٠	١٠	نيالا	٢٦,١٦٠
٥	الأبيض	٦٢,٥٦٠	١١	الجنينة	٢٠,٧٤٠
٦	عطبره	٤٨,٢٥٠	١٢	النهود	١٩,٧٧٠

والجدير بالذكر أن معظم سكان المدن يتركز فى الاثنى عشر مدينة ، ويبلغ عدد سكانها ٩٥٠,٠٠٠ نسمة أى ٦١٪ من مجموع سكان كل المدن السودانية الذى يقدر بحوالى – ١,٥٦١,٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٦٥

(١) هذا هو الاساس الذى اتخذته أيضا سلطات تخطيط المدن فى السودان لتحديد وتعريف المدينة فى السنوات الأخيرة .

(٢) فى سياق هذا البحث : المدن – يقصد بها المراكز الحضرية .



شكل (١٠-٢)

توزيع سكان المدن والريف في السودان

بل أن مدينة الخرطوم تشمل وحدها ٤٣٩٠٠٠ نسمة أى أكثر من ٢٨٪ من مجموع سكان كل المدن ، وأكثر من ٤٦٪ من مجموع سكان المدن التى يزيد عدد سكانها كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة :

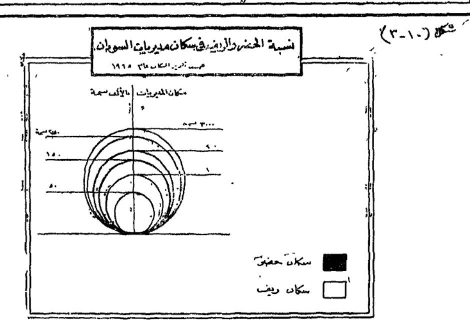
ويظهر الاختلاف والتباين واضحاً بين المدن الكبرى ، حيث يصل عدد سكان الخرطوم الكبرى فى قائمة المدن إلى ٤٣٨,٨٩٠ نسمة ، بينما فى الفاشر ٤٠,٥٤٠ نسمة ، وينخفض عدد سكان النهود إلى ١٩٧٧٠ نسمة وهى فى مؤخرة المدن الكبرى . هذا إلى جانب الفرق الكبير بين مجموع سكان المدينة الأولى وهى الخرطوم الكبرى والمدن التى تليها مباشرة وهى بورت سودان وكسلا وود مدنى .

ويظهر من جدول توزيع سكان المدن على المديريات المختلفة ، أن فى مديرية الخرطوم وحدها يصل عدد السكان إلى ٤٧٩٠٠٠ نسمة أى ٧٣,٣٪ من مجموع سكانها — تليها مديرية كسلا ٢٢٪ ، والنيل الأزرق ١٢٪ ، والشمالية ١١٪ . وتنخفض الاستوائية إلى ٢,٥٪ وفى أعالى النيل ١٪ من نسبة السكان الكلى (شكل ١٠ — ٣) .

جدول (٢) : عدد سكان المدن ونسبتهم فى مديريات السودان لعام ١٩٦٦

اسم المديرية (١)	مجموع السكان الكلى	عدد سكان المدن	نسبة سكان المدن ٪
الخرطوم	٦٥٥,٠٠٠	٤٧٩,٩٠٧	٧٣,٣
النيل الأزرق	٢,٦٨٨,٠٠٠	٣١٧,٢٥٤	١٢
كسلا	١,٢٣١,٠٠٠	٢٧٤,٥٤١	٨
كردفان	٢,٣٠١,٠٠٠	١٨٥,٦٢٢	٨
الشمالية	١,١٣٧,٠٠٠	١٢٣,٧٠١	١١
دارفور	١,٧٢٦,٠٠٠	١١٣,٦٢٩	٦,٦
الاستوائية	١,١٧٧,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٢,٥
بحر الغزال	١,٢٩٧,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢
أعالى النيل	١,١٦٤,٠٠٠	١٣,٠٠٠	١
السودان	١٣,٣٧٦,٠٠٠	١,٥٦٠,٦٥٤	١١,٧

(١) قدر عدد سكان المديريات فى السودان ، وعدد سكان المدن الجنوبية على حسب معدل نمو السكان العام فى إحصاء ١٩٥٥ — ٥٦ .



شكل ١٠ - ٣ : نسبه سكان الحضر والريف فى مديريات السودان

ويتضح من ذلك أن صورة المدن السودانية التى رسمها الجغرافيون والباحثون بناء على نتائج احصاء السكان الأول لعام ١٩٥٥ /٥٦ قد تغيرت تماماً ، ويظهر شكلها الجديد فى تركز المدن الكبرى فى النطاق الأوسط ، بينما تخلو فى النطاقين الشمالى والجنوبى إلا من مراكز حضرية صغيرة الحجم متفرقة ومتباعدة المسافات .

ويلاحظ عدم وجود أى من المدن فى الإقليم الجنوبى أو حتى عواصمه الإقليمية ضمن الاثنتا عشرة مدينة الكبرى ، ويرتبط هذا بالتخلف الاقتصادى وعدم استقرار السكان وبحالة الأمن غير المستتب التى كان يعانيها الإقليم الجنوبى خلال تلك الفترة .

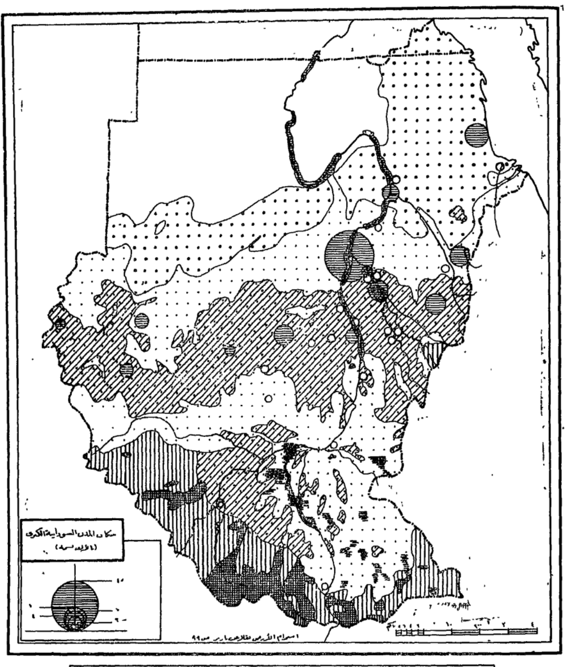
والمتتبع لمجموعة الخرائط التى توضح العلاقة بين المدن وأحجامها وتوزيعها من ناحية ، وبين استغلال الأرض و وسائل النقل المختلفة من ناحية أخرى – سوف يتبين أن أكبر المدن حجماً وأعظمها أهمية تظهر فى أكثر مناطق القطر تقدماً من النواحى الاقتصادية والحضارية ، والمتطورة فى وسائل النقل والمواصلات . راجع أشكال (١٠ – ٤) و (١٠ – ٥) و (١٠ – ٦) .

العوامل المؤثرة على تطور وتوزيع المناطق الحضرية :

تعتبر العوامل الجغرافية والاقتصادية من العوامل الأساسية التى أثرت فى توزيع المناطق الحضرية وتشكيل النمط الحالى التى تظهر عليه – ورسمت الصورة الحالية لخريطة المظاهر العمرانية فى السودان .

وتمثل جمهورية السودان الديمقراطية جزءاً رئيسياً من النطاق السودانى الكبير المعروف فى القارة الإفريقية ، والذى يمتد على عرض هذه القارة .وقد اتخذ السودان هذا المفهوم الجغرافى ليكون اسما للدولة السياسية بعد استقلالها. وقد كان لامتداد رقعة الدولة من الجنوب إلى الشمال بين دائرتى العرض ٥° ، ٢٢° شمالا ، أن اشتملت على ثلاثة نطاقات طبيعية رئيسية : ففى الشمال تسود الطبيعة الصحراوية ، وفى الجنوب منطقة شبه غابية ، أما الوسط فهو النطاق السودانى الذى يعتبر أساس العمران ويمتد بين دائرتى العرض ١٠° ، ١٥° شمالا .

وكان لهذه الصورة الطبيعية أثرها الواضح فى توزيع السكان والمناطق الحضرية والعمرانية فى السودان وعملت على تشكيل ثلاثة أقسام رئيسية متباينة وهى : القسم الشمالى الصحراوى



غابات واحراج مكشوفة		صحراء	
غابات مع زراعة متنقلة		مراعي فقيرة وصحراء	
غابات كثيفة		مراعي فقيرة مع غابات أو مستنقعات	
أنهار ومستنقعات دائمة		أراضي زراعية تدخل في دورة زراعية مع الرعي	
مستنقعات موسمية		اراضي زراعية دائمة	

شكل (١٠ - ٤) يوضح استخدام الأرض في السودان وعلاقته بالمدن الكبرى

غير المعمور ، والقسم الجنوبى الغابى أقرب إلى المعمور ، ثم القسم الأوسط وهو أساس المعمور[1] .

ويمثل نهر النيل وروافده العديدة المعلم الطبوغرافى الرئيسى فى خريطة السودان الطبيعية وهو يتعامد على هذه النطاقات الثلاثة الرئيسية ، ويكون أساس الحياة والعمران فى الشمال الصحراوى ، ويضاعف فى زيادة العمران فى الوسط ، بينما يكون أثره محدوداً على العمران فى الجنوب .

ويظهر من هذا أن المناطق الحضرية تتوزع على محورين أساسيين : المحور الطولى (النيلى) والمحور العرضى (السافانى) ، وعند التقاء المحورين يقع مركز الثقل الاقتصادى والعمرانى والبشرى فى أرض الجزيرة الزراعية الخصبة[2] .

ويلاحظ على المحور الطولى (النيلى) أن معظم المناطق الحضرية تقع على ضفاف نهر النيل ، وذلك لوجود موارد المياه الدائمة للاستغلال الزراعى والدعوى ، إلى جانب أن نهر النيل يعتبر طريقاً هاماً للنقل والتجارة ، ولهذا ليس من الغريب أن يكون تجمع المراكز الحضرية القديمة على ضفافه أو بالقرب منه – فإذا تتبعنا هذا المحور من الجنوب فى اتجاه الشمال . يلاحظ أن المدن والمراكز العمرانية تظهر على شكل النمط الشجرى . فى منطقة بحر الغزال والجبل نجد منطقة السدود المائية الطاردة (المستنقعات) ، يبتعد العمران عنها إلى الأجزاء المرتفعة – والمدن فى هذا الجزء عبارة عن مراكز حضرية وعمرانية صغيرة دخيلة على هذه البيئة . وكان من نتائج ذلك أن منطقة السدود تكاد تكون خالية من المدن ولكن تحيط بحوافها سلسلة من المناطق الحضرية تمثل المدن الكبرى فى الجنوب وتمتد جميعها فى شبه حلقة من أويل واو والتونج ورمبيك فى بحر الغزال ، وتنتهى على بحر الجبل بمجموعة مدن جوبا ومنقلا والرجاف ، كما تمتد سلسلة من المراكز الحضرية أيضاً فى الجنوب على خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو ، وهى مجموعة مدن طمبرة ويامبيو وأنزارا وياى ، وقد نشأت هذه المدن نتيجة للتطور فى زراعة القطن وغزله ونسجه .

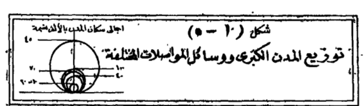
أما أهم المدن التى تقع على النيل الأبيض من ملكال وحتى التقائه بالنيل الأزرق ، فتقع ملكال فى بدايته ثم كوستى والدويم – أما المراكز الأخرى فهى عبارة عن حلل صغيرة تشمل الجبلين والرنك وكدوك .

---

(١) جمال حمدان (١٩٦٤) ، « المدينة العربية » ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ص ١٥٢ .

(٢) عبد العزيز كامل (١٩٦٨) ، « وجه السودان » ، أعمال مؤتمر السودان فى أفريقيا ، جامعة الخرطوم ، ص ١١ .

طرق المواصلات في السودان



شكل (١٠ - ٥)

توزيع المدن الكبرى ووسائل المواصلات المختلفة

أما النيل الأزرق فهو أكثر المجارى النهرية بالسودان غنى بالمدن وتركزا بالعمران والسكان ، ونشأت عليه فى الماضى أقوى مملكة سودانية (الفونج) ، وتقل المدن فى أعاليه ، ولكنها تزداد فى أعدادها وأحجامها حتى منطقة التقائه بالنيل الأبيض .

وتظهر الخرطوم عند مقرن النيلين كأكبر مجمع حضرى وتجمع سكانى بالقطر . وتبدأ المدن فى النيل الأزرق بالروصيرص وسنجه وسنار وودمدنى والمسلمية ورفاعة — والحصاحيصا ثم الكاملين ، وكلها تقع على الضفة اليسرى للنيل الأزرق .

ويلاحظ أن روافد النيل الأزرق وهى الرهد والدندر تخلو من المراكز الحضرية تماماً . وتقل المناطق الحضرية كثيراً فى المناطق الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق وروافدة ونهر العطبرة — ويرجع ذلك لعدم وجود موارد مائية ، ولاتظهر من المدن فى هذه المنطقة سوى المناقل وقلع النحل والقضارف فقط ، وكلها تدين فى نشأتها إلى موارد المياه الجوفية .

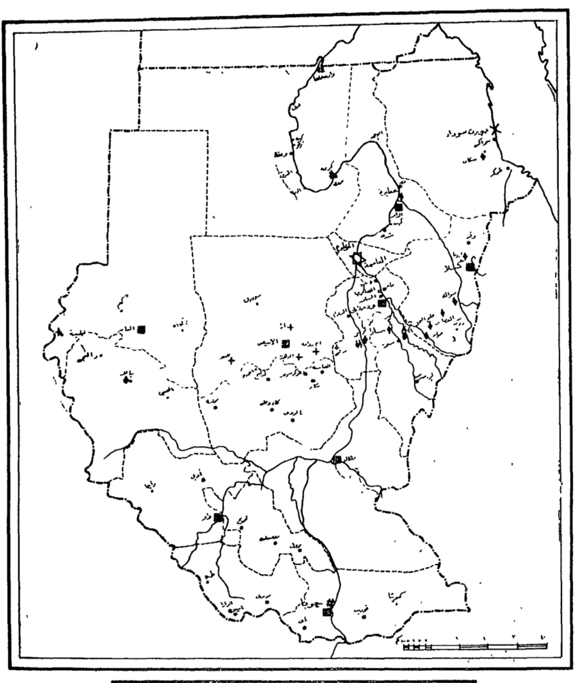
ويرى أن أفقر أجزاء النيل الرئيسى بالمدن والمراكز الحضرية هى تلك الشفة الممتدة بين الخرطوم وحتى الحدود مع مصر ، وماعدا مدينة عطبرة ، يلاحظ أن المدن القليلة العدد والمنتشرة على طول النيل فى هذا القسم كلها صغيرة الحجم — وأهمها شندى والدامر وبربر وأبو حمد ومروى وكريمة ودنقلة . كما أن مواقع هذه المدن تتحدد ببدايات ونهايات منطقة كل جندل من الجنادل الست — إذ توجد مدينة فى جنوب كل جندل ومدينة أخرى فى شماله .

ويظهر من توزيع المدن والمراكز الحضرية على المحور النيلى ، كثرة أعدادها وزيادة أحجامها عند التقاء المحور النيلى بالمحور السافانى إلى جانب أن معظمها تقع على طول الخطوط الحديدية

أما المحور العرضى (نطاق السفانا) ويقع بالتقريب بين دائرتى العرض ١٠° ، ١٥° شمالا ، ويمتد هذا النطاق العريض من الغرب إلى الشرق ، ويتقاطع مع المحور النيلى فى منطقة هى مركز الثقل العمرانى — ويتميز هذا النطاق بفقر الاجزاء الشمالية منه مع غنى جزئه الجنوبى لازدياد كمية الأمطار الساقطة .

ولايرتبط توزيع المدن والمراكز الحضرية على هذا المحور ارتباطاً قوياً بنهر النيل ، وإنما تحدد توزيعها أيضاً الموارد المائية الأخرى من أخوار فصيلة ومياه جوفية ، إلى جانب أن السكك الحديدية تلعب دوراً كبيراً فى ازدهار معظم المدن فى هذا النطاق . ويقع فى الجزء الغربى من هذا المحور مدن غرب السودان الكبرى ممثلة فى الفاشر ونيالا والرهد وأم روابه والنهود والدلنج وكادوقلى وزالنجى والضعين وغيرها .

أما الجزء الشرقى فتقع عليه كبرى مدن شرق السودان وهى كسلا والقضارف وأروما



شكل (١٠-٦) تصنيف المدن وظيفياً في السودان

وطوكر وسنكات وجبيت — وتعتبر المياه كما فى غرب المحور الضابط الرئيسى المتحكم فى توزيع المدن والمراكز الحضرية — وينتهى هذا النطاق على ساحل البحر الأحمر حيث نقع مدينة بورت سودان الميناء الوحيد والرئيسى للقطر .

هذا هو الإطار العام لصورة المراكز الحضرية الكبيرة والصغيرة ، قام فيها نهر النيل وروافدة والموارد المائية والظروف الطبيعية بتحديد توزيع هذه المدن — حيث تقع المناطق الحضرية متباعدة عن بعضها وتفصلها مساحات كبيرة .

ويلاحظ داخل هذا الإطار العمرانى العام وجود عدد من الفجوات العمرانية فى مناطق متفرقة ، أهمها الجزء الشمالى الغربى التى فرضت ظروفه الطبيعية خاق مثل هذه الفجوة ، وهى من أبرز المناطق والأقاليم غير المعمورة فى القارة الأفريقية [1] . كما أن منطقة السدود فى أعالى النيل تمثل فجوة عمرانية أخرى تختلف أسباب ظهورها عن تلك الى سببت وجود الجزء غير المعمور فى الشمال الغربى . فى منطقة السدود كان عامل الغطاء النباتى من أهم العوامل التى عرقلت قيام المدن والمراكز الحضرية والعمرانية . وهناك منطقة ثالثة خالية فى غرب السودان تفصل بين مديريتى كردفان ودارفور ، اللتين تظهر مدنهما فى مجموعتين أساسيتين تفصل بينهما هذه الفجوة — هذا بالإضافة إلى مناطق خالية أخرى من العمران تفصل بين الأقاليم المختلفة وتظهر واضحة على خريطة توزيع المدن ومراكز العمران .

وهذه الصورة المدنية والحضرية للمراكز العمرانية فى السودان ، كانت مجال الدراسات وأبحاث عدد من الجغرافيين والباحثين ، عرضها كل منهم من وجهة نظره الخاصة — فمثلا يذكر باربر أن وسط السودان هو مركز القطر الاقتصادى والعمرانى ، بسبب سقوط الأمطار الصيفية الكافية للزراعة والرعى ، ويلعب النيلان الأبيض والأزرق دوراً اقتصادياً هاماً . ويتصور إنه إذا رسمت دائرة نصف قطرها ٣٢٥ كيلو متر ومركزها مدينة كوستى على النيل الأبيض — نجد أنها تضم الغالبية العظمى من المدن والمراكز الحضرية فى السودان داخل هذه الدائرة ، وأن المدن القليلة الأخرى تتوزع فى المناطق المختلفة [2] — كما يوضح كروتكى أن خط طول ٥٣١ (أو ٥٣٢) شرقا — يقسم القطر إلى قسمين : القسم الشرقى يضم مديريات الخرطوم والنيل الأزرق وكسلا وأجزاء من مديريات الشمالية وأعالى

---

(١) تشير جميع خرائط توزيع وكثافة السكان والمراكز العمرانية التى تصدرها مصلحة المساحة بالسودان إلى هذه المنطقة دائما بانها من المناطق غير المسكونة أو المعمورة .

(٢) Barbour, K.M. (1961), The Republic of the Sudan — Regional Geography, University of London, London, p. 13.

النيل والاستوائية ، أما القسم الغربي فيشمل الأجزاء الأخرى ، ومن هذا التقسيم يتضح أن معظم المدن الرئيسية الكبرى تقع في القسم الشرقي[1] .

وهناك من يرسم صورة جديدة للمراكز الحضرية ، إذ يذكر عبد العزيز كامل ان المراكز العمرانية تظهر على شكل السهم والقوس : السهم هو المحور النيلي ، ووتر القوس هو المحور الرعوي — السافاني — وعود القوس تمثله مجموعة المدن الجنوبية التي تشمل أديل وواو والتوتج ورمبيك ثم جوبا وتوريت [2]

ويوضح جمال حمدان أن النمط العام لشبكة المدن مؤلف من صليب أساسي يستقر داخل هلال ثانوي على الاطراف الجنوبية [3].

ويتضح من هذه الاشكال والصور المتقاربة لطبيعة توزيع المراكز الحضرية والعمرانية أن العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية هي التي عملت على قيام هذا النمط التوزيعي من المدن السودانية. وسوف نستعرض فيما يلي أهم هذه العوامل المؤثرة على توزيع المراكز الحضرية في السودان . .

١ — **العوامل الطبيعية :**

لاشك أن العوامل الطبيعية قد أثرت بالدرجة الاولى على توزيع المدن في السودان ، لأن معظم هذه المدن حتى القديمة منها ، قد نشأ على ضفاف الأنهار — وذلك لوفرة المياه — فقد عمل نهر النيل كما ذكرنا من قبل على جذب المدن . كما أصبح عاملا رئيسيا في النقل والتجارة خاصة قبل تطور وسائل النقل الحديثة . وهذا يوضح تركز المدن والقرى في أرض الجزيرة على ضفاف الأنهار وحتى في مناطق المشروعات الزراعية — ولم يتأثر موقع معظم المدن والمراكز الحضرية بالسكك الحديدية ، لأن مدينتي سنجة والروصيرص كانتا في نفس أحجامها قبل وصول السكك الحديدية ، ولا تزال الدويم لا يخدمها خط حديدي .

هذا بالإضافة إلى أن كل المدن الكبرى التي تقع بعيدا عن الأنهار مثل الابيض ونيالا والفاشر في الغرب ، وكسلا والقضارف وبورت سودان في الشرق قد قاست بسبب إعتمادها على موارد مائية دائمة — وعلى وجه العموم فان تأثير النيل على جذب المدن هو تأثير قوي وواضح ، وسيظل من أهم العوامل في قيام وتطور المدن .

(١) كروتكي . ك . ج . (١٩٥٦م) . « عشرون حقيقة وحقيقة عن السودانيين » — (الترجمة للعربية) الخرطوم ، ص ١٦ .

(٢) عبد العزيز كامل (١٩٦٢) : « توزيع المراكز الحضرية في السودان » ، كتاب المؤتمر الجغرافي العربي الأول ، القاهرة ، المجلد الثاني ، ص ٩٤١ .

(٣) جمال حمدان (١٩٦٤) ، ص ١٥٤ .

كما أن ملتقى الأنهار وتوزيع الجنادل هي أيضا من العوامل التي تدعو إلى قيام المدن ، لأن الخرطوم الكبرى قامت عند مقرن النيلين الأبيض والأزرق – ومدينة عطبرة التي تعتبر أكبر مدن شمال السودان وأهمها جميعا – نشأت عند التقاء نهر العطبرة بالنيل الرئيسي ، وملكال قامت عند مقرن السوباط بالنيل الأبيض – أما مدن كرمة ودنقلة ومروى وكريمة وبربر وشندى وجوبا ، فانها تقع على أطراف الجنادل التي تمثل إنقطاعا فى النقل، الأمر الذى إستدعى قيام هذه المدن .

وقد إتضح من قبل أن الظروف الطبيعية والصحراوية فى الشمال والغابية المستنقعية فى الجنوب كانت السبب الرئيسي والعامل الأساسى فى عدم نشأة المدن بهذه المناطق والأقاليم .

٢ – العوامل السياسية :

ظهر أثر هذه العوامل بعد إعادة فتح السودان فى عام ١٨٩٨ وتقسيمه إلى مديريات ومراكز بغرض الادارة والحكم – مما أدى إلى إختيار مراكز عمرانية فى الجهات المختلفة، لكى تكون مقرا للحكم ومراكز للحاميات العسكرية وقوات الأمن ورئاسة المصالح والوحدات الحكومية– ومن هنا فقد أختبرت بعض المراكز التجارية مثل الخرطوم والدامر وكسلا وود مدنى والفاشر والأبيض وجوبا وملكال وواو– لكى تكون عواصم للمديريات ، كان ذلك هو الأساس فى تطورها ونموها، وأصبحت المراكز الستة الأولى هى المدن الكبرى أما الثلاثة الأخرى فقد كانت عبارة عن مراكز قوية نمت بعد ذلك .

٣ – العوامل الاقتصادية :

كانت العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي أثرت فى توزيع المدن والمراكز الحضرية ، كانت أكبر مراكز العمران حتى فجر القرن العشرين هى التي تلتقى عندها طرق القوافل والتجارة ، والمدن عبارة عن مراكز تجارية لتجميع الحاصلات والانتاج من هذه المناطق – وفى نفس الوقت تنقل الطرق هذا الانتاج إلى منافذ التجارة الخارجية . فكانت الطرق مثل الشرايين التي تحمل الحياة إلى المدن التي تمر بها أو تكون نهاية لها (١) : كما أن الهدف الاقتصادى كان هو الاساس فى قيام بعض المراكز العمرانية – وهذا يفسر قيام ونشأة المدن الهامة : فالخرطوم كانت مركزا تجاريا تنتهى عندها طرق القوافل المحملة بالمنتجات ، التي تتفرع إلى الجهات المختلفة .

---

(١) صلاح الشامى (١٩٥٩) ، المواصلات والتطور الاقتصادى فى السودان ، القاهرة، دار الطباعة ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

وقد كانت المدن فى غرب السودان – الأبيض وبارا والدلنج والفاشر ونيالا وغيرها – مراكز لتجميع التجارة فى تلك الأقاليم ونمت من قرى صغيرة – بل إن ذلك يفسر أيضا نشأة وتطور المدن التى تقع على النيل نفسه مثل بربر وشندى وسنار ، فقد كانت فى نفس الوقت مراكز تجارية هامة تلتقى عندها الطرق التى تعبرها القوافل التجارية .

أما فى جنوب القطر فإن المدن الكبرى مثل مريدى وجوبا وواو تلتقى فيها شبكة الطرق من جهات متباينة ، بل أن جوبا نفسها تمثل نقطة الالتقاء بشبكة الطرق مع الدول الإفريقية المجاورة .

وقد تضاءلت أهمية الطرق كوسيلة للنقل والمواصلات بعد قيام السكك الحديدية ، ولكنها ستظل وسيلة للنقل المحلى فى الجهات شبه الصحراوية فى السوادان الشمالى (1) كما أن هذه الطرق ذات أهمية كبرى لنقل الإنتاج إلى المراكز التجارية فى غرب السودان وشرقه .

أما دخول السكك الحديدية فكان بداية مرحلة جديدة فى التطور الاقتصادى ، أحدث إنقلابا فى معابر المدن – فنى الماضى كانت الطرق البرية والملاحة النهرية هى وسائل المواصلات الرئيسية ، ولكن دخول السكك الحديدية ساهم على تطوير مراكز العمران التى كانت تقع عند مقارن الأنهار أو عند مراكز ومفترق طرق القوافل التجارية .

والمتتبع لمراحل إنشاء السكك الحديدية ، يلاحظ أنها فى البداية قامت لخدمة أغراض عسكرية ولربط السودان ومصر ، إلى جانب ربط مراكز الإنتاج بمنافذ التجارة الخارجية ولكنها تطورت بعد ذلك لخدمة الاقتصاد الوطنى أثر قيام المشروعات الزراعية وازدهار التجارة .

وأصبحت عطبرة فى نهاية عام ١٨٩٨ معسكرا ومخزنا لإدارة وصيانة العربات الحديدية عندما وصلتها السكك الحديدية من الشمال ومع بدء مشروع الخط الحديدى إلى البحر الأحمر وأختيرت فى عام ١٩٠٥ لكى تكون رئاسة ومركز إدارة وأعمال وصيانة عربات الخطوط الحديدية لكل أنحاء القطر .

كما أصبحت سنار ملتقى للخطوط الحديدية المتجهة إلى الأجزاء الشرقية والغربية والجنوبية من القطر – وتعتبر مدينة كوستى من خلق الخطوط الحديدية ، تم إختيارها

(1) محمد محمود الصياد ومحمد عبد الغنى سعودى (١٩٦٦) : السودان – دراسة فى الوضع الطبيعى والكيان البشرى والبناء الاقتصادى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ٤٢٨ .

لعبور الخط الحديدى إلى غرب السودان فى عام ١٩١٠ ، وأصبحت كذلك ميناء لاستقبال تجارة الإقليم الجنوبى .

وقد أمكن على طول الخط الحديدى بين الخرطوم وبورت سودان عن طريق سنار أن تقوم مراكز عمرانية ترجع أهميتها إلى قيامها بوظيفة المدينة على مراحل الخط الحديدى مثل السوكى والحواته والقضارف وسنكات وغيرها[١].

أما المدن القديمة التى مرت بها الخطوط الحديدية أو انتهت عندها فقد ازدهرت وزادت أهميتها — كذلك أصبحت عطبره وليست بربر أو شندى أكبر مدينة فى الشمالية . وتطورت كوستى وليست الدويم ، لأن تلك المدن فقدت أهميتها كمراكز تجارية لطرق القوافل . واصبحت نيالا العاصمة التجارية الأولى فى دار فور بعد وصول الخط الحديدى فى عام ١٩٥٩ ، وكانت قد بدأت حياتها فى عام ١٩٣١ كمركز تجارى ، وحتى عام ١٩٣٦ كان يوجد بها سبعة محلات تجارية ، ولكنها تطورت فى وقت الحاضر وأصبحت مقرا للبنوك وبعض المصالح الحكومية ومركزا تجاريا هاما . واثرت نوعا على أهمية الأبيض كنهاية للخطوط الحديدية وكمركز تجارى ، كما إن منافستها للفاشر العاصمة الادارية للاقليم قد إزدادت بدرجة كبيرة [٢] .

هذا بالاضافة إلى أن وصول الخط الحديدى إلى مدينة واو عاصمة مديرية بحر الغزال قد زاد من اهميتها وفى تنشيط التجارة فى الجوب — وأصبحت واو مركزا لتوزيع السلع التجارية لاقليمها بعد أن كانت جوبا هى المركز التجارى الوحيد الذى يقوم بخدمة الاقليم الجنوبى .

هذا إلى جانب أن المشروعات الزراعية التى قامت فى السنوات الأخيرة كالمشاريع الزراعية الخصوصية لانتاج القطن والزراعة المطرية الآلية لانتاج الحبوب فى النيل الازرق ومنطقة القضارف قد عملت على نمو وتطور المدن والمراكز الحضرية وازدياد أهميتها مثل أبو حجار وسنجة وسنار وكوستى والقضارف وبعض المراكز الأخرى فى هذه المناطق .

كما كان من نتائج أختيار منطقة خشم القربة فى الشرق كوطن للنوبيين من أهالى وادى حلفا المتأثرين بانشاء السد العالى فى الشمال — ظهور أكبر مشروع استيطانى فى السودان قبل أكثر من عشر سنوات وذلك بتشيد مدينة حلفا الجديدة وقرى الأسكان فى هذة المنطقة .

(١) عبد العزيز كامل (١٩٦٢) ، ص ٩٣٩ .

(٢) Khogali, M. (1964). «The Significance of the Railways to the Economic Development of the Republic of the Sudan», Unpublished Thesis, University of Waled (Sewansca), p. 209.

ويلاحظ من دراسة الخصائص الوظيفية العامة للمدن والمراكز الحضرية فى السودان أن الوظيفة الادارية هى أساس قيام المدن ، وأن الغالبية العظمى من المدن تقدم الخدمات الأساسية لإقاليمها — وإلى جانب قيامها بالوظيفة الادارية فأن كل المدن عبارة عن مراكز تجارية هامة لتجمع الحاصلات والإنتاج الزراعى . وفى نفس الوقت هى مراكز توزيع البضائع والسلع للقرى المجاورة ، وبالتالى كانت هذه المدن أيضا مراكز للنقل والموصلات تلتقى عندها طرق القوافل والسيارات ، ومعظمها فى الواقع مراكز للسكك الحديدية أو الملاحة النهرية . وبالإضافة إلى ذلك فهناك مدن مثل الأبيض ونيالا وكوستى توجد بها أسواق كبيرة للماشية ، وقد كانت مدينة كوستى مركزا لتعليب اللحوم .

يلاحظ إذن أن التجارة هى من أسس البناء الأقتصادى للمراكز الحضرية ، بل أن زيادة النشاط التجارى وأرباحه قد شجعت أصحابه للأستثمار فى القطاع الصناعى ، الذى يعمل بدوره على إزدهار الأعمال الأخرى فى المدينة .

وكان من نتائج سيادة الإقتصاد الزراعى أن أصبحت المدن أيضا مراكز لتسويق الإنتاج الزراعى . . فالقضارف وسنار وكسلا وكوستى وود مدنى وشندى تعتبر من أهم المدن التى تقع فى مناطق الإنتاج الزراعى ، كمناطق القطن والحبوب والخضر والفاكهة . ومن ثم كانت هذه المدن أيضا مراكز لصيانة الآلات الزراعية التى تستخدم فى هذه المشروعات . كما أن زيادة رقعة الأرض الزراعية بالقرب من هذه المدن يعكس زيادة وتعدد الوظائف التى تقدم بها هذه المدن .

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض القرى المجاورة للمدن الكبرى تتحول إلى مدن فى أيام الأسواق التجارية — وينطبق هذا على معظم القرى التى تتجمع حول المدن الكبرى فى مديريات الخرطوم والنيل الأزرق وكردفان .

كما أن بعض المدن تعتبر مراكز للطوائف الدينية حيث سيطرة الطرق الصوفية ورجال الدين على بعض أفكار سكان المدن ، بل هى إحدى عوامل إزدهار بعض المدن كما حدث فى أم درمان والأبيض وكسلا والدامر .

وهناك المدن التى تعتبر كمقر للمنظمات والهيئات السياسية ، إلى جانب أنها مراكز رئيسية للتعليم — تتركز فيها المدارس الثانوية العامة والعليا — والمعاهد المتخصصة و الجامعات ولا يتوجد الأخيرة فى الوقت الحاضر إلا فى الخرطوم الكبرى فقط .

والمدن فى السودان هى مراكز للمؤسسات الصحية كالمستشفيات الكبيرة التى تقدم الخدمات الصحية المختلفة لأقاليمها — ويوجد فى كل مدينة مستشفى رئيسى يخدم عددا كبيرا من سكان الأقليم — فمن الملاحظ أن القرويين يتجهون يوميا إلى المدينة طلبا للعلاج ، لأن المراكز الصحية فى القرى تقوم بالاسعافات الأولية فقط .

وتعتبر المدن الكبرى مقرا للبنوك والبيوت التجارية والشركات ورجال الأعمال ، إلى جانب أنها مراكز للصناعات الخفيفة. كما تقدم المدن التسهيلات الترفيهية والثقافية والرياضية لأقاليمها ، وإن كانت الاكثرية منها تشكو من نقص واضح فى وسائل الترفيه والتسلية التى تنحصر فى دور السينما والملاعب الرياضية .

وترتبط المدينة إرتباطا وثيقا وقويا بالاقليم الذى تقع فيه ، وخاصة القرى المجاورة لدرجة أن معظم المدن هى أقرب إلى القرى المتضخمة منها إلى المدن الحقيقية. وبوجه عام فان الوظائف التى تقدمها المدن فى السودان ، لاتخرج عن الوظائف الرئيسية للمدن فى العالم ، إلا أن طبيعة القطر وتخلفه الصناعى يقلل من مستوى هذه الخدمات ، وهذا مانلاحظه بصفة خاصة فى مدن الجنوب . لان الوظيفة الادارية تكون أهم ماتقوم به المدينة .

وهناك حقيقة هامة وهى أن المدن ماعدا مدن مديريتى الخرطوم والجزيرة تقع متباعدة عن بعضها وتفصلها مسافات كبيرة ، ونتيجة لذلك فان المدن العشرة الرئيسية الكبرى هى التى تقدم الكثير من الخدمات والوظائف بالنسبة للمدن الاخرى التى تعتبر مراكز إدارية صغيره ونقط للتجميع والتسويق فى الاقاليم المختلفة .

فالخرطوم الكبرى هى مركز الثقل المدنى والحضرى وتتفوق على جميع المدن ليس فى حجمها فقط ولكن فى تأثيرها القوى أيضا وهذا بالطبع حال عواصم معظم الدول النامية فى العالم (1) .

---

(1) Jefferson, M. (1939), «The Law of the Primate City», Geographical Review, April, p. 227.

التطورات الحديثة فى المناطق الحضرية السودانية :

قامت الدولة باجراء الاحصاء الثانى للسكان فى عام ١٩٧٣ - والذى ظهرت بعض نتائجه الرسمية المطبوعة فى مطلع عام ١٩٧٦ - وقد تم القيام بهذا الاحصاء بعد مرور سبعة عشر عاما من الاحصاء الأول فى عام ١٩٥٦ وسبع سنوات على المسح الذى أجرته مصلحة الاحصاء السودانية للسكان والسكن فى المناطق الحضرية فى عام ١٩٦٦ [1] .

وتبين من الاحصاء الثانى أن مجموع سكان السودان الكلى فى عام ١٩٧٣ وصل إلى ١٤,٩٥٧,٨٣٢ نسمة من بينهم ٢,٧٥٦,٢٧١ نسمة هم من السكان الذين يقطنون فى المناطق الحضرية - وبذلك أصبحت نسبة سكان الحضر تصل الى ١٨,٣ ٪ من مجموع السكان الكلى فى السودان - وتكون نسبة سكان المدن قد ارتفعت من ١١,٨ ٪ فى عام ١٩٦٦ إلى ١٨,٣ ٪ فى عام ١٩٧٣ .

ويوضح جدول توزيع سكان المدن فى مديريات السودان المختلفة أن أعلى نسبة للتحضر فى مديرتى كسلا والبحر الاحمر وتصل النسبة إلى أدناها فى مديريات الاقليم الجنوبى .

جدول (٣) : عدد سكان الحضر فى المديريات عام ١٩٧٣ .

المديرية	المجموع الكلى للسكان	سكان المدن
النيل الأزرق	٣,٨٣٩,٠٦٢ نسمة	٥٤٦,٩٠٧ نسمة
كسلا	١,١١٩,٩٦٨	٢٤٤,٥٠٠
كردفان	٢,٢٢٧,٦٨٢	٢٨٦,١٨٤
دارفور	٢,١٨٥,٩٨٩	١٩٩,٥١٦
الشمالية	٩٧١,٩٥٨	١٧٩,٩٦٩
البحر الأحمر	٤٦٢,٣٥٤	١٦٦,٨٥٦
الخرطوم	١,١٦٨,٨٧١	٨٢٦,٤٣٤
الأقليم الجنوبى	٢,٩٨١ ٩٤٩	٣٠٦,٠٠٥
السودان	١٤,٩٥٧,٨٣٢	٢,٧٥٦,٢٧١

(١) قام الباحث بالحصول على معظم المعلومات الخاصة باحصاء السكان الثانى لعام ١٩٧٣ باتصالاته الشخصية مع المسئولين فى مصلحه الاحصاء بالخرطوم - إذ أنه لم تظهر المطبوعات الرسمية بنتائج هذا الاحصاء .

وقد ظهر من نتائج الاحصاء الثانى إن عدد المناطق الحضرية قد إرتفع إلى ١١٠ مركزا حضريا وهى المراكز ذات الاهمية الادارية والاخرى التى يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة — وقد أضيفت بذلك خمسة عشر مركزا حضريا إلى المناطق الحضرية الاخرى فى مسح السكان والسكن لعام ١٩٦٦ وهى ٩٥ مركزا حضريا (ملحق ٢) .

وقد انضمت إلى عداد المناطق الحضرية مراكز عمرانية قليلة فى عدد سكانها وصغيره فى حجمها من مديريتى الشمالية والنيل الازرق وهى مراكز الخندق والدبة وعبرى وأبو حمد ووادى حلفا وكبوشية وغيرها . وبذلك ازداد عدد المراكز الحضرية فى مديريتى النيل الازرق ووصلت الى ٣٧ منطقة حضرية أى بنسبة ٣,٥ ٪ من مجموع المناطق الحضرية فى السودان — تليها مديريات كردفان والشمالية وكسلا — بينما يقل عدد المراكز الحضرية فى مديرية أعالى النيل التى تضم مركزا حضريا واحدا ثم مديرية البحر الاحمر .

جدول (٤) . توزيع المناطق الحضرية الجديدة على المديريات المختلفة فى عام ١٩٧٣ .

الرقم	المديرية	عدد المراكز الحضرية	الرقم	المديرية	عدد المراكز الحضرية
١	دارفور	٧	٦	النيل الأزرق	٣٧
٢	أعالى النيل	١	٧	الاستوائية	٨
٣	بحر الغزال	٦	٨	الخرطوم	٣
٤	الشمالية	١٦	٩	كسلا	١٠
٥	البحر الاحمر	٤	١٠	كردفان	١٨

ويلاحظ أن المناطق الحضرية قد تزايد عددها من ٦٨ مركزا حضريا فى عام ١٩٥٦ إلى ٩٥ مدينة فى عام ١٩٦٦ حتى وصلت إلى ١١٠ مركزا حضريا فى عام ١٩٧٣ — أى أن المناطق الحضرية قد إرتفعت إلى ٤٢ مركزا خلال فترة السبعة عشر عاما . السابقة (١٩٥٦— ١٩٧٣) — ومعظم المناطق الحضرية إرتفع عددها فى المديريات الشمالية بينما لم تزد عدد المراكز الحضرية فى مديريات الاقليم الجنوبى أكثر من مركزين إثنين فقط خلال تلك الفترة كما يظهر من الجدول (٥) :

وبذلك تكون نسبة التحضر فى السودان قد إرتفعت من ٨,٣٪ فى عام ١٩٥٦ إلى ١١,٨٪ فى عام ١٩٦٦ — أى أن متوسط درجة التحضر خلال تلك العشر سنوات لا تزيد عن ٧٪ فى عام ١٩٦٦ من مجموع السكان الكلى— وفى عام ١٩٧٣ وصلت نسبة سكان المدن إلى١٨,٣ ويصبح متوسط نسبة التحضرخلال تلك السنوات السبع ١٥٪ من مجموع السكان .ويلاحظ أن أن نسبة التحضر قد تضاعفت فى الفترة الأخيرة عنها فى السنوات العشره الماضية مما يدل على الزيادة الكبيرة والسريعة فى زيادة سكان المراكز الحضرية .

وقد وصل متوسط درجة التحضر فى السودان على ذلك خلال الفترة (١٩٥٦— ١٩٧٣) إلى ١٢,٨٪ من المجموع الكلى للسكان .

جدول (٥) توزيع المراكز الحضرية فى السودان خلال الفترات ١٩٥٦ — ١٩٦٦ — ١٩٧٣ .

المديرية	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٣
المديريات الشمالية	٥٥	٨٢	٩٥
المديريات الجنوبية	١٣	١٣	١٥
السودان	٦٨	٩٥	١١٠

ويظهر من الملحق (٣) أن هناك ثلاثة مدن كبرى فى السودان يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٧٣ وهى مدن الخرطوم الكبرى وبورت سودان وود مدنى — بينما توجد تسعة مراكز حضرية يتراوح عدد سكانها من ٥٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ نسمة وهى مدن كسلا والابيض والقضارف وعطبره وكوستى ونيالا وجوبا وواو والفاشر — وتقل المدن التى يتراوح عدد سكانها بين ٢٠٠٠٠ نسمة ، ٥٠٠٠٠ نسمة إلى ٨ مدن — ويصل عدد المدن التى يتراوح عدد سكانها بين ١٠,٠٠٠ نسمة ، ٢٠,٠٠٠ نسمة إلى ٢٧ مدينة — يزداد عدد المراكز الحضرية التى يقل عدد سكانها عن ١٠,٠٠٠ نسمة إلى ٦١ مركزا حضريا— وبذلك يتبين أن عدد المدن فى السودان التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠٠ نسمة هى ٢٠ (عشرون) مدينة فقط..

جدول (٦) : تصنيف المراكز الحضرية فى السودان لعام ١٩٧٣ (١)

فئات سكان المراكز الحضرية	عدد المراكز الحضرية
أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة	٣
٥٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠ نسمة	٩
٢٠,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠ نسمة	٨
١٠,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠ نسمة	٢٧
٥,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ نسمة	٣٥
أقل من ٥٠٠٠ نسمة	٢٦
المجموع الكلى	١٠٨

ويتبين من ملحق (٣) أن عدد المدن التى يقل عدد سكان كل منها عن ٥,٠٠٠ نسمة هى ٢٦ مركزا حضريا تمثل ٢٤ ٪ من مجموع المراكز الحضرية فى السودان ويصل مجموع سكانها الى ٩٢٫٥٧٦ نسمة بينما تشكل المراكز الحضرية التى يتراوح سكانها بين ١٠,٠٠٠ نسمة، ٢٠,٠٠٠ نسمة ٣١,٨٪ من مجموع الكلى للمراكز الحضرية ولا يزيد عدد سكانها جميعا على ١٤٣,٨٨٣ نسمة — وبذلك يصل مجموع سكان الـ ٦١ مركزا حضريا التى يقل عدد سكان كل منها عن ١٠,٠٠٠ نسمة إلى أقل من ٢٣٧ ألف نسمة فقط — بينما يصل مجموع سكان العشرين مدينة التى يزيد مجموع سكان كل منها على ٢٠٠٠٠ نسمة إلى ١,٨٦٣,٦٠٥ نسمة — ويبلغ عدد سكان الـ ٢٧ مدينة التى يتراوح عدد كل منها بين ١٠,٠٠٠ نسمة ، ٢٠,٠٠٠ نسمة إلى ٤١٢ ألف نسمة . ويصل عدد سكان مدينة الخرطوم الكبرى فقط واحدة من ضمن المناطق الحضرية فى السودان إلى ٧٨٤ ألف نسمة .

ويظهر من ذلك أن العاصمة القومية الخرطوم الكبرى فقط (٧٨٤,٣١٣ نسمة) تعادل فى مجموع سكانها جميع المراكز الحضرية البالغ عددها ٧٠ مركزا والتى يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ نسمة إلى ٢٠,٠٠٠ نسمة (٧٨٧,٣٣١ نسمة) وهى المراكز الحضرية الحقيقية التى يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠٠٠ نسمة .

(١) ادمجت المدن الثلاثة فى مديرية الخرطوم — وهى الخرطوم وام درمان والخرطوم بحرى — فى مدينة واحدة لأغراض هذه الدراسة لتعرف باسم (الخرطوم الكبرى) —. ويصبح بذلك عدد المراكز الحضرية ١٠٨ مدينة .

ويتضح كذلك أن الخرطوم الكبرى وهى العاصمة القومية (٧٨٤,٣٧٣ نسمة) يمثل مجموع سكانها حوالى نصف مجموع سكان المدن (٤٨٪) التى يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠,٠٠٠ نسمة (١,٦٣١,٧٢٢ نسمة). ويلاحظ كذلك أن مجموع سكان المدن الثلاثة الكبرى فى السودان فقط يصل إلى ١,٠٢٣,٧٢٠ نسمة حيث يفوق باعداد كبيرة عدد سكان جميع المراكز الحضرية الكبرى السبعة عشر والتى يزيد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة .

جدول (٧) : مجموع سكان المراكز الحضرية لعام ١٩٧٣ .

عدد المراكز الحضرية	مجموع سكان المراكز الحضرية
٣	١,٠٢٣,٧٢٠ نسمة
٩	٦٠٨,٠٠٢
٨	٢٣١,٨٨٣
٢٧	٤١١,٥٦٥
٣٥	١٤٣,٨٨٣
٢٦	٩٢,٥٧٦
١٠٨	٢,٥١١,٦٢٩ نسمة

ويتبين من الملحق (٣) أيضا أن المراكز الحضرية التى يقل عدد سكان كل منها عن ٥,٠٠٠ نسمة هى فى الحقيقة مراكز إدارية صغيرة لا يمكن إعتبارها ضمن المراكز الحضرية الأخرى حيث يصل عدد سكان مدينة الخندق — هى أقل المراكز الحضرية سكانا — إلى ٨٢٦ نسمة فقط ، حينما يصل مجموع سكان العاصمة الخرطوم الكبرى منفرده إلى ٧٨٤ ألف نسمة

وإذا تم إستبعاد تلك المراكز الحضرية التى يقل عدد سكان كل منها عن ٥,٠٠٠ نسمة — والتى يعتبر معظمها عبارة عن قرى كبيرة — يكون عدد المدن السودانية ٨٢ مدينة وإذا أهملت المراكز الحضرية التى يقل عدد سكان كل منها عن ١٠,٠٠٠ نسمه تكون بالسودان ٤٧ مركزا حضريا فقط .

ويمكن على ضوء ذلك تصنيف المراكز الحضرية فى السودان إلى ثلاث مستويات رئيسية تناسب الأوضاع العمرانية فى السودان وهى المدن الصغرى ويبلغ عددها ٣٥ مدينة

والتى يقل عدد سكانها عن ١٠,٠٠٠ نسمه – والمدن المتوسطة وهى التى يتراوح عدد سكان كل منها بين ١٠,٠٠٠ نسمه – ٢٠,٠٠٠ نسمه ويصل عددها إلى ٢٧ مدينة ثم المراكز الحضرية والمدن الرئيسية التى يزيد عدد سكان كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمه وتمثل عشرين مدينة فقط .

جدول (٨) : تصنيف المراكز الحضرية التى يزيد عدد سكان كل منها على ٥,٠٠٠ نسمة فى السودان عام ١٩٧٣

الرقم	درجة المدن	فئات مجموع السكان	عدد المدن
١	المدن الكبرى	أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة	٢٠
٢	المدن المتوسطة	١٠,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠ نسمة	٢٧
٣	المدن الصغرى	٥,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ نسمة	٣٥
٤	جميع المدن	أكثر من ٥,٠٠٠ نسمة	٨٢

ويتضح من ذلك العرض أن العاصمة القومية الخرطوم الكبرى تضم أكبر تجمع عمرانى وسكانى فى الدولة يفرض نفسه وسيطرته على جميع المراكز الحضرية المختلفة على كافة درجاتها ومستوياتها ، بل أنها تعادل ست مرات عدد سكان المدينة التى تليها مباشرة وهى بورت سودان وتعادل سبع مرات مدينة ودمدنى التى يفوق عدد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمه – بل يصل حجم الخرطوم الكبرى إلى عشرة أضعاف مدينة الابيض عاصمة غرب السودان – واثنتا عشرة مرة لمدينة كوستى وتعادل ١٥ مرة حجم سكان مدينة الفاشر .

ويعادل حجم سكان الخرطوم الكبرى أيضا ثلاثين مرة لحجم سكان مدينة حلفا الجديدة أو شندى وهى من المدن التى يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمه .

ولعل الفارق المذهل بين العاصمة الكبرى – الخرطوم – اكبر المدن السودانية سكانا ومدينة الخندق فى المديرية الشمالية وهى أصغر المراكز الحضرية سكانا إذ تعادل الأولى ٧٠٠ مرة حجم سكان المدينة الأخيرة .

لذلك فان المقارنة تكاد تكون غير علمية بين المدن الكبرى والمراكز الحضرية الصغرى فى السودان ، نظرا للتفاوت غير المنطقى فى أحجام السكان من ناحية ، وإلى عدم عدالة أسس إختيار المراكز الحضرية من ناحية أخرى .

لذا كان لابد من النظر إلى الخرطوم الكبرى بين المدن السودانية التى يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠,٠٠٠ نسمه والبالغ عددها إثنا عشر مدينة – وهى فى مجموعها تمثل المدن الكبرى فى السودان – بل إن حجم سكان الخرطوم الكبرى منفردة يمثل ٤٨٪ من مجموع سكان المدن الكبرى والبالغ ١,٦٣١,٧٢٢ نسمه .

أما إذا نظرنا إلى مدينة الخرطوم الكبرى فى إطار مدن العواصم الأقليمية فى السودان(١) – نجد أنها تتفوق على جميع عواصم المديريات والأقاليم – بل أن مجموع عدد سكان الخرطوم الكبرى (٧٨٤,٣١٣ نسمه) وهى عاصمة مديرية الخرطوم يعادل مجموع جميع سكان عواصم المديريات المختلفة التى يصل عددها إلى ١٧ عاصمة إقليمية (٧٨٩,٩٤٦ نسمه)

ويرجع هذا إلى أن بعض العواصم الاقليمية قليلة فى عدد السكان مثل دنقله ٦,٠٠٠ نسمه ويامبيو ٧,٠٠٠ نسمه فقط – بينما وصل سكان الخرطوم الكبرى فى نهاية ١٩٧٦ إلى مليون نسمه – بل أن مدينة بورعاصمة مديرية جونقلى الجديدة لم تظهر ضمن المراكز الحضرية فى السودان خلال العشرين عاما الماضية – كما أن ثلاث من العواصم الإقليمية الهامة للمديريات مثل الدامر وكادوقلى والدمازين يقل عددسكان كل منها عن ٢٠,٠٠٠ نسمه فى عام ١٩٧٣ – ولم تعتبر ضمن المدن الكبرى فى السودان ، مع أن بعضها يعتبر عاصمة إقليمية لأكبر وأهم مديريات السودان إقتصاديا واجتماعيا (الدمازين).

---

(١) . تم القيام بتقسيم جديد لمديريات السودان المختلفة فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ وذلك بعد إجراء عملية الاحصاء الثانى للسكان فى عام ١٩٧٣ – حيث وصل عدد المديريات الكبرى إلى ١٨ مديرية (أنظر الصفحات القادمة) وتم اختيار مراكز حضرية صغيرة كعواصم إقليمية لبعض المديريات الجديدة مثل الدمازين ودنقله ويامبيو وبور حتى أن العاصمة الأخيرة لم يشر اليها ضمن المناطق الحضرية فى الاحصاء السكانى الاخير لعام ١٩٧٣ ، لذلك فإن عدد سكانها كان من تقدير الباحث فقط .

جدول (٩) : مجموع سكان مدن العواصم الأقليمية للمديريات فى السودان لعام ١٩٧٣

مسلسل	اسم العاصمة	مجموع السكان	مسلسل	اسم العاصمة	مجموع السكان
١	الخرطوم	٧٨٤,٣١٣ نسمة	١٠	ملكال	٣٤,٨٩٨ نسمة
٢	بورت سودان	١٣٢,٣١٦	١١	الدويم	٢٦,٢٥٧
٣	ودمدنى	١٠٦,٧٧٦	١٢	كادوقلى	١٨,٩٦٨
٤	كسلا	٩٨,٧٥١	١٣	الدامر	١٧,٠٨٦
٥	الأبيض	٩٠,٠٦٠	١٤	رمبيك	١٦,٧٣٢
٦	نيالا	٥٩,٨٥٢	١٥	الدمازين	١٢,٢٣٣
٧	جوبا	٥٦,٧٣٧	١٦	يامبيو	٦,٦٧٥
٨	واو	٥٢,٧٥٢	١٧	دنقله	٥,٦٢٦
٩	الفاشر	٥١,٩٣٢	١٨	بور	٢,٠٠٠

الفروقات الحضرية بين المديريات والأقاليم :

تتباين نسبة سكان المدن من مديرية إلى أخرى حسب زيادة عدد المدن وسكانها بعدد سكان المناطق الريفية الأخرى . وتسجل مديرية الخرطوم أعلى نسبة لسكان المدن حيث وصلت إلى ٧٣٪ من مجموع السكان الكلى .

وأظهرت مديرية أعالى النيل أقل نسبة لسكان المدن بين المديريات إذ إنخفضت نسبهم إلى ٤,٧٪ تليها مديرية بحر الغزال ٧,٦٪ من مجموع السكان .

وتصل نسبة سكان المدن فى مديريتى كسلا والبحر الأحمر إلى ٢٠٪ وفى المديرية الشمالية ١٧٪ وكردفان ١٢٪ بينما تصل إلى ١٠٪ فقط فى مديرية دارفور .

وترتفع نسبة سكان المدن فى مديرية الخرطوم نظرا لزيادة عدد السكان فى العاصمة — الخرطوم الكبرى — التى أصبحت أكبر مركز صناعى وتجارى فى السودان .

وتوجد فى مديريتى كسلا والبحر الأحمر كبرى مدن السودان وهى بورت سودان وكسلا والقضارف وحلفا الجديدة . أما فى المديرية الاستوائية فانوجود نصف عدد المراكز الحضرية فى مديريات الاقليم الجنوبى جعلها تحظى باكبر نسبة للتحضر فى الاقليم الجنوبى .

وبوجه عام يلاحظ إنخفاض نسبة سكان المدن فى السودان بوجه عام نظرا لسيادة الاقتصاد الزراعى المعيشى وعدم استقرار نسبة كبيرة من السكان تعيش على البداوة والترحال

كما أن معظم المناطق الحضرية عبارة عن مراكز للادارة والخدمات لعدم قيام الصناعات المختلفة التى يمكن أن تساهم فى تطور المدن وزيادة عدد السكان ـ لذا فإن المتوسط العام لنسبة سكان الحضر حتى عام ١٩٧٣ لم يرتفع عن ١٨,٣٪ . ورغم أن التحضر أصبح واقعا واضحا فى الحياة السودانية وهو فى تزايد مستمر ، إلا أن نسبة التحضر تعتبر اقل بكثير مما هى عليه فى بعض الدول النامية التى تشابه فى ظروفها الاقتصادية السودان .

فقد إزدادت نسبة التحضر فى المتوسط العام بنسبة ١٠٪ خلال فترة السبعة عشر عاما من ٨,٣٪ فى عام ١٩٥٦ إلى ١٨,٣٪ فى عام ١٩٧٣ ـ ولعل النسبة كانت كبيرة فى مديرية الخرطوم التى ارتفعت من ٥٠٪ إلى ٧٣٪ من مجموع السكان .

ويرجع إنخفاض نسبة التحضر فى مديريتى أعالى النيل وجونقلى خلال هذه الفترة إلى الحياة التقليدية للمواطنين فى ذلك الاقليم والتى تعتمد على الاقتصاد المعيشى المرتبط بمهنة الرعى والزراعة المتنقلة وبظروف عدم الاستقرار والاضطرابات والحرب الأهلية الموجودة فى الاقليم فى ذلك الوقت .

ويلاحظ أن نسبة التحضر قليلة فى مديريات دارفور والشمالية والنيل الأزرق لاستقرار معظم السكان فى المناطق القروية الكبيرة لارتباطهم بالعمل والانتاج الزراعى .

ويعكس الجدول التالى نسبة سكان المدن فى مديريات القطر المختلفة خلال فترة إجراء الاحصائيين الرسميين فى عامى ١٩٥٦ ، ١٩٧٣ .

جدول (١٠) : نسبة سكان المدن فى مديريات السودان خلال عامى ١٩٥٦ ـ ١٩٧٣

الرقم	المديرية	إحصاء ١٩٥٦	إحصاء ١٩٧٣
١	الخرطوم	٥٠,٤٪	٧٢,٩٪
٢	كسلا والبحر الأحمر	١٥,٩	٢٠,٩
٣	الشمالية والنيل	١٠,١	١٦,٩
٤	النيل الأبيض والنيل الأزرق والجزيرة	٧,١	١٣,٩
٥	كردفان الشمالية والجنوبية	٦,٦	١١,٩
٦	دارفور الشمالية والجنوبية	٤	٩,٦
٧	الاستوائية شرقية وغربية	٢,٥	٩,٧
٨	بحر الغزال والبحيرات	١,٨	٧,٦
٩	أعالى النيل وجونقلى	١,١٪	٤,٧٪
	السودان	٨,٣٪	١٨,٣٪

وقد إنعكس هذا على أحجام المراكز الحضرية وتوزيعها فى مناطق وأقاليم القطر المختلفة ، حيث تظهر أحجام المدن الكبرى فى النطاق الأوسط من السودان .

وتوجد معظم المدن الكبرى التى يزيد عدد سكان كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمه فى هذا الاقليم الأوسط ، بينما تقل المدن فى النطاقين الشمالى والجنوبى — إذ توجد مدينتان فقط هما عطبره وشندى فى الاقليم الشمالى من المدن الكبرى — أما الاقليم الجنوبى فيضم ثلاث مدن كبرى فقط هى عواصم المديريات الجنوبية الثلاث القديمة — جوبا وواو وملكال — ضمن العشرين مدينة كبرى فى السودان — بينما تتوزع المراكز الحضرية المتوسطة والصغرى فى الاقليم الأوسط مع تركزها فى مديريات الجزيرة والنيل الأزرق والنيل الابيض .

ويتضح من خريطة توزيع المراكز الحضرية الجديدة فى السودان — أن أهم المدن وظيفة وأكثرها حجما وأعظمها تطوراً ، تظهر فى أكثر مناطق القطر تقدما من الناحية الاقتصادية وإزدياد النشاط الصناعى وفى الأقاليم المتطورة فى وسائل النقل والمواصلات .

وتبرز الخرائط الأساسية لوسائل النقل المختلفة وتوزيع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع خرائط توزيع المدن الكبرى والمراكز الحضرية — العلاقة الوثيقة والارتباط القوى بينها — مما يؤكد تأثير العوامل الاقتصادية على زيادة سكان وعمران المدن الكبرى فى السودان .

لذا يتوقع أن تكون بعض المدن المتوسطة وعددها سبعة قد أزدادت فى عدد السكان ودخلت حاليا ضمن مجموعة المدن الكبرى التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمه — وهذه المدن هى : أم روابه — الدلنج — كادو قلى — سنجه — الحصاحيصا — ربك — المناقل — الدامر — رفاعة — وطوكر .

ويتضح على ذلك أن عدد المدن الكبرى فى السودان حاليا لا يقل عن خمسة عشر مدينة — تمثل فى مجموعها المراكز الحضرية الاساسية التى يمكن عن طريق دراستها من الإلمام التام بالتركيب الداخلى والوظيفى للمناطق الحضرية فى السودان .

التركيب الداخلى للمراكز الحضرية

تختلف المدن العالمية من ناحية نشأتها وتطورها وتركيبها وتخطيطها عن المدن السودانية وليس هناك شك فى أن هذا مرتبط بالظروف الطبيعية والاقتصادية والتطور الصناعى الذى

تركز في المدن التي أصبحت متضخمة بالسكان والمباني – وأدى هذا بدوره إلى الصورة الحالية للمدن في الأقاليم الصناعية (١) .

ويرى أن معظم المدن العالمية نشأت على خطة موجهة تحدد طريقة نموها وتطورها ونوع مبانيها وامتدادها – كما انطبق نمو هذه المدن على إحدى النظريات الثلاث التي تميز نمو المدن الحديثة (٢) .

يضاف إلى ذلك أن ظروف البيئات الجغرافية التي تقع فيها فرضت انماطا معينة من المباني وشكلها ومواد البناء التي تستخدمها والامتداد الرأسي الذي ارتفعت إليه بعض المدن المجتمعات الصناعية ، وأصبحت تكون ما يطلق عليه المدن الرأسية أو « ناطحات السحاب » كما أن طريقة استخدام الأرض وحياة السكان وطبيعة مهنهم وأوضاعهم الاقتصادية ، والوظائف المتعددة التي تضطلع بها هذه المدن في تلك الأقاليم ، جعلها ذات أحجام وهياكل كبيرة .

ولقد أصبح من الضروري بعد تلك الدراسة للمدن والمراكز الحضرية في السودان أن نسلط الضوء على الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي أدت إلى التركيب الداخلي للمراكز الحضرية وإلى تطورها وتركيبها وطبيعة استخدام الارض وربط ذلك بالظروف المختلفة التي صاحبت تطور هذه المدن ، وأدت بدورها إلى وضع الاطار العام للمراكز الحضرية الحديثة في السودان .

أثر الظروف الطبيعية على شكل العمران في المدن :

يتأثر شكل المدن السودانية إلى حد كبير بالعوامل الطبيعية مثل الموقع والمظاهر الطبوغرافية والمناخ ، فمعظم المدن الكبرى تقع على ضفاف الأنهار والمجاري المائية الأخرى ، بل أن اهمها يقع عند مقرن الأنهار مع بعضها كما في مدن الخرطوم الكبرى وود مدني

---

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى الدراسات التالية : –

(ا) محمد حماد (١٩٦٥) ، تخطيط المدن وتاريخه ، القاهرة ، ص ١٩٧ .

(ب) Smailes, A.E. (1966), The Geography of Towns, Hutchinson Library, London, 5th impression, p. 84.

(٢) يمكن الاطلاع على هذه النظريات الثلاث بالتفصيل :

(أ) Dickinson, R. (1966), City and Region: A Geographical Interpretation, London, pp. 126-130.

(ب) Johnson, J.H. (1967), Urban Geography — Introductory Analysis, London, pp. 165-171.

وعطبره ، ويؤثر هذا الموقع على شكل المدينة العام ويجعها تتوسع على طول ضفاف الأنهار فى شكل شريط موازى لها — وتتأثر بالتالى المربعات السكينة وأنماط الشوارع واتجاهاتها وهذا ما يميز معظم المدن الى تقع على الأنهار والمجارى الموسمية .

أما المدن التى نشأت حول موارد مائية أخرى بعيدا عن الأنهار ، فان نظام الشوارع يكون على طريقة الاشعاع المركزى كما فى مدن غربى السودان .

يضاف إلى ذلك أن الأنهار تعمل على تحديد إتجاه العمران فى المدن ، فقد وجهت إمتداد مدينة الخرطوم الكبرى إلى إتجاهات معينة ، وحددت إمتداد عطبره جنوبا وغربا ، وود مدنى وسنار وجوبا شرقا ، كما أن البحر حدد بالطبع إمتداد بورت سودان شرقا وقد جعلت الأنهار أجزاء من المناطق المطلة عليها تستخدم كحدائق ومنتزهات عامة لأغراض الترفية والترويح .

وأثرت المظاهر الطبوغرافية بدورها على طبيعة إستخدام الأرض والتركيب الداخلى للمدن نفسها — فنى بورت سودان أدت المرتفعات الغربية والاخوار الحافة إلى ترك أماكن خالية فيها ووحدت العمران نحو الغرب . ويلاحظ فى الابيض أن سيطرة الطبيعة الرملية حول الأطراف الشمالية والغربية هى التى وجهت العمران شرقا ، كما أن الخيران الموسمية والمناطق الرملية تركت أماكن خالية غير صالحة للاستغلال فى الأجزاء الجنوبية لمدينة الابيض وقد أوقفت ترعة المناقل من خزان سنار امتداد مدينة سنار شمالا . وكان خور أبو عنجة فى أم درمان داخل الخرطوم الكبرى سببا فى ترك مناطق خالية من المبانى وسط المناطق السكنية . كما أن الاراضى المستنقعية غرب الخرطوم على النيل الأبيض لم تستغل — والأخوار فى حى المدينين فى ود مدنى هى التى حددت طريقة مواقع المنازل مع بعضها . وأدت وجور الارتفاعات والمنخفضات فى موضع بعض المدن الكبرى إلى رسم وتشكيل خريطة المناطق المبنية فيها — وخلقت مساحات كبيرة لا ستخدام فى الأغراض المدينة .

ويلاحظ أن معظم المدن الكبرى نشأت وتوسعت على الاراضى الزراعية التى تحيط بها من جميع الجهات وخاصة فى المدن التى تقع على ضفاف الانهار .

أما تأثير المناخ على شكل المدن ، فيظهر هذا إمتداد النطاقات المناخية فى القطر ، والتى تتدرج من المناخ الصحراوى الجاف فى الشمال ، حيث إرتفاع درجات الحرارة وندرة الأمطار ، إلى المناخ الاستوائى فى الجنوب وهطول الأمطار طول العام . وتتدرج بين

هذين النطاقين المناطق الأخرى التى تتفاوت فيها درجات الحرارة ، وكميات الأمطار السنوية وفترات سقوطها .

ويلاحظ فى أقاليم المناخ الجاف أن استخدام المواد الطينية يكون سائدا فى مبانى المنازل داخل المدن التى تقع فى تلك الأقاليم مثل مدن الخرطوم الكبرى وعطبرة وشندى والدامر ، ويكون سقف المنازل مسطحا والجدران عالية .

اما فى مناطق الامطار الغزيرة فيكثر الطوب الاحمر والقش فى بناء المنازل ، كما فى الابيض وود مدنى وجوبا وسنار — وان سقف المنازل يكون على الشكل المخروطى وخاصة فى مساكن القش ، وذلك نظرا لتزايد كميات الامطار . أما فى الاقليم الشرقى على البحر الأحمر حيث نطاق الأمطار الشتوية ، فيسود استخدام الأخشاب فى المنازل كما فى بورت سودان .

ويلاحظ كذلك أن إقليم المدينة يلعب دوراً هاماً فى تحديد المواد البنائية ، إذ أن افتقار إقليم بورت سودان المحيط بها إلى مواد البناء ، جعل المساكن تعتمد على الأخشاب والصفيح الناتجة عن مخلفات الميناء ، وعلى مواد البناء المستوردة من الخارج . كما أن وفرة مواد البناء المحلية فى أقاليم كسلا وسنار جعل معظم مبانيها من تلك المواد . وكثرة المواد الطينية فى منازل عطبرة تبين طبيعة إقليمها ، واستعمال الطوب الأحمر فى مبانى الخرطوم وود مدنى وسنار يرجع إلى جودة مناطقها فى إنتاج هذا النوع من المواد . وأن وجود الأشجار والقش فى أجزاء من مبانى جوبا يظهر الطبيعة الغابية لإقليمها .

وأدت عناصر المناخ من الحرارة والرياح والأمطار إلى تشكيل خريطة المنزل السودانى ، لأن ارتفاع الحرارة فى معظم شهور العام أدى إلى اتساع مساحة المنزل ووجود الفناء (الحوش) لقضاء معظم الأوقات ، وقيام (فرندات) لتوفير الظل داخل المنازل ، بالإضافة إلى خطة الشوارع نفسها واتساعها ، واتباع طريقة التخطيط الشبكى وسيادة الطابق الواحد الذى أدى إلى التوسع الأفقى المنتشر لهذه المدن [1] . كما جعل من الضرورى تخصيص جزء من مساحة المنزل كحديقة أو منطقة خضراء — ويلاحظ ذلك فى المنازل الحكومية منازل أصحاب الدخول المرتفعة .

ونجد أن العوامل الاقتصادية ومستوى دخل الفرد إلى جانب العادات والتقاليد المحلية لسكان المدن ، أدت كلها إلى استخدام مواد بناء معينة ، وحددت الاتجاه الرأسى فى المدن وتكوين خريطة المنزل الداخلية .

---

(١) يطلق على فناء المنزل فى السودان أسم (الحوش) .

أثر وظيفة المدينة على تكوينها الداخلى :

وقد تبين من الدراسة التفصيلية للمدن (١) أن الوظائف التى تقوم بها ، تؤثر على طبيعة التخطيط ونمطه فى هذه المدن : فالخرطوم الكبرى وهى العاصمة السياسية والإدارية ، والاقتصادية والثقافية للدولة وكمقر سكن المجتمعات الأجنبية وكبار رجال المال والأعمال والشركات — وكأهم مركز صناعى ، تمتاز بالمبانى والمنشآت العامة الحديثة الفخمة وبالخدمات المختلفة والشوارع المرصوفة . كل هذا جعلها تتفرد بتخطيط يميزها عن المدن الأخرى ، بل تعتبر المدينة الحقيقية فى القطر إذا ماقيست بالمستوى العالمى .

والأبيض كمركز إدارى تجارى هام تلعب دوراً فى النشاط التجارى ، فهى مدينة تجارية من الطراز الأول ، وكان هذا من أهم العوامل فى اتساع مناطقها التجارية ومهن سكانها وطبيعة المنازل فى أجزاء المدينة .

أما كسلا فتسيطر عليها الطبيعة الزراعية بشكل كبير ، وذلك لوجود زراعة السواقى التى تنتج الخضر والفاكهة ، وتنعكس أثار هذه الوظيفة على المساحات التى تشغلها المناطق الزراعية ، تمثل مالا يقل عن نصف مساحة المناطق المبنية فى المدينة — ويظهر أثر ذلك أيضاً على حياة ونشاط السكان الاقتصادى ، وفى نمط معظم مبانى المدينة التى يكثر فيها القش ، بل وتوجد أحياء كاملة تتمثل فيها الحياة القروية بأجلى معانيها .

وبورت سودان أنشأت كمدينة ميناء تعيش على البحر وتجارته ، ومن ثم سيطرت عليها الوظيفة التجارية — وكل أوجه النشاط مرتبطة بالعمل فى الميناء ، وبالتالى انعكس هذا على خطة المدينة وتوجيه العمران نحو الميناء ، وفى تخطيط المبانى والمستوى العمرانى ، وعلى السكان أنفسهم من حيث نوعهم ومهنهم وأوضاعهم الاقتصادية .

وعطبرة نمت أيضاً كمركز لإدارة وصيانة السكك الحديدية ، فهى مدينة صناعية وعمالية من الطراز الأول ، وتحدد على ذلك شكل المدينة الداخلى بوجود المنطقة الصناعية الرئيسية ، والانتشار الأفقى لمساكن العمال المرتبطين بتلك الصناعة ، وتتشابه مواد البناء وشكل المنازل فى معظم أجزائها نتيجة لوجود هذه المجموعة الكبيرة من العمال ذوى الدخل المحدود .

---

(١) يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل إلى :
عبد الله على حامد (١٩٧٥) ، نماذج وأنماط المدن الكبرى فى السودان ، مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

أما جوبا فهى مركز رئيسى الإدارة والمواصلات والتجارة فى مديريات الإقليم الجنوبى، وتتمثل فيها هذه الوظائف فى بيئة لاعهد لها بالحياة المدنية، ومن ثم أصبحت جوبا مركزاً للخدمات ، كما يتضح من طبيعة المبانى التى تعكس هذه الحقيقة .

ويمكن القول أن الوظائف فى المدن الكبرى الأخرى هى التى تشترك فى تحديد استغلال الأرض إلى جانب العوامل الطبيعية الأخرى .

أثر التطور العمرانى الحضرى على تركيب المدن وتخطيطها :

قام الحكم الأجنبى بدور كبير فى نشأة وتطور المدن ، والتى تعاصرت فى نموها وتطورها مع فترات ذلك الحكم . ولاشك فى أن السياسة التى وضعت فى ذلك الوقت لنمو المدن — أصبحت القاعدة التى تطورت على أساسها هذه المدن فى مراحلها التاريخية المختلفة . وظلت تحافظ على طابعها حتى الوقت الحاضر ، إذ أن تخطيط المدن الذى تظهر صورته الحالية هو من نتائج سياسة المسئولين فى تلك الفترة .

وكما ذكرنا من قبل ، لم يكن قيام الصناعة أو إزدهارها من أسباب نشأة المدن السودانية أو من مقوماتها . بل كانت الادارة وأغراض الحكم والوظيفة التجارية هى السبب فى اختيار المراكز العمرانية فى ذلك الوقت ، نظرا لارتباط هذه الوظائف بالسياسة الأجنبية فى إستغلال الموارد الاقتصادية وتدعيم أداة الحكم ، لاسيما أن بعض المدن فى الوقت الحاضر تبدو كمجرد قرى متضخمة إلى جانب أنها قليلة فى عدد سكانها . ونتيجة لهذه الحقائق ، وعلى ضوء الدراسة التفصيلية للمدن الكبرى نجد أن النواة الأولى فى معظم المدن قامت فى مواضع غير صالحة دون مراعاة لتطور المدينة فى المستقبل ، أو فى توسعها على الأقل(١) .

كما أن النويات الحضرية لاتزال على حالتها الأولى وغير صالحة للاستخدامات الحضرية الحديثة بل أن بعضها يمثل مشكلة كبيرة داخل المدن، مما أدى إلى قيام مشروعات عديدة لاعادة التخطيط فى تلك المناطق ، وقد حالت بعض العقبات دون تنفيذ بعض هذه المشاريع حتى الوقت الحاضر ، لاسباب تتعلق بموضوع التعويضات أو عدم رغبة السكان أنفسهم فى الانتقال إلى مكان أخر .

---

(١) عبد الله على حامد (١٩٧٤) ، تخطيط المدن فى السودان ، مطبوعات أكاديمية العلوم الإدارية المهنية ، الخرطوم ، ص ٧٥ .

ومن الأمثلة على ذلك الأحياء السكنية فى بيت المال وأبوروف فى أم درمان بالخرطوم الكبرى ، وحى المدنيين فى ودمدنى ، وقرى الحلنقه وغرب القاش فى كسلا ، وديم المدينة فى بورت سودان وقرية الداخلة فى عطبره ، ومنطقة المديرية فى الابيض .

وكان الحكم الأجنبى قد استغل وجود بعض هذه النويات الحضرية ، وقام بتشييد مؤسساته ومبانيه بجانبها — وعمل على تقسيم المدينة إلى منطقتين متميزتين يختلف كل منها إختلافا تاما عن الأخرى .

ونجد فى كل المدن الكبرى أن المدينة تضم : القسم الأساسى — وهو الذى يشمل المبانى الحكومية — الادارية والسكنية — التى تحتل أنسب المواقع فى المنطقة كوجود المناطق الحكومية على شواطىء الأنهار فى المدن النيلية ، كما أن هذه المبانى مشيدة من مواد البناء الثابتة المتمثلة فى الحجارة والطوب الأحمر والأسمنت . وكانت المنازل تشمل مربعات كبيرة تتوسطها مبانى المنزل التى يفصل بينها وبين السور مساحة كبيرة من الخضرة والأشجار .

وتحمل هذه المنازل طابع الفيلات الأوربية الى توجد فى ضواحى تلك المدن . وكان الغرض من ذلك أن البريطانيين أرادوا خلق الجو الملائم لحياتهم وخاصة فى قطر مدارى مثل السودان ، ترتفع درجات حرارته وتبلغ قوتها فى شهور الصيف ، بالاضافة إلى الرياح المتربة الشديدة .

وعلى ذلك قامت هذه المساكن والحدائق لتلطيف حرارة الطقس ، وتوفير المناخ المناسب للحكام الأجانب ، الذين لم يتعودوا على الحياة فى مثل هذه الأقاليم .

وقد تركز فى هذا القسم الحكومى من المدينة معظم الخدمات التعليمية والصحية وسكنات الجيش والشرطة الى ترتبط فى وجودها دائما مع هذه الأحياء . كما امتاز هذا الجزء أيضا بتنظيم الشوارع ووفرة الأشجار الطويلة على جوانب الطرق وداخل المنازل .

أما القسم الآخر فيضم مساكن الأهالى الوطنيين ، ومعظم المنازل من المواد الطينية والقش فى مناطق تنقصها أهم الخدمات الضرورية ، حيث اعتبر سكان هذا القسم مواطنين من الدرجة الثانية .

واستمرت هذه الصورة للمدينة السودانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية — وبدأ التطور والعمران الحديث يتجه إلى القسم الوطنى ، وظهرت المبانى الثابتة مع قليل من الخدمات . ولكن لا تزال معظم المدن ذات قسمين متميزين ، القسم الحكومى الذى يشغله عدد من الموظفين السودانيين ، بعد أن كان يقتصر على الأجانب . وقد إرتفع دخل بعض

السكان نظرا لزيادة النشاط التجارى ، الذى أدى بدوره إلى تحسين مبانى المنازل فى مناطق الأهالى الوطنية .

وسارت هذه الأوضاع فى المدن حتى بعد عام ١٩٥٦ وحصول القطر على استقلاله السياسى . ثم بدأ التطور الحديث فى شكل الامتدادات السكنية التى توسعت فى نموها فى المدن الكبرى منذ ذلك الوقت حتى الوقت الحاضر . وقد خفت إلى حد بعيد صورة التمييز بين القسمين فى المدينة نتيجة لادخال مواد البناء الحديثة فى معظم أجزاء المدن ، بسبب الانتعاش الاقتصادى ، والنشاط التجارى المتزايد مما خلق طبقة من أصحاب رءوس الاموال والدخول العليا والمتوسطة ، إلى جانب الرغبة فى تحقيق مستوى أفضل للمعيشة ، هذا بالإضافة إلى مطالبة السكان الوطنيين للسلطات المحلية بتوفير الخدمات اللازمة لهم ، نتيجة لانفتاح السكان على الحياة الحديثة فى خارج السودان .

والجدير بالذكر أن مبانى السكان الوطنيين فى نشأة المنازل الأولى فى المدن ، تكون غالبا من مواد البناء غير الثابتة — وبمرور الوقت تنزاح هذه المبانى إلى الخارج لتسمح بقيام المبانى الحديثة — وقد سار هذا التطور فى معظم المدن بهذه الطريقة ، حتى أصبحت المبانى غير الثابتة تتركز حاليا على أطراف المدن . وهذا أدى إلى أن تضم بعض المدن مناطق قروية كبيرة فى داخل حدودها وفى وسطها ، إرتبط سكانها بهذه المناطق منذ الفترات الأولى لعمران هذه المدن .

ولا تزال المناطق الحكومية التى أصبحت أحياء للموظفين الوطنيين — حتى الآن — تتميز عن الاقسام الأخرى فى المدينة ، وتحتفظ بطابعها القديم ، كما فى مناطق الخرطوم شمال داخل الخرطوم الكبرى — وحى السودنة فى عطبرة — وأحياء الموظفين فى كل من ودمدنى والأبيض وجوبا — والسكارة القديمة والجديدة فى كسلا — والجزء الشرقى فى بورت سودان ومنطقة البنيان فى سنار ، وهى فى مجموعها مناطق سكنى الموظفين فى المدن الكبرى

لا يزال يطلق على مناطق الدرجة الرابعة فى المدن أحياء (سكن الأهالى)— ولازالت تفتقر إلى معظم الخدمات الضرورية وإلى تنظيم المبانى والشوارع .

ويظهر هذا الإختلاف الواضح فى المدن وخاصة فى الخرطوم الكبرى ، حيث تحولت المبانى السكنية لكبار الموظفين الأجانب فى الماضى ، إلى مبانى للوزارات والمصالح الحكومية تحتل المناطق الشمالية من الخرطوم بالقرب من شاطىء النيل الأزرق .

ومن ذلك العرض يتضح أن التطور العمرانى فى هذه المدن قد أدى إلى رسم هيكل التركيب الداخلى وتحديد طبيعة التخطيط فى المدن الكبرى .

طبيعة التخطيط الحضرى :

قامت معظم المدن الكبرى فى السودان بدون تخطيط موجه ، بل وتطورت عشوائيا ، وقد بدأت بتجميع المناطق الحكومية فى منطقة معينة تجاورها غالبا الأجزاء القديمة من المنطقة قبل أن تختار كمراكز لقيام المبانى الادارية — وكانت المدينة تنمو على شكل دفعات متتالية بالتدريج أى أن عمليات التخطيط فى المدن هى مجرد القيام بعمل امتدادات جديدة معظمها سكنية لمجابهة الزيادة فى نمو السكان كلما دعت الحاجة إلى ذلك [1]

وقد استخدم نظام التخطيط الشبكى فى المناطق الحضرية القديمة ، وحتى فى الأجزاء الجديدة ، وهو يميز كل المدن السودانية — ويوفر هذا النظام الشوارع العريضة الواسعة المستقيمة التى تتقاطع عموديا وتكون موازية للشوارع الأخرى مما يعطى الفرصة لتهوية المنازل وإلى توزيع أعمدة الكهرباء والتليفون وأنابيب المياه ومراحيض الجداول وتصريف مياه الأمطار .

وفى نفس الوقت يتلائم نظام التخطيط الشبكى مع الظروف الاجتماعية ، لأن أبواب المنازل تفتح مباشرة على الشوارع الرئيسية . وقد استخدم هذا النمط من التخطيط حتى فى الإمتدادات الجديدة لمبانى الدرجة الأولى فى مدن الخرطوم وودمدنى — وفى المدن حديثة التخطيط نفسها ، كما فى حالة حلفا الجديدة .

وهناك مناطق صغيرة تشذ عن هذا النمط التخطيطى ، وتتبع النظام الإشعاعى ذى الشوارع التى تلتقى فى الميدان المركزى ، أما الأجزاء القديمة من المدن فلا ترتبط بأى نمط من أنماط التخطيط المعروفة — وتظهر الشوارع على شكل أزقة وحوارى ضيقة ذات أثار صحية وإجتماعية ضارة — خصوصا فى شهور سقوط الأمطار .

ويرجع تطبيق نظام التخطيط الشبكى فى المدن إلى سهولته وبساطته ورخص تكاليف إنشائه بالنسبة للأنواع الأخرى — ولكن يعيبه أن النمط الواحد فى التخطيط المدينة يعطيها نوعا من الرتابة وعدم الجمال ، كما يجعل المدن فى نفس الوقت مسالك للرياح والأتربة التى تهب عليها .

---

(١) عبد الله على حامد (١٩٧٤) ، ص ٧٧ .

وتظهر هذه العيوب حتى فى المدن الحديثة التى قامت داخل نطاق التخطيط الإقليمى وهى مدينة حلفا الجديدة ، ويمكن للشخص أن ينظر إلى المدينة من بدايتها إلى نهايتها ، مما يجعل من مبانى المدينة كتلة متجمدة من المبانى تفتقر إلى مظاهر الجمال والحيوية .

ويلاحظ أن الشوارع فى داخل معظم المدن ، لاتكون مرصوفة فهى على طبيعتها الأصلية . ولكن تعمل السلطات المحلية فى المدن على تسويتها كلما تعرض سطحها للأرتفاع أو الأنخفاض . وتظهر أضرار ذلك عند مرور حركة السيارات على هذه الشوارع وترتفع ذرات الغبار من الأرض . مما يعطى فرصة للرياح من أن تتزود بهذه الذرات الترابية .

وتكاد تنحصر الشوارع المرصوفة فى المدن الكبرى فى مناطق معينة تكسوها طبقة من الأسفلت الأسود (الزفت) . وتخلو جوانب الشوارع من الأشجار ، التى كان يمكن أن تكسب المدينة جمالا ، وتعطيها مميزات الحصول على الظل فى مثل ظروف المناخ السائد فى هذة المدينة .

وكان من نتائج هذا النمط من التخطيط الشبكى – الشطرنج – الأنتشار الأفقى للمدن الذى يضم مساحات كبيرة من الأرض ، حيث الطابق الواحد السائد على مبانى المدن ، لأرتباطه بالظروف الأقتصادية والإجتماعية من ناحية وظروف البيئة الطبيعية ونوع مواد البناء المستخدمة من ناحية أخرى – وقد نتج عن ذلك التكاليف فى تشييد الشوارع والأنارة والمياه .

ويتأثر التخطيط فى المدن بالقوانين الحالية لتخطيط والمبانى المطبقة فى القطر ، والتى تفرض شروط معينة على طبيعة المبانى ومساحة المنازل والشوارع وأرتفاعات المبانى[1] هذا بالأضافة إلى أن وجود بعض الأراضى داخل بعض المدن كملكيات خاصة ، كما فى مدن الخرطوم الكبرى وكسلا ، أو تابعه لأشراف المصالح الحكومية كما فى عطبره – أدى إلى عدم تمكن السلطات المحلية المركزية من الأشراف الكامل على تلك المناطق الخالية الممنوحة إلى أغراض معينة ولم تستغل حتى الوقت الحاضر .

إلى أن معظم تلك الأحياء نشأت بطريقة عشوائية غير مخططة ، ولان التطوير الحديث فى المدن يفرض تحسين أوضاع الأحياء القديمة وذلك لتوفير الخدمات المختلفة .

ولم تشهد المدن فى السودان حتى الوقت الحاضر التخطيط الحضرى الحديث ، والذى يقوم على المسح العلمى للأمكانات الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية التى تبنى عليها خطة

---

(١) يمكن الرجوع إلى قوانين ولوائح تخطيط المدن واعادة التخطيط والمعدلة لعام ١٩٦١ .

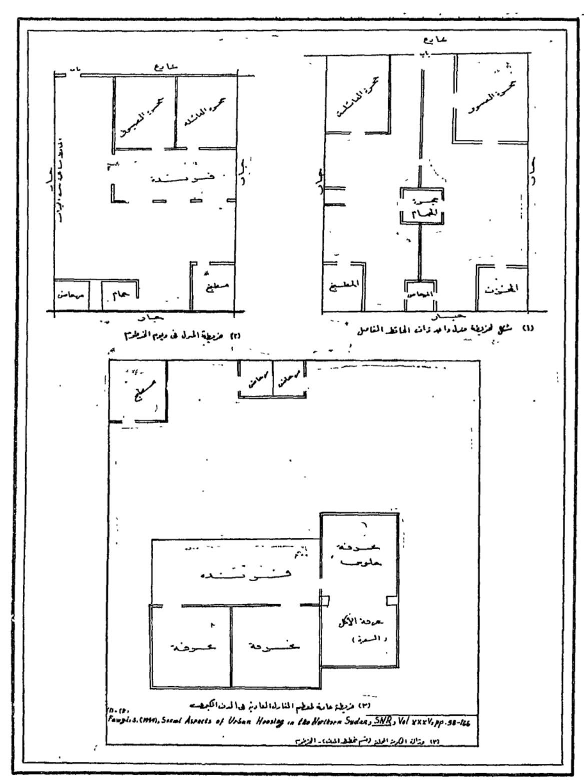
تطور المدن فى المستقبل – هذا ماعدا الخرطوم الكبرى وبورت سودان التى عملت لها خرائط موجهة منذ عام ١٩٦٩ أوضحت الخطوط العريضة لتطور هذه المدن فى المستقبل .

استخدام الأرض الحضرى :

تكاد المناطق الوظيفية المختلفة التى تميز أستخدام الأرض توجد فى معظم المدن الكبرى الأختلاف الوحيد فى حجم هذه المناطق – التى تكون كبيرة أو صغيرة – حسب عدد السكان الذى يؤثر على إتساع المناطق السكنية ، والمناطق الأخرى التى ترتبط بها لمواجهة متطلبات السكان . وتنحصر مناطق أستخدام الأرض إلى وظائف رئيسية هى : السكنية والتجارية والصناعية والعسكرية والزراعية والإدارية ثم مناطق الخدمات . وحتى تكون هذه الصورة واضحة تمكن أن نتناول كل من هذه المناطق الوظيفية على حدة : – ويتوقف حجمها على حسب عدد السكان فى المدينة . وتشمل هذه المناطق أحياء بأكملها مخصصة للمنازل السكنية يتم تشييدها كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويساعد على إتساع مساحتها التوسع الأفقى لهذه المناطق المرتبطة بشكل المنزل فى المدن بعدد من العوامل الطبيعية والحضارية والإقتصادية والإجتماعية فرضت أن يأخذ المنزل الشكل الحالى . فقد أثرت الحضارات العربية والأفريقية والأوربية على طابع المسكن – ففى الأقليم الشمالى بحكم إرتباطه الوثيق بالحضارة العربية ، نجد أن منازل المدن تشابه مثيلاتها فى بعض مساكن المدن العربية الصغيرة أما فى الأقليم الجنوبى فيرتبط نوع المسكن بالحضارة الأفريقية ، وتتمثل فى بعض أجزاء المدن الكبرى حضارة المبانى الأوربية المستوردة .

ويتأثر شكل المنزل تماما بالعادات والتقاليد الإجتماعية التى ترتبط بالأديان – ففى معظم منازل مدن الشمال والوسط يوجد حائط يفصل المنزل الواحد إلى قسمين ، أحدهما للرجال والأخر للنساء – أما فى المدن الجنوبية فأن مساكن السكان المحليين تمثل مجموعة من الأكواخ تتألف من القش ، ولايوجد بها مثل ذلك الفاصل الموجود فى منازل الشمال شكل (١٠ – ٧) .

وتلعب الظروف الطبيعية والإقتصادية دورا كبيرا فى تشكيل المنازل وأختلاف مواد البناء فى منازل المدن ، كما أن ظروف الحرارة المرتفعة تؤدى إلى أن يخصص السكان مناطق خالية كبيرة خارج الحجرات لاستخدامها لأغرض النوم وقضاء الأمسيات وأوقات الفراغ ، بينما فى شهور هطول الأمطار يستخدمون الحجرات الداخلية . وينعكس ذلك على نوع مواد البناء التى تكون فى الغالب من الطين فى معظم المدن الشمالية ، ومن القش والمواد المحلية الأخرى فى المدن الجنوبية .



شكل ١٠ – ٧ الأنماط المختلفة لخريطة المنازل فى المدن

وقد أدخل الحكم الأجنبي نظام الدرجات والطبقات السكنية فى المدن ويميز بين أربع درجات رئيسية تختلف منازل كل منها فى موقعها ومساحتها ومواد البناء المستخدمة فى مبانيها ونوع الخدمات التى تتمتع بها . فمناطق الدرجة الأولى إنشئت معظمها فى فترة الحكم الأجنبي كما فى الخرطوم ودمدنى وكسلا وجوبا وسنار ؛ ولا تقل مساحة المنزل عن ٤٠٠ متر مربع — وتستخدم فى مبانيها مواد البناء الثابتة مثل الحجارة والطوب الأحمر والأسمنت . وتقع دائما بالقرب من منطقة الأعمال المركزية .

ومنطقة الدرجة الثانية ترتبط بالدرجة الأولى ولا تقل مساحة المنزل عن ٣٠٠ متر مربع ، وتستخدم نفس مواد بناء الدرجة الأولى إلا أن بعضها يستعمل الطوب الأخضر فى الأجزاء الداخلية .

ويلاحظ فى منازل موظفى الحكومة أنها تشغل مساحات كبيرة ، وأن جدرانها تقوم فى نطاق أخضر من الأشجار حول المنزل : كما أن المناطق المبنية تشغل جزءا صغيرا من مساحة المنزل كما فى الخرطوم وودمدنى وعطبره وكسلا وسنار وجوبا . وتتمتع مناطق الدرجتين الأولى والثانية بكل الخدمات الضرورية والتسهيلات المختلفة كالمياه والكهرباء والمجارى والخدمات العامة .

أما مناطق الدرجة الثالثة فهى التى تستخدم أى نوع من مواد البناء — ماعدا القش — ومساحة المنزل لا تقل عن ٢٠٠ متر مربع . ومواد البناء المستخدمة أما أن تكون من الطوب الأخضر أو المواد الطينية ، وتكاد المنازل الموجودة فى هذه الدرجة تميز معظم المبانى السكنية فى المدن — وتتأتى هذه الدرجة خدمات أقل من مستوى الدرجتين الأولى والثانية .

أما منطقة الدرجة الرابعة فهى ما يطلق عليه مناطق (سكن الأهالى) التى لازالت تعرف بها حتى الوقت الحاضر وتقوم مبانيها أساسا من مواد البناء غير ثابتة من القش وفروع الأشجار . وهى مبانى مؤقته يمكن أن تستغل الحكومة أماكنها للأغراض المختلفة ، إذا ما ماأحتاجت إلى ذلك . ومساحة المنزل فيها تختلف من مدينة إلى أخرى ؛ ويكون المنزل على شكل أكواخ يحيطها سور من القش .

ويوجد نمط أخر من المنازل هى مساكن عائلات رجال البوليس (الشرطة) تشيد فى مناطق موحدة فى المدن ، وتختلف من ناحية مساحة المنزل ومواد البناء وموقعها من الأحياء السكنية الأخرى .

وقد ظهر فى السنوات الأخيرة نوع آخر من المبانى السكنية فى أطراف المدن الكبرى- نتيجة لزيادة عدد سكانها وقلة مساكنها ، وهو مايعرف باسم المبانى (غير القانونية) ، وهى مجرد تجميع بعض المساكن البائسة ، ومبانيها من مخلفات المواد المستخدمة فى تلك المدن . أحيانا تكون من الطين والكرتون ، كما فى الخرطوم الكبرى الكبرى ، ومن الصفيح كما فى بورت سودان ، ومن القش كما فى المدن الأخرى حتى حديثة التخطيط منها (١) .

وكما تختلف الدرجات السكنية فى مواد بنائها وخدماتها وسكانها وخططها ، فهى تختلف أيضاً فى مواقعها — وبوجه عام فإن المنطقة السكنية فى معظم المدن تقل فى درجتها وأهميتها كلما ابتعدنا عن منطقة الأعمال المركزية التى تضم المناطق الإدارية والتجارية ، أوكلما بعدنا عن شواطىء الأنهار كما فى المدن النيلية . فمساكن الدرجة الأولى نشأت فى كثير من المدن بالقرب من المناطق المركزية ، وخاصة لكبار موظفى الحكومة كما فى الخرطوم وبورت سودان وودمدنى وكسلا . ويفضل أصحاب الدخول المرتفعة من رجال الأعمال السكن بالقرب من مناطق أعمالهم ، وغالباً ماتكون فى المنطقة المركزية . يضاف إلى ذلك أن الأرض تنخفض قيمتها وأهميتها كلما ابتعدنا عن هذه المنطقة . لذلك فإن مناطق الدرجتين الثالثة والرابعة والأحياء الفقيرة توجد فى أطراف المدن .

وهذا بعكس ماهو موجود فى المدن الأوروبية وبعض المدن العربية ، لأن ضواحى وأطراف المدن تمثل مساكن أصحاب رءوس الأموال ورجال الأعمال والأغنياء ، وذلك لبعدها عن الضوضاء وازدحام الحركة الموجودة فى المناطق المركزية . وقد بدأ هذا الاتجاه يظهر حديثاً فى بعض مدن السودان ، وشيدت منازل الدرجة الأولى فى أطرافها كما حدث فى الخرطوم وود مدنى . بالإضافة إلى أن وجود مناطق الدرجة الأولى بالقرب من المناطق المركزية أو على ضفاف الأنهار ليست قاعدة عامة ، وذلك لوجود بعض منازل من هذه الدرجة فى وسط المناطق السكنية بين الدرجات الأخرى وبعيدة عن الأنهار .

٢ — تقع الأسواق التجارية الرئيسية دائماً فى وسط المدن وتعتبر فى بعضها جزءاً هاماً من منطقة الأعمال المركزية مع المناطق الإدارية . كما فى الخرطوم الكبري وودمدنى وبورت سودان وكسلا والأبيض ، وفى المدن الأخرى تكون منفصلة عن هذه المناطق .

---

(١) هذه المساكن لا تخضع للتنظيم من قبل السلطات المحلية التى لا تعترف بقيامها ، ولا يقدم لها أى نوع من الخدمات العامة حتى الضرورية منها على أساس أنها أحياء غير مشروعة .

وقد أصبحت الأسواق الرئيسية فى المدن قديمة ولم يتطور بعضها منذ السنوات الأولى لعمرانها — كما نشأت أسواق فرعية فى الامتدادات السكنية الجديدة فى معظم المدن ، وذلك لخدمة السكان فى تلك المناطق نظراً لبعدها عن السوق الرئيسى .

وتنقسم الأسواق فى المدن إلى أجزاء ومربعات كل منها يتخصص فى سلعة معينة وتشيد مبانى الأسواق فى الغالب من الحجارة والطوب الأحمر ، أى المواد الثابتة فى معظم المدن ، وهى تمتد فى صفوف متوازية أو متراصة تتبع نمط التخطيط الشبكى . وتوجد فى بعض الأسواق الكبرى المبانى ذات الطابقين ، يستخدم الطابق الأرضى للمحلات التجارية ، أما الأعلى دائماً ماتخصص كمكاتب للشركات والمحامين والفنادق ، كما فى الخرطوم الكبرى وبورت سودان وودمدنى وحلفا الجديدة وكسلا .

وتتوسط مبانى الأسواق محطات سيارات لقل الركاب (الاتوبيسات) الداخلية ،والتى تربط مناطق المدينة مع بعضها كما تصلها بأقاليمها المجاورة — لذلك تزدحم حركة السيارات والسكان فى هذه الأسواق وخاصة فى ساعات النهار — وترتبط بهذه الأسواق مناطق تجارية صغيرة (الأكشاك) — وقد انتشرت بسرعة فى أسواق المدن ، وهى محلات صغيرة لبيع الخردوات والمرطبات ، ولكنها تحولت فى السنوات الأخيرة إلى محلات تجارية كبيرة تعرض معظم السلع والبضائع المرتبطة بحاجات السكان . وأصبحت تكون فى حد ذاتها أسواقاً صغيرة — وتكاد لاتخلو معظم مناطق الأسواق من وجود هذه الأكشاك وخاصة فى الخرطوم الكبرى وودمدنى وسنار[1] :

ونظراً لارتفاع عدد سكان المدن وازدحام الأسواق القديمة فيها أو عدم ملاءمة مبانيها وتخطيطها للتطور الحديث ، فقد أعيد تخطيط معظم تلك الأسواق ، مع تشجيع قيام الأسواق الفرعية لخدمة الأحياء الأخرى التى تعتمد بدورها على الأسواق الرئيسية .

وتواجه الأسواق مشكلة كبيرة فى الوقت الحاضر ، وهى عدم وجود أماكن لكى تتوسع فيها ، لأنها كانت فى الماضى تخدم عدداً قليلا من السكان مع قلة عدد السيارات .

وأصبحت الأسواق تنحصر بين مناطق المدينة المختلفة ، فقد حددت المبانى الإدارية والسكنية امتدادها فى معظم المدن — ولا يوجد اختلاف كبير بين مناطق الأسواق فى المدن

---

(١) الأكشاك : هى محلات تجارية صغيرة تقوم أساسا من مواد بناء غير ثابتة ، وقد كان الهدف من قيامها إيجاد وسيلة للتكسب لبعض السكان المحتاجين ، وذلك باعفائهم من الرسوم والضرائب التجارية التى تفرض على المحلات التجارية الكبيرة .

من حيث طبيعة مواد البناء والتخطيط ، أو أنواع البضائع والسلع ، وذلك باستثناء مدن الخرطوم الكبرى وبورت سودان التي تطورت أسواقها .

٣ - تمثل المناطق الصناعية في مدن الدول الأوربية الأساس الذي تنمو وتتطور عليه المدن ، بل أن معظم المدن الحديثة ذات نشأة صناعية . أما في السودان فإن المناطق الصناعية تشغل أجزاء صغيرة من بين استخدامات الأرض . وكانت في الماضي ترتبط بمنطقة الأعمال المركزية ، ولكنها تحولت إلى المناطق الخارجية بعد توسع المدن . وقد نشأت المناطق الصناعية في البداية كمحلات لصيانة وتصليح السيارات وتعبئة المياه المعدنية ومصانع الثلج . إلى جانب معاصر الزيوت وقشارات الفول وصناعة الصابون والزجاج . ثم تضخمت هذه المناطق في بعض المدن بدون تخطيط يوجه تطورها . وأصبحت تقع في الوقت الحاضر وسط المباني السكنية أو مجاورة لها كما في الخرطوم الكبرى وبورت سودان وكسلا والأبيض وعلى أطراف المدن كما في سنار .

ولايزال بعضها يشغل مناطق صناعية صغيرة كما في معظم المدن - ولاتوجد مناطق صناعية بالمعنى المعروف عالمياً . وقد اختلطت الصناعات المختلفة مع بعضها جنباً إلى جنب ، وأصبحت تكون خليطاً من الصناعات معظمها من الخفيفة . إذ لاتوجد مناطق للصناعات الثقيلة .

وكان من نتائج منح أراضي واسعة لعدد من الصناعات إن بعضها لم تشتغل في أغراض الصناعة بل استخدمت في تخزين البضائع وحرم بذلك عدد من الصناعات الهامة التي كان يمكن قيامها في هذه المناطق (١) . وأصبحت هذه الحقيقة تمثل أكبر مشاكل مناطق الصناعة . وقد خلق تطور المناطق الصناعية في المدن أعباء جديدة على استهلاك المياه والكهرباء وتصريف المياه المستعملة وفي حركة النقل داخل هذه المدن ، وأدى إلى خلق مشاكل السكن التي تظهر بوضوح في الخرطوم الكبرى وبورت سودان .

٤ - ولا تخلو أي مدينة كبيرة من وجود منطقة عسكرية ارتبطت بها منذ المراحل الأولى لعمرانها . ويرجع هذه المناطق العسكرية إلى أسباب تاريخية منذ فترة الحكم الأجنبي الذي أراد أن تكون القوات العسكرية إلى جوار مبانيه السكنية والإدارية لحمايته وتدعيم أقدامه في تلك المناطق . كما أنه عند قيام هذه المناطق العسكرية كانت معظم هذه المدن صغيرة في أحجامها وتقع هذه المناطق في أطرافها . ولكنه نتيجة لتوسع المدن بعد ذلك وتطور هذه المناطق وتوسعها ، أصبحت بعضها في وسط الأماكن المبنية ، وهذا ما يلاحظ على معظم المدن كالخرطوم الكبرى وكسلا وعطبرة والأبيض .

---

(١) صلاح مازري (١٩٦٨) ، ص ٥٤ .

وبوجه عام فإن المناطق العسكرية فى الوقت الحاضر تستولى على أهم المواقع داخل حدود المدن ، فهى تحتل أجزاء رئيسية من ضفاف الأنهار فى مدن الخرطوم الكبرى وعطبرة . ومناطق داخلية جيدة كما فى كسلا والأبيض . أضف إلى ذلك أنها تسبب مشاكل بالنسبة لتطور المدن وتعوق امتدادها . وفى الحقيقة أن هذه المناطق المسكرية فى المدن أصبحت لا تناسب وطبيعة هذه الاعمال التى تتطلب شروطا خاصة لتأدية واجباتها على الوجه الاكمل .

٥ — لازالت المناطق الزراعية تشكل نسبة كبيرة من مساحة استخدام الأرض فى بعض المدن ، ولاسيما وأن معظمها نشأ فى مناطق كانت أراضى زراعية فى بدايتها ، ارتبط سكان القرى فيها بالإنتاج الزراعى ، واستمرت هذه الحالة حتى الوقت الحاضر — وتحتل الأراضى الزراعية فى المدن مناطق هامة وخاصة تلك التى تقع على ضفاف الأنهار والأخوار الموسمية .

وتشغل هذه المناطق فى الخرطوم الكبرى بعض ضفاف نهر النيل والنيلين الأزرق والأبيض . وتحتل فى كسلا مساحة كبيرة لاتقل عن نصف مساحة الأرض المستخدمة فى الأغراض الأخرى ، إذ تقع هذه المناطق على طول الضفة الغربية لخور القاش . أما فى ودمدنى فتقع فى مناطق صغيرة من الأجزاء الشرقية والغربية على النيل الأزرق فى داخل حدود المدينة نفسها .

وتشغل هذه المناطق أجزاء هامة على ضفاف نهر النيل والعطبره فى مدينة عطبره . كما توجد منطقة زراعية على الأطراف الغربيه لمدينة بورت سودان ، وفى شرق مدينة جوبا على بحر الجبل . أما فى سنار فتتمثل فى الأراضى الفيضية غرب النيل الأزرق فى شرق المدينة .

وترتبط نسبة كبيرة من سكان بعض هذه المدن بالعمل فى الإنتاج الزراعى . ويمثلون مجموعة كبيرة من السكان كما هو الحال فى كسلا التى تظهر كقرية زراعية كبيرة أكثر منها كمدينة تمثل عاصمة الإقليم — وليس هناك شك فى أن هذه الأراضى تلعب دوراً هاماً فى حياة سكان المدن .

٦ — وتضم مناطق الخدمات العامة أربع مناطق رئيسية هى المناطق الإدارية والتعليمية والصحية والدينية — وتتمثل كل منها فى المدن الكبرى . فالمناطق الإدارية يعتبر بعضها من أقدم أجزاء المدن بل هى فى كثير من المدن تعتبر النواة الأولى للعمران . وتتوزع المناطق الإدارية حسب ظروف نشأة هذه المدن ومواقعها . وترتبط هذه المناطق إلى حد كبير بالمناطق التجارية وتضمها مجتمعة منطقة الأعمال المركزية فى المدن .

وتكاد جميع المدن تشترك فى أنها مقر للمدارس الثانوية العليا وتعتبر المراكز التعليمية الرئيسية فى الأقاليم التى تخدمها – وتوجد هذه المدارس فى الغالب متجمعة داخل هذه المدن . أما المدارس الابتدائية والثانوية العامة فتتوزع فى معظم الأحياء السكنية فى المدن الكبرى – ويتوقف عددها بالنسبة لعدد الأطفال فى سن التعليم الموجودين فيها .

وتمثل المستشفيات الكبرى المناطق الصحية الرئيسية فى المدن – ويوجد مستشفى واحد فى كل المدن – ماعدا الخرطوم الكبرى. ولا تخدم هذه المستشفيات سكان المدن فقط بل إنها تمثل المراكز الصحية لسكان الأقاليم التى تتبع هذه المدن الكبرى . وفى بعض المدن ذات المناطق العسكرية توجد مستشفيات عسكرية خاصة لخدمة أفراد القوات المسلحة وخاصة فى الخرطوم الكبرى والأبيض ، إلى جانب عدد من المراكز الصحية الصغيرة لخدمة الأحياء السكنية فى بعض المدن الكبرى .

ويلاحظ على هذه المستشفيات أن قيامها ارتبط بوجود المناطق الإدارية . ولم يزد عددها فى المدن منذ فترة طويلة رغم زيادة عدد سكان المدن والأقاليم التى تخدمها . وأصبحت تعانى ضغطا بشريا يفوق إمكاناتها الحالية .

وبوجه عام فإن المستشفات الرئيسية والعيادات الخاصة والصيدليات دائماً ما تمثل جزءاً من منطقة الأعمال المركزية فى المدن ، كما فى ودمدنى وكسلا والخرطوم الكبرى والأبيض وعطبره .

اما المناطق الدينية فهى تنحصر فى المبانى الدينية للسكان المسلمين والمسيحيين على السواء ، وتكاد توجد فى كل المدن الكبرى الجوامع والكنائس – ويرتبط عدد الأخيرة بالسكان الأجانب والوطنيين من المسيحيين . وتقع هذه المناطق بالقرب أو فى المناطق المركزية فى معظم المدن .

ويكثر عدد الجوامع والزوايا الدينية بين المناطق السكنية المتفرقة داخل تلك المدن . ويظهر على مبانى الخدمات العامة بأنواعها المختلفة أن مبانيها تكون اساساً من الحجارة والطوب الأحمر ، وتشترك جميعها فى أن تاريخها يرجع لسنوات عديدة ارتبط بالفترات الأولى لعمران هذه المدن ، وذلك لأن السكان يعتمدون على هذه المناطق فى استمتاعهم بالخدمات المختلفة ، وخاصة تلك المتعلقة بالإدارة والتعليم والخدمات .

٧ ـ وتشمل المناطق الوظيفية الأخرى مناطق دفن الموتى والسكك الحديدية والمطارات ، وتحتل مدافن الموتى مساحات ليست صغيرة في معظم المدن، وكانت هذه المناطق تقع في أطرافها ، ولكنها أصبحت في الوقت الحاضر تتوسط مناطقها الداخلية نتيجة لنمو المدن، واتساعها ، بل أصبحت تشغل أهم المناطق الطبيعية لتوسع المدن . وتكاد معظم المدن تتعرض لمثل هذه المشاكل ، كما في عطبره وكسلا والأبيض والخرطوم الكبرى وبورت سودان ، كما أنها تضم مساحات جديدة إليها كلما ازداد عدد سكان المدينة وارتفع عدد الموتى .

أما مناطق السكك الحديدية فهي بدورها تشكل أجزاء كبيرة من المدن، ولاتخلو مدينة كبرى من منطقة متسعة تشغلها خدمات السكك الحديدية تتوسط الأحياء المختلفة في المدن . بل أنها تشغل مساحة تزيد عن بعض المناطق الوظيفية الأخرى كما في عطبره .

وبوجه عام أصبحت مناطق السكك الحديدية تعوق الحركة بين مناطق المدن وعلى الأخص عند مرور القطارات ، وذلك لعدم وجود نظام للحركة عبر هذه المناطق ، مما سبب بعض المشكلات خاصة مع ارتفاع عدد سكان المدن وتوسعها وزيادة عدد السيارات .

وتعاني بعض المدن في أن المطارات أصبحت تجاور المدينة المبنية ، ولا يخفى خطورة ذلك على المدينة وسكانها ، بل أصبحت أيضاً تعوق امتداد المدن وتوسعها في جهات معينة . فقد أوقفت التطور العمراني شرق مدينة الخرطوم ـ وحددت اتجاه العمران في الشمال الشرقي من عطبره ، وشرق ودمدني ، ومنعت امتداد مدن الأبيض وبورت سودان في اتجاه الجنوب .

بالإضافة إلى تلك المناطق ، توجد بعض الأراضي الخالية التي لم تستغل ، إلى جانب وجود مناطق لحرق الأوساخ والقمامة ولعمل مواد البناء داخل حدود هذه المدن نفسها .

وتعكس خرائط استخدام الارض للمدن كل هذه المناطق الوظيفية ، مع ملاحظة أن المناطق السكنية تكاد تكون هي السائدة على طبيعة استغلال الأرض في المدن .

٨ ـ يلاحظ في المناطق السكنية أن مواد البناء المستخدمة في المدن تتكون من مواد رئيسية هي الطين والطوب الأخضر والطوب الأحمر والحجارة والأخشاب والقش ومواد أخرى .

ويبنى المنزل بالطين على شكل طبقات متراصة فوق بعضها ، تترك كل طبقة لجفافها قبل وضع الطبقة الثانية فوقها ، وتستخدم مخلفات الحيوان (الروث) في طلاء جدران هذه المنازل ، لكي تخفف من أثر مياه الأمطار ، وكثيراً ماتكرر هذه العملية كل عام قبل شهور

سقوط الأمطار . وينحصر استخدام (الروث) فى مبانى الدرجة الثالثة الطينية، وتضيف تكاليفها السنوية عبئاً كبيراً على أصحاب المنازل[١] .

أما الطوب الأخضر فهو متطور عن النوع الأول ويمثل نسبة صغيرة فى مواد بناء المنازل وخاصة فى الدرجة الثالثة . والطوب الأحمر مستخدم فى مبانى الدرجات الثلاث الأولى ، ويتركز أساساً فى الدرجة الثانية ، وأحياناً فى الدرجة الثالثة حسب طبيعة التربة وإمكاناتها فى المناطق المجاور لهذه المدن ، وهو يلى طبقات الطين فى درجة الاستخدام مباشرة .

ويلى ذلك الحجارة وهى تكاد تقتصر على مبانى الدرجة الأولى المنشآت العامة فى معظم المدن ، وتستخدم خاصة فى مبانى المدن التى تتمتع أقاليمها بوفرة هذه الأحجار والتى تتكيف مع ظروف المناخ .

ويمثل القش مادة بناء رئيسية فى منازل المدن الكبرى ، والتى تتوفر فى أقاليمها هذه المواد المحلية — وتوجد أحياء سكنية كاملة تشيد من القش ، ولا تخلو أى مدينة من مبانى هذا النوع — وهى غالباً ماتشمل منطقة الدرجة الرابعة .

أما مادة الأخشاب ينحصر استخدامها فى مدينة بورت سودان ، بينما لا تدخل الأخشاب فى بناء منازل المدن الأخرى .

وهناك مواد بناء أخرى مثل — القوالب — وهى خليط من الرمال والأسمنت على شكل قوالب مجففة ، وقد استخدمت فى تشييد مبانى المنازل الحديثة فى بعض المدن الكبرى .

وتسود مواد البناء الأخرى مثل الصفيح والكرتون فى مبانى السكن غير القانونى والتى اتسمت بها المدن الكبرى وترتبط كمياتها بوفرتها فى مناطق هذه المدن شكل (١٠ — ٨)

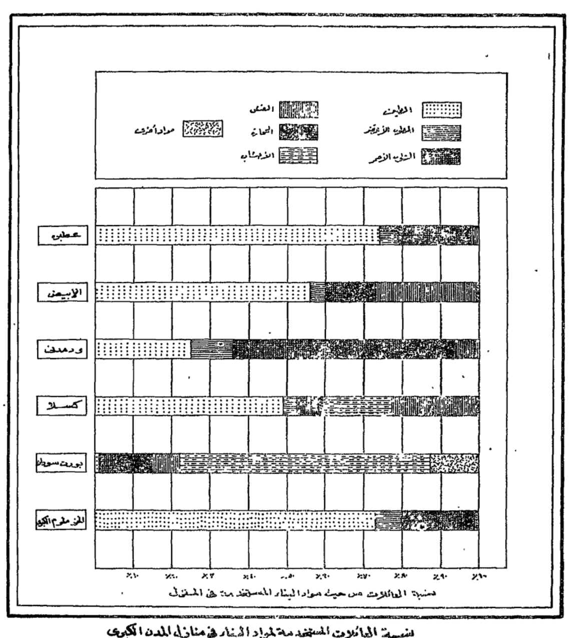
ومن إحصائية علمية تبين أن دراسة المدن الست الكبرى فى عام ١٩٦٦ أوضحت أن حوالى ٦٠٪ من المنازل فيها تقوم من الطين ، ١٧٪ تشيد من الطوب الأحمر أى أن معاً يكونا ٧٧٪ من مواد بناء المنازل بينما تتوزع النسبة الباقية على مواد البناء الأخرى[٢] .

أما أنظمة المرافق العامة التى تشمل مرافق المياه والكهرباء ومجارى تصريف مخلفات الإنسان ، فإنها تتميز بطابع خاص تحكمه طبيعة ونشأة هذه المدن ، وتختلف عن الأنظمة الموجودة فى مدن العالم .

---

(١) يطلق محليا على الطين المستخدم فى بناء المنازل اسم (الجالوص) ، وعلى المخلفات الحيوانية اسم (الزبالة) .

(٢) Department of Statistics (1968), General Survey of the Urban Areas, p. 79.



نسبة العائلات المستخدمة لمواد البناء في منازل المدن الكبرى

شكل ١٠-٨ : نسبة العائلات المستخدمه اواه البناء فى منازل المدن الكبرى

وتشير الاحصائيات الى ٤٣٪ من منازل المدن تحصل على المياه من صنابير داخل المنازل وأن ٢٦٪ تتمتع بالتيار الكهربائى . وأن ٧٪ فقط من المنازل تستخدم النظم المتطورة من دورات المياه وتستخدم النسبة الأخرى النظم المتخلفة من دورات المياه .

مشكلات التحضر فى السودان

أدت ظاهرة التحضر فى السودان إلى خلق مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ظلت تعانى منها الدولة — وتبين أهم تلك المشكلات ظاهرة هجرة السكان من تدهور المناطق الريفية إلى المدن الكبرى مع زيادة معدلات نمو المدن التى أدت بدورها إلى التخلف الاقتصادى للمناطق الريفية ، مع إنتشار الاحياء السكنية غير المشروعة فى المراكز الحضرية الكبرى .

هذا إلى جانب سيطرة العاصمة القومية — الخرطوم الكبرى — وازدياد أهميتها الإدارية والاقتصادية حتى أصبحت مركزاً رئيسياً لجذب الهجرات المتزايدة من مديريات وأقاليم السودان المختلفة خاصة تلك التى تعانى من التخلف أكثر من غيرها — مما ساهم فى تدهور المراكز الحضرية الصغرى والمناطق الريفية القروية اقتصادياً واجتماعياً .

ولعل معظم هذه المشكلات قد ظهر وتزايد خلال الفترة (١٩٥٦ — ١٩٧٦) واتخذ طابعا ملحوظاً فى العشرة سنوات الأخيرة .

ويلاحظ أن تركز الصناعات والمنشآت الاقتصادية وتدعيم الخدمات الاجتماعية فى المدن الكبرى من ناحية ، وعدم وجود فرص للعمل فى المناطق الريفية من ناحية أخرى هى فى مجموعها من العوامل التى أدت إلى هجرة السكان من الريف إلى المراكز الحضرية الكبرى .

وقد تبين من نتائج الاحصاء الأول للسودان فى عام ١٩٥٦ أن أكثر من ٢٥٪ من سكان المدن هم من المهاجرين إليها من المناطق الريفية والقروية ، حيث يرى أن ٥٠٪ من سكان الخرطوم الكبرى ، ٧٠٪ من سكان مدينة بورت سودان ، ٦٠٪ من سكان مدينة عطبره ، ٤٦٪ من الأبيض ، ٣٩٪ من ودمدنى جاءوا إليها بالهجرة خاصة وأنها أصبحت من المراكز الاقتصادية الكبيرة فى السودان . وأصبح متوسط نسبة السكان المهاجرين بوجه عام إلى المدن الكبرى لايقل عن نصف السكان (١) .

(١) O. El-Hassan, (1973), Urban Growth and Urbanward Migration in the Sudan, Cairo Demographic Centre, Cairo, p. 15.

وتشير الدراسة الاحصائية لمسح السكان والسكن لعام ١٩٦٦ أى بعد عشرسنوات من الاحصاء الأول إلى أن ٦٥٪من المهاجرين يتجهون إلى الست مدن الكبرى فى ذلك الوقت بينما تتجه النسبة الأخرى وهى ٣٥٪ إلى ٧٤ مركزاً عمرانياً صغيروهى المناطق الحضرية فى عام ١٩٦٦ .

ومن المدهش حقاً أن الخرطوم الكبرى تحصل على٧٠٪ من مجموع الهجرة الكلية للمراكز الحضرية فى السودان بينما يحظى بورت سودان بحوالى ١٤٪ وتقل فى كسلا إلى٥٪ .

ويتضح من الجدول رقم (١١) أن أكثر من نصف الهجرة إلى المراكز الحضرية (٥٣٪) تأتى من المديرية الشمالية ، وأن أكثر من ربع هذه الهجرات تأتى من مديريتى كردفان ودارفور (٢٧٪) ، بينما تقل الهجرات إلى هذه المراكز الحضرية من مديريات كسلا والخرطوم والإقليم الجنوبى. ولعل الأسباب الدافعة للهجرات من مديريات الشمالية وكردفان ودارفور ترجع إلى أنها من المناطق ذات الانخفاض الملحوظ فى إنتاجها الزراعى بينما عدم الاستقرار السياسى وضعف وسائل النقل والمواصلات ، أدت إلى قلة هجرة سكان مديريات الإقليم الجنوبى إلى المدن الكبرى فى ذلك الوقت (١) .

جدل (١١) : الهجرة إلى المدن الكبرى فى السودان لعام ١٩٦٦ (٢) .

المديرية	الخرطوم الكبرى	كسلا	بورت سودان	عطبره	ودمدنى	الأبيض	المجموع	النسبة
الخرطوم	١٤,٠٢٠	٩٠٠	١,٨٩٠	٥٣٠	١,٨٦٠	١,٤٧٠	٦,٦٥٠	٪ ٣,٧
الشمالية	٦٠,٦٩٠	٦,٤٠٠	١٨,٨٩٠	٦,٠٣٠	٥,٠٨٠	٩٣,٦٠٠	٢,٦٠٠	٪٥٢,٥
النيل الأزرق	٢٠,٩٠٠	٦٨٠	١,٠٦٠	٢١٠	١,٠٦٠	١,٤٢٠	٢٤,٢٧٠	٪١٣,٦
كسلا	٤,٠٥٠	٨٩٠	٨,٢١٠	٢٤٠	٣٣٠	٨٠	٤,٧٠٠	٪ ٢,٧
دارفور	٢١,١٠٠	١,٠٨٠	١,٥٩٠	٣٥٠	٢,١٣٠	٣,٩٦٠	٦,٢٦٠	٪١٤,٧
كردفان	١٠,٨٢٠	١٨٠	٩٤٠	٤٠	١,٠٥٠	١,٧٩٠	١٤,٨٢٠	٪ ٨,٣
المديرية الجنوبية	٦,٥٢٠	١٣٠	٤٠٠	٣٠	٤٤٠	٤٨٠	٨,٠٠٠	٪ ٤,٥
المجموع الكلى	١٢٤,.٩.	٩,٣٧٠	٢٤,٧٧٠	١,٤٠٠	١٠,٨٩٠	٧,٨٤٠	١٧٨,٣٦٠	٪ ١٠٠
النسبة	٪٦٩,٦	٪٥,٣	١٣,٩	ـ,٧	٦,١	٤,٤		٪ ١٠٠

(١) O. El-Hassan, (1973), p. 17.

(٢) Department of Statistics (1968), Population and Housing Survey, 1964-66, Khartoum.

وتظهر نتائج إحصاء السكان الثانى لعام ١٩٧٣ أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية قد لعبت دوراً كبيراً فى زيادة أحجام المدن الكبرى خاصة فى الخرطوم الكبرى وبورت سودان – هذا إلى جانب الزيادة الطبيعية لسكان المدن أنفسهم (شكل ١٠ – ٩) ويلاحظ أيضاً أن معظم سكان المدن الكبرى هم من المولودين خارجها معظمهم من أبناء الأقاليم المجاورة ، بل يشكلون فى المتوسط العام أكثر من ٦٠٪ من سكانها ، ولكنها تزيد إلى أكثر من ٧٠٪ فى ودمدنى وكسلا ونيالا ، وإلى أكثر من ٨٠٪ فى الأبيض وعطبره وجوبا وواو ، بل يصل سكان مدينة الفاشر المولودين فى مديرية دارفور إلى ٩٠٪ من سكان المدينة نفسها ، بينما تحظى الخرطوم الكبرى وبورت سودان بعدد أكبر من سكان المديريات المختلفة شكل (١٠ – ١٠).

ويعكس الجدول التالى كذلك أن المديرية الشمالية هى من أكثر المديريات التى يهاجر منها السكان إلى المدن الكبرى ، إذ يشكلون نسبة لا تقل عن ١٠٪ من سكان المدن الكبرى تزيد إلى ١٥٪ فى الخرطوم الكبرى وترتفع إلى أكثر من ٢٠٪ فى بورت سودان، مما يؤكد أنها أكثر الأقاليم السودانية تخلفاً ودفعاً لسكانها للهجرة إلى مراكز النشاط الاقتصادى خاصة فى المدن الكبرى والتى يزيد عدد سكانها على ٥٠,٠٠٠ نسمة .

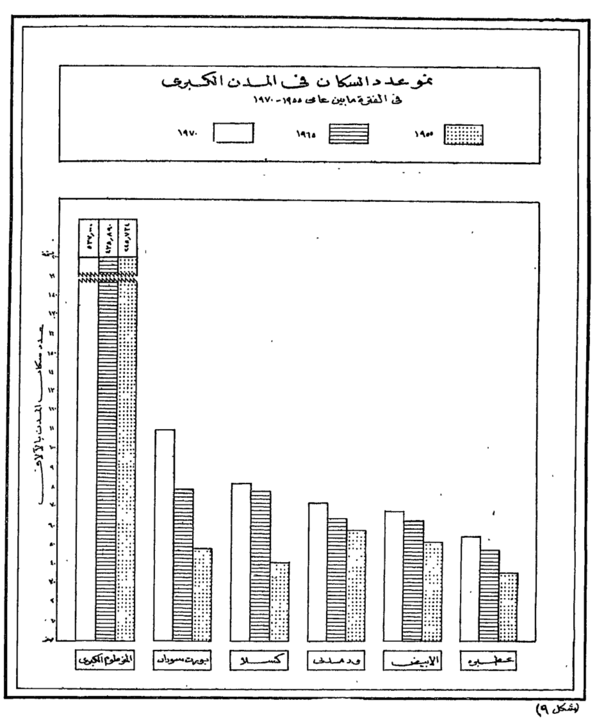
وقد خلقت ظاهرة الهجرة الواسعة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى مشكلات متعددة فى كل من المناطق الحضرية والريفية معاً – إذ أن معظم المهاجرين من المناطق الريفية هم من الذكور فى مرحلة الشباب وسن العمل ، مما أدى إلى تأثر الإنتاجية الزراعية فى بعض المناطق الريفية والتى تظهر بصورة واضحة فى المديرية الشمالية أكثر أقاليم السودان طرداً للسكان ، لأن الهجرة الكبيرة قد أثرت على الأحوال الاقتصادية والديموغرافية – وأصبح معظم سكانها من الأطفال وصغار السن والشيوخ والنساء العجزة وجميعهم يشاركون بجهد قليل فى الإنتاج الاقتصادى داخل هذا الإقليم [1] .

من هنا يلاحظ أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى قد خلقت مشكلات فى المراكز الحضرية الكبرى فقط التى يزيد عدد سكانها على ٥٠,٠٠٠ نسمة – وتظهر بوضوح فى المدن الثلاثة الكبرى التى يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة .

أما بالنسبة للمدن المتوسطة والصغرى بل حتى المدن الكبرى والعواصم الإقليمية التى

---

(١) S. El-Bushra, (1975), Essays on World Urbanization (The Sudan), p. 384.



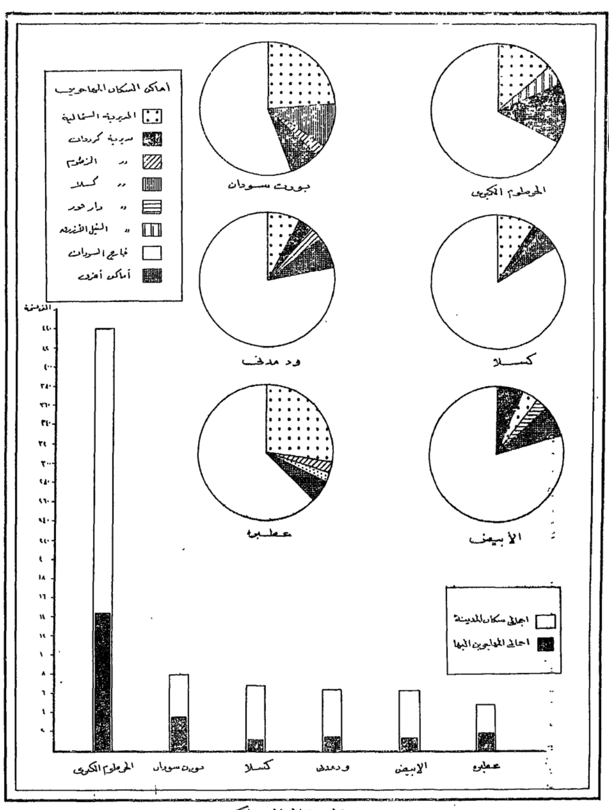
(شكل ٩)

شكل ١٠ – ٩ : نمو السكان في المدن الكبرى في الفترة بين عامي ١٩٥٥ – ١٩٧٠ .

جدول (١٢) : أقاليم السكان المولودين خارج المدن الكبرى فى السودان لعام ١٩٧٣ (١)

المدينة	البحر الأحمر	بحر الغزال	النيل الأزرق	دارفور	الاستوائية	كسلا	الخرطوم	كردفان	الشمالية	أعالى النيل	أقطار خارجية	جهات أخرى	المجموع
الخرطوم الكبرى	٤,٢٨١	٧,٦٤٨	٦٢,٣٦٠	٤١,٥٢٣	٧,١٤٤	١٠,٥٦٥	٤١٥,٧٣١	٨٠,٩٣٥	١١٧,٢٣٧	٨,٤١٥	٢٧,٢٢٤	١,٤٠٩	٧٨٤,٣١٣
بور سودان	٨٤,٦٠٠	٣٠٩	٢,٥٨٤	١,٤١٩	٣٤١	٣,٠٩٨	٣,٨٧٢	٤,٨٩٩	٢٨,١٣٢	٢٦٠	٢,٩٦٠	١٥٨	١٣٢,٦٣٢
ودمدنى	٢٨٧	٤٣٩	٧٧,١٩١	٢,٥٧١	٤٤٤	١,٢٤٩	٣,٥٣٣	٥,٦٤٨	١٠,٣٧١	٨٧٤	٣,٧٠٨	٤٦١	١٠٦,٧٧٦
كسلا	١,٧٩٦	١٤٤	١,٧٥٢	٧٠٧	٢٩٩	٧٥,٢٧٣	١,٨٩٢	٢,٠٩٩	١٠,٦٥٦	١٤١	٤,٧٢٨	١٦٥	٩٩,٦٥٢
الأبيض	٢٠٥	٧٨٩	٣,١٨٧	٣,٢٩٩	٥٤٩	٤٩٧	٢,٩٦١	٧٣,١٩٧	٣,١٧٥	٣٠٨	١,٥٢٠	٢٧٣	٩٠,٠٦٠
القضارف	٧٧٢	٣١٧	٣,٩١٦	٣,٦١٨	٥٨٣	٤٣,٣٨٢	١,٤٩٠	٣,٩٦٠	٤,٠٥٩	٣٣٢	٤,٠٠٤	٣٢	٦٦,٤٦٥
عطبره	١,٣٩٥	٢٤٧	١,٣٥٨	٦٢٣	٢٥٧	٨٨١	٢,١٧٣	٢,٢٥٧	٥٥,٥١١	١٣٥	١,١٧١	١٠٧	٦٦,١١٦
كوستى	٢١٧	٤٣٣	٤٠,٨٢٣	٢,٥٨١	٣٦١	٦٨٨	٢.٤٢٢	٦,٨٧٣	٧,٠٤٤	٨٤٣	٢,٦١٤	٥٠٥	٦٥,٤٠٤
نيالا	٨٥	٩٠٨	١,٤٩٧	٤٩,٠٤٣	٢٠٨	٢٧٥	٩٧٥	٢,٧٩٢	١,٢٠٢	٨٧	٢,٦٩٦	٨٤	٥٩,٨٥٢
جوبا	٩٦	١,٦٦٥	٨٧٠	٦٠٣	٤٢,٢٣٠	٢٤٤	١,٢٦١	١,٥٤٤	١,١٥٣	٤,٩٣٩	٢,٠٣٥	٩٧	٥٦,٧٣٧
واو	١٢٠	٤٥,٠٢٩	٧٠٣	١,٧٠١	١,٩٦٧	٩٩	٧,٨	١,١٢٣	٤٨٢	٣٢٢	٢٥٨	٢٢٨	٥٢,٧٥٠
الفاشر	٧٥	٦٩٥	٦٢٥	٤٦,٣٨٧	١٥٦	١٩٦٠	٨٥٣	١,٣٨١	٦٩٧	٧٠	٦٢٦	٧١	٥١,٩٣٢

(1) Department of Statistics (1976), Second Population Census, 1973, Khartoum.



تصنيف الهجرة الى المدن الكبرى

شكل ١٠ – ١٠ تصنيف الهجرة إلى المدن الكبرى

يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة (١) ــ لا تؤدى الهجرة إلى خلق مشكلات مثل المدن الكبرى بل أن بعضها تزيد فيها نسبة الإناث عن الذكور مما يدل على أن معظمها قرى كبيرة أكثر منها مراكز حضرية .

ويظهر من ملحق (٦) الذى يوضح نسبة الذكور الى الأناث فى جميع المراكز الحضرية فى السودان لعام ١٩٧٣ ــ أن ٤٠٪ منها تزيد فيها نسبة الإناث وأن ٣٠٪ من هذه المراكز أيضاً يكاد يتساوى عدد الذكور والإناث ــ بل تزيد نسبة الإناث عن الذكور حتى فى العواصم الكبرى مثل الفاشر والدلنج وكادوقلى والنهود والجنينة والجزيرة أبا .

ويلاحظ من الملحق أيضاً أن نسبة الذكور ترتفع قليلا فى المدن والعواصم الإقليمية الكبرى ، بينما يزيد عدد الإناث فى المدن المتوسطة والصغرى ، مما يدل على أن المدن الكبرى المعدودة فقط هى التى تستأثر بهجرة الذكور إليها من المدن الصغرى ناهيك عن المناطق القروية الريفية شكل (١٠ ــ ١١) .

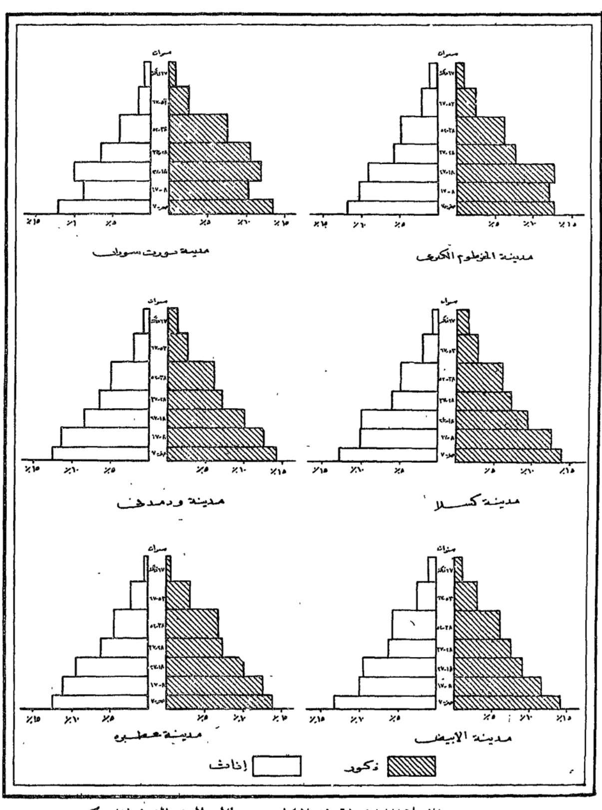
ويظهر أن من بين جميع المراكز الحضرية فى غرب السودان (دارفور وكردفان) وهى ٢٥ مركزاً حضرياً توجد سبع مراكز حضرية فقط وهى ــ الأبيض وأم روابه وبابنوسه وأبوجبيهة وتالودى ونيالا والضعين ــ تزيد فيها قليلا نسبة الذكور على الإناث ، بينما ١٧ مركزاً حضرياً آخر يزيد فيها عدد الإناث عن الذكور .

ونظراً لعدم وجود فوارق أساسية بين المناطق الحضرية والريفية فى الإقليم الجنوبى فإن الفرق بين عدد الذكور والإناث يكون عادياً حيث توجد ثلاثة مراكز حضرية ضمن ١٥ مركزاً حضرياً فى الإقليم الجنوبى وهى ــ طمبره وراجا ويرول ــ يزيد فيها عدد الإناث على الذكور .

ويظهر الفرق الشاسع بين نسبة الذكور والإناث فى مدينة الخرطوم الكبرى حيث تزيد نسبة الذكور زيادة كبيرة ، نظراً لأنها العاصمة القومية الأولى والمركز الصناعى والتجارى والإدارى الضخم فى الدولة مما يجذب إليه معظم المهاجرين من أقاليم ومدن السودان المختلفة . هذه الصورة العامة تؤكد حقيقة هامة هى أن معظم المناطق الحضرية المتوسطة والصغرى فى السودان ليست هى مراكز للصناعة أو الأنشطة الاقتصادية التى تجذب إليها الهجرات الشابة من القرى ، بل أنها مراكز إدارية ومواقع للخدمات الاجتماعية فرض عليها موقعها

---

(١) أنظر جدول (٨) فى هذا البحث .



الاهرام السكانية (توزيع السكان حسب فئات السن والنوع) فى المدن الكبرى

شكل ١٠ – ١١ : الاهرام السكانية (توزيع السكان حسب فئات السن والنوع) فى المدن الكبرى .

الجغرافى أن تقوم بهذه الوظائف دون غيرها من المناطق الحضرية الأخرى . وقد ظهر أيضا أن عدد الذكور للإناث فى القرى والمراكز العمرانية الريفية الأخرى ، تكاد أن تكون عادية ، بل أحياناً تزيد نسبة الذكور فى بعض القرى الكبيرة (1) .

وتتمثل أهم مشكلات الهجرة للمدن الكبرى فى تدهور الخدمات الاجتماعية وظهور ضائقة الإسكان ، والضغط على المرافق العامة وتفشى البطالة ، وازدياد حدوث الجريمة ، مما يقود إلى انخفاض مستويات الحياة بأوجهها المختلفة فى المناطق الحضرية الكبرى .

ومعظم المهاجرين إلى المدن الكبرى لا يستطيعون الحصول على مساكن لإيوائهم ، نظراً لانخفاض دخلهم من ناحية ، وإلى عدم توفر المساكن من ناحية أخرى ، مما أدى إلى أن يقوم معظم السكان المهاجرين بتشييد مساكن لهم على أطراف المدن الكبرى ومداخلها — وهذا ماحدث بالنسبة للخرطوم الكبرى وبورتسودان ، حيث ظهرت فى العشر سنوات الأخيرة ما يعرف باسم الأحياء السكنية غير القانونية أو غير المشروعة — ففى الخرطوم الكبرى جاء مالا يقل عن ٥٠,٠٠٠ مهاجر للعمل فيها ، حيث ظهرت مساكنهم على أطراف العاصمة وهى ما يعرف باسم (قرى الكرتون) — ونشأت فى بورتسودان عدد من الاحياء السكنية غير المشروعة ، بحيث أصبحت تمثل حوالى نصف مساكن المدينة الأصلية يعيش سكانها فى ازدحام شديد ، وفى حالات غاية فى السوء ، حيث يظهر النقص الواضح فى الخدمات الضرورية والمرافق العامة ، مما يشكل خطورة صحية على كل من المهاجرين والسكان الأصليين فى المدينة .

ويعيش السكان فى هذه الأحياء غير المشروعة على طبيعتهم القروية الأصلية — فهى أحياء قروية ريفية أكثر منها أحياء سكنية حضرية — وقد أدى قيامها على هذه الصورة غير القانونية وبهذا الشكل غير المخطط إلى انتشار الأمراض والأوبئة ، وظهور قضايا الإجرام والسرقة والنهب فى المدن الكبرى .

وظهرت هذه الأحياء غير المشروعة بصورة أقل فى معظم المدن الكبرى ، بل وحتى فى المدن الجديدة حديثة النشأة مثل حلفا الجديدة .

وتقوم مبانى هذه الأحياء السكنية غير القانونية من مخلفات المواد المستخدمة تلك

---

(1) نتائج إحصائية من واقع العمل الميدانى فى مديرية النيل الأزرق .

المدن ، والتى تتمثل فى الأخشاب المستعملة والصفيح كما فى بورت سودان ، ومن الكرتون الطين كما فى الخرطوم الكبرى ومن القش ومواد أخرى فى بقية المدن حتى حديثة التخطيط منها.

وقد اتخذت هذه التجمعات السكنية غير القانونية طابعاً متميزاً عند أطراف المدن الكبرى ومداخلها الرئيسية وأصبحت من الملامح المميزة لظاهرة التحضر فى السودان خلال العشر أعوام الأخيرة بالدرجة التى إذا لم يتم التحكم فى نمو هذه المساكن الطفيلية والعشوائية فإن النتائج ستكون مأساة اجتماعية خطيرة على المراكز الحضرية الكبرى فى السودان [1] .

وتظهر مشكلة الأحياء السكنية غير القانونية بصورة واسعة فى الخرطوم الكبرى ، ولازالت حتى الوقت الحاضر تشكل خطورة اقتصادية واجتماعية على مستقبل العاصمة القومية إذا لم توضع لها الحلول العلمية السليمة . وكانت من أهم مسبباتها تزايد السكان فى العاصمة عن طريق الزيادة غير الطبيعية – الهجرة ، وبالزيادة الطبيعية للسكان أنفسهم حيث أصبحت العاصمة القومية تمثل المركز الاقتصادى الكبير إذ يتركز فيها ٧٣٪ من المنشآت الصناعية فى السودان ، ٨٥٪ من الشركات التجارية ، ٨٠٪ من أنشطة البنوك ومؤسسات التأمين ، ٧٥٪ من الأيدى العاملة فى مجال التصنيع ، ٥٠٪ من الأطباء ، ٧٢٪ من العيادات الخاصة ، ٢٠٪ من السراير فى المستشفيات الكبيرة [2] – ويؤكد هذا إلى أن التحضر فى السودان قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتصنيع فى الوقت الحاضر والذى يتمثل فى العاصمة ، الخرطوم الكبرى التى أصبحت تمثل ٣١٪ من جملة سكان المدن الذين يبلغ عددهم حوالى ٢,٧ مليون نسمة ، بينما يشكل سكان العاصمة ٦٪ فقط من مجموع سكان السودان [3] .

ويبين الجدول التالى عدد السكان المولودين فى خارج العاصمة عام ١٩٧٣

---

(١) S. El-Bushra, (1975), p. 387.

(٢) S. El-Bushra, (1975), p. 381.

(٣) صالح العريض (١٩٧٦) ، السياسة الحضرية كمحور للتنمية الاقليمية فى السودان، مطبوعات قسم الجغرافية ، جامعة الخرطوم ، ص ١١ .

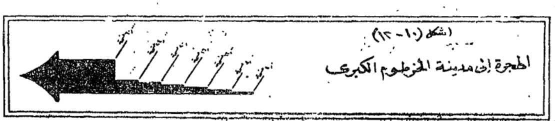
جدول (٢٣) : السكان المولودون خارج الخرطوم الكبرى لعام ١٩٧٣ (١)

المديرية	مجموع السكان المولودين خارج الخرطوم
الخرطوم	٤١٥,٧٣١
الشمالية	١١٧,٢٣٧
كردفان	٨٠,٩٣٥
النيل الأزرق	٦٢,٣٠٩
دارفور	٤١,٠٢٣
كسلا	١٠,٥٦٥
أعالى النيل	٨,٤١٥
الاستوائية	٧,١٤٤
بحر الغزال	٧,٦٨٤
البحر الأحمر	٤,٢٨١
مناطق مختلفة	١,٤٠٩
خارج السودان	٢٧,٢٢٤
المجموع	٧٨٤,٥٠٧

ويظهر من ذلك أن سكان الخرطوم الكبرى المولودين خارج مديرية الخرطوم يقارب نصف مجموع السكان الكلى إذ يصل عددها إلى ٣٦٨,٧٧٦ نسمة يمثلون ٤٧٪ من سكان الخرطوم الكبرى ، مما أدى إلى تحظى العاصمة القومية بأكبر عدد للسكان معظمهم من مديريات الشمالية وكردفان والنيل الأزرق (شكل ١٠ — ١٢) .

هذا بالإضافة إلى أن الزيادة الطبيعية بين سكان الخرطوم الكبرى يساهم أيضاً فى زيادة عدد السكان ، إذ يصل معدل المواليد إلى ٤٠,٣ نسمة فى الألف ، بينما يقل معدل الوفيات إلى ٦,٧ فى الالف مما أدى إلى ارتفاع الزيادة الطبيعية السنوية إلى ٣٣,٦ فى الالف خاصة وأن المتوسط العام للزيادة الطبيعية فى المراكز الحضرية بالسودان لايزيد كثيراً عن ٣٠ فى الالف ، بل يقل فى المدن الكبرى إلى ٢٨ فى الالف نظراً لارتفاع معدل الوفيات فيها عن العاصمة التى تحظى بخدمات صحية أكثر من غيرها ، مما يدل على أن العامل الصحى يلعب دوراً هاماً فى تطور ونمو سكان الخرطوم الكبرى .

(١) Department of Statistics (1976), Second Population Census.



شكل ١٠ ـ ١٢ : الهجرة الى مدينة الخرطوم الكبرى

جدول (١٤) : معدلات المواليد الوفيات والزيادة الطبيعية لمجموعات مدن السودان لعام ١٩٦٦ (١) .

المدينة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية
الخرطوم	٤٠٫٣	٦٫٧	٣٣٫٦
المدن الكبرى	٣٨٫٢	٩٫٩	٢٨٫٣
المدن الأخرى	٤٠٫٧	١١٫٧	٢٩
جميع المدن	٤٠	٩٫٧	٣٠٫٣

ويلاحظ بوجه عام أن عدد السكان المولودين خارج المدن الكبرى يمثل نسبة كبيرة من عدد سكانها — ويرتفع عدد المهاجرين فى الخرطوم الكبرى عام ١٩٦٦ إلى ٣٣٪ من المجموع الكلى ، ويمثلون فى بورت سودان ٤٥٪ من السكان — ويكونون فى عطبرة ٣٨٪ من مجموع السكان . وهذه المدن الثلاث هى أكثر المدن التى يكون المهاجرين فيها أكبر نسبة من المدن الأخرى ، لأنها مراكز جذب السكان ليس من الأقاليم الداخلية بل من خارج السودان وذلك لفرص العمل المتوفرة فى العاصمة القومية والميناء ومدينة السكك الحديدية .

ومعظم السكان المولودين خارج هذه المدن هم فى الأصل من مديريات الشمالية وكردفان والنيل الأزرق وخارج السودان ، بينما أقل نسبة منهم من سكان المديريات الجنوبية ودارفور

ويلاحظ فى الخرطوم الكبرى أن ٣٦٪ من سكانها هم من المولودين فى المدينة الشمالية وحدها ، ويشكلون فى بورت سودان ٥٤٪ وترتفع نسبتهم إلى ٧٧٪ فى عطبرة ، بينما يمثل سكان المديرية الشمالية ٥٦٪ فى كسلا ، ٣٦٪ فى ودمدنى من مجموع السكان المولودين خارج هذه المدن الكبرى (شكل ١٠ — ١٢) .

وتشير الإحصائية إلى أن ٤٤ ٪ من السكان المولودين خارج المدن الكبرى هم فى الأصل من المديرية الشمالية تليها مديرية كردفان .

من ذلك العرض يتضح أن مشكلة الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية الكبرى أصبحت تمثل أهم مشكلات التحضر فى السودان ، بل إنها أدت إلى خلق العديد من الصعوبات التى تواجه مستقبل المدن الكبرى فى السودان .

---

(١) O. El-Hassan,3 (1973), p. 14

وقد أوضحت الدراسات العلمية لمشكلات بعض المدن الكبرى إنها عديدة ومتنوعة ، ولكنه أمكن تحديدها فى مجموعتين : أولها : المشكلات الداخلية للمراكز الحضرية نفسها — وثانيها : مشكلات الجهاز التخطيطى للمراكز الحضرية :

اولا : المشكلات الداخلية للمراكز الحضرية الكبرى :

يمكن حصرها فى ست مشكلات رئيسية أصبحت تعانى منها جميع المدن الكبرى فى السودان وذلك على النحو التالى : —

١ — إن قيام الصناعات فى المدن الكبرى أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان القرى والأرياف ، نتج عنه إرتفاع فى عدد سكانها الذى تظهره الزيادة المطردة فى عدد المهاجرين — وبذا ظهرت أكبر مشكلة تعانى منها المدن فى الوقت الحاضر ألا وهى مشكلة الاسكان نتيجة لقلة عدد المساكن الموجودة فى المدن . وقد بدأت هذه المشكلة تطل برأسها مع بداية العقد السادس حيث تطور النشاط الصناعى وتوفرت فرص العمل ، وزادت رغبة السكان للتطلع إلى مستوى أحسن من المعيشة الذى تفتقر إليه الأقاليم .

وهناك عدد من الأسباب أدت إلى تعقيد مشكلة الإسكان فى المدن الكبرى ومن أهمها : عدم وجود تخطيط شامل للمدن يبين تطورها وإتساعها والطريقة التى تنحوها فى المستقبل ، لأن التخطيط كان عشوائيا لا يرتبط بالخطة الشاملة للمدينة ، كذلك عدم الاهتمام بوضع برنامج إسكانى يقوم على الدراسة العلمية لواقع المجتمعات السكانية فى المدن حتى أن تنفيذ المشروعات السكنية فى السنوات الأخيرة فى مدن الخرطوم الكبرى وودمدنى والابيض وغيرها لم يبن على خطة ثابتة مدروسة وضعت على ضوء الاحتياجات الفعلية لهذه المدن [1] . أضف إلى ذلك عدم تنفيذ مشاريع التخطيط الشاملة لمدن الخرطوم الكبرى وبورت سودان التى قامت بها إحدى المؤسسات العالمية المتخصصة فى تخطيط المدن . ولم يتم الاستفادة من تلك المشاريع أو تعديل بعضها بما يتلائم وطبيعة المجتمع السودانى فى المدن — وأهمها تحديد مساحة القطع السكنية دون مراعاة لعدد أفراد

---

(١) شرعت الدولة منذ عام ١٩٧٤ فى وضع خطة للاسكان على المستوى القومى لفترة خمس سنوات تعمل على وضع الحلول لمشكلات الاسكان مع التركيز على الخرطوم الكبرى ، ولم يتم تنفيذ هذه الخطة الاسكانية حتى منتصف عام ١٩٧٦ .

العائلة أو مستوى دخلها أو عاداتهم المختلفة [1] . وقد إرتفع عدد السكان فى هذه المدن ، مما أدى إلى قيام الامتدادات السكنية الجديدة – وتعكس ذلك المناطق السكنية التى تخصصها السلطات المحلية لذوى الدخل المحدود والمتوسط أو حتى لأصحاب الدخول المرتفعة فى معظم المدن الكبرى والذى أصبح أهم ما يميز إمتداداتها الجديدة .

ورغم ذلك فإن الحاجة إلى مزيد من المساكن ترتفع يوما بعد آخر نظرا لتوسع الأنشطة الاقتصادية الجديدة فى المدن وإرتفاع درجة التزاحم فى الحجرة . كما أن قيام هذه الإمتدادات السكنية أصبح لايعالج مشكلات الإسكان التى ترجع فى جذورها وجوهرها إلى مشكلة عدم تخطيط المدن الكبرى والقرى نفسها من ناحية ، وإلى التخلف الإقتصادى الذى تعانى منه معظم الأقاليم السودانية من ناحية أخرى .

٢ – ترتبط مشكلة الإسكان كذلك بإرتفاع أسعار مواد البناء المستخدمة فى منازل المدن ، وزيادة تكاليف الأيدى العاملة والفنية ، لأن بعض المواد التى تستخدم فى مبانى الدرجات السكنية الأولى والثانية تستورد من الخارج – أما مواد البناء المحلية والتى تستخدم أساسا فى منازل الدرجة الثالثة فإنها لاتناسب حياة المدن الحديثة وتقف عقبة فى تطورها – والتى تتكون من الطين والقش وروث الحيوان – وهى مناطق سكن الغالبية العظمى من السكان.

وقد أدى إرتفاع تكاليف أسعار مواد البناء إلى تعميق مشكلة الإسكان فى المدن ، ولاشك أن إرتفاعها يؤثر على مستوى دخل الأفراد الذى لايتحمل تلك التكاليف الباهظة فى إنشاء المبانى السكنية .

٣ – أدت زيادة السكان فى المدن الكبرى إلى تدهور الخدمات الإجتماعية والضغط على المرافق العامة حيث أن الأسواق التجارية أصبحت قديمة ولم تتطور فى مساحتها أو محلاتها رغم توسع المدن وإمتداداتها السريعة ، مما أدى إلى إزدحامها بالسكان ووسائل النقل ، بالاضافة إلى أن موقعها وسط المناطق السكنية أو الإدارية أصبح يمثل مشكلة فى امتدادها ، كما أن المناطق الصناعية فى بعض المدن تقع فى أماكن غير مناسبة ، علاوة على الأضرار الناتجة من عمليات الصناعة نفسها – والآثار الصحية والاجتماعية التى يمكن أن تنجم عن ذلك .

٤ – يظهر ضعف الأنظمة الحالية لمياه الشرب والكهرباء التى تزود بعض المدن ، كما أن إرتفاع عدد السكان وإزدحامهم أصبح يمثل عبئا على وسائل النقل فى داخلها خاصة

---

(١) عبد الرحمن العاقب (١٩٦٧) ، المشكلة السكنية فى المدن الكبرى ، معهد الادارة العامة ، الخرطوم ، ص ٥ .

فى الخرطوم الكبرى . وتعانى جميع المدن من بدائية بعض مرافق الخدمات العامة التى لا تناسب تطورها فى المستقبل ، وعلى وجه الخصوص أنظمة المجارى وتصريف المياه المسعملة ومياه الأمطار ، والتى تستخدم فيها الأيدى العاملة كعامل أساس فى تصريف مخلفات الإنسان أو فى حفر المجارى سنويا داخل المدن .

٥ ــ أدى عدم الإستغلال الأمثل للارض إلى شغل بعض المناطق الوظيفية لأجزاء هامة فى المدن الكبرى كان يمكن أن تكون مناسبة لأغراض وظيفية أخرى ، إذ يلاحظ أن المناطق العسكرية والصناعية قد إحتلت أهم المناطق المفضلة للاغراض السكنية ، كما أن مناطق الخطوط الحديدية تتوسط الأحياء الداخلية فى المدن وتؤدى إلى عرقلة حركة المرور بين أجزائها المختلفة .

أضف إلى ذلك أن الطارات تجاور المناطق السكنية ، بل أدت فى بعضها فى تحديد إتجاهها العمرانى ، وأن توسع المدن نفسها أدى إلى أن تحتل مدافن الموتى مناطق هامة لامتداد المدن ــ وتعتبر هذه الموضوعات فى مجموعها من ضمن المشكلات التى تعانى منها المناطق الداخلية فى المدن .

٦ ــ تشكو بعض المدن من فقر الأقاليم التى تخدمها وخاصة فى تزويدها بالمواد الغذائية ومواد البناء أو ماتحتاج إليه فى حياتها اليومية ، الأمر الذى أدى إلى إعتمادها على مناطق بعيدة فى داخل القطر أو حتى فى خارجه . وقد نتج عن ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية من اللحوم والخضر والفاكهة ، وإلى زيادة أسعار مواد البناء المستخدمة فى مبانى المنازل ، والذى أدى بالتالى إلى إرتفاع تكاليف المعيشة ، وتظهر هذه الحالة بوضوح فى مدينة بورت سودان .

ثانيا : مشكلات الجهاز التخطيطى للمراكز الحضرية :

١ ــ عدم وجود استراتيجية للتخطيط الحضرى والعمرانى فى السودان وهى مجموعة القواعد والأسس التى تحكم تطوير وتنمية المراكز الحضرية وذلك من حيث أنواع المبانى وأشكال المساكن ومواد البناء المستخدمة وإرتفاعاتها ومستويات المرافق العامة فى المدن الكبرى هذا بالاضافة إلى عدم صدور القوانين واللوائح الحديثة التى تحكم شئون التخطيط العمرانى أو إعادة تخطيط المراكز الحضرية خاصة وأن معظم قوانين ولوائح تخطيط المدن لا تواكب الإتجاهات الحديثة فى مستقبل التخطيط الحضرى .

٢ — إن عدم قيام وزارة أو هيئة حكومية واحدة تشرف على شئون التخطيط الحضرى والإسكان والتشييد والمرافق العامة ، أدى إلى عرقلة مشروعات التخطيط الحضرى والعمرانى وأهم مشكلات الجهاز التخطيطى أيضا النقص الكبير فى عدد مخططى المدن والمتخصصين فى ميادين الإسكان والتخطيط الحضرى ، وقلة الفرص المتاحة لتأهيل وإعداد العاملين فى هذه المجالات . هذا إلى جانب أن مركزية جهاز التخطيط الحضرى فى الخرطوم أدت إلى عدم العناية الكافية بالمدن المتوسطة والصغرى ، وإلى عدم وجود عناصر متخصصة فى شئون التخطيط الحضرى على المستويات المحلية والاقليمية — كل هذه الأمور غيرها أدت إلى عدم القيام بالإشراف إداريا وفنيا فى هذه المدن ، ، وبالتالى برزت كثير من المشكلات التى ذكرناها ، بل وإستفحل خطرها مع مرور الوقت .

دور مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تطوير المراكز الحضرية

تلعب الظروف الطبيعية والأوضاع الاقتصادية دوراً كبيراً فى تطوير المراكز الحضرية فى السودان خاصة فى الخمس سنوات الأخيرة التى تشهد فيها البلاد تغيرات جذرية فى الهياكل الإدارية والاقتصادية — فقد تبنت الدولة نظاماً جديداً للتقسيم الإدارى وتطبيق أساوب اللامركزية الإدارية الذى خلق مراكز حضرية جديدة ، وعمل على تطوير المناطق الحضرية القديمة باعتبارها مراكز للإدارة والخدمات المحلية والإقليمية .

وتشهد البلاد أيضاً طفرة هائلة فى مجال التنمية الاقتصادية وتطوير الموارد الزراعية والحيوانية وتشجيع قيام الصناعات الإقليمية — هذا بالإضافة إلى سياسة الدولة الجديدة الرامية إلى تطوير الخدمات الاجتماعية وتدعيمها فى أنحاء القطر المختلفة وتوزيع المؤسسات التعليمية على كافة المديريات ، والاهتمام بتنمية الموارد والإمكانات الاقتصادية الإقليمية والعمل على تبنى سياسة إسكانية قومية . لذا فإن محصلة هذه الموضوعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية المراكز الحضرية فى السودان . ومن هنا يمكن استعراض هذه الجوانب المختلفة ومعرفة آثارها على ظاهرة التحضر فى السودان .

إن الصورة العامة للمظاهر الطبيعية فى السودان تتمثل فى التالى :

١ — يتميز السودان باتساع مساحته التى تصل إلى مليون من الأميال المربعة تمتد بين دائرتى العرض ٤°، ٢٢°شمالا — وبهذا يدخل السودان فى مجموعة من النطاقات الطبيعية

ولقد كانت حصيلة إعادة النظر فى التقسيمات الإدارية أن تم تقسيم السودان إلى ثمانية عشر مديرية تضم عدداً من مجالس المناطق التى تشتمل على مجالس محلية فى المدن وأخرى فى الأرياف ، ثم قسمت مجالس المدن إلى مجالس أحياء سكنية وتجارية وصناعية — والمجالس الريفية إلى مجالس قرى ومجالس فرقان .

ولقد كان الهدف من التقسيمات الإدارية الجديدة تحقيق الأهداف التالية :

١ — أن تقوم هذه التقسيمات الجديدة على الأسس الاجتماعية والاقتصادية تجنباً لمساوىء الإدارة البعيدة لتسيير فعالية الإشراف على أداء المجالس المحلية .

٢ — تجنب وجود فواصل طبيعية تفصل بين المواطنين فى المجلس المحلى الواحد تأصيلا للشعور بالانتماء للمجتمع المحلى الواحد .

وعلى ذلك تكونت فى السودان أكثر من ٥٠٠٠ مجلس محلى من ضمنها ٣٣٠ مجلساً محلياً حضرياً وريفياً — تمثل فيها المجالس الحضرية ٣٠٪ من المجموع الكلى لمجالس المدن والأرياف معاً وذلك على النحو التالى .

جدول (١٥) : عدد المجالس الشعبية على مختلف مستوياتها المحلية والتنفيذية(١)

عدد المجالس	مستوى ونوع المجالس
١٨	مجلس شعبى تنفيذى
٦١	مجالس مناطق
٨٦	مجالس مدن
٢٤٥	مجالس ريفية
٦٩٩	مجالس أحياء
٣٨٤٧	مجالس قروية
١٠٥	مجالس فرقان وأحياء تجارية وصناعية
٥١٢٦	المجموع

وقد أعطيت سلطات قيام مجالس المدن أو المجالس الحضرية إلى الهيئات المحلية فى المجالس التنفيذية فى المديريات حسب ما تراه مناسباً لتسيير الخدمات والمرافق الاجتماعية والعامة .

---

(١) إحصائية بعدد المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية فى السودان — وزارة الحكم الشعبى المحلى — الخرطوم ١٩٧٦ .

ولاشك أن قيام مجالس إدارية خاصة فى المدن والمراكز الحضرية يساهم إلى حد بعيد فى الارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية وتحسين المرافق العامة والإشراف الكامل على مشروع الإسكان وإعادة تخطيط الأحياء السكنية والتجارية القديمة فى المراكز الحضرية التى أصبحت لها مجالس شعبية محلية .

ويلاحظ أن عدد المجالس الحضرية فى السودان التى حددتها السلطات والهيئات المحلية هى ٨٦ مجلساً مدنياً ، منها ٢٤ مجلس مدينة فى العاصمة القومية الخرطوم الكبرى — لذا فإن عدد مجالس السودان لاتزيد على ٦٣ مركزاً حضريا (١) .

ويرى أن اختيار مجالس المدن فى السودان يخضع إلى أمر السلطات المحلية فى المديريات المختلفة ، مما يؤدى إلى عدم وجود أسس ثابتة ومعروفة لقيام مجالس المدن فى السودان ، وظهر عدم وضوح الفرق بين مجالس المدن والأحياء أو مجالس القرى فى بعض أقاليم القطر ، والذى تعكسه مجالس المدن والأحياء فى كل من مديريتى الخرطوم والبحر الأحمر على سبيل المثال لا الحصر .

يتضح من هذا أن قيام مجالس إدارية وشعبية فى المراكز الحضرية يساهم على تطوير المدن المتوسطة والصغرى ، ويعمل على نموها وزيادة حجمها ، نظراً لدعم وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمالة وتهيئة السكن المناسب للمواطنين ، مما يؤدى إلى زيادة الوظائف الإدارية التى تضطلع بها المراكز الحضرية فى أقاليم السودان المختلفة .

ولعل الربط الإدارى بين مجالس المدن والأرياف فى مجالس مناطق واحدة من شأنه الحفاظ على التنمية المتوازنة بين المدن والمراكز الريفية والقرى فى السودان حتى لايؤدى احتكار المدن لمزيد من الوظائف والخدمات المختلفة إلى إهمال المناطق الريفية فى الإقليم الواحد — وهذا مايميز قانون الحكم الشعبى المحلى فى السودان لعام ١٩٧١ إذ أنه أعطى شخصية الاعتبار القانونى أو مايسمى أحيانا الشخصية المعنوية إلى المجالس التنفيذية فى المديريات دون سواها من المجالس المحلية الأخرى إن كانت فى المدن والأرياف أو الأحياء والقرى مما يؤدى إلى أن تصبح المديرية هى وحدة التخطيط الإقليمى ذات الموارد والإمكانات الشمولية التى يمكن توزيعها على مدن وأرياف الإقليم الواحد من أجل الحفاظ على تنمية وتطوير جميع أجزاء الأقاليم من الحضر والريف والمدن والقرى على قدم المساواة (٢) .

---

(١) يمكن إعتبار أن الأربعة وعشرين مجلس المدينة فى الخرطوم الكبرى تضمها مدينة واحدة هى العاصمة على أساس أن تتحول مجالس المدن المذكورة إلى مجالس للأحياء السكنية .

(٢) يمكن الرجوع إلى قانون الحكم الشعبى المحلى لعام ١٩٧١ — وإلى أوامر تأسيس المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية والسلطات والصلاحيات المحددة لكل منها من مهام وواجبات محلية وإقليمية .

أعالى النيل جونقلى ــ بحر الغزال ــ البحيرات ــ شرق الاستوائية ــ غرب الاستوائية (شكل ١٠ ــ ١٣) .

وقد قام تقسيم هذه المديريات على الأسس الجغرافية والاقتصادية مع تصغير مساحة المديرية . وتتلخص أهداف التقسيم الحالى فى أنه يعمل على خلق وحدات إدارية تكون بمثابة اوعيه مثالية لعملية الادارة والتنمية بالمستوى الذى يقوى قبضة الاداره على المديرية ويجعل منها أداة للتنمية الإقليمية ، وذلك بعد أن تم تحويل معظم سلطات الخدمات الاجتماعية إلى المجالس التنفيذية بالمديريات المختلفة .

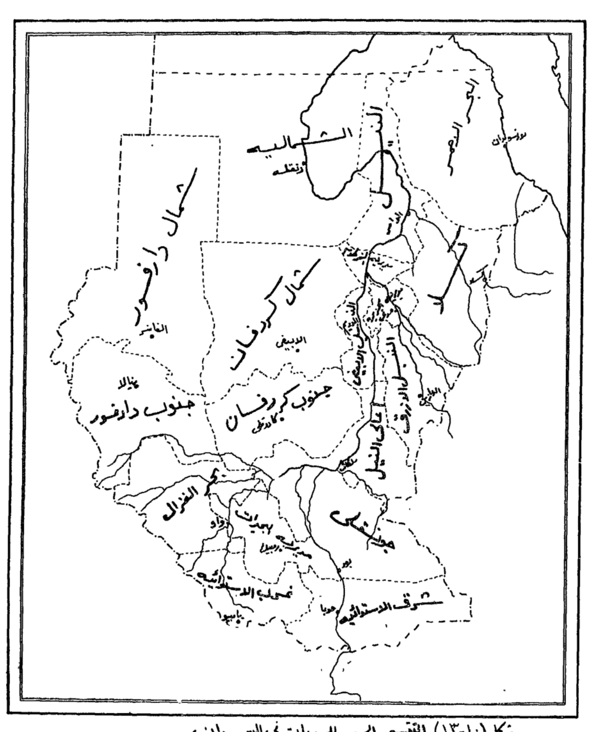
ويرى أن عدد المديريات فى السودان قد تضاعف عددها منذ قيام ثورة مايو فى عام ١٩٦٩ ــ أى فى مدة ثمان سنوات من تسعة إلى ثمانية عشر مديرية تحقيقا لمزيد من فرص التنمية خاصة وأن معظم الوحدات الإدارية قد نشأت فى الماضى من أجل حفظ الأمن وجمع الضرائب ــ ولكن الأسس العلمية للتقسيم الإدارى الحديث يفرض أن تكون وحدات محلية متوسطة على مستوى المدن والأرياف .

ويلاحظ أن عملية تقسيم المديريات الحدية فى شمال السودان ــ وقد أثبتت نجاحها إلى حد كبير فى التحكم على الشئون المحلية ، وتدعيم الخدمات والإسراع بعجلة التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية فى مديريات السودان وذلك خلال فترة العامين السابقين (١) . وإن كان هذا لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات على التقسيم الجديد لمديريات السودان .

١ ــ رغم وضع المبادىء العملية النظرية فى تقسيم المديريات على الأسس الجغرافية والاقتصادية ، إلا أن ذلك يتم تطبيقه بالصورة المطلوبة ، مما أدى إلى أن تصبح بعض المديريات فقيرة فى مواردها وإمكاناتها الاقتصادية نظرا لأن معظم أراضيها هى مناطق صحراوية أو جبلية فقيرة ، مثل مديريات شمال دارفور ــ شمال كردفان ــ البحر الأحمر ــ الشمالية والنيل ، بينما زادت أهمية بعض المديريات لوجود موارد زراعية ومعدنية وإمكانات هائلة للتنمية ، ويظهر هذا بوضوح فى مديريات الجزيرة والنيل الأزرق وكسلا وجنوب دارفور .

بل أن الأساس الذى كان واضحا فى تقسيم المديريات هو مبدأ تصغير الوحدات الإدارية من الداخل بتقسيمها إلى وحدتين إداريتين كما فى جميع المديريات باستثناء مديرية النيل الأزرق التى تم تقسيمها إلى ثلاث وحدات ومديرية الخرطوم التى احتفظت بمساحتها

(١) عبد الله على حامد (١٩٧٦) ، ادور الحكم الشعبى المحلى فى مجال التنمية المحلية والإقليمية ، مطبوعات وزارة الحكم المحلى ، الخرطوم ، ص ٢٤ .



شكل (١٠-١٣) التقسيم الجديد للمديريات فى السودان

ويمتلك السودان مساحات كبيرة من الأراضى لا تقل عن ٢٠٠ مليون فدان صالحة للاستغلال الزراعى لم تستغل سوى ثمانية ملايين فدان، كما أن هذه الأراضى صالحة لزراعة المحصولات الغذائية المختلفة مثل القطن والقمح والأرز وقصب السكر والفول السودانى والسمسم وغيرها — ويتباين أنماط سزراعة حيث توجد الزراعة الدائمة والموسمية والمطرية فى معظم الأقاليم .

ويزخر السودان بأعداد كبيرة من رءوس الحيوانات لا تقل عن أربعين مليون رأس تضم الماشية والأغنام والماعز والجمال ، وتزدهر أيضا المراعى الطبيعية الواسعة خاصة فى الاقليمين الأوسط والجنوبى .

وتعتبر الثروة الطبيعية الهائلة المتمثلة فى إنتاج الغابات والموارد السمكية والبحرية من الموارد الاقتصادية التى يمكن أن تساهم فى زيادة الانتاج وارتفاع الدخل القومى — وتشير البحوث الجيولوجية إلى وجود كميات كبيرة من الثروة المعدنية مثل الحديد والنحاس والفوسفات والغاز الطبيعى فى بعض أجزاء القطر خاصة فى الإقليم الشرقى .

إن هذه الموارد والإمكانات الزراعية والحيوانية والطبيعية تصبح من أهم المواد الخام التى يمكن أن تعتمد عليها الصناعات التحويلية الغذائية مثل صناعة النسيج والسكر والكتان وتعليب الفواكه والخضر وتعليب اللحوم وإنتاج الزيوت .

ولم تجد هذه الموارد والإمكانات الاقتصادية الخطوات الجادة لاستغلالها إلا بعد عام ١٩٦٩ ومنذ قيام الثورة السودانية التى كانت من أهم شعاراتها المرفوعة تحقيق التنمية القومية الشاملة وإحداث التغيير على وجه الحياة التقليدية فى المجتمعات البشرية المختلفة .

من هنا فقد وضعت حكومة الثورة العديد من البرامج والخطط الهادفة إلى الاستغلال الاقتصادى لامكانات القطر فى مجالاتها المختلفة خاصة فى ميدان تطوير الإنتاج الزراعى وتصنيعه وتنمية الثروات الحيوانية والطبيعية والعمل على تصنيع المواد الخام على نطاق القطر كله . وأعطت الدولة أيضا الاهتمام لقضيه التنمية الاقتصادية المحلية بتطوير الموارد والإمكانات على مستوى الأقاليم المختلفة .

وقد خصصت الدولة مساحات كبيرة للإنتاج الزراعى مثل قيام مشروع الرهد الزراعى، ومشاريع الزراعة المطرية فى شرق وغرب القطر . وتطوير المشروعات الزراعية الحالية وإدخال محصولات زراعية جديدة وتحسين أدوات الإنتاج وتحديثها والارتقاء باساوب العمل

الزراعى . لذلك فقد كان الاهتمام بزراعة محصولات القطن والقمح والأرز وقصب السكر والخضر والفاكهة والحبوب الزيتية والغذائية ، وقد تضمن ذلك فى خطة التنمية القومية الخمسية المعدلة ١٩٧٠ / ٧١ – ١٩٧٦ /٧٧ ، وتعمل أيضا على أن تكون من الأهداف الأساسية لخطة التنمية القومية السداسية القادمة لعمل تطوير الموارد والإمكانات الزراعية كدعامة أساسية للتنمية الاقتصادية الشاملة .

وتقوم الدولة حاليا بتنفيذ مشروعات زراعية وصناعية كبيرة فى مديريات القطر المختلفة من أهمها الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والجلود ، وصناعة منتجات الأخشاب والورق والصناعات المعدنية الرئيسية التى تم توزيعها على الأقاليم حسب إمكاناتها الخاصة ، وهى فى جميعها صناعات تعتمد فى الدرجة الأولى الإنتاج الزراعى المتنوع . وتستوعب هذه الصناعات أعدادا كبيرة من الأيدى العاملة للمساهمة فى المجالات الزراعية والإنتاج الصناعى :

وتقوم حاليا مصانع السكر فى سنار وحجر عسلاية وكنانة منقلا وملوط . ومشاريع النسيج فى مدن الحصاحيصا وبورتسودان ونيالا والدويم وكوستى وشندى وكادوقلى ومنقلا ، ومدابغ الجلود فى مدن الخرطوم الكبرى وبورت سودان وودمدنى .

ويتضح من الجدول التالى الطاقة الإنتاجية لبعض مصانع السكر الجارى تنفيذها فى الوقت الحاضر وعدد العمال التى تستوعبهم وبداية الإنتاج ، مما يدل على أن هذه المصانع سوف تستخدم مواد كثيرة من الإنتاج الزراعى من قصب السكر حيث تزرع مساحات لاتقل عن ٤٠٠ ألف فدان فقط فى مناطق سنار وكنانة وحجر عسلاية وجلهاك وملوط :

جدول (٢٧) الطاقة الانتاجية لمصانع السكر الجارى تنفيذها (١)

اسم المصنع	الطاقة الانتاجية	عدد العمال	بداية الإنتاج
مصنع سكر سنار	١١٠ ألف طن	٥٠٠٠ عامل	١٩٧٦
» » حجر عسلاية		٥٠٠٠ »	١٩٧٧
» » كنانه		٩٠٠٠ »	١٩٧٨
» » منقلا		٤٠٠٠ »	١٩٧٩
» » ملوط		٥٠٠٠ »	١٩٧٨

(١) وزارة الصناعة – الخرطوم (١٩٦٧) ، إحصائية عن مصانع السكر الجارى تنفيذها فى السودان .

إسكانية جديدة لفترة خمس سنوات (١٩٧٥ — ١٩٧٩) تعمل بمقتضاه على وضع الحلول العلمية لمشكلة الاسكان خاصة فى المدن الكبرى التى يزيد عدد سكان كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة ، وهى فى معظم عواصم مديريات القطر .

وإستشعارا من الدولة بأهمية وضع الضوابط والاسس التى تحكم نمو المراكز الحضرية فى السودان بدلا من التطور التلقائى ، بالاضافة إلى إيمانها بضرورة تحقيق النمو المتوازن للمراكز الحضرية فى القطر :

وتتلخص أهداف الخطة الاسكانية الجديدة فى أنها تعمل على توفير القطع السكنية فى المراكز الحضرية الكبرى خلال خمس سنوات لحل أزمة الاسكان التى إستحكمت فيها خاصة الخرطوم الكبرى وبورت سودان التى تمثل أكبر مراكز النشاط الاقتصادى فى السودان

وتعمل الخطة على قيام مشروعات الموقع والخدمات ، وبناء الواحدت السكنية المكتملة الجديدة ، وتهدف أيضا إلى الاسراع بتنفيذ مشروعات تحسين البيئة السكنية فى داخل المراكز الحضرية الكبرى وذلك بالعمل على إعادة تخطيط وتنظيم الأحياء السكنية والتجارية والصناعية القديمة فيها ، وتدعيم تحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير المرافق العامة الحديثة . بل إن الخطة الاسكانية تسعى فى المقام الاول على إستيعاب مناطق السكن غير القانونى ، ووضع الاسس لضمان إستقرار المواطنين القاطنين فى تلك المناطق غير المشروعة قانونا — إلى جانب إهتمامها بتوفير الاراضى بالنسبة لأصحاب الدخول العليا — والعمل على الأخذ باسلوب الاسكان الريفى وإصلاح حال القرية السودانية [1] .

وترمى سياسة الاسكان الجديدة إلى ربط مشروعات الاسكان مع خطة التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية — وقد إتخذت الدولة قرارا بتطبيق لا مركزية تخطيط المدن والقرى وذلك بقيام إدارات لتخطيط المدن فى رئاسة المديريات المختلفة تعمل على تنفيذ مشروعات الاسكان الجديدة فى المراكز الحضرية الموجودة فى كل مديرية من أجل تسهيل عملية التنفيذ .

وقد قامت الأجهزة الفنية والتنفيذية والتشريعية فى السودان فى منتصف عام ١٩٧٦ بمراجعة الخطة الجديدة للاسكان ، ووجهت بضرورة إدخال بعض التعديلات والملاحظات لضمان نجاح تنفيذ الخطة الجديدة حتى تتمكن الأجهزة التنفيذية من الاسراع بحل مشكلات الاسكان من أجل توفير المسكن الملائم للمواطنين كافة أرجاء القطر .

---

(١) يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل إلى :
وزارة الحكم الشعبى المحلى — الخرطوم (١٩٧٦) — تقرير عن خطة الاسكان ١٩٧٥ — ١٩٧٩ .

ويظهر من ذلك العرض المختصر الذى تعرض إليه الباحث شاملا أهداف اللامركزية الادارية والحكم المحلى، وأهمية التقسيمات الادارية الحالية الجديدة، وابراز الموارد والامكانات الاقتصادية ومشروعات التنمية الموضوعة ، أنها جميعا سوف تشارك فى تطوير المراكز الحضرية فى السودان . ومع أن الدولة قد وضعت بعض البرامج لتطوير المراكز الحضرية - ومنها خطة الاسكان الجديدة - لمواكبة الطفرة الانمائية الاقتصادية القادمة ، إلا أن الحقائق تشير إلى أن مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلة ، ستلعب دورا كبيرا فى تغيير مفهوم التحضر فى السودان وفى استحداث ثورة حضرية جديدة تنقل بعض المجتمعات الحضرية التقليدية إلى مجتمعات عصرية تواكب التحضر الحديث .

استراتيجية التحضر واتجاهات النمو الحضرى

من ذلك العرض السابق لظاهرة التحضر فى السودان والتى تناولت التعريف بالمراكز الحضرية والعوامل المؤثرة على نمو وتطور المناطق الحضرية ، والتخطيط الداخلى ومشكلات التحضر ودور مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إزدياد أحجام المراكز الحضرية . يلاحظ عدم وجود استراتيجية خاصة تحكم تطور المراكز الحضرية ونموها ومستقبلها - وتفتقد أيضا إلى القوانين واللوائح المنظمة للتخطيط الداخلى للمدن ، مما قاد بالتالى إلى غياب خطط وبرامج للتنمية الحضرية فى السودان خلال فترة العشرين عاما الماضية وهى الفترة التى شهدت خلال البلاد ظهور المراكز الحضرية الحديثة ونموها المتزايد الحالى .

وبما أن القطر سوف يشهد فى السنوات القادمة تغيرات كبيرة فى نمو المراكز الحضرية ، وتطوراً للمدن الكبرى الحالية والذى سوف يرتبط بحركة الانماء والعمران الناتجه من قيام مشروعات التنمية الاقتصادية الكبيرة وتطوير الخدمات الاجتماعية المتعاظمة ، فإن الحاجة اصبحت ضرورية من أجل وضع القواعد والأسس العلمية التى يمكن أن تنبى عليها برامج التخطيط العمرانى بهدف الارتقاء بمستوى المراكز الحضرية وتحسين تركيبها الداخلى حتى تواكب الاتجاهات العصرية فى النمو الحضرى ، وتراعى الظروف الطبيعية والأوضاع الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية المحلية فى القطر .

ويفرض هذا من ناحية أخرى التنبوء باتجاهات النمو الحضرى الحديث ، ورسم الخريطة الجديدة للمراكز الحضرية بناء على التطورات الاقتصادية القادمة .

ويعالج الباحث هذه الموضوعات الهامة لعله يمكن أن يساهم مع غيره من الدارسين والباحثين فى المجالات المعنية بشئون التنمية الحضرية فى وضوح الرؤية ، وفى الاسراع بوضع السياسات والبرامج العلمية الهادفة للتحكم فى نشأة وتطور المراكز الحضرية بالدرجة التى تعمل على خلق ونمو المناطق الحضرية بناء على الواقع المحلى وعلى الأساس العصرى العالمى .

اولا : استراتيجية التحضر :

يفرض التطور الحضرى الحديث وضع استراتيجية جديدة تتناول قيام فلسفة التخطيط الحضرى ، ووضع الحلول لتنمية المراكز الحضرية ، وتركز على مبدأ التنمية الاقليمية لحل مشكلات المدن الكبرى ، وتضع برامج واضحة لمشكلات الاسكان الحضرى — وتقترح تصوراً لتركيب المراكز الحضرية ، وتحديث قوانين الحكم المحلى والاقليمى تمكينا لانطلاقة مثلى فى المدن الكبرى :

أ) فلسفة التخطيط الحضرى :

تقوم فلسفة التخطيط الحضرى على الخطوط العريضة التالية : —

١ — التوسع الرأسى فى قيام المبانى فى المراكز الحضرية خاصة الكبرى منها ومدن العواصم الاقليمية ، وذلك لحصر المساحة المبنية وتصغير نطاق الأرض الداخلة فى حيازة المدن ، من أجل التحكم فى توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية من التعليم والصحة ووسائل النقل والاتصال وتحسين المرافق العامة المتمثلة فى المياه والكهرباء والمجارى المختلفة حيث أن التجربة السابقة أظهرت بوضوح إنه من الصعب القيام بتقديم الخدمات والارتقاء بالمرافق فى حالة التوسع الأفقى المنتشر للمبانى فى المراكز الحضرية الحالية ، خصوصا إذا ماسار على معدل النمو الحالى الذى أدى إلى إزدياد الأعباء المالية وارتفاع المصروفات التى يتطلبها إنشاء الطرق والشوارع وتقديم الخدمات المختلفة . ويؤدى هذا الامتداد الأفقى إلى الاستحواذ على الأراضى الزراعية حول هذه المدن — ومن الضرورى وضع الظروف المحلية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية فى الاعتبار عند الأخذ باسلوب الامتداد الرأسى لمبانى المدن من أجل إيجاد نوع من المساكن والمبانى يحمل الطابع السودانى .

٢ — إيجاد بديل لمواد البناء الحالية المستخدمة فى مبانى المدن — لانها لا تتفق وطبيعة المراكز الحضرية الحديثة ، خاصة تلك الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التى يسببها استخدام تلك المواد البنائية التى ينحصر معظمها حاليا فى المواد الطينية والقش .

لذا يجب الاهتمام بتحسين موادالبناء، واستخدام الانواع الحديثة التى تلاءم طبيعة عناصر المناخ المختلفة ، حيث تبين أن المواد الطينية لها عيوبها كمادة للبناء من حيث مقاومتها الضعيفة للأمطار وزيادة تكاليف صيانتها

وقد أمكن التوصل إلى أن أصلح مادة للبناء هى الطوب الرملى – الترابى – الذى يبدو أكثر صلابة وقوة بخلطه مع نسبة معينة من الأسمنت ، ومع أنه ذو تكلفة كبيرة إلا أن تكاليف صيانته أكثر إنخفاضا ، ويتم تشييده بسرعة أكثر ، ويعكس شكل المبانى فى صورة أفضل ويقاوم الظروف الطبيعية ، حيث ثبت إستخدام هذه المواد فى بعض دول القارة الافريقية [1] .

٣ – تنفيذ مشروعات إعادة تخطيط الأحياء القديمة فى المراكز الحضرية الكبرى ، والعمل على إلغاء نظام الدرجات السكنية فى المدن ، لانه يقوم على تقسيم المجتمع الحضرى إلى طبقات وفئات متميزة ترتبط بها أحياء سكنية معينة ، حيث تستأثر الطبقتين الأولى والثانية بكافة الخدمات الاجتماعية والضرورية ، بينما تكاد تنعدم فى معظم الأحياء الأخرى التى تمثل فى الحقيقة مناطق تركز السكان ذوى الدخول المحدودة والمنخفضة . ولاشك أن إلغاء نظام الدرجات السكنية سوف يؤدى إلى توفير معظم الخدمات الضرورية على كافة الأحياء السكنية دون إستثناء وفى داخل هذه المراكز الحضرية .

٤ – الاهتمام بتحسين التخطيط الداخلى للمراكز الحضرية بتطوير المناطق الوظيفية لكى تصل إلى أكبر قدر ممكن من صور الاستخدام الأمثل للأرض ، وذلك بالاهتمام بمناطق الأسواق التجارية ، ورصف وتعبيد الشوارع الرئيسية ، واستغلال المناطق العسكرية الحالية فى بعض المدن لأغراض الاسكان الترفيه ونقلها إلى مناطق خارجية . وتطوير المناطق الصناعية وتجميعها فى مناطق واحدة ، والاهتمام بتطوير نظام السكك الحديدية داخل المدن – وقيام المطارات بعيداً عن المبانى ، والعمل على إيجاد مناطق بديلة أخرى لمدافن الموتى الحالية التى تتوسط معظم مبانى المدن الحالية .

٥ – تطوير أنظمة شبكات المياه والكهرباء ، لأن معظم المراكز الحضرية تعانى من عدم استيعاب هذه المرافق للزيادة السكانية والعمرانية الحديثة ، خاصة بعد إزدياد النشاط الصناعى الذى يستلزم الحصول على كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية والمياه لتلك الأغراض .

---

(1) Sandison, P.J. (1954), Problems of Low Cost Housing in the Sudan, SNR, pp. 81-83.

ولهذا لابد من الاسراع فى تطبيق الوسائل الحديثة لتزويد جميع المناطق الحضرية بمياه الشرب النقية والكهرباء ، لأن هذه المرافق لاتزال على حالتها الأولى قبل توسع المدن الحالية.

وينبغى كذلك تشييد نظام للمجارى يقوم بتصريف مخلفات الانسان بالطريقة الحديثة ، بدلا من الطرق البدائية المتبعة فى الوقت الحاضر . وذلك للوصول بالمدن السودانية إلى المستوى الحديث فى تحقيق مثل هذه الخدمات الرئيسية والتخلص من الأضرار الاجتماعية والصحية المترتبة على وجود الأنظمة المتخلفة من المجارى — والاستفادة من مواد المخلفات فى أغراض تسميد الأرض وتوفير المال والجهد والوقت الذى يبذل فى تصريف تلك المواد بالطرق الحالية . ومن الواضح أن قيام نظام حديث للمجارى يعتبر خطوة أساسية فى تطوير المدن الكبرى

ب) التركيز على مبدأ التنمية الاقليمية :

أصبح واضحا أن تطوير نظام اللامركزية الادارية وتدعيم نظام الحكم المحلى فى أقاليم الدولة المختلفة ، واعطائها السلطات والصلاحيات للهيئات المحلية يساعد إلى حد كبير فى دفع عجلة التنمية المحلية والاقليمية — وتعمل على حفظ التوازن الانمائى الاقتصادى بين الأقاليم واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية على مستوى أحسن يحقق تنمية المجتمعات البشرية المحلية — وأثبتت التجربة أن مبدأ التنمية الاقليمية يعمل بالدرجة الأولى على حل مشكلات المدن الكبرى وتطوير المراكز الحضرية .

ولذا يجب ضرورة الأخذ بالمفهوم الحديث فى التخطيط الحضرى ؛ من حيث وضع المدن داخل إطارها الاقليمى الذى تعتمد عليه وتتأثر به وهو ما يعرف باسم (التخطيط الاقليمى) .

وفى الحقيقة أن حل مشكلات الاسكان والهجرة إلى المدن الكبرى ، يأتى عن طريق النهوض بالمناطق الريفية والمدن الصغرى حيث يسيطر الاقتصاد الزراعى والرعوى . ويتم ذلك بوضع سياسة وخطة كاملة لقيام الصناعات فى بعض هذه المدن الصغرى خاصة فى مناطق توفر الخام ويمكن حصر هذه الصناعات الزراعية والحيوانية فى الغزل والنسيج والسكر والزيوت وتعليب اللحوم والخضر والفاكهة . لأن تركيز هذه الصناعات فى المدن الكبرى سوف يؤدى إلى خلق أقاليم متخلفة فى بقية أجزاء القطر ، وتصبح مراكز طرد لسكانها نحو مدن المناطق المتطورة .

من هنا يقترح تقسيم السودان إلى ست أقاليم تخطيطية كبرى يضم كل منها مجموعة من المديريات التى ترتبط مع بعضها كوحدة إقتصادية وسكانية . نظرا لأن المديريات الحالية تقوم أساسا لأعمال الادارة والحكم المحلى وتدعيم الخدمات الاجتماعية وغيرها . أما الغرض من قيام هذه الأقاليم المقترحة هو إمكانية التحكم فى تنفيذ مشروعات التنمية ، ورسم الخطط لتطويرها داخل الاطار القومى . وعلى ذلك لابد من القيام بمشاريع للتنمية الاقليمية فى السودان ، تقوم على المسح الشامل الذى يظهر الامكانات الطبيعية والبشرية فى هذه الأقاليم بهدف وضع صورة التخطيط من كافة الجوانب المختلفة . وتحديد مستقبل المدن والمراكز الحضرية فى داخل الأقاليم الكبرى .

ج) خطط وبرامج جديدة للاسكان على المستوى القومى :

ينبغى القيام باتخاذ الخطوات الأساسية لحل مشكلات الإسكان فى المدن الكبرى ، وذلك بوضع سياسة إسكانية طويلة المدى تقوم على الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية والفنية – والعمل على ربط مشاريع الإسكان بالخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويجب أن تقدم الدولة أيضا المساعدات والتسهيلات المختلفة مثل توفير الأراضى والخدمات الضرورية بأسعار منخفضة ، وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية التى تعمل على إنشاء المساكن التعاونية ، مع وضع برنامج إسكانى يغطى القطر كله ، ويتم تنفيذه على فترات زمنية حسب إمكانات الدولة . هذا بالإضافة إلى إتخاذ الخطوات لتوفير مواد البناء اللازمة لهذه المشاريع – وذلك بقيام مصانع محلية لإنتاج أسياخ حديد المبانى والطوب الرملى وصناعات الأسمنت والأثاثات المنزلية حيث تتوفر معظم خامات هذه المواد محليا (١) . وفى نفس الوقت يجب أن تقدم مركز أبحاث البناء فى المدن الكبرى .

ومن الضرورى أن تقوم الدولة بتنفيذ مشروعات المجمعات السكنية خاصه للمواطنين والعمال وتأجيرها بأسعار منخفضة أو تمليكها على أقساط سنوية مريحة ، لأن هذا سوف يؤدى إلى تخفيض المساكن إيجارات من جانب ، وإلى خلق تجارب رائدة القطاع الخاص الراغب فى دخول مجال بناء المساكن من جانب آخر .

---

(١) عبد الله حامد عبد الله (١٩٦٧) ، الاسكان الشعبى وتجربة المساكن الشعبية ، مطبوعات معهد الادارة العامة ، الخرطوم ، ص ١٨ .

وقد كان من المفروض فى مشروعات المساكن الشعبية الى قامت بتشييدها الحكومة فى السنوات الأخيرة فى بعض المدن وخاصة الخرطوم الكبرى ، أن تقوم على شكل مجمعات سكنية رأسية بدلا من إنتشارها الحالى الأفقى . ويجب أن نذكر أن المجهود الحكومى الذى بذل فى قيام هذه المساكن الشعبية لم يؤد إلى إنخفاض إيجارات المنازل فى الخرطوم وكان هذا من الأغراض الأولى التى يجب أن يحققها قيام ذلك النوع من المساكن [1] .

إن تشجيع الدولة على قيام مثل هذه المجمعات السكنية ، سوف يكون الخطوة الأساسية فى حل مشاكل الإسكان الحالية ، وفى التوسع الرأسى للمدن ، ولن تقف الظروف الطبيعية أو معادات الاجتماعية عقبة فى سبيل تنفيذ ذلك كما يعتقد البعض : والدليل على ذلك تلك المبانى السكنية التى تتكون من طابقين أو أكثر فى الخرطوم وبورت سودان على سبيل المثال .

د) تنظيم اجهزة التخطيط الحضرى :

إن من أهم العوامل الى تدفع إلى تطوير المراكز الحضرية تتمثل فى خلق الأجهزة الفنية والإدارية التى تضطلع بوضع وتنفيذ مشروعات التخطيط الحضرى ، والقيام بالبحوث العلمية الهادفة إلى الإرتقاء بمستوى تخطيط المراكز الحضرية . وهذا يتطلب إعادة النظر فى الأجهزة المركزية والإقليمية والمحلية للتخطيط الحضرى ، وفى تحديد صلاحيات كل منها وواجباتها ومهامها . لذا يجب قيام وزارة مركزية خاصة بالتخطيط أو التنمية الحضرية والقروية أو إنشاء جهاز مركزى للإسكان والتشييد والتعمير ، وضم جميع المصالح والوحدات الحكومية المعنية بشئون التخطيط الحضرى كالموافق العامة للمياة والكهرباء والمجارى والبنك العقارى .

ويمكن أن يطلق على هذا الجهاز المركزى . وزارة التخطيط العمرانى — أو وزارة الإسكان والتشييد والمرافق العامة أووزارة الإسكان والتعمير ، وذلك بهدف ضمان وحدة الاشراف الإدارى والفنى على مشروعات التخطيط الحضرى والعمرانى فى السودان .

ويرتبط بذلك تأهيل وزيادة عدد المتخصصين فى شئون التخطيط الحضرى وزيادة فرص تدريبهم وتمرينهم فى المجالات المحلية والخارجية ، ومراعاة تعريفهم بتجارب الدول العربية والأجنبية فى شئون التخطيط الحضرى ، ويجب الاهتمام باشراك المتخصصين من العلوم الاجتماعية والإنسانية :

---

(١) على عيد بلوله (١٩٦٧) ، تمويل المبانى السكنية فى العاصمة ، مطبوعات معهد الادارة العامة ، الخرطوم ، ص ١١ .

وينبغى العمل على تدعيم أجهزة التخطيط المحلية والإقليمية بالأداريين والفنيين، لضمان تنفيذ ومتابعة الاشراف على مشروعات التخطيط الحضرى ، وبذلك يحقق تطبيق اللامركزية فى أجهزة التخطيط الحضرى على مستويات مديريات القطر المختلفة .

كذلك يجب العمل على إدراج عدد من القوانين واللوائح المنظمة للمراكز الحضرية ، مثل قانون المناطق الذى يهدف إلى تقسيم المدينة لأحياء ومناطق طبقا للاستخدامات المختلفة ، وقانون تقسيم الأراضى ، بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالتحكم فى إرتفاعات المبانى وإيجارات المساكن وشكل المبانى وغيرها .

ويطالب بقيام معهد للتخطيط الحضرى يهتم بتخريج أعداد من مخططى المدن ، وإنشاء بعض المدارس الفنية العليا لتدريب مجموعة من الفنيين للمساعدة فى تنفيذ مشروعات التخطيط الحضرى — إلى جانب تدعيم أقسام البحوث والدراسات الخاصة بالمراكز الحضرية فى أجهزة التخطيط المركزية والإقليمية با لكفاءات الفنية والإمكانات المالية .

هـ / تحديد الشكل العام للمراكز الحضرية :

يتطلب استراتيجية التحضر أن يكون هناك تصورا كاملا للشكل العام للمراكز الحضرية يتلافى فيه العيوب الموجودة حاليا فى كثير من المدن ، حتى تتناسب فى تركيبها مع القواعد الحديثة فى التخطيط الحضرى ، ورغم أختلاف الشكل العام للمركز الحضرى من أقليم إلى آخر فى السودان ، الا أنه يجب وضع صورة افتراضية للمراكز الحديثة .

ويقترح ثلاثة نطاقات رئيسية يحمل الباحث أن يكون الشكل العام للمدن مكونا من كل منها ميزات معينة ، لكنها تشكل فى مجموعها وحدة حضرية مترابطة .

النطاق الأول وهو النطاق المركزى — قلب المدينة — يتكون من السوق الكبير والمبانى الإدارية وبعض مراكز الخدمات ومساكن للموظفين ورجال الأعمال الحرة — أما النطاق الثانى وهو النطاق الأوسط الذى يضم المبانى السكنية الرئيسية وبعض مناطق الخدمات الاجتماعية ، ويشمل هذا النطاق أكبر مساحة فى المدينة . أما النطاق الثالث فهو النطاق الخارجى حيث تتمركز فيه المبانى السكنية الفاخرة والمستشفيات والمدارس العليا والمناطق الصناعية ومحطة السكك الحديدية .

وعلى ذلك فإن الشكل الخارجى للمدن ، إما أن يكون مستطيلا أو دائريا حسب ظروف موضع المدينة ومظاهرة الطبوغرافية .

ويفضل أن يكون هناك نطاق خارجي هو النطاق الزراعي الذى يضم المزارع الكبيرة الخاصة بزراعة الخضر والفاكهة وتربية الدواجن والحيوان . ويضمن ذلك تخفيض حدة الرياح المتربة ودرجات الحرارة المرتفعة ، ويوفر المواد الغذائية للسكان على طول شهور السنة .

ويرى أن ترتبط المراكز الحضرية إرتباطا عضويا مع المنطقة الريفية المجاورة والمحيطة بها حيث أصبح تحديد إقليم كل مدينة أمرا هاما يعمل على تطويرها وتنميتها كجزء من الإقليم الحضرى .

إن الخمس موضوعات السابقة يمكن أن تشكل الاستراتيجية الجديدة لمستقبل المراكز الحضرية فى السودان ، وهى الضمان الوحيد للتحكم فى التطور العمرانى العشوائى الذى تتصف به المراكز الحضرية الحالية ، وتضع البرامج العلمية ، وترسم الخطط الواقعية الهادفة لتطوير المراكز الحضرية على ضوء المفهوم العصرى الحديث .

ثانيا : اتجاهات النمو الحضرى :

يشهد السودان فى السنوات القادمة ثورة حضرية كبيرة ستعمل على زيادة عدد سكان المدن وتوسعها العمرانى نتيجة لقيام مشروعات التنمية الإقتصادية وإستثمار الموارد الطبيعية والبشرية الإقليمية والأخذ بنظام اللامركزية الإدارية ، وكلها موضوعات سوف تلعب دورها الفعال فى بلورة مفهوم التحضر وأساليبه وطرقه .

وستقوم العاصمة الخرطوم الكبرى وبورت سودان وودمدنى وهى اكبر ثلاثة مدن فى السودان بدور كبير فى فرض سيطرتها لفترة طويله على المراكز الحضرية الأخرى ، وتساهم المشروعات الإقتصادية والصناعية على إيجاد مراكز سكنية للعاملين بها — وبالتالى فإن إتجاهات النمو الحضرى تخضع لمجموعة تلك العوامل المختلفة ، مما يقود إلى رسم خريطة جديدة للتوزيع الجغرافى للمراكز الحضرية فى السودان .

ويلاحظ أن أسلوب الحياة فى المراكز الحضرية — التى أعتبرت فى عداد المدن السودانية فى عام ١٩٧٣ — تحافظ على الطبيعة القروية الريفية ، ولا تختلف كثيرا عن طريقة الحياة فى المراكز الصغرى والقروية فى السودان ، بل أن بعض القرى الجديدة خاصة التى أرتبطت بمشروعات التنمية الإقتصادية تتمتع بخدمات ومميزات حضرية حديثة لا تتوفر فى المدن الكبرى بل حتى فى العاصمة الخرطوم أو بورت سودان بمثل ما يحدث فى قرى الأسكان بمنطقة خشم القربة فى مديرية كسلا :

إذ أن النمو الحضرى العشوائى فى بعض المدن الكبرى خلق أحياء داخلية فى المدن ، تنعدم فيها الخدمات الضرورية والعامة بالدرجة التى تقل فى مستواها الإقتصادى والإجتماعى وتكوينها الداخلى عن مستوى بعض القرى الكبرى مثل قرى مديرية الجزيرة مثلا .

وعلى الرغم من أن نسبة التحضر قليلة فى السودان ، إلا أن زيادة سكان بعض المراكز الحضرية تعتبر كبيرة ، حيث أن نسبة عدد سكان التحضر بالنسبة لمجموع السكان الكلى يتزايد باطراد — فقد سجل إحصاء السكان الأول فى عام ١٩٥٦ إلى ١١,٧٪ ، وأرتفعت إلى ١٩,٧٪ فى عام ١٩٧٥ ، بينما تشير تقديرات سكان الحضر والريف إلى نسبة سكان الحضر ستصل إلى ٢٣,٥ ٪ فى عام ١٩٨٠ ، بينما ترتفع إلى ٢٨٪ فى عام ١٩٨٥ — مما يدل على أن نسبة التحضر فى العشر سنوات الأولى (١٩٥٥ — ١٩٦٥) كانت قليلة نظرا لعدم ظهور مراكز حضرية كبيرة، بينما تسجل الإحصاءات والتقديرات زيادة عدد سكان الحضر فى العشر السنوات الماضية ، وزيادة عددهم فى العشر سنوات القادمة ، والذى ويتضمن من الجدول التالى الذى يبين مجموع سكان الحضروالريف خلال عشرين عاما (١٩٦٥ — ١٩٨٥) .

جدول (١٨) : عدد سكان السودان الكلى وسكان الحضر والريف فى الفترة ١٩٦٥ — ١٩٨٥ [1] .

السنة	مجموع السكان الكلى	سكان الحضر	سكان الريف	نسبة التحضر
مسح عام ١٩٦٥	١٣,٣٧٦,٠٠٠	١,٥٦٠,٦٥٤	١١,٨١٥,٣٤٦	١١,٧٪
تقدير عام١٩٧٥	١٥,٧٢٦,٤١٩	٣,٠٩٨,١٤٩	١٢,٦٢٨,٢٧٠	١٩,٧٪
١٩٨٠ «	١٧,٨٣٠,٦٢٧	٤,١٧١,١٥١	١٣,٦٥٩,٤٨٦	٢٣,٤٪
١٩٨٥ «	٢٠,٢٢٤,١٥٧	٥,٦٠٤,٨٧٩	١٤,٦١٩,٢٧٩	٢٨٪

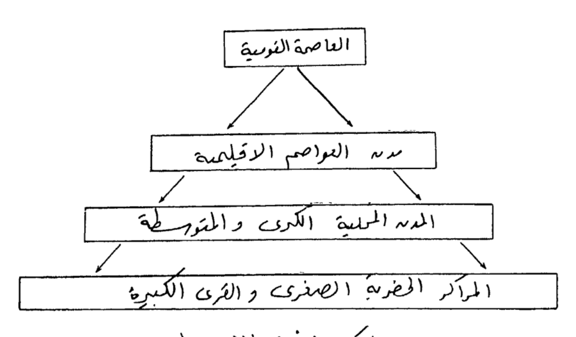
إن قيام المشروعات الصناعية المنتشرة فى أقاليم القطر المختلفة — والتى سبق ذكرها — سوف تساهم فى نمو عدد السكان فى المدن الكبرى، حتى وان لم تكن هى مدن العواصم الاقليمية ، فإن أحجام مدن الخرطوم الكبرى وبورت سودان سوف تتزايد ، وستنمو سنار وكوستى والقضارف ، ويظهر التطور الحضرى فى الدويم ونيالا وكادوقلى وعطبره وشندى والدامر وملكال وبور ويامبيو ورمبيك .

(١) Department of Statistics, Khartoum (1976), The Second Population Census.

إن مشروعات الطرق الرئيسية الكبرى مثل طريق بورت سودان الخرطوم سيعمل على إحياء مدينة سواكن مرة آخرى ، ويساهم فى تطوير المراكز الحضرية فى سنكات وجبيت وأركويت ، ويعمل على تدعيم مدن كسلا والقضارف وود مدنى ، ويساهم فى تنمية هيا ودرديب وأروما والشواك ، ويعمل هذا الطريق على خلق مراكز حضرية لأول مره فى إقليم شرقى السودان حيث يرتبط قيامها بخدمة الحركة التجارية المكثفة فى هذا الطريق الذى يمثل شريانا رئيسيا يربط بين الميناء الرئيسى والعاصمة القومية الكبرى – أما الطرق البرية الجارى تنفيذها فى الاقليم الغربى ، ستعمل على زيادة عدد سكان المراكز الحضرية مثل الدلنج والدبيبات وكأس وزالنجى وغيرها .

أما نظام اللامركزية الادارية فى السودان ، والذى خلق هيئات إدارية فى المديريات المختلفة ، فانه عمل على قيام حكومات محلية وإقليمية على إمتداد القطر ، مما ساهم على بروز بعض المدن كعواصم إقليمية جديدة إلى جانب المدن المحلية فى تلك المديريات ، ثم عمل على وجود العديد من المدن المتوسطة والصغرى ، وعلى تحديد أحجام القرى فى أقاليم القطر حيث تتربع مدينة الخرطوم الكبرى كعاصمة قومية وحيدة فى القطر ، تلتها المدن الكبرى التى يفوق عدد سكان كل منها ٢٠٠٠٠ نسمة وفى مجموعها تمثل مدن العواصم الأقليمية ماعدا قلة منها ثم تأتى المدن المتوسطة وتليها المراكز الحضرية ثم القرى الكبرى .

ولعل تقسيم الدولة إلى مديريات ومناطق ومدن وقرى على ضوء نظام الحكم الشعبى المحلى والاقليمى فى السودان . سيدعم قيام الوحدات الادارية ويطور الخدمات الاجتماعية فى هذه المراكز الحضرية وبالتالى يعمل نمو المراكز الحضرية المتوسطة والصغرى التى اختيرت فى العامين السابقين ضمن مدن العواصم الاقليمية الجديدة . حيث تزداد أهمية مدينة جوبا عاصمة الاقليم الجنوبى ويكون لها وضع العاصمة القومية بالنسبة لعواصم مديريات الاقليم الجنوبى الآخرى فى ملكال واو – يامبيو – رمبيك وبور التى ستشهد فى السنوات القادمة نموا سريعا فى سكانها وعمرانها حتى تواكب عملية القيام بالمهام والوظائف العديدة التى تضطلع بها . وتزداد أهمية الدويم والدمازين – كادوقلى – دنقلة – الدامر وهى العواصم الاقليمية الجديدة بعد أن كانت صغيرة الحجم بالمقارنة مع المدن الكبرى فى تلك المديريات .



– ترتيب المراكز الحضرية فى السودان –

(شكل يوضح العاصمة القومية والعواصم الإقليمية والمدن المحلية)

ويتوقع فى الخمس الاعوام الأخيرة حتى عام ١٩٨٠ دخول مجموعة من المدن المتوسطة التى يتراوح عدد سكانها بين ١٥,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠ نسمة ضمن المراكز الحضرية الكبرى التى يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة وهى : أم روابة – سنجة – الدلنج – الحصاحيصا كادوقلى – الضعين – ربك – أويل – الدامر – رمبيك – السوكى – رفاعه – والمناقل . وبذلك يصل مجموع المراكز الحضرية الكبرى فى السودان إلى خمسة وثلاثين مدينة كبيره معظمها يقع فى الاقليم الأوسط الذى يمتد عبر القطر .

ويرى أن العاصمة القومية وهى الخرطوم الكبرى ستكون لها السيادة المطلقة والقيادة الحضرية الرئيسية على بقية المراكز الحضرية الكبرى فى السودان – وستكون معلما عمرانيا وحضريا بارزا وهاما فى خريطة السودان العمرانية خاصة ويقدر أنها اصبحت فى عام ١٩٧٧ – المدينة المليونية الوحيدة فى القطر كله – بل يمكن إعتبارها ضمن أكبر المراكز الحضرية فى الوطن العربى خاصة وأن معدل الزيادة السنوية يشير إلى الأرتفاع السريع – فقد تضاعف عدد سكانها ١٠٠٪ فى خمسة عشر عاما خلال الفترة (١٩٥٥ – ١٩٧٠) بينما سجل عدد سكانها إرتفاعا خياليا السبعة أعوام الماضية (١٩٧٠ – ١٩٧٧) ، إذا قفز

عدد السكان من ٥٣٧ ألف نسمة فى عام ١٩٧٠ إلى أكثر من مليون نسمة فى مطلع عام ١٩٧٧ . بينما تشير تقديرات سكان العاصمة فى العشر سنوات القادمة إلى أن عدد سكانها سوف يرتفع إلى ١,٥ مليون نسمة فى عام ١٩٨٥ — وقد فاق هذا تقديرات عدد سكان الخرطوم الكبرى التى قام بها كبار مخططى المدن فى السودان منذ عام ١٩٦٧ . إذا أنهم لم يتوقعوا زيادة عدد سكان الخرطوم الكبرى عن مليون نسمة فى عام ١٩٨٥ وعدم إرتفاع عدد سكانها إلى أكثر من ١,٥ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ (١) .

ولعل الهجرة إلى الخرطوم الكبرى تلعب دورا أساسيا فى إرتفاع عدد السكان نظرا لتركز معظم المصانع والمؤسسات الاجتماعية والثقافية فى الخرطوم الكبرى دون غيرها .

جدول (١٩) تطور عدد سكان الخرطوم الكبرى(٢)
السنوات ١٩٥٥ — ١٩٨٥

السنة		مجموع السكان
إحصاء عام	١٩٥٥	٢٤٥,٦٩٤ نسمة
مسح عام	١٩٦٥	٤٣٨,٨٩٠ نسمة
تقدير	١٩٧٠	٥٣٧,٠٠٠ نسمة
»	١٩٧٥	٩٢٥,٠٠٠ نسمة
»	١٩٨٠	١,٢٢٣,٤٧١ نسمة
»	١٩٨٥	١,٦١٠,٢٥٦ نسمة

وتشير تقديرات سكان الخرطوم الكبرى فى السنوات القادمة إلى أن نسبة سكان الحضر سوف تصل إلى ٧٥٪ فى عام ١٩٨٠ — وترتفع إلى ٧٨,٥٪ فى عام ١٩٨٥ — مما يدل على إرتفاع سكان العاصمة على حساب المنطقة الريفية المجاورة فى مديرية الخرطوم .

لذا فان التفاوت بين الخرطوم الكبرى والمراكز الحضرية سيظل شاسعا إذا لم تقم الدولة بالاسراع على تبنى سياسة التخطيط الاقليمى لمديريات القطر المختلفة التى ترمى إلى استغلال الموارد الاقليمية وقيام مشروعات التنمية الزراعية والحيوانية وتوزيع الصناعات والمؤسسات

(١) صلاح مازرى (١٩٦٧) ، «تخطيط العاصمة الكبرى» ، مطبوعات معهد الادارة العامة ، الخرطوم ص ٣٥ — ٤٣ .

(٢) التقديرات الأخيرة لسكان الخرطوم الكبرى للسنوات ١٩٧٥ — ١٩٨٥ هى من سلطات تعداد السكان بمصلحة الاحصاء بالخرطوم ، ١٩٧٦ .

التعليمية على مختلف الاقاليم – ويساعد هذا على إستيعاب أعداد كبيرة من القوة العاملة المحلية للعمل فى تلك المشروعات ، وتساهم فى نفس الوقت على الحد من الهجرات السكانية المتجهة إلى الخرطوم الكبرى .

وعلى ذلك فان إهتمام الدولة سيكون مركزا على تطوير وتنمية الأقاليم فى السنوات القادمة . ولعل هذا يتضح من أصدار أجهزة التخطيط القومى المركزى قرارات هامة توصى على الأخذ بمبدأ التنمية المحلية والأقليمية فى خطة التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية للست أعوام القادمة ١٩٧٧ / ١٩٧٨ – ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ، بل أن من الأهداف الأساسية للخطة القومية القادمة هى إزالة الفوارق الانمائية الصارخة بين مديريات القرى المختلفة وتوزيع المشروعات الاقتصادية على كافة أجزاء الدولة – وأن يقوم التخطيط القومى على قاعدة متينة من التخطيط الاقليمى[1] .

ويعمل هذا بالتالى على حفظ التنمية المتوازية بين الأقاليم ، ويساهم على التطوير المتوازن بين المديريات حتى لا يخلق فوارق إنمائية كبيرة . وتأتى أهمية التنمية الاقليمية فى أنها ستعمل على الحد من هجرات السكان الحالية من المديريات المتطورة إقتصاديا إلى تلك التى تعانى من التخلف أكثر من غيرها .

وتظهر على هذا الاساس مجموعة من العواصم الإقليمية الحضرية والمدن المحلية فى كافة أرجاء القطر ، تعمل فى المقام الأول على إستيعاب معظم الهجرات البشرية التى كانت تتجة فيما قبل إلى العاصمة القومية الكبرى ويبرز بذلك إسلوب التخطيط الاقليمى لوضع الحلول العلمية لمشكلات العاصمة الكبرى التى أصبحت تعانى من الصعوبات فى الاسكان والنقل وتدهور الخدمات وضعت المرافق العامة وغيرها بسبب إرتفاع عدد السكان غير الطبيعى ، والذى لا تواكبة زيادة فى الخدمات الاجتماعية المختلفة .

ويوجه الاهتمام فى السنوات القادمة للنمو الحضرى داخل مشروعات التنمية الاقتصادية ، بمثل ماحدث فى مشروع خشم القربة بمديرية كسلا حيث قامت خطة علمية للاسكان الحضرى والريفى فى إطار مشروع التنمية الاقتصادية الاقليمية لمنطقة خشم القربة ، والذى أدى إلى إنشاء مجموعة من القرى السكنية النموذجية حول مدينة حلفا الجديدة والتى توفرت فيها جميع الخدمات والمرافق العامة ، وشيدت على التخطيط الهندسى الحديث ، من حيث طراز

(١) يمكن الرجوع إلى قرارات الهيئة القومية للتخطيط – واللجنة الوزارية للتخطيط الصادرة فى مارس ١٩٧٦ بشأن وضع السمات العامة لخطة التنمية القومية القادمة .

المساكن ومواد البناء المستخدمة فى مبانى القرى ويعتبر هذا المشروع من مشروعات التخطيط الاقليمى الرائدة والأولى فى السودان (شكل ١٠ ــ ١٤).

ويمكن تسجيل بعض الملاحظات على اتجاهات النمو الحضرى ومستقبل التحضر وعن الخريطة الجديدة للمراكز فى السودان على النحو التالى :

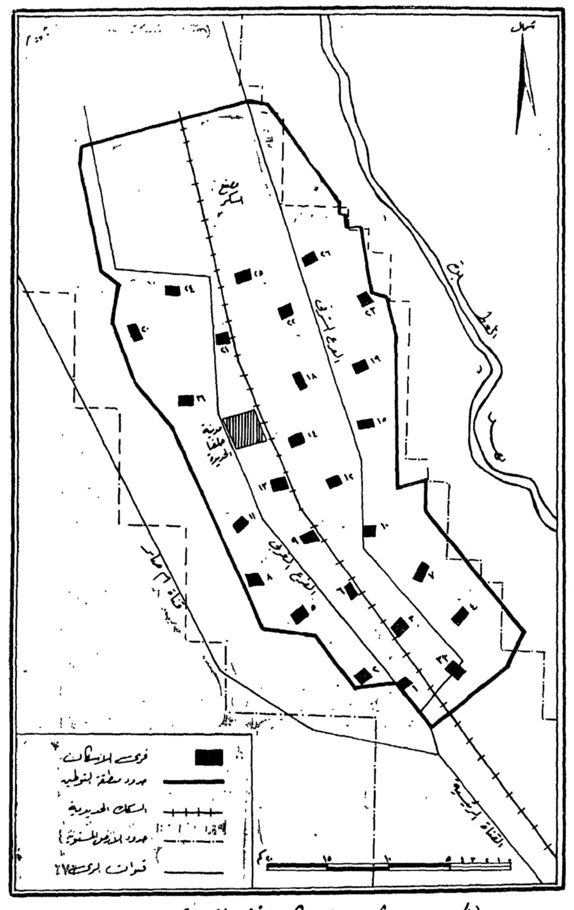
١ ــ تظل العاصمة القومية ــ الخرطوم الكبرى ــ أكبر المراكز الحضرية على الاطلاق ، بل هى المدينة المليونية الوحيدة ــ ويظهر الفرق واضحاً بينها والمدن الكبرى التى تمثل مراكز العواصم الإقليمية المنتشرة فى أجزاء القطر . ومع مشاركة المدن الإقليمية للعاصمة القومية فى القيام ببعض الوظائف العديدة إلا أن مركز العاصمة القومية سيزداد أهمية وقوة بحسبانها المركز الرئيسى للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القطر كله .

٢ ــ تظل مدن العواصم الإقليمية والمراكز الحضرية الكبرى قليلة فى عدد السكان وصغيرة فى حجمها وكثيرة فى عددها ، ومنتشرة فى المواقع الجغرافية المختلفة ــ وستكون أيضاً متباينة فى الشكل العام ومتنوعة فى التخطيط والتركيب الداخلى ، لأن ذلك مرتبط بالموروث التاريخى والحضارى وبالظروف الطبيعية وبتأثير مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية فى الأقاليم المختلفة .

٣ ــ تلعب المدن المتوسطة الحجم والتى يتراوح عدد سكانها بين ٢٠,٠٠٠ ــ ٥٠,٠٠٠ نسمة دوراً أساسياً كمحاور للتنمية المحلية وكمراكز للخدمات الاجتماعية ومقراً للمؤسسات التعليمية والثقافية ، بينما تقوم المدن الكبرى التى يتراوح عدد سكانها بين ٥٠,٠٠٠ نسمة ، ١٠٠,٠٠٠ نسمة كأقطاب رئيسية للتنمية الإقليمية على مستوى المديريات المختلفة ويرتبط دور هذه المراكز الحضرية مع مستويات مجالس الحكم الشعبى المحلى ــ وهيكل التقسيم الإدارى للقطر . ويلاحظ أيضاً أن تركز المدن الكبرى يكون ملحوظاً فى الإقليم الأوسط ، الذى يمثل قلب السودان الاقتصادى حيث الغنى فى الموارد الطبيعية والوفرة فى الإمكانات الاقتصادية .

٤ ــ على ضوء ذلك المفهوم يرى أن اتجاهات النمو الحضرى تكون على الصورة التالية :

(أ) استراتيجية الانتشار بالنسبة للمراكز الحضرية الصغرى التى يتراوح عدد سكانها بين ٥,٠٠٠ ــ ١٠,٠٠٠ نسمة والتى يتزايد عددها وتوزيعها على مختلف الأقاليم .



(شكل ١٠-١٤) مشروع الاسكان بخشم القربة

(ب) استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة فى العواصم الإقليمية والمدن المتوسطة التى يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة - وهى التى تصبح من أهم الملامح الأساسية لظاهرة التحضر فى القطر .

(جـ) استراتيجية التركيز فى المدن الكبرى والتى يزيد عدد سكانها على ٥٠,٠٠٠ نسمة وهى المراكز الحضرية الكبرى فى الدولة التى تقوم بالوظائف القومية الرئيسية مثل العاصمة القومية والميناء الرئيسى والعواصم الإقليمية الإدارية الكبرى ومراكز النقل والمواصلات وتمثل استراتيجية التركيز الاثنتى عشرة مدينة التى تتربع قمة المدن السودانية الحالية .

(د) يلاحظ أن استراتيجيات النمو الحضرى الثلاث المتمثلة فى الانتشار - والانتشار بطريقة مركزة - والتركيز - أنها فى مجموعها ترتبط باتساع مساحة الدولة وبتعدد نطاقاتها الطبيعية وتباينها الإقليمى وبمستويات مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية وبالتركيب الإدارى المحلى والمركزى .

٥ - تظهر خريطة النمو الحضرى الجديدة فى السودان مرتبطة بالطفرة الإنمائية والعمرانية الكبيرة حيث تظهر لأول مرة المدن والمراكز الحضرية الجديدة ، مع انتشار الصناعات الإقليمية ، التى تعمل بالتالى على تطوير المدن القائمة والحالية . وتساهم فى إحياء المدن والموانى التاريخية القديمة مثل سواكن ووادى حلفا وجوبا وسنار وغيرها - وتبرز المراكز القروية لمتجهة لأن تصبح مراكز حضرية متوسطة أو صغرى .

٦ - تكون ظاهرة التحضر فى المستقبل القريب من سمات العمران البارزة فى القطر - وتصبح الأسلوب الجديد للحياة البشرية ، حيث تكون الفوارق غير واضحة بين المراكز الحضرية الصغرى والقرى فى الأقاليم المختلفة . ويظهر الاتجاه الحديث الرامى إلى تطوير القرية السودانية ، وإعادة تخطيط وبناء القرى والاهتمام بتشييد القرى النموذجية الحديثة - التى تشبه قرى الإسكان فى إقليم خشم القربة - خاصة فى مناطق مشروعات التنمية الاقتصادية الجارى تنفيذها حالياً أو التى فى مرحلة التنفيذ أو المقترح قيامها فى خطة التنمية القومية للست سنوات القادمة .

من هنا يتضح أن ظاهرة التحضر فى السودان ستعمل فى السنوات القادمة على إعادة رسم الخريطة العمرانية الجديدة لسودان المستقبل .

الملامح العامة لظاهرة التحضر فى السودان :

يتضح من العرض المقارن لأهم جوانب ظاهرة التحضر فى السودان ، أن هناك ملامح رئيسية تميز المراكز الحضرية فى السودان يمكن تلخيصها فى الموضوعات التالية : —

اولا : يبين تطور المراكز الحضرية فى السودان يمكن أن عددها قد وصل الى ٦٨ مدينة فى عام ١٩٥٦ — وهى مراكزعمرانية صغيرة كان سبب اختيارها كمراكز حضرية لوظيفتها الادارية وزيادة عدد سكان بعضها على ٥٠٠٠ نسمة ، وكانت نسبة التحضر فى المتوسط العام هى ٨٪ بينما ترتفع درجة التحضر فى مديرية الخرطوم الى أكثر من ٥٠٪ ونقل فى مديرية أعالى النيل إلى ١٪ فقط ، وأن نصف سكان الحضر كان يقطن فى الثمانية مدن الكبرى .

وفى عام ١٩٦٦ ارتفع عدد المراكز الحضرية إلى ٩٢ مدينة ، منها ١٢ مدينة يفوق عدد سكان كل منها على ٢٠٫٠٠٠ نسمة ، ووصلت نسبة التحضر إلى ٨ ر١١٪ وجميع المدن مراكز إدارية وتجارية ومقر للخدمات الاجتماعية .

وتوضح التطورات الحديثة فى المراكز الحضرية بعد عام ١٩٧٣ أن نسبة التحضر قد وصلت إلى ١٨٫٣ ٪ وإرتفع عدد المدن إلى ١١٠ مركزا حضريا وهى المدن ذات الأهمية الأدارية والسكانية — وقد إنضمت إلى هذة المدن مراكز عمرانية قليلة فى عدد سكانها وصغيرة فى حجمها من أقليم شمال السودان ،. وتبين أن هناك ثلاثة مدن هى الخرطوم الكبرى , بورت سودان وودمدنى يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة — وتسعة مراكز حضرية يتراوح عدد سكانها بين ٥٠,٠٠٠ نسمة إلى ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وثمانية مدن يتراوح عدد سكانها بين ٢٠,٠٠٠ نسمة إلى ٥٠,٠٠٠ نسمة .

وتتكون المدن المتوسطة التى يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠٠ — ٢٠,٠٠٠ نسمة من ٢٧ مدينة ، وتزداد والمراكز الحضرية بين ٥,٠٠٠ — ١٠,٠٠٠ نسمة إلى ٣٥ مدينة .

ويظهر أخيرا أن هناك عشرين مركزا حضريا يزيد عدد سكان كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة وهى المدن الكبرى فى السودن .

ثانيا : تبين أن نمو هذه المدن وتطورها إرتبط بمشاريع التنمية الأقتصادية وتقدم وسائل النقل — وأن طبيعة الأمكانات الحالية المستغلة وسيادة الإقتصاد الزراعى والرعوى قد أثر فى حجم هذه المدن وتوزيعها ووظائفها — وتتوزع المدن الكبرى على طول النطاق الأوسط فى السودان ، حيث مناطق الإنتاج الزراعى ونطاق الأمطار الصيفية وجودة المراعى ،

بينما يقل عدد وحجم المدن فى الأجزاء الشمالية لوجود الصحارى وفقر الموارد الطبيعية ، وكذلك فى المناطق الجنوبية حيث الغابات والمستنقعات والتخلف الإقتصادى .

ثالثاً : يتضح أن الخرطوم الكبرى تضم أكبر تجمع سكانى وعمرانى وهى مركز الثقل المدنى والحضرى ، وتتفوق على جميع المدن فى السودان — إذ أنها تعادل فى حجمها ست مرات عدد سكان المدينة التى تليها مباشرة وهى بورتسودان — بل أن مجموع سكان الخرطوم الكبرى وهى أكبر المدن السودانية يعادل ٧٠٠ مرة عدد سكان أصغر المدن السودانية — الخندق — ويعادل سكان العاصمة الخرطوم الكبرى عدد سكان سبعين مركزا حضريا ، بل أن مجموع سكان الخرطوم الكبرى يصل إلى نصف مجموع سكان المدن السودانية التى يفوق عدد سكان كل منها على ٥٠,٠٠٠ نسمة .

وتعتبر الخرطوم الكبرى — وهى العاصمة القومية — المدينة المليونية الوحيدة فى مطلع عام ١٩٧٧ — وتعادل فى سكانها جميع سكان مدن العواصم الأقليمية فى السودان التى يصل عددها إلى سبعة عشر عاصمة إقليمية فى عام ١٩٧٦ .

رابعا : تتباين الفروقات الحضرية الحديثة فى مديريات السودان المختلفة ، إذ تسجل أعلى نسبة وهى ٧٣٪ فى مديرية الخرطوم ، بينما لا تزيد نسبة التحضر على ٥٪ فى مديرية أعالى النيل . ويلاحظ إنخفاض نسبة التحضر فى السودان نظرا لسيادة الإقتصاد الزراعى وعدم أستقرار بعض السكان لأصغر أحجام المراكز الحضرية . لكن نسبة التحضر فى تزايد مستمر ، إلا أنها أقل نسبه عما هى عليه فى بعض الدول النامية . وينعكس هذا على أحجام المراكز الحضرية وتوزيعها ، إذ أن أهم المدن وظيفة ، وأكثرها حجما . وأعظمها تطورا — تظهر فى أكثر مناطق القطر تقدما إقتصاديا وصناعيا وتطورا فى وسائل النقل لذا تظهر أحجام المدن فى النطاق الأوسط .

ويلاحظ أيضا أن التحضر السودان أرتبط فى السنوات الأخيرة بظاهرة قيام الصناعات التى ساهمت فى عمل أحجام المدن الكبرى خاصة فى الخرطوم وبورتسودان .

خامسا : تختلف المدن السودانية من ناحية نشأتها وتطورها وتخطيطها عن المدن العالمية فقد أثرت الظروف الطبيعية على شكل العمران والمبانى فى المدن ، وأدت خصائص التطور التاريخى والعمرانى إلى خلق أقسام داخلية متميزة من ناحية المبانى والخدمات ، ولا زالت

معظم المدن فى تطورها البدائى حتى أن بعضها عبارة عن قرى حضارية ، وتضم الأخرى أحياء قروية كاملة . ولم ترتبط معظم المراكز الحضرية منذ نشأتها بخطة أو توجيه يحدد تطورها — أو العلاقة بين مناطقها الوظيفية ، بل أنها عاشت فترة طويلة تنمو عشوائية كلما إزدادت وظائفها وإرتفع عدد سكانها .

وكان قيام معظم هذه المدن منذ نشأتها فى مواضع ذات نوايات غير ملاءمة للتوسع ، من أهم أسباب عدم تطورها — لذا ظهرت العديد من المشروعات الجديدة لإعادة تخطيط الأحياء القديمة فى هذه المدن .

ويمثل نظام التخطيط الشبكى النمط الأساس لخطة المراكز الحضرية ، ويحقق هذا الطابع ظروف التأقلم مع الطقس والعادات الإجتماعية . ويتناسب مع توزيع الخدمات المختلفة ، ولكنه يجعل من شوارع المدن مسارات للرياح ، ويعطى نمط مبانيها نوعاً من الرتابة وعدم الجمال .

سادساً : لم تتطور المناطق الوظيفية الداخلية فى المراكز الحضرية منذ فترة طويلة رغم زيادة عدد السكان — ويلاحظ أن المناطق السكنية هى النمط السائد فى استخدام الأرض ، وتزيد مساحتها على ثلثى مساحة المنطقة المبنية فى كثير من المدن — ولا توجد تصميمات خاصة بالمساكن ، كما أن طراز الطابق الواحد من المبانى هو الذى يميز جميع هذه المناطق فى المدن ، والذى ترتب على نمط التخطيط الشبكى ومواد البناء المستخدمة فيها ونظام المجارى المتخلف مما أدى إلى الانتشار والتوسع الأفقى لمساحات المدن على حساب الأراضى الزراعية المجاورة .

وقد تأثر شكل المسكن بالظروف الطبيعية والأوضاع الاقتصادية والعادات والتقاليد الاجتماعية ، وتميز مناطق السكن وجود نظام الدرجات السكنية المتنوعة واتساع مساحة المنزل .

وتتكون مواد البناء الرئيسية من المواد الطينية والقش — إذ أن ٥٠٪ من المنازل تستخدم الطين ، ٢٥٪ تستعمل القش فى تشييد المساكن .

ويلاحظ فى التركيب الوظيفى للمراكز الحضرية أن الأسواق تقع دائماً فى قلب المدن ، وترتبط معها مناطق الإدارة والخدمات ، بينما أصبحت المناطق الصناعية مجاورة للمساكن . وتحتل المناطق العسكرية مساحات كبيرة وسط المناطق المبنية من المدن .

وتشكو المراكز الحضرية من تخلف أنظمة المرافق العامة التى لم يمسها التطوير منذ فترة طويلة .

سابعا : تتمثل أهم مشكلات التحضر فى السودان فى ظاهرة هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية الكبرى ، وزيادة معدلات نمو المدن الكبرى والتى قادت إلى تخلف بعض الأقاليم وتدهور الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة ، وظهور مشكلات السكن غير المشروع فى بعض المراكز الحضرية . وقد تبين أن أكثر من نصف الهجرة السكانية مصدرها المديرية الشمالية أكثر أقاليم القطر تخلفاً اقتصادياً .

وقد عانت المراكز الحضرية الكبرى من ضعف الإشراف الفنى والإدارى ، ومن عدم وجود أجهزة مؤهلة للتخطيط بمستوياتها المختلفة ، ومن النقص فى عدد المخططين ، ومركزية جهاز التخطيط الحضرى فى الخرطوم (لجنة التخطيط المركزية) ، وكلها عوامل ساهمت — مع الأسباب المعروفة الأخرى — إلى ظهور العديد من المشكلات التخطيطية التى تعانى منها المدن فى الوقت الحاضر ، وهى مشكلات الإسكان وإعادة تنظيم الأحياء القديمة وسوء استخدام الأرض . بالإضافة إلى المشكلة الكبرى التى تتمثل فى ظهور مبانى السكن غير القانونى فى المدن الكبرى .

ثامنا : توقع للمدن السودانية تطوراً ونمواً سريعاً فى السنوات القادمة ، حيث يشهد القطر تغييرات جذرية فى الهياكل الإدارية والاقتصادية — فقد تبنت الدولة نظاماً جديداً للحكم المحلى والإقليمى ، وتطبيق أسلوب اللامركزية الإدارية الذى خلق مراكز حضرية جديدة ، وعمل على تطوير المراكز الحضرية القديمة باعتبارها مراكز للإدارة والخدمات المحلية والإقليمية ، كما حصلت الهيئات المحلية على سلطات وصلاحيات كبيرة فى مجالات التنمية الإقليمية بالمديريات — وتشهد البلاد أيضاً طفرة هائلة فى مجال التنمية الاقتصادية وتطوير الموارد الزراعية والحيوانية وتشجيع قيام الصناعات الإقليمية . هذا بالإضافة إلى سياسة الدولة الجديدة الرامية إلى تطوير الخدمات الاجتماعية وتدعيمها فى أنحاء القطر المختلفة والإمكانات الاقتصادية الإقليمية ، والعمل على وضع سياسة قومية لحل مشكلات الإسكان ، وهى فى مجموعها تمثل العوامل الأساسية الدافعة لتطوير المراكز الحضرية وتنمية المدن الكبرى

تاسعا : ويرى أن القطر سوف يشهد تغيرات فى نمو المراكز الحضرية وتطوراً للمدن الكبرى الحالية . لذلك فإن الحاجة أصبحت ضرورية لوضع القواعد والأسس العلمية التى تبنى عليها برامج التخطيط الحضرى بهدف الارتقاء بمستوى المراكز الحضرية ، وتحسين تركيبها الداخلى حتى تواكب الاتجاهات العصرية العالمية فى النمو الحضرى – وتراعى الظروف الطبيعية والأوضاع الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية المحلية فى السودان .

وإنطلاقاً من هذا المفهوم فقد قام الباحث فى ختام دراسته بوضع استراتيجية جديدة مقترحة – تتناول قيام فلسفة للتخطيط الحضرى – ووضع الحلول لتنمية المراكز الحضرية – وتركز على مبدأ التنمية الإقليمية لحل مشكلات المدن الكبرى – وتضع هذه الاستراتيجية برامج واضحة لمشكلات الإسكان الحضرى – وتقترح تصوراً للشكل العام للمراكز الحضرية وتطالب بتحديث قوانين الحكم المحلى والإقليمى تمكيناً لانطلاقة جديدة تعمل على إحداث التغيير المنشود فى المراكز الحضرية فى سودان المستقبل .

عاشرا : تشير اتجاهات النمو الحضرى فى المستقبل إلى إعادة رسم الخريطة العمرانية فى السودان حيث تظهر لأول مرة المدن الجديدة – وتنمو المراكز الحضرية القائمة ، وتظهر المدن والموانىء التاريخية القديمة مرة أخرى – وتبرز المراكز القروية الحضرية – ويظهر الاتجاه الحديث الرامى إلى تطوير وبناء القرى النموذجية .

وتظل العاصمة القومية أكبر المراكز الحضرية ، وتحافظ مدن العواصم الإقليمية على تطورها – وتلعب المدن المتوسطة الحجم دورها كمحاور للتنمية المحلية ، وتقوم المدن الكبرى كأقطاب للتنمية الإقليمية .

ويرى أن اتجاهات النمو الحضرى تتمثل فى استراتيجية الانتشار بالنسبة للمراكز الحضرية الصغرى – واستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة فى المدن المتوسطة ، واستراتيجية التركيز فى المدن الكبرى .

ويصبح أسلوب التحضر من سمات النهضة الاقتصادية والاجتماعية القادمة حيث تكون الفوارق غير واضحة بين المدن المتوسطة والصغرى والمراكز القروية الريفية .

الملاحق

ملحق (١)

ترتيب المناطق الحضرية في السودان حسب تعداد السكان الأول ١٩٥٥ /٥٦(١)

مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان	مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان	مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان
١	أم درمان	١١٣٥٥١	٢٤	سنار	٨٠٩٣	٤٧	دنقله	٣٣٥٠
٢	الخرطوم	٩٣١٠٣	٢٥	واو	٨٠٠٩	٤٨	زالنجي	٣٣١٤
٣	الأبيض	٥٢٣٧٢	٢٦	أم روابه	٧٨٠٥	٤٩	المسلمية	٣١٣١
٤	ودمدني	٤٧٦٧٧	٢٧	تندلي	٧٥٥٥	٥٠	قلع النحل	٣٠٨٣
٥	بور سودان	٤٧٥٦٢	٢٨	السوكي	٧٣٨٨	٥١	أنزارا	٢٩٧١
٦	كسلا	٤٠٦١٢	٢٩	الرهد	٦٧٠٦	٥٢	رومبيك	٢٩٤٤
٧	الخرطوم بحري	٣٩٠٨١	٣٠	شمبات	٦٦١١	٥٣	العباسية	٢٨٤٦
٨	عطبره	٣٦٢٩٨	٣١	الحصاحيصا	٦٦٠٠	٥٤	تالودي	٢٧٣٦
٩	الفاشر	٢٦١٦١	٣٢	كريمه	٥٩٨٩	٥٥	أويل	٢٤٣٨
١٠	كوستي	٢٢٩٨٨	٣٣	الدلنج	٥٥٩٦	٥٦	توريت	٢٣٥٣
١١	القضارف	١٧٥٣٧	٣٤	الدامر	٥٤٥٨	٥٧	أرفو	٢٣٢٩
١٢	طوكر	١٦٨٠٢	٣٥	سنكا	٥١٧٥	٥٨	شواك	٢١٧١
١٣	النهود	١٦٤٩٨	٣٦	يارا	٤٨٨٤	٥٩	التونج	٢٠٧١
١٤	الدويم	١٢٣١٩	٣٧	كادوقلي	٤٧١٦	٦٠	بري الامان	٢٠٦١
١٥	نيالا	١٢٢٧٨	٣٨	وقر	٤٦٧٦	٦١	يرول	١٨٩٥
١٦	الجنينة	١١٨١٧	٣٩	الكاملين	٤٣٤١	٦٢	سودري	١٨٠٤
١٧	شندي	١١٠٣١	٤٠	سواكن	٤٢٢٨	٦٣	رشاد	١٦٨٣
١٨	وادي حلفا	١١٠٠٦	٤١	أبو كرشولا	٤١٥٤	٦٤	كرمك	١٦٤٧
١٩	بربر	١٠٩٧٧	٤٢	الروصيرص	٣٩٢٧	٦٥	مروي	١٦٢٠
٢٠	جوبا	١٠٦٦٠	٤٣	الحواته	٣٩٢١	٦٦	مريدي	٨٣٩
٢١	ملكال	٩٦٨٠	٤٤	يامبيو	٣٨٩٠	٦٧	ياي	٧٣٩
٢٢	سنجه	٩٤٣٦	٤٥	الجبلد	٣٧٣٥	٦٨	كاتري	٦٩٩
٢٣	رفاعه	٩١٣٧	٤٦	أروما	٣٤٥١			

(1) Reference : First Population Census of Sudan 1955-56. Final Report. Town Planner's Supplement, Vol. 1, p. 206.

ملحق (٢)

ترتيب المناطق الحضرية فى مسح السكان والسكن لعام ١٩٦٤ /١٩٦٦ فى مديريات شمال السودان(١)

مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان	مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان
١	أم درمان	١٨٥٣٨٠	٢٠	رفاعه	١٥١٣٠
٢	الخرطوم	١٧٣٥٠٠	٢١	طوكر	١٤٧١٠
٣	الخرطوم بحرى	٨٠٠١٠	٢٢	أم روابه	١٤٢١٠
٤	بورت سودان	٧٨٩٤٠	٢٣	بربر	١٢٨٤٠
٥	كسلا	٦٨١٣٠	٢٤	السوكى	١٢٦٩٠
٦	ودمدنى	٦٣٦٦٠	٢٥	حلفا الجديدة	١٢١٠٠
٧	الأبيض	٦٢٥٦٠	٢٦	الحصاحيصا	١٢٠٦٠
٨	عطبره	٤٨٢٥٠	٢٧	الدلنج	١١٩١٠
٩	القضارف	٤٥٠٩٠	٢٨	الرنك	١١٨٨٠
١٠	الفاشر	٤٠٥٤٠	٢٩	كادوقلى	١١١٨٠
١١	كوستى	٣٧٨٦٠	٣٠	تندلتى	١٠٣٠٠
١٢	نيالا	٢٦١٦٠	٣١	الضعين	٨٨٦٠
١٣	الجنينة	٢٠٧٤٠	٣٢	الرهد	٨٦٠٠
١٤	النهود	١٩٧٧٠	٣٣	الباوقة	٨٤٣٠
١٥	سنار	١٧٦٤٠	٣٤	زالنجى	٨١٠٠
١٦	الجزيرة أبا	١٦٦٧٠	٣٥	حلفاية الملوك	٧٨٥٠
١٧	شندى	١٦٤٧٠	٣٦	الدامر	٧٦٦٠
١٨	الدويم	١٥٨٨٠	٣٧	مايرنو	٧٦٦٠
١٩	سنجه	١٥٤٧٠	٣٨	الدمازين	٧٦٠٠

(1) Department of Statistics (Khartoum), Population and Housing Survey 1964-66. «General Survey of the Urban Areas», 1968, pp. 47-48.

ملحوظة : استبعدت المديريات الجنوبية من هذا الاحصاء .

تابع ملحق (٢)

مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان	مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان
٣٩	أم شوكة	٧٤٨٠	٦١	خشم القربة	٥٠٧٠
٤٠	كرمة	٧٤٧٠	٦٢	كريمة	٤٨١٠
٤١	بابنوسة	٧٤٦٠	٦٣	جبيت	٤٧٩٠
٤٢	أرما	٧٤٢٠	٦٤	أرفو	٤٥٩٠
٤٣	الروصيرص	٧٣٠٠	٦٥	العباسية	٤٤٧٠
٤٤	الجريف شرق	٦٦٥٠	٦٦	الجلد	٤٢٧٠
٤٥	الكاملين	٦٥٣٠	٦٧	كتم	٤٠٥٠
٤٦	المناقل	٦٥٠٠	٦٨	تالودى	٤٠٣٠
٤٧	جالنجاقى	٦٢٨٠	٦٩	سواكن	٣٩٦٠
٤٨	الحواتة	٦١٩٠	٧٠	أبو حجار	٣٩٦٠
٤٩	سنكات	٦١٦٠	٧١	وقر	٣٩٤٠
٥٠	بارا	٦١٤٠	٧٢	رجل الفولة	٣٧٥٠
٥١	المهدى	٥٩٢٠	٧٣	الدندر	٣٦٣٠
٥٢	أبو زبد	٥٦٦٠	٧٤	الكرمك	٣٥٤٠
٥٣	العيلفون	٥٦٠٠	٧٥	شواك	٣٥٠٠
٥٤	دوكة	٥٥٦٠	٧٦	الحوشى	٣٢٩٠
٥٥	دنقلة	٥٢٨٠	٧٧	رشاد	٣٢٩٠
٥٦	أبو جبيهة	٥١٨٠	٧٨	وادى حلفا	٣٢٥٠
٥٧	قلع النحل	٥١٨٠	٧٩	المدينة عرب	٢٨٩٠
٥٨	المسلمية	٥١٥٠	٨٠	سودرى	٢٨٢٠
٥٩	كركوج	٥١٢٠	٨١	أم كدادة	٢٥٣٠
٦٠	أبو كرشولا	٥١٢٠	٨٢	مروى	٢٣١٠

ملحق (٣)

ترتيب المناطق الحضرية فى الاحصاء الثانى للسكان لعام ١٩٧٣ (١)

مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان	مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان	مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان
١	الخرطوم الكبرى	٧٨٤,٣١٣	٢١	أم روابة	١٩٧١٣	٤١	الروصيرص	١٢٩٥١
٢	بورت سودان	١٣٢,٦٣١	٢٢	سنجة	١٩٤٥٢	٤٢	الدمازين	١٢٢٣٣
٣	ودمدنى	١٠٦,٧٧٦	٢٣	الدلنج	١٩٢١٦	٤٣	بابنوسة	١٢٠٥١
٤	كسلا	٩٨,٧٥١	٢٤	الحصاحيصا	١٨٧٤٧	٤٤	ياى	١١٩٥٣
٥	الأبيض	٩٠,٠٦٠	٢٥	كادوقلى	١٨٤٦٨	٤٥	بربر	١١٣٠٣
٦	القضارف	٦٦٤٦٥	٢٦	الضعين	١٨٤٥٧	٤٦	أبو جبيهة	١٠٤١٨
٧	عطبره	٦٦١١٦	٢٧	ربك	١٨٣٣٩	٤٧	تندلتى	١٠٠٢٨
٨	كوستى	٦٥٢٥٧	٢٨	أويل	١٧٧٧٣	٤٨	مريدى	٩٦٣١
٩	نيالا	٥٩٩٣٢	٢٩	الدامر	١٧٠٨٢	٤٩	القطينة	٨٩٦٦
١٠	جوبا	٥٦٧٣٧	٣٠	رمبيك	١٦٧٣٢	٥٠	طمبرة	٨٩٦٠
١١	واو	٥٢,٧٥٢	٣١	السوكى	١٦١٩٧	٥١	بارا	٨٧٧٨
١٢	الفاشر	٥١٩٣٢	٣٢	رفاعة	١٥٦٨١	٥٢	راجا	٨٧٤١
١٣	الجنينة	٣٥٤٢٤	٣٣	المناقل	١٥٢٢٣	٥٣	تونج	٨٤٧١
١٤	ملكال	٣٤,٨٩٨	٣٤	بروك	١٤٦٦٤	٥٤	الهلالية	٨٣٨٤
١٥	سنار	٢٨٥٤٦	٣٥	توريت	١٤٦٤٥	٥٥	خشم القربة	٨٣٤٣
١٦	الدويم	٢٦٢٥٧	٣٦	الرهد	١٤٤٤٤	٥٦	الحواتة	٧٨٤٠
١٧	النهود	٢٦٠٠٦	٣٧	مايرنو	١٤٣٦١	٥٧	أبوعشر	٧٧٩٠
١٨	حلفا الجديدة	٢٤٣٧٣	٣٨	أنزارا	١٤١٨٩	٥٨	تالودى	٧٧٣٨
١٩	شندى	٢٤١٦١	٣٩	زالنجى	١٣٧٩١	٥٩	سنار التقاطع	٧٧١٤
٢٠	الجزيرة أبا	٢٢٢١٨	٤٠	طوكر	١٣٣٩٤	٦٠	أم شوكة	٧٦٦٦

(١) مصلحة الاحصاء (١٩٧٦)، نتائج الاحصاء الثانى للسكان لعام ١٩٧٣.

تابع : ملحق (٣)

مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان	مسلسل	اسم المدينة	مجموع السكان
٦١	أروما	٧٣٦٩	٨٦	العباسية	٤٨٠١
٦٢	لقاوه	٧١٩٧	٨٧	كتم	٤٧٦٢
٦٣	أبو زيد	٧١٧٧	٨٨	أم كدادة	٤٦٩٣
٦٤	كرمه	٧١٥١	٨٩	المسلمية	٤٦٢٨
٦٥	الباومة	٧١٤٣	٩٠	القرشى	٤٣٩٣
٦٦	كريمة	٧١١٨	٩١	أبونعامه	٤٣١٢
٦٧	المجلد	٦٩٣٦	٩٢	كركوج	٤٠٧٩
٦٨	جلجانى	٦٨٩٢	٩٣	كبوشية	٣٩٣٤
٦٩	يامبيو	٦٦٧٥	٩٤	المدينة عرب	٣٨٩٥
٧٠	الكاملين	٦٦٩٠	٩٥	قلع النحل	٣٨٩٢
٧١	سنكات	٦٤٣٩	٩٦	أبوحجار	٣٧٠٠
٧٢	أرقو	٦٢٧٥	٩٧	رشاد	٣٥٨٨
٧٣	وادى حلفا	٥٧٠١	٩٨	وقر	٣٥٦٢
٧٤	الكرمك	٥٦٤٣	٩٩	المعيلق	٣٤٩١
٧٥	دنقله	٥٦٢٦	١٠٠	الحوش	٣٢٩٠
٧٦	كابويتا	٥٣٢٣	١٠١	المحيريبا	٣٠٢٢
٧٧	الدندر	٥٣٠٣	١٠٢	الكوه	٢٧٤١
٧٨	الفوله	٥٢٩٤	١٠٣	سودرى	٢٦٧٦
٧٩	الهدى	٥٢٨٨	١٠٤	مروى	٢٤٠٢
٨٠	أبوكرشولا	٥٢٧٤	١٠٥	أبوحمد	٢٢٧٧
٨١	جبيت	٥٢٠٨	١٠٦	عبرى	١٦٠٥
٨٢	المسعودية	٥٠٣٩	١٠٧	الدبة	١٤٣٥
٨٣	طابت	٤٨٩١	١٠٨	الخندق	٨٢٦
٨٤	دوكه	٤٨٥٧			
٨٥	الشواك	٤٨٢٤			

ملحق (٤)

توزيع المراكز الحضرية على مديريات السودان فى عام ١٩٧٣(١)

مسلسل	اسم المديرية والمدينة	مسلسل	اسم المديرية والمدينة	مسلسل	اسم المديرية والمدينة
	المديرية الشمالية		مديرية البحر الأحمر		المديرية الاستوائية
١	عطبرة	١٨	بورت سودان	٣٢	جوبا
٢	الدامر	١٩	طوكر	٣٣	طمبرة
٣	بربر	٢٠	سنكات	٣٤	أنزارا
٤	شندى	٢١	جبيت	٣٥	بامبيو
٥	وادى حلفا			٣٦	مريدى
٦	عبرى		مديرية كسلا	٣٧	توريت
٧	كرمه	٢٢	كسلا	٣٨	كبرتيا
٨	أرقو	٢٣	القضارف	٣٩	ياى
٩	دنقله	٢٤	أروما		
١٠	الخندق	٢٥	رقر		مديرية الخرطوم
١١	البادقة	٢٦	حلفا الجديدة	٤٠	الخرطوم
١٢	أبو حمد	٢٧	خشم القربة	٤١	الخرطوم البحرى
١٣	كريمة	٢٨	الشواك	٤٢	أمدرمان
١٤	مروى	٢٩	دوكه		
١٥	الدبه	٣٠	الحواته		مديرية بحر الغزال
١٦	كبوشية	٣١	قلع النحل	٤٣	راجا
				٤٤	أويل
	مديرية أعالى النيل			٤٥	التونج
١٧	ملكال			٤٦	واو
				٤٧	رمبيك
				٤٨	يرول

(1) Deparment of Statistics (1976), Second Population Census 1973, Khartoum.

تابع : ملحق (٤)

مسلسل	اسم المديرية والمدينة	مسلسل	اسم المديرية والمدينة	مسلسل	اسم المديرية والمدينة
	مديرية كردفان		مديرية دارفور	٨٧	المسلمية
٤٩	الهود	٦٧	كتم	٨٨	طابت
٥٠	الأبيض	٦٨	الجنينه	٨٩	الهلالية
٥١	سودرى	٦٩	زالنجى	٩٠	المناقل
٥٢	بارا	٧٠	الفاشر	٩١	الهدى
٥٣	أبو زيد	٧١	أم كداده	٩٢	المدينة عرب
٥٤	أم روابه	٧٢	نيالا	٩٣	الحوشى
٥٥	الرهد	٧٣	الضعين	٩٤	سنار المدينة
٥٦	بابنوسه			٩٥	سنار التقاطع
٥٧	المجلد		مديرية النيل الأزرق	٩٦	مايرنو
٥٨	لقاوه	٧٤	ودمدنى	٩٧	الجزيرة أبا
٥٩	الفوله	٧٥	الدويم	٩٨	ربك
٦٠	الدلنج	٧٦	كوستى	٩٩	تندلتى
٦١	كادوقلى	٧٧	رفاعة	١٠٠	جلجانى
٦٢	أبو جبيهة	٧٨	الكاملين	١٠١	أبو حجار
٦٣	تالودى	٧٩	أبو عشر	١٠٢	أبو نعامة
٦٤	أبو كرشولا	٨٠	المسعودية	١٠٣	سنجة
٦٥	العباسية	٨١	المعيلق	١٠٤	السوكى
٦٦	رشاد	٨٢	القطنية	١٠٥	أم شوكة
		٨٣	القرشى	١٠٦	كركوج
		٨٤	الكوه	١٠٧	الدندر
		٨٥	الحيريبه	١٠٨	الكرمك
		٨٦	الحصاحيصا	١٠٩	الدمازين
				١١٠	الروصيرص

ملحق (٥)

مجموع الذكور والإناث فى المراكز الحضرية لعام ١٩٧٣

مسلسل	المدينة	المجموع الكلى	مجموع	الأناث	مسلسل	المدينة	المجموع الكلى	الذكور	الإناث
١	الخرطوم الكبرى	٧٨٤٣١٣	٤٣٧٠٩٥	٣٤٧٢١٨	٣٤	الحصاحيصا	١٨٧٤٧	١١٠٢٥	٧٧٢٢
٢	بورت سودان	١٣٢٦٣١	٧٤٤٧١	٥٨١٦١	٢٥	كادوقلى	١٨٤٦٨	٨٨٤١	٩٦٢٧
٣	ودمدنى	١٠٦٧٧٦	٥٧٥٨٠	٤٩١٩٦	٢٦	الضعين	١٨٤٥٧	٩٢٨٤	٩١٧٣
٤	كسلا	٩٨٧٥١	٥٠٨٢٥	٤٧٩٢٦	٢٧	ربك	١٨٣٩٩	٩٧١٨	٨٦٨١
٥	الأبيض	٩٠٠٦٠	٤٥٩٢٧	٤٤١٣٣	٢٨	أويل	١٧٧٧٣	٩٤١٢	٨٣٦١
٦	القضارف	٦٦٤٦٥	٣٦١٠٥	٣٠٣٦٠	٢٩	الدامر	١٧٠٨٦	٨٧٢٩	٨٣٥٧
٧	عطبرة	٦٦١١٦	٣٥٥٧٢	٣٠٥٤٤	٣٠	رمبيك	١٦٧٣٢	٩٠٤٤	٧٦٨٨
٨	كوستى	٦٥٢٥٧	٣٥١١٦	٣٠٢٨٨	٣١	السوكى	١٦١٩٧	٨٢٢١	٧٩٧٦
٩	نيالا	٥٩٨٥٢	٣٠٢٦٨	٢٩٥٨٤	٣٢	رفاعه	١٥٦٨١	٧٦٠٥	٨٠٧٦
١٠	جوبا	٥٦٧٣٧	٣٠٨٦٤	٢٥٨٧٣	٣٣	المناقل	١٥٢٢٣	٨١٧٥	٧٠٤٨
١١	واو	٥٢٧٥٢	٢٩١٤٣	٢٣٦٠٩	٣٤	يرول	١٤٦٦٤	٧٠٧٧	٧٥٨٧
١٢	الفاشر	٥١٩٣٢	٢٥٤٣٢	٢٦٥٠٠	٣٥	توريت	١٤٦٤٥	٧٦٨١	٦٩٦٤
١٣	الجنينة	٣٥٤٢٤	١٦٥٨٦	١٨٨٣٨	٣٦	الرهد	١٤٤٤٤	٦٩٣٦	٧٥٠٨
١٤	ملكال	٣٤٨٩٨	١٨٧٣٧	١٦١٦١	٣٧	مايرنو	١٤٣٦١	٦٨٦٨	٧٤٩٣
١٥	سنار	٢٨٥٤٦	١٥٦٠٨	١٢٩٣٨	٣٨	أنزارا	١٤١٨٩	٧٠٩٥	٧٠٩٤
١٦	الدويم	٢٦٢٥٧	١٣٧٨١	١٢٤٧٦	٣٩	زالنجى	١٣٧٩١	٦٦٣٠	٧١٦١
١٧	النهود	٢٦٠٠٢	١٢٩٨٦	١٣٠١٦	٤٠	طوكر	١٣٣٩٤	٧٣٥٣	٦٠٤١
١٨	حلفا الجديدة	٢٤٣٧٣	١٣٥٥٥	١٠٨١٨	٤١	الروصيرص	١٢٩٥١	٦٩٤٥	٦٠٠٦
١٩	شندى	٢٤١٦١	١٢٥٦١	١١٦٠٠	٤٢	الدمازين	١٢٢٣٣	٧٠٣٦	٥١٩٧
٢٠	الجزيرة أبا	٢٢٢١٨	١٠٢١٠	١٢٠٠٨	٤٣	بابنوسه	١٢٠٥١	٦١١٩	٥٩٣٢
٢١	أم روابه	١٩٧١٣	٩٩٤٣	٩٧٧٠	٤٤	ياى	١١٩٥٣	٦١٧٥	٥٧٧٨
٢٢	سنجة	١٩٤٥٢	٩٩٧١	٩٤٨١	٤٥	بربر	١١٣٠٣	٥٢٠٢	٦١٠١
٢٣	الدلنج	١٩٢١٦	٩١٨٩	١٠٠٢٧	٤٦	أبوجبيهة	١٠٤١٨	٥٣٠٥	٥١١٣

تابع ملحق (٥) :

مسلسل	المدينة	المجموع الكلى	الذكور	الإناث
٤٧	تندلتى	١٠٠٢٨	٤٨٤٥	٥١٨٣
٤٧	مريدى	٩٦٣١	٤٩١٢	٤٧١٩
٤٩	القطنية	٨٩٦٦	٢٧٩٩	٣١٦٧
٥٠	طمبرة	٨٧٧٨	٤١١٠	٤٦٦٨
٥١	بارا	٨٩٦٠	٤١٥٩	٤٨٠١
٥٢	راجا	٨٧٤١	٣٩٨٣	٤٧٥٨
٥٣	تونج	٨٤٧١	٤٦٢٣	٣٨٤٨
٥٤	الهلالية	٨٣٨٤	٤٠٦٨	٤٣١٦
٥٥	خشم القربة	٨٣٤٣	٤٥٤٣	٣٨٠٠
٥٦	الحواتة	٧٨٤١	٤١٣١	٣٧١٠
٥٧	أبوعشر	٧٥٩٠	٣٨٩٩	٣٦٩١
٥٨	تالودى	٧٧٣٨	٣٩٠٠	٣٨٣٨
٥٩	سنار التقاطع	٧٧١٤	٤٠٦٤	٣٦٥٠
٦٠	أم شوكه	٧٦٦٦	٣٩١١	٣٧٥٥
٦١	أورما	٧٣٦٩	٣٨٠٧	٣٥٦٢
٦٢	لقاوه	٧١٩٧	٣٣٨٩	٣٨٠٨
٦٣	أبوزيد	٧١٧٧	٣٣٨١	٣٧٩٦
٦٤	كرمه	٧١٥٢	٣٢٤٣	٣٩٠٩
٦٥	الباوقة	٧١٤٣	٣٣٣٨	٣٨٠٥
٦٦	كريمة	٧١١٨	٣٧٢٤	٣٣٩٤
٦٧	المجلد	٦٩٣٦	٣١٣٥	٣٨٠١
٦٨	جلجانى	٦٨٩٢	٣٣٠٧	٣٥٨٥
٦٩	يامبيو	٦٦٧٥	٣٤٢٥	٣٢٥٠
٧٠	الكاملين	٦٦٩٠	٣٢٨١	٣٤٠٩
٧١	سنكات	٦٤٣٩	٣١٨٦	٣٢٥٣
٧٢	أرقو	٦٢٧٥	٢٨٧٦	٣٣٩٩
٧٣	وادى حلفا	٥٧٠١	٢٩٧٥	٢٧٢٦
٧٤	الكرملك	٥٦٤٣	٢٨٨٣	٢٧٦٠
٧٥	دنقلة	٥٦٢٦	٢٨٩٧	٢٧٢٩

مسلسل	المدينة	المجموع الكل	الذكور	الإناث
٧٦	كابويتا	٥٣٣٢	٢٨٧٤	٢٤٥٨
٧٧	الدندر	٥٣٠٣	٢٧٥٤	٢٥٤٩
٧٨	الفوله	٥٢٩٤	٢٥٠٢	٢٧٩٢
٧٩	الهدى	٥٢٨٨	١٧٤٢	٢٥٤٦
٨٠	أبو كرشولا	٥٢٧٤	٢٥٦٣	٢٧١١
٨١	جبيت	٢٥٠٨	٢٨٤٥	٢٣٦٣
٨٢	المسعودية	٥٠٣٩	٢٦٠٤	٢٤٣٥
٨٣	طابت	٤٨٩١	٢٥٣٠	٢٣٦١
٨٤	دوكة	٤٨٥٧	٢٦٣١	٢٢٢٦
٨٥	الشوالك	٤٨٢٤	٢٤٢٦	٢٣٩٨
٨٦	العباسية	٤٨٠١	٢٢٢٩	٢٥٧٢
٨٧	كتم	٤٧٦٢	٢٢٢٣	٢٥٣٩
٨٨	أم كداده	٤٦٩٣	٢٢١٢	٢٤٨١
٨٩	المسلمية	٤٦٢٨	٢٣٠٩	٢٣١٩
٩٠	القرشى	٤٣٩٣	٢٤٧١	١٩٢٢
٩١	أبو نعامة	٤٣١٢	٢٣٣٣	١٩٧٩
٩٢	كركوج	٤٠٧٩	١٩٩٢	٢٠٨٧
٩٣	كبوشيه	٣٩٣٤	١٧٠٦	٢٢٢٨
٩٤	المدينة عرب	٣٨٩٥	٢٠٧٣	١٨٢٢
٩٥	قلع النحل	٣٨٩٢	١٩٩١	١٩٠١
٩٦	أبو حجار	٣٧١١	١٨٠٣	١٩٠٨
٩٧	رشاد	٣٥٨٨	١٦٨٧	١٩٠١
٩٨	وقر	٣٥٦٢	١٩٤٦	١٦١٦
٩٩	المعيلق	٣٤٩١	١٨٦٢	١٦٢٩
١٠٠	الحوشى	٣٢٩٠	١٧٣١	١٥٥٩
١٠١	المحيريبا	٣٠٢٢	١٥٥٩	١٤٦٣
١٠٢	الكوه	٢٧٤١	١٢٨٩	١٤٥٢
١٠٣	شودرى	٢٦٧٦	١٢٨١	١٣٩٥
١٠٤	مروى	٢٤٠٢	١٢٠٠	١٢٠٢
١٠٥	أبوحمد	٢٢٧٧	١١٦٩	١١٠٨
١٠٦	عبرى	١٦٠٥	٨٣٧	٧٦٨
١٠٧	الدبة	١٤٣٥	٧٧٠	٦٦٥
١٠٨	الخندق	٨٢٦	٣٤٥	٤٨١

الفصل الحادى عشر

التحضر فى الصومال *

تصنيف سكان الصومال إلى ريف وحضر :

تختلف المعايير المستخدمة فى تصنيف السكان إلى ريف وحضر من قطر إلى آخر ، ففى الأقطار المتخلفة مثل الصومال لا يمكن الاعتماد على المعايير التى تستخدم فى الدول المتقدمة وإلا فإن عدداً قليلاً من المستوطنات البشرية سوف تدخل فى عداد الحضر ، وفى العادة ينظر إلى المستوطنات التى يوجد بها مقر البلديات والتى تقدم الخدمات المدنية على أنها مدن ، وهذه المستوطنات فى معظمها لايتجاوز عدد سكان كل منها ١٠٠٠ نسمة ، وهى ريفية فى خصائصها ، وقد يستخدم عدد السكان ، إذ تعتبر مدينة كل مستوطنة يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة ، وعلى هذا فإنه طبقا لهذا المعيار لاتوجد مدن بالصومال إلا عواصم المقاطعات والأقسام ، وهى طبقا لتقدير سنة ١٩٦٣ موزعة على النحو التالى(١) :

فئات حجم السكان	عدد المدن	عدد سكان هذه المدن	النسبة المئوية من جملة سكان الصومال
من ٥٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ نسمة	٨	٦٢,٠٠٠	٢,٧ ٪
من ١٠,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠ نسمة	٩	١٢٦,٠٠٠	٥,٥ ٪
من ٢٠,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠ نسمة	٣	٨٢,٠٠٠	٣,٦ ٪
من ٥٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠ نسمة	١	٥٦,٠٠٠	٢,٤ ٪
أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة	١	١٢١,٠٠٠	٥,٢ ٪
مجموع المدن فوق ٥٠٠٠ نسمة	٢٢	٤٤٧,٠٠٠	١٩,٤ ٪

* أعد هذه الدراسة الدكتور محمد المعتصم مصطفى أحمد شهاب الدين – قسم الجغرافيا – جامعة القاهرة .

(١) Manpower Situation in Somalia, 1965, p. 12.

وتصل نسبة عدد سكان الحضر سنة ١٩٦٣ ١٩,٤٪ من جملة السكان ، وفى سنة ١٩٥٣ كان عدد المدن التى يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة ١٥ مدينة وبلغت نسبة سكان الحضر طبقا لذلك التقدير ١٧٪ من جملة سكان البلاد .

ويتضح من الجدول السابق أن معظم سكان الحضر تعيش فى مدن يتراوح حجمها بين ١٠,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠ نسمة ، إذ يشغل هذه المدن ٥,٥٪ من جملة السكان وهى تسع مدن معظمها من عواصم المحافظات .

وتمثل سكان المدن الكبيرة التى تزيد على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ٥,٢٪ من جملة سكان البلاد وهى نسبة منخفضة إذا قورنت بغيرها من الدول النامية فهى فى لبنان ٣٣,٢٪ وسوريا ٢٧,٣٪ ، مصر ٢٣,٧٪ ، العراق ١٧,٩٪ ، وليبيا ١٤,٥٪ والجزائر ١٢,٦٪ والسعودية ٨,٤٪ ، والأردن ٧,٣٪(١)

كما تصل نسبة سكان الحضر الذين يعيشون فى مدن تزيد على ١٠٠,٠٠٠ فى بوليفيا ١٥٪ ١٠٪ فى كوستاريكا وسلفادور ، وهايتى ، وهوندوراس(٢) .

وإذا نظرنا إلى نسبة التحضر فى الصومال ككل والتى تبلغ ١٩,٤٪ من جملة السكان نجدها تدخل الصومال فى عداد الدول ذات المستوى المنخفض فى التحضر . فلقد قسم المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة دول العالم تبعاً لمستوى التحضر إلى دول منخفضة التحضر وهذه تقل فيها نسبة التحضر عن ٢٠٪ من جملة السكان ، دول أقل من المتوسط يتراوح نسبة التحضر فيها بين ٢٠ – ٢٩,٩٪ ، دول فوق المتوسط تتراوح نسبة التحضر فيها من ٣٠ – ٣٩,٩٪ ثم الدول التى ترتفع بها نسبة التحضر حيث تصل نسبة سكان الحضر إلى جملة السكان ٤٠٪ من السكان(٣) .

أما القطاع الريفى المستقر فى الصومال والاحصاءات المتوافرة عنه قليلة وغير منتظمة ، فمن بين محافظات ثمانى تنقسم إليها الصومال لاتوجد بيانات كاملة إلا عن أربع فقط ، وهذه الأربع هى المحافظات الجنوبية التى تتوافر بها الأمطار ويجرى فيها نهرا شيبلى وجوبا ، ويقوم الاستقرار والزراعة على مياههما .

---

(١) جيرالد بريس . المدينة ونموها بتأثير الهجرة . الترجمة العربية لمظفر الجابرى مكتبة الاندلس ، بغداد ، سنة ١٩٧٠ ص ٢٥ .

(٢) جيرالد بريس . مجتمع المدينة فى البلاد النامية . الترجمة العربية لمحمد محمود الجوهرى ، دار نهضة مصر . القاهرة ١٩٧٣ . ص ٨٠ .

(٣) جيرالد بريس . نفس المرجع . ص ٨٧ .

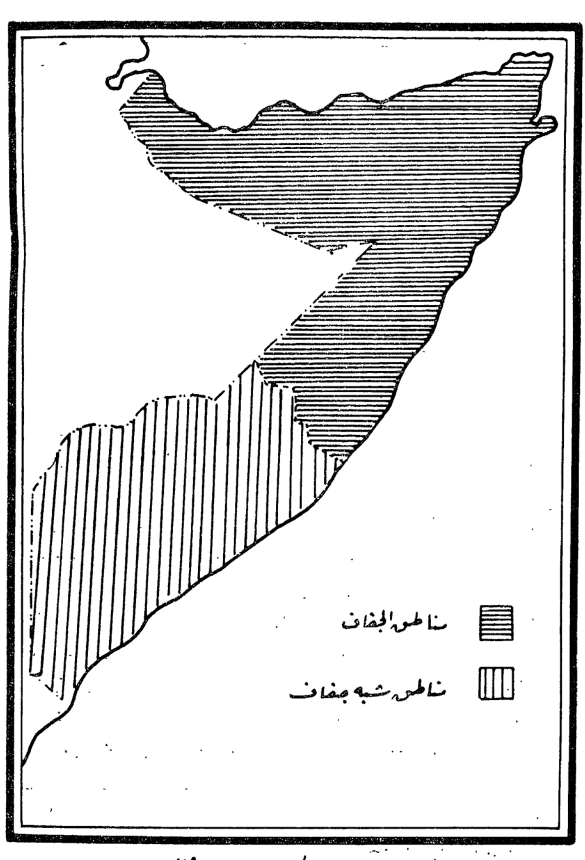
ويبلغ عدد القرى فى ١٣ قسما من بين ٢١ قسما فى الأقاليم الأربعة ١٢٩٩ قرية موزعة على النحو التالى :

المحافظة	عدد القرى التى حصر سكانها	جملة القرى بالإقليم
حيران	٣٠	٣٠
بنادر	٤٤١	٧٣٨
جوبا العليا	٥١٨	٦٨٤
جوبا السفلى	٣١٠	٣١٠
الجملة	١٢٩٩	١٧٦٢

ويبلغ عدد سكان الريف فى هذه الأقسام ٢٧٠,٦٣٩ نسمة ، كما يبلغ عدد سكان الحضر فيها ١٠٣,٣٤١ نسمة ، وواضح أن عدد سكان الريف يزيد على ضعف عدد سكان الحضر فى أقسام المحافظات الجنوبية التى تناسب الظروف الجغرافية فيها قيام الزراعة ، من أمطار كافية إلى أنهار ، تفيض بالمياه ، وتقوم على جانبيها الزراعة ، ويغلب على المستوطنات البشرية فى الصومال القرى ، فمقابل ١٥ مدينة فى كل ربوع الصومال سنة ١٩٥٣ يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠٠٠ نسمة ، ٢٢ مدينة سنة ١٩٦٣ ، ٢٥ سنة ١٩٦٩ يوجد ٢٢٣٢ قرية[١] من أحجام مختلفة تضم المحافظات الأربع الجنوبية ١٧٦٢ قرية . أى أن المحافظات الأربع تحظى بنحو ٧٩٪ من جملة عدد القرى ، أما الأربع محافظات الشمالية فتضم ٢١٪ من عدد القرى . ويعكس ذلك التوزيع التباين المناخى بين شمالى البلاد وجنوبها ، فالأقاليم الشمالية بظروفها شبه الصحراوية تلائم الرعى ، ومن ثم قلت فيها المستوطنات الريفية ، وغلبت على سكانها الرعى والرحلة ، أما الأقاليم الأربعة الجنوبية بأمطارها وأنهارها فتلائم قيام المستوطنات الريفية الزراعية ، وتلائم الاستقرار . (شكل ١١ ــ ١) .

---

(١) Statistical Abstract, 1971, pp. 15-17.



(شكل ١١-١) مناطق سيادة الجفاف فى الصومال

نمو سكان الحضر فى الصومال :

اولا — الزيادة الطبيعية :

إن البيانات الخاصة بالمواليد والوفيات غير متوافرة، كما أنها غير دقيقة كما سبقت الإشارة، ومن واقع المسح الذى أجرى فى المراكز الحضرية فى الصومال الشمالى خلال ٢٤ شهراً كشفت عن معدل الزيادة الطبيعية السنوية ، وهى فى هذه المراكز كما يلى :

المركز الحضرى	معدل الزيادة الطبيعية سنويا
زيلع	٪ ٠١٤
هرجيسا	٪ ٠١٧
لاس أنود	٪ ٠١٨
جبلية	٪ ٠١٩
لوراما	٪٠٢٢,٥
ارجاقو	٪٠٢٩,٦
متوسط هذه المراكز الحضرية	٪ ٠٢٠

ومن المعتقد أن معدل الزيادة الطبيعية السنوية بين البدو الرحل يقل عن ٢٠ فى الالف سنوياً وذلك بسبب ظروف المناخ وموجات الجفاف وبسبب إنتشار الأمراض بينهم كما أنها تزيد على ٢٠ فى الالف فى بعض المراكز الحضرية الرئيسية التى يتوفر لسكانها الرعاية الصحية مثل مقديشو، ويمكن القول أن معدل الزيادة الطبيعية السنوية فى الصومال تشابه الزيادة الطبيعية السنوية للدول أفريقية والتى يبلغ فى المتوسط ٢٣ فى الالف خلال الفترة (١٩٥٨ — ١٩٦٣)(١) .

ومن الاحصاءات القليلة المنشورة وغير الدقيقة لبعض المناطق الريفية وعدد من المراكز الحضرية نجد أن المعدل السنوى للمواليد يتراوح بين ٣٧—٦٩ فى الالف فى المناطق الريفية، ٢٨ — ٧٧ فى الالف فى المناطق الحضرية . ويلاحظ أن معدل المواليد أكثر ارتفاعاً فى المدن عنه فى الريف ، ويبلغ أقصى ارتفاعه فى المدن الرئيسية حيث يصل إلى ٧٧ فى الالف

(١) . U.N. Demographic Yearbook, 1964, Table 2.

فى مقديشو ، ٧١ فى الالف فى كسمايو ، ٧٠ فى الالف فى بيدوا . و يعكس ذلك زيادة القدرة على تسجيل المواليد فى هذه المراكز الحضرية بعكس الحال فى المناطق الريفية التى لا يهتم فيها بتسجيل المواليد (١) .

كما تبدو معدلات الوفيات فى بعض الأحيان أكثر ارتفاعاً فى المدن عنها فى الريف بالرغم من توافر الرعاية الصحية فى المدن نسبياً ، ويؤكد ذلك أيضاً أن السبب فى ذلك هو توافر المراكز الاحصائية فى البلديات مما يمكن معه تسجيل حالات الوفيات ، ولكن انخفاض المستوى الصحى فى المناطق الريفية يدل عليه زيادة معدلات الوفيات فى الريف رغم عدم دقة التسجيل وإغفال كثير من حالات الوفيات . ويوضح الجدول التالى مقارنة بين معدلات المواليد ، والوفيات والزيادة الطبيعية فى بعض المناطق الحضرية وريفها (٢) .

المنطقة	المراكز الحضرية			ريفها		
	معدل المواليد ٪.	معدل الوفيات ٪.	معدل الزيادة الطبيعية ٪.	معدل المواليد ٪.	معدل الوفيات ٪.	معدل الزيادة الطبيعية ٪.
أفمادو	٤٩	٣٤	٢٥	٥٤	٢٥	٢٩
بيدوا	٧٠	٣٠	٤٠	٤٤	٢٣	٢١
بلدوين	٤٤	٢٢	٢٢	٣٧	١٩	١٨
بولو برتو	٤٨	١٦	٣٢	٤٧	٢٧	٢٠
جماما	٥٥	٢٥	٣٠	٤٦	٢٩	١٧
كسمايو	٧١	٢٧	٤٤	٥٥	٣٩	١٦
ميكا	٦٣	١٧	٤٦	٦٩	٤١	٢٨

وعلى الرغم من عدم الدقة أو إنعدام التسجيل فى كثير من الأحيان إلا أن معدلات المواليد والوفيات مرتفعة بشكل ملحوظ مما يضع الصومال فى إطار المرحلة البدائية من مراحل النظرية الديموغرافية الانتقالية.

(١) لا تتوافر إحصاءات عن المواليد أو الوفيات ، كما أن البيانات القليلة التى تنشرها الدولة فى النشرات الإحصائية لا تتوافر فيها إحصاءات لمعظم المناطق الريفية ، وكل ماينشر فيها بيانات عن بعض المراكز الحضرية .

(٢) الجدول من أعداد الباحث أعتمادا على البيانات المنشوره فى .
Statistical Abstract, 1971, pp. 22-33.

ثانيا ــ الهجرة الخارجية :

المتوفر عن بيانات الهجرة سواء منها الدولية أو الداخلية محدودة ، ولا يغطى فترة يمكن منها إجراء تحليلات لها ، ومن المعروف أن معظم سكان الصومال من الرعاة الذين يتحركون عبر التخوم طلبا للكلأ والماء ، ومدى حركتهم غير معروفة تماما ، ولكن من المعتقد أن هذه الهجرات ليست دائمة ، وليس لها تأثيرها على حجم السكان ، وفى المسح الذى أجرى لعشر من مدن الصومال الشمالى سنة ١٩٦٣ ، جمعت بيانات عن توزيع الأسر تبعا للمنطقة التى هاجروا منها ، ولقد وجد أن عدد الأشخاص الذين هاجروا إلى هذه المدن من مختلف الأقطار خلال عشر سنوات كان ١٣٠٨ نسمة ، ومن بين هؤلاء ٩٠٩ نسمة هاجروا خلال السنوات الأربع الماضية . ويمثل حجم الهجرة السنوية ١٦ر ٪ من جملة سكان هذه المدن .

أما عن حجم الهجرة من هذه المدن فغير معروف ولكن من المعتقد أن عدداً من السكان قد هاجروا إلى عدن وبعض الأقطار المجاورة وعلى هذا فإن حجم الهجرة الصافية غير معروف وأما عن الصومال الجنوبى فقد جمعت بيانات الهجرة من قسم الهجرة فى وزارة الداخلية لسنة ١٩٦٤ وتشمل حالات الهجرة فى ميناءى مقديشو الجوى والبحرى . ولقد بلغ حجم الهجرة الوافدة ٨٧٧١ نسمة وحجم الهجرة الخارجة ٨٤١٠ نسمة ، ويظهر أن صافى الهجرة يحقق مكسباً للصومال بلغ ٣٦١ نسمة [١] وذلك يعنى أن دور الهجرة فى نمو السكان محدود للغاية . ولما كانت المدن تجتذب معظم المهاجرين الذين يفضلون الإقامة فى المدن فإن حجم الهجرة المحدود له تأثيره المحدود على نمو المدن . فلقد بلغت أعداد المهاجرين من الصومال بقسميه سنة ١٩٧١ ، ١٥,٥٨٦ نسمة أما حجم الهجرة الوافدة فى تلك السنة فبلغ ١٥,١١٢ نسمة [٢] وذلك يعنى أن الصومال فقدت بسبب الهجرة خلال تلك السنة ٤٧٤ نسمة ، وهو رقم ضئيل بالنسبة لجملة سكان الصومال ، وليس له تأثير يذكر فى التقليل من معدل النمو السكانى وإن كانت هذه تسجل حركة الهجرة خلال الموانى الجوية والبحرية ولكنها تغفل حركات الهجرة التى يقوم بها الرعاة سواء منها المؤقتة أو الدائمة . ومما يجدر ملاحظته أن نصيب موانى مقديشو من المهاجرين من الصومال فى سنة ١٩٧١ تصل إلى ٦٧,٤٪ من جملة الهجرة الخارجة ، ٦٢,١٪ من جملة الهجرة الوافدة يليها ميناء هرجيسا وتبلغ نسبتهم ١٣,٧٪ من جملة الهجرة الخارجة ، ١٤,٨٪ من جملة الهجرة الوافدة تليها بربرة وتصل نسبتها ٤,٥٪ من الهجرة الخارجة ٥,٧٪ من الهجرة الوافدة [٣] وتستقبل الصومال أكبر نسبة من المهاجرين الصوماليين العائدين ، والذين بلغت نسبتهم سنة (١٩٧١) ٥١٪ من جملة الهجرات الوافدة ، يلى ذلك

(١) Statistical Abstract, 1971, pp. 24-33.

(٢) Records of Ministry of Interior — Immigration Section, 1971.

(٣) يلاحظ أنه لا تتواتر إحصاءات لفترات سابقة يمكن الاعتماد عليها .

الإيطاليون بنسبة ١٠٪ ، ويلى ذلك اليمنيون بنسبة ٦،٨٪ ثم الروس بنسبة ٥،٢٪ ثم البريطانيون، والسعوديون ، والأمريكيون والألمان بنسب ٤،١٪ ، ٣،٨٪ ، ٣،٣٪ ، ٣٪ على الترتيب .

كما أرسلت الصومال عام ١٩٧١ مهاجرين صوماليين بلغت نسبتهم ٤٧،٩٪ من جملة الهجرات الخارجة ، يليهم الجنسيات الأخرى التى تغادر الصومال مثل الإيطاليون ١١،٩٪ ثم اليمنيون ٧،٧٪ ثم الروس ٥،٤٪ ثم الألمان والأمريكيون والبريطانيون ، والمصريون ، والهنود بنسب ٤،٣٪ ، ٣،٥٪ ، ٣،٤٪ ، ٣،٢٪ ، ٣،١٪ على الترتيب (١) .

ومما تقدم يظهر أن حجم الهجرة محدود بالنسبة لجملة السكان فى الصومال، يضاف إلى ذلك أن حجم الهجرة الصافية لايؤثر بشكل واضح على نمو أو تناقص سكان الصومال بصفة عامة أو مدنها بصفة خاصة .

ثالثا — الهجرة الداخلية :

لعبت الهجرة الداخلية دورها ، وبارزا فى اختلافات النمو السكانى ، بل وفى إعادة توزيع السكان بعد أن دهم الجفاف الاجزاء الشماليه من الصومال، وخلال الفترة الاخيرة أز ذادت نسبة الهجره من انحاء البلاد إلى مناطق البلديات (٢) ، وتفيد البيانات المنشورة عن هذه الهجرة فى تتبع عمليه توطين الرعاه الرحل، ويوضح الجدول التالى تطور عدد السكان والبلديات فى الصومال الجنوبى بسبب الهجرة خلال الفترة (١٩٥٥ — ١٩٦٣)

المحافظة	عدد السكان فى البلديات (٣) سنة ١٩٥٥	عدد سكان البلديات سنة ١٩٦٢	النسبة المئوية لزيادة السكان ١٩٥٥-١٩٦٣	نسبة سكان البلديات إلى جملة السكان سنة ١٩٥٥	نسبة سكان البلديات إلى جملة السكان سنة ١٩٦٢
بنادر	١٩٣،٠٠٠	٢٦٩،٠٠٠	٣٩٪	٤٣ ٪	٥٢ ٪
جوبا العليا	٤٧،٠٠٠	٥٧،٠٠	٢١٪	١١ ٪	١٢ ٪
جوبا السفلى	٤٠،٠٠٠	٤٧،٠٠٠	١٧٪	٣١ ٪	٣١ ٪
حيران	١٣،٠٠٠	٤٣،٠٠٠	١٨٪	٦ ٪	١٠ ٪
مدق	١٦،٠٠٠	١٨،٠٠٠	١٣٪	٩ ٪	١٠ ٪
ميجورتنيا (بوصاصو)	٢٩،٠٠٠	٤١،٠٠٠	٤١٪	٣١ ٪	٣٧ ٪

(١) Statistical Abstract, 1971, pp. 24-33.

(٢) Statistical Abstract, 1971, pp. 24-33. لا تدخل كل البلديات ضمن المراكز الحضرية فبعضها يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة ، بل تقل عن ١٠٠٠ نسمه فى كثير من الاحيان .

(٣) بلغ عدد البلديات سنة ١٩٥٥ ، ٤٧ بلدية أنظر . Manpower Situation, 1965, p. 13.

وواضح من الجدول :

١ — زيادة نسبة سكان البلديات بصفة عامة ، فيما عدا أقاليم جوبا السفلى التى لم يطرأ تغير على نسبة سكان البلديات فيه ، ونجد أن بقية المحافظات قد أزدادت نسبة سكان البلديات فيها على حساب الرعاه واشباه الرعاه .

٢ — أن أكبر زيادة فى نسبة سكان البلديات كانت فى محافظتى ميجورتنيا (بوصاصو) وبنادر ، ففى ميجورتنيا بلغت نسبة زيادة سكان البلديات ٤١٪ فى سنة ١٩٦٣ عنها فى سنة ١٩٥٥ ، كما أصبحت نسبة البلديات فيها إلى جملة السكان ٣٧٪ فى سنة ١٩٦٣ بعد أن كانت ٣١٪ سنة ١٩٥٥ ، فلقد ازداد عدد سكان مدينة بوصاصو عاصمة المحافظة بنسبة ١٣٤ ٪ خلال الفترة (١٩٦٠ — ١٩٦٣) كما ازداد عدد سكان علوله إحدى مدن المحافظة بنسبة ١٦٣ ٪ فى نفس الفترة بسبب أنشاء مصنع لحفظ الاسماك بها واجتذاب الكثير من الايدى العاملة للعمل فيه .

وفى محافظة بنادر بلغت نسبة زيادة سكان البلديات ٣٩٪ فى نفس الفترة ، كما أصبحت نسبة سكان البلديات فيها إلى جملة السكان ٥٢٪ فى سنة ١٩٦٣ بعد أن كانت ٤٣٪ سنة ١٩٥٥ ، فلقد ازداد عدد سكان مقديشو عاصمة المحافظة وعاصمة الجمهورية بنسبة ١١٨٪ خلال ثمانى سنوات (١٩٠٥ — ١٩٦٣) ، ويوضح الجدول التالى(١) النسبة المئوية لزيادة السكان خلال الفترة (١٩٥٣ — ١٩٦٣) نتيجة الهجرة الرعاة الرحل إلى المراكز الحضرية .

المركز الحضرى	النسبة المئوية لزيادة السكان فى القرى (١٩٥٣ — ١٩٦٣)	المركز الحضرى	النسبة المئوية لزيادة السكان فى الفترة (١٩٥٣ — ١٩٦٣)
جماما	٢٩٨٪	بلدوين	١٢٧٪
بولوبرتى	٢٢٦٪	مقديشو	١١٨٪
جلب	١٧٠٪	دينسور	١٠٠٪
علوله	١٦٣٪	قندله	٧٦٪
دولو	١٦٠٪	كسمايو	٦٠٪
بيدوا	١٤٠٪	أفجوى	٦٠٪
بارديرا	١٣٦٪	ميركا	٥٥٪
بوصاصو	١٣٤٪		

(١) Manpower Situation, 1965, p. 24.

وهذه الهجرة من مناطق الرحل وشبه الرحل سوف تزداد بشكل ملحوظ خلال السنوات المقبلة ، ويؤدى ذلك إلى كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أو يؤدى ذلك إلى زيادة البطاله فى المدن ، وتزداد المشكلة وضوحا بعدم مسايرة النمو الصناعى لنمو السكان المتزايد بسبب الهجرة .

كما تحدث هجرات فصلية بين أجزاء الصومال بحثا عن موارد المياه ، ففى مدق مثلا تضطر الماشية فى فصل الجفاف إلى قطع مسافة تتراوح بين ٤٠ — ٨٠ كم فى مدة ثلاثة أيام أو أربعة ذهابا وجيئة بين المراعى والآبار للحصول على احتياجاتها من المياه (شكل ١٢-٢).

ومن العوامل الرئيسية فى إعادة توزيع السكان تلك الموجه من الجفاف التى اجتاحت القسم الشمالى من الصومال منذ سنة ١٩٧٤ والتى راح ضحيتها الكثير من السكان والحيوان مما أدى إلى تحول عدد كبير من الرعاه الرحل إلى مستقرين فى قرى عن طريق التوطين ، وقد أنشئت مجموعة من المستوطنات الزراعية ومستوطنات الصيد أما مستوطنات الزراعة فهى (١) .

١ — كرتن وارى	ويبلغ عدد سكانها	٢٦,٦٣٥ نسمه
٢ — سبلالى	ويبلغ عدد سكانها	٢٩,٨٢٧ نسمه
٣ — دجوبا	ويبلغ عدد سكانها	٤٨,٣٨٤ نسمه

أما مستوطنات الصيد فهى .

١ — جرعد	وعدد سكانها	٥٠٢١ نسمه
٢ — براده	» »	٦٦٢٨ نسمه
٣ — أيل	» »	٣٢٣٧ نسمه

وكلها ذات حجم سكانى يدخلها فى عداد المدن من الناحية الاحصائية .

الأسر الصومالية :

يتراوح حجم الأسرة الصومالية فى المناطق الريفية بين (٤,٢ — ٥,٨) نسمه ويعتبر حجم الأسرة فى الريف كبير نسبيا إذ قورن بحجم الأسرة فى المدن الصومالية والتى تتراوح بين (٣,١ — ٥,٦) ، ويوضح الجدول التالى مقارنة بين حجم الأسرة فى كل من الريف والحضر :

(1) Revised Programme of Assistance required to Drought Striken Areas of Somalia, Directorate General of Planning and Coordination, 1975, p. 33.

المنطقة	عدد الأسر فى الريف	متوسط حجم الأسرة فى الريف	عدد الأسر فى المدينة	متوسط حجم الأسرة فى المدينة
أفمادو	٧٠١٩	٥٠	٥٢١	٥
بيدوا	٩٢٨٢	٥,٤	٣٣٢٨	٤,٥
بلعد	٨١٨	٤,٩	٢٤٠	٥,١
بارادير ا	٤٠٤٧	٥,٥	—	—
بلدوين	٢١٩١	٥,٨	٣٣٧٣	٤,٨
براوه	٣١٢	٤,١	١٠٠٢	٤,١
بولو برتى	٢١٨٧	٤,٦	١٠١٨	٥,٢
كوبول	٧٤٦٥	٣,٨	١١٠٢	٤
جلب	٤١٢٤	٤,—	٧٢٢	٤,٥
جماما	٥٥٤١	٤,٣	١١٥٧	٤,٦
جرهو	٩٧٤١	٤,٢	٣٣٢٦	٤
كسمايو	٣٣٣٩	٤,٥	٤٥٤٥	٤
ميركا	٨٩٣٠	٤,٧	٣٥٠٥	٣,١

وواضح من الجدول أن حجم الأسرة فى معظ الأحوال أقل فى المدن عنها فى الريف وربما كان ذلك لطبيعة الحياة فى كل من الريف والحضر ، حيث تتمثل الأسرة فى المدينة من الزوج الذى يعمل فى أحد الانشطة المدنية ، بينما تتكون الأسرة فى الريف من مجموعة كبيرة تتعاون فى الأعمال الزراعية .

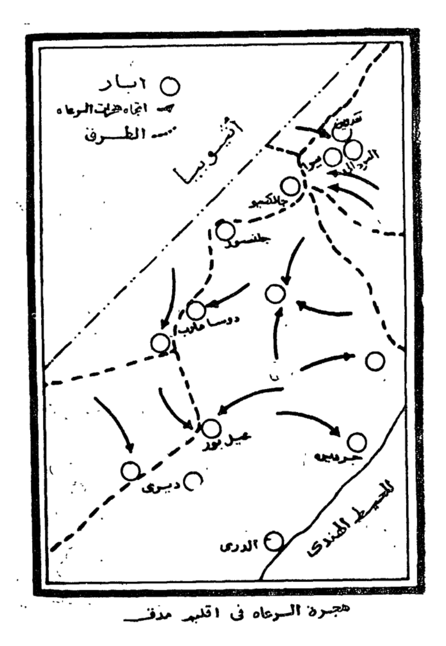
أما مناطق الرعى فيزداد حجم الأسرة فيها بشكل ملحوظ ، إذ من بين ٤٦٠٤ أسرة من الرعاه الرحل فى أقليم برعو يوجد ٦٣,٣٪ من جملة عدد الأسر يبلغ حجمها خمسة أفراد فاكثر ، أما الاسر التى يبلغ حجمها ستة أفراد فاكثر فتبلغ نسبتها ٤٩,٦٪ من الأسر الرعوية كما أن هناك ٣٧٪ من عدد الاسر بلغ حجمها سبعة أفراد فاكثر [١] .

المستوطنات البشرية فى الصومال :

تضم الجمهورية الصومالية من أنواع المستوطنات البشرية (المدن — القرى — التجمعات السكنية المؤقته التى يقيمها أشباه الزراع والرعاه . وتتميز المستوطنات البشرية فى الصومال

---

(١) Statistical Abstract, 1973, p. 13.



شكل ١١ ـ ٢ هجرة الرعاة فى اقليم مدق

بأنواعها الثلاثة بتواضعها ، فالمدن تقل فيها المبانى التى تزيد على طابق واحد ، إذ معظمها من نوع الصندقه ، أو العريش ، أو البزاكو ، والسر ، والمتركبو، والحورى . وهذه تختلف فيما بينها من حيث مواد البناء .

ولقد اشتقت المستوطنات البشرية فى الصومال اسماءها أما من خصائص موقعها أو مبرر وجودها ، أو من أسم احد المشاهير فى الصومال(١) ، فمدينة هرجيسا ، تعنى باللغة الصومالية مدينة تجميع الجلود ، فكلمة هرجا بالصومالية تعنى جلد ، أما كلمة جيس فتعنى بالصومالية أيضا مصدر . وإذا تأملنا موقع مدينة هرجيسا عاصمة الصومال الشمالى حيث تتوسط منطقة رعوية هامة ، لذلك تتجمع فيها جلود الحيوانات .

أما بلدوين فهذه تتكون من مقطعين الأول بلد وتعنى البلد بالعربية والصومالية أما المقطع الثانى « ين » فتعنى بالصومالية كبيرة ، بهذا فان بلدوين تعنى البلدة الكبيرة .

أما برعو وهى المدينة التى تتوسط منطقة صحراوية فى الصومال الشمالى مما يجعلها تتأثر بالكثبان الرملية التى تزحف عليها ، ومن ثم سميت هذه المدينة باسم يعنى مكان تجمع الكثبان الرملية ، فكلمة بور تعنى الجبل بالصومالية .

وبارديرى إحدى بلدان محافظة جوبا العليا يتكون إسمها أيضا من مقطعين الأول « بار » هى بالصومالية شجرة النارجيل ، « ضيرا » تعنى بالصومالية الطويل ، وعلى هذا فان إسمها يعنى البلدة التى تكثر بها أشجار النارجيل الطويلة .

ومن الأمثلة المتقدمة يظهر اشتقاق كثير من مراكز العمران لاسمائها من ظروف البيئة الجغرافية المحيطة بها .

قد تشتق المستوطنات أسماءها من أحداث تاريخية ، فمدينة جالكعيو تتكون من مقطعين : أولها جال وتعنى بالصومالية النصرانى ، والمقطع الثانى كاعيو : ويعنى بالصومالية إنتزاع . والمدينة كانت فى المنطقة التى انتزعت من المستعمر ، مما أدى إلى إطلاق اسم المدينة المنتزعه من النصرانى عليها .

وقد تشتق أسماء المستوطنات من أسم شخص له مكانته فى المجتمع الصومالى فبلدة « بوراما » اشتقت إسمها من اسم أحد الشيوخ له نفس الاسم . كذلك بولوحوا

---

(١) Barthoux, J., « Toponymie du desert arabique » dans L'Union Geographique International, Congrès International de Géographie, Le Caire, Avril 1925, pp. 13-86.

(بلدحوا) تعنى بلده حوا ، فبولوا بالصومالية تعنى بلده. وحوا من الاسماء الشائعه فى الصومال ، وربما كان إسما لسيده ذات مكانة فى قومها.

الأقسام الادارية فى الصومال :

قسمت الصومال بقسميها الشمالى والجنوبى منذ فترة طويلة إلى أقسام إدارية ليسهل إدارتها فقد قسم الصومال الشمال سنة ١٩٥٣ إلى مديريات يشرف على كل منها مدير بريطانى وهى (١) :

١ – مديرية بربره : ويوجد بها ميناء بربرة الذى يعد الميناء الرئيسى فى الصومال الشمالى وله شهرته القديمة ، والذى يعتبر منفذا لهرر ولهضبة الصومال ، وكان عدد سكان المديرية يتراوح بين ١٥,٠٠٠ – ٣٠,٠٠٠ نسمة ، وهذا التباين فى عدد السكان يرجع إلى الهجرات الفصلية للرعاه ، واختلاف مواسم التجاره .

٢ – مديرية هرجيسا : وبها مدينة هرجيسا التى كانت عاصمة للصومال البريطانى وكان عدد سكانها يتراوح بين ٣٠,٠٠٠ – ٤٥,٠٠٠ نسمة .

٣ – مديرية برعو : وكان عدد سكانها يقدر بنحو ١٠,٠٠٠ نسمة .

٤ – مديرية بوراما : وكان عدد سكانها يقدر بنحو ٤,٠٠٠ نسمة .

٥ – مديرية غبر جابو : وكان عدد سكانها يقدر بنحو ٣,٠٠٠ نسمة .

٦ – مديرية لاس عانود : وكان عدد سكانها يقدر بنحو ٢,٠٠٠ نسمة .

كما قسم الصومال الجنوبى سنة ١٩٥٦ إلى ست مديريات هى جوبا العليا (٣٥٧٥٦٤ نسمة)جبران (٢٩٢٠٩٠ نسمة)، مدق (١٤٢٧٥٠ نسمة)، جوبا السفلى (١٠٦٢٣٥ نسمة)، ميحوتين (٨٦٠٠٠ نسمة)، بنادر (٣٤٥٣٦١ نسمة). وفى سنة ١٩٦٣ صدر قانون للحكم المحلى يجمع بين قسمي الصومال بعد توحيدها ، وفى سنة ١٩٧٢ صدر قانون جديد للاداره المحلية قسمت بمقتضاة الصومال إلى أقاليم (محافظات) ، وقسم كل أقليم إلى أقسام تبعا لمساحتة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية ، وموارده المالية ، ثم قسم كل قسم إلى نواح وقرى . كما أعتبرت مقديشو وحده إدارية مستقلة يديرها مجلس بلدى وقد قسمت إلى ١٤ قسما .

---

(١) محمد عبد المنعم يونس « الصومال » دار النهضة العربية . القاهرة . مارس ١٩٦٢ . ص١٩٩ .

وتتكون الجمهورية الصومالية فى الوقت الحاضر من ستة عشر إقليما ، وهذه تنقسم إلى اثنتين وثمانين مركزا إداريا (١) ويوضح الجدول (ملحق رقم ١)هذه الاقاليم والاقسام التى توضحها الشكل رقم (١١ — ٣).

وهناك نوع آخر من الحدود ، وهى تلك التى تفصل بين القبائل ، إذا تستخدم القبائل علامات لتحديد أراضيها ، ولكنها ليست حدودا ثابته وخاصة فى الشمال حيث تتغير الحدود باستمرار بسبب هجرة القبائل ، ولا تبقى ثابتة إلا عندما توجد حواجز طبيعية ، أما فى الجنوب فتظهر الحدود الثابتة بين مناطق القبائل وربما كان ذلك لوجود عديد من القرى الزراعية الثابتة والأنهار مما يحد من حركة الرعاه . ومن المعروف أنه عند سيادة الجفاف تضطر أحدى القبائل للرعى فى مراعى القبيلة الأخرى، ولا يكون ذلك إلا بالحصول على موافقة مسبقة من مجلس القبيلة صاحبة الأرض . وتعتبر أرض القبيلة ملكا مشاعا بين أفرادها .

توزيع المستوطنات البشرية :

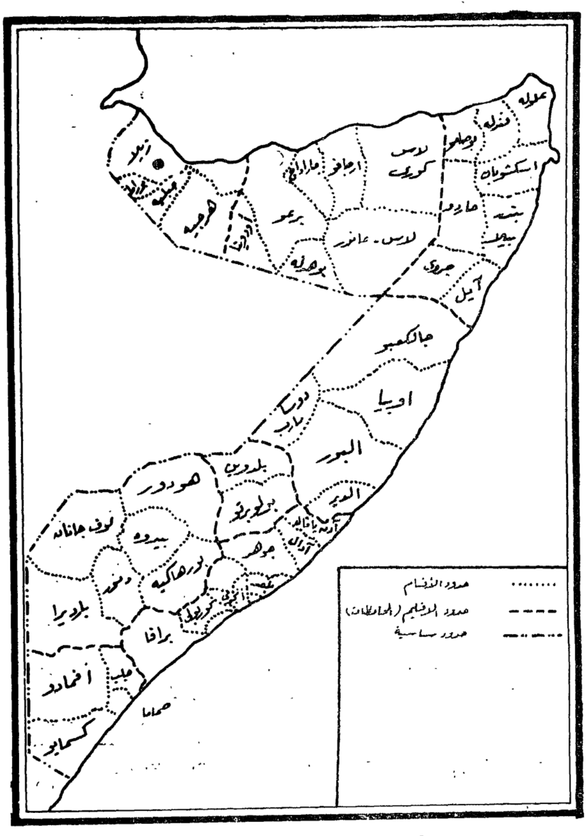
يتأثر توزيع المستوطنات البشرية فى الصومال بعديد من العوامل الجغرافية وفى قطر مثل الصومال لا تزال كثير من أقاليمه لم تشهد جهود الانسان من أجل تطويرها تبرز أثر العوامل الطبيعية على توزيع المستوطنات البشرية .

ويلاحظ أن توزيع المستوطنات البشرية تمتد على عدة محاور :

١— ساحليه : تمتد على ساحلى المحيط الهندى وخليج عدن ، وهذه تضم عددا من المدن الرئيسية والموانى وقرى ومدن الصيد — ومنها زيلع ، وبربره ولاس كوربة ، وبوصاصو (بندر قاسم) ، وعلوله ، وبندر بيلا ، ومقديشو وميركا ، وبراده ، كسمايو فمن بينها الموانى الرئيسية كبربره ، ومقديشو وميركا وكسمايو . ومنها مستوطنات الصيد كايل ، وجاراد ، وبراده.

ويطلق على المدن الساحليه فى الصومال أسم بنادر ، وهى تسمية أطلقها العرب على الموانى الجنوبية فى الصومال ، ومن ثم سمى الساحل المطل على المحيط الهندى أسم ساحل بنادر . كما يطلق على كل مدينة على الساحل أسم بندر ومنها (بندر قاسم — بندر بيلا — بندر زياد)

(١) Somalia Today, Ministry of Information and National Guidance, Mogadishu, 1975, pp. 82-83.



شكل ١١ ــ ٣ : الاقسام الادارية فى الصومال

٢ ـ مستوطنات تمتد على ضفاف الأنهار والأودية المتقطعة الجريان كتلك التى تقوم على ضفاف نهر ضرورمثل أريدوم واسكوشبان والتى تقوم على ضفاف نهرى شبيلى وجوبا مثل بلدوين ، وبولو برتى ، ومهداى ، بلعد ، وأفجوى ، وأود بجلى ، وجنالى على نهر شبيلى ، لوخ ، بارديرا ، ديجوما ، وجلب ، ومرجريت ، ولونتى على نهرجوبا . ومعظم هذه القرى زراعية .

٣ ـ مستوطنات فى مناطق السهول الشمالية حيث المراعى الجيدة ، وهذه مستوطنات عمرانية للرعاه . وقد كانت هذه أقل ثباتا ووضوحا فى الماضى ولكنها أزدهرت نسبيا بعد أن حفرت العديد من الآبار . وأصبحت هناك موارد مائية ثابتة يتجمع عندها الرعاه لشرب الحيوان . ومن أمثلة هذه المراكز العمرانية (هرجيسا ـ برعو ـ شيخ جؤد ـ عرجابو ـ قارضو) ومما ساعد على أنتشار مراكز العمران فى ذلك النطاق الثالث بعيدا عن ساحل البحر أو شواطىء الأنهار سقوط بعض الامطار التى تسمح بقيام المراعى بعيدا عن الأنهار ، وأستغلال المياة الجوفية التى كانت لها الفضل فى تجمع السكان فى بقاع لم تكن تعرف الاستقرار ، وقللت من حجم الهجرة المؤقتة والموسمية جريا وراء موارد المياة والمرعى الجيد على نحو ما سيتضح .

الضوابط الطبيعية التى تؤثر على توزيع المستوطنات البشرية :

١ ـ ظاهرات السطح :

تتميز الصومال بطول سواحلها ، إذا يبلغ طول الساحل المطل على خليج عدن نحو ٩٠٠ كم ، والساحل المطل على المحيط الهندى ١٩٠٠ كم ، أى تمتد سواحلها ٢٨٠٠ كم . ولقد كان للظروف الجغرافية لهذه السواحل أثرها فى نشاة المستوطنات البشرية الساحلية وعلى خصائصها فالساحل الشمالى المطل على خليج عدن كثير التعاريج توجد به العديد من الخلجان ، فعلى أحد الالسنة قام ميناء زيلع الذى لعب دورا هاما فى الحركة الاقتصادية خلال العصور الوسطى كما توجد العديد من الخلجان الكبيرة التى يقع عليها ميناء بربرة وبوصاصو (بندر قاسم) ، وعلوله . ويعيب الموانى الثلاثة الاخيرة أنها غير صالحة لاستقبال السفن الكبيرة أو حتى الحوالة وذلك بسبب قلة عمق الخلجان مما يصعب معه دخول السفن ، ولذلك يستعان بالقوارب الصغيرة والصنادل التى تصل بين رصيف الميناء والسفن الكبيرة كما يقال من أهمية موانى الساحل الشمالى رغم كثرة الخلجان أنتشار الشعاب المرجانية التى تمثل مصدر خطورة على السفن ، يضاف إلى ذلك أن الموانى والمستوطنات الساحلية تكتسب أهميتها من سهولة

اتصالها بظهيرها . وإذا نظرنا إلى منطقة الساحل الشمالى وجدنا نطاقا من الجبال المرتفعة كجبال درنا ، والفيل وبغر التى تقع إلى الشرق من بوصاصو ، ثم جبال أجل التى تكون منطقة رأس غرد فوى . وقد يزيد ارتفاع بعض هذه السلاسل على ٢٥٠ متر . وهذه الجبال تنحدر نحو خليج عدن ، وتنحدر ببطء نحو الداخل . وتمثل هذه الجبال عقبة أمام إتصال كثير من النقاط الساحلية والداخل ، يضاف إلى ذلك ضيق المساحة السهلية المطلة على الساحل الشمالى بشكل ملحوظ تكاد تختفى تماما فى منطقة رأس غرد فوى . أما الساحل الشرقى فأكثر إنخفاضا من الساحل الشمالى ، كما تتميز المياه أمامه بالضحولة ، وقد تظهر الحواجز الرمليه والتكوينات الصخرية فى مواجهة الساحل على مسافات قصيرة مكونه جزرا رمليه أو صخريه قاحلة ، وقد تحجز الحواجز الرمليه عديدا البحيرات الشاطئية ، مما يجعلها غير صالحة لاستقبال السفن الكبيرة أو حتى الحوالة . ولهذا نجد أن الموانى التى نشأت على هذا الساحل صغيرة كميناء مقديشو ، وكسمايو ، ومبركا ، وبراوه . وهذه الموانى لا يمكنها استقبال السفن الكبيره ، بل تظل هذه السفن بعيدا عن أرصفة الميناء بنحو كيلومتر ونصف ، ويتم الاتصال بينها وبين الميناء بواسطة القوارب والصنادل ، ويتراوح اتساع السهل الساحلى الشرقى بين بين ميلين إلى عشرة أميال .

ولقد أفادت الصومال من العديد من السلاسل الجبلية المجاوره للشاطىء فى استخدامها فى الارشاد حيث أقيمت عليها الفنارات كما هو الحال فى رأس عسير (٢٤٤ متر) ورأس شينا جيف (٧٥٠ متر) (١) .

وواضح أن شكل الساحل وظروفه الجغرافية كان له تأثيره الواضح على نشأة المستوطنات فى ذلك النطاق الساحلى . ففى المناطق القليلة التى تهيأت الظروف لها من حيث الحماية وسهولة الاتصال بالداخل ، وعمق الماء وقلة الصخور والشعاب الموجانية قامت الموانى الحديدة كما هو الحال فى زيلع وفى الحالات التى لم تتوفر هذه الشروط نشأت موانى صغيرة ترتادها السفن الصغيرة أو تستخدم القوارب كحلقة وصل بين الميناء والسفن الكبيرة التى ترسو بعيداً وفى مناطق المراسى الصغيرة التى تسمح بوصول القوارب والسفن الشراعية قامت قرى ومدن الصيد كما هو الحال فى آيل ، وجاراد ، براوه على الساحل الشرقى .

وتؤثر التضاريس والبناء الصخرى على العمران ، إذ تجتذب السهول القرى والمدن بينما يقل تجمع السكان فى المناطق الجبلية ، ويلاحظ أن خريطة توزيع المستوطنات البشرية على

---

(١) حمدى السيد سالم . « الصومال قديما وحديثا » وزارة الاستعلامات . مقديشو ١٩٦٥ . الجزء الأول ، ص ٣٠ .

النقيض من خريطة توزيع المناطق الجبلية . كما يؤثر التركيب الصخرى على المواد المستخدمة فى تشييد القرى والمدن .

والمتأمل فى خريطة أوروجرافية للصومال يرى أن الهضبة الكبرى فى الصومال تغطى مايزيد على ثلثى مساحة الصومال . وتحصر الهضبة سهولا فى الشرق والشمال وتقطعها الأودية إلى عدة هضبات ذات تكوينات جيرية ، وتنتشر فيها الآبار والمناقع الدائمة التى لاتجف مياهها ، ويلجأ إليها الرعاة فى موسم الجفاف بحثاً عن المراعى التى تنمو حولها ، وهرباً من الحرارة الشديدة فى السهول الساحلية المنخفضة . وتتميز السهول والمناطق المستوية فوق الهضبة وحول الأودية بأنها مناطق التجمعات الرعوية ، بينما السهول الساحلية الشرقية ، والجنوبية فهى زراعية تضم القرى الزراعية والمدن . (شكل ١١ — ٤) .

وتتميز السهول الصومالية عامة بشدة الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة نتيجة لانخفاضها الكبير بالنسبة لسطح الهضبة . ولايظهر أثر نسيم البحر لأكثر من نصف كيلو متر . وتصل درجة الحرارة صيفاً إلى أكثر من ٣٥° م فى المتوسط ، وقد ترتفع إلى أكثر من ٤٠° م مما يجعل الحياة أمراً صعباً ، ولهذا يترك سكان بوصاصو ، وبربرة وغيرها من المدن الشمالية مدنهم وموانيهم المنخفضة فيما بين شهرى أبريل ويوليو إلى المناطق المرتفعة التى تكون بمثابة مصايف للسكان ومرعى طبيعى للحيوان (١) . ولهذا تخلو السهول الشمالية من السكان والحيوان خلال فترة الجفاف .

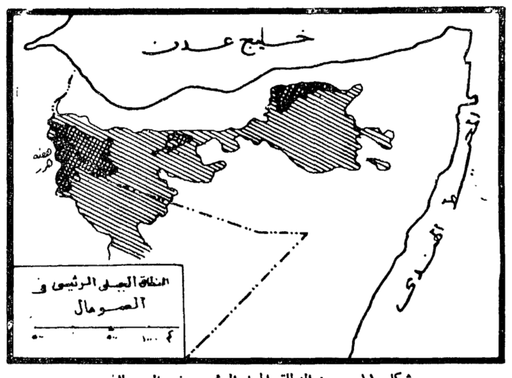
ومن ذلك يتضح أثر التضاريس والبناء الصخرى على المستوطنات البشرية على النحو التالى:

(أ) المسكن فى المناطق الرعوية فى السهول الشمالية ، وعلى سطح الهضبة من النوع المؤقت الذى يتحرك بتحرك الرعاة ، أى بين نوع « الجورى » الصومالى حتى يسهل نقله خلال الانتجاع إلى المراعى الجبلية فى فصل الصيف .

(ب) أن المستوطنات البشرية الثابتة وخاصة المدن تأثرت بالسلاسل الجبلية والتكوينات الهضبية فى الشمال ، كما تأثرت بنوع الصخور التى تتكون منها وهى الصخور الجيرية ، ولهذا تشيد المساكن فى مدن الصومال الشمالى من الحجر الجيرى حيث تتكون الجبال منه ، كما هو الحال فى هرجيسا ، وبرعو ، شيخ ، بربرة . فى السلاسل الجبلية التى تبعد عن هرجيسا بنحو سبعة كيلو مترات يقطع الحجر الجيرى من المحاجر . كما يقطع الحجر الجيرى من محاجر تبعد نحو ٣٠ كم من مدينة برعو . وتنقل الأحجار إلى المدن

---

(١) حمدى السيد سالم . المرجع السابق. ص ٣٣٠ .



شكل ١١ — : النطاق الجبلى الرئيسى فى الصومال

بواسطة الشاحنات . ويقل استخدام الأشجار فى إقامة المساكن فى الشمال بسبب قلة الغطاء النباتى فى الشمال .

(ج) تتمتع قرى الرعاة بالقرب من الأودية التى تتجمع المياه فى قيعانها على شكل منابع ، أو بالقرب من الآبار للحصول على مياه الشرب للإنسان والحيوان .

(د) فى الجنوب حيث تزداد كثافة الغطاء النباتى تستخدم فروع الأشجار فى بناء المساكن سواء الثابتة أو المتنقلة.

(هـ) تؤثر الكثبان الرملية المتحركة التى يطلقون عليها اسم « بور » والتى يصل طول الكثيب فيها نحو ٦٥٠ متر مثل كثيب بور ايلبى ، كثيب بور دنسو (١) والتى تؤثر على مراكز الاستيطان ، ولهذا قامت الحكومة الصومالية بتثبيت الكثبان الرملية فى مواجهة المدن (٢)

موارد المياه :

الأمطار فى الصومال بصفة عامة قليلة وغير كافية ، ولو أنها تختلف من إقليم لآخر ، فهى تزداد كلما ازداد الارتفاع ، كما تزداد كلما اتجهنا جنوباً إذ يبلغ متوسط كمية المطر فى قارضو ١١ مم ، وفى جالكعبو ١١٠ مم ، وفى بلدوين ١٨٤ مم ، وفى بيلدوا ٥٢٧ مم ، ثم تصل إلى ٦١٢ مم و الكسندربار فى أقصى الجنوب ، كما تبلغ ٥١١ مم فى شيخ ، ٤٣٢ مم فى هرجيسا الواقعتين فى شمال الصومال ، وذلك بسبب عامل الارتفاع إذ يصل ارتفاع شيخ ١٤٣٠ متر ، وارتفاع هرجيسا ١٣٧٠ متر (٣) .

وإلى جانب عدم كفاية الأمطار نجدها تتميز بتذبذبها ، يضاف إلى ذلك أن التربة فى معظم أجزاء الصومال يغلب عليها التركيب الجيرى ، ولهذا تغيض المياه فى وديانها التى لاتمكث المياه فيها إلا لفترات قصيرة . فمن بين العديد من المجارى المائية لايوجد سوى نهرا جوبا وشيبلى اللذان تجرى فيهما المياه طول العام أو معظمه ، ولهذا فإن المياه الجوفية تمثل أهم مورد مائى للإنسان والحيوان فى كل أنحاء البلاد ، من ثم فإنها تعتبر العامل الرئيسى المتحكم فى

---

(١) حمدى السيد سالم . المرجع السابق. ص ٣٧ .

(٢) Sand-Dune Stabilisation, Self-help against Migrating, Sand-Dunes, Mogadishu, 1974.

(٣) حمدى السيد سالم . المرجع السابق. ص ص . ٦٨ - ٧٠ .

إمكانيات والاتجاهات التنمية فى البلاد ، كما تعتبر وفرة المياه عاملا محدداً لنشأة ونمو عدد كبير من المدن والمستوطنات المختلفة (١) .

وتتمثل موارد المياه الجوفية فى الصومال فى عدة صور :

١ – ينابيع طبيعية دائمة الجريان تزود الاودية بما يجرى فيها من مياه طول العام، ومن هذه الينابيع الشابيدوه ، جيل ، دل مادو ، كرن فى بوصاصر جلجولو ، بيو كولولى أوفين، آيل ، جاروى ، جاحا ، توهين فى قندله حين فى علولة، داموج فى توراما ، وغيرها .

(ب) آبار عادية وأخرى ارتوازية ، وبعضها ذو انبوب لسحب المياه . والأعداد الكبيرة الموجودة فى مختلف القرى توضح مدى اعتماد مراكز العمران على مياه الآبار إذ يوجد فى ٢٢٣٢ قرية فى الصومال ٢٤٣٠ بئراً من الأنواع المختلفة (٢) .

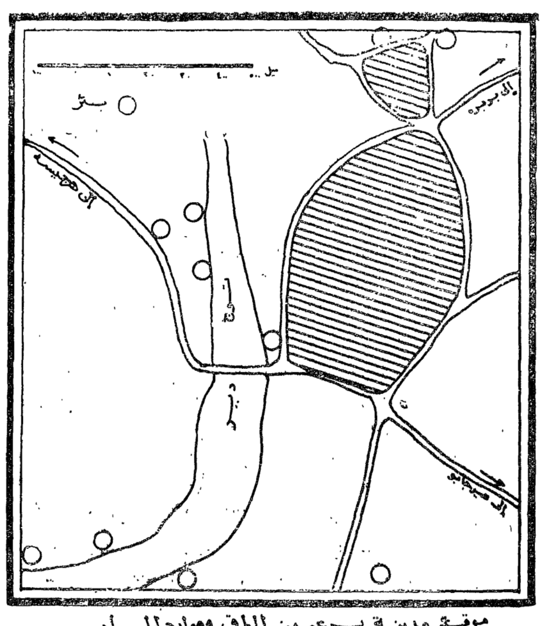
أما المياه السطحية فتمثل فى النهرين الرئيسين (جوبا وشيبلى) ، وعدد من الأودية الأخرى التى لاتجرى فيها المياه إلا لفترات محدودة من السنة ، ولاتتصرف مياهها إلى المحيط بل تتسرب خلال التربة المسامية .

كما أن هناك حفر وعائية طبيعية تعرف محلياً بأسماء متعددة مثل « ور » ، « هر » ، « دبشق » ، « بللى » وتحتفظ هذه الحفر بمياه الأمطار لبعض الوقت بعد انتهاء نزول الأمطار وهى تعد بمثابة خزانات للمياه ، وقد أقام السكان عديداً من الخزانات المبنية بالأسمنت وخاصة فى المناطق التى تقل فيها الأمطار وتختفى المجارى السطحية كما هو الحال فى منطقتى هاود ، ونوجال . وإذا كانت هذه هى الصورة العامة للموارد المائية فى الصومال فإنه يظهر واضحاً أن المستوطنات ، لابد أن ترتبط بمصدر ثابت للماء سواء كان مجرى مائى أو حفرة وعائية أو ينبوع أو بئر من أى صورة وذلك بسبب عدم كفاية الأمطار ، ومن ثم فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مواقع المستوطنات والمناطق التى تحوى طبقات الأرض فيها مياهاً جوفية عذبة ملائمة لشرب الإنسان والحيوان . ويظهر من الجدول رقم (٢) من ملاحق البحث كيفية حصول المستوطنات البشرية بأشكالها المختلفة على موارد المياه اللازمة لها .

---

(١) Ground water in Somalia Democratic Republic, United Nations Development Programme, Technical Report 3, United Nations, New York, 1975, p. 1.

(٢) Statistical Abstract, Planning and Co-ordination Central Statistical Department, 1971, p. 14.



شكل ١١ ــ ٥ : موقع مدينة برعو من الطرق وموارد المياه

ولاتزال مراكز العمران تنمو وتتطور فى ضوء الموارد المائية التى يمكن تدبيرها لها ، ولقد أجريت العديد من الأبحاث فى المناطق التى تفتقر إلى الماء من أجل تطوير المستوطنات البشرية بها ، ومن هذه المناطق برعو ، بوصاصو ، جاردو ، بوهودله فى الشمال ، وجالكعبه دوسا مارب فى الوسط (١) .

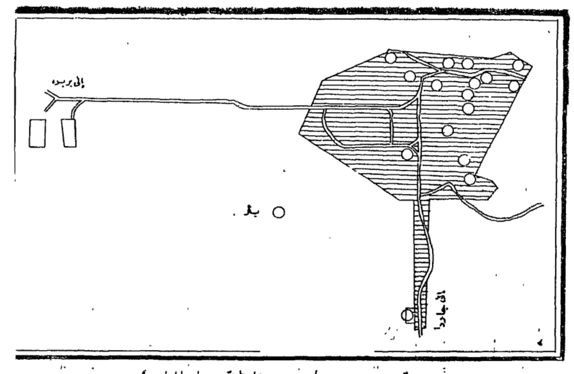
ففى برعو التى تقع على منسوب ١٠٤٢ متر تعتبر المصدر الرئيسى للمياه مجموعة من من أنواع مختلفة ، ويتراوح عمق المياه الجوفية فيها بين ٩٨ — ١٧٧ متر ، ومياهها عذبة لاتتجاوز لنسبة الأملاح الذائبة فيها ١,٦٥٤ جم/ لتر ، شكل (١١ — ٥) وبوصاصو التى تقع على السهل الساحلى لخليج عدن تعتمد على نحو ٣٠ بئراً يتراوح عمقها بين ٢ — ١٨ متراً ؛ ويتراوح عمق الماء فيها بين ١,٨٨ — ١٤,٧٨ متراً ، ويتزايد عمق الماء الباطنى كلما اتجهنا جنوباً ، وتمثل الكثبان الرملية على الشاطىء خزانات ، وكذلك المدملكات فى الجنوب تمثل أيضاً خزانات للمياه ، وبالرغم من قربها من البحر إلا أن نسبة المواد الذائبة تتراوح بين ٢ جم/ لتر فى الجنوب — ٥ جم/ لتر فى الشمال . (شكل ١١ — ٦) .

أما فى جاردو تلك المدينة التى تمثل مركزاً للنشاط الاقتصادى وتقع على هضبة تحيط بها التلال المرتفعة فتحصل على كل احتياجاتها من المياه الجوفية وحتى سنة ١٩٧٢ كان بها سبعة آبار ، وأنبوبة مدقوقة بدأت عملها سنة ١٩٦١ ويتراوح عمق الماء الجوفى عندها بين (١٤ — ٣٦ متراً) ، أما البئر الأنبوبية فتسحب الماء من عمق ١٨٦ متر ، وبالقرب من كوبان يصبح مستوى الماء الجوفى قريباً من السطح إذ يصل عمقه إلى ١٥ متراً (شكل ١١ — ٧) .

وفى جالكعبو عاصمة إقليم مدق التى تقع على منسوب ٩٣٥ متر والتى ترتكز على تكوينات جبسية تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسى للمياه ، إذ تحصل على الماء من ٣٠ بئراً محفوره إلى جانب بئرين مدقوق بهما أنبوبتين لسحب الماء . ويتراوح عمق الآبار بين ٦,٥ — ٢٥,٥ متراً ، ويتراوح منسوب الماء الأرضى بين ٣,٨٣ — ٢٣,٢٦ متراً من سطح الأرض . أما عمق الأنبوبتين المدقوقتين لسحب الماء فيصل إلى ٣٢٠ متراً ، والملاحظ أن المياه فى هذه المنطقة عسر ترتفع بها نسبة الأملاح المذابة والتى تتراوح بين ٣,١٦ — ٤,٩٤٨ جم/ لتر .

أما دوسا مارب فإقليم هام لتجمعات قطعان الماشية فى إقليم مدق ، وترتكز على طبقات من الحجر الجيرى والحجر الرملى والجبس ، وتزود المدينة بالمياه ٢٠ بئراً إلى جانب بئر

(١) Groundwater in Somalia Democratic Republic, United Nations Development Programme Technical Report 3. United Nations, New York, 1973, pp. 78-85.



موقع مدينة بوصاصو من الطرق وموارد المياه

شكل ١١ ـ ٦ : موقع مدينة بوصاصو من الطرق وموارد المياه

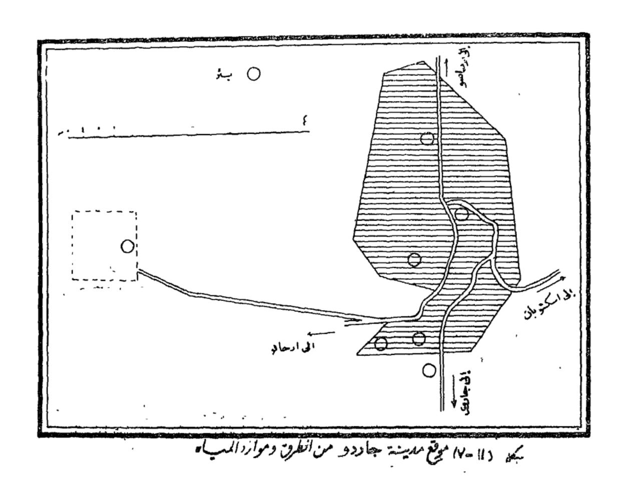
مزود بأنبوبة مدقوقة لسحب الماء . والماء فى هذه المنطقة يحتوى على كميات كبيرة من الأملاح المذابة فى بعض مناطقها ، إذ تتراوح نسبة الأملاح المذابة بين ٢٫٤٨٨ — ١٧٫١٤٨ جم/ لتر . ويوجد الماء العذب على عمق يتراوح بين ٥٠ ، ٦٠ متراً ، ولهذا دقت الأنبوبة من أجل الحصول على الماء الأكثر ملاءمة (١)(شكل ١١ — ٨) .

وتعتمد كل من مقديشو وبلدوين وكسمايو وبربرة وهرجيسه على المياه الجوفية فى الحصول على احتياجاتها من مياه الشرب وسقى الحيوانات ، ومن الغريب أن تعتمد مقديشو وبلدوين على المياه الجوفية رغم وقوع الأولى قريبة من نهر شبيلى إذ لاتبعد عنه بأكثر من ٣٠ كم ، بينما تقع بلدوين داخل إحدى ثنيات هذا النهر ، أما كسمايو فتقع بالقرب من مصب نهر جوبا . وربما فضل الاعتماد على المياه الجوفية لأنها لا تحتاج إلى تخليصها من المواد العالقة بعكس مياه الأنهار .

ويلاحظ أن مراكز العمران فى الجنوب تعتمد على أكثر من مصدر فى الحصول على المياه (الأمطار — الأنهار — المياه الجوفية) كما يظهر من جدول رقم ٢ فى الملاحق . ما فى الشمال فتكاد تعتمد فى أغلب الوقت على المياه الجوفية ، يضاف إلى ذلك مياه الأمطار ، وما يتجمع فى الحفر وفى قيعان الأودية الجافة . ويوضح الجدول التالى مدى اعتماد القرى الثابتة على المياه الجوفية :

الأقليم	القرى	الآبار	حفر وعائية	حفر فى الأودية	الجملة للموارد المائية
الشمالى الغربى (هرجيسه)	١٥٨	١٦٥	٣٠	٩٣	٢٨٨
الشمالى الشرقى (برعو)	١٦٧	١٩٧	٧٩	٦١	٣٣٧
بوصاصو	٧٢	٣٢١	٣٥	٢٥	٢٩١
مدق	٧٣	٣٨٤	٣٠	—	٤١٤
جيران	٣٠	٩٤	—	٥٤	١٤٨
بنادر	٧٣٨	١٥٩	١٠٣	٦٠	٣٢٢
جوبا العليا	٦٨٤	١٥٣	٥٠	١٢٣	٣٢٦
جوبا السفلى	٣١٠	٦٩	٢	٢٣٣	٣٠٤
الجملة	٢٢٣٢	١٤٥٢	٣٢٩	٦٤٩	٢٤٣٠

(١) Groundwater in Somalia Democratic Republic, United Nations Development Programme Technical Report 3. United Nations, New York, 1973, p. 80.



شكل (١١-١٧) موقع مدينة جاردو من الطرق وموارد المياه

وتوجد فى الوقت الحاضر فى مقديشو وهرجيسا وبربرة وكسمايو أنظمة لتغذية المساكن بالمياه ، أما بقية البلاد فتعتمد على آبار مبعثرة لايفى إنتاجها احتياجات السكان ، أما المناطق الحضرية الأخرى التى يوجد بها نظام لتوزيع المياه فهى بلدوين ، بيدوه ، جالكعبو ، قرضو — بوصاصو — حردى — دوسا مارب — بولى برتى — جوهر — شلمبود — حدر — جرىهارى ، عير جابو ويظهر من العرض السابق أن موارد المياه تلعب دوراً هاماً فى تطور ونمو المستوطنات البشرية ، فحيث يتوافر الماء بكميات كافية وبنوعية تلائم الإنسان والحيوان تنمو المدينة وتتطور مواردها .

كما تلعب مياه الرى دورها فى اجتذاب القرى الزراعية كماهو الحال فى حوض جوبا وشبيلى . إذ توجد فى منطقة جينالى وحدها ٣٠١ كم من قنوات الرى تقوم على جوانبها العديد من القرى الزراعية مثل جينالى وأودىجلى :

وإذا كانت موارد المياه تجتذب مراكز العمران كما أسلفنا فإن مراكز العمران تنفر فى حالات أخرى من المجارى المائية ، إذ نفرت القرى من ضفاف نهرى جوبا وشبيلى فى بعض المناطق المنخفضة التى كانت تطغى عليها مياه الفيضان وتؤدى إلى دمار المساكن والأرض الزراعية والحيوانات ولكى تؤمن المساكن تم تدعيم ضفاف نهر شبيلى فيما بين بلدوين حتى هداى ، وضفاف نهر جوبا فيما بين جماما ، وبونتى . وتقع المنطقتان فى وادى الأدنى لكل من نهرى جوبا وشبيلى حيث الأرض مستوية وقليلة الانحدار ، ولهذا نجد أن مجرى النهرين كثير التعاريج مخفض الضفاف مما يسبب طغيان مياهه على الضفاف . ويؤدى ذلك فى منطقة الوادى الأدنى لنهر جوبا إلى انتشار ذباب تسى تسى التى تسبب خطراً على السكان والماشية والتى نفرت السكان من الإقامة قريباً من النهر ولقد دعمت من هذه الضفاف ١٩٠ كم فى سنة ١٩٧٢ ثم ٢٤٠ كم سنة ١٩٧٣ من أجل حماية المستوطنات القريبة وتأمينها (١) .

العوامل البشرية التى تؤثر على توزيع المستوطنات البشرية :

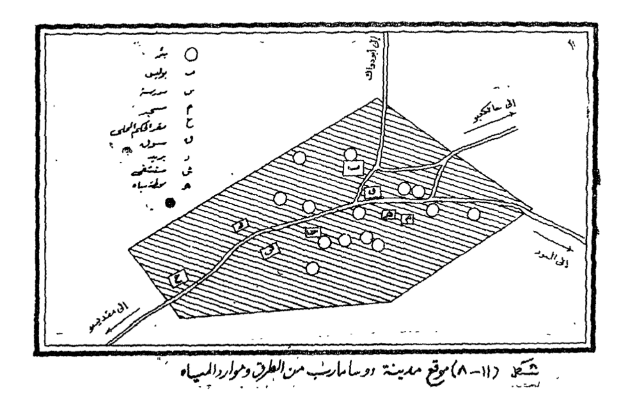
تتأثر المستوطنات البشرية بعديد من العوامل البشرية التى تؤثر على شكل المستوطنة وحجمها ، واتجاه نموها . ومن هذه العوامل البشرية :

(أ) التحول من الرعى إلى الاستقرار .

(ب) المساحة المزروعة .

(ج) الطرق والنقل .

(1) Somalia Today, Ministry of Information and National Guidance, Mogadishu, 1975, p. 109.



شكل (١١-٨) موقع مدينة دوسامارب من الطرق وموارد المياه

اولا ــ توطين الرعاة :

يكون الرعاة الرحل نسبة كبيرة من سكان الصومال ولكنها آخذة فى التناقص بسبب ميل نسبة منهم إلى الاستقرار فى المدن أو القرى ، إذ تتناقص نسبة الرحل من ٨١,٢ ٪ سنة ١٩٣١ إلى ٧١٪ سنة ١٩٥٣ ثم إلى ٦٠ ٪ سنة ١٩٦٣ — ولقد كان لموجات الجفاف التى تحدث من آن لآخر والتى كانت آخرها تلك الموجة القاسية التى حدثت فى سنة ١٩٧٤/ ١٩٧٥ والتى أدت إلى نفوق كثير من الحيوانات وسيادة القحط بين السكان مما أدى إلى عمل برنامج لمواجهة هذا الجفاف يتوطين الرعاة فى أماكن يمكنهم الحصول منها على قوتهم ، فكان إنشاء قرى الصيد والزراعة على حساب تجمعات الرعاة ، ولقد كان لذلك أثر على توزيع السكان والمستوطنات البشرية . فلقد هاجم الجفاف المناطق شبه الجافة التى تحظى بامطار غير منتظمة بالإضافة إلى المحافظة الشمالية الغربية التى تضم — (هرجيسا ، جبلية ، بوراما) والتى تسود فيها حرفة الرعى حتى منطقة حوض شبيلى ، والتى لم تكن الزراعة فيها نشاطاً له أهميته فى الماضى مع وجود جيوب فى الصحراء تضم مناطق الوديان والآبار والينابيع والحفر الوعائية التى تنبثق أو تتجمع فيها المياه والتى يمكن أن تقوم عليها زراعة كثيفة تسد احتياجات السكان ، ومن حيث الجدارة الإنتاجية لهذه الجيوب فيلاحظ أن إقليم نوجال (أحد الأودية فى قسم آيل) أنها منطقة ملائمة لإنتاج الغذاء لما فيها من موارد مائية ثابتة فى وادى نوجال . وفى إقليم توج دير توجد العديد من الجيوب الزراعية التى تكفى لإنتاج الغذاء وكذلك الحال فى إقليم سناج يضم منطقة من أهم مناطق الزراعة الجافة والتى تكاد تختلف عن المنطقة الشمالية الغربية والتى تشتهر بالزراعة الجافة ، ولقد أجريت دراسة تبين منها أنه توجد عشرون منطقة ملائمة للزراعة تماماً تتخلل ذلك النطاق الرعوى الذى دهمه الجفاف وأودى بحياة الرعاة ، وهذه المناطق هى (توج وجالى أيل شيخ — كيرى باحر — لبيداوين — ضراروين — بيوجورى ، وكلها فى الإقليم الشمالى الغربى وجودموهادل ، جالين ، بير ، جودوب ، وحيران ، وكارد بيود ، وجيدال ، وكالبودا ؛ بالانيال فى إقليم توج دير وسناج ونوجال وبارى (١) .

ولقد وقع الاختيار على بعض المناطق لتوطين الرعاة الرحل الذين تأثروا بالجفاف ، ولقد اختيرت مناطق التوطين فى إقليم مابين النهرين — جوبا وشبيلى — حيث إمكانية الرى الدائم ، ونظر إلى المناطق العشرين السابقة على أن تكون مناطق توطين فى المراحل المقبلة .

(١) Programme of Recovery and Rehabilitation for the Drought Striken, Population, Planning and Coordination, Mogadishu, 1975, pp. 23-25.

والمناطق التى أقيمت فيها المستوطنات الجديدة هى :

١ ـ دوجوما : وهى منطقة من أحسن المناطق التى تمتمد على نهر جوبا والتى تضم ٣٠,٠٠٠ هكتار من الأرض الزراعية ، وقد عمل على إنشاء مستوطنة كبيرة تضم ٣٠,٠٠ نسمة تعتمد على ١٨,٠٠٠ هكتار من هذه المنطقة فى هذه المرحلة . ويبلغ حجم القوة العاملة فى هذه المستوطنة ستة آلاف نسمة .

٢ ـ سبلالى : وهى منطقة من أعلى المناطق فى كفاءتها الإنتاجية تبلغ مساحتها ١٨,٠٠٠ هكتار ، وقد تم توطين ٣٠,٠٠٠ نسمة بها منهم ستة آلاف عامل .

٣ ـ كرتن وارى : وتقع هذه المنطقة فى دلتا نهر شبيلى وتبلغ مساحتها ٥٠,٠٠٠ هكتار ، وهى منطقة زراعية ممتازة تناسب زراعة كافة المحاصيل وقد أنشئت القرية على ١٢,٠٠٠ هكتار لكى يستقر بها ٣٠,٠٠٠ نسمة يبلغ حجم القوة العاملة منهم ستة آلاف نسمة . وبذلك تبلغ المنطقة التى تزرعها القرى الثلاث نحو ٥٤,٠٠٠ هكتار .

ومن الملاحظ أن توطين الرعاة جاء بتهجيرهم إلى منطقة الرى الدائم فى الجنوب وكان لذلك أثره على تغير توزيع المستوطنات والسكان .

ثانيا ـ أثر المساحة المزروعة على المستوطنات البشرية بالصومال :

تبلغ المساحة المستغلة فى الزراعة فى الصومال ٩٣٥,٠٠٠ هكتار منها ٧٨,٠٠٠ هكتار فى الصومال الشمالى تمثل ٨,١٪ من جملة المساحة المزروعة بالصومال ، ٨٠٧,٠٠٠ هكتار فى الصومال الجنوبى تمثل ٩١,٩٪ من جملة المزروع فى البلاد وإذا تأملنا فى الجدول رقم (١) لوجدنا أن الصومال الجنوبى يضم عدداً من القرى يبلغ ١٩٠٧ ، بينما جملة عدد القرى فى الصومال ٢٢٣٢ قرية ، كما أن المحافظات الأربع التى يمر بها نهرا جوبا وشبيلى تضم ١٧٦٢ قرية تمثل نحو ٨٠٪ من جملة القرى فى الصومال ، ويظهر من ذلك أنه حيث المساحات الكبيرة المستغلة فى الزراعة تكثر أعداد القرى بصفة عامة .

ومن بين ٤٥٠ قرية كبيرة فى كل أرجاء الصومال يوجد ٣٠٣ قرية كبيرة فى المحافظات الأربع تمثل ٦٧٪ من جملة القرى الكبيرة فى الصومال .

ويوضح ذلك أن التربة الفيضية الخصبة فى الجنوب عملت على نشأة القرى المجمعة الكبيرة ، ويوضح الجدول التالى نصيب الصومال الجنوبى من الأراضى الزراعية والقابلة للزراعة والمراعى والغابات بالهكتار .

وجه الاستخدام	الاقليم الجنوبي	الإقليم الشمالي	جملة الجمهورية
أراضي زراعية	٧٠٨,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	٩٣٥,٠٠٠
أراضي قابلة للزراعة	٨,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٨,٤٥٠,٠٠٠
مراعي دائمة	١١,٩٧١,٠٠٠	٨,٥٩٧,٠٠٠	٢٠,٥٦٨,٠٠٠
مراعي واراضي زراعية	٣٦,١٩٠,٠٠٠	١٦,٨٣٤,٠٠٠	٥٣,٠٢٤,٠٠٠
غابات	٦,٢٤٢,٠٠٠	٨,١٥٩,٠٠٠	١٤,٤٠١,٠٠٠
مبان ومنشآت عالية	٩,٩٤٦,٠٠٠	٧٧٨ ٠٠٠	١٠,٧٢٤,٠٠٠
المساحة الكلية	٤٦,١٥٤,٠٠٠	١٧,٦١٢,٠ ٠	٦٣,٧٦٦,٠٠٠

ثالثا ــ أثر الطرق والنقل :

من المعروف أن للنقل أثره الكبير على المستوطنات من حيث مواقعها واتجاه نموها فيذكر لابلاش أن الطرق هي التي تصنع المدن ، كما يذكر راتزل أن المدن عبارة عن عقد في شبكات الطرق (١) ، ولقد تأثرت المراكز العمرانية في الصومال بشبكة الطرق من حيث توزيعها واتجاهات نموها ومعدله. فمدينة مقديشو تنمو في الاتجاه الشمالي الغربي على امتداد الطريق المؤدي إلى أفجوي ، كما تنمو في الاتجاه الشمالي الشرقي حيث الطريق المؤدي إلى بلعد ، كما تبدو مدينة جالكعيو ذات شكل نجمي بسبب نموها على امتداد الطرق المؤدية إلى برعو ، ومقديشو ، وهومبو وجيريبان .

والصومال بامتدادها الطويل ذات مسافات برية شاسعة ، ولاتحتوي على أنهار صالحة للملاحة ، ولهذا كان النقل البري الوسيلة الرئيسية في الربط بين مدن الصومال ، وقد لعب دوراً هاماً في التأثير على هذه المدن ، فمدينة مقديشو كانت مدينة غير منظمة بسبب عدم انتظام النقل في داخلها أو بينها وبين المدن الأخرى ، وحينما أنشئت فيها الطرق الرئيسية المزدوجة مما حل مشكلة النقل بالمدينة ، وصلتها بالمدن الأخرى ، فقد تم بناء طريق بين مقديشو ، وبيدوه عاصمة محافظة جوبا العليا طوله ٢٣٢ كم كما تم ربطها بمدينة ميركا ، وهي ميناء بحري جيد ، كما ربطت مقديشو بمدينة كسمايو بطريق ينتهي قبيل كسمايو بمسافة قصيرة وقد كانت هذه المسافة الصغيرة بمثابة ثغرة حالت دون انتظام النقل بين مقديشو وكسمايو ، ولهذا سدت هذه الثغرة من أجل انتظام الاتصال بين المدينتين .

(١) جمال حمدان . جغرافية المدن . بدون تاريخ . ص ٤٥٧ .

ولقد كان ارتباط المدن الصومالية فى الصومال الشمالى ضعيفاً بسبب رداءه الطرق ، إذ لاتزيد سرعة السيارات على هذه الطرق على ٣٠كم /ساعة (١) وقد أنشىء طريق يربط مدينتى جوهر وبرعو بمساعدة جمهورية الصين الشعبية مما يكن من الربط بين عواصم خمس محافظات ، ويعتبر ذلك من أهم التطورات فى النقل إذ ظل السفر بين أقاليم الشمال وعرا، وتستغرق زمناً طويلا . كما ربطت مدينة هرجيسا بميناء بربرة بطريق جديد مرصوف يبلغ طوله ١٥٨ كم كما تم تغيير الطريق بين بلدوين وبرعو ويبلغ طوله ١٠٤٥كم ، ويمر هذا الطريق بمدن جاروى ، ولاس عانود ، كما سوى طريق جوهر — بولو بردى (١٣٠كم) الذى بناه الإيطاليون سنة ١٩٣٢ (٢) ، وقد بلغت أطوال الطرق المعبدة سنة ١٩٧٥ — ٢٧٣٠كم . ويوضح الجدول التالى تطور أطوال الطرق بأنواعها المختلفة خلال ست سنوات .

السنة / نوع الطرق	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٥
طرق معبدة	٨٤٠	٨٩١	١٠٣٥	٢٧٣٠
طرق غير معبدة				
طرق ليس لها سطح ، والكنها صالحة لمرور العربات	٣٧١٥	٣٧٧٤	٤١٣٥	٤٤٥٠
طرق ترابية تسوء حالتها أثناء موسم الأمطار	٢٤٩٦	٢٣٩٦	٦١٢'	٢٧٣٣
طرق غيرمحددة شيدت بالجهد الذاتى	٩٢٤٢	٩٣٠٠	٩٤٢٣	٩٥١٥
الجملة	١٦٢٩٣	١٦٤٣٤	١٧٢٢٣	١٩٥٢٣

أما عن وسائل النقل المستخدمة ، فلايوجد بالصومال خطوط حديدية أو كهربائية فى الوقت الحاضر ، وتستخدم شركة جوهر خطاً لنقل القصب من المزارع إلى مصنع السكر ، وقد كان هناك خط للسكك الحديدية يربط بين مقديشو وجوهر ، ولكنه معطل فى الوقت الحاضر ، وتستخدم الحافلات والشاحنات .

---

(١) عبد المنعم عبد الحليم . « صوماليا » . الالف كتاب . مكتبة الشرق . ص ١٥٩ .

(٢) Somalia Today, Mogadishu, 1975, p. 310.

وهناك خطوط الحافلات الآتيه التى تربط بين مدن الصومال :

١ – مقديشو – جالكعبو .
٢ – مقديشو – بلدوين .
٣ – مقديشو – ميركا – براوه .
٤ – مقديشو – كسمايو .
٥ – مقديشو – أفجوى .

كما أن هناك خطوط للطيران المحلى تربط بين مدن الصومال وتقوم بنقل البريد إليها ، حيث توجد مطارات فى (مقديشو – هرجيسا ، بربرة ، كسمايو) وكلها قادرة على استقبال الطائرات الكبيرة ، وفى بيدوه ، جالكعيو – برعو – عير جابو وهذه المطارات قادرة على استقبال الطائرات المتوسطة ، وفى علوله ، وبوصاصو وقندلة ، وآيل ، وقرضو ، وهوبيو ، اسكوشين .

كما تطير الطائرات على ارتفاع منخفض فوق مطارات بلدوين ، وقرضو ، واسكوشوين لكى تلقى بأكياس البريد .

أما وسائل المواصلات فهى غير متطورة ، وإن كانت قد بدأت تتحسن مع تحسن الطرق [فلقد قامت الصومال بمعونة السوق الأوربية المشتركة بتزويد هرجيسه بتليفونات أوتوماتية ، وزودت بمائة خط تليفون ، وزودت كسمايو أيضاً بمائة خط تليفونى ذى اتصال أوتوماتى] .

ومن العرض السابق لوسائل النقل والمواصلات يظهر أنها ذات تأثير كبير على المستوطنات من حيث نموها أو تطورها ، كما أن لها تأثيرها على مجتمع الريف والبادية من حولها وعلى سرعة التحضر فى الصومال .

تصنيف مراكز العمران :

أوضحنا عند الحديث عن النشاط الاقتصادى فى آخر الاحصاءات التى أعلنت نتائجها والتى أجريت سنة ١٩٦٣ أن سكان الصومال يمكن تقسيمهم على النحو التالى :

رعاة الماشية رحل وشبه رحل	٦٠٪
زراع	٢١ر٧٪

ويكشف ذلك عن أن نسبة القطاع الريفى فى الصومال يبلغ خمس سكان البلاد ، أما الرعاة الذين يقيمون فى قرى مؤقتة فتبلغ نسبتهم ٦٠ ٪ ، أما عدد سكان الحضر فتصل نسبتهم إلى ١٩٪ .

وعلى هذا يمكن توزيع المستوطنات البشرية فى الصومال على النحو التالى :

١ ـ مستوطنات ريفية يقيم بها مايزيد على خمس سكان الصومال .

٢ ـ مستوطنات مؤقتة يقيم بها نحو ٦٠٪ من سكان الصومال .

٣ ـ مستوطنات حضرية يقيم بها نحو خمس سكان الصومال .

اولا ـ المستوطنات الريفية (الزراعية) :

وتقع فى المناطق الزراعية الرئيسية حيث القرى فى وادى نهر جوبا فى سهل فافادون ومنطقة بور هكبة والسهل الفيضى لنهر شبيلى الأسفل فى جنوبى البلاد ، وفى المرتفعات الوسطى ، وفى مناطق هرجيسا ، وجبلية ، بوراما فى الشمال يضاف إلى ذلك ناحيتى أودوينة وبترعو التى بدأت مؤخراً إنتاج الذرة بنوعيها .

والقرية الصومالية متواضعة جداً ، إذ تتكون من عدد قليل من المساكن المتواضعة المتعددة الأشكال والتى سوف نتعرف عليها بعد قليل . وهذه القرى لاينظمها توزيع معين لمساكنها ، فلا توجد بالقرية شوارع ، بل تتوزع المساكن حسبما اتفق دون أى نظام . ويتراوح عدد المساكن بالقرية بين عدة مئات إلى عدة آلاف . وتحصل معظم القرى على مياه الشرب من المياه الجوفية عن طريق الآبار التى ترفع منها بواسطة دلاء يطلق عليها الصوماليون اسم « يدان » تصنع من جلد الثيران أو الماعز أو الإبل ، وكثير من هذه الدلاء تتخذ من إطارات السيارات القديمة وترفع الدلاء بالأيدى مباشرة وتستخدم مياه الأنهار فى الاستحمام وسقى الماشية ، وبناء المساكن . وتختلف القرى حسب حجمها فى مدى توافر الخدمات بها ، ففى القرية التى تضم نحو ٥٠٠ أسرة (٥٠٠ مسكن) يوجد بالقرية مدرسة ابتدائية ، وقد توجد بها مدرسة اعدادية ، كما يوجد بها طبيب حكومى ، وبها سوق صغيرة تتوفر به الاحتياجات اليومية ، ويحصل سكان القرى على احتياجاتهم من الأسواق الرئيسية التى توجد فى القرى الأكبر سيراً على الأقدام ، وتحتوى كل قرية على عدد من المساجد . ويقضى الشباب أمسياتهم فى السمر بإقامة حلقات الرقص ، يرقصون فيها رقصات يطلقون عليها كبيبى .

ويخزن الفلاحون حاصلاتهم من الذرة فى حفر يحفرونها فى الأرض ، ثم تفرش بأعواد من الذرة الجافة ، ثم توضع فيها أكواز الذرة بعد نزع قشرتها ، ولكل أسرة حفرتها التى يبلغ اتساعها فى المتوسط ٢,٥ ـ ٢ متر(١) .

---

(١) فى زيارة ميدانية لقرية مريرى على بعد ٣٥ كم من مقديشو قام الباحث بجمع البيانات عن هذه القرية والقرى المجاورة .

المســـكن :

يتأثر شكل المسكن والمواد المستخدمة فى بنائه باختلاف البيئة الجغرافية ، فنى جنوب الصومال حيث الاستقرار فى قرى زراعية فى مناطق تتلقى قدراً كبيراً نسبياً من الأمطار تصل فى حينالى إلى ٤١٤ مم ، وفى أفمادو إلى ٤٩٠ مم ، وفى الكسندرا إلى ٦١٢ مم ، وفى أفحوى إلى ٤٠٢ مم نجد شكل المسكن ومواد بنائه تناسب هذه الظروف المناخية . فالمسكن المستخدم من النوع المخروطى وهو ما يطلق عليه اسم « مندل » ويتراوح ارتفاع الكوخ بين ٢,٥ — ٣ أمتار ، ويأخذ الشكل المستدير ، أما السقف فمخروطى الشكل ، ومغطى بحصير من القش يشبه السجادة يسمح بانزلاق ماء المطر ، ويمتد السقف المخروطى فيما وراء الجدران إلى مسافة تتراوح بين ٣٠ — ٦٠ سم ، وذلك يوفر ظلالا على جدار المسكن « المندل » كما يحول دون سقوط مياه المطر على جدار المسكن المغطاة بالطين والرمل وروث البقر حتى لايؤثر على هذا الطلاء ولايوجد بهذا المسكن أية مرافق كالمراحيض أو الحمام ، ويخلو جدار المسكن من أية فتحات ، وقد تمتلك الأسرة كوخاً واحداً أو أكثر .

أما عن المادة المستخدمة فى بنائه فتتفق مع معطيات البيئة ، إذ تستخدم فروع الأشجار التى تنمو فى المنطقة والتى تتحمل الأمطار ، حيث تحفر حفرة مناسبة لمساحة الكوخ ذات شكل دائرى تثبت غصون الأشجار رأسية على محيط الحفرة ثم تثبت مع بعضها بفروع أشجار أخرى أفقية ، والحبال والمسامير . ولاتترك منها أية فتحات سوى فتحة واحدة هى باب المندل وبذلك يتكون الجدار ، ثم يجدل السقف المخروطى الذى يرفع فوق عمود من أغصان الأشجار يتوسط المسكن ثم تثبت مع الجدار ، ثم يطلى المسكن من الخارج بالطين والرمل والروث . ويغطى السقف بحصير يشبه السجاد يطلق عليه « درمو » يصنع من لحاء أنواع معينة من الأشجار أو من أوراق نخيل النارجيل . وأمام المسكن فرن للطهى وهو عبارة عن إناء كبير من الفخار يوضع فى بطن الأرض وفوقه صفيحة من الحديد السميك يسوى عليها الخبز والفطائر .

ويشبه هذا الكوخ المسكن فى البيئات المشابهة فى جنوب السودان وفى كينيا وأوغندة ومن المعتقد أن أصل كوخ الزراع موروث عن زنوج البانتو الذين سكنوا القرن الأفريقى قبل أن يدفعهم الحاميون أثناء هجرتهم عبر مضيق باب المندب ، وقيل أن يتحركوا فى اتجاه الغرب ليحلوا محل البشمن والهوتنتوت (١) .

---

(1) Lewis, I.M., « Peoples of the Horn of Africa, Somalia, Adan and Soho », London, 1955, p. 86.

أما عن الأثاث فى مسكن الزراع الصوماليين فأكثر تواضعاً من مسكنهم إذ لا يزيد عن سرير يصنعه الصومالى بنفسه ، وهو عبارة عن قوائم أربع من الخشب تغطى بالجلد المجدول يوضع فوقها حشية تسمى عتبى تحشى بالليف . وقد لايوجد مثل هذا السرير ويكتفى بحصير يشبه السجاد يصنع من لحاء الأشجار أو أوراق النارجيل . ويكاد يخلو المسكن من أى شىء آخر سوى بعض الأوانى الفخارية المعدنية. وقد توجد بعض الأنوال اليدوية التى يستخدمها السكان أنفسهم فى صنع ملابسهم .

وإلى جانب المندل الذى يعتبر المسكن السائد فى القرى الزراعية توجد أنواع أخرى منها البراكو : وهو مسكن مستطيل الشكل من ألواح الخشب وسقفه جمالونى يصنع من الصاج ، وهناك من المساكن مايسمى متركيو : ويشبه البراكو إلا أن الجزء الأسفل من الجدر تبنى من الأحجار. أما العريش فيشبه أيضاً البراكو من حيث الشكل إلا أنه يشيد من نفس المواد التى تبنى منها المندل (من فروع الأشجار التى تطلى بالطين والرمال والروث). أما السر فهو مسكن حجرى كما يوجد نوع متواضع من المساكن أكثر شيوعاً فى المناطق الرعوية ، ولكنه يوجد أيضاً فى بعض القرى الزراعية ، وهو الجورى الصومالى : ويتكون من فروع الأشجار التى تغرس فى الأرض بحيث تأخذ مجموعة الفروع شكل نصف كره ، ويترك فتحة هى باب المسكن ثم يغطى بجلد الحيوان أو الحصير الذى يشبه السجاد والذى يطلق عليه اسم « رار » وتكثر القرى الزراعية فى المناطق الزراعية فى المحافظات الجنوبية . ويتميز سكان هذه القرى بانتمائهم إلى أنساب متعددة ، ويرجع السبب فى اختلاط الأنساب فى القرية الزراعية إلى الهجرات المتوالية من المناطق الشمالية القاحلة إلى المناطق الغنية فى الجنوب وما تزال هذه الهجرات تحدث حتى الآن وإن كان حجم الهجرات قد أصبح أقل منه فى الماضى ، إذ كانت الهجرات فى الماضى هجرات جماعية ، بينما هى الآن هجرات فردية محدودة(١) .

ومن بين المهاجرين فى الماضى جماعات العبيد الفارين من أسيادهم أثناء فترة الرق وكذلك العبيد المحررون بعد إلغاء الرق فى الصومال فى أوائل القرن الحالى ، وأغلب هؤلاء العبيد هم من زنوج البانتو الذين تجمعوا وكونوا قرى زراعية .

القرى الزراعية المخططة :

وتمثل هذه القرى قرية بولوكلونيا إحدى القرى المخططة التى أنشأها الإيطاليون

(١) عبد المنعم عبد الحليم . المرجع السابق . ص ص ٢١٧ – ٢١٨ .

على بعد ٢٧ كم من مقديشو ، وعلى بعد ثلاثة كيلو مترات من مدينة أفجوى ، وقد أطلق عليها اسم بولو أكتوبر بعد ثورة أكتوبر فى الصومال . وتتكون هذه القرية من مائة مسكن مقامة على قطعة أرض مربعة الشكل ، ولا تكاد تختلف هذه القرية عن سائر القرى على قطعة أرض مربعة الشكل ، ولاتكاد تختلف هذه القرية عن سائر القرى الزراعية فى الصومال إلا من حيث شكل المسكن ومواد البناء المستخدمة فيه .

فالقرية إذا لم تعرف التخطيط إلا فى مساكنها التى بنيت على مسافات متساوية فى أشكال متماثلة من حيث الحجم ومواد البناء المستخدمة ، فالمسكن هنا من نوع المندل ، ويبلغ ارتفاع المسكن نحو مترين أو مترين ونصف ، كما يبلغ محيطه ١٣ متراً وقد بنيت هذه المساكن من الأسمنت المسلح سواء الجدران أو السقف . ومع نمو القرية وازدياد عدد سكانها أضاف السكان مساكن إضافية إلى جانب المندل من الجورى فأصبحت القرية خليطاً من المندل والجورى الصومالى . ولا توجد بالمسكن أية مرافق والمسكن خلو من دورات المياه فيقضى السكان حاجتهم ويستحمون خارج المسكن فى الخلاء والقرية بالرغم من اختلافها عن سائر القرى الصومالية من حيث مادة البناء إلا أنها تصلح للتعرف على طبيعة العلاقة بين القرية وغيرها من القرى والمدن كما يمكن منها التعرف على مرافق القرية الزراعية الصومالية .

ويوجد بكل قرية صومالية مدرسة ابتدائية ، ومن حيث الخدمات الطبية يوجد بالقرى الكبيرة طبيب حكومى لخدمة القرية ، أما فى القرى الصغيرة فلا يوجد طبيب ولكنها تعتمد على أقرب القرى أو المدن ، ومن ثم كان تسجيل المواليد أو الوفيات أمراً غير ممكن ، فلا تسجل المواليد أو الوفيات بين سكان القرى . ففى قرية بولو كلونيا لايوجد طبيب ولكن يعتمد السكان على مدينة أفجوى التى تبعد بنحو ثلاثة كيلو مترات .

ولا يوجد بالقرى الصغيرة حوانيت لبيع اللحوم وحوانيت للمواد الغذائية فى القرى الكبيرة وتعتمد القرى الصغيرة على القرى الكبيرة[1] . كما تعتمد القرى الكبيرة والصغيرة على السواء فى الترفيه على أقرب المدن . وربما كانت تجربة إنشاء الإيطاليين لقرى مخططة منها قرية بولو كلونيا قد كشفت عن قصور فى هذه القرى المخططة ، ومن ثم فإن القرية المخططة حديثاً تتمثل فى تلك التى أنشئت لتوطين هؤلاء الذين أضيروا من الجفاف سنة ١٩٧٤

---

(١) فى زيارة ميدانية مريرى التى تبعد عن افجوى مسافه سبعة كيلو مترات جمعت البيانات التى تخص القرية .

وهى قرى دجوما ، سبلالى ، كورتن وارمى . تلافت كثير من أسباب القصور فى القرى المخططة قديماً ، ومن أهم ما روعى فى القرى المخططة حديثاً ما يلى :

١ – أعدت الأرض إعداداً جيداً للزراعة فى المنطقة التى أقيمت فيها القرية . ولقد أنفق على إعداد الأرض ما يتراوح بين ٢٣٪ – ٢٨,١٪ من جملة ما أنفق على القرية .

٢ – زودت القرية بالآلات والأدوات اللازمة لفلاحة الأرض ، ولقد أنفق على ذلك ما يتراوح بين ٥ – ١٤٪ من جملة المنفق على إنشاء القرية .

٣ – زودت القرى الزراعية المخططة الجديدة بخدمات إضافية كالصحة والتعليم ومصدر للمياه ومساكن للسكان وغيرها ، وقد أنفق عليها ما يتراوح بين ٣٩٪ – ٤٤٪ من جملة ما أنفق على إنشاء القرية .

٤ – زود الفلاحون المواطنين بهذه القرية بمستلزمات الإنتاج من بذور ووقود بما يتراوح بين ١٪ – ٥٪ من جملة ما أنفق على القرى .

٥ – وزع على المواطنين الجدد الغذاء والملابس فى المرحلة الأولى وهذه تمثل ما يتراوح بين ١٩٪ – ٢٢٪ من جملة ما أنفق على هذه القرى[١] :

٦ – زود سكان هذه القرى بالماشية والدواجن بما يمكنهم من مواجهة الحياة الجديدة إذ زودت كل قرية بعدد من الماشية يبلغ ٤٢٥٠ رأس وعدد من الدواجن يبلغ ١٥٠,٠٠٠ .

ويوضح الجدول التالى الإنفاق على الجوانب المختلفة عند إنشاء القرى الزراعية المخططة ، والإنفاق بالشلن الصومالى :

---

(١) اعتمادا على الإحصاءات المنشورة فى

Programme of Recovery and Rehabilitation for the Drought Striken Population, p. 26.

نواحي الانفاق القرية	أعداد الأرض	النسبة المئوية	آلات وأدوات زراعية	النسبة المئوية	خدمات	النسبة المئوية	مستلزمات انتاج	النسبه المئوية	مأكل وملبس	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
دجوما	٢٦٢٠٠	٢٣٪	١٥٤٠٠	١٤٪	٤٣٨٠٠	٣٩٪	٥٥٧٥	٥٪	٢١٦٠٠	١٩٪	١١٢٥٧٥	١٠٠٪
سيلا لي	٢٧٣٠٠	٢٨٫١٪	٥١٠٠	٥٪	٤٣٨٠٠	٤٤٪	٨١٨	٠٫٩٪	٢١٦٠	٢٢٪	٩٨٥١٨	١٠٠٪
كورتن وارى	٢٧٠٠	٢٨٫١٪	٥٣١٠	٥٪	٤٣٨٠٠	٤٤٪	٨٨٩	٠٫٩٪	٢١٦٠٠	٢٣٪	٩٨٠٩٩	١٠٠٪

ومن السمات التى تميز القرى الزراعية فى الصومال فى الوقت الحاضر وجود التعاونيات الزراعية ، إذ يوجد فى كثير من القرى الصومالية جمعيات تعاونية يشترك فيها فلاحو القرية وتزودهم بالآلات الزراعية والمرشدين الزراعيين .

وقد أقيمت العديد من المشروعات الزراعية بهدف زيادة الإنتاج الزراعى ورفع مستوى الفلاح الصومالى ، ومن هذه المشروعات : مشروعات استصلاح الأراضى وإدخال محاصيل جديدة والتى تساهم فيها عديد من الدول (كوريا – ألمانيا الاتحادية – مصرف الانماء الأفريقى – برنامج الأمم المتحدة للتنمية) ، وإنشاء السدود مثل سد جوهر على نهر شبيلى ، وسد فانولى على نهر جوبا ، كما طورت أساليب الزراعة من حيث الميكنة والاهتمام بالتسويق.

ثانيا : تجمعات الرعاه :

تختلف قرى الرعاه اختلافا واضحا عن القرى الزراعية . فالأخيرة ثابتة مرتبطة بالأرض الزراعية . أما قرى الرعاه فمرتبطة بالمرعى ، وهذا غير ثابت ، ويتحرك الرعاه فى طلبة ، ومن ثم فإن قرى الرعاه من النوع المتحرك الذى يسهل فكه وتركيبه وحمله . وتقوم هذه التجمعات بهجرات محلية محدودة وأخرى طويلة بعيدة المدى أما تلك المحلية فترسل فرق استطلاع يطلق عليهم (سهن) للبحث عن المرعى الجيد وموارد المياه . وعندما يعثرون عليه ترتحل الجماعات إلى المرعى الجديد الغنى ، وتكون الرحلة سريعة فى موسم المطر ، وبطيئة فى موسم الجفاف بسبب ضعف الحيوان ، وتحط العشائر رحالها فى وسط المرعى حيث يقيمون مساكنهم ، وتبقى فيها النساء والأطفال مع قطعان الأغنام والماعز ، وقد يخرجون لرعيها قريبا من القرية . أما الإبل فيتوغل بها شباب العشيرة داخل المراعى ويعودون بها فى المساء . وقد تحدد كل قبيلة نطاق مراعيها بعلامات على الأشجار يسمونها (سمد جيلا) وهى تعنى بالصومالية (العلامة الشجرية) ، كما توضع كتل من الحجارة عند الحدود .

وأما الهجرات الموسمية الطويلة فتحدث فى مواسم الأمطار ؛ ويرتحل رعاة الشمال نحو منطقة « هاود » ورعاة الجنوب نحو منطقة (دوى) . ويبقى الرعاة فى منطقة هاود طول موسم المطر ، ثم يعودون من حيث أتوا وذلك بسبب عدم وجود آبار أو عيون دائمة المنطقة يسقون فيها أثناء الجفاف وقد يبقى بعض الرعاة لفترة أطول فى قراهم فى منطقة هاود ، وينقلون ما يلزمهم من الماء على ظهور قوافل الجمال من الآبار البعيدة ، وفى الآونة الأخيرة استخدمت السيارات .

وأما مساكنهم فتتكون من أكواخ يسهل نقلها وتركيبها ويطلق عليه اسم « جورى صومالى » ويتكون من أعمدة وأقواس من فروع الشجر مربوطة مع بعضها فى شكل نصف كروى ، وتغطى بحصير يصنع من الأعشاب والحبال الرفيعة المطبوعة من لحاء الشجر مما يجعله غير منفذ لماء المطر أو حرارة الشمس . ويربط هذا الحصير فوق هيكل الكوخ بالحبال كما تلف دعامات الكوخ باشرطة من جلد الماعز ، وتقوم النساء باعداد الكوخ بينما يقوم الرجال بإقامة حظائر الحيوان . ويبلغ إرتفاع الكوخ حوالى مترين(١). وقد يقسم الكوخ من الداخل بواسطة حاجز رأسى من الحصير . ويوضع الموقد المصنوع من الفخار أو الحجر المنحوت أمام الكوخ ، وأثاث المسكن لا يتعدى الحصير التى ينام عليها أفراد الأسرة ، وأوانى اللبن والماء والزبد ، وهذه توضع على الأرض أما أوانى القهوة والشاى فتتدلى فى الكوخ (٢) .

وفى داخل القرية تتجمع أكواخ الأسرة الواحدة أو عدة أسر تربطها النسب فى داخل سور شوكى . ويختلف عدد الأكواخ فى التجمع الرعوى أو قرى الرطاه من عشرات الأكواخ إلى عدة مئات :

وإذا كانت هذه المساكن المتواضعة التى يطلق عليها جورى صومالى هى المسكن الرئيسى للرعاة فى تجمعاتهم ، إلا أنه وجد كما سبق وأوضحنا فى القرى الزراعية ، وعلى أطراف المدن ووجوده لا يدل على الإقامة المؤقتة ولكنه يعبر عن إنخفاض مستوى المعيشة :

قرى الصيد :

يمتد الساحل الصومالى كما ذكرنا زهاء ٩٠٠ كم مطلا على خليج عدن ، ونحو ١٩٠٠ كم مطلا على المحيط الهندى ، وتنتشر على طول الساحل مراكز الاستقرار التى يعمل سكانها فى الصيد البحرى ، وتختلف هذه المستوطنات عن تلك الزراعية والرعوية من حيث شكل المسكن وطريقة بنائه :

وتختلف مستوطنات الصيد على طول الساحل حيث يمكن تقسيمها إلى مجموعتين على أساس النشاط الإقتصادى للسكان فيها . فالقسم الأول يمثل الصيد فيه النشاط الإقتصادى ،

---

(١) الزيارة الميدانية لقرى جلو ، يوسف كونين بالقرب من هرجيسه .
(٢) عبد المنعم عبد الحليم . صوماليا . مكتبة الشرق ص ٢٧٤ .

الوحيد للسكان ، أما القسم الآخر فيعمل سكانه فى أنشطة أخرى إلى جانب الصيد ، ويمثل القسم الأول علوله ، فيذكر ، بارجال ، وهورديو هافون ، وبندر بيلا ، وآويل . وتضم تجمعات كبيرة من الصيادين . وهذه المستوطنات يجرى تطوير صناعة الصيد فيها بتطوير مجتمع الصيادين .

كما أن هناك مستوطنات أخرى مثل بوصاصو ، مايد ، مارج ، جاراد تضم أعداد من من الصيادين أقل من المستوطنات السابقة مما يجعل تطوير الصيد فى هذه المحلات أبطأ منه فى المستوطنات الأولى .

ويوجد على الساحل الصومالى عشرون مركزا تعاونيا للصيادين أقامتها وزارة المصائد والنقل البحرى بالتعاون مع السلطات المحلية وذلك فيما بين رأس كامبونى (بالقرب من كسمايو) حتى زيلع فى الشمال .

وتتميز مستوطنات الصيد على الشواطىء الصومالية بتشقق مساكنها ، ويصعب ذلك تجميع الأسماك المصادة وتسويقها . كما أن سكان هذه المستوطنات من الصيادين قليلو الخبرة بالوسائل الحديثة فى الصيد ، كما يصادف الصيادون من سكان هذه المستوطنات مشكلات فى حفظ الأسماك مما تجعلهم يختارون أنواعا معينة من الأسماك تكفى إحتياجاتهم دون حاجة لحفظ الأسماك .

ولقد تأثرت هذه المحلات العمرانية كغيرها من القرى الزراعية ، وتجمعات الرعى بالجفاف الذى أدى إلى نقص الغذاء وإصابة كثير من السكان بسوء التغذية ، ولهذا تهدف الخطة الأخيرة (١٩٧٤ — ١٩٧٨) إلى تدعيم الأنشطة المساعدة (الزراعة — تربية الحيوان) وحل المشكلات الخاصة بها من حيث موارد المياه حتى لا يهدد الجوع مناطق الصيد . كما زرعت هذه المناطق بنخيل البلح من أجل القضاء على مشكل سوء التغذية بين الصيادين على المدى البعيد (١)

(١) Programme of Recovery and Rehabilitation for the Drought Striken Population, Directorate of Planning and Coordination, Mogadishu, 1975, pp. 29-32.

ويوضح الجدول التالى أهم مستوطنات الصيد وحجم القوى العاملة بها :

المنطقة	القوة العاملة	المعولون	الجملة
بربرة (اقليم الشمالى الغربى)	٢١٦٠	٨٦٤٠	١٠٨٠٠
لاس كورى (سناج)	٣٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
مايده (سناج)	٣٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
هافون (بارى)	٢٦٤٠	١٠٥٦٠	١٣٢٠٠
أيل (توجال)	٢١٦٠	٨٦٤٠	١٠٨٠٠
جرعد (مدق)	١٢٤٠	٤٩٦٠	٦٢٠٠
هوبيو (مدق)	١٤٠٠	٥٦٠٠	٧٠٠٠
الجملة	١٥٦٠٠	٦٢٤٠٠	٧٨٠٠٠

وواضح من الجدول السابق أن الحد الأدنى للقوى العاملة فى كل مستوطنة للصيد يتراوح بين ١٢٤٠ — ٣٠٠٠ من الوافدين الجدد بسبب سيادة الجفاف ، ويذهب معظم القادرين على العمل إلى البحر لصيد الأسماك ، بينما معظم المعولين بما فيهم النساء ينخرطون فى أعمال تتعلق بالصيد كصناعة الشباك ، وغيرها من الحرف التى تصبح متوفرة على طول الشاطىء . ونتيجة للطبيعة الموسمية للصيد ، فإن المراكز التعاونية المقامة على طول الشاطىء سوف تبدأ كمزارع مختلطة ، حيث يقوم بعض الرجال والنساء بالعمل فى زراعة الخضروات وتربية الماشية ، وتربية الدواجن وإستخراج الملح ، وتعتمد تربية الدواجن على الأسماك المصادة والتى تستخدم كعلف للدواجن .

وهناك أنشطة أخرى مرتبطة بالمستوطنات الساحلية لصناعة السماد ، وهذه تتطلب قليلا من رأس المال والأجهزة ، وتجفيف الأسماك وتعبئتها مما يسهل تسويق الأسماك .

المسكن فى مستوطنات الصيد :

يعتبر العريش من أهم المساكن التى يسكنه الوطنيون فى المدن والقرى الساحلية ولا يوجد هذا المسكن إلا فى القرى والمدن الثابتة . وهو كوخ مستطيل الشكل له سقف جمالونى

يتراوح إرتفاعه بين ٣ - ٤ أمتار ويشيد من فروع الشجر المثبتة رأسيا فى الأرض ثم يغطى بالطين وروث البقر ، وقد يغطى أحيانا بالصفيح ، كما يغطى سقفه بالقش وأوراق نخيل النارجيل ، وليس له نوافذ ، ويقسم العريش من الداخل إلى عدة غرف بواسطة حواجز من فروع الشجر .

وقد تصنع جدران العريش من ألواح الخشب المنشورة ويسمى فى هذه الحالة «براكوا» وهى عبارة عن العرائش التى تعد المسكن السائد فى مستوطنات الصيد . وتعد العرائش من المساكن التى تلائم البيئات الحارة فجدرها التى تتكون من فروع الأشجار والمغطاة بطبقة من الطين والرمل وروث الماشية تمنع تسرب الحرارة ، كما أن سقفها الجمالونى الشكل الذى يمتد لما يزيد على نصف متر فيما وراء الجدار يمثل مظله تحمى الجدران من أشعة الشمس .

المراكز الحضرية :

تضم جمهورية الصومال عددا قليلا من المراكز الحضرية لايتجاوز نسبة سكانها ١٩ ٪ من جملة السكان (١٩٦٣) وهؤلاء يعيشون فى ٢٥ مدينة هى كل المدن التى يتجاوز عدد سكان كل منها ٥٠٠٠ نسمة .

وتعتبر مدينة مقديشو المدينة الأولى (الرئيسية) أو يتجاوز عدد سكانها أربع مرات عدد سكان المدينة التالية لها ، إذ بلغ عدد سكانها سنة (١٩٦٥) ١٧٢,١٢٠ نسمة تليها مدينة هرجيسه ، ويبلغ عدد سكانها ٤٠,٢٥٤ نسمة وإذا كانت المدينة الرئيسية فى الصومال ظلت حتى عشر سنوات خلت تقل كثيرا عن ربع مليون نسمة ، وهى بدورها تزيد على أربعة أمثال المدينة التالية (هرجيا) وذلك يعنى إنخفاض نسبة الحضرية فى البلاد ، وربما كانت أقل من النسبة التى أشير إليها وذلك بسبب عدم الوثوق بالبيانات المنشورة من ناحية ولأن نسبة كبيرة من الرعاة تعيش على اطراف المدينة فى حياة أوشبه رعوية ، كما سنشير إلى ذلك عند دراسة مدينة مقديشو .

وقد أوضحنا من قبل أن الهجرة الداخلية فى الصومال لعبت دورها فى إختلاف النمو الإقليمى ، فلقد نمت المدن على حساب السكان من الرعاة الذين نزحوا إلى المدن طلبا لفرص عمل أكثر ربحا ، والحياة أكثر بهجة ، حيث تتوفر الخدمات نسبيا . وذلك يعنى أن هجرة السكان من الريف ومناطق الرعى إلى المدن تؤدى إلى نمو المدن وإزدهارها وقيام عديد من الصناعات بها ، كما أن ازدهار المدن وقيام الصناعات هى نفسها دوافع هجرة السكان إلى المدن .

وفيما يلى تطور الصناعة الصومالية خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٧٤) :

تطور عدد المنشآت الصناعية(١) فى الفترة (١٩٦٧ – ١٩٧٤)

الصناعة	عدد المنشآت						
	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الصناعات الغذائية	١٧	١٩	٣٤	٥٩	٥٨	٦٣	٧٧
المشروبات الغازية	٤	٥	٦	٥	٥	٩	٤
المنسوجات	٣٠	ـ	—	٧	٧	٥	٢
الجلود والأحذية	٨	٦	٦	١٠	٢١	٥	٢٧
الأثاث	٢٩	١٧	١٩	٣٠	٣٠	٣١	٣٠
الطباعة والنشر	٤	٤	٥	٩	٨	٧	٢
الكيماويات	—	٣	٦	٩	٩	١٠	٨
منتجات الفخار	٦	١٠	١٩	٢٣	٢٣	٣٠	٣٧
منتجات الجير	١٣	٨	٨	١٠	١٠	٤	٨
منتجات معدنية	—	٣	٩	٧	١٠	٣	١٠
جواهر	٨	٨	٩	١٠	١٠	١٠	١٠
الكهرباء للاضاءة والقوى المحركة	٦	٦	٧	٧	٨	٨	١٠
صناعات ميكانيكية	٦	٦	٩	٤	٦	٤	١١
الجملة	١٢١	٩٥	١٣٤	١٩٠	١٩٥	٢٢١	٢٧١

وقد ظهرت صناعات جديدة منذ سنة ١٩٧٢ حيث أسفر المسح عن وجود منشآت صناعية جديدة لصناعة الملابس (خياط) ، والبلاستيك ، وبلغت سنة ١٩٧٣ – ٤١ منشأة للأولى ، منشأتين للثانية(٢) .

وواضح من استعراض المنشآت الصناعية فى المدن الصومالية من حيث نوعها واعدادها ، أن الصناعة من النوع الاستهلاكى الخفيف .

وتكاد تتركز المنشآت الصناعية فى مدينة مقديشو وفى إقليمها إذ بلغت عدد المنشآت الصناعية فى مدينة مقديشو سنة ١٩٧٠ (١٢٢) منشأة يعمل بها ٢٢٦٥ عاملا من بين ١٩٠ منشأة صناعية فى كل أنحاء الصومال فى نفس السنة يعمل بها ٥٩٦١ عامل . أى أن مقديشو

(١) التى يعمل بها خمسة أفراد فأكثر .

(٢) Statistical Abstract, Ministry of Planning and Coordination, Mogadishu, 1971, and Industrial Production, Central Statistical Department, (1970-71-72-73).

تضم ٢,٦٤٪ من عدد المنشآت الصناعية ، ويعمل بها ٣٨٪ من جملة العاملين بالصناعة ، يضاف إلى ذلك ١٨ منشأة صناعية يعمل بها ٢٦٦٤ عامل فى إقليم بنادر الذى عاصمته مدينة مقديشو .

أما الإقليم الشمالى الغربى بما فيه مدينة هرجيسا — المدينة الثانية فى الصومال وعاصمة الصومال البريطانى سابقاً — فتضم ٣١ منشأة صناعية يعمل بها ٢٧٢ عامل يليها إقليم جوبا السفلى وبه تسع منشآت صناعية يعمل بها ١٨٩ عامل .

ولا تكاد تختلف الصورة فى السنوات التالية ، ففى سنة ١٩٧١ بلغت عدد المنشآت الصناعية فى مدينة مقديشو ١٢٦ منشأة من بين ١٩٥ منشأة هى جملة المنشآت الصناعية فى الصومال ، وفى سنة ١٩٧٢ بلغت ١٣٨ منشأة صناعية فى مدينة مقديشو يعمل بها ٢٢٦١ عامل من ٢٢١ منشأة فى كل الصومال يعمل بها ٥٧٧٩ عامل(١) .

كما يلاحظ من الجدول السابق تزايد عدد المنشآت الصناعية بصفة عامة ، وذلك يعنى زيادة فرص العمل واجتذاب مزيد من الأيدى العاملة من الريف ومن مناطق الرعى للعمل فى هذه الصناعات .

وفى منطقة تتوسطها مدينة مقديشو ويبلغ قطرها مائة كيلو متر توجد ٧٤٪ من المنشآت الصناعية فى البلاد ، وحوالى ٨٣٪ من القوى العاملة(٢) .

وهناك صناعات كبيرة فى الصومال كان لها أثرها فى زيادة النسبة التحضر والهجرة إلى المدن منها مصنع السكر فى جوهر على بعد ٩٠ كم شمال العاصمة مقديشو ، ويعمل بهذا المصنع ١٥٠٠ من العمال الدائمين إلى جانب ٣٥٠٠ من العمال الموسميين الذين يعملون فى موسم حصاد القصب . وقد بلغ إنتاج هذا المصنع من السكر ٥٠,٠٠٠ طن من السكر سنة ١٩٧٢ بالإضافة إلى ٢,٤ مليون لتر من الكحول . أما مصنع تعبئة اللحوم فى كسمايو فيبلغ عدد العاملين فيه ٤٥٥ عامل (١٩٧٣) . وتبلغ طاقة هذا المصنع ٦٠,٠٠٠ رأس من الأبقار سنوياً .

وثالث المصانع الكبيرة فى المدن الصومالية مصنع تعليب الأسماك فى لاس كوري الذى أنشىء سنة ١٩٦٩ ، ورابع لتعليب الأسماك فى علوله .

---

(١) Industrial Production, Central Statistical Department, Mogadishu, years (1970-71-72), Table No. 3.

(٢) Somalia Today, Ministry of Information and National Guidance, Mogadishu, 1975, p. 239.

ويجتذب مصنع صومالتكس للمنسوجات فى بلعد على بعد ٣٦ كم شمال العاصمة عدداً كبيراً من الأيدى العاملة ، ولقد أنشىء هذا المصنع سنة ١٩٦٩ ، كما شيد مصنع للسجائر والكبريت فى مقديشو سنة ١٩٦٦ ، كما أنشىء مصنع لتعليب الطماطم فى أفجوى على بعد ثلاثين كيلو متراً من مقديشو ، ويعمل بالمصنع ١٢٦ عامل ، وأيضاً شركة الورق القوى والبلاستيك التى أقيمت فى جاماما سنة ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ويعمل بها ٢٦٠ عامل.

وظائف المراكز الحضرية فى الصومال :

لاتحظى المراكز الحضرية فى الصومال بتنوع كبير ، فعدد المراكز الحضرية قليل ، والبيئة الطبيعية تكاد تتشابه إلا قليلا ، ومن ثم فالمدن الصومالية يمكن تقسيمها من حيث الوظائف إلى :

١ ــ المدن التجارية .

٢ ــ مدن تؤدي الوظيفة الإدارية .

يضاف إلى ذلك بعض الوظائف الثانوية كالوظيفة السياحية الترفيهية فى بعض المدن القريبة من الغابات والتى تستفيد من موقعها الطبيعي كمدينة كسمايو فى أغراض سياحية .

وأما المدن التى تؤدى الوظيفة الإدارية والسياسية فتتمثل فى مدينتى مقديشو وهرجيسا كما يؤدى عواصم الأقاليم (المحافظات) الوظيفة الإدارية ، إذ يوجد بها مقر الحكومة المحلية

وأما الوظيفة التجارية فتقوم بها موانى الصومال باعتبارها مراكز لتجمع أعداد كبيرة من السكان ، وتمثل سوقاً استهلاكيا ، فضلا عن صلاتها بالخارج والداخل مما يجعلها تؤدى الوظيفة التجارية . وكذلك بعض المدن الداخلية التى تعتبر مركزاً لتجميع المنتجات الرعوية والحيوانات .

أما عن الموانى الصومالية التى تقوم بالوظيفة التجارية ، فترتبط هذه الموانى ببعضها من جهة وبموانى العالم المختلفة من جهة أخرى على النحو التالى :

١ ــ تقوم رحلات منتظمة من مقديشو إلى دول أوربا تقوم بها السفينتان (أفريقيا ، أوربا) رحلة كل شهر .

٢ ــ تقوم رحلات غير منتظمة لسفن جوالة بين مقديشو وموانى إيطاليا .

٣ ــ ترتبط موانى الصومال المختلفة بالموانى المصرية برحلات غير منتظمة .

٤ ــ ترتبط سفن جوالة تابعة لشركة لويد تريستينو بنقل السلع من موانى كسمايو ، بوصاصو (بندر قاسم) ، وبربرة .

ومن الملاحظ أن موانى الصومال غير مجهزة لوصول هذه السفن إلى أرصفتها ، ولهذا تقف السفن على مسافة كيلو متر ونصف من الميناء ثم تقوم السفن الصغيرة (السواعى) والصنادل بالربط بين الأرصفة وبين هذه السفن .

كما تمتلك الصومال ثلاث سفن تجارية تعتبرها نواة لأسطول تجارى صومالى تعتزم إنشاءه ، الأولى تعمل بين موانى مقديشو ، كسمايو ، بربرة ، عدن ، ممبسة وموانى البحر الأحمر والخليج العربى وقد بدأت تعمل منذ سنة ١٩٦٣ .

وفى سنة ١٩٧٢ ضمت السفينتان التجاريتان للعمل فى موانى الصومال ، أحداهما لنقل الماشية ، والأخرى تعمل فى نقل الموز .

ويوضح الجدول التالى دور الموانى الصومالية المختلفة فى تجارة الصومال خلال الفترة (١٩٧٠ ــ ١٩٧٢)(١) .

الميناء	الصادرات بالطن			الواردات بالطن		
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
بربرة	١٣٤٢٠٠	١٣٧٤٠٠	٢٢٣٧٠٠	٦٧٤٠٠	٨٩٦٠٠	٩٩٩٠٠
مقديشو	١٢٥٠٠	٤٢٥٠٠	٢١٣٠٠	١٥٠٣٠٠	٢٦١٣٠٠	١٨٦٢٠٠
ميركا	٤٢٩٠٠	٣٧٦٠٠	٦٥٠٠٠	٥٤٠٠	١٢٤٠٠	١٠٢٠٠
كسمايو	٧٣٧٠٠	٧٦٢٠٠	٨٤٨٠٠	٢٧٥٠٠	٣٤٧٠٠	٣٢٠٠٠
الجملة	٢٦٣٣٠٠	٢٩٣٧٠٠	٣٩٤٨٠٠	٥٢٠٦٠٠	٣٩٨٠٠٠	٣٢٨٣٠٠

وواضح من الجدول السابق أهمية ميناء بربرة فى تصدير حاصلات الصومال . وبربرة من الموانى الهامة ذات الشهرة التاريخية التى لعبت دوراً فى التجارة مع شبه الجزيرة العربية .

(١) Central Statistical Department, Ministry of Planning and Coordination, Mogadishu, 1973.

ومع موانى البحر الأحمر ، إذ بلغت نسبة الصادرات من ميناء بربرة ٥١٪ ، ٤٠٪ ، ٥٦,٥٪ من صادرات الصومال فى سنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ على الترتيب يلى ذلك ميناء كسمايو التى تزيد نسبة الصادرات منه على ٢٥٪ من جملة الصادرات ، يلى ذلك ميناء ميركا ، وأقل الموانى أهمية فى تصريف الصادرات ميناء مقديشو ويرجع ذلك إلى أن الموانى الثلاثة بربرة ، كسمايو ، ميركا تتوسط مناطق ذات أهمية كبيرة فى الإنتاج ، حيث يمثل ميناء بربرة منفذاً للثروة الحيوانية والصمغ واللبان فى الصومال الشمالى ، فضلا عن أنها كانت تتعدى حدود الصومال من حيث خدمة الصادرات . أما كسمايو فإنها تتوسط أهم مناطق إنتاج الموز بالصومال ، وكذلك الحال فى ميناء ميركا الذى يمثل أحد الموانى الهامة لتصريف الموز الصومالى .

أما تجارة الواردات فيرد أكثرها عن طريق ميناء مقديشو الذى تبلغ نسبة ما يصل إليها ٥١٪ ، ٦٥,٥٪ ، ٥٦,٧٪ من جملة واردات الصومال فى سنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ على الترتيب ، ويرجع ذلك إلى توسط مدينة مقديشو لمنطقة التركز السكانى فى الصومال ، كما تمثل هى أيضاً سوقاً هاماً للاستهلاك فى الصومال ، فيوجد حولها مدن أفجوى ، وميركا ، وبلعد ، وجوهر ، وجنالى وهى من أهم مناطق الاستقرار البشرى فى الصومال . ويلى ميناء مقديشو ميناء بربرة الذى يمثل الميناء الرئيسى فى الصومال البريطانى (سابقاً) . كما يوضح الجدول رقم السابق .

انماط السكن فى مدن الصومال :

تختلف المدن الصومالية فى شكل المسكن وفقاً للظروف الجغرافية والجيولوجية ، ففى برعو وبربرة وهرجيسا ، وكلها تقع فى الصومال الشمالى ، وتقع المدينتان الأوليان بالقرب من سلسلة جبال جولس ذات الصخور الجيرية ، كما تقع هرجيسا على هضبة هرر التى تتكون أيضاً من الحجر الجيرى ، وقد كان لذلك أثره على مواد البناء المستخدمة فى مساكن المدن الثلاث ، إذ جميع المساكن المبنية فى المدن الثلاث هى من الحجر الجيرى . فتقع محاجر الحجر الجيرى على بعد نحو ٣٠ كم من مدينة برعو فى هضبة فلاجى ، ولذلك يجلب الحجر الجيرى للبناء بواسطة الشاحنات إلى المدينة ، ويحيط بالمدينة مساحات كبيرة تغطيها الشجيرات ومن ثم كانت مصدراً هاماً للأخشاب المستخدمة فى إقامة الأنواع الأخرى من المساكن"، إذ توجد نسبة من العريش والجورى تستخدم فى بنائها فروع الأشجار ، كما تستخدم فى صناعة الفحم النباتى أو تستخدم أخشابها كوقود فى المدينة .

أما عن تخطيط المسكن فى برعو فيرتبط أيضاً بالظروف المناخية إذ يتكون المسكن المبنى من الحجر الجيرى من مساحة كبيرة مكشوفة (فناء) تتصل به غرفة أو غرفتان للنوم ، ومن الملاحظ أن مساحة هذا الفناء المكشوف تزيد على ٥٠٪ من مساحة المسكن . ويرتبط ذلك بالظروف المناخية ، إذ يصل متوسط كمية الأمطار السنوية ١٨٦ مم ، والتربة جيرية تتسرب منها الأمطار بسهولة ، ولقد كان لقلة الأمطار أثرها على زيادة المساحة غير المسقوفة من المسكن ، فضلا عن أن سقوف كل المساكن المبنية فى مدينة برعو هى من النوع المسطح . ونفس الصورة يمكن أن تلحظ فى مدينة بربرة التى يصل المتوسط السنوى لكمية الأمطار التى تسقط عليها ٥٧ مم ، أما فى هرجيسا الواقعة على هضبة هرر فنسبة كبيرة من مساكنها يستخدم الحجر الجيرى فى تشييدها، إلا أن سقوفها هرمية الشكل ، ويعتبر ذلك صدى لكمية الأمطار التى تسقط عليها والتى يبلغ متوسطها السنوى ٤٣٢ مم كما يظهر أثر ذلك على المساحات المكشوفة فى المدينة وهى قليلة بسبب كثرة الأمطار نسبياً . وتضم مدينة هرجيسا نسبة كبيرة من الصندقة والعريش كما يوجد الجورى على أطرافها . وتختلف الصورة تماماً فى مدن الصومال الجنوبى ، فنى جماما وأفجوى تبنى المساكن من طمى نهرى جوبا فى الأولى وشبيلى فى الثانية بالإضافة إلى أغصان الأشجار التى تنمو فى المنطقة المحيطة بها .

مدينة مقديشو :

المدينة الرئيسية فى الصومال ، وهى العاصمة الوطنية للبلاد ، أصبحت عاصمة للبلاد بعد أن اتحد قسمها الشمالى (البريطانى) والجنوبى (الإيطالى) ، وكانت من قبل عاصمة للصومال الإيطالى . تقع على الساحل مطلة على المحيط الهندى إلى الشمال من خط الاستواء بنحو ١٩٠ كم عند التقاء دائر العرض ٢َ٢° شمالا وخط طول ٢َ٤٥° شرقاً . وهى من الموانى الرئيسية فى البلاد ، كما أنها تتوسط منطقة من أهم مناطق الصومال فى إنتاجها الزراعى فى الحوض الأدنى لنهر شبيلى ولهذا فهى تمثل منفذاً هاماً لتجارة الصومال . وكلمة مقديشو تعنى بالصومالية المكان الذى تتجمع فيه الأغنام ، ويوضح ذلك قيمة موقعها الجغرافى فى وسط منطقة غنية بثروتها الحيوانية ، ويتوسط ثغر مقديشو ساحل الصومال أو يكاد ، ولهذا كان لتوسط موقعها أثره فى اتخاذها عاصمة للصومال الإيطالى، ثم عاصمة لجمهورية الصومال بعد اتحادها .

وترتبط الصومال عن طريق ميناء مقديشو مع عدد من الدول ، وهناك خطوط منتظمة مع جنوه فى إيطاليا ، وأهم البواخر العاملة هى تلك التابعة لشركة لويد ترستينو الإيطالية .

ومن ذلك نرى أن مدينة مقديشو تؤدى الوظيفتين الإدارية والسياسية من جهة والتجارية من الجهة الأخرى .

الموضــع :

تقوم المدينة على سهل ساحلى رملى فوق عدد من التلال والهضبات الصغيرة وأكبر هذه الهضبات ابو نديرة فى الداخل . وتطل على ساحل المحيط الهندى بواجهة تقرب من ٢٠ كم ويختلف عمقها نحو الداخل ، وتبلغ مساحتها ١٦٠ كم٢ ، ولقد حقق ذلك الموضع للمدينة عدة ميزات منها :

١ — ارتفاعها فوق التلال مكنها من الإشراف على الميناء وقدرتها على مراقبة السفن التى تقترب من الشاطىء للدفاع عنها ، وخاصة أن هذه المنطقة تعرضت للغزو من البحر بواسطة عبد الملك بن مروان (٦٥٨ — ٧٠٥) ، ثم من أحد أمراء أسرة فخر الدين وهو الأمير محمد على ، كما نزل إليها فاسكودى جاما سنة ١٤٩٨ عند عودته من الهند . كما تعرضت لأعمال القرصنة منذ نزول دى جاما ، ثم هاجمها دى، كنها ، والبوكرك ، ولهذا كان احتلال مقديشو لهذا الموضع المرتفع فرصة ملائمة للدفاع عنها .

٢ — وقوعها فوق التلال ، وانحدار شوارعها فى اتجاه المحيط أو إلى حضيض التلال يعمل على تصريف مياه المطر ويجنبها انتشار المستنقعات التى تمثل مصدر خطوره فى هذه البيئات الحارة ، ففى حوض نهر جوبا حيث تنتشر المستنقعات تنتشر الملاريا وذبابة تسى تسى التى تمثل مصدر خطر على الثروة الحيوانية .

٣ — لاتبعد مدينة مقديشو عن نهر شبيلى كثيراً ، ويمكنها الاعتماد على مياه هذا النهر ، كما أن موارد المياه الجوفية كافية يمكن الاعتماد عليها فى تزويد المدينة باحتياجاتها من مياه الشرب .

٤ — تشرف المدينة على ساحل صخرى فى معظم أجزائه ، ولقد مكن ذلك من بناء الأرصفة الحاجزة بالإضافة إلى الألسنة الطبيعية مما جعله ميناء جيداً تمكن أن يستقبل السفن الكبيرة بعد أن تضاف إليه بعض التحسينات .

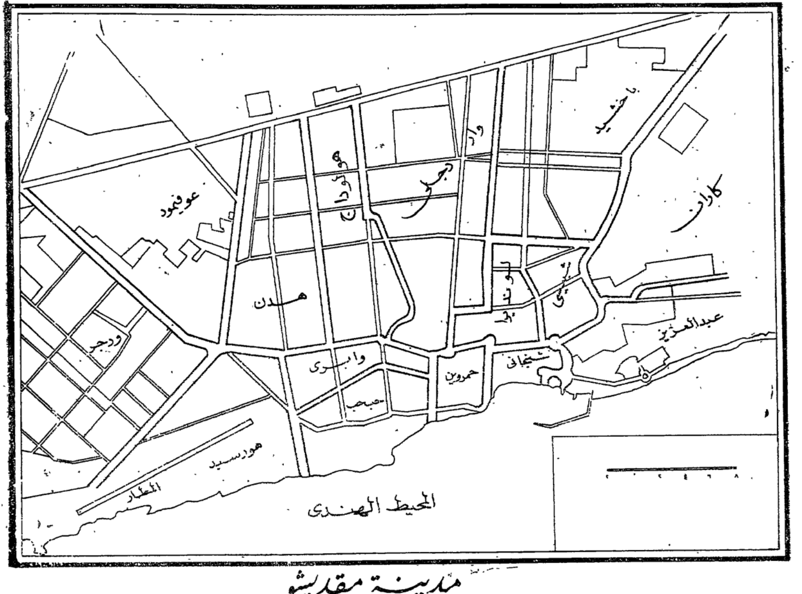
مورفولوجية المدينة :

تتكون المدينة من أربعة عشر قسما هى (حمرون — شنجانى — حمر جب جب —

عبد العزيز — كاران — هورسيد — وابرى — ودجر — لو فيمود — هدن هولواداج — وار دجلى — باخشيد — سيبيس . (شكل ١١ — ٩) .

نواة المدينة :

يمكن أن نميز النواة التى نشأت من حولها المدينة والتى يشغلها فى الوقت الحاضر هى الأعمال المركزى (C,B,D,) ، ويتمثل هذا القلب فى الأحياء القديمة التاريخية وهى (حمروين — شنجانى — حمر جب جب) وحينما نما القلب شمل أيضاً أحياء وابرى — شيبيس — بونديرة . وفى هذه المنطقة تتركز المحلات التجارية وتجارة الحملة لقربها من الميناء ، كما توجد الأسواق الرئيسية للمدينة ، والبنوك التجارية ، وتمثل هذه المنطقة قلب المدينة ومحور نشاطها ، ولا عجب فهى أقدم أجزاء المدينة وأقربها للميناء حيث قامت التجارة منذ نشأة المدينة . ومساكن هذه المنطقة كلها من مبانى حجرية تتعدد طوابقها ، إذ يصل ارتفاعها إلى طابقين أو ثلاثة ، ونادراً ما يريد ارتفاع المبانى عن ثلاثة طوابق . ونوافذها ضيقة . ، وسقوفها مسطحة رغم كثرة سقوط الأمطار فى المدينة ولكن أمكن التغلب عليها بأن جعلت السقوف مائلة إلى إحدى الجهات وضرورة بأنابيب لتصريف مياهها فى الشوارع ، والشوارع فى هذه المنطقة ضيقة وغير منتظمة فهى تنحدر نحو الشارع الرئيسى ، فالمدينة كما سبق أن أشرنا تقوم فوق عدة تلال تناخم ساحل المحيط . أما الحارات الموصلة إلى مداخل كثير من المساكن فضيقة متعرجة وكثير منها مسقوفة ، ولهذا فهى مظلمة تتميز برائحتها الكريهة والتى يسببها رداءة التهوية وانبعاث رائحة الفحم النباتى المحترق الذى يستخدم فى الطهى . ويغلب اللون الأبيض على مساكن المنطقة . ومساكنها من الطراز العربى والفارسى ، و تشاهد الكثير من النقوش العربية على مداخل المساكن وعلى بواباتها الضيقة التى يستخدم فى غلقها مزلاج من الخشب كتلك التى كانت تستخدم فى العصور الوسطى . وتوضح الخريطة وجود كثيرة من مرافق المدينة الرئيسية فى هذه المنطقة (الفنادق — البنوك — البريد — المتحف الوطنى — المستشفى الرئيسى — المدارس — الجامعة الوطنية — المساجد القديمة — محطات البترول) . وواضح أن هذه المنطقة القديمة تفتقر إلى التخطيط ، ولكن الخطة العامة للمدينة هى مزيج من الخطة الحلقية الاشعاعية ، وخطة الزوايا القائمة ، إذ تمتد الشوارع متشعبة من القلب القديم فى اتجاه نصف الدائرة الشمالى ، إذ يحتل المحيط النصف الجنوبى من الدائرة ، وتمتد الشوارع ممثلة فى شارع الأمم المتحدة الذى يتجه جهة الشرق ثم شارع بأعد المتجه من النواة فى اتجاه الشمال الشرقى ، ثم شوارع جوبا العليا — والجنرال داوود ، وشارع محمود حربى وشارع سعودى فشارع تنزانيا وامتداده فى شارع هولوداج ، وشارع أوغندة وامتداده فى شارع



مدينة مقديشو

الثوره ، وشارع ليبريا وامتداده فى شارع ٢٦ يونية ، وكلها تتجه نحو الشمال ، ثم شارع مكه المكرمة وامتداده فى شارع أفجوى فى اتجاه الشمال الغربى :

المنطقة السكنية :

أما المنطقة السكنية فيمكن أن نميز فيها نمطين : الأول : ويضم أحياء واردجلى ، هو لوداج ، مدن ، غوفيمود ، والجزء المطل على ساحل المحيط من حى عبد العزيز فهى أحياء حديثة مخططة تنتظمها خطة الزوايا القائمة ، كما أن مساكنها جميعاً من طابق واحد فى معظم الأحوال فيما عدا المبانى الحكومية التى توجد فى هذه الأحياء والتى تتكون من أكثر من طابق . ومساكنها مبنية من الحجر وتأخذ فى كثير من الأحيان شكل « الفيلات » التى تحيط بها حديقتها الخاصة مهما ضاقت مساحتها : كما تغلب على بعض أحيائها نظام المجمعات ، إذ يتجمع مسكنان أو ثلاث أو أربع داخل سور واحد بالرغم من استقلال كل مسكن عن الآخر . أما الأطراف الشمالية لهذه الأحياء فبعضها أراضى لم يتم بناؤها بعد ، وبعضها الآخر تشغله مساكن متواضعة من نوع العريش أو الجورى الذى يسكنه الرعاة .

أما القسم الثانى من الأحياء السكنية فتضم كاران — باخشيد ومعظم عبد العزيز — ودجر . وهذه المناطق السكنية على حداثتها ووجودها عند أطراف المدينة إلا أن بعضها مكتظ بالسكان كما هو الحال فى حى عبد العزيز ، ودجر ، أما باخشيد ودجر فهما مخططان أيضاً وفق خطة الزوايا القائمة ، وحى عبد العزيز يخلو من أية خطة إذ تتوزع المساكن بطريقة غير منتظمه. ومساكن الأحياء الأربعة متواضعة من الجورى والعريش ، ففى حى كاران يمثل الجورى ٤٠٪ من جملة المساكن والعريش ٣٥٪ والمساكن المبنية ٢٠٪ ، أما الصندقة فتمثل ٥٪ من جملة المساكن . أما حى باخشيد فإن ٩٠٪ من مساكنه من نوع العريش ، ١٠٪ صندقة ، ولا توجد مساكن مبنية على الاطلاق ، كما أن حى عبد العزيز يغلب عليه المساكن من نوع العريش التى تصنع جدره من الخشب المنشور والصفيح . كما يغلب على ودجر العريش الذى يشكل معظم مساكن الحى .

المنطقة الصناعية :

لا نكاد نميز منطقة صناعية واضحة فى المدينة ، فالصناعة دخلت حديثاً فى مقديشو ، وتوجد المنشآت الصناعية إلى الشمال من شارع ٢١ أكتوبر فى الأطراف الشمالية للمدينة فى بقع متفرقة ، وفى الشمال الشرقى للمدينة فى أقصى الشمال الشرقى لحى باخشيد. شكل (١٠-١١)

الإستخدام الأرض فى مدينة مقديشو

شكل ١١ – ١٠ – استخدام الأرض في مدينة مقديشو

نمـو المدينة :

لاتوجد أية خرائط قديمة يمكن منها تتبع تطور مساحة المدينة واتجاهات نموها ولكن بملاحظة أعمار المبانى يمكن تتبع المناطق الحديثة البناء واتجاهات النمو فى المدينة . فالمدينة يحدها من الجنوب المحيط الهندى، ومن ثم فلا مجال للنمو فى هذا الاتجاه ، وفى الشرق يحد المدينة تلال وكثبان رمليه ولهذا يتعذر النمو فى هذا الاتجاه ، وفى جهة الغرب يقف المطار حائلا دون امتداد المبانى ونمو المدينة فى هذا الاتجاه . وواضح أن هناك عوائق تحول دون النمو فى اتجاه الجنوب والشرق والغرب فى المناطق القريبة من المحيط. وفيما عدا ذلك فبقية الاتجاهات صالحة للنمو مما جعل المدينة تمتد فيها على محاور معينة : ففى اتجاه الشمال الشرقى امتدت المدينة فى منطقة كاران ، وإن كان معدل النمو فيها بطيئا ، كما تسكنها نوعية معينة من السكان المحدودى الدخل ، مما جعل هذه المنطقة من المناطق الموبوءة ، وتمتد المدينة على طول الطريق إلى بلعد فى إتجاه الشمال الشرقى ، حيث بنيت المساكن والمصانع والمنشآت ، ففى أقصى الشمال الشرقى محصوراً بين شارع سعد وشارع ٢١ أكتوبر أقيم مصنع المكرونة الذى يمثل أقصى المبانى فى إتجاه الشمال الشرقى ؛ ويجاوره فى اتجاه الجنوب الغربى محطة للمياه . ومعظم المساكن فى هذه نوع العريش والجورى . ويمثل شارع ٢١ أكتوبر الذى يربط بين الشوارع الرئيسية التى تتشعع من النواة (كما توضح الخريطة رقم ١١-١٠) الحد الشمالى للنمو المنتظم والمتصل للمدينة ، وإن كانت بعض المساكن المؤقتة (جورى) قد بنيت فى الوقت الحاضر إلى الشمال من هذا الشارع ، كما أقيمت بعض المصانع (الحديثة طحن الذرة — خزانات البترول — مصنع للزيوت) أيضاً إلى الشمال من هذا الشارع ومن تتبعنا لاتجاهات النمو فى المدينة يظهر أن المدينة تمتد أفقيا فى الاتجاهات المختلفة بمعدل سريع ، بينما لا تنمو المدينة رأسياً ، الأحياء السكنية المختلفة لاتوجد أيه مبانى ترتفع فوق طابق واحد سوى المبانى الحكومية (السفارات والوزارات (ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الأرض فى المدينة مما جعل من السهل التوسع أفقيا ، فضلا عن أن مواد البناء المستخدمة لاتتيح النمو الرأسى للمبانى ، فلا تستخدم الخراسانة المسلحة ، ولكن تستخدم الأحجار أو الأخشاب فى إقامة جدر المساكن ، ثم تستخدم الأخشاب أو الصاج فى سقوف هذه المساكن : وقد أدى ذلك الامتداد الكبير إلى خلق مشكلات فى توزيع الخدمات على المساكن . فمياه الشرب تحصل عليها المدينة من ١٩ بئرا على بعد ٩ — ١٥ كم من المدينة على طريق مقديشو — بلعد حيث أقيم صهريجان لتخزين المياه سعة الأول ٣,٤ مليون جالون والثانى

٣ مليون جالون ، حيث تخزن فيها المياه بعد ترشيحها ومعالجتها بالكلور . كما حفر فى عام ١٩٧٥ عشرة آبار ، وبنى خزان ثالث طاقته ٣,٦ مليون جالون (١) .

ولقد كانت المدينة من قبل تعتمد على آبار متفرقة فى أنحاء المدينة ، ومنذ إنشاء محطات المياه النقية تم ردم هذه الآبار ووصلت أنابيب المياه إلى المساكن حيث مدت ١٠٠ كم من أنابيب المياه فى الشوارع لتوصيل المياه إلى المساكن ، حيث وصلت إلى نحو ٥٠٠٠ مسكن . كما أنشىء ١٢٢ صنبوراً عاماً فى الشوارع تباع منها المياه للمساكن التى لم تصل إليها أنابيب المياه(٢) .

وواضح أن هذا الامتداد الكبير للمدينة يلقى عبئاً ثقيلا على مرافقها ، فذلك يتطلب مد أنابيب المياه لمئات أخرى من الكيلومترات حتى يمكن تزويد أحياء المدينة باحتياجاتها من المياه . اذ أن متوسط استهلاك الفرد منخفض فى المدينة(٣)

ومدينة مقديشو مزودة بالتيار الكهربى ، وهى إحدى ٣٩ مدينة فى الصومال تصل إليها الكهرباء ، كما أن مدينة مقديشو إحدى مدن أربع يستمر التيار الكهربى فيها ليلا ونهاراً ، بينما بقية المدن لايستمر التيار الكهربى فيها لأكثر من ست ساعات . وتبلغ طاقة محطة توليد الكهرباء فى مقديشو ٦٠٠٠ كيلو وات واستهلاك الكهرباء فى تزايد مستمر فى مقديشو بسبب تزايد السكان من جهة وبسبب ارتفاع مستوى المعيشة والتطور الاقتصادى للمدينة ، ويوضح الجدول التالى تطور استخدام الطاقة الكهربية فى مقديشو منذ سنة ١٩٧١

١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٣
٩٥٠ك /وات /ساعة	٣٧٠٠ ك /وات /ساعة	٦٠٠٠ك /وات /ساعة

(١) Somalia Today, Ministry of Information and National Guidance, Mogadishu, 1975, p. 104.

(٢) Five-year Development Programme (1974-1978), Ministry of Planning and Co-ordination, Mogadishu, 1974, p. 138.

(٣) Ibid., p. 139.

النقل فى داخل مدينة مقديشو :

يلقى الامتداد الكبير لرقعة مقديشو عبئاً ثقيلا على النقل فى داخل العاصمة التى تزيد مساحتها على ١٢٦ كيلو متر مربع . ففى داخل مقديشو تسير سيارات عامة تربط أحياءها وتتمثل فى ثلاثة خطوط للناقلات » بمعدل سيارة كل نصف ساعة تقريباً ، كما توجد فى المدينة سيارات الأجرة ، «والفسبا » ذات الثلاث عجلات التى يطلق عليها السكان اسم « موتو » .

سكان مقديشو :

قدر عدد سكان مقديشو بنحو ٣٥٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٥[١] أى أن كثافة السكان فى تلك المدينة البالغ مساحتها ٢٩,٩٨٨ فدان تبلغ ١١,٧ نسمة / للفدان ، وهى كثافة منخفضة بسبب الامتداد المساحى الكبير . وإذا تأملنا فى عدد السكان خلال ربع القرن الأخير لوجدنا أن عددهم زاد إلى خمسة أمثاله ويتضح ذلك من الجدول التالى[٢] :

السنة	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٧٥
عدد السكان	٧٣٢٤٩	٩٠٦٢٢	١٢٠٦٤٩	١٧١٣١٢	٢٣٨٣٨٩	٣٥٠٠٠٠

ولقد بلغت نسبة الزيادة خلال الفترة (١٩٥٥ — ١٩٥٩)٢٣,٧٪ أى بمعدل سنوى قدرة ٥,٧٪ . وفى السنوات الأربع التالية (١٩٥٩ — ١٩٦٣) بلغت الزيادة الكلية ٣٠,٠٢٧ نسمة أى بنسبة ٣٣٪ خلال تلك الفترة أى بمعدل سنوى قدره ٨,٢٥٪ وفى السنتين التاليتين بلغت الزيادة الكلية للسكان ٥٠٦٦٣ نسمة أى بنسبة ٤٢٪ من جملة سكانها سنة ١٩٦٣ ، وبذلك بلغت نسبة الزيادة السنوية خلال العامين ٢١٪ ، وفى السنوات الثلاث التالية (١٩٦٥ — ١٩٦٨) بلغت الزيادة الكلية فى سكانها مقديشو ٦٧٠٧٧ نسبة أى بنسبة ٣٩٪ من سكانها سنة ١٩٦٥ . أى بنسبة سنوية قدرها ١٣٪ . وفى الفترة الأخيرة (١٩٦٨ — ١٩٧٥) زاد سكان العاصمة ١١١٦١١ نسمة ، وذلك خلال سبع سنوات أى نسبة الزيادة الكلية خلال تلك الفترة ٤٧٪ من عدد السكان سنة ١٩٦٨ ، أى أن نسبة الزيادة السنوية بلغت ٦,٧٪ .

وواضح أن معدل الزيادة السنوى لم يقل خلال الربع قرن الماضى عن ٥,٧٪ ، ويرجع ذلك إلى هجرة الرعاة وسكان البادية فى الشمال إلى المدينة .

(١) Somalia Today, 1975, p. 19.

(٢) تقرير إدارة المياة فى مقديشو سنة ١٩٦٩ ورقم سنة ١٩٧٥ من Somalia Today.

ملاحق الفصل الحادى عشر

ملحق رقم ١

تنقسم الصومال إلى الأقسام الإدارية التالية :

(أ) مقديشو العاصمة : تنقسم إلى ١٤ قسما .

(ب) إقليم شبيلى الأوسط : ويضم أقسام

١ — جوهر ٢ — بلعد ٣ — عدالا ٤ — أدن يبال

(ج) إقليم شبيلى الأسفل ويضم أقسام :

١ — ميركا ٢ — كريولى ٣ — أفجوى ٤ — ونلى وين
٥ — براوه ٦ — كورين وارى ٧ — سبلالى .

(د) إقليم باى وينقسم إلى الأقسام الآتية :

١ — بيدوه ٢ — بور هكبة ٣ — دينسور ٤ — كنسح ديره

(هـ) إقليم جوبا السفلى :

١ — كسمايو ٢ — جامة ٣ — أفمادو ٤ — بدادا

(و) إقليم جوبا الوسطى :

١ — دوجوما ٢ — ساكو ٣ — جبلب ٤ — بارديرا

(ز) إقليم بسكول :

١ — حودر ٢ — واجد ٣ — بيت ٤ — عيل بردى
٥ — تيجلو

(ح) إقليم جدو :

١ — جربا هارى ٢ — لوق جنانى ٣ — دولو ٤ — بلدحوا
٥ — عيل واق

(ط) إقليم حيران :

١ — بلدوين ٢ — بولو بوردى ٣ — جللقسى

(ى) إقليم جل جودود :

١ — دوسا مارب ٢ — عيل بور ٣ — عيل ديرى ٤ — عابد واق

(ك) إقليم مدق :

١ — جالكعيو ٢ — هوبيو ٣ — جريبن ٤ — جرر ديرى

(ل) إقليم نوجال :

١ — جروى ٢ — لاس عانود ٣ — آيل ٤ — تليح

(م) الإقليم الشمالى الشرقى :

١ — بوصاصو ٢ — قرضو ٣ — اسكوشوبن ٤ — بندر بيلا
٥ — قندلة ٦ — علولة .

(س) إقليم توج دير :

١ — برعو ٢ — شيخ ٣ — بوهوده ٤ — أودوينة

(ع) الإقليم الشمالى الغربى :

١ — هرجيسا ٢ — بربرة ٣ — جبيلية ٤ — بورآما
٥ — زيلع ٦ — لوج هايا

(ن) إقليم سناج :

١ — غير جابو ٢ — لاس كورى ٣ — بدن ٤ — عيل أفوين ..

ملحق رقم (٢)

موارد المياه فى مستوطنات الصومال

مسلسل	المستوطنة	عدد السكان بالآلاف	مصدر المياه الرئيسى	مجموع الأملاح الذائبة
			الأقليم الشمالى الغربى	
١	هرجيسا	٤٠ – ٥٠	آبار محفورة فى مجرى وادى فوج	١,٦–٢,٤جم / لتر
			خزانات صناعية تمتلىء بالماء أثناء الفصل المطير محطة تزويدها بالمياه خلا ل أنابيب تمتد من منطقة غددبتى	٤و –٢,١جم /لتر
٢	بربرة	١٥ – ١٨	ينابيع دوبار	١,٠ – ٢,٨
٣	لوراما	٤ – ٦	ينابيع داموره	١,٣
٤	جبلية	٢ – ٣	آبار – حفر وعائية	,٦
٥	زيلع	١,٥ – ٢	آبار محفورة	١,٩
			الإقليم الشمالى الشرقى :	
١	برعو	١٥ – ١٨	حفر وعائية	١,٦ – ٤,٧
			أنابيب في مجرى وادى موج دير	,٦ – ١,٢
٢	بوهودله	١,٥ – ٢	خزانات صناعية	
٣	عبر جابو	٦ – ٧	آبار محفورة حفر وعائية	٣,٤–٣,٧–٣,٧–,٧–١
٤	حاراداج	١,٥ – ٢	آبار محفورة فى الجبس	
٥	لاس عنوه	٣ – ٤	آبار محفورة فى الجبس – ينبوع دور دور	٣,٢
٦	لاس كورى	٣ – ٤	آبار محفورة – حفر وعائية	١,١-٢,٣-٣,١-١,٢و
٧	أدوين	٢ – ٣	آبار محفورة في مجرى وادى أدوودنيا	١,١٠ – ٧,٠
			إقليم بوصاصو :	
١	بوصاصو	٦ – ٧	آبار محفورة	١,٥ – ٢,٨
٢	علوله	٢ – ٣	آبار محفورة في الوادي	١,٩ – ٢,٢
٣	بندربيلا	١ – ١,٥	ينابيع	١,٤ – ٢
٤	قنداله	٢ – ٣	آبار محفورة فى بوتيالا	١,٨
٥	أيل	٤ – ٥	ينابيع	١,٤ – ١,٦
٦	جاردو	٧ – ٨	آبار محفورة	٢,٧ – ٢,٨
٧	حارورى	٣ – ٤	آبار محفورة فى الجبس ، خزان صناعى	٣,٣–٣,٤ ، ٥,٣
٨	سكوشبان	٣ – ٥	ينابيع	٣, –٢٤

مسلسل	المستوطنة	عدد السكان بالالاف	مصدر المياه الرئيسى	مجموع الأملاح الذائبة
			إقليم مدق :	
١	جالكعبو	١٥ – ١٨	آبار محفورة – حفر وعائية	١,٣–٤,٩ جم / لتر
			قنوات جوفية فى الكارست	٣,٥ – ٣,٧٥
٢	دوسامارب	٣ – ٤	آبار محفورة – حفر وعائية	٥,٦ ، –,٣
٣	البر	٣ – ٤	آبار محفورة	٣,٢ – ,٤
٤	الدير	٢ – ٣	آبار محفورة	٢,٧
٥	جريبن	١,٥ – ٢	آبار محفورة	,٩ – ١,٤
٦	أوبيا	٣ – ٤	آبار محفورة	١,٤ – ١٣,٩
			إقليم حيران :	
١	بلدوين	١٥–١٨	آبار محفورة – آبار فى وادى حيران	,٣ – ١,٦
			نهر شبيلى – آبار محفورة فى بلدوين	
٢	بولوبرتى	٦ – ٨	آبار محفورة – نهر شبيلى	
			إقليم جوبا العليا	
١	بيدوا	١٨ – ٢٠	ينبوع ايشابيدوا – حفر وعائية	,٨–١٠ ، ,٨–١
٢	بارديرا	٨ – ١٠	نهر جوبا – آبار محفورة (للاستخدام المنزلى)	,٢–٦ ، ,٢–٨
٣	بورأكابا	٥ – ٧	خزانات صناعية تملأ بماء المطر	,٢–,٨ ، ٢,٥–٤,٥
			آبار محفورة – حفر وعائية	٢ – ٢,٢
٤	دينسور	٣ – ٤	خزانات صناعية – آبار محفورة	٥,١
٥	لوغ	٥ – ٧	نهر جوبا	,٣ – ,٦
٦	أودر	٤ – ٦	خزانات صناعية – آبار محفورة	٣,٦
			إقليم بنادر :	
١	مقديشو	٣٠٠–٣٣٠	حفر وعائية	,٦ – ٣,٢
			آبار محفورة	١,٩ – ٤,٥
٢	أوالى	١,٥ – ٢	آبار محفورة	٢,٩ – ٦,٨
٣	آدن يافل	٢ – ٣	آبار محفورة	٣,٨ – ٥,٨
٤	أفجوى	٢٠ – ٢٢	نهر شبيلى	,٧ – ١,٦
٥	بلعد	٦ – ٨	نهر شبيلى – حفر وعائية	,٣ – ١,٩
٦	يراده	٨ – ١٠	آبار محفورة	,٩ – ١,٨
٧	كوريولى	٦ – ٨	نهر شبيلى	

مسلسل	المستوطنة	عدد السكان بالآلاف	مصدر المياه الرئيسى	مجموع الأملاح الذائبة
			تابع إقليم بنادر	
٨	جوهر	٢٠ — ٢٣	نهر شبيلى	
٩	مركا	٢٠ — ٢٣	آبار محفورة	٢,٦ — ٣,٨
١٠	بوالدى دين	٦ — ٨	خزانات صناعية — حفر وعائية	٥ — ٨
			إقليم جوبا السفلى :	
١	كسمايو	٤٠ — ٤٥	نهر جوبا — آبار محفورة	,٤—,٦ ، ١,٨—٥,٢
٢	افمادو	٤ — ٥	آبار محفورة — حفروعائية	١,٥ — ٨,٢
٣	جلب	٦ — ٨	نهر جوبا — آبار محفورة	٢,١ — ٢,٥
٤	جماما	٨ — ١٠	نهر جوبا — آبار محفورة	,٦ — ٢,٣

الفصل الثانى عشر

التحضر فى ليبيا*

الدعائم النظرية لعملية التحضر فى ليبيا :

تحديد المفهومات واسسها النظرية :

تتميز ليبيا بأن حركة التحضر فيها بلغت شأوا بعيد رغم ندرة مواردها الاقتصادية والبشرية على السواء ، وأهم هذه المميزات هى : —

١ — شاءت المقادير ان تتيح لها مجالا واسعا خصيبا لقيام مراكز الحضر التى كانت تقوم بوظيفة فريدة حين كانت ملاذا للسكان حين كانت تهب عليها رياح الغزو ومعاقل للسكان فى المدن والقرى حين يعتصمون بها إذا هدد الامن والاستقرار فيها سكان الصحراء من البدو واشباههم، هذه المقادير تتمثل اعظم ما تتمثل فى نزعة السكان الوافدين من وراء البحر وهم الاغريق الذين حملوا مشعل الحضارة والاستقرار لاول مرة إلى برقة الجناح الشرقى من ليبيا ؛ ومن ناقلة القول ارتباط نوع العمران الاغريقى بدويلات المدن City-States فاسسوا فى هذه المنطقة ما عرف باسم المدن الخمس Pentapolis وهى يوسبريدس « بنغازى الحالية » وسيرين Cyrene الشحات الحالية ؛ ودرنس Darnis درنه الحاليه أو المرج الحاليه وتولميش أوطلميثة الحالية

وقد تتابع بعد الاغريق حكاما من الفرس والبطالمه والرومان والبيزنطيون ثم جاء العرب من سكان مدن الصحراء الداخلية ونأوا عن البحر ايثارا لتفادى اخطاره ، ولم يكونوا يحسنون ركوبه ، ثم جاء الاتراك وقد سيطروا على البحر المتوسط زمنا ؛ بل مدوا نحنه واصبحوا مصدر خوف يمارسون الجهاد والقرصنه فى الجناح العربى من ليبيا الحلية ،

(*) أعد هذا الدراسة المرحوم الأستاذ الدكتور — جمال الدين الدناصورى .

ثم جاء الايطاليون ليحيوا مجد الأغريق والرومان فانعشوا الحواضر بل وأنشأوا بعضها ، ولا عجب فى ذلك أو اسموا ليبيا الشاطىء الرابع ، وقد ادخلوا فى استيطانهم الزراعى انواعا من المدن المتجمعة والمتفرقة .

أما طرابلس أو الجناح الغربى من البلاد الحالية فلم تكن دون الجناح الاخر خطأ من تعمير عناصر فبزغت الحواضر واشتغلت بالتجارة فنشأت المدن الثلاثة طرابلس وهى صبراته الحالية **Oea Sabratha** التى نشأت طرابلس الحالية على مقربة من موضعها أما المدينة الثالثة فهى لبدة والحالية **Leptis Magna** .

هؤلاء القوم هم الفينيقيون القرطاجنيون ثم جاء البيزنطيون الذين اعقبهم العرب والاتراك وقوادهم الذين كانوا مثار رعب لاساطيل الدول الكبرى وذلك من القرامانيين ،وكان نصيب ذلك الجناح الغنى نسبيا من انعاش وانشاء الحواضر أكبر من نظيره لأن فزان التى كانت تمثل ظهيرا وممرا للتجارة عبر الصحراء أضافت إلى مواردها ، أما الايطاليون فقد اولوا تأسيس الحواضر فى مناطق الزراعة وعلى طول الساحل نصيبها أكبر من نظيرتها فى الشرق .

ولم تخل المنطقة الخواء التى تفصل بين الجناحين واقصد اقليم سرت من نشاط تجارى إذا افادت طرق القوافل عبر الصحراء سرت جنوبا اختصار للطرق صوب البحر ، حقا كانت الحواضر صغيرة لقلة الموارد الاقتصادية وفى مقدمتها المياة فى هذا النطاق ولكن كانت هذه الحواضر تمثل على أى حال مدنا صغيرة .

وقد ألمحنا إلى أن العرب باعتبارهم من سكان البدو يقطنون مدن الواحات التى تمر بها قوافل التجارة فاتخذوا طيبة وهون مدنا كبرى فى اطراف الصحراء .

ويجب الا ننسى طرق الحج وهما طريقان الشمالى والجنوبى تمر احدهما بجغبوب واوجله ومراده - وزله وهون وودان التى كانت عاصمة يوما ما . وسوكنه وعداس .

ثم جاءت موارد البترول المتدفق وبخاصة فى منطقة سرت الفقيرة فتراصت موانى البترول أو بالاخرى منافذه متمثله فى مرسى البريقة وراس لا نوف ومرسى سدره ثم مرسى الزوينينية ومرسى البريقة ، ورغم اقتصار هذه النقاط فى أول الامر على تصديره البترول أو تكريره ، وتعبئة غازه فقد انشئت معسكرات فى صميم الصحراء على مقربة على مقربة من محطات ضخ البترول ، كما انتعشت بلادا كانت تعانى الاضمحلال مثل

إجدابية وبطريق والنوفيلية وسلطان — وليس هنا مقام الافاضة فى الدفعة القوية التى وفرها هذا المورد الجديد لحركة التحضر : ١٦,٣٨٨ من البترول الخام سنة ١٩٧٠ ، ١٠٠,١٧, ٩٧ سنة ١٩٧١ و١٢,٢٢٣ سنة ١٩٧٢ ، ٦١,١٦١ سنة ١٩٧٣ .

البنزين ٣٦٠ سنة ١٩٧٠ ، ٦٥٩ سنة ١٩٧٢ ، ٨٥٩ سنة ١٩٧٢ ، ٩٦١ سنة ١٩٧٣ .

كيروسين ٤٩٠ سنة ١٩٧٠ ، ٧٤٠ سنة ١٩٧١ ، ٩٢٦ سنة ١٩٧٢ ، ١,١٥٨ سنة ١٩٧٣ .

مازوت ١,٦٢٤ سنة ١٩٧٠ ، ٢,٥٧٢ سنة ١٩٧١ ، ٣٢١٢ سنة ١٩٧٢ ، ٣٠٥٠ سنة ١٩٧٣ .

اسفلت ٢٨٢ سنة ١٩٧٠ ، ٢٩٧ ، ٧١٢ سنة ١٩٧١ ، ٥٧٣ سنة ١٩٧٢ ، سنة ١٩٧٣ .

٢ — كان لنشأة الحواضر وانتعاشها على يد بلاد ذات حضارة مختلفة حضارة عن الوطنيين من البربر التى ترددت فى عهد الايطاليين وجزئيا فى أول عهد البلاد باستغلال ثروتها البترولية آثارها فى حرمانهم من ثمار قيام هذه الحواضر حتى سيطرت البلاد على مقدراتها بعد تحقيقها استقلالها السياسى الاقتصادى ، ويكفى أن نذكر أنه بعد أن اضمحلت « برنيق » بنغازى القديمة لم يقبل سكان المدينة على الافادة من هذا الموقع لسوء اختياره فى انشاء مدينة جديدة تاركين لسكان طرابلس من سكان هذه المدينة ومدينة صبراته وزلطن وغيرها إقامتها .

٣ — ربما كان لموقع البلاد بين منطقتين أكثر ثراء وهما وادى النيل ودلتاه فى مصر فى الشرق وتونس الخضراء فى الغرب ، ما غمط هذه البلاد حقها من شهرة ملنها وذيوع صيت حواضرها ، الإسكندرية وقرطاجة وتونس الحالية ، وقد غض من قيمتها ضيق مناطق الريف التى لا تشجع كثيرا على قيام المدن لعدم توافر موارد الزراعة المستقرة ، ولكن طول سواحلها التى ترفدها تجارة القوافل عبر الصحراء الغنية الواسعة نسبيا افسح المجال لقيام مدن السواحل ومدن الصحراء ، ولم يضرها فى هذا الصدد ندرة مواردها الزراعية .

٤ — ولكن هنالك عوامل كانت لا تشجع أو تحول دون قيام المدن لقلة موارد المياه فى مطارد أنه مصادر المياه الجوفية والأرض المستوية الخصيبة فى نفس المنطقة ، وغالبا إذا سمحت بنشأة الحواضر فتنمو صغيرة . كما أن التنظيم الاجتماعى التقليدى بين البربر

والذى شد من ازره العرب هو التنظيم القبلى ، وهو تنظيم لا يشجع على قيام الحواضر وهجرة البدو إليها شأن المستقرين من الزراع مثلا .

الدعائم النظرية لعملية التحضر فى ليبيا :

١ - التحضر كأسلوب متميز للحياة :

بعد قيام المدن وازدهارها واضمحلالها وطبيعة مجتمع الحاضرة ونمط حياته يمثل نوعا متميزا من الحياة نشأت مع الحضارة واشتد ساعدها حيناوتباطأ خطوهاحيناً آخر فى بعض الحواضر على اختلاف البلاد أو العصور ، فيعمل سكان القرى من الزراع أو البوادى من الرعاه وغيرهم تترابط وتتكافل الافراد والاسر برابطة الدم والقرابة وما يتبعها من التزامات وواجبات ، فيعمل هؤلاء فى الانتاج المباشر من استغلال معطيات أو منح الطبيعة ، وتضييق أفاق الافراد وتمتاز علاقاتهم بالجمود وتسيطر عليها روح الجماعة وقد يعين الشيخ أو الرئيس العمل خارج نطاق اقليمه ولكن لصالح الجماعة فمغادرة منطقة الجماعة للعمل واشتغاله كفرد لا يحل له حريه التصرف فى دخله ، أى أن الاستقلال الاقتصادى لا يلازمه الاستقلال الاجتماعى ، ففى الجبل الاخضر فى ليبيا مثلا حين نزح افراد بمعدل فردين للعمل فى حقول البترول زكى الشيخ هذا العمل وقد يكون دخله منه للاقارب نصيب فيه ، وحين التحق بعض سكان طرابلس من الزراع بأعمال البترول تركوا ارضهم لبعض افراد قبيلتهم نظير مبلغ قليل ليستردها ، ويساهم بما ادخرت فى توسيع ملكيه القبيلة والعشيرة من الاراضى ، وقد عرف ذلك خبراء شركات البترول الإجتماعيين العاملين فى ليبيا فاتفقوا على أن لافراد القبائل التى تقيم فى المنطقة الحق الاول ، وكان يتم هذا التوظيف عن طريق شيخ القبيلة باختياره أما فى الحاضر فيما رس الحضرى كفرد لايتجاوز التزاماته تلك التى تلزمه أسرته مراعاتها كما أن عمله فى الصناعة أو التجارة أو الخدمات تجعله أكثر مرونة واوسق أنفا فى علاقاته لا تحكم هذه العلاقات علاقات الدم فعلاقات الجوار والعمل والتعاون فى النشاط الإقتصادى والمؤسسات المشتركة كالمرافق العامة من طرق الترفيه والتثقيف والعلاج والإنتقال تولد أواصر جديدة تحل محل علاقات الدم القبلية وبحكم نشأة الاحياء السكنية عوامل جديدة فى طبيعتها تفاوت دخول الأفراد إلى جانب عوامل أخرى ثانوية كالاشتراك فى الحرفة فالملكية الفردية وإنتشار تداول النقود وإختفاء الاكتفاء الذاتى كلها مميزات هذا النمط من الحياة .

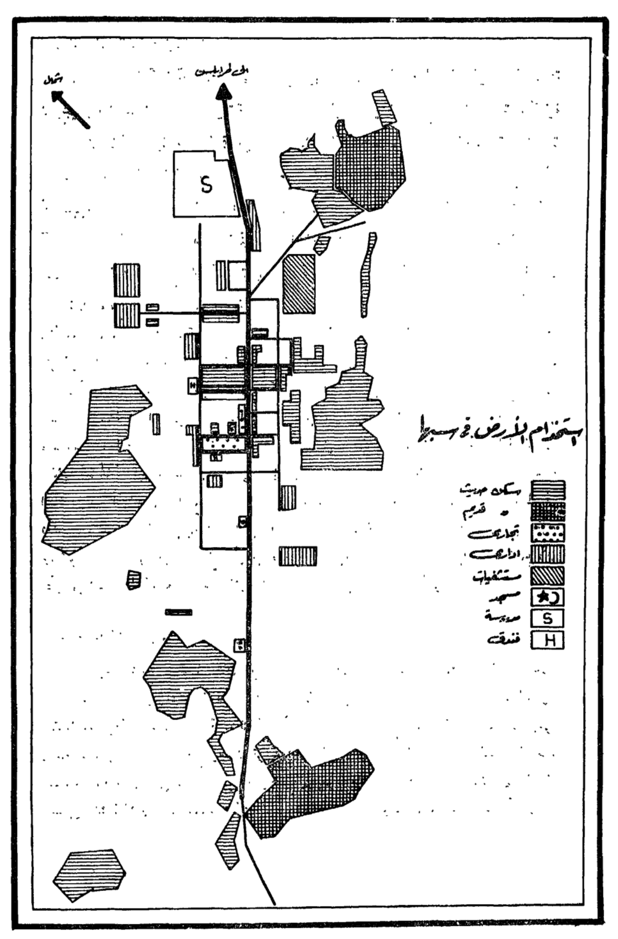
٢ ـ التحضر كعملية تراكمية :

يزداد عدد السكان أو كثافتهم فى مركز ريفى لينفسح مجال تحول هذا المركز إلى مدينة تدريجيا إذا توافرت ظروف مواتية مثل ظهور موارد جديدة أو تغير فى العلاقات المكانية بحدوث ثورة فى الزراعة أو طرق الإنتقال مثلا أو اكتشاف موارد معدنية جديدة أو زيادة أهمية منطقة من الناحية العسكرية كطبرق حين كانت قاعدة للاسطول الايطالى أو البريطانى أو الدينية كما حدث فى مدينة البيضاء التى كانت لاتتجاوز قرية هى زاوية البيضاء السنوسية ، كما أن إكتشاف مياه جوفية عميقة فى سهل الجفارة فى طرابلس أفسح المجال لانتعاش قرى الساحل مثل قرى الوطنيين التى تحولت إلى مدن فى عهد الإستعمار الايطالى فى برقة وطرابلس .

فمدينة سبها مثلا نشأت كقرية تسمى الجديدة تتكون من المساكن من الآجر الأخضر وتتراص المساكن متزاحمة على نحو تقليدى شأن القرى وتوجد نقاط للمياه شأن القرى ولا يتوافر بها كهرباء ومياه بالمنازل كما لايوجد نظام للصرف الصحى ، ولكن إتخاذها إداريا أدى إلى ظهور حى الإدارة فى شكل حضرى كما أقيمت فيه مساكن الموظفين وهى مساكن حديثة من الحجر ذات طراز مدنى حديث وقد خططت شوارعها على نحو متقاطع وتتوافر لها المجارى وطلمبات لرفع المياه كما بنيت سقوف المنازل من الخرسانة وتسمى المنشية أما الثانى فهو امتداد جديد على نسق جديد وإنما على الطراز الجديد وقد نشأ لايواء العائدين من المهاجرين الليبيين الذين نزحوا إلى البلاد المجاورة شكل (١٢ ـ ١) أما طبرق فقد كان لعوامل تتصل باختيارها ميناءا وقاعدة عسكرية ومركزا تجاريا بل إداريا أثره فى تحولها من مركز عمرانى صغير أو ميناء قليل الأهمية إلى نموها شمالا وغربا دون نظام لأن الأرض تملكها الحكومة ، وقد تدفق سيل من سكان الريف لتكوين أحياء فقيرة .

٣ ـ درجة التحضر :

حين بدأ التعمير فى ليبيا كان الإغريق ومن تبعهم من الحكام من سكان الحضر فأسسوا المدن للحكم والتجارة والإدارة فنشأت دول المدن التقليدية، وكانوا يمارسون الزراعة المستقرة فنشأت الأسواق وانتشرت طرق الانتقال ، أما البربر من الوطنيين فكانوا من سكان الاستبس وشبه الصحراء والصحراء يمارسون تربية الحيوان وكانوا من أشباه البدو والبدو وقد قام نظامهم الاجتماعى على النظام القبلى ، وكانوا يبيعون منتجات حيواناتهم ومنتجاتها ونبات السلفيوم **Sylphium** ذلك النبات الذى كان يستخدم دواء سحريا ولأغراض عديدة أخرى ،



شكل ١٢ ــ ١ : استخدام الأرض في سبها

فكان البربر يزرعون القمح والشعير زراعة متنقلة فى البلط والوديان والاغواط ، وليس لدينا أرقام تتخذ معيار القياس أو تقدير درجة التحضر أو التريف . شكل ١٢ — ٢)

أما فى طرابلس فكان الفينيقيون والقرطاجيون قد أسسوا مدنا ساحلية كانت مخازن للتجارة ، وكان يكتنف تجارتهم كالعهد بهم غموض مقصود ضمانا للاحتكار كذلك شأن الجبل فكانت غريان مثلا وغيرها مدنا صغيرة كمواطن للزراعة ومعبر لتجارة الجنوب وملتقى لطرق التجارة .

أما فزان فكانت عروض تجارة السودان من الذهب وريش النعام والتوابل والرقيق والتمور مقابل المنسوجات والأسلحة والأوانى والتحف ، فنشطت طرق التجارة.

وكان أول تقدير تقريبى هو تقدير Col. De Agostini الكولونيل دى أوغسطينى لعدد المستقرين واشباه المستقرين والبدو فى برقة وطرابلس

	برقة	طرابلس
المستقرون	١٣٤,٠٠٠	٣٥٧,٠٠٠
أشباه المستقرين	١٦,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠
البدو	٣٥,٠٠٠	٨٥,٠٠٠

وليس لهذه الأرقام سواء لدلالتها أو دقتها أهمية تذكر .

ينقسم معظم سكان ليبيا اجتماعيا إلى ١٦ — ١٧ مجموعة قبلية الذى يعد تنظيما ضعيفا فى فزان وبخاصة فى قرى الفزازنة وبعيدا عن أطراف البلاد وحيث يتردد العرب والمغاربة فى الشمال والغرب والشرق والطوارق والتبو فى الجنوب والجنوب الغربى وهم من البدو ، ورغم إرتفاع نسبة التريف من سكان القرى من فزان بصفة خاصة فان المدن نادرة وبخاصة الآن لمنافسة وتضخم حركة التحضر فى ليبيا الساحلية واضمحلال تجارة القوافل المارة بفزان .

وتنشط حركة التحضر فى أطراف مدينة طرابلس ومدن الساحل ، فكان الوطنيون من السكان يتوزعون على النحو الآتى فى طرابلس سنة ١٩٥٠ .

البحر المتوسط

تونس

الجمهورية الجزائرية

جمهورية مصر العربية

جمهورية النيجر

جمهورية تشاد

جمهورية السودان

أنواع الزراعة واستخدامات الأرض الأخرى

زراعة مستقرة

" متنقلة

غابات

اقاليم شبه صحراوية

مجاري جافة

مستنقعات ملحية

شكل ١٢ ـ ٢ : أنواع الزراعة واستخدامات الأرض الأخرى

٣٥٨٠٠

وضع السكان	العدد	النسبة
المدن	١٠٥,٠٠٠	١٤ ٪
المستقرون من سكان الريف	٣٢٠,٨٦٠	٤٦ ٪
أشباه البدو	٢٣٦,٧٠٠	٣٣ ٪
البدو	٤٩,٤٠٠	٧ ٪
الجملة	٧١١,٩٦٠	١٠٠ ٪

أما فى فزان فكان توزيع السكان على النحو الآتى

سكان فزان من الوطنيين سنة ١٩٥٠

نوع الأستيطان	العدد	النسبة
المستقرون من الريف	٣١,٠٠٠	٧٥,١ ٪
أشباه البدو	٩,٨٣٠	٢٣,٨ ٪
البدو	٤٥٠	١,١ ٪
الجملة	٤١,٢٨٠	١٠٠ ٪

وتكاد تخلو فزان حينئذ مما يجدر أن يوصف بأنه حاضرة

توزيع سكان برقة

نوع الأستيطان	العدد	٪
المدن	٨٨,٠٠٠	٢٩ ٪
المستقرون من الريفيين	٤٦,٠٠٠	١٥,٥ ٪
البدو	١٦٦,٠٠٠	٥٥,٥ ٪
الجملة	٣٠٠,٠٠٠	١٠٠ ٪

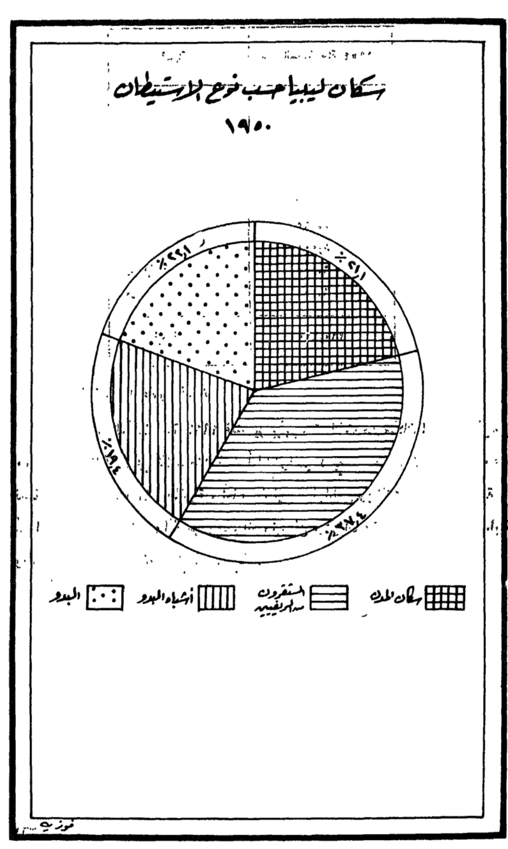
من الواضح ارتفاع نسبة التحضر فى برقة عنه فى طرابلس ، وارتفاع نسبة لمستقرين الريف من سكان فزان يليها طرابلس ، بينما ترتفع نسبة البدو فى برقة .

وبوجه عام تبلغ نسبة الحضريين الوطنيين فى ليبيا جميعها أكثر من ٢٠ ٪ وقد اعتبر الاجانب تجاوزا من الحضر .

سكان ليبيا من الفئات المختلفة حسب نوع الاستيطان سنة ١٩٥٠

الفئات	سكان المدن	المستقرون من الريفيين	أشباه البدو	البدو	الجملة
الوطنيون المسلمون	١٩٣,٠٠٠	٣٩٧,٨٦٠	٢٤٦,٥٣٠	٢١٥,٨٥٠	١,٠٣٥,٢٤٠
الإيطاليون	٢٩,٤٩٤	١٧,٦٠٦			٤٧,١٠٠
اليهود	٨,٠٠٠				٨,٠٠٠
آخرون	٤٠٥١				٤٠٥١
الجملة	٢٣٤,٥٤٥	٤١٥,٤٦٦	٢٤٦,٥٣٠	٢١٥,٨٥٠	١,١١٢,٣٩١

وإذا كانت نسبة سكان المدن من الوطنيين ١٦٪ فإن نسبة سكان المدن من السكان ٢١٪ وقد قررت الأمم المتحدة نسبة المستقرين ٣٧,٤٪ اعتبرت الأجانب من سكان المدن وقد اكتنفت تصنيف السكان بين حضر وريف سنة ١٩٥٤ صعوبات فقد اعتبرت بوجه عام طرابلس وبنغازي ودرنه وطبرق ومصراته وسوق الجمعة من المدن على ضوء التركيب المهنى للسكان أو نحو ٣٥٠,٠٠٠ من السكان أو نحو ٢١ ٪ من السكان ، أما اذا كان التمييز على ضوء عدد السكان باعتبار ٥,٠٠٠ نسمة حد أدنى فيزداد عدد سكان المدن أو درجة التحضر (شكل ١٢).



شكل ١٢ ــ ٣ : سكان ليبيا حسب نوع الاستيطان عام ١٩٥٠

المدينة	عدد السكان سنة ١٩٥٤
طرابلس	١٢٩,٧٢٨
بنغازى	٦٩,٧١٨
اجدابية	١٦,٣٣٦
درنة	١٥,٨٩١
المرج	٩,٩٨٢
طبرق	٤,٩٩٥
الزاوية	٨,٠٠٠
سوق الجمعة	٦,٠٠٠
مصراته	٩,٠٠٠
الجملة	٢٦٠,٦٥٠

أى أن نسبة التحضر ٢٤٪

أما فى تقدير السكان سنة ١٩٦٣ فقد ميز بينهم ست فئات من سكان المدن « أكثر من ٢٠ ألف » ٢٧٪ وهى ثلاث مدن فقط أما الحواضر « بين ٢٠,٠٠٠ نسمة و ٥٠٠٠ نسمة » فيبلغ عددها ١٣ حاضرة ، أما المدن فهى طرابلس وبنغازى وسوق الجمعة ، أما الحواضر فهى زواره والخمس ومصراته وزليطن وغريان وناالوت وسرت واجدابية والمرج والبيضاء ودرنه وطبرق وسبها .

عدد سكان الحضر في عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤

المحافظة	١٩٦٣	١٩٦٤
طرابلس	٢١٠,٠٠٠	٢١٣,٥٠٦
بنغازى	١٢٤,٠٠٠	١٣٣,٣٩٥
سوق الجمعة	٦٠,٠٠٠	٨٣,٤٧٩
زواره	٥,٥٠٠	١٤,١٦٨
الخمس	٥,٠٠٠	١٣,٣٢٨
مصراته	٦,٠٠٠	—
زليطن	١٠,٠٠٠	١١,٥٠٣
سرت	٧,٠٠٠	٦,٤٢٣
غريان	١٠,٥٠٠	—
تاورت	٥,٠٠٠	٨,٩٧٧
سبها	١١,٠٠٠	١٦,٠٥٩
أجدابية	١٦,٠٠٠	١٥,٤٧٦
البيضا	٩,٠٠٠	١٢,٥٠٠
المرج	٧,٢٠٠	—
درنة	٢١,٠٠٠	—
طبرق	١٢,٠٠٠	—
الجملة	٣٩٤,٢٠٠	—

وإذا كانت الحواضر قد قرر الحد الأدنى لسكانها بـ ٥,٠٠٠ نسمة سواء فى تعداد سنة ١٩٦٤ وتقدير ١٩٦٣ فيجمل بناء زيادة هذا الحد إلى ١٠,٠٠٠ نسمة — لتضم إلى قائمتها مزيداً من الحواضر .

وقد حدثت تغيرات واضحة فى عدد الحواضر سواء نتيجة للهجرة الداخلية أو الخارجية من ناحية والزيادة الطبيعية لسكانها من ناحية أخرى على أثر توافر فرص العمل فى النشاط البترولى أو ما تمخض عنه من أنواع النشاط الاقتصادى من المشرفين على مشروعات الاستغلال الاقتصادية أو الذين تمارسونه من صناعة وزراعة ومرافق وخدمات .

وتعد زليطن خاضرة وقد انتعشت تجاريا باجتذابها عددا من البدو واشباههم بل والمستقرين للعمل فى البترول فسكنوا فى أحياء جديدة على أطراف البلدة فى أكواخ من الصفيح والخشب ، وزاد عدد سكانها نتيجة هذه الهجرة .

واجدابية قد تضخم عدد سكانها لقربها من مرسى البريقة ونشاطها التجارى الزراعى ولأنها اقرب المدن للنشاط البترولى فنشأت تغيرات عمرانية وإجتماعية بعيدة المدى .

ولنبرز آثار الهجرة في تضخم سكان مديريات متصرفية سرت بالمقارنة بين عددهم في عهد ما قبل ظهور البترول سنة ١٩٥٤ ، وأول عهد البترول .

المديرية	سنة ١٩٥٤	سنة ١٩٦٤
ورفله	١٧٣٧	٢٩٣٤
القذاذفه	٣٢٤١	٣٣٩٢
الفرجان	٣٩٨٥	٣٧٣٤
سرت	٤٨٧٧	١٤٢٣
التوفيله	٤٧٤١	١١,٩٩٥
البوبرات	٦٨٣	١٤٧٩
العقيلة	٧٣٤	٨٤٦
البريقة	١٣٤٦	٢٦٥١
أجدابيه	١٦,٣٣٦	١٥,٤٧٦
الزويتينة	—	٢٤٣٦
سلطان	—	٥٧٠٥
بشر	—	١٣٥٥

ولا أزعم أن الزويتين وسلطان وبشر كانت غير موجودة وإنما الواقع أنها كانت من الصغر بحيث لاتقوم فيها إدارة مديرية وحدها وقد يفسر ذلك سبب تناقص سكان مدينة إجدابية .

٣ - النمو الحضرى :

أن النمو الحضرى ظاهرة عالمية تضافرت عوامل متعددة على ازدهاره في ليبيا وأهم عوامل هذا النمو المطرد هى :

١ - تعد ليبيا فريدة في أنه حين غادر الايطاليون كمستوطنين وحكاما تركوا مراكز عمران تنتمي لحضارة حديثة أكثر تقدما ليشغلها على نحو جديد مختلف السكان من الوطنيين ، وكان الحضر أكثر أنواع العمران ايثارا لديهم فقري المستوطنات الزراعية في طرابلس ربما تتوافر

فيها من مرافق كالسوق والكنيسة والمستوصف وعيادة البيطار ومخازن الآلات الزراعية والأسمدة والمدرسة والادارة والحانة ومساكن الموظفين. فالمراكز الزراعية التي تعد نوعا من الحضر المتفرق، وأن كان البعض الآخر يعدها مرافق تسد حاجات مجتمع زراعي أو مزارع بمساكنها ولكنها تعد مع ذلك لارتفاع مستوى الخدمات وانفصال المزارع بمساكنها نوعا من الحضر .

ففي برقة كانت يوجد سنة ١٩٤٠ مركز زراعي يسكن ١,٦٨٦ أسرة ، تتكون من ١٣,٢٠٢ نسمة، أما في طرابلس فقد بلغ عددها ١٨ مركزا زراعيا .

٢ — كان نمو الحضر نتيجة للهجرة الخارجية في وظيفتها وتخطيطها ونمط مساكنها ونوع حياة سكانها وفي طليعتها بنغازي وطرابلس كما تحولت بعض القرى إلى مدن مثل غريان ومصراته ويمكن أن نميز النمط الحضري في صور متعددة . فمراكز الحضر الكبرى التي يمكن أن نصفها بأنها من كبرى المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ وهي طرابلس وبنغازي وسوق الجمعة امتداد عمراني لطرابلس الحالية وإذا أخذنا في الاعتبار الوظائف المدنية فانه لنشأة البيضاء مسحة سياسية في فترة رغم تحديد بلوغها حجم المدن الكبرى يسلكها في سلك هذا النوع من الحضر وتعد المشاكل المعقدة المترابطة بهذا النوع سواء من حيث خدماتها التي تضطلع بها كمدينة ذات طابع على مستوى البلاد أو أقليم من أكثرها صعوبة سواء كانت برامج اصلاحها تمثل برنامج قصير الأمد « سنوى » أو طويل الأمد ، وهكذا سوف لايقف وضع هذه البرامج التي ستنفذ سنويا في ضوء البرامج الطويلة عند الحدود الادارية والطبيعية والاقتصادية فحسب .

٥ — معدل التحضر :

زاد عدد سكان الحضر ، فحين استولى الايطانيين على أراضي مزارعهم طردوا الليبيين الذين بعد أن فقدوا أسباب عيشهم اضطروا أن ينزحوا من مناطق الرعي والزراعة السابقة بحثا عن العمل في المدن فاقاموا في أطرافها أو قريبا منها ، كما أقام البعض الآخر في قرى المزارع الايطالية ، ثم تباطأ معدل التحضر بعد الاستقلال رغم نزوح البعض إلى المدن التي هاجر منها الايطاليين، ولكن سوء الحالة المالية قد تمخض عن الركود الاقتصادي وكان معدل التحضر سنة ١٩٥٠ نحو ٢٠٪ بين السكان السكان من الوطنيين و ٢١٪ بين سكان المدن جميعا ، وكان عدد سكان الحواضر ١٩٤٥ ٢٣٤ نسمة سنة ١٩٥٠ ، أصبح

عددهم ٢٣٥,١٠٠ نسمة سنة ١٩٥٤ أى نحو ٢ ٪ فلم يتغير عدد السكان فى هذه الفترة تقريبا أى أن معدل التحضر توقف تقريبا أما سنة ١٩٦٣ فكانت نسبة الحواضر ٣٥ ٪ من السكان وكان عددها ١٣ حاضرة وهذا معدل مرتفع فى أول عهد البلاد بموجة اسراع معدل التحضر.

٦ ـ النمط الحضرى :

مراكز التجارة والإدارة التى تقع فى نطاق النمط السابق من المدن وداخل مناطق نفوذها ولابد أن تمارس النشاط التجارى الذى لا يمكن أن ينشأ بمعزل عن الوظائف الإدارية ـ لابد أن ينسق برامج نموها وتخطيطها على نحو يتفق مع مايحدث للمدن الكبرى التى تقع هذه فى نطاق مناطق نفوذها ، ولكن هذا النمط يقوم بالخدمة التى يحتاجها اقليمها التى تسيطر عليه من الريف والتى تقع على بعد مسافات تستطيع أن تمارس نفوذها فى نطاقها دون عائق يحدث نتيجة التغير فى وسائل أو شبكة طرق النقل والمواصلات تحول هذا النمط إلى سابقه وما يسفر عنه ذلك من تحول بعض الأنماط بين النمطين السابقين ، أى أن مواضع وأحجام هذين النمطين تؤدى إلى صب شبكة العلاقات وإعادة توزيعها على نحو معين . وقد ينزح جانب من سكان هذا النمط إلى نمط المدن الكبرى وأن كانت ظهور وظائف جديدة يعد من حيث الازدهار والنمو تناقض عدد السكان « الادارة السياحية الخدمات التجارة الصناعة » .

العوامل الأساسية للتحضر :

١ ـ عوامل جغرافية :

بنغازى ، الموضع :

تتابعت فى هذه البقعة أو قريبا منها فى هذا الاقليم الصغير الذى تقع فيه بنغازى الحالية ثانى مدن ليبيا ـ عدة مدن أولها أيوسبريدس ،وقدجاء ذكرها فى القرن السادس قبل الميلاد ، لسهولة الاتصال البحرى بالخارج ـ عن طريق ما يعرف بالميناء الداخلى وامتداد سبخة السلمانى فى جنوبها ، وموقعها الحصين سواء للسيطرة على الجبل الاخضر ، اذ كان ملك الشحات يستطيع اللجوء إليه ، إذا هدد ملكه غزو أو ثورة داخلية أو من قبائل البربر إذا نشأت قبل اتساع السهل الساحلى صوب الجنوب حيث كانت قبائل البربر تسيطر عليها أن تتوغل قبل السيطرة على الجبل الاخضر ، ولم يتجاوز عدد سكانها فى أو جها ٢٠٠٠٠ نسمة ، لقلة الموارد من مياه كانت تكاد تقتصر على مياه آبار ضحلة فقيرة شبه ملحة فيما يعرف الآن بحى الصابرى ، وكانت تحدق بها كثبان رملية وارض جيرية صخرية جرداء ، أما المطر الفصلى الشديد التذبذب ٢٢٠ ملم . ولم يتجاوز محاصيلها الشعير ونخل البلح عادة ـ

ثم قامت مدينة برنلش التى افتقدت الاتصال البحرى الذى تمتعت به سابقتها ، والذى كان الطريق الوحيد للجبل الاخضر . وقد فقدت أهميتها زمنا حتى عادت إليها بين القرنين السادس والسادس عشر ، وذلك للتحول إلى اطلال لتغير ظروف الحكم ونزعات الحكام فى ١٤٥٠ م حين تضافر الطرابلسيون للافادة من هذه المحطة المتوسطة بين طرابلس ودرنه بنى غازى وكل من تاجورا وزليطن ومصراته ؛ وتعاقبت اسباب الاضمحلال والانتعاش القصير للغاية (١٨٦٣ م — ١٩١١ م) .

اما فى العهد الايطالى فقد انتعشت لاسباب عديدة سياسية وعسكرية وثقافية واقتصادية وتوافرت فيها مياه الشرب من الصابرى وبينه والمناسير والقوارشة « خاصة فى المثلث بنغازى بنينة — سيدى خليفه » ودمرت فى الحرب العالمية الثانية ليعود تدريجيا إليها العمران بطيئاً قبل الاستقلال سريعا بعده وخاصة بعد ظهور البترول لقربها من ميناء الزويتينة ومرس البريقة وقد لعب البحث عن موارد المياة للشرب والزراعة دورا تزداد كثافة وتوثيقا .

المـــرج :

كانت احدى المدن الاغريقية الخمسة ، وقد نشأت على بعد كيلومتر جنوب غرب المرج القديمة أكبر الاحواض الكارستيه الزراعية على المدرج العلوى الذى يبلغ منسوبه وابعاده ٢×٤٠٢ كم أما اقل نقاط الحوض المرتفع فيبلغ منسوبة ٢٧٦ متر فوق سطح البحر تعرف ببحيرة العريق يحيط بها فى قاع الحوض ٥٠ مترامن التربة الحمراء ، ويقع على طول المدرج مناطق الانواط المشابهة مثل منخفض سالينا والابيار ، وقد قامت مدينة المرج على بعد ٥٠ كم من البحر إذا كانت طلميثة ميناءا وبقعه انشاء مدينة المرج متموجة رقيقة السطح ولكن شاب اختيار الموقع سوء لوقوعها معرضة للزلازل ، فى سنه ١٩٦٣ اقيمت مدينة جديدة على اثر تصدع مبانى القديمة ، ويقع مركز الزلزال بالقرب من خط طول ٩َ ٢٠° شرقاً وخط عرض ٧ ٣٢° شمالا ويقع بؤرة هذا الزلزال على عمق ٣٣ كم من السطح وقوته ٥ ، ويمكن أن المنطقة الواقعة شمال بنغازى على طول الساحل حتى خليج بمبه بين طبرق ودرنه والتى تقع خط عرضى ٢ ٣٢° شمالا ، فضلا عن مدينتى المرج والبيضاء . وقد سبق أن تعرض منطقة مدينة المرج فى اغسطس سنه ١٩٢٦ لهزه زلزالية وقد اقيمت المرج الجديدة بحيث تقاوم مبانيها الزلازل رغم ارتفاع نفقات البناء وقد مكنها هذا الموقع من سهول الاتصال شمال طلميثة فضلا عن طوكرة وبنغازى وجنوبا بقرب للابيار وشرقا ازالى وفى الجنوب كمراوة .

الشبحات :

تقع على منسوب على المدرج الثاني تمتد على طولها الأراضي المتموجة أو المستوية القابلة للزراعة، ويمكن أن تتصل غربا على طول المدرج بسهولة وعلى مقربة من ميناء سوسة .. وكانت Cyrene احدى دول المدن القديمة ولكن تتركز أهميتها على السياحة الان .

البيضاء :

وقد نشأت على نحو مصطنع إذا أقيمت على ضوء اعتبارات متعددة :

(ا) على مقربة من نطاق العمران الزراعي لأسباب منها إستواء الأرض .

(ب) انشئت بجانب زاوية البيضاء احدى مراكز الحركة السنوسية (١٩٥٩) في كنف القبائل القوية الموالية لهذه الحركة وفي مقدمتها البراعصة فاصبحت عاصمة سياسية لتصبح طرابلس عاصمة ادارية حتى سنة ١٩٦٩ .

(حـ) نشأت طبقا لمخطط على نسق حديثة للغاية .

درنة :

على مقربة من مصر في سهل ساحلي متسع نسبياً تنتشر فيها المزارع على اختلافها على مياه عيني سيدي منصور وعين البلاد حيث تتفجر المياه على نحو غزير لتجري في وادي درنة ، وكانت مزارع المساكن والمزارع وحدها والمنازل وحدها وكانت تتصل بالبحر بناقل بترقة حتى الاستعمار الايطالي فمدت طرق وعرة ولكنها غاية في البراعة حتى الآن .

طبرق :

ميناء طبيعي له أهمية حربية كبرى في الطريق إلى مصر تعد منفذا تجاريا لمنطقة زراعية ورعوية كبرى بالقرب من السقايف مصدر الحبوب الرئيسي ، تنتهي خطوط بترول حقل كلنشيو عند مرسى الحريقة مما زادها أهمية عن مراكز العمران ومناطق الإنتاج ، وإن كان البعض ينتقل عن طريق الشمال ليستقر بهذه المدينة أو يواصل السير للشمال .

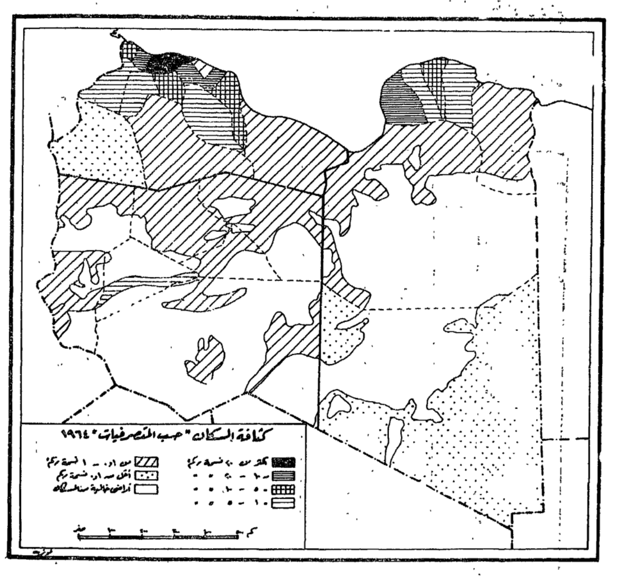
وتلقي نسبة الجنسين الضوء على حركة السكان فيما تلقيه ، وتبلغ هذه النسبة ٩١١ انثى لكل ١٠٠٠ من الذكور . أما نسبة الاناث فهي ٤٤٪ . ولقلة اقبال سكان كل من مرزق وغات والكفرة على الهجرة نجد نسبة الذكورة ، تتراوح بين ٩٩٦

فزان و ٩١٠ فى برقة ، ومن المتوقع أن تختلف هذه النسبة فى المدن الكبرى للهجرة إليها فتبلغ فى طرابلس ٨٩٦ وفى بنغازى ٨٢٣ لكل ١٠٠٠ ذكور .

وتقدر نسبة سكان الحضر ٣٥٪ أما المستقرون من الريف فتبلغ نسبتهم ٤٤٪ أما نسبة البدو وأشباهم فتبلغ ٢١٪ ، والواقع ان تعداد سنة ١٩٦٤ يعتمد على الأسر فى تصنيف السكان اما تعداد سنة ١٩٥٤ فيقدر ان نسبة البدو ٨٫٣٪ وأشباه البدو ١٨٫١٪ اما المستقرون من السكان فتبلغ نسبتهم من البدو واشباه البدو ٧٣٫٧٪ و هكذا انخفضت نسبة البدو رغم الزيادة فى عددهم .

ويوضح الجدول التالى والشكل (١٢ـ ٤) كثافة السكان فى المتصرفيات الليبية حسب تعداد ١٩٦٤ :

المتصرفية	الكثافة (كم ٢)	المتصرفية	الكثافة (كم٢)
الزاوية	٢٣٫٨	سبها	٤و
صبراتة	١٥	الشاطى (براك)	٤و
وزداره	٩	الهون (الحفرة)	١و
طرابلس وسوق الجمعة	١٠٠	أوبارى	٢و
الخمس	٢٦	أوراغن	—
ترهونة	١٠٫٤	مرزق	٠٦و
بنى وليد	١	غات	٠٥و
مصراتة	٥٫٧	بنغازى	١٠٫٩
زليطن	١٫٧	اجدابية	٠٢و
سرت	٥و	الكفرة	٠٠٢و
غريان	٧٫٤	البيضاء	٤٫٧
يفرن	٣٫٣	المرج	٢٫٧
نالوت	٢٫٢	درنة	٢٫٣
غداس	١و	طبرق	٥و
مزدة	٤و		
			٨٤و



شكل ١٢ ـ ٤ : كثافة السكان حسب المتصرفيات ١٩٦٤

٢ ـ عوامل ديموغرافية :

إذا كان متوسط الكثافة فى تعداد سنة ١٩٥٤ بلغ ٠,٨٤ نسمة فى الكيلومتر المربع فإن متوسط الكثافة سنة ٦٤ وصل إلى ٠,٩ نسمة فى الكيلو متر ، إذا عرفنا أنها قدرت على أساس المديرية ، أما توزيع استخدام الأرض فى الدولة ، فتقدر نسبة الصحراء فيها بـ٤٢٪ ، وتقدر أراضى الرعى بـ٥٢ ٪ ، أما ٦ ٪ الباقية فتكون المناطق الساحلية والجبلية والاخضر الغربى فضلا عن المدن الصغيرة على الساحل ومدن درنة وطبرق والبيضاء والشحات والمرج والعاصمتين طرابلس وبنغازى إلى جانب نهايات انابيب البترول (مرسى البريقة ـ رأس لانوف السدره ـ الزوتينية ورأس الحزيق).

وإذا كانت سكان تشاد والنيجر يأتون من الخارج ، إلى جانب عدد من الأيطاليين والمالطيين والاغريق وهم يفضلون نهايات خطوط البترول التى تقدر بخمس نهايات فقط وقد عاد كثير من الليبيين إلى وطنه من تونس ومصر (٥٤,٠٠٠ نسمة).

الواقع بأن المشروعات وفي مقدمتها التعمير والنشاط البترولى ومشروعات للإسكان قد اتخذوا من المدن وبعض موانئ البترول مجالا للسكنى .

وقدرت أحدى مطبوعات البنك الدولى ، بأن نسبة زيادة السكان فى الفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٤٩ كما يلى : نسبة الزيادة فى الريف ١٪ بتحفظ ، على حين تقدر ٣٪ ، وتقدر نسبة الزيادة ٥,٥٪ وتتضمن هذه الاحصاءات الزيادة الطبيعية والهجرة ؛ ويقدر بالمقارنة مع الدول المماثلة غير معقولة ومثيرة للدهشة .

اما فى سنة ١٩٦٤ فان المعدل فى الزيادة الطبيعية يقدر البعض بانها لا تزيد عن ٢,٥٪ ولا بد أن نسبة المواليد كانت مرتفعة وأن معدلات الوفيات وبخاصة الأطفال مرتفعة أيضا ، وهكذا بلغت نسبة الزيادة الطبيعية بين ٢,٤٪ و ٣,٣٪ .

حجم السكان فى ١٩٥٤ ، ١٩٦٤

المتصرفية	١٩٥٤	١٩٦٤
الزاوية	١٤٣,٤٠٠	١٩٠,٧٠٨
طرابلس	٢٤٠,٠٠	٣٧٩,٩٢٥
الخمس	١٢٤,٥٠٠	٣٦٩,٩٢٥
مصراتة	١١٦,٣٠٠	١٣٦,٦٧٩
غريان	١١٤,٣٢٩	١٩٠,٧٠٨ ن
سبها	٣٢,٩٠٠	٣٧٩,٩٢٥
اوبارى	٢٦,٥٠٠	١٣٦,٦٧٩
بنغازى	١٦٨	٨٤,١١٢
بيضاء	٦٧,٤٠٠	
درنة	٥٥,٨٠٠	٨٨,٠١٦

يبلغ عدد سكان ليبيا ــ التى تبلغ مساحتها ١,٧٦٠٠٠٠ كم٢ــ ١,٠٨٩,٠٠٠ نسمة ، أما عدد سكان المدن لسنة ١٩٥٤ فكانوا ٢٥٨,٠٠٠ نسمة أو نحو ٢٠٪ من السكان .

أما عدد سكان المتصرفيات

المتصرفية	سنة ١٩٤٥	سكان المدن
مدينة طرابلس	١٢٩,٧٢٨	١٢٩,٧٢٨
متصرفية الزاوية	١١٢,٧٢٣	٨٠٠٠
سوق الجمعة	١١٠,٤١٩	٦,٠٠٠
زوارة	٣٠,٦٣٤	—
غريان	٥٥,٩٥٦	—
يفرن	٣٢,٥٥	—
نالوت	٢٠٨٥٧	
غدامس	٥١٤٦	—
الخمس	٦٢,٢٧٢	—
مصراتة	٥٦,١٠٢	—
زليطن	٤١,٠٦٦	—
ترهونة	٤٠,١٨٧	—
بنى وليد	٢١,٩٢٩	—
سرت	١٨,٢٦٤	—
مدينة بنغازى	٦٩,٧١٨	٦٩,٧١٨

ويعزى عدم دقة البيانات السكانية للاسباب التى تكتنف عادة التعدادات الخاصة بالسكان وأيضاً لارتفاع نسبة الرحل الذين يغيرون من حين لآخر المناطق التى يرعونها من عام لآخر .

وتعد طرابلس المشبعة بالسكان ذات معدل مرتفع بالسكان ، فضلا عن منطقة العاصمة وقد هاجر عدد كبير من سكان المدن مما كانوا يقيمون فى البلاد الأجنبية ، وبحثاً وراء العمل والإعادة من المسيرات والخدمات على اختلافها ، وقد سبقت الأشارة إلى خطر سكنى المدن على الوطنين أى دخول المدن ، أى أن زيادة السكان كانت بمعدل لايتجاوز ٥٪ كل سنة تقريبا فى بنغازى وتزيد نسبة السكان بمعدل ٦٪ كل سنة ، وهى تشارك طرابلس فى هذه الناحية ، ويضاف إلى نسبة الزيادة الطبيعية ، هجرات السكان من مراكز العمران على ساحل برقة ومن الأقاليم الليبية ومن الخارج .

تعد اجدابية أكثر مدن ليبيا سريعة في زيادة معدل السكان لأنها أقرب مراكز العمران من معسكر شركة اسو . وقد ظلت مدينة سرت تجذب السكان باعداد متزايدة لقربها من السدرة وظلت زمنا تحظر البناء في المدن .

أما البيضاء العاصمة السياسية لفترة فقد ركدت تماما بعد نقلها لطرابلس أما متصرفية درنة فقد دخلها عدد من الليبين بعد جلاء الايطاليين في وقت لم تعتمد المدينة إلا على سهولة وخصوبة المنطقة وتوافر مياهها في المنطقة التي قامت بها المدينة . ولا شك أن ظهور البترول قد اجتذب بعض سكانها ٥ .

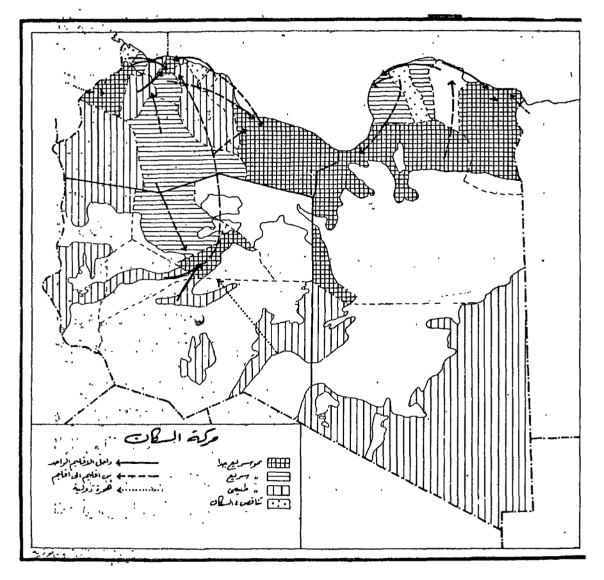
وبالنسبة للمرج فقد كانت مركزا زراعيا رعويا ، وبعد تعرضها للزلازل هجرها سكانها بحثا عن فرص العمل وبخاصة بنغازى وأن كان عدد كبيرا منهم عاد للمرج الجديدة إلا أن من طاب لهم العيش قد آثر البقاء عن العودة .

أما متصرفيات الزاوية والخمس والمرج . فقد أن قبل التوسع في النشاط البترول أن على مدينة زوارة « متصرفية الزاوية » هاجر فيه عدد كبير من السكان باغلاق ميناء زوارة والغاء المنطقة الحرة بين زوارة والحدود التونسية وإغلاق ميناء الخمس وخروج الايطاليين .

اما متصرفية مصراته فقد كانت نسبة زيادة السكان ٢,٥٪ اما معدل النمو الطبيعي فقد بلغ ٢,٥٪ أيضا ، أما متصرفية سرت فقد قدر حينئذ ٤,٦٪ لهجرة السكان العاملين بمناسبة تزايد النشاط البترولى باطراد ، أما غريان فقد ظلت فترة يزداد سكانها ٣,٨٪ فى السنة لاقبال البدو على الأستقرار أما فى متصرفية فزان فقد كانت عاصمة الاقليم تعرف بمدينة سبها فى عهد الاتحاد ولكن قيام نظام الوحدة الذى استدعى قدوم عدد من الموظفين واسرهم وإن كان عدد كبير من الليبيين قد وفدوا من وراء الحدود ولبعد او بارى . شكل (١٢ــ٥)

٣ ـ ب عوامل اجتماعية :

ينتظم سكان البلاد عدد من القبائل التى تنقسم إلى عشائر وبطون وأفخاذ ورغم نزوح سكان الريف المتزايد للمدن فإن العلاقات القبلية لا تنفصهم ولكنها كثيرا ما تضمحل ، وهكذا يصغر حجم الإسرة أو عدد أفرادها ، وتوافر المرافق والخدمات من تعليم ومستشفيات والترفيه يشجع حتى البدو منهم على تعليم أولادهم فيفدون للمدن ويلاحظ أن كثيرا من أولاد البدو لحياتهم غير المستقرة يلجأون إلى داخلية المدارس أو يتركوه ليعيش عند اقاربهم ، وسكان البادية او الريف لتتمتع نساؤهم ببعض الحرية ، ولكن فى المدن الكبرى يتحجبن فيما عدا قيام علاقات بين بعض النساء فى مجال ضيق للمناقشة فى الأعمال الخاصة بتدبير المنزل .



شكل ١٢ ــ ٥ : حركة السكان فى ليبيا

وإذا كان سكان جبل نفوسه من البربر يتحدثون بالبربرية شأن سكان زواره على الساحل وقليل من قرى وودیان فزان ، فیسود البلاد تجانس فى الثقافة فضلا عن الدين ، ورغم تعميم نظام التأمين على العاملين فالكثير لا يزالون يؤثرون أعمال الخدمة العامة و لا يقبلون على العمل بأيديهم .

ولاشك — أن من تعلم فى مدارس المدن وكل دراسته لايبغى عن الاقامة فى الحواضر والمدن الكبيرة بديلا ، وإذا كان التعاون التطوعى للكثير سبيل البناء فى الريف بل واعتماد الاسرة على نفسها فى تشييد مسكنها ولاتستطيع الأسرة أن تواصل إقامة بين الأقارب أو الجيران كما كانت حين كانت تقيم فى مواطنها الأصلية لتستبدل ذلك بسكان الحى ويحدد موقع السكن القدرة المالية .

وإذا خرج رب الاسرة أو أحد أفرادها لتكوين رأسمال مثلا ، فالأم والأبناء الذين يتميلون من كسبه تلقى عليهم أعباء كبيرة ، كما تبرز أهمية الأم حين يتقصر من خلفهم وراءه الأبناء وبخاصة إذا كانوا صغارا ، فالبلاد تجتاز مرحلة انتقالية وبدأت تتقبل المؤسسات والخدمات وتفيد منها وتنبذ تدريجيا الخصائص المتوارثة ، ولا بد أن تحث البلاد الخطى حتى تساير ركب التحضر المتزايد .

وينعكس أهمية القبائل فى عدة أمور منها أن شيخ القبيلة هو الذى يتوسط لتوظيف أفراد قبيلته كما يسعى جهد الطاقة فى أن من تعلم من أبناء القبيلة تتوافر له فرص عمل مجزى أو مرضى ، رغم قوانين عقود امتياز شركات البترول التى تنص على أن أبناء القبيلة التى تقيم فى المنطقة المستغلة يفضلون على غيرهم .

وقد كان من الممكن ربط العاملين بالعدد والتركيب المهنى ولكن الاحصاءات لا تتوافر مما يضطرنا لاتخاذ المتصرفية ووضعها من النواحى الاقتصادية ، والاجتماعية ومدى توافق المرافق والخدمات وأنماط المبانى .

فنحن مضطرون لاتخاذ المحافظات التى تنقسم بدورها إلى متصرفيات ثم مديريات ثم المدن أو المركز العمرانى ، ومع ذلك لا يخلو العرض من جدوى .

محافظة الزاوية :

تمتد على بعد ٦ كم من مدينة طرابلس حتى الحدود التونسية وتمتد الجبل الغربى حتى البحر المتوسط وتبلغ نسبة سكان الحواضر ٤ ٪ وسكان القرى ٦ ٪ وفى المزارع ٨٠ ٪ على حين

لاتزيد نسبة البدو وأشباههم على ١٠٪، ويزرع السكان على الري غربي طرابلس وإلى الغرب منها تقوم الزراعة البعلية « صبراته » أما فى الغرب فتسود تربية الحيوان ، وهكذا يقل عدد السكان تدريجيا من الشرق للغرب ، ٨٠٪ من السكان يمارسون الزراعة ٧٪ برعى الحيوان ١٣ ٪ فى الصناعة والخدمات ، فتوجد مصانع للتونة واحدة فى زوارة واثنان بصبراته وأخرى فى الزاوية وأخرى فى بوكماش ويعمل فى عصر الزيتون عدد قليل من المصانع ، وتوجد أسواق أسبوعية أو كل أسبوعين وهى مراكز زراعية التى أنشأها الايطاليون، ويتبادل السكان منتجاتهم والسلع الصناعية المنقولة من طرابلس، وتتراوح منطقة السوق عشر كيلومترات إذا كان ذو أهمية محلية وخمسين كيلو متر للأسواق ذات الأهمية المحلية من حيث نصف القطر وتتراوح عدد الحوانيت بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ .

وتعد مدينة زوارة التى يقدر سكانها ١٤,٦١٨ نسمة المدينة الوحيدة وهى تبعد ١٢٠ كم من طرابلس ، وعلى العهد الايطالى كانت منطقة حرة وقد فقدت هذه الميزة الأخرى بعد الاستقلال كما أن ميناءها دمر تماما ولكن أعيد بناؤه ، ويمثل الطريق الذى يشق البلد جزءا من الطريق الساحلى الرئيسى ، ويقوم المستوصف ومبنى البلدية والسوقان الجديد والقديم ، وتوجد المبانى بالقرب من البحر أما مبانى المدينة فى الداخل فهى تقليدية ويستخدم فيها الحجر والجير كمادة ماسكة ، وقد جدد نحو ثلث السكان تعمير أكثرها ويعيش نحو خمسة أفراد فى المسكن فى المتوسط . وتتوافر فيها المرافق فهناك مدرستان أحداها ابتدائية والأخرى متوسطة ومستشفى وثمانية مساجد وللادارة مبنيان . ويتمتع بالمياه نصف المساكن تقريبا ، أما مياه الشرب فتستخرج من الآبار المحلية أو تنقل من صبراته .

ولما كانت المرافق العامة متوفرة وإن كانت قليلة لتخدم عدد متباعد من السكان فبعض القرى له طابع إدارى والآخر له طابع تجارى، وتبلغ نسبة سكان الكهوف ٤ ٪ (٩٦ ٪ بالاحجار) .

وتتوافر فى مساكن القرى المياه فى ٦٤ ٪ والكهرباء ٦٨ ٪ و ١٣ ٪ بنظام الصرف الصحى .

أما المزارع التى تخدمها مراكز قروية فتتكون من عدة مزارع أو مزارع متفرقة أما المزارع الأخرى تنقسم للمزارع الايطالية تتراوح مساحتها بين ٢٥ و ١٠٠٠ هكتار تخدمها مراكز فردية تتباعد بمقدار ١٥ — ٢٠ كم (المسجد المدرسة والنادي وقسم الشرطة والإدارة) ٦٧٪

من المساكن مشيد بالأحجار ١٦ ٪، يستخدم فيها الحجر والطين و١٧ ٪ من أكواخ القش لعمال المزرعة .

أما مساكن الوطنيين فى صرمان مثلا فتظهر فيها لأول مرة الخيام إلى جانب أكواخ القش ولكن المساكن الحجرية فتبلغ نسبتها ٨٢ ٪.

٤ — عوامل ثقافية :

قبل العهد الايطالى كانت أهم مصادر لتلقى العلم المدارس الدينية وحين حل الاستعمار الاستيطانى على يد الايطاليين تعلم الكثيرون كرها أو طوعا اللغة الايطالية ، وقد اقتصر التعليم الخاص بالليبيين على التعليم فى مراحله الأولى ، ولما كان السكان الوطنيون يحرمون من الاقامة فى المدن، فقد تعلموا فى المراحل الأولى وحيث أقاموا مراكز استيطان قليله مقصوره على الليبيين وفى مصانع حرفية فحسب ومن لم يخضع لهذا النظام اضطر إلى أن يعيش فى البادية لرعى الحيوان أو الزراعة المتنقلة فى الوديان ، وقد كان السكان من البربر على عهد الاستعمار الاغريقى فى برقة والفينيقى فى طرابلس يعانون من الانفصام الثقافى بين من يتحدثون البربرية من بربر الجنوب فى مناطق الاستبس والزراعة المتنقلة ، أما الفينيقيون فقد انتصروا على إقامة متاجرهم على طول الساحل وحين جاء الرومان قاموا فى المدن الاغريقية التى ظلت محتفظة بطابعها الاغريقى وكان الرومان أكثر نفوذا صوب الجنوب حيث يتحصن البربر .

أما العرب فقد كان عددهم فى بادىء الأمر أى عند الفتح العربى قليل يعيش أكثرهم للدفاع ، ثم جاءت موجة بنى هلال وبنى سليم من البدو الذين جروا الخراب للبلاد ولكنهم لعبوا دورا فى تعريب البلاد. وتزاوجوا من البربر وإذا كان المستعمرون القدماء قد اقتصروا على الساحل بوجه خاص وتبادلوا المنتجات وفى مقدمتها الحيوانات والسلفيوم والحلفا ، فقد حول العرب فى برقة اتجاه العمران والمدن للداخل مثل اجدابية وودان ، ولكن فى الأتراك كان السكان دائمى الاغارة وممارسة الجهاد من سواحل طرابلس لمواجهة سفن الغرب فلم يعنوا بالتعليم والثقافة، ورغم عدم تشجيعهم فإن الحرب الايطالية قد اضطرت الكثيرين للهجرة إلى سوريا ومصر وتونس بل وتركيا .

أما بعد التحرر من ايطاليا فقد أدى عجز الميزانية إلى افتتاح المداس الحديثة تدريجيا ولكن ظهور البترول مكن الأكثرية من التعلم فى كل مراحله ويلاحظ إقبال الطرابلسيين على التعليم حتى الجامعة ، لأن البدو الذين فى برقة كانوا يقنعون بقسط متواضع

من التعليم وسمح للفتاة من الدراسة بالجامعة جنبا إلى جنب الفتى . فلم يقتصر الاهتمام بالثقافة على افتتاح المدارس والكليات فقامت المطابع واستخدمت المطبعة التى كان الايطاليون يخرجون بها مطبوعاتهم وكونت الفرق التمثيلية والأغانى المألوفة ، وقد أسفرت مجهودات الحكومة عن إقامة مراكز ثقافية ومكتبات ودور عرض سينمائى ، وكانت المدن أهم مسارح أو مجال لهذا النشاط .

٥ ـ عوامل سياسية :

فى عهد الاغريق الذين قدموا من كريت أقاموا مدنا خمسة كبرى حكموها على نسق المدن الاغريقية فى بلاد الاغريق ، فكانت كل دولة تقوم وحولها عدد من القرى لما صبحت دول مدينة يتمتع سكانها بالديمقراطية ولكن كثيرا ما يدب النزاع بينهم بباعث من التنافس وغيره من العوامل ، أما سكان الجنوب فكان يسود السكان من البربر النظام القبلى من العصبية والشجاعة وكرم الضيافة وغيرها فأتى الرومان ليحكموا البلاد حين غزوها فأخضعوها لحكمهم دون تغيير يذكر فى حضارة هؤلاء السكان ، أما فى طرابلس فكان الفينقيون يقيمون مدنا على الساحل وتحويلها إلى مخازن لما تجلبه القوافل القادمة من الجنوب ، ولتفادى النزاع بين حكام طرابلس وبرقة أقيم القوس ولازال قائما ، ثم جاءت الدولة البيزنطية فوجدت البلاد وكانت فى نزاع مع الجرافيتيين الذين تحصنوا فى بلادهم فكثر الرومان مؤثرين اتخاذهم حلفاءهم للإبقاء على خطوط التجارة ، وكان الرومان أشد تغلغلا فى داخل طرابلس فأقاموا السدود فى الوديان وخطوط للدفاع كما ـ هو معروف ـ على الحدود .

أما فى فزان فقد كان طوال تاريخها أما مستقلة أو خاضعة لحكم حكام طرابلس وقد تعددت العواصم بتعدد الدول الحاكمة فجر ماكانت عاصمة الجرمنتيين ثم أصبحت جاءة من سكان كانم فاتخذوا مدينة مرزق عاصمة فزان ولم تنج هذه البلاد من أناس أتوا من الغرب ، فأنشأوا عاصمة جديدة هى فى مدينة زويلة فى عهد بنى الخطاب . وفى القرن السابع ثم القرن الحادى عشر فتح العرب ليبيا وتأثرت بعض مراكز العمران من الحواضر فزالت كثير من المدن القديمة وإن كانوا قد أسسوا مدنا أخرى داخلية لتمر بها القوافل ثم أتى الأتراك فلم ينشئوا مدن جديدة فأخذت الموانى القديمة تفقد كثيرا من أهميتها وحين سيطر أولاد سليمان على فزان عاثوا فى الأرض فسادا ، ولم يكن عهد القره منلى بأحسن وإن كانت طرابلس قد اضطلعت بأنها مدينة وميناء . وقد جاءت السنوسية كحركة دينية وجدت مجالا خصبا بين بدو الجبل مجالا فسيحا وقد أثروا لتشجيع البدو على الاستقرار بإنشاء زوايا تزرع

الأرض حولها وقد ساهمت هذه الهجر فى استتباب الأمن والتشجيع على إقامة مراكز العمران الصغيرة .

أما فى العهد الايطالى فقد أدى البحث عن المناطق الصالحة للزراعة وإنشاء مزارع أى قرى زراعية إلى استقرار المستعمرين الايطاليين وإلى تخطيط المدن على نسق ارتضوه ، ثم أحيوا مراكز ساحلية مثل أبولونيا وطلميثة وقصر حمد لخدمة تجارة المدن الداخلية . أما بعد الاستقلال فهاجر عدد كبير من الايطاليين فتدفق إليها الليبيون للاستقرار فى حواضر وقرى قد حرموا من سكانها، وبعد صراع ومنافسة بين طرابلس وبرقة انتهت بتوحيدهما فحكم حكام المناطق الأخرى التى توحدت باسم ليبيا ، وقد أسفر التنافس بين القبائل التى عرف قوادها باسم « المجاهدين » وتمتعوا بمكانة خاصة ، وقد كانت الوزارات تؤلف مع أخذ مايعرف بالتوازن القبلى فى الحسبان .

٦ ـ عوامل اقتصادية :

كان السكان فى أول الأمر يربون الحيوانات التى يرعونها بين الهضاب والجبال التى تجود فيها المراعى ويبذرون الشعير والقمح ليقتاتوا بها وأخذوا ينقلون عن الغزاة الذين توالوا على البلاد زراعة أشجار الزيتون والموز والفاكهة وحين اندمج البربر بالقادمين الأوائل عرفوا أنظمة جديدة من الزراعة لم يكن لهم عهد بها من قبل ثم أخذوا بنظام للمغارسة يتيح لمن يزرع هذه الأشجار أن يأخذ نصيبا منها عند الاقتسام، وقد وجدت هذه الأنظمة مجالا واسعا فى طرابلس عنها فى برقة فكثرت السدود الترابية فى الوديان حتى احتفظ هؤلاء بما خلفه لهم أجدادهم من فينقيين ورومان من الاستفادة من هذه السدود: الترابية والانتفاع بمياهها على أحسن وجه ممكن ثم جاء العرب من بنى هلال وبنى سليم، فكانت برقة مسرحا لصراعهم فأشاعوا فيها الدمار على حين بقيت طرابلس بعيدا نسبيا عن مجال الصراع حيث كان يسكن البربر من قبائل نفوسه فأجادوا استخدام المياه فى جبالهم واحتفظوا بمذهب من مذاهب الخوارج يربطهم بمذهب الاباضية .

أما الصحراء فكانت مسالك لقوافلهم التى كانت تجتذب تجارة الجنوب إليهم من أبنوس وعاج وتبر وجلود الحيوانات وكانت تدر على موانى الشمال سواء فى برقة أو طرابلس أو سرت أموالا طائلة قبل أن تتحول هذه التجارة منذ القرن الخامس عشر عن طريق البحر إلى موانى أوروبا فى الغرب والجنوب وقد تضاعفت ثروة هذه البلاد بعد أن اكتشف عن البترول واستغل تجاريا على نطاق دولى .

وقد قسمت البلاد قبل الأستقلال بين طرابلس وبرقة فى يد أنجلترا وفزان التى سيطر عليها الفرنسيون ، وقد أنصرفت هذه الدول إلى القيام بدراسات أستطلاعيه ، كما أطلعوا على أثمن ماخلفه الإيطاليون ، وقد كان النظام الداخلى بعد الأستقلال يربط هذه المناطق الثلاث برباط الأتحاد الفيدرالى ، وقيل أن الحكم أخذ فى الأعتبار الظروف الجغرافية ، وكان يحتفظ البريطانيون والأمريكيون بقواعد كانوا يحاولون سد العجز فى ميزانية البلاد عن طريق هيئات للمعونة بريطانية وأمريكية ، ومن الطبيعى أن الدولتين كانتا تتمتعان بنفوذ فى حكم البلاد ثم بعد سبتمبر ١٩٦٩ جلت القوات البريطانيه والامريكية من هذه القواعد.

ثم ظهر البترول فى جانب برقة من الحد الفاصل القديم بينها وطرابلس مما أزكى روح الجسد ، فأقاموا وحدة مترابطة وأتخذوا طرابلس عاصمة إدارية ، وأنشأوا البيضاء عاصمة دينية فى حماية القبائل المواليه ، ولم يعد الكلمة برقة وطرابلس إلا معنى جغرافى ، وقسمت البلاد جميعها إلى محافظات ومقاطاعات ثم متصرفيات التى قسمت بدورها على أساس قبلى إلى مديريات وهكذا تماسكت البلاد حتى قامت الثورة فى سنة ١٩٦٩ . وفى عيدها بعد تضاعف حصيلة البترول أخذت على عاتقها مهمة التعمير من مرافق ومصانع ومشروعات التنمية الزراعية .

٧ – عوامل تاريخيـــة :

تردد الأغريق على سواحل خليج بمبة قبل أن يهبطوا إليه ويتخذون طريقهم على مدرجات الجبل الأخضر ليزرعوا ما الفوا زراعته من حبوب و كروم ويربون المواشى التى ألفوا تربيتها فى جزيرتهم كما تأثروا بالنظم السياسية إذ كانت كل مدينة تحيط بها قرى تكون دولة صغيرة ، وكانوا يبذلون جهدهم فى سبيل الأحتفاظ باستقلالهم فإذا طمع أحد حكام هذه المدن فى السيطرة على بقية المدن لم يدعوه ليطغى عليهم بل يسارعون إلى نجدة المعتدى عليه حتى يحتفظ كل باستقلاله ولكن كان يفات الزمام أحيانا من الحاكم يسعى إلى السيطرة على بقية الدويلات الأخرى وكانت العلاقة بين سكان الداخل من البربر والأغريق القادمون من وراء البحر . كانت علاقة عداء وخصومة فكانت تقوم بينهم بعض الحروب بين الحين والآخر إلى أن ألفوا بعضهم بعضا فأصبح البربر يقدمون نبات السلفيوم العجيب فى أثره الطبى وبعض مواشيهم فى مقابل بعض ماينتجه هؤلاء الأغريق وحدث أختلاط وتزاوج فى نطاق ضيق أتسع تدريجيا حين ألف كل من الفريقين الآخر .

أما فى طرابلس فقد نزل الفينقيون الذين أسسوا قرطاجنه وأنشأوا ثلاث مدن هى أوبار وصبراطه ولبدة القديمة — لتتجر فيما تجلبه القوافل من داخل أفريقيا من السلع والرقيق ؛ وظلوا يتكتمون أمرهم فترة من الزمن أستفادوا أثنائها مما در هذه التجارة عليهم من مكاسب وذلك قبل أن تنتقل إلى يد الرومان أسوة بالمنطقة الشرقية التى خضعت هى الأخرى لحكم الرومان أيضا وأصبحت شبكات طرق النقل تنتهى إلى الموانىء فى برقة أو طرابلس على السواء قبل أن يأتى العرب للسيطرة على هذه الممتلكات الواسعة . ويعملون بقوافلهم من الأبل على طول خطوطها فترة طويلة قبل أن يأتى الأتراك والأسر التى تنتمى إليهم كأسرة القرمنلى قبل أن تقع أخيرا فى قبضة الأستعمار الإيطالى ١٩١١ ميلادية .

وبعد الحرب العالمية الأولى سيطرت أيطاليا تدريجيا على ليبيا ثم قامت الحرب العالمية الثانية وانهزمت أيطاليا تاركة ليبيا فى يد الحلفاء .

تنميط عملية التحضر

١ — المتصل الريفى الحضرى :

وإذا كانت النزعة فى العالم نحو زيادة الأتجاه نحو الحضرية والتحضر Urbanism, Urbanization فإن بين الريف والحضر تقوم منطقة انتقالية تتداخل فيها مظاهر هذين النمطين . فالمدن تحتاج إلى منطقة تتبادل الخدمات بينها ، فالتعليم والتثقيف والنشاط التجارى والتنزه فيه والانتقال للعمل فى رحلة يومية من جانب ، نجد أن تزويد المدينة بحاجتها كلما أمكن بالخضروات والفواكه فضلا عن الحبوب الغذائية والألبان والمنتجات الزراعية الأخرى ، وقد يطلق على ظاهرة الأنتقال بأسم Rural-Urban Continuum ويعزى ذلك إلى تضخم المدن التى كثيرا ماتقل كثافتها فتظهر مناطق الاطلال وسط المدينة ليقيم سكانها فى أطراف المدينة أو فى الريف ، كما أن الأثرياء من سكان المدن يقيمون مساكنهم حيث تقل كثافة استخدام الأرض فى أطراف المدينة والمدينة قد تندمج مع قرى كانت تقع على بعد من المدينة ، وقد تكون هذه المراكز العمرانية من المدن الصغيرة ، فشق الطرق وغيرها من طرق النقل ووسائل الأنتقال وزحف المدن بعمرانها المتميز ، إلى جانب عدم توافر متسع للسكنى فضلا عن ارتفاع أسعار السكنى فى المدينة ورخص نفقات الحياة المتوافرة فى الريف .

. أما فى ليبيا فقد أخذت طرابلس أولى المدن فى البلاد تجتذب إلى المدينة مدينة سوق الجمعة التى أصبحت جزء لا يتجزأ من المدينة ، أما القرى بينها فقد تحول سكانها من نمط الحياة الريفية إلى ذلك النمط السائد فى المدينة ، وقد تحضر عدد كبير من سكان القرى ، ولكنها ظاهرة متفاوتة الدرجة لظروف القرى المتباينة ، أما بنغازى فرغم تحددها عند الأطراف فى البركة والكيش وتقع بنينه وقرى الساحل وبخاصة فى الشمال على علاقات تزداد توثقا ولكن ندرة أمكانيات هذه القرى ، نشأت حول قرية بنينه التى نشأ فيها مطار وكان يظن أن المياه سطحية أو قريبة وكانت محدودة الإنتاج فتزرع زراعة بعلية والأخرى زراعة على الرى وقد أمكن بعد ذلك العثور على المياه الباطنية عميقة مما يبشر بالاعتماد عليها فى الزراعى ؛ ولفقر الريف حول المدينة التى جاءت تعتمد فى تحويلها على قرى صغيرة ذات مقدرة محدودة على الإنتاج الزراعى أخذ السكان يحضرون كثبان الرمل ليقتربوا من مستوى المياه الباطنية ويزرعونها بالخضروات بصفة خاصة .

٢ ـ معايير التمييز بين النمط الريفى والنمط الحضرى :

يتميز الريف بعدة خصائص أهمها :

١ ـ مساكن المدن كثيرا ماتشيد من مواد خام حديثه رغم وجود بعض الأحياء والمساكن شيدت فى العهد السابق للاستعمار الإيطالى ، أما الريف فمساكنه تستخدم فيها عادة المواد الخام من البيئة المحلية .

٢ ـ للتراحم وانتقاء الأراضى الفضاء للسكنى ، أما فى الريف فيقيمون عادة مساكنهم فى أراضى القبيلة دون مقابل ، وتنتشر فى هذه الجهات الفوضى لأن كثيرا ما لوحظ أن أسرة الفرد تتعاون فى أقامة المسكن الذى يتميز عادة وقد تتطوع دون مقابل جيرانه وأهل قبيلته وأصدقائه وكثيرا ماتتبع نسقا يتكرر فهناك غرفتان عند المدخل تستخدم أحداهما للضيافة والأخرى للطهى ثم تنتشر الغرف وأهمها ماخصص للنوم تتحلق حول فناء متسع ليستطيع النساء فى المنزل أن يستقبلوا الشمس والهواء وهم بعيدا عن الأبصار .

٣ ـ على حين يعيش اسر القبيلة فى منطقة متميزة فى الريف نجد أن سكان المدينة يسكنون كأفراد ينظمون فى شكل نطاقات يسود كل منها دخل معين فى التقاليد والنظم الاجتماعية .

٤ — لاترتبط سكان المدن بعلاقات الدم وانما تظهر منظمات لتقديم الخدمات وظهور العلاج وتبرز الفردية فى وضوح ،فالجيرة فىالمدن وزملاء العمل والاصدقاء هى الرباط الاجتماعى فى الحضر ، وقد يتعارفوا للتردد على نادى أو مقهى أو أندية رياضية .

٥ — بينما يقنع سكان القرى بما ينتجونه عادة ويحيون حياة بسيطة نجد أن مجالات الانفاق وظهور متطلبات جديدة ولاينتج اكثرمما يحتاجه فى حياته أما الحضرى فينزع للترفيه فتكثر النقود المتداولة فى المدينة .

٦ — كثيرا ما يشتد الكفاح بين سكان المدن على نقيض سكان الريف .

٧ — يعد سكان الحضر أشد حاجة للتعلم والاشتراك فى السياسة بفاعلية بالنسبة لسكان القرى .

٨ — وهناك علاقة وثيقة بين حجم السكان الحضر اى عدد السكان وبين التركيب المهنى ، وقد اتخذنا ٥,٠٠٠ نسمة أواكثر حدود للنمط الحضرى سنة ١٩٥٤، أما سنة ١٩٦٤ فيتخذ ضعف العدد حد أدنى الحضر .

ويقع السوق فى وسط قرية صرمان المركزية التى بها ٥٠٠ حانوت وتخدم على بعد ٥٠ كم ، ويوجد إلى جانب السوق ثلاث مدارس ابتدائيه وأربعة اعدادية إلى جانب قسم الشرطة والمسجد ومكتب البترول ومحطة بنزين وصيدلية والمنطقة محرومة من الكهرباء وتتراوح جملة المزارع Farm Estate بين ٢٥ ر ١٠٠ هكتار ولكن متوسطها ١٠ هكتار وينطبق ذلك على ليبيا بوجه عام ، ولا يتسع المقام هنا للتميز بين المتصرفيات المختلفة .

٣ — محددات عملية التنميط الحضرى :

الوحدات الحضرية :

تعد المدينة قمة التطور ويعنينا من دراستها النواحى الوظيفية — ، والديموغرافية والمورفولوجية أى أنماط المساكن ، فضلا عن خطة البناء ، وكما تتبادل المدينة مع منطقتها السلع والخدمات التى تعكس على النواحى السابقة للمدينة، فان مركز المدينة سرعان ما تمتد له أسباب الدمار لتنتقل إلى الأطراف ويعاد توزيع أهمية هذه الوحدات أو النطاقات فى زواره تقع حول الطريق الساحلى المنطقة التجارية سوقان صغيران فى أطراف المدينة على الطريق الرئيسى ويخدمان منطقة السكنى القديمة ، ويوجد الميدان الكبير وآخر صغير أمام

المسجد فى وسط المدينة، وتوجد المقبرة خارج المدينة،أما المنطقة السكنية الجديدة فى الشمال والشمال الغربى .

وتتركز أهم وظائف المدينة تقع وسط المدينة حول الطريق الرئيسى الذى يشقها ، كالسوق الحديث والقديم ومبنى الادارة والعيادة الطبية ، وللمقارنة يمكن أن تأخذ طرابلس مثلا تتكون من مدينة قديمة صغيرة نسبيا تحيط بها المناطق الجديدة الكبيرة نسبياً ، فيوجد النطاق السكنى الأول هى المدينة القديمة يحيط بها سور دفاعى ، يليها نطاق آخر أكثر حداثة يتأثر ارتفاع المساكن بعرض الشارع ولكنه لا يعدو ٢٦ متر بأى حال من الأحوال ، ويتجه النطاق جنوبا بشرق وغرب، يليها نطاق لا يزيد ارتفاع مبانيه وأكثره من الفيلات عن ١٥ متر ويقع جنوب النطاق السابق وتقل فيه كثافه السكنى ، اما إلى جنوب السابق إلى الشرق فتقل كثافة السكان كثيرا ، وأما الحديث جدا فيمتد من الغرب للشرق على طول الساحل .

ولكن توجد مناطق خربة مثل سيدى مهيوس وبن غشير فتقع سيدى مهيوش إلى غرب المدينة لقربها من الساحل تنتمى منذ سنة ١٩١١ إلى احدى القبائل ، والهجرة من جميع أرجاء طرابلس وتبلغ ٢٥٪ من السكان الحاليين قدموا فى السنوات الأخيرة ، وتتوافر فيها الخدمات العامة ، وعلى حين يعيش السكان القدامى فى مساكن من الأحجار يقيم القادمون الجدد فى براريك ، اما بن غشير التى تقع غرب الطريق للمطار وجنوب المدينة ، وتوجد أربع قرى بناها الايطاليون للعمال من الليبيين وذلك سنة ١٩٢٩ ، وانضم السكان الأصليون إلى جانب مهاجرين جدد ، أما القرية الرابعة فمقصورة على الليبيين سنة ١٩٦١ ووفد إليها المهاجرون من الليبيين القادمين من تونس ، ويوجد ثلاث مناطق صناعية الشمال الغربى والجنوب الشرقى والوسط والادارة فى وسط المدينة والنطاقين الثانى والرابع ، وفى المدينة القديمة والنطاق الثانى فيوجد الأحياء التجارية ، أما السوق العام فيقع على كثب من المنطقة الصناعية فى غرب المدينة القديمة كما بنى حديثا سوق عام يعد مركزا للقيام بجميع وظائف

وقد شيد ٤٪ من المساكن من الخرسانة ، ٦٩٪ من الأحجار ٣٪ من الطين ، ٤٪ من البراريك من الخشب والصفيح .

الأشكال الحضرية :

١ – سكن ما يحتاجه الليبيون الذين سمح لهم بعد الاستقلال على المبانى والمؤسسات فى المدينة الايطالية القديمة ففى طرابلس أقيمت فيلات ، وغيرها من البراريك والمبانى الخربة

استخدام الأرض فى مدينة طرابلس

البحر المتوسط

الميناء

المدينة القديمة
كثافة سكنية مرتفعة
„ „ متوسطة
„ „ منخفضة
مناطق ادارية
„ تجارية
„ صناعية
„ مختلطة بين السكن والصناعة
أراضى متنزهات
القصر
محطة سكك حديدية
أسواق
مناطق حرجية
مقابر

الطلائع الأولى
الطلائع الثانى
الطلائع الثالث
الطلائع الرابع
الى الزاوية
الى غريان
الى المطار
الى الخمس

شكل ١٢ ـ ٦ : استخدام الأرض فى مدينة طرابلس

فى النطاق الخارجى لأن المدينة القديمة « الايطالية » لم تتسع لهم ، وتزداد المناطق الخربة على الأطراف أى فى النطاق الخارجى. أما المرافق الحديدة فقد أضيفت للمدينة مثل الملاعب والمنتزهات والجامعة والمعرض .. الخ أما بنغازى ثانى المدن فصغرها وحداثتها لأن جزءاً كبيراً من موقع أو موضع المدينة ، كان يتكون من خلجان ومناقع وسبخات ، وهى تختلف عن طرابلس فى أن المدينة الرئيسية وهى الثانية تخللها الحيان التجارى والادارى بل والترفيهى أيضا ، فالمبانى المتعددة الطوابق والمنتزهات ودور السينما والحوانيت والمكاتب والفنادق .. الخ تقع كلها فى النطاق أو المدينة الوسطى الحديثة وهى فى هذا تخلف عن طرابلس ، أما النطاق الثالث السكنى ، فقد قامت منطقة تسد حاجة المدينة من المساكن ، وقد شيدت دون خطة أو نظام .

٢ — مدن فزان مثل سبها يستخدم فيها جذوع وسعف النخيل فتبلغ ٤١٪ من المساكن مشيدة من الأحجار على حين نجد ٧٩٪ من كتل الطين اما مبانى الحكومة فلها سقوف من الخشب يغطيها الطين ، أما مبانى الموظفين فلها سقوف من الخرسانة وتبلغ نسبة المساكن ٥٪ فقط

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام : المدينة القديمة ، ولكن لعدم صلاحيتها لأن تكون مقر للادارة وسكنا لموظفى الادارة أصبحت المدينة الحديدة صحية شيدت بالخرسانة المسلحة والشوارع منسقة متقاطعة بنظام ، وقد زودت بالكهرباء والمياه النقية والمجارى . اما المنطقة الحديثة فهى مبانى تقليدية سيئة الظروف يقطنها الوافدون من الليبيين المهاجرين تستخدم قوانب الطين والأحجار . ولعدم توافر الأمن أقيمت قلعة وسور لحمايتها .

درجة النمو الاجتماعى الاقتصادى

ينقسم الاقتصاد الليبى إلى قطاعين الأول وهو الذى يسود الريف ويتيح الفرصة للعمل للشطر الأكبر من الأيدى العاملة ، ولكن مساهمته فى الدخل محددة ، إذ يطغى عليه الدخل من البترول ، ورغم انه يجتذب عددا متزايد يتقاضون أجورا مجزية إلا أن نسبة من يعملون فى هذا المجال لن يكون عددهم كبيرا مهما كثروا .

وبفضل توافر الأموال وضعت مشروعات كبيرة للتنمية الزراعية ، كما أنها أخذت فى توسيع قاعدة الاقتصاد والعاشن الصناعة ورفع مستوى دخل ذوى الدخل المحدود حتى

تتقارب ، والتوسع فى الخدمات فى التعليم والصحة والنقل والمواصلات والرياضة ومنذ أن در البترول اموالا تسد العجز فى الميزانية ويبقى منها فائض ، شاهدت البلاد ثلاث ثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد آمن القائمون بالأمر أن ثروة البلاد الحقيقية ليس البترول ولكى يفيد السكان منها انه لا بد أن يستثمروها فى البشر كرأس مال بأن يكونوا أصحاء متعلمين وأن لهم خبرتهم تمكنهم من شق طريقهم فى الحياة ، ولكن الدخل المتضخم له آثار سيئة فقد انعكست الثروة التى جنتها البلاد من وراء البترول على الزراعة والرعى فقد تضاعفت قيمة المستورد وارتفعت نفقات الحياة فقد أهملت الثروة الحيوانية بل أضيرت الحرف والمهن اليدوية التى آثر السكان عليها السلع الصناعية المستوردة ، اما ارتفاع الأسعار فقد عانى منه سكان المدن بصفه خاصه ، أما الزراعة فقد هجرت مزارع وكثير منها حدى وكانت تمارس بجهد كبير ينطوى على مجازفة أو مقامرة مع المطر ، وهكذا كانت مزارع كثيرا من قلة الأيدى العاملة الذين هاجروا للمدن ومولى البترول وتغير نمط الحياة التى كان يحياها الشعب بزيادة اعتمادهم واستهلاكهم للواردات من المؤن الغذائية والسلع الصناعية الاستهلاكية إلى مواد الترفيه التى أقبل عليها السكان .

أما من النواحى الصحية فقد قدر عدد المواليد ١٠ يعيش منهم ٧ وذلك للنقص فى دور التوليد والعناية بالأطفال والأمهات ، وعلى حين يبلغ المصابون بالتراكوما ٧٥٪ ، فان الملاريا والبلهارسيا متوطنة كما يتفشى سوء التغذية والدرن .

وقد تم تشكيل مجلس وطنى لشئون الغذاء والتغذية لتحديد ورسم السياسة العامة ، وقد أنشىء ١٨ مركزا للمكافحة فضلا عن افتتاح أجنحة له فى المستشفيات الجديدة ، وقد استأصلت الملاريا ومراقبة حالاته فى الواحات الجنوبية ، وقد أمكن السيطرة التامة على البلهارسيا فى مناطق ثلاث موبوءة هى سبها وصبراته ودرنه وأما التراكوما فقد عولجت جماعيا بين طلبة المدارس .

اسلوب الحياة

ألف الليبيون أن يعيشوا فى أسرة تضم فى مسكنها جيلين وتنتمى إلى قبيلة معينة ، تهب لحمايته ، يقسمون أراضى زراعة القمح والشعير التقليدية فى أرض داخل وطن القبيلة عكن أستبدالها بمنطقة أخرى إذا لم يصب منطقته مطر كاف ، ويصدق ذلك على المراعى ، وتختلف قوة وعصبية القبيلة التى يستمد منها هيبته ومركزه فى المجتمع ، وليست هذه الأرض

ملكا خاصا ولا يجوز التصرف فيها لغرباء ، فتردده على المدينة القريبة أو المشروعات التى يفيد منها ويقوم عليها غريب تجعله أوسع أفقا وتبرز فرديته فلم يعد يتعامل فى نطاق قبيلته . وقد يتعلم وهو ينزع ويحترم الأعمال الكتابية ولذلك تضخمت الإدارة وأصبح موظف الحكومة له مكانته أما الأعمال اليدوية فلا تلقى احتراما ، وهو يحاول لإبراز الشخصية أن يقيم سكنا خاصا ، وهكذا أصبحت أسرته أقل عددا ، كما خفت حدة التشبث بالحجاب فى المدينة بصفة خاصة ، كما تغيرت القيم فالشجاعة وكرم الضيافة والسيطرة الأبوية والشعور بأن الخدمات المتاحة حقا من حقوق المواطن ، والجنوح نحو البساطة والخشونة فى الملبس أو الغذاء ، كل هذه النواحى تغيرت كثيرا أو قليلا : فسكان المدن يأخذون نصيب طباع الحضر فتنقطع العلاقة أو الأنتماء بالقبيلة تدريجيا ، وتزداد أعباؤه فتتضاءل أسرته تدريجيا ، وتنشأ خدمات ومرافق قد يشارك فيها سكان الحى أو الحيرة فلا بد أن يظهر نوع من العلاقات الجديدة بين المشتركين فى هذه المؤسسة التى تقدم خدمات ، فإذا قامت علاقات جديدة غير الأواصر القبلية التى كانت مألوفة لديه قبل الهجرة تعاونوا وقل اعتمادهم على الحكومة . .

ولكن بعضهم لم يندمج بعد فى المجتمع الجديد إلا بدرجات متفاوتة وتزداد أهمية المال ، كما يقبل السكان على الميسرات كالتعليم والترفيه والعلاج الصحى والرياضة .

وقد ألف عدد كبير من السكان أن ينتقلوا إلى منطقة تبعد عن مزرعتهم التى تزرع زراعة مروية « السانيه » وينتقلون إلى هذه المنطقة التى تزرع بعليا بالحبوب ، فهناك رحلة للحرث والبذار من شهر ديسمبر حتى مارس ، وقد تنتقل الأسرة كلها لتقيم فى حوش كل فى غرفة وقد تقيم فى كوخ أو خيمة أو فى غار كما الحال فى جبل نفوسه وبصفة خاصة أما أشباه البدو فهم يزرعون أرضهم التى يبلغ متوسطها ثلاث هكتارات زراعية بعلية ، وفى أكتوبر ينزحون لجنى أو لشراء التمور من الواحات الداخلية أو بلاد الساحل ، وخلال خمسة أشهر من منتصف نوفمبر إلى منتصف أبريل يقضونها هذه الرعى وللتنقل داخل منطقتهم الإدارية ويعيشون فى خيام وبعد ذلك يعودون لمنطقة الحبوب لحصادها ويقيمون فى زرائب ويعيشون متباعدين ويعوزهم الماء ويتجولون فى وطن القبيلة إلا فى سنى الجفاف والقحط . أما البدو فينتجعون الكلأ نازحين من وطنهم المعروف متجولين وراء الكلأ ولا يعودون لهذا الوطن إلا بين سنة وأخرى ، ويعوزهم التعليم وتوافر المياه ليحيوا حياة صحية .

(د) التحضر والسكان (حجم وتركيب وتوزيع)

١ ـ الزيادة الطبيعية ونمو السكان :

تزايد عدد السكان بين تعدادى سنة ١٩٥٤ ، سنة ١٩٦٤ بعد أن أستبعدنا من عاد من المهجر ومن الليبيين ويقدر عددهم بـ ٥٤,٠٠٠ بمعدل نمو ٣ ٪ ولو أن ارتفاع نسبة وفيات الأطفال تجعل هذا التقدير مبالغ فيه ، يضاف إلى ذلك أن تعداد سنة ١٩٥٤ مبالغ فيه أما تعداد سنة ١٩٦٤ فقد ينطوى على زيادة فى عددهم ، لأن كثيرا ممن نزحوا للمدن أو لموانى البترول قد قيدوا مرتين فى موطنهم الأصلى ثم فى محل أقامتهم الجديد ، كما أن من توفى فى مهجره لازال مقيدا فى محل ميلاده .

وقد قدرت بعض الهيئات الدولية الزيادة الطبيعية ٣٪ فى المدن ، ١٠٪ فى الريف أما البنك الدولى للتعمير والتنمية فقد قدر البلاد جملة بـ ١,٥٪ فى السنة وذلك بتحفظ ، ويقدر البعض بأنه ١,٨٪ — ١,٦٪ فى السنة ولكن إذا حاولنا أن نستخلص من هذه النسبة التى تشمل الهجرة والزيادة الطبيعية الأخيرة فقط فلن تتجاوز ٢,٥٪ وعلى ضوء متوسط دخل الفرد يمكن تقدير الزيادة ٢,٤ — ٣,٣٪ فى السنة .

٢ ـ صافى الهجرة ونمو المدن :

سوف نتخذ ٢,٥٪ كزيادة طبيعية للسكان تقديرا على ضوء الدول المشابهة فى ظروفها الإقتصادية والإجتماعية :

المدينة	السكان ١٩٥٤	السكان ١٩٦٤	الزيادة٪ فى السنة	الزيادة الطبيعية	الزيادة بالهجرة
طرابلس	١٢٩,٧٢٨	٢١٣,٥٠٦	٦,٥	٢,٥	٤ /
بنغازى	٦٩,٧١٨	١٣٧,٢٩٥	٩,٧	٢,٥	٧,٢ /
اجدابية	١٦,٣٣٦	١٥,٤٧٦	تناقص عدد السكان يرجع إلى ندرة المياه والبعد عن موانى		
درنة	١٥,٨٩١	٢٤,٤٠١	البترول . ٠٠٦ و تعتمد على الزراعة وتوافر ميان العيون		
المرج	٩,٩٩٢	٧,٢٠٠	ومنعزله تناقص فى العدد للهجرة على أثر الزلزال		
طبرق	٤,٩٩٥	١٦,٢٧٤	١٤	٢,٥	١١,٥ (البترول الزراعة - ميناء) .
الزاوية	٨,٠٠٠	لم تعد مدينة لأنها أصبحت دون ١٠٠٠٠			
سوق الجمعية	٦,٠٠٠	لم يتيسر الحصول على أرقامها			
مصراتة	٢٤,٦٨٥	٢٥,٣٧٥	٠,٢	لم تتأثر بالبترول بالزيادة بل بالنقصان.	
زوارة	٦,٧٧٤	١٤,٦١٨	١١	٢,٥	٨,٥
سبها	١٧,١٢٢	١٩,٤٦١	١,٣	٢,٥	البترول منها نقص لاجتذاب مناطق سرت للنازحين.
زليطن	٧,٢٩٨	١٣,٩٤٨	٩	٢,٥	٦,٥ (إقليم إدارى زراعى
غريان	٤٠,٢٤٠	٦١,١٥١	١,٥	٢,٥	٢,٦ (مركز إدارى صناعى
سرت	٤,٨٧٧	٦,٤٢٣	٣,١	٢,٥	٠,٦ نشأت مراكز قرية ١٩٥٩-١٩٦٩
البيضاء	٤,٧٤٤	١٠,٠٠٠	١١	٢,٥	٨,٥ (كانت عاصمة البلاد
الخمس	١١,٥٧١	١٣,٣٢٨	١,٥	(- ولا توجد احصاءات (- أحدث بعد نقل العاصمة لطرابلس (- تأثير البترول سلبى هنا إذا تعاظمت الهجرة	

وقد تأثرت بالبترول فهاجر عدد كبير منها بعض المدن الصغيرة إلى القرى الجديدة فالزويتينه ظهرت فى وقت متأخر ففى سنة ١٩٦٤ قدرت بـ ٢٤٣٦ نسمة فإذا أستثنينا جالو التى هاجر عدد كبير من سكانها التى تبلغ عددها ٤٨١٦ بسنة ١٩٥٤ الذى هبط إلى ٣٧٧٠

نسمة سنة ١٩٦٤ لأهال الزراعة وبيع مياه العيون لشركات البترول ، ولكن رغم صغر عدد السكان فأن فيها سمات الحضر العمرانية والاجتماعية والإقتصادية كما يبدو بما يلى :

قد سلفت الإشارة إلى صافى الهجرة التى تؤدى إلى زيادة عدد السكان كما سبق التنويه بالأتجاه العام للهجرة وهى عادة تتجه من الريف البادية إلى المدن فسكان فزان وماوراءها من التبو والطوارق مثلا يتجهون إلى سبها فقد يقنع عدد قليل بالعمل فى سبها لكن السواد الأكبر من هؤلاء النازحين يواصلون سيرهم حتى ينتهى بهم المطاف فى طرابلس فوجد ماينشده من تحسين ظروفه الإجتماعية والإقتصادية ، ولكن الشطر الأكبر يتجه شرقا حتى يصل منطقة البترول الى موانيه على خليج سرت ، أما فى برقة إلى جانب من يهاجر إلى ميناء مرسى الحريقة بالقرب من طبرق يتجه عدد كبير منهم إلى بنغازى ، وقد لا يقنع بما تتيحه هذه المدينة من فرص مجزية للعمل فيواصل السير إلى الزويتينه وماوراءها فى موانى البترول (مرسى البريقة — الدره — رأس الأنوف).

وأما سكان واحات الصحارى أومناطق الرعى والزراعة المتنقلة وأفراد القبائل التى لها الأسبقية فى العمل فى مناطق البترول التى تقع فى مديريات أو وطنها . ماسبق أن قدر كنسبة الزيادة بعد استبعاد الزيادة الطبيعية ماهى الا نسبة صافى الهجرة ولاداعى لتكرار ما سبق تقديره مفصلا .

٣ — عوامل الهجرة من الريف الى الحضر :

تتعدد الاسباب التى تتوافر فى المدن لاجتذاب سكان الريف ، فالمدن توفر الترفيه كما يتمتع سكانها بالخدمات المتاحة والمرافق العامة متوافرة ، كما أن أضيق مجالات الرزق فى الريف الذى يكتنف الزراعة من قلة خصوبة التربة الرقيقة ، وتذبذب المطر الساقط ، بل لعدم عذوبة المياه الباطنية وقلتها حينا وعمقها حينا آخر ، ومشكلات تفتت الملكيات باشتراك عدة أفراد فى ملكية السانية « بئر المياه » أو القطعة التى تزرع والتى قد لايملكها من يملك أشجار الفواكه أو النخيل ، وقد يكون غموض وعدم وضوح الحدود بين مزارع الجبل الأخضر وغيرها أو صغر مساحة المزارع التى تعجز عن سد حاجة أسرة ، وقد يعترض مناطق الانتاج صعوبة تسويق الخضروات أو الفواكه ، كما أن توزيع الإنتاج الزراعى بحيث يكون مجزيا يستدعى الاقلاع عن الاكتفاء الذاتى الذى تأصل فى نفوس الزراع .

ما المراعى فالى جانب فقره لقلة المطر وتذبذبه فإن الزراعة قد استأثرت بأحسن أراضى المراعى ، كما أن ارتفاع نفقات المعيشة والسلع الغذائية قد ضاعفت ثمن اللحوم فى الوقت الذى عزفيها المرعى ولم يعد هناك إقبال على طلب حيونات النقل ، عزوفا عن أن يعيش حياته التقليدية وتطلع لأن يحيا فى الشمال يتمتع بالجو اللطيف والحياة المأمونة العواقب ، فانخرط البعض فى سلك رجال الإدارة والعمل فى الخدمات إلى جانب ما يتصل بالبترول ، فهجرت مناطق الزراعة فارتفعت أجور عمالها ، أما المراعى الطبيعية الفقيرة التى تستدعى التجول لانتجاع الكلأ فضلا عن ارتفاع أثمان علف الحيوانات التى أخذت تقل تدريجيا ، والبعض يسعى من وراء الهجرة إلى التخلص من آثار التزامات القبيلة .

٤ ـ أنماط الهجرة من الريف الى المدن :

فتعدد أنماط الهجرة فالبعض موسمى والآخر دائم والبعض الثالث يصحب أسرته وآخرون يذهب وحده سعيا وراء الرزق .

الهجرة الموسمية وهى تجتذب أهل الريف بصفة خاصة فقد يكون قد قدم بمشورة شيخ القبيلة لحاجة قبيلته للحصول على المال لحاجته إليه . والبعض الثانى يحفزه للهجرة سداد التزامات مالية أو رغبة لشراء قطعة أرض كان يؤجرها أو مبتاعة حتى يبدو فى صورة مالك كبير ينتزع اعجاب جيرانه وعشيرته ، ولكن هناك هجرة قبلية قديمة قدم التاريخ فالبدو وأشباههم فى الحفارة فى طرابلس يشترك فيها سكان قرى الساحل الذين يقيمون فى خيام يرعون حيواناتهم فى الحفارة ويحدث العكس . فمن يقيم فى الحفارة ينتقلون بقرى الساحل ليتبادلوا مع الزراع منتجات كل منهم ، أما سكان الجبل فكثيرا ما يهاجرون إلى أقليم القطيسى المنخفض حيث يجنون ثمار الزيتون والتين والكروم واللوز ، كما يهجرون لرعى حيواناتهم أو يحصدون مزارع حبوبهم فى اقليم القبلة فى جنوب الجبل ، كما أن رعاة سرت والمناطق المجاورة ينتقلون إلى مراعى الصيف فى ساحل سرت ويجنون النخيل الذى يملكونه[٢].

التحضر والموارد :

١ ـ التركيب الاقتصادى للنمط الحضرى

كانت تستمد المدن والحواضر قبل استغلال البترول أهميتها من عدة عوامل حافزة قديمة شأن طرابلس وبنغازى ، وهو الموقع التاريخى إذ تمتد جذورها للماضى ، فمدينة

طرابلس كانت منفذا للتجارة الخارجية والداخلية ونهاية قديمة لطرق القوافل المارة بغريان والعزيزية ، ومركزا إدارياً كبيراً ، إلى جانب أهميتها كعاصمة ذات أهمية سياسية وصناعية وبخاصة فى العهد الايطالى وما بعده ، يضاف الى ذلك غزارة مطرها ومياهها الباطنية ، ينتهى إليها وادى مجنين بتربته ومياهه وبهذا تصبح مدينة كبرى .

أما بنغازى فهى إلى جانب أهميتها التاريخية تعتبر مركزا من مراكز الادارة والصناعة الترفية والخدمات ، فلها أهمية تجارية داخلية كسوق لجزء كبير من منتجات الجبل الأخضر فضلا عن أهميتها التجارية الخارجية .

ويمكن أن نميز بين قطاعين أقتصاديين الأول وهو الزراعة وتربية الحيوان . وبعد توافر أموال البترول انتشرت الطرق الحديثة إنتاج من آلات الحرث للطرق والحصاد والبذار ورش المبيدات والرى حتى يمكن توفير فى عدد وأجور العمال فى ميدان الزراعة ، والزراعة رغم نصيبها المتواضع فى الدخل القومى هى التى توفر فرص العمل للسواد الأعظم من العاملين وأهم المشروعات فى ميدان الزراعة .

١ـ مشروع تاورغاء لتجفيف المستنقعات وزراعة الأرض بتسويتها وصرف المياه وتشييد المساكن و تخزين المياه وضخها ومد الطرق .

٢ ـ مشروع سهل الجفارة من تسوية الأرض وتشييد المبانى والطرق وانشاء الآبار وشبكات الرى والتشجير .

٣ ـ مشروع الجنوب الزراعى (الأجال ـ الشاطى ـ تراغن). قدرت الأملاح فى التربة وحللت المياه كما حفرت الآبار وعرفت السيول .

٤ ـ مشروع صرف براك .

٥ ـ مشروع الجبل الأخضر استصلحت ١٠,٠٠٠ هكتار جديدة وحرثت ١٣,٨٨٨ كانت مزروعة حرثا عميقا ، فى الأراضى الجديدة يزرع ١٠٠٠ هكتار قمحا و ٤٠٠ هكتار شعيرا و ٧٠٠٠ هكتار شوفانا واقيمت ٦٠٠ بيت للمزارعين و ١٢٠٠ صهريج .

٦ ـ مشروع الكفرة الزراعى : لزراعة ١٠,٠٠٠ هكتار تزيد يعد ذلك ثمانية أضعاف لتربية الحيوان وانتاج القمح والشعير سنويا .

٧ ـ مشروع تشجير وتعمير وادى تلال وجارف والقبيبة .

٨ ــ مشروع الهضبة الخضراء الزراعى :

٩ ــ مشروع القوارشة .

١٠ ــ مشروعات وادى الهيرة والمجنين ودرنه وجندوبة .

١١ ــ مشروع غداس وسنفاون ووازن ووادى النظارة ووادى كعام، واستغلال آبار صبراتة ووديان مرقص سمالوس الحروبة .

١٢ ــ مشروع الدافنية وطمينة والكراريم الزراعى .

١٤ ــ حفر الآبار وشبكات الرى واستيراد البذور المحسنة .

١٥ ــ تربية النحل والتوسيع فى استخدام الآلات الزراعية وفى تربية الحيوانات وبخاصة الفريزيان من الابقار ، والعناية بعلاج أمراضها وتنمية الثروة والحيوانية وتربية الدواجن .

١٦ ــ الخشب المضغوط وأملاح أبو كماش ، وتجميع الحرارات والجبس فى بنغازى والطوب الرملى وصناعة الجير والأسمنت والطين الأحمر وحديد وادى الشاطىء ؛

١٧ ــ صناعة الانابيب فى القوارشة وحديد التسليح ببنغازى والأحذية بمصراتة ومدينة بتاجوراء ونسيج وتجهيز الأقمشة القطنية بجنزور والملابس الجاهزة بدرنة وغسل الصوف وغزله بالمرج ومواد البناء بغريان وبنغازى والزجاج بالعزيزة والخزف بغريان والفخار والصناعات التقليدية فى غات وصناعة السجاد بالبيضاء ، وحفظ الأسماك فى مصراته وزوارة وفروه وتعليب السردين والتن ومسحوق السمك فى جنزور .

١٨ ــ تبلغ صادرات البترول بملايين البراميل من ٦٨ ــ ١٩٦٩ إلى ٩٧١ ــ ١٩٧٢ وهى ٩٥٠ ، ١١٥٧ ، ١١٨٨ إلى ١٠٠٤ ولكن نقص المستخرج فى السنة الأخيرة قد عوضه ارتفاع السعر .

التحضر والموارد :

الأراضى الزراعية : سنة ١٩٧١ استخدمت الأراضى الزراعية بالألف هكتار :

الأراضى الزراعية	المروج والمراعى	الغابات	أراضى أخرى
٦٢,٣٧٧,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	٥٣٤,٠٠٠	١٦٥,٩٩٩

المحصولات الرئيسية بالطن

المحصولات	سنة ١٩٧١	سنة ١٩٧٢	سنة ١٩٧٣
الشعير	٣٢,١٢٧	١١٦,٣٩٥	٢٠٤,٥١٤
القمح	١٧,٧٢٦	٤١,٥٨٥	٦٧,٣٢٧
الزيتون	٥,٠٠٠	٩٤,٥٣٣	١٤٩,٣١٣
الموالح	٢٤,٩٦٨	٢٧,١٣٨	٢,٤٤٦
الفول السوداني	١٩,٠٧٥	١٣,٦٩٢	١١,٠٠٠
اللوز	٣,٥٦٠	٤,٥١٥	٤,٨٥٠
الطماطم	١٣٠,٨١٦	١٧٠,٠٣٨	١٧٥,٥١٦
التمور	٦٦,١٩٠	٥٩,٠٤٤	٦١,٧٦٠
البطاطس	٢٢,٨١٣	٤٩,٠٤٦	٧٨,٣٥٢
الكروم	١١,٠٠٠	—	—

أما إنتاج الصيد البحرى فقد بلغ ٥٧٠٠ طن مترى

٢ ـ التخصص الوظيفى فى النمط الحضرى :

لكل مدينة أو حاضرة تخصص وظيفى معين، فالبعض مراكز للادارة والأخرى للتجارة والبعض للصناعة ، والبعض سوق لسلع معينة والبعض الآخر للسياحة والترفيه على حين تتخذ المدينة مركزاً سياسياً أو دينياً أو ثقافياً، ويمكن أن نحمل ذلك على أساس أن الوظائف تتوزع فى أحياء المدينة المختلفة وأهم المدن ، ولكن الأرقام الخاصة بذلك لاتنشر بالتعدادين اللذين نشرا :

خصائص المدينة الوظيفية :

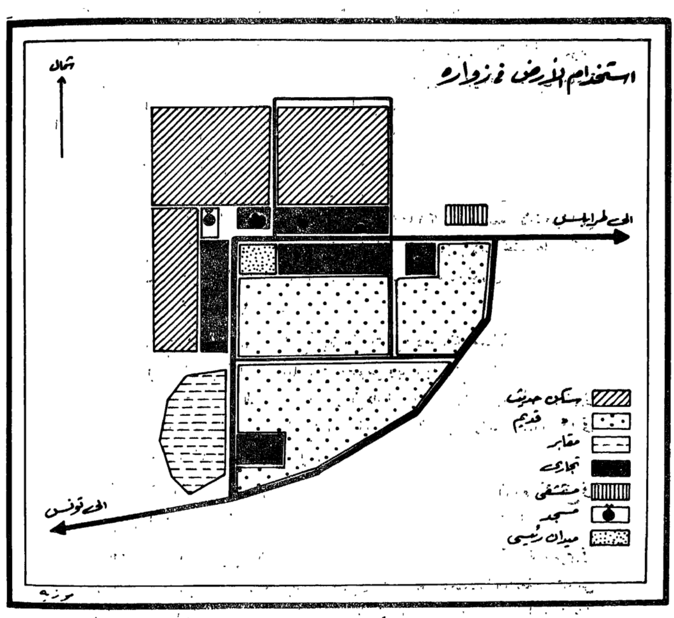
زوارة : الصناعة والخدمات وصيد وحفظ الأسماك والتجارة وتقوم المبانى الخاصة حيث الخدمات والمرافق حول الشارع الرئيسى ، وهى مبنى البلدية والعيادة والمستشفى والأسواق الجديدة والقديمة ومركز صحى ومدارس ومبنيان للادارة والمساجد بيد أن تجارتها قد أضمحلت وأصبحت مركزا إداريا قبل أى شيء . (شكل ١٢-٧)

وتقع هذه المبانى وسط المدينة وتوجد المدينة الجديدة فى الشمال والقديمة فى الجنوب **طرابلس - وسوق الجمعة** والأخيرة تقع فى المنطقة الحضرية ، ويتخلل الاثنين سلسلة من مراكز العمران شبه الريفية ، وكما يمتد طريق ساحلى ينتظم كما يربط المدن الساحلية فى الشرق والغرب على السواء ، ويتجه طريق جنوبا إلى غريان فى جبل نفوسة ، ويقدر مساكن الخشب والصفيح التى يقطنها المهاجرون ٣٠٪ ، وهى البلدة التى بقيت على الزمن بعد أن دمر بدو القرن الحادى عشر البلدين الآخرين ، وأسسها الفينيقيون من صقلية وكانت عاصمة للمستعمرة الايطالية سنة ١٩١١ ، أما فى سنة ١٩٣٩ كانت عاصمة ولاية طرابلس تحت حكم الايطاليين ، وكان الايطاليون لأسباب تتعلق بالأمن تحظر على سكان البادية والريف النزوح لطرابلس وتتصل بالمدن كما أنها أكبر ميناء تجارى وميناء جوى ، وتنفذ البلدية التخطيط البعيد المدى .

المدينة القديمة يحيط بها سور ثم تتتابع أربعة نطاقات تزداد حداثة ومساكنها حديثة الطراز وتصبح أقل كثافة نحو الخارج ، أما سيدى مهيوس وباب بن غشير وعدد قليل من القرى الأخرى وتتركز فى النطاق الرابع ، أما مبانى الإدارة فتقع على طول طريق المطار وطريق غريان كما توجد بعض المصانع القليلة بين الطريقين السالفى الذكر ، وتقوم محال الترقيه فى النطاق الخارجى والذى يقع قبله للداخل .

أما المناطق الصناعية فتوجد فى الجزء الأوسط من النطاقين الثالث والرابع كما تقع فى القطاع قبل الأخير منطقة تختلط فيه المساكن من الحوانيت . (شكل ١٢-٦)

الخمس : المدينة التجارية الرئيسية فى محافظة الخمس كما توجد أسواق تجارية صغرى فى مراكز أصغر ، ويتسوقون من طرابلس للحصول على السلع المتخصصة القادمة ، ويمارس سكانها للاستهلاك المحلى صناعة عصر الزيتون والنبيذ والفول السودانى ، وعلى حين نجد المدينة ذات أهمية إدارية وعسكرية ، ورغم أنها كانت مركزا تجاريا لمنطقة كبيرة تضاءلت أهميتها نقل الايطاليون الادارة من الخمس إلى مصراته ، كما دمر الميناء الذى كان منفذا



شكل ١٢ ـ ٧ : استخدام الأرض في زوارة

لمحاصيل المنطقة الزراعية ، وتقربها من طرابلس فقدت أهميتها كمركز تجارى – إدارى وسوف تسترد بعض أهميتها بعد إقامة مصنع للأسمنت وإصلاح الميناء ، ومن امكانياتها لقربها من Leptis Magna الاثرية – سوف تكون مركزا سياحيا :

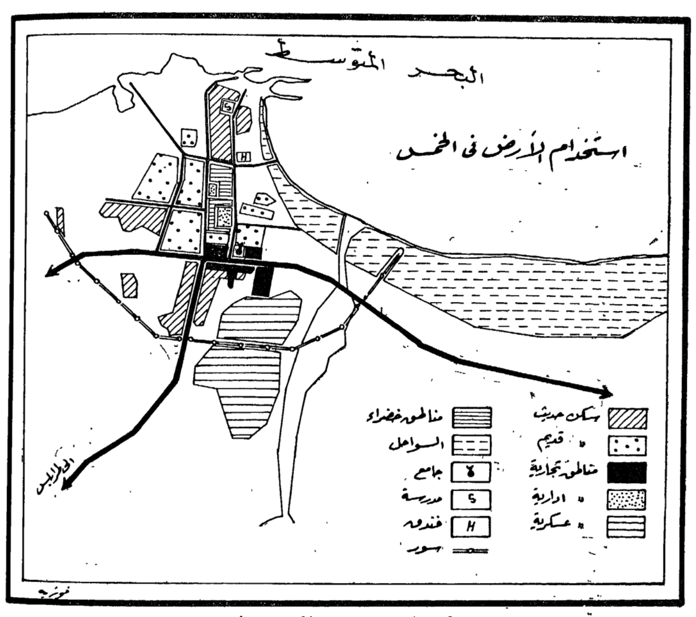
ورغم مرور مدة طويلة على تأسيس المدينة القديمة فلا زالت مسورة ، كما توجد بها مواقع خربة مما يدل على بقائها على حالتها العمرانية لفترة طويلة .

وطابع المدينة يختلط فيه التخطيط والطراز المعمارى ، أما مركز المدينة فيتكون من المبانى الايطالية فقط ، وتقوم هذه المبانى على جانبى شوارع جميلة قد ظللتها صفوف من الأشجار على نسق خطة موضوعة .

وأكثر المبانى ذات وظيفة ادارية ، كما أن ميدان السوق تحيط به الحوانيت القديمة من طابق واحد . أما الأحياء السكنية فتتكون من منازل ذات طابقين قد تتابعت على جانبي الطرق متعرجة دون نظام ، ويقدر أن بعض الأحياء التى قد بنيت من الطين والسقوف من مواد مضفورة ، وتوجد مبانى شمال الطريق الذى يمتد عرضيا ، أما فى المدينة الجديدة فالمساكن حديثة فى الشمال والغرب والجنوب على السواء .

ويقع الحى السكنى بحوانيته عند تقاطع الطريقين ، أما الثكنات والمنشآت العسكرية يقع فى الجنوب الشرقى. ويقع المسجدوالفندق والمدرسة فىالمناطق السكنية وفىالسوق (شكل ١٢–٨)

مصراته : تشبه زلطن فالساحل الخصيب ملك خاص أو أميرى أما فى الداخل فهى قبلية وهى مركز صناعى بها معاصر وزيوت ومياه غازية ونسيج الحصر من القش ، ويقع بين الطريقين المهمين المتقاطعين داخل المدينة القديمة وبخاصة فى الجنوب الشرقى أما حولها فى الشمال الغربى والجنوب الشرقى الحى السكنى الحديث ، أما المدينة السكنية الايطالية فتقع فى الشمال والشرق حول الحيين السكنيين ، ويوجد مدفنان أحدهما خارج المدينة السكنية فى الشمال الغربى ، كما يوجد مدفن آخر فى أحد أطراف المساكن الايطالية فى الشرق ويتخلل المدينة القديمة الحى التجارى فى الجنوب الشرقى ، وتقع الادارات الحكومية تتخلل الحى السكنى القديم ومنطقة إدارية منعزلة فى الشمال ، كما يقع المستشفى فى أقصى الشمال الشرقى والمناطق العسكرية ، فى الشمال والجنوب الغربى على أطراف المدينة وتوجد المنطقة الخضراء وجنوب الطريق العرضى . كما تقع المدرسة فى المدينة القديمة كذلك الفندق الذى يقع وسط المدينة ، نجد أن المسجد بالقرب من المدفن ، ويبلغ نسبة بيوت الصفيح ٢٠٪ (شكل ١٢– ٩) .



شكل ١٢ ــ ٨ : استخدام الأرض فى الخمس

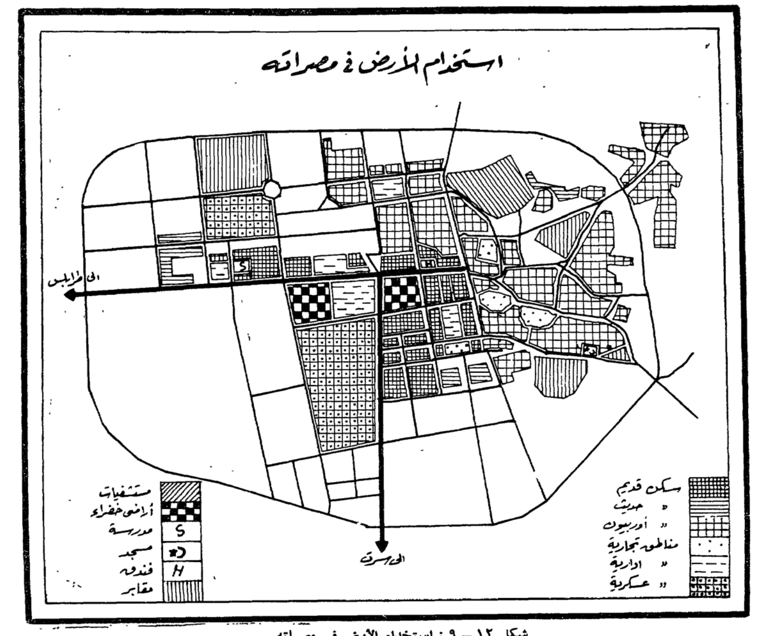
زليطن : عاصمة المتصرفية فهى تتمتع بأهمية إدارية إلى جانب الأهمية التجارية ، أما أكواخ الطين والقش فأن نسبتها بين المساكن ١٠٪ وقد أنشأها الأتراك لتكون مركزا للأستقرار ، كما تضخمت لقربها من حقول البترول .

سرت : أكبر مدن متصرفيتها وعاصمتها وسوقها الوحيد، وتبلغ نسبة الأكواخ ٢٤٪، وتتوافر مياه الشرب والرى من منبع يقع وسط المدينة .

غريان : يمتد بها ثلاث طرق مرصوفه أحدها المدينة — طرابلس، والآخر إلى يفرن ونالوت والثالث لمزدة ، ويعمل فى التجارة نسبة كبيرة ، وهى تعانى من ندرة المياه ، ولنقص المياه ورداءة التربة يهاجرون إلى طرابلس ، وهو مركز إدارى وتجارى وقد أختيرت عاصمة للمحافظة لأسباب دفاعية ولقربه من طرابلس ، والواقع أن هذه المدينة القديمة توفر المياه لسكانها وتبلغ نسبة الكهوف ٥٧٪ ويقوم نظام توزيع المياه على تزويد وسط المدينة .

سبها : وكانت عاصمة إدارية لفزان حين كانت ليبيا تمثل أتحادا فيدراليا ، أما الآن فبعد أن شملتها الوحدة أصبحت عاصمة إدارية عادية ولها أهمية خاصة محلية لموقعها فى الطريق إلى طرابلس ، فمياهها غزيرة وسواقيها أكبر مساحة وهى تنقسم الآن إلى ثلاثة أقسام : المدينة الأصلية ثم المنطقة الإدارية التى يسكنها الموظفون ثم المنطقة التى سكنها من عاد إلى ليبيا بعد الأستقلال من المهاجرين وتعتبر المنطقة التى يسكنها الموظفون أحسنها عمرانا وشوارعها أكثر أستقامة و تزود مساكنها بالمياه والكهرباء على حين نجد أن الأكواخ التى ألفها سكان المنطقة فقد عادوا فبنوها حين عادت حياتهم إلى سيرتها الأولى أما الجزء الثالث فهو الجزء الذى توجد به السوق والذى يشيع فيه جو السودان ، وقد ظل يتداول فى الرقيق والمنتجات المحلية حتى عهد قريب نسبيا .

بنغازى كانت عاصمة ولايه برقة حين كانت ليبيا تتكون من اتحاد فيدرالى من فزان وبرقة وطرابلس وقد نمت هذه المدينة بعد أن اكتسبت إلى جانب اهميتها الادارية أهمية تجارية كسوق لمنتجات برقة ومركزا للمواصلات التى تلتقى عندها قبل أن يتجه الطريق الساحلى الرئيسى جنوبا فغربا ليصلها بطرابلس ، ولكن كثيرا من السلع التى تحتاج إليها المدينة تأتى من طرابلس من الداخل أو من الخارج ويمكن تقسيمها إلى النطاقات الخمس التالية :



شكل ١٢ ـ ٩ : استخدام الأرض في مصراته

١ – النطاق الاول : يزداد حداثه فى تخطيطها ومبانيها كلما اقتربنا من المدينة حيث توجد المرافق والمنطقة الصناعية ومنطقة خربة .

٢ – النطاق الثانى : وبه ، فى الشرق المقابر والمنتزهات ، وفى الوسط المنطقة وهو يتسع فى الشرق الصناعية ، عنه فى الغرب والمساكن أكثرها من المساكن الراقية تتخللها ذات المستوى المتوسط .

٣ – النطاق الثالث : وتوجد به مساكن الدرجة الثالثة وتنتشر فى الوسط والشرق بصفة خاصة مناطق خربة ، كما توجد مناطق الصناعة والتى تختلط بها المصانع بالمساكن والحدائق والمقابر وحى تجارى .

٤ – النطاق الرابع : وإذا كانت بنغازى تتألف أساسا من ثلاثة قطاعات أو نطاقات فهناك أيضا النطاق الرابع ينمو دون خطة موحدة وبعضه يتكون من حى سكنى جديد دون خطة م

٥ – فى النطاق الخارجى توجد مناطق متخصصة لتشمل المدينة وظائفها الجديدة كمدينة حديثة ، فالمساكن من الدرجة الثالثة تتجاور مع مناطق الصناعة والمناطق الخربة . فالمساكن هنا رخيصة كثيفة ، وتتابع النطاقات على طول الخطوط العرضية أى من الشرق إلى الغرب وتتوزع القطع على طول الطرق الطولية أى الاشعاعية . أى أن كل نطاق وبخاصة الحديث يقوم بوظيفة للمدينة ككل .

مرزق : كانت عاصمة فزان وتقع غربى الحفرة،وهى مربعة الشكل ويقع خارج السور فى الجنوب حى الرأس شبه دائرى وتوجد ثلاثة أبواب باب الكبير فى الشرق والباب البحرى فى الشمال والباب الغربى ويقع فى الغرب. ويفضى الباب الكبير إلى الشارع الرئيسى الذى تقع فى طرف الثكنات « القصبة » ويمتد الشارع الكبير من الشمال إلى الجنوب . ولأن كثيرا من المنازل من الطين ، فانها تنهار مرة كل جيل فى المتوسط ، وتوجد السبخات والبرك وبعض الينابيع فى الجنوب أيضا وتحدق بالمدينة السبخات ومناقع ، وتوجد فى المزارع خارج السور أشجار الفواكه والحبوب والخضروات . ويقع السوق العامة والمسجد فى الطريق

الرئيسى ، وتعتمد المدينة على التجارة التى كان يمارسها تجارسوكنة وعرب طرابلس ، وتأتى القافلة مرة كل عام ولكنها تحولت إلى غات ، ويعقد سوق فى الشارع الرئيسى ، وتعرض لحوم الحيوانات وقليل من الخضروات واللجبى (جمار النخيل). أما الزيت فيستورد ، وتستورد أيضا المنسوجات والأوانى وأدوات الزينة .

٣ ــ درجة الاتاحة والتيسير والاستخدام للموارد :

بغض النظر عن البترول الذى تتولى شركاته مد الخطوط وانشاء موانى البترول التى بلغ عددها خمسة موانىء ، فان هناك ثروة معدنية أخرى وقد كانت واحة مرادة مصدرا للبوتاسام وكانت تصدره فى العهد الايطالى ولبعد مرادة عن الساحل لم يستغل على الوجه الأكمل ، أما الأسمنت فتوجد خاماته فى العزيزية وغريان وبنغازى وكانت تستغل فى الاستخدام المحلى ولكن أقيم مصنع للأسمنت بالقرب من بنغازى ، ويوجد أيضا الكبريت الذى يصدر من العقيلة وتقع خاماته بالقرب من الساحل ، كما أن الكبريت يستخلص من خام البترول ولكن لم تستخدم هذه الخامات فى قيام صناعة يستخدم الكبريت فيها أما الحديد الخام فقد عثر عليه فى وادى الشاطى فى فزان . ورغم أن التقارير المبدئية مشجعة على استغلاله إلا أنه لبعده عن الساحل لم يفكر المسئولون فى إقامة صناعة تستخدم فى أشكاله المختلفة ، كما أن الفحم الأسمر قد عثر عليه فى كل من يفرن والقصبات ولكن البترول يغنى عن استخدام الفحم كوقود ، كما عثر على الجبس فى منطقة يفرن وغريان .

كما يوجد الفوسفات فى نطاق يمتد من بنى وليد إلى هون ، ولكنه لم يستغل ، كما أن المنجنيز يوجد فى نالوت وغات ورغم بعد بعض الخامات عن السواحل فقد تعاقدت الدولة على البدء ببعض المشروعات كما هو الحال فى خام الحديد الموجود فى وادى الشاطى من منطقة براك بمحافظة سبها ، كما درس الجبس بناحية بنغازى بعد تقييم خامته ، وذلك لسد حاجة مصنع الاسمنت ببنغازى ، وقد أظهرت أعمال التقييم توافر كميات كبيرة تكفى لصناعة الأسمنت لمدة عشر سنوات على الأقل ، وكانت البلاد تصدر كمية كبيرة من أملاح أبو كماش فاتفقت مع الحكومة التونسية على الاستفادة من هذه الكميات لتصنيع ملح الطعام هناك .

أما عن الناحية الزراعية فان إقبال القادرين على العمل من واحات الكفره وأوجله ومزاده قد نزحوا إلى الشمال مما حدا بالحكومة إلى وضع أساس مشروع استخدام الآلات فى الزراعة كما نرى فى واحات الكفرة ، كما ان المنطقة الواقعة بين طلميثة وبنغازى التى

تعتبر سوقها القريب لا يتيح مرفق النقل تسويق ما يفيض عن حاجة السكان هذه المناطق فى أسواق بنغازى ، كما أن منطقة الجبل الأخضر لا تتاح لها تنظيم نقل الفائض من المواد السريعة التلف بصفة خاصة إلى بنغازى ، أما فى الساحل الذى يقع غرب طرابلس فإن ما يفيض عن حاجة السكان لا يتيسر نقلها بإنتظام من مزارع الايطاليين السابقة ، أو موانى الوطنيين ولذلك أصبحت اهم المناطق التى تمون منطقة البترول ومدينة بنغازى هى المنطقة الواقعة شرق طرابلس وان كانت غرب غريان قليلة الانتاج إلا أن مايفيض من حاجتها لا ينقل بسهولة إلى الأسواق وبخاصة سوق طرابلس ، أما فزان فالقليل من انتاجها يجد طريقه شمالا إلى طرابلس أما بقية الواحات الأخرى التى تعيش حياة الاكتفاء الذاتى فلا تستفيد من السوق المنتعشة فى الشمال .

وقد قامت صناعات للإستفادة من هذا الفائض مثل تعليب الطماطم والبلح .

٤ ـ **الاستخدام الرشيد للموارد والنمو الحضرى :**

يعتبر التوسع فى المناطق المتاخمة لبنغازى على درجة كبيرة من الأهمية لتزويد المدينة بحاجتها من الخضروات والفواكة واللحوم والألبان ، ولكن الوضع القائم الآن يجعل من كل مزرعة وحدة تسد حاجة المزارع ولا تخصص جزءا منها للاستفاده به فى سوق بنغازى وقد بلغ من تلهف الزراع على توفير الخضروات بحفر المنطقة الرملية العليا حتى إلى ما تحت التربة من ماء :

أما جنوب بنغازى فيزرعون بين الكثبان الرملية الكروم والتين زراعة ضئيلة على حين كان الايطاليون يستخدمون السراديب لتجميع المياه والاستفادة منها .

وفى درنه نجد أن ما يفيض عن حاجتها ترسل به بطريق شاق وعر إلى طبرق أما المرج فانها تزرع نسبة بسيطة من اللوز والزيتون إلى جانب الحبوب ، وهكذا لم تستجيب مناطق الإنتاج لحاجات السوق فى المدن وفى مقدمتها بنغارى، وإذا عرفنا ان جزءاً من سكان بنغازى قد هاجروا من المرج القديمة فلابد من تكوين منطقة خلفية لامداد المدن بحاجاتها .

أما منطقة سرت التى كانت مجالا يتجمع فيه الرعاة فى الصيف وكصمام أمان فى وقت المجاعات وسنوات الجفاف ، فقد زرعت على أمل تحويلها إلى منطقة زراعية تنتج العلف والحبوب فلم تنجح لقلة المطر وتذبذبه ، وقد تحولت العناية إلى استصلاح أراضى جديدة فى مشروع الجبل الأخضر تقدر بحوالى عشرة آلاف هكتار كما بنيت بيوت للمزارعين

وصهاريج للمياه ووزعت بعض شتلات الفواكه على المزارعين ومن الصعب الحكم على مدى نجاح هذه المشروعات . وقد كان من الأعمال الناجحة ربط الرمال بالنباتات لتثبيتها .

وكما بدأ المسئولون في إنشاء سد على وادى القطاره وأقاموا مشروعات للتنمية على مياه آبار منطقة مصراته . أما مشروع وادى كعام فإنه سوف يؤدى إلى إنعاش المنطقة التى تقع بين بلدة ترهونة جنوبا والطريق الساحلى شمالا وما بين زليطن شرقا والخمس غربا أى مساحة ما يقرب من ٢٨٥٠كم٢ ويستهدف هذا المشروع التحكم فى مياه الفيضان عن طريق انشاء سدود فى وادى كعام وداكر وماجير وجوجا وحماية مدينة زليطن من الفيضان ، وحفظ التربة من الانجراف والتغلب على زيادة ملوحة المياه الجوفية المستخدمة للرى فى المنطقة وتخزين المياه الجوفية فى الخزانات السطحية وزراعة ١٢٠٠ هكتار من الأراضى الجيدة ، وتحسين أحوال الرى بوجه عام ثم مشروع الدافنية وطمينه والكراريم فى محافظة مصراته وتشمل تحسين الرى والزراعة فى مساحة ١٥٣٠٥ هكتار مقسمة إلى ٧٨٦ مزرعة ومشروع الوديان باقامة سدود بحجز المياه واستغلالها فى الرى وحفظ التربة وتغذية الخزانات الجوفية وحماية المدن من أخطار الفيضانات ، وتقع هذه الوديان فى محافظة طرابلس ، وتحتاج المدن إلى كثير من السلع المصنوعة والفواكه والخضروات ولذلك فان المشروعات الناجحة تزيد من نمو سكان المدن بالهجرة إليها ، وبالنمو الطبيعى ، ولاشك أن تضخم مدينة كطرابلس أو بنغازى سيشجع تدريجيا على إنتاج بعض حاجاتها .

التحضر والحيز المتاح

١ ـ حجم المركز الحضرى ، وحدوده :

يقدر عدد السكان فى مدينة طرابلس بـ ٢١٣٥٠٦ نسمة وتنقسم إلى محلات ، ولا يمكن الاعتماد على عدد السكان المستخرج من تعداد السكان ؛

المدينة	عدد السكان سنة ١٩٦٤
طرابلس	٢١٣,٥٠٦
بنغازي	١٣٧,٢٩٥
غريان	٦١,١٥١
مصراتة	٢٥,٣٧٥
درنة	٢٣,٤٠١
زليطن	١٩,٤٦١
طبرق	١٦,٣٧٤
اجدابيا	١٥,٤٧٦
زوارة	١٤,٦١٨
سبها	١٣,٩٤٨
الخمس	١٣,٣٢٨
البيضاء	١٠,٠٠٠
المرج	٧,٢٠٠
سرت	٦,٤٢٣

يهبط ترتيب المدن بعد الحواضر الأولى والثانية ، تبلغ طرابلس وهى المدينة الأولى مرة ونصف قدر الثانية وهى بنغازى التى تليها ، ثم يحدث انتقال فجائى من الثانية إلى الثالثة التى تعد ضعفى الثالثه أما المدينة التى تأتى بعد ذلك الرابعة وهى مصراته فيصل حجمها إلى خمس بنغازى :

وتبلغ العاصمة أوكبرى المدن نحو ثلاثين قدر المدينة الصغرى ثلاثين ضعف أما حدود المركز عامة ١٠,٠٠٠ نسمة .

٢ ـ اتساع المركز الحضرى وامتداده :

يتسع المركز الحضرى أو يقتصر على جزء محدود حسب نشأته الأولى وما يجد على هذه المنشأة من تطورات . فبنغازى مثلا ظلت محدودة تحيط بها المستنقعات فترة طويلة

حتى ردمت تلك المستنقعات وأمكن التوسع مكانها ، أما طرابلس فلم نجد هذه الصعوبة أمامها على حين وجدت زوارة صعوبة من نوع آخر تتمثل فى السبخات والكثبان الرملية التى تحدق بها من جهة البر وعلى العموم فإن الظروف المواتية الاقتصادية أو العمرانية تدفعها عجلة التوسع فى المركز العمرانى بسرعة أو ببطء ولكنها كفيلة فى آخر الأمر بالاستجابة ، إلى مقتضيات هذه الظروف.

٣ ــ الهيراركية الحضرية :

عند مقارنة طرابلس وفزان ببرقة نلاحظ أن برقة لا تفتقد المراكز الوسطى التى تخدم العلاقات بين العاصمة والمدينة الكبرى بنغازى والمدن الصغيرة على حين نجد أن طرابلس وفزان تفتقدها فتتصل مراكز العمران الصغرى بسبها وطرابلس مباشرة وتبدو طرابلس وبرقة فيما عدا ــ المدينتين الكبيرتين ــ مستقلتين تقريبا فى وظائفها ولو أن البترول قد أخذ يربط بينها برباط توثق تدريجيا .

حجم المركز الحضرى وحدوده

تباين درجة النمو فى « مواقع الحيز المتاح »

تتباين درجة النمو فى المناطق الفقيرة من ازدحام شديد إلى المناطق المتاحة التى خططت لكى يسترشد بها المخططون . ففى بنغازى مثلا نجد أن الأحياء التى ردمت مستنقعاتها تختلف من حيث الازدحام عن المناطق التى أسست مبانيها الضعيفة فى وقت كان الجزء المتاح لنمو البلدة محدودا . أما فى طرابلس فنجد أن الأحياء السكنية من الدرجة الأولى تقع داخل نطاق تسود فيه سكنى الفيلات على حين تنتشر فى المناطق الخربة منازل الصفيح والراكات ، كما أن الحيز المتاح للاختيار هنا يتسع كما هو الحال فى الجزء الخارجى خاصة فى الغرب وقد يضيق الجزء المتاح إذا كانت البلدة محاصرة بالكثبان الرملية كزوارة أو تقترب كثيرا من البحر كالخمس أو يحف بها جرف جبلى عال كما هو الحال فى غريان وفى هذه الحالة يضيق مجال الاختيار ولكن يمكن توزيع الوظائف على أحياء المدينة المختلفة باستبدال واحدة بأخرى إذا ما اقتضت الحال .

٥ ــ الاستخدام الامثل للحيز المتاح :

يمكن الفصل بين الأهداف المختلفة لكل جزء من أجزاء المدينة فالأحياء السكنية يمكن أن تتيح الفرصة للانتقال بين حى وآخر إذا ما زاد دخل الفرد ، أما الأحياء المخصصة

للتجارة والصناعة فيمكن أن تنعزل الصناعات التى تصدر الضوضاء فى منطقة على أطراف المدينة . أما الأسواق فيمكن الحصول بين الأسواق الكبيرة للجملة وبين الأسواق الصغيرة التى تبيع التجزئة والتى يحرص المستهلك أن تكون قريبة منه حيث يسكن . أما أماكن الترفيه كالمنتزهات والملاعب فيمكن إقامتها على أطراف المدينة .

التحضر واسلوب الحياة المغاير

١ ــ النمط الفيزيقى والنمو الحضرى :

يختلف النمط الفيزيقى باختلاف النمو الحضرى فطرابلس مثلا وهى كبرى المدن يتسع فيها الجزء الذى تتكون مبانيه من عدة طوابق . كما توجد أجزاء يسود فيها نظام الفيلات وهى حى سكن الدرجة الأولى .

ولما زاد النمو الحضرى كما تباعد ارتفاع الطوابق التى تبنى لغرض معين فبنغازى مثلا عرفت المبانى التى أتاحت مبانى من عدة طوابق حين كان نموها محاصرا بالمستنقعات التى الفرصة بعد ردمها لتغيير نظام الحياة بين سكان لايزيد عدد طوابق مبانيهم عن طابقين وهو العدد التقليدى الذى ألفه السكان منذ زمن .

أما فى المدن الأخرى الصغيرة فكثير من السكان قد أخذوا فى بناء أكثر من طابقين مسايرة للتطور الحديث فى المدن الكبرى .

٢ ــ النمط الأيكولوجى وتأثيراته :

للوظيفة التى يتطلب المخطط أو السكن من إحدى مناطق موقع المدينة استخدامه على نحو معين يراعى فيها المخطط الظروف التى تكتنف الموقع . فمثلا نجد أن النمط الايكولوجى فى مدينة كغريان مثلا تقع فى الجبل الغربى يؤثر فى تحديد المنطقة التى يمكن أن تتاح للبناء كما أنه قد يؤدى فى بعض الأحيان إلى اتخاذ مخازن الكهوف القديمة ، ويلاحظ أن النمط الأيكولوجى فى طرابلس يتأثر بالغرض من إقامة المبنى فتمد البيوت فى شكل مسقف أفقية داخلية بعضها مسقوف والآخر غير مسقوف وليطل سكان الغرف المحيطة على الداخل . بينما كانت تستخدم من قبل كحظائر للحيوانات فى قراهم التى ترجوا منها .

كما أن من تحول من حرفة إلى أخرى وجد مميزات المبانى التى اتخذها متاجر مثلا تلائم الغرض الذى اتخذت من أجله من حيث وجود (البواكى) التى تحميه من تقلبات الجو

وتساعد على عرض السلع على المارة كما هو الحال فى شارع عمر المختار فى بنغازى وشارع الشهداء فى طرابلس .

٣ ـ نسق القيم :

تختلف القيم التى يؤمن بها ساكن الحضر الذى وفد من مدينة داخلية إلى مدينة تقع على البحر مثلا فقيمة عرض سلعة قريبا من مسار السكان فى نزهاتهم له أهميته أما الذى ألف سكن المناطق الداخلية من المدن فلا يعلق أهمية تذكر على قرب المنطقة التى يعرض فيها سلعته ممن يتنزه على طول الساحل .

٤ ـ الاطار الثقافى من النمط الشعبى الحضرى :

وهو يختلف عن نظيره فى النمط الريفى ـ الحضرى فنى الشعبى لا يعنى الفرد بموقع معين طالما يقيم فى الحضر . إما فى النمط الريفى ـ الحضرى فهو لا يزال يتشبث بالريف فى أعماله ولو كان مقيما فى أطراف الحاضرة فإذا كان يرعى الماشية فإنه يفكر ـ حين يقيم فى مسكنه أن يوفر حظيرة له وقد يضع الآلات التى يستخدمها فى منطقة مسقوفة أو غير مسقوفة فى داخل المنزل أى أنه يوزع اهتماماته ما بين حاجياته الخاصة بعمله كمزارع وتلك التى يختص بها .

استراتيجية التحضر والتنبؤ باتجاهات النمو الحضرى فى ليبيا

الدعائم الرئيسية للاستراتيجية المقترحة :

١ ـ تحديد المواقع الجغرافية المثلى للمراكز الحضرية (دراسة التقسيمات الإدارية الحالية)

(أ) الموجود حاليا :

يلاحظ البعد عن المناطق الهامشية والمنعزلة الصغيرة لكى يتركز السكان فى المناطق القريبة المتعددة الموارد ، فنى طرابلس تتزاحم العواصم الادارية فى المديريات غرب طرابلس وشرقها ثم على طول جبل طرابلس وبخاصة حول غريان .

المقترح :

اختيار عواصم إدارية متباعدة نسبياً يفسح المجال أمام التوسع العمرانى

(ب) الموجود الآن :

في الشرق نجد بنغازى ودرنة ، وإجدابية ، والمرج ، أكثر تكدساً بالسكان عن المديريات الأخرى ، وبعد خليج بمبة فى أقصى الشرق ينتشر السكان شرق طبرق حتى الحدود الليبية — المصرية .

المقترح :

يستحسن أن ينتشر السكان فى المناطق التى يجرى استصلاحها فى الجبل الأخضر حتى تتاح الفرصة لانتشارهم فى مساحة أوسع على المنحدرات الشمالية والجنوبية من الجبل ، أما فى فزان فيكثر السكان فى سبها وفى وادى الشاطىء ولكن لا مجال لخروجهم عن هذه الوديان إلى مناطق خالية من العمران والموارد .

٢ — التعرف على أماكن توافر الموارد الاقتصادية (والاستغلاالأمثل لها)

الموارد المعدنية وفى طليعتها البترول والغاز الطبيعى — الموارد الزراعية الرعوية — الجبس — الحديد — صيد البحر من التونة والسردين والأسفنج — الكبريت — الرخام — الفوسفات — النطرون — الكولين — الشب — البوتاس — الرمال .

البترول :

وقد استأثر حوض سرت بالشطر الأكبر من الثروة البترولية ، وفى سرير كلانشو وفى الجزء الغربى من المنطقة الواقعة جنوب الجبل الآخضر .

استغلاله :

يستغل الآن على أحسن وجه ويمكن استخدام شوائبه فى بعض الصناعات كصناعة البلاستيك والصناعات الكيماوية المعتمدة على الكبريت .

والغار الطبيعى يمكن استغلاله فى تنقية حديد الشاطى من الشوائب .

الجبس :

يوجد فى قرية جنوب بنغازى أقيم مصنع استغلال الجبس فى إقامة مصنع للأسمنت وبسبيل إقامة مصنع مماثل فى جنوب بنغازى .

الحديد :

وتوجد خاماته في وادى الشاطى بفزان يجرى دراسة الحديد الموجود فى فزان ، والمسئولون بسبيل اتخاذ الخطوات الأولى فى تنفيذ مراحل هذه الصناعة .

الفوسفات :

يوجد فى شرق طرابلس ولم يبدأ استغلاله ويقترح استغلاله بإقامة مصنع لسد حاجة البلاد من سماد السوبر فوسفات .

البوتاس :

يوجد فى مراده ، وبوكماش ، واودرى ، وكان يستغل فى عهد الإيطاليين لتصديره ويمكن إعادة تصديره واستغلاله فى صناعة الأسمدة البوتاسية .

الزراعة الرعوية :

توجد بصفة خاصة فى الجبل الأخضر وجبل طرابلس والمنطقة الساحلية من طربلس وفى قرى صغيرة فى وديان فزان ، وإن كانت توجد بين سكان الحواضر الصغيرة بجانب الحرف والصناعات ، ويمكن استغلا لها بالانتفاع بالرطوبة سواء من المطر أومياه الرى إلى أقصى حد ممكن لزراعة أكبر مساحة ممكنة من المحاصيل الزراعية والأعلاف لتربية المواشى لسد حاجة البلاد المتزايدة وتصدير الفائض .

صيد البحر :

يوجد فى أقصى غرب طرابلس وتوجد شركة ليبية تونسية مشتركة لتعليب السردين والتونة ويمكن توسيع الشركة أعمال بإقامة مصنع للثلج لحفظ الأسماك وإقامة مصانع صغيرة على طول الشاطىء لتعليب التونة للاستهلاك المحلى والتصدير .

النطرون :

فى فزان وكان يصدر بالخارج ، ولكن أصبح يخلط الآن ببعض الأسماك ، التى تعيش فى المياه الملحة ويستخدم فى صناعة الطباق .

٣ ـ تنمية العلاقات بين السكان والبيئة : من خلال دراسة المركب الايكولوجى *

ان تنظيم العلاقة بين بيئة المجتمع الذى يستغل قدرات هذه البيئة من حيث أن معظم أراضى ليبيا الصالحة للاستغلال ذات قدرات محدده واستخدامها إلى الحد الأقصى يضر بتكوينها ويعرضها للاختفاء فالتربة فى ليبيا غالبا رقيقة خشنة تتعرض للاكتساح والجرف، ولذلك فان خدمتها على الوجه الأكمل يطل أمد استغلال ، كذلك فان هناك مناطق جبلية وعره تتعرض فيها التربة للانجراف ويستحسن تشجيرها أو تركها لنمو النباتات الطبيعية لتثبيتها وزيادة خصوبتها كذلك المناطق الرملية تحتاج إلى زراعتها الزراعة التى تتلاءم وظروفها ، حتى تصبح أكثر استقرارا ويلاحظ أن قسر التربة الصالحة لنمو الأعشاب والأشجار على انبات المحاصيل الزراعية يؤدى بها ، وتمثل فزان العامرة بالسكان سلاسل طولية من القرى الصغيرة المتفرقة ولا يمكن ادماجها فى مشروع كبير يرفع مستوى معيشة السكان إلا إذا زادت موارد المياة وقل عدد السكان بحيث لا يفيضون عن الحاجة، وستظل فزان تابعة لمقتضيات الظروف الاقتصادية التى تحدث فى الشمال .

البدائل المختلفة لاتجاهات النمو الحضرى :

١ ـ استراتيجية الانتشار :

كان الايطاليون يقسمون أرضهم فى مستعمراتهم فى طرابلس إلى قسمين هما المستعمرات الديموغرافية والأراضى الخاصة .

وكانت المستعمرات الديموغرافية تستهدف إسكان أكبر عدد ممكن من السكان وكانت الشركات الايطالية للإصلاح حريصة على إقامة مساكن خاصة للمزارعين القادمين من إيطاليا ولكنها فى نفس الوقت كانت تمنح مزرعة مزوده بقرية ريفية ترعى المركز الزراعى.

ويتكون المسكن من حجرات محدودة على حين كانت كل بضعة قرى تعتمد على قرية زراعية تتوافر فيها مبانى خاصة بالمتاجر والأسواق والكنيسة والموظفين الإداريين والمستشفى إلى جانب الحانة ومخزن الآلات الزراعية والبذور ، أما النوع الثانى وهى المزارع الخاصة فكان صاحب المزرعة يعيش فى منزل كبير تتوافر فيه كثير من المرافق العامة أى أن هذا هذا النوع من المزارع الصغيرة التى كانت تقوم عادة بالقرب من طرق المواصلات . ولذلك يمكن أن يطلق على هذه القرية الزراعية وما يتبعها من مزارع نوعا الانتشار

كذلك نجد أن المنطقة الساحلية حول زوارة مثلاذاتموارد مائية محدودة ويكتنف البلدة نفسها بعض العقبات الطبيعية كالكثبان الرملية والسبخات مما شجع على ظاهرة انتشار ذلك النوع من العمران . أما النوع الثانى فيقع فى الجبل ويعتمد على موارد مياه وأمطار محدودة كنالوت ويفرن وجاود ويعتبر هذا النوع من العمران متميزاً وتمثل الكهوف بيوتاً ثابتة كما أنها تنتشر فى مساحة كبيرة .

أما فزان فنجد نفس الظاهرة الثانية وكان مؤسسو البلدان التى تضخمت لتصبح أشبه بالمدينة إناسا قدموا من الجنوب أو الغرب حينما سيطروا على مقاليد الأمور مثل زويلة ومرزق وغيرهما .

هناك نوع آخر من أنواع الانتشار مثل البلدات الواقعة فى السهل الساحلى فى بنغازى مثل طلميثه بصفة خاصة أما الجبل الأخضر فتنتشر به البيوت الصغيرة التى استولى الليبيون عليها تقريباً فنجد أن الطريق الشمالى يظهر عليه التميز من قرى الوطنيين من السكان فمثلا نجد أن كل مزرعة ترتبط بقرية زراعية مزودة بما يحتاج إليه المزارع من مخازن للآلات ومساكن للمدرسين ورجال الإدارة ومستوصف ودار للعبادة . ويعتبر هذا النوع من أصلح طرق التعمير بالنسبة لظروف الحياة هنا لأن الموارد المائية محدودة وملوحة المياه القريبة من الساحل وسوء توزيع هذه الموارد بحث تتوافر العيون والآبار فى نفس المنطقة القابلة للزراعة .

٢ ـ استراتيجية التركيز :

يعتبر هذا النوع هو التقليدى ويعزى هذا التركيز إلى عدم استتباب الأمن فى كثير من عصور التاريخ وحين احتل الإيطاليون البلاد شجعوا على اتخاذ مدن ساحلية كبنغازى وطرابلس كمنافذ لتجارتهم ونشاطهم البحرى .

فمثلا بنغازى تبدو عليها هذه الظاهرة فى أحيائها المختلفة المتداخلة فقد أقام الأتراك ضاحية الكيش ولأسباب خاصة بالأمن كما كانوا يزعمون لم يكن يسمح بدخول الليبيين البلدة إلا لقضاء أعمال محدودة وكانت هذه المدينة ولا تزال تجتذب بعض العناصر مثل مصراته والخمس وزليطن وغيرها .

أما فى طرابلس تتابع نطاقات من العمران فى الأرض التى تستخدم فى الأجزاء الحديثة تتميز فيها مثل مبانى الفيلات وأراضى المعرض والأسواق الكبيرة أى الرئيسية

وأن لم تخلو من مناطق شغلها المقابر وتقوم فى بعض أجزائها المبانى الخربة قدم بعض سكانها من قرية واحدة فى إحدى الحالات .

كما أن ظاهرة التركيز تتبين فى بلدان فزان حيث تعيش كل جماعة فى حى أو منطقة داخل المدينة مثل بلدتى مرزق وشحات إلى جانب سبها وهى كلها مدن متواضعة فقد بعضها أهميته عن طريق ركود تجارة القوافل أو اختفائها :

كما أن التنظيم الإدارى كما هو الحال فى بلدة سبها فى الفترة التى سبقت وحدة الأراضى الليبية يتمتع بمميزات حضارية أكثر وضوحاً . وقد فقدت هذه البلدة حين أصبحت عاصمة إدارية صغيرة كثيراً من أهميتها .

استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

أحيا استخراج البترول كما هو الحال فى منطقة سرت المراكز الصغيرة القديمة مثل التوفيلية وسرت والعقلية وبشر كثيراً من أهمية هذه البلاد الصغيرة فزاد عدد سكانها على أثر هجرة الليبيين من الأنحاء المختلفة للبلاد لتلك المناطق كما ظهر تضخم بعض البلاد الواقعة فى أطرف منطقة سرت مثل اجدابية ومصراته وزليطن :

حين نفذ مشروع الجبل الأخضر الزراعى أصلحت المنازل ومريكز القرى التى تمثل نوعاً من الانتشار بطريقة مركزة وتبدو هذه الظاهرة فى منطقة ساحل طرابلس التى تنتشر فيها البيوت بمزارعها الصغيرة كما تقوم أسواق ومرافق عامة بين القرى التقليدية الواقعة على هذا الساحل .

أما فى فزان فتوجد القرى بل ومدينة سبها وغيرها من المراكز تشبه الحضرية وهى تنتشر فى الوديان بحيث نجد أن بهذه البلاد الصغيرة تمثل هذا النمط المركز .

نموذج تصورى لتحليل عملية النمو الحضرى وتفسيرها

١ ـ تحديد الأوزان القيمية لعوامل التحضر :

تتحدد قيمة الأوزان الخاصة بعوامل التحضر على النحو الآتى :

يمكن قياس عوامل التحضر مثل النواحى الاقتصادية والمرافق والخدمات ، فلكل مدينة عدة أوزان تحدد قيمتها فمن النواحى الاقتصادية بالإصلاح سعيا وراء تنويع الموارد

كتسييل الغاز الطبيعي لتصديره والحصول على مشتقات البترول للاستهلاك المحلى وإصلاح الأراضى الزراعية فى الجبل الأخضر وتحسين الطرق التى تصل طرابلس بفزان لبيع الفائض مما تحتاج إليه طرابلس وغيرها .

وتتعدد عوامل التحضر من تخطيط المدن على جوانب الطرق حيث تقوم بيوت عصرية ، ثم ظهور موارد معدنية أخرى إلى جانب التغير فى أهمية المدن بين فترة وأخرى ، فضلا عن قيام التجارة والصناعة وتزويد المركز الحضرى بالمرافق والخدمات المتكاملة وفقدان بعض هذه المدن لأهميته أو وزنه بين فترة وأخرى . كل هذه تعد من عوامل التحضر الذى يمكن تحديد وزنه من ناحية القيمة .

وبالنسبة لعوامل التحضر من الناحية الاقتصادية نجد مايلى :

١ — تبلغ قيمة البترول الخام ٩٥٪ ويقدر الإنتاج بالألف دينار ، وفى سنة ١٩٧٤—٧٧,٠٠٠ طن مترى وقيمة الصادرات التى تساوى الانتاج وتبلغ ٣٨٨,٣٤٧ بالألف دينار ليبى ، فنشأت موانى البترول .

٢ — قيمة أهم المحاصيل الزراعية ٢,٣٨٨,٩٤١ دينار سنة ١٩٧٤ ، ويقدر سنة ١٩٧٤ بالألف دينار ٥٩٤ أما القمح والشعير فيستهلكان ، أما بالأطنان سنة ١٩٧٣ فيقدر الشعير ٢٠٤,٨٤ ، القمح ٦٧,٣٢٧ ، والزيتون ١٤٩,٣١٣ ، والموالح ٢٠,٠٤٦ ، والفول السودانى ١١,٠٠٠ ، اللوز ٤٨٥ ، الطماطم ١٧٥,٥١٦ ، التمر ٦١,٦٧٠ ، البطاطس ٧٨,٣٥٢ والصوف والشعر بالألف جنيه سنة ١٩٧٤ بـ ١١٨ ، والخشب المصنع وخشب الوقود ٤٠١,٠٠٠ متر مكعب ، أما الصيد البحرى بالألف طن تبلغ ٥,٧ .

٣ — الصناعات الغذائية وتبلغ ١٢,٨٢٣ بالألف دينار ، وصناعة المشروبات ٤٢٦٥ ، ومصنوعات الطباق ١٧,٠٧٧ ، والكيماويات ٧,٢٩٤ والمنسوجات ٢٠٠٤ ، والأسمنت ٥,٧٠١ والحديد المصنع ٤,٠٧٠ .

٤ — المعادن فالى جانب البترول فيوجد البوتاس والفوسفات والنطرون وملح الطعام والأسمنت .

٢ — التقدير الكمى لمؤثرات التحضر :

لا تتوافر الإحصائيات الدقيقة الخاصة بالتقييم الكمى لمؤثرات التحضر .

تختلف مؤثرات التحضر بين مدينة وأخرى ففى طرابلس يبلغ عدد السكان . كماأن توافر النشاط الإقتصادى من زراعة وصناعة وتجارة وأماكن ترفية وخدمات ومرافق

عاقة له أهميته فى مجالات العمالة كما يعتبر هذا التقدير الكمى ضروريا لقياس عوامل النمو الحضرى .

فمثلا مدينة طرابلس بنشاطها التجارى وعلاقتها فى الداخل والخارج شأن البلدة التى تلها من حيث الحجم لها مشاكلها ، كما لها مميزاتها ، وأما فيما عدا ذلك من المدن نجد أنه يمكن قياس التحضر على ضوء التمدن العمرانى فى المناطق التى توجد بها ، . فى كل بلدة من هذه البلدان نجد أن الحضارة مقصورة على منطقة صغيرة يقيم فيها رجال الإدارة من الحكومة فيضاف أحياء غير متخصصة كما هو الحال فى بقية البلدان فيقوم سوق أسبوعى كما ينتفع السكان بالمرافق العامة مثل أجدابيا والمرج تحاول منع المهاجرين النازحين من الصحراء وفزان وغيرها من المدن والجبل الأخضر هذا وتعد عملية التحضر من الظواهر التى تزداد انتشارا فمثلا تعد المنطقة شمال غرب طرابلس تستمد أهميتها من تجارة المنطقة الحرة التى كانت قائمة بينها وبين تونس ، وبلدة غريان فى جبل طرابلس تعتبر أراضيها الزراعية خصبة ورغم صعوبة الانتقال فأن سكانها يستفيدون من موجة الغلاء والتضخم وتدفق سيل المهاجرين الذين يقيمون فى مراكزهم الصغيرة ، والطريق الذى يصل غريان بفزان ومنطقة الساحل إلى الغرب عن طرابلس وإلى الشرق منها ولذلك فأن حركات السكان أصبحت ذات مشاكل وبخاصة الأسكان حيث تنتشر المدن من مصراته والخمس وسوق الجمعة وتاجوراء فى شرق طرابلس والعجلات وصبراته والزاوية كلها تقع فى المنطقة التجارية لطرابلس فقل عدد السكان فى بعض البلاد سعيا وراء الرزق كما تضخمت بعض مراكز العمران مثل أجدابيا والنوفيلية والعقيلة ومصراته

وإذا نظرنا لعملية التحضر فسنجد أنها تنقل عددا كبيرا عن الصحراء بل والريف وعن نتاج ماجادت به الأرض ويمكن أن نلخص هنا الوضع فى طرابلس وما حولها .

وبخاصة مصراته وأجدابيا إلى جانب موانى البترول يضاف إلى ذلك أن بعض البلاد مثل مدن ساحل سرت والجبل الأخضر الذى تقوم فيه البيضاء والمرج تعد مناطق يهاجرها سكانها تدريجيا الآن المزارع الحكومية التى أنشأها الإيطاليون تختلف عن النظام الحضرى فى بلدة درنة حيث كانت كمية المياه والعزلة وضيق مساحة الأرض السهلية فى درنة عائقا عن التوسع فى الأرض الزراعية . فعلى حين نجد أن بلدة مثل المرج التى هاجر بعض سكانها وبخاصة إلى بنغازى على أثر الزلازل والهزات الأرضية فهجرت لتنشأ من جديد .

كما أن بعض المدن الصغيرة قد انقرضت أو كادت تنقرض وتتوافر مظاهر الحضر فى أطراف المدن الكبرى فى شكل مناطق خربة .

فبينما نجد أن بعض البلاد قد أنتعشت مثل أجدابيا والنوفيلية نجد البعض الآخر قد هجره سكانه تدريجيا ليقيموا فى أماكن تقربهم من فرص العمل المجزى والبعض الثالث قد قلت الزيادة بين سكانه الذين يترددون على مناطق العمل لفترة قصيرة ثم يعودون أدراجهم مثل سكان درنه أما جهة طرابلس فكان تيار الهجرة أقوى ولذلك كان معظم المهاجرين إلى موانىء البترول من جبل نفوسه وسهل جفارة حيث أقاموا فى سرت وزليطن وهون كى يستفيدوا من الفرص التى أتاحها البترول لهم .

٣ ــ الوضع القائم لعملية التحضر :

رغم جهود الحضر منذ وقت مبكر كما هو الحال فى طرابلس القديمة وبنغازى أيضا فأن عملية التحضر بعد جلاء الإيطاليين عن ليبيا قد أنتعشت فالى جانب تضخم المدينتين طرابلس وبنغازى ، فأن هناك مدن نشأت على أيدى الإيطاليين ، أما الآن وبخاصة بعد ظهور البترول زاد أعتماد البلاد إلى تجارة خارجية نشيطة كما أن المنطقة التى تسقط بها الأمطار وتوافر طرق النقل فى المنطقة الشمالية العامرة وتوافر بعض موارد الثروة المعدنية مثل : الكبريت فى منطقة سرت ــ وطينة الأمونيت التى تستخدم فى حفر آبار البترول كما أن هناك أتجاها بعد أرتفاع مستوى المعيشة إلى النزوح إلى المدن الكبرى والصغرى على السواء أما الآن فأن عملية التحضر قد أدت إلى تضخم سكان المدن بل وسكان المدن الصغيرة أو القرى أيضا فى طرابلس . كما هو الحال فى غريان ومدن الساحل إلى الشرق من طرابلس وغربها والوضع القائم لهذه العملية تزايد عدد المدن الصغرى وسكانها وهى تمضى الآن فى طريقها بعد توافر المرافق والخدمات فى المدن الكبرى وانشاء أسواق محلية فى المدن الصغرى ومراكز العمران نشأ عن ذلك كله تنشيط عملية التحضر التى لا تزال ماضية فى طريقها بسرعة .

وقد أصبحت عملية التحضير ككل تنتشر عن طريق النزوح من المدن الصغرى إلى المدن الكبرى فالمهاجرون مثلا من فزان والجبل الأخضر ينتقلون إلى المدن للأقامة بصفة دائمة أو موسمية ومن المعروف أن عدد العاملين أثناء تجهيز حقل البترول وبعد أستقرار أستغلال البترول يتناقص عددهم فى المدن .

٤ ــ الاطار التصورى العام لعملية التحضر :

تتعدد عناصر الاطار التصورى لعملية التحضر فهناك عناصر عديدة يمكن تخيلها أو توقعها لعملية التحضر . وأهم هذه العناصر :

١ - تيسير سبل الأتصال في منطقة خلفية مترامية الأطراف ولكن هناك مناطق تستمد أهمية سكنها بأقامة أحياء من الصفيح والخيام للأقامة بها كما أن هذه العناصر تشمل توافر موارد إقتصاديةعلى طول المنطقة فمثلا نجد أن عناصر هذا الأطار تشمل فيما تشمله توافر فرص العمل الجزىوأستعداد البدووأشباهالمستقرين والمستقرينوهم عادة ينزحون من المناطق التي تعد أكثر ثروة وأهمية إقتصادية فنجد مثلا مدينة طرابلس تتلقى عددا كبيرا من المهاجرين وقد كانت محرمة إلى حد كبير على العناصر الوطنية أثناء الأحتلال الأيطالي .

٢ - ميكانيزم الاطار :

ينزح سكان المناطق الجانبية مثل فزان والصحراءالليبية بحثا وراء العمل حتى إذا وصلوا المدن الكبرى نسبيا واصلوا السير للعمل في المدن الكبرى فنجد مثلا أن مناطق كواحات مرادة يؤثر سكانها بيع مياه آبارهم وعيونها لشركات البترول حتى يمكن أن ينتقلوا مهاجرين إلى مناطق البترول والمدن لذلك نزح كبير من سكان الجبل الأخضر إلى بنغازي بصفة خاصة ليتابعوا مسيرتهم إلى مناطق البترول وهكذا نجد أن هذه الظاهرة تتطلب الأنتقال من بلدان الصحراء وبخاصة سبها إلى طرابلس ومنها لمناطق البترول :

وقد ظهرت نتائج أنجذاب السكان للمدن بتضخم عدد السكان للأنتفاع بما تتيحه الحياة في هذه المدن من المرافق العامة ، ولما كانوا جميعا تقريبا من العمال الغير المهرة وبالتالي أجورهم الضئيلة نسبيا جعلت مستواهم منخفض يقيمون في البراريق والكهوف في ضواحي المدن ولا يستفيدون كثيرا من التمتع بمأمن الحياة الحضرية أو المدن من الخدمات المتاحة .

٣ - تفسير الاطار :

ينتهي العمران عموما جنوبا متفقا مع خط ٢٥و٥٠ مليمتر . أما حركة التحضر فيمكن تفسير دخول المناطق في عملية التحضر في الساحل الغربي غرب طرابلس تحول الكثبان الرملية والسبخات وتوافر الأيدي العامله التي تفيض عن الحاجة جعل هذه المنطقة هدفا لدخولها كجزء من الأطار في هذا الصدد . أما طرابلس نفسها ومنطقة الجبل فتجذب عدد كبير ممن هم في سبيل التحضر . وتختص مدينة طرابلس بنسبة عالية من

الوافدين ، أما الشرق من اطرابلس حيث تعتبر هذه المناطق غنية من جهة وذلك من الناحية الزراعية إلا أنهم أخذوا يتدفقون في مناطق البترول في أقليم سرت .

ويلاحظ أن أهل مصراتة والخمس من أكثرهم نشاطا من الناحية التجارية . أما في برقة فان الاطار التصورى لعملية التحضر تسير بسرعة على السواحل ويبدء في المناطق الداخلية ولذلك رغم وجود موانى صغيرة على الساحل مثل طلميثه والخنية ورأس الهلال لم تلعب دورها كمنافذ للمنطقة الداخلية ، أما بنغازى ثانية المدن فهى تفتقر الموارد الاقتصادية ولذلك كانت بنينة القريبة منها خارج نطاق إطار التحضر فأصبحت هذه المدينة تعانى من عدم توفر المؤن والأسواق ولكن بعد العثور على مياه غزيرة عميقة أصبحت جزءا من المنطقة الخلفية لبنغازى ، أما مدن الجبل الأخضر مثل المرج والبيضا وغيرهما فهى تقتصر فى نشاطها الاقتصادى على الزى الزراعى ، ونلاحظ أنه حيث تتوافر موارد المياه لا توجد مناطق متسعة سهليا لزراعتها وزغم أن اجدابية كانت فى أول الأمر مدينة صغيرة زاد عدد سكانها على أثر كشف البترول وأن كانت تعانى من قلة المياه .

الفصل الثالث عشر

التحضر فى الجمهورية التونسية *

من المعروف أن التحضر ظاهرة أساسية فى عالمنا اليوم وهى مرتبطة ارتباطا متينا بالثورة الصناعية بالبلدان المصنعة ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبح التحضر ظاهرة عامة فى أغلب بلدان العالم بما فيها البلدان النامية والسائرة فى طريق النمو وذلك على أثر الثورة الديموغرافية وما تبعها من تزايد النزوح من الأرياف إلى المدن وعلى أثر التطور الصناعى والتجارى والثقافى والسياحى الخ .

ويمكن اعتبار الجمهورية التونسية بلدا بلغ فيه التحضر درجة مرتفعة بالنسبة لبلد لا يملك إلا صناعة محدوده وحديثة العهد ، والملاحظ أن نسبة سكان المدن فى تزايد سريع ومستمر فإذا اعتمدنا على التعدادات السكانية منذ سنة ١٩٣٦ واعتبرنا أن السكان الحضريين يشملون كل سكان التجمعات السكانية التى تفوق ٢٠٠٠ نسمة فان نسبة سكان المدن ارتفعت من ٣٠٪ من جملة سكان البلاد سنة ١٩٣٦ الى ٣٥٪ سنة ١٩٤٦ إلى ٤١٪ سنة ١٩٥٦ إلى ٤٧٪ سنة ١٩٦٦ ثم إلى ٥٠٪ اليوم . وهكذا فان نصف سكان الجمهورية التونسية من الحضر بينما مازالت البلاد زراعية قبل كل شىء وتشغل الزراعة أكثر من نصف السكان .

ورغم الماضى الحضرى للبلاد فى العهد البونيقى والرومانى والاسلامى الوسيط والنور اللامع الذى لعبته قرطاج والقيروان والمهدية وتونس ، فان النسبة العالية من التحضر تشكل ظاهرة جديدة بدأت فى عهد الحماية بعد اندلاع الثورة الديمغرافية أى بعد سنة ١٩٣٦ وتدعمت منذ الإستقلال . وقد ساعد التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى عرفته البلاد منذ فرض الحماية وبعد الاستقلال على تركز الحياة الحضرية فى المدن الساحلية الشرقية وخاصة فى تونس العاصمة وصفاقس وسوسة وبنزرت وغيرها .

(*) أعد هذه الدراسة الأستاذ الدكتور حافظ ستهم ، رئيس قسم الجغرافية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة التونسية .

اولا ـ النسيج الحضرى التونسى :

يتميز المجال بتباين شديد بين الواجهة الساحلية الشرقية المكتظة بالسكان والمتميزة بنسبة مرتفعة من التحضر والضيقة نسبياً ومناطق داخلية واسعة تحتوى على كثافات سكانية منخفضة ومدن قليلة ومتوسطة أو صغيرة وتتصف بهيمنة الزراعة ونمط المعيشة الريفى . وقد برهن التعداد السكانى لسنة ١٩٦٥ أن ما يقرب من نصف سكان الجمهورية يعيش على الوجهة الساحلية الشرقية أى فى رقعة محدودة طولها حوالى ٥٠٠ كيلو متر وعرضها ١٠ كيلو مترات فقط ويضم أكثر من ثلاثة أرباع السكان الحضريين فى الجمهورية التونسية وحوالى ١٥٪ فقط من الريفين وتمثل مدينة تونس العاصمة أكبر مدينة فى البلاد وتضم أكثر من ٩٠٠,٠٠٠ نسمة ـ تعداد سنة ١٩٦٥ أى ١٧٪ من سكان الجمهورية و ٣٥٪ من سكان المدن التونسية وترجع هذه النسبة العالية من السكان الى دور تونس كعاصمة سياسية واقتصادية وثقافية وخاصة إلى أهمية ميناء تونس حلق الواد والملاحظ أن الاربع مدن التونسية الأولى من حيث عدد السكان وكذلك أهميتها الاقتصادية كما سنرى هى المدن الموانى الاربعة الاساسية أى تونس العاصمة وصفاقس (٢٦٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٥.) وبنزرت (٨٤,٠٠٠ نسمة) وسوسة (٨٠,٥٠٠ نسمة) أى ١.٢٣٥,٠٠٠ ساكن للمدن الأربعة من جملة ٢٫٦٧٥,٠٠٠ نسمة فى المدن التونسية أى نسبة تفوق ٤٦٪ من الحضريين .

ويبدو هذا التركز العمرانى جليا أيضا عندما نأخذ بعين الاعتبار المدن التونسية التى يبلغ عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ نسمة أو يفوق فنرى أن ١٤ مدينة من جملة ٢٠ مدينة تقع على السواحل الشرقية أو بالقرب منها ويبلغ عدد سكانها الكلى ٦٤٢,٠٠٠ . ١ أى أكثر من ٨٨٪ من جملة سكان طبقة المدن التى تبلغ أو تفوق ٢٠,٠٠٠ نسمة أى أن المدن الداخلية الستة التى تبلغ أو يفوق عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ من المدن المتوسطة ولا تضم إلا أقل من ١٢٪ من سكان هذا الطبقة من المدن إذا فان التوزيع الجغرافى للمدن التونسية يتصف بتمركز ساحلى أى أن المجال الجغرافى التونسى تحت سيطرة مدن وموانى ساحلية شرقية أى أنه يتصف بعدم التوازن ويمثل هذا الخلل فى التوازن الاقليمى التونسى من ناحية العمران ظاهرة أساسية فى الجغرافيا البشرية والاقتصادية للجمهورية التونسية وترجع هذه الظاهرة إلى قرب البحر وتفتح البلاد على العالم الخارجى المتوسطى ولقد ساعد كل هذا على جذب السكان والنشاطات الاقتصادية العصرية نحو الساحل وسنرى أن كل احداث التطور المعاصر أى الاستعمار الفرنسى والتجارة الخارجية ونمو الموانى والمدن الداخلية الساحلية واتساع رقعة الزراعة المروية من الخضر والاشجار

فى السهول الساحلية وظهور النشاط السياحى ونمو السريع ساهمت فى تدعيم هذا التمركز الحضرى فى الواجهة الساحلية الشرقية . وهكذا فان التوزع الحضرى يتصف بالتباين الشديد حسب الأقاليم . بعض المناطق الساحلية مكتظة بالمدن مثل ساحل سوسة والشط الشرقى لولاية نابل وساحل بنزرت ومناطق داخلية تحتوى على مدن متوسطة أو صغيرة مثل ولاية باجة أو جندوبة وغيرها خالية تماما من المدن مثل ولاية القصرين .

١ ــ المناطق الساحلية :

تمثل الولايات الساحلية الأقاليم الوحيدة التى تبلغ فيها نسبة التحضر ٥٠٪ أو أكثر باستثناء ولاية قفصة الداخلية لأهمية النشاط التعدينى بها لكن نسبة وشكل التحضر يختلفان من الشمال الشرقى إلى الجنوب الشرقى .

تبلغ نسبة التحضر فى ولاية تونس العاصمة أعلى درجة فى الجمهورية أى ٩٣٪ من السكان وذلك راجع إلى المساحة الريفية المحدودة التابعة لولاية تونس. ثم تنخفض نسبة التحضر حول ولاية تونس وتبلغ ٥٤٪ بولاية بنزرت فى الشمال الغربى من مدينة تونس و٤٩٪ فى ولاية نابل فى الجنوب الشرقى من العاصمة أى أن نسبة التحضر فى هاتين الولايتين تمثل نصف السكان أى تساوى المعدل العام لنسبة التحضر فى الجمهورية التونسية حسب التعداد سنة ١٩٧٥ .

وترجع النسبة العالية للتحضر فى ولاية بنزرت إلى وجود مدينتى بنزرت ــ منزل بورقيبة المصنعتين والمرتكزتين على ميناء هام . (٨٤,٠٠٠ نسمة فى مدينة بنزرت و٤٤,٠٠٠ نسمة فى مدينة منزل بورقيبة) وكذلك مدينة ماطرا (٢٠,٥٠٠ ساكن) التى تمثل المركز الادارى والتجارى الأساسى للسهل الكائن جنوب بحيرة أشكل الذى استفاد بقيام وازدهار زراعة الحبوب الاستعمارية واخيرا إلى المنطقة الشرقية من ولاية بنزرت أى شبه جزيرة رأس الجبل أو ما يسمى أحيانا ساحل بنزرت وهى منطقة زراعية تختص بمزروعات مرويه واشجار الزيتون وأشجار مثمرة متنوعة أى بزراعة جاهده كثيفة ومربحة ولذا فانها تشتمل على ٦ مدن صغيره يبلغ عدد سكانها مابين ٢,٣٠٠ ، ١٣,٠٠٠ نسمة مثل رأس الجبل ١٣,٠٠٠ نسمة والعالية ورفراف بين ٥٥٠٠ نسمة و ٨,٠٠٠ ومتلين وغار الملح وعوسجة بين ٢,٠٠٠ و٥٠٠٠ نسمة) .

ورغم ضعف الصناعة فى ولاية نابل وعدم وجود مجموعة حضرية تضاهى بنزرت ــ منزل بورقيبة فان نسبة التحضر تبلغ ٤٩٪ من السكان أى نسبة قريبة جدا من نسبة ولاية بنزرت ويرجع ذلك إلى اهمية الزراعة الجاهدة السقوية من خضر وحمضيات وكذلك زراعة كروم العنب التى لعب الاستعمار الزراعى الفرنسى والايطالى دورا هاما فى ادخالها

وازدهارها . وتقع أهم مدن ولاية الوطن القبلي (١) على الساحل الشرقي لشبة الجزيرة وخاصة في القسم الجنوبي الشرقي على طول عشرين كيلومتر تقريبا من الحمامات (٢٠٠٠ نسمة) إلى نابل - دار شعبان ٤٣٥٠٠ ساكن) إلى بني خيار (٨٥٠٠ ساكن) إلى المعمورة ٣٥٠٠ ساكن) وهكذا نسبة التحضر في معتمدية نابل ٩٤٪ أي نسبة قريبة من نسبة التحضر في ولاية تونس وترجع هذه الحالة إلى الدور الاداري و التجاري لمركز الولاية وكذلك لأهمية الصناعات التقليدية من الخزف والمنسوجات وكذلك الحصر وغيرها وإلى النمو السريع للسياحة منذ سنة ١٩٦٠ . ويقل عدد المدن في المنطقة الشمالية للساحل الشرقي للوطن القبلي ويتميز بوجود بعض المدن الزراعية والتجارية والادارية الهامة مثل منزل تميم (١٩,٥٠٠ ساكن) وقليبيه (١٩٠٠٠ ساكن) .وقربة (١٣٠٠٠ ساكن) .

وتنخفض نسبة التحضر في المنطقة الجبلية من الوطن القبلي التي تعتمد على زراعة فقيرة للحبوب وتربية الماشية التقليدية ثم ترتفع نسبة التحضر في سهل قرنبالية القريب من تونس العاصمة ويرتكز اقتصاده على زراعات غنية مثل الحمضيات وكروم العنب لكن نسبة التحضر أقل بكثير مما لا حظناه في الساحل الشرقي ولا تبلغ إلا ٤١٪ في معتمدية منزل بوزلفة و٣٩٪ في معتمدية سليمان و ٣٠٪ في معتمدية قرنبالية وحجم المدن منخفض نسبياً ويمكن أن مقارنة بحجم مدن ساحل بنزرت ولا تفوق ١٠,٠٠٠ ساكن إلا سليمان ١٣ ألف ساكن) وقرمبالية (٠٠٠ و ٢٠ ساكن) أما منزل بوزلفة فيقترب عدد سكانها من ٩,٠٠٠ نسمة ويتجاور عدد سكان بني خلاد ٥,٠٠٠ ساكن بقليل إذا خلافا لولاية بنزرت التي ترجع نسبة التحضر العالية الموجودة فيها إلى أهمية المجموعة الحضرية بنزرت منزل بورقيبة ومدينتين صغيرتين تفوق ١٠,٠٠٠ ساكن فان ولاية نابل تحتوي على سبعة مدن صغيرة أو متوسطة يتراوح عدد سكانها بين ١٠,٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ نسمة وعدد مماثل من المدن التي تعد بين ٤,٠٠٠ و ٩,٠٠٠ ساكن .

وترتفع من جديد نسبة التحضر في الساحل جنوب نابل في ولايات سوسة والمنستير والمهدية ومن المعروف أن هذا الاقليم يحتوي على شبكة حضرية وفريدة من نوعها في الجمهورية التونسية وترجع أهمية التحضر إلى الماضي الحضري المجيد لهذه المنطقة في العهد الوسيط الاسلامي وتجمع السكان من القدم في قرى ومراكز ومدن تعتمد على زراعة الزيتون والصناعات التقليدية والصيد البحري والتجارة الخ . وهكذا فاننا نلاحظ اليوم وجود أكثر

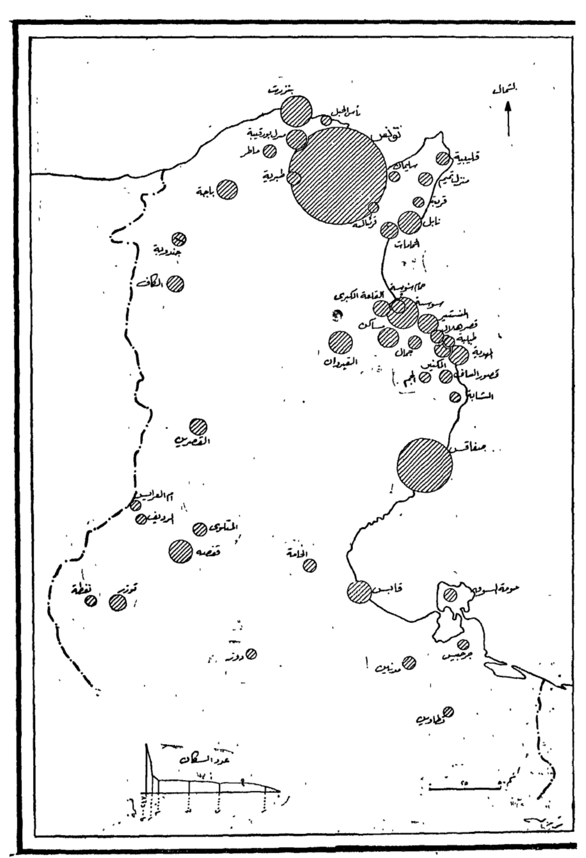
---

(١) أي ولاية نابل

من ٤٠ مجموعة سكنية في رقعة صغيرة فكلها على مسافة لا تتجاور ٦٠ كيلومتر من سوسة واكثر من ٥٠٪ من هذه المجموعات على بعد أقل من ٢٠ كيلو متر من مدينة سوسة . ويظهر تعداد سنة ١٩٧٥ أن نسبة التحضر تفوق ٧٠٪ في ولايتي المنستير (٧٣٪) وسوسة (٧٢٪) وهي أقل بكثير في ولاية المهدية (٣٥٪) الواقعة جنوب الساحل والتي تقترب من النسب الحضرية المنخفضة السائدة في السباسب العليا والمنخفضة وكذلك في الجنوب التونسي .

وقد ساهمت الحركة السياحية النشيطة والحركة الصناعية والتجارية في ارتفاع عدد سكان مراكز زراعية وتنوع نشاطاتها وتحضرها . ان شبكة الحضرية الساحلية ترتكز اليوم على مدينة كبيرة وهي سوسة ٥٠٠ , ٨٠ ساكن للمدينة وما يقرب من ٠٠٠ و ١٠٠ ساكن للمجموعة) وخمسة مدن أخرى يفوق عدد سكانها ٠٠٠, ٢٠ نسمة ذات نشاطات مختلفة ومنافسة أحيانا لمدينة سوسة وهي مساكن ٠٠٠, ٤٤ ساكن)والمنستير ٠٠٠ , ٣٣ ساكن)والمهدية(٠٠٠ , ٢٦ نسمة) و المكنين ٠٠٠, ٢٦ ساكن) والقلعة الكبرى ٠٠٠ و٢٣ ساكن)وثمانية مدن صغيرة أخرى يتراوح عدد سكانها بين ١٠,٠٠٠ و ٢٠ ألف ساكن . نخص بالذكر منها قصر هلال ٠٠٠ , ١٩ ساكن)وجمال ٥٠٠ , ١٩ ساكن) وحمام سوسة (١٥٥,٠٠ ساكن) وغيرها وما يقرب من ثلاثين مركز آخرين عدد سكانهم بين ألفين وعشرة آلاف نسمة . إذا من الواضح أن نسبة التحضر مرتفعة وتفوق ٧٠٪ في ولايات الساحل لكن نمط التحضر يختلف تماما . فبينما يتركز كل التحضر في مدينة تونس وضواحيها المترابطة بها ارتباطا متينا فان التحضر في الساحل موزع على عدد كبير من المدن الهامة والمتوسطة والصغيرة كما هو الشأن بالنسبة للوطن القبلي وولاية بنزرت وليس هناك هيمنة واضحة لمدينة في المدن الأخرى وحتى سيطرة سوسة على الساحل نسبية كما سترى وفي هذا المجال فان ولاية صفاقس التي تعرف هيمنة كلية لمدينة واحدة صفاقس مشابهة نوعا ما ولاية تونس لكن في مستوى منخفض نسبياً (شكل ١٣ — ١)

تختص ولاية صفاقس بنسبة تحضر مرتفعة تبلغ ٥٣٪ أي بنسبة تفوق درجة التحضر في ولاية بنزرت وولاية نابل لكن هذه النسبة العالية ترجع أساسا إلى المدينة صفاقس وحدها ، وتكاد تشتمل الولاية على مدينة كبيرة وهي صفاقس التي يبلغ عدد سكانها أكثر من نصف سكان الولاية (٢٦٠٠٠٠ للمدينة من جملة ٤٧٣٠٠٠ ساكن للولاية) ويمثل الحزام الريفي المحيط بالمدينة من الناحية الغربية منطقة تنعدم فيها المدن والمراكز الحضرية وليس هناك لا مدينتين متواضعتين في الواجهة الساحلية للولاية محرص (٨٥٠٠ ساكن) جنوب صفاقس وجبنيانة (٥٥٠٠ ساكن) شمال صفاقس وأما المنطقة الداخلية فتمتاز بكثافات



شكل ١٣ ـ ١ التجمعات الحضرية التي تزيد على ١٠٠٠٠ نسمة في الجمهورية التونسية

سكانية منخفضة أقل من ٥٠ ساكن فى الكيلومتر المربع وفراغ حضرى كلى أو يكاد يشبه ما سنجده فى المناطق الداخلية والجنوب التونسى .

٢ المناطق الداخلية والجنوبية :

تتصف هذه المناطق بنسبة تحضر منخفضة فى أغلب الأحيان وتمثل المدن المتوسطة القليلة العدد شبه جزر حضرية مطوقة بمجالات فسيحة ريفية جبلية أو صحراوية أو شبه صحراوية وتبلغ نسبة التحضر فيها ما بين ٧ و ٢٧٪ باستثناء ولايتى قفصة وقابس أى أن هنالك تباين شديد بين الأقاليم الداخلية والأقاليم الجافة .

تتميز ولايات الشمال الغربى من البلاد بما فيها ولاية تونس الجنوبية بنسبة تحضر تتراوح بين ١٦٪ و ٣٦٪ لكن أغلب المدن ترتكز فى السهول والأحواض الواقعة جنوب تونس مثل الفحص وبوعرادة وقعفور ورغوان وكذلك فى سهول وادى مجردة وروافده مثل قلعة الأندلس وطبرية والجديدة ومجاز الباب وتبرسق وتستور وباجة وبوسالم وجندوبة وغار الدماء بينما درى أن جبال خمير ونفزة وبجاوة ومقعد لاتحتوى الا على عدد قليل من المراكز الحضرية مثل عين دراهم وكل هذه المدن من الحجم السكانى المتواضع لايفوق العشرة آلاف ساكن منها الا القليل النادر الذى يتمثل فى مراكز الولايات المرتكزة فى السهول والأودية مثل باجة (٤١,٠٠٠ ساكن) وجندوبة (٢١,٠٠٠ ساكن) ولا توجد أى مدينة تبلغ ٢٠,٠٠٠ ساكن فى ولاية تونس الجنوبية وتعد مدينة زغوان التى أصبحت مقر هذه الولاية أقل من ٧,٥٠٠ ساكن وتفوقها مدينة طبرية (١٥,٥٠٠ ساكن) الكائنة بنفس الولاية وفيما عدا ذلك فليس هناك أى مدينة تبلغ أو تفوق ١٠,٠٠٠ ساكن إذا فكلها مدن متواضعة فى السهول الزراعية التى هيمن عليها المستعمرون الفرنسيون فى عهد الحماية وحتى سنة ١٩٦٤ إلى جانب فراغ حضرى كلى فى المرتفعات الشمالية .

وكذلك الشأن بالنسبة لولاية الكاف الجبلية : تمثل المناطق الجبلية مجال ريفى أو غابى تنعدم فيه المدن ويتفرق فيه السكن وتحتوى الأحواض العليا الخصبة على مدن متواضعة تنفرد من بينها مدينة الكاف بدورها الادارى التقليدى وموقعها الاستراتيجى على الحدود الجزائرية وتضم مايقرب عن ٣١,٠٠٠ نسمة وتليها مدينتان صغيرتان وهما أبوقصور (٨,٠٠٠ نسمة) وتاجروين (٦,٠٠٠ نسمة) وأربعة مراكز تتراوح مابين ٢,٥٠٠ و ٤,٠٠٠ ساكن ولذا فان نسبة التحضر منخفضة وتبلغ ٢٥ ٪ أى نصف المعدل القومى .

وتنخفض نسبة التحضر انخفاضا شديداً في الوسط التونسي أي في ولايات سليانة والقيروان والقصرين وسيدى بوزيد وفي الحقيقة هناك فرق كبير بين ولايتى سليانة وسيدى بوزيد من جهة وولايتى القيروان والقصرين من جهة اخرى اذ تمثل ولايتا سليانه وسيدى بوزيد ولايتين جديدتين انشئتا بعد سنة ١٩٧٣ ولا تحتوى الا على عدد قليل من المراكز الصغيرة والصغيرة جدا ولذا فان نسبة التحضر تبلغ في ولاية سيدى بوزيد ٧ ٪ وفي ولاية سليانة ١٧ ٪ وليس ثمة أي مدينة في هاتين الولايتين تبلغ ١٠,٠٠٠ ساكن وحسب تعداد سنة ١٩٧٥ فإن مركز سيدى بوزيد يقترب من هذا الرقم (٩,٩٨٣ ساكن) ومركز سليانة يسجل ٧,٣٠٠ نسمة . اذا تمثل هاتان الولايتان مناطق ريفية بحتة حديثة العهد بالتحضر وتكاد تجهل كل مقومات الحياة الحضرية .

أما ولاية القيروان فانها منطقة حضرية عزيقة عرفت فترة طويلة من التدهور الاقتصادى والحضرى ولم تشهد حتى اليوم نهضة اقتصادية وحضرية حقيقية ودائمة ولذا فإنها تحتوى على مدينة هامة واحدة القيروان (٥٦,٥٠٠ ساكن) وهي أكبر مدينة داخلية تونسية لكن هذه المدينة لاتبعد عن الساحل الشرقى الا بستين كيلومترا واحتفظت بقسم هام من نموها الديموغرافي وببعض النازحين لما لها من دور إدارى خاصة وبجانب هذه المدينة الهامة ليس هنالك أي مستوى وسيط من المدن سوى أربعة مراكز صغيرة جدا يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ ساكن وتمثل مدينة القيروان العنصر الأساسى في بلوغ نسبة التحضر في هذه الولاية ٢٣ ٪ .

وتمتاز ولاية القصرين بمستوى حضرى منخفض مشابه لما هو موجود في ولاية سليانة أو سيدى بوزيد ولا تحتوى على أية مدينة تفوق ١٠,٠٠٠ ساكن سوى القصرين لكن القفزة الديموغرافية لمدينة القصرين حديثة جدا ففي سنه ١٩٥٦ عام الاستقلال كانت تعد هذه هذه المجموعة السكانية ٢٥٠٠ ساكن وبفضل مجهودات الدولة التونسية أصبحت هذه هذه المدينة مركز ولاية بعثت فيها أنشطة صناعية وخاصة عجين الورق فارتفع عدد سكانها إلى أكبر من ٢٥,٠٠٠ ساكن سنة ١٩٥٧ أي أنه تضاعف عشر مرات في أقل من عشرين سنة فيما جدا هذا الانفجار الحضرى في القصرين الذى لم يصل بعد إلا إلى نتائج متواضعة نسبياً لأن المنطلق في فجر الاستقلال كان ضعيفا جدا فإن المراكز الحضرية الأخرى كلها صغيرة وهى أربعة وتعد بين ٢,٠٠٠ و ٩,٠٠٠ ساكن .

ويرتفع مستوى التحضر بصفه ملحوظة في الجنوب التونسى ويرجع ذلك إلى أهمية مدن الواحات التى لعبت في الماضى دوراً تجاريا هاما بين بلدان المغرب وإفريقيا السوداء عبر الصحراء ورغم انهيار هذه التجارة فإن هذه المراكز الحضرية احتفظت بنسبة ملحوظة

من نموها الديموغرافي وبقيت متمسكة بكيانها وكذلك إلى المدن التعدينية في ولاية قفصة التي لعبت دوراً هاماً في خلق ٤ مدن جديدة وفي رفع مستوى التحضر واخيراً إلى المدن الساحلية التي استفادت في العشرة والخمسة عشر عاما الأخيرة من التطور السياحي في جربة وجرجيس خاصة وبصفة ثانوية في مدينة قابس وكذلك قرار الدولة التونسية منذ أكثر من عشر سنوات بنمو صناعي وتجاري كيمياوي جديد في قابس وتجهيز ميناء عصري إلخ. كما سنرى. كل هذه المعطيات تفسر الارتفاع في مستوى التحضر في الجنوب بالنسبة لولايات الوسط الداخلي .

تبلغ نسبة التحضر في ولاية قفصة مستوى مرتفع (٥٨ ٪) حتى لو قارناها بولايات الشمال الشرقي والساحل وهكذا فان ولاية قفصة تحتل المرتبة الرابعة في ميدان التحضر بالاشتراك مع ولاية صفاقس (٥٨٫١ ٪ أيضا) بعد ولايات تونس والمنستير وسوسة وقبل ولايتي بنزرت ونابل . لكن خلافا لولاية صفاقس التي تعتمد على مدينة كبيرة واحدة تعد أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ ساكن ومركزين حضريين صغيرين فإن ولاية قفصة تحتوي على عدة مدن ذات أحجام مختلفة وليس هناك مدينة كبيرة مهيمنة هيمنة كلية على خلفيتها الريفية كما هو الشأن بالنسبة لصفاقس. فبجانب قفصة التي لم تبلغ بعد ٥٠,٠٠٠ نسمة (٤٥,٣٠٠٠) نجد خمسة مدن أخرى تعدينية أو مراكز واحات عدد سكانها بين ١٢,٠٠٠ و ١٧,٥٠٠ ساكن مثل توزر (١٧,٥٠٠ ساكن) والمتلوي (١٧,٥٠٠ ساكن) ونفطة وأم العرايس والرديف وثلاثة مراكز حضرية أخرى تضم بين ٥,٠٠٠ و ٩,٠٠٠ ساكن وهذه النسبة الهامة من المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة والتي يقارب عددها العشرة تذكرنا بساحل بنزرت أو الساحل الشرقي لولاية نابل أو ساحل سوسة والمنستير مع العلم بأن المدن الكبيرة في ولاية قفصة أقل عددا وأصغر حجما وأبعد بعضها عن بعض خلافا لمدن الساحل التي تتميز باكتظاظ بتوزيع غير منتظم من المراكز الحضرية ذات الأحجام المختلفة .

وتبقى نسبة التحضر هامة أيضا في ولاية قابس (٣٨ ٪) رغم أنها منخفضة بالنسبة لكل ولايات الساحل الشرقي ماعدا ولاية المهدية (٣٥ ٪) ومدنين (٢٣ ٪) ويرتكز مستوى التحضر في هذه الولاية على دور قابس كمركز عسكري في عهد الحماية وميناء للصيد البحري وكذلك على مدن الواحات بما فيها قابس والحامة ودوز وغيرها ويذكرنا التوزع الحضري بما رأيناه في ولاية قفصة لكن على مستوى منخفض نسبيا فعدد سكان مدينة قابس (٤٣,٠٠٠ ساكن) يضاهي عدد سكان قفصة لكن ليس هناك الا مركزين آخرين يفوقان ١٠,٠٠٠ نسمة . وهما الحامة ١٢,٥٠٠ ساكن) ودوز (١١,٢٥٠ ساكن) و ٤ مراكز حضرية بين

٥,٠٠٠ و ٨,٠٠٠ ساكن ومركز واحد يتجاوز بقليل ٢,٠٠٠ ساكن ومن المتوقع أن نسبة التحضر سترتفع بسرعة ، فى العشرين عاما القادمة على المجموعة الحضرية قابس — غنوش وصعودها السريع إلى مستوى صناعى وتجارى كبير كما يظهر فى كل مخططات الدولة المدعمة بالاكتشافات البترولية فى الجنوب التونسى والاكتشافات الغازية فى خليج قابس .

وتمثل ولاية مدنين المنطقة الجنوبية الوحيدة التى تنخفض فيها نسبة التحضر إلى ٢٣ ٪ أى إلى نسبة تعادل مستوى التحضر فى ولاية القيروان أو القصرين ويرجع ذلك إلى المناخ الصحراوى الجاف وكذلك إلى فقر هذه المنطقة فى ميدان المياه الجوفية وإلى قلة الواحات الهامة ورغم مجهودات الدولة فى دعم مركز فان مدنين تعد أقل من ١٧,٠٠٠ ساكن (١٦,٦٨٨ سنة ١٩٧٥) ولا يوجد أى مركز حضرى فى الولاية يبلغ ٢٠,٠٠٠ ساكن وتشارك فى هذا المجال ولاية مدنين ولايات زغوان (تونس الجنوبية)وسليانة وسيدى بوزيد أى ولايات حديثة العهد خلافا لولاية مدنين ولم تستطع أيضا الحركة السياحية النشيطة فى جربة وجرجيس أن ترفع من مستوى التحضر بصفة جذرية رغم أن حومة السوق وهو أكبر مركز فى جزيرة جربة أصبح اليوم أهم مدينة فى الولاية (١٧,٧٠٠ ساكن سنة ١٩٧٥) قبل مدنين ويقترب مركز جرجيس من ١٥,٠٠٠ ساكن لكن كل الولاية لا تحتوى إلا على خمسة مراكز حضرية أربعة منها تعد مابين ١٠,٠٠٠ و ١٨,٠٠٠ ساكن ومركز واحد يعد ٦,٥٠٠ ساكن (بن قردان) وخلافا لولاية قابس التى ستشهد فى المستقبل نموا حضريا كبيرا فانه من المتوقع أن لا تشهد ولاية مدنين مشروعات اقتصادية هامة ماعدا المشروعات السياحية وحتى فى هذا الميدان فان الإمكانيات المائية وخاصة المياه الصالحة للشراب محدودة جدا وستمثل دائما حجر عثرة أمام كل نمو سريع وهام للنشاطات السياحية فى الجهة .

إذا يتميز المجال الجغرافى التونسى بتمركز حضرى شديد فى المنطقة الساحلية الشرقية من بنزرت إلى الساحل ثم تصبح المراكز الحضرية متفرقة جنوب المهدية والشابة و اذا استثنينا وادى مجردة وروافده وبعض مراكز الولايات الغربية والمدن التعدينية حول قفصة فان القسم الداخلى فى الجمهورية التونسية يتصف بنسبة ضئيلة من التحضر وبفراغ حضرى يكاد يكون كلى فى وسط البلاد ومما لاشك فيه أن هذا التمركز الساحلى الشرقى وأهمية المدن الموانى نتيجة التطور التاريخى الذى عرفته البلاد فى الماضى وخاصة منذ سنة ١٨٨١ أى منذ قيام الحماية الفرنسية وكذلك كل التغيرات والانجازات التى قامت بها الحكومة التونسية منذ الاستقلال .

ثانيا ــ عوامل التحضر فى الجمهورية التونسية :

يرجع التركز الساحلى لأغلب وأكبر المدن التونسية إلى أهمية التجارة البحرية المتوسطية والاتصالات بين القطر التونسى والعالم الخارجى عبر التاريخ . لكن الأمور لم تكن دائما على هذا المنوال وخاصة بعد الفتح العربى الاسلامى لافريقية .

١ ــ النظام الحضرى التونسى قبل الحماية الفرنسية :

كانت الحياة الحضرية الافريقية فى العهد البونيقى والرومانى تعتمد على الموانى والمدن الساحلية ويعتقد أغلب المؤرخين أن أول مدن افريقية اسسها الفينيقيون وكانت كلها ساحلية . وتمثل مدينة قرطاج أكبر هذه المدن ورمز الحضارة الافريقية البونيقية والرومانية . ويرجع الدور الاساسى لقرطاج والمدن الساحلية إلى أهمية العوامل السياسية فى نشأة ونمو المدن وكذلك إلى أهمية التجارة البحرية الخارجية المتوسطية فى تلك العصور بين الضفة الافريقية للبحر المتوسط والضفتين الأسيوية والأوربية .

لكن الاستيلاء العربى على افريقية وتأسيس مدينة القيروان والدولة القيروانية شكل تحول أساسى للنظام الحضرى للبلاد الذى كان متركزا فى القسم الشمالى الشرقى حول قرطاج والوطن القبلى واقليم بنزرت فانتقل إلى الوسط التونسى فى منطقة داخلية بعيدة عن البحر . فاصبحت الشبكة الحضرية الجديدة تعتمد على طرق تجارية برية داخلية تربطها بالمغرب الأوسط والمغرب الأقصى وبأفريقيا السوداء عبر الصحراء وبالشرق العربى الاسلامى عن طريق طرابلس البرى . وقد ساعد هذا النظام الحضرى على ازدهار القيروان والمدن المجاورة والتابعة لها مثل صبرا والمنصورية وكذلك مدن الواحات التى أطلق عليها تعبير « موانى الصحراء » مثل مدن الجريد وخاصة توزر ونفطة وغدامس (١) وغيرها . وتعتمد أيضا على طرق تجارية تربطها بموانى الساحل مثل المهدية وسوسة وهذا يدل على أن التجارة البحرية استمرت إلى جانب التجارة البرية وكانت تشكل عنصرا أساسيا للعلاقات مع الشرق وخاصة فى العهد الفاطمى والزيرى .

ثم تسبب التدهور الاقتصادى والسياسى الذى تفاقم فى القرن الحادى عشر ميلادى والقرون التالية وتمكن العرب البدو بنى هلال وبنى سليم من الهجوم على السكان المستقرين وعلى المدن وتفكيك الدولة الزيرية فى تقلص المدن الداخلية والحياة الحضرية إلى السواحل . ويمكن اعتبار هذا الوضع الجديد من الأسباب الرئيسية التى حملت الدولة الحفصية إلى اختيار

(١) ونذكر فى هذا الميدان بالدور الأساسى لمدينة سلجلماسة فى جنوب المغرب الأقصى .

مدينة تونس التي خلفت قرطاج الرومانية كعاصمة جديدة لدولتهم فى القرن الثالث عشر ميلادى . فازدهرت مدينة تونس ومدن ساحلية أخرى مثل بنزرت وسوسة والمهدية وصفاقص وقابس بينما شهدت القيروان والمدن الداخلية والصحراوية تدهورا عمرانيا مستمرا رغم الجهود التي قام بها بعض الملوك فى العهد الحفصى والحسينى لترميم معالم الحضارة القيروانية وإحياء مجدها .

لكن هذا الازدهار الحضرى العمرانى الساحلى لم يكتب له الدوام وخاصة بعد احتداد الحروب بين المسلمين والمسيحيين وسقوط غرناطة فى أواخر القرن الخامس عشر ميلادى وتحولت شيئا فشيئا الهجومات على السواحل إلى تعميم نظام القرصنة عند المسلمين والمسحيين فتدهورت التجارة الدولية وكذلك الصناعات الحرفية وتقلصت الحياة الحضرية وأضحت المدن تحت سيطرة القراصنة مثل مدينة سلا فى المغرب الأقصى والجزائر فى المغرب الأوسط والموانى التونسية فى أواخر العهد الحفصى وفى العهد المرادى وأوائل العهد الحسينى .

وحيث أن كل هذه المدن كانت مهددة من طرف المهاجمين : العرب البدو بالنسبة للمدن الداخلية والقراصنة والجيوش البحرية المسيحية وكذلك العرب البدو بالنسبة للموانى والمدن الساحلية فإن كل هذه المدن كانت محمية بسور دفاعى وقلعات وأبراج أو قصبات لصد المهاجمين والدفاع على السكان وأصبحت مدن صغيرة الحجم ذات بناءات متراصة وكل ذلك مرتبطة بكثرة الحروب الفتاكة وتدهور الأمن وواجبات الدفاع .

ثم حدث فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تحول جوهرى يتمثل فى انتصار الدول الأوربية وسيطرتها من جديد كلية فى الملاحة فى البحر المتوسط فتخرمت القرصنة وتدخلت فى الشئون الداخلية للبلدان المغربية وضمتها تدريجيا إلى مناطق نفوذها الاقتصادية والتجارية وأخيرا السياسية . وهكذا عاد الدور الأساسى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر وظهر من جديد التركز الحضرى الساحلى وخاصة المرتبة الجوهرية لمدينة تونس ففى سنة ١٨٨٠ قبيل فرض الحماية كان ميناء حلق الواد يقوم بـ ٧٥٪ من التجارة البحرية للإيالة التونسية لكن هذا التمركز الحضرى الساحلى مرتبط باقتصاد منهار وبلد قليل السكان (١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٨٨١) وبنسيج حضرى هزيل وعدم التوازن

ويمكن التيقن من انهيار النشاطات الحضرية وتقلص المدن التونسية واختلاف الوضع أنذاك بالنسبة للوضع الحالى وذلك بعرض عدد سكان بعض المدن التونسية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ومقارنتها مع الأرقام الحالية :

المدينة	عدد السكان سنة ١٨٨٥	عدد السكان سنة ١٩٧٥
مدينة تونس	١٢٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
القيروان	١٣,٧٠٠	٥٦,٥٠٠
قابس	٧,٣٠٠	٤٣,٠٠٠
صفاقس	٣٩,١٠٠	٢٦٠,٠٠٠
مساكن	٩,٠٠٠	٣٣,٠٠٠
المكنين	٦,٦٠٠	٢٦,٠٠٠
سوسة	٦,١٠٠	٨٠,٥٠٠
توزر	٦,٩٠٠	١٧,٥٠٠
نفطة	٨,٨٠٠	١٢,١٠٠
المنستير	٥,٦٠٠	٣٣,٠٠٠
المهدية	٦,٣٠٠	٢٧,٠٠٠
الكاف	٤,٩٠٠	٣٠,٧٥٠
القلعة الكبرى	٦,١٠٠	٢٣,٠٠٠
باجة	٥,٠٠٠	٤١,٠٠٠
بنزرت	٥,٠٠٠	٨٤,٠٠٠
نابل	٤,٠٠٠	٤٨,٥٠٠ (١)
إلخ ... (٢)		

سيعمل فرض الحماية الفرنسية فى تدعيم التركز الحضرى الساحلى وجعله يخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية الاستعمارية التى تعتمد على التجارة الخارجية كعنصر أساسى .

٢ ـ التحضر فى عهد الحماية الفرنسية :

ارتكزت السياسة الاقتصادية الاستعمارية على استغلال الاراضى الزراعية الخصبة فى الشمال وعلى استغلال الخيرات المعدنية للبلاد مثل الفسفات والحديد والرصاص الخ أى على انتاج مواد خام موجهة للتصدير نحو فرنسا وغيرها وهكذا فان الاستعمار رسم لتونس دور انتاج المواد الأولية واستهلاك المواد المصنعة المستوردة ويفسر هذا الاتجاه الاقتصادى الجديد التوزع الرئيسى للموانى .

(١) بضم دار شعبان الفهرى المتصلة بنابل .

(٢) حسب تقارير ضباط الشئون الأهلية التى كتبت بين عامى ١٨٨٣ و ١٨٨٧ والموجودة فى خزينة الوثائق التاريخية للجيش الفرنسى بباريس .

كانت الأيالة التونسية تملك قبل انتصاب الحماية الفرنسية ١٦ ميناء صغير وبسيط غير مجهز بالتجهيزات العصرية المعروفة في ذلك العهد في أوروبا فقرر الاستعمار تهيئة أربعة موانى عصرية فقط موزعة من الشمال إلى الجنوب البلاد وهي بنزرت وتونس-حلق الواد وسوسة وصفاقص مع اعطاء دور دفاعي إلى بنزرت وذلك بتشييد بناء حربي في بنزرت وتأسيس مدينة جديدة مجاورة على بحيرة بنزرت وهي فرفيل Ferryville وتجهيزها بترسخانة للسفن البحرية وذلك في نطاق الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في البحر المتوسط .

وقد اعتمدت هذه السياسة الاقتصادية على وسائل النقل البرية لجمع المواد المصدرة وتوزيع المواد المستوردة وخاصة على السكك الحديدية ولذا فباستثناء الخط الحديدى الساحلى الرابط بين الشمال والجنوب في أغلب السكك الحديدية متجهة من الشرق إلى الغرب أي من الموانى إلى المناجم داخل البلاد وأهم هذه الخطوط خط بنزرت -نفزة لنقل الحديد والرصاص والخارصين وخط تونس- جريصة- القعلة الجرداء لنقل الحديد والفسفات وخط سوسة - أم العرايس لنقل الفسفات وأخيرا خط صفاقص المتلوى الأساسي لنقل فسفات حوض قفصة .

وفي العشرينات الأخيرة للحماية الفرنسية بدأت عمليات محدودة في الموانى لبعث بعض الصناعات الكيماوية المرتكزة على المواد الأولية المنجمية وخاصة منها صناعة أسمدة الفسفات الرفيع في صفاقص وكذلك صناعات تحويلية بسيطة ابتداء من الحرب العالمية الثانية في تونس العاصمة وفي صفاقص زيادة على الصناعات الغذائية الزيتية في صفاقص وسوسة والصناعات الغذائية الأخرى المشتقة من الحبوب مثل صناعة العجين والبسكويت وغيرها في تونس العاصمة خاصة لكن هذه النشاطات الصناعية بقيت محدودة ولم تنعكس من خلق العدد الكافي من مواطن الشغل .

وفي الحقيقة كانت كل النشاطات العصرية المربحة بأيدى الأوروبيين المستفيدين في المدن ومن المعلوم أن أكثر من ٩٠ ٪ من الأوروبيين كانوا مستقرين بالمناطق الساحلية من بنزرت الى صفاقص وخاصة في المدن في سنة ١٩٣٦ كان عدد الأوروبين ٢١٣,٠٠٠ نسمة وفي كل القطر من بينهم ١٣٤,٠٠٠ في المراقبة المدنية لتونس العاصمة . -ويعملون في المهن الإدارية العليا والمتوسطة وكذلك المهن التجارية المصرفية والتعليمية والصحية وكذلك الصناعية لكن التحضر في عهد الحماية شهد تفوقا واضحا لنشاطات القطاع الثالث وبصفة عامة التجارة والخدمات التي سيطر عليها الأوروبيون ولذا نرى أن القطاع الثالث ويضم سنة ١٩٥٦ - ١٧٢,٠٠٠ شخص بينما ينخفض مستوى التشغيل في القطاع الصناعي العصرى والصناعات التقليدية إلى ١٢٥٦٠٠ فرصة عمل في نفس السنة .

وكانت المدن التونسية والساحلية منها بالخصوص تشكو من ضغط شديد فى ميدان التشغيل ولم تتوصل إلى حل مشكلة البطالة التى تقدر بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ فى المدن سنة ١٩٥٦ وذلك على أثر تدعيم التركز الحضرى الساحلى بعد سنة ١٩٣٠ واندلاع الثورة الديموغرافية التى تسببت فى ظهور وتصاعد حركة نزوح مستمرة من الأرياف إلى المدن خاصة من القسم الداخلى للبلاد إلى المدن الساحلية فبينما نلاحظ أن عدد سكان تونس العاصمة والمدن الساحلية الأخرى لم ينمو الا بصفة محدودة من سنة ١٨٨١ — إلى سنة ١٩٢٦ وذلك بزيادة أقل من واحد فى المئة سنويا من السكان التونسيين ولم يتدعم بصفة ملحوظة الا بالاوروبيين فى تونس العاصمة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة)وبنزرت — فريفيل وسوسة وصفاقص فان أغلب المدن شهدت نموا حضريا يقدر بـ٢و٣٪ سنويا من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٦ وأكثر أحيانا وكانت مدينة تونس المستفيد الأساسى من هذا النمو وهذا النزوح من الأرياف إلى المدن ولقد تضاعف العدد الكلى لسكان تونس العاصمة وارتفع من ٢٦٥,٠٠٠ ساكن إلى ٥٩٠,٠٠٠ساكن وازداد ثلاث مرات بالنسبة للتونسيين ولذا فيمكن اعتبار التحضر الذى نتج عن الانفجار الديموغرافى النزوح الريفى « تحضر غير طبيعى » لأن النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى المدن عاجز عن تشغيل كل الوافدين. وهذا يفسر نشأة الأحياء القصديرية وأحياء الأكواخ حول المدن وخاصة حول مدينة تونس العاصمة .

إذا شهدت تونس فى عهد الحماية نموا حضريا هاما خاصة بعد إندلاع الثورة الديموغرافية وقد نتج عن هذا التطور استفحال التباين الحضرى الإقليمى بين الواجهة الساحلية الشرقية والمناطق الداخلية الغربية كما تدل على ذلك الأرقام التالية التى تهم القطاع الصناعى : ٨٠٪ من الصناعات التحويلية التونسية كانت تتركز فى تونس العاصمة وأكثر من ٩٠٪ من هذه الصناعات فى المدن الساحلية من بنزرت إلى صفاقص فى سنة ١٩٥٦ .

ولقد أظهرت السلطة التونسية بعد الاستقلال وإلى يومنا هذا اهتماما بالغا بقضية التباين الاقليمى واتخذت عدة اجراءات وسطرت عدة برامج للسير نحو التوازن الاقليمى

٣ — التحضر بعد الاستقلال : استمرار التحضر الساحلى رغم الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة :

حاولت السلط التونسية الحد من النزوح الريفى لأنه يغذى البطالة فى المدن ويخلق أحياء كوخية جديدة حول المدن ويجعل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمدينة أصعب . وقد بينت التجربة فى السنوات الأولى من الاستقلال أن سياسة مكافحة إنتشار الاحياء

الكونحية وارتجاع النازحين إلى أريافهم لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا حاولت السلطات اصلاح الهياكل الفلاحية الموروثة عن العهد الاستعماري والسعي إلى خلق نشاطات صناعية والخدمات اللازمة في المدن الداخلية لكي تحتفظ بنسبة هامة من النازحين و هكذا فان القطاع الصناعي والتجهيزات الادارية والاجتماعية أعتبرت الوسيلة الرئيسية للحد من التباين الاقليمي .

ا) خلق او تدعيم التجهيزات الاجتماعية والخدمات العمومية في المدن التونسية :

تتصف التجهيزات الاجتماعية والخدمات العمومية في القطر التونسي في عهد الحماية بضعف عام فادح وباهمال يكاد يكون تاما في المناطق الجبلية والوسط والجنوب الخالي من السكان الأوروبيين. كانت الادارة الاستعمارية والتجهيزات الاجتماعية أي هياكل التعليم والصحة والتجهيزات الكهربائية والهاتفية متركزة في المدن الساحلية وخاصة في تونس العاصمة وكذلك في وادي مجردة والسهول المستغلة من طرف المستعمرين أي بعض المناطق المحظوظة من الشمال التونسي وفي هذا المجال يجدر التذكير بأن نسبة التلاميذ في التعليم الابتدائي سنة ١٩٥٦ كانت تبلغ ٣٠٪ من جملة السكان الذين في سن التعليم (ما بين ٦و١٤ سنة) لكن نسبة التلاميذ تختلف تماما من اقليم إلى آخر أي انها كانت مرتفعة في المدن الكبرى ومناطق نشاط وسكنى المستعمرين وضعيفة في الأرياف التونسية والمناطق الخالية من المستعمرين . كانت تبلغ نسبة التلاميذ في التعليم الابتدائي ٦٤٪ ، في المراقبة المدنية(١) لتونس العاصمة و ٥٠٪ في مراقبة صفاقس و ٢٥٪ في القيروان و ٢١٪ في اقليم القصرين .

ولهذا فإن الحكومة التونسية قامت بمجهود جبار لاصلاح الاوضاع الاجتماعية الموروثة فكان أول ما أنجزته الاصلاح الاداري الذي عوض التقسيم الاستعماري المتعمد على المراقبات المدنية والقيادات بتقسيم موحد وهو نظام الولايات التي تنقسم إلى معتمديات وإلى مشيخات على المستوى المحلي وقد مكن النظام الجديد من تجهيز كل مناطق الجمهورية بهيكل اداري متساو وبمصالح فنية تابعة لهولكل وزارة من الوزارات المركزية وذلك لتطوير الاقتصاد والاهتمام بمشاكل السكان في كل الميادين وقد ساهم هذا المجهود الاداري في التعرف على السكان ومشاكلهم وحاجياتهم مما ساعد على تقييم واصلاح البرامج الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

(١) المراقبة المدنية : تقسيم إداري في عهد الحماية يعادل الولاية اليوم

لكن أهم مجهود بذلته السلطة بعد الاستقلال فى كل المدن التونسية وحتى الأرياف يتمثل فى انتشار المدارس والسير نحو تعميم التعليم خاصة فى المرحلة الابتدائية ، كانت المدارس الابتدائية تقتصر فى عهد الحماية على المدن وبعض المراكز الهامة فسطرت حكومة الاستقلال مخططا عشريا يرمى إلى تعميم التعليم فى المستوى الابتدائى فى ظرف عشر سنوات وشرعت فى عملية جريئة ترمى إلى بناء مدارس ابتدائية فى كل مشيخة وحتى فى المناطق التى لا تملك أى تجمع سكانى وهكذا فأصبح تدريجا مشهد المدرسة والمعلمين والتلاميذ من المشاهد المعتادة فى كل المدن والمراكز والقرى وحتى الأرياف ولقد ارتفع عدد التلاميذ فى التعليم الابتدائى من ٠٠٠ و ٢٤٠ سنة ١٩٥٦ — إلى قرابة ٠٠٠ و ٦٩٠ . ١ اليوم وعدد المدارس من ٦٠٠ مدرسة ابتدائية إلى ٣٩٠ و ٢ اليوم وقد ساعدت هذه السياسة على تحسين المستوى التعليمى للمرأة ورغم أن الطفل مازال يتمتع بحظ اكبر من البنت فان نسبة البنات فى المدارس الابتدائية تقارب ٤٠٪ وكذلك الأمر بالنسبة لتعميم التعليم الذى لم يتحقق بعد لكن نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية اليوم تقارب ٨٠٪ من السكان ما بين ٦ و ١٤ سنة فى كل البلاد وتفوق ٩٠ أو ٩٥٪ فى المدن الكبرى وتنخفض إلى مابين ٦٠ و ٧٠٪ فى الارياف والمناطق الداخلية ، ولذا فإن التباين الاقليمى مازال موجودا ، لكن التجهيزات التعليمية والمستوى الثقافى فى المناطق الداخلية قفزت قفزة عظيمة لم يسبق لها نظير .

وقامت السلطة التونسية بمجهودات كبيرة فى ميدان التعليم الثانوى الذى كان يقتصر سنة ١٩٥٦ — على أربعة مدن : تونس العاصمة وبنزرت وسوسة وصفاقس فشرعت فى تجهيز كل مركز ولاية بمعاهد ثانوية كاملة ثم بمعاهد ثانوية قصيرة ثم شرع فى انشاء معاهد فى أغلب المعتمديات وهكذا نرى اليوم أن عدد التلاميذ فى التعليم الثانوى ارتفع من ٠٠٠ و ٣٣ سنة ١٩٥٦ إلى أكثر من ٠٠٠ ، ٢٠ اليوم واصبح عدد المدن المجهزة ٦٥ مدينة أى أن الشبكة التعليمية فى المستوى الثانوى أصبحت كثيفة ومنتشرة فى كل ولايات وحتى فى معتمديات الجمهورية رغم أن المدن الساحلية الشرقية تحتوى على نسبة أعلى من المعاهد الثانوية من المدن الداخلية وأن نسبة النجاح ونجاعة التعليم احسن فى المدن الساحلية .

وقد مكنت هذه الشبكة الكثيفة من المعاهد الثنوية من ارتقاء اعداد متزايدة من الشباب إلى التعليم العالى الذى اصبح يحتوى على جميع أصناف الكليات والاختصاصات إلا ما قل وندر ماوجدت تركيز على الكليات والمعاهد فى العشرية الأولى فى تونس العاصمة ثم أمام ارتفاع عدد الطلبة (٠٠٠ ١٠ سنة ١٩٧٠) وأمام اكتظاظ بعض الكليات والمبيتات والمطاعم الطلابيه بدأت عملية انشاء عدة ومعاهد عالية فى مدن أخرى ولقد بدأت هذه التجهيزات

فى صفاقس وسوسة والمنستير والقيروان وهناك مشروع لبعث دار معلمين عليا فى بنزرت ورغم الحديث عن خلق كليات داخل البلاد فان عدم وجود المكتبات البيئة المناسبة للاساتذة والطلبة فى مدن كباجة والكاف والقصرين فان تمركز التعليم العالى مازال مرتبطا بالمدن الكبرى الساحلية .

واتخذت الحكومة التونسية عدة اجراءات بعد الاستقلال لنشر التجهيزات الصحية فى جميع أنحاء البلاد فقامت ببناء مستوصفات فى أغلب مشائخ الجمهورية وكذلك مستشفيات محلية فى المعتمديات ومستشفيات جهوية « اقليمية » فى مقر الولايات وأحيانا مستشفيات مختصة فى المدن الكبرى وجهزت أيضا المدن الكبرى والمتوسطة وبعض المدن الصغرى بمراكز لوقاية الأم والطفل وعممت الحملات الوقائية ضد الأمراض المعدية فى المدارس وفى المؤسسات وساهم كل هذا المجهود فى تحسن المستوى الصحى وانخفاض معدل الوفيات خاصة وأن الطبقات الفقيرة تمتعت بامكانية العلاج المجانى فى المستوصفات والمستشفيات العمومية ومن المعلوم أن أكثر من ٨٠ ٪ من السكان الذين يتوجهون إلى المستشفيات يتمتعون بشهادة معالجة مجانية . لكن هذا المجهود مازال محدودا وعدد من المدن الكبرى مثل صفاقس تشكو من نقص امكانية االعلاج وضعف الامكانيات أقوى بكثير فى المدن الصغرى والمتوسطة الداخلية ورغم الارتفاع السريع لعدد الأطباء التونسيين فإن تونس مازالت تنتدب أطباء متعاقدين من الخارج ولا توفر إلاطبيبا واحدا لكل ١٠,٠٠٠ ساكن والحالة أردأ من هذا داخل البلاد حيث لا نجد أكثر من طبيب لـ ٢٠,٠٠٠ أو ٢٥,٠٠٠ ساكن .

واستفادت المدن التونسية وخاصة المدن الداخلية من الاصلاحات التى ادخلت على الميدان التجارى وذلك وانشاء ديوان للتجارة ودواوين أخرى مختصة والتجميع التجارى فى نطاق مجامع مهنية ومنح هذه الهياكل تجارة التصدير والاستيراد وكذلك تجارة الجملة الداخلية بالاشتراك مع التعاقديات المركزية والشركات التجارية الجهوية ثم شرع بعد سنة ١٩٦٥ فى اصلاح عام لتجارة التجزئة وتجميع التجار فى نطاق وحدات تجارية تعاونية عصرية ورغم العدول عن هذه التجربة بعد سنة ١٩٦٩ فإن القطاع التجارى تمكن من النمو فى كل مدن وتجهات الجمهورية وتقديم أكثر خدمات ممكنة للاقتصاد الجهوى وللمواطنين . لكن الرجوع إلى التجارة الحرة بعد سنة ١٩٦٩ — كان لصالح المناطق الساحلية المحظوظة وأعاد سيطرة التجار المحترفين الخواص الواردين من صفاقس وجربة على المسالك التجارية وعلى نقط البيع فى الوسط والجنوب وخاصة فى السباسب العليا (فى القصرين وسيدى بوزيد وقفصة) :

لكن دور التدخل الحكومى كان أوضح تأثيرا فى ميدان التجهيز المصرفى لأن الدولة تمكنت بوسيلة البنوك العامة مثل الشركة التونسية للبنك والبنك القومى التونسى (البنك الزراعى سابقاً) من بعث وكالات جهوية فى كل المراكز الولايات وفى المدن ذات النشاط الاقتصادى الهام وكذلك صناديق للقرض التعاونى تحت إشراف البنك القومى التونسى لها دور أساسى فى اعطاء القروض للفلاحين الصغار والمتوسطين وكذلك لأصحاب الصناعات التقليدية وهكذا ساهم القطاع المصرفى فى تمويل مشاريع متنوعة ونشاطات مختلفة وفى انتشار الاقتصاد النقدى فى كل الجهات لكن كل هذه الوكالات والصناديق تابعة لبنوك متركزة فى تونس العاصمة وتسير بأوامر تأتى من تونس لكن البنوك الخاصة لم تهتم إلا فى حالات خاصة بالمدن الداخلية وبقيت تجرى أغلب معاملاتها مع عدد محدود من المدن الساحلية .

كان لكل هذه التجهيزات العامة من تجهيزات إدارية وتعليمية وصحية وثقافية ورياضية وفنية وتجارية ومصرفية تأثيرات إيجابية متنوعة ساعدت على ازدهار حركة التحضر فى كل مدن الجمهورية وخاصة فى المدن الداخلية التى كانت تفتقر لكل مقومات التحضر العصرى. ولقد ساهمت هذه التدخلات فى حركة بناء نشيطة ونمو مراكز حضرية دامت سنوات ومنحت فرص عمل عديدة للعاطلين فى هذه الجهات وخلقت بناءات عصرية حولت وجه المدن التى كانت فى الماضى تشبه القرى من الناحية العمرانية ومن بين هذه البناءات الجديدة التى خلقت طابعاً حضرياً فى المدن الداخلية مبنى الولاية والمعتمدية والمعهد الثانوى ومبنى البريد والبرق والهاتف والمستشفى والملاعب البلدية إلخ . وقد تطلبت كل هذه البناءات والأعمال العمرانية الدونية عدة تجهيزات أخرى فى ميدان الطرقات المعبدة ومد خطوط الكهرباء والهاتف وخلق مصالح لتنظيف المدينة والسهر على كل هذه المنجزات .

ومن أهم التأثيرات الإيجابية للتجهيزات الدولية التى أنجزت فى المدن التونسية الإرتفاع السريع لعدد الموظفين والمعاونين وكل من يعمل فى هذه الإدارات والمصالح ويتقاضى مرتب محترم أى له طاقة استهلاكية لا بأس بها ساعد كل هذا على حركة بناء عمارات وفيلات للموظفين وأصحاب المهن الحرة وكذلك بعث متاجر جديدة ودعم المتاجر القديمة ببضائع ذات مستوى حضرى تختلف تماما عن المواد الغذائية والشاى والسكر ومشتقات البترول التى تشكل مايشتريه المواطن البسيط فى داخل الجمهورية فأصبح من الممكن شراء جهاز تليفزيون وراديو وثلاجة إلخ فى المدن الداخلية . وقد ساعد كل هذا إذا فى تنشيط حركة البناء والتجارة وأعطى لهذه المدن صبغة حضرية لا جدال فيها :

لكن كما قلنا انجزت أهم التجهيزات فى الميدان الإدارى والاجتماعى والخدمات بصفة عامة من طرف الدولة بينما نلاحظ أن القطاع الخاص لم يكن له إلا دور محدود يهم خاصة تجارة التجزئة « التفصيل » والبناء. ومن ناحية أخرى يمكن اعتبار عملية تجهيز كل المدن التونسية حسب مستواها بما فيها المدن الداخلية من طرف الدولة من الناحية الإدارية والاجتماعية والثقافية عملية ناجحة وتمثل أكبر مساهمة قامت بها الدولة فى ميدان السعى نحو توازن أقليمى بين المدن الساحلية والمدن الداخلية وسنرى أن تدخلات الدولة فى ميدان التصنيع والميدان السياحى لفائدة المدن الداخلية لم يكتب لها النجاح إلا فى عدد قليل من الحالات وما زالت تواجه صعوبات كثيرة . ولذا فإن أغلب المدن الداخلية ماعدا بعض الأمثلة الشاذة مدن تعتمد على القطاع الثالث أى على الانجازات الدولية العصرية . وتمثل الدولة أهم عنصر تعتمد عليه هذه المدن . لكن حصلت أغلب المدن على التجهيزات الأساسية ويمكن أن نعتبر أن المدن التونسية الداخلية والساحلية بالإدارات والمدارس ودور الشعب والمستشفيات إلخ بلغت درجة لا يمكن رفعها إلا نسبياً وفى حدود معينة مرتبطة بامكانيات الدولة المالية خاصة ولذا فإن هذه العملية أوشكت على النهاية ولن تعرف فى المستقبل نمواً هاما وسريعاً ولا يمكن أن نتصور أن المدن ستقفز من جديد على أثر إنجازات اجتماعية وإدارية جديدة . إلا فى حالات خاصة مثل خلق مراكز ولايات جديدة كسليانة وسيدى بوزيد إلخ .

هذا هو السبب الأساسى الذى يجعل كل الاختصاصيين يعتقدون أن سياسة التصنيع والتخطيط توزيع متوازن للصناعات الجديدة يشكل العنصر الأساسى القادر على اعطاء نفس جديد للسعى نحو توازن بين التحضر الداخلى لكن سنرى أن تغيير جغرافية جديد للسعى نحو توازن أكثر بين التحضر الساحلى والتحضر الداخلى لكن سنرى أن تغيير جغرافية الصناعة أو السياحة اصعب بكثير من تجهيز المدن الرئيسية بالمنشآت الإدارية والتعليمية والصحية والتحكم فيه أعسر لأن الدولة لا تملك إلا أموالا محدودة فى نطاق النظام الاقتصادى الحالى وتأثيرها على القطاع الخاص الذى يبحث على الربح الفورى محدود ولذا فإن النتائج متواضعة وظهور قطاع خاص كالقطاع السياحى ساعد على تفاقم التباين الحضرى .

(ب) انشاء أقطاب نمو صناعى جديدة داخل البلاد بين عامى ١٩٦٢ – ١٩٧٩ :

من المعلوم أن عقد ١٩٦٢ – ٧١ شهد تمويلات صناعية ضخمة أنجزت خاصة من طرف الدولة التى حصلت على قروض أجنبية وحسب وثائق وزارة التخطيط بلغت

التمويلات الصناعية الحقيقية باستثناء النقل والبناء والاشغال العامة : ٢٨٧ مليون دينار أي ٣٠٪ من جملة التمويلات. ولقد أنجزت الدولة المؤسسات العامة ما يقرب عن ٨٠٪ من التمويلات الصناعية . ولذا حاولت انشاء وحدات صناعية ضخمة لتنشيط اقتصاد مناطق خالية من المصانع أو تشكو من ركود كان نتيجة جلاء القوات العسكرية الفرنسية والمؤسسات التابعة لها . لكن المؤسسات الضخمة الجديدة كلفت الدولة أموالا طائلة ولم تعط في كثير من الأحيان النتائج المنتشرة في ميدان التشغيل والأرباح وسد حاجيات السوق الداخلية . والملاحظ أن المشاريع التي تطلبت التمويلات الباهضة حتى خلقت أعداداً محدودة من فرص العمل (مواطن الشغل) .

لقد تطلبت تمويلات وحدة تكرير النفط في بنزرت ومعمل الحديد والصلب بمنزل بورقيبة فريفيل سابقاً) ومعمل السكر بباجة ومعمل إعجين الورق المشتق من الحلفاء بالقصرين ومعمل الحامض الفسفوري بقابس التابع لشركة الصناعات الكيماوية المغربية » مبلغ يساوي ١٣٢ مليون دينار لكن كل هذه الوحدات الصناعية لم توفر إلا ٣,٠٠٠ موطن شغل . أما الإنجازان الصناعيان الكبيران في باجة والقصرين أي في مدن صغيرة أو متوسطة داخلية فكان من المنتظر أن يلعبا دور أقطاب نمو اقتصادي وأن يساعدا على خلق وحدات صناعية واقتصادية أخرى وفي الحقيقية فانهما لم يوفرا إلا ٨٠٠ من فرصة عمل وما زالا يتخبطان في مشاكل التموين ونفقات الانتاج والتوزيع . إذا فلا عجب عندما نلاحظ أن الولايات الداخلية باجة وجندوبة والكاف والقصرين مازالت تشكو من ضعف نسبة فرص الشغل الصناعية في سنة ١٩٦٧ — بلغ عددها ١٨٢ ,٨ وفرصة شغل أي ٩٠٪ من فرص الشغل الصناعية في البلاد . ولم يتغير الوضع بعد سنة ١٩٦٧ لأن إسياسة انشاء وحدات صناعية جديدة في المناطق الداخلية أصبحت تسير ببطيء وذلك سبب صعوبات ومشاكل انشاء معامل خاسرة .

ويمكن أن نعتبر أن نتيجة سياسة اللامركزية الصناعية لفائدة المناطق الداخلية كانت محدودة جدا . لم تمكن اللامركزية الصناعية إلا من مكافحة التمركز الصناعي المفرط الموجود في تونس العاصمة وضواحيها ونشر ظاهرة التصنيع في أغلب مناطق الواجهة الساحلية الشرقية وتبدو هذه الانجازات في تطوير الميناء الحربي وترسخانة بنزرت — منزل بورقيبة الذي كان يشكو من أزمة اقتصادية واجتماعية بعد جلاء القوات الفرنسية سنة ١٩٦٢ وذلك بانشاء معمل لتكرير النفط ومعمل حديد وصلب ومعامل تعدينية ونسيجية وفي التنمية الصناعية

لمدن ومراكز ساحل "سوسة والمنستير وذلك بتدعيم أو اقامة مصانع النسيج وصناعات تعدينية إلى جانب صناعات أخرى وفى تشييد القطب الصناعى الجديد فى قابس الخ . . .

لكن رغم رغبة السلطات فى الحد من التمويلات الصناعية فى تونس العاصمة وضواحيها فان ولاية تونس تمتعت فى عقد ١٩٦٢ — ٧١ بـ ٤ ,٢٠ ٪ من جملة التمويلات الصناعية وتليها ولاية مدنين ٨ ,١٨٪ وذلك لأهمية التنقيب على البترول والغاز وولاية بنزرت ٦ ,١٣ ٪ وولاية قابس ١ ,٩ ٪ وولاية سوسة ٥ ,٨ ٪ وولاية صفاقس ٤ ,٤ ٪ وولاية نابل ٢ ,٢ ٪ أى ٧٧٪ من جملة التمويلات للولايات الساحلية بينما لا تمثل التمويلات إلا ٦ ,١٣ ٪ فى ولايات جندوبة وباجة والكاف والقيروان معا و ٨ ,٩ ٪ لوية القصرين . وهكذا فان الولايات الساحلية أى تونس العاصمة وصفاقس وسوسة وبنزرت ونابل تحتوى فى سنة ١٩٦٩ على ٦ ، ٨٩٪ من المؤسسات الصناعية التونسية و ٣ ,٨٠ ٪ من الايدى العاملة بالصناعة فى البلاد وليس ولايات الداخلية إلا عدد محدود من اليد العاملة الصناعية ما عدا ولاية قفصة ٩ ,٨ ٪ وذلك راجع إلى أهمية اليد العاملة التعدينية ، ومازالت ولاية قابس لاتحتوى إلا على ٤و١٪ فقط من الايدى العاملة الصناعية .

ومنذ آخر سنة ١٩٦٩ والعدول عن سياسة التخطيط الالزامى فان المشاريع الصناعية تسعى إلى التحصيل على الارباح الفورية والمضمونة والاعتماد على تدعيم مالى أجنبى هام ولذا فانها تقوم فقط فى المدن المجهزة أو فى المدن القريبة منها أى فى المراكز الحضرية الساحلية . وأصبحت سياسة أقرار مؤسسات صناعية فى المناطق الداخلية لسد الفراغ الصناعى ثانوية وهكذا فان التباين الصناعى بين المدن الداخلية يعتبر اليوم واقعا دائما لا سبيل إلى محوه وحصلية ماحدث بين سنة ١٩٧١ هو أن التمركز الصناعى فى تونس العاصمة وصفاقس خاصة تغير واصبح تمركزا ساحليا شرقيا يهم الولايات الشرقية من بنزرت فى الشمال إلى قابس فى الجنوب .

(ج) التصنيع منذ ١٩٧١ : استمرار التمركز الساحلى الشرقى :

انخفضت بعد سنة ١٩٧٠ التمويلات الدولية المباشرة وأصبحت تقتصر على متابعة التمويلات الصناعية الضخمة المتمركزة فى قابس واضحت التمويلات الخاصة القومية والاجنبية التى استفادت من التشجيعات والاعفاءات الجمركية لقانون ابريل ١٩٧٢ الخاص بالصناعات التصديرية وقانون أغسطس ١٩٧٤ الخاص بالصناعات التحويلية أهم بكثير من التمويلات الصناعية الدولية . والملاحظ أن التمويلات الجديدة انجزت خاصة فى الولايات

الساحلية الشرقية. تمتعت ولاية تونس بـ٤٤٪سنة١٩٧٣و٢٩٪ سنة١٩٧٤ من جملة التمويلات في الصناعات التحويلية وقد استفادت المراكز الحضرية في الساحلية سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بـ ٨٣,٩٣٪(١) من التمويلات في الصناعات التحويلية منها ٤٣,٤٪ في ولايات الشمال الشرقي أي تونس العاصمة وبنزرت ونابل و ٣٦,٣٪ على ساحل خليج قابس بما فيه صفاقس ١٣,٧٪ في ولايات الساحل الثلاث سوسة والمنستير والمهدية وتبدو أيضا هيمنة الساحل الشرقي من خلال أهمية موطن الشغل في الصناعات التحويلية وهكذا فان ٨٨,٩٪ من مواطن الشغل الجديدة توفرت على الواجهة الساحلية منها ٤١,٩٪ فيولاية تونس العاصمة على ساحل خليج قابس :

ومن الواضح أن الفراغ الصناعي « الذى تتميز به المناطقالدخلية مازال قائم الذات ولم يقع سد هذا الفراغ لا في الفترة التعاضدية ولا في فترة التفتح الحالية ومما لا شك فيه أن السياسة الاقتصادية الحالية التي تشجع الممولين الخواص القوميينوالاجانب والمرتكزة] على الربح الفورى تساعد على تدعيم التمركز الصناعي الساحلي خاصة وأن المدن الساحلية الشرقيةتملك الأغلبية الساحقةمن التجهيزاتالموجودة فيالبلاد فيميدان النقلالبحرىوالبرى وفي الميدان المصرفي والتجاري وتملك أعلى مستوى علمي وأكبر نسبة من الايدى العاملة الفنية الخ . . . شكل (١٣ — ٢) :

(د) الانطلاقة السياحية منذ سنة ١٩٦٠ تدعم التمركز الحضرى الساحلي :

ساعدالانطلاق والنمو السريع لنشاطجديدالنشاط السياحي منذ سنة ١٩٦٠علىتفاقم التباين الحضرى الاقليمي بين المناطق الساحلية والمناطقالداخلية . ولقد لعبت الدولة دورا أساسياً في بعث النشاط السياحي في الفترة الأولى أمام عجز القطاع الخاص فكونت الدولة الشركة النزلية والسياحية التونسية وساهمت بـ ٩٢٪ من رأس مال الشركة وانجزت هذه الشركة عددا لا بأس به من النزل (الفنادق) الرفيعة لاعطاء السياحة التونسية طابع الجودة وجعلة عاملجاذبية قوى وحاولت الشركة أيضاً تجهيز السواحل التونسية والمناطق الداخلية معا بالنزل خاصة وأن الخطوات الاولى لانجازات هذه الشركة صادفت فترة تطبيق المخطط الانمائي لفترة ١٩٦٢ — ٧١ الذى حاول تجهيز المناطق الداخلية في جميع الميادين والحد من التباين الاقليمي وبين الواجهة الساحلية وتونس الداخلية . فالى جانب النزل الرفيعة التي شيدت على

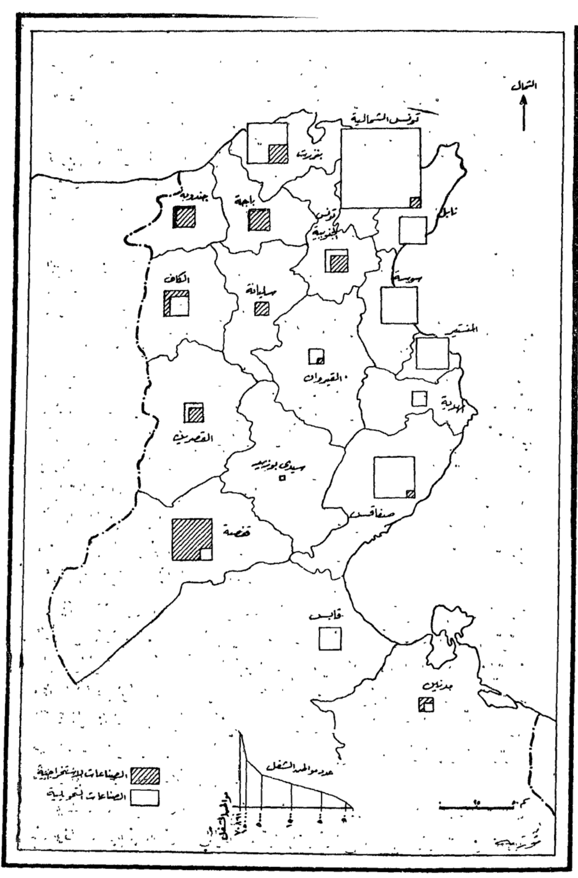
(١) أنظر « عناصر لسياسة المركزية الصناعية في الجمهورية التونسية » إدارة التهيئة العمرانية تونس سنة ١٩٧٦ .

السواحل مثل نزل المرجان بطبرقة ونزل الكرنيش ببنزرت ونزل المرمار بالحمامات ونزل أدروماث بلاص بسوسة ونزل صفاقس بلاص قرب المنستير ونزل أوليس بجزيرة جربة شيدت الشركة السياحية نزل أخرى من الطراز الرفيع داخل البلاد ولا سيما نزل الاغالبة فى القيروان ونزل السليوم فى القصرين ونزل يوغرطة بلاص بقفصه . ولقد بلغت التمويلات السياحية الدولية ما بين ٨٥ و ٩٠٪ من جملة التمويلات السياحية فى فترة المخطط الثلاثى بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٤ .

ثم اندفع الممولون الخواص على القطاع السياحى ابتداء من سنة ١٩٦٥ وذلك لأن تدفق الأفواج المتزايدة من السائحين والتشجيعات الحكومية المتمثلة فى إتخاذ اجراءات لاعفاء الممولين فى الميدان السياحى من عدة أداءات جمركية واعطاء تسهيلات مصرفيه من طرف الدولة إلى الممولين التونسيين كل هذا ساعد على النمو السريع للقطاع السياحى وجعلة القطاع الملجأ بالنسبة لرؤوس الاموال أمام تحديق خطر تعميم التعاضد فى الارياف التونسية . ولذا بلغت التمويلات الخاصة ٨ ر ٥٠٪ من جملة التمويلات السياحية سنة ١٩٦٥ وقفزت إلى ٦ ر ٦٤٪ سنة ١٩٦٨ .

لكن التمويلات الخاصة اتجهت إلى المناطق الساحلية فقط لأن تجربة الشركة السياحية الحكومية اظهرت أن النزل الداخلية غير مربحة وتشكو من عجز فى ميزان المداخيل والمصاريف وتبين أيضاً أن السواح الاجانب الذين يمثلون أكثر من ٩٥٪ من حرفاء النزل لايرغبون إلا فى السياحة على الشواطىء ولذا فباستثناء الانجاز الضخم لنزل « الصحراء بلاص » من طرف البنك القومى التونسى أى من طرف مؤسسة حكومية فى واحة الجريد قرب مدينة نفطة فان التمويلات السياحية فى المناطق الداخلية تعطلت تماما منذ سنة ١٩٦٥ وعند مناقشة البرنامج السياحى الطويل المدى واختيار مناطق سياحية ومنحها الاوليه فى ميدان التجهيزات فى المستقبل تقرر اختيار أربعة مناطق وهى منطقة تونس العاصمة ومنطقة الحمامات نابل ومنطقة سوسة المنستير ومنطقة جربة جرجيس أى اربعة مناطق على الشواطىء الشرقية ولم يقترح أحد أى منطقة داخلية رغم أن الصحف التونسية تتحدث أحيانا عن أمكانيات وحظوظ السياحة الصحراوية

ولذا فان التباين الاقليمى بين الساحل الشرقى والمناطق الداخلية فى ميدان التجهيزات السياحية أصبح يعتبر ظاهرة دائمة وتكاد تكون لا رجعة فيها ونرى أن الشركة السياحية الحكومية نفسها التى تابعت تمويلاتها بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٦٨ بمعية القطاع الخاص عدلت عن



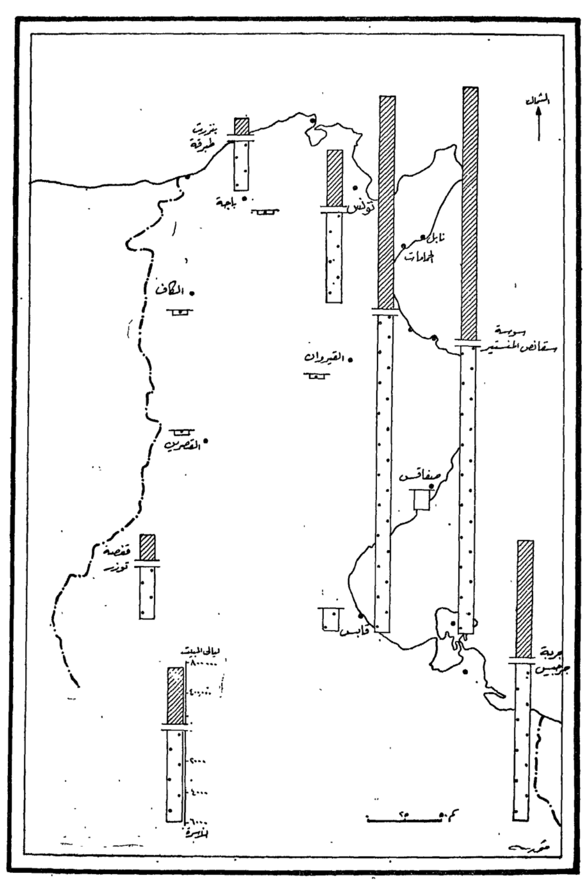
شكل ١٣ ـ ٢ : مواطن الشغل « فرص العمل » فى الصناعات التحويلية والاستراتيجية سنة ١٩٧٤

سياسة تجهيز المناطق الداخلية واقتصرت على بناء عدة نزل سميت باسم الالاهة البونيقية « تنيت » على الشواطىء الشرقية فى الحمامات وفى المنستير وفى جربة :

وأخيرا فان ظهور الباعثين السياحيين الخواص التونسيين ابتداء من سنة ١٩٦٥ ساهم تدريجيا فى اشتراك البنوك التونسية فى تمويل المشاريع السياحية والملاحظ أن هذه البنوك تقدم بين ٥٥ و ٦٥ ٪ من كامل التمويلات و ذلك فى شكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للممولين الخواص ونرى أن البنوك تأسس الشركات السياحية أو تمول بصفة مباشرة مشاريع سياحية وقد ساعد الحجم المتزايد للنزل السياحية فى هذا الإتجاه وساهم السباق نحو النزل الضخمة التى ظهر فى سنوات ١٩٦٩ — ١٩٧١ المواتية من الناحية السياحية فى ارتفاع تكاليف المشاريع خاصة وأن عدد كبير من النزل أصبحت تعد أكثر من ٥٠٠ سرير وحتى أكثر من ١,٠٠٠ سرير وبدأ التفكير بعد سنة ١٩٧٠ فى بناء مشاريع تفوق ٢,٠٠٠ سرير. وأمام هذا الوضع فان أموال البنوك التونسية أصبحت غير كافية فتم الالتجاء أكثر فأكثر إلى البنوك الدولية وإلى رؤوس الأموال الأجنبية ولجذب الأموال الأجنبية أتخذ فى يونيو ١٩٦٩ قانون جديد للتمويلات يمنح للممولين الأجانب نفس الإمتيازات الجمركية التى أعطيت للممولين التونسيين ويمنحهم حق تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج بطريق العملة الصعبة . ومن المعلوم أن الانفتاح الاقتصادى الذى تتحقق بعد توقف السياسة التعاضدية فى أواخر سنة ١٩٦٩ ساعد على تحضير مشاريع عملاقة ممولة أساسا برؤوس الأموال الأجنبية وانجازها بسرعة مثل مشروع « الدارجربة » ومشروع « جربة اللطيفة » ونزل « فنيسيا » بالحمامات وغيرها . والملاحظ أن كل هذه المشاريع الضخمة قامت على الشواطىء الشرقية . (شكل ١٣ — ٣)

إذا كانت نتيجة التطور السياحى منذ سنة ١٩٦٥ تدعيم التمركز الساحلى وهكذا فان أكثر من ٩٠٪ من التجهيزات السياحية الموجودة اليوم فى البلاد أى ٧٠,٠٠٠ سرير تتركز على الشواطئ الشرقية كما رأينا فان الإنجاز الهام الوحيد الذى شهدته المناطق الداخلية منذ سنة ١٩٧٠ هو نزل « الصحراء بلاص» بنفطة و لكن هذا الإنجار المنفرد لايغير فى شىء المكانة المهيمنة للساحل الشرقى . وأخيرا فان التمركز الشديد للنشاطات الاقتصادية الحضرية على الساحل الشرقى بالنسبة للسياحة والصناعة معا أصبح اليوم مقترن بزيادة الأرتباط بالأسواق ورؤس الأموال الخارجية .

وقد ساعد التطور السياحى السريع فى إيقاف تدهور الصناعات التقليدية وخاصة الفنية منها ونشاهد اليوم نهضة فى هذا الميدان مقترنة بتغير فى نوع الانتاج والبحث عن انتاج



شكل ١٢ ـ ٣ : السياحة فى الجمهورية التونسية :
عدد الأسرة وليالى المبيت حسب المناطق سنة ١٩٧٦

كل مايرضى السائح الأجنبى وقد شمل هذا التجديد والازدهار خاصة صناعة الزربية (السجاد) والكليم وكذلك صناعة الخزف والحصر وساهمت هذه النهضة فى الصناعات
(السجاد) والكليم وكذلك صناعة الخزف والحصر وساهمت هذه النهضة فى الصناعات
التقليدية المتمركزة خاصة فى مدن الساحل والوطن القبلى وبنزرت وتونس العاصمة والقيروان وقفصة الخ بمعية القفزة السياحية فى تدعيم التحضر الساحلى وتوفير مواطن الشغل والارتفاع فى الأجور والدخول بالنسبة للعمال والمنتجين وخاصة للتجار والدواوين مثل ديوان الصناعات التقليدية .

وقد تسبب النمو المتواضع للمناطق الداخلية والنمو السريع والمتنوع للواجهة الساحلية الشرقية فى حركة هجرة مستمرة من المناطق الداخلية الريفية إلى المدن والمناطق الساحلية منذ الثورة الديموغرافية التى تمثل منذ ٤٠ سنة أهم عامل يفسر التحضر السريع والمتزايد الذى تشهده البلاد .

٤ ـ التحضر السريع منذ سنة ١٩٣٦ تحت تأثير الثورة الديموغرافية والنزوح من الأرياف :

العامل الديموغرافى :

لم تشهد المدن التونسية حتى سنة ١٩٣٠ الا نموا ديموغرافيا محدودا ، ففى سنة ١٩٢٦ كانت مدينة تونس العاصمة تبلغ ١٢٠,٠٠٠ ساكن تونسى باستثناء الأجانب بينما كان عدد سكانها التونسيين سنة ١٨٨١ ٩٠,٠٠٠ أى أن النمو الديموغرافى يساوى ٣٣٪ فى فترة ٤٥ سنة أى أقل من ١٪ فى السنة بينما عرفت البلاد نموا ديموغرافيا يعادل ٤٠ ٪ والملاحظ أن المدن الساحلية التونسية تدعمت ديموغرافيا فى العشريات الأولى من العهد الاستعمارى باستقرار نسبة لابأس بها من السكان الأوروبيين يفوق عددهم ١٠٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٢٦ فى تونس العاصمة . معنى ذلك أن المدن التونسية قبل سنة ١٩٣٠ تختص بنمو سكانى ضعيف وترتكز هذه الزيادة المتواضعة فى السكان على النمو الطبيعى للسكان التونسيين وهجرة أوربية هامة فى العشريات الأولى لفرض الحماية تضاءلت تدريجيا فيما بعد . لكن المدن التونسية لم تستفد من الهجرة الداخلية والنزوح من الأرياف الا بعد سنة ١٩٣٠ لانريد القول بأن القطر التونسى لم يعرف هجرة داخلية قبل ذلك العهد . من المعروف أن الجنوب والسباسب التونسية كانت تغذى حركة هجرة بصفة دورية على أثر أزمات الجفاف وتتسبب فى تنقل سكان الجنوب والطرابلسيين إلى الشمال التونسى الرطب بأريافه ومدنه لكن هذه الهجرة كانت لاتتسبب إلا فى تنقل أعداد محدودة من السكان . وأن النزوح الريفى

بالمعنى العصرى لهذه العبارة أى الهجرة من الأرياف إلى المدن تشكل ظاهرة حديثة مرتبطة بالأزمة الإجتماعية التى ظهرت فى الأرياف التونسية بعد فرض الحماية واستحواذ المستعمرين الأوروبيين على مابين ٢٠ و ٢٥ ٪ من أخصب الأراضى الزراعية التونسية على حساب الفلاحين التونسيين وتفاقمها بعد سنة ١٩٣٠ وتأثير الثورة الديموغرافية .

(أ) تعميم النزوح الريفى فى كل مناطق الجمهورية :

إن تونس الشمالية الرطبة كانت تكاد تجهل مشكلة الهجرة من الأرياف . لكن تملك المستعمرين الأوروبيين لقسم هام من أراضى السهول الفيضية فى وادى مجردة وأودية مجارى المياه الشمالية تسبب فى انتزاع الأرض الفلاحين وطردهم نحو المنحدرات والتلال والجبال ثم استجلابهم كعمال رسميين أو موسميين لسد حاجيات الضيعات الاستعمارية الكبيرة المختصة فى زراعة الحبوب . لكن حاجيات الزراعة الاستعمارية من الايدى العاملة أخذت تتناقص بعد الحرب العالمية الأولى وذلك على أثر ادخال وتعميم استعمال الالات الميكانيكية فى زراعة الحبوب ونظام الزراعة البعلية العصرية (Dry-farming) المرتكز على تعاقب ثنائى عام قمح وعام بور محروث بالحرارة وتعميم الحصادة ــ الدراسة الآلية لجمع المحاصيل . وقد اقتدى الملاك الكبار التونسيين بالمستعمرين وخاصة فى السهول ولذا فان حاجيات زراعة الحبوب العصرية من الايدى العاملة انخفضت بـ ٧٥٪ فنتج عن ذلك ظهور البطالة فى السهول التى كانت تفتقر إلى الايدى العاملة وتستجلب أفواجا هامة من اليد العاملة من الجنوب والوسط لجمع المحاصيل . ومما زاد فى حدة البطالة أن تأثيرات الثورة الفنية ظهرت فى الوقت نفسه الذى بدأت فيه الثورة الديموغرافية بعد سنة ١٩٣٠ .

ونتج عن هذه البطالة ظهور هجرة ريفية لأول مرة من سهول وادى مجردة الوسطى واقليم باجة وأحواض الكاف كانت نتيجتها انخفاض نسبى فى النمو السكانى فى الجهات المعنية التى شهدت نموا منخفضا بين سنتى ١٩٢١ــ ١٩٥٦ يعادل ٥٠ ٪ وحتى ٢٥ ٪ بينما بلغ المعدل القومى ٨١ ٪ بالنسبة لنفس الفترة .

ثم ظهر النزوح الريفى فى أقاليم أخرى لم يمسها الاستعمار الزراعى مثل ساحل سوسة . كانت هذه الجهة تتصف بمجتمعها القروى وكثافاتها السكانية المرتفعة وغابة زياتينها العتيقة المنقسمة إلى قطع صغيرة ومتعددة وتشكو من انتاجية ضعيفة وأزمة اقتصادية عميقة وتتصف أيضا بتدهور صناعاتها التقليدية وضعف صيدها البحرى وزراعاتها السقوية . كل هذه العوامل ساعدت على تعميم الهجرة إلى الساحل بعد الثورة الديموغرافية ولهذا

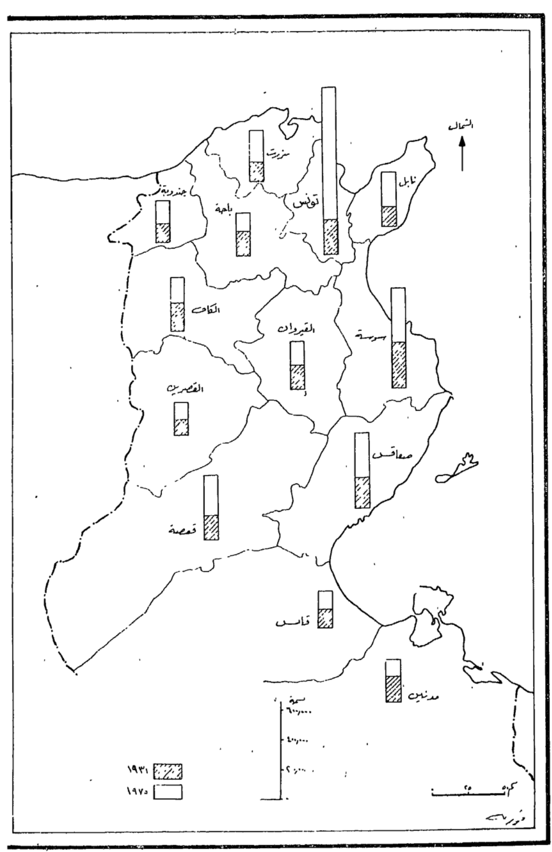
فان نمو سكان ولاية سوسة بلغ ٦٠٪ بين سنتى ١٩٣٦ و ١٩٦٦ بينما كان المعدل القومى يساوى ٩٥٪ .

ثم شمل النزوح الريفى مناطق أخرى فبينما كانت ولاية بنزرت تتمتع بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٥٦ بنمو ديموغرافى يفوق المعدل القوى أصبحت بعد سنة ١٩٥٦ تتميز بعجز فى رصيد الهجرة كما اوضح ذلك تعداد سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ . لكن الولايات التى عرفت نزوحا ريفيا عميقا كانت ولايات وادى مجردة وأقليم باجة والكاف والساحل والجنوب الشرقى للبلاد أى ولاية مدنين .

ومند سنة ١٩٦٦ نلاحظ تصعيد فى سرعة الهجرة وتسربها إلى جهات القطر التونسى الوسطى بما فيها ولاية صفاقس . وقد بين تعداد سنة ١٩٧٥ أن ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة وقفصة والقصرين أصبحت تتميز بانخفاض ديمواغرافى عميق فى الأرياف وفى الحقيقة يظهر من خلال التعداد أن كل الأرياف تشكو من النزوح الريفى وهكذا فأن نمو سكان الأرياف من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٥ لم يبلغ إلا ١٫٣٠٪ سنويا بينما وصل نمو المدن إلى ٣٫٥٥٪ سنويا فى نفس الفترة. (شكل ١٣ — ٤)

من الواضح أن تعميم وتصعيد سرعة النزوح الريفى مرتبطان بالنقص فى فرص العمل فى الأرياف والأزمة التى يشكو منها المجتمع الريفى ولكن أستفحال المشكلة مرتبط بوعى السكان المعنيين بإمكانية تحسين حالتهم بالهجرة وبانتشار الجرائد والراديو والتليفزيون والترانزستور خاصة حتى فى الأرياف النائية والمنعزلة نسبيا ولقد لعب تعميم التعليم الأبتدائى فى كل القرى وكذلك فى المناطق المتفرقة السكن دورا أساسيا فى هذا المجال أيضا وساهم الألتحاق بالمدارس الأبتدائية والمعاهد الثانوية والأتصال بالمستوصفات والمستشفيات فى التكثير من تنقلات السكان الريفيين وأتصالهم بالمدن خاصة وأن وسائل النقل أصبحت دورية ومكثفة وهكذا فأن سكان الأرياف أصبحوا واعين أكثر فأكثر بكل الأمكانيات الموجودة فى المدينة وحتى فى الخارج .

إذا تجذب مدن الواجهة الساحلية الشرقية أغلب المهاجرين من الأرياف وخاصة من أرياف المنطقة الداخلية وتبدو هذه الظاهرة فى النمو الديموغرافى لهذه المدن الذى يبلغ ضعف نمو الأرياف لكن كل المدن التونسية لا تتمتع بنفس النسب من النازحين . نلاحظ مثلا أن عدد سكان مدينة تونس العاصمة الذى كان يمثل ١٫٦٪ من جملة سكان البلاد سنة ١٩٢٦ أصبح يساوى ١٧٪ سنة ١٩٧٥ أى أن مدينة تونس تمثل المستفيد الأساس من الهجرات الداخلية التى حركت سكان البلاد منذ سنة ١٩٣٦ .



شكل ١٣ ـ ٤ : تطور سكان الجمهورية التونسية بين عامى
١٩٣١ ـ ١٩٧٥ حسب الولايات

(ب) النزوح الريفى والنمو الحضرى : تشكل مدينة تونس أهم قطب جذب للمهاجرين التونسيين ولقد أوضح تعداد سنة ١٩٦٦ أن حصيلة الهجرة الداخلية ناقصة فى كل ولايات الجمهورية إلا فى ولاية تونس وأن ٤٩٢ , ٢٤٧ ساكن فى تونس العاصمة سنة ١٩٦٦ أى ٣١٫٤٪ من سكان المدينة من الوافدين. وتجذب تونس العاصمة الوافدين من كل ولايات الجمهورية وليس هناك أى مدينة تونسية تجذب كل المهاجرين للمنطقة المجاورة لها وتتوصل هكذا إلى التغلب على قوة الجذب الفائقة التى تتمتع بها مدينة تونس العاصمة تجذب بطبيعة الحال خاصة الوافدين من المناطق الشمالية وحسب تعداد سنة ١٩٦٦ . فان ٣٦٫٣٪ من الوافدين على تونس قادمين من الشمال الغربى أى من ولايات باجة وجندوبة والكاف و ١٧٫٣٪ من الشمال الشرقى أى من ولايتى بنزرت ونابل معنى ذلك أن ولايات الشمال اسهمت بـ ٥٣٫٦٪ من الوافدين الساكنين فى مدينة تونس سنة ١٩٦٦ . وزيادة على ذلك فإن ١٨٫٨٪ من الوافدين من ولايتى ساحل سوسة وصفاقس . ثم تأتى مساهمة الجنوب التونسى التى تفوق مساهمة الوسط التونسى وهذه الظاهرة مرتبطة بأهمية الهجرة منذ عهد بعيد من الجنوب إلى مدينة تونس ولذا فأن ولايات الجنوب أى قفصة وقابس والمدنين اسهمت بـ ١٩٫٣٪ من الوافدين إلى تونس ولم تشارك ولايتى الوسط أى القيروان والقصرين إلا بـ ٨٫٣٪ من جملة الوافدين إلى مدينة تونس حسب تعداد سنة ١٩٦٦.

وتبدو أهمية ظاهرة الهجرة فى النمو السريع لمدينة تونس فى أرتفاع عدد سكان المدينة من ٢٦٦٫٠٠٠ نسمة سنة ١٩٣٦ إلى ٥٩٠٫٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٦ أى أن هذا العدد تضاعف فى ظرف عشرين سنة وأمتدت سرعة النمو الديموغرافى للمدينة بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٦ – إذ بلغت نسبة النمو ٥,٥ ٪ سنويا وذلك رغم هجرة أغلب الأروبيين الذين كانوا يمثلون ٣٠٪ من سكان تونس العاصمة سنة ١٩٥٦ – فأنخفضت نسبتهم إلى ٤ ٪ سنة ١٩٦٦ إذا فرغم هجرة الأغلبية الساحقة من الأوروبيين الذين كانوا يبلغون ١٨٥,٠٠٠ من بين ٥٩٠٠٠٠ ساكن فى تونس العاصمة سنة ١٩٥٦ فان مدينة تونس الكبرى زادت بـ ١٣٠٠٠٠ نسمة من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٦ – أى أن عدد سكان المدينة أرتفع إلى ٧٢٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٦ . لكن خلافا لما كان منتظرا فأن نسبة نمو تونس العاصمة أنخفضت نسبيا بين سنة ١٩٦٦ – وسنة ١٩٧٥ – وأصبحت تساوى ٣,٢ ٪ سنويا فقط أى أنها أنخفضت بأكثر من ٢٪ بالنسبة للعقد الذى تبع الأستقلال هل هذا الأنخفاض نتيجة نقص خلل فى تعداد سنة ١٩٧٥ ؟ أو أنه نتيجة الهجرة الهامة التى عرفها سكان الجمهورية فى العقد الأخير نحو الخارج والتى كان لها أثر كبير فى أقليم تونس العاصمة

وتتمثل هذه الظاهرة فى أنمايقرب من٢٥ ٪ من المهاجرين إلى الخارج بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ من التونسيين أى ما يقرب من ٥٠٠٠٠ من بين ٢٠٠٠٠٠ شخص هاجروا من أقليم تونس ويرجع هذا الإنخفاض فى سرعة نمو تونس الكبرى أيضا إلى سلسلة السنوات الزراعيةالمواتية التى شهدتها الجمهورية التونسية بين سنة ١٩٧٠ـ وسنة ١٩٧٦ وكذلك إلى الفتور أو إنعدام الهجرة من ولايات الساحل والوطن القبلى منذ سنة١٩٦٦ .

ورغم قيام بعض الصناعات العصرية مدة الحرب العالمية الثانية وبعدها فى تونس العاصمة فأن عدد النازحين يفوق بكثيرعدد مواطن الشغل الجديدة وتمثل نسبة البطالة ٢٤٪ من السكان النشيطين حسب تعداد سنة١٩٦٦ وهذا مايفسر نشأة وأنتشار الأحياء الفقيرة على أطراف المدينة والتى تشبه تماما القرى الريفية الفقيرة ولذا سميت الأحياء الكوخية **gourbivilles** والموازية لما سمى أيضا الأحياء القصديرية **bidonvilles**

ولقد بلغ عدد سكان الأحياء الكوخية المحيطة بتونس العاصمة ٥٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٦وأرتفع هذا العدد إلى ١٠٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٦ أى مايقرب من ٢٠ ٪ من سكان المدينة ولقد أعتبر تعداد سنة ١٩٦٦ أن أكثر من ٢٥ ٪ من سكان أقليم تونس يعيشون بما سمى « بالأكواخ وماشابهها » . لكن عدد كبير من المساكن تغير وأدخلت عليه تحسينات مختلفة فأصبح أقرب إلى المنازل القروية المبنية بالحجارة منه بالأكواخ. ويتمثل هذا التغير الجوهرى فى نتائج التحقيقات الحديثة مثل تحقيق « الهجرة والشغل » لسنة ١٩٧٢ الذى يقدر نسبة الأكواخ بـ ٥٪ فقط من المساكن الموجودة فى مدينة تونس (١) ويبدو أن تعداد سنة ١٩٧٥ يؤيد هذا الرأى لكن النتائج لم تصدر بعد فى هذا الميدان .

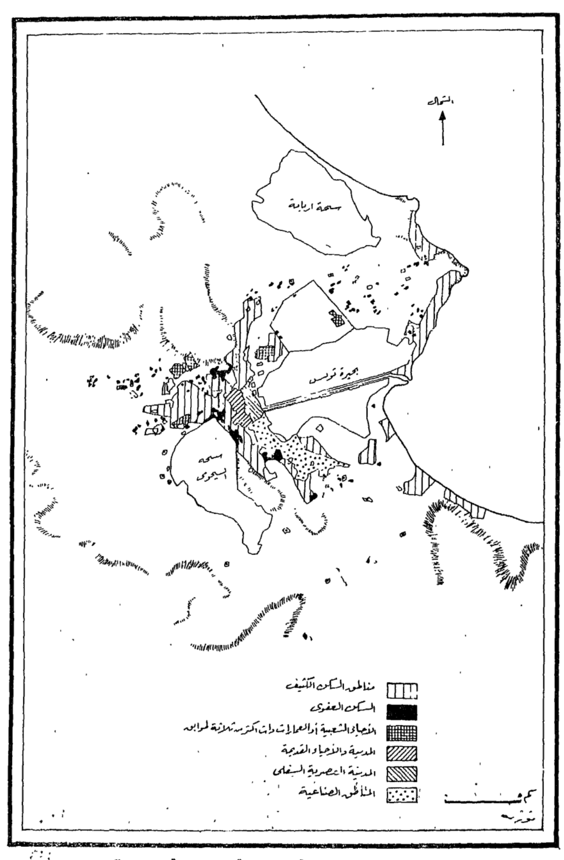
ومنذ ذلك العهد أخذت مدينة تونس العاصمة الوجة **morphologie** الثلاثى المعروف فأصبحت تحتوى على ثلاث أقسام . أولا المدينة القديمة التى تسمى أحيانا وخاصة فى الإصطلاحات الأوروبية « المدينة » وثانيا المدينة العصرية أو الأوربية الجديدة المتكونة من عمارات متراصة تذكر بالمدن الغربية أو من أحياء « فلات » وحدائق **La ville neuve ou ville européenne** وثالثا أحيـاء الأكواخ فى الضواحى مثـل الأحياء الكوخية الوخمة الجنوبية : الملاسين والسيدة المنوبية وسيدى فتح الله والأحياء الكوخية الشمالية مثل الجبل الأحمر وبورجل والكرم الغربى وغيرها وكلها مازال قائم الذات إلا بورجل الذى وقع القضاء عليـه بعد الاستقلال فى نطاق سياسية « القضاء على الأكواخ » **La dégourbification**

(١) أنظر دراسة « لا قليم تونس » تحت عنوان : « معطيات لسياسة السكن » الحالة الراهنة والاختيارات التمهيدية . « ديسمبر ١٩٧٥ .

وهكذا فان عددا كبيرا من النازحين من الأرياف تكدس فى الأحياء الكوخية حول المدينة وتمكنت نسبة لابأس بها من النازحين من السكنى فى المدينة القديمة التى هجرتها العائلات الحضرية العريقة التى فضلت السكنى فى المدينة العظيمة أو فى الضراحى الغنية مثل قرطاج وسيدى بوسعيد والمرسى وقد ساهم هذا التغير فى انحطاط مستوى المساكن فى المدينة القديمة ولقد تحدث الباحثين عن « تأكوخ » المنازل فى المدينة القديمة أو تحولها إلى « وكالات » سكنية تكترى كبيوت صغيرة للنازحين الفقراء لكن قلب المدينة القديمة مزدحم بالسكان ولم يتمكن من جذب إلاعدد محدود من النارحين ولذا فأن الضواحى التى تحتوى على ثلث سكان تونس الكبرى تمتص نصف النازحين . [1]شكل ١٣ –٥)

ولحل مشاكل الأحياء الكوخية ومكافحة البطالة فى المدينة حاولت السلطات فى فترة سابقة طرد كل النازحين الذين لم يتحصلوا على موطن شغل قار وتهديد أكواخهم كما حدث بالنسبة لحى بورجل وفى فترة ثانية بعد أن تبين أن سياسة طرد النازحين عديمة الجدوى وأنه كلما هدمت السلطات حى كوخى ظهر حى مماثل فى مكان آخر من ضواحى المدينة حاولت تلك السلطات خلق مؤسسات صناعية وغيرها لتشغيل أكبر عدد ممكن من النازحين العاطلين وبناء أحياء شعبية لاسكان النازحين ومكافحة توسع الأحياء الكوخية. وقد تم انجاز هذه المشاريع المعمارية من طرف مؤسسات دولية أو شبه دولية مختلفة. وهكذا أنجزت بلدية تونس العاصمة حى الزهور غرب المدينة وحى الكبرية جنوب المدينة وانجزت وزارة الأشغال العمومية والاسكان حى التحرير وحى الخضراء شمال المدينة وأنجزت الشركة القومية العقارية التونسية أحياء شعبية فى المنزه وأريانه شمال المدينة وبن عروس جنوب المدينة لكن كل هذه الانجازات لم تتمكن من سد كل الحاجيات ولذا فان مشكله الأحياء الكوخية مازال الشغل الشاغل للسلطات المعنية ورغم تطور بعض الأحياء الكوخية القديمة وتحسن نوعية المساكن فيها فان التوسع السريع للمدينة تسبب فى إدماج هذه الأحياء فى صلب المدينة العصرية كما هو الشأن بالنسبة لحى الجبل الأحمر الذى أصبح فى قلب المدينة العصرية .

وهكذا فان قسما هاما من سكان مدينة تونس من النازحين الذين قدموا إلى تونس منذ عهد قريب لايتجاوز أربعين سنة ولذا فان الحضريين القدماء أصبحوا يمثلون أقلية وسط النازحين من الأرياف والبوادى من كل أنحاء الجمهورية . كل هذا خلق اتصالات دائمة بين المدينة والريف خاصة وأن عدد كبير من النازحين مازالوا متصلين بأقليمهم الأصلى ولقد ساهمت هذه التنقلات فى تأثر الأرياف التونسية بنمط الحياة الحضرية وكذلك تأثرت المدينة بنمط الحياة الريفى ولقد تحدث بعض الباحثين عن « تريبف » مدينـــة تونس **ruralisation**



شكل ١٣ ـ ٥ الاحياء السكنية والصناعية فى مجموعة تونس الكبرى

وختاما يمكن القول بأن نمو مدينة تونس مازال سريعا رغم الانخفاض الذى لوحظ فى العقد الأخير وأن ثقل تونس العاصمة الديموغرافى أصبح عظيما إذ أن مدينة تونس الكبرى تضم ١٧ ٪ من سكان الجمهورية و ٣٥ ٪ من السكان الحضريين فى البلاد .

ومن المعلوم أن المدن التونسية الأخرى تجذب نسبا منخفضة من النازحين أقل بكثير من قوة جذب تونس العاصمة وهى على مستويات مختلفة. وإن أغلبية المدن تجذب قسما من النازحين الريفيين لولايتهم فقط ماعدا صفاقس التى تتعدى جاذبيتها الديموغرافية حدود ولايتها وتتسع إلى الجنوب والوسط التونسى ولقد أظهر تعداد سنة ١٩٦٦ أن ٤٠,٥ ٪ من الوافدين على مدينة صفاقس من نفس الولاية و ٥٩,٥٠ ٪ من ولايات أخرى أى أن أكثر من نصف الوافدين من خارج ولاية صفاقس ولقد اسهمت ولاية تونس العاصمة بـ ١٧,٢٠٪ من الوافدين وهم يمثلون أما سكانا من أصل صفاقس عائدين إلى مدينتهم الأصلية أو كوادر ادارية واقتصادية من مدينة تونس واسهمت ولاية سوسة بـ ٨,٢٪ من الوافدين واسهمت ولايات الجنوب قفصة وقابس ومدنين بـ ١٩,٢ ٪ من الوافدين ... الخ .

ويمكن تفسير هذه الجاذبية الهامة بزحف حركة التشجير بالزياتين بالخلفية الصفاقسية ثم بانتشار ميكنة الأشغال الزراعية ابتداء من سنة ١٩٣٦ وخاصة بعد سنة ١٩٤٥ وقد ساهمت هذه العملية فى تفكيك الهياكل الاجتماعية الرعوية القديمة وحولت المجتمع الرعوى البدوى إلى مجتمع يعتمد على العمل المستأجر وبما أن زراعة الزياتين لاتتطلب اليد العاملة كامل السنة فان العامل اصبح يشكو من البطالة الجزئية وترك تدريجيا تربية الماشية أمام زحف زراعة الزيتون فاجبر هكذا على النزوح والبحث عن عمل فى مدينة صفاقس . ولكن الخلفية الصفاقسية الريفية تحتوى على كثافات سكانية منخفضة جدا أى بأقل من ٤٠ ساكن فى الكيلو متر مربع غالبا ولا يمكنها تغذية صفاقس الا باعداد محدودة من النازحين ولذا اجتذبت المدينة الوافدين من الولايات المجاورة لسد حاجيات صناعتها الحديثة ونشاطات القطاع الثالث .

ولقد أدى كل هذا إلى نمو ديموغرافى منخفض نوعا ما بالنسبة لنمو المدن الكبيرة التونسية الأخرى وخاصة بالنسبة لمدينة تونس يمثل النمو السكانى لمدينة صفاقس بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٦ زيادة تقدر بـ ١٧٢ ٪ بينما شهدت مدينة بنزرت نموا يقدر بـ ١٩٠ ٪ ومدينة سوسة ٢٦١ ٪ وتونس العاصمة ٣٢٣ ٪ . والملاحظ أيضا أن النمو الديموغرافى لمدينة صفاقس فى انخفاض عام منذ سنة ١٩٦٦ فبعد أن شهدت المدينة نموا يعادل ٤ ٪ بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٥ انخفض النمو إلى ٢,٤٪ بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٥٦ ثم ارتفع من جديد

الاستقلال فبلغ ٣,٤٪ بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٦ ثم انخفض مرة أخرى إلى ١,٩٥٪ بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ أى أقل من معدل النمو السنوى القومى لنفس الفترة الذى يبلغ ٢,٣٢٪ وأقل بكثير من معدل تونس العاصمة الذى يساوى ٣,٢٠٪ كما رأينا .

ويمكن تفسير هذا الفتور الديموغرافى بضعف التمويلات الدولية فى مدينة صفاقس بعد الأستقلال لأنها أعتبرت كمدينة محظوظة وتحتوى على جهاز صناعى هام وقادر على القيام بنمو ذاتى وكذلك بتدشين حركة هجرة من المواطنين والتجار وأصحاب الصناعات مثل الأختصاصيين فى التجارة وتصليح السيارات إلخ نحو مدينة تونس وكذلك هجرة الموظفين نحو الوسط والجنوب وكذلك التجار وأرباب الصناعات التقليدية ونتج عن كل هذا حصيلة هجرية ناقصة تدل على أن مدينة صفاقس شهدت منذ الأستقلال تدهورا إقتصاديا بالنسبة للساحل والوطن القبلى وتونس ومدينتى بنزرت - منزل بورقيبة .

ومن نتائج النزوح الريفى والفتور الإقتصادى فى المدينة النسبة العالية من البطالة وقد قدر تعداد سنة ١٩٦٦ نسبة من ليس لهم نشاط من الذكور فى مدينة صفاقس بأستثناء الضواحى بـ ٢٥٪ من جملة الذكور النشيطين ، وقد تسببت هذه البطالة فى الاحياء الفقيرة المزدحمة بالسكان فى منطقة « الربط » غربى المدينة وكذلك الأحياء الكوخية فى الضواحى وخاصة حى الحفارة شمال المدينة . لكن تسلل الريفيين الى المدينة القديمة الذى رأينا أهميته فى تونس العاصمة له دور محدد جدا فى صفاقس . وقد حاولت بلدية صفاقس حل مشكلة السكن بالنسبة للنازحين، وذلك ببناء أحياء شعبية مشابهة للأحياء التى تحدثنا عنها بالنسبة لتونس ومن بينها حى بورقيبة وحى السلطنية شمال المدينة وحى الحبيب جنوب المدينة ولكن هذه الانجازات لم تعطى الا نتائج محدودة لانها لم تتمكن الامن سد قسم متواضع من الحاجيات .

وهكذا فان الوجه الحضرى morphologie urbaine لمدينة صفاقس أصبح يحتوى على أقسام متعددة كما هو الشأن بالنسبة لتونس العاصمة مع بعض الأختلافات . فنجد المدينة العتيقة وسط المنطقة الحضرية والحى العصرى أو الأوربى بين الميناء الجديد والمدينة القديمة والأحياء الفقيرة والكوخية فى الضواحى مثل الربط والحفارة والأحياء الشعبية الجديدة التى بنتها البلدية ، وحول المدينة المكثفة بالمساكن والبناءات الإقتصادية منطقة الحدائق المسكونة التى تسمى هنا « الأجنة » المنتشرة خاصة فى غربى وشمال المدينة وتحتوى على مساكن متفرقة يسكنها مايقرب من ثلثى سكان صفاقس الكبرى .

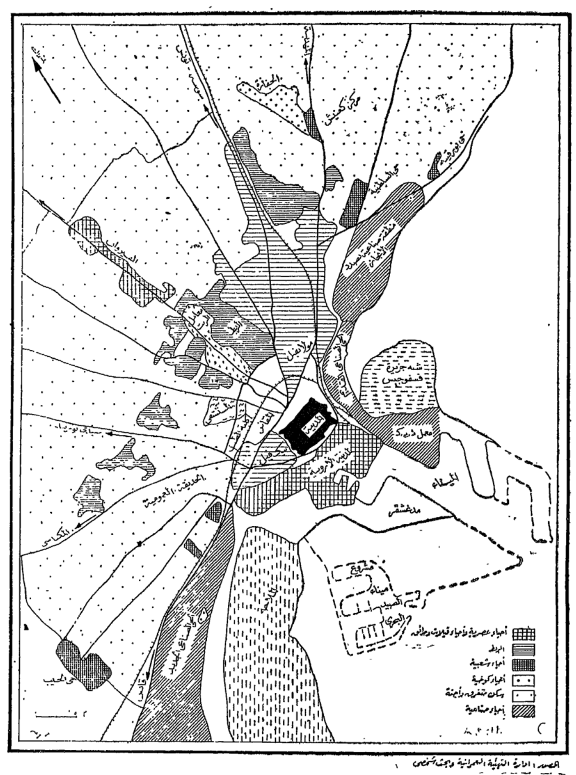
لكن نتائج النزوح الريفى فى الخلفية الصفاقسية ذات كثافات سكانية محدودة كثيرة ووخيمة . خلقت صفاقس فراغ سكانى فى خلفيتها تسبب فى نقص كبير فى اليد العاملة

الموسمية اللازمة لجنى الزيتون وخاصة فى بعض المناطق مثل غابة منزل شاكر ولذا فان قسما من الريفيين المستقرين بمدينة صفاقس ينتقلون وقت الصابة لجنى الزيتون ثم بعد الأنتهاء من هذا العمل يعودون إلى المدينة لكن حاجيات غابة الزيتون كبيرة جدا خاصة فى السنوات المواتية ولذا فأن ولاية صفاقس تجذب عمالا مهاجرين وقتيين لجنى الزيتون من الولايات المجاورة وخاصة من ولايات القيروان وسيدى بوزيد وقفصة وحتى من الساحل . ومن النتائج الوخيمة للنزوح الريفى تضاؤل العمال الفلاحيين المؤهلين وتدهور مستوى العمال الزراعية فى غابة صفاقس التى أشتهرت بابداع فلاحيها فى ميدان زراعة الأشجار البعلية مثل الزيتون واللوز .

إذا خلافا لتونس العاصمة فان المدينة صفاقس شهدت نموا ديموغرافيا متواضعا بين سنة ١٩٣٦ وسنه ١٩٦٦ ونموا ضعيفا وناقصا منذ سنة ١٩٦٦ . وهكذا فان المدينة التونسية الثانية التى يمكنها أن تلعب دور المدينة القادرة على جذب قسم هام من النازحين الريفيين فى الوسط والجنوب والتخفيف من وطأة هذه الظاهرة على تونس العاصمة تتصف اليوم بنمو ديموغرافى منخفض وذلك راجع إلى ضعف التمويلات الدولية فى المدينة وكذلك إلى هجرة عدد كبير من أصحاب الاعمال والتجار وارباب الحرف إلى تونس العاصمة وانشاء مؤسسات جديدة بها والمساهمة فى النمو السريع لتونس وجعل التباين الحضرى الموجود بين تونس والمدن التونسية الاخرى أكثر حدة . ومن الواضح أن للدولة فى هذا المجال دوراً أساسياً يمكنها أن تلعبه لجعل صفاقس حاضرة Metropole الجنوب التونسى وتدعيم جاذبيتها ودورها القيادى فى جميع الميادين وخاصة الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تخف من حدة سيطرة تونس العاصمة على كل الفضاء التونسى (شكل ١٣ — ٦) .

وقد شهدت مدينة سوسة نمواً ديموغرافياً هاما ومرتفعاً بالنسبة لنمو صفاقس فلقد تضاعف عدد سكان سوسة ثلاث مرات بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٦ بينما تضاعف عدد سكان الجمهورية التونسية مرتين فقط فى نفس الفترة أى أن النمو كان بين ٩,٥٪ سنوياً وبقى النمو هاماً وأعلى من نسبة نمو تونس العاصمة بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ الذى بلغ ٣,٧٦٪ سنوياً وهكذا فخلافا لمدينة صفاقس التى أخذت فى التقهقر الديموغرافى فإن سوسة تنمو بسرعة ومازالت تشهد حصيلة هجرية إيجابية وذلك مرتبط بالمجهود الكبير فى ميدان التصنيع منذ سنة ١٩٥٦ وميدان التجهيز السياحى مذ سنة ١٩٦٢ .

تجذب مدينة سوسة نازحين لا من ولايات الساحل فقط بل ومن ولايتى القيروان وصفاقس أيضا وتدل هذه الجاذبية على أن سوسة كانت تتمتع فى الماضى بعلاقات متينة مع السباسب



المصدر : الأمثلة التهيئية العمرانية وبحث شخصي

شكل ١٣ ــ ٦ الأحياء السكنية والصناعية لمدينة صفاقس

السفلى ولذا فإنها تضم القيروان فى منطقة اشعاعها يمثل النازحون من ولايات الساحل ثلثى النازحين والثلث الباقى قادم من الولايات المجاورة ومن مدينة تونس وتشكل نسبة النازحين أكثر من ثلث سكان مدينة سوسة ولذا فان سوسة ككل المدن الاخرى الجاذبة مطوقة باحياء فقيرة ومناطق أكواخ خاصة جنوب المدينة وتمثل هذه الجاذبة مظهراً خاصاً بسوسة فى الساحل إذ أن كل مدن الساحل شهدت حصيلة هجرية سلبية بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٦ ما عدا سوسة والمنستير التى نمت ديموغرافيا بعد سنة ١٩٥٦ لكن هذه الأزمة الحضرية التى عاشها الساحل بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٦ قد انتهت منذ سنة ١٩٦٦ وقد عرف كل مدن الساحل تحولا ديموغرافياً جذريا بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ إذ بلغت نسبة النمو أكثر من ٣ ٪ سنوياً .

وخلافاً لتونس العاصمة وصفاقس وسوسة فإن أغلب المدن التونسية مثل بنزرت والقيروان وباجة وجندوبه والكاف وقفصة والمدن المنجمية وقابس ومدنين ونابل الخ . تجذب النازحين من مناطق لا تتعدى حدود الولاية المعنية وتفتقر فى كثير من الأحيان على المعتمديات القريبة لكن هذه المدن عرفت تطوراً متباينا فى ميدان الهجرة منذ سنة ١٩٣٦ إلى يومنا هذا . ويمكن تصنيف هذه المدن إلى ثلاثة أنماط حسب التطور الديموغرافى الذى شهدته هذه المدن بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٥٦ .

يمثل النمط الأول المدن التى شهدت حصيلة هجرية سلبية أى المدن التى لم تحتفظ بكامل نموها السكانى وغذت المدن الأخرى بمهاجريها ويدخل فى هذا الصنف كل من مدن الساحل باستثناء سوسة وقد كان معدل النمو السنوى فى هذه الفترة لهذه المدن ١,٦٪ بينما يبلغ المعدل القومى (٢٪ ١) وكذلك مدن الواحات الصحراوية باستثناء قفصة لارتباطها بالنشاطات التعدينية وكذلك مراكز ولاية صفاقس مثل محرص وجبنيانة والشابة والمراكز القديمة لوادى مجردة مثل تبرسق وتستور وهذه « الأزمة الحضرية » التى عرفتها هذه المدن مرتبطة بتدهور الزراعة والصناعات التقليدية والتجارة الإقليمية وانعدام النشاطات الاقتصادية العصرية .

ويشكل النمط الثانى المدن التى عرفت صافى هجرية معتدلة أى التى احتفظت بكامل نموها السكانى لكن هذه الظاهرة لا تعنى أن هذه المدن لم تغذ المدن الأخرى بالمهاجرين

---

(١) معدل النمو السنوى بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٥٦ فى المهدية والمكنين ١,٤٪ وفى المنستير ١,٣٪ .

بل بالعكس ساهمت هذه المدن فى الهجرة بين المدن ولكنها جذبت نازحين من الأرياف لمحاولة سد الفراغ الذى تركه المهاجرون الحضريون ويدخل فى هذا النمط مدن ومراكز الوطن القبلى وولاية بنزرت وكذلك مدينتى ماطر والقيروان وذلك لأن هذه المناطق شهدت ازدهاراً زراعياً ملحوظاً تمثل فى انتشار الزراعات الجاهدة مثل الخضر المروية والحمضيات وكروم العنب والزياتين إلخ . وتدعيم النشاط الإدارى فيما يخص القيروان وتجذب القيروان النازحين من كامل ولايتها أى ثلث المهاجرين لكل معتمدية حسب تعداد سنة ١٩٦٦ ولا تتعدى الجاذبية الديموغرافية للقيروان حدود الولاية إلا بالنسبة لمعتمدية مساكن التى ترسل نسبة محدودة من مهاجريها إلى القيروان وعلى كل فإن مدينة القيروان تغذى مدن سوسة وتونس العاصمة وغيرها وتعوض هذه الخسارة تماماً بجذب نسبة هامة من النازحين داخل الولاية وهكذا فيمكن اعتبار القيروان « كمدنية مرحلة » بالنسبة للنازحين الريفيين الذين يتمرسون فيها على الحياة الحضرية قبل الهجرة من جديد هم أنفسهم أو أبناؤهم وبناتهم إلى سوسة وإلى تونس العاصمة وغيرها من المدن القوية الجذب .

وشهد النمط الثالث من المدن الصغيرة نمواً سريعاً بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٥٦ يشابه نمو المدن الكبرى مثل تونس العاصمة وسوسة وصفاقس ويدخل فى هذا النمط المدن التعدينية مثل المتلوى والرديف والمضيلة وام العرائس وقفصة وكذلك المجموعة الحضرية بنزرت – فر فيل وذلك لأن حركة المناجم فى عهد الحماية النشيطة وكذلك نشاطات الميناء الحربى ببنزرت وترسخانة منزل بورقيبة خلقت مواطن شغل متعددة وجاذبية شديدة ويضم هذا النمط أيضا المراكز الزراعية الواقعة فى السهول والأحواض التى شهدت قيام وازدهار الزراعات الاستعمارية الكبيرة وتخص بالذكر منها مدن باجة وجندوبة ماعدا وظيفة إدارية متواضعة ولكنه متولد عن الأزمة الاجتماعية التى نتجت عن الاستحواذ العقارى الاستعمارى على أغلب الأراضى الخصبة ومن استفحال مشكلة البطالة الريفية بعد الثورة الديموغرافية ولذا فإن هذه المدن مزدحمة خاصة بالنازحين الريفيين العاطلين عن العمل مطوقة بأحياء أكواخ مشابهة للسكن الريفى المجاور ويمكن القول بأن هذه المدن تختص بنمو سريع لكن هذا النمو ليس نتيجة جاذبية المراكز الحضرية بل هو نتيجة عوامل الطرد الشديد للمناطق الريفية المستعمرة .

ولكن رغم النمو السريع لهذه المدن واستقبالها نسباً مرتفعة من النازحين فإنها لا تجذب المهاجرين لكل ولايتهم وفى كثير من الأحيان فإن المدينة تستقبل النازحين من عدد محدود

من المعتمديات المجاورة كما أوضحت ذلك نتائج تعداد سنة ١٩٦٦ بالنسبة لبنزرت ومنزل بورقيبة وكذلك باجة وجندوبة والكاف والمدن التعدينية فى حوض قفصة وقابس ومدنين ويجدر الذكر بأن المدن التعدينية المختصة بعدم استقرار اليد العاملة وتغيبها وهجرتها ، من مركز إلى آخر تجذب الوافدين من بعضها البعض وكذلك من الجريد .

ومنذ الاستقلال نلاحظ أن أغلب المدن الصغيرة وخاصة التى اختيرت منها كمراكز ولايات شهدت نمو وظيفتها الإدارية والثقافية وقطاع الخدمات بصفة عامة وبالنسبة للبعض منها ظهور وظيفة صناعيةعصرية أو سياحية وفى بعض الأحيان الأثنين معا ونخص بالذكر منها مدن باجة وجندوبة والكاف والقيروان وقابس والقصرين وغيرها وقد شهدت بعض هذه المدن نمواً عجيباً وعلى سبيل المثال نلاحظ أن مركز القصرين تضاعف عدد سكانه عشرة مرات فى أقل من عشرين سنة فارتفع من ٢,٥٠٠ نسمة سنة ١٩٥٦ إلى ٢٥,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٥ . .

ومنذ سنة ١٩٦٦ عرفت مراكز الوطن القبلى والساحل وولاية بنزرت نمواً ديموغرافياً هاماً خلافاً للفترة السابقة ولقد بلغ النمو بين ٢,٥ و ٤ ٪ سنوياً بالنسبة لمدن شبه جزيرة رأس الجبل فى ولاية بنزرت وبين ٣ و٥٪ بالنسبة لمراكز ولاية نابل وذلك مرتبط بالنهضة السياحية النشيطة واستمرار الازدهار الزراعى خاصة بالنسبة لمراكز الحمامات ونابل وقليبة ومنزل تميم وقربة وسليمان إلخ . وبين ٣ و ٦ ٪ بالنسبة لمدن الساحل وذلك على أثر اتساع النمو الصناعى والسياحى وتطوير الصناعات التقليدية وهكذا فإن المنطقة المكتظة بالمدن والمراكز بين حمام سوسة والمنستير تسير نحو خلق منطقة حضرية موحدة ومتصلة الأطراف ، ويشمل هذا النمو الديموغرافى الهام منذ سنة ١٩٦٦ مدينتى القيروان وقابس (١) وحومة السوق فى جزيرة جربة أى كل المدن والمراكز الساحلية . لكن رغم الوظائف الإداوية والثقافية وأحياناً الصناعية والسياحية فإن هذه التجمعات الحضرية الصغيرة تضم نسبة هامة من العاطلين عن العمل النازحين من الأرياف ولذا فإن المدن الصغيرة تلعب دورة « المرحلة » فى طريق الهجرة نحو المدن الكبيرة وخاصة نحو تونس العاصمة . لكن هذا الدور المرحلى . ليس اجباريا . لأننا نلاحظ أن أغلب النازحين من الأرياف يذهبون مباشرة إلى تونس بدون الاستقرار مدة من الزمن بمدينة (مرحلة) وتشمل الهجرة بين المدن خاصة سكان المدينة

---

(١) تمثل نسبة النمو لمدينة قابس ٣,٦ ٪ بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ بينما كانت تبلغ ٢,٣ ٪ بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٦ وهذا يدل على أن الحركة الصناعية النشيطة فى قابس لها دور ديموغراقى هام .

أو أبناء المهاجرين الريفيين . لكن الحالة تختلف من مدينة إلى أخرى وقد لاحظنا أن مدينة القيروان تلعب دور المدينة المرحلة بالنسبة للنازحين من أرياف ولاية القيروان كما بينت ذلك دراسة حديثة اعتمدت على تعداد سنة ١٩٦٦ وكذلك بحث ميدانى على عين المكان .

وختاماً يمكن القول بأن المدن الصغيرة والمتوسطة شهدت خاصة منذ الاستقلال نمواً ديموغرافياً هاما وذلك مرتبط خاصة بحدة النزوح من الأرياف ولذا فإن أغلب الوافدين من الريفيين ويمثل هؤلاء فى أغلب الأحيان أكثر من ثلثى الوافدين ما عدا فى سوسة حيث أكثر من ثلاثة أرباع الوافدين من الحضريين لأن ولايات الساحل تضم كما رأينا نسبة مرتفعة من الحضريين وحيدة من نوعها إذا استثينا ولاية تونس العاصمة لكن نمو المدن الصغيرة والمتوسطة خلافا للمدن الكبرى تختص بتدرج غير منتظم سواء كان فى السواحل الشرقية أو فى المناطق الداخلية فهى تشهد فى فترة زمنية نموا سريعاً ثم ينخفض نموها أحياناً انخفاضا شديدا وكل ذلك مرتبط بضعف النشاطات المنتجة أو الموفرة لمواطن الشغل الدائمة . ومن المستحسن أن يستقر وضع هذه المدن فتصبح قادرة على نمو مطرد لامتصاص النازحين من الأرياف المجاورة والحد من تضخم حجم المدن الكبيرة غير الطبيعى والملىء بالمشاكل والاخطار وخاصة النمو السريع لتونس العاصمة ويمكن اعتبار التمويلات الهامة التى قامت بها الدولة فى مراكز الولايات لتجهيزها بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كخطوة أساسية نحو تدعيم المدن الصغيرة والمتوسطة على الواجهة الساحلية وخاصة فى المناطق الداخلية والسير نحو تسلسل حضرى . hiérarchic urbaine يخلق توازناً مرضياً بين من مدن وأقاليم الجمهورية .

لكن الوضع الحالى مازال يتصف بهيمنة المدن الكبيرة وخاصة تونس العاصمة من الناحية الديموغرافية وغيرها .

التسلسل الحضرى التونسى
(الهيراركية الحضرية)

سنعرض التسلسل الحضرى التونسى اعتمادا على كل المعلومات الجاهزة حول الدور القيادى للمدن الكبرى ومختلف جوانب هيمنة هذه المدن بعضها على بعض وهيمنتها على المدن الصغيرة المجال القومى والفضاء المجاور وذلك من خلال أهمية التيارات السكانية وتيارات البضائع وكذلك رؤوس الاموال والتيارات التليفونية . (١)

(١) أنظر الدراسة المطولة « للمجموعة ثمانية : إدارة التهيئة العمرانية : « العمران والتنمية » فى أكثر من الف صفحة باللغة الفرنسية . وملخص فى مائة صفحة باللغة العربية .

يتميز المجال الجغرافى التونسى بهيمنة المدن الساحلية وخاصة بالدور القيادى الذى لاريب فيه لتونس العاصمة .

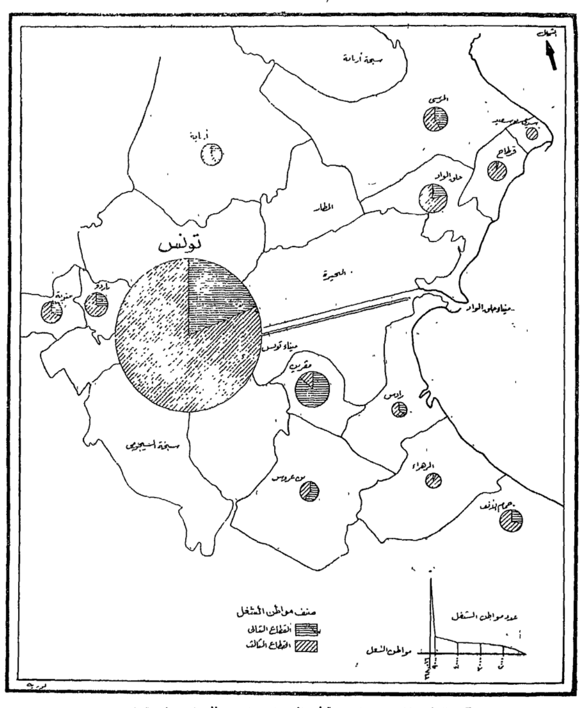
١ ـ الراس المسير للنظام الحضرى التونسى : تونس العاصمة ومنطقة نفوذها المطلقة اى الشمال الشرقى :

تمثل تونس العاصمة أهم مركز عمرانى فى البلاد إذا تضم ما يقرب عن المليون نسمة أى أكثر من سدس سكان الجمهورية وليس لمدينة تونس أى منافس فى هذا المجال إذ أن المدينة التونسية الثانية صفاقس تحتوى على ما يفوق بقليل ربع سكان العاصمة وترجع هذه المرتبة الاولى إلى ماضى تونس كعاصمة وكميناء وكذلك إلى الدور الاساسى الذى لعبته فى عهد الحماية ودعمته السلطات التونسية بعد الاستقلال وذلك بتنويع تجهيزاتها وكل هذا يفسر أن تونس العاصمة أصبحت كما رأينا المصب الاساسى للهجرة الداخلية وخاصة للنزوح الريفى .

تجمع مدينة تونس كل السلطات المصممة والمقررة والمنفذة فى كل الميادين السياسية والادارية وتحتوى على كل التجهيزات الهامة فى ميدان التعليم والثقافة وفى الميدان الادارى والفنى والصحى أى التجهيزات العامة على المستوى القومى وكذلك التجهيزات الخاصة إذا تملك العاصمة أكثر من ثلثى الاطارات الاقتصادية والفنية والتجارية وثلاثة أرباع الاطباء المباشرين فى الجمهورية وثلثى المحامين وأكثر من ٨٠٪ من العاملين من القطاع المصرفى .

ومن المعلوم أن تونس العاصمة تضم كل المقرات المركزية لكافة البنوك العامة والخاصة ولا تملك المدن الاخرى للبلاد الا فروع ، وتتحدد القروض بتوجيه من العاصمة خاصة فى العمليات الهامة وهذا يعنى أن تونس تملك السلطة النقدية وتضم تونس العاصمة أيضا كل الدواوين الدولية وأهم الشركات أو التجار فى ميدان التصدير والاستيراد واغلبية الشركات القومية والتعاضديات المركزية ويمثل ميناء تونس حلق الواد المورد الاساسى للبضاعات العامة والمصدر للمواد الغذائية ويلعب دوراً أساسياً بالنسبة لكل التجارة الخارجية والداخلية ماعدا ميدان زيت الزيتون والفسفات المرتكزين فى ميناء صفاقس وقابس .

وتبدو هذه الهيمنة التجارية لتونس العاصمة على المجال التونسى فى الدور الاساسى الذى يلعبه ميناء تونس ـ حلق الواد بالنسبة للصناعة فى مدينتى بنزرت منزل بورقيبة فنلاحظ أن صناعات منزل بورقيبة التعدينية وغيرها تمر بميناء تونس ـ حلق الواد لتوريد أغلب



شكل ١٣ ـ ٧ : تضيف مواطن الشغل « فرص العمل » في تونس

لوازمها وكذلك الشأن بالنسبة للعشرين مؤسسة صناعية التى بعثت فى ولاية بنزرت فى نطاق قانون أبريل ١٩٧٢ التى تورد كل شى وتصدر كل انتاجها بطريقة الصندقات .

ومع هذا فان بنزرت تملك ميناء كبيرا قادرا على القيام بهذا الدور لكن التمركز الاساسى لأهم الادارات والمؤسسات التونسية فى العاصمة يشكل عنصر جذب شديد . (شكل ١٣ — ٧)

وتمثل تونس العاصمة قطب جذب وحيد من نوعه فى البلاد فى كل الميادين التجارية وخاصة فى بيع وتوزيع لا المواد الغذائية فقط كما هو الشأن بالنسبة لاغلب المدن الاخرى بل لكل البضائع وتوزع تونس العاصمة أغلب كميات المواد الاستهلاكية المتنوعة ومتاع التجهيز والمنتجات النادرة والغالية لكل البلاد التونسية .

وتبين دراسة التيارات التجارية أن تونس العاصمة تهيمن هيمنة كلية على ولايات الشمال الشرقى أى تونس وبنزرت ونابل وتبدو هذه الهيمنة التجارية فى كل من التصدير التوريد إذ تمثل الحركة التجارية مع العاصمة أكثر من ٨٠٪ فى هذه المنطقة وبالنسبة لتجارة العاصمة مع كامل القطر التونسى فأن ٥٠٪ من الواردات الداخلية تأتى من ولايتى بنزرت (٢٥,٨٪) ونابل (٢٢,٧٪)و ٤٠٪ من مصدرات تونس نحو الولايات الداخلية تأخذ طريق ولايتى نابل (٢٥٪) وبنزرت (١٣,٦٪) حسب بحث اجرى سنة ١٩٧١ (١) لكن تأثير تونس العاصمة التجارى ينقص تدريجيا كلما أبتعدت المسافة ورغم ذلك فانه هام فى كل ولايات الشمال الغربى أى باجة وجندوبة والكاف إذ تمثل تجارة هذه الجهات مع العاصمة ٦٠٪ من تجارتها وتبلغ هذه التجارة نسبة مرتفعة خاصة مع ولاية باجة وقد اظهر بحث سنة ١٩٧١ أن ١٧,٤٪ من واردات العاصمة من ولايات الجمهورية قادمة من ولاية باجة وفيما يخص الوسط الجنوبى فان هيمنة تونس التجارية نسبية وتخضع لمنافسة سوسة وصفاقس . لكن كل الاقاليم باتصال تجارى مع العاصمة بما فى ذلك ولايات أقصى الجنوب أى قفصة وقابس ومدنين كما يبدو ذلك جليا ومن تتبع تيارات البضاعة المنقولة على السكك الحديدية والطرقات .

وتؤيد دراسة الخطوط التليفونية هيمنة تونس المطلقة على ولايات الشمال الشرقى من بنزرت إلى نابل والتأثيرات الثانوى على الشمال الغربى وعلى الوسط والجنوب وذلك لظهور

---

(١) أنظر كتاب « العمران والتنمية » المذكور اعلاه .

مراكز حضرية منافسة وهى سوسة وصفاقس فيما يخص الساحل فان مدينة المكنين مثلا توجه ٣٠٪ من اتصالاتها التليفونية نحو العاصمة و ٤٧٪ نحو سوسة بينما نرى أن المهدية توجه ٤٣٪ من اتصالاتها نحو تونس و ٢٠٪ نحو سوسة و ١٦٪ نحو صفاقس وهذا يدل على أن هذه المدينة متجهة نحو مراكز جذب مختلفة لكن جاذبية تونس مهيمنة رغم بعد تونس والقرب النسبى لسوسة وصفاقس ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة فى معتمديات توزر ومتلوى ومحرص المرتبطة بميناء صفاقس والادارة الاقليمية فى صفاقس ولكن نشاطات تكييف وترويج التمور واستخراج الفسفات وتصدير البترول (ميناء السخيرة) تفرض على هذه المراكز اتصالات هامة مع العاصمة وهكذا فان دراسة الخطوط التليفونية تدل على أن النظام الحضرى التونسى يخضع إلى الرأس المسير لكل النشاطات التونسية أى تونس العاصمة .

إذا مما لا شك فيه أن الفضاء التونسى مستقطب Polarisé من طرف العاصمة فى جميع المستويات لكن هيمنة العاصمة ودورها القيادى هام جدا ويكاد يكون كليا فى الشمال الشرقى من البلاد فقط ففى ولاية نابل أن كل المواصلات الاساسية متجهة نحو العاصمة . تأخذ كل البضائع الصناعية والزراعية طريق تونس وتباع فى العاصمة سواء كانت موجهة نحو التصدير وتمر إذ ذاك بميناء تونس حلق الوادأو موجهة نحو الداخل أى للاستهلاك المحلى ويمثل الوطن القبلى المزود الاساسى للعاصمة فى ميدان الخضر والحبوب «الغلال» وكل مراكز الولاية أى سليمان ومنزل بوزلفة والحمامات ونابل وقرية ومنزل تميم وقليبية وغيرها متصلة بصفة مباشرة بأسواق العاصمة ولا يلعب مركز الولاية أى مدينة نابل أى دور فى هذه الاتصالات ولا تمر أى بضاعة بطريق نابل وتنقل البضائع اساسا بالشاحنات الكبيرة والصغيرة الخاصة . ومنذ ظهور واتساع النشاطات السياحية فى مدن الحمامات ونابل والمعمورة وبرج السدرية وسليمان فان الاتصالات مع العاصمة تدعمت فى مستوى نقل السواح والبضائع والعلاقات البنكية وغيرها ولذا فان منطقة نابل الحمامات خاصة اصبحت مرتبطة ارتباطا متينا بالعاصمة حتى فى الميدان الثقافى حيث أن المهرجان الدولى للحمامات مرتبط اليوم بمهرجان قرطاج الصيفى وكذلك ميدان النقل الجوى ومن المعلوم أن مطار تونس –قرطاج يقوم خاصة بنقل السواح إلى منطقة الحمامات – نابل . وقد ساعدت الحركة السياحية فى تحديد الصناعات التقليدية وترويجها فى الجهة وفى العاصمة وفى الاسواق الخارجية . وهكذا فان الوطن القبلى أصبح تدريجيا الضاحية الزراعية والسياحية للعاصمة أى أن العاصمة تمكنت من إدماج هذه الولاية تحت سيطرتها الكلية وحتى المناطق الجبلية الفقيرة والمختصة بالزراعات التقليدية

مثل الدخلة والجبال الواقعة بين سهل قرنبالية وسهل المرناق فانها اصبحت تمثل شبة «خزان» من اليد العاملة يرسل إلى تونس أفواجا متزايدة من الوافدين .

وهكذا فأن ولاية الوطن القبلي تمثل بالنسبة لتونس العاصمة منطقة زراعية وسياحية أساسية بينما تتميز ولاية بنزرت وخاصة المجموعة الحضرية بنزرت منزل بورقيبة بأرتكازها على الصناعة العصرية الثقيلة حيث أنها مختصة فى صناعة الصلب والصناعات التعدينية الثقيلة وكذلك تكرير البترول بالنسبة لكامل الجمهورية ولذا فان الصناعة التعدينية وغيرها فى العاصمة تعتمد على الصناعة الثقيلة الموجودة فى بنزرت وهذا ما يفسر الدور القيادى لتونس العاصمة وأهمية بنوكها وأداراتها وميناء تونس — قرطاج — وكذلك السكك الحديدية المارة عبر العاصمة لنقل معدن الحديد من منجم الجريصة قرب الكاف بالنسبة لبنزرت منزل بورقيبة .

ويمكن القول بأن المنطقة الشمالية الشرقية للبلاد من بنزرت إلى الحمامات تمثل النواة الأولى لشبكة حضرية أقليمية متوازنة تضم حول العاصمة أقاليم تحتوى على تجهيزات عالية فى جميع الميادين وعلى أهم النشاطات العصرية المنتجة فى البلاد وكذلك على خدمات عصرية ذات مستوى رفيع ولا عجب أن نلاحظ أن أقتصادها أبتعد تدريجيا على الإقتصاد المعاشى وأصبح تجاريا فى أهم قطاعاته وهو مرتبط اليوم بكل السوق القومية وكذلك بالأسواق الخارجية ويتأثر بسرعة وبشدة بكل مايقع فى الداخل والخارج سواء كان أزمة سياسية أو سياحية أو تدهورا فى أسعار الحمضيات أو الخمور أو تحديدا فى تصدير المنسوجات التونسية أو الخمور التونسية إلى أوروبا . إذا تشكل المنطقة الحضرية الشمالية الشرقية منطقة عصرية ومزدهرة إقتصاديا ولكن هذا الأزدهار مهدد لأنه مرتبط بعوامل خارجية لايتحكم فى كثير منها .

تتركب هذه الشبكة الحضرية الأقليمية من تونس العاصمة التى تمثل قلب المنطقة ودماغها المسير وسوقها المستهلك والمروج فى الداخل والخارج وتعتمد العاصمة على مجموعتين حضريتين ذات مستوى عالى . أولا المجموعة الزراعية والحرفية والسياسية بنابل — الحمامات وثانيا المجموعة الصناعية والتجارية لبنزرت — منزل بورقيبة وعلى حزام كثيف من المدن الصغيرة التى تملك تجهيزات أساسية هامة وتعيش على خلفية زراعية عصرية وغنية مثل قليبية وقربة وبنى خيار وقرمبالية وبنى خلاد ومنزل بوزلفة وسليمان فى الوطن القبلى وزغوان والفحص الجديدة وطبرية وقلعة الأندلس فى ولاية زغوان (تونس الجنوبية) وغار الملح

ورفراف ورأس الجبل والعالية وغيرها فى ولاية بنزرت . وهكذا فإن تونس لم تخلق حولها فراغا حضريا كما هو الشأن بالنسبة لصفاقس بل بالعكس . أن تونس العاصمة تعتمد على شبكة حضرية متنوعة وتشتمل على مستويات حضرية مختلفة وقادرة على التحسن لو تيقنت السلطات من وجوب توزيع المسؤوليات بين مختلف المستويات الحضرية وشرعت فى تطبيق مخطط حضرى يرمى إلى تهيئة عمرانية مسيرة لايقاف تيار الهجرة الشديدة نحو العاصمة ونقلت قسم من التجهيزات الموجودة اليوم فى تونس إلى نابل والحمامات وبنزرت — منزل بورقيبة أى أدخال سياسة اللامركزية المعلن عنها حيز التطبيق فى جميع الميادين .

وستمكن السياسة التخطيطية فى هذا المجال من أعطاء بنزرت خاصة دورا أقليميا هاما وأنه لمن العجيب أن نرى اليوم أن بنزرت لا تلعب أى دور اقليمى هام خلافا لسوسة وصفاقس رغم أهمية ميناء بنزرت الذى يمثل اليوم الميناء التونسى الثالث بعد صفاقس وتونس (٢,٣١٤,٠٠٠ طن كرواج لميناء بنزرت سنة ١٩٧٥) بأستثناء أستيراد السكر الخام لمعمل السكر بباجة وتوزيع المواد البترولية لكامل البلاد التونسية ففيما عدا ذلك فأن بنزرت منطوية تحت سيطرة العاصمة وميناثها ولا تملك شركات للتصدير والاستيراد (١) ولا تشع على خلفيتها وهى متصلة مباشرة بتونس العاصمة وفى حالة تبعية مطلقة بالنسبة للعاصمة فى جميع الميادين وذلك رغم أهمية حجمها الديموغرافى الذى يفوق بصفة ملحوظة حجم (١٢٣,٠٠٠ ساكن للمنطقة الحضرية لبنزرت منزل بورقيبة مقابل ٩٦,٠٠٠ نسمة للمجموعة سوسة — حمام سوسة سنة ١٩٧٥) ويمكن تفسير تبعية بنزرت وهيمنة تونس المطلقة عليها وعلى خلفيتها رغم وجود الميناء والحجم السكانى الهام للمدينة بقرب بنزرت من العاصمة وبالتطور التاريخى فى عهد الحماية الذى أعطى لبنزرت دورا حربيا فى نطاق أستراتيجية الدفاع الفرنسية فى البحر المتوسط الأمر الذى جعل بنزرت تعيش منعزلة ومتجاهلة خلفيتها وقد مكن هذا الوضع تونس العاصمة من الأستحواذ على الدور القيادى الكلى على الشمال التونسى بما فيه ولاية بنزرت وقد أستمرت هذه الحالة بعد الأستقلال لأن الهياكل كانت جاهزة وكما رأينا فإن عملية تحويل دور بنزرت وتصنيع المنطقة الحضرية كانت مسيرة من العاصمة ومكنت من أستمرار وتدعيم هيمنة العاصمة .

---

(١) توجد كل شركات التصدير والاستيراد فى تونس وصفاقس وسوسه موزعة كما يلى حسب دراسة «المجموعة ثمانية» تضم تونس العاصمة ٧٩ ٪ من شركات التصدير والاستيراد و٨٨٪ من مجموع معاملاتها .
وتضم صفاقس ١٤٪ من شركات التصدير والاستيراد و٧,٠٪ من مجموع معاملاتها .
وتضم سوسة ٧٪ من شركات التصدير والاستيراد و ٤٪ من مجموع معاملاتها .

وختاما يمكن أعتبار الشبكة الحضرية للمنطقة الشمالية الشرقية كمظهر إيجابي فى نطاق سياسة تهيئة عمرانية يعطى صورة عن مستقبل الشبكة الحضرية التونسية لكل القطر على شرط أن تتخذ السلطات المخططة القرارات اللازمة للحد من هيمنة العاصمة وتوزيع التجهيزات والمسئوليات الحضرية على المستويات الحضرية المختلفة .

٢ ـ الشمال الغربى : نفوذ مطلق لتونس العاصمة لكنه أصعب بكثير من نفوذها على الشمال الشرقى :

ينخفض تأثير العاصمة وهيمنتها وجذبها تدريجيا ببعد المسافة ورغم أن النسيج الحضرى للشمال الغربى من الجمهورية تحت السيطرة المطلقة للعاصمة فإن هذا النفوذ محدود وذلك لأن الإقتصاد الإقليمى مازال يحتوى على مناطق واسعة مرتكزة على الإقتصاد المعاشى وخاصة فى المنطقة الجليدية للتل الشمالى والتل الأعلى وكما رأينا فان هذه المناطق الغابية والرعوية الزراعية تعيش منعزلة بالنسبة للإقتصاد التجارى وليس لها إلا أتصالات ادارية تعليمية مع المدن الصغيرة الإقليمية المرتكزة فى السهول الفيضية والأحواض بعيدة عن المناطق الجبلية الخالية من المدن .

إذا يتصف الشمال العربى فى الجبال بمراغ حضرى وبعلاقات متواضعة مع المدن المجاورة وحتى فى السهول والأحواض الداخلية فأن الحياة الحضرية محدودة وتقتصر على بعض المدن الصغيرة والمتوسطة مثل باجة وجندوبة والكاف ولاتمتلك هذه المدن إلا تجهيزات اجتماعية ضعيفة أو متوسطة رغم أن هذه السهول خصبة وأصبحت منذ عهد الحماية تنتج الحبوب التجارية مثل القمح والشعير ومن المعلوم أن القمح كان يصدر إلى فرنسا . ولكن أمام النقص الفادح الذى أصبحت نشكو منه البلاد فى ميدان أنتاج الحبوب فان القمح المنتج فى الشمال الشرقى موجه اليوم بصفة تكاد تكون كلية إلى السوق المحلية . يبيعه المنتجون أجباريا إلى الديوان القومى للحبوب الذى يملك مخازن Silos للحبوب فى كامل المنطقة . ورغم أن إقتصاد السهول الفيضية والأحواض الداخلية عصرى وموجه للسوق أى قادر على خلق نشاطات نقل ونشاطات تجارية وصناعية يمكن أن تدعم المدن الاقليمية فأن هذه المدن لا تستفيد بهذه التيارات الإقتصادية . كل المنتجات الزراعية لا تمر بوسائل نقل أو بشركات تجارية أو بمصانع تابعة للمدن الاقليمية بل تذهب مباشرة إلى تونس من المخازن إلى المصانع المرتكزة كلها فى العاصمة وذلك لصنع الدقيق والسميد وجميع الأنواع من العجين وكذلك الشأن بالنسبة للحليب الذى تأخذه الشركة

التونسية لصناعة الحليب المستقرة في تونس العاصمة مباشرة من المنتجين في منطقة باجة وجندوبة وغيرها وتعلبة وتحوله إلى كل مشتقات الحليب في العاصمة .

وهكذا فان كل الخيرات المنتجة في السهول الخصبة للشمال الغربي لم تساعد على خلق نشاطات تجارية أو صناعية في المدن الاقليمية وساهمت في هيمنة تونس العاصمة المطلقة على الشمال التونسي . ولذا فان كل مدن الشمال الغربي تتصف بضعف قاعدتها الاقتصادية وخطورة مشكل البطالة فيها وفيما عدا النشاطات الادارية والتعليمية والصحية والاجتماعية عامة فان هذه المدن لا تملك الا نشاطات تجارية توزيعية تتمثل في بيع المنتجات المستوردة من العاصمة والموجهة لسكان المدن والأرياف ولكن كل هذه البضاعة من النوع البسيط والمتواضع لان أغلب السكان أصحاب دخول محدودة أو ضعيفة وفيما يخص الأقلية المحظوظة المستقرة في باجة وجندوبة والكاف فانها على اتصال مستمر بتونس وتشترى كل البضائع الرفيعة والنادرة مباشرة من تونس وهذا مما يدعم هيمنة العاصمة على الجهة . إذا تلعب المدن الاقليمية دور « المدن المراحل » بالنسبة للعاصمة تقوم بتبليغ القرارات وتنفيذها وبتوزيع البضائع القادمة من تونس وكل ذلك تحت قيادة تونس ولا تتدخل في شيء مما يمس تجارة أو تصنيع منتجاتها الزراعية التي تذهب مباشرة إلى تونس كما رأينا . وكل هذه المراكز الحضرية مستقلة بعضها عن بعض وليس هنالك أي هيكل يوزع المستوايات بينها ويخلق مستويات مختلفة من المدن مرتبطة مباشرة بتونس العاصمة أي أن جذب العاصمة قوى جدا ومنع كل اتصال اقتصادى وبشرى مثمر بين المدن الاقليمية .

ويمثل معمل السكر بباجة الوضعية الوحيدة الشاذة وكانت نتيجة تدخل القطاع العام فحدث قيام نشاط اقتصادى جديد مندمج وذلك بادخال زراعة الشوندر «البنجر »(١) في سهل باجة وجندوبة وبوسالم وتوجيه انتاجها نحو معمل سكر انجز بباجة ومكن من اعطاء باجة طابعا صناعيا يميزها عن غيرها من مدن الشمال الغربي واعتبر كتجربة يمكن أن تصبح مثالا لتصنيع وتنشيط المدن الأخرى ولكن أمام المشاكل المالية التي واجهها المعمل وكذلك النتائج المخيبة للآمال التي أعطتها زراعة الشوندر فان معمل باجة بقى منعزلا ولم يلبى الآمال التي علقت عليه .

وهكذا فان مدن الشمال الغربي لاتحتوى على نشاطات اقتصادية هامة قادرة على تجذب وأقرار نسب هامة من النازحين من الأرياف : لكن الأزمة الاجتماعية التي تتخبط فيها

(١) يقال « اللفت السكرى » في تونس .

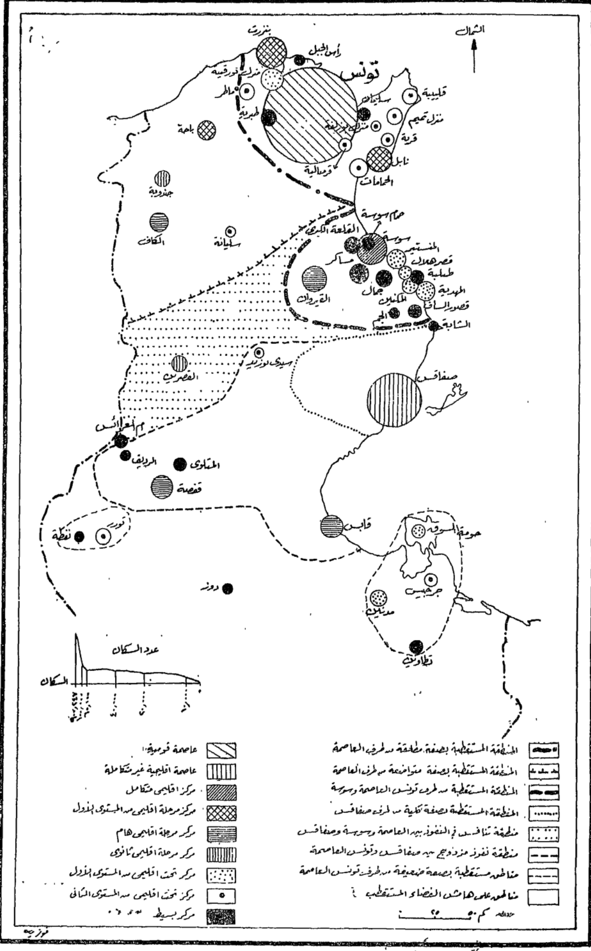
أرياف الشمال-الغربي بلغت درجة من الحدة تجعل النازحين يتدفقون على المدن الاقليمية رغم ضيق سوق العمل فيها ولذا فان نسبة البطالة فى مدن الشمال الغربي تفوق ٢٥ ٪ وحتى ٣٠٪ وتصل إلى مايقرب من نصف الايدى العاملة فى مركز بوسالم. وأمام عدم توفر امكانيات سوق العمل المحلية فان المراكز الحضرية الاقليمية تلعب دورا كمدن المراحل بالنسبة للنازحين قبل الهجرة النهائية نحو تونس العاصمة ويجذب النزوح الرجال والنساء ومن المعروف أن نسبة هامة من العاملات بالمنازل فى تونس العاصمة من ولايات باجة وجندبة .

وختاما يمكن القول بأن النسيج الحضرى فى الشمال الغربي يتميز بضعفه وعدم تسلسله وارتباطه إرتباطا متينا ومباشرا بتونس العاصمة التى استطاعت بسط نفوذها وهيمنتها بسهولة لأنها لم تجد أمامها أى مدينة هامة ومجهزة أو قادرة على تجهيز نفسها تنافسها ولو نسبيا كما هو الشأن فى الساحل المستقطب شيئا ما من طرف سوسة أو الجنوب المستقطب جزئيا من طرف صفاقس كما سنرى. وهكذا فان مدن الشمال الغربي ككل المدن الداخلية فى الوسط والجنوب تخضع للدور القيادى وهيمنة المدن الساحلية وهى فى حالة تبعية بالنسبة للأقطاب الساحلية تونس العاصمة وسوسة وصفاقس . شكل ١٣ — ٨)

٣ ـ الساحل : نفوذ مزدوج بين سوسة وتونس العاصمة :

يتميز إقليم الساحل باقتصاد تجارى قديم وحياة حضرية عريقة ، يرتكز على زراعة الزيتون العتيق وعلى الصناعات التقليدية ولقد شهدت هذه النشاطات أزمة اقتصادية شديدة فى عهد الحماية، وذلك لتدهور انتاجية الزياتين العتيقة ومنافسة المنتجات الصناعية للصناعات التقليدية المحلية وتسبب هذه الحالة فى أزمة حضرية مزمنة. ظهرت خاصة بعد الثورة الديموغرافية وتسببت فى هجرة مستمرة ومتزايدة حملت أفواجا هامة من الريفيين والحضريين وأرسلتهم إلى سوسة أو إلى العاصمة خاصة . إذا غدت كل مراكز الساحل الهجرة وسلكت دور مراكز طرد بينما بقيت مدينة سوسة منطقة جذب للنازحين من الساحل والوسط التونسى .

ويرجع هذا الدور الخاص لمدينة سوسة إلى اختيارها من طرف سلطات الحماية كمراقبة مدنية أى كعاصمة ادارية للساحل وكذلك تجهيزها بميناء عصرى لتصدير زيت الزيتون والمواد المعدنية الفوسفانية للسباسب العليا وحتى لحوض قفصة وسكك حديدية لتكون همزة وصل بين المناجم والميناء بين المنتجات الأخرى للوسط والسوق الخارجية وخاصة الحلفاء المصدرة إلى بريطانيا العظمى منذ القرن التاسع عشر . إذا استطاعت سوسة أن تبقى نفوذها على الساحل وأن توسعه نحو الوسط الغربى من البلاد .



شكل ١٣ ـ ٨ : التسلسل الحضرى « الهيراركية الحضرية » فى الجمهورية التونسية فى سنة ١٩٧٥

لكن فى الحقيقة أن هذا النفوذ متواضع ومرتبط بقرارات سياسية أخذتها حكومة الحماية ومن بينها تجهيز المدينة بميناء وربطها بالمناجم لتصدير الفسفاط وحيث أن انتاج الزيت فى فى الساحل فى تناقص ومهددة بمنافسة زيوت منطقة صفاقس وحيث أن الحماية جهزت أيضا صفاقس بميناء كبير لتصدير الفسفات فان رجال الأعمال النشيطين لمدينة صفاقس سيغتنمون كل الفرص لجلب أغلب منتجات الوسط التونسى بما فيه زيت الزيتون والفسفات وقد ساعدهم فى ذلك البعد النسبي لميناء سوسة . فعلى أثر تخريب السكك الحديدية الرابطة بين سوسة ومناجم الفسفات فى الحرب العالمية الثانية وتعطل حركة ميناء سوسة جذب ميناء صفاقس كل الحركة الفسفاطية ولم يقع اصلاح السكك المعطبة فانفرد ميناء صفاقس بتجارة وتصدير الفسفات وقسم كبير من الزيوت وذلك على حساب سوسة . أي أن التطور الذى حدث تسبب فى تقلص منطقة نفوذ سوسة بعد الحرب العالمية الثانية وانكماشها على الساحل ومنطقة القيروان والقصيرين وذلك لان تصدير الحلفاء بقى من اختصاصات سوسة .

ولم يبق لسوسة سنة ١٩٥٦ الا دورها الادارى والثقافى والتجارى بالنسبة لكل الساحل أى أن سوسة تلعب دورا اقليميا واضحا بالنسبة للساحل وقسم متواضع من الوسط التونسى لكن هذا الدور جزئى ، اذ تلقى مدينة سوسة منافسة تونس العاصمة خاصة وكذلك صفاقس فى السباسب العليا ومنطقة القيروان ، حتى فى الساحل فان منافسة العاصمة واضحة فى كل مركز وكذلك منافسة صفاقس فى الساحل الجنوبى . ونظرا إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التى ينمو منها الساحل فان مستوى المعيشة المنخفض السائد فى المنطقة لا يمكن السكان إلا من طاقة استهلاكية متواضعة جداً ولذا فان الاتصالات والشراءات من سوسه أو من العاصمة وصفاقس محدوده وأهمها من سوسه ويبدو الساحل منكمشا على نفسه سنة ١٩٥٦ ومتجها خاصة نحو سوسة ويتمتع بتفتح محدود على المجال القومى والخارجى وتتميز مدينة سوسة بقوة جذب كبيرة بينما تشكو كل المدن الاخرى من أزمة شديدة .

ومنذ الاستقلال وخاصة منذ سنة ١٩٦٢ شهد الساحل تنشيط اقتصادى متنوع وهام غير تماما الوضع فى كل المنطقة . اختارت السلطات التونسية الساحل من بين المناطق التى ستتلقى تمويلات صناعية ضخمة وخاصة فى صناعة النسيج وكذلك الصناعات التعدينية فى كل المراكز الحضرية الكبيرة وحتى البعض من التجمعات الصغيرة فشملت النهضة الصناعية سوسة والمنستير وقصر هلال والمكنين وجمال والمهدية وغيرها وحدث ربط هذه الصناعات بالصناعة القومية فأصبحت اتصالات الساحل مع العاصمة هامة ومستمرة . من ذلك مثلا أن ميناء سوسة يستورد القطن الخام فيقوم معمل فى سوسة بغزله ثم يبيعه إلى مصانع النسيج فى قصر

هلال وتصدر قصر هلال المنسوجات القطنية إلى معمل بير القصعة فى ضاحية تونس للقيام بعملية الانهاء Le finissage ثم ترسل المنسوجات إلى مصانع الملابس الجاهزة La confection الموجودة فى أغلب المدن التونسية وخاصة فى تونس التى تضم أكثر من ٣٠٪ من المؤسسات المختلفة فى هذا الميدان .

إذا نرى أن التنمية الصناعية الهامة فى كل مدن ومراكز الساحل ساعدت على ادماج الصناعات الجديدة فى الصناعة القومية وفى السوق القومية والخارجية إذ أن نسبة هامة من الانتاج الصناعى الاقليمى مصدرة إلى الخارج وخاصة إلى الأسواق الأوربية . كل المصانع الجديدة متصلة مباشرة بتونس العاصمة وأحيانا بالأسواق الخارجية وأغلب المنتجات تمر بميناء تونس حلق الواد. وهكذا فان اقامة صناعة عصرية مندمجة intéhré لم يساعد على تدعيم مركز سوسة كعاصمة جهوية بالعكس ساهم فى تدعيم اقتصاد المراكز الأخرى مثل المنستير ومهدية وقصر هلال والمكنين وغيرها وبعث خدمات ادارية وتجارية وبنكية منافسة للخدمات الموجودة فى سوسة وساهم أيضا فى فك الارتباط الشديد بين هذه المراكز وسوسة وربطها بتونس العاصمة مباشرة أى أن التطور الصناعى الحديث خلق نهضة اقتصادية مشتركة بين كل المراكز الحضرية الهامة فى الساحل لكن لم ينجز ذلك تحت لواء سوسة بل بالعكس تراجع الدور القيادى والاقليمى لسوسة واتسع نفوذ تونس العاصمة على الساحل وعندما يتم اللجوء إلى سوسة فان هذه المدينة تلعب دور « المرحلة » الموزعة للأوامر والأموال والبضائع القادمة من تونس وفى كثير من الأحيان فان الأوامر والأموال والبضائع تأتى من العاصمة مباشرة إلى المنستير أو إلى جمال أو إلى المهدية .

لكن مدينة سوسة تملك تجهيزات هامة فى ميدان الخدمات تفوق بكثير التجهيزات الموجودة فى المراكز الحضرية المنافسة لها فى الساحل ورغم هذا التفوق فأن سيطرة سوسة جزيئة على الساحل لأن أربعة أو خمسة مدن أخرى تضم تجهيزات خدمات متوسطة لابأس بها وعلى أتصال مستمر بالعاصمة وتنافس سوسة بصفة جدية بينما تنفرد مدينة صفاقس بكل التجهيزات الأساسية وليس لها أى منافس يذكر فى ولايتها .

وقد ساهم ظهور القطاع السياحى على السواحل فى النهضة الإقتصادية فى الساحل وخلق عددا كبيرا من مواطن الشغل وربط الجهة بالسوق السياحية العالمية وتنشيط الحركة العمرانية على السواحل سواء كان على الشواطىء الفارغة أو مندمجة فى المدن الموجودة مثل سوسة والمنستير وقد ساعدت السياحة فى نمو قطاع الخدمات نموا سريعا فى مدينة سوسة فأصبحت المدينة مجهزة بكل المؤسسات الصالحة للسواحل مثل وكالات الأسفار والبنوك ووسائل النقل

وخاصة سيارات الاجرة وكذلك المتاجر المختصة فى بيع منتجات الصناعات التقليدية وكذلك المنتجات الصناعية الموجهة للمستهلكين الأغنياء إلى جانب النزل والمطاعم وقاعات السينما والمسرح والرقص إلخ. لكن فى الواقع لا تهم هذه التجهيزات أساسا إلا السواح الأجانب أو نخبة ضئيلة من المواطنين ولذا فلم تساعد الخدمات التى بعثت مع النهضة السياحية فى تدعيم الدور القيادى لسوسة على الساحل والوسط التونسى. لأن النشاط السياحى يمثل قطاعا مرتبطا بالخارج ولذا فأنه ساعد على ربط سوسة والمنطقة الساحلية بين سوسة والمنستير بالعاصمة والأسواق الأرروبية لابالساحل ومراكزه، وتعيش المنطقة السياحية على هامش الحياة الساحلية وليست مندمجة فى صلبها رغم مواطن الشغل التى توافرها؛

وهكذا فخلافا للشمال الغربى للجمهورية فان إقتصاد الساحل تجارى وعصرى فى كثير من جوانبه ولا يحتوى على مظاهر إقتصاد معاشى تذكر والمدن هامة ومتعددة ولذا فان دور المدن متشعب وأرتباطها بالعاصمة مختلف وتلعب مدينة سوسة دورا فى اقليمها. ويتجه قسم هام من التنقلات نحو سوسة. لكن رغم بعد تونس العاصمة فأن مراكز الساحل تتجه لقضاء نسبة هامة من حاجاتها إلى العاصمة لأن سوسة لا تملك التجهيزات فى ميدان الخدمات.

ولكن سوسة تلعب دورا جهويا محسوسا فى كامل الساحل وحتى بالنسبة للوسط التونسى رغم أنقطاع تصدير الفسفات بميناء سوسة. مازالت سوسة تصدر الحلفاء وعجين الورق إلى المملكة المتحدة وتبسط نفوذها النسبى على منطقة القصرين ودلت دراسة سنة ١٩٧١ المذكورة أن ولاية القيروان تتصل ٣٦,٢٪ من البضائع من العاصمة و ٤١,٨٪ من سوسة. إذا لاشك أن سوسة تلعب دورا جهويا بالنسبة للساحل وولاية القيراون والقصرين لكن هذا الدور محدود ويتضاءل ببعد المسافة ومعرض لمنافسة شديدة من طرف تونس العاصمة خاصة وحتى صفاقس. وقد ساعدت النهضة الإقتصادية فى الميادين الصناعية والسياحية بعد الاستقلال فى تعمير الاقتصاد الجهوى وترويج المظاهر النقدية وأنخفاض مستوى البطالة وتعطيل الهجرة منذ سنة ١٩٦٦ ولكنها كانت على حساب مدينة سوسة كعاصمة جهوية وساهمت فى بسط سيطرة العاصمة على الساحل والوسط التونسى وجعل الدور الجهوى لسوسة دورا متواضعا خلافا لصفاقس.

إذا من الواضح أن التطور الإقتصادى والإجتماعى بعد أن ساعد فى العشريات لعهد الحماية فى توسيع الدور الجهوى لسوسة على الوسط التونسى شهد انكماشا بعد تعطيل السكة الحديدية الرابطة بالمناجم الفسفاطية وتراجع الدور الجهوى لسوسة لفائدة صفاقس ثم بعد النهضة الصناعية والسياحية منذ الأستقلال لفائدة تونس.

٤ ـ مدينة صفاقس : عاصمة الجنوب ؟

يتميز الجنوب التونسي بكثافات سكنية منخفضة وإقتصاد زراعي فقير وحياة حضرية محدودة ومرتبطة باقتصاد منجمي تصديري وموانى تمثل حركة التصدير فيها أهم نشاطها ويمكن أن تعتبر صفاقس المدينة الهامة الوحيدة في الجنوب لأنها تملك تجهيزات عمومية وخاصة متنوعة وعلى كل المستويات وقادرة على السيطرة على مجال جغرافي هام لو تمكنت من أكتمال بعض تجهيزاتها العامة وساعدتها السلطات على بسط نفوذها على كل المنطقة .

لكن المدينة الحالية تتمتع بدور جهوى جزئي ومحدود . لأن منافسة تونس العاصمة قائمة الذات في كل مكان ومحدود لأن صفاقس تبسط نفوذها على مناطق شبه صحراوية أو صحراوية فقيرة لاتبيع ولا تشترى شيئا يذكر ففيما عدا بعض المدن والمناطق المحظوظة فأن أغلب السكان يعيشون في نطاق إقتصاد معاشى يرتكز على تربية الماشية وخاصة الأغنام والابل وزراعة الحبوب ذات العائد المنخفض في السنوات المواتية وزراعة الأشجار المثمرة الموجهة خاصة للأستهلاك الذاتي مثل التمور والرباتين وغيرها وليس لهؤلاء السكان إلا علاقات قليلة ومحدودة مع المدن ويمكن أعتبار أغلب المجال الجغرافي في الجنوب التونسي كمنطقة تعيش على هامش المجال التونسي المستقطب .

ولذا فان صفاقس لا تستقطب إلا الحوض المنجمي لقفصة والجريد والجنوب الشرقي أي منطقة قابس وجرجيس وجربة ومدنين بصفة جزئية وولاية صفاقس بصفة كلية لكن سيطرة صفاقس على هذا الفضاء المتنوع مختلفة تماما من منطقة إلى أخرى . فنرى مثلا أن صفاقس تهيمن وتلعب دورا قياديا كاملا في ولايتها أي في غابة الزيتون واللوز التي كونتها وتملكها البورجوازية الصفاقسية الحالية تماما من الحياة الحضرية بأستثناء المراكز المتواضعة الساحلية مثل محرص وجبنيانة والشابة . أما الغابة الداخلية فهى تكاد تكون خالية تماما من المراكز الحضرية وكل هذه الخلفية تحت سلطة صفاقس من جميع النواحى الإدارية والتجارية والثقافية والصناعية وغيرها كل التنقلات وكل الأوامر تصدر من صفاقس وتعود نحو صفاقس وليس في هذه المنطقة أي مدينة منافسة لصفاقس لا سوسة ولاحتى العاصمة ويمثل الفراغ الحضرى السائد في خلفية صفاقس عاملا إيجابيا نسبيا حيث أن صفاقس لاتجد أمامها أي مركز حضرى منافس كما هو الشأن في الساحل حيث تلاقى سوسة منافسة شديدة من طرف المنستير والمهدية وقصر هلال والمكنين وغيرها ، وعاملا سلبيا لأن مدينة

صفاقس عاجزة عن الاعتماد على مدن صغيرة أو متوسطة ، واعطاؤها قسم من المسئوليات المتركزه فى صفاقس وذلك لتقريبها من المواطنين ويفسر الفراغ العمرانى فى غابة صفاقس النزعة السائدة عند سكان هذه المنطقة المؤدية إلى الهجرة نحو صفاقس لأن الأنسان لايجد شيئا فى الريف فيذهب إلى المدينة حيث يمكنه أن يتحصل على قضاء حاجاته .

وينخفض دور صفاقس كعاصمة جهوية كلما أبتعدنا عن ولاية صفاقس. لكن صفاقس تلعب دورا تجاريا وثقافيا وصحيا وانتاجيا هاما بالنسبة لكل الجنوب التونسى رغم أن نفوذ صفاقس يلاقى منافسة شديدة فى ولايات الوسط والجنوب من طرف تونس العاصمة . تمثل صفاقس المدينة التونسية الثانية فى أغلب الميادين وهى توزع البضائع القومية والمستوردة نحو ولاية قفصة (١) وولاية قابس (٢) ونحو مدنين وجربة وجرجيس وتبيع صفاقس المواد الصناعية العصرية وكذلك بضائع الصناعات التقليدية مثل الأحذية والملابس فى المراكز الحضرية والأرياف فى الوسط والجنوب إذ تستقطب مدينة صفاقس كل المجال الجغرافى فى الوسط والجنوب لكن منافسة تونس هامة لأن صفاقس لا تملك كل التجهيزات العامة الكافية لتلعب دورها كعاصمة جهوية ولاتحتوى مثلا على المؤسسات اللازمة فى الميدان الفنى والمصرفى والاقتصادى وليس لها المستشفيات المختصة والأطباء المختصين بالعدد الكافى وتفتقر إلى أهم التجهيزات الجامعية ولم يشرع إلا منذ ثلاثة أو أربعة سنوات فى انشاء كلية للطب وكلية للأقتصاد والتصرف وكلية للعلوم ولذا فان أغلب الطلبة فى الجنوب والوسط التونسى وحتى فى مدينة صفاقس يتجهون نحو كليات العاصمة .

وإلى جانب الدور الاقليمى التوزيعى لصفاقس بالنسبة لكامل الجنوب وقسم من — الوسط (ولايتى سيدى بوزيد والقصرين) الذى تقوم به مع العاصمة فان صفاقس تلعب دورا هاما جداً بالنسبة لنقل وتصدير تصنيع المواد المنجمية فى الجنوب وخاصة الفوسفات لحوض قفصة . تصدر صفاقس سنويا ما يقرب من ثلاثة ملايين طن من الفوسفات الخام أو المصنع فى مصنعى صفاقس من نوع ما يسمى (السوبر فوسفات)الموجة إلى الخارج ولاتباع منه الاكميات ضئيلة فى السوق الداخلية . لكن هذا التيار التجارى والصناعى الاساسى تستفيد منه صفاقس أساسا ولكن تأثيره عل مناطق استخراج الفوسفات محدود ، ويوفر حوالى ١٠,٠٠٠ فرصة عمل فى المناجم ولم يساعد على خلق أى مصنع فى المناطق المنجمية ولذا فان

---

(١) ٥٠٪ من البضائع التى توزع فى قفصه تأتى من صفاقس حسب دراسة المجموعة ثمانية فى سنة ١٩٧١ .
(٢) ٧٦٪ من البضائع القادمة إلى قابس تأتى من صفاقس حسب دراسة المجموعة ثمانية فى سنة ١٩٧١ .

المدن المنجمية بقيت متواضعة ولم تشهد نموا حضريا ملحوظا . إذن استفادت صفاقس من استخراج الفوسفات بدون أن يؤثر ذلك على التنمية الاقتصادية فى المناطق الداخلية وبدون أن يساعد على تنشيط الحركة العمرانية فى الداخل . تقتصر العملية على استخراج الفوسفات وما المدن الفوسفاتية إلا احياء منجمية يسكنها العمال وستصبح مهددة عندما ينفد الفوسفات وذلك لفائدة صفاقس ومينائها .

بقيت سيطرة صفاقس على المناجم الفسفاطية كلية حتى العشرية الأخيرة ولكن منذ الاكتشافات الجديدة لمناجم فسفاطية أخرى فى كاف الشفاير والسحيب فى ولاية قفصة أيضاً والامكانيات العالية المترتبة عليها فانه اصبح من الواضح أن ميناء صفاقس الحالى غير قادر على تصدير أكثر من ٤ أو ٥ ملايين طن من الفسفاط إلى الخارج بعد بعض التعديلات البسيطة لكن المشاريع المقترحة لاستخراج الفسفاط فى المناجم الجديدة ترمى إلى انتاج ما يزيد على سبعة ملايين طن سنويا فى سنة ١٩٨٥ ولذا فانه من الواجب توسيع ميناء صفاقس أو انشاء ميناء جديد خاص وأن السلطات قررت تحويل نسبة متزايدة من الفسفاط فى الجمهورية التونسية قبل تصديره وأمام ازدحام وتكلس ميناء صفاقس ومشاكل التلوث الكيميائى فى المدينة وسعياً وراء اللامركزية فقد تقرر وشرع فى أنجاز ميناء فسفاطى جديد ومدينة صناعية كيمياوية جديدة فى قابس .

ومن خاصيات هذا المشروع تجهيز ميناء قادر على استقبال سفن ذات حمولة تبلغ ٥٠,٠٠٠ طن أى أن ميناء قابس سيتمتع بالمرتبة الاولى فى هذا المجال وبناء عده مصانع لصنع السوبر فوسفات والحامض الفسفورى وقد أنجز البعض منها وبدأ فى الانتاج وقد وقع اتمام محطة لتوليد الكهرباء الحرارية تعمل بالغاز المستخرج من البرمة فى الجنوب الغربى وكذلك معمل للاسمنت ومعمل للاجر وهناك عده مشاريع صناعية أخرى كيماوية لصنع الاسمدة الأزوتية وغيرها وهكذا فان مدينة قابس اصبحت تدريجياً ميناء ومدينة صناعية منافسة لصفاقس لان لها نفس الاختصاصات وهى أقرب من مناجم الغاز والبترول وتملك ميناء له امكانيات عصرية أحسن ويمثل اليوم قطب قابس أكبر مشروع فكرت فيه السلطات التونسية وخصصت له تمويلات دولية وخاصة قومية واجنبية طائلة تفوق ١٥٠ مليون دينار إذا اعتبرنا المشاريع المنجزة والتى بصدد الانجاره وهكذا فقد قدمت السلطات كل المجهودات الازمة من العمولات والكوادر الفنية والبناءات — العمرانية لانشاء ميناء ومدينة صناعية منافسة لصفاقس بينما اتصفت سياسة الدولة بضعف تمويلاتها فى العقدين الماضيين فى صفاقس خاصة فى الفترة التعاضدية أى الفترة التى ساهمت فيها الدولة بتمويلات

صناعية فبينما نرى أن ولاية تونس العاصمة تمتعت بـ ٢٠,٤٪ من التمويلات الصناعية العامة والخاصة فى العقد ٦١–١٩٦٢ وولاية مدنين ١٨,٨٪ من أجل التنقيب عن البترول والغاز وولاية بنزرت ١٣,٦٪ وولاية القصرين ٩,٨٪ وولاية قابس ٩,١٪ وولاية سوسة ٨,٥٪ وولاية قفصة ٧,٥٪ لم تتحصل صفاقس إلا على ٤,٤٪ من التمويلات أى أن سياسة الدولة ساعدت على أضعاف الدور القيادى لصفاقس وذلك بخلق قطب منافس لصفاقس ليس له أى ارتباط بصفاقس من الناحية الصناعية إلا فى ميدان تزويده بالفسفاط الخام بطريق السكة الحديدية قفصة صفاقس لأن مشروع السكة الحديدية المباشرة قابس قفصة والمناجم لم ينجز ويبدو أنه تم العدول عنه فى الوقت الحاضر .

وهكذا فان الدور القيادى لصفاقس ومكانتها كعاصمة جهوية انخفضا منذ الاستقلال بسبب ضعف التمويلات الدولية فى كل الميادين فى صفاقس وخاصة فى الميدان الصناعى وبعث قطب صناعى وميناء منافس فى قابس وكذلك بسبب هجرة عدد كبير من رجال الاعمال الصفاقسيين فى ميدان التجارة والصناعة واستقرارهم بتونس العاصمة واسهامهم فى هيمنة العاصمة على كامل المجال التونسى .

ومن الواضح أن كل الانجازات الاقتصادية الجديدة فى الجنوب كانت على حساب الدور القيادى لصفاقس فاستغلال البترول والغاز فى البرمة وتصديره من ميناء السخيرة المسير مباشرة من طرف الشركات البترولية المستقرة فى العاصمة ولم يكن له أى انعكاس على صفاقس ومشروع قطب صفاقس وكذلك اسناد تجارة التمور للشركة التونسية لصناعة الحليب التى نقلت تكييف وتصدير وترويج التمور إلى تونس العاصمة بدلا من صفاقس وكذلك التطور السياحى فى جربة وجرجيس الذى لا يملك علاقة بصفاقس لضعف منطقة صفاقس فى الميدان السياحى وارتباطه مباشره بتونس العاصمة والاسواق الخارجية عن طريق مطار جربة مليتة . يمكن اعتبار النمو الديمغرافى المنخفض منذ الاستقلال فى صفاقس كنتيجة لهذا الاتجاه للسياسة الاقتصادية الاقليمية .

ولذا فلابد من مراجعة السياسة التى اتبعت فى ميدان التهيئة العمرانية التى ساعدت على تدعيم نفوذ على الجديد وعلى قابس وعلى المنطقة السياحية جربة جرجيس وتمكين صفاقس من التجهيزات العامة اللازمة لكى تستطيع أن تلعب دورها القيادى وأن تصبح عاصمة جهوية بكل معنى الكلمة أى قادرة على أن تمكن المراكز العمرانية فى الجنوب من قضاء حاجياتها فى صفاقس والاستغناء عن العاصمة فى أغلب الحالات ومن المستحبب أيضا تحويل اتجاه

قطب قابس والبحث عن أزالة كل مظاهر المناقشة بين القطبين الصناعيين والسعى نحو خلق تكامل اقتصادى وتوزيع للمسؤوليات الاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة لمنزل بورقيبة تجاه بنزرت . إذا يجب تدعيم صفاقس كعاصمة جهوية للجنوب التونسى وتوزيع المسؤوليات بينها وبين المدن الصغيرة الاخرى كقفصة وقابس ومدنين وحومة السوق لخلق تسلسل حضرى فى الجنوب ومكافحة الفوضى الحضرية الحالية والهيمنة الغير طبيعية والضارة لتونس العاصمة حتى على المراكز الحضرية وولايات أقصى الجنوب .

٥ ـ الفراغ الحضرى للوسط التونسى :

يتميز الوسط التونسى أى ولايات القيروان وسيدى بوزيد والقصرين وسليانه منطقة داخلية غريبة واسعة وتابعة من الناحية الحضرية إلى تونس العاصمة خاصة وإلى سوسة وصفاقس لكن هذه التبعية لا تعنى علاقات كثيفة وتنقلات مستمرة وتبادل بضائع هامة إلى المنطقة ومنها كما هو الشأن مثلا بالنسبة لولاية نابل أو لولاية بنزرت أو حتى لولايات الساحل وذلك لأن الوسط التونسى يتميز بفراغ حضرى يكاد يكون كليا ولذا فهو لا يملك طبقات أجتماعية حضرية ذات حاجيات عصرية متنوعة ومرتبطة بالسوق القومية والخارجية من جميع النواحى وذات طاقة استهلاكية هامة ومن المعلوم أيضا أن ولايات الوسط التونسى تشكو من ظروف طبيعية قاسية وهياكل اقتصادية تقليدية عتيقة ورغم استحواذ المستعمرين على قسم من أخصب أراضى االسهول الفيضية لهذه المناطق فى عهد الحماية فان مظاهر الاقتصاد التجارى مازالت متواضعة وتقتصر اليوم على الضيعات الدولية وكميات بسيطة من الزيوت والحيوانات المسوقة داخل الوسط ولا تمثل الكميات التى تصدر خارج المنطقة إلا الشيء القليل . إذا يتميز الوسط التونسى باقتصاد معاشى فى الارياف وطاقة استهلاكية محدودة فى المراكز الحضرية المتواضعة والقليلة الموجودة . ولا يضم الوسط الداخلى التونسى إلا مدينتين قادرتين على القيام بدور قيادى هام وهما القيروان والقصرين. تمثل القيروان مدينة كبيرة نسبياً تبلغ ٥٦,٥٠٠ ساكن حسب تعداد ١٩٧٥ ـ ولكنها ترتكز على اقتصاد زراعى معاشى ضعيف وعلى نشاطات حضارية تقليدية لم تشهد لا فى عهد الحماية ولا بعد الاستقلال إلا تغييرات ضئيلة واهمها الوظيفة الادارية والتعليمية وكذلك الصناعات التقليدية مثل النسيج والزربية (السجاد) والصباغة وكذلك صناعات عصرية تتمثل فى مصبغة ومعمل حلويات ومعمـــل مصبرات غذائيـــة وكذلك بعض النزل التى انجزت منذ أكثر من عشر سنوات وتأوى السواح القادمين لزيارة المعالم التاريخية الهامة للقيروان وخاصة جامع

عقبة ابن نافع وجامع سيدى السحبي والفسقيات التي كانت تغذى المدينة بالمياة الصالحة للشراب الخ . لكن كل هذه النشاطات توفر مواطن شغل محدوده ولم تخلق فى المدينة إلا تطورا نسبياً ولذا فان المدينة تشكو من البطالة خاصة وانها تمثل قطب الجذب الوحيد فى الولاية للنزوح الريفى وتوجه أفواجا هامة من المهاجرين نحو سوسةوتونس العاصمة . ومن نتائج هذا الوضع الطاقة الاستهلاكية الضعيفة لسكان المدينة والارياف المجاوره وتمثل القيروان مدينة مرحلة موزعه لمواد قادمة من العاصمة ومن سوسة لكن كل هذه الحركة متواضعة خاصة وان القيروان لا تعتمد على مدن صغيرة تذكر وكما رأينا فان السلم ينهار من ٥٦,٥٠٠ نسمة فى مدينة القيروان الى أقل من ٥٠٠٠ ساكن فى مركز سيدى على بن نصر الله الذى يشغل المرتبة الثانية فى الولاية وأهم المواد المسوقة فى هذه المراكز الصغيرة وحتى فى القيروان من المواد الغذائية أى أن التجارة بسيطة ولا تحتوى إلا على بضاعة موجهة لسكان يختصون بقدرة شرائية ضعيفة .

ولتنشيط الحياة الاقتصادية الاقليمية فانه من الممكن تنشيط هذه المدينة الاثرية العريقة وذلك باستغلال امكانياتها وبتنمية نشاطها السياحى وتحديث صناعاتها التقليدية وخلق معامل جديدة لتحويل المواد الغذائية وخاصة معامل حفظ الخضر والغلال المنتجة فى الولاية فى المناطق المروية الجديدة: وكذلك معامل النسيج واستغلال انتاج الصوف الهام فى الجهة ويمكن اعتبار مشروع معمل التبغ الذى بدأت فى انجازه الشركة القومية للتبغ والترقب اتمامة سنة ١٩٨٠ كمبادرة مشجعة نحو النهوض بالقيروان وهنالك امكانيات هامة فى بعث معامل لمواد البناء وخاصة الآجر . ويجب استغلال ماضى المدينة الثقافى وتنشيطة ويمثل نقل كلية الشريعة واصول الدين إلى القيروان ظاهرة مشجعة ايضا فى هذا الميدان .

لكن لا يمكن أن يكتب النجاح والتوسع لكل المجهودات الممكنة لتنشيط المدينة الا إذا اتخذت الاجراءات الازمة لمكافحة الفيضانات التى تهدد المدينة كل عام . ومن المعلوم أن المدينة واقعة وسط سهل فيضى منبسط جدا تغمره مياه واد الزرود ووادمرق الليل بعد الامطار الاعصارية فى كل خريف وشتاء واحيانا فى الربيع أو الصيف . وتتسبب هذه الفيضانات فى غمر بعض احياء المدينة وتطويقها بالمياه وقطع كل الطرقات المؤدية إلى سوسة وتونس وصفاقس وقفصة والقصرين وغيرها ويمثل هذا الوضع من دون شك عائقا اساسيا امام تنشيط مدينة القيروان والحركة الحضرية فى ولايتها وربطها بالنهضة الحضرية المنشودة فى كل ولايات الوسط ولذا فمن المرغوب تجهيز الاودية الجهوية الزرود والمرق الليل وغيرها بسدود وخزانات لدرء خطر المياه ومنع الفيضانات التى تقطع الطرقات لتصبح المنطقة مفتوحة

كامل السنة وغير معرضة دورياً إلى انقطاع الطرقات وحركة المرور التى تفرض بعد كل فيضان على الشاحنات والسيارات الالتحاق بالوسط الغربى بطريق التل الاعلى أو طريق الساحل وصفاقس وقفصة . إذا فالى جانب الفائدة الاقليمية من انجاز السدود لخلق مناطق مروية فان السيطرة على الاودية فى الوسط التونسى تمثل هدفا قوميا قادرا على فتح المناطق للتنقلات والتجارة والانتاج العصرى بصفة نهائية وركنا اساسيا وضروريا لكل سياسة ترمى إلى تنشيط الحياة الحضرية فى الوسط التونسى واقامة تسلسل حضرى متوازن فى كامل انحاء الجمهورية ويمكن اعتبار مشروع سد سيدى سعد الحالى على واد الزرود كخطوة أولى نحو التحكم فى أدوية الوسط .

ويتفاقم الفراغ الحضرى فى اتجاه الغرب ويمكن أن نعتبر السباسب العليا المنطقة التى تنخفض فيها نسبة التحضر انخفاضا شديدا ورغم المجهودات الجبارة التى قامت بها الدولة لخلق قطب صناعى واعطائة كل التجهيزات الاجتماعية اللازمة فى القصرين فان الحالة ما زالت تدعو إلى القلق ولا تمثل اليوم القصرين بمصنعها لعجين السليلوز والورق وادارتها وبنوكها الا نقطة عصرية منعزلة مطوقة بجوار اقتصادى معاشى عتيق وكما أشرنا فيما سبق فان المعامل الحالية تشكو من عدة صعوبات واختلال فى ميزانيتها ، ولولا دعم الدولة فان كل النهضة الصناعية والاجتماعية النشيطة التى حركت مدينة القصرين تكون مهدده بالانهيار .

أشرنا فيما سبق أن ولاية القصرين تحت تأثير مدن تونس العاصمة وسوسة وصفاقس لكن كما قلنا بالنسبة لولاية القيرو ان فان الحركة التجارية منخفضة جدا وان ولاية القصرين تمثل المنطقة المتميزة باضعف العلاقات التجارية الداخلية الموجودة فى الجمهورية وليس هنالك أى شيء هام يذكر الاتجارة متواضعة للمواد الغذائية وشيء من البترول والملابس الرخيصة وتصدير الحلفاء الخام وعجين الورق إلى ميناء سوسة وتصدير الورق إلى تونس العاصمة ومن الواضح أن الوسط التونسى عاجز عن حل شكل الفراغ الحضرى وكما برهنت التجربة فان تدخل الدولة قـــادر وحده على سد هذا الفراغ وتنشيط الحيـــاة الاقتصادية والحضرية الاقليمية والسعى وراء تسلسل حضرى على النطاق الاقليمى والقومى .

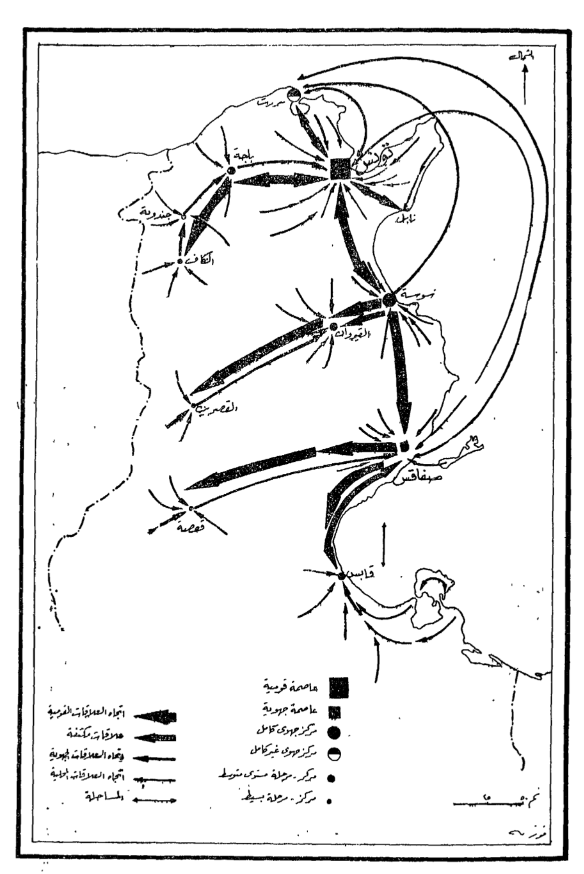
إذا يتميز التسلسل الحضرى التونسى بهيمنة العاصمة على كل المجال الجغرافى القومى وخاصة على المدن والاقاليم التى شهدت تطورا اقتصاديا ملحوظا فى العهد الحماية ومنذ الاستقلال وتعتمد تونس العاصمة على مدينتين اقليميتين وهما سوسة وصفاقس اللتين تلعبان دورا قياديا هاما نجد من هيمنة تونس على الساحل والوسط بالنسبة لسوسة ومن سيطرة تونس على الجنوب والوسط بالنسبة لصفاقس لكن هذه المدن لا تملك كل التجهيزات العامة وكل التدعيم من

طرف الدولة لصد التدخل المفرط للعاصمة حتى فى مناطق نفوذها وتعتمد العاصمة ايضا على عدد من المدن المتوسطة تمثل غالبا مراكز الولايات مثل بنزرت ونابل وجندوبة والكاف والقيروان والقصرين وقفصة وقابس وغيرها وتتكفل بقسم هام من الوظائف الادارية والتعليمية والثقافية والصحية وهكذا فان النشاطات الاجتماعية موزعه توزيعا متوازيا نوعا ما ولكن النشاطات الاقتصادية وخاصة منها الصناعية والسياحية متركزه بصفة تكاد تكون كلية فى المدن الساحلية الشرقية وذلك رغم الرغبة الواضحة عند المسئولين التونسيين منذ الاستقلال فى الحد من هذه الظاهرة وتصنيع المدن الداخلية .

ومما لاشك فيه أن أهم النشاطات الحضرية العصرية الموجودة اليوم فى المدن الداخلية تمثل انجازات عمومية قامت بها الدولة فى العقد ٩٦٢-١٩٧١ وقد لاحظنا أن هذه التمويلات ساعدت على تدعيم بعض المدن الداخلية من بعض البذور لتنشيط الحياة الحضرية فى الداخل ومن الواضح أيضا أن انخفاض التمويلات الدولية فى الميدان الصناعى منذ سنة ١٩٧١ وانعدامها فى المناطق الداخلية منذ ذلك التاريخ ساعد على تدعيم التباين الاقليمى بين المدن الداخلية والمدن الساحلية وخاصة وأن سياسة التصنيع أصبحت تعتمد منذ سنة ١٩٧١ على التمويلات الخاصة القومية والأجنبية ومن المعلوم أن المولين الخواص يبحثون عن الربح الأقصى والسريع المتوفر فقط فى المدن والموانى الساحلية المجهزة بكل الخدمات العصرية والغنية بأموالها وأدمغتها ويدها العاملة المختصة . ولذا فان المشكلة الجغرافية الأساسية فى الجمهورية التونسية أى التباين الاقليمى الشديد بين الواجهة الساحلية الشرقية والمناطق الداخلية الغربية بين المدن الموانى المستقطبة والاقليم الداخلية التابعة بين المدن الموانى الادارية والصناعية والتجارية المصدرة للبضائع نحو الداخل والخارج والمصدرة للمعلومات والأوامر الادارية والسياسية والاقتصادية ولنمط المعيشة الحضرى والمناطق الداخلية المعاشية والمستوردة لكميات متواضعة من البضائع والمعلومات والأوامر (١) بين المدن الساحلية الجاذبة من الناحية الديموغرافية والأقاليم الداخلية الطاردة . مرتبط ارتباطا متينا بسياسة الدولة التونسية وباختياراتها الاساسية فى كل الميادين التعليمية والصحية والادارية وخاصة فى الميدان الصناعى . (شكل ١٣ — ٩) .

---

(١) إن المدن الساحلية التى تملك سيطرة ملموسة على المدن و الاقاليم الأخرى هى سوسة وصفاقس ، وتونس العاصمه خاصة ، وتسيطر على كل من المناطق الداخليه و المدن و الأقاليم الساحلية و الاخرى ، ولقد أوضحنا فيما سبق أن تونس العاصمة مثلا تسيطر على ولايتى بنزرت و نابل ، وبدرجة أقل على ولايات الساحل وقابس ومدنين الخ. وتصدر البضائع والمعلومات والأوامر وتستورد منها المنتجات الزراعية والتعدينية والصناعية بكميات هائلة ، تفوق كما وكيفا كل البضائع المنقولة بين المدن الساحليه والمدن الداخلية .



شكل ١٣ ـ ٩ : النظام الحضري المنشود

انه لمن الواضح أن التركز الحضرى الساحلى وتدعيمه المستمر فى عهد الحماية ومنذ الاستقلال ظاهرة جغرافية جوهرية فى الجمهورية التونسية وهى نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادى والبشرى على الخارج واهمية التجارة الخارجية بجزئيها التصدير والاستيراد وأن التطور « الطبيعى » فى نطاق الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية التى تعتمد أساسا على التمويلات الخاصة القومية والأجنبية إلى تدعيم التركز الحضرى الساحلى وحتمية التباين بين الواجهة الساحلية والمناطق الداخلية وقد اثبتت تجربة العقد ٦٢ — ١٩٧١ أن الطريقة الوحيدة للحد من التباين الاقليمى ومحاولـة تنشيط المدن الداخلية يتمثـل فى سياسة صناعية نشيطة وتمويلات دولية لانشاء مصانع فى المدن الداخلية لاترمى إلى الربح الاقصى والسريع بل إلى وضع البذور لتوسع صناعى مستمر من المترقب أن يكون غير مربح فى أول الأمر ولكنه قادر على خلق مناخ جديد وتعطيل الهجرة من المناطق الداخلية إلى السواحل الشرقية وتدعيم الحياة الحضرية وتكوين اليد العاملة الفنية إذ أن سياسة التهيئة العمرانية والبحث عن تسلسل حضرى متوازن لاتتماشى إلا مع تدخل نشط للتمويلات الدولية فى كل الميادين وخاصة فى الميدان الصناعى . وهكذا فيمكن القول بأن مستقبل النظام الحضرى التونسى مرتبط بسياسة الدولة فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى (١) وهى الوحيدة القادرة على الحد من التباين الاقليمى والسعى وراء التوازن الحضرى المنشرد .

رابعا — مشكلات التحضر :

مما لاشك فيه أن التحضر السريع الذى تشهده الجمهورية التونسية والمرتبط بعدة عوامل كما رأينا ومن أهمها النزوح المستمر من الأرياف إلى المدن يخلق للمدينة مشاكل متعددة منها البطالة وتشغيل النازحين ومشكلة السكن ومشكلة التنقلات داخل المدينة الذى تفاقم على أثر امتداد المدينة وكذلك مشكلة تمويل المدينة بالماء الصالح للشرب ومشاكل التلوث الناتجة عن الاكتظاظ السكانى فى المدينة وقيام عدة مصانع ملوثة حتى فى قلب المدينة أحيانا . وسنرى أنه من الصعب التغلب على هذه المشاكل خاصة فى المدن الكبرى مثل تونس العاصمة وصفاقس.

---

(١) إن قرار الاستغناء وعدم استعمال السكك الحديدية الموصلة بين سوسة والقصرين لأنها أصبحت تشكو من نقص فى ميزانيتها يمثل اتجاها خطيرا لأنه سيؤدى إلى تعطيل عدة تيارات اقتصادية الأمر الذى من شأنه أن يدعم انعزال المناطق المعنية وتدهور كل النشاطات التابعة لها .

١ ـ البطالة فى المدن :

يمكن اعتبار مشكلة البطالة من أصعب المشاكل التى تواجه الباحث فى شؤون المدن وذلك لان الاحصائيات الموجودة جزئية متناقضةوغير مركزةعلىأسس صحيحة وواضحةوخاصة وأن تعريف العاطل صعب وأن نسبة هامة من السكان الذين تعتبرهم الاحصائيات عاملين هم فى الحقيقة يشكون من البطالة الجزئية ويعملون بين ١٠٠ و ١٥٠ يوم فى السنة وسنعتمد فى دراستنا على أرقام تعداد سنة ١٩٦٦ لأن نتائج تعداد سنة ١٩٧٥ مازالت غير جاهزة للعموم ولم ينشر الا عدد العاطلين على النطـــاق القومى وهو ٢٥٠,٠٠٠ . وإذا قارنا هذا الرقم لسنة ١٩٧٥ بالرقم الموازى لسنة ١٩٦٦ أى ١٦٦,٥٠٠ عاطل عن العمل فاننا نلاحظ أن عدد العاطلين ارتفع بما يقرب من ٥٠ ٪ لكن فى الحقيقة من الصعب المقارنة بين هذه الأرقام للأسباب التى ذكرناها والمهم هو أن البطالة موجودة فى المدن والأرياف وتشمل نسب لابأس بها من السكان وتمثل المحرك الأساسى كما رأينا للنزوح الريفى وكذلك الهجرة الخارجية التى شملت أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ عامل بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ ذهبوا إلى فرنسا خاصة وعدة بلدان أوربية أخرى وكذلك إلى ليبيا .

وقد قدرت دراسة المجموعة ثمانية « عدد العاطلين فى المدن سنة ١٩٧١ بـ ١٢٠,٠٠٠ أى مايقرب من ٢٠ ٪ من السكان العاملين فى المدن . لكن توزع العاطلين يختلف من مدينة إلى أخرى وقدر بـ ٢٤ ٪ فى تونس العاصمة و ٢٠ ٪ فى سوسة و ٤ ٪ فقط فى صفاقس حسب تعداد سنة ١٩٦٦ هذا بالنسبة للمدن الرئيسية لكن الحالة أعسر فى المدن المتوسطة والصغيرة الأخرى ولقد قدر تعداد سنة ١٩٦٦ نسبة العاطلين بأكثر من ٢٦ ٪ فى بنزرت و ٤١ ٪ فى جندوبة وأكثر من ٥٠ ٪ فى بوسالم و ٣٨ ٪ فى الكاف وما يقرب من ٢٠ ٪ فى القصرين و ٢٣ ٪ فى قفصة و٢٩ ٪ فى مدنين و ٢١ ٪ فى قابس و١٦ ٪ فى القيروان و٩ ٪ فى نابل أى أن نسبة البطالة هامة فى أغلب المدن وهى مرتبطة أساسا بالنزوح الريفى الشديد والمستمر ويمكن تفسير النسبة المنخفضة من العاطلين فى مدينة صفاقس بالنمو المعتدل للمدينة منذ الاستقلال وأهمية الهجرة من صفاقس إلى تونس بعد الاستقلال وانخفاض نسبة النزوح الريفى وكذلك النهضة الاقتصادية النشيطة فى المدينة وأهمية التمويلات الخاصة فى الميدان الصناعى بينما ترجع النسبة المرتفعة للبطالة فى تونس العاصمة إلى أنها مازالت تمثل قطب الجذب الأساسى بالنسبة للنازحين من جميع الأرياف أو المدن التونسية .

وتقدر زيادة عدد سكان المدن بحوالى ١٠٠,٠٠٠ سنويا أى ١٠٠,٠٠٠ نسمة من الواجب اسكانهم ومنحهم عدة خدمات تعليمية وصحية ووسائل نقل ومواطن شغل بالنسبة لمن هم

فى سن العمل أى أن مشاكل المدينة تفرض على المسؤولين عمل مستمر لخلق مواطن شغل جديدة وتوفير الخدمات الضرورية وخاصة السكن .

٢ ـ **مشكلة السكن في المدن :**

تضم المدن التونسية نسبا مرتفعة من النازحين ومن السكان المحدودى الدخل ولذا فان مشكلة اسكان هذه الفئات الاجتماعية الضعيفة من المعضلات المزمنة فى كل المدن الصغيرة والكبيرة . وقد شهدت المدن التونسية منذ الثورة الديموغرافية بعد سنة ١٩٣٦ كما رأينا انتشار الاحياء الكوخية أو القصديرية فى الضواحى وأصبحت الشغل الشاغل للسلطات الحكومية والبلدية منذ عشرات السنين وخاصة منذ الاستقلال .

وقد فكرت السلطات فى حل مشكلة الاحياء الكوخية بطرد قسم من النازحين الذين لا يملكون عملا وبناء أحياء شعبية للنازحين الذين حصلوا على عمل وتمكنوا من الاندماج فى الحياة الحضرية . إذا كان الهدف المقرر هدم وازالة كل الاحياء الكوخية وتعويضها باحياء شعبية متواضعة وتوفير كل الخدمات المفقودة فى الاحياء الكوخية أى الماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكة قنوات لصرف المياه المستعملة الخ . لكن التجربة برهنت على أن هذا الهدف صعب المنال لأن بناء مساكن جديدة لربع سكان تونس العاصمة مثلا عملية تتطلب أموالا طائلة فوق طاقة الدولة والمؤسسات البلدية وتشترط أن المعنيين بالأمر الساكنين فى حى الجبل الأحمر أو الملاسين مستعدون لترك منازلهم الحالية التى بنوها بأموالهم ومجهوداتهم ويسكنونها كأنها ملك لهم رغم أنهم لم يشتروا الأرض ولم يدفعوا أى أداء للدولة أو للبلدية والالتحاق بالمساكن الشعبية الجديدة التى ستباع لهم . وقد رفض عدد كثير من سكان الأحياء الكوخية ترك منازلهم والالتحاق بالمساكن الشعبية ودفع المبلغ أو الكراء المطلوب خاصة وأن نسبة هامة من المساكن التى كانت أكواخ فى أول الأمر أصبحت اليوم منازل مبنية بالحجر أو بالآجر والأسمنت وتمكنت من الحصول على الماء الصالح للشرب والكهرباء إلى غير ذلك من التجهيزات ولذا فان نسبة هامة من منازل الأحياء الكوخية أصبحت ديار مبنية وأحسن بكثير من منازل الأحياء الشعبية .

ولذا تغيرت نظرة المسؤولين إلى موضوع الأحياء الكوخية أو القصديرية وتم العدول عن هدف هدمها إلا فى بعض الحالات الشاذة والاتجاه السائد اليوم هو البحث عن صيغة جديدة لاعطاء صيغة قانونية لمساكن مايسمى بأحياء السكن العفوى «quartiers d'habitat spontané» لان السكان استولوا على الأراضى بصفة غير قانونية وليس لهم أى سند لملكية العقار الذى

يسكنونه وكذلك توفير كل الخدمات اللازمة بما فيها الماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكة لصرف المياه المستعملة وطرقات معبدة ومدارس ومستوصفات الخ . وتشجيع السكان على تحسين مساكنهم وتحويلها إلى منازل لائقة وذلك بمنحهم قروض . لكن اعادة تنظيم أحياء السكن العفوى لهم ٢٥٠.٠٠٠ ساكن فى مدينة تونس مثلا أى ربع سكان العاصمة وهذا يعنى أن هذه العملية طويلة وعسيرة وستطلب تمويلات هامة ومن المتوقع أن اعادة تنظيم بعض الأحيـــاء لن تعطى الا نتائج متواضعـــة لأن صغر عدد كبير من المساكن وتكاثف نسبة مرتفعة منها وعشوائية شبكة الطرقات فى كثير من الأحياء كل ذلك لن يساعد على الوصول إلى التغييرات المنشودة .

ومن الراضح أيضا أن تحسين أحياء السكن العفوى القديمة لن يقضى على مشكلة الأحياء الكوخية تماما لأن المدن مازالت تجتذب أفواجا جديدة متزايدة من النازحين ولذا فلو فرضنا أنه تم تحسين الأحياء الكوخية القديمة واندماجها فى صلب المدينة فان احياء سكن عفوى جديدة ستظهر على أطراف المدينة ولذا فلابد من تهيئة مناطق صالحة لسكن شعبى تحتوى على التجهيزات الازمة من طرقات وقنوات لصرف المياه ومقسمة إلى قطع صالحة للبناء الخ لكي تكون مناطق استقبال للوافدين المنتظرين فى كل المدن .

وقد كان لهذا التطور فى الحلول المقترحة لأحياء السكن العفوى تطور موازى فى انجاز الأحياء الشعبية فبعد تشييد احياء شعبية لتوفير منازل لسكان الأحياء الكوخية التى تقرر هدمها ومن بين هذه الأحياء الشعبية الأولى حى التحرير وحى الخضراء وحى الزهور . وتتصف هذه الأحياء بكثافة سكانية ضعيفة وطرقات وشوارع فسيحة يمكن أن تعتبر اسرافا فى المساحات المستغلة لكن بعد بضع سنوات فان كثافة المنازل وكذلك السكان ارتفعت على أثر انتشار طريقة بنـــاء أو بيتين أو أكثر وتأجيرها ، وقد شرعت الشركة القومية العقارية فى بناء أحيـــاء تحتوى على منـــازل أو عمارات ذات مستوى أحسن من بناءات الفترة الأولى ولذا فان الأسعار ارتفعت وفرضت الشركة على المرشحين لاقتناء مسكن دفع ٣٠ ٪ من السعر الاجمالى مسبقا وهكذا فان أغلب سكان الأحياء الكوخية القديمة لم يتمكنوا من شراء مساكن فى الأحياء الجديدة مثل حى رأس الطابية وحى الوردية الخ ولذلك منحت إلى طبقات اجتماعية تتمتع بدخل . وقد أدت هذه الحالة إلى التفكير فى العدول عن عملية هدم الاحياء الكوخية ومحاولة تحسينها واعادة تنظمها . ورغم ارتفاع أسعار المساكن المبينة من طرف الشركة القومية العقارية وفرض شروط مالية قاسية فان الطلب يفوق

بكثير مشاريع الشركة فى سنة ١٩٧٥ قدر الطلب لمساكن جديدة بـ ٢٩,٥٠٠ فى جميع انحاء البلاد لكن الشركة لم تقرر انجاز الا ١٣,٩٠٠ مسكن فى هذه السنة .

إذا مازالت مشكلة السكن فى المدن التونسية الشغل الشاغل للسلطات الحكومية والبلدية وأمام أرتفاع تكاليف مواد البناء وكل التكاليف وأمام أستمرار النزوح الريفى والنمو الديموغرافى السريع فأن السلطات المعنية عدلت عن مشروع هدم الأحياء الكوخية والبحث عن طريقة لتحسين هذه الأحياء وهضمها وأدماجها فى صلب المدينة العصرية وأمام الطلب الشديد والمتزايد للأراضى الصالحة للبناء وارتفاع أسعارها بشكل هائل فى السنوات الأخيرة فأن السلطات تشجع الذين يقيمون السكنية على بناء العمارات وترك المنازل المنخفضة والفيلات لكن هذا الأتجاه نحو تكثيف السكن داخل المدن وخاصة داخل المدن الكبرى مثل العاصمة وصفاقس وسوسة صعب الأنجاز لأن الأرتفاع الهائل لأسعار الأراضى الصالحة للبناء الموجود وسط المنطقة السكنية أو بالقرب منها تجر عددا كبيرا من الراغبين فى بناء مساكن جديدة إلى الأبتعاد من قلب المدينة لأقتناء أراضى بأسعار معقولة . ويمكن أعتبار هذا الوضع الذى يصعب التحكم فيه نتيجة أنعدام قانون عقارى حضرى يتحكم فى أسعار الأراضى الصالحة للبناء ويمنع المضارية فى هذا الميدان ورغم انشاء الوكالة العقارية للسكن منذ بضع سنوات فأن الأمور مازالت تستحق المراجعة لأن الوكالة لاتتحكم فى أسعار الأرض وليس لها أى نفوذ لمنع أستمرار المضاربات . وهكذا فمن الواضح أن التحكم فى التوسع الحضرى لا يمكن فى نطاق سياسة العرض والطلب والحرية المطلقة لاسعار الأراضى الصالحة للبناء والايجارات بل بأتباع سياسة فضائية موجهة تخضع إلى قوانين مسبقة تحترم التخطيط الحضرى والتوازن المنشود .

٣ ـ مشكلة النقل وسط المدينة :

تشكو المدن التونسية ككل المدن فى بلدان العالم الثالث من مشاكل نقل متزايده ومتفاقمة من أهمها مشكل نقل العمال من مكان سكانهم إلى مكان عملهم وقد رأينا أن أتساع المدن الكبيرة بلغ درجة مرتفعة بسبب التطور العشوائى للأحياء السكنية وعدم خضوعها إلى مخطط يرمى إلى حصر المدينة فى منطقة معينة وفى حجم معين ورغم الشركات الاقليمية لنقل الركاب وسط المدن قد أشترت فى السنوات الماضية أعدادا كبيرة من الحافلات فأن الأكتظاظ يمثل الخاصية الأساسية للنقل العمومى للركاب وخاصة فى أوقات الذهاب إلى العمل أو الرجوع منه وتسبب هذا الأكتظاظ فى ضياع كبير للوقت خاصة وأن عددا كبيرا من الحافلات قديمة ومعرضة إلى التعطل . ولا يمكن للعامل البسيط

استعمال سيارة أجرة فى مثل هذه الحالات لأن أسعار النقل فى سيارات الأجرة أرتفعت فى سنة ١٩٧٧ بصفة كبيرة ورغم ذلك فلا يجد الإنسان سيارة الأجرة بسهولة فى أوقات الذهاب إلى العمل أو الخروج منه .

ومن مشاكل النقل داخل المدينة ارتفاع عدد السيارات والحافلات والشاحنات الذى نتج عنه ازدحام شديد فى شوارع المدينة الرئيسية وفى مفترق الطرق ورغم كثافة تنظيم المرور بأستعمال الشرطة وكذلك الأضواء فى كل المفترقات فأن الأزدحام وعرقلة السير معتادة كل يوم وإذا غابت شرطة المرور أو تعطل نظام الأضواء فان مظاهر عشوائية تسود النقلات فى المناطق المزدحمة بالسيارات وتزيد فى ضياع الوقت والحوادث .

ومما يزيد فى حدة مشكل النقل فى المدن وجوب المرور وسط المدن الواقعة على طريقها لكل سيارة أو شاحنة أو حافلة ذاهبة مثلا من تونس العاصمة إلى قابس يجب عليها عبور مدن حمام الأنف وقرمبالية وسيدى بوعلى وسوسة ومساكن ولجم وصفاقس ومحرص إلخ وهذا مما يزيد فى ازدحام حركة النقل ومن المستحب انشاء طريق دائرى فى شكل حزام خارج المدينة للتخفيف من حركة المرور وسط المدن وتمكين السيارات من تجنب المرور داخل المدن وربح الوقت . لكن خلق شبكه طرق حول المدن لتجنب المرور داخلها عملية تتطلب مصاريف باهظة ولم يتم أنجاز مثل هذه المشاريع إلا فى حالات نادرة حول النفيضة ومنزل بوزلفة مثلا و هنالك بعض المشاريع بصدد الأنجاز فى تونس العاصمة تمكن مثلا من الوصول إلى مطار تونس قرطاج أو إلى ميناء حلق الواد للقادمين من الشمال أى من بنزرت أو من باجة بدون مرور بقلب المدينة كما كانت عليه الأمور فى الماضى.

لكن فى الحقيقة أن النقل الجوى يهم خاصة السواح الأجانب القادمين إلى منطقة تونس العاصمة السياحية أى شمال المدينة أو إلى شبه جزيرة الوطن القبلى وخاصة منطقة الحمامات نابل ومنطقة برج السدرية — سليمان أى جنوب المدينة يعنى ذلك أن أكثر من ٩٠٪ من السائحين مجبورين على عبر قلب تونس العاصمة للوصول إلى الحمامات أو نابل ولذا فيمكن أعتبار وضع مطار تونس قرطاج منذ بضع سنوات شمال المدينة عملية غير منطقية زادت فى الأزدحام الذى تشكو منه المدينة منذ سنوات .

ويمكن أعتبار نقله أهم نشاطات ميناء تونس إلى حلق الواد فى الأعوام الأخيرة من العوامل التى ساعدت أيضا على ازدحام حركة المرور فى مدينة تونس لأن هذا القرار تسبب فى ابعاد الميناء من محطة السكك الحديدية وفرض عملية نقل البضاعة من المحطة إلى الميناء بوسيلة الشاحنات أى بعد أقتحام قلب المدينة المزدحمة . وبما أن دور ميناء حلق الواد

لتجارة البضائع المتنوعة سيستمر ويدعم فى السنوات المقبلة فلا بد من التفكير فى تقريب السكة الحديد من ميناء حلق الواد وذلك بمد السكة الحديدية الحالية حتى حلق الواد وأتباع الطريق المار بالبحيرة .

ويتسبب مرور السكة الحديدية بقلب المدينة أحيانا عرقلة شديدة لحركة المرور ويزيد فى نسبة الحوادث وخطورتها كما هو الحال فى سوسة وصفاقس . ففى سوسة نرى أن السكة الحديدية تشق النسيج الحضرى على طول خمسة كيلو مترات وتمر عبر جسرين وأربعة مزلقانات Passage à niveau منها ثلاثة مجهزة بالأضواء وواحد بدون أضواء وتعبر السكة الحديدية ساحة فرحات حشاد فى قلب المدينة على طول ١٥٠ متر ويتسبب كل عبور قطار فى هذه الساحة فى توقف حركة المرور مدة أربعة دقائق وتشهد هذه الساحة ٢٠ قطارا يعبر المدينة يوميا ولذا فأن الحركة مازالت متواضعة ولكنها كافية لتعطيل حركة المرور ولذ فلابد من الشروع فى القريب من نقله وأبعاد السكة الحديدية عن قلب المدينة .

والحالة أخطر بالنسبة للسكة الحديدية التى تعبر مدينة صفاقس وخاصة خط المتلوى صفاقس الذى ينقل إلى ميناء صفاقس سنويا أكثر من ثلاثة ملايين طن من الفسفاط الخام وغيره من البضائع (١) ويمر بقلب المدينة على مقربة من غرب وشمال المدينة القديمة وتحتوى على أربعة جسور وثمانية مزلقانات ويشهد خط المتلوى صفاقس بين ٣٠،٢٥ قطارا فى اليوم (٢) عدد كبير منها تتكون من عشرات الحافلات فتحدث تعطلا لحركة المرور بالمدينة وضجيجا كبيرا منهكا للأعصاب بالليل والنهار وتتسبب فى حوادث فتاكة ينجم عنها خسائر هامة فى الأرواح والعتاد ولذا فأن كل المسئولين عن المدينة وكل الدراسات التى تناولت مدينة صفاقس تقر بوجوب نقل السكة الحديد وأبعادها عن قلب المدينة . ولكن رغم أجماع كل المعنيين بالأمر عن وجوب الأسراع فى أنجاز هذا التحويل فلم يظهر إلى يومنا هذا ما يدل على أن القرار النهائى قد أتخذ وأنه سيشرع فى القريب العاجل فى أنجاز هذا المشروع الحيوى بالنسبة للمدينة وسكانها وصحتهم وراحتهم وسلامتهم .

(١) بلغ وزن البضائع التى مرت بمحطة السكك الحديدية بصفاقس سنة ١٩٧٣ ، ٨٣٤،٠٠٠ طن .

(٢) يمر بالمدينة يوميا ١،٤٠٠ حافلة wagon على خط صفاقس – المتلوى ويبلغ طول القطار احيانا ٥٠٠ متر ويسير بسرعة تتراوح بين ١٥،٢٠ كيلو متر فى الساعة أى أن مرور القطار يحدث ارتباكا شديداً فى حركة المرور داخل المدينة بسبب التعطيل فى المزلقانات خاصة . أنظر دراسة « صفاقس ٧٢ » إدارة التهيئة العمرانية .

٤ ـ مشكلة الماء :

تستهلك المدن التونسية كميات متزايدة من المياه . وتأتى فى المرتبة الثانية فى أستهلاك الماء بعد الزراعة المروية وقد قدر أستهلاك المدن التونسية سنة ١٩٧٠ بـ ٧٣ مليون متر مكعب (١) مقابل ٩٨٧ مليون متر مكعب للزراعة المروية أى نسبة تقارب ٧٪ وهى نسبة محدودة فى الوقت الحاضر لكنها فى تزايد مستمر وذلك لأن أغلب المدن مازالت تشكو من نقص فى توزيع المياه وهنالك مجهودات هامة لشبكة التوزيع والسعى نحو تلبية الحاجيات الأكيدة وكذلك لأنه كما رأينا تشهد معظم المدن التونسية نموا أقتصاديا وأجتماعيا سريعا يزيد فى حاجياتها من المياه (٢) وتقدر الزيادة السنوية فى أستهلاك المدن التونسية بحوالى ٦ إلى ٨٪ ولذا فأن كميات الماء الموجهة للمدن سترتفع بصفة سريعة وستكون هذه الزيادة على حساب الزراعة المروية .

ورغم أن الأمكانيات الطبيعية مازالت غير مستغلة بصفة كاملة كما دلت على ذلك عدة دراسات تفيد بأنه تمكن أستغلال ضعف الكمية المستهلكة اليوم وذلك بتجنيد كل الأمكانيات وخاصة المياة الجارية فى الشمال والمياه الجوفية فى الجنوب . وتشكو عدة مدن ومناطق اليوم من نقص فى الماء الصالح للشرب ومن المعروف أن المشكلة قديمه جدا بالنسبة لمدينة صفاقس التى لا تملك مياه جارية ولامياه جوفية عذبة ولذا فإن المدينة كانت تعتمد قبل الحماية على مياه الأمطار المدخرة فى « المواجن » وكانت المدينة تملك مجموعة من المواجن العامة فى حى الناصرية تعد ٣٦٥ أى عدد أيام السنة وكان كل واحد منها يكفى لأستهلاك المدينة يوما واحدا إلى جانب المواجن الخاصة ثم عدل عن هذه المواجن التى لم تمكن من سد الحاجيات المتزايدة للمدينة بعد قيام الحماية الفرنسية. فأستقر الرأى على استغلال المياه الجوفية الهامة الموجودة بالقرب من سبيطلة فى الوسط التونسى على بعد ١٧٥ كم من صفاقس لسد حاجيات المدينة وشرع فى مد قنوات على هذه المسافة لكن سرعان ماظهر أن أمكانيات مياه سبيطلة محدودة ويجب التفكير فى اللجوء إلى مدخرات أخرى ، وأنجزت عدة تنقيبات بالقرب من القناة الرئيسية وضمت مياهها إلى مياه سبيطلة وما زالت اليوم الحالة غير مرضية رغم أن نصف سكان المدينة يستهلكون مياه المواجن الخاصة فقط وليسوا متصلين بشركة المياه العمومية ومن مظاهر هذا النقص الضغط المائى الضعيف جدا فى الصيف من ذلك أن الماء لا يصعد إلى الطابق الأول إلا بضع ساعات فى اليوم وحتى فى الشتاء فى كل القنوات وأنقطاع الماء فى الليل أو أنخفاض التوزيع الليلى إلى مستوى رمزى

(١) أنظر كتاب « العمران والتنمية » السابق ذكره .

(٢) سنرى أن السياحة زادت بصفة ملحوظة فى حاجيات المدن من المياه .

كامل صائفة سنة ١٩٧٧ . ومن المؤكد أن حاجيات صفاقس ضخمة ولن تغطى إلا بتعبئة أمكانيات جديدة فى الوسط التونسى رغم رداءة مياه هذه المنطقة التى تبلغ نسبة ملوحتها أكثر من جرامين فى اللتر وتصل أحيانا إلى أكثر من ٤ جرامات وتحتوى على نسبة مرتفعة من الكلس الذى يترسب فى القنوات ويتسبب فى أنسدادها ويفسر النسبة المرتفعة لأمراض الكلى وخاصة الحصاة فى مدينة صفاقس .

وقد ظهرت أيضا مشاكل لتزويد المدن السياحية والنزل بالمياه العذبة فى منطقة نابل الحمامات وكذلك فى الساحل بين سوسة و المنستير وأجبرت السلطات المعنية على تزويد المؤسسات السياحية و المدن بالمياه المعدة للزراعة المروية ولذا فان العلاقات بين الزراعة و السياحة تتصف فى أغلب الشواطىء التونسية بالمنافسة الشديدة و بما أن السياحة تتمتع فى نظر السلطات بالأولية فأن التوسع السياحى والحضرى المستمر تم على حساب الزراعة والفلاحين . (١) ...

لكن رغم الحاجيات الضخمة لتونس العاصمة من المياه التى يقدر اليوم بما يقرب من مليون متر مكعب سنويا فأننا لا نلاحظ أى ظاهرة تنبأ بأن العاصمة تشكو الآن أو ستعرف فى القريب مشاكل عويصة لتزويد السكان والمؤسسات الأقتصادية بالمياه اللازمة ويرجع هذا إلى الأنجازات المكثفة التى قامت بها السلطات المسئولة فى العقود الثلاثة الأخيرة وتشتمل على سلسة من السدود فى الشمال التونسى الغنى نسبيا بالمياه الجارية والقريب من العاصمة وهى سد بن مطير المبنى سنة ١٩٥٢ والذى يمد العاصمة بـ ٤٥ مليون متر مكعب وسد واد كساب الذى تم أنجاره سنة ١٩٧٣ يوفر أيضا ٤٥ مليون متر من المياه للعاصمة والمنطقة الحضرية السياحية الحمامات نابل وهنالك أيضا سد أخر بصدد الأنجاز سيستعمل للزراعة المروية وكذلك لتموين العاصمة عند الحاجة وهو سد بوهرتمة وسيوفر ٥٥ مليون متر مكعب وكذلك الشأن بالنسبة لمشروعى سد واد جومين وسد واد سجنان فى حوض أشكل بولاية بنزرت . وكل هذا يدل على أن الأنجازات النشيطة لسد حاجيات العاصمة تجعل مدينة تونس مأمن من مشاكل نقص المياه الصالحة للشرب حتى أواخر هذا القرن .

إذا أن المناطق التى تشكو من النقص فى الماء حاليا وستشهد تفاقما متزايدا فى حدة المشكلة هى المناطق السياحية فى الوطن القبلى والساحل وجربة جرجيس (٢) وكذلك المدن

---

(١) سنعود فى الفقرة الموالية إلى هذا المشكله الأساسية وبصفة عامة إلى تأثيرات التوسع السياحى والتحضر السريع على المجال الزراعى المجاور والمنافسة الشديدة بين التوسع الحضرى والزراعة .

(٢) قدرت دراسة « العمران والتنمية » المذكورة أعلاه استهلاك السياحة سنة ١٩٨٥ بـ ٦٢ ٪ من استهلاك مدن منطقة نابل الحمامات و ٢٣ ٪ فى الساحل و ٧٧ ٪ من جربة — جرجيس .

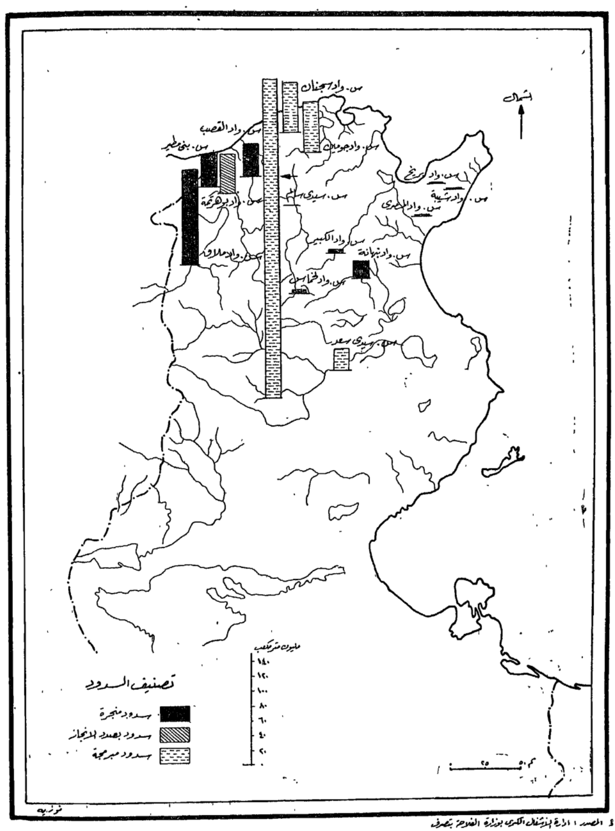
الصناعية مثل صفاقس وقابس ولا يمكن حل هذه المشاكل إلا بطريق ربط الوطن القبلى بمياه الشمال والمشاريع التى ستنجز فى الشمال وكذلك بالنسبة للساحل وذلك لترك أكبر قسم ممكن من مياه سد نبهانة للزراعة المروية فى الساحل كما هو مقرر فى المشروع الأصلى وتعبئة كميات متزايدة من مياه الوسط لسد حاجيات صفاقس وأستغلال المياه الجوفية فى سهل الجفارة فى الجنوب الشرقى لسد حاجيات المدينة الصناعية بقابس والمنطقة السياحية بجربة - جرجيس وهكذا فأنه من الواضح أن حل المشاكل المائية ممكن فى الشمال وإلى حد ما فى الوسط حتى آخر القرن العشرين ولكن التطور السياحى والصناعى للجنوب لن يصل الى المستوى المرغوب حتى يتم ايجاد حلول ثورية جديدة مثل رسكلة المياه المستعملة لحاجيات الصناعة والزراعة وحتى السياحة أو استعمال مياه البحر بعد تجهيز المنطقة بمركبات لعزل الملح عن الماء وإنتاج الكميات اللازمة من المياه العذبة .

لكنه من الواضح أن المنافسة التى خلقها التحضر للزراعة بصفة عامة تشكل فى الوقت الحاضر مشكلة أساسية يهدد كيان المناطق الزراعية المجاورة خاصة فى المنطقة الساحلية الشرقية من البلاد . (شكل ١٣-٧-١٠)

٥ ـ تدهور الزراعة فى المناطق المجاورة للمدن الساحلية :

من المعروف أن التحضر السريع يخلق فى كل البلدان حاجيات متزايدة من المواد الغذائية وخاصة من الخضر والفواكة واللحوم والألبان ومشتقاتها ولذا فان النمو الحضرى يعنى إتساع سوق استهلاك المواد الغذائية أى انه يخلق جوا مواتيا لتنمية زراعة جاهدة كثيفة وعصرية ولم تتمكن المناطق الداخلية التى تشكو من نزوح ريفى شديد من خلق هذه الزراعة وبقيت تتصف بالجمود فى الميدان الزراعى ويرجع كل هذا إلى الوسط القاسى وكذلك إلى عدم وجود الاموال الازمة للاستثمارات وهجرة الشبان والاطارات النشيطة . إذا لم تتمكن المدن الساحلية من الاعتماد على المناطق الداخلية لسد حاجياتها المتزايدة من المواد الغذائية الممتازة فشرعت الواجهة الساحلية الشرقية نفسها فى تنشيط وتحديث زراعتها واغتنمت وجود أراضى خصبة وغنية بالمياة الجوفية والجارية ومناخ مواتى لزراعة الخضر والفواكة وخاصة وجود فلاحين قرويين نشيطين وجربيين تعودوا زراعة الخضر والاشجار المثمرة البعلية والمروية منذ زمن بعيد .

وهكذا فان زراعة الخضر والقوارص (الحمضيات) والاشجار المثمرة الاخرى عرفت تطورا مشهودا فى المناطق الساحلية منذ ٤٠ سنة . وقد مكن النمو الضخم فى



المصدر : ادارة الاشغال الكبرى بوزارة الفلاحة بتصرف

شكل ١٣ ـ ١٠ : السدود فى سنة ١٩٧٦ فى الجمهورية التونسية

الانتاج من تغطية حاجيات المدن وكذلك تصدير كميات لا بأس بها إلى الخارج من الفواكة والخضر . إذا ساهم التحضر في تنشيط الزراعة فى المناطق الريفية المجاورة وتحويلها إلى زراعة جاهدة نقدية ومربحة أى أن تأثيرات التحضر في هذا المجال كانت ايجابية بالنسبة للزراعة والفلاحين فى الواجهة الشرقية وبخاصة فى الشمال الشرقى أى ولايات بنزرت وتونس ونابل خاصة وسوسة بصفة ثانوية . ولكن سرعان ما نتج عن التوسع الحضرى المطرد منافسة بين المدينة والمناطق الزراعية المجاورة لأن التوسع الحضرى السريع جعل المدينة تستهلك مساحات متزايدة وكميات متزايدة من المياة وافواج متزايدة من الايدى العاملة المختصة وكل هذا على حساب الزراعة المجاورة .

إذا من الواضح أن التوسع الحضرى يساهم فى احتكار وتجميد قسم متزايد من المجال الزراعى وتبدو هذه الظاهرة جلية فى مناطق سوسة والحمامات ونابل ورفراف وراس الجبل وبنزرت وفى ضواحى تونس العاصمة الخ . ويمكن للباحث وحتى للمتجول أن يلاحظ بسهولة أن المبانى الحضرية تغزو بساتين القوارص والاشجار والخضر وقد رأينا أن الاسعار المرتفعة للاراضى الصالحة للبناء داخل المدينة وحتى على اطرافها تساعد على امتداد البناءات الحضرية وتشتت الاحياء الحضرية والمساكن على حساب الاراضى الزراعية . وتمثل المبانى السكنية الجديدة وكذلك المبانى السياحية والصناعية والتجارية وكذلك الطرقات المعبدة وغيرها وما يمكن أن نسميه « البور الاجتماعى » **Les fiches sociales** أى الأراضى التى اصبحت مهملة من الناحية الزراعية وذلك لاسباب أجتماعية خسارة فادحة بالنسبة للزراعة ولقد قدرت فى اطروحتى (١) هذه الخسارة فى منطقة الحمامات نابل بـ ١٫٥٠٠ أو ٢٫٠٠٠ هكتارا من الاراضى الزراعية بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧١ وقدرت تقلص المساحة المزورعة قوارص بـ ١١٫٧٥٪ فى نفس الفترة ولقد تفاقمت الامور منذ سنة ١٩٧١ لان التوسع الحضرى والسياحى فى أزدياد مستمر ولانه لا يوجد أى قانون سارى المفعول يمنع بيع الأراضى المزورعة وخاصة بساتين القوارص المنتجة الى من يرغب فى تحويلها إلى مبانى . وهكذا فان التوسع الحضرى يفرض على الزراعة الجاهدة التخلى عن اراضى خصبة وتركها للمبانى الصناعية والسياحية والتجارية والسكنية ومسالك النقل الخ . وقد لاحظ الجغرافى الفرنسى جورج متين **Georges Mutin** نفس الظاهرة فى سهل المتيجة قرب الجزائر العاصمة وذلك من جراء التوسع الصناعى السريع فى العقد الماضى .

---

(١) أنظر : حافظ ستهم « الفلاحون فى شبه جزيرة الوطن القبلى » باللغة الفرنسية وهى الآن تحت الطبع . ١٢٨٣ صفحة .

ويحتكر من ناحية اخرى التوسع الحضرى نسبة متزايدة من المياه العذبة للشمال الشرقى ويستغل قسما هاما من الامكانيات المائية للشمال والوسط التونسى وحيث أن المؤسسات الحضرية السياحية والصناعية السكنية تتمتع بالاولية فى نظر السلطات فقد عمدت السلطات إلى تحويل قسم من مياه نهاية خزان المعدة للزراعة المروية لتزويد المؤسسات السياحية والصناعية وكذلك المساكن فى منطقة سوسة ـ المنستير واضطرت شركة المياه القومية لنفس الغرض إلى الزيادة فى استغلال المياه الجوفية التى يستعملها الفلاحون لسقى بساتينهم فى منطقة الحمامات نابل والاكثار من التنقيبات ثم اجتذاب مياه خزان واد شبيكة الواقع فى خلفية قربة والمعدة للزراعة المروية واستغلالها لسد حاجيات المنطقة السياحية . ولذا فاننا نلاحظ اليوم تدهورا زراعيا عاما فى منطقة الحمامات ـ نابل وانكماشا للمساحات المزروعة قوارص وذلك على أثر انخفاض مستوى المياه الجوفية والنقص المستمر فى كميات المياه . فبينما دخل الانتاج فى فترة هبوط مطرد نرى أن مصاريف تعميق الآبار عدة مرات فى السنة تساهم فى إفلاس الفلاحين أو على الأقل فى اقناعهم بأن العمل الزراعى أصبح عديم الجدوى. وهكذا فان سير أغلب الضيعات نحو انهيار عام فى الربح ونحو تجديب عدد متزايد من الضيعات يجر الفلاحين إلى إهمال بساتينهم ومحاولة بيعها والالتحاق بالعمل فى المؤسسات السياحية التى تمنح أجورا أوفر وتتطلب مجهودات غير مضنية بالنسبة للزراعة .

ويساهم النمو الحضرى وتعميم التعليم فى هجرة اليد العاملة المختصة الزراعية والتحاقها بالنشاطات الحضرية ومن المعروف أن النشاطات الحضرية مثل الصناعة والتجارة والسياحة والوظيفة العمومية توفر مواطن شغل قارة وبأجور مرتفعة إذا قارناها بالزراعة ، خاصة وانها لا تخضع كالزراعة لتذبذبات المناخ ويشكل كما قلنا النقص المتزايد فى الماء للزراعة السقوية العنصر الأساسى الذى حمل الفلاح على ترك الزراعة ولذ فان قسم هام من اليد العاملة الزراعية فى أحواز تونس العاصمة وفى الجنوب الشرقى من الوطن القبلى وفى شبه جزيرة رأس الجبل فى ولاية بنزرت وساحل سوسه الخ هجر الفلاحة بالنشاطات الحضرية وقد نتج عن هذا السلوك تفكك تدريجى شديد للضيعات العائلية التقليدية وبفرض النقص المتزايد فى اليد العاملة العائلية على الفلاح اللجوء أكثر فأكثر إلى اليد العاملة المستأجرة أى إلى النازحين من الارياف الفقيرة أى من المناطق الداخلية .

وهكذا فان التوسع الحضرى ينافس ويهدد زراعة الخضر والاشجار المثمرة السقوية فى كل مقوماتها أى فى أراضيها ومياها ويدها العاملة وامام التطور الخطير الذى يهدد كيان الزراعة السقوية الساحلية يمكن البحث أن يتساءل : ما هو مصير الزراعة الجاهدة السقوية

المرتكزة اليوم خاصة فى المناطق الساحلية الشرقية ؟ هل أنها ستخسر حتما أخصب الأراضي التونسية وانسب الاراضى لزراعة القوارص والخضر وكذلك أنشط وأبرع الفلاحين المختصين فى الزراعات السقوية ثم تنتقل إلى المناطق الداخلية التى لاتملك كل مميزات أراضى السهول الساحلية ؟ وأمام تفكك الضيعات العائلية القروية التقليدية ونمو استعمال اليد العاملة المستأجرة يمكن أن نتساءل ايضا : هل الزراعة الجاهدة السقوية التى ترتكز اليوم على ضيعات عائلية ولا تلجأ إلا نادرا إلى اليد العاملة المستأجرة ستتخذ اتجاها هيكليا جديدا وتصبح زراعة رأسمالية فى نطاق ضيعات كبيرة ؟ نتيجة التجمع العقارى المتولد عن تفكك الضيعات العائلية تستعمل أفواجا متزايدة من العمال المستأجرين النازحين من المناطق الداخلية .

إذا فمن الواضح أن التوسع الحضرى السريع الذى يتسبب فى مشاكل مختلفة تتخبط فيها المدينة مثل البطالة والسكن الكوخى ومشاكل النقل والمياه الصالحة للشرب نتائج خطيرة على المجال الزراعى المجاور .

ولقد آن الأوان بأن يتدخل المجتمع التونسى والسلطات المسؤولة لمنع الاسراف فى استهلاك الاراضى الزراعية والمياه العذبة وذلك بمراقبة المعاملات العقارية فى المدينة والمناطق الزراعية واتخاذ قانون يحرم البناء فى بعض المناطق الزراعية التى تتصف بخصوبتها وانتاجيتها الرفيعة وكذلك بتعميم المنشآت العمرانية والاكثار من معامل تصفية المياه المستعملة لتصبح صالحة من جديد للزراعات السقوية .

والجدير بالذكر أيضا أن النمو الصناعى والسكانى الحضرى صاحبه ظهور تلوث كيمياوى متزايد يهدد كيان المدينة وسكانها ويبنى بمستقبل غير مشرق بالنسبة للحضر فى العقود القادمة إذا لم تتخذ قرارات جازمة وتطبق بطريقة قاسية مهما كانت تكاليفها والمعارضة التى ستلقاها من المصالح الخاصة اساسا .

٦ ـ مشكلة التلوث الحضرى :

تشكو كل المدن التونسية من مشاكل صرف المياه المستعملة ففيما يخص المراكز الحضرية الصغيرة وكذلك احياء السكن العفوى فى جميع المدن الكبيرة والصغيرة وفى المدن التى تحتوى على ضواحى متسعة وسكن متفرق فى البساتين كما هو الشأن بالنسبة لصفاقس (١) التى يسكن ثلثا سكانها فى « الاجنه » فإن شبكة تصريف المياه العمومية المدفونة منعدمة تماما

(١) تمثل المناطق المجهزة بقنوات لصرف المياه المستعملة ٢٠٪ من مساحة المدينة . وكل مياهها تجرى نحو البحر .

إلا فى بعض الاحيان والمراكز الصغيرة ولذا فان اغلب المياه المستعملة تجرى فى قنوات ترابية مكشوفة و تلوث الطرقات والمسارب وتهدد صحة السكان وخاصة الاطفال اللاعبين فى الشوارع .

واما فى المدن المتوسطة والكبرى فان القنوات العمومية المدفونة موجودة وتصب المياه غالبا فى البحيرات أو فى البحر ولا تمثل المياه المستعملة خطرا على السكان أو على الشاطى عندما تكون كميات المياه غير النظيفة المدفوعة متواضعة ولكن الحالة تختلف تماما فى المدن الكبرى وفى الشواطئ السياحية ففى تونس العاصمة تلاحظ أن مياه أحياء منوبة وباردو تصرف اليوم نحو سبخة السيجومى والمياه المستعملة للمنطقة الصناعية الواقعة جنوب المدينة تصرف نحو بحيره تونس شرقى المدينة واغلب البلديات الساحلية شمال تونس وجنوبها تصب مياهها المستعملة فى البحر مباشرة . أما مياه بلدية تونس واريانة فان مياهها موجهة إلى المركز الوحيد لتصفية المياه فى العاصمة الواقع فى الشرقية ومن المعلوم أن تلوث بحيرة تونس يشكل مشكلة عمرانية اساسية وهو المسئول الرئيسى عن الروائح الكريهة التى تغمر جو أغلب احياء العاصمة فى فصل الصيف وخاصة القريبة من البحيرة . ومما لاشك فيه أن توجية مياه كل المدينة إلى مراكز تصفيه المياه المستعملة يمثل الحل المنشود لمكافحة التلوث وتصفية المياه لكى تصبح صالحة من جديد للزراعات المروية فى المناطق الريفية المجاورة ويقترح الفنيون الرفع من طاقة التصفية لمحطة الشرقية وبناء محطة جديدة للاحياء الصناعية الجنوبية . وعندما سيطبق هذا الحل فان مشكله المياه المستعملة سيزول نهائيا فى العاصمة وسيكون ذلك لفائدة سلامة السكان والشواطىء السياحية وسيمكن تجفيف بحيرة تونس من ربح مساحات شاسعة للتوسع الحضرى . ورغم أن كل السلطات المعنية تعتبر أن هذا المشروع حيويا فان تكاليفه الباهظة وطول مده انجازه تفسر تردد السلطات فى الشروع فى فترة الانجاز الحاسمة .

ولكن أخطر تلوث يهدد المدن يتمثل فى التلوث الكيمياوى الذى اشتدت حدته بانتشار جميع أنواع السيارات والصناعات فى المدن فى العقود الأخيرة وخاصة فى مدن الصناعات الكيمياوية كصفاقس وقابس وغيرها ويتركب التلوث الكيمياوى من الغازات التى يبعثها فى الهواء الدخان الصناعى وكذلك الفضلات الكيميائية مثل الاحماض العامة والتى تدفع فى البحر كالمياه المستعملة ولكنها تحتوى على نسب عالية من المواد الكيمياوية الملوثة للشواطىء وتشكل خطرا قاتلا للانسان والبيئة الطبيعية وحيث أن فضلات المعامل الكيميائية ضخمة جدا فان عملية تلوث الشواطىء كلية على مساحات هامة وهى فى توسع دائم ترتبط باستمرار عملية دفع الفضلات إلى البحر .

وسنعتمد على مثال صفاقس خاصة لاعطاء بعض التفاصيل فى هذا المجال لان صفاقس مازالت تمثل اهم مدينة صناعية كيمياوية وكل ما سنذكره عنها يمكن أن يتخذ كمقياس الاخطار التى تهدد قابس وشاطئها فى السنوات المقبلة. تضم مدينة صفاقس معملين فسفاطين هامين معمل السياب S.I.A.P.E. الذى أسسته الشركة الأستعماز . صفاقس — قفصة سنة ١٩٥٢ وبنى على بعد ٦ كم جنوب المدينة لحفظ المدينة من التلوث الغازى المباشر لأن المعمل يدفع فى الهواء غار ٢٠ والفلوور Floor ويدفع ايضا فضلات صلبه من الفسفو جبس Phosphogypse تجرى وترسب على مساحة قريبة من المصنع وتمثل ترسبات الفسفوجبس اليوم ما يزيد على ٧ ملايين طن فى شكل تل مساحته ٥٠ هكتارا ولذا فان معمل السياب الواقع بعيدا عن المدينة تمكن من تجنب عملية دفع الفسفوجبس فى البحر وتلويث الشواطىء القريبة ولكن هذا لا يدل على أن الترسب القارى لا يشكل أى خطر لأن الفسفوجبس يحتوى على احماض وعده مواد سامة وخطيرة بالنسبة للانسان ولاشك أنها تنسرب إلى المياه الجوفية وتلوثها وتعرض كل انسان يستعملها للخطر. لكن انشاء مصنع ن . ب . ك . N.P.K. السويدى فى قفصة ١٩٦٦ غير تماما الوضع بالنسبة للمدينة لأن المعمل الجديد وقع تركيزة قرب صفاقس أى فى قلب المدينة النشيطة ولذا فان التلوث الكيمياوى اصبح منتشرا على شواطىء صفاقس. وفى جو المدينة . ويدفع معمل N.P.K. نفس المواد الغارية السامة فى الهواء لانة يستعمل نفس الطرق الفنية التى وضعها السياب لصنع السوبرفوسفات وتشكل هذه الغازات خطر دائما على المدينة وخاصة عندما تهب الرياح من الشرق (لان المعمل يقع شرق المدينة) على أثر انطلاق المحركات من جديد بعد فترة تطهير وتصليح وقد شهدت صفاقس فى ربيع سنة ١٩٧٥ مثل هذه الحالة التى حولت جو المدينة وجعلته خانقا فأجبر المسئولون عن المعمل على إيقاف الانطلاقة وترقب ريح مواتى ولكن التلوث الذى احدثه معمل ن . ب . ك . على السواحل تسبب فى خلق مشاهد مذهلة على الشواطىء وحسب دراسة عن التلوث (١) ينتج معمل ن. ب. ك ٢٢٠ طن يوميا من Po_25 ويدفع على الشاطىء فى البحر ٨٠٠ كل طن يوم من الفسفوجبس وقدتسبب ترسب الفسفوجبس من تكوين جزيرة شمال ميناء صفاقس تبلغ مساحتها ٧٥ هكتارا فى أقل من ١٠ سنوات أى حوالى ثلاثة أضعاف مساحة مدينة صفاقس القديمة ومن تلوث كل الشواطىء التى كانت صالحة للسباحة وكانت تجذب الالاف

---

(١) انظر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة بالفرنسية : « ابحاث عن التلوث الصناعى والحضرى فى الجمهورية التونسية » أبريل ١٩٧٤ . ٦٣ صفحة . غير منشور .

من هواه السباحة والبحر فى الصيف مثل شواطىء الكزينو وسيدى المنصور وغيرها وبلغت خطورة الوضع إلى حد أن البلدية تنبه كل صيف السكان المحرومين من معبه السباحه فى شواطىء المدينة وضواحيها (١) وهكذا فإن معمل ن . د . ك حرم ٢٦٠,٠٠٠ ساكن من السباحة على شواطئهم وليس هناك أى إمكانيه للسباحه فى منطقة صفاقس إلا فى شط الشفار على بعد ٢٥ كم جنوب المدينة أى أن هذه الإمكانية لا تستغلها إلا الاقلية المحظوظة من أصحاب السيارات ونسبة ضئيلة من الفئات الاجتماعية الاخرى التى تركب الحافلات العمومية يوم الاحد .

وقد تسبب الفسفوجبس أيضا فى سد بعض قنوات صرف المياه غير النظيفة وفى تدهور الصيد البحرى الساحلي ولقد لوحظ أن التن انسحب من المنطقة الساحلية فى قابس وأن امكانيات الصيد الساحلى القريب قد اضمحلت . كل ذلك على أثر شروع معمل الصناعات الكيمياوية المغربية فى صب الفسفوجبس فى البحر . لكن تأثيرات تلوث الساحل على الصيد البحرى فى صفاقس مازالت محدودة لان أهمية الصيد الساحلى **La pêche côtière** محدودة بالنسبة لقابس ويعتمد قطاع الصيد البحري خاصة على الجيابات **Oblglutiers** . ولكن من المتوقع أن الفسفوجبس والحوامض السامة التى تندفع معه يأتى على كميات كبيرة من العلق الحى و البلانكتون **Plancton** وهذا من شأنه أن يساهم فى تدهور الطاقة الغذائية فى البحر بالنسبة للاسماك .

وأخيرا يمكن القول بأن التلوث الساحلي الذي قضى تماما علي شواطىء صفاقس يهدد بالقضاء على شواطىء قابس التي بذلت السلطات المسؤولية فى العقد ١٩٦٢ - ١٩٧١ فى تجهيزات فى عدد من النزل السياحية وذلك بسبب صب فضلات المعامل الكيمياوية الفسفاطية وكذلك التلوث الساحلي بالقطران الناتج عن حركة النقل للبترول الليبي والتي تلوث أيضا كل شواطىء خليج قابس بما فيها شواطىء جزيرة جربة التي يرتكز اقتصادها العصرى الحالي على السياحة . ومما لا شك فيه أن مكافحة تلوث الشواطىء إساسية بالنسبة للاقتصاد التونسي لأن الجمهورية التونسية اعطت اهمية كبيرة منذ سنة ١٩٦٠ للقطاع السياحي فى مخططاتها الاقتصادية ولذا فلا يمكنها أن تبقى مكتوفة الايدى امام تدهور شواطئها .

(١) لايمكن اعتبار القرار الاخير لمعمل ن . ب . ك . بالعدول عن صب الفسفو جبس فى البحر وترسيبه فى شبه الجزيرة التى تكونت عن ترسبات العقد الماضي ، كقرار حازم لأن ترسب الفسفو جبس فى شكل تل على الارض قرب الساحل لايمنع الاحماض والمواد السامة من التسرب إلى ماء البحر .

ومن المعلوم أن التكنولوجيا الحديثة تمكن من رسكلة الفضلات واستخراج مواد صناعية اخرى منها أي استعمال الفسفوجبس مثلا لصنع الحامض الكبريتي وكذلك الاسمنت وتجهيز معامل صفاقس وقابس بآلات تصفية تمكن من جفف المواد السامة وعدم صبها في البحر وآلات لتقليل دفع الغازات المضرة في الهواء مثل SO_2 والمركبات الفلوورية . وهنالك ايضا حلول اخرى مطبقة في اسكندانافيا وهي صب الفسفوجبس في البحر لكن في مناطق بعيدة عن الشواطىء .

لابد من درس كل هذه المشاكل الخطيرة واختيار الطرق الناجعة لمكافحة التلوث على السواحل والتلوث الجوي وايقاف تدهور الشواطىء التونسية والصيد البحري وتنقية الجو الحضري لتحسين الظروف الصحية للسكان ولا يمكن أن تتردد السلطات المسئولة أمام التكاليف الهامة اللازمة لهذه العملية . ويجب تحريم قيام كل مصنع كيماوي فسفاطي داخل المدن وبالقرب منها ويمكن أن نعتبر أن قبول تركيز معمل ن. ب. ك. قرب ميناء صفاقس كان قرارا خاطئا مضرا بأديم مدينة صفاقس ويهدد سكانها بغازاته وفضلاته وكذلك بخطر نشوب حريق هائل وفتاك من أجل وجود مدخرات كبريتية وأن مشروع توسيع معمل ن . ب. ك . والزيادة في طاقته الانتاجية التي يقال أنها تقررت وسيشرع في إنجازها لايتماشى مع سياسة مكافحة التلوث التي تبنتها السلطات المعنية منذ توقفت شركة ن . ب . ك . سنة ١٩٧٦ وفي هذا القرار مايدعوا إلى الحيرة ويبني بمستقبل خطير بالنسبة لصفاقس وسكانها. وأن مدينة صفاقس تعتبر أكثر المدن التونسية تلوثا فكيف يمكن التفكير في الزيادة في الطاقة الانتاجية لمعمل ن . ب. ك . بنسبة ١٠٠٪ مع العلم بكل الأضرار التي الحقتها بشواطىء صفاقس وجوها وسلامة سكانها ؟

هذه لمحة خاطفة عن المشاكل المتعددة والمعقدة التي تواجهها المدن التونسية ويعاني منها الحضريون بدرجات متفاوتة حسب مستوياتهم الاجتماعية ومكان سكناهم ومما لاشك فيه أن الحلول الجذرية لهذه المشاكل ليست سهلة وتتطلب سياسة حكومية حازمة مرتكزة على دراسات ميدانية اضافية وتخطيطات مستقبلية تأخذ المدينة ككيبنة حية أي تخطيطات تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الحالية، وكذلك كل مايمكن التنبؤ به اعتمادا على التطور المنتظر للمدينة في العشريات القادمة وتتطلب أيضا توعية المواطنين وتحذيرهم من كل الأخطار التي تهددهم وتهدد مدينتهم وتحريضهم على مزيد المساعدة للسلطات المعنية لكي يمكن الوصول إلى التوازن الحضري المنشود .

الخاتمة : مستقبل النظام الحضرى التونسى

مما لا شك فيه أن التباين الاقليمى يشكل ظاهرة أساسية بالنسبة لكامل النظام الحضرى التونسى . ورغم أن التباين بين الواجهة الساحلية الشرقية التى تحتوى على أهم المدن التونسية والمناطق الداخلية المتخلفة والتى تتميز بنسبة ضعيفة من التحضر ظاهرة قديمة فان حدتها تزايدت فى عهد الاستعمار الفرنسى واستمرت بعد الاستقلال رغم المخططات الاقتصادية والاجتماعية التى حاولت الحد منها . وأن السياسة المتبعة لم تتوصل إلى خلق توازن بين تونس الساحلية وتونس الداخلية بل استطاعت فقط نشر النشاطات الحضرية وخاصة منها النشاطات الصناعية والسياحية المتمركزة فى الماضى فى تونس العاصمة أساسا على كامل السواحل الشرقية من بنزرت إلى جربة . لكن تونس العاصمة مازالت تهيمن على النظام الحضرى التونسى إذ تضم ١٧ ٪ من سكان البلاد و٣٥ ٪ من سكان المدن وتشغل ٥٥ ٪ من مجموع العاملين فى الصناعة بالبلاد وتملك ٥٠ ٪ من طاقة إنتاج المدن التونسية وتنتج ٥٠ ٪ أيضا من القيمة المضافة للانتاج التجارى التونسى وتجمع كل الوظائف التونسية القيادية فى الميدان السياسى والادارى والتعليمى والصحى والبنكى وبصفة عامة فى كامل الميدان الاقتصادى العام والخاص وقد تدعم الدور القيادى لتونس منذ قيام الحماية وبعد الاستقلال وذلك على أثر الانفتاح المتزايد للبلاد على الخارج والدور الأساسى للتجارة الخارجية بقسميها التصدير والإستيراد . وقد ساهم اندلاع الثورة الديموغرافية هو بدوره فى النمو السكانى السريع للمدن الساحلية وخاصة العاصمة وتسبب فى تفاقم التباين الاقليمى وكذلك فى ظهور مشاكل جديدة متمشية فى المدن الساحلية .

وترجع هذه المشاكل أساسا إلى أن المجتمع والسلطات المسؤولة لم تتوصل إلى التحكم فى النمو الحضرى وفى إدماج النازحين فى صلب المدينة والتغلب على المشاكل المتولدة عن النمو السكانى والاقتصادى والاجتماعى وللدافقان المدينة لم تستطع تشغيل كل النازحين والعاطلين ولم تستطع أيضا أن تمنع ظهور «أحياء السكن العفوى » والأكواخ وبناء عدد كاف من المساكن الحضرية اللائقة وتوفير النقل الحضرى الكافى وقد تسبب النمو الحضرى السريع الذى لايخضع إلى تهيئة عمرانية مسبقة فى خلق منافسة بين المدينة والفضاء الزراعى المجاور واستهلاك الفضاء الزراعى والماء وجلب اليد العاملة المختصة على حساب الزراعة المروية الجاهدة أى أن التوسع الحضرى يساهم فى تدهور الميدان الزراعى المجاور ويتسبب النمو الحضرى السريع فى ازدياد كميات المياه الوسخة والنمو الصناعى فى تلوث البيئة الحضرية والشواطىء المجاورة وهكذا فان المدينة مهددة بالاختناق وأصبحت ظروف الحياة فيها متعبة ومنهكة للأعصاب وصعبة

وهذا مايجر الاقليمية المحظوظة على بناء مساكن ثانوية résidences secondaires على الشواطىء وفى البساتين الريفية للهروب كلما أمكن ذلك من جو المدينة الخانق والمنهك .

وهكذا فان التباين الاقليمى المتفاقم وهيمنة العاصمة وتدفق النزوح الريفى على المدن الساحلية وخاصة على العاصمة ومشاكل البطالة والسكن والتوسع الحضرى على حساب المجال الزراعى والتلوث الحضرى كل هذه المظاهر مرتبطة بعضها ببعض وكل تغير يطرأ على ظاهرة يؤثر على الظاهرات الأخرى ولذا فان مشاكل التحضر تتطلب تخطيطا شاملا على النطاق القومى والإقليمى والمحلى ولا يمكن التحكم فى التوسع الحضرى الا بسياسة موجهة من طرف الدولة لاتترك العنان إلى القطاع الخاص لأن سياسة الربح الأقصى والسريع التى يتبعها القطاع الخاص تساعد على الرفع من حدة التباين الاقليمى والفروق الاجتماعية داخل المدن. فلابد من اختيار الأهداف واعطاء الدولة النفوذ اللازم ووسائل انجازها والشروع فى الاتفاق على المخطط القومى العام وعلى مخططات اقليمية متكاملة . ومما لاشك فيه أنه لا يمكن الحد من النزوح الريفى بدون سياسة ترمى إلى تطوير وتنمية الاقتصاد الاقليمى بصفة جذرية وأخذ كل الاصلاحات الهيكلية اللازمة ولا يمكن تنشيط المدن الداخلية بدون انشاء صناعات عصرية والخدمات التابعة لها وتدريب الايدى العاملة المختصة اللازمة. ولا يمكن خلق تسلسل حضرى متوازن بدون ادماج المناطق الداخلية فى السوق القومية واعطاء مراكز الولايات مسئوليات حضرية هامة وتدعيم مركز صفاقس فى الجنوب التونسى وسوسة فى الساحل والوسط أى إعطاء المدن التونسية الأسس اللازمة لكى تتمكن من مكافحة هيمنة تونس العاصمة .

ورغم أن النسيج الحضرى التونسى يعمل كنظام هرمى Pyramidal تسيره تونس العاصمة فان ثقل العاصمة يبدو معقولا وهنالك امكانية فى تدعيم المراكز الاقليمية وخلق توازن جديد . وخلافا لما هو موجود فى بعض البلدان فان التباين بين العاصمة والمدن الأخرى لم يصل إلى هوة لا يمكن غلقها . وهذا من الظروف الإيجابية القادرة على خلق المناخ اللازم للسير نحو التسلسل الحضرى المتوازن والتهيئة العمرانية السليمة على النطاق القومى والاقليمى والمحلى .

الفصل الرابع عشر

التحضر في الجزائر *

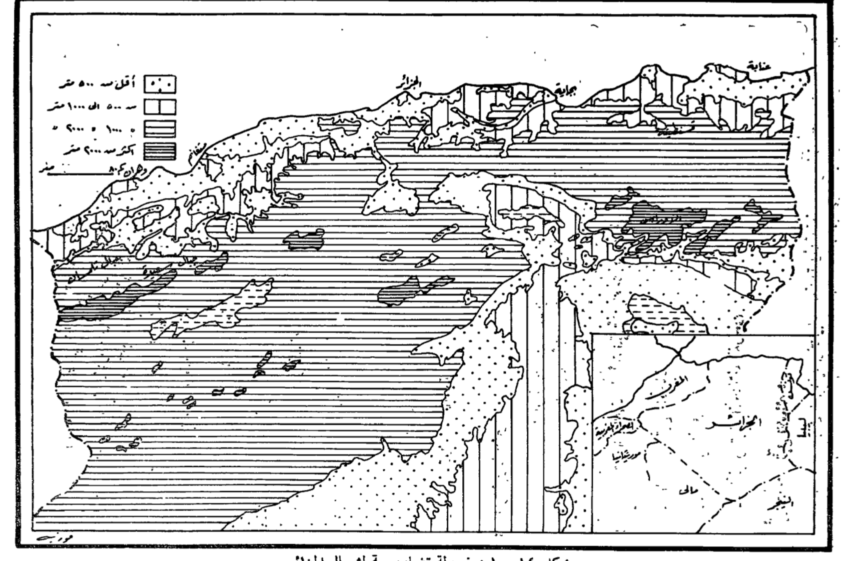
مقــــدمة :

للتحضر في الجزائر تاريخ قديم وغني ، نما وتوسع تدريجيا عبر العصور [الغابرة]
كما تدل على ذلك الآثار المنتشرة هنا وهناك وخاصة آثار العصور الوسطى رمز الحضارة الأسلامية التى تتمثل فى مساجد المرابطين والزيانيين والعثمانيين بالرغم من امتداد منشآت العهد الأستعمارى فى كل موقع قديم ، وذلك للقضاء على التراث المجيد وبالتالى تشويه الحضارة العربية الأسلامة وكذلك بالشخصية الجزائرية فى أصالتها .

ومهما يكن من أمر فإنه على كل دراسة موضوعية ألا تجهل هذه المشاكل وأن كان اه فى الواقع مظهر تاريخى فقط بعد أسترجاع السيادة الوطنية . أما بالنسبة للحاضر فأن التحضر يمر بمرحلة حاسمة بعد أزمة صعبة أثناء وبعد الحرب التحريرية ، إذ يشهد الآن نشاطا متزايدا وملموسا ، وفى استطاعة كل ملاحظ نزيه أن يدرك ذلك من خلال التحويلات الجارية والتى تتجلى فى المبانى الحديثة والمصانع والمؤسسات التعليمية والتكوينية ، كما أنها تتجلى أيضا وأكثر مما مضى فى تعدد المصانع فى شتى المناطق ، وفى بعض الأحيان فإن التغير يكون هائلا فى بعض المواقع . كما تمثل ذلك أمثلة الحجار بالقرب من عناية ، ومن سككدة وأرزيو . فقد عرفت كل من هذه المدن الثلاثة تغيرا جذريا وتوسعا سريعا بحيث أنه ظهرت فى هذه المدن وظائف حيوية ، ومثل هذه النتيجة متوقعة فى المستقبل القريب حسب الدراسات المتوفرة والتخطيطات القربية والمتوسطة المدى إذ أن هناك مشاريع لبناء مدن جديدة بمثابة إطار للتنمية فى أقاليم سيطر عليها حتى الآن التخلف وشتى المشاكل .

---

* أعد هذه الدراسة الدكتور صارى الجيلالى .



شكل ١٤ ــ ١ : خريطة تضاريسية لشمال الجزائر

أن مثل هذا الملاحظات تعطى لنا صورة صادقة عن أهم نتائج البناء على مستوى شبكة المدن وتفتح لنا المجال لاثاره جوانب أخرى ، علينا أن نتساءل عن مصير العاصمة وما هو الدور الذى خصص لها كما أنه يجب أن نتساءل أيضا عن التوازن الذى لابد أن يراعى بين نمو المدن والأرياف وماهى القرارت التى أتخذت لتحقيق هذا الهدف حتى لاتصبح المدن مسيطرة على الريف من جديد .

ولذلك فإن الدراسة ستعالج الموضوعات التالية فى إيجاز :

- نشأة وتطور التحضر .
- تأثير الأحتلال الفرنسى ومخلفاته
- استراتيجية التنمية ودورها فى التحضر
- التحولات الجارية
- التوقعات والمشاكل
- الدور الخاص للعاصمة

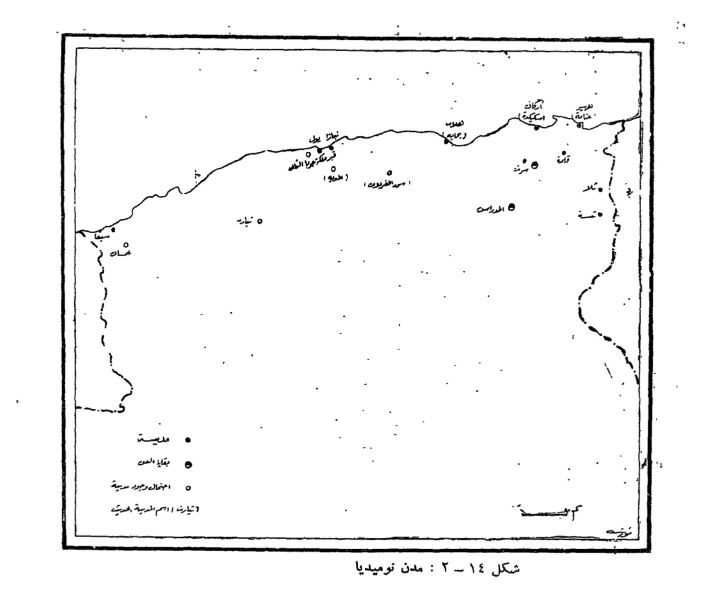
نشاة وتطور التحضر

أن التحضر بالجزائر قديم جدا ويرجع إلى تأسيس أقدم دولة وكان نموه تدريجيا إلى أن حدث العامل الفعال وهو أنتشار الأسلام وحضارته كما تدل على ذلك عدة أدلة وخاصة آثارهم المدن والطابع الخاص الذى تتجلى فيه ذلك بالرغم من بعض محاولات التدمير . ولا دراك ذلك نحاول أ ن نلقى أضواء على النقاط التالية .

- التحضر قبل الأسلام
- التحضر الأسلامى
- الأنهيار قبيل الأحتلال الفرنسى

١ - التحضر قبل الاسلام :

توصلت الأبحاث التاريخية والتنقيبات المختلفة إلى كشف القناع عن أقدم المدن وبعض بقاياها ، شكل (١٤ - ٢) ، ومن العسير أن نتمكن من تحديد نشأتها وذلك



شكل ١٤ ـ ٢ : مدن نوميديا

أن أشعاعها حدث فى القرن الثالث قبل الميلاد ، وعلى كل فأنها تعاصر الدولة النوميدية أى « أشهر وأمتن دولة فى أفريقيا الشمالية القديمة » (١) والتى كان انتشارها يغطى تقريبا الحدود الحالية للوطن :

فقد أمتازت هذه الدولة بنمو اقتصاد لا بأس به يعتمد على الزراعة والتجارة خاصة فكانت الزراعة تتمثل فى المزروعات المروية والحبوب والخضر وأشجار الفواكه ولاسيما الكروم ، أما التجارة فكانت تتمثل فى تصدير منتجات زراعية ومواد أخرى كالخشب والحيوانات المفترسة لتزويد أيطاليا ، وكذلك المنتجات الحيوانية كالصوف والجلد .

فهذا الإقتصاد كان هو العامل المباشر فى نشأة ونمو المدن الأولى بالأضافة إلى عامل أخر وهو العامل السياسى إذ أن أحد الأمراء ،و هو ما سينيسا Massinissa قد أستطاع فرض نفوذه على البلاد بتوحيد القبائل وتعميم الأمن ، فربط وعزز العلاقات التجارية مع معظم دول البحر المتوسط كما يشهد على ذلك وجود كمية هامة من النقود تعود لتلك الدول ، فقد كانت العاصمة وهى سرتا (قسنطينة) مدينة كبيرة لها نشاط ضخم إذ كان يتوافد عليها التجار والعملاء وكان) للقصر حركات مكثفة ويتجلى ذلك فى الأحصائيات التالية التى توصل بعض المؤرخين الى أستخلاصها فهم يقدرون سكان سرتا وحوالى ١٥٠,٠٠٠إلى ١٨٠,٠٠٠ نسمة وذلك منتصف القرن الثانى قبل الميلاد (٢) وهناك أدلة أخرى لها أهمية كبرى بالنسبة لمستوى الهندسة المعمارية التى توصل إليها فى ذلك الوقت وهى الآثار التى مازالت إلى اليوم تتمثل فى قبر الرومية نسبة إلى زوجة ملك جوبا الثانى (بداية القرن الأول للميلاد) والواقع إلى الغرب من الجزائر بحوالى ستين كيلومتر ، والمدارسن بالقرب من باتنة فى جبال الأوراس ، وهناك مدينة أخرى تم العثور عليها وهى موجودة بالقرب من الضفة الغربية لوادى تافنة على مقربة من الشاطىء وتدعى سيق وكانت عاصمة للملك سيفاكس . وأما المدن الأخرى فتنتشر غالبا على الشاطىء لكن يصعب تحديدها وذكر أهميتها وذلك لتراكم الآثار الفينيقية ثم القارطاجينية عليها ، والأمر كذلك بالنسبة لمدن الداخل إذ أن الألفاظ التى لها شكل رومانى فى الغالب أنما هى فى الأصل أسماء محلية غير رومانية كما

(١) Y. Lacoste, A. Nouschi et A. Prenant, L'Algérie, passé et présent, Paris, 1960, p. 73. — G. Camps, Massinissa ou les débuts de l'Histoire, Revue Libyca, 1er trimestre, 1960, Alger.

(٢) Y. Lacoste, A. Nouschi et A. Prenant, L'Algérie, passé et présent, p. 77.

تؤكد ذلك بعض الدراسات (١) فلفظ تيباز مثلا كلمة بربرية مشتقة من تافزة وتعني نوع من الصخور وكان النطق من طرف السكان إلى عهد حديث يقترب من الأصل . ولذا فهناك قسم من المدن والمراكز العمرانية نشأت قبل الوجود الروماني ، ومن العسير أن تكون الدولة النوميدية تقتصر على مدينتين فقط وموانى لاسيما وان للعاصمة حجم كبيرة فلابد على الأقل من مدن ثانوية وبعض المراكز لربط الأقاليم بعضها ببعض ، خاصة وأن الأقتصاد قد بلغ مستوى لا بأس به وأن النمو الديمغرافي كان مرتفعا نسبيا بحيث فرض على الأحتلال الروماني وجود قوى عسكرية هامة كما سنراه فيما يلي. (٢)

وعلى كل فقد صادف ترعرع هذه الدولة توسع روما ولم تتمكن من التخلص من هذا التوسع فأنهارت الدولة في القرن الأول قبل الميلاد ، ولكن بالرغم من تفوق الرومان فأن الأحتلال ظل منحصرا في الساحل والسهول ولم يكن شاملا ، فأن معظم الجبال من بلاد من بلاد القبائل إلى الونشريس بقيت مستقلة وقاعدة لشن ثورات متكررة كما تدل على ذلك الأدلة التالية ، فلقد ظل الأحتلال الروماني مرتبطا بجيوش جرارة متمركزة في المدن والقرى وكل الشبكة كانت محصنة متضمنة استحكامات عسكرية كما أن الحدود في جميع امتداداتها كانت مجهزة بوسائل الدفاع وأما السهول فيرى فيها دائما مستعمرات يشرف عليها جنود ومرتزقة كما تدينه أمثلة أستيفيس (سطيف) وأوزيا (سور الغزلان) .

ولذلك كانت كثافة الشبكة (٣) نتيجة المراقبة والدفاع والقمع كما يتجلى ذلك واضحا في اختيار المواضع الاستراتيجية ، وحتى في اختيار الألفاظ إذ أن هناك تكرار للالفاظ العسكرية كلفظ Castellum أي القصر المحصن ، فالمدن تحتل المواقع السهلة للدفاع وللسيطرة على الأقاليم ولذلك تشيد في القمم وفي السفوح وفي ملتقى الطرقات وفي أماكن معينة ولذلك فأن الوظيفة العسكرية لها أهمية كبرى ، فبالنسبة لأهالي المدينة يجب أن ترمز إلى القوة والسيطرة وبالتالي ضمان وجود الأجانب وإلى جانب هذه الوظيفة هناك وظيفة

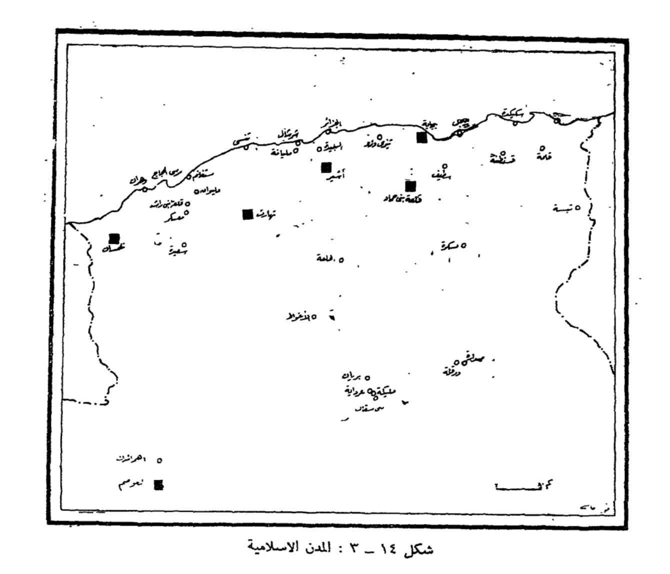
---

(١) G. Murcier, La toponymie antique de l'Afrique Mineure, Paris, 1918. « Les Romains se sont contentés de latiniser la toponymie antérieure ».

لقد اكتفى الرومان بترميم المدن والقرى السابقة

(٢) G Camps, Massinissa, S. Gsell, Histoire ancienne de l'Afrique du Nord, Paris, 1929, 2ème éd., t. V, pp. 250-280, C.A. Julien, Histoire de l'Afrique du Nord, Paris, 1961, t. I, pp. 98-99.

S. Gsell, Atlas archéologiques de l'Algérie, Alger, 1902-1911, P. Salama, Les voies romaines, Alger, 1947.



شكل ١٤ ـ ٣ : المدن الاسلامية

أخرى فى المدينة هى أيضا مركز المستعمرات فلها دور دور فى تسيير المزارع وتجمع منتوجاتها ولهذا فالمدينة هى التى تنتفع بتلك المحاصيل ، سيما وأن خيرات الأراضى النوميدية كان يضرب بها المثل إذ كانت تدعى : « بمطامر روما » تعبير عن كثرة إنتاج الحبوب ، ولكنها كانت الخيرات فى صالح الأقليات الأجنبية والمتعاملين ، الذين جسدوا عظمتهم ورقيهم وبالتالى استغلالهم للجماهير فى بناءات ضخمة تشهد عليها تمقاد والجميلة وشرشال وغيرها ، ومثال الأولى لا يحتاج إلى تعليق فالهندسة المعمارية لصورة عن الوظيفة العسكرية أذان المبانى متجمعة ومن جهة أخرى فهى تعبير عن الفخامة والمستوى العام التى وصلت إليه الطبقات العالية ، فهناك الحمامات ، والمسارح ، والمكتبة والساحات العمومية لكن بالنسبة للسكان كل هذه المبانى كانت مصدر الظلم والقمع والاستغلال والاضطهاد ، ولذلك بالرغم من كثرة وتعدد الجيوش ، وباقى التجهيزات العسكرية ، فقد كثرة المحاولات والثورات خاصة تلك الحركات التى أكد عليها المؤرخون ، والتى قادها تكفرناس فى القرن الأول ، وفركسن (٢٥٢) والحركة المسيحية المنشقة المعروفة بدونتيست (١) وأخيرا الحركة الشعبية المسمات بسركنسليون ، وذلك فى أواخر مدة الاحتلال والتى جمعت فى صفوفها جماهير الأرياف المشتغلين والمحرومين طيلة سنوات .

وهكذا ظلت هذه المدن متميزة عن باقى معظم البلاد ، لا تعيش ولا تنمو إلى تحت ظل القرى المساحة الهائلة من جهة ، وعلى حساب الجماهير الشعبية من جهة أخرى فظلت رمز الاستقلال والقمع ، ولذا فإنها لم تنجح بعد انهيار الأمبراطورية وقد تم تدميرها فى مدة قصيرة نسبيا وتجنب التشييد بعد ذلك الكثير من المواقع القديمة التى تركت فى حالة إهمال وتحطيم .

٢ ـ التحضر الاسلامى :

للإسلام أهمية كبرى سواء بالنسبة للتاريخ السياسى أو للتاريخ الاجتماعى فى هذا البلد وذلك أنه ولا يزال العامل الفعال فى ترابط السكان من جهة ، والسكان والسلطة من جهة أخرى ، كما أنه كان السبيل نحو التوحيد اللغوى ، وبالتالى الأفكار والثقافة على وجه العموم ، ويجسم كل ذلك فى تلك البناءات الخاصة بالدول الأسلامية إلا وهى المساجد ،

Y. Lacoste, A. Nouschi, et A, Prenant, pp. 92-87.
Ch. A. Julien, pp. 231-193.
S. Gsell, Considérations géographiques sur la révolte de Firmus, Revue Société d'Archéologie de Constanine, 1902, Volume 26, Constantine.

فالمسجد الجامع يتوجه إليه المؤمنون لأداء صلاة الجمعة والإستماع إلى الخطبة التى تلقى باسم الحاكم والتى تعالج قضايا الساعة أى قضايا الأمة وكذلك فى المسجد تلقى المحاضرات والدروس فى شتى الميادين ، والمسجد لا يرمز إلى القوى الروحية والعلمية فقط ، بل يرمز أيضا إلى قوى السلطة والحكم إذ أنه كثير ما يكون المرآة للمستوى الذى بلغته الدولة فى الفن والزخرفة وكذلك الثروة لا سيما وأن حكام دول المغرب الأوسط لايستمروا أموالهم فى تشييد القصور الضخمة عادة ، فقد سعى معظم الحكام إلى تشييد المساجد لتخليد سمعتهم وعظمتهم كما يتجلى ذلك فى المسجد الكبير بتلمسان مثلا ومسجد الأمويين بالنسبة للشمال .

تلك هى مكانة المسجد ومفهومه ووظائفه بالنسبة للمؤمنين والسلطة معا وذلك فإن المسجد يحتل الموقع الهام فى المدينة التى بين فيها أى الوسط كما أشار إلى ذلك مارسى (١) للمدينة أهمية كبيرة ، دروها بالنسبة للسكان غير ذلك الدور الذى كانت تمثل أثناء الإحتلال الرومانى فقد أصبحت مفتوحة أمام الجميع ومصدر للمعرفة العامة أنها مكاسب لا هامة حصلت .

وبعد هذه الملاحظة العامة يجدر بنا التعرض ولو بإيجاز إلى بعض النقاط حسب ما تتضمنه المراجع التاريخية والجغرافية (٢) وكذلك الآثار التى لا زالت موجودة إلى الآن ، بالرغم من التدمير الذى تعرضت له أحيانا أثناء العهد الإستعمارى كما سنراه فيما بعد .

فإن النتيجة تتجلى فى الخريطة شكل (٤ — ٣) إذ أنها تضم عدداً كبيرا من المدن وأن كانت تقتصر على أهمها لأنه لا يمكن وضع كل الشبكة بحيث يصعب أحيانا تحديد بعض المواقع . فنلاحظ وجود عدد من العواصم وهى تهارت وأشير ، والقلعة ، وبجاية ، وتلمسان وأخيرا الجزائر وكل واحدة منها تمثل قاعدة ومقر الدولة معينة ، وبصفة عامة فإن الشبكة كلها قد ظهرت فى مدة قصيرة نسبيا وذلك قبل القرن الثالث عشر ، كما يلاحظ أيضا أن الإشعاع العام للحضر قد تم هو الآخر فى نفس المدة حسب إجماع الدراسات الحديثة (٣) ومثل هذه الملاحظة لتأكيد جديد للملاحظة التى سبق ذكرها إذ أن كل الدول قد تم

---

(١) Marçais, L'Urbanisme musulmane, Ve Congrès des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord, Tunis, 1939, Alger, Société Historique, 1940, 34-13.

(٢) Marçais, Le Maghreb au IXème siècle d'après Al-Yaqoubi. R[illegible]e Africaine, 1941-40. Les Arabes en Berbérie du XIème au XIVème siècle, Paris et Constantine, 1913. L'Architecture musulmane d'Occident, Paris, 1954.

(٣) Marçais, Le Maghreb au IXème siècle. Y. Lacoste, A. Nouschi et A. Prenant.

تأسيسها قبل هذه المدة ولم تستمر فى الحكم إلا الدولة أى الزبانية أوائل القرن السادس عشر ثم تلتها دولة الدايات بالجزائر.

أن الدولة الأولى ، وهى الرستومية كان لها تأثير بالغ فى التحضر كما تبرزه عاصمتها والمدن التابعة لها بعد السقوط ، فالعاصمة تهارت لها دور هام يبينه بوضوح الشريف الإدريسى .

« لها تجارات وبضائع وأسواق عامرة وبأرضها مراع وضياع جمة والخيل كل حسن وأما البقر والغنم فكثيرة بها جدا وكذلك العسل والسمن وسائر غلاتها كثيرة ، مياه متدفقة وعيون جارية تدخل أكثر ديارهم ويتصرفون بها ولهم على هذه المياه بساتين وأشجار وضروبا من الفواكه الحسن (١) .

ومن دراسة العاصمة بوجه خاص يتضح أن من عوامل نشاطها الإقتصادى جلب ذهب بلاد السودان وأفريقيا الغربية ، فإنه من مقومات التجارة وحركة أسواقها ، وبالتالى توافد التجار إليها ، مما أدى إلى زيادة المنتجات الأخرى المتوفرة بكثرة وأما الإشعاع الثقافى والعلمى فإنه مرتبط فيها بوجود العدد الكبير من الأئمة والعلماء الذين وصلوا إليها من كل البلاد وبعد سقوط هذه الدولة فى بداية القرن العاشر ، جنت هذه الثمار المدن التالية : وهى ورقلة وسدارة ثم المدن التى شيدت فى ذلك الإقليم الصعب الإستصلاح وهو وادى مزاب فبنوا فيه المدن التالية ملكة (١٠٤٨) بونورة (نفس السنة) غرداية (١٠٥٨) بنى أسغان (١٣٤٧) قرارة (١٦٣١) بريان (١٦٩٠)

ولا بد من الإشارة الى المكانة الخاصة التى حصلت عليها إحدى العواصم وهى تلك المدينة التى إختارها أحد الحماديين ، الناصر الأول وهى بجاية (١٠٦٧) لقد لعبت دورا هاما قليلا ما يشاهد فى باقى المغرب العربى ، ونشاطها كان قويا ومتنوعا ويتركز على علاقات تجارية مع دول مختلفة ولقد بين ذلك الشريف الإدريسى فقال :

« وبها القوافل والأمتعة إليها برا أو بحرا مجلوبة إليها نافقة . وبها الصناعات والبضائع ما ليس بكثير من البلاد وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء ، وتجار المشرق » وبها تحل الشدائد وتباع البضائع بالأموال المقنطرة . . ولها دار صناعة لإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن . . . . . (٢)

(١) الشريف الادريسى : نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق، ليدن . مطبعة بريل، ١٩٠٨ .
(٢) المرجع السابق . ص ٥٩

على إن الكاتب يلح على التجارة وعلى وجود صناعة خاصة تتمثل فى المنشآت البحرية ومثل هذه الصناعة لها دور هام سواء فى تنوع الصناعة أو فى مستوى التجارة التى وصلت إليها وكل هذا راجع إلى الموقع الجغرافى والتوسع الاقتصادى ، وكذلك إلى توفر المواد الأولية كالخشب ، والحديد ، والرصاص أو غير ذلك من المواد التى كانت تصدر على حالها أو تحول بعض الشيء ، كزيت الزيتون ، والصابون ، والشمع مثل تهارت فإن ذهب الجنوب قد زاد فى التوسع التجاري وزيادة على ذلك فإننا نلاحظ وجود طائفة من الأجانب تقيم ببجاية وقد سمحت لهم السلطة بإرسال قديس إليهم من روما ، ولوجود هذه الطائفة دور فى تعزيز العلاقات مع الخارج لاسيما مع صقلية المسيحية وباقى الشواطىء الشمالية للبحر المتوسط والعلاقات لم تكن تقتصر على الاقتصاد بل شملت الثقافة أيضا ، وهكذا ازدهرت بجاية وامتد إشعاعها فى القرن السادس عشر على البلدان المجاورة لها .

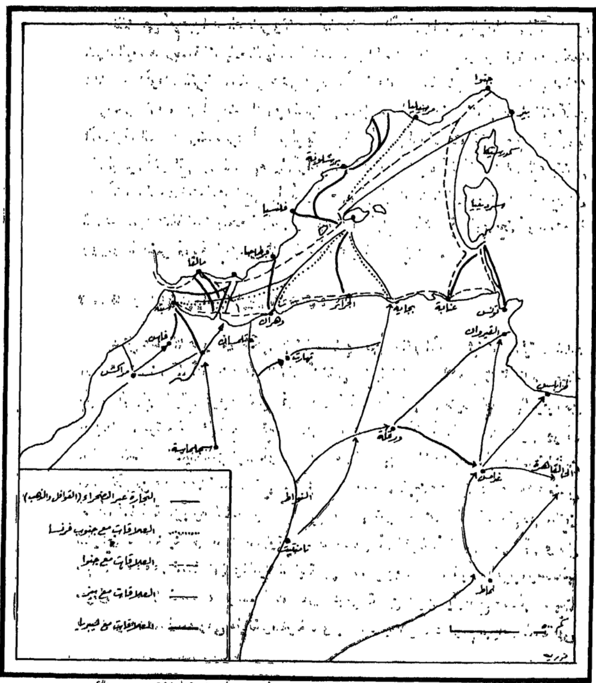
أما ما يتعلق بالتحضر فى باقى البلاد فنكتفى بذكر ما جاء عن نفس الكاتب المذكور بالنسبة للمدن الصغيرة التى تقع فى أقاليم منعزلة إن الدلائل التى رواها الأدريسى مفيدة جدا فها هو يصف مثلا مدينة ماذرنه فى جبل الهطرة :

« ولها أنهار ومزارع وبساتين وأسواق عامرة ومساكن مونقة ولسوقها يوم معلوم يجتمع إليه أصناف من البربر . . . وهى أحسن البلاد صفة وأكثر فواكها خصبا » ونفس النشاط والحيوية نشاهد فى مدينة أخرى تقع فى جبل الزرار فى شمال غرب البلاد وهى مدينة ندرومة (١)

« وهى مدينة عامرة آهلة ذات سور وسوق وموضعها فى سهل ولها مزراع كثيرة ولها وادى يجرى فى شرقيها وعليه بساتين وجنات عامرة وسقى كثير . . »

وأكتفاء بهذه الأمثلة المتعلقة بعاصمتين ومدينتين صغيرتين يمكننا أن نستخلص النقاط التالية عن التحضر طيلة القرون الوسطى للمدن دور هام ووظائف متنوعة فلكل مدينة علاقة وثيقة بالزراعة ومنتوجات البساتين والحقول وكذلك منتجات الماشية تعزيزا للعلاقة من الريف والمدينة وبفضل هذا تمكنت المدينة أن تلعب دورها هاما فى التجارة وتنشيط بعض الصناعات ، وهناك علاقات تجارية أخرى واسعة النطاق وهى تسويق ذهب الجنوب وبضائع القوافل البعيدة وهكذا كانت روابط بين الجنوب والشمال ولم يظل التل منعزلا عن الصحراء ، وبالاضافة إلى هذا النشاط الاقتصادى هناك نشاط علمى وثقافى يتمثل فى وجود العلماء وإقبال الناس على المساجد التى لا تختص بالتعبد فحسب بل كانت مخصصة

(١) الشريف الادريسى . المرجع السابق . ص .. ا .



شكل ٤٠ ـ ٤ : الحركات التجارية فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين

أيضا فى نشر العلم والمعرفة كما يبين ذلك العدد الكبير من المساجد فى كل مدينة وفى كل قرية غالبا .

تلك هى أهم مميزات التحضر ونشاطه أثناء القرون الأولى من الفتح الإسلامى إلى أواخره العهد الوسيط وبعد ذلك يلاحظ إنحطاط محسوس إذا إستثنينا مدينة الجزائر . ابتداء من العهد الحديث (أواخر القرن السادس عشر) بعدما أذوارت عاصمة الديات فلقد تمت بعد ذلك بسرعة وصارت من أهم مدن المغرب العربى والعامل الفعال لذلك عائد للبحرية فلقد تمكن الأسطول التجارى والعسكرى أن يسيطر بفضل ذلك أن يربط علاقات كثيرة مع دول أوربا على البحر وأن يدافع عن الشاطىء إلى أواخر القرن الثامن عشر ، كما أن البلد إستطاع بفضل ذلك أن يربط علاقات كثيرة مع دول أوربا وحتى الولايات المتحدة وأبرم مع عدد كبير من الدول عقود مختلفة تتعلق بالملاحة والتجارة ، ولكن فى الواقع هناك فرق كبير بين نمو العاصمة وإنهيار التحضر فى باقى الجزائر ولذا علمنا أن نحلل ذلك بإيجاز .

٣ ـ تدهور المدن الجزائرية قبيل الاحتلال :

يتمثل هذا التدهور فى شكل (١٤ ـ ٤) من واقع الأحصائيات التالية ، فعدد المدن قد ضعف كما أن عدد السكان قد أنخفض كثيرا فعلى الشاطىء يلاحظ تدمير ميناء مرسى الزجاج الواقع غرب أتنس فى وادى السلف الأسفل أى مدينة البطى بالقرب من عليزات مدمرة وكذلك أشير وغيرها من جهة أخرى فأن أنحطاط التحضر يظهر فى أنخفاض السكان فمدينة الجزائر لا تأوى إلا ٣٠٠٠٠ نسمة بينما كان عدد سكانها فى القرن الثامن عشر أكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة ، وتليها قسنطنية كانت تأوى ما بين ٢٥٠٠٠ ، ٣٠٠٠٠ شخص أما أن العاصمة الزبانية ثلاثة قرون فأصبح سكانها نحو ١٥٠٠٠ نسمة وكل من هاتين المدينتين ، قسنطينة وتلمسان قد إرتفع عدد سكانها فى القرن الخامس عشر حتى وصل حوالى ١٠٠٠٠٠ نسمة (١) والمدينة الرابعة هى معسكر بإحدى مقرا بأى العرب وسكانها حوالى ١٠٠٠٠ نسمة ، وبعد ذلك تأتى مجموعة من المهن يتراوح سكانها ما بين ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ نسمة وهى مليانة والمدينة ، والبليدة ، ووهران ، وأم البواق المدن فهى

---

(١) Y. Lacoste, A. Nouschi et A. Prenant, L'Algérie, passé et présent, 218-224 .
j. Sari, Les villes précoloniales, Alger 1970, M.A. Prenant, Nédroma, Annales Algériennes de Géographie, Alger, 1968, No. 4. A. Nouschi, Constantine à la veille de l'occupation française, « Cahiers de Tunisie, 1955. - L. Rinn, Le royaume d'Alger sous le dernier Day, Alger 1900. — Venture de Paradis, Alger au XVIIIème siècle, Alger, 1898.

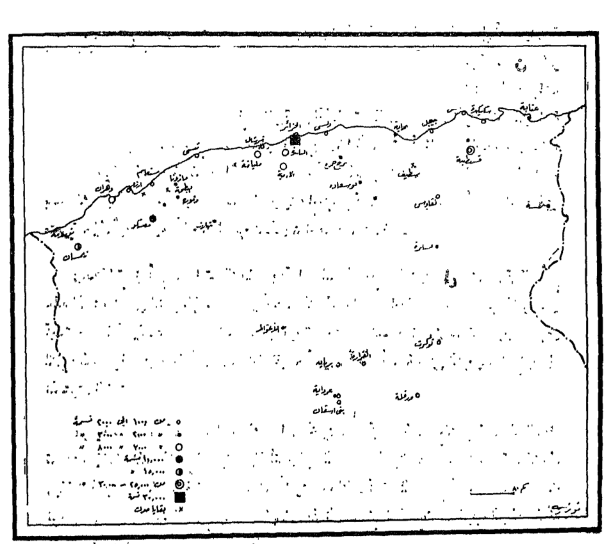
صغيرة جدا وبحيث يقدر عدد سكانها ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ نسمة وهى المسيلة وميله ، وبو سعادة وتبسة ، ومروانة وقليعة بنى راشد والبرج ، وأما المجموعة الأخيرة فإن عدد سكانها يظل دائما أقل من ٢٠٠٠ نسمة وهى جيجل ، شرشال تنس .

فمثل هذا العدد بالنسبة للموانى ملفت للنظر ويطرح تأملات فالتدهور واضح ويتطلب تعليلا فهو يترجم تقلص الملاحة على وجه العموم وبالتالى قلة التجارة تبدو الساحل أى الواجهة البحرية للبلد منعزلا وجامدا ، إن هذا الوضع نتيجة أزمة بلغت أواخر القرن الثامن عشر خاصة ثم تواصلت بإنتظام وذلك بعد الحصار الذى ضربه نابليون على البحر المتوسط وصراعه مع بريطانيا فتأثرت التجارة الجزائرية وإنخفضت الصادرات وتعرضت الزراعة بدورها إلى إنهيار ملموس بحيث إنخفض الإنتاج جدا فأهملت أراضى شاسعة ، وهكذا تدهور الإقتصاد وضعفت المدن خاصة وأن العقوبات الدبلوماسية قد إشتدت بعد ذلك وتبعتها عواقب وخيمة القصف وميناء الجزائر فى ١٨١٦ ، وهكذا أصبحت السفن متعرضة إلى أزمات إلى أن حدث الإحتلال إبتداء من سنة ١٨٣٠ .

وهكذا تبرز أهم مميزات التحضر بالتراث الوطنى عبر ما يزيد على عشرين قرنا وأهم هذه المميزات هى النمو الإقتصادى وتأسيس الدول وتوسع الحضارة العربية الإسلامية التى تجلت خاصة فى إنشاء عواصم هامة كما أنها قربت وعززت العلاقات بين القبائل من جهة وبين التل والصحراء من جهة أخرى وهناك نتيجة أخرى أكثر أهمية وهى التوحيد تدريجيا على المستوى اللغوى .

وبالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى وهى تجارة ذهب الجنوب فإن هذا العامل قد عزز إشعاع المدن لا سيما العواصم إذ أنه جلب التجارة وكون مصدرا جديدا لقوة الدول وبذلك تم بناء مساجد فخمة وبناءات أخرى وبالتالى نمت العواصم كما يشهد على ذلك توسع تهارت وتلمسان ، وبجاية وكذا بعض الموانى الصغيرة كهنين فى غرب الوطن إذ أنه كان همزة الوصل بين تلمسان وأوربا .

أما أسباب الإنهيار فإنها ترجع إلى إنخفاض النشاط التجارى أثر شن الغارات على الشاطىء من طرف المسيحيين من أواخر العصر الوسيط وخاصة فى العصر الحديث ، بالإضافة إلى تحويل الطرق التقليدية لتجارة القوافل والذهب أثر توسع تجارة الأوربيين عبر سواحل إفريقيا ، وكذا ظهور أزمة داخل الوطن ، وهى الظروف التى أدت فى النهاية إلى الإحتلال الفرنسى .



شكل ١٤ ـ ٥ : المدن قبيل الاحتلال الفرنسي

تأثير الاحتلال الفرنسي ومخلفاته

لقد تم تشييد شبكة واسعة من المدن عبر التراب الوطني كما أن التحضر قد نما وبلغ مستوى عال ولكنه كان لصالح أقليات محدودة وعلى حساب الجماهير الشعبية سواء في المدن أو الارياف ، ويلاحظ أيضا أن التخريب ومحاولة القضاء على أوجه الحضارة والشخصية الاسلامية قد امتد على فترة طويلة نسبيا تلك هي اهم النقاط التي نود أن نخصها بكل موضوعية وحسب المعلومات والدراسات المتوفرة فالمستعرض إذن مايلي :

- نتائج الغزو
- المنشآت الاستعمارية
- المخلفات

١ ـ نتائج الغزو :

بالنسبة للتراث الاسلامي وحتى بالنسبة للشعب الجزائري نفسه كانت نتائج الاحتلال المباشرة وغير المباشرة جد سلبية طيلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في اقاليم الجنوب فهذا الاحتلال لم يكتف بالصيغة الانسانية كما أدعته الأوساط المناصرة له والحر كات المدعمة للامبريالية العالمية ، بل تواصل بأوجه ولأغراض معينة لاسيما وانه قد لقي مقاومة عنيفة وشاملة خلال فترات القرن التاسع عشر ، فمن أهم الأهداف التي كان يرمي اليها يأتي في المرتبة الأولى التعمير ونشر الأفكار المدعمة له أي الأيديولوجية المضادة للروح والشخصية الاسلامية الجزائرية ، وهنا يظهر بوضوح الفرق الكبير والتناقضات بين الطائفتين ، بين السكان المسلمين ، وبين المستوطنين الأوروبيين فلا يمكن ضمان وبقاء المستعمرين وأتباعهم في الأرض المحتلة بدون سيطرة وسلطة تعم كافة مناطق البلاد ولتوطين عدد أكبر من المعمرين فلابد من توافر شروط معينة مع تعميم الأمن على الأقل في الأقاليم الصالحة للاستيطان وقمع كل مقاومة ، ولابد من الاستيلاء على الأراضي الخصبة أي انتزاعها من أصحابها (١) بأي طريقة كانت ولتحقيق ذلك لابد من القيام بنشر أفكار جديدة ومضادة لأفكار وتقاليد الجماهير وهي أفكار القوة وتفوق كل مايصدر عن الأوروبيين وما يؤمنون به وهنا يأتي به ، وهنا يأتي دور الكنيسة وعملها الذي يهدف إلى القضاء على دين الجماهير بصفة مباشرة وغير مباشرة .

---

(١) Djilali Sari
La dépossession des fellahs, Alger 1975, p. 145. — Le démartèlement de la propriété paysanne dans l'Ouarsenis, Revue Historique, Paris, 1973, No. 505, pp. pp. 47-76.

إن الإشارة إلى هذه الملاحظة ضرورية وذلك لتفهم ماسيأتى لأن الطابع الخاص الإستعمارى بالجزائر مغاير لباقى بلدان المغرب العربى فلقد حاول هذا الإستعمار – ولم يستطيع تحقيق هدفه الرئيسى – وهو إدماج الجزائر بالوطن الأم – فرنسا – حسب التعبير الرسمى آنذاك وعلى كل علينا أن نقتصر على الأهم فقط لتوضيح ذلك ، والنتائج تتجلى فى نوعية وأساليب الغزو وفى محاولة تدمير المدن إلى جانب التشريعات التى تخدم هذه الأعراض ونظرا إلى تعميم المعارك وضراوتها غالبا وإستمرارها تقريبا بدون إنقطاع من ١٨٣٠ إلى ١٨٧١ . ونظرا كذلك إلى تفوق الغزاة باستعمالهم أسلحة حديثة فتاكة ، فقد كانت الخسائر جسيمة جدا فى الأرواح وفى المنتجات الزراعية وهناك أعداد كبيرة من القطاعات قد أبيدت كما أن هناك مساحات هامة قد أضربت فيها النار غير عامرة وبالإضافة إلى هذه الأساليب فإن إنتشار الأوبئة ومخلفات المجاعة قد تضاعفت وخلفت ضحايا لا سيما بعد جفاف فترة ١٨٦٦– ١٨٦٨ وهكذا لوحظ تناقص ملموس فى السكان من ١٨٣٠ إلى ١٨٧١ (١) كما أن هذه المدة ختمت بثورة تكاد أن تكون شاملة عبر الوطن (٢) .

وعلى كل فإن تأثير ذلك يتجلى بوضوح فى تطور المدن خلال القرن التاسع عشر لمدينة الجزائر لم يصل عدد سكانها من المسلمين العدد الذى كانت تضمه قبل الإحتلال إلا فى سنة ١٩٠٦ أى بعد ما يزيد عن ستين سنة من الإحتلال وأما القليعة وشرسال إلا بعد سنة ١٨٧٢ ، وتلمسان إلا فى نهاية القرن ، ومعسكر فى بداية القرن العشرين (١٩٠١) وقسنطينة إلا بعد ١٩١١ ، وأما وسط مليانة فإنه ظل أضعف من ذى قبل (٣) وأما بالنسبة لكافة السكان فيلاحظ أن مدينة الجزائر لم تسجل العدد السابق إلا فى سنة ١٨٦١ وقسنطينة عشر سنوات بعد ذلك (١٨٨٦) وتلمسان عشر سنوات بعد هذه الأخيرة أى فى سنة ١٨٨٦ وكل هذا يرجع إلى أهم مظاهر الإحتلال وخاصة عنفه والضعف الديموغرافى الذى تلاه .

ومثل هذا التطور عن سكان المدن ليدلنا بالتالى عن أنهيار نشاط المدن بعد توقف الصناعات التقليدية تدريجيا ، إلى جانب الصعوبات التى عرفتها الزراعة وخاصة بالقرب

---

(١) Y. Lacoste, A. Nouschi et A. Prenant, L'Algérie, passé et présent, pp. 372-73.

(٢) Iacono, Peut-on évaluer la population d'Algérie en 1830, Revue Africaine, Alger, 1954.

(٣) L. Rion, Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger, 1891. — Ch. R. Ageron, Les Algériens Musulmans et la France, Paris, 1968, t. 1, pp. 2-36. — Dj. Sari, L'Insurrection de 1871, Alger, 1972.

من المدن الرئيسية كما تبينه عنده مراسلات لضباط جيش الإحتلال والمتعلقة بالبساتين والحدائق بالقرب من العاصمة والبليدة خاصة (١) .

وهكذا تعرضت المدن بصفة مباشرة إلى أخطار نتيجة المعارك والمقاومة عبر أقاليم مختلفة وأما الأسباب غير المباشرة فقد كانت أشد من ذلك بعد توقف العمليات العسكرية وتوسع التعمير عبر الأراضى الصالحة بالنسبة للأوربيين (٢) .

٢ ـ المنشآت الاستعمارية :

أن المنشآت الإستعمارية المختلفة والمتعددة لم تظهر بعد إخماد المقاومة فحسب بل إستمرت منذ بداية الإحتلال وطيلة فترة الأحتلال وتميزت دائما بطابعها العسكرى كما يتجلى ذلك فى مختلف أوجه التحضر فى الهندسة المعمارية غالبا وخاصة فى المادة الأولى وفى التسميات أحيانا وفى إختيار المواقع وإن كان هناك تطور ملحوظ وتخلص تدريجى من هذه القيود ، وفى الواقع فإن هذا التخلص أدى إلى ظاهرة أخرى وهى التفرقة العنصرية والطبقية داخل كل مدينة كما سنرى ذلك فيما يأتى :

المنشآت الأولى :

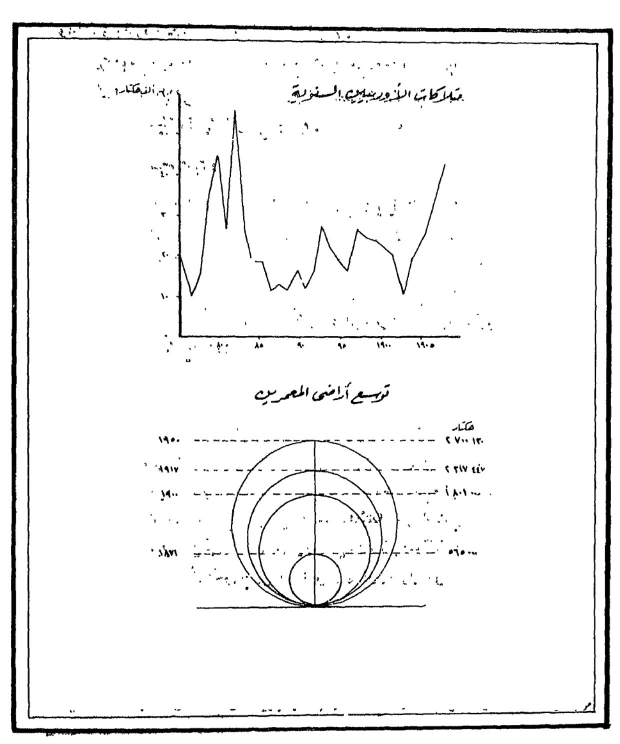
إنها منشآت مرتبطة قبل كل شىء بإمتداد الغزو وهدفها الرئيسى هو التوغل والسيطرة على البلاد مادياً ومعنوياً كما تبينه الأمثلة التابعة فالمبانى الأولى هى قواعد عسكرية لغزو المناطق الصعبة أغلب سكانها العسكريون فنجدها فى الثلف بالأصنام حالياً والتى كانت تسمى فى البداية بمعسكر المارشال ثم أرلينفيل **Orleansville** وثنية الحد بجبال الونشريس ، وتيارات آتى بالقرب من نهارات إلى ستومية وكل هذه القواعد للقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر الذى حصن فى نفس الجبل مركزين وهما تاز بالقرب من ثنية الحد ، وتاقدمت بالقرب من تيارات .

وكانت هذه القواعد مصدر تعمير فانضم إليها تدريجياً الأوروبيون المدنيون ثم المعمرون (شكلى ١٤ ـ ٦) وإلى جانب هذه المنشآت العسكرية المحطة فى أول الأمر تواصلت عمليات أخرى تجلت فى التحطيم والتخريب لبعض المبانى القديمة فى المدن الإسلامية فهناك قصور

---

(١) Moniteur Universel, Paris, t. 90, p. 1064. — Shaler Esquisse de l'Etat d'Alger, Boston, 1826. Rozet, Voyage dans la Régence d'Alger, Paris, 1833.

(٢) Dj. Sari, La dépossession des paysans.



شكل ١٤٠ ـ ٦ ممتلكات الاوروبيين السنوية فى الفترة ١٨٧٥ ـ ١٩٠٥ (؟)

المدن القديمة
منشآت ذات أهمية محدودة
منشآت ذات أهمية كبيرة

شكل ١٢ ـ ٧ : أهم المراكز العمرانية اثناء الاحتلال الفرنسي

ومساجد قضى عليها أو حولت إلى ثكنات، لا سيما فى بجاية ومليانة وفى بعض الأحيان حولت مساجد إلى كنائس طيلة العهد الفرنسى ومثال ذلك مسجد كتشاوة بالجزائر العاصمة كما تم تحويل مبانى ضخمة إلى الإدارات الرسمية، وأكثر من ذلك فإن عدد المساجد ممزجة فى العاصمة لا يحصى، وأما فى تلمسان فإن السلطات البلدية أبت إلا أن تبنى فى مكان المدرسة التاشفينية القريبة من مسجد المرابطين دار البلدية بعد تحطيم المبنى القديم (١) والأمثلة كثيرة لا يمكن ذكرها فى هذا الإطار المحدود والغاية من وراء ذلك هى القضاء بقدر الإمكان على كل ما يبرز حضارة وتاريخ التراب الوطنى لأن مستقبل التعمير مرهون بذلك وبالفعل فقد كانت هناك عدة محاولات مباشرة لقيام المسيحية مقام الإسلام فى الأوساط الشعبية وخاصة فى بلاد القبائل .

وإلى جانب هذا البرنامج نشاهد عمليات أخرى متكاملة مع السابقة الذكر كفتح الطرقات الواسعة فى الأحياء القديمة وتحطيم جزء من هذه الأخيرة كما يلاحظ ذلك فى تلمسان بعد فتح شارع باريس . . . فى الأحياء العربية للمدينة ، وكذلك بالنسبة للمدينة القديمة بالعاصمة بعد فتح عدة طروقات

وبالإضافة إلى هذه العمليات المختلفة هناك ملاحظة عامة لازالت تلفت النظر إلى الآن وهى إمتداد المعسكرات فى كل مدينة وإنشائها فى المواقع الهامة لكل مدينة كل هذا يرجع إلى الوظيفة الرئيسية التى تميزت بها المدن ، وهى الوظيفة العسكرية أى السيطرة والقمع وبالتالى إلى الخضوع والخشوع أمام ما يضمن وجود وبقاء السلطة فى كل مكان ، وهكذا كانت لكل مدينة ولكل منشأة قسم هام خاص بالقوات المسلحة ويمكننا أن نرى ذلك إلى الآن سواء فى مدن الشمال أو فى مدن الجنوب هذا وليس هناك فصل تطور المدن أثناء القرن التاسع عشر والمنشآت التى تمت بعد ذلك أى شبكة مراكز التعمير .

شبكة مراكز التعمير :

فى الواقع أن هذه الشبكة أعظمها قد تم قبل القرن العشرين إلا أنها فى بداية الأمر وإلى سنوات الربع الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت منحصرة فى أماكن محدودة بالقرب من أهم المدن أى من الساحل حيث تتوافر الشروط الكاملة للتوطين لكن بعد ذلك فإن وسع الشبكة بدأ يشمل الإقليم البعيدة وشرع يبتعد عن التل نفسه ولكن بقى مقيداً بتمركز الجنود إذ أنه يضم دائماً لكل مركز ثكنات خاصة للدرك ولكن هناك عدد لا بأس به من هذه

---

(1) Marçais, Telmcen, Les villes d'Art, Paris, 1925.

المراكز قد فشل ولم يبق فيه إلا عدد قليل من المعمرين خاصة في أوائل القرن العشرين عندما عممت الزراعة الميكانيكية فقد هاجر المعمرون إلى المدن الكبيرة والتحقوا بها نهائياً فكانت لهذا التجمع نتائج تتلخص في تدهور مراكز التعمير الهامشية والبعيدة وتنشيط المدن الكبيرة وهي بداية مرحلة جديدة وحاسمة أثناء الإحتلال إذ أنها أبرزت بكل وضوح تفوق المدن على الأرياف وبالتالي فتح أفاق جديدة لأصحاب رؤوس الأموال كما تجلى ذلك فيما بعد ، وهل ستظل الأرياف مكتوفة الأيدي تشاهد إزدهار المدن وخيراتها تدفق على الأقليات وبالضبط على فئة معينة من السكان ؟ فكيف كان ردود الفعل ؟

مضمون النمو :

هناك عاملان بارزان لنمو المدن : إقامة جيل المعمرين فيها ابتداء من العشرينات وخاصة ذوي الثروات الناتجة عن أهم المحصولات ـ عائدات الكروم ـ التي كانت تمثل سنوياً نصف أو مايزيد عن قيمة كافة المصادرات ، وهناك استثمارات أخرى ظهرت أثر تعميم استغلال باقي الموارد كالمناجم ومنتجات الغابات . ولهذا لوحظ تزايد محسوس في نشاط المدن والموانيء فارتفعت القوة الشرائية للأقليات وتجسمت في تضخم القطاع الثالث أي التجارة كما أنها كانت بالتالي السبب في ظهور بعض الصناعات التي توفرت لديها الشروط فتوسع المدن متوقف على البناء فأنشئت عدة وحدات من أجل ذلك كما تم انشاء وحدات أخرى لتحويل المواد الموجودة كالفلين والخشب ، وكذلك مصانع للنسيج والتعليب ، وكل هذه الصناعات الخفيفة كان حجمها متواضعا لذا تتطلب غالباً اليد العاملة المستخدمة بأجور منخفضة .

وإلى جانب هذا النشاط تميزت الحركة العامة في المدن بوجه آخر فكل مدينة كانت تتضمن قسماً كبيراً من الموظفين وخاصة الذين يمثلون الأمن العام أي الجنود ورجال الشرطة والدرك ، وخاصة بعد ظهور الأفكار الوطنية المؤيدة من طرف الجماهير وهكذا تعزز القطاع الثالث على حساب الصناعة والزراعة (١) وتضم القطاع الثالث وبالدرجة الأولى الخدمات وهي ظاهرة مميزة بالمستعمرات سابقاً والعالم الثالث حالياً ، فهذا القطاع غير قادر عن حل أهم المشاكل كالبطالة .

---

(١) A. Prenant, Questions de structures urbaines dans trois faubourgs de Sidi Bel Abbes, Bulletin de l'Association de Géographie Française, Paris, 1956, pp. 62-72. — M. Santos, Aspects de la géographie et de l'économie urbaines des pays sous-développés, Paris, 1969.

فمثل هذا التطور كانت له عدة نتائج لاسيما وأنه استمر فى إطار معين فقد عزز الفوارق والتمييز بين الطائفتين ، فلقد كان ازدهار المدن على حساب الأرياف فجعل عائدات الزراعة يستثمر فى المدن وحتى فى خارج البلد ، لاسيما وأن الكروم أصبحت غير قادرة لاستعمال كل أصحاب الأجور فارتفعت البطالة وتعددت حركات الهجرة نحو المدن والخارج كما يتجلى ذلك من الجدول التالى . ففى المقاطعات الثلاثة يلاحظ زيادة فى نسبة سكان المدن فى مقاطعة الشرق (قسنطينة) . ارتفعت النسبة من ٩,٦ ٪ إلى ١٧,٩ من سنة ١٨٨٦ إلى سنة ١٩٥٤ وفى مقاطعة الوسط (الجزائر) من ١٥,١ ٪ إلى ٢٨,٩ ٪ فى نفس المدة وفى مقاطعة الغرب (وهران) من ٢٠,١ ٪ إلى ٣٦,٦ ٪ فى نفس المدة.

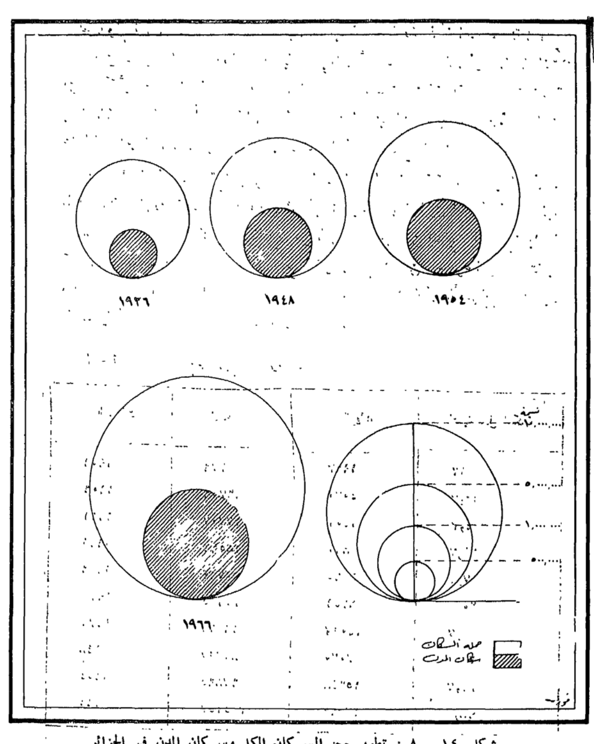
١ — تطور نسبة سكان المدن فى المقاطعات الثلاثة القديمة :

المقاطعة	١٨٨٦	١٩٠٦	١٩٢٦	١٩٣١	١٩٣٦	١٩٤٨	١٩٥٤
مقاطعة الوسط	١٥,١	١,٩	٢٣,٢	٢٣,٣	٢٣,٣	٢٥,٨	٢٦,٩
مقاطعة الغرب	٢٠,١	٢٤,٦	٢٣,٣	٢٩,٦	٣١,١	٣١,٩	٣٦,٦
مقاطعة قسنطينة	٩,٦	١٠,٩	١٣,٧	١٤,٦	١٥,٥	١٦,٤	١٧,٩

لكن هذه النسب عامة ولا توضح الزيادة السريعة التى حصلت فى بعض المدن كسطيف مثلا فقد ارتفعت النسبة فى مدة ١٩٤٨ — ١٩٥٤ إلى ٤٠ ٪ أى ١١٠٠٠ شخص بينما ارتفع سكان المدينة من ٤١٠٠ — ١٠ إلى ١٧٩٢ نسمة من ١٩٠١ إلى ١٩١١ أى بنسبة ٧٤,٨ ٪ ، وهذه الزيادة لا ترجع إلى توسع اقتصادى بل ترجع إلى الهجرة الريفية فقط وذلك نتيجة فقر الفلاحين والاستيلاء على أراضيهم من طرف الملاك الكبار وكذلك الاستعمال المتزايد للآلات الميكانيكية (١) . (شكل ١٤ — ٨)

ومثل هذا التطور يشاهد من عدة أقاليم ، لاسيما فى الغرب إذ أن المدينة التى كان سكانها من الأوروبين أكثر من السكان الجزائريين ، وهى وهران قد توافدت عليها أفواج كثيرة ومتزايدة من الأرياف بحيث أنهم غيروا الوضع فى أواخر عهد الاحتلال ، فحسب إحصائيات

(١) Isnard, L'agriculture européenne et l'agriculture indigène en Algérie.



شكل ١٤ ـ ٨ : تطور حجم السكان الكلى وسكان المدن فى الجزائر
(١٩٣٦ ـ ١٩٦٦)

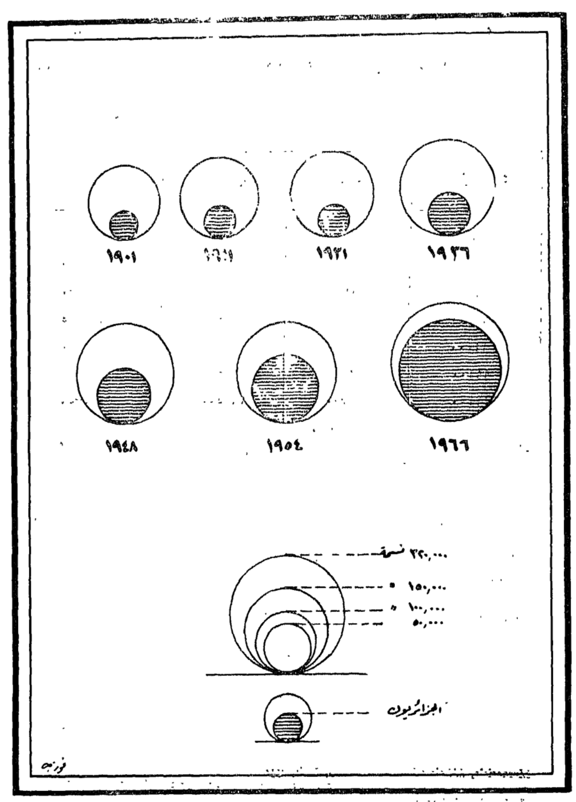
الجدول رقم (٢) تلاحظ زيادة سريعة قبل الحرب العالمية الثانية إذ أن احصاء سنة ١٩٣٦ قدرت الزيادة فيه بـ ١٤٠٦٢ شخص أى بنسبة ٢٣,٦ ٪ ثم بعد ١٢ سنة أى فى ١٩٤٨ بلغت الزيادة أكثر من ضعف ذلك أى ٣٥٠٧٠ شخص وبعد ست سنوات فقط حصلت زيادة بلغت ١٥٦٤٨ شخص أى بنسبة ٣٢,٧ ٪ وأما بعد الحرب التحريرية فقد جلبت المدينة عددا كبيرا جداً ٢١٧٣٦٢ بعد فرار الأجانب ، كما سنرى ذلك فيما يأتى :

وهكذا فإن هذه الأمثلة تبين بكل وضوح استمرارية الهجرة الريفية عبر التراب الوطنى طيلة القرن العشرين نتيجة الأزمات التى شهدتها الأرياف ونظراً إلى قلة الحرف المتوفرة فى المدن فقد ظل العدد الكثير من القادمين من الأرياف وحتى من المدنيين الأصليين بدون عمل يواجهون مشاكل كثيرة تتمثل فى تعميم الأمية وعدم التكوين ، وسوء المعيشة والتغذية وانتشار الأوبئة ولاسيما أن هناك نسبة هامة من السكان يعيشون فى الأكواخ (المنازل القصديرية) ولذا كانت المدن تتميز بفوارق جسيمة .

٢ — تطور السكان الجزائريين بوهران :

السنوات	العدد	الزياده	النسبة لكل السكان
١٩٠١	١٢٢٧٦	١٩٦٣	١٢
١٩٠٦	١٦٣٠٦	٤٠٣٠	١٥,٣
١٩١١	١٧٧٠٧	١٤٠١	١٤,٣
١٩٢١	١٨٥٦٩	٨٦١	١٢,٧
١٩٢٦	٢٥٧٦٤	٧١٩٥	١٧,١
١٩٣١	٣٢١١٥	٦٣٥١	٢٠
١٩٣٦	٤٦١٧٧	١٤٠٦٢	٢٣,٧
١٩٤٨	٨٢٢٤٧	٥٣٠٧٠	٢
١٩٥٤	٩٧٨٩٥	١٥٦٤٨	٣٢,٧
١٩٦٦	٣٢٥٢٥٧	٢١٧٣٦٢	٩٨,٢

بين الأكواخ المتقاربة والمنتشرة فى كل الأحياء والمقار الفخمة ، وبين وفرة وجودة المنتجات فى أسواق الوسط وركود ورداءة المواد المتوفرة بالأحياء الشعبية وغير ذلك من الصور التى كانت معهودة أثناء تلك المدة .



شكل ١٤ ـ ٩ : تطور سكان مدينة وهران (١٩٠١ ـ ١٩٦٦)

و لذلك فى النهاية لم تكن المدينة إلا مرحلة نحو مسيرة طويلة نحو الاغتراب أى الهجرة إلى ما وراء البحر ، إلى فرنسا و باقى دول أوروبا الغربية كما يبين الجدول (٣) .

٣ ـ حركة العمال الجزائريين نحو أوروبا :

السنوات	الذهاب	الرجوع	صافى الهجرة
٢٠-١٩٢٤	٢١٣٠٠٠	١٥٥٧٠٠	٥٧٣٠٠
٢٥-١٩٢٩	١٧٧٦٠٠	١٧٤٧٠٠	٢٩٠٠
٣٠-١٩٣٤	١٠٥١٠٠	١٢١٧٠٠	١٦٠٠
٣٥-١٩٣٩	١٤٥٥٠٠	٨٥١٠٠	٦٠٤٠٠
٤٠-١٩٤٤	٣٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٤٠٠٠
٤٥-١٩٤٨	١٨٥٦٠٠	٨٦٥٠٠	٩٩١٠٠
٤٩-١٩٥٤	٧٦٣٥٠٠	٦٤٣٠٠	١٤٢٢٠٠

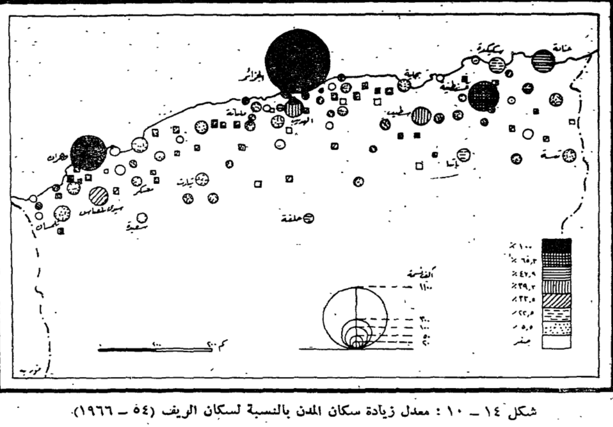
أن الهجرة إلى الخارج ظهرت فى اوائل القرن ولاسيما أثناء الحرب العالمية الأولى إذ أن فرنسا كانت فى حاجة إلى الايدى العاملة فشجعت الجزائر بأن الالتحاق بمصانعها (١) وبذلك بلغ عددهم بعد إنهاء الحرب ١٠٠٠٠٠ شخص ولكن نظرا لارتباط المهاجرين بديارهم فإن الهجرة كانت مؤقتة وليست نهائية لذلك توجد ذبذبة فى الحركة العامة إلا أن التزايد كان ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية ، وهكذا كانت هذه الايدى العاملة فى خدمة اصحاب الأموال الخاصة والأجور كانت منخفضة عامة وكانت الهجرة تقوم فى ظروف سيئة ، قسم هام يعيش فى الأكواخ القصديرية وخاصة فى باريس (٢) .

تلك هى أهم مميزات التطور العام وما تلك المشاكل فى الواقع إلا مظهر محدود بالنسبة للمخلفات التى عرفتها البلاد أثناء وبعد الحرب التحريرية .

---

(١) Muracciole, L'émigration des Algériens, Paris, 1950.
J.J. Roger, L'émigration des Algériens en France et dans les pays musulmans, Paris, 1950.

(٢) El-Gharbaoui, Les travailleurs maghrébins immigrés dan sla banlieue nord-ouest de Paris. Reveu de Géographie du Maroc, Rabat, No. 19, 1971, pp. 3-56.



شكل ١٤ ـ ١٠ : معدل زيادة سكان المدن بالنسبة لسكان الريف (٥٤ ـ ١٩٦٦)

٣ ـ **المخلفات :**

نظراً إلى تعميم المعارك وشدة عنفها وأساليبهاخلال فترة طويلة وعبر معظم أرجاء البلاد فإن المشاكل تعقدت ونتجت عنها أضرار فادحة فى مختلف الميادين كما يظهر ذلك فى تخريب الأرياف وانخفاض اقتصاد المدن والمشاكل الاجتماعية .

لقد تعرضت الأرياف إلى أخطار كثيرة إذ أنه قد تم ضرب معظم الغابات بالنابلم فأضرمت فيها نيران هائلة أتت فى الأخير على مساحات شاسعة وبالتالى أصبحت هذه الأراضى مهددة (١) بالانجراف خاصة وأنها تحتوى على سفوح ومنحدرات ، وهناك أخطار أخرى تتجلى فى تدمير المنازل وقتل قسم كبير من الماشية وقطع الأشجار بحيث اضطر عدد كبير من أصحابها إلى الإقامة خارج الريف أى فى القرى والمدن كما يدل على ذلك تعداد ١٩٦٦ وقد لاحظنا ذلك فى مثال وهران ، وقد كانت نسبة زيادة باقى المدن (٢) مرتفعة وأصبحت كل واحد منها تأوى عدد كبيراً من سكان الأرياف أى سكان بدون عمل وتكوين وتعليم . . .

وإلى جانب هذه المخلفات فإن النشاط الاقتصادى قد تدهور فى المدن بصفة مفاجئة بعد ذهاب الإطارات الأوروبية وتخريب بعض المصانع قبل الإعلان على الاستقلال بالإضافة إلى تعطيل المصالح العمومية وذلك لقلة الموظفين وهكذا كانت المدن تعانى مشاكل عويصة فى بداية الاستقلال بينما سجلت المبادلات التجارية تغيرات ، وذلك أن أهم الصادرات وهى الخمور كما رأينا أصبح سوقها التقليدية أى فرنسا غير مضمون .

وهكذا تمت تلك المدة التى استغرقت ١٣٢ سنة والتى تميزت خاصة فى توطين الجالية الأوروبية داخل أراضى المواطنين ولكن لم يتم ذلك بدون عنف ومجابهات وبدون القضاء على البنيات فى مختلف الميادين ، وبالفعل كان التوطين عميقاً فغير القسم الشمالى من البلاد كما تدل على ذلك ربط شبكة كاملة من مراكز التعمير وبناء المدن الجديدة .

ولكن كانت تلك الشبكة تضج فى النهاية بعدد كبير من المحرومين ، أى سكان الأرياف الذين اضطروا إلى مغادرة الأرياف الفقيرة ، وما تلك الهجرة إلا مرحلة فى طريق الاغتراب والاصطدام بعالم آخر .

وعلى كل فإن هذه الحوادث الهامة كانت فى النهاية العامل الفعال فى إدراك الوقائع الوطنية ، أى فى شن الحرب التحريرية وتقرير المصير بعد معارك شاملة وفتاكة خلفت أضراراً

(١) J. Gréco, L'érosion, la défense et la restauration des sols, le reboisement en Algérie, Alger, 1966, Dj. Sari, L'homme et l'érosion dans l'Oursenis, Alger, 1975, 2 t.

(٢) A. Prenant, Premières données sur le recensement de la population en Algérie (1966). Bulletin de l'Association de Géographie Française, Paris, No. 357-58, pp. 53-68.

شتى بالنسبة للمجتمع وللوطن ذاته كما تدل على ذلك حريق جل الغابات . . . فكيف يكون العلاج وإعادة البناء ؟

استراتيجية التنمية

أصبح من الممكن الآن على كل ملاحظ موضوعي أن يشاهد علامات مختلفة للنهوض الاقتصادى وخاصة فى بعض الأماكن ، والمدن على وجه العموم ، فهناك تغيير واضح على مستوى عدد كبير من المدن لاختيارات التنمية بالجزائر وهى تلك الصناعات التى يجب أن تلعب دوراً هاماً فى بناء اقتصاد متين يتماشى والتحرر من التبعية وقيودها المتعددة ، فلنوضح ذلك فيما يأتى بتقديم عوامل نهوض المدن عامة واختيارات التنمية خاصة .

١- اختيارات التنمية :

أن المنشآت المتواصلة والمتوزعة حالياً عبر الأقاليم (شكل ١٤ - ١١) لمرآة صادقة عن اختيارات البلاد ، فكيف تمت هذه الاختيارات وماذا نتوقع عنها ؟

للتصنيع أهمية كبرى كما تبينه نسبة الاستثمارات المخصصة له (٤٥ ٪) فى مدة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ و ٤٨ ٪ فى للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، نظراً إلى الأهداف التى يجب أن يحققها وهى التوصل إلى وضع أسس متينة تدعم وتزيد فى الاقتصاد الوطنى ، وعلى هذا الأخير ألا يمس السيادة الوطنية وأن يقضى تدريجياً على التبعية وعواملها ، كما أن الغاية فى الميدان الاجتماعى هى ترقية الجماهير الشعبية ورفع مستوى المعيشة والمستوى الثقافى ولذا يكون التشييد الوطنى فى إطار اشتراكى .

ونظراً إلى هذه الأهداف فإنه وقع الاختيار على صناعات معينة غير تلك الصناعات الهامشية التى ظلت طيلة العهد الاستعمارى منفصلا عن باقى الاقتصاد فالصناعات المختارة يجب أن تكون دائماً محركة للتصنيع من جهة وتأثيرها مباشراً فى الزراعة والمجتمع معاً . فإنشاء تلك الصناعات يكون العامل الفعال فى خلق الظروف الملائمة للانطلاق العام ، وبالتالى للقضاء على المخلفات والتبعية .

ولهذا أعطيت الأولية إلى بعض الفروع ، أى الفروع التى تستطيع أن تكون لها علاقات مع باقى الصناعة وكذلك مع الزراعة ، ومثل هذه الصناعات هى التى تعرف بالصناعات

الصناعات ذات الطابع الوطني أو الإقليمي
الإسمنت
المواد البلاستيكية
الحديد والصلب
الإنشاءات الميكانيكية
الإنشاءات المعدنية
التركيب الكهربائي والإليكتروني
بتروكيماوية
الكيمياء
إنشاءات البواخر
الأسمدة
الصناعات ذات الطابع المحلي والمحدود

شكل ١٤ ـ ١١ : توزيع الصناعات

المصنعة (١) وهي بالنسبة للجزائر فرع الطاقة (شكلي ١٤ – ١٢)، وفرع الحديد الصلب، وفرع الكيمياء. فالصناعة الأولى لها مكانة ممتازة للغاية نظراً إلى توفر المواد الأولية ونظراً إلى مميزات الفرع نفسه إذ أن المنتوجات قد تعددت وأصبحت تستعمل في ميادين شتى خاصة وأنها تقوم الآن مقام مواد أخرى، فيمكن بفضل المشتقات الحصول على بعض مواد البناء، الحديد والصلب أحياناً، الأسمدة: والمواد الكيماوية التي تحتاجها المزروعات لمكافحة الحشرات والأمراض . . . . . وأما بالنسبة للعلاقة بالفروع الصناعية الأخرى فلنشر إلى التأثير في الصناعات الميكانيكية

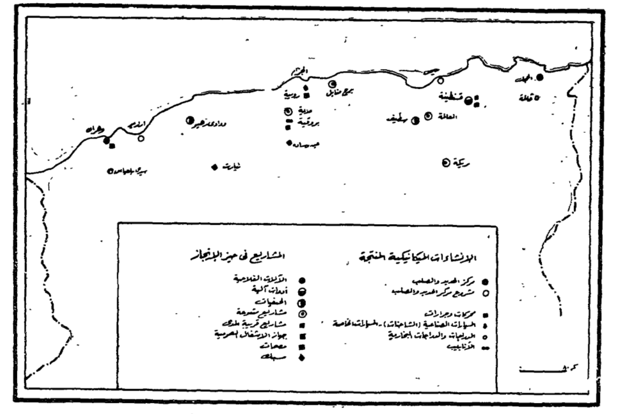
أن توسع شبكة الأنابيب للغاز والنفط مرتبط بإنتاج الأنابيب كما حدث ذلك وتحقق بتزويد مركب الحديد والصلب بالحجار للشركة الوطنية لنفط وهكذا يظهر بالتالي دور هذا الفرع، فرع الحديد والصلب فإنه يحتل هو الآخر مرتبة هامة في الاقتصاد ولذا شرع في تشييد المركب السابق الذكر في بداية الاستقلال (١٩٦٤) ولازالت الأعمال متواصلة لتعزيزه وتوسيعه بالإضافة إلى مواصلة الأبحاث في هذا الميدان. وخلاصتها تتضمن مشروعان هامان – الأول يتعلق ببناء مركب لإنتاج أنواع خاصة بالفولاذ وقدرته ٢,٥ مليون طن سنوياً، والثاني إنشاء مركب لفولاذ ضخماً يكون إنتاجه ١٠ ملايين طناً سنوياً، وهو المشروع المعروف بمركب الفولاذ الغربي يحتمل بناؤه بالقرب من وادي المتطع، أي بين أرزيو ومستغانم والمواد الأولية تأتي من جنوب تندوف أي من مناجم فرعة جبيلات (على بعد حوالي ١٥٠٠ كيلو متر) وهكذا توفر هذه المركبات بعد انجازها كميات هامة من المنتجات تحتاج إلى تحولات أخرى لاتتم إلى بعد تحقيق مركبات أخرى والمتعلقة بالصناعات الميكانيكية، فهناك برنامج واسع لبلوغ الأهداف التي سطرها المخطط كما تبينها شكل (١٤ – ١٣) فهناك أربعة مركبات في حيز الإنتاج: مركب الجرارات بقسنطينة (٥٠٠٠ جرار و ٩٥٠٠ محرك (يشتغل فيه ٣٠٠٠ عامل، ومركب الشاحنات والحافلات برويبة (العاصمة) ينتج سنوياً ٦٠٠٠ شاحنة و ٢٥٠ حافلة ويبلغ عدد المستخدمون فيه ٦٠٠٠، ومركب الدراجات والدراجة البخارية بقلمة يرتفع إنتاجه حالياً ٣٠٠٠٠ درجة بخارية والنصف من هذا العدد خاص بالدراجات ويشغل ١٥٠٠، والمركب الأخير يوجد هو الآخر بالبروقية وهو خاص بالأنابيب ويشغل ١٥٠٠ شخص في مرحلته الأولى.

---

(١) Destanes de Bernis, Les industries industrialisantes et les options algériennes, Revue Tiers-Monde, Paris, Juillet-Septembre 1971, pp. 419-446. — La Libye et l'Algérie, Stratégie de développement comparée, Annuaire de l'Afrique du Nord, Aix-en-Provence, 1971. — A. Bouzidi, Emploi et développement, le cas de l'Algérie, Alger, 1974, multigraphiée.
— L'Afrique. de. l'Indépendance politique à l'indépendance économique, Grenoble, 1975.
دراسة جماعيه تتعلق بسبع دول من بينها الجزائر.

خط الغاز
خط الغاز مشروع
خط النفط أنشئ قبل ١٩٦٢
خط النفط أنشئ بعد ١٩٦٢
حقل النفط
حقل الغاز
تكرير النفط
الأسمدة
تصنيع المواد البلاستيكية
محطة إسالة الغاز
مركب تجميع الغاز
حقل النفط والغاز السائل

شكل ١٤ ــ ١٢ : الطاقة فى الجزائر



شكل ١٤ ـ١٣ : الصناعات الميكانيكية فى الجزائر

وأما المركبات التي يوشك على تحقيقها : هي مركب الآلات الزراعية بسيدي بلعباس ، ومركب الأدوات الآلية بقسنطينة ، ووحدتين لإنتاج الحنفيات بوادي رهيو (الأصنام) وعين الكبيرة (سطيف) ومعمل لقطاع السيارات بتيارات ، ومصنع للمضخات بلبروقية ؛ وهناك ٨ مشاريع في طور التعميم ، و ١٠ مشاريع أخرى تحت الدراسة .

وبالإضافة إلى الفرعين السابقين فإن الصناعة الكيمائية تحتوى على مركبات وذلك لتدعيم باقي الصناعات لأن إنتاجها يقدم المواد الأساسية لصناعات التحويل ، كالازون ، والأمونياك والكبريت والأكسجين .

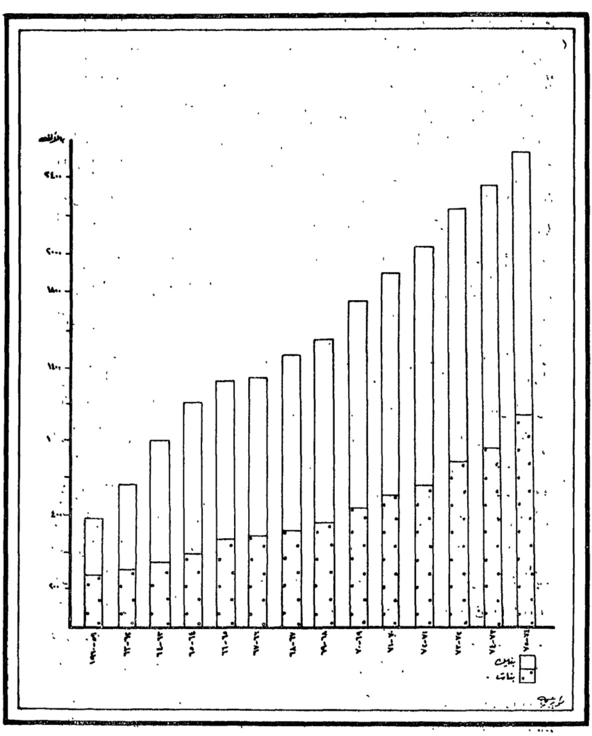
وهكذا بفضل هذه المركبات الأولى والأساسية تتواصل المجهودات لتحقيق تصنيع شامل مستقل بذاته غالباً ، ولقد وصل التشيد المرحلة الثانية التي تمثل بداية التنوع والتورع كما يبين ذلك (الشكل ١٤ — ١٣) وإن كانت لاتمثل كل الصناعات ، فلابد من الإشارة خاصة إلى الصناعة المتعلقة بفرع البناء وإن كان دورها محدودا بالنسبة للتصنيع إلا أنها ضرورية إذ أنه يتوقف عليها متابعة تحقيق المباني ، والمعامل ، والمدارس ، والموانئ وغير ذلك وكل المشاريع التي تتطلب الإنتاج الكبير ، ولهذا هناك عدة مشاريع لإنشاء وحدات ومركبات مختلفة عبر الأقاليم ومن أهمها نذكر معامل الأسمنت وذلك لبلوغ ١٠ ملايين طن في عام ١٩٨٠ .

تلك هي أهم النقاط المتعلقة بالاختيارات الاقتصادية والتي تهدف أيضاً إلى تحولات اجتماعية متعددة .

٢ — الاختيارات في ميدان التعليم والتكوين :

أن هذه الاختيارات تتمثل في السعي لتحقيق المبادئ التالية : ديمقراطية التعليم وتعميم التكوين واستخدام الطاقات البشرية وخاصة الشابة لذلك نجد الهدف التالي من جملة النقاط الرئيسية لآفاق عام ١٩٨٠ وهو ضمان العمل والتعليم والتكوين لكافة جيل الاستقلال وبالأخص توفير العمل للشباب على الأقل .

أن تعميم التعليم الآن عدة أوجه وإن كان في حاجة إلى مجهودات أخرى نظراً إلى المخلفات التي كان يتخبط فيها الشعب على وجه العموم من أمية شاملة ؛ وسيطرة اللغة الأجنبية على لغة الضاد في كل الميادين وانهيار تعاليم الإسلام في الأوساط الشعبية .



شكل ١٤ ــ ١٤ : تطور التعليم الابتدائى

فبفضل المجهودات الاستثنائية المتواصلة منذ الاستقلال بلغت النسبة المئوية لكل التلاميذ ٦٨ ٪ فى سنة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ وبالضبط ٨٠,٨ ٪ بالنسبة للبنين ، ٥٥,٢ ٪ بالنسبة للبنات ولكن هناك فوارق أخرى تلاحظ بين المدن والبوادى وبين مختلف الأقاليم والولايات (١) فبينما ارتفعت النسبة إلى ٩١,١ ٪ فى ولاية العاصمة ، فإنها تنخفض فى ولاية المدية إلى ٥,٢ ٪ وتلى هذه النسبة ٥١,١ ٪ فى ولاية الأصنام ثم ٥٣ ٪ فى تيارت ، ثم هناك بعض الولايات (السورة ، وسطيف ، وسعيدة ، وعنابة ، وقسنطينة) وذلك بنسبة تتراوح ما بين ٦٠ إلى ٧٠٪ ، ثم تأتى ولاية تلمسان ، وتيزى وزو والنسبة تتراوح ما بين ٧٠ و ٧٩ ثم ولاية وهران(٨٠) وهكذا أصبحت تأوى المدارس الأغلبية الساحقة من الصغار الذين يمثلون أكثر من نصف السكان (القسم الذى يضم الذين أقل من عشرين سنة (شكل ١٤—١٤) ، (١٤—١٥)

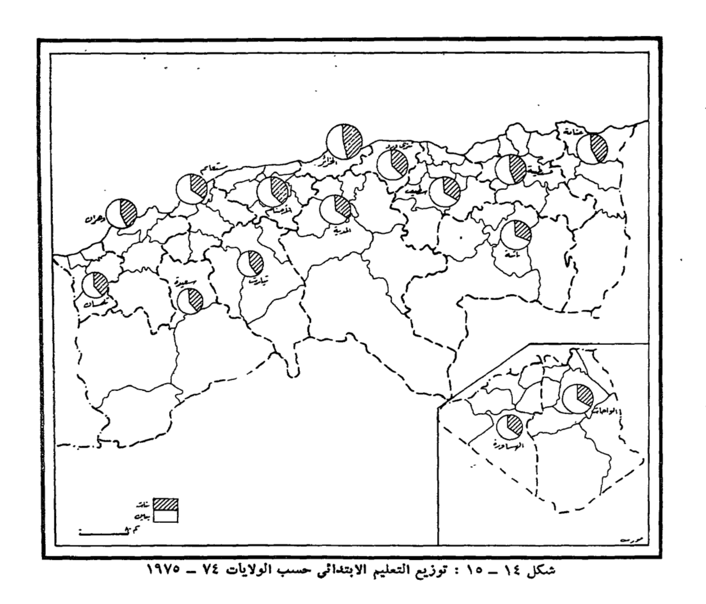
وفى بعض الأحيان يلاحظ تحويل ثكنات إلى ثانويات وجامعات فمنشآت التعليم أصبحت موجودة فى كل مكان حتى فى القرى الصغيرة النهائية ، بل حتى فى قمم الجبال كما يتجلى ذلك للزائر والمتجول فى النواحى المنعزلة والقليلة السكان وإن كانت هناك مشاكل معينة فى تلك الظروف وهى عدم وجود المعلمين وبالتالى ضعف مستوى التعليم . هذا بالنسبة للتعليم الإبتدائى الذى صار عاماً وشاملا فى عدد لا بأس به من المدن ، أما بالنسبة للتعليم المتوسط والثانوى فإنه يسجل نتائج محسوسة إذ أن المراكز تتوفر الآن حتى على مستوى مقر الدائرة وبعض مقار البلديات ولذلك ارتفعت النسبة المئوية ٨٥ ٪ فى ظرف العشر سنوات الأخيرة إذ أن العدد ارتفع من ٥٥١١١ تلميذ إلى ٣٣٣١٨ من الفترة ٦٢ — ١٩٦٣ إلى ٧٣ — ١٩٧٤ ويجب أن نشير إلى نتائج التعليم التقنى بحيث أن المسجلين فيه قد بلغ ٥٥٦١٨ فى ٧٣ — ١٩٧٢ (١) مقابل ٦٨٩٢ فى ٦٣ — ١٩٦٢ أى بزيادة ٤٨٧٦٢ . وأما التكوين فإنه يشهد نشاطا جد مرتفع وذلك لتلبية الحاجيات المتزايدة فى شتى الميادين وخاصة الصناعة ولذا فقد تعددت المراكز وتنوع فيها التكوين كما أنها قد شملت شبكة المدن وأحياناً حتى القرى وهنا لابد من إشارة أخرى ، إلى تجربة المعاهد التكنولوجية ، وهى معاهد أنشئت ابتداء من سنة ١٩٧٠ ومهمتها تكوين الإطارات وكوادر فى مدة قصيرة (من ٣ إلى ٤ سنوات) وحسب طرق علمية حديثة فعددها يتضاعف وقد أصبحت توجد على مستوى كل من الولايات (٢) ولابرز دورها

---

(١) Ministère de l'Enseignement Primaire et Secondaire, Alger, Archives.

(٢) Dj. Sari, Problèmes démographiques algériennes, Revue Maghreb-Machrek, Paris, 1974, No. 63, pp. 32-41.

(٣) A. Remili, L'expérience des instituts de technologie en Algérie, Revue Maghreb-Mashrek, Paris, 1973, No. 58, pp. 27-36.



شكل ١٤ ـ ١٥ : توزيع التعليم الابتدائي حسب الولايات ٧٤ ـ ١٩٧٥

الذكر معهد مستغانم الخاص بتكوين المهندسين فى الزراعين وبالفعل فقد تخرجت منه فى سنة ١٩٧٣ الدفعة الأولى وعددها ٥٠٠ مهندساً ، وهذا العدد يرتفع ويتحسن لأن الهدف هو الوصول إلى ألف من الإطارات سنوياً .

وبجانب هذه المجهودات فإن الوزارات والشركات الوطنية وأهم المؤسسات الصناعية والتجارية تشرف أيضاً على التكوين وتوفير الإطارات وذلك بتنظيم دورات تدريبية سواء عبر الوطن أو فى الخارج وعلى هذا المستوى يبرز دور التعليم العالى والتكوين المختص اللذان يشهدان نشاطاً هاماً وهنا نلاحظ أيضاً نتائج هامة وإن كانت أقل من الحاجيات فلقد ارتفع عدد الطلبة من ألف فى بداية الاستقلال إلى ٤٣٠٠٠ فى سنة ١٩٧٥–١٩٧٦ شكل (١٤–١٦) بينما كان العدد فى ١٩٧٠–٢٠٠٠٠ وعدد الجامعات ارتفع من جامعة واحده إلى ٦ جامعات فى سنة ١٩٧٥–١٩٧٦ توجد اثنتين بالعاصمة ونفس العدد بوهران ، وواحدة بعنابة وأخرى بتلمسان (شكل ١٤–١٧) وهناك تنوع فى حيز الانجاز يتضمن بناء ٧ جامعات فى المدن التالية ، البليدة ، وتيزى وزو ، وسطيف ، وباتنة ، ومستغانم ، وسيدى بلعباس ، وتيارت . وهناك أيضاً عدد من المدارس العليا والمعاهد المختلفة لتكوين الإطارات العالية والمختصة أهمها يوجد بالعاصمة والمدن الرئيسية إلا أن هناك مثال يجدر ذكره وهو مركز تكوين إطارات النفط والصناعات الخفيفة الموجود ببومرداس ، والأعمال جارية به الآن لتوسع النشاط به خاصة فى ميدان البحث العلمى إذ أنه سيضم مخابر ضخمة معامل « مختبرات » بالمناجم والجيواوجية .

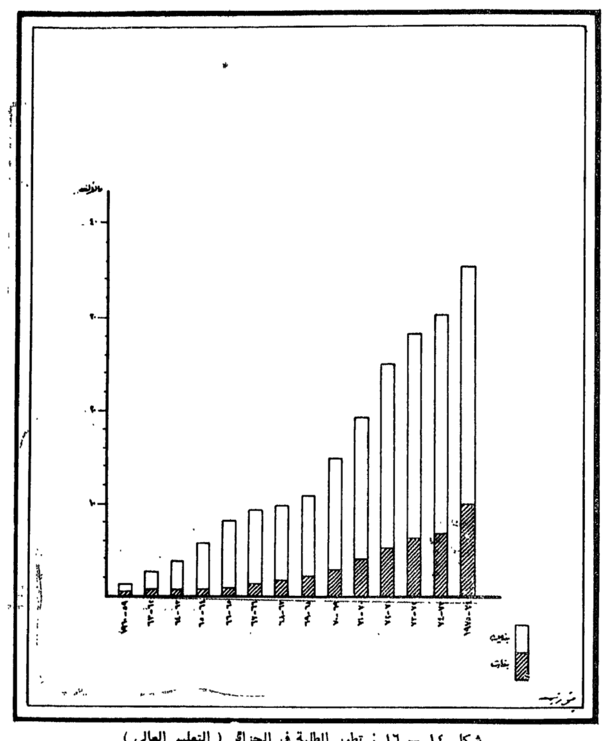
هذا ونظراً إلى تطور التصنيع فإن كل عقد يبرم مع شركة أجنبية لإنشاء المركبات لابد وأن يتضمن التكوين وإعداد المستخدمين به قبل تحقيق المعامل ، المصانع .

وهكذا فإن التعليم والتكوين يلعبان دوراً هاماً ولهما تأثيرات فى التحضر بصفة مباشرة وغير مباشرة فقد صارت بعض الأحياء خاصة بالمدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة .

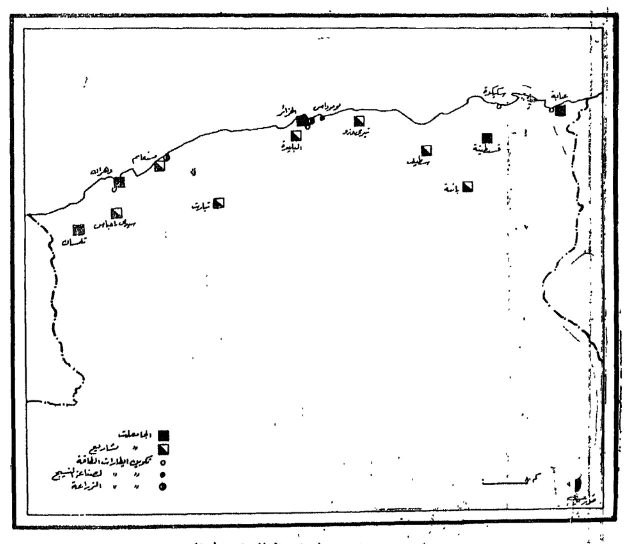
٣ ـ العوامل الثانوية :

هناك عوامل أخرى تساعد تطور المدن وتنوع وظائفها نتيجة التقسيم الإدارى الجديد وتنمية القطاع السياحى .

للتقسيم الإدارى الجديد (١٩٧٤) أهمية كبيرة خاصة فى هذه المرحلة ، مرحلة التشييد اللامركزى فهناك عدد من المدن أصبحت تلعب دوراً سواء على المستوى الإدارى أو الاقتصادى فابتداء من يوليو ١٩٧٤ ارتفع عدد الولايات من ١٥ إلى ٣١ فبرزت إلى



شكل ١٤ — ١٦ : تطور الطلبة فى الجزائر (التعليم العالى)



شكل ١٤ ـ ١٧ : التعليم العالى فى الجزائر

الوجود المقاطعات التالية(الشكل ١٤ — ١٨) سيدي بلعباس ، والمعسكر ، والجلفة ، والبليدة ، والأغواط ، والبويرة ، والمسيلة ، وبجاية ، وسكيكدة ، وقالمة ، وأم البواقي ، وتبسه ، وإدرار ، وتامنراست ، وجيجل ، وبسكرة ، وأصبحت كل من مقر هذه الولايات تشتمل على إدارات ومصالح تقوم بدور التنشيط في شتى المجالات .

وأما بالنسبة للدائرات ، فهناك مقاطعات جديدة فتحت أفاق للتنمية على مستوى المقاطعة معا إلا أن تقسيم البلديات لم يطرق عليه أي تغيير إذا أستثنينا ظهور بضعة بلديات جديدة .

وهكذا فإن الخريطة الإدارية قد تغيرت بصفة محسوسة مكنت وستمكن عدد من المدن من تعزيز وظائفها ومضاعفة نشاطها خاصة وأن السياحة تتطور سريعا في بعض الأقاليم .

بعد سنوات طويلة من الركود والأنهيار عقب الحرب التحريرية ومخلفاتها بدأت الحركة تتسع وذلك بعد بناء وسائل الاستقبال وبعد تحسين مستوى المعيشة لبعض الأقليات ، فالمناطق المستصلحة لازالت محدودة نسبية أذانها تقتصر على الشاطىء وخاصة غرب العاصمة ووهران ، وأهم الواحات بالجنوب التي شيدت فيها مركبات عصرية ، وبفضل هذه المنشآت تضاعفت أفواج السياح إذ أن عددهم أقترب من مليون شخص في سنة ١٩٧٥ مقابل ٧٥٤٠٠٠٠ في سنة ١٩٧٥ و ٥٠٠٠٠٠ في ١٩٦٧ وفي الواقع أن هذه الأحصائيات ضعيفة بالنسبة للحركة التي تعرفها بلدان البحر المتوسط والسبب في ذلك راجع إلى اختيارات التنمية أن السياحة بالجزائر تعتبر قطاعا هامشيا خاصة تكلف مبالغ ضخمة وتبقى دائما خاضعة إلى عوامل خارجية تمس في بعض الظروف الاستقلال السياسي نظرا إلى سيطرة الشركات الأجنبية على السياحة عبر العالم وزيادة على ذلك فهناك عواقب للسياحة يجب تجنبها إذ يلاحظ في عدة الحالات أن التوسع في السياحة يؤدي إلى طرح مشاكل تمس بالمساحات الزراعية ومصادر المياه والمستخدمين الزراعيين . كما تبينه دراسات (١) لذا يجب على المسئولين أن ينتبهوا جيدا إلى هذه المشاكل الخطيرة (شكل ١٤ — ١٩).

وهكذا فان اختيارات التنمية بالجزائر واضحة فإنها ترتكز على التصنيع الشامل المستقل بذاته يتماشى والاستقلال السياسي ، وتوسعة يجب أن يكون في خدمه باقي المجالات الاقتصادية

---

(١) Congrès sur le tourisme et le développement régional, Toarmina (Italie), 1973.

شكل ١٤ ـ ١٩ : أهم المنشآت السياحية

خاصة الزراعة التي لا زالت تأوى أكثر من نصف السكان كما أنه يجب على التصنيع أن يكون أيضا فى خدمة المنتجين والأجيال الصاعدة ولذا فان التعليم والتكوين يعرفان نشاطا هاما عبر الوطن .

ومثل هذه الاختيارات لها تأثير مباشر فى تنمية المدن إذا أنه يمكن ملاحظة ذلك فى عدة أمثلة خاصة وأن التصنيع يمس بالدرجة الأولى المدن لا سيما البعض منها لكن هناك مبادئ واتجاهات خاصة لاختيار المواقع يتجلى ذلك فى البحث المقبل .

التحولات الجارية

هناك عدة أوجه للتغيير تجرى عبر المدن بدرجات متفاوته فى المناطق والورشات الجارية وقد لوحظ هذا التغير مع بداية تطبيق المخطط الرباعى الأول (٧٠ — ١٩٧٣) ويتمثل فى تزايد النشاط الاقتصادى والثقافى من جهة ، وفى توسع المبانى من جهة أخرى على وجه العموم وهناك احتمالات تغيير جذرى بالنسبة لبعض المدن زيادة عن المشروعات إلى تتضمن بناء مدن جديدة فى السنوات المقبلة .

تلك هى أهم النقط التى نحاول أن نلخصها فيما يلى :

١ — التحولات العامة :

بالرغم من تعدد الورشات فأن الوضع العام للمدن لم يطرأ عليه تغير ملموس إلا فى إطار محدود وذلك لسببين : المخلفات والتخطيط ، فالسبب الأول راجع إلى مخلفات الحرب ومابعدها كما رأيناها بالأضافة إلى توفر السكن فى المرحلة الأولى ، فى مختلف المدن وحتى القرى إلى حوالى سنة ١٩٧٥ ، ولهذا لم تهتم المخططات الأولى بالسكن غالبا وركزت على الاستثمارات المنتجة ولهذا لم تشيد عمارات إلا أبتداء من سنتى ٧٢ — ١٩٧٣ بعدما اشتد الضغط على المدن الكبيرة وخاصة تلك التى تعرف نشاطا متزايدا ولو كان هناك برنامج للسكن لكانت التغييرات هامة .

وهكذا فان التغيرات الملحوظة تتمثل فى أمرين على وجه العموم فى ظهور مناطق الصناعة وتعدد المبانى للتعليم والتكوين فالمنجزات والورشات تتضاعف وتنتشر الآن بسرعة وأصبحت تمس حتى بعض القرى الصغيرة نظرا إلى المنهج الذى أعده المخطط الرباعى الثانى (٧٤ — ١٩٧٧) والمتعلق بتكليف البلديات بأقامة صناعات محلية بالاضافه إلى التقسيم الإدارى الجديد وإعطاء سلطة هامة للولايات ولولا قلة الإطارات وضعف الوسائل لكان

شكل ١٤ ـ ١٩ : أهم المنشآت السياحية

هناك نشاط أكبر وأعم مما يشاهد الآن وعلى كل وبالرغم من وجود بعض البطء فى البناء فإن التحولات جارية والنتائج ملموسة ، فالمنشآت المدرسية ومراكز التعليم تغزوجه أحياء كاملة وكذلك أمثلة كثيرة كما أن ظهور المناطق الصناعية فى معظم المدن المتوسطة مناظر جديدة تجسم المجهودات المتواصلة وبالتالى ترمز إلى الاقتصاد الحديث وبصفة عامة تمثل المستقبل (١) .

وهناك مثالان لما تقدم يبرزان هذه المظاهر وهما مدينتى تلمسان تيزى وزو فلنلخصهما .

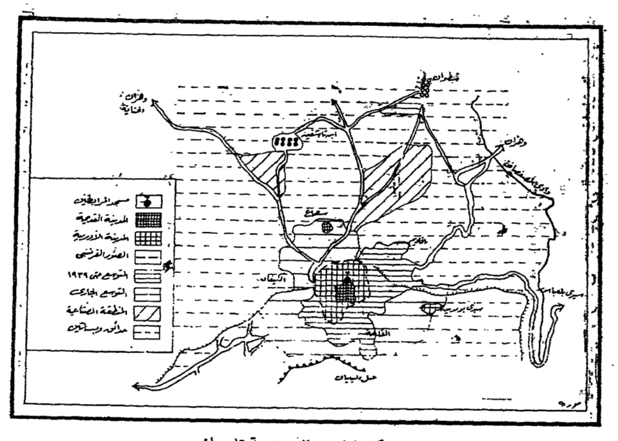
٢ ـ التحولات الخاصة :

للتحولات الجارية بالمدينتين المذكورتين مناظر التجدد والنمو ، فعاصمة بنى زيان سابقا تعرف نشاطا بالغا يتمثل فى مجالات شتى وخاصة فى التعليم والصناعة والبناء والدليل على ذلك توسع الأحياء فى كل الجهات وتضاعف الورشات وأنشاء منطقة صناعية فى الشمال بالإضافة إلى توسع الأحياء فى كل شبكة ويرجع كل هذا إلى عوامل عامة وخاصة بالمدينة .

وتراثها له دور فأشعاعها الثقافى يفسر وسع التعليم والتكوين لأن هناك عدد كبير من الإطارات والفنيين يعملون على المستوى الأقليمى والوطنى كما أن التقاليد فى الصناعات القديمة وتوفر رؤوس أموالها ووجود عمال مجربين ينشطون الآن مصانع بل ذهب البعض منهم إلى المدن المجاورة لمواصلة العمل هناك وأما العوامل الأخرى فهى راجعة إلى سياسة التوازن الاقليمى وبالضبط إلى منح الولاية برنامج خاص فى سنة ١٩٧٠ يساعده على التنمية السريعة للأقليم عامة والمدينة خاصة وهكذا يتواصل العمل والبناء وتشهد الآن عاصمة الولاية تحولات محسوسة فإلى جانب تعدد المدارس الابتدائية والمتوسطة وتوسع التعليم الثانوى والمهنى فى مختلف الأحياء ، فهناك برامج أخرى تتمثل فى أهم المنجزات التالية : بناء جامعة إذ أن التعليم العالى قد شرع فيه منذ سنتين والهدف هو تكوين الأطباء والمهندسين فى الزراعة فى المرحلة الأولى بالأضافة إلى تحقيق مختبرات مختصة فى بعض فروع الزراعة ، وهناك أيضا مواصلة تحضير المنطقة الصناعية فى الشمال وتبرز الآن فيها الوحدات الأولى كمركب الحليب والنسيج وتعبئة الغاز وأهم المركبات هو مشروع تركيب الآلات الهاتفية

أما ما يتعلق بالسكن فقد أصبحت الأحياء تعرف نشاطا وتجديد الأمثل له من قبل خاصة وأن الأمكانيات تتوفر لدى عدد كبير من السكان ولذا نلاحظ تشييد منازل فردية ممتازة الهندسة ، إلى جانب العمارات الجماعية ذات الطبقات المتعددة .

(١) Dj Sari : La restructuration des centres urbains en Algérie, Annuaire de l'Afrique du Nord, Aix-En-Provence, 1972, pp. 55-76.
La transformation des villes en Algérie, communication faite au Colloque de Tunis, Juin 1976 consacré au : Urbain Systems and Development in the Maghreb.



شكل ١٤ ـ ٢٠ : مدينة تلمسان

ولا يمكننا أن نخفى أحد المشاكل الناتجة عن هذا التوسع العمارى وهو القضاء على تلك البساتين والحدائق الجميلة التى هى رمز مجهودات جبارة خلال قرون فمن الواجب الحفاظ عليها وذلك بتخطيط محكم فى البناء وفى نمو المدينة نفسها . (١) (شكل ١٤ــ ٢٠)

أما ما يخص مقر ولايات القبائل فأنه هو الآخر يشهد تحولات هامة والعوامل هى تقريبا نفس العوامل السابقة لأن هناك رغبة فى اعادة بناء وسط المدينة أى الوسط الذى شيد أثناء الأحتلال ، والهدف من ذلك هو استغلال هذا المكان استغلال علميا نظرا إلى قلة المساحات الصالحة للتعمير إذ أن الموقع الجغرافى صعب الاستغلال لأن المنحدرات والسفوح كثيرة ، ولذا يشهد المنهج العام نشاطا مكثفا وأصبح يضم عمارات حديثة الهدسة ومن أهمها المصالح العمومية وخاصة الثقافية (مسرح ، وحمام سباحة أولمبى ودار الثقافة . .) والأحياء الأخرى تتوسع تدريجيا بالاضافة إلى انجاز منطقة صناعية بالقرب من المدينة يتم فيها تحقيق مشروعات مثل مركب الآلات المنزلية الكهربائية .

هذا ونظرا إلى قلة الأراضى الصالحة للتوسع يبدو أن نمو المدينة سيكون محدودا فى المستقبل ومثل هذه الملاحظة عامة تقريبا لبعض المدن كما سنراه وعليه يتحتم تخطيط عام لمستقبل المدن حسب الظروف العامة والخاصة لكل أقليم ، أما ما يتعلق بالتطورات الأخرى فهى تمثل التحولات الجذرية .

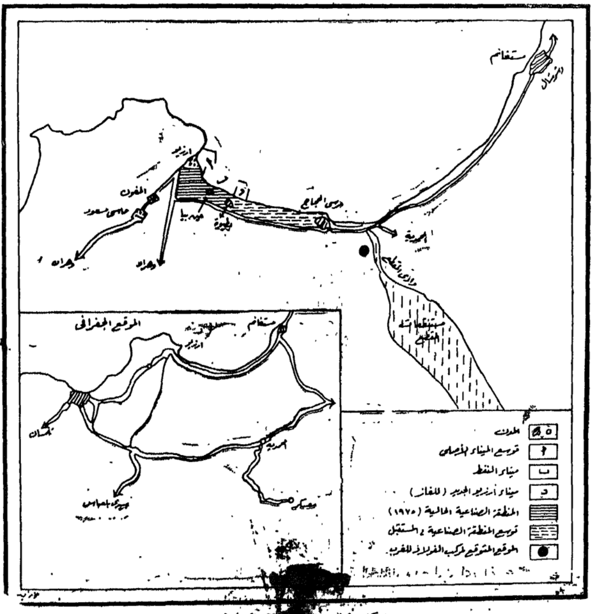
٣ ـ التحولات الجذرية :

هى أمثلة الحجار وسكيكدة وأرزيو ولكل منها له أهمية خاصة ودور على المستوى الإقليمى والوطنى معا .

أن الحجار الذى كان طيلة العهد الاستعمارى مركز التعمير فى ظل عنابة أصبح بعد بضعة سنوات من أهم منجزات البلاد ، ومن أهم مراكز الصناعة ، بل قطب حيوى للتنمية فى شرق الجزائر فلقد غيرته الصناعة تغيرا كليا ، فبالقرب إلى تلك المنازل القديمة للمعمرين سابقا هناك وحدات صناعية جديدة وضخمة للحديد والصلب أى الفرع الذى يلعب الدور الأساسى فى الصناعات فوسع المركب التابعة له أصبحت تقترب بالميناء الكبير وهو عنابة كما أنه أصبح يشمل البلديات القريبة منه .

ولازالت الأعمال جارية لتجهيز المركب وتوسيعه حتى يصل الإنتاج إلى ٢,٥م سنويا وكان يعمل الآن (١٩٧٥ ٦٥٠٠ شخص بالرغم من عدم توسع وسائل الأستقبال

(١) Dj. Sari : Tlemcen. Croissance et Environnement. Revue d'Archéologie et de Géographie. Oran, 1975, No. 2, p. 17.



شكل ٢٤ - توسيع أرزيو

وغير ذلك إذ أن هناك عدد من المستخدمين يسكنون فى عنابة وفى مراكز أخرى ، ولحل مشكلة السكن شرع أخيرا فى تحقيق وحدة للبناء الصناعى قدرة أنتاجه تبلغ سنويا ٣٦٠٠٠م مربع أى ما يساوى ٣٧٠ مسكن (١).

وتقع غرب المركب بنحو ١٠٠ كم ورشات سكيكدة وهى تعطى الآن لهذا الميناء وجهاً جديداً بعدما انحصر نشاط الميناء فى تصدير منتجات الغابة (الفلين) وفى صيد السمك . وبعد سنوات من الأستصلاح وأصبح هذا المركز رمز التحول والنمو يصدر النفط والغاز وتصنع هذه المواد الثمينة وهكذا تتحقق الآن تدريجيا فيه وحدات ومركبات ضخمة نذكر من بينها معمل التكرير للبترول وقدرته ١٥ م ط سنويا ، ومركب البتروكيماويات ، ومركب الأمونياك ومركب الأسمدة وكل هذه المنشآت تمتد الآن فى شرق المدينة على طول الساحل .

أما التحولات الخاصة بارزيو فهى تدخل الآن مرحلة جديدة إذ أن الأعمال تتواصل منذ عشر سنوات بدون انقطاع فلنذكر أهم المميزات خلال تلك الفترة (شكل ١٤–٢١) كان هذا الميناء الصغير إلى نهاية الاحتلال يعتمد على تصدير منتجات السهوب (الحلفاء) والملح وقبل الاحتلال القمح أما الآن فإنه أحد الموانى الرئيسية للبحر المتوسط الغربى إذ أنه يصدر كميات هامة من النفط والغاز بالإضافة إلى وجود وتشييد مركبات ذات الحجم العالمى ويستعمل غالبا أحدث الوسائل الفنية فى العالم (١) فلقد تم إنشاء مركب الامونياك منذ ١٩٧٠ وهو ينتج يوماً ١٠٠٠ طن من الأمنياك و ١٠٠٠ طن يوميا من النترات ٥٠٠ طن من الأسمدة الأزوتية ، أما معمل تكرير النفط فانه ينتج ٢,٥ م طن سنوياً منذ ١٩٧٢ وإنتاج الغاز المميع يبلغ الآن ٥ مليار م مكعب سنويا إلا انه اشيد حاليا مصنعان للتمييع الأول يبلغ انتاجه ١٠٠٠٠ مم مكعب والثانى ١٥٠٠٠ مم مكعب ومثل هذه الكمية لا وجود لها فى العالم إلى الآن وذلك لتزويد الغرب بما فى ذلك الولايات المتحدة عملا بالاتفاقيات المتعددة التى أبرمت منذ ١٩٦٩ .

وإلى جانب هذه الوحدات هناك مشروعات أخرى متعلقة بما تقدم لا سيما معمل الانتاج أنابيب الغاز وذلك لتزويد السكان فى المناطق الريفية التى لا تستطيع ان تستعمل غاز

---

(١) هناك مشروع آخر مماثل تم فى ولاية المسيلة وبلغ انتاجه فى اليوم ٤ وحدات سكنية (شقة) فى اليوم

(٢) Industries et travaux d'Outremer, No spécial réservé aux contrats d'équipement industriel de l'Algérie de 1962 à 1975, Paris, Février 1976, pp. 77-152.

القنوات ، هكذا أصبحت المنطقة الصناعية تمتد على مساحات واسعة تصل الآن إلى بطيوة وستصل في القريب إلى مرسى الحجاج ، أما في الجنوب فإنها لا تتعدى الطريق الذي يربط وهران بمستغانم وذلك للحفاظ على أراضي الزراعة ونظراً إلى هذا التوسع أصبحت المنطقة الصناعية تظم القرى المجاورة كالمفول ، وعين البيا وبطيوا : وفي المستقبل مرسى الحجاج .

أما بالخص مركز ارزيو نفسه فإنه لم يتحول جذريا بحيث لم تضف إليه عمارات جديدة محدودة إذ أن عدد السكان ارتفع من ١٤٠٠٠ نسمة إلى ٢٠٠٠٠ نسمة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٤ ولكن هذه الزيادة لا تمثل الزيادة الحقيقية وذلك لان هناك عددا هاما من الاطارات والفنيين وحتى العمال يسكنون في مدينة وهران التي كانت تتوفر فيها وسائل الاستقبال إلى عهد قريب وكل هذه الجماعات الساكنة بوهران تتنقل يوميا إلى المنطقة الصناعية بالاضافة إلى أفواج أخرى تسكن في مدن وقرى تبعد بحوالى خمسين كيلومتر من أرزيو ، وتلك هى الأسباب التى تفسر النمو المنخفض لمركز أرزيو كما أنه هناك صعوبات أخرى لاستصلاح الموقع اذ أن المدينة تحدها الجبال غربا ووادى تكثر فيه الفيضانات شرقا ، هذا وللحفاظ على أراضى الزراعة فإن مشاريع التعمير محدودة منها مايتعلق بتوسع القرى المجاورة ومنها مايتعلق بارزيو فقط بحيث أن سكان هذه الأخيرة لايتجاوز ٦٠٠٠٠ أو ٧٠٠٠٠ نسمة في السنوات المقبلة .

وعلى كل فإن هذا المثال يبين لنا بكل وضوح التحولات الجارية والمشاكل الناتجة عن ذلك فبعد سنوات أصبحت منطقة أرزيو قطب النمو والتقدم غيرت وتغير أهم معطيات الإقليم وخاصة إذا تحقق مشروع مركب الحديد والصلب الغربي .

٤ ــ التوقعات :

ستكون للتوقعات القريبة المدى نتائج هامة على مستوى بعض المدن وذلك أنه لكل مشروع تأثير خلافا للمشاريع العامة للمرحلة الحالية أن المرحلة المقبلة تعبر عن تطور التصنيع والتوسع إذ أن كل تشييد سيخلق خدمات كثيرة تقدر ببضعة آلاف مهنة أى أضعاف عدد المنجزات التى تمت حتى الآن .

ومثل هذه الكميات تغير وجه المواقع أو المدن المعنية بالأمر خاصة إذا كانت صغيرة أو متوسطة وزيادة على ذلك فإن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى تجهيزات كالطرقات والسكن والمدارس وغير ذلك خلافا لما هو واقع الآن إذ أن بناء المصانع كان غالبا غير متبوع بمنشآت إجتماعية وعمرانية وعلى سبيل المثال نذكر الأمثلة التالية :

قرار انشاء مركب لبعض أنواع الحديد واللصب بمدينة عين مليلة الواقعة جنوب قسنطينة وهذا المشروع يحتاج لنحو ٣٠٠٠ عامل خاص به غير الحرف التي ستتبعه بصفة غير مباشرة وسيتضاعف بذلك عدد سكان المدينة بعد الانجاز، ونفس النتيجة تتعلق بمدينة السويرة الواقعة جنوب سفح جبل الجرجرة فاذا ماتم تحقيق مشروع المطاط وكذلك الأمر فى القرى الممتدة بين جيجيل ووادى جنجن حيث ينتظر إنتاج مركب للفولاد (٥ و ٢م طن سنويا).

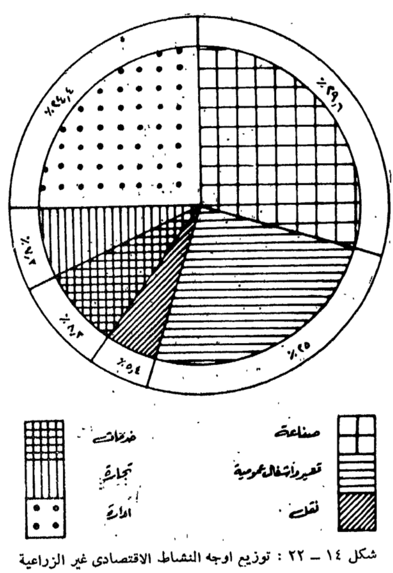
هذا وقد بذلت المجهودات للحفاظ على شبكة المدن الموجودة وأجل إلى الآن كل المشاريع المتعلقة بانشاء مدن جديدة نظرا إلى تكاليف والمشاكل التى تمثلها حتما فى المستقبل. وهناك مشاريع اقتصادية وخاصة الصناعية منها تتطلب مدنا جديدة لا يمكن الاستغناء عنها ولذلك نتوقع بعض المنشآت يذكر الأمثلة التالية وتتلخص فى المشاريع الثلاثة المشروع الأول يتعلق ببناء ميناء شرق العاصمة بالقرب من مصب وادى يسر وذلك لتصدير الغاز بالإضافة إلى مصانع تتعلق بمواد الطاقة فيصبح بذلك الميناء الثالث فى البلد ويقدر عدد سكان الميناء الجديد بحوالى ١٠٠٠٠٠ نسمة أغلبهم يأتون من المناطق المجاورة أى من جبال القبائل الآهلة بالسكان إذ أن الكثافة بها مرتفعة جدا وتبلغ الرقم القياسى، وبذلك فإن الضغط الذى تعرفه العاصمة منذ بداية القرن سينخفض من هذه الجهة بدون شك.

أما المشروع الثانى فإنه يخص إنجاز مدينة بالقرب من حقل حاسى الرمل على الطريق الوطنى الرابط بين الأغواط وغرادية وذلك لإقامة المستخدمين بالحقل لا سيما وأن هذا الأخير أصبح يعرف نشاطا متزايدا أثر إنشاء مركبات معالجة الغاز.

وهناك مشروع ذو أهمية عظمى لا بالنسبة للصناعة والعمران فحسب بل بالنسبة للتوازن الاقليمى والاستطلاع الاقليمى وهو ما يعرف بمركب الحديد والصلب الغربى الذى سيرتفع إنتاجه فى آخر المرحلة إلى ١٠م طن سنوياً وذلك فى ١٩٩٢ أى من أعظم المركبات فى العالم (١) وأما الموقع بالضبط فإنه لم يتقرر بعد ومن المحتمل أن يكون على الضفة الغربية لوادى المقطع الشكل ١٤-٢٠ ولما أنه يحتمل أن يكون بالقرب من مصب وادى شلف أى شرق مدينة مستغانم وربما فى هذه الحالة يقسم إلى قسمين وذلك للتخفيف من التجمع الضخم بالفعل فإن عدد السكان المتوقع للمدينة التى ستنشى يكون نحو ٢٠٠٠٠٠ شخص ولذلك هناك احتمالات مختلفة فى تخطيط هذا الاقليم أى الاقليم الواقع بين مصب الشلف إلى القرب من مدينة وهران لا سيما وأن هناك مشروعا آخر كبير للسيارات فتحقيق هذه المشاريع الضخمة يحدث تحولات جذرية فى المناطق على مستوى المدن وتوزيع السكان

---

(١) Ibid., p. 104.



شكل ١٤ ــ ٢٢ : توزيع اوجه النشاط الاقتصادى غير الزراعية
(١٩٦٦ ـ ١٩٧٣)

وبنيات الشغل ذاته وكل هذا يبين ضرورة إجراء دراسات معمقة يتجنب جميع المشاكل التى تخلقها حتميا مثل هذه المشاريع فى الاقليم المعين .

وهكذا أصبحت تبرز شيئاً فشيئا التحولات الجارية والناتجة عن مواصلة التشييد المنتظم والسريع منذ السنوات القليلة الماضية فالنتائج الأولية محدودة فى الغالب وتقتصر على بناء مصانع مع تعدد المنشآت المدرسية ومراكز التعليم لكنها أعطت أغلب المدن حيوية ونشاطاً أما المرحلة الحالية فإنها تمتاز بنشاط أوسع وأشمل من ذى قبل إذ أن هناك فى أماكن معينة تحولات جذرية كما يعبر عن ذلك الأمثلة الثلاثة وهى الحجار وسكيكدة وأرزيو فكل واحدة منها أصبحت الآن مركزا ورمزا للصناعات الحديثة التى تخلف نشاطات متتابعة لا ينحصر تأثيرها على الموقع ذاته بل يشمل تدريجيا الإقليم كله .

أما التوقعات التى تنظمها الدراسات المتوفرة فإنها تتضمن تحولات هامة وإدخال تغير عميق على بعض المدن بل تتضمن أحيانا إنشاء مدن جديدة تقوم مقام التنمية فى الأقاليم التى ستشيد فيها وبالتالى تكون عاملا فى الاستصلاح الأقليمى ولكن الوصول إلى هذه الغاية مرهون بأمور لأن التحولات الجذرية تحتاج إلى دراسات معمقة وشاملة فى شتى المجالات لتفادى التوزيع الاضرار بالبيئة والموارد الطبيعية والحرص على أن يكون التوزيع متماشيا مع متطلبات الجماهير ، ولهذا يجدر بنا أن نتعرض فيما يأتى لتحليل النتائج والمشاكل الحالية .

النتائج والمشاكل

رأينا مما سبق تأثير تشييد الأقتصاد الوطنى على مستوى المدن ولم يتعرض بعد إلى نتائج أخرى كما أنه لم يتوصل بعد إلى طرح المشاكل التى من الممكن ملاحظتها ولذ علينا أن نحلل هذه الظواهر لندرك أوجه أخرى للتحضر فى هذه المرحلة الحاسمة .

وتتجلى النتائج حاليا فى توسع الشغل وتنوعه وتوزعه عبر المدن والأقاليم ولكنه كثيرا ماتتبع هذه الحركة ظواهر أخرى تتمثل خاصة فى الأقبال المتزايد على أهم المدن من جماعات من الريف سعيا فى العمل والتعليم وغير ذلك لاسيما وأن النمو الديموغرافى السريع يثير مشاكل متنوعة .

١ ـ اهم النتائج :

أن الأحصائيات التالية تبين توسع الشغل خلال السنوات الماضية إذ أن الشغل غير الزراعى قد سجل زيادة قدرت بنصف مايونا تقريبا (٤٨٠٠٠٠) من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ ، من بينها ٣٣٠٠٠٠ أثناء المخطط الرباعى ٧٠–١٩٧٣ بينما كانت التوقعات تشير إلى ٢٦٥٠٠٠ فقط (١) ، وأما التوقعات الخاصة بالمخطط الرباعى الثانى (٧٤ ــ ١٩٧٧) فأنها تحتوى ٤٥٠٠٠٠ أى ما يقترب من عدد السبع سنوات الماضية قبل بداية أنجاز المخطط الرباعى الثانى ، وعلينا أن نلخص هذا التطور مبررين معطيات أهم النقط .

(أ) الزيادة السريعة للشغل :

كما يوضحه الجدول (١) والشكل ١٤ ــ ٢٢ فان الشغل فيما عدا الزراعة قد بلغ فى ١٩٧٣ ١٢١٠٠٠٠ تطور الشغل الغير زراعى .

(بالآلاف)

أوجه النشاط	١٩٦٦	الزيادة العدد	الزيادة %	١٩٧٣
الصناعة	١٠٠	١٤٢	١٤٢	٢٤٢
التعمير والاشغال العمومية	٧٠	١٢٠	١٧١	١٩٠
النقل	٥٠	٢٦	٥٢	٧٦
الخدمات	١٤٠	٤٠	٢٨	١٨٠
التجارة	١٩٠	٣٥	١٨	٢٢٥
الادارة	١٨٠	١١٧	٦٥	٢٩٧
المجموع	٧٣٠	٤٨٠	٦٥	١٢١٠

المصدر : المخطط الرباعى الثانى ٧٤ ــ ١٩٧٧ . الجزائر ٧٤ . ص ٦٦ .

(١) Plan Quadriennal (1970-73). Rapport Général. Ministère des Finances. Alger, 1970, p. 71.

مصدر آخر لا يذكر إلا ١٠٥٩٠٥٢ فقط (١) ، وعلى كل لو أعتمدنا على مايقرب من ١٢٠٠٠٠٠ من جهة واعتبرنا من جهة أخرى السكان خارج الزراعة وعددهم ٧,٥٥ مليون نسمة ومن بينهم ٢,٩ مليون فى سن الأنتاج (٢) فأن نسبه المشتغلين تبلغ ٤١,٣٪ بل ٥٣,٣٪ إذا ما قتصرنا على الذين يشتغلون من سكان المدن وشبه سكان المدن (أى المقيمين فى المدن الصغيرة) وهكذا على وجه العموم فأن نصف سكان المدن أصبحوا يشتغلون وهذه النسبة فى تحسن ملموس إذ أن النسبة كانت غالبا من الثلث فقط فى ١٩٦٦ ولكن هذه النسبة العامة تتغير من مدينة إلى أخرى بينما هناك ظاهرة أخرى وخاصة بالجنس اللطيف إذ أن نسبة النساء المشتغلات أقل من ١٠٪ (٩,٤٪) مع فوارق حد كبيرة بين المدن إذ أن الأغالبية تخص غالبا المدن الرئيسية وخاصة العاصمة نظرا إلى التقاليد القديمة التى لازالت متينة فى الأوساط الشعبية .

وهذا يجدر بنا أن نقدم بعد الملاحظات تتعلق بتطور أهم القطاعات وبالأخص الصناعة وفروعها .

(ب) الزيادة المستمرة فى الصناعة :

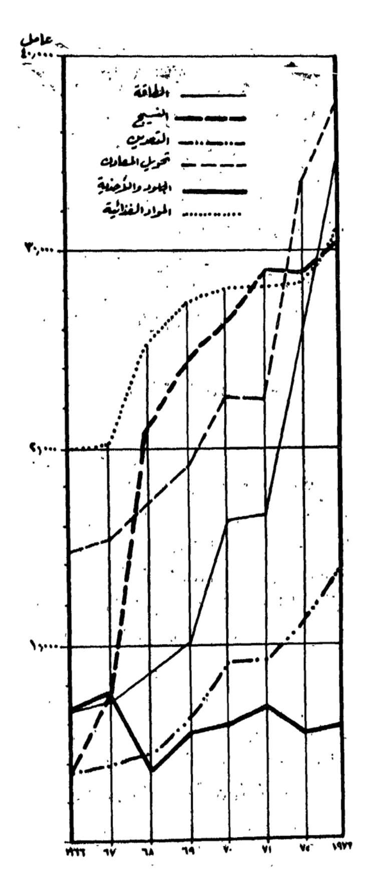
أن الزيادة العالية للشغل راجعة إلى الصناعة فقد ارتفعت هذه الأخيرة من ١٥٦٠٤٤ إلى ٣٦٥٠٤٤ من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٣ (الجدول ٢) والشكل ١٤–٢٣ أى بزيادة ٢٠٩٠٠٠ من بينها ١٥٤٢٤٦ خلال المخطط الرباعى الأول وذلك بنسبة ٧٣٪ وأما الأحصائيات الأخيرة المتعلقة ببداية تحقيق المخطط الرباعى الثانى أى فى سنة ١٩٧٤ فأنها تبرز زيادة قدرها ٩٨٠٠٠ مشتغل أما الزيادة حسب توزيع الفروع فأنها ضعيفة أو متوسطة فى الصناعات الخفيفة غالبا ، ومرتفعة فى الصناعات الحديثة العهد أى الثقيلة على وجه العموم .

جـ — الزيادة القليلة للصناعات الخفيفة :

إن هذه الصناعة لم تسجل إلا ارتفاعا ضئيلا بل هناك فرع الجلد والأحذية قد انخفض (١٠١٤) وهناك استقرار فيما يتعلق بصناعات الخشب ومشتقاتها وكذلك فى الورق والطباعة ، وأما زيادة صناعات التغذية والكيمياء فهى متوسطة ، فاستخراج المناجم له ارتفاعه ضئيل إلى سنة ١٩٧٣ وبعد ذلك فقد تحسن إذ أن آخر أحصاء يمثل ١٨٤٠٣ فى

(١) Annuaire statistique de l'Algérie, Alger, 1972, Direction des Statistiques, p. 36.
— La situation de l'emploi et des salaires, Alger, Secrétariat d'Etat au Plan, annuaire.

(٢) IIème Plan Quadriennal, 1974-77, Rapport Général, Secrétariat d'Etat au Plan, Alger, 1974, p. 54.



شكل ١٤ — ٢٣ : اعداد العمال فى قطاعات الصناعة

آخر سنة ١٩٧٥ (١) مقابل ٢٥٥٢٥ فى سنة ١٩٧٣ وهذا بالرغم من أهمال منجم الزكار بالقرب من مدينة مليانة الذى كان يستخدم ١٠٠٠ عامل ولكنه كان يعانى عجزا مدة طويلة والزيادة العامة ترجع إلى مواصلة الأبحاث وتوسع مناجم الحديد بأقليم الشرق (الونزة بالحدود الجزائرية التونسية (أما ما يتعلق بالنسيج فأنه حقق زيادة ملموسة خلال المخطط الثانى وبعد ذلك ظلت الزيادة محدودة على وجه العموم .

الصناعات	الأعداد		زيادة ١٩٦٦–١٩٧٣		زيادة ١٩٦٦–١٩٦٩		زيادة ١٩٧٠–١٩٧٣	
	١٩٦٦	١٩٧٣	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
المناجم	٩٥٣٢	١٥٨٨٧	٥٩٩٣	٦٢	٢٩٦٨	٣١	٣٠٢٥	٢٤
النفط والغاز	٦٨٦٣	٣٥٧٨٧	٢٩٠٢٤	٤٢٣	٣٣١٦	٤٨	٢٥٧٠٨	٢٥٢
التغذية والأشربة	١٩٨٥٠	٣١٥١٦	١١٦٦٦	٥٩	٧٤٥٩	٣٨	٤٢٠٧	١٥
النسيج	٥٩٢٩	٣٠٧٠٩	٢٤٧٨٠	٤١٨	١٨٣٣٥	٣٠٩	٦٤٤٥	٢٦
الجلد والأحذية	٦٨٨٤	٥٨٧٠	-١٠١٤	-١٤	-١٢٨٢	-١٨	٢٦٨	٤
الصناعات الكيماوية	٦٥٤٥	١١٨٧١	٥٣٢٦	٨١	٩٨٩	١٥	٤٣٣٧	٥٧
مواد البناء	٧٤٩٠	١٥٧٠١	٨٢١١	١٠٩	٥٣٦	٧	٧٦٧٥	٩٥
الحديد والصلب	٣٥٥٣	١٤١٤٣	١٠٥٩٠	٢٩٨	٢٧٢٢	٧٧	٧٨٦٨	١٢٥
تحويل المعادن	١٤٨٥٩	٣٧٢٢٥	٢٢٣٦٦	١٥٠	٤١١١	٢٧	١٨٢٥٥	٩٠
الخشب والفلين	٦٧٧٩	٧٥٤٨	٧٦٩	١١	٣٦٩٢	٥٥	-٤٩٤٣	-٢٨
الورق والطبع	٥٣٦١	٥٤٩١	٣٥	٠,٦٢	-٦٨١	-١٢	٧١٦	١٤
صناعات أخرى	٤٩٩	٤٩٠٣	٤٤٠٤	٨٨٢	١٣٣٧	٢٦٧	٣٠٦٧	١٦٧
التعمير والأشغال العمومية	٦١٨٠٠	١٤٨٦٥٠	٨٦٨٥٠	١٤٠	١١٢٥٢	١٨	٧٥٥٩٨	٢٠٣
المجموع	١٥٦٠٤٤	٣٦٥٠٤٤	٢٠٩٠٠٠	١٣٣	٥٦٧٥٤	٣٦	١٥٤٢٤٦	٧٣

المصدر . إدارة الإحصائيات بكتابة الدولة للتخطيط الجزائر : ١٩٧٣ ص ٦

(١) La situation de l'Emploi et des Salaires, Secrétariat d'Etat au Plan, Alger, 1974.

د - الزيادة الهامة للصناعات الحديثة العهد :

أن باقى الفروع تمتاز بزيادة مرتفعة جدا على وجه العموم فالنسب المئوية تتراوح ما بين ١٠٩٪ مواد البناء و ٤٣٣ (النفط والغاز) واستثنائيا ٨٨٢ فى الصناعات المختلفة إلا أن عدد هذه الأخيرة ضئيل إذ أنه لا يتعدى ٥٠٠٠ فى سنة ١٩٧٣ (٤٩٠٣ بالضبط : أما النسبة الأولى المذكورة (١٠٩) هى فى الواقع قليلة وكان من الممكن أن تكون أعلى من ذلك لولا قلة المواد التى تلاحظ هنا وهناك ولكن بفضل تحقيق مصانع جديدة فقد تحسنت الأوضاع وارتفع بذلك الشغل فى سنتى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بـ ٥٥٢٨ أى بنسبة ٣٥٪ فى هذه المرة ونفس الملاحظة تتعلق بالفرع التابع له وهو التعمير والأشغال العمومية الذى يحتل المرتبة الأولى إذ أنه يلاحظ بعض التحسن حديثا ارتفع الشغل فيه من ١٤٨٦٥٠ إلى ١٧٠٨٤٤ خلال السنتين الماضيتين أى بزيادة ٢٢١٩٦ .

أما الصناعات الأخرى والتى تتمثل فى الفروع الفتية النشأة فأنها تسجل الارتفاعات الأعلى و ٥٠١٪ للمعادن ٧٩٨٪ للحديد والصلب و ٤٣٣٪ للنفط والغاز (الجدول ٢) فقد بلغ الشغل فى الفرع الأول ٣٧٢٢٥ فى سنة ١٩٧٣ مقابل ١٤٨٥٩ فى سنة ١٩٦٦ وفى سنة ١٩٧٥ ارتفع إلى ٤٧١٦٩ أى بزيادة ١٠٩٤٤ فى ظرف سنتين فقط وهذه الزيادة لتأكيد عن توسع الصناعة كما رأيناه وكما تدل عليه أيضا الأحصائيات التالية وخاصة المتعلقة بالحديد والصلب والطاقة فالأولى قد سجلت نفس الزيادة للمعادن من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ إذ أن الشغل قد ارتفع إلى ٢٤٢٨٤ فى ١٩٧٥ مقابل ١٤١٤٣ فى سنة ١٩٧٣ (٧١٪) وتصبح زيادة سنتين تعادل زيادة السبع السنوات المتقدمة .

وأما زيادة الطاقة فلا مثيل لها ، فلقد سجلت منذ إنشاء الفرع زيادة متواصلة بأنتظام بإستثناء سنة ١٩٧١ (أزداد فعل التأميم) وسريعة جدا فى آن واحد إذ إنها سجلت ٣٣٢٦ (٤٨٪) شغلا جديدا أثناء المخطط الثلاثى ثم ٢٥٧٠٢ (٢٥٢٪) أثناء المخطط الرباعى الأول ثم ١٩٨٩٦ فى مدة ١٩٧٣-١٩٧٥ (٥٥٪) أى تقريبا ضعف زيادة الحديد والصلب فى نفس المدة ، وهذا التطور السريع يفسر كل المجهودات التى بذلت فى الدور الذى يجب أن يلعبه هذا الفرع فى التصنيع خاصة والأقتصاد الوطنى عامة لاسيما أن الجزائر تحاول تصنيع النفط كل النشاطات المتعلقة به والحديد يتوسع تدريجيا ويزيد بالتالى فى حيوية الصناعة (شكل ١٤ - ٢٢) الطاقة وبالأضافة إلى هذه النقط العامة والخاصة يتوسع العمل وهناك ظاهرة أخرى لابد من بيانها أنها تعبر عن أحد مبادئ السياسة العامة للتنمية وهى ظاهرة التوزيع الجغرافى للشغل .

الولايات	العدد في ١٩٦٩		العدد في ١٩٧٢		الزيادة في ١٩٦٩–١٩٧٢	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
العاصمة	١١٣ ٤٣٤	٤٣,٩	١٤١ ٩٦٤	٣٩,٦	٢٨ ٥٣٠	٢٥,١
عنابه	١٧ ١٦٤	٦,٩	٢٣ ٧٢٥	٦,٧	٦ ١٦١	٣٥
الأوراس	٥ ١١٦	١,٩	١٠ ٦٠٦	٢,٩	٥ ٤٩٠	١٠٧
قسنطينة	٢٠ ٢٧١	٧,٨	٢٥ ٠٧٦	٧	٤ ٨٠٥	٢٣
الأصنام	٤ ٦٥١	١,٧	٥ ٧٧٢	١,٦	١ ١٢١	٢٠
المدية	٢ ٤٦٧	٠,٩	١٠ ٠١٠	٢,٨	٧ ٥٤٣	٣١٤
مستغانم	٥ ٣٦٩	٢,١	٧ ٤٧٣	٢,١	٢ ١٠٤	٣٨
الواحات	١٢ ٨٠٧	٤,٩	٢١ ٥٣٢	٦,٠١	٨ ٧٢٥	٦٨
وهران	٤٤ ٠٤٧	١٧,٦	٥٣ ٠٠٧	١٤,٨	٨ ٩٦٠	٢٠
سعيدة	١ ٣٥٦	٠,٥	١ ٦٤٣	٠,٤٥	٢٨٧	٢٢
الساورة	٤ ٢٤٩	١,٦	٤ ٨٤٤	١,٤	٥٩٥	١٤
سطيف	٨ ١٠٦	٣,١	١٣ ١٥٠	٣,٧	٥ ٠٤٤	٦٢
تيارت	١ ٦٣٧	٠,٦	٢ ٠٦٩	٠,٥	٤٣٢	٢٧
تيزي وزو	٨ ٢٢٧	٣,١	٢٠ ٠٥٤	٥,٦	١١ ٨٢٦	١٤٤
تلمسان	٨ ٧١٨	٣,٣	١٦ ٨٨٦	٤,٧	٨ ١٦٨	٩٣
المجموع	٢٥٨ ١٢٠		٣٥٧ ٩١١		٩٩ ٧٩١	٣٨

ملحوظة : التجارة والخدمات والإدارات غير عضوية .

المصدر : جدول الاقتصاد الجزائري – ١٩٧٣ – ص ٨٦ .

التوزيع الجغرافي للقوى العاملة (للشغل)

لبيان هذه الظاهرة أن الباحث لايستطيع أن يعتمد الا على احصائيات محدودة وهي احصائيات ١٩٦٩ و ١٩٧٢ والخاصة بتوزيع القوى العاملة على مستوى الولايات حسب التقسيم القديم ، والجدول ٣ : يبين ذلك ويبرر ظاهرتين والتجمع القوى للشغل في الولايات الأكثر تحضرا والزيادة النسبية في الولايات التي ظلت زراعية حتى هذه السنوات الماضية :

هناك أربع ولايات تضم وحدها ٧٦,٢ ٪ من نسبة الشغل في ١٩٦٩ مقابل ٦٧,٤ ٪ في ١٩٧٢ وهي ولايات العاصمة ، ووهران وقسنطينة وعنابة وهي بالتالي المقاطعات التي توجد فيها المدن الرئيسية بالدولة وكل واحدة منها تمثل حسب الترتيب المذكور النسبة التالية ٤٣,٩٪ و٧,٨ ٪ و ٦,٩ ٪ فهذا الوضع ناتج عن تجمع الصناعات والخدمات في المدن المشار إليه وخاصة بالعاصمة فمدينة الجزائر كانت ولاتزال إلى الآن العاصمة الاقتصادية وإن كانت هناك اتجاه إلى تحديد هذا الدور ، ولكن هناك بعض الاشارات لتبرير ذلك كما يبينه الانخفاض النسبي الذي حدث في مدة ١٩٦٩ – ١٩٧٢ إذ إن النسبة بلغت ٣٩,٦٢ ٪ مقابل ٤٣,٩٪ ، في ١٩٤٢ في ١٩٦٩ وإن الزيادة التي حصلت في نفس المدة وهي ٢٨٥٣٠ (الجدول٣) فهي نتيجة ظهور الصناعات لا في العاصمة أو في ضواحيها بل في المدن المجاورة لها كالبليدة وروبية..ومثل هذه الملاحظة نجدها أيضا في الولايات الثلاثة المذكورة إذ أن في ولاية وهران الشغل الحديث ثم في ارزيو ، وبالنسبة لولاية عنابة فإنه حصل في مركب الحجار والمدن المجاورة لمقر الولاية كقلمة وسوق أهراس :

وأما الولايات الأخرى فإنها لاتجمع الا الثلث فقط من باقي الشغل في ١٩٧٢ مقابل الربع في ١٩٦٩ وهذه الزيادة تلاحظ خاصة في الولايات التالية في التيترى (المدية) إذ أن الشغل قد بلغ ١٠٠٢٠ عامل في ١٩٧٢ مقابل ٢٤٦٧ في ١٩٦٩ ، وفي ولاية الاوراس التي تضاعف فيها الشغل فبلغ ١٠٦٠٦ في ١٩٧٢ مقابل ٥١١٦ في ١٩٦٩ وهناك زيادة عالية في ولاية سطيف (٦٢ ٪) تلمسان (٩٣٪) وتيزي وزو (١٤٤٪) فهذا التطور صورة للمجهودات المبذولة في تلك الأقاليم التي تميزت دائما بالزراعة ، فالنشاط الجاري راجع إلى بداية التصنيع كما رأينا ذلك ، خاصة في اطار البرامج الخاصة بالولايات المحرومة كما يبين ذلك بوضوح أمثلة المدية والأوراس ، هذا ولو توفرت احصائيات حديثة لأبرزنا ذلك .

وهكذا فان الشغل قد توسع وتنوع وأصبح يمس تدريجيا الولايات الزراعية وأصبح بذلك يتعمم ويضم قسم لابأس به من القوات الحية وخاصة الشباب المثقف والمتكون فبالنسبة

لهؤلاء فإن البطالة غير موجودة حاليا ، فالتعليم والتكوين قد فتحا آفاق كانت بالأمس حلما وهى الآن حقيقة لكن بالنسبة للشباب التى لم تسمح له الظروف فان الأوضاع لازالت صعبة وسيئة وخاصة فى المناطق المحرومة و الأمر كذلك بالنسبة لحوالى نصف سكان المدن الذين يعملون قليلا وفى بعض الأحيان لايعملون تماما (١).

وعلى كل فإن للتوسع فى الشغل نتائج وعلامات أخرى تدركها بالأخص فى المدن الكبيرة حيث أن القوة الشرائية قد تحسنت وارتفعت بصفة محسوسة بالنسبة لفئات الفنيين والإطارات وبعض الأقليات ولهذا نلاحظ علامات أخرى تتجلى فى ظهور عادات جديدة كالاقامة فى الحمامات المعدنية ، وفى الشواطىء صيفا وفى الجبال والواحات أثناء العطلات القصيرة بالإضافة إلى استعمال الطائرة بمناسبة هذه التنقلات عرض القطار والحافلات (٢).

ولكن هناك علامات أخرى سلبية بالنسبة لهذا التطور :

٢ — المشاكل العامة :

نظرا إلى الظروف العامة والخاصة التى تتواصل فيها إعادة بناء الاقتصاد الوطنى ونظرا أيضا إلى سياسة التقشف هناك نتائج سلبية ومشاكل يجب أن نحللها بكل موضوعية وأهمها أزمة السكن وعدم توفر بعض المواد الغذائية ومايترتب عن اختيار بعض مواقع الصناعات وكذلك توسع المدن نفسها فى أماكن معينة .

(ا) ازمة السكن

ان أزمة السكن أصبحت عامة عبر جميع المدن فى هذه الأشهر الماضية . وقد بلغت هذه الأزمة أشدها الآن بحيث أن أسعار الايجارات ارتفعت وصارت مرهونة بقيود مختلفة فهى تمثل عقبات لكل الذين يتحتم عليهم الاقامة فى مدن مدة محدودة من أجل العمل أو التعليم مثلا ، فقد اضطر البعض فى مثل هذه الظروف أن يلتجأوا إلى الفنادق كما أن المنازل الموجودة أصبحت الآن تأوى عددا كبيرا من المواطنين بحيث أن المعدل العام لكل حجرة قد ارتفع على وجه العموم (حوالى ثلاث) :

---

(١) لكن هنا فى ملاحظة حديثة تبين تضاعف العمل إذ أن الورشات اصبحت تجلب عددا متزايدا من سكان الارياف عما شاهدنا ذلك أخيرا فى الونشريس .

(٢) فلقد ارتفع عدد المسافرين جوا فى ٦٢و ٦٩٠ إلى ٢١٨٤٠٠٠ من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٣ . (إحصائيات وزارة الأشغال العامة) .

ومما زاد فى هذه الأزمة هي تلك العوامل التي ذكرنا بمناسبة عرض الصناعة وقد ذكرنا بعض العوامل كتخصيص المواد البناء للورشات الصناعية والمدرسة ، وقلة وسائل التعمير أيضا ، وعدم توفير الأراضى لدى السكان لتشييد المنازل ، وأما العامل الفعال هو من دون شك يرجع إلى السياسة الاقتصادية إذ أن السكن لم يخصص له إلا استثمارات محدودة .

ولكن نظرا إلى المشاكل المعقدة الناتجة عن هذه الأزمة فهناك مشروعات كثيرة أصبحت موهولة بالسكن وإذا تم تخطيط عام للسكن، وقد أتخذت عدة قرارات في هذا المجال نذكر الأهم لاسيما وأن قوة انتاج مواد البناء ستعزز عن قريب عندما يتم إنشاء معامل الأسمنت والمواد الأخرى الضرورية فلقد أبرمت اتفاقيات مع شركات أجنبية لانشاء أحياء للسكن فى المدن الرئيسية كما أنه هناك اتفاقية أخرى تتعلق بانشاء مركبا للبناء الاصطناعي فى ولاية مسيلة قدرة انتاجه أربع شقات فى اليوم بجانب اتفاقية أخرى مماثلة أبرمت مع المجر وذلك لاستعمال تقنيات خاصة من طراز حديث .

بتحقيق هذه المشروعات سيوفر السكن وسيحل تدريجيا الأزمة الحالية إذ أن التوقعات تشير إلى انجاز ١٠٠٠٠٠ مسكن ابتداء من سنة ١٩٨٠ والتخطيط البعيد المدى يرمى إلى تحسين وتوفير السكن للمواطنين وذلك للقضاء على الخافات وشوصة الأكواخ والمنازل القصديرية المجاورة فى المدن حتى فى الأرياف ولذا هناك مشروع يدعى بألف قرية هدفه اسكان الفلاحين فى قرى جديدة تتوفر فيها شروط المعيشة الحسنة وتكون بالتالى العامل الفعال فى الزيادة فى الانتاج ، وقد شرع فى تحقيق هذا المشروع ابتداء من سنة ١٩٧٣ وتم الآن تشييد نحو أربعين قرية ، ويجب أن ينجز هذا المشروع فى سنة ١٩٨٠ كما أن هذه القرى تتعدد وتعم كل الأقاليم وسكان الأرياف لأنها الوسيلة الحتمية لفتح طرق التقدم فى الأرياف التى عادت مشاكل خاصة وان الانتاج الزراعى أصبح الآن غير قادر لتغطية على الوفاء بعض الحاجيات .

(ب) نقصان بعض المواد الغذائية :

ويصعب تزويد المدن الرئيسية أثناء المواسم فى مدة محدودة من السنة ، فهناك مواد أساسية مواد أساسية من الخضر والفواكه أصبحت غير كافية فى الأسواق والأسباب كثيرة فمنها مايرجع الى زيادة الاستهلاك نظرا الى ارتفاع القوة الشرائية من جهة وإلى زيادة سكان المدن

سكان المدن من جهة أخرى فإن ، نسبة الزيادة قد بلغت غالبا من ٤ ٪ إلى ٥ ٪ سنويا بينما كانت زيادة الانتاج الزراعى ضئيلة على وجه العموم لاسيا وأن تنظيم هياكل التسويق لا يرضى المنتجين إلى جانب بعض الصعوبات فى التوزيع كقلة الحافلات ووسائل تعبئة المنتجات.

هذا وهناك أسباب أخرى تتمثل الآن فى استيراد المواد الغذائية فى الظروف الحالية التى تتميز بها الأسواق العالمية من قلة المواد وارتفاع الاسعار والضغوط المختلفة .

ولذا فان السلطات ترتكز على ضرورة العناية بالزراعة وتوعية السكان خاصة وأن تنمية القطاع الزراعى، تفرضه عدة عوامل منها تزايد السكان، ارتفاع الاستهلاك المدن وتحسين وتنويع التغذية ، وكذلك الصناعة نفسها اذ أن القطاع فى حاجة إلى تحويل الموارد والمنتجات الزراعيه بينما هناك ردود فعل سيئة لصناعة أصبحت تلاحظ فى الأرياف .

(ب) إنعكاسات الصناعة على الزراعة :

أن اختيارات مواقع المصانع أصبحت ضروريا الآن وذلك لعاملين أساسين : الحفاظ على الأراضى الزراعية من جهة ، وصعوبة استصلاح أراض زراعية أخرى خاصة وأن الظروف الطبيعية تقلل مساحة المزروعات .

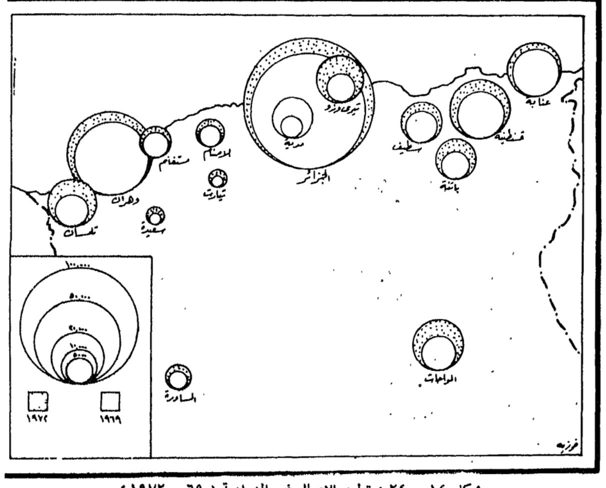
فإنشاء المصانع فى أراضى خصبة لايتماشى والنمو الريفى لاسيا وأن الصناعة تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء الذى ربما يخصص للمزروعات وهذه الملاحظة العامة لابد من اعتبارها فى المستقبل ألا تحدث اخطاء فى هذا الميدان ، وزيادة على ذلك فإن الصناعة فى مثل هذه الظروف تستطيع أن تجذب إليها مستخدمين فنيين وذلك على حساب الزراعة نظراً إلى الفوارق الموجودة فى الأسعار ، بالفعل فقد لوحظ انخفاض وقلة العاملين بالميدان الأول بعد ذهاب هؤلاء إلى المصانع كما يشاهد ذلك فى سهول الشمال ، خاصة فى متيجة وساحل عنابة وبالقرب من أرزيو (١) وهكذا أصبحت المزارع تعانى مشاكل وبالتالى فإن إنتاجها قد تدهور ولجعل حد عن هذا الوضع قامت السلطات بمبادرة تتمثل خاصة فى التجربة التالية .

فى بلدية الحجار التى أصبحت خالية تقريباً من مستفيدى الثورة الزراعية تمت عملية توزيع الأراضى على أشخاص جاءوا من ولاية قالمة وعددهم ٤٠٨ فى المرحلة الأولى أدى فى نهاية شهر ابريل ١٩٧٦ وينتظر عمليات أخرى من نوعها فى باقى الأقاليم التى تسجل عجزا فى اليد العاملة ولكن كل ذلك يتطلب توفير وسائل الاستقبال أى بناء القرى الزراعية وإلى جانب هذه العمليات فإن هناك تعليمات رئاسية ووزارية تمنع منعاً باتاً استعمال الأراضى الزراعية

(١) النص المذكور أعلاه — Dj. Sari : Tlemcen : Croissance urbaine et environnement.

المرجع المذكور اعلاه — G. Mutin : La Mitidja, décolonisation et espace géographique.

R. Couderc et G. Désiré : Croissance urbaine et milieu rural. L'espace géographique, Paris t. IV, No. 1, 1975, pp. 17-30.



شكل ١٤ ـ ٢٤ : تطور الاعمال غير الزراعية (٦٩ ـ ١٩٧٢)

فى أغراض غير زراعية ، فعلى الصناعات والمنشآت العمرانية والتعمير أن تتجنب دائماً الأراضى الخصبة خاصة فى الساحل والتل على وجه العموم :

وعملا بهذه المبادىء فإن المخططات الخاصة بمستقبل أهم المدن تأخذ بعين الاعتبار ما تقدم وذلك أن المدن الموجودة فى الأراضى المسقية وبالقرب من البساتين والحدائق عليها أن تقتصر على النشاطات المتعلقة ببيئتها والا تجلب الصناعات الثقيلة التى تتطلب عددا كبيرا من المستخدمين وكل هذا يوضح أهمية تحضير استصلاح المجال وأهداف التنمية الإقليمية المحكمة .

وهكذا تتجلى النتائج والمشاكل للمرحلة الأولى التى توصلت إليها إعادة بناء الاقتصاد الوطنى فإن تنشيط القطاعات الرئيسية وخاصة الصناعة التى أعطيت لها الأولية قد أوسعت الشغل عبر عدد كبير من المدن ، فالتصنيع له دور هام فى تحسين معيشة المنتجين وترقبتهم فقد ارتفعت القوة الشرائية بصفة محسوسة بالنسبة للفنيين والإطارات والمسيرين وكذا التجار ويتجلى ذلك فى الملاحظات التالية فى نمو النقل الجوى وفى الإقبال المتزايد على المركبات السياحية سواء على الشاطىء أو فى الواحات أو فى المواقع المختصة .

وهناك ملاحظة خاصة تتعلق بقلة وانخفاض بعض مواد التغذية الرئيسية ، فهذه الوضعية المختصة بأهم المدن لها عدة أوجه وأسباب فهى من جهة تأكيد لتزايد الاستهلاك ، وبالتالى تضاعف الحاجيات ، ومن جهة أخرى أنها ناتجة عن الفرق الموجودة بين الحاجيات والإنتاج وبالتالى صورة عن ضعف الإنتاج الزراعى ، ومثل هذه الظاهرة فى الظروف الراهنة لمشكلة صعبة وذلك أن هناك ضعف يصيب الزراعة بينما الصناعة فى توسع ونشاط ولذا قد حان وقت الاهتمام بالريف ونهوضه كما تبينه المجهودات المتواصلة منذ ١٩٧٣ فى إطار تطبيق الثورة الزراعية .

وبالإضافة إلى هذه المجهودات التى يجب أن تستمر بكل عزيمة عالياً أن تتعرض إلى موضوع آخر خاصة وأن وإنعكاساته تمس باقى الوطن والاقتصاد ، وهو دور ومستقبل العاصمة وإقليمها ، فلنعالج ذلك فيما بعد .

الدور الخاص للعاصمة :

أن مدينة الجزائر تحتل مكانة خاصة سواء بالنسبة لشبكة المدن أو بالنسبة للاقتصاد الوطنى خاصة وأن زيادة السكان بها سريعة جداً بحيث أن عدد سكانها قد تضاعف أربع مرات خلال الـ ١٥ سنة الماضية أى أنه ارتفع من نصف مليون نسمة قبيل ١٩٦٢ إلى ما يقترب من مليون نسمة (١٩٧٦) بينما يتوقع ضعف هذا العدد أو مايزيد عنه فى منتهى هذا القرن فقط فمثل هذا التزايد قد خلق وسيخلق أكثر من قبل مشاكل عويصة ومعقدة على مستوى المدينة

نفسها وعلى الإقليم المجاور لها لاسيما وأن هذا الأخير يمثل أهم مصدر للإنتاج الزراعي في البلاد ويزود العاصمة مباشرة .

ولذا توصلت دراسة عميقة حول هذه القضايا وتم اخيراً (١) وضع مخطط لتنمية العاصمة وإقليمها ، نحاول أن يبرر أهم ما جاء فيه بعد ما أن نبين دور ومشاكل المدينة .

١ ـ دور العاصمة ومشاكلها :

اصبحت مدينة الجزائر تلعب دوراً هاماً ومتزايداً بعد ما أن اختيرت نهائياً عاصمة الدولة وحينما صارت مقر عدة مصالح ومؤسسات جديدة وخاصة وأنها تستقبل بدون إنقطاع السكان من مناطق مختلفة زيادة عن صعوبة استصلاح موقعها الجغرافي .

(أ) وظائف المدينة :

وظائف المدينة عامة وخاصة وهي تتوسع بصفة محسوسة خلال هذه السنوات أثر مواصلة تطبيق مخططات التنمية ، وهذا الدور الهام يرجع إلى عاملين فعالين ، إلى الموقع الجغرافي للمدينة من جهة ، وإلى الاختيار السياسي من جهة أخرى .

للموقع الجغرافي مميزات بارزة لامثيل لها في باقي الوطن بالنسبة للمدن الأخرى بحيث أن مدينة الجزائر تقع في وسط الساحل بالقرب من السهل الأخصب والأكثر إنتاجاً في القطاع الزراعي وحتى الصناعي ، فضلا عن توفر شروط أخرى من بينها كثرة المياه وسهولة الاتصالات مع الأقاليم ، وكثافة السكان وبفضل هذه العوامل نشأت الوظائف التالية وفرضت نفسها .

إن الوظيفة الاقتصادية تتمثل في التجارة والصناعة فوجود الميناء يفسر دور المدينة التي تلعبه في الصادرات والوردات خاصة وأن هذا الميناء ظل إلى آخر مدة الاحتلال يمثل المرتبة الأولى وقد حافظ على هذا الدور إلى الآن إذا ما أستثنى دور التصدير النفط والغاز بالموانى الثلاثة الحديثة أي بجاية وسكيكدة وأرزيو وبالفعل فإن ميناء العاصمة لازال يشرف على أهم الصادرات والواردات (٢) :

---

(١) يشرف على هذه الدراسات اللجنة الدائمة للدراسات الخاصة بناحية الجزائر وتنميتها وتنظيمها وتهيئتها والمشكلة بموجب المرسوم رقم ٦٨ — ٦٢٥ المؤرخ في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٨ .

(٢) إلا أنه يلاحظ منذ سنة ١٩٧٠ استقرار نتيجة ارتفاع النشاط بالموانى الاخرى وذلك لخفض الضغط على العاصمة (٤و٦ م ط في سنة ١٩٧٠ و٦ر٤ م ط في سنة ١٩٧١ ثم ٥و٤ م ط بعد ذلك)

فبالرغم من انخفاض الصادرات الرئيسية للمنتجات الزراعية (٤٠٠,٠٠٠ لتر من الخمور و ٣٥٠,٠٠٠ طن من الحوامض (يلاحظ زيادة في الوردات إذ أن الميناء يزود المدينة وقسم كبير من البلد من المواد التغذية ، ومواد للصناعة الموجودة بالعاصمة وضواحيها وخاصة خلال هذه السنوات الماضية والتجهيزات المختلفة في إطار تصنيع البلاد وتجهيزها في مختلف الميادين . (١)

فهذه الحركات كانت ولاتزال العامل الفعال في إنشاء وتوسع الصناعات ، فبعد ظهور وحدات بالقرب من الميناء ثم في بعض الأحياء كالحراش وواد الأسمر أعدت منطقة جديدة للصناعة في أواخر مدة الاحتلال وذلك خارج المدينة بين رويبة ورغاية. واسباب اختيار هذه المنطقة هي تحديد توافد السكان على المدينة وخلق منطقة صناعية مستقلة بذاتها حتى تنمو خارج المدينة إلا أن هذه الغاية ما حققت بل عززت علاقة المنطقة بالميناء وبالسكان إذ أن معظم المستخدمين جاؤوا من المدينة لإخراجها .

وعلى كل هناك وظائف أخرى للمدينة وهي كالوظائف التي تخص المدن الرئيسية أي تركز الخدمات العالية بها كالتعليم العالي وهذا منذ نهاية القرن التاسع عشر فضلا عن توسعه وتنوعه بعد الاستقلال كما رأيناه قبل ذلك وزيادة على ذلك كانت ولاتزال هذه المدينة تضم جماعات لها قدرة شرائية عالية. وبالتالي تكون سوقا هاماً فلابد إذن من خدمات متنوعة ورفيعة كالحياكة الأنيقة وغير ذلك .

وبالإضافة إلى هذه العوامل ظهر وتحسم عامل آخر أثر الإعلان عن استقلال وهو اختيار المدينة عاصمة البلد ولم يتم اختيار آخر بالرغم من إنشاء بومرداس ، ذلك الحي الإداري الذي أنشأ مستعجلا ابتداء من سنة ١٩٦١ لحماية السلطة الإدارية والسياسية وعلى كل فإن الاختيار السياسي فتح آفاق جديدة هامة فاستقرت بالعمارات الرئيسية الوزارات والمصالح التابعة لها ثم فتحت عدة سفارات في البنايات الفخمة والموجودة غالباً بضواحي المدينة خاصة حي الأبيار وحضرة .

وبما أن العاصمة أصبحت تنظم بانتظام لقاءات عالمية وعدة مؤتمرات تعالج فيها المشاكل السياسية والاقتصادية استوجب بناء وتحضير منشآت خاصة تمثلت في بناء قصر الأمم وهو يبعد بحوالي عشرين كيلر مترا غرب المدينة بالإضافة إلى تشييد مؤسسات أخرى كنزل أوراس وخاصة اتمام المركبات السياحة على طول الساحل الغربي فتوسع النقل الجوي والبري وتوسع النشاط في المدينة بصفة متزايدة ومدهشة خلال هذه الأشهر الماضية ونظراً إلى هذه الحركات وتزايد السكان .

---

(١) لمزيد من الايضاحات راجع :

G. Mutin : La Mitidja : Espace décolonisation et espace géographique, Alger, 1974.

(ب) المشاكل :

لقد تعددت المشاكل وتنوعت وازدادت تعقيداً وذلك أن المدينة ماكانت مستعدة للقيام بهذه الأدوار الهامة من جهة ولاعداد ما يحتاج من وسائل ضخمة بينما استصلاح الموقع الجغرافى صعب جداً فضلا عن الحفاظ عن الأراضى الخصبة المجاورة لها والموجودة على الساحل القريب وفى السهل .

أن إمكانيات المدينة لاتسمح باستقبال أكثر من نصف مليون نسمة وبعد الاستقلال صارت تأوى فجأة ما يقترب من مليون نسمة حسب إحصائيات ١٩٦٦ ثم ما يقترب ضعف هذا العدد (١٩٧٦) بينما لم يتم بناء الا أعداد قليل من العمارات ، وشبكة المواصلات لم تتغير إلا قليلا ومثل هذه الملاحظة تتعلق بالعلاج لاسيما وأن هذا الأخير أصبح مجاناً منذ سنة ١٩٧٤ :

وهكذا ندرك أهم المشاكل فأزمة السكن أصبحت عامة وشاقة جدا وكذلك المرور إذ أن المواطنين يضيعون يومياً وقتاً ثمينا ، وكذلك توزيع وتسويق الخضر والمواد الأخرى ، يتعرض إلى مشاكل معقدة وإن كانت هناك محاولات للتخفيف لكن مثل هذه المشاكل تحتاج دراسة وتفكيراً عميقاً وذلك لا بالنسبة للحاضر أو المستقبل القريب فحسب بل للمستقبل البعيد الأمد ، زيادة على هدف معين خاص بالظروف والوقائع الوطنية ، فكان من السهل توفير البناء مثلا وحل بواسطة ذلك أزمة السكن ولو مؤقتاً ولكن توفر السكن بالعاصمة يخلف مخلفات عويصة وهى هجرة السكان إلى العاصمة والتأثير على الزراعة وبعض المدن إذ أن هذه الأخيرة تبقى بدون إطارات كما أن الأرياف تبقى بدون يد عاملة وبدون فنيين ، ومن أجل هذا لم يسمح للسكان بالقيام بالبناء وحتى إنشاء المعامل الصغيرة على وجه العموم .

٢ ـ مخطط تنمية العاصمة :

لقد استمرت الدراسات أكثر من ستة سنوات وتوجت أخيراً بعرض مخطط الجمهور فى بداية سنة ١٩٧٦ (١) :

وأهداف هذه الدراسات والتحليلات المختلفة هى اعداد نموذج محكم للتنمية التى تتماشى والمصالح الإقليمية والوطنية وكذا التوصل إلى أحسن استصلاح فى خدمة الجماهير وللحفاظ على البيئة ، وكل هذه الأهداف تراعى فى النهاية التوازن الاقليمى وهو من أهم مبادىء السياسة للوطن ، بخاصة وأن الزيادة الديموغرافية بالعاصمة وإقليمها مرتفعة جداً .

(١) أهم المراجع : مجلة العمران والتخطيط فى الجزائر ـ الجزائر ـ نوفمبر ١٩٧٧ ـ العدد الاول

Journée d'information sur le plan d'orientation générale de développement et d'aménagement de l'agglomération d'Alger. Alger, Février 1976.

L'aménagement du territoire et l'avantprojet de la Charte Nationale, Urbanisme et Planification en Algérie, Alger 1976, supplément au No. 3.

(أ) المناهج :

تماشياً بهذه المبادىء وحفاظاً على الزراعة بالساحل وسهل متيجة واعتباراً بزيادة السكان السريعة حدد سكان العاصمة وإقليمها فى منتهى القرن بـ ٦ مليون نسمة ويكون وأغلبهم فى المدن(٥,٧) من بينهم ما يقرب من ٣ ملايين فى العاصمة والباقى فى سلسلة من مدن تمثل حزمة مدن متوسطة تراوح سكانها من ٣٠٠٠,٠٠٠ إلى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة (البليدة) بالإضافة إلى مدن صغيرة يبلغ عدد سكان كل منها حوالى ٢٠,٠٠٠ وينحصر دور هذه الأخيرة فى الإشراف على الزراعة وتحويل المنتجات وتوزيعها إما دور الحزامة فهو التصنيع والتنظيم على وجه العموم :

فعلى هذه المعطيات الرئيسية تعتمد كل العمليات المنتظرة التى يجب أن تمهد الطرق لتحقيق الأهداف التالية أى تلبية حاجيات السكان ومن أهمها نشير إلى تعميم الشغل بالنسبة للقرى العاملة ، والتعليم والتكوين بالنسبة للأطفال والشباب ، والثقافة والتسلية بالنسبة للعدد الأكبر من السكان :

الهدف الأول أى التشغيل أنه يتوقع تعميمه على مستوى الذكور أثناء مدة ١٩٨٠–١٩٨٥ وعلى مستوى الإناث بعد هذه المدة ولذلك يجب أن يكون التضاعف بـ ٤,٥ بالنسبة للرجال أثناء مدة ١٩٧٥ ٢٠٠٠ و بـ ٩ مرات بالنسبة للإناث فى نفس المدة وتكون نسبة الشغل كما يلى :

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الباقى
١٩٧٠	٣٢و٢	٢٠و٨	٤٧
٢٠٠٠	٦و٢	٣١و١	٦٢و٧

وهكذا تتجلى أهمية الخدمات فى المستقبل بينما الصناعة تحتل المرتبة الثانية وذلك أن العاصمة وإقليمها تمنعان من استقبال كل الفروع الثقيلة وخاصة الملوثة والتى تحتاج عدداً ضخما من المستخدمين ، وبما أن الزراعة ستكون متطورة جداً فإن الإنتاج لايحتاج إلى عدد كبير ولهذا سوف تحتفظ بعدد قليل من السكان يقدر بحوالى ٦٢ ٪ من المجموع .

هذا ونظراً إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة تدريجياً فى المستقبل لابد من توافر شروط أخرى ، خاصة التى تتعلق بوسائل التسلية ، وحفظ الصحة ، الوقاية من الأمراض والعناية الكبرى بالطفولة ونموها فى أحسن الظروف ، فإن هذه المعطيات والأهداف الأخرى عامة أو خاصة كانت الأساس لتصميم المخطط .

(ب) النقط العريضة للمخطط :

إن المخطط يحتوى عدة نقاط لتوضيح وتنمية المنطقة العمرانية للعاصمة وباختصار يمكن أن نقسم النص إلى قسمين ، قسم خاص بالمنطقة الموجودة حاليا أى المدينة فى حدودها الحاضرة ، وقسم خاص بالمنطقة التى سوف نشيد وتضاف إلى السابقة وتصبح العاصمة الجديدة وتلعب الدور المنتظر منها .

( ) فالعمليات المتعلقة بما هو موجود تتلخص فيما يلى الهدف منها على وجه العموم هو اقتراب مكان الشغل بالسكن وتحسين ظروف الحياة اليومية ويتحقق هذا شيئاً فشيئاً حسب التنظيم التالى ، فيعاد النظر من جديد إلى إعادة توزيع الشغل والخدمات حسب توزيع السكان أى توفر الشغل والخدمات المتعلقة لكل مجموعة معينة من السكان بالقرب من سكنهم حتى يتقلص التنقل وما يترتب عن ذلك ، وكيف يتحقق ذلك ؟

( ) فعلى مستوى المجموعة الصغيرة وعددها يتراوح من ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ نسمة يجب توافر كل التجهيزات الضرورية للحياة اليومية كرياض الأطفال ، المدارس الإبتدائية ، دكاكين التغذية وغير ذلك كما أنه يتحتم داخل هذه المجموعة المشى قدماً إذ أن المسافات لاتزيد على ٣٥٠٠ م .

أما المجموعة التى تأتى بعد المتقدمة فهى « الحى » وعدد سكانه يتراوح من ٢٥٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ ويحتوى زيادة على ما تقدم على التجهيزات الكبيرة وخاصة المدارس للتعليم المتوسط والمدارس الثانوية ، والمنشآت الرياضة والتسلية الجماعية ، وبعض المصالح العامة كمقر البلدية ، ومصلحة البريد . . . وكذلك الأسواق الكبيرة والوحدات الصناعية الصغيرة ، وبما أن المسافات اليومية بين السكن ومكان الشغل لاتزيد على ١٠٠٠ م عامة فإنه يستحسن المشى ، وأما الاتصالات بباقى المدينة تكون سهلة بعد إعادة تنظيم شبكة الطرقات وتعميم استعمال التنقل الجماعى .

( ) والمستوى الثالث يمثل مجموعة الأحياء وعدد سكانها يتراوح من ١٥٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ نسمة حسب الإمكانيات المادية وتتميز هذه المجموعات بالتجهيزات الكبيرة

الحجم وهي بالتالي تشكل شبه مدينة مستقلة بذاتها إذ تتوفر فيها كل ما يحتاج إليه السكان بما في ذلك الخدمات العامة، وما يسمى بالفضاء الأخضر أي كل ما يزيد ويقوي في استعداد المواطن هذا، ويراعي دائماً إلى مسألة التنقل فلابد أن يكون سهلاً وخفيفاً بالنسبة للمتنقلين لأسباب ما داخل المجموعة المعينة وبين مختلف المجموعات.

وبالإضافة إلى التنظيم العام هناك عمليات خاصة نذكر اثنتين منها، إنشاء الحديقة العامة وترميم حي القصبة.

العملية الأولى قد تنزع فيها أخيراً وهي تتمثل في تخصيص مسافة كبيرة تقدر بـ ٤٠٠ هـ وتقع في الجنوب الغربي بين أحياء بن عكنون والعشور ودرارية، فغرست بأشجار متنوعة وبنايات أخرى مع تربية بعض أصناف الحيوانات، كما أنه تخصص بعض الإمكان لتسلية الزوار وكل ما يحتاجون إليه أثناء الإقامة بالحديقة وبعبارة أوضح فإن هذا الفضاء الأخضر للعاصمة ضروري يلتجيء إليه كل من يسعى في الترويح والهدوء بعد الأعمال الشاقة خلال الأسبوع أو بعد الأسابيع بالنسبة للبعض، وهذه الحديقة تكون مفتوحة للجميع صغاراً وكباراً.

أما برنامج ترميم وتجديد القصبة فإنه أيضاً يحظى باهتمام بالغ في شتى المستويات نظراً إلى دور هذا الحي قديماً وحديثاً، إنه يمثل المدينة القديمة ولا يزال يشتمل على عمارات ثمينة يرجع بناؤها غالباً إلى العهد العثماني من أشهرها نذكر المساجد، وقصور للدايات والأمراء، وأما الهندسة المعمارية فلها طابع خاص، لفت نظر كبار المهندسين المعماريين (١) إلى انسجامه مع الموقع الجغرافي والعوامل الطبيعية.

وأما الدور الحديث لهذا الحي فإنه يتمثل في المقاومة التي عمت فيه أثناء الحرب التحريرية وخاصة سنة ١٩٥٦ إذ أنه شنت عدة معارك فيه وحصرته من طرف جيوش الاحتلال فحطمت عدة عمارات واستشهد فيه عدد كبير من المقاومين وبعض المسؤولين من جملتهم الشهيدة حسيبة بن بوعلي التي رفضت الاستسلام مع طفل صغير قام بأدوار داخل شبكة سرية.

---

(١) أهم المراجع : مجلة العمران والتخطيط في الجزائر – الجزائر – نوفمبر ١٩٧٤ – العدد الأول.

Journée d'information sur le plan d'orientation générale de développement et d'aménagement de l'agglomération d'Alger. Alger, Février 1976.

L'aménagement du territoire et l'avant-projet de la Charte Nationale, Urbanisme et Planification en Algérie, Alger 1976, supplément au No. 13.

ولهذا كان من الواجب الحفاظ على هذا الحى وتحتم ترميمه وكل المساعى تهدف إلى إبراز هذه الأدوار المختلفة وذلك بالقيام بالعمليات الفنية كما كان الأمر بالمدن التاريخية بأوروبا وخاصة ببلونيا مثلا : وقد تم أخيراً جلاء السكان من قصر الدار وشرع فى ترميم المبنى بينما ينتظر تعميم العملية فى المستقبل القريب ريثما تتوفر وسائل استقبال السكان المقيمين بالحى وبالضبط بالعمارات التى تحتاج إلى الإصلاح بصفة مستعجلة . (١)

أما تشييد المنطقة التى تضاف إلى ما تقدم فإنها تقع فى شرق المدينة أى فى الساحل السهل الاستصلاح ، والمخطط يتضمن إنشاء ما سمى بالأحياء الثلاثة : الحى الحكومى ، والحى الدبلوماسى ، والحى الاقتصادى ، فالأول يكون فى بلدية برج الكفان (٢) فى المكان الذى يدعى رأس سوتا ويشمل المبانى الوزارية والتجهيزات للخدمات والإقامات للرئاسة والوزراء ومبانى السيادة (القصر الرئاسى مقر الحزب ومقر المجلس الوطنى) وفى وسط هذه المبانى يرتفع عاليا تمثال الثورة فى ساحة الثورة .

وعلى شرق وادى الحراش بالمكان المدعو « نادى الصنوبر » ينجز الحى الثانى الخاص بالشئون الاقتصادية ويتضمن أربعة أقسام من التجهيزات ١٢ مقر للشركات والوطنية ومبانى للتجهيزات المتعلقة بصفة مباشرة بمقر الشركات الوطنية والتجهيزات العامة والفنية .

وأما الحى الدبلوماسى فيشيد شرق الحى الحكومى ويخصص للسفارات المعتمدة بالبلد وكل ما يحتاج إليه من تجهيزات ، فعدد السفارات الموقع عليه يبلغ ١٢٠ وسلسلة من السكن لاستقبال حوالى ٣٥٠٠ شخص ونادى لتنظيم الاستقبالات والمحاضرات والنشاط الثقافى ، بالإضافة إلى نادى للرياضة يتألف من حمام سباحة وعدة ملاعب لمختلف الرياضات ، وكذلك ، مجموعة تجارية ، ومركز صحى ومدارس وغير ذلك .

وهكذا تتجلى الوظيفة الرئيسية لكل حى ونظراً إلى مواقعها الجغرافية ومبانيها المتكاملة فى كل حى فإن المدينة الحاضرة لم ينقص فيها الضغط الموجود فيه الآن وتلك هى الغاية من هذا التخطيط وخاصة وأن هذه الأحياء تبقى مع اتصال مباشر ومستمر إما مع الداخل أى باقى الوطن وإما مع الخارج وذلك بواسطة الميناء الجوى ولذلك هناك مشروع لتوسيعه .

ولكن نتائج هذا المخطط العام يتوقف على التطبيق والمراقبة والتنسيق فى العمليات واحترام

---

(١) Sidi Boumédienne : A propos de la rénovation de la Gasaba d'Alger. Revue urbaine et planification en Algérie. Alger, 1974, No. 1, pp. 23-27.

(٢) – أمر رقم ٤٠ – ٧٣ مؤرخ فى ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ يتضمن إنشاء المنطقة السكنية « الحى الدبلوماسى » الجريدة الرسمية عدد ٣٠ يوليو ١٩٧٣ .

أمر رقم ٤٧ – ٧٣ مؤرخ فى ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ يتعلق بمشروع الحى الحكومى « الجريدة الرسمية عدد ٣٣٦٢ – ٣ أغسطس ١٩٧٣ .

أمر رقم ٤٣ – ٧٣ مؤرخ فى جمادى الثانية ١٣٩٣ يتضمن مشروع تهيئة حى الشئون الاقتصادية .

المواعيد خاصة كما أنها تتوقف في الآخر على ما يجرى في الأقاليم المجاورة باقليم العاصمة وذلك لأن استصلاح المجال واستقرار السكان حيثما وجدوا . ولولا ذلك لاستمرت الحركات الهجرية نحو العاصمة . ولهذا الوضع تأثير سلبي .

أهمية الجزائر أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني إذ أنها تشرف مباشرة على القطاعات الحيوية وذلك بواسطة الميناء ومقر الشركات الوطنية بجانب وجود مراكز التقارير المباشرة على سير الاقتصاد الوطني أي وجود الوزارات ومقر الحكومة نفسها .

ونظراً إلى هذا العامل الفعال بعدما أصبحت نهائياً عاصمة الدولة الفتية فإن وظائفها العامة والخاصة قد تعززت ولازالت تتوسع بحيث أن تجهيزاتها أصبحت محدودة جداً كما تعبر عنه الأزمات المتعلقة بالسكن والنقل والمرور وصعوبة تزويد السكان بالمواد الغذائية الخ . . .

وسعياً لحل هذه المشاكل قدمت دراسات لاعداد مخطط محكم يوصي بإعادة تنظيم المدينة وإنشاء ثلاثة أحياء لتمكن العاصمة من القيام بالدور الهام المنتظر منها وعلى ذلك يتوقف التوازن الاقليمي أساس كل تنمية .

الخلاصة

أن التحضر بالجزائر قديم جداً بحيث يرجع ظهوره إلى تأسيس أول دولة عرفها المغرب أي دولة نوميديا كما يشهد عن ذلك اشعاع ونمو سرتا خاصة .

ومع مرور الزمن وتأسيس الدول توسعت شبكة المدن وخاصة العواصم التي كثيراً ما شيدت في مواقع جغرافية ممتازة دعمت النشاط الاقتصادي إلا أنها توصلت بفضل ذلك إلى أن تنال حظها من تجارة ذهب الجنوب كما أنها تواصلت أيضاً إلى ربط علاقات مع عدد من البلدان القريبة أو البعيدة كما عبرت عن ذلك أمثلة تيارت والقلعة وبجاية ، ومن العوامل الفعالة للتحضر يجدر ذكر دور الحضارة الإسلامية التي رفعت مكانة المدن وأضافت لها محتوى جديدا بالنسبة للجماهير إذ أن المدينة صارت بفضل وجود المساجد الرابطة بين المسلمين والسلطة وكذلك مركز الثقافة واشعاع التعاليم الإسلامية ، وكذلك السبيل نحو التعريب التدريجي .

ولهذا هناك فوارق كبيرة بين دور المدن أثناء العهد الإسلامي وما سبق هذا العهد وما تلاه فتوسع المدن خلال الاحتلال الروماني والفرنسي كان يهدف إلى وجود السلطة الحاكمة وإبقائها

فى البلد مع إبران قواتها المادية والمغفية وبالتالى إخضاع السكان وقمعهم ولكن سرعان ما تجلت المواقف كما بينته بوضوح تكرار الثورات قديماً وحديثاً وأثناء الغارات على ما يجسد وجود الخارج وما يعتمد عليه ، خاصة وأن المدن كانت فى منتصف نهاية العهد الماضى مأوى لجماعات سكان الأرياف الذى طردوا من قطع أراضيهم الصغيرة ، فتجمعوا بالمنازل القصديرية فى المدن الكبيرة قبل أن يغترب قسم منهم فى النهاية . ففى هذه الظروف نشأت وترعرعت الحركة الوطنية ثم المقاومة والكفاح المسلح الذى فرض حتمياً حتى تقرير المصير بعد حرب طويلة وعنيفة خلقت أضراراً جسيمة عبر البلد والمدن الرئيسية ولهذا كان من الضرورى إعادة البناء على أسس متينة فتم الاختيار على أحسن الطرق لتوصل إلى ذلك ، فأعطيت الأولوية للتصنيع الشامل والمحرك للتنمية بالإضافة إلى ديمقراطية التعليم وتعميم التكوين ، ومثل هذه الاختيارات تنشط المدن وتزيد من حركاتها .

وهكذا برزت الآن مراكز صناعية حيوية تتوسع بانتظام كما هو الأمر حالياً بالحجار وسكيكدة وأرزيو بينما يهدف التخطيط القريب المتوسط المدى إلى ظهور تغييرات هامة واختيارات جذرية فى مستوى بعض المدن الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إنشاء مدن جديدة وأقطاب التنمية للقضاء على الفوارق الاقليمية ، ولكن هذا التطور السريع يحتاج أكثر مما مضى إلى العناية بالزراعة ونموها ، وخاصة الحفاظ على الأراضى الخصبة ومياهها كما أنه يجب السهر على تقليل هجرة السكان من الأرياف وذلك أن التنقلات تطرح دائماً مشاكل متعددة ومعقدة على مختلف المستويات ولاسيما المدن الرئيسية فمن أجل تجنب ذلك تم اعداد مخطط إعادة تنظيم وتنمية منطقة العاصمة وإقليمها ، ومثل هذا المخطط يجب أن يعمم فى المستقبل .

وهكذا تجتاز الآن مدن الجزائر مرحلة حاسمة مرحلة التصنيع ، وترقية الجيل الصاعد توصلاً إلى المرحلة المقبلة أى التنمية ، تلك الغاية التى تسعى إليها الشعوب المحبة للسلام .

الفصل الخامس عشر

التحضر فى المملكة المغربية *

تمهيـــد :

تعرض المغرب بسبب ظروفه الطبيعية ، التى قسمته إلى شطرين الشرقى محروم والغربى يمتلك كل مقومات الحياة والتطور ، تعرض لحركة سريعة من النمو الحضرى ؛ وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من المشكلات التى تقف حائلا دون تطور اقتصاديات البلاد ككل بالشكل الذى يحقق أهداف خطط وبرامج التنمية .

ومن هذه المشكلات نذكر على سبيل المثال انتشار الأحياء الفقيرة داخل المدن الكبرى بسبب زيادة الضغط السكانى عليها ، ولهذا بالطبع آثاره الاجتماعية السيئة . كذلك أدت هجرة السكان فى الأعمار الشابة للمدن إلى ارتفاع نسبة البطالة بينهم حيث أن أغلب المهاجرين تنقصهم الخبرة والتدريب على الوظائف التى يمكن أن يمارسوها فى تلك المناطق الحضرية ؛ ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة صغار السن فى المناطق الريفية التى تنعدم فيها تقريبا الخدمات الثقافية والتعليمية والصحية التى تساعد فى بناء أجيال جديدة قادرة على تحمل المسئولية .

ونظرا لهذا التحول الحضرى السريع فى المغرب فإن الحكومة الآن تتخذ العديد من الاجراءات التى تخفف حدة عدم التساوى بين شطرى المغرب عن طريق اعطاء أولويات الاستثمار للمدن الداخلية حتى يخف التركيز السكانى على المدن الساحلية فى الشطر الغربى .

والدراسة الحالية هى محاولة لإعطاء صورة واضحة عن التحضر فى المغرب ؟

---

* أعد هذه الدراسة السيد / حسنى سعيد أبو سعده – قسم البحوث بجهاز تنظيم الأسرة والسكان – القاهرة.

ونظرا لعدم توافر البيانات الدقيقة التى تساعد على استخراج بعض المقاييس المستخدمة فى الدراسة فسيتم الاعتماد على بيانات التعدادين الأخيرين اللذين اجريا فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧١ مع الرجوع لبيانات فترات سابقة كلما أمكن ذلك.

وتضم الدراسة أربعة أقسام هى :

(أ) تحديد المفهومات :

١ - الحضرية والتحضر .

٢ - مستوى ودرجة التحضر .

٣ - نمط التحضر والنمو الحضرى .

(ب) العوامل الاساسية للتحضر :

١ - عوامل تاريخيه .

٢ - عوامل جغرافيه .

٣ - عوامل عمرانيه .

(ج) التحضر والنمو السكانى :

١ - نمو واعادة توزيع السكان .

٢ - الهجرة الداخلية .

٣ - الهجرة من الريف للحضر .

٤ - الهجرة بين المدن الكبرى :

٥ - الخصائص النوعية والعمرية للمهاجرين .

(د) وظائف المدن الكبرى :

١ - الدار البيضاء :

٢ - الرباط وسلا :

٣ - مراكش :

٤ - فاس :

تحديد المفهومات

١ — الحضرية والتحضر :

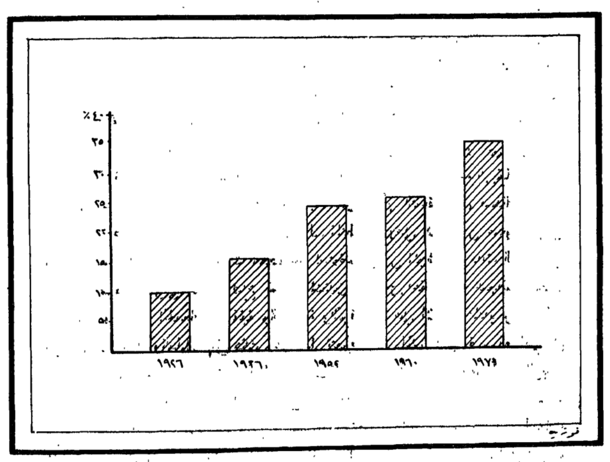
من المتفق عليه علميا أن هناك فرق بين ما يسمى بالحضرية وبين التحضر ، فبينما تعنى (Urbanism) (اسلوب أو نمط الحياه نجد أن التحضر (Urbanization) يعنى التركز السكانى . والاختلاف بينهما كبير لأن الاسلوب أو النمط أمر متعلق بالسلوك اليومى فى حين أن التركز هو نتيجة قرار شخصى بالانتقال أو التحرك من منطقة إلى أخرى . وإذا تكلمنا عن المجتمعات فان الحضرية تعنى سلوك عام متفق عليه يتناسب ودرجة التطور الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع ذاته ، فى حين نقصد بالتحضر نسبة التركز السكانى داخل المجتمع . وعموما فإن دراسة الحضرية تعتبر من أعقد الأمور لأن السلوك مسألة نسبية وما يمكن أن يتعارف عليه كسلوك حضرى فى بلد ما قد لا ينطبق على بلد آخر أو حتى على نفس البلد فى فترة زمنية تالية . بيد أن هناك ارتباطا ملحوظا بين الحضرية — الريفية ومتصل التحضر — التريف ، فكلما أزدادت درجة التركز أو التحضر فى منطقة ما كان ذلك دليلا على ارتفاع المستوى الحضرى لتلك المنطقة . وعلى الرغم من صعوبة قياس الحضرية فى مجتمع ما فقد جرت العادة على استخدام بعض المؤشرات ذات التأثير على السلوك الفردى اليومى مثل ارتفاع نسبة المشتغلين بغير الزراعة وعدم التجانس المهنى بينهم ومدى توافر الخدمات الثقافية والتعليمية والترفيهية . على أن هذه المقاييس لا يمكن الوثوق بها تماما والدليل على ذلك هو ما تتعرض له المدن الكبيرة — العواصم على وجه الخصوص — من زيادة هائلة فى التركيز السكانى بواسطة أفراد قدموا من أعماق الريف ليعيشوا فى هذه المدن لكسب لقمة العيش دون أدنى محاولة للتكيف مع حياة المدينة ، وبمعنى آخر فإن هناك نسبة كبيرة من سكان المدن يشتغلون بالصناعة ويتمتعون بالخدمات المتاحة التى لا تتوافر فى الريف وبالرغم من ذلك يظل سلوكهم مطابقا لسلوك أهل الريف من أجل ذلك سوف تقتصر هذه الدراسة على التحضر كعملية تراكمية .

وحسب التعريف المحلى الوارد بالتعدادات الرسمية للمغرب يعتبر حضرا كل الأقسام الإدارية والمناطق التى لها مجالس بلدية بالاضافة إلى بعض المدن أو المراكز الأخرى التى اعتبرت حضر لتوافر بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التى وضعت بمعرفة إدارة الإحصاء :

وطبقا لهذا التعريف تم حساب بعض مؤشرات التحضر فى المغرب نستعرضها فى الجزء التالى من هذا القسم :

٢ ـ مستوى ودرجة التحضر :

إن أبسط المقاييس استخداما لمستوى التحضر هو نسبة السكان القاطنين بالمناطق الحضرية إلى جملة السكان فى بلد ما . والمشاهد فى المغرب أن هذه النسبة أخذت فى الارتفاع المستمر خلال الخمسين عاما الأخيرة وذلك كما يتضح من الشكل التالى (١٥ ـ ١)



شكل ١٥ ـ ١ : مستويات التحضر فى المغرب بين عامى ١٩٢٦ ، ١٩٧٦

ويتبين من الشكل أن مستوى التحضر بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٠ لم يتغير بدرجة ملحوظة ويرجع ذلك إلى استقلال المغرب فى عام ١٩٥٦ الذى صاحبه خروج أعداد ضخمة من الأجانب وخاصة الفرنسيين واليهود وهم فى الغالب من سكان الحضر. وعلى الرغم من ذلك فإن عملية التركز السكانى فى المدن الناتجة عن هجرة الريفيين فاقت أعداد هجرة الأجانب

بخارج البلاد حتى أن مستوى التحضر في عام ١٩٦٠ لم ينخفض عن الموضح لعام ١٩٥٢ وذلك بسبب تدهور الاحوال الاقتصادية وخاصة في المناطق الريفية لنقص الأموال اللازمة للاستثمار وندرة المعدات والأدوات الحديثة المتطورة . وإذا كان هذا هو الوضع في المغرب ككل فإن الاختلافات الاقليمية قد تكون لها فائدة أكبر في دراسة عمليه التحضر : وسنكتفي في هذا المجال بعرض مستوى التحضر بالأقاليم المختلفة في المغرب حسب نتائج تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧١ وذلك كما يوضحها الجدول التالى :-

الولايات والمحافظات	السكان الحضر		النسبة المئوية لتوزيع السكان الحضر		نسبة السكان الحضر بالولاية أو المحافظة		التغير في نسبة الحضر للفترة
	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٦٠	١٩٧١	٦٠-١٩٧١
١ - الولايات :							
أغادير	٧٥٧٩٢	١٣٥٤٧٧	٢,٥٠	٢,٥٨	٩,٠٤	١٢,٤٦	٣,٤٢
الحسيمة	١٢٥٠٠	٢٢٠٤٣	٠,٤٢	٠,٤٢	٦,٦٤	٨,٩٦	٢,٣٢
بني ملال	٦٤٨٤٨	١١٦٩٧٩	٢,١٤	٢,٢٢	١٣,٨٠	١٧,٦٢	٣,٨٣
الدار البيضاء	٢٥٦٤٥٦	٤٢٦٥٣٤	٨,٤٧	٨,٠٠	١٨,٤٦	٢٣,٣٨	٤,٩٣
فاس	٢٤٢٠٩٨	٣٧٩٧٩٩	٨,٠٠	٧,٢٢	٢٩,٩٨	٣٥,٠٩	٥,٦١
قصر السوق	١٦٧٦٢	٤٦١٠٥	٠,٥٥	٠,٨٨	٤,٤٨	٩,٧٩	٥,٣١
مراكش	٣٧٩٣٩٧	٥٩٩٨٦٠	١٢,٥٣	١١,٤١	١٩,٣٨	٢٤,٢٨	٤,٩١
مكناس	٢٣١٤٢٢	٣٥٧٨٠٣	٧,٦٥	٦,٨٠	٤٢,٢٦	٤٧,٩٠	٥,٦٤
الناضور	١٩٤٠١	٤٣٨٨٢	٠,٦٤	٠,٨٣	٥,٦٥	٩,١٤	٤,٤٩
وارزازات	١٥٢٦٦	٢٨٩٢٥	٠,٥٠	٠,٥٥	٣,٠٥	٥,٠٤	١,٩٩
وجده	١٧٤٠٠٠	٣٠٥٨٠٠	٥,٧٧	٥,٨١	٣٩,٨٥	٤٩,٠٥	٩,٢٠
الرباط	٢٦١٩٣٩	٤٦٦٤٠٥	٨,٦٥	٨,٨٧	٢٣,١٩	٢٩,٠٧	٥,٨٨
طنجه	١٠١٣٧٤	١٧٦٦٧٣	٣,٣٥	٣,٣٦	٨٢,١٠	٨٦,٥٣	٤,٤٣
طرفايا	٩٣٤٣	١١٨٢٥	٠,٣١	٠,٢٣	٥١,٢١	٤٨,٩٥	٢,٢٦
تازة	٤١١٥٠	٧٢٦٨٢	١,٣٦	٩,٣١	٩,٣١	١٢,٥٧	١,٣٨
تطوان	١٦٤٢٧٤	٢٧٢٥٢٦	٥,٤٣	٥,١٨	٢٦,٩١	٣٤,٥١	٧,٦٠
٢ - المحافظات :							
الدار البيضاء	٧٧٦٩٩٥	١٤٤٢٢٠١	٢٥,٦٧	٢٧,٤٢	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	—
الرباط	١٨٣٣٢١	٣٥٩٩٠٠	٦,٠٦	٦,٨٤	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	—
جملة الحضر	٣٠٢٦٩٣٨	٥٢٥٩٤١٩	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٢٧,٣٠	٣٤,٦٠	٧,٣٠

ومن الجدول يتضح أنه فيما عدا محافظتى الدار البيضاء والرباط - اللتين تعتبران مناطق حضرية بالكامل - فإن نسبة التحضر تتراوح بين حد أدنى ٥,٥ فى ولاية وارزازت وحد أعلى ٨٦,٥ فى ولاية طنجة. وعلى أيه حال فان بعض الولايات التى تتمتع بنسبة مرتفعة لسكان الحضر لاتمثل من حيث اجمالى سكانها إلا قدر بسيط جدا بالمقارنة بسكان المملكلة المغربية . كما تشير البيانات إلى أن أكثر من ٥٠٪ من جملة سكان الحضر يسكنون منطقتى الرباط والدار البيضاء (الولايات والمحافظات مجتمعة) .

ويمكن القول بأن الأربعة ولايات على الساحل الشمالى المطل على البحر المتوسط تضم فى مجموعها حوالى ١٢٪ من جملة السكان الحضر فى المغرب ، بينما تضم الثمانية ولايات على الساحل الغربى المطل على المحيط الاطلنطى حوالى ٦٨٪ - وتركت للولايات الستة الداخلية ٢٠٪ من جملة السكان الحضر . والمقارنة السريعة بين هذه التوزيعات تدل على قوة الجذب التى تتمتع بها المدن الواقعة على ساحل المحيط الأطلنطى . كذلك فإن ارتفاع جملة السكان الحضر بالولايات الداخلية عن تلك الواقعة على ساحل البحر المتوسط لا يعنى بالضرورة تفوق ظروف الحياة بها إذا يكفى أن نعرف أن كثيرا من المدن الداخلية كانت لفترة طويلة فى التاريخ تضم أعدادا هائلة من السكان مثل فاس وتازة اللتين كانت لهما أهمية خاصة لسهولة اتصالها بجميع مدن المغرب من الشمال إلى الجنوب أو من الشرق إلى الغرب .

مما سبق يتضح لنا أن مقياس مستوى التحضر يفسر حالة عند نقطة زمنية محددة ، أى أنه يهمل عامل التغير الزمنى . من أجل ذلك تم تطوير عدة مقاييس تأخذ فى الاعتبار هذا التغير الزمنى وقد أطلق عليها مقاييس لدرجة التحضر ولكن هذه المقاييس يعيبها تأثرها الشديد بمستوى التحضر السائد حتى أنها تحقق فى الغالب اتجاها تصاعديا كلما انخفض مستوى التحضر للمنطقة المراد قياس درجه التحضر فيها ٤ والعكس صحيح . وعلى الرغم من ذلك فاننا نقدم نتائج مقياسين منهما اعتمادا على نتائج تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧١ وذلك فى الجدول التالى :

الولايات والمحافظات	مقاييس درجة التحضر	
	نسبة التغير فى مستوى التحضر (١)	مقياس الدريدج (٢) Eldridge Index
١ – الولايات :		
أغادير	٣٤,٤١	٣,٨٠
الحسيمة	٣٤, ٤٠	٢,٤٨
بنى ملال	٢٧,٧٥	٤,٤٤
الدار البيضاء	٢٦,٦٥	٦,٠٣
فاس	١٨,٧١	٨,٠١
قصر السوق	١١٨,٥٣	٥,٥٦
مراكش	٢٥,٣٣	٦,٠٩
مكناس	١٣,٣٤	٩,٧٧
ناضور	٧٩,٤٧	٤,٧٦
وارزازات	٥٦,٠٦	٢,٠٦
وجده	٢٣,٠٩	١٥,٢٩
الرباط	٢٥,٣٤	٧,٦٦
طنجة	٥,٣٩	٢٤,٧٥
طرفايا	٤,٤١ –	٤,٦٣ –
تازه	٣٥,٠٢	٣,٥٩
تطوان	٢٨,٢٤	١٠,٤٠
٢ – المحافظات :		
الدار البيضاء	–	–
الرباط	–	–
جملة المغرب	٢٧,١	١٠,١٠

(١) نسبة التغير فى مستوى التحضر = (نسبة الحضر فى سنة ١٩٧١ – نسبة الحضر فى ١٩٦٠) ÷ (نسبة الحضر ١٩٦٠) × ١٠٠

(٢) مقياس الدريدج = (نسبة الحضر ١٩٧١ – نسبة الحضر فى ١٩٦٠) ÷ (١٠٠ – نسبة الحضر فى ١٩٦٠) × ١٠٠

٣ - نمط التحضر والنمو الحضرى :

نظرا لتوافر البيانات الخاصة بأحجام المحليات الحضرية فى كل من تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٧١ فقد أمكن رصد التغيرات التى حدثت خلال الفترة البينية وذلك كما يتضح فى الجدول التالى :

حجم السكان بالمنطقة (بالألف)	عدد المناطق الحضرية بتعداد ١٩٦٠	سكان المناطق الحضرية حسب تعداد ١٩٦٠ (بالألف)	مناطق ريفية فى ١٩٦٠ صنفت حضر ١٩٧١: عدد المناطق	مناطق ريفية فى ١٩٦٠ صنفت حضر ١٩٧١: جملة السكان فى ١٩٦٠ (بالألف)	مناطق حضرية فى ١٩٦٠ صنفت ريف فى ١٩٧١: عدد المناطق	مناطق حضرية فى ١٩٦٠ صنفت ريف فى ١٩٧١: جملة السكان فى ١٩٦٠ (بالألف)	عدد المناطق الحضرية فى ١٩٧١ حسب أحجامها فى ١٩٦٠	سكان ١٩٦٠ للمناطق الحضرية فى ١٩٧١ (بالألف)	عدد المناطق الحضرية فى تعداد ١٩٧١	سكان المناطق الحضرية حسب تعداد ١٩٧١ (بالألف)
أكثر من ٥٠٠	١	٩٦٥,٢	–	–	–	–	١	٩٦٥,٢	١	١٥٠٦,٣
١٠٠ – ٥٠٠	٧	١٢٣٤,٤	–	–	–	–	٧	١٢٣٤,٤	١٠	٢٢٠٧,٦
٥٠ – ١٠٠	٣	٢٤٣,٦	–	–	–	–	٣	٢٤٣,٦	٦	٣٦٩,٧
٢٠ – ٥٠	١٢	٣٦٥,٧	–	–	–	–	١٢	٣٦٥,٧	١٩	٥٧٠,٧
١٠ – ٢٠	٢٣	٣٢٣,٢	١	١١,٧	–	–	٢٤	٣٣٤,٩	٢٤	٣٤٩,٠
٥ – ١٠	٢٤	١٦٢,٥	١	٧,٨	١	٥,٢	٢٤	١٦٥,١	٢٦	١٧٨,٠
أقل من ٥	٤٥	١١٤,٥	٧٤	١٠٧,٠	٨	١٤,٤	١١١	٢٠٧,١	٩٦	٢١٤,٥
الجملة	١١٥	٣٤٠٩,١	٧٦	١٢٦,٥	٩	١٩,٦	١٨٢	٣٥١٦,-	١٨٢	٥٣٩٥,٨

من الجدول يتضح أن عدد المناطق الحضرية حسب التعريف المحلى قد ارتفع من ١١٥ عام ١٩٦٠ إلى ٢٨٢ عام ١٩٧١ ، بزيادة صافية قدرها ٦٧ منطقة حضرية تمثل الفرق بين ٧٦ منطقة حضرية كانت مصنفة ريف عام ١٩٦٠ واعتبرت حضرا عام ١٩٧١ وبين ٩ مناطق كانت حضر واعتبرت ريف . وهذا يوضح أهمية عامل إعادة التصنيف فى دراسة النمو الحضرى خلال الفترة . والمقارنة بين إعداد المناطق الحضرية بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧١ لأى حجم من الأحجام المبينة تشير إلى اتجاه ملحوظ نحو صعود المناطق الحضرية إلى أحجام أكبر مع مرور الوقت ، وهذا يؤكد أن عمليات التركيز السكانى لا تتأثر فقط بالنمو السكانى بل أيضا بالنمو الحضرى

وفيما يلى محاولة لتبيان الأهمية النسبية لمكونات النمو الحضرى للفترة ١٩٦٠ — ١٩٧١ :

البيان	السكان (بالألف)	النسبة المئوية
(١) سكان الحضر فى ١٩٦٠	٣٤٠٩,١	
(٢) ريف ١٩٦٠ صنف حضر فى ١٩٧١	٢٢٦,٥	
(٣) سكان حضر ١٩٦٠ صنف ريف فى ١٩٧١	١٩,٦	
(٤) صافى إعادة التصنيف («٢» — «٣»)	٢٠٦,٩	
(٥) سكان حضر ١٩٦٠ حسب تصنيف ١٩٧١	٣٥١٦,٠	
(٦) سكان حضر ١٩٧١	٥٣٩٥,٨	
(٧) النمو للفترة ٦٠ — ٧١ («٦» — «٥»)	١٨٧٩,٨	
(٨) الزيادة الطبيعية	١١٣٤,٨	٦٠
(٩) صافى الهجرة	٧٤٥,٠	٤٠
(١٠) سكان (٢) من واقع تعداد ١٩٧١	١٨٩,٩	
(١١) سكان (٣) من واقع تعداد ١٩٧١	٢٩,٤	
(١٢) صافى إعادة التصنيف («١٠» — «١١»)	١٦٠,٥	
(١٣) سكان الحضر فى ١٩٧١ حسب تصنيف ١٩٦٠ («٦» — «١٢»)	٥٢٣٥,٣	
(١٤) النمو للفترة ٦٠ — ١٩٧١ («١٣» — «١»)	١٨٢٦,٢	
(١٥) الزيادة الطبيعية	١١٠٠,٣	٦٠
(١٦) صافى الهجرة	٧٢٥,٩	٤٠

والارقام السابقة تبين أن الاثر الصافى لعمليات إعادة التصنيف على النمو الحضرى يبلغ ٦٪ . وإذا وحدنا المناطق الحضرية فى كل من التعدادين يصل تأثير الزيادة الطبيعية لسكان الحضر على النمو الحضرى إلى ٦٠٪ بينما يساهم عنصر الهجرة الداخلية بحوالى ٤٠٪ وعلى ذلك فان الزيادة الطبيعية تمثل المكون الرئيسى فى النمو الحضرى . على أننا لو أخذنا فى الاعتبار الاختلافات بين المناطق فيما يختص بمعدل الزيادة الطبيعية ، بالاضافة إلى الافراد الذين غادروا المغرب خلال تلك الفترة فقد تصل مساهمة عنصر الهجرة الداخلية إلى مايزيد على ٥٠٪ من النمو الحضرى ، وهذا يوضح أهمية تناولها فى هذه الدراسة .

العوامل الأساسية للتحضر :

١ ـ عوامل تاريخية :

من الصعوبة بمكان تحديد الاصول التاريخيه اسكان المغرب اليوم ، وكل ما يمكن أن يقال هو أنهم خليط من أجناس مختلفة تميزت باشتغالها فى أعمال الزراعة ورعى الاغنام بجانب بعض المهن الحرفية البسيطة التى تستخدم الادوات البدائية . ومن ثم فإن سرد التاريخ القدم قد لا يفيد فى دراسة التحضر وخاصة إذا علمنا أن غالبية الجماعات والقبائل التى استوطنت المغرب كانت تسكن فى المناطق الشرقية والجنوبية والوسطى وهى مناطق السهول والجبال التى تتناسب مع طبيعة عملهم .

ولو أردنا أن نركز على تلك الفترة التاريخية التى كانت لها تأثير فى عملية التحضر فأننا نجد أن النصف الثانى من القرن التاسع عشر يعتبر فعلا نقطة التحول فى المغرب الشقيق . فقبل تلك الفترة كان الاقتصاد معتمدا على بعض المزارع المتفرقة التى تسكنها القبائل الرحالة التى تشتغل فى زراعة الحبوب والفواكة وتربية الأغنام . وكانت غالبية الأراضى مملوكة بواسطة الحاكم والشخصيات الكبيرة فى مساحات شاسعة ، وبعض الأراضى الأخرى على شكل ملكيات جماعية . وفى هذه الأوقات لم تكن هناك مشكلة غذاء وخاصة إذا علمنا أن السلطات كانت تمنع تصدير أى جزء من المحاصيل حتى فى سنوات الرواج ليتم استهلاكه فى سنوات الكساد .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر زاد النفوذ الأوربى وتم توقيع بعض الاتفاقيات التجارية بين المغرب وبعض الدول الاوربية مما أدى إلى ظهور المنتجات الأجنبية داخل الأسواق المغربية . وقد ساعد الغاء الضرائب وفرض رسوم جمركية زهيدة على رواج

هذه البضائع التى تدفقت على المغرب عن طريق الموانى وخاصة الواقعة منها على المحيط الاطلنطى .

ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت اقتصاديات أغلب الدول الصناعية مهددة بكثرة انتاجها الفائض وكان عليها أن تبحث بجدية عن أسواق جديدة تصدر لها منتجاتها . وقد دعا ذلك فرنسا إلى التفكير فى غزو المغرب اقتصاديا أولا ثم سياسيا ، وقد تم لها ذلك خلال فترة الحماية بواسطة المؤسسات المالية التى تؤيدها الحكومة الفرنسية . وقد قامت هذه المؤسسات بتمويل أغلب المشروعات الخاصة وأصبحت تتحكم فى الاقتصاد المغربى وتوجهه حسب متطلبات السياسة الفرنسيه مما كان له أبلغ الأثر فى عدم تطور الاقتصاد المغربى ككل : وكانت السمات الرئيسية التى تركها الاستعمار الفرنسى هى : —

أولا : تحديث القطاع الزراعى فى الأراضى التى امتلكت بواسطة الأجانب والتى كانت تمثل ٤,٥٪ فقط من جملة الأراضى ، بينما تركت باقى الأراضى ليزرعها الفلاحين المغاربة الذين كانوا يعيشون فى فقر .

ثانيا — اهمال قطاع التربية الحيوانية دون أى محاولة لزيادة الانتاج أو تحسينه ؛

ثالثا : تأثر السوق المحلى بالبضائع الاستهلاكية المستوردة التى كانت تخلق دائما حاجات جديدة مما أدى إلى إلغاء بعض المهن التقليدية السائدة .

- رابعا : زيادة أهمية صناعة استخراج المعادن وخاصة الفوسفات التى تطور فيها الانتاج إلى أن احتلت المغرب عام ١٩٣٨ المرتبة الثانية فى انتاجه بعد الولايات المتحدة الامريكية . وعلى الرغم من ذلك ظلت أجور العمالة فى هذا القطاع منخفضة للغاية مع حرمانهم من ظروف صحية مناسبة وعدم تمتعهم بنظام ملائم للضمان الاجتماعى .

- خامسا : بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية فقد كان مسيطرا عليه بواسطة فرنسا بصفتها الدولة المستعمرة . وقد بلغت نسبة التعامل الخارجى بين المغرب وفرنسا حوالى ٣٧٪ من جملة التعامل الخارجى للمغرب فى عام ١٩٣٨ ، بينما وصلت ٦٣٪ عام ١٩٥٢ .

سادسا : بعد حصول المغرب على استقلالها عام ١٩٥٢ عانى اقتصادها من انسحاب رأس المال والخبرة الأجنبية ، وقد أدى ذلك تدهور القطاع الزراعى والسوق التجارية وانخفض مستوى معيشة غالبية السكان المغاربة الذين كانوا يتزايدون بمعدلات مرتفعة فى الوقت الذى ارتفعت فيه معدلات البطالة فى حين لم يكن النظام التعليمى يساعد على سد

احتياجات الانتاج من عمالة فنية ماهرة تخفف من حدة تأثير النقص في الاستثمارات الذى بلغ ما يقرب من ٥٠٪ خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٦٢ . وقد قامت الحكومة بتنفيذ عدة برامج في كل من المناطق الريفية والحضرية بهدف زيادة العمالة المدربة للارتفاع بحجم الإنتاج ، وليس هذا المجال الحديث عن مدى نجاح هذه البرامج في تحقيق أهدافها .

مما سبق يتبين أهمية الدور الذى لعبه الاستعمار الفرنسي في تحديد شكل ودرجة التحضر في المدن المغربية . فعوامل الطرد من الريف يقف على رأسها تدهور القطاع الزراعي المملوك بواسطة الفلاحين المغاربة والذى كان يمثل حوالى ٩٥٪ من جملة القطاع . يلى ذلك أهمال قطاع التربية الحيوانية الذى أصبح الدخل العائد منه غير كاف لسد الحاجات الرئيسية لمعيشة الفرد . وعلى الجانب الآخر فإن عوامل الجذب للمدن وبخاصة الساحلية منها – تتمثل في دخول أكثر ارتفاعا مع توافر نسبي في فرص العمل المتاحة ، هذا بالاضافة إلى ما تتميز به المدنية من توافر العديد من الخدمات والمرافق ونمط من الحياة يمثل في ذاته قوة جاذبية لأهل الريف . وفى الأجزاء التالية من هذه الدراسة سوف نتعرف على التطور الحضرى فى المغرب بجميع اشكاله ودرجاته :

٢ – عوامل جغرافية :

تقع المملكة المغربية فى الطرف الشمالى الغربي من القارة الأفريقية وتبلغ مساحتها حوالى ٤٥١ الف كيلو مترا مربع . وتطل شمالا على البحر المتوسط بساحل طوله ٤٥٠ كيلو متر ، وغربا على المحيط الاطلنطى بساحل طولة ١٣٠٠ كيلو متر . وفى الشرق والجنوب من المغرب تقع الصحراء الكبرى . ورغم هذا الموقع الجغرافى الذى أعطى للمغرب ساحلا طولة حوالى ١٧٥٠ كيلو مترا فإن التقسيمات الجغرافية الداخلية التى فرضتها الطبيعة أوجدت شطرين تختلف بينهما جميع مقومات الحياة . فمن سواحل البحر المتوسط فى الشمال الشرقى وحتى الجنوب الغربي من البلاد تمتد سلسلة من الجبال العالية تقسم المغرب إلى شطرين الشطر الأول الواقع بين الساحل المحيط الاطلنطى والسلسلة الجبلية ويطلق عليه المغرب الاطلنطى والشطر الثانى الواقع شرق السلسلة الجبلية وحتى الصحراء الكبرى ويطلق عليه المغرب الشرقى . ودراسة ظروف الحياة فى كل قسم تعتبر من اهم المسائل المحددة لاشكال الهجرة الداخلية واحجامها . فالمغرب الغنى وهو المغرب الاطلنطى يتميز بمناخ ملائم وتربة صالحة للزراعة ومدن كبرى تربطها شبكة مواصلات حديثة ، كما تتمتع المدن بتوافر الخدمات التعليمية والترفيهية والصحية والادارية ، ولكن يلاحظ أن المدن الساحلية من هذا الشطر

تفوق فى مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية المدن الداخلية . أما المغرب الفقير وهو المغرب الشرقى فيتميز بالجفاف والتربة الرملية وانخفاض الكثافة السكانية حيث أنه يضم حوالى ١٠٪ من مجموع سكان المغرب يشتغل غالبيتهم فى الرعى :

وخلاصة القول أن طبيعة جغرافية المغرب حددت شكلين من أشكال الهجرة الداخلية هما : —

أولا - الهجرة من المغرب الشرقى إلى المغرب الأطلنطى حيث ظروف حياة أفضل وفرص عمل متاحه .

ثانيا - هجرة فى نطاق المغرب الاطلنطى من المدن الداخلية إلى المدن الساحلية .

٢ — عوامل عمرانية :

إن تتبع التطور العمرانى بالمدن المغربية يدل على أنه كانت هناك بعض التوسعات التى أصابت مدن عديدة . ومهما كانت الأسباب وراء هذه التوسعات فيهمنا أن نعرف أنها إتخذت شكلا واحدا يتلخص فى إضافة مساحة من الأرض إلى المدينة الأصل يتم تعميرها بأسلوب حديث يتميز عن النظام التقليدى الذى كان سائدا .

ومن الملاحظ أن أغلب المدن التى حققت توسعا عمرانيا هى تلك التى تعدى عدد سكانها اليوم ١٠٠ ألف نسمة ، وذلك يعنى أن عوامل الجذب السكانى كانت من أهم الأسباب التى دعت إلى إقامة مدن حديثة كامتداد عمرانى للمدن القديمة حتى يمكنها أن تستوعب حجماً سكانيا أكبر .

وبالاضافة للتوسعات العمرانية للمدن القائمة فقد تم إنشاء مدن جديدة مثل القنيطرة وخريبكة وجرادة ، وبالرغم من حداثة نشأة القنيطرة مثلا (فى عام ١٩١٢) فقد وصل عدد سكانها حسب تعداد ١٩٧١ إلى ١٣٩ ألف نسمة . وبصفة عامة فإن السبب الرئيسى وراء نشأة أغلب تلك المدن هو قربها من المناجم .

والخلاصة أن العامل العمرانى قد ساهم فى اتساع رقعة الحضر مما كان له الأثر الكبير فى زيادة فرص التحضر بكل مؤشراته ومقاييسه .

التحضر والنمو السكاني

١ ـ نمو واعادة توزيع السكان :

لقد تزايد عدد السكان المغاربة المسلمين خلال الفترة ٦٠ ــ ١٩٧١ بمعدل بلغ حوالى ٢,٨ ٪ سنويا . ولكن هذه الزيادة لم تتحقق بنفس الدرجة على مستوى الأقسام الرئيسية (الولايات والمحافظات)، ومرجع ذلك أمران أولها الاختلافات فى المعدلات الحيوية للمواليد والوفيات التى غالبا ما لا ينجم عنها فروق جوهرية . والأمر الثانى هو التحركات السكانية أو الهجرات الداخلية التى تؤدى إلى تغير التوزيع النسبى للسكان على المناطق المختلفة . ومن هنا كانت لمسألة إعادة التوزيع السكانى أهمية خاصة فى دراسة ظواهر الهجرة الداخلية والتحضر :

والجدول التالى يبين التوزيع المطلق والنسبى للسكان فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧١ ومقدار التغير خلال الفترة :

الولايات والمحافظات	السكان (بالألف) ١٩٦٠	السكان (بالألف) ١٩٧١	التوزيع النسبي ١٩٦٠	التوزيع النسبي ١٩٧١	التغير في التوزيع النسبي خلال الفترة ١٩٦٠–١٩٧١
١ – الولايات					
أغادير	٨٣٨	١٠٨٦	٧,٥٨	٧,١٦	−٠,٤٢
الحسيمة	١٨٩	٢٤٦	١,٧١	١,٦٢	−٠,٠٩
بني ملال	٤٦٩	٦٦٣	٤,٢٤	٤,٣٧	−٠,١٣
الدار البيضاء	١٣٨٩	١٧٩٨	١٢,٥٥	١١,٨٥	−٠,٧٠
فاس	٨٠٧	٨٦٧	٧,٢٩	٧,٠٣	−٠,٢٦
قصر السوق	٣٧٤	٤٧٠	٣,٣٨	٣,١٠	−٠,٢٨
مراكش	١٩٥٧	٢٤٦٩	١٧,٦٨	١٦,٢٧	−١,٤١
مكناس	٥٤٧	٧٤٦	٤,٩٠	٤,٩٢	−٠,٠٣
الناظور	٣٤٣	٤٨٠	٣,٣٠	٣,١	−٠,٠٦
وارزازات	٤٢٩	٥٢١	٣,٨٨	٣,٤٤	−٠,٤٤
وجدة	٤٣٨	٦٢٣	٣,٩٠	٤,١١	٠,١٥
الرباط	١١٢٩	١٦٠٤	١٠,٢١	١٠,٥٧	٠,٣٦
طنجة	١٢٣	٢٠٤	١,١٢	١,٣٥	٠,٢٣
طرفايا	١٨	٢٤	٠,١٦	,١٦	٠,٠٠
تازة	٤٤١	٥٧٧	٣,٩٩	٣,٨١	−٠,١٨
تطوان	٦١٠	٩٧٨	٥,٥٢	٥,٢١	−٠,٣١
٢ – المحافظات					
الدار البيضاء	٧٧٦	١٤٤٢	٧,٠٢	٩,٥٠	٢,٤٨
الرباط	١٨٣	٣٠٩	١,٦٦	٢,٣٧	٠,٧١
جملة المغرب	١١٠٦٧	١٥١٧٦	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	(+) = ٤,٢ مج (−) ٤,٢

وتشير البيانات إلى أن مايزيد على ٥٠ ٪ من جملة سكان المغرب يعيشون فى منطقة الدار البيضاء والرباط ومراكش هذا بالرغم من أن نسبة سكان كل من ولايتى الدار البيضاء ومراكش إلى جملة السكان قد انخفضت انخفاضا ملحوظا فى الفترة بين التعدادين بينما ازدادت بوضوح فى محافظة الدار البيضاء ومنطقة الرباط .

وبالنسبة للولايات الأخرى نجد أن أربعة منها ازدادت نسبة سكانها بينما انخفضت فى ثمانية واستقرت فى محافظة واحدة وهى طرفايا . وتصل محصلة الاختلافات فى نسب السكان بهذه الأقسام الرئيسية إلى ٤,٢ ٪ ، وهذا معناه أن حوالى ٦٢٥ ألف نسمة من واقع تعداد ١٩٧١ مطلوب اعادة توزيعهم للاحتفاظ بالتوزيع النسبى للسكان فى عام ١٩٦٠ . وهذا الرقم يبين أهمية دراسة الهجرة الداخلية وخاصة من الريف للحضر وهو ما سنتناوله فى الأجزاء التالية .

١ – الهجرة الداخلية :

نظرا لتوفر الاحصاءات الخاصة بالتوزيع العمرى والنوعى لسكان المغرب عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧١ فقد أمكن تطبيق طريقة نسب البقاء من واقع التعدادات المتاحة لتقدير صافى الهجرة للفترة البينية وذلك بعد أن أجريت بعض التعديلات على البيانات والتى لاداعى لذكرها فى هذا المجال . والنتائج يوضحها الجدول التالى :

الولايات والمحافظات	صافي الهجرة للفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠		
	الذكور	الإناث	الجملة
١ — الولايات			
أغادير	-١٣٥٤١	-١٦٢٠٧	-٢٩٧٤٨
الحسيمة	-١٣٤٧٤	-٨٢١٧	-٢١٦٩١
بني ملال	-٨٩٨٩	٧٧٤٠	١٦٧٢٩
الدار البيضاء	-٣٦١٢٥	-٤٥٢٨١	-٨١٤٠٦
فاس	-٤٥٤٤	-١٥٤٩٢	-٢٠٠٣٦
قصر السوق	-١١٩٦٣	-١٨٢٦٩	-٣٠٢٣٢
مراكش	-٦٣١٤٨	-٧١٣٣٩	-١٣٤٤٨٧
مكناس	٤١٩٦	٨٣٦٩	١٢٥٦٥
ناضور	-١٥٩٢٥	٧٧	-١٥٨٤٨
وارزازات	-١٩٠٦٨	-٢٠٧٠٠	-٣٩٧٦٨
وجدة	-٢٣٦٤	٤٩٦٦	٢٦٠٢
الرباط	١١١٩١	٨١٥٣	١٩٣٤٤
طنجة	١٢٤٧٣	١٤٤٩٣	٢٦٩٦٦
طرفايا	٢٥١	٣١٩	-٥٧٠
تازة	-٩٩٩٩	-١٣٥٦١	-٢٣٥٦٠
تطوان	-٢٣٠٥٦	-٢٧٩٥٠	-٥١٠٠٦
٢ — المحافظات			
الدار البيضاء	١٣٦٣٢٣	١٤٧٢٠١	٢٨٣٥٢٤
الرباط	٣٩٧٨٤	٤٦٣٣٦	٨٦١٢٠
جملة المغرب (+)	٢١٣٢٠٧	٢٣٧٣٣٥	٤٤٧٨٥٠
(−)	٢١٣٢٠٧	٢٣٧٣٣٥	٤٤٧٨٥٠

ومن النتائج السابقة أمكن تقسيم الولايات والمحافظات إلى مناطق جاذبة ومناطق طاردة وذلك كما يلى :

مناطق جاذبة :

(أ) بدرجة مرتفعة — وتضم محافظى الرباط والدار البيضاء .

(ب) بدرجة متوسطه — وتضم ولايات طنجة والرباط ومكناس وبنى ملال .

(ج) بدرجة منخفضة — وتضم ولاية وجدة .

مناطق طاردة :

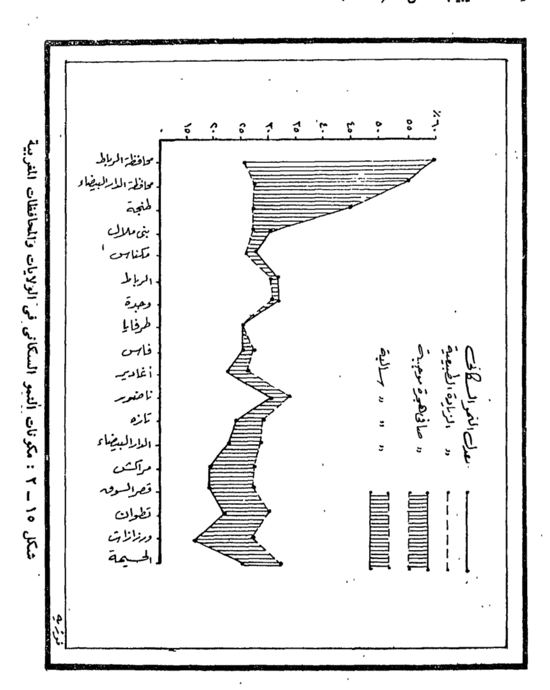
(أ) بدرجة مرتفعة — وتضم ولايتى الدار البيضاء ومراكش .

(ب) بدرجة متوسطة—وتضم ولايات تطوان وتازة وورززات وناضور وقصر السوق وفاس والحسيمة وأغادير.

(ج) بدرجة منخفضة — وتضم ولاية طرفايا .

ونستخلص من ذلك أن محافظتى الدار البيضاء والرباط هما أكثر المناطق جذبا للسكان وهذا أمر طبيعى لأن الأولى تمثل العاصمة الاقتصادية والتجارية والثانية تمثل العاصمة الادارية للمغرب وكلاهما يتمتع بظروف معيشية لاتتوافر فى المناطق الأخرى . وفى المرتبة التالية للجذب السكانى تأتى الولايات المحيطة جغرافيا بتلك المحافظتين وبمعنى آخر يمكن القول بأن الربع الشمالى الغربى للمغرب هو الجزء المستقبل لجميع الهجرات الداخلية للمغرب . وثمة حقيقة أخرى تكشفها البيانات برغم افتراض عدم الدقة الكاملة لهذه النتائج وهى أن هجرة الاناث تفوق هجرة الذكور وهو الأمر الذى يخالف توقعات الدارس فى هذا المجال، الا أنه يمكن تبرير ذلك بالتوسع الكبير الذى أصاب القطاع التجارى فى الدار البيضاء والرباط وعلى وجه الخصوص وبالتالى كان له الأثر الملحوظ فى زيادة فرص العمالة للاناث فى أعمال مثل السكرتارية أو باعة فى المحلات التجارية الخاصة التى انتشرت بشكل ملحوظ .

وللتأكيد على أهمية عنصر الهجرة الداخلية فى التأثير على حجم السكانى فقد حسبت المعدلات الخاصة بالزيادة الطبيعية وصافى الهجرة الكلية لسكان جميع الولايات والمحافظات وكانت كما يبينها شكل : (١٥–٢)

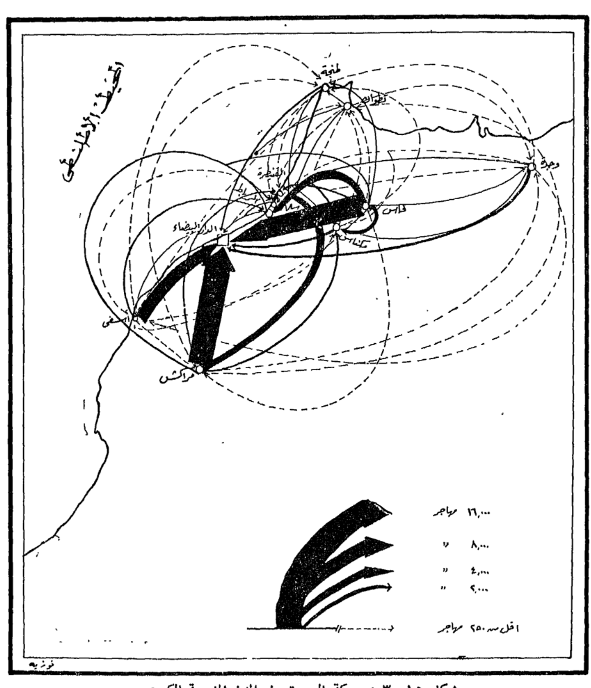


شكل ١٥ – ٢ : مكونات النمو السكانى فى الولايات والمحافظات المغربية

٣ ـ الهجرة من الريف الى الحضر بين مواليد الريف :

لقد تم تقدير صافى الهجرة بين مواليد الريف إلى الحضر خلال الفترة ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ وقورنت بصافى الهجرة بين الولايات والمحافظات وكانت النتائج كما يوضحها الجدول

الولايات والمحافظات	صافى الهجرة بين الولايات والمحافظات للفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ (١)	صافى الهجرة المناطق الحضرية للفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ (٢)	الاختلافات (٣) = (١) – (٢)
١ – الولايات			
أغادير	-٢٩٧٤٨	٣٣٥٩٢	-٦٣٣٤٠
الحسيمة	-٢١٦٩١	٤٨٠١	-٢٦٤٩٢
بنى ملال	١٦٧٢٩	١٩٣٠٧	-٤٥٧٨
الدار البيضاء	-٨١٤٠٦	٦٨١٩٩	-١٢٩٦٠٥
فاس	-٢٠٠٣٦	٥٢٤٤٢	-٧٢٤٥٨
قصر السوق	-٣٠٢٣٢	١٣٠٦٢	-٤٣٢٩٤
مراكش	-١٣٤٤٨٧	٦٧٠٥٢	-٢٠١٥٣٩
مكناس	١٢٥٦٥	٥٨٧٥١	-٤٦١٨٦
ناضور	-١٥٨٤٨	٩٨٦٩	-٢٥٧١٧
وارزازات	-٣٩٧٦٨	٦٤٣٥	-٤٦٢٠٣
وجده	٢٦٠٢	٥٥٠٢٠	-٥٢٤١٨
الرباط	١٩٣٤٤	٩١٧٥٠	-٧٢٤٠٦
طنجة	٢٦٩٦٦	٢٧٥٤١	٥٧٥
طرفايا	-٦٨	٣٧٧٢	-٣٨٤٠
تازة	-٢٣٥٦٠	١٧٦٠٤	-٤١١٦٤
تطوان	-٥١٠٠٦	٣٣٢١٠	٨٤٢١٦
٢ – المحافظات :			
الدار البيضاء	٢٨٣٥٢٤	٢١٨٣٦٧	+ ٦٥١٥٧
الرباط	٨٦١٢٠	٦١٦٢٥	+ ٢٤٤٩٥



شكل ١٥ ــ٣ : حركة الهجرة بين المدن المغربية الكبرى

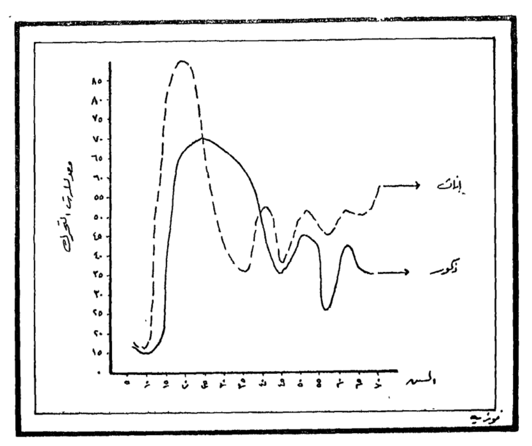
يوضح الجدول السابق أن منطقتى الدار البيضاء والرباط قد اكتسبتا من مواليد ريف المغرب حوالى ٤٤٠ ألف مهاجر وهذا الرقم يمثل نحو ٥٣ ٪ من جملة المهاجرين من الريف إلى الحضر . ولكن ما يلفت النظر فعلا هو بيانات العامود الأخير الخاص بالاختلافات بين التقديرين والذى يمكن أن نستخلص منه حقيقتان هامتان بالنسبة لأشكال الهجرة . الحقيقة الأولى هى أن نسبة كبيرة جدا من الهجرة الريفية تتجه نحو حضر نفس الولاية التى يتبعها المهاجر الريفى . والحقيقة الثانية هى أن الهجرة من الحضر إلى الحضرتتواجد فى المغرب ولكنها لاتمثل فى الواقع نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالهجرة من الريف إلى الحضر .

٤ ـ الهجرة بين المدن الكبرى :

تمكن النتائج المتاحة لتعداد السكان لعام ١٩٦٠ من استخلاص بعض الأرقام الخاصة بحركة الهجرة بين المدن الكبرى التى يزيد فيها إجمالى السكان على ١٠٠ ألف نسمة ، وقد بلغ عددها إحدى عشر مدينة . وتدل هذه الأرقام على أن أغلب التحركات السكانية بين المدن تتركز بين كل من مدينتى الدار البيضاء والرباط من جانب وبين مجموعة المدن الباقية من جانب آخر . وفى جميع هذه التحركات نجد أن الدار البيضاء وهى العاصمة الاقتصادية تجتذب سكاناً من مواليد جميع المدن الأخرى بدون استثناء ، بما فى ذلك الرباط . وعلى قمة المدن الطاردة للسكان تقف كل من مراكش وفاس . وبصفة عامة فإنه يمكن القول بأن أغلب التحركات إلى العاصمة الإدارية أو إلى الدار البيضاء لايتحكم فيها عامل المسافة وذلك كما يتضح من الشكل ــ (١٥ ــ ٣) .

٥ ــ **الخصائص النوعية والعمرية للمهاجرين :**

طبقاً لتقديرات الهجرة الداخلية لكل من الذكور والإناث حسب فئات السن للفترة ٦٠ ــ ١٩٧٠ أمكن حساب جملة التحركات الخارجة من أو الداخلة إلى جميع الولايات والمحافظات وذلك لكل فئة عمرية على حدة ، ثم نسبت النتائج إلى إجمالى السكان فى الفئة لاستخراج معدل التحرك (Displacement Rate) الذى يعبر فى الواقع عن نسبة السكان فى الفئة العمرية الذين تركوا الأماكن التى ولدوا بها واستقروا فى أماكن أخرى . والشكل التالى (١٥ ــ ٤) يوضح معدلات التحرك لكل من الذكور والإناث حسب السن :



شكل ١٥ ــ ٤ : معدلات التحرك حسب النوع والسن فى الولايات والمحافظات المغربية

ومن الشكل يتضح لنا أن معدل التحرك للذكور يصل للقمة فى الفئة العمرية (٢٠ ــ ٢٤) بينما للإناث (١٥ ــ ١٩) ، وقد يكون السبب فى ذلك هو عدم إقبال الإناث على التعليم ورغبتهن فى الاشتغال طالما أن هناك فرص عمل متاحة لهن فى المدن الكبرى

على وجه الخصوص . وثمة ظاهرة أخرى يمكن أن نستخلصها من الشكل السابق وهى اتجاه معدل التحرك بين الذكور نحو الانخفاض فى الفئات العمرية الأكثر من ٣٥ سنة ، بينما يتجه المعدل نحو الارتفاع بين الإناث لنفس الفئات العمرية . وقد يرجع ذلك إلى ميل النساء اللاتى تعدين سن الخامسة والثلاثين نحو الأدلاء بأعمار تقل عن أعمارهن الحقيقية مما كان له أثر على النتائج .

ومن الظواهر التى ينبغى الإشارة إليها أن جملة التحركات بين الإناث تزيد عن الذكور بحوالى ١٤٪ وتتركز هذه الزيادة فى الفئة العمرية (١٠ — ١٩) الأمر الذى يؤكد عدم قدرة الإناث فى الأعمار الشابة على تحمل الحياة فى المناطق الريفية على وجه الخصوص ومن ثم إندفاعهن نحو التحرك إلى المدن الكبرى للعيش مع بعض الأقارب حيث الفرص الأفضل سواء فى التعليم أو العمل .

وظائف المدن الكبرى

سبق أن أوضحنا أنه طبقاً لبيانات تعداد ١٩٧١ توجد إحدى عشر مدينة كبيرة يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠ ألف نسمة . وفى هذا الجزء سوف نعطى صورة مختصرة عن الوظائف الأساسية لأهم هذه المدن :

١ — الدار البيضاء :

وتقع على المحيط الأطلنطى فى منتصف الساحل الغربى تقريباً وهى المدينة المليونية الوحيدة بالمغرب ، ويمثل عدد سكانها حوالى ١٠٪ من جملة سكان المغرب حسب تعداد ١٩٧١ ، ويرجع ذلك إلى أهمية هذه المدينة فى نشاطى الصناعة والتجارة وخاصة منذ أوائل الثلاثينيات . والشكل (١٥ — ٥) يوضح التطور فى عدد السكان خلال القرن العشرين .

ألف نسمة

١٥٠٠
١٣٥٠
١٢٠٠
١٠٥٠
٩٠٠
٧٥٠
٦٠٠
٤٥٠
٣٠٠
١٥٠

١٩٠٠
١٩١٠
١٩٢٠
١٩٣٠
١٩٤٠
١٩٥٠
١٩٦٠
١٩٧١

شكل ١٥ ـ ٥ : تطور عدد سكان مدينة الدار البيضاء ١٩٠٠ ـ ١٩٧١

وقد اعتمد تطور المدينة بالدرجة الأولى على الميناء التجارى الموجود بها والذى اتسعت حركته إلى أن أصبحت تمثل حوالى ٨٠٪ من إجمالى قيمة واردات المغرب وحوالى ٧٥٪ من قيمة الصادرات . نظرا لهذا الضغط فقد بذلت المحاولات لتحويل بعض الحركة إلى الموانىء الأخرى ولكنها فشلت بسبب تطور معدات النقل والشحن المستخدمة فى ميناء الدار البيضاء واتساعه النسبى عن باقى الموانى .

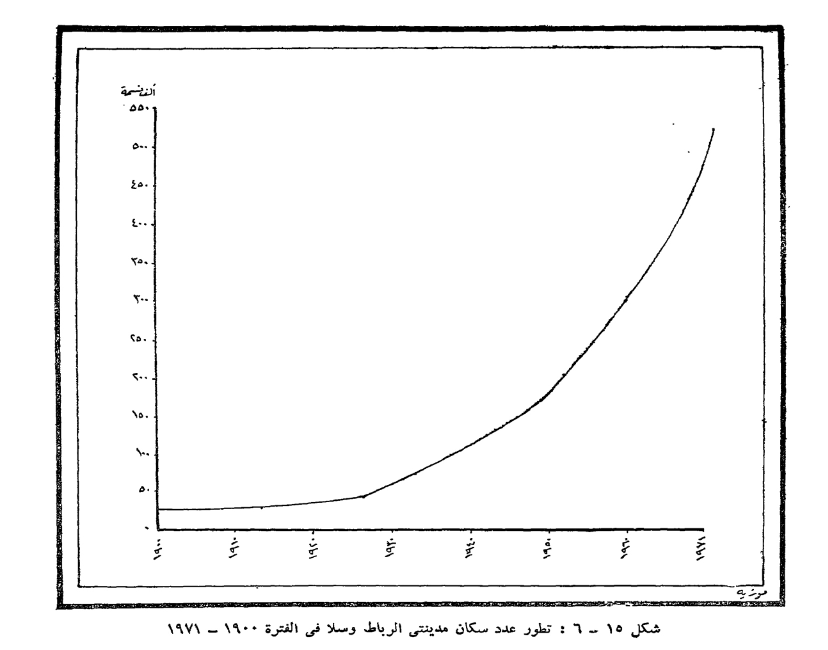
وقد كان من نتيجة تواجد هذا الميناء الحيوى أن تجمعت فى القسم الجنوبى والشرقى من الدار البيضاء ما يقرب من نصف المؤسسات الصناعية بالمغرب للاستفادة من قرب الميناء فى تصدير الصناعات المعدنية على وجه الخصوص .

ويمكن القول بأن التوزيع الداخلى لاسكان داخل الدار البيضاء يتميز بعدم التساوى حيث ترتفع الكثافات فى الأحياء القديمة بينما تنخفض فى الأحياء الجديدة بسبب ارتفاع أسعار الأراضى فى المناطق التجارية بالقدر الذى أدى إلى تواجد المبانى المرتفعة للاستفادة بأكبر قدر من المساحة المملوكة .

وإيجازاً لما سبق فإن الدار البيضاء بوظائفها الأساسية فى التجارة والصناعة استحقت أن تمثل العاصمة الاقتصادية للمغرب .

٢ ــ الرباط وسلا :

تقع كلتا المدينتين على الساحل الغربى المطل على المحيط الأطلنطى على مسافة ١٠٠ كيلو متر تقريباً شمال الدار البيضاء . ويرجع السبب الحقيقى وراء ضم هاتين المدينتين فى وحدة مدينية واحدة إلى اشتراكهما فى العوامل التاريخية والوظيفية منذ قرون مضت ، وإلى اعتبارهما شطرين لمدينة واحدة ذات وظيفة محددة فى الوقت الحالى . هذا بالإضافة إلى تجاورهما الشديد حيث يفصل بينهما نهر أبى الرقراق . والمتتبع لتطور أعداد السكان بهاتين المدينتين يلاحظ الزيادة المضطردة التى تحققت خلال فترة الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى السبعينات ، وذلك كما يتضح من الشكل (١٥ــ ٦) .



شكل ١٥ ـ ٦ : تطور عدد سكان مدينتى الرباط وسلا فى الفترة ١٩٠٠ ـ ١٩٧١

أما عن الوظائف الأساسية لكل من الرباط وسلا فإن التاريخ يثبت أنهما قد انشغلا لفترة طويلة فى النشاط البحرى الذى اقتصر على السفن الشراعية ذات الغاطس الصغير . وعلى الرغم من الجهود الحديثة التى بذلت لتجهيز الميناء إلا أن المنافسة الشديدة الناجمة عن قرب ميناء الدار البيضاء جنوباً وميناء القنيطرة شمالا قد قضى على الآمال .

وفى مطلع القرن العشرين ، وبالتحديد فى يوليو عام ١٩١٢ ، اختيرت الرباط لتكون العاصمة الإدارية والسياسية للمغرب بدلا من مدينة فاس ، وقد كان لذلك الأثر الكبير على نمو مدينة الرباط الذى دعمه موقع المدينة فى منطقة سهول ضيقة كانت بمثابة طريق ساحلى يربط بين شمال وجنوب المغرب بالإضافة إلى الطريق الداخلى الموجود بين فاس ومراكش.

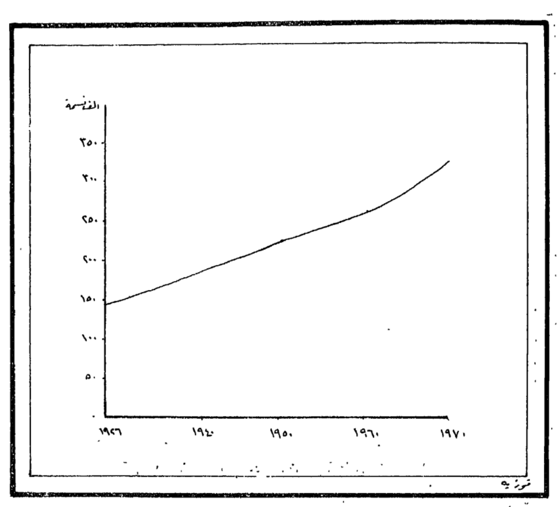
ومن ذلك يمكن أن نستخلص الوظائف الأساسية لمدينة الرباط فى وظيفتين الأولى هى كونها العاصمة الإدارية والسياسية والثانية هى سيطرتها على الطريق الذى يربط بين المدن الساحلية الواقعة شمالا وجنوباً .

أما مدينة سلا فإنها تتميز بالنشاط الزراعى بالإضافة إلى اندماجها فى مدينة الرباط حتى أنها أصبحت فى الوقت الحاضر تمثل الحى السكنى لكثيرين ممن يعملون فى العاصمة وقد أدى إرتفاع الضغط السكانى على سلا إلى كثرة الأحياء الشعبية الفقيرة (الأحياء القصديرية) .

٢ – مراكش :

وتمثل عاصمة الجنوب . وهى إحدى مدن هضاب المغرب الأوسط الأطلنطى وتعتبر من أضخم المدن المغربية وأقلها حظاً من حيث الموقع فى وسط أفقر السهول فى الموارد الطبيعية . وقد لعبت مراكش دور العاصمة فى أكثر من مرة فى تاريخ ما قبل القرن العشرين . وترجع أهميتها الحالية بجانب تاريخها المجيد إلى مناخها الجميل ومناظرها الخلابة وكثرة حدائق النخيل بها مما أدى إلى قيامها بوظيفة سياحية على جانب كبير من الأهمية . وبالإضافة لذلك فإن سكان مراكش يعتمدون فى حياتهم على الزراعة وإمتلاك النخيل والبساتين بفضل توفر وسائل الرى الصحراوية . وتعتبر مراكش سوقاً تجارية لقوافل الجنوب وسكان جبال الأطلس.

وكانت المدينة تشتهر فى الماضى بالصناعات التقليدية ولكنها أخذت فى التدهور التاريخى وقامت بها فى السنوات الأخيرة بعض الصناعات الحديثة وخاصة الصناعات الغذائية . وعلى الرغم من عدم التوسع الحالى لهذه الصناعات الحديثة إلا أنه من المنتظر انتشارها بالقدر الذى يتناسب مع تاريخ تلك المدينة حتى يمكن أن تستعيد مكانتها التاريخية والسياسية . ويمكن أن نلاحظ تطور عدد السكان بمدينة مراكش من خلال الشكل (١٥ – ٧) .



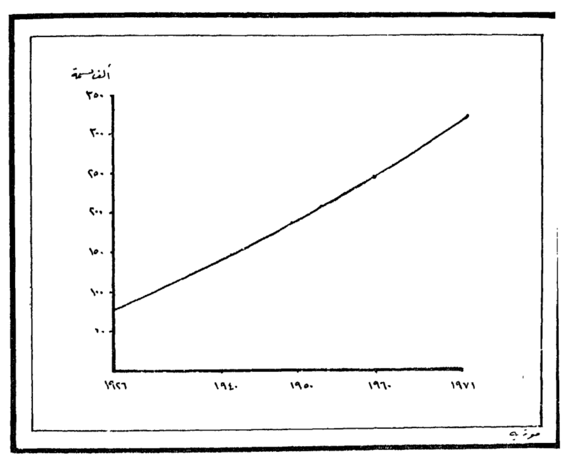
شكل ١٥ ــ ٧ : تطور السكان فى مدينة مراكش ٢٦ ــ ١٩٧١

٤ ــ فاس :

وهى إحدى مدن المغرب الشمالى وتعتبر من أقدم وأهم المدن على الإطلاق بالرغم من ظهور المدن الحديثة الأخرى التى تمتد على طول الساحل الأطلنطى . وكانت فاس العاصمة السياسية قبل اختيار الرباط فى مطلع القرن العشرين . ولهذه المدينة وظائف متعددة على رأسها أنها تعتبر حتى اليوم العاصمة الدينية للبلاد إذ يوجد بها مسجد وجامعة القرويين الذى يرجع إنشاؤه إلى عام ٨٥٩ ميلادية ويتمتع بشهرة كبيرة فى العالم الإسلامى .

والوظيفة الثانية اكتسبتها من موقعها على مفترق الطرق البرية التى تربط شمال المغرب بجنوبه مما جعلها تمارس وظيفة تجارية كمركز توزيع مختلف البضائع .

ويشهد تاريخ المدينة على دورها الكبير فى مجال الصناعات الحرفية التى كانت تسيطر



شكل ١٥ ـ ٨ : تطور عدد سكان مدينة فاس ٢٦ ـ ١٩٧١

عليها جماعات بورجوازية متعددة ، ولكن مع منافسة السلع الأجنبية المستوردة قلت أهمية هذه الصناعات فيما عدا بعضها مثل صناعة الجلود ونسج الحرير . وقد تطورت بعض الصناعات الحديثة وخاصة الغزل والنسيج مما أدى إلى تشغيل بعض الحرفيين القدامى ممن تدهور بهم الحال . كذلك تمارس فاس الوظيفة الزراعية ويساعدها في ذلك وقوعها في النهاية الغربية لسهل السايس الغنى الخصيب وتتغذى من ينابيع المياه المتوافرة والمنتظمة .

ويمكن القول بأن نقل العاصمة للرباط وسيطرة الدار البيضاء على اقتصاديات المغرب قد أديا إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في فاس مما دفع العديد من رجال الأعمال للهجرة إلى الدار ـ البيضاء على وجه الخصوص ، ولكن هذه الهجرات لم تمنع رجال الأعمال من المساهمة في تطوير الصناعات الحديثة في فاس وذلك لارتباطهم الكلى بتلك المدينة التاريخية التي تعمل الحكومة في الوقت الحالى على إنشاء بعض المشروعات التي تتمشى مع روح العصر كوسيلة لاسترجاع مكانتها . ويمكن أن نلاحظ تطور عدد سكان المدينة من الشكل التالى (١٥ ـ ٨) :

الفصل السادس عشر

التحضر فى موريتانيا *

مقدمة :

تبلغ مساحة موريتانيا ١,٠٣٠,٠٠٠ كم٢ ، وتنقسم اداريا إلى ١٢ولاية ، وتضم الولايات بدورها ٤٣ مقاطعة بالاضافة إلى مدينة انواكشوط ولم يكن هذا التقسيم ساريا منذ فترة طويلة ولكنه حديث نسبيا ، إذ كانت موريتانيا تنقسم إلى ثمانية دوائر (ولايات فقط) كانت تضم ٢٧ مقاطعة. أما الولايات التى استحدثت فهى الولايات التاسعة والعاشرة والحادية والثانية عشرة ، كما أن هذه الولايات كانت تسمى بأسماء غير أسمائها الحالية ، ويوضح الجدول التالى والخريطة المرفقة (شكل ١٦) (١) التقسيم الإدارى الحالى فى موريتانيا :

اسم الولاية الحالى	الاسم القديم	العاصمة	المقاطعات
الولاية الأولى	الحوض الشرقى	النعمة	النعمة – أمورج – ولاته – تنبدغه – ججنى – باسيكنو .
الولاية الثانية	الحوض الغربى	عيون العتروس (العيون)	عيون العتروس – كوبنى – تامشكط – الطينطان .
الولاية الثالثة	العصابة	كيفا	كيفا – إفطوط – فيرو – كنكوصه – بومديد
الولاية الرابعة	فور قول	كيهيدى	كيهيدى – مقامة – أمبود – منغل –
الولاية الخامسة	براكنة	الاف	ألاف مقطع لحجار بابابى امبانى بوقى .
الولاية السادسة	ترارزه	روصو	روصو بوتيليميت ادينى الركيز كرمسن المذرذرة .
الولاية السابعة	ادرار	أطار	أطار – شنقيط – أوجيفت .

* أعد هذه الدراسة الأستاذ / محمد محمد زهرة المدرس المساعد بقسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة القاهرة.

اسم الولاية الحالى	الاسم القديم	العاصمة	المقاطعات
الولاية الثامنة	خليج ليفرييه	أنواديبو	انواديبو
» التاسعة	تافاقت	تيجقجة	تيجقجة المجرية تشيت
» العاشرة	فيدماغة	سليبابى	سليبابى ولدينج
» الحادية عشرة	تيرس – زمور	افديرك	افديرك ازويرات بيرام فرين .
» الثانية عشرة	انشيرى	اكجوجت	اكجوجت
» انواكشوط	انواكشوط	انواكشوط	انواكشوط

المصادر الاحصائية

اولا – التعدادات :

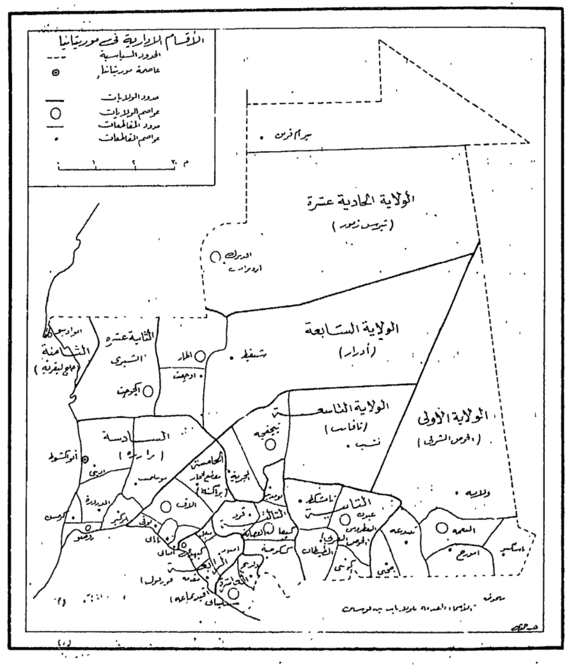
أجرى أول حصر للسكان فى موريتانيا بحدودها الحالية فى ١٢ /١٢ /١٩٥٦ ، وكان المقصود منه هو حصر السكان الأوربيين فقط (١) ، وكانت موريتانيا حتى ذلك التاريخ لاتزال مستعمرة فرنسية ، وكانت تقديرات السكان الخاصة بها فى الكتاب الديموغرافى السنوى ترد مع افريقيا الغربية الفرنسية .

وفى عامى ١٩٦١ / ١٩٦٢ أجرى أول مسح لسكان ٢٧ مركزا حضريا بالبلاد وقد تم هذا بعد الاستقلال ، وقد استغرقت عملية المسح نحو عشرة أشهر ابتداء من نوفمبر ١٩٦١ حتى أغسطس ١٩٦٢ ، فالمدن التى تم حصرها فى عامى ١٩٦١ هى ، انواكشوط وانواديبو ، وروصو ، وبوفى ، وبوتيليميت ، أما بقية المراكز الحضرية وعددها ٢٢ مركزا فقد تم حصرها فى عام ١٩٦٢ وهذه المراكز هى ازويرات ، افديريك ، وكيهيدى وأطار وكيفا وعيون العتروس واكجوجيت ، والنعمة وتيجقجة ، سليبابى والاف وولاته وتنبدغة وتامشكط وكنكوسة ومقامة والمجرية وتشيت والمذرذرة وشنقيط وودان وبيرام فرين (٢). وهذه المراكز الحضرية وكانت تمثل فى ذلك الوقت عواصم الولايات والمقاطعات الموريتانية . وقد قدر سكان المدن فى ذلك الوقت بـ ٥,٦ ٪ من جملة سكان موريتانيا .

---

(١) United Nations, Demographic Yearbook, 1964, p. 92.

(٢) Direction de la Statistique (Nouackshot). Recensement Démographique des Agglomérations (Enquête 1961-1962). Bulletin Statistique et Économique, No. 3.



شكل ٢٦ ـ ١: الاقسام الادارية فى موريتانيا (١٩٧٧)

– وقد أصدر رئيس الجمهورية الاسلامية الموريتانية قرارا فى مايو ١٩٦٤ ، باجراء المسح الديموغرافى على البدو والمستقرين ، وبالتالى على موريتانيا ككل باستثناء الـ ٢٧ مركزا حضريا والتى تم حصرها فى ١٩٦١ /١٩٦٢ ، وقد تطلبت الدراسات المبدئية وقتا طويلا وتمثل فى حصر المراكز العمرانية فى الولايات والمقاطعات ، وقد قامت باجراء المسح S.E.D.E.S. (١) .

وكانت وحدة العينة فى المناطق البدوية هى الفخذ ، أما فى المناطق المستقرة فكانت القرية هى الوحدة، وقد صنفت القرى أولا طبقا للعنصر L'ethnie ثم وضعت فى مجموعات كل منها حوالى ٣١٠ نسمة تقريبا (٢) .

وقد كان الهدف الأساسى لهذا المسح هو الحصول على الأعداد الكلية للسكان وتوزيعها على الولايات والمقاطعات الموريتانية ، ثم معرفة التركيب النوعى والعمرى والأثنوجرافى ، وتحديد السكان النشيطين اقتصاديا، وكان من أهداف هذا المسح أيضا الحصول على بيانات عن معدلات المواليد والوفيات فى محاولة لاسقاطها على السنوات التالية ، بالاضافة إلى تزويد المسئولين عن الاقتصاد والتخطيط فى موريتانيا بالمعلومات السكانية اللازمة لخطة التنمية الرباعية ١٩٦٧ / ١٩٧٠ (٣) .

وقد استمرت عملية المسح من يوليو ١٩٦٤ حتى يوليو ١٩٦٥ وان انتهت الأعمال الحقلية للمسح فى يناير ١٩٦٦ ، وصدرت فى أكتوبر ١٩٦٦ النتائج الأولية للمسح تحت عنوان :

Enquête démographique en Mauritanie, 1964-1965.
Généralités, Méthodologie, Résultats Provisoires.

وصدر المجلد الثانى أو النتائج النهائية فى عام ١٩٧٢ :

Enquête démographique en Mauritanie, 1964-1965,
Résultats définitifs.

وتبقى أهمية هذا المسح فى أنه يضم بيانات أساسية عن الاحصاءات الحيوية وتركيب السكان وتوزيعهم .

---

(١) S.E.D.E.S. هى الحروف الاولى لجميعة دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
Société d'Etudes pour le Développement Economique et Social.

(٢) A. Enquête Démographique en Mauritanie. Tome I, Méthodologie, pp. 11-12.
b. Brenz, J., « L'Observation Démographique des Milieux Nomades ; L'Enquête de Mauritanie », Population, 26ème année, Juillet-Août, No. 4, 1971, pp. 724-727.

(٣) Enquête..., Tome 1, p. 9.

وقد استخدمت الكثير من جداول هذا المسح فى الدراسة الحالية لانه أشمل من سابقه ولاحقيه من المصادر الاحصائية.

ويأتى المسح السكانى فى موريتانيا ليتم سلسلة من المسوح السكانية بالعينة فى دول غرب افريقيا التى كانت تخضع للإستعمار الفرنسى ، وقد أجرى أولها فى غينيا فى خمسة شهور من عامى ٥٤ / ١٩٥٥ ، تلاها مسح فى ساحل العاج أجرى على ٦٩ قرية للفترة ٥٧-١٩٥٨ ، ثم أجرى مسح فى النيجر للفترة من مايو ١٩٥٩ وحتى مارس ١٩٦٠ ، وأجرى مسح للسنغال فى الفترة من ابريل ١٩٦٠ ، وحتى يوليو ١٩٦١ أما مسح مالى فاجرى فى الفترة من يونية ١٩٦٠ وحتى مايو ١٩٦١ (١) ، أما غمبيا فقد أجرت أول تعداداتها فى عام ١٨٧١ أثناء الإستعمار الإنجليزى (٢) وكانت دول الشمال الافريقى العربية قد أجرت تعداداتها مع بداية القرن الحالى .

ومسح موريتانيا هو أول مسح قومى لمنطقة كبيرة يقطنها البدو ، ومما أكسب هذا المسح أهمية كبيرة هو تشتت السكان وحركتهم الواسعة ، ولقد كانت أول تجربة لمسح السكان فى مجتمع بدوى فى النيجر ، وقد واجهتها مشكلات متعددة ، ولكن المسح الموريتانى ينفرد بأنه كان متعدد الأغراض ، وكان واضح التنظيم والهدف . (٣)

— وفى الفترة من ١٩٦٨ / ١٩٧٢ ، أجرى تعداد ادارى **Recensement administratif** وقد أجرى هذا التعداد بناء على طلب الحكومة مع بداية الجفاف ، وكان يتعلق فى نفس الوقت بتحصيل الضرائب على الماشية .

وكان يتم تسجيل جميع أفراد الاسرة لدى السلطات المحلية بمساعدة رئيس كل قسم إدارى عن طريق رئيس الفخذ فى مناطق البدو ، والقرية فى المناطق المستقرة ، ونتائج هذا التعداد منشورة ضمن مجموعة من البيانات السكانية عن موريتانيا فى كتاب أصدره المكتب المركزى لتعداد السكان **B.C.R.P.** فى أنواكشوط (٤) . كما يأتى تفصيلا فى المونوجرافات

---

(١) U.N. Demographic Yearbook, 1974, pp. 108-114

(٢) Caldwell, J.E. and Okonjo, E. The Population of Tropical Africa, London, Longmans, 1968, p. 4.

(٣) Brenez, J., op. cit., pp. 720-721.

(٤) B.C.R.P. Données Estimatives sur la Population Mauritanienne (au 1er Janvier 1975), Nouakchott, 1975, Annexe 3. Tableau No. 3.

الاحصائية التي تصدر عن ادارة الاحصاء والدارسة الاقتصادية التابعة لوزارة التخطيط والتنمية الصناعية فى موريتانيا، وهذه المونوجرافات تتضمن معلومات احصائية عن كل ولاية من الولايات الموريتانية وصدر منها حتى الآن مونوجرا فان أحدهما خاص بالولاية الأولى والثانى خاص بالولاية الثانية .

— وفى اطار الاعداد للتعداد العام للسكان الذى اجرى فى موريتانيا عام ١٩٧٦ أجريت ثلاثة مسوح سكانية فى عام ١٩٧٥ ، وهى :

١ — مسح السكان والمساكن فى المراكز الحضرية الأساسية فى موريتانيا، وقد أجرى فى الفترة من ٢٥ / ١ إلى ٣ / ٣ / ١٩٧٥ وأجراه المكتب المركزى لتعداد السكان

Bureau Central de Recensement de la Population (B.C.R.P.)

بالاشتراك مع المركز الأوربى لتكوين الاحصائيين الاقتصاديين للدول النامية بباريس .

Centre Européen de Formation de Statisticiens Economistes de pays en voie de développement (C.E.S.D.).

ولقد كان الهدف من هذا المسح هو تقدير سكان المدن لتقدير عدد العدادين والمشرفين المطلوبين لتعداد ١٩٧٦ بالاضافة إلى التعرف على الاحوال السكانية فى المدن الموريتانية أيضا ، وقد صدر الحلد الخاص بنتائج المسح فى نهاية عام ١٩٧٥ تحت عنوان :

Résultats de l'enquête sur la population et l'habitat dans des principaux centres urbains dans la Mauritanie.

أى نتائج مسح السكان والمساكن فى المراكز الحضرية الأساسية فى موريتانيا .

وقد حصر هذا المسح المدن الأساسية فى ١٧ مركزا حضريا هى عواصم الولايات الاثنتى عشرة بالاضافة إلى أنواكشوط وبو تيلميت وأزويرات وبوفى وأمبود، وقد أهمل هذا المسح أحد عشر مركزا حضريا (١) شملهم مسح ٦١ / ١٩٦٢، لأن حجمهم لا يدخل ضمن تعريف الحصر الخاص بهذا المسح وهو ٥٠٠٠ نسمة للمركز العمرانى . وقد اعتمدت الدراسة على نتائج هذا المسح .

٢ — أما المسح الرائد للوسط البدوى الذى أجراه المكتب المركزى لتعداد السكان بالاشتراك مع المركز الاوربى لتكوين الإحصائيين الاقتصاديين للدول النامية ، فقد وقع اختياره على مقاطعتى تامشكط (الولاية الثانية) وشنقيط (الولاية السابعة) لتكونا مجال

(١) كانت افديرك وازويرات مدينة واحدة حسب مسح ٦١ — ١٩٦٢ .

هذا المسح ، وذلك لأنهما تمثلا نمطين من البداوة ، إذ يوجد رعاة الضأن فى تامشكط ورعاة الإبل فى شنقيط (١) ، وقد كان الهدف من هذا المسح هو البحث عن أفضل الطرق لحصر شامل للبدو فى موريتانيا خاصة وأنهم يشكلون حوالى ٣٣٪ من جملة السكان ، وقد صدر المجلد الخاص بشنقيط تحت عنوان :

Rapport de stage sur la méthodologi eutilisée lors de l'enquête — Pilot en milieu nomade dans le département de Chinguetti, Avril 1975.

ولم يصدر المجلد الخاص بتامشكط حتى عام ١٩٧٧ .

٣ — وبالنسبة للسكان المستقرين فقد تم اختيار مقاطعتين لإجراء مسح ميدنى فيهما ، وقد أختيرت مقامة (الولاية الرابعة) لتمثل مناطق المستقرين التى تسود فيها العناصر السوداء ، كما اختيرت أمورج (الولاية الأولى) لتمثل النمط المستقر الذى يوجد فيه المور (البيضان) ، وإن كان المناخ قد تسبب فى حدوث بعض الصعاب عند إجراء المسح فى أمورج (٢) .

ثانيا — التقديرات :

لدينا مجموعة من التقديرات بعضها للأمم المتحدة فى الكتاب الديموغرافى السنوى ، وبعضها الآخر يتضمنه كتاب الإنتاج السنوى لمنظمة الأغذية والزراعة ، بينما يأتى البعض الثالث ضمن مجموعة الكتب الإحصائية السنوية التى تصدرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وقد أفاد منها البحث كثيراً ، وقد رجع إليها الباحث إلى الكثير من الموضوعات حينما عجزت المصادر الموريتانية عن الوفاء بحاجة الدراسة إليها .

ومن المصادر المحلية التى أمدتنا بتقديرات ، الكتاب الذى أصدره المكتب المركزى لتعداد السكان ويضم مجموعة من تقديرات السكان فى بداية عام ١٩٧٥ (٣) ، خاصة الجداول التى تقدر السكان البدو والمستقرين من الريف والحضر ، وكذلك توزيع السكان العددى على المقاطعات المختلفة ، كما أورد جداول تفصيلية وإجمالية لنتائج المسوح السكانية التى أجريت فى موريتانيا ، سواء مسح ٦٤/١٩٦٥ ، أو مسح المدن (١٩٧٥) والبدو (١٩٧٥) والمناطق المستقرة ، وقد أفاد منه الباحث كثيراً .

---

(١) B.C.R.P. Données..., Annexe o. Tableau V.

(٢) Ibid., Tableau VI.

(٣) Ibid, 33 p. et Annexe (VII) Tableaux.

وأود أن أشير هنا إلى أن التخطيط لتعداد ١٩٧٦ تطلب عملا وجهداً شاقين ، وكان لعملية اعداد الخرائط والصور الجوية لأجزاء كثيرة من موريتانيا دور فى أن يرتاد خبراء المكتب المركزى لتعداد السكان أجزاء كثيرة من موريتانيا ، وأن يتحققوا من كثير من التغير الذى طرأ على توزيع السكان وعلى أنماط حياتهم ، بالإضافة إلى أن إجراء المسوح المبدئية على الحضر والريف المستقر والبدوى أعطى الخبراء فى هذا المكتب الفرصة ليعيدا التفكير فيما تضمنه مسح ٦٤ / ١٩٦٥ ؛ وأن يدركوا الوضع الحالى لسكان موريتانيا. وفى هذا المطبوع شرح لطريقة عمل كل جدول ومصادره .

ـ وبالإضافة إلى هذا المطبوع ، فقد قام القسم الكارتوجرافى الذى كان يحقق المواقع على خرائط ـ تمهيداً لإجراء تعداد ١٩٧٦ - بتقدير السكان المستقرين فى عام ١٩٧٥ ، وقد بلغ عددهم طبقاً لهذا التقدير ١,٠٤٧,٠٠٠ نسمة(١) ، وهو تقدير بعيد عن الحقيقة للأسباب التى سيأتى شرحها فيما بعد .

ثالثا ـ تعداد ١٩٧٦ :

أجرت الحكومة الموريتانية تعداداً للسكان فى ديسمبر ١٩٧٦ وهو أول تعداد قومى شامل للسكان ، وسبقه مجموعة من المسوح السكانية واعداد خرائط دقيقة وتفصيلية للبلاد ، إذ كان نقص الخرائط الأساسية من العوامل التى تعوق توزيع الخصائص السكانية فى موريتانيا والكثير من الدول الأفريقية(٢) .

ولقد اختير شهر ديسمبر لإمكان الإفادة من المدرسين والطلبة فى عمليات العد ، وكذلك لتجنب فترة الأمطار التى تعوق سير السيارات خاصة فى الجنوب حيث الطرق ترابيه أومدقات

ويواجه التعداد فى موريتانيا مجموعة من المشكلات أهمها : تبعثر توزيع السكان خاصة البدو ، وصعوبة المسير على الطرق بوضعها الحالى ومساحة الدولة الكبيرة ، وكذلك نقص عدد السيارات .

وخلال فترة التعداد قامت الصحافة والإذاعة الموريتانية بعملية الدعاية اللازمة لإنجاح

---

(١) Ibid., Annexe 7. Tableau VII.

(٢) Hancé, W.A., The Geography of Modern Africa, 2nd Ed., New York, 1972, p. 57.

التعداد ، وقد قدمت الأمم المتحدة لموريتانيا معونة مالية وكذلك الخبراء اللازمين لإجراء هذا التعداد(١) .

رابعا ــ الاحصاءات الحيوية :

لايوجد فى موريتانيا تسجيل حيوى من أى نوع أى للمواليد أو الوفيات أو الزواج أو الطلاق ، وقد اعتمدت الدراسة الحالية على جداول المواليد والوفيات الموجودة فى مسح ٦٤ / ١٩٦٥ ، فخلال إجراء المسح تم تسجيل جميع المواليد والوفيات لسنة كاملة فى مناطق موريتانيا المختلفة ، البدوية والمستقرة ، وفى المجموعات الاثنولوجية وكذلك فى المجموعات البدوية « المور » المختلفة .

وكان رب كل أسرة أو خيمة يقوم بتسجيل الأحداث الحيوية التى تقع فى أسرته أو خيمته . واستمر التسجيل للفترة من يوليو ١٩٦٤ وحتى يوليو ١٩٦٥ .

وكان مسح ٦١ / ١٩٦٢ الخاص بالمدن قد اشتمل أيضاً على الإحصاءات الحيوية الخاصة بالمدن .

وبصفة عامة كانت البيانات الخاصة بهذه الإحصاءات منقوصة ، وقد صححها القائمون على أمر المسح خاصة ٦٤ / ١٩٦٥

وباستثناء هذه البيانات لايوجد تسجيل حيوى كما سبق ، وفى المونوجراف الإحصائى الخاص بالولايتين الأولى والثانية يتضح هذا ، ففى الولاية الثانية ، سجل فى عام ١٩٧١ ، ١٣ مولوداً بينهم ٧ أولاد ، ٦ بنات ، وفى سنة ١٩٧٢ سجل ٦ مواليد وكلهم من الذكور فقط ، أما حالات الزواج التى سجلت فى عام ١٩٧١ فكانت ٢٣ حالة فقط فى مقابل لاشىء عام ١٩٧٢(٢) .

وقد كان لطبيعة الحياة البدوية التى كان يعيشها أكثر من ٦٠٪ من الموريتانيين قبل ١٩٦٨ ، أثر فى هذا النقص فى التسجيل ، كما أن عدم توافر مكاتب الصحة أو الإدارات

---

(١) United Nations, Fund for Population Activities. Population Programmes and Projects, Vol. 2. Inventory of Population Projects in Developing Countries and the World, 1974-1975, New York, 1976, p. 181.

(٢) C.E.S.D. Monographie Statistique de la Deuxième Région, 1972. Nouakshott, 1973, p. 6.

المدية فى معظم القرى الموريتانية ، كانت من العوامل التى أدت إلى هذا ، ثم كان بعد المسافة بين القرية من ناحية وعاصمة المقاطعة من ناحية أخرى وصعوبة المواصلات من أسباب إنعدام التسجيل . وبصفة عامة فإن القطاع البدوى من السكان لا يرتبط بالحكومات المركزية كثيراً . ولكن فى الفترة الأخيرة ، وبعد افتتاح المستشفيات خاصة فى المدن الكبرى ينتظر أن يزيد الإقبال على التسجيل ، كما أن البطاقات الخاصة بالأفراد المتضررين من الجفاف والتى يصرفون بموجبها بعض المواد التموينية ، تحتم عليهم تسجيل المواليد أيضاً للإفادة بمخصصاتهم التموينية لصالح الأسرة .

ويرجع نقص إحصاءات الزواج والطلاق إلى العادات والتقاليد الاجتماعية حيث تتم هذه الظاهرات الاجتماعية طبقاً للعرف السائد فقط ، وبدون تسجيل .

دراسة تحليلية نقدية للمصادر الاحصائية الموريتانية :

ونناقش الآن مدى الصدق والثبات فى المصادر الإحصائية الموريتانية .

أجرى المسحان الأولان ٦١ /١٩٦٢ ، ٦٤ / ١٩٦٥ بطريقة العينة وهذا يعنى أن بهما نسبة ما من الخطأ بلغت فى المسح الأخير (٦٤ /١٩٦٥) ٤١,ـ ٧,٢٪ من جملة السكان ، الأمر الذى حدا بخبراء المكتب المركزى لتعداد السكان فى أنواكشوط ، بإعادة تقييم الأعداد الكلية للسكان فى كل ولاية ، بالإضافة إلى أن إجراء التعداد فى فترة طويلة أدى إلى بذل جهد إحصائى آخر لتوحيد الأعداد طبقاً لتاريخ موحد .

وإذا أخذنا تقدير السكان حسب مسح ١٩٦١ /١٩٦٢ فإن نسبة النقص على المستوى القومى يبلغ ٣٨٪ من جملة السكان(١) .

يضاف إلى هذا أن مسح ٦٤ /١٩٦٥ ، لم يعط رقماً قاطعاً للمسح ، ولكنه افترض أنه بين رقمين هما ٩٩٠٥٠٠ نسمة كحد أدنى و ١٠٩٤١٠٠ نسمة كحد أعلى وكان متوسطهما بطبيعة الحال هو الرقم ١٠٢٨٩٠٠ نسمة الذى جاء كعدد لسكان موريتانيا فى ذلك المسح ، إلا أن المكتب المركزى لتعدادات السكان أعاد تقدير السكان بـ ١,٠٦٠,٠٠٠ نسمة .

---

(١) B.C.R.P. Données..., p. 7.

مسح ١٩٦٥/٦٤ :

وفى جداول خصائص السكان جاءت الولايات الموريتانية مقسمة إلى خمس مجموعات فقط ، الأمر الذى يصعب معه معرفة خصائص كل ولاية على حده ، وتزداد الحاجة إلى معرفة التفصيلات فى حالة اختلاف الخصائص الأقتصادية للولايات، فمثلا الولاية الثامنة التى تضم أنواديبو جاءت مع الولايتين السابعة والحادية عشرة، وجاءت الولاية السادسة مع الثانية عشرة ، والخامسة مع التاسعة، والثالثة مع الرابعة والعاشرة ، ثم الأولى والثانية معاً ، ويرجع ذلك إلى الوضع الإدارى أثناء إجراء المسح ونشر النتائج .

وقد جاءت تقديرات المدن أقل من الواقع ، أى قدر لها معدل زيادة مقداره ٢,١٪ سنوياً ، وهو نفس معدل الزيادة المقدر للريف وهذا يعنى أنه أغفل الهجرة الريفية – الحضرية التى كانت موجودة فى ذلك الوقت حتى قبل الجفاف ، ولذلك عندما أعاد المكتب المركزى للتعدادات السكان النظر فى أرقام المسح أخذ فى الاعتبار هذه القضية ، خاصة بالنسبة للمدن الكبرى التى لها قوة جذب سكانى كبيرة كأنواكشوط .

ويصعب بناء تقديرات على مسح ٦٤ / ١٩٦٥ فيما يختص بعديد من الموضوعات السكانية وأهمها :

(ا) تقدير البدو :

أغفل المسح عملية استقرار البدو التى بدت قبل عام ١٩٦٥ فى بعض المدن ، وازدادت معدلاتها مع الجفاف ، ويقطن الكثيرون من البدو حسب مسح ١٩٦٥ ، المدن والقرى الآن ، ويجب أن يؤخذ هذا فى الاعتبار عند دراسة البداوة والاستقرار فى موريتانيا .

(ب) معدلات المواليد والوفيات :

جاءت معدلات المواليد أقل من الواقع ، إذ قدر بـ٤٣ فى الألف بينما يرى القائمون على أمر مكتب التعداد المركزى بأن المعدل يتراوح ما بين ٤٦ و٥٠ فى الألف أما معدل الوفيات الخاص بمسح ١٩٦٥ يتقارب مع مثيله فى ١٩٧٥ وهو ٢٦ – ٢٧ فى الألف وإن كان فى وقت المسح أقل من هذا (١) .

---

(١) Ibid, p. I.

(ج) عدد سكان بعض الولايات :

أوضحنا أن المسح اقترح نسبة خطأ ± ٧,٢٪ من جملة السكان بل أن عدد سكان بعض الولايات كانت بها نسبة خطأ أكبر من ذلك ، وخاصة فى الولايتين الرابعة والخامسة .

ويؤخذ على مسح ٦٤ /١٩٦٥ أنه أجرى فى الفترة بين يوليو ١٩٦٤ ويوليو ١٩٦٥ ، وانتهت أعماله الحقلية فى يناير ١٩٦٦ بينما ظهرت نتائجه النهائية فى ١٩٧٢ وهى مدة طويلة ، وخرجت النتائج فى ظروف تختلف تماماً عن الظروف التى أجرى فيها المسح ، إذ كانت آثار الجفاف قد ظهرت وأعيد توزيع السكان والخصائص السكانية فى موريتانيا .

أما التعداد الإدارى ، فإن أرقامه يمكن أن تستخدم بحذر شديد للأسباب الآتية :

١ — لم يأخذ التعداد فى اعتباره الهجرة من مكان لآخر ، حيث كان يتم تسجيل سكان كل أسرة فى مكان سكنها ، وطبقاً لأرقام هذا التعداد فإن نسبة معدل الهجرة الداخلية يصل لأقل درجة ، وهذا عكس الواقع إذ أن الحركة مستمرة خاصة مع حلول الجفاف .

٢ — أرقام هذا التعداد أقل من الواقع فى بعض الحالات ، لأن أشخاص كثيرون لايعرفهم رئيس الفخذ أو القرية ، ويمكن أن يغفلهم عند الأدلاء ببيانات التعداد ، ومعظم هؤلاء الأشخاص من النساء والأطفال الصغار .

٣ — تهرب الكثير من الأفراد من التعداد وإغفال ذكر أسمائهم وذلك للتهرب من الضرائب ، التى كانت جبايتها أحد أسباب إجراء التعداد .

أما مسحا البدو والمستقرين الرائدان اللذان أجريا فى إطار الأعداد لتعداد ١٩٧٦ العام ، فأرقامهما جزئية ولا تفيد كثيراً .

أما أرقام مسح المدن فهى على جانب كبير من الأهمية ، وإن كان لا يمكن مقارنتها بمسح ٦١ /١٩٦٢ ، لاختلاف مقاييس تعريف المدينة ، كما أن المسح الآخر يتضمن الأعداد الكلية للسكان والمساكن فقط ، وإن كانت جداول فئات السن لا تتفق مع التقسيم المعروف ، إذ كانت طبقاً للمسح الأخير على أساس (أفراد بالغون — غير بالغين) .

وفى النهاية فإن عدم وجود سلسلة من التعدادات أو المسوح السكانية ، أفقد البعد التاريخى للدراسة أو المقارنة قيمته ، كما جعل الدراسة التطورية ناقصة أيضاً .

تصنيف مراكز العمران فى موريتانيا :

تصنف مراكز العمران عادة إلى قسمين كبيرين وهما : مراكز العمران الريفى ومراكز العمران الحضرى ، وفى موريتانيا تنقسم مراكز العمران الريفى إلى مناطق البدو والمراكز العمرانية للمستقرين ، وتتباين أحجام وتركيب وخصائص كل من مساكن البدو ومساكن المستقرين الريفية .

وقبل أن نتناول دراسة الحضرية فى موريتانيا يجدر بنا تحديد مفهوم المدينة وبالتالى المراكز العمرانية الحضرية ، على أن يكون ما عداها هو المراكز الريفية ، وقد اختلف تحديد مفهوم المدينة من وقت لآخر فى موريتانيا ، فى مسح سكان المدن الذى أجرى بين عامى ٦١ / ١٩٦٢ اختير ٢٧ مركزاً وأخذت الصفة الحضرية ، يوضحها الجدول رقم (١) وكل هذه المراكز كانت عواصم الولايات (الدوائر) والمقاطعات فى ذلك الوقت :

وعندما أجرى مسح لسكان المدن الموريتانية فى عام ١٩٧٥ ، اصطلح على أن المراكز الحضرية هى المراكز العمرانية التى يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠٠٠ نسمة ، وهى المدن التى تقوم بنشاط اقتصادى وإدارى ، ومن ثم فإن كل عواصم الولايات الاثنتى عشرة تدخل وضمن الحضر بالإضافة إلى أنواكشوط ، قد أدخلت افديرك التى يقل عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة ضمن الحضر لكونها عاصمة الإقليم الحادى عشر ، ويضاف إلى عواصم الأقاليم الأثنى عشر وأنواكشو كل من بوتيلميت ، وبوفى وازويرات وإمبود وكلها مراكز عمرانية يزيد عدد سكان كل منهما على ٥٠٠٠ نسمة ، ويوضح الجدول رقم (٢) المراكز الحضرية فى مسح ١٩٧٥ .

وباستثناء هذه المراكز الحضرية السبعة عشرة ، فإن جميع المحلات السكنية الأخرى تدخل ضمن الريف .

جدول رقم (١)

عدد سكان المراكز الحضرية حسب مسح ١٩٦٢/٦١

المدينة	عدد السكان	المدينة	عدد السكان
أطار	٩٥٢٨	سليبابى	٢٧٣٧
كيهيدى	٩١٩٧	اكجوجت	٢٥١٨
بوقى	٥٨٦٧	شنقيط	٢٤٢١
انواكشوط	٥٨٠٧	الجرية	٢١١٠
انواديبو	٥٢٨٣	تنبدغة	١٨١٥
عيون العتروس	٤٨٧٧	المدرذرة	١٣٧٩
روصو	٧٨١١	ألاك	١٣٦٠
افديرك	٤٦٥٩	ودان	١١٣٢
كيفا	٤٣٥٩	كنكوصة	١٠٦٣
النعمة	٣٨٩٣	بيرام قرين	١٠٤٨
تيجكجة	٣٦٢٩	ولاته	٩٠٤
امبود	٣٠٦٧	تشيت	٧٩٠
مقامة	٢٨٢٩	تامشكط	٧٣٥
بوتيليميت	٢٧٧٤		

R.I.M. Bulletin Statistique et Economique de la République Islamique de Mauritanie, 1964.

وإذا كانت عواصم بعض الولايات لاتختلف كثيراً فى تركيبها الوظيفى عن عواصم المقاطعات ، لكن المعيار الاحصائى الخاص بعدد السكان ، وأهمية بعض الوظائف التى تؤديها عواصم الولايات تعد فارقاً واضحاً بين طبيعة كلا منها (١) .

(١) راجع على سبيل المثال :

ا — جمال حمدان . جغرافية المدن . القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ٥٤ وما بعدها .

ب — عبد الفتاح وهيبة ، فى جغرافية العمران . بيروت ، دار النهضة العربية . ١٩٧٣ ، ص ٣٤ .

حـ — محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهرى ، جغرافية الحضر . الاسكندرية . دار الكتب الجامعية — ١٩٧٢ ، ص ٤٤ — ٤٦ .

جدول رقم (٢)

عدد سكان المراكز الحضرية فى مسح ١٩٧٥

المركز الحضرى	عدد السكان
انواكشوط	١٠٤٠٥٤
انواديبو	٢٢٩٦٢
ازويرات	٢٠٨٨٢
كيهيدى	١٩٧٦٦
روسو	١٩٥٤٤
اطار	١٨٨٩٧
كيفا	١٦٧٢٩
عيون العتروس	١٣٦٠٦
اكجوجيت	١٣٠٠٤
بوفى	١١٦٢٠
النعمه	٩٢٣٦
تيجقجة	٨٠٧٠
وتليميت	٧٦٢٢
سليبابى	٥٢٧٩
الاف	٥٢٢٤
امبود	٤٨٧٧
اقديرك	٢١٩٢
الجملة	٢٠٤١٦٩

B.C.R.P. Résultats de l'enquête sur la population et l'habitat dans les principaux centres urbains dans la Mauritanie, p. 8.

العمران الحضرى فى موريتانيا

بعد أن اصطلحنا على أن العمران الحضرى « المدنى » يشمل عواصم الولايات الأثنى عشرة مضافاً إليها إنواكشوط وبوفى وبوتليميت وازويرات وأمبود -، يمكن تصنيف هذه المراكز الحضرية إلى أربعة أنماط: وهى المدن القديمة والمدن الاستعمارية والمدن الاقتصادية والعواصم الإدارية الحديثة، ولا يشترط بالضرورة أن تكون كل مدينة فى نمط واحد فقط من هذه الأنماط فربما تكون فى أكثر من نمط .

اما المدن القديمة فقد تفاوتت مصائرها ، إذ صارت أوداغوست وتوجيا وراشد وقصر البركة أطلالا بعد أن كانت مراكز حضرية هامة فى العصور الوسطى كما كانت تشيت مركزاً هاماً للقوافل هى أيضاً على تخوم الصحراء الجنوبية ، أما مدينتا أطار وتيجكجة ، فإن آثارهما تدل على نهضة حضرية سابقة بالمقاييس الحضرية للفترات التاريخية المتلاحقة .

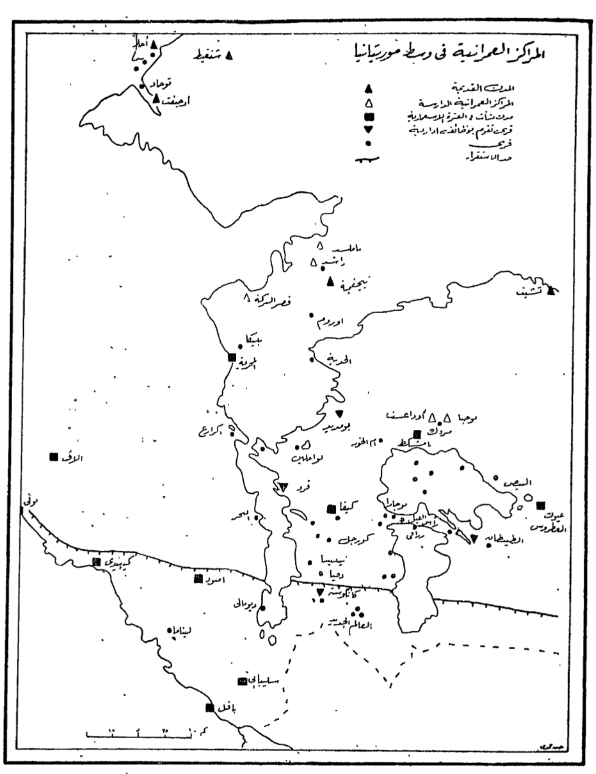
اما المدن الاستعمارية فهى المدن التى أنشئت فى ظل الاستعمار الفرنسى نتيجه لمواقعها الاستراتيجية ، ولتكون مقراً الحكام الفرنسيين فى الولايات الموريتانية « الأقاليم والدوائر » وأنشئت هذه المدن على أطلال مواقع قديمة أحياناً أو أنها كانت قرى صغيرة ثم تحولت إلى مدن بمرور الوقت ، وأنشىء بعض هذه المدن حول المعسكرات الفرنسية والتى كان سكانها الجنود السنغاليين وانضم إليهم الحرطانيون (١) وبعض التجار وأنشئت هذه المدن فى العقد الأول من القرن الحالى .

ويختلف هذا النمط من المدن عن النمط السابق فبينما يرتبط نمط المدن القديمة بتخوم الصحراء لأسباب التجارة وبالواحات الشمالية الوسطى ، فإن النمط الاستعمارى يرتبط بجنوب موريتانيا ووسطها فى منطقة الساحل وبمنطقة حوض نهر السنغال من ناحية أخرى — ويستثنى من هذا الموقع أنواديبو — وذلك لقربهما من مناطق الإدارة الفرنسية فى سانت لوى بالسنغال ، وكانت هذه المناطق هى مناطق الاستقرار النسبى فى موريتانيا ، أما فى الشمال فقد أنشىء موقعان هما فورت جورو ١٩٣٣ والتى عرفت فيما بعد باسم أفديرك وفورت ترينكية والتى عرفت فيما بعد باسم بير أم قرين ، وإن لم تعد الأخيرة مركزاً حضرياً ، وكانت قلة المراكز الحضرية الاستعمارية فى الشمال تعود إلى نفور المور من الفرنسيين أو التعامل معهم وكذلك تبعثر السكان وصعوبة إدارتهم مركزياً ، أما المناطق التى كان يتركز فيها السكان فعلا ، فهى أنسب المواقع لإنشاء مدن أو مراكز إدارية .

وأهم مدن الجنوب التى تنتمى إلى نمط المدن الاستعمارية كيفا وبوتى وألاف وامبود وسليبابى . (شكل ١٦ — ٢) ومن أهم المدن التى نشأت فى الفترة الاستعمارية هى أنواديبو التى تقع على الجانب الشرقى من شبه جزيرة الرأس الأبيض .

---

(١) الحرطانيون هم العبيد المحررون .



شكل ١٦ ـ ٢ : تصنيف المراكز العمرانية فى وسط موريتانيا

أما المجموعة الثالثة من هذه المدن فهى **المدن الاقتصادية** التى نشأت فى خلال الفترة الاستعمارية ، ولكن لأسباب اقتصادية أساساً وليس لأسباب إدارية كالمجموعة السابقة ، ولكن هذه المدن تطورت وازدهرت خلال فترة الاستقلال ، كما تختلف عن المجموعة السابقة أيضاً فى إنها مدن اقتصادية غير تقليدية أى لا تعتمد على الزراعة والرعى ، وإنما هى مدن تعدينية أو مدن شحن وتفريغ — موانى — أساساً ويدخل ضمن هذه المجموعة أزويرات وأفديرك وأكجوجت وأنواديبو .

أما المدن التى نشأت نتيجة **لمبادرة وطنية** لتكون عواصم إدارية أو سياسية فأهمها — أنواكشوط ، وهناك مجموعة أخرى من المراكز العمرانية التى أنشئت واعتبرت مدناً إدارية ، ولكنها صفة الحضرية انتفت عنها بعد تحديد ٥٠٠٠ نسمة كحد أدنى للمركز الحضرى .

١ — احجام المراكز الحضرية :

يمكن أن نبدأ بدراسة أحجام المدن الموريتانية من الجدول رقم (١) الذى يوضح المدن الموريتانية فى مسح ٦١ / ١٩٦٢ ، ذلك أنه سيلقى ضوءاً على تطور المراكز الحضرية الموريتانية فى مسح ١٩٧٥ .

ومن دراسة الجدول يتضح ما يأتى :

(أ) كانت أطار أكبر المراكز الحضرية فى ذلك الوقت بعدد سكانه ٩٥٢٨ نسمة ، أى أقل من عشرة آلاف نسمة — تليها كيهيدى بعدد سكان مقداره ٩١٩٧ نسمة ثم كانت بوفى فى المركز الثالث وبلغ عدد سكانها ٥٨٦٧ بينما احتلت أنواكشوط المرتبة الرابعة (٥٨٠٧ نسمة) ، وجاءت أتواديبو فى المركز الخامس حيث بلغ عدد سكانها ٥٢٣٨ نسمة ، أما المدن من السادس إلى العاشر فكانت عيون العتروس (العيون) وروصو وأفديرك ، وكيفا ، والنعمة على التوالى . ويلاحظ أن هذه المدن كلها أصبحت ضمن المراكز الحضرية السبعة عشرة فى مسح ١٩٧٥ .

(ب) سجلت ٢٢ مدينة عدداً للسكان يقل عن ٥ آلاف نسمة ، وهو العدد الذى حدد بعد ذلك (فى ١٩٧٥) كمقياس للحضرية ، بل أن هناك تسعة مدن يقل سكان كل منها عن

ألفي نسمة ، منها ثلاثة مراكز يقل عدد سكان كل منها عن ١٠٠٠ نسمة ، وهي المدن التاريخية الثلاث تامشكط وولاته وتشيت .

(ج) تتوزع المدن الكبرى (حوالى ٥ آلاف نسمة) على جميع الأقاليم الجغرافية والاقتصادية في موريتانيا ، فهي في وسط موريتانيا وشمالها وفي حوض نهر السنغال وفي إقليم الساحل وجنوبه ، وعلى السواحل الموريتانية ، أما أقصى شمال موريتانيا وحوض الحوف فإن ينقصهما وجود مدينة كبرى حتى الآن وذلك للظروف الجغرافية السائدة فيهما .

(د) إذا طبقنا قانون المدينة الأولى The Law of the Primate City لمارك جيفرسون Mark Jefferson (١) والتي ترى أن نسبة المدينة الأولى إلى الثانية والثالثة هي في الغالب ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠ ، فإن هذه النسب لاتنطبق على نمط أحجام المدن الموريتانية ، فعدد سكان المدينة الثانية تقترب من عدد سكان المدينة الأولى ، بينما سجل عدد سكان المدينة الثالثة نحو ٦٥٪ من جملة عدد سكاني المدينة الأولى أو الثانية ، أما عدد سكان المدينة الرابعة فيقترب جداً من عدد سكان المدينة الثالثة .

(هـ) احتلت أنواكشوط العاصمة الناشئة في ذلك الوقت المركز الرابع وسبقتها مدن عريقة في موضعها ومواردها وعمرانها ، كما احتلت أنواديبو المركز الخامس بين المدن الموريتانية ، ولم تلبث هاتان المدينتان أن احتلتا مركزيهما الطبيعيين فيما بعد .

٢ ـ احجام المدن الموريتانية في مسح ١٩٧٥ :

كان تحليلنا لنتائج المسح السابق للمراكز السبعة عشرة الحضرية أساساً أما في مسح ١٩٧٥ ومن تحليل نتائجه والتي يوضحها جدول رقم ٢ يتضح ما يأتي :

---

(١) Jefferson, M., The Law of the Primate City. Geog. Review, Vol. 29, April 1939, pp. 226-232.

(أ) تغير ترتيب أحجام المدن الموريتانية تغيراً جذرياً عما كان عليه فى مسح ٦١ /١٩٦٢ ، إذ احتلت أنواكشوط المركز الأول ، وتلاها أنواديبو فازويرات ثم كيهيدى وروصو وأطار للمراكز من الثانى حتى السادس على الترتيب .

(ب) بلغ عدد سكان أنواكشوط ما يزيد على ١٠٠ ألف نسمة ، وهو رقم تسجله مدينة موريتانية لأول مرة ، وسنناقش أسباب ذلك فيما بعد ، فى حين كان عدد سكان المدينة الأولى فى موريتانيا فى مسح ٦١ /١٩٦٢ أقل من عشرة آلاف نسمة — وهذا الرقم تخطته عشر مدن فى مسح ١٩٧٥ .

(ج) يلاحظ أن المراكز الأولى من حيث الحجم فى مسح ١٩٧٥ ، قد احتلتها مدن الاقتصاد الحديث كالتعدين والشحن والتفريغ والخدمات والإدارة كانوا كشوط وأنواديبو وأزويرات ، بينما تراجعت مدن الاقتصاد التقليدى إلى مراكز تالية .

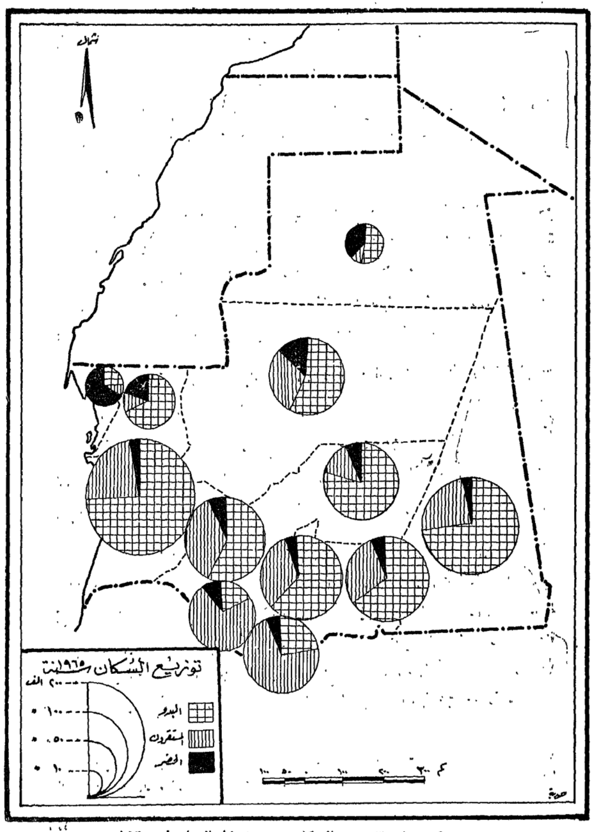
(د) لاينطبق قانون المدينة الأولى أيضاً على المدن الموريتانية فنسبة المدن الثلاث الأولى هى ١٠٠ : ٢٠ : ١٩ ، وفى دولة كموريتانيا لها ظروفها الطبيعية والبشرية وتنظيمها الاجتماعى ، يكون من التعسف محاولة تطبيق نظريات وقوانين مجتمعات مستقرة منذ زمن طويل عليها ، كذلك كان للجفاف ، وما تركه من آثار دور كبير فى تغير الكثير من الأوضاع فى موريتانيا بل وفى منطقة الساحل كلها فى غرب أفريقيا ، وفيما يختص بقانون المدينة الأولى أو قاعدة زيف Zipf (١) فإن المجتمع الموريتانى حديث العهد بالتحضر ، وأن مدنه قد عمرت سكانها منذ فترة قصيرة نسبياً .

معدلات التحضر :

طبقاً لمسح ٦٤ /١٩٦٥ كان معدل التحضر ٩٪ والريف ٩١٪ من جملة السكان ، وقد بلغ نصيب الريف البدوى ٥٨٪ من جملة السكان والريف المستقر ٣٣٪ من جملة السكان وقد تفاوتت نسبة الريف من ولاية لأخرى حيث بلغت أكثر من ٩٥٪ فى الولايات الأولى والثالثة والسادسة والتاسعة والعاشرة . وكانت نسبة سكان الريف أعلى من ٩٠٪ فى الولايتين

---

(١) راجع : محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهرى . المرجع السابق ص ٦٤ .



شكل ١٦ : ٣ توزيع السكان حسب انماط الحياة عام ١٩٦٥ .

الثانية والخامسة ، بينما بلغت ٩٠٪ فى الولاية الرابعة ، ٨٧٪ فى الولاية السابعة ، وانخفضت إلى ٧٩٪ فى الولاية الثانية عشرة ، ٦٠٪ فى الولاية الحادية عشرة ، وكان أقل نسبة لسكان الريف فى الولاية الثامنة حيث بلغت ٣٣٪ فقط .

أما حجم الحضر ومعدله فكان يتأثر بعدد سكان المدينة الرئيسية أو مجموع سكان مدنه الكبرى فى بعض الولايات ، بينما كان النشاط الاقتصادى السائد عاملا آخر يؤثر فى حجم الحضر ونسبته فى بعض الولايات كالثامنة .

وقد تفاوتت أيضاً نسبة البدو والمستقرين بين الولايات ، فقد بلغ سكان البدو اكثر من ٥٠٪ من جملة سكان الولاية الأولى والثانية والثالثة والخامسة والسادسة والسابعة والتاسعة والحادية عشرة . وقد فاقت نسبة المستقرين نسبة البدو فى الولايات الرابعة والعاشرة ، وفى عام ١٩٧٠ قدر أن نسبة سكان الريف ٨٦٪ ، بينما كانت نسبة سكان المدن ١٤٪ ، وكانت نسبة البدو ٧٢٪ والمستقرين ١٤٪ إلى جملة السكان(١) (شكل ١٦ — ٣) .

وفى التقدير الذى اجرى فى بداية ١٩٧٥ ، وبعد احداث الجفاف وإعادة توزيع السكان ، وتغير نمط حياتهم، فإن اتجاه البدو نحو الاستقرار سواء فى الريف أو فى المدن كان قد تم بمعدلات سريعة (راجع الجدولين ٣ ، ٤) ومن دراسة الجدول يتضح أن نسبة سكان الريف قد أصبحت تقل عن ٩٠ ٪ فى جميع الولايات باستثناء الولايتين الأولى والعاشرة والتى بلغت نسبة الحضر ٦ ٪ فقط لكل منهما .

وقد تفاوتت نسبة سكان الريف من ولاية لأخرى ، إذ بلغت أكثر من ٨٥ ٪ فى الولايات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة ، وقد انخفضت النسبة فى بقية الولايات فكانت ٧٤ ٪ فى الولاية السابعة ، ٢٢ ٪ فى الولاية الثانية ،٢١ فى الحادية عشرة، ٣٤ ٪ فى الثانية عشرة، أما نسب البدو فقد انخفضت بشكل واضح ، وصارت تشكل أكثر من ٥٠ ٪ من جملة سكان الولايتين الأولى (٥٨ ٪) والتاسعة (٥٩٪) وذلك لظروفهما الجغرافية . أما بقية الولايات فتنخفض فيها النسبة عن ٥٠ ٪ .

---

(١) الجمهورية الإسلامية الموريتانية — وزارة الدولة للتوجية الوطنى — وزارة الاعلام والمواصلات ، اقتصاد وطنى متحرر . نواكشوط ، ١٩٧٥ . ص ١٣ .

جدول رقم ٣

معدلات التحضر فى مسح ٦٤-١٩٦٥ « النسب المئوية »

الولاية	ريف البدو	ريف المستقرين	الحضر	الولاية	ريف البدو	ريف المستقرين	الحضر
الأولى	٧٣	٢٤	٣	الثامنة	٢٦	٨	٦٦
الثانية	٦٦	٢٨	٦	التاسعة	٨٢	١٢	٥
الثالثة	٦٣	٣٦	٤	العاشرة	٢٣	٧٣	٤
الرابعة	١٨	٧٢	١٠	الحادية عشرة	٥١	٨	٤٠
الخامسة	٥٤	٣٩	٧	الثانية عشرة	٧٠	٩	٢١
السادسة	٧٣	٢٤	٣	انواكشوط	٠٠	٠٠	١٠٠
السابعة	٥٦	٣١	١٣	الجملة	٥٨	٣٣	٩

المصدر : Donnees..., p. 26.

جدول رقم ٤

معدلات التحضر فى تقدير ١٩٧٥ « النسب المئوية »

الولاية	ريف البدو	ريف المستقرين	الحضر	الولاية	ريف البدو	ريف المستقرين	الحضر
الأولى	٤٨	٣٦	٦	الثامنة	٧	١٥	٧٨
الثانية	٤٠	٤٨	١٢	التاسعة	٥٩	٣٠	١١
الثالثة	٣٨	٥١	١١	العاشرة	٨	٨٦	٦
الرابعة	٥	٧٩	١٥	الحادية عشرة	١٤	٨	٧٩
الخامسة	٢٢	٦٧	١٢	الثانية عشرة	٢٠	١٦	٦٤
السادسة	٣٩	٤٨	١٣	انواكشوط	٠٠	٠٠	١٠٠
السابعة	٢٨	٤٦	٢٦	الجملة	٢٩	٤٨	٢٣

المصدر : Donnees..., p. 13.

ويوضح الجدول ٥ التغير فى اعادة توزيع السكان وإعادة نمط المعيشة ومنه نتبين أن جمسع الولايات قد شهدت تناقصا فى نسبة البدو وقد يتراوح هذا التناقص ما بين − ٢,٢١٪ سنويا فى الولاية لاولى و − ٦,١٪ سنويا فى الولاية الرابعة ، أما فى موريتانيا ككل فقد انخفض البدو بنسبة ٣,٩٪ سنويا للفترة ٦٥ / ١٩٧٥ (شكل ١٦−٤).

جدول رقم (٥) :

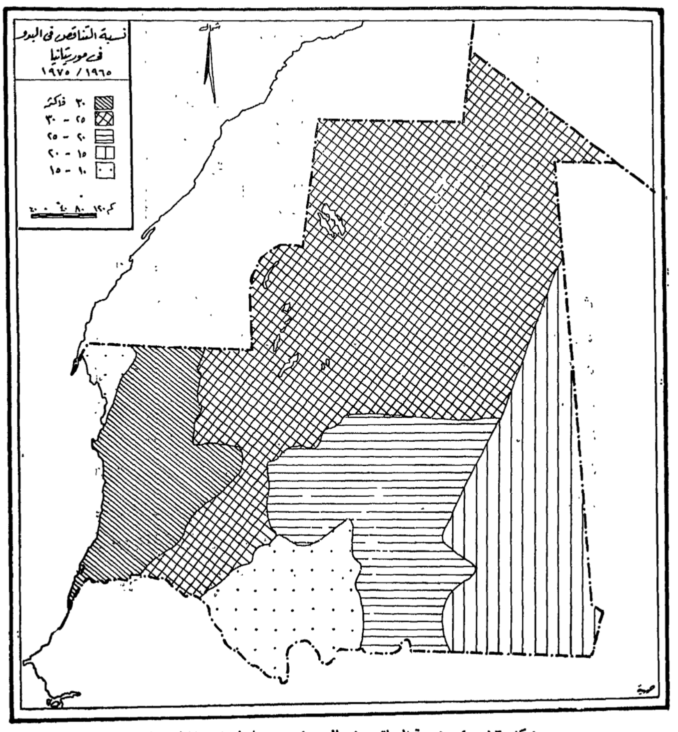
جدول معدل التغير السنوى فى توزيع السكان بين الريف والحضر للفترة ١٩٦٥ /١٩٧٥

الولاية	ريف البدو	ريف المستقرين	جملة الريف	الحضر	جملة السكان
الأولى	−٢,٢١	٤,٩	−,٥	١٠,٤	−,١
الثانية	−٣,٠	١٠,٣	,٩	١٣,٧	١,٦
الثالثة	−٢,٣	١٠,١	١,٩	٢٢,	٢,٨
الرابعة	−٦,١	٤,	٢,	٩,١	٢,٨
الخامسة	−٥,٤	٩,٧	,٩	١٠,٢	١,٥
السادسة	−٤,٤	١١,٤	−,٥	٣٤,٣	,٦
السابعة	−٤,٨	−,٦	−,٩	١٠,٩	,٦
الثامنة	−٤,٥	٣٣	٤,٧	١٦,٧	١٢,٧
التاسعة	−٣,٥	١٤,١	−,٨	١٠,٣	−,٢
العاشرة	−٥,٤	٤,٨	٢,٣	٩,٧	٢,٦
الحادية عشرة	−٥,٦	٤,٧	−٤,١	٢١,٧	٦,٣
الثانية عشرة	−٦,٥	١٦,٧	−٣,٥	٣٢,٧	٤,٢
أنواكشوط	..	..	..	٤٨,٣	٤٨,٣
الجملة	٣,٧	٧,٦	٤,٣	٢٢,١	٢,٣

المصدر : Donnees..., p. 27.

وقد شهدت جميع الولايات ارتفاعا فى نسب المستقرين تراوح ما بين ٤٪ سنويا فى الولاية الرابعة إلى ٣٣٪ فى الولاية الثامنة .

وقد تفاوتت نسبة تناقص البدو إلى جملة سكان الولايات كما يتضح من الجدول التالى (رقم ٦) وشكل (١٦ − ٤).



شكل ١٦ ـ ٤ : نسبة التناقص فى البدو فى موريتانيا بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥

جدول (٦)

نسبة تناقص البدو فى الولايات الموريتانية (١٩٦٥ — ١٩٧٥)

الولاية	نسبة التناقص ٪	الولاية	نسبة التناقص ٪
الثانية عشر	٤١,٨	الثانية	٢٠,٢
السادسة	٣١,٨	الأولى	١٦,١
الخامسة	٢٩,٣	الثالثة	١٤,٧
الحادية عشرة	٢٨,٧	العاشرة	١٢,٤
السابعة	٢٦,٦	الرابعة	١٠,٧
التاسعة	٢٥,٠	الثامنة	١٠,٢

المصدر : مصدر الجدول السابق ص ٢٨ .

ويلاحظ أن أقل الولايات فى تناقص البدو هى ولايات الاستقرار الفعلى قبل حدوث الجفاف ، وهذه هى الولايات : الثانية (١٠,٢٪) ، والرابعة ١٠,٧ ، والعاشرة ١٢,٤ ، أما الولايات الغربية والشمالية فكانت أكثر الولايات من حيث الاستقرار وهى الولايات الثانية عشر والسادسة والخامسة والحادية عشرة ، ويرجع ذلك إلى أنها أقل الولايات تأثرا بالجفاف عن غيرها ، بالاضافة إلى تمتعها بشبكة متقدمة للنقل والمواصلات ، وكثافة شبكة الطرق نسبيا الأمر الذى ساعد على الاستقرار السريع على طول محاور هذه الطرق وكان بعض البدو يصلون فى النهاية إلى أنواكشوط والمدن الاخرى التى تقع فى هذا القسم فى موريتانيا كانواديو واكجوجت وازويرات وافديرك .

ويتضح هذا من الجدول التالى رقم ٧ والشكل (١٦ — ٥)

جدول رقم ٧ : معدل النمو السنوى فى المدن الموريتانية
فى الفترة (١٩٦٢ / ١٩٧٥)

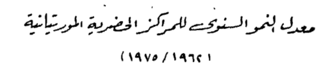
المدنة	معدل النمو السنوى	المدينة	معدل النمو السنوى
انواكشوط	٢٣,٠	عيون العتروس	٨,٠
اكجوجت	١٣,٦	النعمة	٧,٩
ازويرات	١١,٣	تيجقجة	٦,٤
أفديرك	١١,٣	كيهيدى	٦,٠
انواديبو	١١,٠	سليبابى	٥,٩
الاف	١٠,٩	اطار	٥,٦
كيفا	١٠,٧	بوفى	٥,٠
روصو	١٠,٦	أمبود	٣,٤
بوتيليميت	٨,١		
		الجملة	١٤,٠

المصدر :
B.C.R.P. Résultats de l'enquête sur la population et l'habitat dans des principaux centres urbains dans la Mauritanie (Nouakchott, 1975, p. 8.

النمو الحضرى :

إذا كان معدل الزيادة السنوية فى موريتانيا قد قدر بـ ٢٪ سنويا للفترة ٦١ / ١٩٦٥ و بـ ٢,٢٪ سنويا للفترة ٦٥٪١٩٧٠ (١) ، ثم بـ ٢,١٪ للفترة ٦٥٪١٩٧٥ ، فان معدلات نمو المدن كانت أعلى من ذلك بكثير باستمرار ، حيث بلغ معدل النمو الحضرى فى موريتانيا للفترة ٦٢ / ١٩٧٥ ، ١٤٪ سنويا ، وهذا الفارق بين معدل النمو العام فى موريتانيا ومعدل النمو فى المدن يرجع إلى الهجرة من الريف إلى المدن ، وقد تفاوتت معدلات النمو من مدينة لأخرى باختلاف أهمية المدينة ونشاطها ووظائفها — فهناك مجموعة من المدن حققت معدلات تزيد على ١٠٪ سنويا ، وهى انواكشوط (٢٣٪) واكجوجيت (١٣,٦) ازويرات

(١) U.N. Economc Commission for Africa. Demographic Handbook for Africa, New York, 1971, p. 21.



شكل ١٦ ـ ٥ : معدل النمو السنوي للمراكز الحضرية الموريتانية (١٩٦٢ ـ ١٩٧٥)

وافديرك وانواديبو حوالى (١٢٪) والاف وكيفا وروصو ، بينما حققت مدن أخرى معدلات تتراوح ما بين ٥ و ١٠٪ سنويا وهى بوتيليميت ، وعيون العتروس والنعمة وتيجقجة وكيهيدى وسليبالى واطار وبوفى وهناك مجموعة ثالثة وتمثلها مدينة أمبود التى بلغ معدل نموها السنوى ٣ر٤٪ سنوياً، ورغم ذلك فمعدل أمبود يزيد على المعدل العام لموريتانيا .

ويمكن تقسيم مجموعة المدن الموريتانية وفق معدل النمو السكانى إلى اربع مجموعات حسب الوظائف الاقتصادية أو الادارية أو الظروف الجغرافية وهى :

١ ـ **انواكشوط** ، وهى العاصمة ، وقد حققت أكبر معدل للنمو السكانى ، ٢٣٪، وقد نمت أنواكشوط نمو سريعاً للغاية ، حتى كانت إحدى المدن الافريقية القليلة ذات النمو الشيطانى Mashrooming Growth (١) وكان هذا النمو نتيجة للهجرة الشديدة إليها ، حتى أنه هاجر إليها أكثر من ٥٠ ألف نسمة (٢) ، خلال خمس سنوات وهم سكان الحيين الاول والخامس فى شمال غرب وجنوب شرق المدينة على الترتيب وتقوم انواكشوط بمجموعة وظائف اهمها الوظيفة الادارية والسياسية والتجارية كما تقدم جميع الخدمات لقطاع كبير من الموريتانيين ، وتبلغ نسبة سكان انواكشوط ٣٣,٨٪ من جملة سكان المدن فى موريتانيا .

٢ ـ **مجموعة المدن الصناعية والتعدينية** ، وتضم ازويرات وافديرك واكجوجت وانواديبو ، وهذه المدن تشترك معا فى أنها تقدم الوظائف التجارية والخدمات بالاضافه إلى أنها مدن صناعية وتعدينية تقوم فيها عمليات استخراج ونقل وتصدير الخامات المعدنية المختلفة ، وقد بلغ معدل النمو السكانى لهذه المدن مجتمعة للفترة ٦٢ / ١٩٧٥ ، ١٢,٢٪ سنويا ، ويبلغ عدد سكان هذه المدن (٥٩٠٤٠ نسمة) أى حوالى ١٩,٤٪ من جملة سكان المدن .

٣ ـ **مجموعة مدن الوسط والشرق (مدن ساحل) Sahel** ، وتضم مدن عيون العتروس والاف واطار وبوتيليميت وكيفا وامبود والنعمة وتيجقجة ، وتقوم هذه المدن بدور اساسى فى ميـــادين الاقتصاد والادارة والخدمات لسكانها وسكان اقليمها الذين يعيشون فى الواحات أو الترحال أو الزراعة معتمدين على الأمطار ، وتقع هذه

---

(١) Hance, W.A., op. cit., p. 217.

(٢) Donnees..., p. 19.

المدن جميعا جنوب خط مطر ١٠٠ مم ، كما أن معظمها يقوم فى واحات ونسبة كبيرة من السكان الذين تخدمهم هذه المدن كانوا بدوا قبل الجفاف ولا تزال نسبة كبيرة منهم كذلك .

ويبلغ معدل النمو السنوى لهذه المدن مجتمعة ٧,٢٪ سنويا ، أما عدد سكانها (١٩٧٥) فبلغ نحو ٨٤ ألف نسمة اى حوالى ٢٧,٥٪ من جملة سكان المدن .

٤ ـ مجموعة مدن حوض نهر السنغال ، وتشمل مدن بوفى وكيهيدى ، وروصو (القوارب ، وسليبابى ، وتقوم هذه المدن بالوظائف الإدارية والتجارية والخدمات المختلفة خاصة التعليمية والصحية لإقليم زراعى مستقر ، وطبقاً لمسح ٦١-١٩٦٢ فإن ما يزيد على ٥٠٪ من سكان المدن باستثناء روصو من العناصر السوداء ، وقد سجل معدل النمو السنوى لهذه المدن للفترة ٦٢٪ ١٩٧٥ ، ٧٪ سنويا ، ويبلغ عدد سكان هذه المدن حوالى ٥٧ ألف نسمة ، أى حوالى ١٩٪ من جملة سكان المدن .

العوامل التى تؤثر فى المراكز الحضرية فى موريتانيا

تؤثر مجموعة من العوامل فى نشأة وتطور أو تدهور مراكز العمران فى موريتانيا وأهم هذه العوامل هى :

١ ـ العوامل الجغرافية	٢ ـ العوامل التاريخية
٣ ـ العوامل الاقتصادية	٤ ـ العوامل السياسية

(ا) العوامل الجغرافية :

من أهم العوامل التى تؤثر فى نشأة المركز العمرانى أو الحضرى وتطوره مقدرته على الوفاء باحتياجات الانسان من الغذاء والخدمات ، وقد حدد هذا العامل المراكز العمرانية وأحجامها، حيث نشأت المراكز العمرانية الرئيسية فى الواحات، حيث الماء والزراعة فكانت أطار وشنقيط وتيجقجة والمجرية وبوتيليميت وولاته ووادان وتشيت كما نشأت المراكز العمرانية العديدة فى حوض نهر السنغال ، وتقاربت المسافات بينها ، وسجلت نموا مطردا ، وكان لوجود الأمطار المنتظمة نسبيا ، مع وجود موارد مياه أخرى سبباً من أسباب قيام مدن عيون العتروس والنعمة فى أقليم زراعى موسمى ورعوى ، وكذلك

قامت سليباني وكيفا ، وقد ادى وجود برك من المياه العذبة الدائمة فى قيام العديد من المراكز العمرانية امثال الركيز وكنكوصة وايديني .

وتقع كثير من المراكز العمرانية عند نهايات الأودية المقام عليها مشروعات للرى البسيطة ومن المراكز التى تقع عند مثل هذه السدود ، بومديد المحرية : ويضاف إلى الأودية وقوع الكثير من المراكز العمرانية فى مواضع المياه بل أن بعض المراكز العمرانية يأخذ أسمها مثل بيرام فرين وبير بنتيلى حتى أن حركات البدو كانت تتوقف عند هذه النقاط : وانتهى الأمر ببعضها إلى أن صارت مراكز أستقرار دائمة .

وفى حين ساعدت الظروف الجغرافية المناسبة على قيام مراكز العمران فقد حدت الظروف الصعبة من قيام مثل هذه المراكز ، فمساحات الرمال الشاسعة فى شمال وشرق موريتانيا حدت من قيام مراكز عمرانية ونفس الدور لعبته فرشات الرمال والسبخات على ساحل الأطلنطى وبالقرب منه .

وتتقارب المراكز العمرانية من بعضها ، وتصل بعضها إلى أحجام كبيرة بالنسبة للمدن الموريتانية فى حوض نهر السنغال لتوافر ظروف المعيشة من ماء وزراعة للمركز العمرانى نفسه ، ولظهيره الذى يرتبط به بالخدمات والتجارة ، وفى نفس الوقت سجلت بعض المدن فى اقليم الساحل أحجاما كبيرة نسبيا وذلك لملاءمة الظروف الجغرافية لقيام هذه المدن تطورها .

(ب) العوامل التاريخية :

لقد عملت الظروف التاريخية على نشأة بعض المدن الموريتانية ولايزال بعضها قائما حتى الآن ، وأن كان البعض الآخر قد فقد أهميته التى كانت له فى الفترات التاريخية السابقة ولذلك تدهور حجما ووظيفة ، وأهم المراكز العمرانية ذات الشهرة التاريخية فى موريتانيا اوداغست «اوداغشت» عند بعض الجغرافيين المسلمين(١) ، وكانت حسب أقوالهم مدينة عامرة بالسكان والمساجد والأسواق (٢) ، وموقعها الآن عبارة عن أطلال ، وقام إلى جوارها مركز عمرانى متواضع .

---

(١) ابن سعيد المغربى . كتاب بسط الأرض فى الطول والعرض . تحقيق خوان خرنيط خرنيس ، تطوان . معهد مولاى الحسن ١٩٥٨ . ص ٤٨٧ .

(٢) أبو عبيد الله البكرى . المغرب فى ذكر بلاد أفريقيا والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك . بغداد مكتبة المثنى د . ت ص ١٥٦ — ١٥٩

كما كان للمراكز العمرانية دور هام فى طريق التجارة والحج حتى فترة قريبة ، وأهم هذه المحطات ودان وتشيت وولاته ، كما كان لشنقيط وأطار دورهما التاريخى أيضاً ، ولعل اطار هى المركز العمرانى التى أستمرت فى أداء دورها الهام ، وذلك لظروفها الجغرافية ووظائفها التى سبق ذكرها .

أما المدن الآخرى والتى كانت محطات للقوافل التى سبق ذكرها . . ففقدت أهميتها بعد مد الطريق البرية ، كما تدخلت عدة عوامل أقتصادية طارئة عجلت بفقد نفوذها كأثر من آثار القضاء على القوافل ومنها مشكلة ارتفاع أثمان الوقود التى كانت فى وقت ما عقبة فى سبيل انتشار النقل بالشاحنات ، قد تلاشت الآن بعد أكتشاف البترول فى مناطق متفرقة من الصحراء ، وبالتالى أنخفضت أسعار الوقود فدخلت السيارة عصرها كوسيلة نقل فى الصحراء ، وكذلك دخل المضاربون الأثرياء من التجار من خارج الصحراء فى ميدان المنافسة فى التجارة الصورية ، وأصبح تعاملهم مباشرة مع منتجى السلع فى البلاد المصدرة دون حاجة إلى وساطة البدو وتجار الواحات ، وبالأضافة إلى تغير البناء الإجتماعى بعد تحرير الدقيق الذين كانوا عمال سخرة وزعاة وزراع ، فلم يكن يخطر ببال هؤلاء السادة اكتراء من كانوا عبيداً لهم كعمال بالأجر بعد تحررهم (١) .

وكان من أسباب تدهور هذه المراكز أيضا ، أنتقال الثقل السياسى والأقتصادى فى موريتانيا نحو الجنوب فى فترة الأستعمار الفرنسى ، ثم نحو الجنوب والغرب فى فترة ما بعد الأستقلال ، يضاف إلى هذا تغير الهيكل الأقتصادى وأعتماده على مصادر الإنتاج فى مناطق الزراعة والانتاج الحيوانى والخدمات والتعدين ، وهى مناطق تبعد عن مراكز القوافل القديمة وفى حركة نقلها من مصادرها لا تحتاج إلى المرور بهذه المراكز .

(ج) العوامل الاقتصادية :

يمكن تقسيم العوامل الاقتصادية التى أثرت فى نشأة ونمو المراكز الحضرية الى مجموعة من الاقسام الفرعية ، فهناك المعادن والنقل والموصلات والشحن والتفريغ واستصلاح الأراضى .

---

(1) Capot, Rey, H., The present Statutes of Nomadism in the Sahara, in The problems of the Arid Zone, Proceedings of the Paris Symposium, Vol. 18, UNESCO, 1962, p. 302.

ومدن التعدين فهى أزويرات وافديرك واكجوجت ، ولقد كان التعدين هو السبب الاساسى فى نشأة وتطور ونهضة هذه المدن ومع تطور الانتاج ينتظر توسع عمرانى لهذه المراكز ، أما النقل والمواصلات فكان لها دور كبير فى نشأة وتطور بعض المدن وفى تدهور بعضها الآخر ، فقد عمل خط السكة الحديد الذى ينقل المعادن من مناطق الانتاج إلى مناطق التصدير على نشأة ضاحيتين سكنيتين احداهما فى ازويرات والاخرى فى انواديبو كما عمل على تطور بعض المراكز على طوله للقيام بالصيانة مثل تواجيل وتشوم وابو الأنوار بالاضافة إلى هذا فقد كان تعدين الحديد فى والتوسع صيد الاسماك من اهم عوامل التوسع الشحن والتفريغ بالنسبة للاقتصاد إلى موقعها على خطوط الطيران العالمية، وتتزايد اهميتها فى والازدهار فى انواديبو بالإضافة القومى بتزايد تصدير الحديدو انتاج وتسويق الاسماك بالاضافة إلى استقبال المعدات من الخارج الامر الذى سيعمل على توسيع مينائها لاستقبال السفن الكبيرة (١)

وقد أدى وجود شبكات من الطرق إلى ربط المدن الموريتانية ونموها وتوسعها على محاور هذه الطرق ، كما سهلت وصول الخدمات والامدادات المختلفة على محاور هذه الطرق ، كما سهلت وصول الخدمات والامدادات المختلفة ؛ واهم محاور هذه الطرق ، المحور الذى يمتد من الشمال للجنوب وأول المراكز العمرانية التى تقع عليه شمالا بيرام فرين وجنوبا روصو ، أما المحور الأخر فيمتد من الغرب إلى الشرق ، وتقع عليه مجموعة من مدن إقليم الساحل ومدن وحوض ونهر السنغال ،

أما أهمية استصلاح الاراضى فى نمو المراكز العمرانية ، فيرجع إلى نمو مجموعة من القرى تقوم بامداد المدن باحتياجاتها والقرى الجديدة التى أقيمت للبدو لتوطينهم وتتضمن مشروعات زراعية ويضاف إلى هذا ما ينتظر من أزدهار للمراكز العمرانية بعد أتمام مشروع فورفول .

وظائف المدن الموريتانية

تعددت وظائف المدن المورتيانية وتغيرت فى الفترات التاريخية المختلفة ، وابتداء من القرن التاسع عشر ، فلقد كانت الحاجة إلى وظيفة بعينها سببا فى نشأة العديد من المدن الموريتانيه وتطورها ، وبصفة عامة كانت الوظائف الادارية والتجارية والصناعية وراء نشأة هذه المدن وسيتضح من الدراسة التالية لوظائف المدن الموريتانية هذه الحقيقة .

(١) A) Church, H., The Islamic Republic of Mauritania. Focus, Vol. XIII, No. 3, November 1961, p. 4.
B) Church, H., Problems and Development of the Zone in West Africa. Geographical Journal, 1963, pp. 181-191.

١ ـ الوظيفة التجارية :

لقد كانت الوظيفة التجارية من أهم واقدم الوظائف التى مارستها المدن فى كل زمان ومكان ، وفى ظل أى نظام اقتصادى ، فأزدياد التجارة مع تقدم الحضارة الآن وارتفاع مستويات الانتاج ، والمعيشة يعنى القدرة والحاجة إلى مزيد من السلع الخارجية ، وقد تواكب هذا مع تقدم المواصلات والذى مكن من تحقيق التبادل ، وكل هذا زاد فى تطور المدينة التجارية (١) .

وقد نشأت فى موريتانيا عبر العصور العديد من النقاط التجارية الهامة على طريق القوافل والحج فى غرب افريقيا على تخوم الصحراء ، كما قامت العديد من المراكز التجارية الهامة الاخرى فى أقليم الساحل لتبادل التجارة بين العناصر البيضاء والعناصر الزنجية وبالاضافة إلى قيام بعض الواحات بالنشاط التجارى لجماعات الرحل الذين كانوا يفدون إليها أثناء ترحالهم ، وأهم محطات طريق القوافل فى غرب افريقيا ، ودان وتشيت واوداغوست وولاته ، والذى كان يتصل بعد ذلك بتمبكتو حيث طريق الحج التقليدى واهم السلع التى كانت تتبادل فى هذه المناطق هى التمر والملح والدقيق والماشية والحبوب والتبادل هنا كان يتم بين جماعات تتباين إقتصاديا واجتماعيا كما كانت أطار من أهم المراكز التجارية بين البدو المستقرين ولاتزال أطار مدينة تجارية هامة لمساحة واسعة من موريتانيا .

ويمكن أن نضيف إلى مدن المجموعة السابقة مدن المراكز التجارية الخارجية والداخلية ، مدن الاسواق المحلية ، حيث يتم تسويق الانتاج دوريا بين القطاعات الاقتصادية المتباينة من رعى وزراعة واستخراج الملح والصيد ، وتقوم بهذه الوظيفة معظم المدن الموريتانية خاصة كيهيدى وسليبابى ورصو والعيون وعيون العتروس والنعمة وتيجقجة ، بينما تقوم عواصم المقاطعات بعمليات تجارية محدودة ، وقد تخصصت بعض المدن فى تسويق سلع معينة فمثلا كيفا بها سوق هامه لتجارة الماشية ، وأطار بها سوق هام للبلح .

وتقوم مدينتا انواكشوط وانواديبو بدور هام فى الوظيفة التجارية ، إذ نتيجة لموقعها الساحلى يقومان بهمزة الوصل بين موريتانيا والعالم الخارجى ، وتقوم انواكشوط بالدور الرئيسى فى الاستيراد ، بينما تقوم انواديبو بالتصدير ، فعن طريق ميناء انواكشوط تأتى

---

(١) جمال حمدان ، المرجع السابق ص ٢٠٢ .

معظم واردات موريتانيا من الخارج وأهمها المواد الغذائية ومواد البناء والوقود والمعدات والمنتجات الصناعية ثم تتجمع فى مستودعات بالمدينة ، ويتم توزيعها بعد ذلك عن طريق شبكة الطرق التى تصل انواكشوط بمعظم أجزاء موريتانيا .

أما انواديبو فتقوم بتصدير المعادن والأسماك والصمغ للخارج وقد أدى موقعها المتطرف نسبيا نحو الشمال بعيدا عن منطقة الكثافة السكانية المرتفعة نسبيا، وكذلك عدم ارتباطها بمواصلات سهلة مع بقية أجزاء موريتانيا أدى إلى عدم قيامها بدور أساسى فى استيراد السلع التى يقوم باستيرادها ميناء ميناء انواكشوط ، ولكن استيرادها اقتصر على المعدات اللازمة لعمليات تعدين الحديد فى افديرك وازويرات ، واحتياجات العاملين فى المجال التعدينى فقط .

وإذا كانت أنواكشوط وانواديبو تقومان بعملية التجارة الخارجية فيما وراء البحار، فان كيهيدى وروصو محطتان تجاريتان نهريتان تمارسان جانبا من التجارة الخارجية نتيجة لموقعهما أيضا ، وان كان دورهما محدودا ويتمثل فى التجارة بين السنغال وموريتانيا عبر نهر السنغال ، ونظرا لوقوعهما فى مناطق الكثافة السكانية المرتفعة نسبيا فإن هذه التجارة ناجحة وضرورية .

والوظيفة التجارية هنا أحد الوظائف الهامة التى تمارسها عواصم الولايات للإقاليم الادارية المختلفة ولا تقل فى أهميتها عن الوظيفة الادارية .

ويضاف إلى أهمية انواكشوط وانواديبو فى التجارة الخارجية والتجارة الداخلية لانواكشوط ، فانهما يقومان معا بمجموعة من الخدمات التجارية ، إذ يوجد بها البنوك الرئيسية وفروعها ، وشركات التجارة والنقل البرى والبحرى وفروع الشركات التجارية العالمية ، والتأمين ، ويرجع هذا إلى أهميتهما الاقتصادية فى موريتانيا .

٢ ـ الوظيفة السياسية والادارية :

من المعروف أن الوظيفة السياسية فى الدولة تقوم بها العاصمة اى انواكشوط فى حالة موريتانيا ، وهى من أحدث عواصم العالم ، وقد خلقت خلقا بعد الاستقلال ومارست وظيفتها فى نوفمبر ١٩٦٠ ، وقبل وذلك كانت موريتانيا ، وكل غرب افريقيا الفرنسى تدار من

من سانت لوى بالسنغال أى خارج حدودها السياسية ، ولذلك كانت هناك بعض المدن الموريتانية التى تقوم بأدوار سياسية وقومية هامة فى أقاليمها مثل أطار وبوتيليميت وشنقيط.

ولعل موقع أنواكشوط فى المكان الحالى يتفق مع حقائق الجغرافيا والتاريخ والسياسة فهذا الموقع يتوسط موريتانيا عمرانيا وسكانيا ، حيث يقع بين مناطق الكثافة السكانية جنوبا ومناطق التخلخل السكانى شمالا كما أنه يتوسط الساحل الموريتانى تقريبا ، واختيار العاصمة على الساحل (١) يحدد توجيه موريتانيا نحو العالم، بالاضافة إلى اتجاهها الداخلى وقبل إنشاء أنواكشوط لم يكن لموريتانيا موانى على ساحل المحيط سوى أنواديبو ، ولم تكن سوى ميناء متواضعة (شكل ١٦ — ٦) .

ويضاف إلى خصائص موقع أنواكشوط انها تتوسط مناطق العناصر البيضاء وغير بعيدة عن مناطق سكنى العناصر الزنجية والمتزنجة ، كما أنها تقع عند التقاء انماط الحياة الموريتانية ، فالبدو والرحل ومناطق التعدين فى الشمال والزراع المستقرين فى الجنوب يضاف إلى هذا ارتباطها بأنحاء موريتانيا بسلسلة من الطرق ذات الدرجات المختلفة .

أما الوظيفة الإدارية فكانت سبباً فى نشأة الكثير من المدن خلال الفترة الأستعمارية وفترة الحكم الوطنى ، فقد أدى زيادة عدد الولايات من ثمانية إلى أثنى عشرة ولاية إلى زيادة العواصم الإدارية للولايات ، وكذلك أزدادت ، عدد عواصم المقاطعات وأن كانت فى معظمها لاتدخل ضمن الحضر ، فسليبانى أم بحت مدينة بعد أنشاء الولاية العاشرة ، وأن كانت الكثير من عواصم الولايات لها مايبرر اختيارها ، ففى التعديل الإدارى الأخير صارت افديرك عاصمة الولاية الحادية عشرة ، واكجوجت عاصمة للولاية الثانية عشرة ، وتلعب هاتان المدينتان دورا هاما فى الإقتصاد الموريتانى .

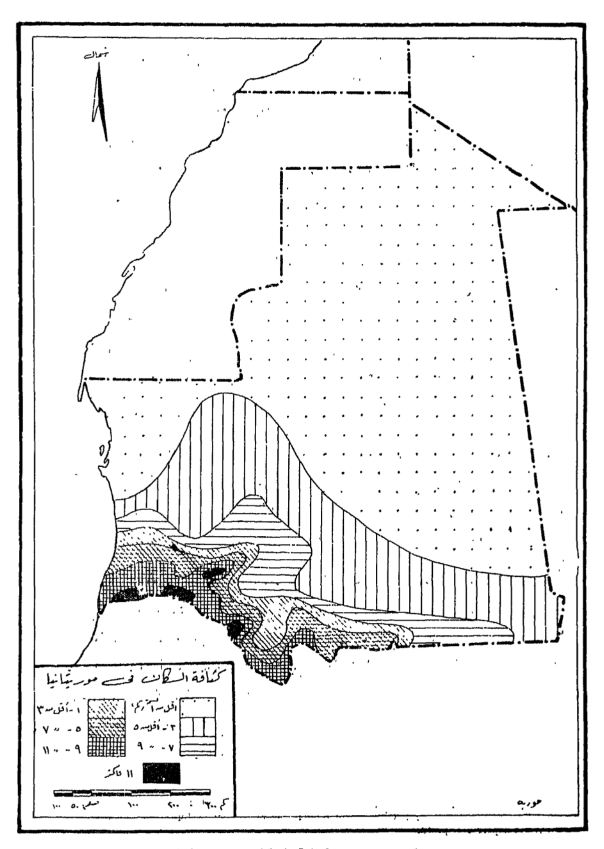
أما الوظيفة الإدارية فتقوم بها عدد من عواصم المقاطعات والتى أعتبرت كقرى فى التعداد الاخير.

٣ — الوظيفة الصناعية :

تفتقر موريتانيا شأنها فى ذلك شأن معظم الدول العربية إلى وجود المدينة الصناعية ، ولكنها تمتلك — كبعض الدول العربية — المدن التعدينية .

---

(١) تبعد انواكشوط عن ساحل المحيط الأطلنطى بنحو ٧ كيلومترات .



شكل ١٦ ـ ٦ : كثافة السكان فى موريتانيا

وعلى الرغم من عدم وجود المدينة الصناعية ، توجد بعض الصناعات فى أنواكشوط وأنواديبو وكيهيدى ، وهى من معظمها صناعات غذائية ، ففى انواكشوط توجد صناعة الكبريت والمياه الغازية ، والملابس الجاهزة ، كما تقوم فى أنواديبو صناعات تجفيف الاسماك وحفظها ، وهناك مشروع لبناء مصفاة لتكرير البترول ومن المقرر أن تكون جاهزة للعمل فى منتصف عام ١٩٧٧ ، أما كيهيدى فيوجد بجانب المذبح الألى أجهزة التبريد وحفظ ، وهذه الصناعة لا تشكل نسبة محسوسة فى الدخل أو فى استيعاب العمالة أو فى التصدير ولذلك كانت أهميتها وأثرها محدوداً ، والصناعات السابق ذكرها تقوم فى وحدات صغيرة ولا تشغل إلا حيزا ضيئلا للغاية من أستخدام الأرض فى المدن الثلاثة المذكورة ، كما تستوعب عددا محدودا جدا من العمال ، وبصفة عامة فأن الصناعة لا تدخل فى أطار وظيفة أو مبرر وجود أى مدينة موريتانية .

أما المدن التعدينية فيقال بحق أن التعدين خلق مدينتى أزويرات وأكجوجيت ، فالأولى قامت على أستغلال الحديد فى كديه الجل ، ومناجمه الثلاثة فى تازاديت وروبصات وأفديرك على طول السفح الشمالى للكديه ، بينما قامت الثانية على أستغلال النحاس فى أكجوجيت .

وقد كانت أفديرك وازويرات تمثلان مدينة واحدة فى مسح ٦١ / ١٩٦٢ ، بعدد سكان يزيد قليلا على ٤٠٠٠ نسمة ، فى حين بلغ عدد سكان أزويرات وحدها فى مسح ١٩٧٥ حوالى ٢١ ألف نسمة ، وجاءت فى المرتبة الثالثة بين المدن الموريتانية ، ويعمل بها أكثر من ٥٠٪ من جملة العاملين فى القطاع الإقتصادى الحديث فى موريتانيا (١) .

وإذا كان العامل السياسى هو أساس نشأة انواكشوط العاصمة ، فأن نشأة أزويرات ترجع إلى عامل أقتصادى « تعدينى » كما أن مشاكلها ووظائفها تختلف إلى حد كبير عن العاصمة ، فقد تطلب بداية أستغلال خام الحديد فى كديه الجل الحاجة إلى سكان مستقرين يقومون بهذا العمل ، وكان أن تم تسكينهم فى المكان المسمى « أزويرات » وكانت خطة شركة المعادن والحديد الموريتانية المستغلة للمناجم من البداية متمثلا فى أختيار مكان مؤقت لسكنى العاملين فيها والوفاء بخدماتهم ، وقد أصبح المكان الصغير فيما بعد مزودا بجميع المعدات والأدوات اللازمة للوفاء بأحتياجات العاملين ، ومع أن المدينة جديدة وحديثة

---

(1) République Islamique de Mauritanie, « Habitate » Rapport national Conférence des Nations-Unies de l'Etablissement humain, de 31 Mai au 11 Juin 1976' Vancouver, Chapter III, p. 12.

فأنها لم تسلم من المشاكل التى تواجهها معظم المدن الموريتانية فى امتدادها الحديث ، ومنها التزود بالمياه الصالحة للأستخدامات المنزلية والشخصية ، والمساكن ، والموصلات بينها وبين بقية أجزاء موريتانيا ، وكذلك الأمداد بالمواد الغذائية خاصة وأن المنطقة التى أنشئت فيها المدينة قاحلة وطاردة ، وقد أدى إلى تفاقم المشاكل التزايد المستمر فى عدد سكانها على الحد الذى كان مقررا أن تصله فى فترة زمنية محددة ، وقد تمكنت الشركة من حل بعض هذه المشاكل .

ولما كانت أزويرات مكان تعدينى بالمفهوم الحديث ، وكان نمو سكانها بمعدلات سريعة لهذه الحقيقة ، ولذلك صار من الجلى أنها مركز حضرى لم ينشأ بطريقة عفوية .

ولقد أنتهت بعض الدراسات الفعلية التى جرت فى مجال المسح الإقتصادى أن ماتمتلكه من برامج التجهيزات والسكن المتكامل للحضرية يؤهلها لأن تكون مستوطنا بشريا حضريا ذا وظائف متعددة مستقبلا (١) ، ولكن لنا أن نقول أن بعد أزويرات عن مراكز العمران الأخرى ومناطق الأستقرار السكانى ، وصعوبة المواصلات بينها وبين بقية أجزاء موريتانيا والظروف الجغرافية الصعبة فى بيئتها سيجعل من العسير تحقيق ذلك لغير سكانها كما يصعب أيضا أعتبارها قطبا من أقطاب التنمية المستقبلية فى أقليمها الأدارى لذات الأسباب ، وكل ما يمكن أن تتصل به هذه المدينة بغير الطائرات هى أفديرك وانواديبو عبر خط السكة الحديد ولمسافة ٦٥٠ كم . ويضاف إلى ما سبق أن عمليات التنمية فى أزويرات محدودة وموقوته باستخراج الحديد ، وسيرتفع عدد سكانها فى المستقبل القريب ، نتيجة لازدياد الحاجة إلى الأيدى العاملة لاستخراج الحديد من الباطنى بعد نفاذ الخام السطحى عام ١٩٨٢ ، وبعد نفاد الخام الباطنى ، فليس أمام المسئولين إلا أن يجدوا مبررا لقيام هذه المدينة كأن تتحول لمركزا إدارى رئيسى ، أو قيام صناعات تتفق مع امكانياتها ، والأفادة من خط السكة الحديد الذى يمكن أن يمدها باحتياجاتها ، وإلا كان مصيرها كمصير غيرها من المدن التى تنفذها مواردها المعدنية التى كان سببا فى وجودها .

أما أكجوجيت مدينة النحاس ، فقد بدأ الاهتمام بها كمدينة تعدينيه بعد نشأة أزويرات ومع أن كلتاهما مدينة تعدينية فتبقى لأكجوجيت فرصة أكبر فى الاستمرار والبقاء بعد نفاذ

(١) Rapport National présenté par la délégation de Mauritanie dans Séminaire International. L'aménagement du territoire et l'urbanisation dans le développement global, Berlin (5 au 30 Octobre 1970), p. 5.

النحاس منها ، وذلك لوقوعها فى منطقة متوسطة من موريتانيا ولارتباطها بانواكشوط بطريق مرصوف ، وصالح للاستخدام على مدار السنة الامر الذى يسهل لها الاتصال ببقية اجزاء الدولة والحصول احتياجاتها الغذائية ومقومات الحياة الاخرى ، أما المدينة نفسها ففيها المساكن الحديثة والعشش والمنازل الخشبية لبعض العاملين بالخدمات ولعمال المناجم.

وينتظر أن ينمو سكانها بمعدلات مرتفعة ، كما كان فى الفترة ٦١ — ٦٢ / ١٩٧٥ وذلك لارتفاع معدلات الانتاج المعدنى مستقبلا ، وقد اصبحت اكجوجيت تحتل المركز التاسع بين المدن الموريتانية بعد أن كانت فى المركز السادس عشر فى مسح ٦١ — ١٩٦٢ .

ويمكن أن تخطط أكجوجيت على أساس زيادة معدلات النمو السنوية مستقبلا ، كما يمكن اعتبارها قطبا من أقطاب التنمية أيضا فى هذه المنطقة ، وتحديد الخدمات التى يمكن أن تقوم بها فى ضوء الوضع النهائى لتوطين البدو إذ أنها قريبة من مناطق انتجاع البدو وراء المرعى ، كما تقع على طريق رئيس لانتقال السكان بالاضافة إلى تمتعها حاليا بالعديد من التجهيزات الادارية والصناعية الهامة .

٤ — **الوظيفة الثقافية** :

لاتعرف المدن الموريتانية التخصص فى الوظيفة الثقافية بمفهومها الحديث وبالتالى لم تكن هذه الوظيفة هي الاساس فى نشأة أى مدينة موريتانية ، ولكن هناك الوظيفة الثقافية ، وفى انواكشوط فقط ، وتأتى كأحد مكملات وظيفة العاصمة ، واستكمالا لمقومات الدولة وسيادة الدولة الثقافية ، وهذه الظاهرة هى وجود المعهد العلمى ، ووجود المكتبة الوطنية المفتوحة للمواطنين بأقسامها المختلفة ، وكذلك وجود المتحف الوطنى ووجود بعض المدارس الثانوية قليلة العدد ، مع مدارس المرحلتين المتوسطة والابتدائية ، ويقتصر التعليم العالى على وجود معهد لاعداد المعلمين .

وقد ساهمت بعض الدول فى وجود نشاط ثقافى بالعاصمة ، عن طريق انشاء مراكز ثقافية تضم مكتبة وقاعات للاطلاع ، وقاعة للمحاضرات والندوات والعروض السينمائية والمسرحية ، وتفى هذه المراكز بحاجة ذوى الثقافتين الرئيسيتين وهما الثقافة العربية والثقافة الفرنسية ، ويخدم الثقافة العربية المراكز الثقافية لكل من جمهورية مصر العربية وليبيا والسعودية — حسب ترتيب انشائها — كما يقوم المركز الثقافى الفرنسي بدوره فى نشر وخدمة الثقافة الفرنسية ويقبل الموريتانيون على هذه المراكز اقبالا واضحا .

أما الثقافة الريفية والسائدة ، فيرتبط بها وجود الكثير من « الكتاتيب » بمفهومها الاسلامى التقليدى ، من حفظ القرآن الكريم وتعلم القراءة والكتابة وهذا النمط الثقافى سائد فى المدن والقرى ، بل وفى مضارب البدو ، وتعتبر زوايا المرابطين من مراكز هذه الثقافة ، وتوجد هذه الزوايا بصفة خاصة فى ادرار وتافانت وترازرة .

٥ ــ الوظائف الأخرى :

يتبقى بعد الوظائف السابق ذكرها ، الوظائف الدينية والحربية والترفيهية والصحية ، أى الوظيفة الدينية فواضحة فى مدينة سابقة وهى شنقيط ، أحد المدن الدينية الرئيسية فى غرب افريقيا . أما الوظيفة الحربية ، فلعل اسم « فور » يعطى الانطباع للنشأة الحربية لموقع هذه القلعة ، مثل فور جورو سابقا « أفديرك » وكذلك فور ترانكيه . . « بيرام فرين » وارتبطت هذه الاسماء بالاستعمار الفرنسى فى ثلاثينات هذا القرن ، كما ارتبطت بعض بعض المواقع الحربية أيضا بالاستعمار الفرنسى ، مثل كيفا التى نشأت كمعسكر للفرنسيين وانضم اليهم بعض التجار والحرطانيين ، وتقوم الآن بوظيفة ادارية وتجارية. أما الوظيفة الترفيهية ، فتقوم بها طبقا لتقاليد المجتمع مجموعة الواحات فى اقليم الساحل الجغرافى ، وبالاضافة إلى البعد المكانى لهذه الوظيفة ، فان لها بعدا زمنيا أيضا ، حيث تتم فى شهرى يوليو وأغسطس من كل عام ، وهى فترة نضج البلح ، وتعرف هذه الفترة باسم الجيطنا ، وفى هذه الفترة تنتقل أعداد كبيرة من السكان إلى هذه الواحات حيث مزارع البلح وقبل حلول الجفاف كان البدو يحرصون على قضاء هذه الفترة فى الواحات أثناء انتجاعهم المرعى نحو الشمال أو الجنوب ، كما يقضى الكثير من ساكنى المدن من الموريتانيين هذه الفترة فى الواحات أيضا ، وهذه الفترة هى وقت الفراغ والاحتفالات الشعبية ، والزواج والطلاق وتسوية الأمور المالية السابقة ، والبيع والشراء ورؤية الأصدقاء (١) .

وأهم الواحات « المدن » التى تقوم بهذه الوظيفة بوتيليميت ، واطار وتيجقجة ، كما تقوم بها المجرية ، ومعظم هذه الواحات تقع أما فى تافانت وبالقرب من منطقة الساحل الجغرافية أو أدرار ، والجيطنا خاصة بالمور والحرطانيين أساسا ، وبعد حلول الجفاف لاتزال الجيطنا فترة هامة فى حياة الموريتانى ، يحرص على قضائها .

---

(١) Du Puigaudeau, O. Taganet (Mauritanie), Paris, 1949.

التحضر والتنمية

لقد كان الجفاف أحد عاملين اسهما خلال هذا القرن فى تعمير موريتانيا واعادة اكتشاف مناطق جديدة صالحة للسكنى ، وكان العامل الآخر هو الاستعمار الفرنسى الذى انشئت خلاله مجموعة كبيرة من المراكز العمرانية الكثير منها له أهمية كبيرة فى اقليمه، فهناك كيفا والاف وبوفى وامبود وكذلك انواديبو ، وافديرك ، ويرموفرين . ثم أنشئت أنواكشوط بمبادرة وطنية بعد ذلك .

ويبدو ان امكانيات تعمير موريتانيا لا تزال قائمة وتتوقف على مشروعات توفير المياه من الوديان فى جنوبى اقليم الساحل فى موريتانيا وكذلك تنفيذ بعض المشروعات الأخرى مثل مشروع وادى فرفول الزراعى ، الذى يمكنه استيعاب عدد من القرى وكذلك استغلال امكانيات الرى فى نهر السنغال .

وتتفاوت اهمية المدن، والمراكز الحضرية ، من ناحية كونها مراكز وأقطابا للتنمية حالية ومستقبلا ، ويرجع ذلك إلى طبيعة شبكة المواصلات وكثافتها ودرجتها ونوعيتها ، وكذلك إلى توزيع السكان وكثافتهم والأهمية الاقتصادية للمركز واقليمه بالنسبة للدولة . يضاف إلى ذلك احيانا الوضع الادارى، إذا ارتبط بتجهيزات حضرية كاملة لخدمة الاقليم ، ولا يفوتنا ايضا التنويه بأهمية دور الظروف الطبيعية فى اقليم المركز الحضرى .

وتعتبر انواكشوط العاصمة هى قطب موريتانيا كلها حاليا حيث تتركز بها نسبة كبيرة من مشروعات التنمية الحالية والمستقبلية ، ونتيجة لهذا ولظروف اخرى سبق ذكرها لجأ اليها المتضررون من الجفاف ، ولا تعتبر انواكشوط مقياسا ، فقد برزت اهميتها الحيوية بالنسبة لموريتانيا خلال مناقشة الموضوع .

وتختلف اهمية وامكانية اختيار المراكز الحضرية الأخرى كأقطاب للتنمية باختلاف امكانية هذا المركز ، فالى الجنوب يمكن اعتبار المراكز الحضرية اقطابا للتنمية حيث تقع وسط اقاليم زراعة كثيفة السكان ، بمقياس موريتانيا ، وذات مواصلات سهلة نسبيا فى مواسم الجفاف ، فكيهيدى مثلا – يمكنها القيام بدور هام فى اقليمها ، وكذلك روصو وسليبابى وعواصم الولايات الخامسة والثالثة وتتباين ظروف هذه المراكز الحضرية مع تلك التى تقع فى مناطق الواحات أو وسط مناطق رعوية مثل تيجقجة أو اطار فهذه المراكز تقع

وسط كثافات سكانية متوسطة مع وجود دروب مطروقة بوسائل مواصلات خاصة ، وإن كانت امكانياتها الاقتصادية محدودة نسبيا ، ولكن يمكن تنميتها والافادة منها بطريقة أفضل ، مع العمل والتركيز على تنمية الانسان حضاريا ، ويتم هذا تدريجيا مع التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعى ، وكلا النمطين السابقين يظل على قدر كبير من الاهمية بالنسبة لاقليمه أو المناطق المحيطة به ، والتى يمكن تنميتها اقتصاديا واجتماعيا عن طريق المركز الحضرى .

أما المراكز الحضرية التى نشأت وتطورت مع الظروف الاقتصادية الحديثة وهى ازويرات وأفديرك وانواديبو واكجوجيت ، فتتفاوت أهميتها وامكانيات الاعتماد عليها مستقبلا كأقطاب للتنمية خاصة بعد أن تفقد المعدن ، وتقع مدينتا ازويرات وافديرك فى مناطق مخلخلة الكثافة السكانية أقل من او نسمة / كم٢ ، وفى ظروف طبيعية قاسية ، وقد كان اكتشاف المعدن واستخراجه وراء الاهتمام بها وتعميرها ، ولم يشفع لها موقعها على الطريق الموصل بين افريقيا الشمالية وافريقيا الغربية ، وذلك لطبيعة هذا الطريق حيث لم يتم رصفه الا ابتداء من اكجوجيت كما يصعب الاتصال البرى السهل بين هاتين المدينتين وبين أجزاء موريتانيا وبعد نضوب المعدن ستصبح أهمية هاتين المدينتين فى كونها تقعان على هذا الطريق ، ولذلك يصعب اعتبار هما أقطاب تنمية مستقبلا .

أما انواديبو ، الميناء الرئيسية لتصدير الحديد فى موريتانيا ، فتقع فى منطقة مخلخلة الكثافة السكانية ، ولايربطها ببعض أجزاء الدولة سوى الطائرات ودروب غير مطروقة ، مما يجعل من الصعب الاتصال بها ، ولكن أهميتها تتمثل فى الأعمال التجارية والمصرفية وفى خدمات شركات الطيران والتأمين والنقل والصيد البحرى ، وبعض الصناعات التى تقوم عليه ولذلك فمن الممكن أن تقوم بهذه الخدمات والوظائف للدولة ككل ، كما تخدم بعض المراكز العمرانية والعاملين فى منطقة شبه الجزيرة التى تقع بها .

وتختلف اكجوجيت عن المدن الثلاث السابقة فى كونها تقع على طريق رئيسى مرصوف ويربطها بانواكشوط بالاضافة إلى دروب أخرى تربطها بأجزاء عديدة من وسط موريتانيا ، كما تقع فى منطقة معمورة نسبيا بالسكان ، وتستطيع أن تؤدى خدمات لبعض المراكز العمرانية المجاورة ، ولجماعات البدو فى حركتهم أو فى اقاماتهم الدائمة عند نقاط المياه القريبة ، بالاضافة إلى أن اكجوجيت تقوم بجذب هؤلاء السكان وتحويلهم من الحياة الرعوية إلى الحياة الحضرية تحقيق دخول ثابتة لهم ، كما يمكن أن تقوم بعض الصناعات

فى اكجوجيت معتمدة على المعادن المستخرجة أو من مواد خام حيوانية من المناطق المجاورة وكذلك يمكن استيراد مايلزم لاقامة هذه الصناعات من الخارج عن طريق انواكشوط وذلك لسهولة المواصلات معها، ولذلك كانت اكجوجيت هى المدينة التعدينية الوحيدة التى يمكن أن تقوم كقطب للتنمية فى اقليمها ، كما يمكن أن يكتب لها البقاء مع انواديبو بعد نفاذ المعادن .

انواكشوط دراسة لنموذج حضرى :

إن نشأة انواكشوط ووجودها كمركز عمرانى ارتبط أساسى بدافع سياسى « كنتيجة لقرار بجعل انواكشوط عاصمة لموريتانيا بدلا من حكمها من سانت لويس فى السنغال — والتى كانت تدار منها افريقيا الغربية الفرنسية ، وتضمن القرار بشغل انواكشوط هذه الوظيفة بعد الاستقلال مباشرة فى ٢٨ /١١ /١٩٦٠ .

ويقع حى لكسر نواه مدينة انواكشوط — على بعد ٧ كم من المحيط — وقد انشئت هذه المدينة فى موقع مرتفع نسبياً — وامكن تسوية معظمة مع الزمن .

الموقع والموضع :

تقع انواكشوط على طريق افريقيا الغربية وافريقيا الشمالية — وبالقرب من شاطىء المحيط الأطلنسى بين انواديبو — الميناء الأساسية — فى الشمالية ، وسانت لويس فى الجنوب . حيث كان لايوجد بينهما أية موانى قبل إنشاء انواكشوط كما تقع انواكشوط بين المناطق التعدينية فى الشمال والمناطق الزراعية فى الجنوب . وبين مناطق الكثافة السكانية المرتفعة جنوبا والمخلخلة شمالا (راجع شكل ١٦ ، ٦) كما تقع بين مناطق المور شمالا ومناطق الارتفاع النسبى للعناصر الزنجيه والمتزنجة جنوبا ، كما تقع بين مناطق البداوة والترحال شمالا ومناطق الاستقرار جنوبا يضاف إلى هذا الموقع المتوسط داخلياً وخارجيا ، كما أن أنواكشوط تملك شبكة مواصلات جيدة تربطها بمعظم أجزاء موريتانيا .

وقد انشئت المدينة فى موضع مرتفع نسبياً حيث حدد لها خط كنتور ٤ متر فوق سطح البحر ، وتمت تسوية الاراضى التى ترتفع كثيرا عن هذا المعدل وقد حدد الاتجاه نحو الغرب وجود سبخة تتأثر بمنسوب المد المرتفع ، ولذلك خططت أنواكشوط بعيدا عن البحر بنحو ٧ كم تقارب لهذه السبخة ، كما يتأثر مناخ انواكشوط بالمؤثرات الصحراوية شمالا والموسمية والمدارية الممطرة صيفا — جنوبا وبالمحيط الاطلنطى غربا .

مراحل انشاء انواكشوط

ووفق على خطة بناء المدينة فى ١١يونيو ١٩٥٨ وشملت المرحلة الاولى من المنشأت بناء مصلحة الاعمال الوطنية العامة قبل نهاية عام ١٩٥٨ ، وقد اسست فى هذه المرحلة بعض المنشأت الحكومية ، وحتى فبراير ١٩٥٩ ، كانت هذه المنشأت هى المطار وتوصيل المياه ، وشق الطرق الاوليه وشبكة الكهرباء ، وكذلك بعض المساكن والادارات العامة . واستمر العمل بنشاط كبير حتى اصبحت انواكشوط فى فترة وجيزة عاصمة موريتانيا ، ولم تقتصر على امكانيات الخدمة المحلية فقط بل عملت على أكتساب التكنولوجيا الحديثة .

وقد عملت الشركة على ارساء جميع الخدمات الإدارية فى انواكشوط ، وكان العمل مستمرا فى معظم المساكن — واستمر خلال أعوام ١٩٦١ ، ١٩٢٦ ، ١٩٦٣ . وأهم الأعمال الإنشائية فى تلك الفترة هى استكمال توصيل المياه وشبكة الكهرباء للمناطق المختلفة — وتجفيف المنطقة وتطهيرها وغرس الحدائق واستكمال المنشآت الإدارية وبناء حى الوزارات والجمعية الوطنية ، وقصر العدالة والمحكمة العليا . ومكتب رئاسة الجمهورية ، وكذلك أنشئت بعض المؤسسات الاجتماعية كالمبانى الخاصة بالتعليم الابتدائى والثانوى والصحة العامة والمواصلات السلكية واللاسلكية والأعمال التجارية والسوق والمركز التجارى بالإضافة إلى بعض المنازل وفندق واحد .

النمو السكانى والعمرانى لانواكشوط :

أخذت انواكشوط فى النمو التدريجى ، وكانت التوقعات تشير إلى أنه فى ظل ترغيب السكان بسكنى انواكشوط والبقاء لها فمن المنتظر أن يصل عددهم إلى ٢٥ ألف نسمة عام ١٩٨٠ — ولكن انواكشوط استطاعت أن تتخطى كل هذه التوقعات — ويوضح الجدول التالى نمو انواكشوط فى السنوات المختلفة :

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٩٦٢	٥٨٠٧ (١)	١٩٧٢	٥٥٠٠٠ (٤)
١٩٦٤	١٢٥٠٠ (٢)	١٩٧٥	١٠٤٠٠٠ (٥)
١٩٦٦	٢٣٠٠٠ (٣)		

مصادر الجدول

(١) مسح المدن الموريتانية عام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ .

(٢) U.N. Demographic Yearbook, 1964, Table 7, p. 170.

(٣) Hance, W., Population, Migration and Urbanization in Africa, London, 1970, p. 231.

(٤) U.N. Demographic Yearbook, 1974, Table 8, p. 219.

(٥) مسح السكان المساكن فى المدن الموريتانية عام ١٩٧٥

ولقد ساعدت ظروف الجفاف على تسجيل هذا المعدل المرتفع للنمو ، حيث لجأ البدو والرعاه إلى العاصمة حيث السلطة المركزية ، وكذلك كان لتركز الخدمات ، واحتياجها للأيدى العاملة دور فى اجتذاب السكان أيضاً خلال الفترات المختلفة — يضاف إلى ذلك موكز بعض المشروعات واحتياجها للخبرة الفنية الأجنبية .

تضم انواكشوط (١٩٧٧) خمسة أحياء سكنية ـ منها اثنتان انشئتا نتيجة للجفاف وهما الحى الأول والحى الخامس ، وهى أكثر الأحياء سكان وازدحاماً و كثافة ، وتوزيع السكان على الأحياء (١٩٧٥) يتم على النحو التالى :

العاصمة والاحياء الثانى والثالث والرابع	٣٣ ألف نسمة
لكسر	١٥ ألف نسمة
الحيان الأول والخامس	٥٦ ألف نسمة
المجموع	١٠٤ ألف نسمة .

ولقد واكب النمو السكانى نموا عمرانيا هائلا تمثل فى بناء مناطق انقاذ البدو تمثلت فى الحيين الأول والخامس (شكل ١٦ ـــ ٧) وكذلك بناء مناطق غربى المدينة المخططة أصلا وذلك بعد تجفيف أجزاء من السنجة وبناء بعض المساكن شمالى المدينة .

التركيب المورفولوجى لمدينة انواكشوط :

يتسم تركيب انواكشوط المورفولوجى بالبساطة فالعاصمة La Capitale (المدينة) يسود فيها مبانى الإدارات العامة كالوزارات والسفارات والمحكمة ثم مجموعة المساكن والمتاجر التى تقوم بخدمتها بالاضافة إلى فروع البنوك والشركات المختلفة ، كما أن شوارعها واسعة ومرصوفة ويتعامد بعضها مع البعض الآخر .

وإلى الشمال الشرقى من العاصمة « المدينة » توجدالأحياء الثانى والثالث والرابع السكنية ، يوجد فى حى لكسر ، ويمثل لنواكشوط التقليدية قبل عام ١٩٥٩ ، وتسود فيه المساكن والمحلات التجارية ، ويوجد به سوق فرعية غير السوق الرئيسية فى العاصمة ، وبعد الجفاف قامت الحكومة بانشاء الحيين الأول والخامس ـ ويقطن الحى الأول نحو خمسة آلاف عائلة ـ أما الحى الخامس فيقطنه تسعة آلاف عائلة .

ويقع مطار انواكشوط شمال شرقى المدينة ـ بينما تقع ارضى معرض موريتانيا القومى جنوبى المدينة ، وتقع سوق المدينة الرئيسية فى الحى الثالث وبالقرب من منطقة السفارات وتضم انواكشوط مجموعة من المساجد اهمها المسجد الكبير على الطريق الذى يربط لكسر بالعاصمة . (شكل ١٦ـــ٧) :

مشاكل مدينة انواكشوط :

لقد واجهت انواكشوط مجموعة من المشاكل فى كل مرحلة من مراحل نموها ، فعند انشائها كانت هناك مشكلة توصيل المياه ، فقد أدى النقص المؤقت فى كمية المياه الصالحة للشرب إلى إنخفاض معدل زيادة المساكن فى العاصمة (شكل ١٦ ـ ٧) .

ولكن مشكلة ميناء انواكشوط من المشاكل الصعبة التى صادفت المدينة منذ إنشائها وحتى اليوم إذ يتم تفريغ شحنات البضائع من السفن عن طريق زوارق بعيدا عن الشاطىء

مدينة أنواكشوط

المحيط الأطلنطي

الحي الأول

الى المطار

المطار

حي السفارات

المدينة

الحي الخامس

المعرض الوطني

٢ كم

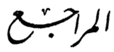
شكل ١٦ ــ ٧ : مدينة انواكشوط

وليس على الارصفة مباشرة ، وتتولى للزوارق بعد ذلك توصيل الشحنات إلى الأرصفة ، وتقوم الحكومة حالياً ببناء ميناء جديدة تمكن السفن من الرسو على الأرصفة وذلك لتلائم احتياجات موريتانيا المتزايدة سن التصدير والاستيراد ، خاصة إذ عرفنا أن ميناء انواكشوط يستقبل الغالبية العظمى من احتياجات وواردات موزيتانيا .

رمن مشاكل انواكشوط أيضاً — وكذلك موريتانيا — نقص بعض الخدمات راعمال الصيانة رالتى يتم بعضها فى داكار بالسنغال حيث لم يكتمل هيكل الخدمات الحرف كلها بعد .

يضاف إلى ما سبق المشاكل الناجمة عن لجوء البدو والرعاة إلى العاصمة خلال وعقب الجفاف ، وقد خلق هذا الوضع مجموعة من المشاكل تتمثل فى «قصور المدارس» عن استيعاب جميع التلاميذ فى المراحل المختلفة — خاصة الابتدائية منها . وكذلك قصور المستشفيات وأوجه الخدمات الأخرى ويضاف إلى ذلك وجود احياء الإنتظار شمالى المدينة للسكان الذين لم يتم توفير منازل لهم ولازالوا يقيمون فى خيام واكشاك خشبية وعشش فى مستوى معيشى منخفض — وعدم توافر الخدمات المناسبة لهم ، وان كانت هناك أراء تنادى باعادتهم إلى المناطق التى جاءوا منها ، حيث أصبح معدل الامطار طبيعيا كما كان قبل الجفاف ، ولكن يصعب ذلك لأسباب تتعلق بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية وتتمثل على الاقل فى فناء الكثير من قطعان الماشية خلال فترة الجفاف .

وفى ظل التنمية الشاملة ، وازاله آثار الجفاف يرجى أن تتخلص انواكشوط من مشاكلها .



أولا : المراجع العربية :

ابن سعيد المغربى : كتاب بسط الأرض فى الطول والعرض ٠ تحقيق خوان خرنيط خرنيس ٠ تطوان معهد مولاى الحسن ، ١٩٥٨ ٠

ابو عبيد الله البكرى : المغرب فى ذكر بلاد أفريقيا والمغرب ، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك ، بغداد ، مكتبة المثنى ٠ د ٠ ت ٠

الشريف الادريسى : نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ٠

تونس : ادارة التهيئة العمرانية ٠ عناصر السياسة المركزية الصناعية فى الجمهورية التونسية ٠ تونس ، ١٩٧٦ ٠

جمال حمدان : جغرافية المدن ٠ القاهرة ، ١٩٥٩ ٠

ـــــ : شخصية مصر : دراسة فى عبقرية المكان ٠ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧١ ٠

ـــــ : المدنية العربية ٠ القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٤ ٠

الجمهورية الاسلامية الموريتانية وزارة التوجيه الوطنى ــ اقتصاد وطنى متحرر ٠ نواكشوط ، ١٩٧٥ ٠

جمهورية مصر العربية : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠ تقديرات سكانية ٠

ـــــ : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠ زيادة السكان فى جمهورية مصر العربية وتحدياتها للتنمية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ٠

ـــــ : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠ الكتاب الإحصائى السنوى ٠ القاهرة بسنوات متعددة ٠

جيرالد بريس : « مترجم » مجتمع المدنية فى الدول النامية بيروت ، ١٩٧٢ ٠

ـــــ : (مترجم) المدنية فى الدول النامية القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١ ٠

حسن الخياط : مدن العراق وليبيا : دراسة جغرافية مقارنة لاحجامها وتباعدها » ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ٠ المجلد التاسع ٠ ص ص ٥ ــ ٤١ ٠

حمدى السيد سالم : الصومال قديما وحديثا • مقديشو ، وزارة الاستعلامات ، ١٩٦٥

صلاح مارى : المدينة السردانية الحديثة • مجلة الدراسات السودانية ـ جامعة الخرطوم ، العدد الأول ، ١٩٦٨ •

عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية • القاهرة ، ١٩٧١ •

عبد العزيز كامل : « توزيع المراكز الحضرية فى السودان » • كتاب المؤتمر الجغرافى العربى الأول • المجلد الأول ـ القاهرة ، ١٩٦٢ •

ــــــــ : « وجه السودان » أعمال مؤتمر السودان فى افريقيا • جامعة الخرطوم ، ١٩٦٨ •

عبد الفتاح محمد وهيبه : فى جغرافية العمران • بيروت ، دار النهضة العربيــة ، ١٩٧٣ •

عبد الله على حامد العبـادى : تخطيط المدن فى السـودان • الخرطوم ، مطبوعـات أكاديمية العلوم الادارية والمهنية ، ١٩٧٤ •

عبد الله على حامد العبادى : نماذج وأنماط المدن الكبرى فى السـودان • القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ •

عزت حجازى : القاهرة • دراسة فى ظاهرة التحضر • القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧١ •

على الجريتلى : السكان والموارد الاقتصادية فى مصر • القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٦٢ •

فايزة محمد سالم : تحضر السكان والهجرة الداخلية فى مصر • القاهـرة ، وزارة التخطيط ، ١٩٧٥ •

ــــــــ : مدن دلتا النيل : دراسة فى عملية التحضر فى الفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٦٠ • رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ •

فتحى أبو عيانه : سكان الاسكندرية : دراسة ديموغرافية جغرافية • رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الجغرافيا ـ جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٠ •

فؤاد أبو حطب : « العلاقة بين اسـلوب المعلم ودرجة التوافق بين قيمه وقيم تلاميذه » المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول ، يناير ١٩٧٤ •

كروتكى • ك • ج : عشرون حقيقة وحقيقة عن السودانيين • (الترجمة العربية) ، الخرطوم ، ١٩٥٦ •

محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهرى : جغرافيـة الحضر • الاسكندرية دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ •

محمد السيد غلاب ومحمد صبحى عبد الحكيم : السـكان : ديموغرافيا وجغرافيا • ط ٣ • القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ •

محمد حماد : تخطيط المدن وتاريخه . القاهرة ، ١٩٦٥ .

محمد صبحى عبد الحكيم : « الهجرة الى مدينة القاهرة » المجلة الجغرافية العربية ، العدد الأول ، ١٩٦٨ .

ـــــــــ : « الهجرة الداخلية فى مصر » فى مجلة دراسات سكانية . العدد السابع عشر ، فبراير ١٩٧٥ .

محمد عاطف غيث : القرية المتغيرة : دراسة فى علم الاجتماع القروى . ط ٢ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣ .

محمد عبد المنعم يونس : الصومال . القاهرة ، دا رالنهضة العربية ، ١٩٦٢ .

محمد عوض محمد : السودان الشمالى : سكانه وقبائله ، القاهرة ، ١٩٥١ .

محمد محمد زهرة : سكان منطقة قناة السويس ، ١٨٩٧ ـ ١٩٦٦ : دراسة ديموجغرافية . رسالة ماجستير قدمت لقسم الجغرافيا ـ جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

محمد محمود الصياد ومحمد عبد الغنى سعودى : السودان : دراسة فى الوضع الطبيعى والكيان البشرى والبناء الاقتصادى . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ .

محمود عودة : « الهجرة الى مدينة القاهرة : دوافعها وأنماطها وآثارها » المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الأول ، يناير ١٩٦٤ .

محمود فهمى الكردى : العلاقات التبادلية بين الأنماط الريفية والحضرية ، تحليل سسيو اقتصادى . القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٧٥ مذكرة رقم ٤٦١ .

ـــــــــ : التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضرى : دراسة تحليلية ـ تطبيقية على بعض مراكز النمو الحضرى فى جمهورية مصر العربية . رسالة دكتوراه قدمت لقسم الاجتماع ـ جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

نادر فرجانى : « تقديرات لمعدلات المواليد والوفيات فى حضروريف مصر لعامى ١٩٧٣، ١٩٧٤ » مجلة دراسات سكانية ، العدد ٩ ، فبراير ١٩٧٦ .

نعوم شقير : جغرافية وتاريخ السودان . بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٧ .

هدى مجاهد ونهى فهمى : « التنميط فى المجتمعات القروية » بحث مقدم الى الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى مصر ، وحدة بحوث الريف . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

ثانياً : المراجع غير العربية

Abidun, J.C., « Urban Hierarchy in a Developing Countries », Economic Geography, vol. 43, 1967, pp. 347-367.

Ibrahim, S.E.M., « Over Urbanization and Under-Urbanism : The Case of the Arab World », El-Shabab Al-Arabi, 1971.

———, « Urbanization in the Arab World ». A paper presented to the 1st Regional Population Conference, Beirut, 18 Feb.—1st March, 1974.

Abu-Lughod, J., « Migrant Adjustment to City Life. The Egyptian Case ». S.R.C., A.G. Reprint Series, No. 4, July, 1961.

———, « Urbanization in Egypt ; Present State and Future Prospects ». Economic Development and Culture Change, vol. 13, 1965, pp. 313-343.

Argeron, Ch., R., Les Algriens Musulmans et la France, Paris, 1968.

Antoine, J., « La croissance démographique urbaine. La définition de l'urbaine du rural » (Les villes II, l'urbanisation), plan et prospectives, Paris, Commissariat du Plan, 1972.

Barbour, K.M., The Republic of the Sudan ; Regional Geography, London, University of London, 1961.

Barthoux, J., Toponymie du Désert Arabique », dans l'Union Géographique Internationale. Congrès Interaction et de Géographie. Le Caire, 1925, pp. 13-86.

Berry, B.J.L., « City Size Distribution and Economic Development ». Economic Development and Cultural Change, vol. 9, 1961, pp. 573-588.

Beshers, J.M., Urban Social Structure. New York, The Free Press, 1969.

Bouzidi, A., Emploi et développement, le cas de l'Algérie. Alger, 1974

Brenez, J., « L'observation démographique des milieux nomades ; L'Enquête de Mauritanie ». Population, 26ème année, Juillet-Août, No. 4, 1971.

Breese, G., Urbanization in Newly Developing Countries. N.J., Prentice-Hall Inc., 1966.

Browning, H.L. and Gibbs, J., « Some Measures of Demographic and

Social Relationships among Cities. In Gibb, J., Urban Research Methods, New Jersey, 1961, pp. 346-459.

Caldwell, J.E. and Okonijo, E., The Population of Tropical Africa. London, Longmans, 1968.

Camps, G., Massimassa ou le débuts de l'Histoire. Alger, 1960.

Capot, Rey. H., « The Present Status of Nomadism in the Sahara », in the Problems of the Arid Zones. Proceedings of the Paris Symposium, vol. 18, UNESCO, 1962.

Church, H., The Islamic Republic of Mauritania. Focus, vol. XIII, No. 3, November, 1961.

———, « Problems and Development of the Zone in West Africa ». Geographical Journal, 1963.

Dickenson, R.C., City and Region. London, 1964.

———, City, Region and Regionalism. London, 1960.

Dj. Sari, La dépossession de paysans.

Dj. Sari, L'insurrection de 1871. Alger, 1972.

———, Problèmes démographiques algériens. Revue Maghreb-Machrek. Paris No. 63, 1974.

———, Les villes précoloniales, Alger, 1970.

Duncan, O.D., Schuman, H. and Duncan, B., Social Change in the Metropolitan Community. New York, Russell Sage Foundation, 1973.

Du Puigondian, O., Taganet, Mauritanie, Paris, 1949.

El-Bushra, S., Urbanisation in the Sudan. Khartoum, 1968.

El-Hassan, O., Urban Growth and Urbanward Migration in the Sudan. Cairo, Cairo Demographic Centre, 1973.

Fag El-Nour, M.H., « Problems of Economic Development in the Upper Great Lakes Region, A Regional Planning Approach ». A Thesis for the Degree of Doctor, University of Wisconson. 1969.

Farid, I.A., The Populitaon of Egypt ; Some Aspects of Growth and Distribution, Cairo, 1948.

Gibbs, J., Some Demographic Characterisitcs of Urbanization, in : Urban Research Methods. Ed. by Gibbs, J., New Jersey, 1961, pp. 401-418.

Gordon, M., Sick Cities. New York. The Macmillan Company, 1963.

Gsell, S., Atlas Archéologique d'Algérie. Alger, 1902-1911.

———, « Considérations géographiques sur la révolte de Firmus ». Revue de la Société d'Archéologie de Constantine, 1902.

———, Histoire ancienne de l'Afrique du Nord. Paris, 1929,

Haggett, P., Locational Analysis in Human Geography. London, 1968.

Hamdan, G., Studies in Egyptian Urbanism. Cairo, 1959.

Hance, c., The Geography of Modern Africa. 2nd Ed. N.Y., 1972.

Hance, W., Population, Migration and Urbanization in Africa, London, 1970.

Hauser, Ph., Handbook for Social Research in Urban Areas, UNESCO, 1970.

Higgins, B., Regional Integration of National Development. Cairo, Inst. Nat. Plan, 1963, Mem. No. 346.

Hill, R., Sudan Transport. London, Oxford, 1755.

Isnard, L'agriculture européenne et l'agriculture indigène en Algérie.

Jefferson, M. « The Law of the Primate City ». Geographical Review, vol. 29, April 1939.

Johnson, J., Urban Geography, Introductory Analysis, London, 1961.

Julien, C.N., Histoire de l'Afrique du Nord. Paris, 1961.

Khogali, M., The Significance of the Railways to the Economic Development of the Republic of the Sudan. Unpublished Thesis, University of Wales, 1964.

Lacoste, Y., Nouschi, A. et Prenant, A., L'Algérie ; Passé et Présent. Paris, 1960.

Lewis, I.M., Peoples of the Horn of Africa, Somalia, Adan, Soha. London, 1955.

Loyd, P.E. and Dicken, P., Location in Space. A Theoretical Approach to Economic Geography. New York, 1972.

Marçais, L'urbanisme musulmane. Ve Congrès de Sociétés Savantes d'Afrique du Nord. Tunis, 1939.

————, Telmcen, Les villes d'Art. Paris, 1925.

—— ——, « Le Maghreb au IXème siècle d'après Al-Yagoubi ». Revue Africaine, 1940-1941.

Mauritanie, Bureau Central du Recensement de la Population. Données Estimatives sur la Popluation Mauritanienne (au 1er Janvier 1975). Nouakchott, 1976.

————, Résultats de l'enquête sur la population et l'habitat dans les principaux centres urbainc dans Mauritanie. Nouak, 1976.

Mauritanie, Directions de la statistique (Nouktt.).

Murcicr, G., La toponymie antique de l'Afrique Mineure. Paris, 1918.

Nassef, A.F., Population, redistribution and urbanization in Egypt. Inst. Nat. Plan. Cairo, 1972. Mem. No. 1002.

Northam, R.M., Urban Geography. New York, 1975.

Prenant, A., Questions de structures urbaine dans trois.

République Islamique de Mauritanie. Bulletin Statistique et Economique de la République Islamique de Mauritanie. 1964.

Rim , L., Le royaume d'Alger sous le dernier day. Alger, 1900.

Roin, L., Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie. Alger, 1891.

Romili, A., L'expérience des Instituts de Technologie en Algérie. Revue Maghreb-Mashrek. Paris, No. 58, 1973.

Rozet, Voyage dans la Régence d'Alger. Paris, 1833.

Salama, P., Les voies romaines. Alger, 1947.

Santos, M., Aspects de la Géographie et de l'Economie Urbaines des pays sous-développés. Paris, 1969.

Schnore, C.E., Urban Sense ; Human Ecology and Demography. New York, The Free Press, 1965.

Samiles, S.E., The Geography of Towns. London, 1966.

Somalia, Central Statistical Department. Industrial Production. Mogadishu, 1970-1971-1972.

———, Directorate of Planning and Co-ordination Programme of Recovery and Rehabilition for the Drought Striken People. Mogadishu, 1975.

———, Ministry of Information and National Guidance. Somalia To-Day. Mogadishu, 1975.

———, Ministry of Interior. Immigration Records. Mog., 1971.

———, Ministry of Planning and Co-ordination. Statistical Abstract. Mogad., 1971.

———, Ministry of Planning and Co-ordination. Revised Programme of Assistance Required to Drought Striken Area of Somalia. Mogad., 1975.

Stafford, Jr. H.A., The Functional Bases of Small Towns. Economic Geography, vol. 39, 1963, pp. 165-175.

Toyne, P. and Newby, P., Techniques in Human Geography. London, 1971.

United Nations, « An Introduction to Regional Development Planning », U.N. Correspondence Course in Social Planning. BSA, ISDISSCP, 111/15, N.Y., 1972.

———, Demographic Yearbook. Several Years.

———, Fund for Population Activities. Programme and Projects. N.Y., 1976.

United Nations Development Programme. Ground-water in Somalia Democratic Republic. New York, 1975, Technical Report 3.

————, Economic Commission for Africa. Handbook for Africa. N.Y., 1971.

Veron, R., and Hoover, Economic Aspects of Urban Research. J. Hauser, Ph. and Schnore, L., The Study of Urbanization. N.Y., John Wiley and Sons, 1967.

Viot, Pierre, Principles of Regional Analysis. Dakar, African Institute for Economic Development and Planning, 1969.

Yacono, « Peut-on évaluer la population d'Algérie en 1830 ». Revue Africaine, Alger, 1954.

فهرس الخرائط والأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة

رقم الشكل	الموضـــوع	الصفحـــة

الفصل الحادى عشر : التحضر فى الصومال

الفصل الثانى عشر : التحضر فى ليبيا

الفصل الثالث عشر : التحضر فى الجمهورية التونسية

رقم الشكل	الموضـــــوع	الصفحـــة
١٣ ـ ٣ :	السياحه في الجمهورية التونسية : عـــدد الأسرة وليالى المبيت حسب المناطـــق ١٩٧٦	٤٤٧
١٣ ـ ٤ :	تطور سكان الجمهورية التونسية بـــين عامى ١٩٣١ ـ ١٩٧٥ حسب الولايات	٤٥١
١٣ ـ ٥ :	الأحياء السكنية والصناعية فى مجموعة تونس الكبرى . .	٤٥٥
١٣ ـ ٦ :	الأحياء السكنيه والصناعية لمدينة صفاقس	٤٥٩
١٣ ـ ٧ :	تصنيف مواطن الشغل « فرص العمل » فى تونس	٤٦٥
١٣ ـ ٨ :	التسلسل الحضرى « الهيراركية الحضرية » فى الجمهـــورية التونسية فى سنة ١٩٧٥	٤٧٣
١٣ ـ ٩ :	النظام الحضرى المنشـــود	٤٨٥
١٣ ـ ١٠ :	السدود فى سنة ١٩٧٦ فى الجمهورية التونسية	٤٩٦

الفصل الرابع عشر : التحضر فى الجزائر

رقم الشكل	الموضـــــوع	الصفحـــة
١٤ ـ ١ :	خريطة تضاريسية لشمال الجـــزائر	٥٠٧
١٤ ـ ٢ :	مدن نوميـــديا	٥٠٩
١٤ ـ ٣ :	المـــدن الاســـلامية	٥١٢
١٤ ـ ٤ :	الحركات التجارية فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر . .	٥١٧
١٤ ـ ٥ :	المدن قبيل الاحتلال الفرنسى	٥٢٠
١٤ ـ ٦ :	ممتلكات الأوربيين السنوية فى الفترة ١٨٧٥ ـ ١٩٠٥ . .	٥٢٤
١٤ ـ ٧ :	أهم المراكز العمرانية أثناء الاحتلال الفرنسى	٥٢٥
١٤ ـ ٨ :	تطور حجم السكان الكلى وسكان المدن فى الجزائر (١٩٣٦ ـ ١٩٦٦)	٥٢٩
١٤ ـ ٩ :	تطور سكان مدينة وهران (١٩٠١ ـ ١٩٦٦)	٥٣١
١٤ ـ ١٠ :	معدل زيادة سكان المدن بالنسبة لسكان الريف ٥٤ ـ ١٩٦٦	٥٣٣
١٤ ـ ١١ :	توزيع الصناعـــات	٥٣٦
١٤ ـ ١٢ :	الطاقة فى الجـــزائر	٥٣٨
١٤ ـ ١٣ :	الصناعات الميكانيكية فى الجزائر	٥٣٩
١٤ ـ ١٤ :	تطور التعـــليم الابتدائى	٥٤١
١٥ ـ ١٥ :	توزيع التعليم الابتدائى حسب الولايات ٧٤ ـ ١٩٧٥ . .	٥٤٣
١٤ ـ ١٦ :	تطور الطلبة فى الجزائر (التعليم العـــالى)	٥٤٥
١٤ ـ ١٧ :	التعليم العالى فى الجزائر	٥٤٦
١٤ ـ ١٨ :	التقسيم الادارى فى الجزائر	٥٤٨
١٤ ـ ١٩ :	أهـــم المنشآت السياحية	٥٥٠
١٤ ـ ٢٠ :	مدينة تلمســـان	٥٥٢
١٤ ـ ٢١ :	توســـع ارزيـــو	٥٥٤

الفصل الخامس عشر : التحضر فى المملكة المغربية

الفصل السادس عشر : التحضر فى موريتانيا

محتويات الكتاب

الموضـــــوع	الصـــفحة

الموضـــــوع	الصـــفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٢٤٨٠
ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٨٣١ ٤

أصدر معهد البحوث والدراسات العربية الجزء الأول من هذا المرجع متضمنا دراسة التحضر فى الأقطار العربية الآسيوية . وهذا هو الجزء الثانى من كتاب « التحضر فى الوطن العربى » . وهو يتناول الأقطار الافريقية من الوطن العربى .

ويعالج الكتاب - وربما لأول مرة فى الوطن العربى - نمو المدن المتسارع فى كل ربوع الوطن العربى ، وما ترتب عليه من مشكلات وقضايا نواجهها اليوم ونحن نسير على طريق التحول الاقتصادى والاجتماعى . وهذا الكتاب ثمرة جهود متضافرة من فريق من الخبراء والأساتذة المتخصصين العرب باشراف الاستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم نائب رئيس جامعة القاهرة . والأستاذ المحاضر بالمعهد .

الدكتور اسامة أمين الخولى

المدير العام بالانابة
للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



فى ج.م.ع	فى الخارج
٥٦٠ قرشا	١٤ دولار امريكى

بخلاف مصاريف الشحن